

نظرية المحاسبة

تأليف

ريتشارد شرويدر | مارتل كلارك | جاك كاثي

Richard G. Schroeder | Myrtle W. Clark | Jack M. Cathey

تعريب

د. خالد علي أحمد كاجيجي
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة قاريونس
بنغازي - ليبيا

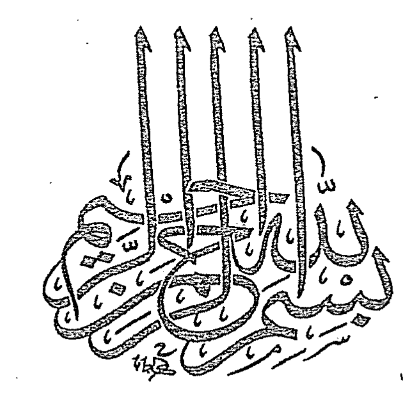
أ. إبراهيم ولد محمد فال
المعهد العالي للمهن الشاملة
تامزاوة - الشاطي - ليبيا

المراجعة العلمية

أ. د. الكيلاني عبد الكريم الكيلاني
أستاذ المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة قاريونس
بنغازي - ليبيا



المملكة العربية السعودية - هاتف : 4647531 / 4658523 + (009661)
ص.ب : 10720 - الرياض : 11443 فاكس 4657939 + (009661)



الطبعة الإنجليزية :

Financial Accounting

Theory and Analysis Text Readings and Cases

By: Richard G. Schroeder,
Myrtle W. Clark,
Jack M. Cathey.

Wiley

ردمك : 7 - 616 - 24 - 9960

© دار المريخ للنشر

المملكة العربية السعودية - الرياض ١٤٣٨هـ / ٢٠١٦م

المملكة العربية السعودية - الرياض ص. ب: 10720 - الرمز البريدى: 11443
هاتف: 4647531 / 4658523 فاكس:4658523 (009661)
البريد الإليكترونى: Email: mars@marspub1.com

التوزيع داخل جمهورية مصر العربية والسودان وشمال أفريقيا:
دار المريخ للنشر بالقاهرة - 4 شارع الفرات - المهندسين - الجيزة الرمز البريدي : 12411
هاتف : 33376579/ 37609971 فاكس: 37609457 (00202)
البريد الإلكتروني : Email: marspub2002@Yahoo.com

المحتويات

الصفحة

الصفحة

الفصل الثاني
مسار إطار العمل المفاهيمي

الفصل الثالث
المحاسبة الدولية

الصفحة

الفصل الرابع
منهجية البحث
ونظريات استخدام المعلومات المحاسبية

الفصل الخامس
مفاهيم الدخل

الصفحة

الفصل السادس
القوائم المالية
(الجزء الأول): قائمة الدخل

الصفحة

الفصل السابع
القوائم الماليّة
(الجزء الثاني): الميزانية وقائمة التدفقات النقدية

الصفحة

الفصل الثامن
رأس المال العامل

الفصل التاسع
الأصول طويلة الأجل
(الجزء الأول): العقارات والآلات والمعدات

الصفحة

الفصل العاشر
الأصول طويلة الأجل
(الجزء الثاني): الاستثمارات والأصول غير الملموسة

الصفحة

الفصل الحادي عشر
الالتزامات طويلة الأجل

الفصل الثاني عشر
المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل

الصفحة

الفصل الثالث عشر
الاستئجار

الفصل الرابع عشر
المعاشات والمنافع التقاعدية الأخرى

الصفحة

الصفحة

الإهداء

إلى كلِ مَنْ علَّمنا حرفاً،

أو أعانَنا على تعلُّمِه.

(المترجمان)

مقدمة المترجمين

الحمد لله خلق الليل والنهار ، والشمس والقمر ، والموت والحياة ، وعجّل وأجّل . ما كان لنا أن نحفظ ، لولا هدايته ، من ليلنا ونهارنا . الحمد لله الذي هدانا وأعاننا ،وسدد خطانا ، ويسر أمرنا في إعداد هذا الجهد ، ، ، وبعد .

تشهد أقسام المحاسبة بمختلف الجامعات والمعاهد العربية ، كغيرها من الأقسام الأخرى ، بل وحتى جميع نواحي الحياة العربية ، اعتماداً متزايداً على المواد ذات المصادر الأجنبية ، وإن كنا لا نرى الترجمة أنجع علاج لمشكلة ندرة المناهج الحديثة ، نظراً لما تشهده اللغة العربية من اغتراب متزايد عن ذاتها ، بفعل ضرورة قولبة السبق الأجنبي ، وتردد المترجمين عن التحرر من طرق التفكير والسبك في اللغة المصدر ، إلا أننا لا نوصي كذلك بتغريب اللغة العربية على غرار الاتجاهات المشاهدة . وحتى يتم حل المشكلة (بالمواكبة ثم السبق) ، يظل رفض البناء اللغوي الآخر ، ومحاولة جلب المحتوى بطريقة تنسجم مع اللغة المستهدفة ، هما الأداتان الأقل تكلفة للمتلقي ولغته .

وإذا كانت القلة القليلة فقط من الكُتاب ، هي القادرة على ترجمة ما تفكر فيه بلغتها إلى ما تكتبه بلغتها كذلك ، فإن الفجوة بين ما يحصل عليه المستخدم النهائي للمعلومات (الطالب) ، وبين ما ينتجه (يسعى لإنتاجه) المنتج الأول (الكاتب) لا تنفك تتوسع مع كل إعادة إنتاج (الترجمة) ، لكن تكلفة هذه الفجوة قد لا تكون ، في معظم الأحيان ، أكبر من تكلفة ما نشاهده في الواقع ، من تناول الطالب للمصادر الأجنبية ، صحبة قاموس المورد أو الدليل أو غيرهما ، من دون أبسط أساسيات اللغة الأخرى ، تحت ضغط ندرة الموارد باللغة العربية ، وندرة الموارد المالية اللازمة ، لفك ما أمكن من طلاسم .

وسعياً للإسهام في تضييق الفجوة ، أو تنميطها على الأقل ، جاءت ترجمة هذا الكتاب ، لتلبية الحاجة إلى بعض الموضوعات التي تفتقر إليها المكتبات العربية (لغةً) ، ولا تحظى بانتشار واسع في الواقع العملي .

وقد جاء هذا الكتاب في سبعة عشر فصلاً ، تغطي آخر الإصدارات الرسمية المحاسبية في الولايات المتحدة ، ومعايير المحاسبة الدولية حتى سنة 2004 ، في إطار توفير دليل استرشادي للممارسات المحاسبية المقبولة في أحد أهم الاقتصادات في العالم ، مع عرض وتحليل الطرق البديلة ، وأسباب الأخذ والترك لكل بديل ، كما يغطي بعض الموضوعات التي تفتقر إليها المكتبات العربية (لغة) ، رغم أنها تمثل أهم النواحي الجدلية الحديثة في الفكر المحاسبي ، كالمعالجة المحاسبية للاستئجار ، وضرائب الدخل ، والمعاشات التقاعدية ، والوحدات المتعددة ، كما يتناول تحليل الهياكل الرسمية للهيئات القائمة على وضع المعايير ، بما يمكّن من الكشف عن أي نواحي قصور قد تضفيها الهياكل الفعلية على المعايير .

ويتناول الكتاب كذلك ، تحليلاً ومقارنة بين المعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية ، في إطار بيان أوجه الشبه والاختلاف ، وما يترتب عن ذلك من تأثير على خاصية قابلية المقارنة بين المشروعات متعددة الجنسية .

وأخيراً نأمل من الله العزيز القدير أن يحقق هذا الجهد المتواضع أهدافه المرجوة في المجالين الأكاديمي والمهني ، ويساهم في إثراء المكتبة العربية في مجال نظرية المحاسبة .

والله ولـــي التوفـــيق ، ، ، ،

المترجمان

د. خالد علي أحمد كاجيجي **أ. إبراهيم ولد محمد فال**

الفصل الأول

تطور نظرية المحاسبة

The Development of Accounting Theory

إن النظرية في أبسط أشكالها ، قد تكون مجرد اعتقاد ، لكن لكي تكون هذه النظرية مفيدة يجب أن تحظى بالقبول على نطاق واسع ، وقد عرف قاموس Webster النظرية بأنها :

«هي كم معرفي منظم ، بحيث يمكن تطبيقه في ظروف متعددة وكثيرة نسبياً ، وهي أيضاً نظام من الفروض والمبادئ المقبولة وقواعد الإجراءات اللازمة للتحليل والتنبؤ وشرح وتفسير طبيعة سلوك مجموعة معينة من الظواهر» .

إن هدف النظرية هو التفسير والتنبؤ ، وبالتالي فإن أحد الأهداف الأساسية للنظرية في أي مجال ، هو إيجاد كم معرفي محدد يتم تجميعه بصورة نظامية ، وتنظيمه والتحقق منه بدرجة تجعله يوفر إطاراً مرجعياً للتصرفات المستقبلية .

ويمكن وصف النظريات بأنها معيارية أو تفسيرية ، فالنظريات التفسيرية تفسر ما هو كائن ، أما النظريات المعيارية فتفسر ما يجب أن يكون ، ومن الناحية النموذجية ، يجب ألا يكون هناك مثل هذا التمييز ، لأن النظرية الكاملة والمطورة بصورة جيدة ، يجب أن تضم ما يجب أن يكون ، وما هو كائن فعلاً .

وهدف نظرية المحاسبة هو توفير مجموعة من المبادئ والعلاقات التي توفر تفسيراً للممارسات المشاهدة والتنبؤ بالممارسات غير المشاهدة ، ومعنى ذلك يجب أن تكون قادرة على تفسير سبب اختيار منظمات الأعمال لبعض الطرق المحاسبية بدلاً عن طرق أخرى ، والتنبؤ بخصائص الشركات التي تختار مختلف الطرق المحاسبية ، كما يجب أن تكون كذلك قابلة للتحقق من خلال البحث المحاسبي .

إن تطوير نظرية عامة للمحاسبة يعد مسألة مهمة ، نظراً للدور الذي تلعبه المحاسبة في مجتمعنا الاقتصادي ، فنحن نعيش في مجتمع رأسمالي يتميز بأسواق ذاتية الرقابة ، تعمل من خلال قوى الطلب والعرض ، فالسلع والخدمات متوافرة في الأسواق ، ولدى الأفراد حرية الدخول إلى السوق والخروج منه سعياً وراء أهدافهم الاقتصادية ، وجميع المجتمعات مقيدة بالموارد النادرة التي تحد من تحقيق جميع أهداف الأفراد والمجموعات الاقتصادية ، وهدف المحاسبة في المجتمع ، هو التقرير عن كيفية استغلال المنظمات لمواردها المحدودة ، والتقرير عن حالة هذه الموارد والمطالبات أو الحقوق عليها .

وكما سنناقش بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل الرابع ، هناك نظريات متعددة للمحاسبة ، منها : نموذج التحليل الأساسي ، ونظرية السوق الكفء ، ونموذج تسعير الأصل الرأسمالي ، والتشغيل البشري (الذهني) للمعلومات ، ونظرية المحاسبة التفسيرية ، ونموذج المنظور الانتقادي ، وسبب وجود هذه النظريات المتنافسة في الغالب ، هو أن نظرية المحاسبة مازالت في مرحلة التطور ، ولم تصل بعد إلى المرحلة التي يصفها ويحددها تعريف قاموس Webster ، ولابد من البحث المحاسبي للوصول إلى نظرية أكثر عمومية . وفي هذا الصدد ، يجب إخضاع النظريات المختلفة التي طُرحت إلى الآن للاختبار العملي ، وذلك للتحقق منها ، وهي مسألة حرجة تتعلق بمدى فائدة البيانات المحاسبية للمستخدمين ، ومعنى ذلك ، هل أن استخدام نظرية ما يساعد متخذي القرارات على اتخاذ قرارات أكثر صحة ؟ لقد عرضت اقتراحات مختلفة حول الاختبار العملي لنظريات المحاسبة ، ومع اختبار النظريات المختلفة وتأكيدها أو رفضها ، نظل نقترب أكثر فأكثر من إيجاد نظرية عامة للمحاسبة .

إن هدف هذا الكتاب ، هو تزويد المستخدم بمنظور لنظرية المحاسبة ، وتحقيقًا لهذا الغرض ، سنقوم أولاً بمراجعة تطور نظرية المحاسبة في محاولة لتوضيح كيف كانت احتياجات المستثمرين تدرُك مع مرور الزمن ، بعد ذلك سنقوم بمراجعة الحالة الراهنة للنظرية ، مع التركيز على كيفية استخدام المستثمرين والمستثمرين المتوقعين للمعلومات المحاسبية والمعلومات الأخرى ، وأخيراً سنوضح متطلبات الإفصاح الحالية لمختلف بنود القوائم المالية ، ونبين كيف تلتزم الشركات المختلفة بهذه المتطلبات الإفصاحية .

التاريخ القديم للمحاسبة (الحقبة التاريخية الأولى):
The Early History of Accounting

تم اكتشاف السجلات المحاسبية التي تعود إلى آلاف السنين في أنحاء متفرقة من العالم ، وتشير هذه السجلات ، إلى أن الأفراد في جميع مراحل التطور ، كانوا يرغبون في الحصول على معلومات عن الجهود التي يبذلونها وما حققوه . فعلى سبيل المثال ، تحتوي مخطوطات Zenon papyri التي اكتشفت سنة 1915 على معلومات عن المشروعات الإنشائية والأنشطة الزراعية والعمليات التجارية في إقطاعية Apollonius لمدة ثلاثين سنة خلال القرن الثالث قبل الميلاد .

ووفقاً لما يقوله Hain توفر هذه المخطوطات أدلة على وجود نظام محاسبي متطور بشكل مذهل تم استخدامه في اليونان منذ القرن الخامس قبل الميلاد ، وانتشر أثناء انتعاش التجارة اليونانية بشكل تدريجي في الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط ، وقد احتوى هذا النظام على أحكام تتعلق بالمحاسبة على أساس المسؤولية ، وسجلات لجميع المعاملات ، وحسابات شخصية بالأجور المدفوعة للمستخدمين ، وسجلات للمخزون ، وسجلات بشراء الأصول وبيعها والتخلص منها ، إضافة إلى أن هناك أدلة على أن جميع هذه الحسابات كانت تخضع للمراجعة .

بعد ذلك احتفظ الرومان بسجلات أكثر تفصيلاً ، لكن بما أنهم يكتبون الأرقام بالأحرف الأبجدية ، لم يكن بمقدورهم تطوير أي نظام هيكلي للمحاسبة ، ولم تكن هناك حاجة للاحتفاظ بسجلات دقيقة حتى قيام النهضة الأوروبية حوالي 1300-1500م عندما كان الإيطاليون منشغلين في التجارة والتبادل ، وقد استعار التجار الإيطاليون نظام الأرقام العربية وأسس الحساب وطوروا نظام القيد المزدوج لإمساك الدفاتر الذي نستخدمه إلى الآن .

وفي سنة 1494 كتب الراهب الإيطالي Fra Luca Pacioli كتاباً في الجبر جاء فيه وصف لنظام القيد المزدوج في إمساك الدفاتر ، ولم يبين هذا العمل Summa de Arithmetica Geometria Proportioni et Proportionalita "مراجعة عامة في الجبر والهندسة والنسبة والتناسب" ، القيد المزدوج لإمساك الدفاتر بشكل كامل ، بل وضع الممارسات والأفكار التي كانت قد تطورت مع مرور الزمن في صورة رسمية ، وقد أدى القيد

المزدوج لإمساك الدفاتر إلى تمكين منظمات الأعمال من الاحتفاظ بسجلات كاملة للعمليات ، وأدى إلى القدرة على إعداد القوائم المالية .

وقد ظهرت قائمة الأرباح والخسائر وقائمة الأرصدة إلى الوجود حوالي سنة 1600 ، وكان الدافع الأساسي آنذاك وراء إعداد قوائم مالية منفصلة ،هو الحصول على معلومات بخصوص رأس المال ، وبالتالي تم التأكيد على بيانات الميزانية وتم تحسينها بالطرق المختلفة ، بينما كان ينظر إلى بيانات المصروفات والإيرادات باعتبارها بيانات عرضية غير أساسية .

وبعد أن حلت منظمات الأعمال المستمرة محل الصفقات المنفصلة ، أصبح من الضروري تطوير سجلات وتقارير محاسبية تعكس استمرارية استثمار رأس المال بالطرق المختلفة ، وتلخيص نتائج الأنشطة بصورة دورية ، ومع القرن التاسع عشر ، توسع إمساك الدفاتر إلى المحاسبة ، وظهر مفهوم أن المساهمات الأصلية للملاك زائد (ناقص) الأرباح (الخسائر) يساوى صافي القيمة المملوكة ، لكن كانت الأرباح تعتبر هي الزيادة في الأصول من أي مصدر كان ، كما أن مفاهيم التكلفة والدخل كانت لم تتطور بعد آنذاك .

والعامل الآخر الذي أثر في تطور المحاسبة خلال القرن التاسع عشر ، هو ظهور المشروعات المشتركة في شكل شركات مساهمة في إنجلترا ، حيث أدت حقيقة أن العديد من الأفراد من خارج المشروع يحتاجون إلى معلومات عن أنشطة الشركة إلى خلق ضرورة لإعداد التقارير دورياً ، إضافة إلى أن ظهور الشركات المساهمة أدى إلى ضرورة التفرقة بين رأس المال والدخل .

وقد حفز وضع قانون الشركات في إنجلترا سنة 1845على تطوير المعايير المحاسبية ، وبعد ذلك تم تمرير قوانين تهدف إلى حماية المستثمرين ضد الأفعال غير المناسبة من مسؤولي الشركة ، فاشترطت هذه القوانين أن تُدفع التوزيعات من الأرباح ، كما اشترطت الاحتفاظ بالحسابات ومراجعتها من قبل أشخاص آخرين غير المدراء ، وقد ساعدت الثورة الصناعية وتعاقب قوانين الشركات في انجلترا كذلك في زيادة الحاجة للمحاسبين والمعايير المهنية .

وفي الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، وصلت الثورة الصناعية إلى الولايات المتحدة ، وجاءت معها الحاجة لإجراءات ومعايير محاسبية أكثر رسمية ، وقد لعبت

شركات السكك الحديدية دوراً مهماً في الاقتصاد آنذاك . حيث خلقت هذه الشركات الحاجة إلى صناعات مساعدة ، مما أدى بدوره إلى زيادة في طلب السوق على أسهم الشركات وزيادة الحاجة كذلك إلى المحاسبين المدربين جيداً والأكفاء ، حيث كان الفصل بين الإدارة والملكية قد أضحى واضحاً ومتميزاً .

لكن في ذلك الوقت ، كان بمقدور أي كان أن يدعي بأنه محاسب ، نظراً لعدم وجود مهنة منظمة أو معايير محددة للتأهيل ، فقد كان يتم تأهيل وتدريب المحاسبين عن طريق نظام التمهن (apprenticeship system) . وفي فترة لاحقة بدأت الكليات التجارية الخاصة في الظهور كأساس وقاعدة لتدريب المحاسبين وتأهيلهم . وقد ركزت هذه الكليات والمعاهد على جودة القيمة ، ولكن النقاشات حول طبيعة القيمة في التعليم المحاسبي لم تظهر إلا في مرحلة متأخرة . وقد اتسمت هذه الفترة ، بناءً على ذلك ، بانتشار المضاربة في أسواق الأوراق المالية والقطاعات الاحتكارية التي تسيطر على قطاعات من الاقتصاد الأمريكي ، والذي أدى بدوره إلى تأسيس الحركة التقدمية في نهاية القرن التاسع عشر . وفي سنة 1898 ، تم تأسيس اللجنة الصناعية للبحث والتقرير عن المسائل المتعلقة بالهجرة ، والعمل والزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، ورغم أن هذه اللجنة لم تضم محاسبين أو تستخدم محاسبين ، فإن تقريراً مبدئياً صادراً عنها سنة 1900 ، اقترح ضرورة تأسيس مهنة محاسبة عامة مستقلة للحد من المخالفات المشاهدة من قبل الشركات .

ورغم أن معظم المحاسبين لم يشاركوا بالضرورة في الإصلاحات التقدمية المرغوبة ، فإن الحركة التقدمية وضعت بعض المسؤوليات الاجتماعية على المحاسبين ، ونتيجة لذلك وافق المحاسبون على ثلاثة مستويات عامة من التقدمية هي :

1- الإيمان الراسخ بالديمقراطية والاهتمام بالعدالة ، والأخلاقية ، والقبول العام بكفاءة التعليم كوسيلة أساسية في تطوير المتجمع .

2- زيادة الوعي بالالتزام الاجتماعي لكل قطاعات المجتمع ، وإدخال فكرة المساءلة العامة للقادة السياسيين ، وقادة الأعمال .

3- القبول بالنفعية بصفتها الفلسفة الأكثر ملاءمة عملياً آنذاك .

وقد كان الاهتمام الأساسي للمحاسبة خلال مطلع القرن التاسع عشر ، هو تطوير نظرية يمكنها مكافحة مخالفات الشركات التي كانت تحدث في ذلك الوقت ، فظهر مفهوم المحافظة على رأس المال ، وقد تطور هذا المفهوم من المحافظة على رأس المال المستثمر إلى المحافظة على القدرة الإنتاجية المادية للشركة ، ثم إلى المحافظة على رأس المال الحقيقي ، وتعتبر وجهة النظر الأخيرة ، بشكل أو بآخر ، توسيعاً للمفهوم الاقتصادي للدخل (انظر الفصل الخامس) ، الذي يرى أنه لا يمكن أن تكون هناك زيادة في الثروة إلا إذا كان حامل السهم أو الشركة في حالة أفضل نهاية الفترة مما كان عليه في بدايتها .

وخلال الفترة 1900-1915 ، لم يكن مفهوم تحديد الدخل قد تطور بصورة جدية ومتكاملة ، بل إن الجدل القائم كان حول أي القوائم المالية يجب اعتبارها الأهم الميزانية أم قائمة الدخل ؟ وقد كان من الأشياء الضمنية في هذا الجدل ، وجهة النظر الداعية إلى النظر إلى الميزانية وقائمة الدخل على أن إحداهما أساسية والثانية مكملة لها ، وأن القيم الملائمة يمكن الإفصاح عنها في إحداهما فقط .

وفي سنة 1904 كان لانعقاد المؤتمر الدولي للمحاسبين على مستوى أمريكا ، علامة على التطور المبدئي في مهنة المحاسبة المنظمة في الولايات المتحدة ، رغم وجود محاولات سابقة لمثل هذا التنظيم ، وكون العديد من الولايات لديها هيئات على مستوى الولاية ، حيث تم تشكيل الجمعية الأمريكية للمحاسبين العموميين American Association of Public Accountants باعتبارها التنظيم المهني للمحاسبين في الولايات المتحدة ، وفي سنة 1916 وبعد عقد من النزاعات البينية المريرة ، أعيد تنظيم هذه المجموعة تحت اسم معهد المحاسبين الأمريكي ((American Institute of Accountants (AIA) .

في بداية القرن العشرين ، بدأ الكثير من الجامعات في تقديم البرامج التعليمية في المحاسبة ، وقد اتسمت هذه الفترة بعدم وجود مناهج محاسبية منظمة ومعتمدة . ولحل هذه المشكلة ، فقد تم تشكيل الجمعية الأمريكية لمدرسي المحاسبة في الجامعات سنة 1916 ، وركزت هذه المجموعة مبدئيًا على تطوير الأمور المتعلقة بتطوير البرامج والمناهج الدراسية ، دون التدخل في الأمور المتعلقة بتطوير نظرية المحاسبة إلا بعد ذلك بفترة طويلة .

وقد غيرت الحرب العالمية الأولى موقف الجمهور من قطاع الأعمال ، حيث اعتقد عدد من الأفراد أن نجاح المنافسة في الحرب ، يمكن إرجاعه جزئياً إلى براعة مشروعات الأعمال الأمريكية ، ونتيجة لذلك شعر الجمهور بأن مشروعات الأعمال قد أعيد إصلاحها ، وأنه لم تعد هناك ضرورة للرقابة الخارجية عليها ، وتغير دور المحاسبين من حماية الطرف الثالث إلى حماية مصالح المشروعات .

وتشير الانتقادات الموجهة إلى الممارسات المحاسبية خلال العشرينيات من القرن العشرين ، إلى أن المحاسبين تخلو عن دور الوكالة ، وركزوا كثيراً على احتياجات الإدارة ، وسمحوا بقدر أكبر من المرونة في التقرير المالي ، وخلال هذه الفترة ، كان ينظر إلى القوائم المالية باعتبارها من صنع الإدارة ، ولم يكن بمقدور المحاسبين مطالبة مشروعات الأعمال باستخدام مبادئ محاسبية لا ترغب في استخدامها . وقد كانت نتيجة هذا الموقف انهيار أسواق الأسهم سنة 1929 ، ثم أعقب ذلك فترة الكساد الكبير ، ورغم أن اللوم عن هذه الأحداث لا يقع على المحاسبين ، من الناحية المبدئية ، فإنه أدى إلى الاتجاه نحو التدخل الحكومي في أمور المهنة .

المحاسبة في الولايات المتحدة منذ 1930 : Accounting in the US since1930

بدأت إحدى المحاولات الأولى لتحسين المحاسبة عقب بداية الكساد الكبير بقليل ، بسلسلة من الاجتماعات بين ممثلي سوق تداول الأسهم في نيويورك والمعهد الأمريكي للمحاسبين ، وقد كان الغرض من هذه اللقاءات ، هو مناقشة المشاكل ذات الصلة بمصالح المستثمرين ، وسوق تداول الأسهم في نيويورك والمحاسبين ، عند إعداد التقارير المالية الخارجية .

وبالمثل ، وفي سنة 1935 ، غيرت الجمعية الأمريكية لمدرسي المحاسبة اسمها لتصبح جمعية المحاسبة الأمريكية (American Accounting Association (AAA) ، و أعلنت عن نيتها في توسيع أنشطتها في البحث والتطوير للمبادئ والمعايير المحاسبية ، وقد كانت النتيجة الأولى لهذه الأنشطة الموسعة ، هي نشر تقرير ملخص سنة 1936 ، تحت عنوان "قائمة مبدئية بمبادئ المحاسبة التي تحكم القوائم المالية للشركات" (A Tentative Statement of Accounting Principles Underlying Financial Statements) ، وقد لخص التقرير المكون من أربع صفحات ونصف الصفحة المفاهيم الجوهرية التي تعتمد عليها القوائم المالية في ذلك الوقت .

وقد حظيت الجهود التعاونية لأعضاء سوق تداول الأوراق المالية في نيويورك ، ومعهد المحاسبين الأمريكي بالترحيب ، لكن المناخ الذي أعقب فترة الكساد الكبير في الولايات المتحدة كان يتسم بالرقابة ، حيث أصدرت تشريعات تتطلب من المراجعين ضرورة الحصول على ترخيص من الحكومة الفيدرالية بعد اجتياز امتحان مهني .

وكان التشريعان الأكثر أهمية اللذان تم تمريرهما آنذاك هما : قانون الأوراق المالية لسنة 1933 ، وقانون تداول الأوراق المالية لسنة 1934 ، واللذان أسسا لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) ، وقد تم تأسيس هذه اللجنة للإشراف على جميع القوانين المتعلقة بالأوراق المالية ، وخُولت بموجب السلطات الممنوحة لها من الكونجرس ، سلطة بيان المبادئ المحاسبية ، وممارسات التقرير ، ومضمون الإفصاح المحاسبي للشركات التي تتعامل في سوق الأوراق المالية ، لكن نظراً لأن هذه اللجنة عملت عملاً إشرافياً رقابياً ، وسمحت للقطاع الخاص بتطوير المبادئ المحاسبية ، لم تستخدم هذه السلطة إلا نادراً ، لكنها شكلت ضغطاً على مهنة المحاسبة ، وكانت مهتمة بصورة خاصة بتضييق الفروق ومجالات الاختلاف في الممارسة المحاسبية في التقارير والقوائم المالية (تمت مناقشة دور لجنة تداول الأوراق المالية بتفصيل أكبر في الفصل السابع عشر) .

وخلال الفترة من 1936إلى 1938 ، انشغلت لجنة تداول الأوراق المالية (Securities and Exchange Commission) في جدل داخلي حول ما إذا كان يجب أن تقوم بتطوير معايير المحاسبة أم لا . وعلى الرغم من موافقة رئيس اللجنة آنذاك ، ورئيس المحكمة العليا فيما بعد ، William O. Douglas ، فقد قررت اللجنة في عام 1938 وعبر سلسلة الإصدارات المحاسبية (Accounting Series Releases) رقم (4) السماح للقطاع الخاص بإيجاد المبادئ المحاسبية . فقد أشارت هذه السلسلة إلى أن التقارير المقدمة إلى لجنة تداول الأوراق المالية ، يجب أن تعد "وفقاً للمبادئ المحاسبية التي تلقى قبولاً عاماً" .

وقد كانت المهنة مقتنعة أنها لا تملك الوقت المطلوب لتطوير إطار عملي مفاهيمي (فكري) للمحاسبة ، ونتيجة لذلك وافق معهد المحاسبين الأمريكي على نشر دراسة Sanders, Hatfield and Moore بعنوان "قائمة بمبادئ المحاسبة" (A Statement of Accounting Principles) ، وقد كان نشر هذا العمل مثاراً للجدل ، لأنها كانت مجرد مسح للممارسات الموجودة التي تطلب من المحاسبين القيام بما يرونه هو الأفضل ، وقد استخدمها بعض المحاسبين كمصدر رسمي لتبرير الممارسات المحاسبية الحالية .

وفي سنة 1937 اندمج معهد المحاسبين الأمريكي مع جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية ، وتم بعد ذلك تشكيل تنظيم جديد أكبر يعرف بمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (American Institute of Certified Public Accountants -AICPA) ، وقد كان لهذا التنظيم تأثير متزايد على تطوير نظرية المحاسبة . وعلى مر السنين ، شكل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، لجاناً و مجالس عديدة للتعامل مع الحاجة إلى زيادة تطوير مبادئ المحاسبة ، وكانت أولى هذه اللجان هي لجنة الإجراءات المحاسبية (Committee on Accounting Procedures- CAP) ، ثم مجلس مبادئ المحاسبية (Accounting Principles Board - APB) ، الذي حل محله مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board - FASB) ، وقد أصدرت كل من هذه الهيئات إصدارات ، في القضايا والموضوعات المحاسبية ، شكلت المصدر الأساسي للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، التي تسترشد بها الممارسة المحاسبية حالياً .

لجنة الإجراءات المحاسبية: Committee on Accounting Procedures

أصبح المحاسبون المهنيون منخرطين بنشاط أكبر في تطوير مبادئ المحاسبة بعد الاجتماعات التي انعقدت بين أعضاء سوق الأوراق المالية في نيويورك (NYSE) ، ومعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، والجدل الذي دار حول نشر دراسة Sanders, Hatfield and Moore ، وفي سنة 1936 شكل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي لجنة الإجراءات المحاسبية ، وكانت لدى هذه اللجنة صلاحية إصدار النشرات حول الإجراءات والممارسات المحاسبية لوضع ممارسات مقبولة بشكل عام . لم تكن اللجنة في بداية عملها ، و(خصوصاً السنتين الأولى والثانية) ذات نشاط يذكر ، ولكنها مع مرور الوقت أصبحت فعالة ، وخصوصاً بعد الاستجابة لسلسلة الإصدارات المحاسبية رقم(4) ، والذي نبه إلى أن لجنة تداول الأوراق المالية ستتولى عملية إصدار المعايير إذا لم تقم لجنة الإجراءات المحاسبية بدورها واستجابت بسرعة لذلك ، وقد كان أول ردود الفعل هو توسيع عضوية لجنة الإجراءات المحاسبية من سبعة إلى أحد عشر عضواً .

وقد كان الجدل والقلق بشأن استخدام التكلفة التاريخية للمحاسبة كبيراً ، فقد كان تعريف الأصول آنذاك هو التكلفة غير المستنفذة ، والتي رأى بعض النقاد أنها تعطى الإدارة الحرية والمرونة في التقرير عن متى سيتم تحميل التكاليف كنفقات ، وهذا اعتبر بدوره سماحاً بظهور ما عرف بإدارة الإيرادات (انظر الفصل الخامس) .

كما أن أثر التضخم على الأرباح المقررة كان مجال خلاف آخر ، ففي خلال فترة الأربعينيات من القرن الماضي ، حاول العديد من الشركات استخدام استهلاك التكلفة الاستبدالية ، هذه المجهودات تم رفضها بالكامل من قبل كل من لجنة الإجراءات المحاسبية ، و لجنة تداول الأوراق المالية ، واللتين تريان أن الدخل يجب أن يحدد بناءً على التكلفة التاريخية . وقد استمر هذا الجدال قرابة العقد ، وقد انتهى بإقرار الكونجرس لقانون ، في سنة 1954 ، يعدل قانون أو تشريع ضرائب مكتب الإيراد الداخلي (مصلحة الضرائب) يسمح باستخدام طريقة الاستهلاك المعجل .

وقد تم نشر أعمال لجنة الإجراءات المحاسبية في شكل نشرات البحوث المحاسبية (Accounting Research Bulletins - ARBs) ، لكن هذه الإصدارات لم تمل ممارسات أو مبادئ محاسبية واجبة التطبيق أو إجبارية ، ولكنها حصلت على سلطتها من القبول العام فقط . وقد تم دمج نشرات البحوث المحاسبية سنة 1953 في نشرة المصطلحات المحاسبية رقم (1) بعنوان "مراجعة وتلخيص" ، ونشرة البحوث المحاسبية رقم (43). وابتداءً من سنة 1953 وحتى 1959 ، تم نشر نشرات البحوث المحاسبية من رقم (44) إلى رقم (51) ، وسنعرض في هذا الكتاب ، توصيات هذه النشرات التي لم تستبدل بإصدارات أخرى عند مناقشة الموضوعات التي تغطيها .

مجلس المبادئ المحاسبية: Accounting Principles Board

تعرضت طرق صياغة مبادئ المحاسبة ، مع حلول سنة 1959 ، إلى الكثير من الانتقادات ، نظراً لعدم بنائها على أي أسس نظرية أو بحثية ، فقد تعرضت لجنة الإجراءات المحاسبية للانتقاد في بطء أعمالها وفي طريقة صياغتها وإصدارها لمعايير المحاسبة ، ففي معظم الحالات ظهر عدم التناسق والتناغم بين تلك المعايير . كما أن معظم أعضاء اللجنة كانوا غير متفرغين ، والذي أدى إلى التساؤل عن مدى استقلاليتهم ، وأخيراً فإن اشتراط أن يكون كل أعضاء اللجنة منتسبين (أعضاء) للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين منع الكثير من المدراء الماليين ، والمستثمرين ، وكذلك الأكاديميون من العمل باللجنة ، وكنتيجة لذلك كان المحاسبون ومستخدمو القوائم المالية يسعون إلى تمثيل أكبر في تطوير المبادئ المحاسبية ، واستجابة لذلك ، قام معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بتأسيس مجلس مبادئ المحاسبة ، وقد كانت أهداف هذه الهيئة ، هي تطوير الصيغة المكتوبة لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها

وتوضيح مضمونها ، وتضييق الفروق والاختلافات في الممارسات المناسبة ومناقشة القضايا الجدلية غير المحسومة . ولكن سرعان ما تلاشت التوقعات بالتغيير عندما أعلن أول رئيس للجنة ، Weldon Powell ، عن نواياه بأن البحث المحاسبي هو بالضرورة عملي وتطبيقي ، مع ضرورة الاهتمام بالاستفادة من المنتج النهائي للمحاسبة .

تشكل المجلس من أعضاء يتراوح عددهم ما بين 17 إلى 21 عضواً ، يتم اختيارهم أساسًا من مهنة المحاسبة ، لكنه يضم كذلك أفرادًا من الصناعة والحكومة والمجتمع الأكاديمي .

وفي البداية ، لم تكن إصدارات مجلس مبادئ المحاسبة ، التي تعرف آنذاك بالآراء ، ممارسة ملزمة أو واجبة التطبيق ، لكن إصدار الرأي رقم (2) ، والانسحاب الجزئي الوارد في الرأي رقم (4) ، أظهرا الحاجة إلى المزيد من السلطة ، وقد كان هذا الجدل بسبب الخلافات حول المعالجة المحاسبية للائتمان الضريبي الاستثماري ، ففي بداية الستينيات عندما كانت الولايات المتحدة تمر وتعاني آثار الكساد ، وبعد تولى الرئيس جون كنيدي مهام منصبه ، اقترح مستشاروه سياسة اقتصادية مالية جديدة تتضمن تخفيضًا ضريبيًا مباشراً (إعفاء ضريبيًا) (Income Tax credit) مبنيًا على نسبة مئوية من تكلفة الاستثمار الذي يفي بالشروط ، ففي سنة 1961 أجاز الكونجرس الإعفاء الضريبي الاستثماري ، وقد واجه مجلس المبادئ المحاسبية آنذاك ، مسألة الكيفية التي يجب على الشركات اتباعها للتسجيل والتقرير عن آثار الإعفاء الضريبي للاستثمار ، **وقد اقترح المجلس الطريقتين التاليتين :**

1- **طريقة التدفق (Flow-through method)** : والتي تعامل الإعفاء الضريبي على أنه نقص في مصروف الضرائب للسنة التي يظهر فيها .

2- **طريقة التأجيل (Deferred method)** : والتي تعالج الإعفاء الضريبي كتخفيض في تكلفة الأصل ، وبالتالي تنعكس في حياة الأصل من خلال تخفيض مصروف الاستهلاك السنوي للأصل خلال عمره الإنتاجي .

وقد أيد المجلس المعالجة المحاسبية للإعفاء الضريبي باستخدام الطريقة الثانية (طريقة التأجيل) ، و أصدر الرأي رقم (2) في هذا الشأن ، الذي ينص على أن هذا الخفض الضريبي يكافئ خفض التكلفة ، وأن آثار هذا الخفض في التكلفة يجب إهلاكه على

مدى العمر الإنتاجي للأصل ، ومع ذلك كانت ردود الفعل سلبية على مختلف الجهات ، فقد رأى أعضاء حكومة الرئيس كنيدي ، أن طريقة (flow-through) أكثر اتساقاً مع أهداف التشريع أو القانون ، وكذلك فإن ثلاثًا من أصل ثماني شركات محاسبة ومراجعة آنذاك نصحت زبائنها بعدم اتباع توصيات المجلس الواردة في الرأي رقم (2) ، وفي سنة 1963 أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية الإصدار رقم (96) من سلسلة الإصدارات المحاسبية ، يسمح للشركات باستخدام أي من الطريقتين ملفاتهم لدى اللجنة .

وقد نتج عن غياب القبول العام لرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (2) ، وحقيقة أن لجنة تداول الأوراق المالية لها سلطة نشر الإصدارات المحاسبية ، تراجع المجلس جزئياً عن موقفه السابق ، ورغم أن رأي المجلس رقم (4) أكد أن القرار السابق هو المعالجة المناسبة والسليمة ، إلا أنه وافق على استخدام كلتا الطريقتين .

وقد أدى نقص التأييد لبعض إصدارات المجلس ، والمخاوف بشأن صياغة وقبول المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، إلى قيام معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بتبني القاعدة (203) من قواعد أخلاق المهنة ، وتشترط هذه القاعدة الإفصاح عن أي انحراف عن المبادئ المحاسبية المنشورة في آراء مجلس مبادئ المحاسبة ، أو نشرات البحوث المحاسبية (أو قوائم مجلس معايير المحاسبة المالية لاحقاً) ضمن هوامش القوائم المالية ، وفي تقرير المراجع إذا كان أثر هذه الانحرافات مادياً ، وقد كان لهذا العمل أثر مطالبة الشركات والمحاسبين القانونيين الذين ينحرفون عن متطلبات التقرير الواردة في قوائم مجلس معايير المحاسبة المالية ، وآراء مجلس مبادئ المحاسبة ، ونشرات البحوث المحاسبية بتبرير هذه الانحرافات .

إضافة إلى الصعوبات التي صاحبت تمرير رأيي مجلس مبادئ المحاسبة رقمي (2) ، و (4) ، واجه المجلس مشاكل أخرى ، فقد كان أعضاء المجلس متطوعين ، وكان هؤلاء الأعضاء يتحملون مسؤولية التفرغ الكامل أمام الجهات التي يعملون لديها ، لذلك أصبح أداء واجباتهم في مجلس مبادئ المحاسبة ثانوياً ، ومع نهاية الستينيات من القرن العشرين ، ظهرت الانتقادات مجدداً لتطوير مبادئ المحاسبة ، **وقد تركزت هذه الانتقادات حول العوامل التالية :**

1- **استقلالية أعضاء مجلس مبادئ المحاسبة** : فقد كان أعضاء المجلس موظفين على سبيل التفرغ بجهات أخرى كان لها تأثير على آرئهم في بعض المسائل .

2- **هيكلية المجلس** : حيث كانت شركات المراجعة الكبرى الثماني (آنذاك) تمنح العضوية (عضواً) بشكل تلقائي ، وكان هناك عادة ، خمسة أو ستة مراجعين آخرين بالمجلس .

3- **زمن الاستجابة** : لم يكن البحث في المشاكل المحاسبية المستجدة وحلها ينجزان بسرعة كافية من أعضاء يعملون على سبيل عدم التفرغ .

مجلس معايير المحاسبة المالية: Financial Accounting Standards Board

نتيجة للانتقادات المتزايدة لمجلس مبادئ المحاسبة ، عين مجلس إدارة معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي سنة 1971 لجنتين ، هما لجنة Wheat ، نسبة إلى اسم رئيسها Francis Wheat هدفها هو دراسة الكيفية التي يجب بها وضع مبادئ المحاسبة المالية ، ولجنة Trueblood نسبة إلى اسم رئيسها Robert Trueblood وطلب إليها تحديد أهداف القوائم المالية .

وقد أصدرت لجنة Wheat تقريرها سنة 1972 ، بتوجيهات مفادها ضرورة إلغاء مجلس مبادئ المحاسبة ، وخلق مجلس معايير المحاسبة المالية ، وقد ضم المجلس الجديد ممثلين عن مختلف المنظمات ، وعلى سبيل التفرغ وبمقابل مادي ، خلافًا لما كان عليه الحال في مجلس مبادئ المحاسبة .

وفي سنة 1973 ، نشرت لجنة Trueblood ، والتي تعرف رسمياً باسم مجموعة دراسة أهداف القوائم المالية (Study Group on Objectives of Financial Statements) ، تقريرها بعد جدل واسع ، وبتوصيات أكثر عمومية ، حول أهداف القوائم المالية ، مما كانت عليه توصيات لجنة Wheat بخصوص وضع المبادئ المحاسبية . وقد طلبت مجموعة الدراسة ضرورة النظر إلى تقريرها باعتباره خطوة أولية في تطوير الأهداف ، وطالبت بضرورة بذل جهود كبيرة لاستمرار تحسين وصقل معايير وممارسات المحاسبة ، وستتم مناقشة محتويات تقرير لجنة تروبلود Trueblood في الفصل الثاني .

وقد تبنى معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بسرعة توصيات لجنة Wheat ، وأصبح مجلس معايير المحاسبة المالية هو الهيئة الرسمية المكلفة بإصدار معايير المحاسبة ، وقد كانت هيكلية هذا المجلس المالية كما يلي : يتم اختيار مجلس للأمناء الذين يتم تعيينهم أو تسميتهم من ثماني منظمات تتوفر لأعضائها معرفة واهتمام خاص بالتقرير المالي ، وهذه المنظمات هي جمعية المحاسبة الأمريكية ، معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، وجمعية إدارة الاستثمار والبحث ، ومعهد المديرين الماليين ، وجمعية مديري التمويل الحكومي ، ومعهد المحاسبين الإداريين ، والجمعية الوطنية للمراجعين والمراقبين وأمناء الخزائن في الولايات ، وجمعية الصناعات الأمنية (Security Industry Association) .

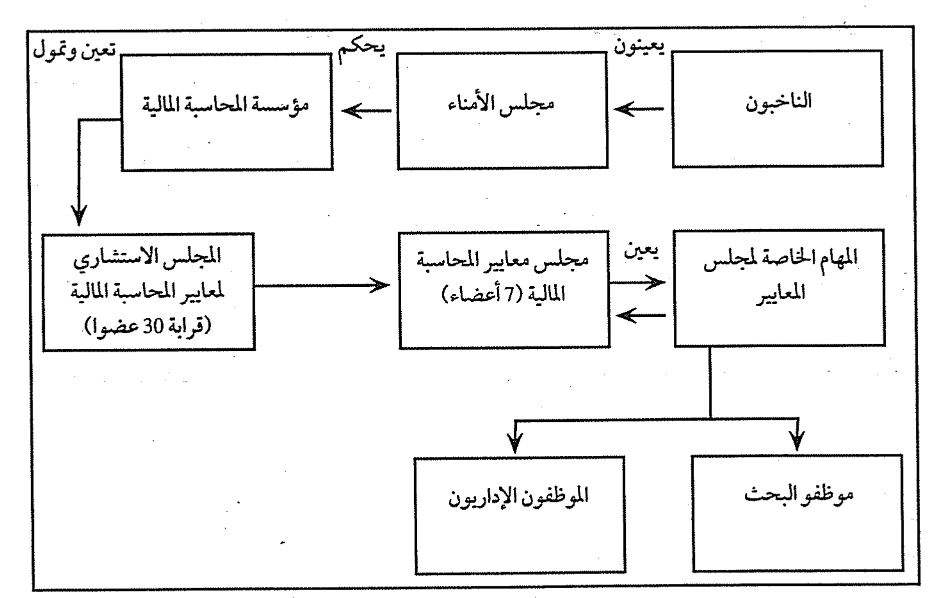
والمجلس الذي يحكم مجلس معايير المحاسبة المالية هو مؤسسة المحاسبة المالية (FAF) ويتكون من 15 أميناً ، وهو الذي يعين المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة (FASAC) الذي بدوره يقدم الاستشارة لمجلس معايير المحاسبة المالية بشأن أهم الموضوعات ، ويختلف عدد الأعضاء في المجلس الاستشاري من سنة لأخرى ، ومع أن القوانين التأسيسية تشترط 20عضواً على الأقل ، إلا أن عدد الأعضاء الفعلي ارتفع إلى ما يقارب 30 عضواً في السنوات الأخيرة للحصول على تمثيل لمجموعة كبيرة من الأطراف المهتمة .

وتُعد **مؤسسة المحاسبة المالية كذلك** ، مسؤولة عن تعين أعضاء مجلس معايير المحاسبة السبعة ، والحصول على الأموال اللازمة لقيامه بعمله ، وهي تحصل الآن على ما يزيد على 11مليون دولار سنوياً لدعم أنشطة مجلس معايير المحاسبة المالية ، ويوضح الشكل 1-1 هيكلية مجلس معايير المحاسبة المالية حالياً .

إن كلاً من مؤسسة المحاسبة المالية ، ومجلس معايير المحاسبة المالية ، يتمتعان بتمثيل أوسع للمهنة ككل ، مما كان يتمتع به مجلس مبادئ المحاسبة ، لكن غالبية الأعضاء عادة ما يكونون مراجعين من الممارسة العملية ، وقد أصبحت هيكلية مؤسسة المحاسبة المالية حاليًا تخضع للفحص والانتقاد من قبل لجنة تداول الأوراق المالية ، ففي سنة 1996 عبر السيد Arthur Levitt رئيس اللجنة عن مخاوفه من أن أهداف المؤسسة معرضة للخطر ، واقترح إعادة هيكلتها ، بحيث تكون غالبية أعضائها أفراداً لديهم خبرة قوية في الممارسة العملية ، وبمقدورهم تمثيل الجمهور بعيداً عن أي تعارض

في المصالح ، وتابع قائلاً : إن لجنة تداول الأوراق المالية يجب أن توافق على تعيين أعضاء مؤسسة المحاسبة المالية ، وإلى الآن لم يكن هناك أي تغيير في طريقة تعين أعضاء مؤسسة المحاسبة المالية ، ومن غير المرجح أن يكون التغيير في هيكلية المؤسسة أو مجلس معايير المحاسبة المالية تطوعياً .

وفي الوقت الراهن ، لا يزال مجلس معايير المحاسبة المالية هو الهيئة الرسمية التي عهد لها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بسلطة إصدار معايير المحاسبة المالية ، وهكذا سيتم خلال هذا الكتاب عرض إصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية ، ومبادئ المحاسبة باعتبارها مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها (GAAP) من ضمن الأعمال الأولى التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية هي إجازة جميع الأعمال التي قام بها مجلس مبادئ المحاسبة ، إلى أن تتم مراجعتها أو تعديلها ، وقد قام مجلس مبادئ المحاسبة بنفس الشيء تجاه أعمال لجنة الإجراءات المحاسبية ، وهكذا يكون مجلس معايير المحاسبة المالية قد قبل كل الإصدارات القائمة وقت تشكيله لكل من لجنة الإجراءات المحاسبية ومجلس مبادئ المحاسبة ، وفي هذا الكتاب ، سيتكرر الرجوع إلى مجلس مبادئ المحاسبة ، لأن معظم ما تم عرضه يرجع أصله إلى هذا المجلس ، ويجب على القارئ أن يتذكر دائمًا أن مجلس معايير المحاسبة المالية قد تبنى هذه الإصدارات .



شكل (1-1) هيكلية مجلس معايير المحاسبة المالية

مهمة مجلس معايير المحاسبة المالية: The Mission of the FASB

إن مهمة مجلس معايير المحاسبة المالية، هي وضع وتحسين معايير المحاسبة والتقرير الماليين لإرشاد وتعليم الجمهور، بمن في ذلك معدو المعلومات المالية والمراجعون والمستخدمون لها. **وفي محاولة للقيام بهذه المهمة يسعى المجلس إلى:**

1- تحسين فائدة التقرير المالي بالتركيز على الخصائص الأساسية، مثل الملاءمة والموثوقية، جودة قابلية المقارنة والثبات (ستتم مناقشتها لاحقاً في هذا الفصل).

2- الإبقاء على تحديث المعايير وبما يعكس التغيرات في طرق القيام بالأعمال والتغيرات في البيئة الاقتصادية.

3- الدراسة السريعة لمجالات القصور في التقرير المالي والتي يمكن تحسينها من خلال عملية وضع المعايير.

4- تعزيز قابلية المقارنة دولياً بين المعايير المحاسبية، إلى جانب تعزيز جودة عملية التقرير المالي.

5- تعزيز الفهم العام لطبيعة وأغراض المعلومات الواردة في التقارير المالية.

كما يقوم المجلس بتطوير مفاهيم المحاسبة العامة إلى جانب وضع معايير إعداد التقرير المالي وتوفير الإرشادات المتعلقة بتطبيق هذه المعايير.

أنواع الإصدارات: Types of Pronouncements

كان مجلس معايير المحاسبة المالية في الأساس، يصدر نوعين من الإصدارات هما القوائم (Statements)، والتفسيرات (Interpretations)، **ثم بعد ذلك وضع المجلس نوعين جديدين من الإصدارات هما:**

1- قوائم بمفاهيم المحاسبة المالية: ((Statement of Financial Accounting Concepts (SFACs))

2- النشرات الفنية (Technical Bulletins)

حيث تهدف قوائم مفاهيم المحاسبة المالية إلى وضع الأهداف والمفاهيم التي يستخدمها المجلس في تطوير معايير المحاسبة والتقرير الماليين، وقد أصدر إلى الآن سبع قوائم لمفاهيم المحاسبة المالية، كما سنناقش لاحقاً في الفصل الثاني.

وتختلف قوائم مفاهيم المحاسبة المالية عن قوائم معايير المحاسبة المالية، من حيث إنها لا تضع المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، وبالمثل لا يراد منها مراعاة القاعدة (203) من قواعد قانون أخلاق المهنة، ومن المتوقع أن يكون مجلس معايير المحاسبة المالية ذاته هو المستفيد الأساسي منها، لكن معرفة الأهداف والمفاهيم التي يستخدمها المجلس يجب أن تمكن مستخدمي القوائم المالية من الحصول على فهم أفضل لمحتوى ومحددات معلومات المحاسبة المالية.

أما النشرات الفنية فهي تفسيرية صرفة، ولا تضع معايير جديدة أو تعدل من المعايير القديمة، وتهدف إلى توفير إرشادات بشأن مشاكل المحاسبة والتقرير الماليين على أساس وقتي منظم.

وباختصار، **يقوم مجلس معايير المحاسبة المالية حالياً بنشر أربعة أنواع من الإصدارات هي:**

1- **قوائم مفاهيم المحاسبة المالية:** (Statements of Financial Accounting Concepts) وهي إصدارات تهدف إلى وضع الأسس التي تبنى عليها معايير المحاسبة المالية، وهي لا تخلق مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها، بل يتم إصدارها للأغراض التالية:

(أ) إرشاد مجلس معايير المحاسبة المالية في وضع المعايير.

(ب) إرشاد المحاسبين المهنيين في التعامل مع المسائل غير المحلولة.

(جـ) المساعدة في تعليم غير المحاسبين.

2- **قوائم معايير المحاسبة المالية:** (Statements of Financial Accounting Standards)وهي إصدارات تشير إلى الطرق والإجراءات المحاسبية المطلوبة في قضايا محاسبية محددة، وهي تطبق أو تشكل رسمياً مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها (GAAP).

3- **التفسيرات:** (Interpretations) وهي تعديلات وتوسع في قضايا ترتبط بقوائم مجلس معايير المحاسبة المالية التي سبق نشرها، أو آراء مجلس مبادئ المحاسبة، أو نشرات البحوث المحاسبية، وهدف التفسيرات هو توضيح وشرح وبيان قوائم معايير المحاسبة المالية و آراء مجلس مبادئ المحاسبة و نشرات البحوث المحاسبية القائمة حالياً، تتطلب تأييد غالبية أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية، وهي تطبق أو تكوّن كذلك مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.

4- **النشرات الفنية :** (Technical Bulletins) هي استرشادات حول مشاكل المحاسبة والتقرير المالي ، يصدرها موظفو مجلس معايير المحاسبة المالية ، ولا تؤدي رسميًا إلى خلق أو تكوين المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، وتستخدم أساسًا للمساعدة في التعامل مع مشاكل التنفيذ .

القضايا الطارئة: Emerging Issues

تعرض مجلس معايير المحاسبة المالية للانتقاد لفشله في توفير استرشادات وقتية لمشاكل الممارسة والتطبيق الطارئة ، وخلال سنة 1984 استجاب المجلس لهذه الانتقادات بما يلي :

1- تشكيل لجنة مهام خاصة للمساعدة في تحديد المشاكل والقضايا التي قد تتطلب العمل عليها واتخاذ إجراءات بشأنها ، وهذه اللجنة هي لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة (Emerging Issues Task Force - EITF) .

2- توسيع نطاق نشرات مجلس معايير المحاسبة المالية الفنية ، في محاولة لتوفير استرشادات سريعة لمجموعة كبيرة من الموضوعات المختلفة .

وقد تم تشكيل لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة استجابة لموضوعين متعارضين ، فمن ناحية يواجه المحاسبون مجموعة من القضايا المختلفة لا يتم تناولها بشكل كامل في الإصدارات المحاسبية مثل مبادلات معدل الفائدة (Interest Rate Swaps) ، أو ظهور أدوات مالية جديدة (Financial Instruments) ، فهذه القضايا ، وغيرها من القضايا الجديدة الأخرى ، تحتاج إلى حلول فورية ، ومن ناحية أخرى ، يرى العديد من المحاسبين أن الكم المتزايد من الإصدارات المهنية أدى إلى خلق مشكلة عبء تطبيق المعايير (standards overload problem) ، أي مشكلة تزايد أعباء تطبيق المبادئ المحاسبية ، (ستتم مناقشتها بشكل مفصل لاحقًا) ، وقد شكل مجلس معايير المحاسبة المالية لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة في محاولة لدراسة كلا الموضوعين في ذات الوقت ، وهدف هذه اللجنة هو توفير إرشادات وقتية حول القضايا الجديدة ، مع الحد من عدد القضايا التي يتطلب حلها إصدارات رسمية من قبل المجلس .

ويحتل جميع أعضاء هذه اللجنة مراكز تمكنهم من الإلمام والدراية بالقضايا الطارئة ، ويضم الأعضاء الحاليون مدراء لشركات المحاسبة والمراجعة الكبرى ، وممثلين

عن شركات المراجعة الصغرى ، ومدير البحث في مجلس معايير المحاسبة المالية بصفته رئيسا للجنة ، ومن المتوقع كذلك أن يشارك رئيس المحاسبين في لجنة تداول الأوراق المالية في جلسات هذه اللجنة و في مناقشاتها .

وتقوم لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة بمناقشة القضايا المحاسبية الراهنة التي لم تتناولها الإصدارات الرسمية الراهنة ، وتشير على موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية بما إذا كانت المسألة تتطلب تدخلاً من المجلس أم لا . وتنشأ القضايا الطارئة بسبب وجود أنواع جديدة من العمليات ، أو تباين المعالجة المحاسبية لأنواع العمليات الموجودة ، أو وجود أنواع جديدة من الأوراق المالية ، أو وجود خدمات أو منتجات جديدة تنطوي في الغالب على رغبة الشركة في تحقيق تمويل خارج الميزانية ، أو معالجة محاسبية خارج الميزانية ، أو معالجة محاسبية خارج قائمة الدخل . ويمكن أن تحال القضايا إلى لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة من مصادر مختلفة ، ويثار العديد منها من قبل أعضاء اللجنة أنفسهم ، بينما يأتي البعض الآخر من الأسئلة التي يطرحها المراجعون ، وأحيانًا قد تثار القضية بسبب أسئلة تثيرها لجنة تداول الأوراق المالية ، أو أي هيئة فيدرالية أخرى ، ويتم إعداد ملخص بالقضية ، ويشكل هذا الملخص أساس كل قضية تطرح أمام اللجنة ، وتشمل ملخصات القضايا عادة المناقشات حول الموضوع ، والمداخل البديلة لحل القضية والمرجعيات المتوفرة لها ، وأمثلة للعمليات المطروحة ، ولا يشكل ملخص القضية إصدارًا رسمياً ، بل يمثل فقط وجهات نظر أعضاء لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة في ذلك الوقت .

وتحاول لجنة المهام الخاصة الوصول إلى إجماع حول كل قضية ، ويعرف الإجماع في هذه الحالة ، بأنه اتفاق 13 عضواً من أصل 15 عضواً في التصويت ، ويؤدي الإجماع إلى وضع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، كما هو مبين في الفقرة 5 من المستوى (جـ) من قائمة معايير المراجعة رقم(69) التي ستتم مناقشتها لاحقًا في هذا الفصل .

مشكلة عبء تطبيق المعايير المحاسبية: Standards Overload

تعرَّض كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ، ولجنة تداول الأوراق المالية ، ومعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في السنوات الأخيرة للانتقاد لفرضهم للكثير من المعايير على مجتمع الأعمال ، وقد كانت مشكلة عبء تطبيق المعايير تثقل كاهل

الشركات الصغيرة بشكل خاص ، حيث لا تملك هذه الشركات الموارد الاقتصادية الضرورية لمتابعة وتطبيق جميع الإصدارات الصادرة عن هذه الهيئات الرسمية ، ويستند أولئك الذين يرون أن هناك مشكلة عبء تطبيق المعايير على ادعاءين اثنين ، في بناء حججهم ، **هما :**

1- ليست جميع متطلبات مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ملائمة لاحتياجات التقرير المالي في الشركات الصغيرة .

2- حتى لو كانت هذه المتطلبات ملائمة ، فهي غالبًا ما تخالف أو تنتهك مفهوم التكلفة مقابل المنفعة (ستتم مناقشته في الفصل الثاني) .

ويؤكد منتقدو عملية إلزام المشروعات الصغيرة بتطبيق جميع المعايير أيضا أن مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها طورت أساسًا لخدمة احتياجات أسواق الأوراق المالية ، ومعظم الشركات الصغيرة لا تحصل على رأس مالها من هذه الأسواق ، لذلك يمكن القول إن مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها لم تأخذ ظروف المشروعات الصغيرة عند تطويرها في الاعتبار .

وبعض النتائج المترتبة على مشكلة عبء المعايير للشركات الصغيرة هي كما يلي :

1- حصول الشركات الصغيرة على تقرير متحفظ أو عكسي إذا ما أهملت أحد متطلبات مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها بقوائمها المالية الخاضعة للمراجعة .

2- إن تكلفة الالتزام بمتطلبات مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، قد تستدعي من الشركة الصغيرة الاستغناء عن تطوير معلومات أخرى أكثر ملاءمة .

3- إن شركات المراجعة الصغيرة التي تقوم بمراجعة الشركات الصغيرة ، يجب عليها أن تواكب جميع المتطلبات مثلها مثل شركات المراجعة الدولية الكبرى ، لكن لا يمكنها توفير المتخصصين المتوفرين على أساس مركزي لشركات المراجعة الدولية الكبرى .

ويطالب العديد من المحاسبين بضرورة اختلاف المعايير الإفصاحية كوسيلة لحل مشكلة عبء المعايير ، ومعنى ذلك أن المعايير يمكن تقسيمها إلى مجموعتين ، مجموعة تطبق على مشروعات الأعمال بغض النظر عن حجمها ، ومجموعة أخرى

يتم تطبيقها بصورة اختيارية على المشروعات الكبيرة ، والمشروعات الصغيرة أو صناعات معينة . فعلى سبيل المثال ، يمكن أن يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة يعني به جميع مشروعات الأعمال ، في حين يكون هناك فرق إفصاحي ، كما في حالة أرباح السهم الواحد مثلاً ، ينطبق على المشروعات الكبيرة فقط .

وقد درس مجلس معايير المحاسبة المالية ، ومختلف المنظمات الأخرى هذه المسألة ، لكنها لم تصل إلى إجماع حولها ، فإحدى اللجان الخاصة التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي تفضل اختلاف الإجراءات ، لكن مجلس معايير المحاسبة المالية ظل موقفه هو أنه قد يحصل إرباك وتشويش لمستخدمي القوائم المالية نتيجة استخدام إجراءين مختلفين لبيان نفس الحدث الاقتصادي والإفصاح عنه ، إضافة إلى أن المصارف (أحد مصادر رأس المال المهمة للشركات الصغيرة) والمحللين الماليين ، ظلوا دائما ينتقدون اختلاف الإجراءات كحل لمشكلة عبء تطبيق المعايير .

وضع المعايير كعملية سياسية: Standard Setting As Political Process

ذكر أحد كبار المحاسبين الأكاديميين من ذوي التأثير في صياغة المعايير المحاسبية ، أن هذه المعايير هي نتيجة للعمل السياسي ، تماماً كما هي نتيجة للاستنتاج المنطقي أو معرفة للأبحاث التجريبية ، وسبب هذه الظاهرة هو أن العديد من الأطراف مهتمة بتطوير معايير المحاسبة وتتأثر بهذه المعايير . وقد توصل مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى أن أفضل طريقة للتأثير على صياغة معايير المحاسبة هي محاولة التأثير على واضعي هذه المعايير .

وقد تعرَّض كل من لجنة الإجراءات المحاسبية ، مجلس المبادئ المحاسبية ، ومجلس معايير المحاسبة المالية لقدر كبير من الضغط لتطوير أو تعديل المعايير بما يفيد مجموعة معينة من المستخدمين . فعلى سبيل المثال ، كان مجلس المبادئ المحاسبية يهدف أساسًا لتطوير نظرية للمحاسبة قبل البدء في معالجة أي من المشاكل الحالية ، ولكن تم التخلي عن هذا المدخل أو الفكرة عندما تم تحديد المدة الزمنية التي يستغرقها هذا المشروع أو الجهد إلى مدة خمس سنوات ، وأن لجنة تداول الأوراق المالية لن تستطيع الانتظار كل هذه المدة دون اتخاذ إي إجراءات أو ردود فعل . فقد واجه المجلس آنذاك مشكلة الجدل الدائر حول الإعفاء الضريبي لتشجيع الاستثمار

والتي تمت مناقشتها سابقاً . وفي بعض الحالات كانت هذه الجهود ناجحة ، كما في حالة اجتماع مشروعات الأعمال لزيادة الإجماع المطلوب لتمرير قائمة معايير من قوائم معايير المحاسبة المالية من الغالبية البسيطة إلى غالبية خمسة أعضاء من أصل سبعة أعضاء في مجلس معايير المحاسبة المالية . وقد كانت هناك مخاوف من ردود فعل الكونجرس على اقتراح مجلس معايير المحاسبة المالية ، باستبعاد استخدام طريقة دمج المصالح في المحاسبة عن مشروعات الأعمال المشتركة ، انظر الفصل (16) .

الآثار الاقتصادية لمعايير المحاسبة: Economic Consequences

إن نمو هذه الضغوط على عملية وضع المعايير ليس غريبًا ، إذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة أن العديد من معايير المحاسبة له نتائج وآثار اقتصادية كبيرة . وتشير النتائج الاقتصادية إلى أثر التقارير المحاسبية على مختلف قطاعات المجتمع الاقتصادي .

يرى هذا المفهوم أن الممارسات المحاسبية التي تتبناها شركة ما تؤثر على سعر أسهمها وعلى قيمتها كذلك ، وعليه فإن اختيار الطرق أو الأساليب المحاسبية يؤثر على عملية اتخاذ القرار وليس انعكاسًا لنتائج تلك القرارات فقط .

فلو أخذنا مثلاً إصدار قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (106) ، حول المنافع التقاعدية الأخرى ، سنجد أن هذا الإصدار يشترط على العديد من الشركات التغيير من أساس الدفع عند ترك العمل إلى أساس الاستحقاق للعناية الصحية والمنافع الأخرى التي تقدمها الشركات للمتقاعدين ومن يعولونهم ، ويتطلب أساس الاستحقاق من الشركات قياس التزامهم بتوفير الخدمات مستقبلاً ، وجعل هذه التكاليف مستحقة خلال السنوات التي يقدم فيها المستخدمون الخدمة ، وقد كانت نتيجة هذه القائمة ببساطة هي توقف العديد من الشركات عن تقديم مثل هذه المنافع للمستخدمين مما تسبب في تكاليف اجتماعية كبيرة .

إن أثر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (106) على مجتمعنا الاقتصادي يوضح حاجة مجلس معايير المحاسبة المالية لدراسة ضرورة تطوير المزيد من ممارسات التقرير المعقولة ، والنتائج والآثار الاقتصادية المترتبة على المعايير المقترحة . إن عملية وضع معايير المحاسبة لا توجد من فراغ ، ولا يمكن عزلها كلية عن الضغوط السياسية ، كما لا يمكنها تجنب تقييم جميع التشعبات الممكنة في أثناء مراحل وضع المعايير .

نشأة وتطور العبارة "مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها":
The Evolution of the Phrase “Generally Accepted Accounting Principles

إحدى نتائج الاجتماع الذي جمع بين معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، وأعضاء سوق الأوراق المالية في نيويورك ، الذي سبقت مناقشته ، هي مراجعة العبارات الواردة بالشهادة التي يصدرها المراجعون ، فقد كانت فقرة الرأي في السابق ، تنص على أن القوائم المالية قد تم فحصها وأنها دقيقة أو صحيحة ، لكن تم تغيير المصطلح ليصبح أن القوائم المالية "ممثلة بعدالة تماشيًا مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها" ، وتفسر هذه العبارة حالياً باعتبارها تضم الأعراف والقواعد والإجراءات الضرورية لشرح الممارسة المحاسبية المقبولة في أي وقت ، لذلك تكون القوائم المالية عادلة إذا كانت المبادئ عادلة وكانت القوائم متماشية مع هذه المبادئ .

وهكذا أصبحت العبارة (مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها) تلعب دوراً مهمًا في مهنة المحاسبة . وأكثر المعايير دقة في تحديد ما إذا كانت ممارسة معينة قد اكتسبت مكانة المبدأ المحاسبي المقبول والمتعارف عليه تم تطويرها في الأساس من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي و لجنة سوق نيويورك للأوراق المالية ، فتلك المبادئ التي تحظى بتأييد رسمي كبير ، تصنف على أنها مبادئ مقبولة ومتعارف عليها ، ولم يحدد معنى المصطلح في ذلك الوقت ، وليس هناك مصدر وحيد لجميع مبادئ المحاسبة الموضوعة ، لكن القاعدة رقم (203) من قانون أخلاق المهنة ، الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، تشترط الالتزام بمبادئ المحاسبة الصادرة عن الهيئة التي حددها مجلس المعهد لوضع هذه المبادئ باستثناء الظروف غير العادية (وهذه الجهة في الوقت الحالي هي مجلس معايير المحاسبة المالية) .

وفي فترة لاحقة ، تم تعديل قائمة معايير المراجعة رقم (5) بقائمة معايير المراجعة رقم (43) ، وقد صنف هذا التعديل ترتيب الأولوية الذي يجب على المراجع اتباعه لتحديد ما إذا كان المبدأ المحاسبي مقبولاً ومتعارفاً عليه ، وأضاف التعديل كذلك لمصادر مبادئ المحاسبة ، بعض أنواع الإصدارات التي لم تكن موجودة عند نشر قائمة معايير المراجعة رقم (5) ، وقد علق هذا الإصدار على أن تحديد ما إذا كان مبدأ محاسبي معين مقبول ومتعارف عليه ، قد يكون صعباً نظراً لعدم وجود مصدر وحيد لكل هذه المبادئ . وقد تم تعديل قائمة معايير المراجعة رقم (43) كذلك من قبل قائمة

معايير المراجعة رقم (69) التي كان غرضها المعلن هو تفسير الجملة "تمثل بعدالة تماشياً مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها" ، كما في تقرير المراجع المستقل . وقد علقت قائمة معايير المراجعة رقم (69) على أن تحديد القبول العام لمبدأ محاسبي معين مسألة صعبة ، نظراً لعدم وجود مصدر مرجعي وحيد لمثل كل هذه المبادئ ، وقد بين المقطع AU من تصنيف قوائم معايير المراجعة الترتيب الهرمي لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها كالآتي :

المستــــوى : A

- قوائم مجلس معايير المحاسبة الماليّة .
- تفسيرات مجلس معايير المحاسبة الماليّة .
- قواعد لجنة تداول الأوراق الماليّة وإصداراتها التفسيرية .
- آراء مجلس مبادئ المحاسبة (ما لم تكن معدّلة) .
- نشرات البحوث المحاسبية (ما لم تكن معدّلة) .

المستــــوى : B

- النشرات الفنية لمجلس معايير المحاسبة المالية .
- الكتيبات الاسترشادية لمراجعة الصناعة الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي التي تمت مراجعتها من قبل مجلس معاييــر المحاسبة المالية .

المستــــوى : C

- نشرات ممارسات محاسبي لجنة تداول الأوراق المالية التي خضعت للمراجعة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية .
- إجماع لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة .

المستــــوى : D

- تفسيرات معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (لم تعد تنشر) .
- الكتيبات الاسترشادية التنفيذية لمجلس معايير المحاسبة المالية .
- الممارسات المحاسبية الأخرى الشائعة أو ذات القبول على نطاق واسع .

وفي هذا الفصل ، وفي معظم هذا الكتاب ، سنعطي اهتماماً أكبر للإصدارات المشار إليها في القاعدة (203) من قواعد الأخلاق المهنية ، وسبب هذا الاهتمام الواضح هو أن المراجعين الممارسين للمهنة ، يقع عليهم التزام أخلاقي بضرورة النظر إلى هذه الإصدارات كمصدر أساسي لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عند إصدار أحكامهم بشأن عدالة القوائم المالية ، ومع أن وجهات النظر المعارضة والمعالجات البديلة قد تم التطرق إليها بصورة سردية في هذا الكتاب وفي صفحة شبكة المعلومات الدولية الخاصة بالنسخة الإنجليزية من الكتاب ، إلا أن القارئ يجب أن يتذكر دائما أن تطور المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها قد حدده معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بشكل طفيف أو ضيق ، أي غير موسع .

ورغم الجهود المستمرة لتضييق نطاق مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ومحاولة تحديدها ، فإن النقاد يرون أن الإدارة تتمتع بقدر كبير من الحرية في اختيار الإجراءات المحاسبية المستخدمة في التقارير المالية للشركة ، **وتتركز هذه الانتقادات حول موضوعين سيتم الحديث عنهما لاحقاً في هذا الكتاب هما :**

- إن تعويضات ومكافآت المدراء ترتبط في الغالب بالأرباح المقررة عنها ، لذلك تميل الإدارة إلى تبني مبادئ المحاسبة التي تزيد الإيرادات الحالية ، وتخفض المصروفات الحالية .
- إن قيمة الشركة في السوق تتحدد بسعر أسهمها ، وهذه القيمة تتأثر كثيراً بتقديرات الأرباح الربع السنوية من قبل المحللين الماليين ، ويخشى المديرون من أن عدم مقابلة تقديرات الأرباح هذه سيؤدي إلى بيع أسهم الشركة ومن ثمة انخفاض قيمتها في السوق .

وقد علق الرئيس السابق للجنة تداول الأوراق المالية Levitt على هذه القضايا ، وأشار إلى اعتقاده بأن التقارير المالية تتجه إلى "منطقة الشبهات ما بين عدم المشروعية والغش المكشوف" ، وبالتالي شكلت لجنة تداول الأوراق المالية لجنة مهام خاصة لإدارة الأرباح بهدف كشف التشوهات المحاسبية ، وقد وافقت بعض الشركات سلفاً وبشكل طوعي على إعادة هيكلة قوائمها المالية كنتيجة لهذه الجهود الجديدة من قبل لجنة تداول الأوراق المالية . فعلى سبيل المثال ، وافق مصرف SunTrust Bank Inc في أطلنطا ، رغم أنه غير متهم بأي مخالفات ، على إعادة هيكلة أرباحه على ثلاث سنوات ابتداءً من الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 1996 .

مشروع بحث التقرير عن الأعمال: The Business Reporting Research Project

أصدرت اللجنة الخاصة بعملية التقرير المالي التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي سنة 1994 ، تقريراً بعنوان : " تحسين التقرير عن الأعمال – مع التركيز على العميل : مقابلة احتياجات المستثمرين والدائنين من المعلومات" ، وقد أوصى هذا التقرير بتوسيع أنواع المعلومات التي تفصح عنها الشركات ، وطور نموذجًا للتقرير عن الأعمال تعتقد اللجنة أن المستخدمين يحتاجون إليه لتقييم مخاطر استثماراتهم ، **وقد تكون هذا النموذج من العناصر العشرة التالية :**

1- القوائم المالية والإفصاحات المرتبطة بها .

2- البيانات التشغيلية على المستويات العليا ومقاييس الأداء التي تستخدمها الإدارة لتسيير أعمالها .

3- أسباب تغير البيانات المتعلقة بالأداء والبيانات المالية والتشغيلية وهوية وماضي الاتجاهات الأساسية .

4- بيان بالفرص والمخاطر ، بما في ذلك تلك الناتجة عن الاتجاهات الأساسية .

5- خطط الإدارة ، بما في ذلك عوامل النجاح الأساسية .

6- مقارنة أداء الأعمال الفعلي بالفرص ، والمخاطر ، وخطط الإدارة التي سبق الإفصاح عنها .

7- معلومات عن مجلس الإدارة ، والإدارة التنفيذية ، والتعويضات ، وحملة الأسهم الأساسيين والعمليات والعلاقات بين الأطراف ذات الصلة .

8- الأهداف العامة للشركة واستراتيجياتها .

9- نطاق ووصف الأعمال والممتلكات .

10- أثر هيكلية الصناعة على الشركة .

واستجابة لهذا التقرير وللتقرير الصادر عن جمعية إدارة الاستثمار والبحث ، والذي تناول آراء المحللين الماليين حول حالة التقرير المالي ، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية دعوة للتعليق سنة 1996 ، وقد كان السؤال الذي تناولته هذه الدعوة هو "هل يجب على مجلس معايير المحاسبة المالية أن يوسع أنشطته خارج القوائم المالية

والإفصاحات المرتبطة بها لتشمل أنواع المعلومات التي يجب إدراجها في نموذج شامل للتقرير عن الأعمال ؟ .

وقد كانت نتائج الدعوة إلى التعليق مختلطة ، ومع ذلك قرر المجلس القيام بمشروع بحثي حول التقرير عن الأعمال ، وتكون هذا المشروع من لجنة توجيه وسبع مجموعات عمل ، حيث تقوم لجنة التوجيه بتقديم الإرشادات لمجموعات العمل ، **وهي مسؤولة عن تحقيق أهداف المشروع التالية :**

1- وضع التوصيات حول الإفصاحات العامة والاختيارية لبعض أنواع المعلومات عن الأعمال ، لجميع أو لبعض الصناعات ، التي يجدها مستخدمو تقارير الأعمال مفيدة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

2- وضع التوصيات حول طرق التنسيق بين مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ومتطلبات الإفصاح الخاصة بلجنة تداول الأوراق المالية لتقليل التكرار والعبارات غير الضرورية .

3- دراسة الأنظمة الحالية لتوصيل معلومات الأعمال إلكترونياً ، ودراسة مقتضيات وانعكاسات التكنولوجيا على تقرير الأعمال في المستقبل وإسقاطاتها .

وقد أخذ المشروع في الاعتبار أنواع المعلومات (بالإضافة للقوائم المالية) التي توفرها الشركات للمستثمرين وطرق توفير مثل هذه المعلومات ووسائلها في ذلك . وقد لاحظ المجلس أن هناك جزءًا كبيراً من العمل يتم عن طريق الفرقاء بالمجلس من معدين ومستخدمين ومراجعين للقوائم المالية وأكاديميين .

أما مجموعات العمل السبع فهي مسؤولة عن البحوث الأساسية ، وكشف الحقائق ضمن المشروع ، وعمل بعضها على تحديد الممارسات الحالية للإفصاحات الاختيارية عن معلومات الأعمال في بعض الصناعات مما لا تتطلبه مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، وتعمل مجموعات عمل أخرى على طرق التنسيق بين مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ومتطلبات الإفصاح الخاصة بلجنة تداول الأوراق المالية لتقليل التكرار والإطناب ، وتدرس أيضاً الأنظمة الحالية لتوزيع المعلومات إلكترونياً .

وتشمل الأنشطة التي تقوم بها مجموعات العمل (التي تم إنجازها إلى الآن) ما يلي :

1- تحديد الممارسات الحالية في ثماني صناعات فيما يتعلق بالإفصاح الاختياري لأنواع المعلومات مثل البيانات التشغيلية ومقاييس الأداء ، والمعلومات التنبؤية والمعلومات الأساسية (خلفية كاملة) عن الشركة ، ومعلومات أيضًا عن الأصول غير الملموسة والتي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية .

2- إيجاد طرق للتنسيق بين المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ومتطلبات الإفصاح الخاصة بلجنة تداول الأوراق المالية لإزالة أي تكرار أو تضارب وتجميع المعلومات المتعلقة بموضوع معين في مكان واحد (موحد) .

3- دراسة الأنظمة الحالية لإيصال المعلومات إلكترونياً وتحديد انعكاسات التقنية على التقرير عن مشروعات الأعمال .

وقد درست لجنة التوجيه نتائج أعمال مجموعات العمل واعتمدتها . وقد تم نشر نتائج العمل المذكورة في تقرير مكون من ثلاثة مجلدات وهي متاحة مجاناً على الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة المالية .

4- The Role of Ethics in Accounting دور الأخلاق المهنية في المحاسبة:

تهتم الأخلاق المهنية بأنواع السلوكيات التي يعتبرها المجتمع صحيحة وتلك التي يعتبرها خاطئة ، وتشمل الأخلاق المهنية المحاسبية كلاً من المعايير الاجتماعية للسلوك والمعايير السلوكية التي تتعلق فقط بالمهنة ، وقد أصبحت المحاسبة العامة – المراجعة – معقدة من الناحية الأخلاقية المهنية ، فقد تطور قانون قواعد وأخلاق مهنة المحاسبة من قبل معهد المحاسبين القانونيين على مدى العديد من السنوات ، ومع زيادة تعقيد عمليات الأعمال ، أصبحت المسائل الأخلاقية المهنية كذلك أكثر تعقيداً .

إن للمراجع دوراً إشرافيًا في المجتمع يشابه دور Ralph Nader في مجتمعنا (المجتمع الأمريكي) ، وقد بيَّن رئيس المحكمة العليا سابقًا Warren Burger هذا الدور كما يلي :

"إن القوائم المالية للشركة هي واحد من المصادر الأساسية للمعلومات المتاحة لإرشاد قرارات جمهور المستثمرين ، وسعياً وراء رقابة دقة البيانات المالية المتاحة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية تشترط مختلف اللوائح والقوانين الفيدرالية الخاصة بالأوراق المالية على الشركات التي يتداول الجمهور أوراقها المالية تقديم قوائمها

المالية للجنة تداول الأوراق المالية ، وتشترط مختلف لوائح وقوانين لجنة تداول الأوراق المالية مراجعة التقارير المالية من قبل مراجع مستقل .

وبالمصادقة على التقارير العامة التي تعكس مجتمعة الحالة المالية للشركة ، يتحمل المراجع مسؤولية عامة تفوق أي علاقة وظيفية أمام العميل ، وعند قيامه بهذه الوظيفة الخاصة يكون ولاء المراجع بالكامل لدائني الشركة وحملة أسهمها وجمهور المستثمرين ، وتتطلب هذه الحراسة العامة محافظة المراجع على الاستقلال التام عن العميل في جميع الأوقات ، كما تتطلب الإخلاص التام لثقة المجتمع .

وتطلب لجنة تداول الأوراق المالية تقديم القوائم المالية الخاضعة للمراجعة ، لتبديد المخاوف من الخسائر الناتجة عن الاعتماد على معلومات غير دقيقة ، مما يشجع الجمهور على الاستثمار في الصناعات الوطنية ، لذلك لا يكفي أن تكون القوائم المالية دقيقة ، بل يجب أن يشعر الجمهور بأنها دقيقة وصحيحة ، وتعتمد ثقة الجمهور في موثوقية القوائم المالية للشركة على إدراكه (الجمهور) لاستقلالية المراجع الخارجي .

لقد حدد القاضي Burger الدور المهم الذي يلعبه المحاسبون في المجتمع ، وهو دور يتطلب العمل وفق أخلاق مهنية رفيعة طوال الوقت ، وسنناقش دور الأخلاق المهنية في المحاسبة بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل السابع عشر من هذا الكتاب .

المحاسبة في أزمة- أحداث بداية الألفية:

Accounting in Crisis - The Events of the Early 2000s

كانت أسهم شركة Enron بتاريخ 1يناير 2001 تباع بما يزيد على 90 دولاراً للسهم الواحد ، ومنذ ذلك التاريخ حتى مطلع صيف 2001 خضع أداؤها للمراجعة من قبل تسع عشرة شركة من شركات البحوث الاستثمارية ، حيث منحتها اثنتا عشرة شركة توصية الشراء بقوة (Strong Buy) في حين منحتها خمس شركات أخرى توصية الشراء (Buy) ، إضافة إلى أن التقرير السنوي للشركة سنة 2000 أشار إلى أن مراجعها لم يتوصل إلى أي مشاكل محاسبية جوهرية ، لكن أُعلن في 14 أغسطس 2001 عن استقالة رئيس الشركة Jeffery Skilling بعد ستة أشهر من منصبه لأسباب شخصية صرفة .

لقد استخدمت شركة Enron ما يعرف بمصطلح الوحدات ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entities) بهدف الوصول إلى سوق رأس المال والاحتماء من المخاطر .

فمن خلال هذه الوحدات ، مثل شركات الأشخاص ذات المسؤولية المحدودة مع الأطراف الخارجية ، يسمح للشركة بزيادة مستوى الرفع المالي والعائد على الأصول دون التقرير عن الدين في ميزانيتها ، وتتم هذه الترتيبات كما يلي : تساهم الوحدة بأصول ثابتة ، ودين مقابل لها في الوحدة ذات الأغراض الخاصة مقابل حق ملكية ، بعد ذلك تقوم الوحدة ذات الأغراض الخاصة باقتراض أموال كبيرة من المؤسسات المالية لشراء أصول ، أو تسير الأنشطة الأخرى دون إظهار الأصول أو الديون في القوائم المالية للشركة الأصلية ، ويمكن للشركة الأصلية ، بيع الأصول المدفوعة للوحدة ذات الأغراض الخاصة وإثبات ربح من العملية ، وفي الوقت الذي حدثت فيه هذه العمليات ، اشترط مجلس معايير المحاسبة المالية أن تكون ما نسبته 3% فقط من الوحدة ذات الأغراض الخاصة مملوكًا لأطراف خارجية ، وهكذا إذا تم الوفاء بهذا الشرط ، عندئذ لا تحتاج إلى توحيد بياناتها المالية مع الشركة الأصلية ، ولا يفصح عن دين الوحدة ذات الأغراض الخاصة في القوائم المالية للشركة الأصلية .

وقد استخدمت Enron الوحدات ذات الأغراض الخاصة بدرجة عالية من التعقيد والتطور ، وقامت برسملتها ليس فقط مع تنوع أصولها الثابتة والتزاماتها ، بل إلى جانب أدواتها المالية المشتقة المعقدة جداً ، وأسهمها والالتزامات ذات الصلة بها ، إضافة إلى أن العمليات المالية أصبحت أكثر تعقيداً ، ويبدو أن الشركة حولت كذلك أصولها التي تعاني من مشاكل وكانت قيمتها تنخفض ، كما هو الحال في حالة بعض مرافق الطاقة في الخارج أو بعض عملياتها ، أو أسهمها في شركات فاشلة ، إلى الوحدات ذات الأغراض الخاصة " ونتيجة لذلك ظلت خسائر هذه الأعمال بعيدة عن دفاترها .

ولتعويض المستثمرين في هذه الشركات عن تحملهم للمخاطر ، تعهدت الشركة بإصدار أسهم إضافية من أسهمها ، ومع انخفاض قيمة أصول هذه الشركات بدأت شركة Enron في تحمل التزامات أكبر وأكبر بإصدار أسهم إضافية وهكذا ، وقد ازدادت المسألة تعقيداً مع انخفاض قيمة أسهم الشركة .

وفي 16 أكتوبر 2001 ، أفصحت الشركة عن خسائر في الربع الثالث ، انخفضت على أثرها قيمة السهم إلى 33 دولاراً ، وفي 28 أكتوبر ومع ظهور المشاكل مع الشركات ذات الأغراض الخاصة ، تم تشكيل لجنة خاصة من مجلس إدارة الشركة

برئاسة William C. Powers عميد كلية القانون بجامعة تكساس . وقد خلص تقرير هذه اللجنة إلى أن بعض موظفي الشركة متورطون بصورة مباشرة مع الشركات ذات الأغراض الخاصة ، وأنهم حصلوا على عشرات الملايين من الدولارات التي لم يكونوا ليحصلوا عليها ، كما توصلت اللجنة كذلك ، إلى أن العديد من العمليات كانت تهدف إلى تحقيق نتائج مرغوبة في القوائم المالية ، وأنها لا تعتمد على أهداف اقتصادية مشروعة أو تحويل للمخاطرة .

وفي هذه الأثناء ، تعرضت قيمة أسهم الشركة لانهيار تام ، و طلبت لجنة تداول الأوراق المالية في 22 أكتوبر 2001 معلومات عن الوحدات خارج ميزانية الشركة ، وانخفض سعر سهمها إلى ما يزيد قليلا عن 20 دولاراً ، وفي 12 نوفمبر من نفس السنة ، أعلنت الشركة عن أرباحها المعدلة في الفترة 1997-2000 وهو ما أدى إلى خسائر بقيمة 600 مليون دولار ، وانخفض إثر ذلك سعر سهمها إلى ما يقارب 8 دولارات ، بعد ذلك وفي 2 ديسمبر تحديداً تقدمت الشركة بإجراءات الإفلاس وأصبح سهمها بلا قيمة . فكيف حدث ذلك ؟ وماذا يمكن عمله للحيلولة دون أحداث مماثلة في المستقبل ؟ .

إن حالة شركة Enron هي واحدة من سلسلة حالات الفشل المحاسبي وفشل المراجعة ، شملت شركات Health South و WorldCom و Tyco ، وقد كانت حالات الفشل هذه ترجع لمجموعة من الأحداث التي ينسبها النقاد إلى التغير من الاقتصاد الإنتاجي الصناعي إلى الاقتصاد الخدمي في الولايات المتحدة ، وما أدى ذلك إليه من زيادة الخدمات الاستشارية من قبل شركات المحاسبة العامة .

فقد كانت المحاسبة تاريخياً تعتبر مهنة تحظى بقدر كبير من الثقة ، حيث كانت شركات المحاسبة العامة تدرب المحاسبين الجدد على وظيفة المراجعة بإشراف أحد الشركاء الكبار ، الذين يؤمنون أن تكامل شراكتهم وسلامتها أهم من أي ارتباط ، أي أن المراجعين الجدد يمنحون المسؤولية عن العملاء بعد حد أدنى من التدريب الرسمي على المراجعة . وكان معظم تدريب المحاسبين الجدد يحدث في عين المكان ، وكانت فعالية المراجع الجديد تعتمد على فعالية موجهة .

وكانت شركات المراجعة دائمًا تطلق على عملائها مصطلح "الزبائن" وتعمل بشكل قوي للحصول على هؤلاء العملاء ، عن طريق الترفيه عن عملائهم في

الأحداث الرياضة والنوادي المحلية والمطاعم ، بعد ذلك تحرك موظفو شركات المراجعة للعمل بشركات عملائهم ، وكان أي تعارض ينشأ في هذه العلاقة يحل –ولو جزئيًا على الأقل– بإظهار التزام الشركة بقواعد العمل المهني .

وقد تغيرت هذه العلاقات مع نمو الخدمات الاستشارية حول تقنية المعلومات في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي ، إضافة إلى رفع معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في منتصف السبعينيات الحظر على الاستشارات ، ونتيجة لذلك أصبح توليد الإيرادات أكثر أهمية لتعويض الشركاء ، بعد ذلك تغيرت هيكلية أرباح شركات المراجعة بشكل قوي سنة 1999 ، حيث شكلت إيرادات الاستشارات المحاسبية أكثر من 50% من إيرادات الشركات الخمس الكبرى آنذاك .

ونتيجة لذلك ، أصبحت وظيفة المراجعة بمثابة السلعة التي تجذب المشتري(Loss Leader) ، بحيث تستخدمها شركات المراجعة إلى جانب ارتباطات الاستشارات المربحة ، ومع زيادة تنافس شركات المراجعة بقوة على أسعار ارتباطات المراجعة ، توجب عليها –نظراً لاعتبارات التكلفة– تقليل عدد الإجراءات التي يتم القيام بها في كل ارتباط ، وهو ما أدى إلى زيادة اختبارات المراجعة الداخلية ، واستخدام النماذج الإحصائية ، وتقليل الاختبارات الأساسية التي تستهلك الوقت وتزيد من احتمال اكتشاف الغش ، إضافة إلى أن المراجعين المتدربين (Juniors) كانوا يمنحون بصورة متكررة أدواراً استشارية حرجة ، يقوم بها كبار المراجعين عادة والذين كانوا ينشغلون في الأنشطة التسويقية للعملاء المتوقعين ، وهو ما قلل فعالية توجيه عملية تدريب المحاسبين الجدد .

وقد حدث تغيران أساسيان في مهنة المحاسبة في إطار هذه الفضائح المحاسبية هما :

1– خروج شركة Arthur Andersen التي كانت من بين شركات المراجعة الخمس الكبرى من النشاط .

2– توقيع الرئيس Gorge W. Bush في يوليو 2002 قانون Sarbanes-Oxley الذي يفرض عدداً من قواعد التحكم المؤسسي على الشركات التي يتداول الجمهور أوراقها المالية .

وقد كانت شركة Enron هي رابع أكبر فشل في المراجعة يؤثر على شركة Arthur Andersen منذ 1999 ، ففي مايو 2001 دفعت شركة Arthur Andersen مبلغ 110 ملايين دولار لتسوية قضية حملة أسهم Sunbeams ، وفي يونيو 2001 وافقت على دفع 7 ملايين كغرامة للجنة تداول الأوراق المالية في قضية Waste Management ، وقد كانت الشركة قد وافقت من قبل على دفع قيمة 220 مليونًا لتسوية جزء من قضية ترتبط بقضية Waste Management التي كانت قد بالغت فيها في الدخل بمقدار يناهز المليار . وفي 7 مايو سنة 2002 وافقت Arthur Andersen على دفع 217 مليونًا لتسوية دعوى قضائية مدنية بشأن مراجعتها لمؤسسة Baptist في ولاية أريزونا .

وقد شعر موظفو شركة Arthur Andersen بالأزمة التي تعاني منها ، كما تم الشعور بها في الاقتصاد ككل ، فقد كانت الشركة هي خامس أكبر شركة مراجعة في العالم ، وتوظف 8,500 عامل في 84 دولة ، وفي سنة 2001 أفصحت الشركة عن إيرادات في الولايات المتحدة تبلغ 9.3 مليار . وقد دفعت الشركة –أو أرغمت على دفع– ما يناهز 100مليون دولار لتسوية قضايا قانونية بسبب مشاكل مراجعة لاثنين من عملائها هما : Waste Management و Sunbeams وبعد إعلان أرباح شركة Arthur Andersen عن الربع الثالث في سنة 2002 في أكتوبر من نفس السنة ، بدأ الشك يحوم حول مدى استقلالية الشركة عن شركة Enron ، لأن الشركة كانت قد قدمت خدمات كبيرة غير خدمات المراجعة لشركة Enron بالإضافة إلى أتعاب المراجعة المصاحبة لها ، فقد تسلمت Arthur Andersen 47.5 مليون دولار في شكل أتعاب من شركة Enron ، منها مقداره 34.2 مليون أو ما نسبته 72% مقابل خدمات مراجعة وضرائب ، بينما كان إجمالي أتعاب الخدمات الأخرى يقارب 13.3 مليون ، وقد قامت شركة Enron بإسناد بعض وظائف المراجعة الداخلية إلى شركة Arthur Andersen وهي ممارسات أصبحت ممنوعة بشكل صريح من قبل Sarbanes-Oxley .

وقد أعلمت شركة Arthur Andersen بتاريخ 10 يناير 2002 لجنة تداول الأوراق المالية ووزارة العدل بأن موظفيها الذين يعملون وفق ارتباطها مع شركة Enron قد تخلصوا من الوثائق والتمثيل المرتبط بهذا الارتباط ، بعد ذلك بخمسة أيام تخلصت الشركة من أحد الشركاء وجعلت ثلاثة شركاء آخرين من الذين لهم صلة بهذا الارتباط على وشك ترك الشركة ، وعينت فريقاً جديداً لإدارة مكتبها في هيوستن ، ويبدو أن

هذه التصرفات كانت محاولة لإبعاد المكتب الرئيسي للشركة عن المشاكل المتعلقة بشركة Enron .

وقد تم إصدار تقرير Powers في 2 فبراير 2002 ، وقد أشار هذا التقرير إلى الاعتقاد بأن المكتب الرئيسي كان على علم تام بالمشاكل المحاسبية لشركة Enron ، ونص التقرير على أن الأدلة تشير إلى أن شركة Arthur Andersen لم تعمل بشكل فعال لفحص الإفصاحات المقرر عنها من Enron ، وعلق التقرير على أنها لم تعبِّر عن أي مخاوف لمجلس إدارة شركة Enronحول المشاكل المحاسبية التي تعاني منها .

وفي استجابة لذلك ، أعلنت شركة Arthur Andersen في 3 فبراير 2002 أن الرئيس الأسبق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي Paul Volcker وافق على ترأس مجلس إشرافي عام هدفه هو مراجعة جميع السياسات والإجراءات المتبعة في الشركة وضمان جودة وموثوقية عملية المراجعة بالشركة ، ولهذا المجلس سلطة فرض أي تغيرات تكون هناك حاجة إليها في السياسات والإجراءات لضمان الجودة .

وفي مارس 2002 بدأت وزارة العدل التساؤل بشكل صريح عن تورط شركة Arthur Andersen في قضية Enron كما شككت في إتلاف الشركة لمستنداتها ، وبعد أسبوع من المناقشات بين الشركة ووزارة العدل بشأن الدعوى الجنائية المحتملة بفعل تضليل العدالة ، تم رفع دعوى جنائية على الشركة في 15 مارس من نفس السنة ، وبعد ذلك ، في 2 مايو ، تم تكوين لجنة محلفين فيدرالية في هيوستن وتم عقد المحكمة ، وتم في 15 يونيو إدانتها بتضليل العدالة ، ومنعت من العمل والتقرير عن عمليات المراجعة المقدمة للجنة تداول الأوراق المالية بعد أغسطس 2002 ، ثم خرجت بعد ذلك من النشاط .

وقد تم تمرير قانون Sarbanes-Oxley لإصلاح شركات المحاسبة العامة وحماية المستثمرين سنة 2002 من قبل الكونجرس ، في استجابة للفضائح المالية التي بدأت تقلل من ثقة الجمهور في مشروعات الأعمال الأمريكية ، وقد تمت مناقشة اللوائح التفصيلية لهذا القانون بتفصيل أكبر في الفصل السابع عشر من هذا الكتاب . ويمكن القول باختصار ، أن هذا القانون أسس مجلس الإشراف العام على شركات المحاسبة العامة ، والذي تقع على عاتقه مسؤولية وضع معايير المراجعة ، ومراجعة الممارسات

والإجراءات المستخدمة من قبل شركات المراجعة (شركات المحاسبة العامة) في أدائها لعمليات المراجعة ، وضمان الالتزام بلوائح هذا القانون .

وقد وضع هذا القانون كذلك قيوداً قانونيةً جديدةً على مديري الشركات ، وذلك بالمطالبة بتصديق رئيس الشركة ومديرها المالي على دقة القوائم المالية للشركة ، فقد طُلب منهم بصورة محددة ، الإشارة إلى أنهم قاموا بمراجعة كل من قوائم التسجيل السنوية وربع السنوية و أنها – حسب علمهم – لا تحتوي على أي بيانات غير صحيحة أو أي بيانات مادية مضللة ، وأن المعلومات المالية الواردة بالتقارير – حسب علمهم كذلك – معروضة بصورة عادلة . إضافة إلى أن هذا القانون وضع مهنة المحاسبة تحت إشراف فيدرالي محكم كما شكَّل مجلس إشراف – ذو سلطات موسعة لمعاقبة الفساد– لمتابعة الشركات ووضع عقوبات جنائية صارمة تشمل أحكام السجن المطول في حالة الغش المحاسبي .

وقد غيَّر هذا القانون كذلك طريقة تمويل مجلس معايير المحاسبة المالية ، فقد كان ثلث الموازنة السنوية للمجلس يأتي من المساهمات التطوعية لشركات المحاسبة العامة ، ومعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، وما يقارب ألف شركة من الشركات المساهمة ، وقد استبدلت هذه المساهمات التطوعية وفقاً لهذا القانون برسوم إجبارية من جميع الشركات ذات الملكية العامة بناءً على نسبة حجمها بالسوق ، ويقوم مجلس الإشراف العام بتجميع هذه الرسوم . وتقوم لجنة تداول الأوراق المالية بالإشراف على هذا المجلس . ونتيجة لذلك ، يخشى البعض من أن يكون هذا القانون قد جعل مجلس معايير المحاسبة المالية أكثر عرضة للضغط السياسي ، في حين يرى البعض الآخر ، أن هذا القانون هو أكثر الإجراءات التشريعية الإصلاحية أهمية منذ قانون New Deal في عهد الرئيس Franklin D. Roosevelt ، في حين ربطه البعض الآخر بالتاريخ الطبي ، حيث كان التشخيص الناجح يعقبه علاج غير مناسب أو مؤذ ، كما كان المرضى بالحمى في القرن التاسع عشر يتم إدماؤهم ، ثم اتضح أن هذا العلاج على عكس ما هو ضروري ومفيد ، لأنه يضعف المريض في الوقت الذي يحتاج فيه إلى كامل قوته لمقاومة سبب الحمى . ويرى منتقدو Sarbanes-Oxley وجود خلل في النظام ، لأن المراجع يتم الاحتفاظ به والدفع له من قبل العميل ، مما يجعله يوالي العميل والإدارة ، وبالتالي ينتهي به الأمر إلى تبني ما تراه الإدارة سواء تحقق منه أم لا ، وعلى الرغم من

أن الوقت مازال مبكراً للحكم على أي الرأيين سيكون صحيحاً ، فإن هذا القانون سيؤثر بلا شك على مهنة المحاسبة .

معايير المحاسبة الدولية: International Accounting Standards

ظهر خلال التسعينيات من القرن العشرين ، اقتصاد عالمي حقيقي حققت فيه العديد من الشركات الأمريكية قدراً مهماً من إيراداتها وأرباحها في الأسواق الأجنبية ، وتواجه الشركات متعددة الجنسية بعض القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد بين أكثر الاستخدامات المتاحة لها كفاءة ، ولا يمكن تحقيق هذه التوزيعات دون وجود معلومات دقيقة وموثوقة ، وتواجه الشركات التي تسعى للحصول على رؤوس الأموال أو الفرص الاستثمارية عبر الحدود مشاكل تتعلق بالوقت والتكلفة ، حيث يجب على هذه الشركات التوفيق بين قوائمها المالية والقواعد المحاسبية للبلد الذي تسعى للحصول على رأس المال فيه ، كما يجب على المستثمرين تحديد الاختلافات الأجنبية (الخارجية) في التقرير ، ويتطلب الاقتصاد الذي يتسم بالعولمة المتزايدة ، ضرورة تبسيط هذه العملية ، ولذلك هناك دوافع للتوفيق بين معايير المحاسبة الدولية .

إن مجلس معايير المحاسبة الدولي (International Accounting Standards Board) هو هيئة مستقلة من هيئات القطاع الخاص تم تشكيلها سنة 1973لتحقيق هذا الغرض ، **وأهدافها تشمل :**

1- صياغة ونشر معايير محاسبية تُراعى أو يؤخذ بها في عرض القوائم المالية ، وتشجيع قبولها ومراعاتها في جميع أنحاء العالم بما يخدم مصلحة الجمهور .

2- العمل بصورة عامة على تحسين القوانين والضوابط ومعايير وإجراءات المحاسبة المتعلقة بعرض القوائم المالية والتوفيق بينها .

لقد أدت هذه الأهداف إلى محاولات للتنسيق والتوفيق بين أنشطة العديد من البلدان والوكالات المنخرطة في وضع معايير المحاسبة ، ويشكل مجلس معايير المحاسبة الدولية نقطة بداية مفيدة للبلدان النامية التي ترغب في وضع معايير محاسبية خاصة بها .

وقد طور المجلس كذلك إطار عمل مفاهيمي يطلق عليه إطار إعداد وعرض القوائم المالية ، وتشابه النتائج الواردة في هذا الإصدار ، تلك الواردة في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية ، وهي أن هدف القوائم المالية هو توفير معلومات مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين لأغراض اتخاذ القرارات ، ويجب أن تحتوي المعلومات المتوفرة على الخصائص النوعية مثل الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة وقابلية الفهم .

وقد أصدر إلى الآن واحداً وأربعين قائمة من قوائم معايير المحاسبة الدولية ، وخمس قوائم من قوائم معايير التقرير المالي الدولي[1] ، لكن بما أن هذا المجلس لا يحظى بأي سلطة تعزيز رسمية ، فإن عليه الاعتماد على ما يمكن لأعضائه القيام به من محاولات ، ولا تشتمل عضوية هذا المجلس ، مجلس معايير المحاسبة المالية ، كما لا يشمل عضوية لجنة تداول الأوراق المالية ، ولذلك لا تحظى معاييره بأي سلطة في الولايات المتحدة ، مع أن ظهور الشركات متعددة الجنسية أدى إلى الحاجة لزيادة التوفيق بين معايير المحاسبة في جميع أنحاء العالم . وقد تمت مناقشة دور مجلس معايير المحاسبة الدولية بتفصيل أكبر في الفصل الثالث ، وتمت مراجعة معايير هذا المجلس في هذا الكتاب في الفصول التي تتناول الموضوعات التي يطرحها كل معيار من المعايير الدولية أو معايير التقرير المالي .

نظام البحث في المحاسبة المالية: Financial Accounting Research System

يحتوي هذا الكتاب على أحدث نسخة من أنظمة البحث في المحاسبة المالية . وتشمل منظومة البحث في المحاسبة المالية ، جميع الإصدارات التي أصدرها مجلس مبادئ المحاسبة ، ومجلس معايير المحاسبة المالية ، كما تشمل الموضوعات التي تناولت لجنة المهام المكلفة بالقضايا الطارئة . كما توجد نسخة تحريرية لكيفية استخدام منظومة البحث في المحاسبة المالية على شبكة المعلومات الدولية . وتحتوي النسخة الإنجليزية من هذا الكتاب ، على أسئلة تم إجابتها باستخدام منظومة البحث في المحاسبة المالية . إضافة إلى أن الطلبة قد يجدون من المفيد البحث في قاعدة بيانات منظومة البحث في المحاسبة المالية عند إعدادهم لإجابات موضوعات حلقة النقاش الواردة في كل فصل .

(1) صدر حتى تاريخ ترجمة هذا الكتاب سبعة معايير للتقرير المالي آخرها المعياريين :

1- IFRS 6: Exploration for and Evaluation of Mineral Resources.

2- IFRS 7: Financial Instruments : Disclosure.

الخلاصـة Summary

لقد مُورست الأنشطة المحاسبية لمئات السنين ، لكن لم يتم -إلى الآن- تطوير نظرية محاسبية عامة تحظى بالقبول العام ، ومن بين العوامل التي أدت إلى ظهور الحاجة للمحاسبة ، وجود المشروعات التجارية ، مما استدعى المحاسبة عن المشروعات ، والثورة الصناعية التي جلبت الحاجة للتقرير لحملة الأسهم الخارجيين ، والكساد الكبير الذي أظهر الحاجة إلى معايير محاسبية أكثر صرامة .

وقد استمر نشاط المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ومجموعاته الفرعية في تطوير مبادئ المحاسبة ، إضافة إلى أن ممارسات مهنة المحاسبة ، وأعمال لجنة تداول الأوراق المالية ، وآراء المجتمع الأكاديمي ، أثرت وساهمت جميعها في تطور مبادئ ونظرية المحاسبة .

وقد أصبح المصطلح (مبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها) ذا أهمية في الممارسة المحاسبية ، وهو يشير بشكل عام ، إلى إجماع في المهنة على أن مبدأً معيناً أصبح مقبولاً ومتعارفاً عليه باعتباره مناسباً في الظروف التي استخدم فيها ، ورغم وجود العديد من المصادر الممكنة لقوائم مبادئ المحاسبة ، فإن أكثرها سلطة ورسمية هو مجلس معايير المحاسبة المالية وسلفيه - مجلس مبادئ المحاسبة ، ولجنة الإجراءات المحاسبية- وقد تمت دراسة الإطار النظري للمحاسبة من قبل كل من مجلس مبادئ المحاسبة ولجنة الإجراءات المحاسبية . وقد تمت مناقشة هذه المواضيع بشكل معمق في القراءات المحددة في الصفحات المخصصة للفصل الأول ، على صفحة الفصل الأول على شبكة المعلومات الدولية .

الفصل الثاني

مسار إطار العمل المفاهيمي
The Pursuit of the Conceptual Framework

يُشكل مشروع إطار العمل المفاهيمي ، محاولة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية لتطوير مفاهيم مفيدة ، في إرشاد المجلس في وضع المعايير ، وتوفير إطار مرجعي لحل المشاكل المحاسبية ، وقد لخصنا في الفصل الأول ، تطور المحاسبة ، ابتداءً من مراحلها الأولى حتى الوقت الراهن ، وقد أظهرت هذه المراجعة ، أن الممارسات المحاسبية تطورت بادئ ذي بدء ، استجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة ، ولم تكن هناك محاولة لوضع نظرية للمحاسبة قبل القرن العشرين ، بعد ذلك ، بدء الكتاب الأفراد والهيئات الرسمية جهوداً تهدف إلى تفسير أهداف المحاسبة ، وقد كان معظم المداخل المبدئية وصفياً للممارسات القائمة أكثر من كونه معيارياً ، وقد حاولت جهود لاحقة ، تطوير وبناء نظرية معيارية للمحاسبة .

المنظّرون الأوائل: The Early Theorists

رغم أن الجدل حول المشاكل المحاسبية مثل وجود علم المحاسبة والحاجة لتطوير إطار عمل نظري ، كان قد ظهر في مطلع 1900 ، فإن المحاولات الأولى لتطوير نظرية المحاسبة في الولايات المتحدة ، كانت تنسب إلى كل من William A. Paton و John B. Canning ، وقد كان عمل Paton والذي يستند إلى أطروحته للدكتوراه من بين الأوائل الذين عبروا عن وجهة النظر الداعية إلى ضرورة إظهار جميع التغيرات في قيمة الأصول والالتزامات في القوائم المالية ، وأن مثل هذه العوائد للمستثمرين (سواء في شكل فوائد أو توزيعات) تشكل توزيعات للدخل ، وبالتالي تبنى Paton مفهوم الوحدة بدلاً عن مفهوم نظرية المالك الفرد (نظرية الملكية) التي كانت سائدة .

وقد كانت **المساهمة الإضافية لهذا العمل** ، هي تحديد ما اعتقد Paton أنه الفروض الأساسية التي تعتمد عليها العملية المحاسبية . ويمكن النظر إلى هذه

الفروض ، باعتبارها الخطوة الأولى في تطوير إطار العمل المفاهيمي للمحاسبة ، وقد اقترح Canning إطارًا عمليًا لتقييم الأصول وقياسها ، بناءً على التوقعات المستقبلية ، بالإضافة إلى نموذج لمقابلة الإيرادات والمصروفات ، وقد كان ينظر في ذلك الوقت إلى الميزانية باعتبارها القائمة المالية الأساسية ، كما كان مفهوم المحافظة على رأس المال قد بدأ يظهر آنذاك .

وخلال هذه الفترة ، قدم DR Scott مساهمات مهمة لتطوير إطار العمل المفاهيمي للمحاسبة ، وقد كان ينظر إلى Scott باعتباره طرفاً خارجياً ، لكن كتاباته أثبتت عمقها ، وقد كان Scottقد تدرب كاقتصادي ، حيث قد تأثر بشكل كبير بآراء زميله الاقتصادي الفيلسوف Thorstein Veblen ، الذي أخذ عنه Veblen فكرة أن العديد من الأكاديميين منشغلون جداً بتنقيح تفاصيل النظريات الموجودة في الوقت الذي كانت هناك حاجة إلى إعادة دراسة الفروض الأساسية ، وقد كان كل من Veblenو Scott يريان أن الثورة الصناعية قد غيرت النسيج الاجتماعي للمجتمع الرأسمالي . ومن الأمثلة على كيفية تأثر Scott بآراء Veblen ما جاء في كتابات :Laurence Stewart

«يعتقد Veblen أن الإنسان يكتسب عاداته الفكرية في اللاوعي ، وأن الأفكار التي يحصل عليها المرء تتشكل من خلال أنشطته اليومية ، وأي تغير في أنشطته كما حدث في الثورة الصناعية ، يتوقع أن يؤدى إلى تحولات كبيرة في عاداته الفكرية السابقة ، ويري Scott أن الطريقة العلمية هي العادة الفكرية الجديدة التي ستسود» .

ويعتقد Scott أن الثورة الصناعية أدت بالمديرين إلى البحث عن طرق جديدة للمحافظة على الرقابة التنظيمية ، ونتيجة لذلك أصبحت الطرق العلمية مثل المحاسبة والإحصاء أدوات للرقابة التنظيمية .

كما ساهم Scott في تطوير نظرية المحاسبة من خلال الاعتراف بالحاجة إلى النظرية المعيارية للمحاسبة ، وقد تطورت وجهة النظر هذه ، والواردة في العديد من الإصدارات من 1931 إلى 1941 إلى بيان لإطار عمله المفاهيمي الوارد في كتاب "أساس مبادئ المحاسبة"(The Basis For Accounting Principles) .

وقد قال Scott في أول عمل مهم له وهو بعنوان «الأهمية الثقافية للحسابات» (The Cultural Significance of Accounts) : إن النظرية المحاسبية لا تشكل تقدماً نحو الحصول على معيار ثابت ، بل هي عملية تكيف مستمرة مع تغير البيئة ، وقد أصبحت فكرة التكيف لاحقاً ، أحد مبادئ Scott في إطار عمله المفاهيمي ، وكان مدخله للمحاسبة يعتمد منظوراً اجتماعياً ، حيث كانت المقدمة الأساسية التي يعتمد عليها عمله "الأهمية الثقافية للحسابات" هي أن الأساس الاقتصادي لأي ثقافة تشكل بالهيكلية الكلية لمؤسسات المجتمع المعني ، وتطور هذه الفكرة لاحقاً في فرض أو مسلمة التوجيه .

وقد كان العمل الثاني المهم لـ Scott استجابة للصياغة المبدئية للمبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية للشركات التي قامت بها جمعية المحاسبة الأمريكية (ستتم مناقشتها لاحقاً في هذا الفصل) ، حيث انتقد ما قدمته الجمعية ، باعتباره يشكل رؤية ضيقة للمحاسبة حيث يتناول معاملات الوظيفة المحاسبية ، وبدلاً عن ذلك ، كان ينظر إلى المحاسبة باعتبارها تشمل وظائف أخرى مهمة مثل الرقابة الإدارية ، وحماية مصالح أصحاب حقوق الملكية ، كما كان يرى أن المحاسبة لديها وظيفتان ، إحداهما تتعلق بوظيفة الرقابة الداخلية ، والأخرى خارجية للعمل على حماية مختلف المصالح الاقتصادية مثل مصالح حملة أسهم وحملة السندات والحكومة .

ورغم أن عَمليْ Scott الأول والثاني احتويا على ما أصبح عناصر من إطار عمله المفاهيمي ، وقد جاءت الخطوة الأولى في صياغته ضمن العمل المعنون "مسؤوليات المحاسبين ضمن البيئات المتغيرة" ، حيث التجأ مجدداً إلى تأثير الثورة الصناعية على الاقتصاد المتغير ، وارتأى أنها تحتاج عملية تقرير مالية محسنة لمقابلة احتياجات جميع المستثمرين وقد أيد Scott قبول Paton لنظرية الوحدة (نظرية الشخصية الاعتبارية) واستطرد للتأكيد على أن المحاسبة ، يجب أن تقابل احتياجات المستخدمين الخارجيين ، وتشكل وجهة النظر هذه مثالاً لسبب اعتبار Scott طرفاً خارجياً ، لأن وجهة النظر السائدة كانت هي ضرورة تصميم المحاسبة ، بما يفيد إدارة الشركة أو المالك (نظرية المالك أو الملكية المشتركة) .

وفي سنة 1941 كشف Scott أن إطار العمل يمكن أن يعمل كوسيلة لتطوير مبادئ محاسبية متماسكة داخلياً .

ويشمل إطار العمل الهيكل التنظيمي التالي من الفروض والمبادئ التي تُستخدم لتطوير الأساليب والقواعد المحاسبية :

- فرض التوجيه : (Orientation Postulate)
- تعتمد المحاسبة على اعتبارات شاملة للبيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .
- مفهوم العدالة : (The pervasive principle of Justice)

إن الشائع كان المستوى الثاني من إطار العمل المفاهيمي لدى Scott هو العدالة ، والتي كان ينظر إليها باعتبارها تطوير قواعد المحاسبة التي تعطي معاملة عادلة لكل مستخدمي القوائم المالية .

- مبدأي الصدق و الاستقامة : (The Principles of Truth and Fairness)

لقد كان المستوى الثالث من إطار العمل المفاهيمي لـ Scott ، يُنظر إلى الصدق باعتباره الدقة في تصوير المعلومات المقدمة ، بينما كان يُنظر إلى الاستقامة باعتبارها وجود خصائص الموضوعية والخلو من التحيز وعدم التجزئة .

- مبدأي قابلية التكيُّف والثبات : (The Principles of Adaptability and Consistency)

حيث كان المستوى الرابع من التنظيم الهرمي يحتوي على مبدأين مساعدين هما قابلية التكيف والثبات ، وحيث كان يُنظر إلى قابلية التكيف باعتبارها ضرورية ، لأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية تتغير ، وبالتالي يجب أن تتغير المحاسبة كذلك ، لكن Scott أشار إلى الحاجة إلى الموازنة بين قابلية التكيف والثبات ، وذلك بالقول أن قواعد المحاسبة يجب عدم تغيرها لخدمة الأغراض المؤقتة للإدارة .

إن مجرد الفحص العابر لإطار العمل الذي قدمه Scott ، يُظهر مدى تطور أفكاره على الفترة التي عاش فيها ، وقد أدمج Moonitz لاحقاً أفكاره في دراسة البحوث المحاسبية رقم (I) ، كما أدرجتها جمعية المحاسبة الأمريكية في قائمة نظرية المحاسبة الأساسية (سيأتي نقاشها معًا فيما بعد) ، وقد تطلب الأمر قدراً كبيراً من الوقت لكي تستخدم هيئات وضع المعايير الرسمية المدخل الاستنباطي الذي طالب به Scott منذ مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين .

المحاولات الأولى للمنظمات الرسمية وشبه الرسمية لتطوير إطار مفاهيمي للمحاسبة :

Early Authoritative and Semi-authoritative Organizational Attempts to Develop the Conceptual Framework of Accounting

أصبحت المنظمات المهنية في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين ، مهتمة بصياغة نظرية للمحاسبة ، حيث أصدرت جمعية المحاسبة الأمريكية سنة 1936 قائمة بعنوان "قائمة مبدئية بالمبادئ المحاسبية المؤثرة على التقارير السنوية للشركات" وكان هدف هذه القائمة هو توفير استرشادات للجنة تداول الأوراق المالية التي كانت قد أنشئت حديثاً آنذاك ، لكن هذه القائمة انتُقدَت كثيراً من قبل الأكاديميين ، لاعتمادها بصورة كبيرة على نموذج التكلفة التاريخية ، وعرف التحفظ (الحيطة والحذر) ، ومن جهة أخرى ، أظهرت القائمة التفرقة بين الأداء التشغيلي الجاري ، ومفاهيم الدخل الشامل التي مازالت تناقش حالياً مثل موضوع الدخل الذي يمكن تأكيده (استمراره) .

وفي سنة 1938 ، نشر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، دراسة بعنوان "قائمة بمبادئ المحاسبة" كتبها كل من Thomas H., Henry Rand Hatfield, and Underhall Moore وصفت ظاهرياً بأنها نظرية محاسبة ، وقد كان الهدف من هذا المنشور ، هو توفير استرشادات للجنة تداول الأوراق المالية ، حول أفضل الممارسات المحاسبية ، لكن الدراسة لم تحقق هدفها ، لأنها اعتبرت دفعاً عن الممارسات المقبولة أكثر من كونها محاولة لتطوير نظرية للمحاسبة .

وفي سنة 1940 ، نشرت جمعية المحاسبة الأمريكية ، دراسة اعتبرت مؤثرة ، قام بها كل من Paton and A.C. Littleton بعنوان "مقدمة للمعايير المحاسبية للشركات" ، ورغم أن هذه الدراسة استمرت في اعتناقها لاستخدام التكلفة التاريخية ، فإن مساهمتها الأساسية كانت إيضاحها بصورة أكبر لنظرية الوحدة ، كما أوضحت كذلك مفهوم المقابلة ، حيث يمكن تقييم إنجازات المديرين (الإيرادات) وجهودهم (المصروفات) من قبل المستثمرين ، وقد تم الحديث لاحقاً عن أن هذه المقدمة قد طورت نظرية تم استخدامها في العديد من الإصدارات الرسمية اللاحقة .

وقد كانت هيئات وضع المعايير محجمة عن التعامل مع موضوع نظرية المحاسبة ، فقد حاولت لجنة الإجراءات المحاسبية عند تأسيسها ، تطوير مجموعة شاملة من المبادئ المحاسبية ، لكنها ألغت الفكرة للاعتقاد بأن لجنة تداول الأوراق المالية ، قد لا تكون

صبورة بما يسمح للجنة بتطوير المشروع ، وبالتالي فقد تقرر تطوير معايير محاسبية خاصة بها ، بعد ذلك كان هناك خلاف داخلي في لجنة الإجراءات المحاسبية ، وخلاف بينها وبين لجنة تداول الأوراق المالية ، حول عدد من القضايا ، وقد كان السبب في هذه الخلافات- ولو جزئياً على الأقل- هو نشر لجنة الإجراءات المحاسبية لمعايير المحاسبة حالة بحالة ، حيث كان هناك عدم ثبات في العديد من الحالات بسبب غياب نظرية عامة للمحاسبة .

وأدت مشاكل اللجنة سنة 1958 برئيس معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي Alvin R. Jenkins إلى التعبير عن اعتقاده بوجود حاجة ماسة لدراسة الفروض المحاسبية وتطوير إصدارات رسمية ، وقام Jenkins بتأسيس اللجنة الخاصة لبرامج البحوث بهدف مراجعة دور المعهد في وضع مبادئ المحاسبة وإبداء التوصيات حيال ذلك . وقد اقترح تقرير اللجنة تأسيس مجلس مبادئ المحاسبة (Accounting Principles Board) لاستبدال لجنة الإجراءات المحاسبية ،كما اقترح كذلك تأسيس قسم للبحوث لمساعدة مجلس مبادئ المحاسبة ، وقد حدد التقرير أربعة مستويات عامة يجب أن تتناولها عملية تطوير المحاسبة المالية ، وهذه المستويات هي : الفروض ، والمبادئ ، وقواعد تطبيق المبادئ في الحالات الخاصة ، والبحوث .

وقد جاء في تعريف اللجنة لهذه المستويات ، أن "الفروض قليلة العدد لكنها الأساسيات التي تعتمد عليها المبادئ ، ولا شك أنها تشتق من بيئة مشروعات الأعمال الاقتصادية والسياسية" ، وقد استطرد تقرير اللجنة لينص على ضرورة صياغة مجموعة عامة من المبادئ المحاسبية المنسقة على أساس الفروض . وقد كانت المهمة الأولى التي توكل لقسم الدراسات المتعلقة بالفروض والمبادئ إلى لجان دراسة بهدف التأسيس للإصدارات الرسمية المستقبلية ، ويمكن النظر إلى هذه المسألة باعتبارها أول محاولة حقيقية لوضع إطار عمل مفاهيمي للمحاسبة من قبل الهيئات الرسمية .

وقد وافق معهد المحاسبين القانونيين على توصيات اللجنة ، وحل مجلس مبادئ المحاسبة سنة 1959 محل لجنة الإجراءات المحاسبية ، وتم اختيار أستاذ المحاسبة Maurice Moonitz كمدير للبحوث بمجلس مبادئ المحاسبة ، وقد تحمل مسؤولية تطوير فروض المحاسبة ، وعُين أستاذ آخر في المحاسبة هو Robert T. Sprouse للتعاون معه في دراسة بحثية حول المبادئ ، وقد كانت النتائج كارثية .

وقد نشرت دراسة الفروض ضمن دراسة البحوث المحاسبية رقم (7) ، المعنونة بـ " الفروض الأساسية للمحاسبة" سنة 1961 ، وتكونت من هيكل هرمي للفروض التي تنطوي على البيئة والمحاسبة والفروض الواجبة ، كما يلي :

المجموعة (أ) الفروض البيئية الاقتصادية والسياسية :

تعتمد هذه المجموعة على البيئة الاقتصادية والسياسية التي توجد بها المحاسبة ، وتمثل أوصافاً للجوانب البيئية التي يفترض أن تكون ملائمة للمحاسبة :

1- **التكميم (Quantification)** : إن البيانات الكمية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، أو بعبارة أخرى ، إن البيانات الكمية تساعد متخذ القرار في الاختيار بين البدائل ، وبالتالي ترتبط الأفعال بشكل صحيح مع النتائج .

2- **التبادل (Exchange)** : إن معظم السلع والخدمات المنتجة يتم توزيعها من خلال التبادل ، ولا يتم استهلاكها مباشرة من قبل المنتجين .

3- **الوحدات الاقتصادية (Entities)** : إن النشاط الاقتصادي يتم القيام به من خلال وحدات اقتصادية معينة ، وأي تقرير عن النشاط يجب أن يحدد بصورة واضحة الوحدة الاقتصادية ذات العلاقة .

4- **الفترة الزمنية (Time Period)** : (بما في ذلك تحديد الفترة الزمنية) : إن النشاط الاقتصادي يتم القيام به خلال فترة زمنية قابلة للتحديد ، ويجب أن يحدد أي تقرير عن النشاط الفترة الزمنية المعنية .

5- **وحدة القياس (Unit of Measure)** : (بما في ذلك تحديد وحدة القياس) : إن النقود هي القاسم المشترك الذي تقاس به السلع والخدمات ، بما في ذلك عنصر العمل والموارد الطبيعية ورأس المال ، ويجب أن يشير أي تقرير عن النشاط بصورة واضحة إلى الوحدة النقدية المستخدمة .

المجموعة (ب) الفروض المحاسبية :

تركز المجموعة الثانية من الفروض على مجال المحاسبة ، وهي تهدف إلى العمل كأساس بالإضافة للمساعدة في بناء مبادئ المحاسبة :

1- **القوائم المالية** ، ترتبط بالنقطة (1) في المجموعة (أ) السابقة ، ويتم التعبير عن نتائج العملية المحاسبية ضمن مجموعة مترابطة من القوائم المالية التي يوضح بعضها البعض الآخر ، وتعتمد على نفس البيانات الأساسية .

2- **الأسعار السوقية** ، ترتبط بالنقطة (2) في المجموعة (أ) السابقة ، وتعتمد البيانات المحاسبية على الأسعار المترتبة على التبادل الماضي أو الحاضر أو المستقبلي الذي حدث فعلاً أو يتوقع حدوثه .

3- **الوحدات الاقتصادية** ، ترتبط بالنقطة (3) في المجموعة (أ) السابقة ، ويتم التعبير عن نتائج العملية المحاسبية في ضوء وحدات محددة .

4- **عدم قطعية النتائج** ، ترتبط بالنقطة (4) في المجموعة (أ) السابقة : إن نتائج العمليات في الفترات القصيرة نسبياً هي نتائج مبدئية متى كانت هناك حاجة للتوزيع بين الفترات الماضية والحاضرة والمستقبلية .

المجموعة (جـ) الفروض الواجبة أو الملزمة :

تختلف المجموعة الثالثة بشكل أساسي عن المجموعتين الأولى والثانية ، فهي ليست قوائم وصفية ، بل تمثل مجموعة من القوائم المعيارية المتعلقة بما يجب القيام به ، وليس مجرد ما هو قائم فعلاً :

1- **الاستمرارية** : (بما في ذلك المفهوم النسبي لمحدودية العمر) في غياب الأدلة على العكس ،يجب اعتبار المشروع مستمراً في عملياته إلى ما لانهاية ، وفي حالة وجود أدلة على أن عمره محدود ، عندئذ يجب عدم اعتباره مستمراً إلى ما لانهاية .

2- **الموضوعية** : إن التغيرات في الأصول والخصوم والأثر المترتب على ذلك (إن وجد) على الإيرادات والمصروفات والأرباح المحتجزة وما شابه ذلك ، يجب ألا يتم الاعتراف بها رسمياً في الحسابات قبل أن يكون بالإمكان قياسها بموضوعية .

3- **الثبات** : إن الإجراءات المستخدمة في المحاسبة عن وحدة اقتصادية معينة ، يجب أن تكون مناسبة لقياس مركزها وأنشطتها ، ويجب اتباعها بثبات من فترة لأخرى .

4- **الوحدة المستقرة** : يجب أن تعتمد التقارير المحاسبية على وحدة قياس مستقرة .

5- **الإفصاح** : يجب أن تفصح التقارير المحاسبية عما هو ضروري لجعلها غير مضللة .

وقد كان رد الفعل العام على نشر دراسة البحوث المحاسبية رقم (1) هو أن النتائج بديهية ، وبالتالي لم تخدم أي غايات مفيدة ، ولم يكن من الممكن كذلك تحديد ما إذا كان يمكن تحويل الفروض إلى مجموعة مفيدة من المبادئ ، لأن دراسة المبادئ لم تنشر إلا بعد سنة .

وقد طالبت دراسة المبادئ التي جاءت ضمن دراسة البحوث المحاسبية رقم (3) المعنونة "قائمة مبدئية بمبادئ المحاسبة العامة لمشروعات الأعمال" والصادرة سنة 1962 ، باستخدام القيم الجارية في القياسات المحاسبية ، وقد دافع الكتاب عن طرق مختلفة لتحديد القيم الجارية لمختلف بنود الميزانية ، مثل القيمة الاستبدالية للمخزون والآلات والمعدات والقيمة الحالية المخصومة للمدينين والدائنين ، ورغم أن استخدام القيمة الحالية المخصومة في القياس محددة في قائمة المفاهيم المحاسبية رقم (7) (ستتم مناقشتها لاحقاً في هذا الفصل) ، إلا أن هذا المفهوم كان غريباً على معظم المحاسبين في مطلع الستينيات من القرن العشرين ، وقد كانت النتيجة هي قيام مجلس مبادئ المحاسبة برفض الدراستين ، باعتبارهما بعيدتين كثيراً عن المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها آنذاك ، بحيث لا يمكن قبولها .

وهكذا واجه مجلس مبادئ المحاسبة مجدداً نفس المشاكل التي عصفت بسلفه لجنة الإجراءات المحاسبية ، عندما كانت تعمل حسب الحالة دون وجود أساس تبني عليه قراراتها ، وفي محاولة لحل هذه المشكلة ، قام المجلس بإسناد دراسة أخرى إلى لجنة برئاسة أحد ممارسي المهنة المتقاعدين وهو Paul Grady ، وقد كانت النتائج التي توصلت إليها الدراسة المعنونة "**جرد مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في مشروعات الأعمال**" في الأساس هي ملخص بالمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها آنذاك ، لذلك كان المجلس لم يحصل على أساس قوي بعد لإرساء قراراته المتعلقة بالقضايا الراهنة .

وقد انخرط مجلس مبادئ المحاسبة لاحقاً في منتصف الستينيات في محاولة أخرى لتطوير نظرية المحاسبة ، وتم تشكيل لجنة أوكلت إليها مهمة حصر وبيان المفاهيم الأساسية التي يجب توجيه مبادئ المحاسبة بناءً عليها ، وصياغة مبادئ المحاسبة التي يجب أن تتماشى معها الممارسات والإجراءات . وقد كان الهدف الأساسي لهذا المشروع هو تطوير نظرية شاملة للمحاسبة ، وقد كانت بداية القائمة المنشورة المعنونة «المفاهيم الأساسية ومبادئ المحاسبة» التي تستند إليها القوائم المالية لمشروعات الأعمال ، سيئة عندما نادت بمدخل المستخدم الذي اقترحته جمعية المحاسبة الأمريكية في **"قائمة نظرية المحاسبة الأساسية"** (ستتم مناقشتها لاحقاً في هذا الفصل) ، وعرَّفت المحاسبة باعتبارها نشاطاً خدمياً ، وظيفته تقديم معلومات كمية مالية في طبيعتها بالدرجة الأولى حول الوحدات الاقتصادية ، بما يفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

وقد تناولت قائمة مجلس مبادئ المحاسبة رقم (4) كذلك ، موضوعاً جديداً هو تطور المستخدمين ، حيث احتوت على **"أن مستخدمي القوائم المالية يجب أن تكون لديهم قابلية لمعرفة وفهم خصائص ومحددات القوائم المالية"** ، لكن التعريف المقدم لعناصر القوائم المالية والذي كان مبنيًا على الممارسات المقبولة آنذاك ، من حيث إن الأصول والالتزامات ، عرفت باعتبارها تقاس ويتم الاعتراف بها تماشيا مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، في حين عُرفت مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها بأنها ما يتم عليه الإجماع في أي لحظة زمنية .

ونتيجة لذلك ، عملت اللجنة لمدة خمس سنوات قبل أن تخرج مجدداً بما هو في الأساس وصف للممارسات السائدة ، إضافة إلى أن تقارير مجلس مبادئ المحاسبة نشر في شكل قائمة بدلاً من شكل تقرير ، وبالتالي لم تكن توصياته تنطوي على مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها ، ويمكن تجاهلها دون الإخلال بالقاعدة (203) من قواعد أخلاق المهنة الخاص بمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، والتي تتطلب الالتزام بمبادئ المحاسبة الصادرة عن الجهات الرسمية .

وقد كان **أعضاء كل من لجنة الإجراءات المحاسبية ومجلس مبادئ المحاسبة** ، مهنيين محاسبين تنقصهم على ما يبدو الرغبة في تطوير نظرية معيارية للمحاسبة ، ولملء هذا الفراغ نشرت جمعية المحاسبة الأمريكية (American Accounting Association) قائمة نظرية المحاسبة الأساسية (A Statement Of Basic Accounting Theory) سنة 1966 ، وقد عرَّف هذا الكتيب المحاسبة بأنها "عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بهدف تمكين مستخدمي هذه المعلومات من إصدار أحكام واتخاذ قرارات واعية" .

وقد ظهرت فكرتان حول تعريف قائمة نظرية المحاسبة الأساسية ، فأعضاء اللجنة كانوا في الأساس أكاديميين ، لذا فقد كانوا ينظرون إلى المحاسبة باعتبارها نظاماً للمعلومات ، ولذلك ينظرون إلى توصيل المعلومات كجزء مكمل للعملية المحاسبية ، إضافة إلى أن إدراج مصطلح الدخل الاقتصادي وسع نطاق نوع المعلومات التي يجب تقديمها للمساعدة في توزيع الموارد النادرة ، وقد تبنت اللجنة كذلك مفهوم الوحدة عندما أشارت إلى أن غرض المحاسبة كان تمكين المستخدمين من اتخاذ القرارات ، وقد كان تعريفها في الأساس للمحاسبة من منطلق أنها علم سلوكي وظيفته الأساسية هو المساعدة في اتخاذ القرار ، ونتيجة لذلك ، تبنت اللجنة مدخل الفائدة في اتخاذ القرار ، واستطردت لتحدد أربعة معايير تستخدم في تقييم المعلومات المحاسبية ، وهذه المعايير هي : الملاءمة ، وقابلية التحقق منها ، والخلو من التحيز ، وقابلية التكميم ، وقد جاء في قائمة نظرية المحاسبة الأساسية ، أنه إذا لم يكن تحقيق هذه المعايير الأربعة ممكناً عندئذ تكون المعلومات غير ملائمة ولا يمكن توصيلها .

وقد علقت القائمة على التعارض الكامن بين الملاءمة وقابلية التحقق من المعلومات عند إبداء التوصيات النهائية ، وقد دعا الكتيب إلى التقرير عن كل من مقاييس التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية في القوائم المالية ، ويجب أن تحتوي المقاييس الجارية المستخدمة على كل من تكاليف الإحلال (الاستبدال) وتعديلات مستويات الأسعار العامة .

وقد أدى نشر قائمة نظرية المحاسبة الأساسية إلى آراء متباينة ، فقد صوت Robert Morrison وهو المهني الوحيد في اللجنة لإصدار الكتيب ، لكنه اشترط نشر مخاوفه كمعارض في نهاية الإصدار ، وقد أشار Morrison إلى أن هذه القائمة لم تف بمسؤوليات اللجنة ، لأنها لم تساهم بالكثير في بناء نظرية المحاسبة الأساسية المكونة لأساس مبادئ المحاسبة ، كما أنه عارض التقرير عن معلومات التكلفة الجارية بسبب عدم قابلية التحقق منها .

من ناحية أخرى ، اعترض عضو آخر من أعضاء اللجنة وهو George Sorter على مدخل احتياجات المستخدم ، لأنه يفترض أن احتياجات المستخدم معروفة ويمكن تحديدها بدقة تمكّن من تقديم المعلومات بهذه الاحتياجات ، وأخيراً يقول أحد المنظرين الكبار في المحاسبة آنذاك : إن قائمة نظرية المحاسبة الأساسية لا تحتوي بذلك على جديد ، و علق على أنها ثابتة وغير منطقية ، كما شكك في منطق اللجنة وراء المطالبة بالتكلفة الجارية والمتمثل في أن التكلفة التاريخية قاصرة ، حيث تساءل إذا كانت التكلفة التاريخية غير مناسبة فلماذا يتم التقرير عنها أصلاً؟

وقد ترتبت على الانتقادات الموجهة إلى مجلس مبادئ المحاسبة ، قيام معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، بمحاولة أخرى لتطوير إطار عمل مفاهيمي للمحاسبة بشكل لجنة Trueblood لتحديد أهداف القوائم المالية . وقد جاء تقرير لجنة Trueblood - مثله مثل قائمة نظرية المحاسبة الأساسية- بمعيار فائدة القرار ، باعتبارها الأساس في إعداد وعرض معلومات القوائم المالية .

وقد كانت هذه اللجنة قد تم تكليفها من قبل المعهد لاقتراح الأهداف الأساسية للقوائم المالية بهدف إرشاد عملية التقرير المالي ، **وكان عليها الإجابة عن أربعة أسئلة هي :**

1- من يحتاج إلى القوائم المالية؟

2- ما هي المعلومات التي يحتاج إليها؟

3- ما هو مقدار المعلومات المطلوبة التي يمكن توفيرها من قبل المحاسبين؟

4- ما هو إطار العمل المطلوب لتوفير المعلومات المطلوبة؟

وقد تبنت اللجنة مدخلاً معيارياً ، بالإضافة إلى التوجيه على أساس المستخدم ، من حيث إنها ظلت ترى أن القوائم المالية يجب أن تخدم أساسًا أولئك المستخدمين الذين سلطتهم أو قدرتهم أو مواردهم للحصول على المعلومات محدودة ، والذين يعتمدون على القوائم المالية فقط كمصدرهم الأساسي للمعلومات عن الأنشطة الاقتصادية للمشروع ، **وقد حدد تقرير اللجنة الاحتياجات الأربعة التالية للمعلومات :**

1- اتخاذ قرارات تتعلق باستخدام الموارد المحدودة .

2- توجيه ورقابة المنظمات بصورة فعالة .

3- المحافظة على مهمة الوكالة على الموارد والتقرير عنها .

4- تسهيل الوظائف الاجتماعية والرقابة عليها .

وقد واجهت لجنة Trueblood ،كما هو الحال مع سابقاتها ، صعوبات في الاتفاق على إجابات للأسئلة التي طرحها المعهد ، ونتيجة لذلك ، أشارت إلى أن تقريرها النهائي يجب النظر إليه كخطوة أولى في العملية .

وقد قدم التقرير قائمة الأهداف التالية للتقارير المالية :

1- الهدف الأساسي للقوائم المالية ، هو تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية .

2- خدمة أولئك المستخدمين الذين تكون سلطتهم أو قدرتهم أو مواردهم للحصول على المعلومات محدودة ، والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات عن الأنشطة الاقتصادية للمشروع .

3- توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين للتنبؤ بالتدفقات النقدية ومقارنتها وتقييمها ، من حيث المقدار والتوقيت وعدم التأكد المرتبط بها .

4- تزويد المستخدمين بمعلومات للتنبؤ بقدرة المشروع على تحقيق الأرباح ومقارنتها وتقييمها .

5- تقديم معلومات مفيدة في الحكم على قدرة الإدارة على استخدام موارد المشروع بفعالية لتحقيق هدف المشروع الأساسي .

6- تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث الأخرى بما يفيد في التنبؤ بقدرة المشروع على تحقيق الأرباح ومقارنتها وتقييمها ، والإفصاح عن الفروض الأساسية المتعلقة بالأمور موضوع التفسير ، والتقييم ، و التنبؤ ، والتقدير .

7- تقديم قائمة بالمركز المالي مفيدة في التنبؤ بقدرة المشروع على تحقيق الأرباح ومقارنتها وتقييمها .

8- تقديم قائمة بالأرباح الدورية بما يفيد بالتنبؤ بقدرة المشروع على تحقيق الأرباح ومقارنتها وتقييمها .

9- تقديم قائمة بالأنشطة المالية بما يفيد في التنبؤ بقدرة المشروع على تحقيق الأرباح ومقارنتها وتقييمها ، ويجب أن تقرر هذه القائمة أساساً عن الجوانب الواقعية لعمليات المشروع المؤثرة أو التي يتوقع أن تؤثر بشكل جوهري على النتائج النقدية . ويجب أن تقرر هذه القائمة كذلك عن البيانات التي تتطلب قدراً ضئيلا من الحكم الشخصي والتفسير من قبل معدها .

10- توفير معلومات مفيدة لعملية التنبؤ ، ويجب تقديم التنبؤات المالية متى كانت تزيد من موثوقية تنبؤات المستخدم .

11- أحد أهداف القوائم المالية للمنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة لتحقيق الأرباح هو تقديم معلومات مفيدة لتقييم فعالية إدارة الموارد في تحقيق أهداف المنظمة .

12- لتقرير عن أنشطة المشروع المؤثرة على المجتمع والتي يمكن تحديدها ووصفها وقياسها والمهمة لدور المشروع في بيئته الاجتماعية .

13- إضافة إلى أن تقرير لجنة Trueblood تناول موضوع التكاليف الجارية ، مشيراً إلى أن الأهداف المنصوص عليها في التقرير المالي ، لا يمكن تحقيقها باستخدام أساس واحد للقياس مثل التكلفة التاريخية . فقد خلُص التقرير إلى أن أسس القياس المختلفة يجب استخدامها للأصول المختلفة ، وقد أصبحت الأهداف التي عددتها اللجنة هي أساس أول إصدار ضمن مشروع إطار العمل المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية المعنون "قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) " .

قائمة نظرية المحاسبة و قبول النظرية:

Statement on Accounting Theory and Theory Acceptance (SATTA)

أدت عملية وضع المعايير غير المستقرة في مطلع السبعينيات من القرن الماضي ، إلى قيام جمعية المحاسبة الأمريكية بإعادة النظر في نظرية المحاسبة ،وقد كلفت لجنة المفاهيم والمعايير المتعلقة بالتقارير المالية التابعة للجمعية سنة 1973 ، بتحديث قائمة نظرية المحاسبة الأساسية في ضوء العديد من التغيرات التي حدثت في المحاسبة منذ نشرها ، وقد استمرت اللجنة في أعمالها لمدة 4سنوات ، وبما أن التعيين فيها كان لمدة سنتين ، فقد تغيرت عضويتها خلال السنتين الأخيرتين ، لكن بقي بها ستة من

الأعضاء الأصليين ، وقد تبين أن تقرير اللجنة المعنون "قائمة نظرية المحاسبة و قبول النظرية" (Statement on Accounting theory and Theory Acceptance) لم يكن يشكل تحديثاً لقائمة نظرية المحاسبة الأساسية ، بل هو مجرد مراجعة لحالة قائمة نظرية المحاسبة وقبول النظرية ، **وقد جاء المنطق وراء اختيار هذا المدخل فيما يلي :**

«لقد حدثت تغيرات أساسية بعد نشر قائمة نظرية المحاسبة الأساسية ، كما تغيرت المجالات التي كانت تستغلها المحاسبة بشكل كبير ، واستخدم الباحثون في المحاسبة أدواتهم ومناظيرهم الجديدة وأساليبهم التحليلية لاستكشاف مجموعة كبيرة من القضايا المحاسبية من الاتجاهات الجديدة» .

وقد كانت النتيجة التي توصلت إليها اللجنة هي عدم وجود نظرية محاسبية وحيدة ذات قبول عام . وسنتناول في الفقرة التالية الأساس الذي اعتمدته اللجنة للوصول إلى هذه النتيجة :

تعتمد القائمة **"نظرية المحاسبة وقبول النظرية"** على مراجعة النظريات المحاسبية ، وقد توصلت إلى أن عدداً من النظريات التي تم توضيحها يطبق في مجالات المحاسبة ، و لاحظت أنه في حين كان هناك اتفاق عام على أن الغرض من المحاسبة المالية هو توفير بيانات مالية عن الوحدات المحاسبية ، إلا أنه كانت هناك نظريات متباينة للمحاسبة بسبب الطريقة التي حدد بها مختلف المنظرين مستخدمي البيانات المحاسبية والبيئة فعلى سبيل المثال ، يمكن تعريف المستخدمين باعتبارهم ملاك الوحدة المحاسبية ، أو بصورة أشمل الدائنين والمستخدمين والوكالات التنظيمية وجمهور العامة ، وبالمثل يمكن تحديد البيئة في شكل مَصدر وحيد أو في شكل مصادر متعددة للمعلومات المالية .

وقد تم تلخيص المداخل المختلفة لنظرية المحاسبية فيما يلي :

1- المدخل الكلاسيكي .
2- مدخل فائدة القرار .
3- مدخل اقتصاديات المعلومات .

المدخل الكلاسيكي: Classical Approach

تغطي هذه الدراسات الفترة من 1922 إلى 1962 باستثناء سنة واحدة منها هي سنة 1957 ، وقد جاء في القائمة "نظرية المحاسبة وقبول النظرية" أن جميع هذه الأعمال

كانت استنتاجية في طبيعتها وانتقدتها لكونها منفصلة ، من حيث إنها لا تورد الأعمال السابقة ولا تبني عليها ، كما لاحظت أن العديد من كتّاب هذه الأعمال مدربون في العلوم الاقتصادية ، لأن معظم الجامعات في ذلك الوقت لا تمنح درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال ، وتشترط تلك الجامعات التي تمنح مثل هذه الدرجة قدراً كبيراً من العمل في الجانب الاقتصادي ، وبالتالي يتأثر العديد من الكتّاب في هذه المجموعة بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة بشأن الشركة والتي تتجاهل التكاليف التاريخية وتدافع بشكل عام عن استخدام القيم الجارية .

بعد ذلك استطردت القائمة **"نظرية المحاسبة وقبول النظرية"** في تصنيف الدراسات في هذه المجموعة إلى مجموعات جزئية هي : المدرسة الاستنباطية (الدخل الحقيقي) ، والمدرسة الاستقرائية . حيث يعتقد منظرو المدرسة الاستنباطية أن الدخل الذي يقيس أساسًا وحيداً للتقييم يفي باحتياجات جميع المستخدمين ، وتضم الدراسات ضمن هذه المجموعة دراسات كل من Paton, Sprouse and Moonitz وكذلك دراسة Moonitz . وقد كان يُنظر إلى الدراسات التي قامت بها المدرسة الاستقرائية من قبل القائمة "نظرية المحاسبة وقبول النظرية" باعتبارها محاولة لترشيد أو تبرير الممارسات السائدة ، وتشمل الدراسات من هذا النوع دراسة Hatfield & Littleton .

مدخل فائدة القرار: The Decision Usefulness Approach

تركز دراسات فائدة القرار ، والتي تشمل القائمة المبدئية الصادرة عن جمعية المحاسبة الأمريكية ودراسات Sanders ، و Hatfield ، و More ، ونظرية المحاسبة الأساسية ، وتقرير لجنة Trueblood على الاعتراف بأن الفائدة هي هدف أساسي للمحاسبة ، ويؤكد هذا المدخل على استخدام نماذج القرار . وبعد اختيار نموذج معين للقرار ، يتم تحديد المعلومات المفيدة لهذا النموذج ، وتتم مقارنة البدائل المحاسبية بالبيانات الضرورية لتطبيق النموذج ، فقد نص تقرير لجنة Trueblood على أن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية .

وقد شمل تركيز الدراسات ضمن هذه المجموعة كذلك على الدراسات التي تناولت ردود أفعال متخذي القرارات تجاه بدائل التقرير ، وتشمل أمثلة هذه الدراسات : دراسات المحاسبة السلوكية (التي ستتم مناقشتها في الفصل الرابع) ، ودراسة قديمة قام بها Ball & Brown تتعلق بالمحتوى الإعلامي للأرقام المحاسبية .

مدخل اقتصاديات المعلومات: Information Economics

تستخدم الدراسات في هذا المدخل ، النظرية الاقتصادية لتحديد المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية ، وتعامل المعلومات كسلعة لها أسعارها وتكاليفها ، وتدرس ما إذا كان تضييق الرقابة على عملية التقرير الخارجية مرغوبة ، وقد شملت قائمة "نظرية المحاسبة وقبول النظرية" على ما يبدو هذه المجموعة ، كطريقة جديدة لتطوير نظرية المحاسبة ، إلا إن هذه الطريقة لم تحظ بعد بالسيادة كما توقعت لها القائمة .

الانتقادات الموجهة إلى مداخل النظرية:

Criticisms of the Approaches to Theory

تناولت القائمة فيما تناولت ، مناقشة لسبب عدم اكتساب أي من مداخل النظرية للقبول العام ، ثم أثارت المشاكل الست التالية :

1- **مشكلة ربط النظرية بالممارسة :** فعالم الواقع أكثر تعقيداً من العالم المبين في معظم النظريات . فعلى سبيل المثال ، تبدأ جوانب النظرية بفروض غير واقعية كتثبيت العديد من المتغيرات .

2- **مشكلة التوزيع :** حيث إن التوزيع مسألة حكمية . على سبيل المثال ، فقد أدى مثلاً تعريف الاستهلاك بأنه عملية نظامية ورشيدة للتوزيع إلى تنوع تفسيرات هذه المصطلحات .

3- **صعوبة المعايير المعيارية :** حيث إن المعايير المعيارية هي حالات مرغوبة ، إلا أن مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية لديهم حالات مرغوبة مختلفة . ونتيجة لذلك ، لا يمكن لمجموعة واحدة من المعايير الوفاء بحاجة كل المستخدمين .

4- **الصعوبات التي تواجه تفسير البحوث المتعلقة بسلوك أسعار الأسهم :** حيث تحاول الدراسات السوقية (مثل دراسات السوق الكفء التي تمت مناقشتها في الفصل الرابع) تحديد كيفية استخدام المستخدمين للأرقام المحاسبية ، وقد حاولت هذه الدراسات استبعاد جميع المتغيرات ماعدا المتغير موضع الاهتمام ، لكن كان هناك خلاف حول ما إذا كان تصميم هذه البحوث قد نجح فعلاً في تحقيق الهدف .

5- **مشكلة اعتبارات التكلفة والمنفعة في نظريات المحاسبة :** الافتراض الأساسي في المحاسبة هو أن المنفعة المتحصل عليها من تبنِّي بديل محاسبي معين تفوق تكاليفه ، لكن معظم النظريات المتوفرة لا تشير إلى كيفية حساب المنافع أو التكاليف .

6- **مشكلة الحدود أو القيود على التوسع في عرض البيانات :** في الوقت الذي نشرت فيه القائمة "نظرية المحاسبة وقبول النظرية" كانت هناك وجهة نظر ترى أن عرض كم كبير من المعلومات أفضل من كم قليل ، لكن البحوث الحديثة أشارت إلى أن قدرة المستخدمين على معالجة المعلومات المحاسبية محدودة (ستتم مناقشة مسألة المعلومات المحاسبية بتفصيل أكبر في الفصل الرابع) .

وقد علقت الفقرة الموالية من القائمة على أنه على الرغم من أن النظرة التطورية للمحاسبة كانت مغرية كثيراً ، فإن الأدلة تشير إلى أن الأدبيات المحاسبية المنشورة لم تكن متماشية مع تلك النظرة ، وأشارت إلى أن عملية التنظير في المحاسبة كانت ثورية أكثر من كونها تطورية وتطرقت إلى منظور **كان قد اقترحه Kuhn ، حيث اقترح ، إن التطور العملي يمر بالمراحل التالية :**

1- القبول بنموذج معين .
2- العمل بهذا النموذج من خلال العمل بالعلم الطبيعي .
3- عدم الرضا عن النموذج السابق .
4- البحث عن نموذج جديد .
5- قبول النموذج الجديد .

وقد ارتأت القائمة ، أن نظرية المحاسبة كانت آنذاك في الخطوة الثالثة ، لأن عدداً من المنظرين كان قد أصبح غير راض عن مدخل المقابلة لتحديد محتوى التقارير المالية .

تقييم القائمة «نظرية المحاسبة وقبول النظرية»: Evaluation of SATTA

إذا كان مجلس معايير المحاسبة الذي تم تشكيله حديثاً آنذاك ، يبحث عن اتجاه من خلال هذه القائمة ، فلا شك أنه سيصاب بخيبة أمل ، حيث إن ادعاء القائمة بعدم وجود نظرية تحظى بقبول عام للمحاسبة ، يعني أساسًا ترك المهمة للمجلس لتطوير هذه النظرية ، وقد حاول المجلس الاستجابة لذلك من خلال إطار العمل المفاهيمي (ستتم مناقشته في الفقرة التالية) .

ولم يكن تركيز القائمة على فلسفة المنظور العلمي يخلو من بعض القصور ، فقد راجع Peasnell (1978) القائمة وخلص إلى أن المداخل المبينة في الدراسة لا تشكل نموذجاً ، لأن النموذج ليس مجرد مجموعة من الفرضيات ، كما شكك في ملاءمة تطبيق نظرية Kuhn على المحاسبة فقال :

إن المحاسبة ليست علماً ، بل هي نشاط خدمي تجب عدم مساواته بالعلوم ، بل بالمجالات مثل الطب و التكنولوجيا والقانون ، والتي يشكل سبب وجودها الأساسي حاجة المجتمع الخارجي لها .

وقد انتقد Peasnell كذلك تفرقة القائمة بين المدخل الكلاسيكي ومدخل فائدة القرار ، وذلك باعتبار هذه التفرقة مصطنعة . وأخيراً ، إن عدم قدرة القائمة على الوصول إلى إجماع تأثرت بحقيقة أن اللجنة التي كتبتها كانت مكوَّنة من عدة أعضاء ممن لديهم مواقف دفاعية قوية عن مداخل تطوير النظرية المتعددة .

مشروع إطار العمل المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية (الفكري):
Framework Project The FASB Conceptual

أحد العوامل الدافعة لتطوير مشروع إطار العمل المفاهيمي ، كان ملاحظة مجلس معايير المحاسبة المالية للصعوبات التي تعرض له سلفه (مجلس مبادئ المحاسبة) ، فكما ناقشنا سابقاً في هذا الفصل ، أسند مجلس مبادئ المحاسبة دراستين تتعلقان بالفروض والمبادئ المحاسبية العامة إلى لجنتين ، وقد تم رفض هاتين الدراستين ، لأنهما كانتا مختلفتين بصورة كبيرة ، بعد ذلك أسند إلى إحدى اللجان دراسة ترتبت عليها قائمة مجلس مبادئ المحاسبة رقم (4) والتي لم تقبل تمامًا لأنها اعتبرت بمثابة قائمة بالممارسات الجارية بدلاً عن كونها استرشاداً .

ومع الزمن ، حاول إطار العمل المفاهيمي (أولاً) تطوير مبادئ أو معايير نوعية عامة ، تسمح بالاختيار العقلاني الرشيد بين الطرق البديلة للتقرير المالي ، وبالتالي ركز المشروع على كيفية تحقيق هذه الأهداف العامة ، ونتيجة لذلك ، يعتبر مشروع إطار العمل المفاهيمي بمثابة مجموعة من الأهداف والأسس المترابطة ، حيث تحدد الأهداف أهداف وغايات المحاسبة المالية ، في حين تشكل الأسس المفاهيم الأساسية التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف ، **وتهدف هذه المفاهيم إلى توفير استرشادات لما يلي :**

1- اختيار العمليات والأحداث والظروف التي تتم معالجتها محاسبيًا .
2- تحديد كيفية قياس العمليات والأحداث والظروف المختارة .
3- تحديد كيفية تلخيص نتائج الأحداث والعمليات والظروف والتقرير عنها .

وقد نص مجلس معايير المحاسبة المالية ، على أنه ينوي جعل مشروع إطار العمل المفاهيمي ليس مجرد حزمة من الحلول للمشاكل ، بل أساس لتحديد ومناقشة القضايا وطرح الأسئلة الملائمة ، واقتراح سبل البحث ، وقد أدى الإطار المفاهيمي إلى إصدار سبع قوائم لمفاهيم المحاسبة المالية هي :

- قائمة المفاهيم رقم (1) بعنوان **"أهداف التقرير المالي لمشروعات الأعمال"** .
- قائمة المفاهيم رقم (2) بعنوان **"الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"** .
- قائمة المفاهيم رقم (3) بعنوان **" عناصر القوائم المالية لمشروعات الأعمال"** .
- قائمة المفاهيم رقم (4) بعنوان **"أهداف القوائم المالية للمنظمات غير التجارية"** . (نظراً لأن هدف هذا الكتاب هو المحاسبة المالية ، لذا لن نناقش قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) .
- قائمة المفاهيم رقم (5) بعنوان **"الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمشروعات الأعمال"** .
- قائمة المفاهيم رقم (6) بعنوان **"عناصر القوائم المالية"** (حلت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) محل قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (3) .
- قائمة المفاهيم رقم (7) بعنوان **"استخدام معلومات التدفقات النقدية والقيمة الحالية في القياس المحاسبي"** .

ويمكن القول أن قائمتي المفاهيم رقم (1) ورقم (2) هما الأهداف التي ترشد الممارسات ، وتدلان على مدى فائدة الأهداف في صنع القرارات النوعية بشأن ما يتم التقرير عنه ، فقائمة المفاهيم رقم (1) تحدد الهدف الأساسي لعملية التقرير بأنه الفائدة (Usefulness) ، أما قائمة المفاهيم رقم (2) فتبين كيف يمكن أن تكون القوائم المالية مفيدة من الناحية النوعية ، وتبين قائمة المفاهيم رقم (5) أن كلاً من قائمتي المفاهيم رقم(1) ورقم (2) توفران الإرشادات التي تمكن المحاسبين من الاعتراف بالمعلومات المحاسبية وقياسها ، إضافة إلى أن قائمة المفاهيم رقم (5) تبين قابلية القياس ، وتنص على أن البند

يجب أن يقابل تعريف العنصر المبين في قائمة المفاهيم رقم (6) ليمكن قياسه . وتوفر قائمة المفاهيم رقم (7) إطار عمل لاستخدام التدفقات النقدية والقيمة الحالية كأساس للقياس المحاسبي ، وسنناقش كلاً من هذه القوائم بتفصيل أكبر لاحقاً في هذا الفصل .

إن مشروع إطار العمل المفاهيمي لا يؤثر مباشرة على الممارسات ، ولا تهدف قوائم مفاهيم المحاسبة المالية إلى التذكير بتطبيق قواعد الأخلاق المهنية رقمي(203) و(204) ، والتي تحدد كيفية التقرير عن الانحرافات عن مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، فهي لا تؤثر في الممارسات إلا من خلال تأثيرها على تطوير معايير المحاسبة الجديدة ، ويعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية نفسه هو أكثر المستفيدين مباشرة من مشروع إطار العمل المفاهيمي ، حيث توفر له قوائم مفاهيم المحاسبة المالية الأساس لوضع المعايير وأدوات يستخدمها لحل مشاكل المحاسبة والتقرير ، كما توفر له إطاراً مرجعياً يستخدمه لمعرفة مزايا البدائل وتعزيز الكفاءة في الاتصال الداخلي والخارجي .

فموظفو المجلس ترشدهم مفاهيم راسخة في قوائم المفاهيم التي توفر لهم استرشادات في تطوير تحليلهم للمسائل التي يتناولها المجلس ، فمناقشات مفاهيم مشروع الإطار المفاهيمي المستخدمة يتم إدراجها حالياً كأساس لفقرة الخلاصة في كل قائمة معايير جديدة يتم إصدارها ، ورغم أن مشروع الإطار المفاهيمي لا يوفر كل الإجابات ، فإنه يقلل البدائل ، ويستبعد تلك التي لا تتماشى معه ، كما يستخدم أيضا لقيادة عملية تطوير المعايير المحايدة وهو ما يساعد في تخصيص الموارد النادرة وعمل الأسواق المالية بصورة كفؤة .

والفائدة الأخرى من مشروع الإطار المفاهيمي ، هي تقليل تأثير التحيز الشخصي على عملية وضع المعايير ، ففي غياب الاسترشادات التي يوفرها ستكون عملية وضع المعايير تعتمد على إطار العمل الفردي للأشخاص الأعضاء بالمجلس ، وهو ما قد يؤدي مع مرور الزمن إلى عدم الثبات مع تغير الأعضاء وتغيير أطر عملهم الشخصية ، كما أنه لا يمكن في غياب إطار عمل مرجعي تحقيق جدل عقلاني ، وستكون المعالجة المناسبة في يد المسيطر ، ويساعد إطار العمل كذلك مستخدمي المعلومات المالية على فهم تلك المعلومات بشكل أفضل وفهم محدداتها ، مما يوفر إطاراً مرجعياً لمعديها ولمراجعيها والطلبة والكلية .

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية ، إلى أنه لا يتوقع إصدار قوائم مفاهيم مالية جديدة ، لكنه كان يفكر سنة 2004 في إجراء مراجعة محدودة لتعريف الالتزامات وإعادة نظر شاملة لها ، والاعتراف بها ، إضافة إلى أن المجلس ومجلس معايير المحاسبة الدولي ، كانا يدرسان ما إذا كانت الفروق القائمة في أطر العمل المفاهيمية يعيق تقارب معايير المحاسبة دولياً . ولم يكتمل إطار العمل حالياً ، ولا تزال الموضوعات مثل عرض القوائم المالية والعرض والتقرير خارج إطار القوائم المالية تحتاج إلى دراسة ، إضافة إلى أن هناك جوانب غير متكاملة مثل الاعتراف والقياس . وأخيراً ، لقد تم تطوير معظم مشروع إطار العمل المفاهيمي على مدى عقدين من الزمن ، وقد أدى مرور الزمن إلى زيادة التعقيد بدرجة لم تكن متوقعة ، وبالتالي قد يكون من الضروري إجراء بعض التعديلات . وسنتناول في الفقرات التالية ملخصاً لمحتوى كل من قوائم المفاهيم المالية أرقام (1) و (2) و (5) و (6) و (7) .

قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1)
«أهداف التقرير المالي في مشروعات الأعمال»:

Statement of Financial Accounting Concepts No.1:
"Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises".

كان أساس قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) هو عمل لجنة Trueblood حول أهداف القوائم المالية ، وبالتالي فهي محاولة لوضع نظرية معيارية للمحاسبة ، وتشير هذه القائمة إلى أن عملية التقرير المالي الخارجي من قبل مشروع الأعمال ليست غاية في حد ذاتها ، بل هي مصدر للمعلومات المفيدة التي تقدمها الإدارة لمستخدمي القوائم المالية الذين لا يمكنهم الحصول على المعلومات بطريقة أخرى ، وقد أوضحت هذه القائمة ، أن الهدف العام للتقرير المالي هو إعطاء المستخدمين أساساً للاختيار بين الاستخدامات البديلة للموارد المحدودة ، ورغم أن هذا الهدف ربما يفسر نفسه ، فإنه مهم لأنه يوضح أن احتياجات المستخدمين أكثر أهمية من احتياجات المراجعين في تطوير معايير المحاسبة ، وبالتالي يجب على عملية التقرير المالي الفعالة ، أن تفي بمجموعة من الأهداف العامة ، **ويجب أن تمكن المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين وغيرهم مما يلي :**

1- اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان .

2- تقييم التدفقات النقدية المتوقعة .
3- و 4- التقرير عن الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية .
5- التقرير عن أداء المشروع وأرباحه .
6- تقييم السيولة واليسر المالي وتدفق الأموال .
7- تقييم دور الوكالة من قبل الإدارة وأدائها .
8- شرح وتفسير المعلومات المالية .

واستطردت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) ، بعد عرض الأهداف الأساسية ، لتنص على أن مجلس معايير المحاسبة المالية ينوي أن تكون هذه الأهداف العامة بمثابة الاسترشادات لتقييم فائدة مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الحالية من قبل المستخدمين الذين يتخذون قرارات استثمارية وائتمانية ، وسيساعد هذا الهدف على تسهيل الاستخدام الكفء للموارد المحدودة وتشغيل الأسواق المالية بكفاءة .

قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (2)
«الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية»

Statement of Financial Accounting Concepts No.2:
"Qualitative Characteristics of Accounting Information".

تعمل هذه القائمة على سد الفجوة بين قائمة المفاهيم رقم (1) والقوائم اللاحقة التي تغطي عناصر القوائم المالية وقياسها والإفصاح عنها ، وتتناول الإجابة على السؤال : ما هي خصائص المعلومات المحاسبية التي تجعلها مفيدة ؟ أما القوائم اللاحقة فتعنى بكيفية تحقيق أغراض المحاسبة المالية .

وقد علقت قائمة المفاهيم رقم (2) على أن الاختيار المحاسبي يتم القيام به على مستويين على الأقل :

أولاً : إن مجلس معايير المحاسبة المالية ، والهيئات الأخرى مثل لجنة تداول الأوراق المالية ، لديها القدرة على مطالبة مشروعات الأعمال بالتقرير بطريقة معينة أو منع استخدام طريقة معينة على اعتبار أنها غير مرغوبة .

ثانياً : إن المشروع محل التقرير ، يقوم باختيارات محاسبية بين البدائل . وتحاول قائمة المفاهيم رقم (2) تعريف وتحديد الصفات أو المقومات أو الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة من خلال وضع بعض التعميمات أو الاسترشادات للقيام بهذه الاختيارات على كلا المستويين .

وتشير هذه القائمة إلى أن المعيار الأساسي للاختيار بين طريقتين محاسبيتين بديلتين ينطوي على التساؤل حول أي الطريقتين تؤدي إلى ما هو أفضل ، أي إلى المعلومة الأكثر فائدة ، فإذا كانت الإجابة على هذا التساؤل واضحة ، يصبح عندئذ من الضروري التساؤل حول ما إذا كانت قيمة المعلومة الأفضل تفوق بشكل جوهري قيمة المعلومة الأخرى ، بما يبرر التكاليف الإضافية (تحليل التكلفة والمنفعة) ، فإذا تم الحصول على إجابة مرضية ، عندئذ سيكون الاختيار بين كلا البديلين واضحاً . فالصفات التي تميز بين المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) ، والمعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هي في الأساس خاصيتا أو صفتا الملاءمة والموثوقية (ستتم مناقشتهما لاحقاً) .

ويوضح الشكل (2-1) البنية الهرمية للصفات المحاسبية التي ناقشتها قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (2) عند مراجعتها لخصائص المعلومات المحاسبية ، ومن خلال هذا الشكل يمكن أن نلاحظ أن خصائص المعلومات التي تجعلها سلعة مرغوبة ينظر إليها كصفات هرمية ، أهمها هي الفائدة لاتخاذ القرار ، لكن هذه الهرمية لا تميز بين الصفات الأساسية والصفات الأخرى ، كما أنها لا تحدد أولوية لهذه الصفات . وسنناقش في الفقرات التالية المستويات الهرمية بالتفصيل .

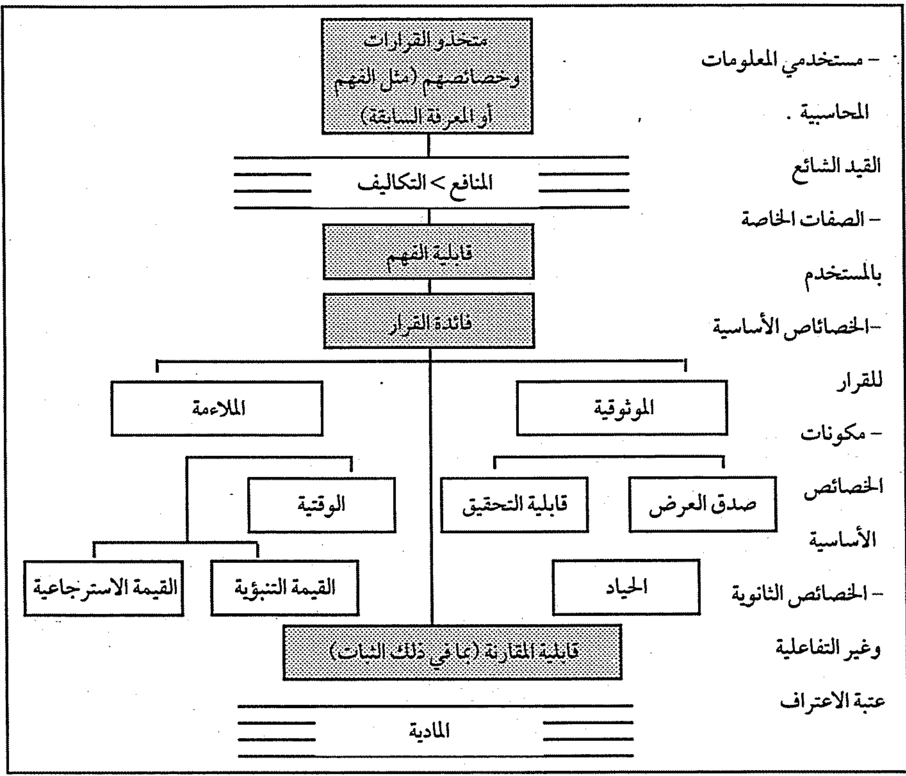
متخذو القرارات وخصائصهم: Decision Makers and Their Characteristics

يقوم كل متخذ قرار بالحكم على ما هي المعلومات المفيدة ، ويتأثر هذا الحكم بعدة عوامل مثل : القرار الذي سيتم اتخاذه ، والطرق المستخدمة لاتخاذ القرار ، والمعلومات المقتناة في السابق أو المتحصل عليها من مصادر أخرى ، وقدرة متخذ القرار على تشغيل ومعالجة المعلومات ، وهذه الخصائص تشير إلى أن المديرين والملاك ، بشكل عام في الشركات الصغيرة أو المشروعات المشتركة ، قد يجدون بعض معلومات التقرير المالي الخارجية أقل فائدة مما يجدها حملة الأسهم في الشركات ذات العدد المحدود التي يتداول الجمهور أوراقها المالية .

قيد التكلفة والمنفعة: Cost-Benefit Constrain

لا يتم البحث عن أي سلعة أو خدمة عادة إلا إذا كانت المنافع المتحصل عليها من هذه السلعة (أو الخدمة) تفوق التكاليف المصاحبة لتوفيرها ، لكن المعلومات المالية تختلف عن السلع الأخرى من حيث إن تكاليف إعداد المعلومات المالية تقع أساسًا على معديها ، في حين أن منافعها تعود على كل من معديها ومستخدميها ، ويجب

على الهيئة التي تضع المعايير ، أن تبذل ما بوسعها لمقابلة احتياجات المجتمع ككل عندما تصدر معياراً يضحي بإحدى هذه المواصفات من أجل مواصفات أخرى ، ويجب أن تظل متيقظة بصورة دائمة للعلاقة بين التكاليف والمنافع .



شكل (2-1) البنية الهرمية للخصائص المحاسبية

قابلية الفهم: Understandability

إن قابلية فهم المعلومات تحكمها مجموعة من الخصائص التي تتعلق بالمستخدم ، والخصائص الكامنة في المعلومات ذاتها ، وهي تعمل كحلقة وصل بين متخذي القرار والمعلومات المحاسبية ، وللوفاء بمعيار الفائدة الوارد في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (1) ، يجب على المستخدم أن يفهم بشكل صريح المعلومات ، ويمكن تصنيف قابلية الفهم على أنها تتعلق بمتخذي قرارات معينين (هل متخذ القرار يتكلم نفس اللغة ؟) أو على أنها تتعلق بمجموعة من متخذي القرارات (هل إن الإفصاح واضح ومفهوم للمستهدفين أو المخاطبين به ؟) .

فائدة القرار: Decision Usefulness

يراد للمعلومات المحاسبية ، وفقا لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) ، أن تكون مفيدة لمتخذي القرارات ، وقد بينت هذه القائمة أن الملاءمة والموثوقية (الصدقية) هما الصفتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرار ، ومع مراعاة القيود المتعلقة بالتكلفة والمادية ، تعد صفتي الملاءمة والموثوقية (الصدقية) هما الخاصيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية سلعة مرغوبة بشكل أكبر – أي الأكثر فائدة في اتخاذ القرارات – وإذا كانت أي من هاتين الصفتين مفقودة كلية لن تكون المعلومات مفيدة ، ورغم أنه من الناحية النموذجية يجب أن يؤدى اختيار بديل محاسبي معين إلى معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة ، إلا أنه قد يكون من الضروري التضحية ببعض من خاصية معينة لتحقيق مكاسب أكبر من الأخرى .

الملاءمة: Relevance

إن المعلومات المحاسبية الملائمة يمكنها إحداث فرق في القرار ، وذلك بمساعدة المستخدمين لها على وضع تنبؤات عن ناتج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية ، أو على تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة ، ولكي تكون المعلومات ملائمة ، يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية ، وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب .

القيمة التنبؤية والقيمة الاسترجاعية للمعلومات:

Predictive value and Feedback Value

يمكن للمعلومات إحداث الفرق في القرارات من خلال تحسين قدرات متخذي القرارات على التنبؤ أو من خلال تأكيد ، أو تصحيح توقعاتهم السابقة ، وعادة ما تقوم المعلومات بالاثنين معاً في آن واحد ، لأن معرفة نتائج الأعمال التي تم القيام بها في السابق تؤدي عادة إلى تحسين قدرات متخذ القرار على التنبؤ بنتائج نفس الأعمال مستقبلاً .

الوقتية (التوقيت الملائم): Timeliness

إن حصول متخذ القرار على المعلومات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرارات يعد جانباً مساعداً على الملاءمة ، فإذا لم تكن المعلومات متاحة عند الحاجة إليها ، أو أصبحت متاحة بعد فترة طويلة من الأحداث المقرر عنها ، بحيث تكون لا قيمة

لها مستقبلاً عندئذ تكون غير ملائمة ، واستخداماتها – إن وجدت – محدودة ، ورغم أن الوقتية لوحدها لا تكفي لجعل المعلومات ملائمة ، فإن غياب الوقتية قد يحرم المعلومات من الملاءمة التي كانت قد اكتسبتها .

الموثوقية (الصدقية): Reliability

تعتمد موثوقية أي مقياس على مقياس الصدقية التي يعكس بها ما يراد منه ، إلى جانب توفير ضمان للمستخدم بأنه يملك خاصية العرض الصادق ، ولكي تكون المعلومة مفيدة ، يجب أن تتسم بكل من الملاءمة والموثوقية ، ولا بد أن يكون هناك اعتراف بتفاوت درجات الموثوقية ، فليست المسألة مسألة أبيض أو أسود ، بل هي مسألة ما هو أكثر أو أقل موثوقية ، وتعتمد الموثوقية على مدى القابلية والتحقق من الأوصاف أو القياس المحاسبي ، ومدى صدقه في العرض ، إضافة إلى أن حياد المعلومات يتفاعل كذلك مع هذين المكونين للموثوقية للتأثير على فائدة المعلومات .

قابلية التحقق وصدق العرض:

Verifiability and Representational Faithfulness

يمكن إثبات قابلية التحقق بضمان درجة عالية من الإجماع بين مقاييس مختلفة تستخدم نفس طرق القياس ، من جهة أخرى ، يشير صدق العرض إلى التوافق أو الاتفاق بين الأرقام المحاسبية أو الموارد أو الأحداث التي تسعى هذه الأرقام إلى عرضها ، لكن ارتفاع درجة التوافق لا يضمن ضرورة أن يكون القياس المحاسبي ملائماً لاحتياجات المستخدم إذا كانت الموارد أو الأحداث التي تمثلها هذه القياسات غير مناسبة للغرض المعني ، وقد عرَّف علماء الاجتماع هذا المفهوم بالصدقية (validity)

الحياد: Neutrality

عند صياغة أو تطبيق المعايير ، يجب أن يكون الاهتمام الأساسي هو ملاءمة وموثوقية المعلومات المترتبة عليه ، وليس الآثار التي قد تترتب على القاعدة الجديدة على مصالح محددة لأي جهة . إن الاختيار المحايد بين البدائل المحاسبية ، يجب أن يكون خاليًا وبعيداً عن أي تحيز إلى أي نتائج محددة مسبقاً ، فأهداف التقرير المالي تخدم العديد من مستخدمي المعلومات الذين لديهم مصالح متباينة ، وليست هناك نتائج محددة مسبقاً تناسب كل هذه المصالح .

قابلية المقارنة والثبات: Comparability and Consistency

تزداد فائدة المعلومات المتعلقة بأي مشروع بشكل كبير ، إذا كان بالإمكان مقارنتها بنفس معلومات المشروعات الأخرى ، ومعلومات نفس المشروع عن فترة سابقة أو عند نقطة زمنية سابقة . وتزيد قابلية المقارنة بين المشروعات ، والثبات في تطبيق الطرق مع الزمن من القيمة الإعلامية للمقارنات بين الفرص الاقتصادية والأداء الاقتصادي ، وتعتمد أهمية المعلومات ، وخاصة المعلومات الكمية إلى حد كبير ، على قدرة المستخدمين على ربطها بمعيار معين .

قيد المادية: Materiality Constraint

المادية هي مفهوم شائع يرتبط بالخصائص النوعية ، وخاصة الملاءمة ، والموثوقية ، وتعرف كل من المادية والملاءمة في إطار ما يؤثر أو يحدث فرقاً لدى متخذ القرار ، لكن يمكن التمييز بين الاثنين ، حيث يمكن اتخاذ قرار بعدم الإفصاح عن معلومات معينة نظراً لعدم حاجة المستثمرين مثلاً إلى مثل هذا النوع من المعلومات (فهي غير ملائمة) أو لأن المبالغ التي تنطوي عليها صغيرة جداً لدرجة أنها لا تحدث أي فرق (فهي غير مادية أو غير ذات أهمية نسبية) ، ولا يعتبر الحجم في حد ذاته دون مراعاة لطبيعة البند أو الظروف التي يتم فيها اتخاذ الحكم عادة كافياً كأساس للحكم على المادية (الأهمية النسبية) ، وموقف مجلس معايير المحاسبة المالية الحالي ، هو أنه لا يمكن صياغة معيار عام للمادية يأخذ في الحسبان كل الاعتبارات التي تدخل في حكم الشخص الذي يتمتع بخبرة . ويمكن إعطاء معايير كمية للمادية من قبل المجلس مستقبلاً ، كما في الماضي ، في معايير محددة حسب ما هو مناسب ، انظر الفصل الثاني للمزيد من المناقشة حول المادية .

قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5)
الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمشروعات الأعمال"

Statement of Financial Accounting Concepts No. 5:
"Recognition and Measurement in Financial Statement of Business Enterprises".

حاول مجلس معايير المحاسبة في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) توسيع نطاق مقاييس النتائج التشغيلية لمشروعات الأعمال من خلال تقديم مفهوم الدخل الشامل كما يلي :

الدخل الشامل هو التغير في حقوق الملكية (صافي الأصول) بالمشروع خلال الفترة من العمليات والأحداث والظروف الناتجة عن مصادر خلاف الملاك ، وهو يشمل جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك الناتجة عن استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم .

ويمثل هذا المدخل محاولة من مجلس معايير المحاسبة المالية لربط مدخلي المحافظة على رأس المال ، ومدخل العمليات المحاسبي التقليدي لقياس الدخل ، ففي ظل مدخل المحافظة على رأس المال ، يعرَّف صافي الدخل بأنه "أكبر قدر يمكن توزيعه من موارد الشركة على ملاكها خلال فترة معينة (مع استبعاد الاستثمارات الجديدة لهؤلاء الملاك) مع بقاء المشروع عند نفس مستوى الثروة في نهاية الفترة كما كان في بدايتها" ، لكن المجلس حاول تجنب المخاوف من أن مفهوم الدخل الشامل يمثل تحولاً نحو استخدام مقاييس القيمة الجارية ، وذلك بالنص على أن قياسات معظم الأصول والالتزامات لن يختلف في ظل مفهوم الدخل الشامل عما كان عليه . ومع ذلك توفر الإصدارات الجديدة للمجلس ، مثل قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) التي تطالب باستخدام القيم السوقية لقياس الاستثمارات في الأسهم العادية ، وقائمة المعايير رقم (144) التي تطالب باستخدام مقاييس القيمة الحالية أدلة على أن المجلس ربما يتحول تدريجيًا نحو المحاسبة على أساس القيمة الجارية .

ولم تقترح قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) تغيرات كبيرة في الهيكل الحالي للقوائم المالية أو محتواها ، إلا أنها اقترحت ضرورة إحلال قائمة التدفقات النقدية محل قائمة التغيرات في المركز المالي التي كانت مطلوبة وقت إصدار قائمة مفاهيم المحاسبة المالية المذكورة ، كما قدمت الدافع وراء المطالبة بقائمة التدفقات النقدية (ستتم مناقشتها في الفصل السادس) . وقد حاولت القائمة تقديم معايير للاعتراف واسترشادات حول ماهية المعلومات التي يجب إدراجها في القوائم المالية ، ومتى يجب أن يتم التقرير عنها ، **ووفقًا لهذه القائمة يجب أن تعرض مجموعة القوائم المالية للفترة ما يلي :**

1- الوضع المالي في نهاية الفترة .
2- الأرباح خلال الفترة .

3- الدخل الشامل خلال الفترة .

4- التدفقات النقدية خلال الفترة .

5- استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم خلال الفترة .

ويجب أن تعرض قائمة المركز أو الوضع المالي المعلومات المتعلقة بأصول الوحدة والتزاماتها وحقوق الملكية بها وعلاقة بعضها بالبعض الآخر عند لحظة زمنية معينة ، كما يجب أن توضح هيكل موارد الوحدة - المجموعات الأساسية للأصول ومقاديرها - وهيكلها التمويلي - المجموعات الأساسية للالتزامات وحقوق الملكية ومقادير كل منهما ، ولا تهدف قائمة المركز المالي لإظهار قيمة المشروع ، بل تعرض المعلومات للمستخدمين الذين يرغبون في القيام بتقديراتهم الخاصة لقيمة المشروع .

وتعتبر الأرباح مقياساً لأداء الوحدة خلال الفترة ، وهي تقيس مدى تفوُّق التدفق الداخل في الأصول (الإيرادات والمكاسب) على التدفق الخارج منها . ويشابه مفهوم الأرباح الوارد في هذه القائمة صافي دخل الفترة المحدد في ظل مدخل العمليات ، ومن المتوقع كذلك استمرار تعرُّض مفهوم الأرباح إلى التغير التدريجي التي ميَّزت تطوره .

وقد عرَّفت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) الدخل الشامل كمقياس عام لآثار العمليات والأحداث على الوحدة ، فهو يضم جميع التغيرات المعترف بها في حقوق الوحدة خلال الفترة من العمليات ، باستثناء تلك الناتجة عن استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم ، ففي التعريف الذي أوردته القائمة يمكن توضيح العلاقة بين الأرباح والدخل الشامل كما يلي :

الإيرادات		الإيرادات	
تطرح :	المصروفات	تضاف أو تطرح :	التعديلات المحاسبية المتجمعة
تضاف :	المكاسب	تضاف أو تطرح :	التغيرات الأخرى الناتجة من التعامل مع غير الملاك .
تطرح :	الخسائر		
يساوي :	الأرباح .	يساوي :	الدخل الشامل .

ويجب أن تعكس قائمة التدفقات النقدية مباشرة المتحصلات النقدية للوحدة مصنفة حسب مصادرها الأساسية ، ومدفوعاتها النقدية مصنفة حسب استخداماتها الأساسية خلال الفترة ، ويجب أن تشمل القائمة معلومات التدفق النقدي المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية .

وتعكس قائمة استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم العمليات الرأسمالية خلال الفترة ، أي أنها تعكس مدى وكيفية زيادة أو نقص حقوق الملكية بالوحدة من خلال العمليات مع الملاك .

وبالإضافة إلى موضوع الدخل الشامل ، تناولت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) بعض مشاكل القياس التي ترتبط بشكل وثيق بالاعتراف ، وجاء فيها أن البند والمعلومات المتعلقة به ، يجب أن يقابلا أربعة معايير للاعتراف ، وعندئذ يتم الاعتراف به عند مقابلة هذه المعايير ، مع مراعاة قيدي التكلفة -المنفعة ، والمادية ، وهذه المعايير هي :

1- **التعريفات** : أن يقابل البند تعريف العنصر الوارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) .

2- **قابلية القياس** : أن تكون للعنصر خاصية أو صفة ملاءمة ويمكن قياسه بموثوقية كافية .

3- **الملاءمة** : أن تكون المعلومات المتعلقة بالبند قادرة على إحداث فرق لدى متخذ القرار .

4- **الموثوقية** : أن تكون المعلومات تتمتع بصدق العرض ويمكن التحقق منها ومحايدة .

وتتماشى معايير الاعتراف هذه مع قوائم مفاهيم المحاسبة المالية أرقام (1) ، و (2) ، و (6) وهي مشتقة في واقع الأمر من هذه القوائم ، وقد استطردت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) لتقديم استرشادات تتعلق بتطبيق المعايير الأربعة ، عندما تكون أرباح المشروع تتأثر بقرار الاعتراف . وتتسق هذه الاسترشادات مع مبدأ التحفظ (الحيطة والحذر) ، وهو ما يعني أن الاعتراف بالإيرادات والمكاسب يُبنى أو يُؤسَّس على اختبارات إضافية كما يلي :

1- أن تكون محققة أو قابلة للتحقيق .

2- أن تكون قد تم تحصيلها قبل الاعتراف بها كدخل .

وتعتمد الاسترشادات المتعلقة بالاعتراف بالمصروفات والخسائر ، إما على استهلاك المنافع ، أو فقدان المنافع المتوقعة مستقبلاً . وإحدى الفجوات الأساسية أو العيوب في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) هو فشلها في تعريف مصطلح الأرباح (Earnings) ، وعدم تطرقها لحل مشكلة الجدل القائم حول استخدام القيمة الحالية أو التكلفة التاريخية . ويمكن إرجاع هذا الفشل إلى تبني مجلس معايير المحاسبة المالية لمفهوم فائدة القرار كهدف سائد (مسيطر) للتقرير المالي .

وقد كانت هذه القائمة غير مرضية لأولئك الذين كانوا يأملون أن توفرهذه القائمة محاولة أو مجموعة من المحاولات التي يمكن من خلالها إيجاد حلول للمشاكل المحاسبية ، حيث كان بعض المحاسبين و مستخدمي القوائم المالية يفضلون قائمة توفر إجابات بشأن متى يتم الاعتراف بالحدث الحاسم ، وما هو المبلغ الذي يقيس هذا الحدث بصورة مرضية .

وعلى الرغم من أن القائمة لم تقترح أي تغيرات جوهرية في هيكل ومحتوى القوائم المالية ، فإنها وفرت الحافز للتغيير من قائمة التغير في المركز المالي إلى قائمة التدفقات النقدية ، بالإضافة إلى توسيع نطاق مقياس نتائج العمليات لمشروع الأعمال بتعريف الدخل الشامل .

كما أنه وعلى الرغم من أن نص القائمة كان منصبًا على مناقشة الاعتراف والقياس ،فإنها أوجدت إطاراً عاماً للإفصاح خارج نطاق القوائم المالية الفعلية (ستتم مناقشة هذا الإطار في الفصل السابع-الميزانية) .

وعليه ، فإن التطور المستقبلي لنظرية المحاسبة سيوظف المفاهيم الواردة في هذه القائمة كإجراءات عملية يمكن أن تخدم كحدود في تطوير الاستجابة للقضايا المحاسبية المثيرة للجدل .

قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6)
عناصر القوائم المالية"

Statement of Financial Accounting Concepts No.6:
"The Elements of in Financial Statements".

تحدد قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) «ستتم مناقشتها بشكل أكثر تفصيلاً في الفصلين الرابع والخامس» ، العناصر العشرة للقوائم المالية التي تستخدم لقياس الأداء والمركز المالي للوحدات الاقتصادية . وتمثل هذه العناصر العشرة (الأصول ، والالتزامات ،

وحقوق الملكية ، واستثمارات الملاك ، والتوزيعات على الملاك ، والدخل الشامل ، والإيرادات ، والمصروفات ، والمكاسب والخسائر) حجر الأساس لبناء القوائم المالية ، ويمكن استخدام تعريفات هذه العناصر لتحديد محتوى القوائم المالية ، فإذا كان البند لا يفي بخصائص العنصر ، عندئذ يجب عدم إدراجه في القوائم المالية .

قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (7)
استخدام معلومات التدفقات النقدية والقيمة الحالية في القياس المحاسبي"

Statement of Financial Accounting Concepts No.7:
"Using Cash Flows Information and Present Value in Accounting Measurements".

توفر قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (7) إطار عمل لاستخدام التدفقات النقدية المستقبلية كأساس للقياس المحاسبي عند الاعتراف المبدئي بالأصول ، ومقاييس البداية الأولى (Fresh-start) ، وطريقة الفائدة للإهلاك ، إضافة إلى أنها قدمت مبادئ عامة تحكم استخدام القيمة الحالية ، وخاصة إذا كان مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية غير مؤكدين ، بالإضافة إلى تقديم فهم عام لاستخدام القيمة الحالية في القياس المحاسبي . ولم تتعامل هذه القائمة مع مشاكل القياس ، أو تحدد متى تكون مقاييس البداية الأولى مناسبة ، فهذه المسائل تعتمد على الأعراف المحاسبية ، وليست محاولات لتكرار معاملات السوق ، فهي تؤدي إلى قيم في الميزانية لاتقبل الوحدة بها في العمليات ، وتتأثر كيفية تحديد التكلفة بنية الشركة بشأن كيفية التخلص من البند .

فعلى سبيل المثال ، قد تقرر الشركة خدمة ضمانات التزاماتها ذاتيًا ، بينما قد ترغب شركة أخرى بخدمتها من المصادر الخارجية ، وقد تؤدي هذه النوايا إلى تجمع التكاليف بصورة مختلفة .

إن القياس المحاسبي يعتبر موضوعاً على قدر كبير من الاتساع ، وبالتالي ركز مجلس معايير المحاسبة المالية على سلسلة من التساؤلات الملائمة لأعراف القياس والإهلاك التي تستخدم أساليب القيمة الحالية ، **ومن هذه التساؤلات ما يلي** :-

ما هي أهداف استخدام القيمة الحالية في الاعتراف المبدئي بالأصول والالتزامات ؟
وهل تختلف هذه الأهداف فيما بعد عن مقاييس الأصول والالتزامات عند البداية الأولى ؟

1- هل إن قياس الالتزامات بالقيمة الحالية يختلف عن قياس الأصول ؟

2- كيف يجب تطوير تقديرات التدفقات النقدية ومعدلات الفوائد ؟

3- ما هي أهداف القيمة الحالية عند استخدامها إلى جانب إهلاكات الأصول والالتزامات؟

4- كيف يجب استخدام الإهلاكات على أساس القيمة الحالية عند تغير تقديرات التدفقات النقدية؟

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية ، إلى أن الغرض من مقاييس القيمة الحالية هو بيان الفرق الاقتصادي بين مجموعتين من التدفقات النقدية المستقبلية . فعلى سبيل المثال ، يترتب على الأصول التالية التي تؤدي إلى تدفقات نقدية بقيمة 25,000دولار فرقاً اقتصادياً :

(أ) أصل له تدفق نقدي تعاقدي مؤكد قدره 25,000 دولار لمدة يوم واحد .

(ب) أصل له تدفق نقدي تعاقدي مؤكد قدره 25,000 دولار خلال عشر سنوات .

(جـ) أصل له تدفق نقدي تعاقدي مؤكد قدره 25,000 دولار لمدة يوم واحد ، بحيث يمكن للمبلغ المستلم أن يقل عن مبلغ 25,000 دولار لكنه لا يزيد عليها .

(د) أصل له تدفق نقدي ثابت قدره 25,000 دولار خلال عشر سنوات ، بحيث يمكن لهذا المبلغ أن يقل عن 25,000 دولار لكنه لا يزيد عنه .

(هـ) أصل له تدفق نقدي متوقع خلال عشر سنوات قدره 25,000 دولار ، لكن التدفق النقدي قد يتراوح من 20,000 دولار إلى 30,000 دولار .

إن هذه الأصول تتميز عن بعضها البعض من خلال توقيت التدفق النقدي المستقبلي ومدى التأكد منه ، لذا فإن المقاييس التي تعتمد على التدفقات النقدية غير المخصومة سيترتب عليها تسجيل كل هذه الأصول بنفس القيمة ، لكن بما أنها مختلفة من الناحية الاقتصادية ، لذا ستختلف قيمتها الحالية المخصومة . **وسيحتوي مقياس القيمة الحالية الذي يعكس الفروق الاقتصادية بين هذه الأصول الخمسة العناصر التالية :**

(ا) تقدير التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً .

(ب) التوقعات بشأن تباين توقيت هذه التدفقات النقدية .

(جـ) القيمة الزمنية للبنود ممثلة بمعدل الفائدة الخالي من المخاطرة .

(د) سعر أو مقابل تحمل عدم التأكد .

(هـ) عوامل أخرى لا يمكن تحديدها أحيانًا – من بينها عدم السيولة وعدم كفاءة السوق .

وقد تمت مناقشة مدخلين للقيمة الحالية في قائمة مفاهيم المحاسبية المالية رقم(7) هما :

- **المدخل التقليدي** : استخدام تدفق نقدي وحيد ، ومعدل فائدة وحيد كما في حالة السند الذي يحمل معدل فائدة 12% وعمره 10 سنوات مثلاً ، وتمثل الحالتان أ و ب أعلاه مثالاً على استخدام المدخل التقليدي .
- **التدفق النقدي المتوقع** : استخدام مدى من التدفقات النقدية الممكنة مع مدى من الحالات الاحتمالية . وتمثل الحالات : ت ، و ث ، و جـ أمثلة على استخدام هذا المدخل .

وللمزيد من التوضيح بشأن مدخل التدفق النقدي المتوقع ، نفرض أن مشروعًا يواجه التزامًا يتوجب قياسه ، ولا تتوفر معلومات سوقية عن الالتزامات المشابهة ، وقد كانت المدفوعات المرجحة خلال مدة عشر سنوات هي 2,000,000 دولار ، لكن في ظل أفضل السيناريوهات يمكن تسوية الالتزام بمبلغ 1,000,000دولار خلال خمس سنوات ، أما في ظل أسوأ الحالات ، فقد يتوجب على الشركة دفع مبلغ 50,000,000 دولار خلال مدة 25 سنة ، فإذا افترضنا أن معدل الخصم الخالي من المخاطرة هو 5% وافترضنا أن منحناه كان منبسطاً ، عندئذ ستكون حسابات القيمة الحالية في ظل عدم معرفة الاحتمالات هي :

السنوات		القيمة	القيمة الحالية
أفضل حالة	5	1,000,000	783,526
الحالة المرجحة	10	2,000,000	1,227,826
أسوأ حالة	25	50,000,000	2,953,028
			4,964,380
		بالقسمة على 3	1,654,794

لكن حقيقة تساوي فرص الحالات الثلاث مسألة غير طبيعية ، فلو فرضنا أن الإدارة قدرت أن الحالة المرجحة كانت فرصتها ضعف فرصة أفضل حالة ، وأن أسوأ حالة فرصتها عبارة عن ثلث فرصة أفضل حالة ، عندئذ تؤدي هذه التقديرات إلى الاحتمالات التالية 30. و60. و10. على التوالي ، ونحصل على القيمة الحالية المتوقعة التالية :

السنوات	القيمة الحالية	الاحتمال	الزيادة
5	783,526	0.30	235,058
10	1,227,826	0.60	736,696
20	2,953,028	0.10	295,303
		القيمة الحالية المتوقعة	1,267,057

ويجب التأكيد على أن احتمال النواتج يؤثر بشكل جوهري على القيمة الحالية المتوقعة وسيؤدي تعيين احتمالات مختلفة للنواتج الثلاثة إلى قيمة حالية متوقعة مختلفة ، أي أنه إذا غيرنا الاحتمالات في المثال السابق إلى 35. و45. و20. عندئذ ستكون القيمة الحالية المتوقعة هي 1,060,567 دولار .

إن الهدف هو تقدير قيمة الأصول المطلوبة حاليا لتسوية الالتزام لصاحبه أو تحويله إلى وحدة تتمتع بنفس المكانة الائتمانية . ولتقدير القيمة العادلة لكمبيالات الوحدة أو سندات دينها سيكون من الضروري تقدير السعر الذي ستكون عنده الوحدات الأخرى راغبة في حيازة التزامات الوحدة كأصول لها . فعلى سبيل المثال ، تعتبر المتحصلات من القرض هي السعر الذي يرغب المقترض دفعه للحصول على وعد المقترض بدفع تدفقات نقدية مستقبلية كأصل ، كما أن قيمة سند الدين هي السعر الذي يتم عنده تداول الورقة المالية في السوق ، ومن ناحية أخرى ، هناك التزامات تعود إلى أفراد لا يبيعون عادة حقوقهم بنفس الطريقة التي يبيعون بها الأصول ، فعلى سبيل المثال ، قد تبيع الوحدات الاقتصادية منتجاتها مع تقديم ضمانات إلى جانبها ، وعند تقدير القيمة الحالية لمثل هذه الالتزامات سيكون من الضروري تقدير السعر الذي يتوجب على الشركة دفعه إلى طرف ثالث لتحمل المسؤولية (لاحظ أن هذا التقدير سينطوي على مخصص للربح) .

ويجب أن يحتوي المقياس الملائم للالتزام ، على المكانة الائتمانية للوحدة الملتزمة بالدفع ، وعند ما تتحمل الوحدة التزاما مقابل تبادل نقدي ، يمكن عندئذ تحديد المكانة الائتمانية بسهولة ، وهكذا ستكون الوحدة ذات المكانة الائتمانية القوية تحصل على نقدية أكثر من الوحدة ذات المكانة الائتمانية الضعيفة . فعلى سبيل المثال ، إذا كانت هناك وحدتان تتعهد كل منهما بدفع 500 دولار لمدة خمس سنوات ، عندئذ قد تحصل الوحدة ذات المكانة الائتمانية القوية على ما يقارب 374 دولاراً ، بافتراض أن معدل الفائدة هو (6%) ، في حين قد تحصل الوحدة ذات المكانة الائتمانية الضعيفة على 284 دولار فقط ، بافتراض أن معدل الفائدة هو (12%) ، ويَظهر أثر المكانة الائتمانية على قياس التزامات الوحدة عادة في شكل تسوية لمعدل الفائدة ، مثل ما هو معتاد في المدخل التقليدي لإدخال المخاطرة ، وعدم التأكد من قياس التدفقات النقدية ، وتناسب هذه التسوية عادة بشكل أكبر الالتزامات ذات التدفقات النقدية التعاقدية ، لكن مدخل التدفق النقدي المتوقع قد يكون أكثر فعالية في قياس أثر المكانة الائتمانية على الالتزامات . فعلى سبيل المثال ، قد يحتم الالتزام على الوحدة مدى من التدفقات النقدية الخارجة يتراوح بين مبالغ منخفضة جداً وأخرى مرتفعة جداً ، بحيث تكون فرصة عدم السداد ضعيفة إذا كان المبلغ منخفضاً ، لكن ستكون هذه الفرصة مرتفعة مع ارتفاع المبلغ ، وفي مثل هذه الحالات ، قد يكون من الأكثر فاعلية إدخال أثر المكانة الائتمانية في حساب التدفقات النقدية المتوقعة .

وقد علق مجلس معايير المحاسبة المالية على أن الغرض من جميع عمليات التوزيع المحاسبية هو التقرير عن التغيرات في القيمة أو المنفعة أو طبيعة الأصول والالتزامات مع الزمن ، ويحاول التوزيع المحاسبي ربط التغيرات في القيمة المسجلة والأصول والالتزامات ببعض الظواهر المشاهدة في الواقع . فعلى سبيل المثال ، تربط طريقة الخط المستقيم للاستهلاك بالتغيرات في القيمة الحالية لمجموعة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، وتعتبر طريقة الفائدة أكثر ملاءمة من الطرق الأخرى عند تطبيقها على الأصول التي تتمتع بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية :

(أ) أن تنطوي العملية المؤدية إلى الأصل أو الالتزام إلى إقراض أو اقتراض .

(ب) أن تكون هناك مجموعة من التدفقات النقدية ترتبط بشكل وثيق بالأصل أو الالتزام .

(جـ) أن يكون القياس عند تاريخ الاعتراف المبدئي يعتمد على القيمة الحالية .

ويمكن دمج التغيرات في التقديرات الأصلية للتدفقات النقدية سواء في التوقيت أو المقدار ضمن خطة ترتيبات طريقة الفائدة للإهلاك أو إدراجها في قياس البداية الأولى للأصول والالتزامات ، فإذا تغير مقدار أو توقيت التدفقات المقدرة ، وكان البند غير مقاس ، عندئذ يجب تغيير خطة الإهلاك على أساس الفائدة لأخذ التدفقات النقدية المقدرة الجديدة في الاعتبار ، وقد علق مجلس معايير المحاسبة المالية ، على أن الطرق التالية تم استخدامها لتناول مسألة التغيرات في التدفقات النقدية المقدرة :

- **الطريقة التوقعية** (Prospective) : يتم حساب معدل الفائدة السائد الجديد بناء على التدفقات النقدية المستقبلية .
- **الطريقة الاستدراكية** (Catch-up) : يتم تعديل القيم المحمولة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة .
- **الطريقة الارتجاعية** (Retrospective) : يتم احتساب معدل فائدة جديد بناء على التدفقات النقدية حتى حينه ، والتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً .

وقد نص مجلس معايير المحاسبة المالية على تفضيله لطريقة الاستدراك عند إثبات التغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً ، لأنها تتماشى مع مدخل القيمة الحالية ، فإذا تغيرت الظروف ، يتم إثبات التغير في التقديرات ويتم إدراج المعلومات الجديدة .

معايير المحاسبة التي تعتمد على المبادئ مقابل تلك التي تعتمد على القواعد:
Principles-Based versus Rules-Based Accounting Standards

علق مجلس معايير المحاسبة المالية في مطلع الألفية ، على أن هناك مخاوف بشأن جودة وشفافية المعلومات المحاسبية ، وقد كانت أهم المخاوف هي زيادة تعقيد معايير المجلس ، وقد خلص المجلس إلى أن الكثير من التفصيل والتعقيد المصاحب لمعايير المحاسبة كان نتيجة استرشادات التطبيق على أساس القواعد ، مما يسمح للهندسة المحاسبية بالتلاعب بالقواعد ، بما يمكّن الشركات من تجاوز نية وروح المعايير ، فقد حددت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) المعنونة "المعالجة المحاسبية لعقود الاستئجار" أربعة معايير لا يمكن الإخلال بها ، إذا كان عقد الاستئجار سيتم إثباته كاستئجار تشغيلي ، وبالتالي تحاول شركات الاستئجار والمستأجرون المتوقعون هيكلة

عقود الاستئجار بطريقة لا تخل بهذه المعايير ، وقد نسب المجلس معظم هذا التعقيد إلى التوقعات بشأن المبادئ المحددة في المعايير ، وتفسير وتطبيق الاسترشادات .

إضافة إلى أن مجلس معايير المحاسبة المالية علق على أن إطار العمل المفاهيمي لم يقدم جميع الأدوات الضرورية لحل المشاكل المحاسبية ، وقد نُسب هذا القصور إلى حقيقة أن بعض جوانب إطار العمل المفاهيمي غير متناسقة وغير كاملة . ونتيجة لذلك يفكر المجلس في الحاجة إلى تطوير إطار عام لعملية التقرير يشابه معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (ستتم مناقشته في الفصل الثالث) حيث سيوفر هذا الإطار استرشادات بشأن الموضوعات مثل ، تقييم المادية وفرض الاستمرارية والأحكام المهنية ، والثبات وقابلية المقارنة ، كما يسمح بعدد أقل -إذا ما كانت هناك استثناءات- من استرشادات التطبيق .

ولنوضح الفرق بين المعايير التي تعتمد على المبادئ ، وتلك التي تعتمد على القواعد ، يمكن النظر إلى عملية وضع المعايير باعتبارها عملية وضع هوامش مستمرة بين المعايير الصارمة جداً في أحد الجوانب مقابل التعريفات العامة للمفاهيم التي تعتمد على العلوم الاقتصادية في الجهة المقابلة ، كما في حالة المعالجة المحاسبية للشهرة كأصل مثلاً ، وأحد الأمثلة على النهاية المتطرفة من هذه المديات هو الممارسة التي كانت مقبولة في السابق والتي هي : إن الشهرة يجب إهلاكها على مدى عمر 40سنة حتى يتم إهلاكها كلية .

حيث إن هذا المطلب لم يدَع مجالاً للحكم أو الخلاف حول مقدار مصروف الاستنفاد الذي يجب الاعتراف به ، ولا شك أن الثبات وقابلية المقارنة بين الشركات ستتحقق مع الزمن في ظل هذه القاعدة ، لكن هذا المطلب تنقصه الملاءمة ، لأنه لا يعكس الظروف الاقتصادية للوحدة محل التقرير ، حيث تختلف هذه الظروف بين الشركات ومع الزمن :

وفي الطرف المقابل من هذه الهوامش ، هناك قاعدة مجلس معايير المحاسبة الجديدة التي تتطلب ما يلي :

> «إن الشهرة لا تستنفد (لا تهلك) ، حيث يجب احتساب مدى انخفاض القيمة وتخفيضها تخفيضاً مباشراً سنويًا إلى مستوى قيمتها العادلة الجارية » .

وهو ما يحتم تطبيق الحكم والخبرة من قبل كل من المديرين والمراجعين ، والهدف هنا هو تسجيل الانخفاض الاقتصادي في الأصل المتمثل في الشهرة ، **وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية دعوة للتعليق على الموضوع وطرح التساؤلات التالية :**

1- هل تؤيد مقترح المجلس باستخدام مدخل يعتمد على المبادئ لوضع معايير المحاسبة الأمريكية ؟ وهل سيحسن هذا المدخل من جودة وشفافية المحاسبة المالية والتقرير المالي في الولايات المتحدة .

2- هل يجب على المجلس تطوير إطار عمل عام للتقرير المالي كما في قائمة معايير المحاسبة الدولية رقم (1) ، وإذا كان الأمر كذلك ، هل يجب أن يحتوي هذا الإطار على التداخل بين العدالة والحقيقة؟

3- ما هي الظروف التي يجب فيها توفير استرشادات تفسيرية وتطبيقية في ظل المدخل الذي يعتمد على المبادئ في وضع المعايير الأمريكية ؟ وهل يجب أن يكون المجلس هو أهم واضعي المعايير المسؤولين عن توفير هذه الاسترشادات ؟

4- هل سيكون بمقدور معدي المعلومات المالية ومراجعيها ولجنة تداول الأسواق المالية والمستثمرين والدائنين ومستخدمي المعلومات الأخرى التغيير إلى المدخل الذي يعتمد على المبادئ لوضع المعايير الأمريكية؟

5- ما هي منافع وتكاليف (بما في ذلك تكاليف الفترة الانتقالية) تبنّي المدخل الذي يعتمد على المبادئ لوضع المعايير الأمريكية؟

6- ما هي العوامل الأخرى التي يجب على المجلس أخذها في الاعتبار عند تقدير مدى تبنيه لمدخل وضع المعايير على أساس المبادئ في الولايات المتحدة ؟ .

وقد تم تعيين لجنة من جمعية المحاسبة الأمريكية لمتابعة دعوة التعليق هذه ، وقد ردت اللجنة بما يلي :

«إننا نعتقد أن الطبيعة الاقتصادية للعملية ، وليس شكلها هو الذي يجب أن يقود عملية وضع المعايير والتقرير المالي ، وأن المعايير التي تعتمد على المفاهيم تمثل أفضل المداخل لتحقيق هذا الهدف» .

وقد قدمت اللجنة قائمة الخصائص التي يجب أن تحوزها المعايير التي تعتمد على المفاهيم وهي :

1- في ظل المعايير التي تعتمد على المفاهيم تعتبر الطبيعة الاقتصادية للعملية هي التي تحكم التقرير المالي عنها ، وليس شكل العملية ، وقد عرف الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية تصنيف وقياس العمليات الاقتصادية ، وبالتالي يجب أن يعمل كأساس لعملية التقرير المالي التي تعكس الطبيعة الاقتصادية للعملية .

2- يجب أن يحتوي المعيار الذي يعتمد على المفاهيم على بيان للعملية المعنية التي تشكل موضوعه ، ويجب أن يحتوي هذا البيان على الاعتبارات الاقتصادية لهذه العملية لكي يوفر فهماً عاماً صريحاً لها .

3- يجب أن يحتوي المعيار الذي يعتمد على المفاهيم على مناقشة عامة للصلات بين الاعتبارات الاقتصادية للعملية والقوائم المالية ، باستخدام الإطار المفاهيمي لإرشاد مسائل القياس والتصنيف المصاحبة لهذه الصلات .

4- يمكن أن يحتوي المعيار الذي يعتمد على المفاهيم على استرشادات تطبيقية ، على الأرجح في شكل أمثلة توضح تطبيق المبادئ العامة للمعايير على العمليات النموذجية التي يشملها المعيار ، وقد يكون من الضروري في هذه الأمثلة التطبيقية ، القيام باختيارات تعتمد على الاعتبارات العملية وليس مجرد المفاهيم بشكل صريح . ونحن نعتقد أن هذه المسألة مقبولة ، لكن يجب التعليق عليها كذلك في المثال التوضيحي المقدم في المناقشة .

5- يجب على المجلس أن يتوخى الحذر في ظل المعايير التي تعتمد على المفاهيم عند خلق أسماء للمفاهيم ، حتى ولو كانت تعزز قابلية قراءة المعيار ، ويجب على المجلس توضيح تعريفات هذه الأسماء .

6- يجب أن تحتوي المعايير التي تعتمد على المفاهيم ، على متطلبات إفصاحية ترتبط ببيان الاعتبارات الاقتصادية للعملية المقرر عنها ، والفروض التي استخدمت عند إعداد التقرير ، وأي معلومات مؤيدة تسهل فهم كل من الاعتبارات الاقتصادية وعملية التقرير .

تقارب بين المعايير على المدى القصير (ستتم مناقشته في الفصل الثالث) ، بهدف تحقيق معايير مشتركة متى كان بالإمكان الحصول على حلول ذات جودة عالية .

البنيـة (الهيكليـة) الهرميـة لمبادئ المحاسبـة المقبولـة والمتعارف عليها:
GAAP Hierarchy

انتـقـدت دراسـة لجنة تداول الأوراق الماليـة ، وضع ممارسـات الصناعـة في البنيـة الهرمية قبل الإطار المفـاهيمي ، ويعمل مجلس المحاسبة المالية حاليًا على مشروع يقترح تقليل عـدد المستويات في بنية مبادئ المحاسبة المقبولة المتعـارف عليهـا ، وتحويلهـا إلى أدبيات المجلس .

إمكانيـة الوصول إلى الأدبيات الرسمية: Access to Authoritative Literature

عقبت دراسة لجنة تداول الأوراق المالية على أن أحـد مـصـادر الإحبـاط للمـهنيين المحـاسبين ، هـو غـيـاب قـاعـدة بيـانات واحـدة يمكن البـحث فـيـهـا ، وتضـم جـمـيـع الاسترشادات الرسـمية ، وقـد وافق مجلس معـايير المحاسبة المالية ، على الهـدف العام لخلق هذه القاعـدة ، لكنه علق على أن تطويرها سيتطلب قراراً بشأن العـديد من الأمور المفاهيمية والمالية والمنطقية ، مما يتطلب العديد من السنوات قبل حل المسألة .

المراجعة الشاملة للأدبيات: Comprehensive Review of Literature

اختلف المجلس مع هذه التـوصية بسبب محدودية الموارد وقال : إن النواحي التي تحتـاج إلى المزيد من الاهتمـام ، هي تلك النواحي التي لا تتـوفر بهـا استرشـادات أو التي لديها استرشادات غير عملية ، وليست تلك النواحي التي تتوفر لها معـايير تعتمد على القـواعد ويُعمل بها .

الخلاصـــة Summary

إن إطار العمل المفاهيمي ، هو محاولة لتطوير مفاهيم مفيدة للاسترشاد بها لوضع المعـايير المحاسبية ، وتوفير إطار مرجعي لحل المشاكـل المحاسبية ، وقـد تم توثيق جميع المحاولات التي قام بـها مختلف الأفراد والجهات منذ سنة 1930 ، وبعد ذلك حـاول كل من مجلس مبادئ المحاسبة ، وجمعية المحاسبة الأمريكية ، تطوير نظريات للمحـاسبة دون تحقيق نجاحات كبيرة ، ومنذ سنة 1974 بدأ مجلس معـايير المحاسبة المالية برنامجاً

لتطوير إطار عمل مفاهيمي للمحاسبة ، وقد ركز هذا المشروع على كيفية تحقيق هذه الأهداف العامة ، ونتيجة لذلك ، يعتبر المشروع بمثابة مجموعة من الأهداف والأسس المتداخلة ، حيث تحدد الأهداف غـايات وأهداف المحاسبة المالية ، في حين أن الأسس هي المفاهيم الأساسية التي تساعد على تحقيق الأهداف .

الفصل الثالث

المحاسبة الدولية
International Accounting

تتأثر المحاسبة المالية بالبيئة التي تعمل بها ، وللأمم المختلفة تاريخ مختلف وقيم وثقافات وأنظمة سياسية واقتصادية مختلفة ، كما تختلف كذلك في درجة النمو الاقتصادي ، وهذه المؤثرات القومية تتفاعل مع بعضها البعض ، وتؤثر بدورها في تطور وتطبيق ممارسات المحاسبة المالية وإجراءات التقرير . ويحقق العديد من الشركات متعددة الجنسية في العديد من البلدان أكثر من نصف إيراداتها خارج الولايات المتحدة ، ونظراً للفروق القومية السابقة الذكر ، تختلف معايير المحاسبة المالية التي يتم تطبيقها على البيانات المحاسبية المقرر عنها من قبل هذه الشركات متعددة الجنسية بشكل كبير من بلد إلى آخر .

وتقوم الشركات بإعداد تقارير مالية موجهة بالدرجة الأولى إلى مستخدميها الأساسيين ، وقد كان معظم هؤلاء المستخدمين في السابق من المقيمين في نفس الدولة التي منها الشركة ناشرة القوائم المالية ، لكن ظهور الشركات متعددة الجنسية ، والمنظمات مثل الاتحاد الأوروبي ، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (GATT) ، واتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) ، جعل عملية التقرير المالي العابرة للحدود القومية أكثر انتشاراً ، وتتطلب التقارير المالية العابرة للحدود القومية فهم مستخدميها للممارسات المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة ، واللغة التي تعتمد عليها ، والعملة التي تستخدمها لإعداد قوائمها المالية ، فإذا لم يكن المستثمرون والمقرضون قادرين على الحصول على معلومات مالية يمكنهم فهمها عن شركات تعمل في بلد أجنبي ، فمن غير المحتمل أن يستثمروا في هذه الشركات أو يقرضوها ، ونتيجة لذلك ، هناك اتجاه نحو التوفيق بين معايير المحاسبة في البلدان المختلفة .

إن إحدى المشاكل الأساسية التي تواجه الشركات الأمريكية حاليًا هي عدم قدرتها على المنافسة في الاقتصاد العالمي ، في ظل عملية التقرير المالي العابرة للحدود القومية ، وسنستعرض في الفقرات التالية ، العديد من المسائل التي تجب مراعاتها من قبل الشركات متعددة الجنسية .

مشاكل المحاسبة عن مشروعات الأعمال الدولية:

International Accounting Business Issues

غالبًا ما تطبق الشركة المحاسبة الدولية لأول مرة نتيجة تعاملها التجاري مع الشركات الأجنبية ، ويسبب التعامل مع الشركات الأجنبية بعض المشاكل الفريدة ، أولاها إمكانية وجود أرباح أو خسائر الصرف الأجنبي (سترد مناقشتها بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل السادس عشر) ، بسبب التغيرات بين تاريخ تسليم أمر الشراء أو تسلمه وتاريخ الدفع ، لأن التغيرات في القيم النسبية للعملات تؤدي إلى مكاسب أو خسائر الصرف الأجنبي ، إضافة إلى أنه من الصعب الحصول على معلومات عن الائتمان الدولي للشركة ، كما أن تقييم سيولتها أو يسرها المالي من خلال قوائمها المالية ، قد تكون مسألة معقدة بفعل استخدام لغة مختلفة أو مبادئ محاسبية مختلفة .

ومع زيادة التجارة الخارجية للشركة ، قد يتوجب عليها خلق قسم دولي ، وقد يصبح من الضروري لها تطوير خبرة محاسبية دولية ، وأخيراً قد تقرر الشركة السّعي للحصول على رأس المال من الأسواق الأجنبية بطريقة مقبولة للسوق المالية المعنية ، وفي العديد من الحالات ، تعتبر القوائم المالية المعدة وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية غير مقبولة للإدراج ضمن مستندات التسجيل في البورصات الأجنبية ، لكنها مقبولة في البورصات مثل البورصة الكندية واليابانية .

تطور أنظمة المحاسبة : The Development of Accounting Systems

تؤثر ثقافة البلد على كل من تطبيقات الأعمال وإجراءات المحاسبة به ، وقد قدم Hostede تعريفاً للثقافة يحظى بقبول عام باعتبارها "برمجة جماعية للذهن تميّز مجموعة من الأفراد عن مجموعة أخرى" . وقام بعد ذلك بفرز ثماني مجموعات

مختلفة من الثقافات هي : الغربية ، و الإسلامية ، واليابانية ، والهندية ، والكونفشيوسية ، و السلافية ، و الأفريقية ، و الأمريكية اللاتينية . لكن تقسيم الممارسات (التطبيقات)المحاسبية على أساس الثقافة فقط ، ينطوي على تبسيط مبالغ فيه ، لأن العديد من البلدان يحتوي على أكثر من واحدة من هذه المجموعات الثقافية ، وقد تطورت أنظمة المحاسبة في العديد من الدول من خلال العلاقات الاستعمارية السابقة .

ويتأثر كذلك مستوى تطور النظام المحاسبي للدولة بالعوامل البيئية مثل المستوى العام للتعليم ونوع النظام السياسي ونوع النظام القانوني ودرجة التطور الاقتصادي ، فتطور معايير المحاسبة في الولايات المتحدة مثلاً ، تأثر بالثورة الصناعية والحاجة إلى الحصول على مصادر خاصة لرأس المال ، وبالتالي كانت معلومات المحاسبة المالية لابد لها من تزويد المستثمرين والمقرضين بمعلومات عن الربحية والوكالة ، ومن ناحية أخرى ، تعتبر معايير المحاسبة في روسيا غير متطورة جداً ، لأن الاقتصاد الروسي في الأساس ، كان يعتمد على التخطيط المركزي ، وبالتالي يحتاج إلى معايير محاسبية موحدة ، وبما أنها دولة ذات اقتصاد سوقي ناشئ ، لم تعد معايير المحاسبة هذه ذات فائدة وأصبح لابد من تطوير معايير جديدة ، وسنناقش آثار العوامل البيئية المختلفة على تطور معايير المحاسبة في الفقرات التالية .

مستوى التعليم: Level of Education

بشكل عام هناك ارتباط مباشر بين مستوى التعليم الذي يتحصل عليه مواطنو الدولة ، وتطبيقات التقرير المالي المحاسبي بهذه الدولة ، **وتشمل السمات المشكلة لهذه العوامل البيئية ما يلي :**

1- درجة الأمية بالدولة .

2- النسبة المئوية من السكان التي استكملت الحصول على شهادة ابتدائية وثانوية وجامعية .

3- توجيه نظام التعليم (وظيفي ، مهني ، إلى غير ذلك)

4- ملاءمة النظام التعليمي للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للدولة . فالبلدان ذات السكان الأفضل تعليمًا ترتبط بأنظمة المحاسبة المالية المتطورة .

النظام السياسي: Political System

يمكن للنظام السياسي (اشتراكي ، ديمقراطي ، شمولي إلى غير ذلك) أن يؤثر على تطور معايير وإجراءات المحاسبة ، فالنظام المحاسبي في دولة ذات اقتصاد مركزي التحكم ، سيكون مختلفاً عن النظام المحاسبي في اقتصاد السوق ، فقد يطلب من الشركات في البلدان الاشتراكية مثلاً توفير معلومات عن الأثر الاجتماعي وتحليل التكلفة-المنفعة إضافة إلى معلومات الربحية والمركز المالي .

النظام القانوني : Legal System

إن درجة تحديد القانون بالدولة للممارسة المحاسبية ، يؤثر على قوة مهنة المحاسبة بها ، فعندما تقوم الحكومة بوصف الممارسات والإجراءات المحاسبية ، تكون سلطة مهنة المحاسبة عادة ضعيفة ، في حين يشكل إرساء السياسات المحاسبية بشكل غير قانوني من قبل منظمات المهنة ، سمة من سمات البلدان التي تعتمد القانون العام .

التنمية الاقتصادية : Economic Development

يؤثر مستوى التنمية الاقتصادية للدولة ، على كل من تطبيق وتطور ممارسات عملية التقرير المحاسبي ، فالدول ذات المستويات المنخفضة من التنمية الاقتصادية ، ستكون حاجتها إلى أنظمة المحاسبة المعقدة أقل نسبيًا من حاجة الدول ذات المستويات المرتفعة من التنمية الاقتصادية إلى مثل هذه الأنظمة .

ويبين الجدول 3-1 بعض المؤثرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية الممكنة على تطور ممارسات ومعايير التقرير المالي القومي .

الجدول (3 -1) المؤثرات على تطور التقرير المالي

نوع الاقتصاد	زراعي
	يعتمد على الموارد
	يعتمد على السياحة
	صناعي
النظام القانوني	القانون العام
	ديمقراطي
	شمولي
طبيعة ملكية المشروعات	المشروعات الخاصة
	اشتراكية
	شيوعية
حجم وتعقيد شركات الأعمال	تكتلات
	تجار أفراد
المناخ الاجتماعي	استهلاكي
	مفتوح
استقرار العملة	
تطور الإدارة	
تطور المجتمع المالي	ينمو
وجود تشريعات محاسبية	مستقر
نمط التنمية الاقتصادية	يتراجع
نظام التعليم	

الممارسة المحاسبية الراهنة (الحالية): Current Accounting Practice

كانت هناك محاولات لتصنيف الممارسات المحاسبية إلى مجموعات منذ نهاية الستينيات ، وقد قُدمت خطة التقسيم المبدئية من قبل Gerhard Mueller الذي صنف الممارسات المحاسبية للدول استناداً إلى تأثير بيئات الأعمال المختلفة كما يلي :

1- الولايات المتحدة / كندا / هولندا .

2- الكومنولث البريطاني (باستثناء كندا) .

3- ألمانيا / اليابان .

4- أوروبا الغربية (باستثناء ألمانيا وهولندا والدول الاسكندنافية) .

5- الدول الاسكندنافية .

6- إسرائيل / المكسيك .

7- أمريكا اللاتينية .

8- الدول النامية في الشرق الأدنى والشرق الأقصى .

9- أفريقيا (باستثناء جنوب أفريقيا) .

10- الدول الشيوعية .

وأكدت لجنة تابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية لاحقًا ، أن الممارسات المحاسبية في جميع أنحاء العالم ، يمكن تقسيمها وفقًا لمجال تأثيرها ، **وأشارت هذه اللجنة إلى أن مناطق التأثير الخمس التالية يمكن ملاحظتها في الواقع :**

1- البريطانية .

2- الفرنسية-الإسبانية-البرتغالية .

3- الألمانية - الهولندية .

4- الولايات المتحدة الأمريكية .

5- الشيوعية .

وقد عَدَّلت الاتفاقيات الحديثة مثل الاتحاد الأوروبي ، والاتفاقية العامة للتجارة والتّعريفة الجمركية ، واتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية ، والأنظمة الاقتصادية المتغيرة في أوروبا الشرقية ، مناطق التأثير ، وترتبت عليها المجموعات التالية :

الولايات المتحدة : United States

تطورت معايير المحاسبة المالية لهذه المجموعة أساساً في القطاع الخاص ، وكانت نتيجة ذلك هي مجموعة من معايير المحاسبة الصارمة نسبياً ، ويشمل مجال التأثير الأمريكي كلاً ، من كندا والمكسيك وفنزويلا وأمريكا الوسطي ، ولا شك أن تمرير اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية ، سيؤدي إلى المزيد من توحيد مبادئ المحاسبة بين هذه البلدان

المملكة المتحدة / هولندا: United Kingdom \Tthe Netherland

تشابه هذه المجموعة كثيراً مجموعة الولايات المتحدة ، لكنها تتسم بانخفاض نسبي في صرامة معايير المحاسبة بها ، وبالإضافة إلى المملكة المتحدة وهولندا تضم

البلدان في هذه المجموعة كلاً من أيرلندا وإسرائيل و المستعمرات الإنجليزية السابقة مثل الهند واستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا .

أوروبا الغربية / اليابان : Continental \Japan

تعتمد الشركات في هذه المجموعة على المصارف لتوفير معظم احتياجاتها من رأس المال ، وبالتالي تطورت بها ممارسات محاسبية محافظة ، وتشمل البلدان بهذه المجموعة معظم دول أوروبا الغربية واليابان .

أمريكا الجنوبية: South America

تشترك هذه البلدان في لغة واحدة (ما عدا البرازيل) وموروثًا ثقافيًا واحداً ، إضافة إلى أن عملية التقرير المالي بهذه المجموعة تشمل بصفة عامة معلومات عن أثر التضخم . وتضم هذه المجموعة جميع بلدان أمريكا الجنوبية ، باستثناء فنزويلا التي تتبع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية .

العالم الثالث: Third World

تشترك هذه المجموعة الفضفاضة من الدول ، في الحاجة لتطوير معايير محاسبية للاقتصاديات الناشئة . وقد كان العديد من هذه الدول في السابق ، مستعمرات لبلدان أوروبية ، وتسعى الآن إلى تطوير معايير محاسبية لمقابلة احتياجات نظمها الاقتصادية ، وتشمل البلدان في هذه المجموعة معظم دول أفريقيا (باستثناء جنوب أفريقيا) والعديد من دول الشرق الأقصى .

الاقتصاديات المتحولة : Changing Economies

أدى الثوران السياسي في أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات ، إلى الحاجة إلى تطوير معايير محاسبية مختلفة وتطبيقات مختلفة لمقابلة احتياجات الأنظمة الاقتصادية المتحولة ، وهذه البلدان في طور تغيير ممارساتها المحاسبية من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق ، وتضم هذه المجموعة جميع بلدان أوروبا الشرقية تقريبًا والتي كانت خاضعة لمجال تأثير الاتحاد السوفيتي قبل تفكك حلف وارسو .

الشيوعية : Communist

يستخدم ما تبقى من الدول الشيوعية أنظمة محاسبية مصممة للمساعدة في التخطيط المركزي ، وتضم هذه المجموعة كوريا الشمالية وكوبا ، وحتى وقت قريب

5- الدول الاسكندنافية .

6- إسرائيل / المكسيك .

7- أمريكا اللاتينية .

8- الدول النامية في الشرق الأدنى والشرق الأقصى .

9- أفريقيا (باستثناء جنوب أفريقيا) .

10- الدول الشيوعية .

وأكدت لجنة تابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية لاحقًا ، أن الممارسات المحاسبية في جميع أنحاء العالم ، يمكن تقسيمها وفقًا لمجال تأثيرها ، **وأشارت هذه اللجنة إلى أن مناطق التأثير الخمس التالية يمكن ملاحظتها في الواقع :**

1- البريطانية .

2- الفرنسية-الإسبانية-البرتغالية .

3- الألمانية - الهولندية .

4- الولايات المتحدة الأمريكية .

5- الشيوعية .

وقد عَدَّلت الاتفاقيات الحديثة مثل الاتحاد الأوروبي ، والاتفاقية العامة للتجارة والتّعريفة الجمركية ، واتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية ، والأنظمة الاقتصادية المتغيرة في أوروبا الشرقية ، مناطق التأثير ، وترتبت عليها المجموعات التالية :

الولايات المتحدة : United States

تطورت معايير المحاسبة المالية لهذه المجموعة أساساً في القطاع الخاص ، وكانت نتيجة ذلك هي مجموعة من معايير المحاسبة الصارمة نسبياً ، ويشمل مجال التأثير الأمريكي كلاً ، من كندا والمكسيك وفنزويلا وأمريكا الوسطي ، ولا شك أن تمرير اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية ، سيؤدي إلى المزيد من توحيد مبادئ المحاسبة بين هذه البلدان

المملكة المتحدة / هولندا: United Kingdom \Tthe Netherland

تشابه هذه المجموعة كثيراً مجموعة الولايات المتحدة ، لكنها تتسم بانخفاض نسبي في صرامة معايير المحاسبة بها ، وبالإضافة إلى المملكة المتحدة وهولندا تضم

البلدان في هذه المجموعة كلاً من أيرلندا وإسرائيل و المستعمرات الإنجليزية السابقة مثل الهند واستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا .

أوروبا الغربية / اليابان : Continental \Japan

تعتمد الشركات في هذه المجموعة على المصارف لتوفير معظم احتياجاتها من رأس المال ، وبالتالي تطورت بها ممارسات محاسبية محافظة ، وتشمل البلدان بهذه المجموعة معظم دول أوروبا الغربية واليابان .

أمريكا الجنوبية: South America

تشترك هذه البلدان في لغة واحدة (ما عدا البرازيل) وموروثًا ثقافيًا واحداً ، إضافة إلى أن عملية التقرير المالي بهذه المجموعة تشمل بصفة عامة معلومات عن أثر التضخم . وتضم هذه المجموعة جميع بلدان أمريكا الجنوبية ، باستثناء فنزويلا التي تتبع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية .

العالم الثالث: Third World

تشترك هذه المجموعة الفضفاضة من الدول ، في الحاجة لتطوير معايير محاسبية للاقتصاديات الناشئة . وقد كان العديد من هذه الدول في السابق ، مستعمرات لبلدان أوروبية ، وتسعى الآن إلى تطوير معايير محاسبية لمقابلة احتياجات نظمها الاقتصادية ، وتشمل البلدان في هذه المجموعة معظم دول أفريقيا (باستثناء جنوب أفريقيا) والعديد من دول الشرق الأقصى .

الاقتصاديات المتحولة : Changing Economies

أدى الثوران السياسي في أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات ، إلى الحاجة إلى تطوير معايير محاسبية مختلفة وتطبيقات مختلفة لمقابلة احتياجات الأنظمة الاقتصادية المتحولة ، وهذه البلدان في طور تغيير ممارساتها المحاسبية من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق ، وتضم هذه المجموعة جميع بلدان أوروبا الشرقية تقريبًا والتي كانت خاضعة لمجال تأثير الاتحاد السوفيتي قبل تفكك حلف وارسو .

الشيوعية : Communist

يستخدم ما تبقى من الدول الشيوعية أنظمة محاسبية مصممة للمساعدة في التخطيط المركزي ، وتضم هذه المجموعة كوريا الشمالية وكوبا ، وحتى وقت قريب

كانت الصين عضواً بهذه المجموعة ، لكنها قُبلت قريباً ضمن منظمة التجارة العالمية وهي تتحرك حالياً باتجاه الاقتصاد السوقي ، ففي ظل اتفاق الصين مع منظمة التجارة العالمية ، تلتزم الصين بعد خمس سنوات من دخولها المبدئي بمعاملة الشركات المحلية والشركات الأجنبية بنفس المعاملة ، وقد تم تطبيق النظام المحاسبي الجديد في بداية سنة 2002 ، وقد جعل هذا النظام ، الملزم حالياً للمشروعات الاستثمارية الأجنبية في الصين ، الضوابط المحاسبية الصينية متماشية بشكل أكبر مع معايير المحاسبة الدولية ، وقد شكلت هذه التغيرات توجهًا نحو معايير أرفع ، ومسؤولية أكبر من قبل هذه المشروعات نحو الجمهور ، لكن لسوء الحظ لا يشترط على جميع الشركات المحلية حالياً مراجعة بياناتها المالية ، وبالتالي مازال هناك الكثير من العمل يجب القيام به لتحقيق المعاملة المتكافئة . وقد شهد النظام المحاسبي تحولاً نموذجياً نحو النظام الذي يعتمد على المبادئ ، وفي مرونة أكبر للشركات وتحكماً أقل في السياسات والمعالجات المحاسبية .

وتختلف بعض الممارسات المحاسبية بين الدول وكذلك بين المجموعات ، ويبين الجدول (3-2) بعض نواحي الاختلاف بين بعض الدول المختارة .

إعداد القوائم المالية للمستخدمين الأجانب:

Preparation of Financial Statement for Foreign Users

يمكن للشركة التي تنشر تقارير مالية للمستخدمين الأجانب ، أن تختار أحد المداخل التالية لإعداد القوائم المالية :

1- إرسال نفس القوائم المالية لجميع المستخدمين (محليًا أو في الخارج) .
2- ترجمة القوائم المالية المرسلة للمستخدمين الأجانب إلى لغة دولة هؤلاء المستخدمين .
3- ترجمة القوائم المالية المرسلة للمستخدمين الأجانب إلى لغة وعملة دولة هؤلاء المستخدمين .
4- إعداد مجموعتين من القوائم المالية ، إحداهما باستخدام لغة البلد الأم وعملته ومبادئه المحاسبية ، والثانية باستخدام لغة وعملة بلد المستخدمين الأجانب ومبادئه المحاسبية .
5- إعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ، استناداً إلى مبادئ محاسبية تحظى بالقبول في جميع أنحاء العالم .

الجدول (2-3) اختلافات الممارسات المحاسبية – عينة مختارة من الدول

	أستراليا	البرازيل	بريطانيا	كندا	فرنسا	ألمانيا	اليابان	هولندا
المتطلبات التي تكون GAAP	قانون الشركات والمهنة	قانون الشركات والمهنة	قانون الشركات والمهنة	متطلبات مهنية	قانون الشركات	قانون الشركات والمهنة	قانون الشركات والمهنة	قانون الشركات والمهنة
الشركات المطلوب مراجعتها	كل الشركات	الشركات العامة	الشركات الخاصة الكبيرة	العامة والخاصة	العامة والخاصة	العامة والخاصة	العامة والخاصة	العامة والخاصة
GAAP الخاصة بالاستئجار	مثل الولايات المتحدة	لا يوجد	مثل الولايات المتحدة	مثل الولايات المتحدة	الرسملة غير مسموح بها	مثل الولايات المتحدة	مثل الولايات المتحدة	مثل الولايات المتحدة
طريقة LIFO لتقييم المخزون	غير مسموح بها	غير مسموح بها	غير مسموح بها	مسموح بها	غير مسموح بها	مسموح بها	مسموح بها	مسموح بها
نفقات البحث والتطوير	يمكن رسملتها	يمكن رسملتها	البحث ترسمل ، التطوير إيرادي	يمكن رسملتها	يمكن رسملتها	مثل الولايات المتحدة	لا يوجد لها GAAP	يمكن رسملتها
القوائم المالية الموحدة	مطلوبة	مطلوبة	مطلوبة	مطلوبة	مطلوبة للشركات المطروحة للتداول العام	معلومات مطلوبة للشركات العامة (للتداول العام)	ثانوية	مطلوبة
المحاسبة عن التغير في الأسعار	لا يوجد GAAP	لا يوجد GAAP	معلومات إضافية مسموح بها	معلومات إضافية مسموح بها	لا يوجد GAAP	معلومات إضافية مسموح بها	لا يوجد لها GAAP	لا يوجد لها GAAP
المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة	مثل رأي مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي رقم (11)	لا يتم التعامل معها	تخصيص جزئي	مثل رأي مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي رقم (11)	لا يتم التعامل معها	مثل رأي مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي رقم (11)	لا يتم التعامل معها	مثل رأي مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي رقم (11)

لجنة معايير المحاسبة الدولية :

The International Accounting Standards Committee

يحظى إعداد القوائم المالية الموجهة للمستخدمين الأجانب في ظل الخيار الخامس أعلاه ، باستحسان متزايد لأغراض عملية التقرير المالي العابر للحدود القومية ، وقد تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973 لتطوير معايير محاسبية عالمية ، وهي عبارة عن هيئة مستقلة من القطاع الخاص ، هدفها تحقيق التوحيد في المبادئ المحاسبية المستخدمة في عملية التقرير المالي العابر للحدود القومية ، وقد كان أعضاء مجلس اللجنة في الأصل هم الهيئات المحاسبية في تسع دول هي استراليا ، وكندا ، وفرنسا ، واليابان ، والمكسيك ، وهولندا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، وألمانيا الغربية . ومنذ 1983 ضمت هذه اللجنة جميع الهيئات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين ، وهو يتكون حاليًا من 134 منظمة مشرفة على المهنة في 104 دول ، ومعظم هذه المنظمات هي جمعيات مهنية للمحاسبين العامّين المرخص لهم ، وبالتالي تعتبر عضويتها مكونة من منظمات ذات مدى أضيق مما عليه مجلس معايير المحاسبة المالية . وفي سنة 2001 تم استبدال لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية (ستتم مناقشته لاحقاً في هذا الفصل) ، وقد صوت المجلس فوراً للإبقاء على جميع مواقف وإصدارات اللجنة ما لم تستبدل بإصدارات جديدة ، وبالتالي أصبحت جميع إصدارات اللجنة هي إصدارات للمجلس وسيشار إليها كذلك في الفصول اللاحقة .

إن اتفاق ودستور المجلس يعطيانه سلطة نشر معايير عرض القوائم المالية التي تتم مراجعتها من قبل أعضاء المنظمات الأعضاء فيه ، كما يحدد دستوره دوره في تعزيز القبول العالمي للمعايير التي يصدرها ، وقد ظهر هذا المطلب بسبب عدم وجود برنامج لتطوير معايير المحاسبة القومية ، لدى العديد من البلدان ، ويرى العديد من المراقبين أن التوفيق مرغوب بسبب الحاجة الملموسة لزيادة موثوقية القوائم المالية الأجنبية ، وأن التحسن في عملية صنع القرار سيحدث بفعل عدم الحاجة إلى تفسير القوائم المالية الأجنبية ، وزيادة القدرة على المقارنة .

ورغم أن العديد من الفروق في ممارسات عملية التقرير المالي الدولية يمكن تفسيرها بالفروق بين الدول ، فإن بعضها ليس كذلك ، ويحاول مجلس معايير

المحاسبة الدولية التوفيق بين الفروق التي لا يمكن تفسيرها بالفروق البيئية ، وهدفها من ذلك هو صياغة ونشر معايير محاسبية تتم مراعاتها في عرض القوائم المالية وتعزيز قبول هذه المعايير عالميًا والالتزام بها ، ويوافق أعضاء المجلس على مساندة المعايير وبذل أفضل ما بوسعهم لضمان تعزيز المراجعين لهذه المعايير ، وإقناع الحكومات وأسواق الأسهم والهيئات الأخرى بمساندتها .

وقد كانت نية لجنة معايير المحاسبة الدولية في **الأساس** ، هي تجنب التفاصيل المعقدة والتركيز على المعايير الأساسية . وتشابه عملية وضع المعايير المتبعة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية تلك المتّبعة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية **وهي تشمل الخطوات التالية :**

1- يشكل المجلس لجنة توجيه .

2- تحدد لجنة التوجيه كل القضايا المحاسبية المرتبطة بالموضوع ، وتقوم بمراجعتها وتأخذ في الاعتبار تطبيق إطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية لعرض القوائم المالية (سترد مناقشته لاحقاً في هذا الفصل) لتحديد الموضوعات المحاسبية ، وبعد استكمال هذه العملية ، تقوم بتقديم النقاط العامة إلى المجلس .

3- يعدّ المجلس تعليقاته ويقدمها للجنة التوجيه عن النقاط العامة ، ثم تقوم هذه اللجنة بعد مراجعة تعليقات المجلس بإعداد ونشر قائمة مبدئية بالمبادئ ، حيث تحدد هذه القائمة المبادئ المحاسبية الأساسية التي ستشكل أساس إعداد مذكرة العرض المبدئي ، كما تبين الحلول البديلة الممكنة وأسباب التوجيه بقبولها أو رفضها ، وبعد ذلك تطلب تعليقات من الأطراف المهتمة .

4- تقوم لجنة التوجيه بمراجعة التعليقات على القائمة المبدئية ، وتعد قائمة نهائية حول المبادئ وتسلمها إلى المجلس .

5- تقوم لجنة التوجيه بإعداد مذكرة عرض مبدئية للموافقة عليها من المجلس ، ولابد أن يوافق المجلس على نشر مذكرة العرض المبدئية بأغلبية الثلثين ، وإذا تمت الموافقة عليها تنشر مذكرة العرض ، تلي نشرها فترة تعليق تصل بشكل عام إلى ستة أشهر .

6- تقوم لجنة التوجيه بمراجعة التعليقات وتُعدّ معياراً محاسبيًا دوليًا مبدئيًا تتم مراجعته من قبل المجلس ، وللموافقة على المعيار المبدئي ونشره لابد من تأييد غالبية (ثلاثة أرباع) المجلس على الأقل .

وخلافاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية تسمح معايير المحاسبة الدولية أحيانًا بمعالجتين محاسبيتين للعمليات والأحداث المحاسبية ، وفي مثل هذه الحالات يطلق على المعالجة المفضلة مصطلح المعالجة المعيارية للصناعة ، في حين يطلق على المعالجة الأخرى مصطلح المعالجة البديلة ، و لم يُقدّم مجلس معايير المحاسبة الدولية حتى وقت قريب تفسيراً للتّمييز بين هذين النوعين من المعالجات ، لكن في أكتوبر 1995 عند نشر رأي المجلس جاء في هذا الرأي التفسير التالي :

> «إن المجلس خلص إلى ضرورة استخدام مصطلح **معيار الصناعة** بدلاً عن المصطلح المقترح "**المفضل**" (كما هو مقترح في رقم (32) في تلك الحالات القليلة التي يستمر السماح فيها باختيار معالجة محاسبية للعمليات والأحداث المتشابهة ، فالمصطلح "**معيار الصناعة**" يعكس بشكل أقرب نية المجلس في تحديد نقطة مرجعية عند اختياره بين البدائل» .

وقد استبعد مجلس معايير المحاسبة الدولية لاحقاً ، في سنة 2003 ، ضمن مشروعه لتحسين بعض المعالجات المحاسبية التي كانت قائمة ، الإشارة إلى المعالجة المعيارية للصناعة ، والمعالجة البديلة المسموحة ، مستخدمًا بدلاً عن ذلك إشارات وصفية مثل نموذج التكلفة ، ونموذج إعادة التقييم . كما استُبعدت هذه الإشارة في حالة الإبقاء على المعالجة البديلة . وسيبدأ سريان معايير مشروع التحسين ابتداءً من أول يناير 2005 .

إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية: Restructuring the AISC

أكملت لجنة معايير المحاسبة الدولية برنامج عملها سنة 1998 ، وبدأت لاحقاً جهوداً جديدة موجهة لدراسة قضايا وضع المعايير التي سبق بيانها ، ولهذا الغرض شكّل مجلس اللجنة جهة لوضع استراتيجية العمل لدراسة ما يجب أن تكون عليه استراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية وهيكليتها لمواجهة التحديات الجديدة ، وقد أصدرت هذه المجموعة سنة 1998 ورقة نقاش بعنوان "تشكيل لجنة معايير المحاسبة

الدولية لمواجهة تحديات المستقبل" ، حددت مقترحاتها لتغيير هيكلية اللجنة ، وقد تم تسلم التعليقات حول الموضوع ، خلال مطلع سنة 1999 ، وتم إصدار التقرير النهائي ، حيث وافق مجلس اللجنة في مارس 2000 بالإجماع على دستور جديد لإعادة هيكلتها ، وفيما يلي ملخص النقاط الأساسية التي تناولتها هذه الوثيقة .

هناك عوامل عديدة ساهمت في الحاجة إلى مداخل جديدة لوضع معايير المحاسبة الدولية تتمثل في :

1- النمو السريع في أسواق رأس المال الدولية ، إلى جانب الزيادة في التسجيل والإدراج والاستثمارات عبر الحدود ، وهذه القضايا قادت إلى بذل الجهات المشرفة على شؤون الأوراق المالية لجهود تهدف لتطوير "جواز سفر" مشترك لتسجيل وإدراج الأوراق المالية العابرة للحدود ، وتحقيق قدرة أكبر على المقارنة في التقرير المالي .

2- جهود المنظمات العالمية (مثل منظمة التجارة العالمية) والهيئات الإقليمية (مثل الاتحاد الأوروبي ، و اتفاقية التجارة الحرة في دول أمريكا الشمالية ، -MERCO SUR ،الإيباك) لإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية .

3- الاتجاه العام نحو دولية (عولمة) تنظيم الأعمال .

4- التأثير المتزايد لمعايير المحاسبة الدولية على متطلبات المحاسبة وممارساتها على المستوى القومي .

5- تسارع التحديث والابتكار في عمليات مشروعات الأعمال .

6- طلب المستخدمين المتزايد على الأنواع الجديدة من المعلومات المالية ومعلومات الأداء الأخرى .

7- التطورات الجديدة في التوزيع الإلكتروني للمعلومات المالية ومعلومات الأداء الأخرى .

8- الحاجة المتزايدة للمعلومات المالية الملائمة وغيرها من معلومات الأداء الأخرى في كل من الدول المتحولة من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق والدول النامية والاقتصاديات المتحولة إلى التّصنيع حديثاً .

ونتيجة لذلك ، ارتفع الطلب على معايير المحاسبة العالمية ذات الجودة العالية التي توفر الشفافية وقابلية المقارنة ، وبالتالي من غير المحتمل ، أن يكون دور لجنة معايير المحاسبة الدولية في المستقبل هو نفسه كما في الماضي ، فقد عملت هذه اللجنة في فترتها الأولى كموفق فقط– هيئة تختار معالجة محاسبية موجودة سلفاً على المستوى القومي في بلدان أخرى وتبحث عن قبول عالمي لهذه المعالجة مع بعض التعديل أحياناً – لكنها بدأت حديثًا بدمج هذا الدور مع دور المحفز– منسق للمبادرات القومية ومبادر بالأعمال الجديدة على المستوى القومي – ولا بد أن يصبح دورها في المستقبل كمحفِّز ومبادر أكثر وضوحاً ، **ومن المهم لها التركيز على الأهداف بدقة أكبر كما يلي :**

1– تطوير معايير المحاسبة الدولية التي تتطلب معلومات قابلة للمقارنة وشفافة وذات جودة عالية تساعد المشاركين في أسواق رأس المال وغيرهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية .

2– تشجيع استخدام معايير المحاسبة الدولية بالعمل مع واضعي المعايير القومية .

إن لجنة معايير المحاسبة الدولية في شراكتها مع واضعي المعايير القوميين ، يجب أن تبذل كل جهودها لتعجيل التقارب بين معايير المحاسبة القومية و معايير المحاسبة الدولية ، وهدف هذا التقارب هو قيام المشروعات في جميع البلدان بإعداد التقارير عن معلومات عالية الجودة وشفافة ويمكن مقارنتها بما يساعد المشاركين في أسواق رأس المال وغيرهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية ، ولهذا الغرض يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية الاستمرار في استخدام إطار العمل المفاهيمي المتفق عليه إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية الذي سترد مناقشته في الفقرة التالية ، ويجب أن ينص هدف لجنة معايير المحاسبة الدولية في المدى القصير على تفعيل التقارب بين معايير المحاسبة القومية ومعايير المحاسبة الدولية حول الحلول ذات الجودة العالية ، لكن أهدافها في المدى طويل الأجل يجب أن يكون التوحيد العالمي – مجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالية الجودة لكل المسجلين وغيرهم من مشروعات الأعمال المهمة اقتصاديًا في جميع أنحاء العالم .

وتعني التغيرات في بيئة اللجنة ، أن هناك حاجة لتغيرات هيكلية ليمكن لها توقُّع التحديات التي تواجهها ومواجهة هذه التحديات بفعالية .

وفيما يلي القضايا التي حُدِّدت باعتبارها قضايا تحتاج إلى دراسة :

1– **الشراكة مع واضعي المعايير القومية** : إن لجنة معايير المحاسبة الدولية ، يجب أن تدخل في شراكة مع واضعي المعايير المحاسبية القومية ، بما يمكنها من العمل معهم لتعجيل التقارب بين معايير المحاسبة القومية ومعايير المحاسبة الدولية حول الحلول التي تطلب معلومات شفافة عالية الجودة وقابلة للمقارنة تساعد المشاركين في الأسواق الرأسمالية وغيرهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية .

2– **تحقيق مشاركة أكبر في مجلس اللجنة** : حيث يجب أن تشارك مجموعة أكبر من الدول والمنظمات في المجلس دون التقليل من جودة عمل المجلس .

3– **التَّعيين** : يجب أن تكون عملية التعيين في مجلس اللجنة واللجان الأساسية فيها من مسؤولية المؤسسات المختلفة مع ضمان أن يكون المعينون أكفاء ومستقلين وموضوعيين .

ولغرض مواجهة هذه القضايا الأساسية تم اقتراح التَّغيرات التالية :

1– ضرورة استبدال لجنة التوجيه بلجنة تطوير المعايير التي يلعب واضعو المعايير الوطنيون بها دوراً أساسياً في تطوير معايير المحاسبة الدولية ليوافق عليها مجلس اللجنة ، على أن تكون لجنة تطوير المعايير مسؤولة كذلك عن الموافقة على نشر التفسيرات التي تعدها لجنة التفسيرات القائمة .

2– يجب مساندة لجنة تطوير المعايير بلجنة استشارية لتطوير المعايير تعمل كقناة اتصال مع واضعي المعايير القوميين غير القادرين على المشاركة مباشرة في لجنة تطوير المعايير بسبب محدودية حجمها .

3– يجب توسيع مجلس اللجنة من 16 إلى 25 دولة ومنظمة دون التقليل من جودة عمله .

4– يجب استبدال المجلس الاستشاري الحالي باثني عشر أمينا (ثلاثة يعينهم الاتحاد الدولي للمحاسبين ، وثلاثة تعينهم المنظمات الدولية الأخرى وستة يعينهم الأمناء) لتمثيل العالم بالكامل ، ويقوم الأمناء بتعيين أعضاء لجنة التطوير والمجلس ولجنة التفسيرات القائمة ، ويتحمل الأمناء كذلك مسؤولية متابعة فعالية لجنة معايير المحاسبة الدولية وأنشطتها التمويلية .

وقد تبنَّت لجنة معايير المحاسبة الدولية في 1 / 1 أبريل / 2001 هذه التغيرات ، وحولت المسؤولية عن وضع المعايير الدولية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية ، وقد كانت هيكلية تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية كالآتي :

مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية: The IASC Foundation

تتكون مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية من تسعة عشر أميناً ، تشمل مهمتهم الآتي :

1- تعيين أعضاء المجلس بمن فيهم أولئك الذين يعملون بالارتباط مع واضعي المعايير المحليين ووضع عقود الخدمة ومعايير الأداء .

2- تعيين أعضاء لجنة التفسيرات القائمة والمجلس الاستشاري للمعايير .

3- المراجعة السنوية لاستراتيجية مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ومدى فعاليته .

4- القبول السنوي لميزانية مجلس معايير المحاسبة الدولية وتحديد أساس التمويل .

5- مراجعة القضايا الاستراتيجية العامة المؤثرة على معايير المحاسبة والدعاية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والعمل الذي يقوم به وتعزيز أهداف تطبيق معايير المحاسبة الدولية وضمان إبعاد أمناء المجلس من التدخل في الأمور الفنية المرتبطة بمعايير المحاسبة .

6- وضع وتعديل الإجراءات التشغيلية للمجلس ، ولجنة التفسيرات القائمة ، والمجلس الاستشاري للمعايير .

7- قبول التعديلات في ميثاق المؤسسة بعد بذل ما يجب ، بما في ذلك التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير ، ونشر مذكرات العرض المبدئية للتعليق عليها من الجمهور .

مجلس معايير المحاسبة الدولية:

The International Accounting Standards Board

يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من أربعة عشر عضواً (اثنا عشر منهم بتفرغ تام) يتم تعيينهم من قبل مجلس الأمناء ، والمؤهل الأساسي لعضوية المجلس هو الخبرة الفنية ، ويجب أن يتأكد الأمناء كذلك بأن المجلس لا تسيطر عليه أي مصالح إقليمية أو تنظيمية محددة .

وبالتالي تم نشر الاسترشادات التالية :

1- يجب أن يكون ما لا يقل عن خمسة أعضاء لديهم خلفية كمراجعين ممارسين للمهنة .

2- يجب أن يكون ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء لديهم خلفية عن إعداد القوائم المالية .

3- يجب أن يكون ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء لديهم خلفية عن استخدام القوائم المالية .

4- يجب أن يكون واحد على الأقل من الأعضاء لديه خلفية أكاديمية .

5- يجب أن يكون سبعة من الأعضاء المتفرغين لديه مسؤوليات ارتباط رسمية مع واضعي المعايير الوطنيين بهدف تشجيع التقارب بين معايير المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية .

وتكمن المسؤوليات الأساسية للمجلس في تطوير ونشر معايير التقرير المالي الدولي ، ومذكرات العرض المبدئية ، وقبول التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي (IFRIC) ويطلق الآن على معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير التقرير المالي الدولي (IFRSs) بدلاً عن المصطلح معايير المحاسبة الدولية التي كانت تصدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية .

ويجب على المجلس قبل نشر معيار نهائي ، أن يعرض مذكرة عرض مبدئية للتعليق عليها من قبل الجمهور ، ويقوم عادة بنشر قائمة عرض بالمبادئ أو أي مذكرة نقاش أخرى للتعليق عليها من الجمهور بشأن المشروعات الأساسية (المقترحات) ، كما يؤخذ في الاعتبار ما إذا كان سيعقد جلسة استماع أو يقوم باختبارات ميدانية .

ويتمتع المجلس بحرية تامة في أجندته الفنية ، فيمكنه إسناد البحوث التفصيلية أو أي أعمال أخرى لواضعي المعايير القومية أو المنظمات الأخرى . وتقع عليه مسؤولية وضع الإجراءات العملية لمراجعة التعليقات على مذكرات العرض والوثائق الأخرى ، ويشكل المجلس عادة لجان توجيه أو أي أنواع أخرى من المجموعات الاستشارية الخاصة لإعطاء النصح بشأن المشروعات المهمة . ويُشترط عليه التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير حول المشروعات الأساسية وقرارات جدول الأعمال وأوليات العمل ، ويقوم المجلس عادة بنشر قواعد الخلاصات ، إلى جانب معايير المحاسبة الدولية ومذكرات العرض ، ومع عدم اشتراط انعقاد جلسات الاستماع العامة أو القيام باختبارات ميدانية في كل مشروع ، إلا أن على المجلس النظر في الموضوع في كل حالة .

المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الدولية:

The International Accounting Standard Council

يتكون المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الدولية (IASAC) مما يقارب خمسين عضواً ، وهو يشكل ملتقى للمنظمات والأفراد المهتمين بالتقرير المالي الدولي للمشاركة في عملية وضع المعايير ، حيث يتم تعيين الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويتمتعون بخلفيات وظيفية وجغرافية متنوعة ، ويجتمع عادة ثلاث مرات في السنة في اجتماعات مفتوحة للجمهور ، ويعطي النصح لمجلس معايير المحاسبة الدولية حول أولويات عمله ، ويطلعه على انعكاسات المعايير المقترحة على كل من معدي ومستخدمي القوائم المالية ،كما يعطي استشاراته للمجلس والأمناء بشأن الأمور الأخرى .

لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي:

International Financial Reporting Interpretation Committee

لم تكن لجنة معايير المحاسبة الدولية تصدر تفسيرات لمعاييرها ،كما كانت تمنع أعضاءها من إعطاء النصح حول هذه المعايير بسبب القيود المتعلقة بالموارد ، لكن مجلس معايير المحاسبة الدولية تعرض للانتقادات بسبب فشله في نشر التفسيرات ، فقد علق النقاد على أن الهيئات المنظمة والمهنية تُطور جميعًا إجراءات لتفسير معاييرها بما يقلل من فائدة جهود التوفيق الدولية ، ونتيجة لذلك ، شكل المجلس لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي ، وتتكون هذه اللجنة من اثني عشر عضواً يعينهم أمناء مجلس معايير المحاسبة الدولية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . حيث يعين الأمناء أحد أعضاء المجلس سواء كان مدير الأنشطة الفنية ، أو أي عضو سام آخر من موظفي المجلس ، أو أي شخص آخر مؤهل ، لرئاسة اللجنة . ويحق لرئاسة اللجنة الحديث عن المسائل الفنية المطروحة دون التصويت ، ويمكن للأمناء كذلك تعيين ممثلين من المنظمات الرقابية كمراقبين لا يحق لهم تصويت ، لكن يحق لهم حضور الاجتماعات والحديث فيها . ويبين الشكل 1.3هيكلية مجلس معايير المحاسبة الدولية .

مراجعة ميثاق مجلس معايير المحاسبة الدولية:

Revising The IASB`S Constitution

أعلنت مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية في نوفمبر 2003 أنها بدأت مراجعة

ميثاق المنظمة ، وفي نفس الوقت ، نشر الأمناء ورقة استشارية بعنوان "تحديد الموضوعات الخاضعة لمراجعة ميثاق مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية" ، دعوا فيها المشاركين إلى اقتراح المسائل التي يجب أن تخضع لمراجعة اللجنة ، وقد انتهت فترة التعليق في 11 فبراير 2004 . وحددت لجنة الميثاق في 22 مارس 2004 عشرة موضوعات أساسية ستتم مراجعتها . **وفيما يلي قائمة الموضوعات حسب ترتيبها في الميثاق (والذي قد لا يعكس أهميتها النسبية للجنة) :**

1- **ما إذا كانت أهداف مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية :** يجب أن تشير بشكل صريح إلى التغيرات التي تواجه الوحدات الصغيرة والمتوسطة الحجم : وقد كانت التعليقات على الحاجة لمثل هذا الميثاق مختلطة ، وستحتاج اللجنة لتقرير ما إذا كانت لغة الميثاق تتناول بشكل مناسب موقف الوحدات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاقتصاديات الناشئة .

2- **عدد الأمناء وتوزيعهم الجغرافي والمهني :** حيث يقترح بعض المشاركين الحاجة إلى تمثيل أوسع لآسيا-أوقيانوس (استراليا و نيوزيلندا) والاقتصاديات الناشئة ، وأشار البعض إلى ما يرى أنه مبالغة في تمثيل بعض المناطق . ولعل أحد الاحتمالات القائمة هو مساواة الأمناء الأعضاء من كل من آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية ، كما سيتوجب على الأمناء النظر في عملية التعيين لاختيار الأمناء الجدد بمن فيهم الرئيس .

3- **الدور الإشرافي للأمناء :** توجد وجهة نظر ترى أن الأمناء يجب عليهم تعزيز اللغة فيما يتعلق بإشرافهم (خاصة بشأن إجراءات التشاور مع مجلس معايير المحاسبة الدولية) ، وإظهار مدى وفائها بهذه الوظيفة ، ولم تصل اللجنة إلى خلاصة بشأن هذا الموضوع ، لكن طرحت مسألة تشكيل لجنة للالتزام الداخلي وإجراء المزيد من التشاور المباشر مع المجلس الاستشاري للمعايير .

4- **تمويل مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية :** تحث اللجنة أو مجموعة الأمناء الآخرين إلى دراسة هيكلية أو تركيبة تمويل مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية . وقد لوحظ أن لجنة تمويل الأمناء على المدى الطويل قد تأسست وهي تدرس الخيارات المتاحة .

5- **تركيبة مجلس معايير المحاسبة الدولية** : اتخذت اللجنة موقفاً بشأن الخلفية الجغرافية لأعضاء مجلس المحاسبة الدولية ، لكنها علقت على أن غالبية المشاركين طالبتها بالنظر في المسألة . وستحتاج اللجنة إلى المزيد من التحليل في مسألة تشكيلة الخلفيات المهنية ، بالإضافة إلى مسألة العضوية على سبيل التفرغ في مقابل العضوية على سبيل التعاون .

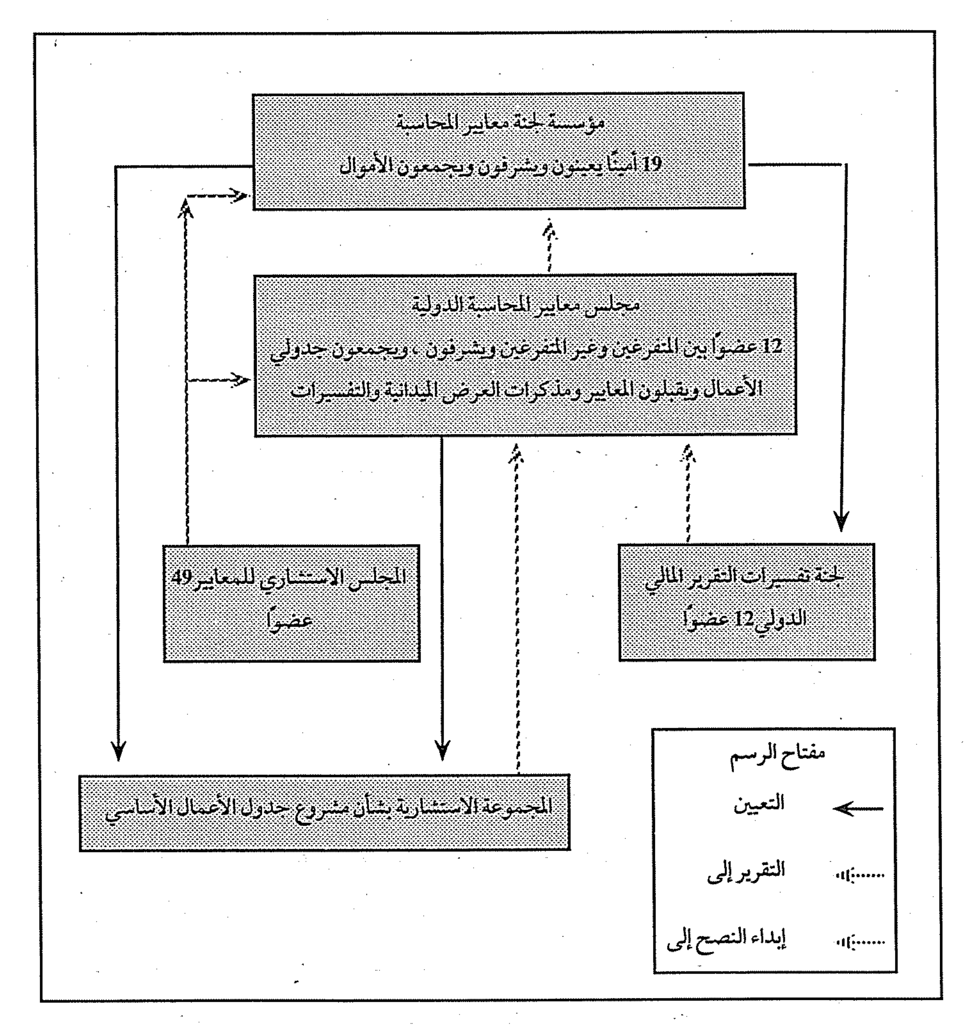
6- **مدى العلاقات الرسمية الموجودة لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية** : حيث تحتاج اللجنة إلى تقييم مدى ملاءمة علاقات الارتباط الرسمية ، وما إذا كانت هناك حاجة للمزيد من الاسترشادات داخل الميثاق بشأن الدور الذي قد تلعبه علاقة الصلة أو الارتباط هذه .

7- **الاتفاق الاستشاري أو الترتيبات الاستشارية لمجلس معايير المحاسبة الدولية** : حيث تحتاج اللجنة لدراسة الاتفاق الاستشاري للمجلس ، بما في ذلك الخطوات الإلزامية لعمل المجلس ، ولقد نبهت اللجنة إلى أنه ليس من المرغوب أن يتضمن ميثاق المجلس الخطوات التفصيلية المتعلقة بتلك العملية . وقد علقت اللجنة على أن المجلس سيعمل بناءً على مبادرته الخاصة ، بنشر وثيقة على موقعه بشبكة المعلومات الدولية ، تحدد التحسينات المرحلية المقترحة في اتفاقه أو ترتيباته الاستشارية ، على أن تشرف اللجنة والأمناء الآخرون على الردود على هذه الوثيقة .

8- **إجراءات التصويت بمجلس معايير المحاسبة الدولية** :حيث تتطلب الموافقة على معيار معين حاليًا أغلبية بسيطة ، ويطالب العديد من المشاركين بضرورة تبني المجلس لمدخل الغالبية الساحقة .

9- **موارد وفعالية لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي** :حيث لم يتسن للجنة بعد ، فرصة تناول الموضوعات المتعلقة بها والتي أثارها المشاركون ، فهذه اللجنة تقوم حالياً بمراجعة داخلية لإجراءاتها وسترفع توصياتها إلى الأمناء ، لكن إذا أخذنا في الاعتبار الزيادة المحتملة في الطلب على تفسيرات هذه اللجنة ، سنجد أن اللجنة ستحتاج إلى تقرير ما إذا كان الميثاق الدستوري للجنة (IFRIC) مناسباً ، وقد لاحظ المجلس الاستشاري للمعايير وجود شد بين لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي التي تستجيب للطلب المتزايد على الاستشارات الوقتية . والرغبة في الإبقاء على المدخل الذي يعتمد على المبادئ لوضع المعايير .

10- **تركيبة ودور وفعالية المجلس الاستشاري للمعايير** : حيث أظهرت الإجابات والردود أن هناك اعتقاداً شائعاً بأن مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية و مجلس معايير المحاسبة الدولية يمكنهما الاستفادة بشكل أفضل من المجلس الاستشاري للمعايير ، وقد طلبت اللجنة من المجلس الاستشاري وضع توصياته بشأن دوره وعملياته ،ووافقت على دراسة ما إذا كانت هناك حاجة إلى الرئيس المستقل للمجلس الاستشاري ، وما إذا كان هذا الرئيس يحتاج إلى تخصيص قدر كبير من الوقت لهذا الدور .



شكل (3-1) هيكلية مجلس معايير المحاسبة الدولية

استخدامات معايير المحاسبة الدولية:

The Uses of International Accounting Standards

تُستخدم معايير المحاسبة الدولية بطرق مختلفة ، **وقد علق مجلس معايير المحاسبة الدولية على أن معاييره تستخدم فيما يلي :**

1- كمتطلبات قومية .
2- كأساس لبعض أو جميع المتطلبات القومية .
3- كاسترشاد لتلك الدول التي تطور متطلبات خاصة بها .
4- من قبل السلطات التنظيمية (المنظمة) للشركات المحلية والشركات الأجنبية .
5- من قبل الشركات ذاتها .

إضافة إلى أن المنظمة الدولية للجان تداول الأوراق المالية ، تنظر إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية باعتباره يقدم معايير محاسبية دولية يمكن استخدامها في حالات عرض المشروعات متعددة الجنسية للأوراق المالية ، ويطلب العديد من أسواق تداول الأسهم في بلدان مختلفة من المستخدمين إعداد القوائم المالية تماشياً مع معايير المحاسبة الدولية ، أو يسمح لهم بذلك ، ولا يمتلك المجلس سلطة إلزام (تنفيذية) ، ويجب عليه الاعتماد على أفضل محاولات أعضائه في هذا الشأن ، لكن تأثير الهيئات المهنية المحاسبية في صياغة القواعد المحاسبية يختلف من دولة لأخرى ، ففي بعض البلدان مثل فرنسا وألمانيا لا تترك قوة وتفصيل قانون الشركات مساحة كبيرة لتأثير الهيئات المهنية ، من جهة أخرى ، نجد أنه في كل من المملكة المتحدة وكندا واستراليا تقوم الهيئات المهنية التي تتبع لجنة معايير المحاسبة الدولية فعليًا بوضع معايير المحاسبة ، أما في الولايات المتحدة ، فإن الهيئتين اللتين تهتمان بوضع المعايير- وهما مجلس معايير المحاسبة المالية ولجنة تداول الأوراق المالية- ليستا عضوين في مجلس معايير المحاسبة الدولية .

إن ميثاق مجلس معايير المحاسبة الدولية وأعماله ، لا يستوعبان الفروق القومية ، لأن كل دولة لها مجموعة من مستخدمي المعلومات المالية بها (ملاك ومقروضون ومستخدمون ، وحكومة إلى غير ذلك) ، وجميعهم يعملون داخل البيئة الثقافية والاجتماعية والقانونية والسياسية والاقتصادية ، وقد تختلف الأهمية النسبية للمستخدمين من بلد لآخر ، مما يسبب اختلافات في دور المحاسبة المالية من بلد لآخر .

وقد طالع العديد من الكتاب **صعوبة تحقيق توفيق دولي فعال** ، ركزّوا بشكل عام على مدى إظهار معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية للتسوية بين المتطلبات المحلية المختلفة ، فالتسوية قد تكون مهمة لتحقيق الفعالية في تعزيز المعايير ، لأنها تقلل من قدرة المعيار على تضييق الاختلافات في الممارسات القومية ، إضافة إلى أن التسوية يتم القيام بها للتغلب على هذه الاختلافات ، ونتيجة لذلك يُرجَّح أن تكون المعايير المشكِّلة لإطار عملية التقرير الناتج عن هذه التسويات ، تؤدي إلى تبنّي الممارسات القومية ذات القاسم المشترك الأقل بين الممارسات القومية المختلفة . ومن المرجح أن تكون مثل هذه المعايير ذات تأثير طفيف على الممارسات المحاسبية في البلدان التي لديها سلفاً أنظمة شاملة لمعايير المحاسبة .

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية وسلفه ، لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى الآن 41 معياراً ، وخمسة معايير من معايير التقرير المالي الدولي[(1)] تغطي مجموعة مختلفة من الموضوعات مثل الإفصاح عن السياسات المحاسبية ، وقوائم التدفقات النقدية والاستهلاكات ، والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ، وقائمة التغير في المركز المالي ، والبنود غير العادية ، وبنود السنوات السابقة ، والتغيرات في السياسات المحاسبية ، والبحث والتطوير ، وضرائب الدخل ، والصرف الأجنبي ، واندماجات الأعمال والإفصاح عن الجهات المرتبطة ، و قد تمّت مناقشة جميع هذه الموضوعات في هذا الكتاب كلٌ تحت الموضوع المناسب .

القضايا الراهنة: Current Issues

دخل مجلس معايير المحاسبة الدولية منتصف التسعينيات في شراكة مع المنظمة الدولية للجان تداول الأوراق المالية ، للعمل معًا لتشجيع أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم على قبول القوائم المالية المعدة وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية ، ولتحقيق هذا الهدف ، طلب منه استكمال برنامج عمل شامل ترتبت عليه معايير دولية جديدة أو معدلة مقبولة للمنظمة الدولية للجان تداول الأوراق المالية ، وقد أشارت المنظَّمة إلى أن استكمال برنامج اللجنة بشكل ناجح ، سيؤدي إلى نشر مجموعة أساسية شاملة من المعايير لأغراض التسجيل والإدراج خارج الحدود القومية ، والسّماح للمنظمة بدراسة

(1) صدر حتى تاريخ ترجمة هذا الكتاب سبعة معايير للتقرير المالي آخرها المعياريين :
1- IFRS 6: Exploration for and Evaluation of Mineral Resources.
2- IFRS 7: Financial Instruments : Disclosure.

مسألة تعزيز معايير المحاسبة الدولية لأغراض التسجيل في كل الأسواق المالية العالمية . وقد كانت المنظمة الدولية للجان تداول الأوراق المالية ، قد عززت إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية حول قوائم التدفقات النقدية ، وأشارت إلى أن معاييره الأخرى لا تحتاج إلى تحسين إذا ما استكملت المعايير الأساسية الأخرى بنجاح . ومن بين القضايا التي تم تناولها في برنامج العمل : الأدوات المالية ، وضرائب الدخل ، والأصول غير الملموسة ، والتقرير عن أجزاء النشاط ، وأرباح السهم الواحد ، وتكاليف منافع المستخدَمين ، والتقارير المرحلية ، والعمليات المتوقف عنها ، والأحداث المحتملة ، والاستئجار . وقد كان التاريخ المستهدف لاستكمال هذا البرنامج هو ديسمبر 1999 ، لكن في سنة 1996 عجل مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية هذا التاريخ إلى مارس 1999 .

وبعد استكمال هذا المشروع ، راجعت المنظمة الدولية للجان ، تداول الأوراق المالية والمعايير المعدلة لتحديد ما إذا كانت ستقوم بتعزيزها أم لا ، وقد أوصت أعضاءها بضرورة تبنِّيها لأغراض جمع رؤوس الأموال عبر الحدود ، ونتيجة لذلك ، أخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية مبادرته المتمثلة بمشروع تحسين المعايير بهدف تقليل أو إلغاء البدائل والتكرار والتعارض بين المعايير الموجودة وإجراء بعض التحسينات بها ، وقد كان يُنظر إلى استكمال هذا المشروع مبكراً بأنه مهم ، لأن بلدان الاتحاد الأوروبي ستتبنى معايير المحاسبة الدولية ابتداءً من سنة 2005 .

وقد نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 17 سبتمبر 2003 ، ثلاثة عشر معياراً محاسبياً دولياً معدلاً ، وأعاد نشر اثنين ، وأعلن عن سحبه المعيار المتعلق بالمعالجة المحاسبية للمستوى العام للأسعار ، وقد كانت المراجعة وإعادة الإصدار (النشر) علامة على قرب استكمال مشروع التحسين ، وقد تناول مشروع التحسين التساؤلات والمخاوف والانتقادات التي أثارتها المنظمات المشرفة على الأوراق المالية والأطراف المهتمة الأخرى بشأن مجموعة أو حزمة معايير المحاسبة الدولية الموجودة .

ويعد هذا المشروع عنصراً أساسياً في استراتيجية المجلس لرفع جودة وثبات عملية التقارير المالية بشكل عام ، ومجموعة معايير المحاسبة الدولية المتوفرة ، و IRRS بشكل خاص ، ولغرض تطوير عملية التقرير من خلال التقارب ، تناول المشروع أفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم ، واستبعد عدداً من الخيارات التي احتوتها معايير المحاسبة الدولية ، وكانت تقلل من قابلية المقارنة وتزيد من عدم التأكد ، وقد استفاد

المشروع من المدخلات المتحصل عليها من مجموعة كبيرة من المشاركين في السوق ، شملت المنظمين من خلال المنظمة الدولية للجان تداول الأوراق المالية ، وواضعي المعايير المحليين (المجلس الاستشاري لمعايير مجلس معايير المحاسبة الدولية ومعلّقين آخرين) . وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى الآن خمسة معايير من معايير التقرير المالي الدولي . وستتم مناقشة هذه المعايير الجديدة والمعايير الدولية المعدلة في فصول هذا الكتاب كل حسب موضوعه .

وحسب القرارات الحديثة لمختلف البلدان والمنظمات بشأن تبني معايير التقرير المالي الدولي سيسمح – أو يشترط – ما يزيد على تسعين دولة استخدام معايير التقرير المالي خلال السنوات المقبلة ، ونتيجة لذلك سيكون على الشركات الآن في جميع أنحاء العالم أن تمر بمرحلة تحول في التقرير المالي من خلال الانسلاخ من الممارسات الوطنية والتغير إلى معايير المحاسبة الموضوعة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ،ولمساعدة الشركات في هذا التغير ، وتمكين مستخدمي تقارير الشركات من فهم أثر تطبيق مجموعة معايير المحاسبة الجديدة ، أصدر مجلس معيار التقرير المالي الدولي رقم (1) المعنون "تبني معيار التقرير المالي الدولي للمرة الأولى" ، والذي يوضح كيفية تحول الوحدة إلى هذه المعايير .

ويحاول معيار التقرير المالي الدولي رقم (1) ، تناول طلب المستثمرين للحصول على معلومات شفافة تمكن مقارنتها عبر كل الفترات المعروضة ، مع إعطاء الوحدات التي تقوم بالتقرير نقطة بداية جيدة للمعالجة المحاسبية ، وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولي . وقد استشار مجلس معايير المحاسبة الدولية أثناء تطويره لهذا المعيار ، جميع الأطراف المهتمة في أنحاء العالم ، مع إيلاء أهمية خاصة للحاجة إلى ضمان ألا تتجاوز تكلفة الالتزام بالمتطلبات الجديدة منافع المستخدمين من المعلومات المالية ، ويعتمد هذا المعيار على المقترحات المنشورة كمذكرة عرض مبدئية ، ويحتوي على التغيرات التي أجراها المجلس في ضوء رسائل التعليق الثلاث والثمانين التي تلقاها .

ويشترط هذا المعيار على الوحدة الالتزام بجميع المعايير الدولية النافذة في السنة الأولى التي تتبنى معايير التقرير المالي الدولي مع بعض الاستثناءات المحددة والمستهدفة بعد أخذ تكلفة الالتزام الكامل في الاعتبار ، وفي ظل هذا المعيار ، يتحتم على الوحدات تفسير كيفية تأثر مركزها وأدائها الماليين وتدفقاتها النقدية بالتحول إلى معايير المحاسبة الدولية .

مشروع مجلس معايير المحاسبة المالية للتقارب الدولي قصير الأجل:
The FASB Short term international Convergence Project

إحدى المبادرات الدولية الإضافية كانت مشروع مجلس معايير المحاسبة المالية للتقارب الدولي قصير الأجل . وهدف هذا المشروع ، هو استبعاد مجموعة من الفروق البينية بين مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في أمريكا ، ومعايير التقرير المالي الدولي والتي لا تقع ضمن نطاق المشروعات الأساسية الأخرى ، ويقتصر نطاق هذا المشروع ، على تلك الفروق التي يكون من الواضح فيها إمكانية تحقيق التقارب حول حل عالي الجودة خلال فترة قصيرة ، ويكون ذلك عادة بالاختيار بين معايير التقرير المالي الدولي ومبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، **ويهدف مجلس معايير المحاسبة المالية إلى تحليل كل من الفروق في ضوء النطاق ومن ثم يتم :**

1- تعديل الأدبيات الأمريكية النافذة بالخصوص لتقليل أو استبعاد الفروق .

2- إبلاغ مجلس معايير المحاسبة الدولية عن سبب اختياره عدم تغيير مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، وبالتزامن مع ذلك ، سيقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بمراجعة معايير التقرير المالي الدولي ، والقيام بعملية تحديد مشابهة لما إذا كان لابد من تعديل معايير التقرير المالي الدولي النافذة ، أو إبلاغ الأساس الذي يستند إليه إلى مجلس معايير المحاسبة المالية بعدم تغيير مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها لدى المجلس الدولي .

وقد بدأ المجلسان بيان الفروق المحددة بهدف الحل وفقاً لمشروع قصير الأجل على أمل تحقيق قابلية المقارنة عن طريق الحلول المشتركة ذات الجودة العالية ، وقد وافقا على استخدام أفضل ما بوسعهما لنشر مذكرات عرض مبدئية باقتراحات التغيير إلى مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، أو معايير التقرير المالي الدولي أيهما يعكس الحلول المشتركة لبعض أو جميع الفروق المحددة في الربع الأول من سنة 2004 .

وقد وضع مجلس معايير المحاسبة المالية تاريخ 30 سبتمبر 2004 كتاريخ مستهدف لنشر القوائم النهائية التي تغطي بعض أو جميع الفروق المحددة ، وسيسمح التاريخ المستهدف بالوقت الكافي لاستكمال العملية المطلوبة ، وسيوفر الوقت اللازم قبل التاريخ 2005 الذي وضعته المفوضية الأوروبية لتبنّي معايير المحاسبة الدولية من قبل

جميع الشركات المسجلة في الاتحاد الأوروبي . ومن المهم أن نلاحظ أن مشروع التقارب قصير الأجل ، سيتناول فقط الفروق التي تفي بمعايير الإدراج ضمن نطاق المشروع ، ولن يتناول الفروق المصاحبة للموضوعات التي تتطلب اعتبارات شاملة ، حيث سيتم تناول هذه الأخيرة ضمن نطاق طويل الأجل .

اتفاق Norwalk The Norwalk Agreement

عقد مجلس معايير المحاسبة المالية ، ومجلس معايير المحاسبة الدولية ، اجتماعاً في Norwalk بولاية Connecticut في 18 نوفمبر 2002 ، وقد اعترفت الهيئتان بالتزامهما بتطوير معايير محاسبية عالية الجودة يمكن استخدامها لكل من عملية التقرير المالي المحلي ، والتقرير المالي العابر للحدود ، وقد تعهدتا باستخدام أفضل المعايير بأسرع ما يمكن تطبيقه ، وتنسيق برنامج عملهما للمحافظة على الملاءمة ، **وقد اتفق المجلسان لهذا الغرض على ما يلي :**

1- العمل على مشروع قصير الأجل موجه لاستبعاد الفروق المتعددة بين مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، ومعايير التقرير المالي الدولي .

2- استبعاد أي فروق بين معايير التقرير المالي الدولي ومبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، تكون قد تبقت بعد 1يناير 2005 عن طريق القيام بمشروعات يتناولها المجلسان معًا .

3- استمرار التقدم في المشروعات المشتركة القائمة حالياً .

4- تشجيع الهيئات التفسيرية المعنية بتنسيق الأنشطة .

وهدف هذا المشروع هو تحقيق قابلية المقارنة عن طريق الحلول ذات الجودة العالية .

معايير المحاسبة الدولية مقابل معايير المحاسبة القومية:
International Vs. National Accounting Standards

إن تطوير مجموعة شاملة من معايير المحاسبة الدولية ، سيؤثر كذلك على أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة ، وقد أجرت لجنة تداول الأوراق المالية في فبراير سنة 2000 اقتراعاً طلبت فيه من الشركات الأمريكية التعليق على ما إذا كان يجب أن تسمح للشركات الأجنبية بتسجيل أوراقها المالية في أسواق تداول الأسهم الأمريكية

وفقًا لقواعد المحاسبة الدولية ، ففي الوقت الراهن يجب على الشركات الأجنبية التي تسعى إلى التسجيل في أسواق الأسهم الأمريكية أن تعيد إعداد قوائمها المالية لتعكس مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها حالياً ، ويتم القيام بهذه التسوية من خلال تقديم النموذج 20-F إلى لجنة تداول الأوراق المالية خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية للشركة ، وفي الوقت الحالي هناك حوالي 1000 شركة أجنبية فقط مسجلة في أسواق الأسهم الأمريكية نظراً للتكاليف المرتفعة المصاحبة لإعادة إعداد القوائم المالية وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، وفي الوقت الراهن مازال موقف لجنة تداول الأوراق المالية الثابت ، هو السماح للشركات الأجنبية بالتسجيل باستخدام مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها ، خلاف المبادئ الأمريكية ، مما سيؤدي إلى فقد حماية المستثمرين ، وسيؤدي إلى نظام إفصاح ثنائي الطبقات ، أحدهما للمسجلين المحليين ، والآخر للمسجلين الأجانب . وهكذا لم تكن هناك إلى الآن أدلة عملية كثيرة يمكن بناء عليها تقييم موقف لجنة تداول الأوراق المالية ، وقد توصلت إحدى الدراسات الحديثة إلى أدلة مختلفة ، حيث توصلت إلى أن التسوية من خلال النموذج 20-F ملائمة للتقييم ، بينما كان السوق قد قيّم مقادير الأرباح وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية والأرباح وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية بصورة مختلفة ، لكن لم تظهر الدراسة أن السوق قيم مقدار أرباح السهم الواحد بشكل مختلف .

وتحتوي صفحة شبكة المعلومات الدولية الخاصة بالفصل الثالث ، مقتطفات من التقرير السنوي والتسوية من خلال النموذج 20-F لشركة Cadbury Schweppes ، وهذه الشركة هي شركة محلية في المملكة المتحدة ، تسوق وتنتج الحلويات والمشروبات ومنتجات أخرى تباع في جميع أنحاء العالم ، ومن منتجاتها الدولية Dr Pepper أو Schweppes أو Canada Dry أو A&W أو Squirt ومشروبات Seven Up و Motts في الولايات المتحدة وحدها ، وترغب في بيع أوراق مالية في أسواق رأس المال الأمريكية ، وبالتالي يجب عليها إعداد التسوية وفق النموذج 20-F لكي تتماشى مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في الولايات المتحدة .

ويحتوي الهامش 31 للقوائم المالية لسنة 2003 ، على ملخص للآثار المترتبة على الأرباح وحقوق الملكية نتيجة الفروق بين مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، ويظهر هذا الملخص أن الأرباح التي تبينها قائمة

الدخل سنة 2003 وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية كانت 373 مليون دولار ، أي أكبر من تلك المقرر عنها وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في المملكة المتحدة بمقدار 7 ملايين جنيه ، بينما أظهرت نتائجها المالية لسنة 2002 أن الأرباح المقرر عنها وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية كانت أقل بمقدار 17مليون دولار من تلك المقرر عنها وفقا للمبادئ المتعارف عليها البريطانية .

وتخضع لجنة تداول الأوراق المالية لضغط متزايد لقبول قواعد المحاسبة الدولية ، نظراً لأن المستثمرين في جميع أنحاء العالم ، يحتاجون إلى المساعدة في فك شفرة القوائم المالية للشركات المختلفة ، باستخدام قواعد المحاسبة لكل دولة . وتوضح تسوية Canada Dry وفقا للنموذج 20-F حجم هذه المشكلة ، كما يقال إن شركة السيارات الألمانية - Daimler Benz AG احتاجت إلى سنوات لتحويل دفاترها إلى مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في الولايات المتحدة ، لاستكمال اندماجها مع شركة Chrysler ، ويؤيد سوق تداول الأوراق المالية في نيويورك ، والذي سيستفيد من المزيد من التسجيلات الأجنبية الإضافية ، الجهود الدولية ، وقد توصلت دراسة حديثة لثماني شركات متعددة الجنسية ، أن استخدام القواعد الدولية يفصح أساسًا عن نفس النتائج المالية التي يفصح عنها استخدام مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية .

ومع ذلك من غير المحتمل ، أن توافق لجنة تداول الأوراق المالية على استخدام المعايير الدولية في المستقبل القريب ، وقد انتقد كل من وزير الخزانة الأمريكية الأسبق Robert Rubin ورئيس الاحتياطي الفيدرالي Alan Greenspan قواعد المحاسبة الدولية الحالية بوصفها ضعيفة وسيئة ، وأشارا إلى أن المشاكل المالية التي عانت منها البرازيل وروسيا في أواخر التسعينيات ترجع في جزء منها إلى سياسات الإفصاح المحاسبي السيئة ، كما يصعب أيضا توقع موافقة الشركات الأمريكية التي سيكون عليها الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية الأكثر تقيداً على قواعد أقل تقيُداً للشركات الأجنبية المنافسة على مصادر رأس المال في الولايات المتحدة ، وأخيراً لا تتمتع القواعد الدولية بآلية تعزيز مشابهة للجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية ، وهناك احتمال متزايد في إمكانية تضليل المستثمرين ، وهذه القضية ما زالت ناشئة ، وسيتم تحديثها دورياً في صفحة شبكة المعلومات الدولية الخاصة بالموضوع .

أثر معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية:

The Financial Statement Impact of International Accounting

نشر مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1996 نتائج مشروع كان يهدف إلى تحليل الأثر المترتب على الفروق والتشابهات بين معايير المحاسبة الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، وقد تم تحديث هذه الدراسة لاحقاً سنة 1999 ، لتشمل معايير إضافية لم تشملها الدراسة (السابقة) الأصلية . **وقد تم تحليل كل معيار من معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية في محاولة لتحقيق ما يلي :**

1- تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية ، ومبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية .
2- تقييم أثر أوجه الشبه والاختلاف هذه وأهميتها النسبية .
3- إعطاء أمثلة ما أمكن ذلك .

ولم يعلق مجلس معايير المحاسبة المالية إلى الآن ، على التغيرات التي أجريت على معايير المحاسبة الدولية المعدلة ، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بتفصيل أكبر في الفصول التي تناولت الموضوعات التي تغطيها معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية في هذا الكتاب .

إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية:

Framework for the Presentation and Preparation of Financial Statements

نشرت لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1989 ، إطار العمل المفاهيمي لها بعنوان **"إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية"** ، وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن الغرض من هذا الإصدار ، هو تقديم المفاهيم التي يستند إليها إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين من خلال :

1- مساعدة المجلس في تطوير معايير المحاسبة مستقبلاً .
2- الدعوة للتوفيق بين معايير المحاسبة .
3- مساعدة واضعي المعايير القوميين .
4- مساعدة مُعدِّي القوائم في تطبيق معايير المحاسبة الدولية .
5- مساعدة المراجعين (المدققين) في تشكيل رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية تتماشى مع المعايير الدولية .
6- مساعدة المستخدمين في تفسير القوائم المالية المعدة تماشيًا مع المعايير الدولية .

7- تزويد الأطراف المهتمَّة بالمعلومات عن مدخل المجلس - مجلس معايير المحاسبة الدولية - في صياغة معايير المحاسبة الدولية .

ويحدد إطار العمل ما يلي :

1- أهداف القوائم المالية .
2- الخصائص النوعية التي تحدد فائدة المعلومات في القوائم المالية .
3- تعريف وقياس العناصر التي يتم منها بناء القوائم المالية والاعتراف بهذه العناصر .
4- مفاهيم رأس المال والمحافظة على رأس المال .

ويشير إطار العمل إلى أن الشركات تُعد قوائم مالية عامة موجهة نحو احتياجات طوائف مختلفة من المستخدمين من بينهم المستثمرون ، والمستخدَمون ، والمقرضون ، والموردون ، والدائنون التجاريون الآخرون ، والعملاء ، والحكومة ، والوكالات التابعة لها ، وعامة الجمهور ، كما يشير إطار العمل كذلك ، إلى أنه على الرغم من أن احتياجات هذه الطوائف من المعلومات لا يمكن الوفاء بها بمجرد عرض القوائم المالية فإن هناك احتياجات مشتركة بينهم يتم الوفاء بها ، وبما أن المستثمرين هم من يوفرون رأس المال المعرض للمخاطرة بالمشروع ، فإن عرض قوائم مالية تفي باحتياجاتهم ، يفي بمعظم احتياجات المستخدِمين الآخرين .

أهداف القوائم المالية: Financial Statements Objectives

يشير إطار العمل إلى أن هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمشروع وأدائه المالي ، والتغير في مركزه المالي ، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين الذين يتخذون القرارات الاقتصادية ، كما يشير كذلك إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض ، تفي باحتياجات معظم المستخدمين ، لكنها لا توفر كل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية ، لأنها تعكس بدرجة كبيرة معلومات تاريخية ، ولا تعرض معلومات غير مالية .

وعند مناقشة إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة ، أشار هذا الإطار إلى ما يلي :

1- حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية ، وتوقيت هذا التوليد ، ودرجة التأكد منه .

2- إن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابته وهيكله المالي ، وسيولته ويسره وقدرته على التَّكيُّف مع التغيرات في البيئة .

3- الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل .

4- فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية .

5- إن معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية ، ومعلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل .

وقد أشار إطار العمل كذلك ، إلى أن هناك فرضين أساسين يعتمد عليهما إعداد القوائم المالية ، هما أساس الاستحقاق وفرض الاستمرارية .

الخصائص النوعية: Qualitative Characteristics

بيَّن إطار العمل الخصائص النوعية ، باعتبارها الخصائص التي تجعل المعلومات المقدمة في القوائم المالية مفيدة ، وقد حدَّد الخصائص النوعية الأربع الأساسية التالية :

قابلية الفهم: Understandability

يجب تقديم المعلومات ، بحيث يستطيع الأفراد ذوو المعرفة المعقولة بأنشطة الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية ، ولديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات ، وفهمها والقدرة على استخدامها ، ومع ذلك يجب عدم حجب المعلومات المعقدة لمجرد أنها معقدة جداً ، بحيث يمكن لبعض المستخدمين ألا يفهمها .

الملاءمة: Relevance

تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية ، أو تأكيد أو تصحيح تقييمهم الماضي ، وتتأثر الملاءمة كذلك بالمادية (الأهمية النسبية) .

الموثوقية: Reliability

تكون المعلومات موثوقة إذا كانت خالية من الخطأ المادي والتحيز ، وعندما يمكن للمستخدمين الاعتماد عليها لتظهر بصدق ما يراد لها أن تُظهره ، وبالتالي تجب معالجة

الأحداث وعرضها تماشياً مع طبيعتها وحقيقتها الاقتصادية وليس فقط شكلها القانوني .

قابلية المقارنة: Comparability

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة أداء المشروع عبر الزمن وإجراء المقارنات مع أداء المشروعات الأخرى .

وقد اعترف إطار العمل كذلك ، بأن كلاً من الوقتية والموازنة بين التكاليف والمنافع ، هما قيدان على تقديم المعلومات الملائمة والموثوقة .

عناصر القوائم المالية: The Elements of Financial Statements

نص إطار العمل على أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى عن طريق وضعها في مجموعات عامة وفقاً لخصائصها الاقتصادية ، وهذه الخصائص هي عناصر القوائم المالية . وقد أشار كذلك إلى أن العناصر التي ترتبط مباشرة بقياس المركز المالي في الميزانية هي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ، **وعرَّف هذه العناصر كالتالي :**

- **الأصل** : هو مورد يخضع لرقابة المشروع نتيجة لأحداث ماضية ، ويتوقع أن يترتب عليه تدفق منافع اقتصادية في المستقبل إلى المشروع .
- **الالتزام** : هو التزام على المشروع ، ينشأ من الأحداث الماضية ويتوقع أن تؤدي تسويته إلى تدفق موارد تجسد منافع اقتصادية خارج المشروع .
- **حقوق الملكية** : هي المنافع المتبقية في أصول المشروع بعد طرح التزاماته كافة .

أما العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل ، فهي الدخل والمصروفات ، **وقد تم تعريف هذه العناصر كما يلي :**

- **الدخل** : هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفق داخل من الأصول ، أو تحسن في هذه الأصول ، أو نقص في الالتزامات ، بما يؤدي إلى الزيادة في حقوق الملكية خلافاً للزيادة المتعلقة بمساهمات المشاركين في الملكية .

- **المصروفات** : هي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفق خارج من الأصول ، أو استنزافها أو تحمل التزامات ، بما يؤدي إلى نقص حقوق الملكية خلافاً لما يتعلق بمساهمات المشاركين في الملكية .

وقد استطرد إطار العمل ليشير إلى أن الاعتراف هو عملية إدراج البند الذي يفي بتعريف العنصر كما هو وارد في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (6) ويقابل المعيارين التاليين للاعتراف في القوائم المالية ، **وهذان المعياران هما :**

(أ) أن يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المصاحبة للبند من المشروع أو إليه .

(ب) أن تكون للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية .

وأخيراً ، فيما يتعلق بالاعتراف ، عرَّف إطار العمل القياسي بأنه عملية تحديد المبالغ النقدية التي يتم الاعتراف بها وإظهارها للبند في القوائم المالية ، وأشار كذلك إلى أن هناك مجموعة من أسس القياس التي تُستخدَم في القوائم المالية منها التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية ، وصافي القيمة المتحققة ، والقيمة الحالية .

مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه (على رأس المال) :

Concepts of Capital and Capital Maintenance

الموضوع الأخير الذي تناوله إطار العمل ، كان مفاهيم المحافظة على رأس المال ، ووفقـًا للمفهوم المالي لرأس المال ، تم تعريف رأس المال على أنه مرادف لصافي الأصول أو حقوق الملكية في المشروع ، أما وفقاً للمفهوم المادي لرأس المال ، فينظر إلى رأس المال باعتباره القدرة الإنتاجية للمشروع ، وقد أشار إطار العمل إلى أن اختيار مفهوم رأس المال المناسب للمشروع ، يجب أن يعتمد على احتياجات المستخدمين لقوائمه المالية ، وبالتالي يجب تبنِّي أحد مفاهيم رأس المال المالي (بالوحدات النقدَية) إذا كان المستخدمون يهتمون أساساً بالمحافظة على رأس المال الإسمي المستثمر أو القوة الشرائية له . وفي حالة اهتمامهم أساسًا بالقدرة التشغيلية ، عندئذ يجب استخدام أحد مفاهيم رأس المال المادي ، وعليه يمكن استخدام أحد المفاهيم التالية للمحافظة على رأس المال :

- المحافظة على رأس المال المالي (بالوحدات النقدية) : Financial capital Maintenance يتم اكتساب الربح إذن وفقط إذا كان المبلغ المالي (النقدي) لصافي الأصول في نهاية الفترة يفوق صافي الأصول في بدايتها ، مع استبعاد التوزيعات على الملاك ومساهماتهم .

- المحافظة على رأس المال المادي (الطاقة التشغيلية) : Physical Capital Maintenance

يتم اكتساب الربح إذن وفقط إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية (أو الطاقة التشغيلية) للمشروع في نهاية المدة فوق طاقته الإنتاجية المادية بداية الفترة .

وأخيراً ، علق إطار العمل على أن اختيار أسس القياس ومفاهيم المحافظة على رأس المال ، هو الذي يحدد النموذج المحاسبي المستخدَم في إعداد القوائم المالية ، كما علق على أن الإدارة يجب أن تسعى لإيجاد التوازن بين هذه الخصائص النوعية ، لأن النماذج المحاسبية المختلفة ستختلف من حيث الملاءمة والموثوقية ، و لا ينوي مجلس معايير المحاسبة الدولية في الوقت الراهن وصف نموذج مخالف لما هو مطلوب للحالات الاستثنائية ، كما هو الحال عند التقرير عن العملة في الاقتصاديات التي يرتفع بها التضخم .

معيار المحاسبة الدولية رقم (1) : IAS No.1

ناقش مجلس معايير المحاسبة الدولي في معيار المحاسبة الدولية رقم (1) المعنون "عرض القوائم المالية" الاعتبارات التالية المتعلقة بعرض القوائم المالية :

1- العرض العادل و الالتزام بالمعايير التي يضعها المجلس .

2- السياسات المحاسبية .

3- فرض الاستمرارية .

4- أساس الاستحقاق في المحاسبة .

5- الثبات في العرض .

6- المادية والتجميع .

7- مقابلة البنود .

8- المعلومات المقارنة .

ويعتبر المعيار رقم (1) أحد المعايير الثلاثة عشر التي تم تعديلها من قبل المجلس في عام 2003 ، إلا أن الاسترشاد المعروض لتطبيق هذه الاعتبارات ، أقل تفصيلا إلى حد ما مما توفره مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في أمريكا ، لكن القائمة المنقحة حسنت الإفصاحات وكانت أهم التغييرات التي ترتبت عنها ما يلي :

1- أصبحت العبارة "تعكس بعدالة"تعني "تعكس بصدق آثار العمليات والأحداث الأخرى تماشياً مع التعريفات ومعايير الاعتراف بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات الواردة في إطار العمل المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية" . ويُفترض أن تحقق القوائم المعدَّة وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولي وتفسيرات هذه المعايير ، إلى جانب الإيضاحات الضرورية متى كانت كذلك ، عرضاً عادلاً .

2- في الظروف النادرة المتطرفة التي قد تخلص فيها الإدارة إلى أن الالتزام بمتطلبات معايير التقرير المالي الدولي أو تفسيراتها ، سيكون مضللاً بدرجة يتعارض فيها مع هدف القوائم المالية الوارد في إطار العمل المفاهيمي ، **عندئذ ستكون هناك حالتان هما :**

(أ) إذا كان الانحراف عن المتطلبات مسموحًا به وفق القانون الوطني ، عندئذ تقوم الوحدة بهذا الانحراف وتقدم إفصاحات محددة .

(ب) إذا كان الانحراف عن المتطلبات غير مسموح به وفق القانون الوطني ، عندئذ يجب على الوحدة تقليل الجوانب المضللة في الالتزام -بالمعايير- بأكبر قدر ممكن بواسطة بعض الإفصاحات المحددة .

3- يتم تغيير معايير اختيار السياسات المحاسبية التي كانت تتم وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتتم وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (8) .

4- لم يعد الإفصاح عن البنود التالية ، والتي كان لابد من الإفصاح عنها وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) مطلوباً : الدولة التي أُنشئت بها الشركة (لم يتم استبعاد الإفصاح عن الدولة المقر) ، وعنوان مكتبها المسجل ، وعدد العمال بها .

5- يشترط الإفصاح عن السياسات المحاسبية التالية :

(أ) الأحكام الصادرة عن الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية ، والتي لها الأثر المادي الأكبر على مبالغ البنود المعترف بها في القوائم المالية .

(ب) الافتراضات الأساسية بشأن المستقبل ، ومصادر عدم التأكد الأخرى في القياس ، والتي لها مخاطر جوهرية تؤدي إلى تسوية مادية في المبالغ المحمولة للأصول والالتزامات في السنة المالية القادمة .

6- أصبح من الواجب الآن الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن جميع التغيرات في حقوق الملكية أو تلك التغيرات - في الملكية -الناتجة عن عمليات خلاف العمليات الرأسمالية مع الملاك والتوزيعات عليهم .

وقد علق مجلس معايير المحاسبة المالية عند مراجعته لهذا المعيار ، على أن أحد مجالات الاختلاف الممكنة ، يكمن في تطبيق مفهوم العرض العادل ، فعلى الرغم من أن كلتا الهيئتين تسمحان بالانحراف عن المعايير متى كان تطبيقها يؤدي إلى قوائم مالية مضللة ، إلا أن مدخل مجلس معايير المحاسبة الدولية يُنظر إليه باعتباره يسمح بمرونة كبيرة للانحراف عن المعايير . وقد استطرد المجلس(FASB) معلقاً على أن مثل هذه الانحرافات تكاد تكون معدومة في الولايات المتحدة ، في حين أنها أكثر انتشاراً في البلدان الأخرى ، وهكذا تكون هناك إمكانية أكبر للاختلاف في تفسير معيار العرض العادل للشركات التي تطبق معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية عما هو عليه الحال بالنسبة للشركات التي تطبق مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في أمريكا . وسيتجنب المعيار المعدل مثل هذاالانتقاد .

الخلاصـــة Summary

تتأثر المحاسبة المالية بالبيئة التي تعمل بها ، فسياسات المحاسبة المالية للدولة ، تتحدد بواسطة التفاعل بين العديد من المتغيرات المتعلقة بتاريخها ، وقيَمها ، وأنظمتها السياسية والاقتصادية ، ويجب أن تكون الشركات الأمريكية قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي ، وهذا العامل يزيد من تعقيده وجود اختلافات في معايير المحاسبة بين البلدان ، وقد تم تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973 لتطوير معايير محاسبة عالمية ، وقد استُبدلت بمجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2001 ، وهو هيئة مستقلة من القطاع الخاص هدفها تحقيق التوحيد بين مبادئ المحاسبة المستخدَمة في عملية إعداد التقارير المالية الدولية ، وقد كان المجلس قد طور إطار عمل لعملية إعداد التقارير المالية للمساعدة في تطوير المعايير . وقد وجد أن الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية ، يختلف إلى حد ما ، بل وأكثر دقة من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية .

الفصل الرابع

منهجية البحث .. ونظريات استخدام المعلومات المحاسبية

Research Methodology and Theories of the Uses of Accounting Information

إن الاعتراف بوجود علم ما ، يعني الاعتراف بوجود مجال معين ، ووجود مجموعة من الظواهر في هذا المجال ، وتحديد نظرية تشكل مدخلاتها ومخرجاتها أوصافاً لهذه الظواهر (الأولى مشاهدات ، والثانية تنبؤات) ، وتبين شروطها الحقائق (الحقيقية) التي يعتمد عليها المجال ، وقد عرضنا في الفصل الثاني ، مشروع إطار العمل المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية ، باعتباره الحالة الأكثر تطوراً لنظرية المحاسبة . لكن هذه النظرية لا تفسر كيفية استخدام المعلومات المحاسبية ، لأن نظرية المحاسبة القائمة حاليًا لا تفسر الكثير من السلوك التنبؤي ، وعلى مر السنين ، قام المحاسبون بالكثير من التنظير مما وفر آراء وطرقاً جديدة مختلفة للنظر إلى المحاسبة ونواتجها ، ويمكن التمييز بين التنظير وبناء النظرية ، فالتنظير هو الخطوة الأولى لبناء النظرية ، لكنه ظل ناقصاً في بعض الحالات ، لأن نتائجه كانت غير مستقرة ، و كانت أحكاماً قيمية غير قابلة للاختبار .

وفي الصفحات التالية ، سنقدم أولاً طرقًا متعددة للبحث ، يمكن استخدامها لتطوير نظريات المحاسبة واستخداماتها ، بعد ذلك سنناقش استخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين ، وعدداً من النظريات المتعلقة بنواتج استخدام المعلومات المحاسبية بما في ذلك التحليل الأساسي ، ونظرية السوق الكفء ، ونموذج تسعير الأصل الرأسمالي ، ونظرية الوكالة ، والتشغيل البشري (الذهني) للمعلومات ، وبحث المنظور الانتقادي . ولا توجد نظرية من هذه النظريات مقبولة كلية ، وبالتالي فإن كل واحدة منها تقع على المسار بين التنظير والنظرية .

منهجية البحث : Research Methodology

يمكن تطوير نظرية المحاسبة باستخدام العديد من المداخل البحثية المختلفة ، ومن بين المداخل البحثية الأكثر شيوعًا هناك :

1- المدخل الاستنباطي
2- المدخل الاستقرائي .
3- المدخل النفعي (العملي) .
4- المدخل الأخلاقي .
5- المدخل السلوكي .

وفي هذا الجزء ، سنبين بشكل مختصر كل واحد من هذه المداخل ، إضافة إلى أننا سنعـرض المنهج العلمي للبـحث ، الذي هو في الأسـاس خليط بين التـبـرير الاستنباطي والاستقرائي ، بصفتهما استرشاداً للبحث في تطور نظرية المحاسبة .

المدخل الاستنباطي: Deductive Approach

يبـدأ المدخل الاستنبـاطي لتطوير النظرية بوضع الأهداف ، وصيـاغـة بعض التعريفات والفروض الأساسية ، ثم تطوير هيكلية منطقية لتحقيق هذه الأهداف بناءً على التعريفات والفروض ، وغالبًا ما توصف هذه النظرية بالانطلاق من العام إلى الخاص ، فإذا كانت نظرية المحاسبة سيتم تطويرها باستخدام هذا المدخل ، فإنه يجب على الباحث تطوير هيكلية تضم أهداف المحاسبة والبيئة التي تعمل فيها ، وتعريفات وفروض النظام ، والإجراءات والممارسات حسب نمط منطقي محدد .

إن المدخل الاستنباطي في الأساس ، هو نوع من العمل الذهني العقلي ، تعتمد صحة أي نظرية محاسبية يتم تطويرها من خلاله على مقدرة الباحث على تحديد مكونات العملية المحاسبية بشكل صحيح ، وربط هذه المكونات بطريقة منطقية ، وإذا كان الباحث مخطئًا من حيث الأهداف ، أو البيئة ، أو قدرة الإجراءات على تحقيق الأهداف ، عندئذ ستكون النتائج التي يتم التوصل إليها خاطئة أيضاً .

المدخل الاستقرائي: Inductive Approach

يركز المدخل الاستقرائي للبحث على القيام بالمشاهدات ، ثم استخلاص النتائج من هذه المشاهدات ، وهكذا توصف هذه الطريقة بأنها الانطلاق أو الانتقال من الخاص إلى العام ، لأن الباحث يعمم على الكل على أساس مشاهدات محدودة لحالات محددة ، وتعد قائمة مجلس مبادئ المحاسبة رقم (4) مثالاً على البحث الاستقرائي ، فقد كانت المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها المبينة في هذه

القائمة ، تعتمد أساساً على مشاهدات الممارسة السائدة آنذاك ، إضافة إلى أن المجلس اعترف بأن تلك المبادئ لم تكن مشتقة من بيئة وأهداف المحاسبة المالية وخصائصها الأساسية ، وهكذا كانت الدراسة استقرائية المدخل في الأساس .

المدخل النفعي (العملي / الواقعي): Pragmatic Approach

يعتمد المدخل النفعي لتطوير النظرية ، على مفهوم المنفعة أو الفائدة ، إذ بعد تحديد المشكلة يحاول الباحث إيجاد حل نفعي ، أي ذلك الحل الذي سيحل المشكلة ، ولا يعني ذلك الوصول إلى الحل الأمثل ، أو أن الحل سيحقق بعض الأهداف الموضوعة (وفي الواقع ، فإن الهدف الوحيد هو إيجاد حل عملي للمشكلة) ، وهكذا يجب النظر إلى أي إجابات يتم الحصول عليها من خلال المدخل النفعي باعتبارها حلولاً مبدئية للمشكلة .

لكن ، للأسف ، نشأت معظم المبادئ والممارسات الحالية في المحاسبة عن مدخل نفعي ، وتم تبني الحلول العملية باعتبارها مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارفًا عليها ، بدلاً عن كونها حلولاً عملية أو نفعية لمشاكل معينة . وكما ذكرنا في الفصل الثاني ، تمثل دراسة Sanders, Hatfield and Moore ، "قائمة بمبادئ المحاسبة" ، مدخلاً نفعياً لبناء النظرية . وقد استخدم الكثيرون هذا المدخل في التطورات اللاحقة للنظرية ، ونتيجة لذلك ، يجب أن تعترف مهنة المحاسبة بأن بعض الممارسات يتم اتباعها لمجرد أنها الطريقة الوحيدة التي اعتيد القيام بها ، هو سبب غير مقنع ، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالقضايا القانونية .

منهج البحث العلمي: Scientific Method of Inquiry

تم تطوير منهج البحث العلمي ، كما يشير الاسم ، للعلوم الطبيعية والفيزيائية بشكل خاص وليس للعلوم الاجتماعية والإنسانية مثل المحاسبة ، فهناك قيود واضحة على تطبيق هذا المنهج البحثي في المحاسبة ، حيث إن وجود تأثير للأفراد والبيئة الاقتصادية يصبح معه من المستحيل الإبقاء على المتغيرات في شكل ثابت ، ومع ذلك يمكن أن يساعد فهم المنهج العلمي في الحصول على أفكار وآراء مفيدة حول كيفية القيام بالبحث .

ويُقسَّم البحث بواسطة المنهج العلمي إلى خمس خطوات أساسية ، يمكن بدورها **أن تنقسم إلى العديد من الخطوات الفرعية** ، هي :

1- تحديد وصياغة المشكلة التي ستتم دراستها أو المطلوب دراستها .

2- صياغة الفرضيات التي سيتم اختبارها .

3- جمع البيانات التي تبدو ضرورية لاختبار الفرضيات .

4- تحليل وتقييم البيانات الخاصة بالفرضيات .

5- استخلاص نتائج مبدئية (أولية) .

ورغم أن هذه الخطوات وردت بشكل متسلسل ، فإن هناك الكثير من الانتقال فيما بينها تقديمًا وتأخيراً . فعلى سبيل المثال ، عند نقطة صياغة الفرضيات ، قد يكون من الضروري العودة إلى الخطوة الأولى وصياغة المشكلة بدقة ، وبالمثل عند جمع البيانات قد يكون من الضروري توضيح المشكلة أو الفرضيات أو كلتيهما معاً ، وتستمر عملية الانتقال والحركة طوال العملية بكاملها ، وهي عامل أساسي في متانة الطريقة العلمية .

وتشير عملية الانتقال التي ينطوي عليها المنهج العلمي كذلك ، إلى سبب صعوبة القيام بالبحث بشكل استقرائي أو استنباطي فقط ، فبعد تحديد المشكلة تكون صياغة الفرضيات أساسًا عملية استنباطية ، لكن لابد أن يكون الباحث قد قام ببعض المشاهدات لصياغة الفرضيات . ويعتبر تجميع البيانات أساسًا عملية استقرائية ، لكن تحديد ما تتم مشاهدته وماهية البيانات التي يتم تجميعها يتأثران بالفرضيات ، وهكذا يمكن للباحث في أي لحظة أن يركز على الاستقراء أو الاستنباط ، حيث كلاهما يتأثر بالآخر ، ويتحول التركيز بصورة مستمرة بين المدخلين بحيث يكونان معاً جانبين متناسقين لطريقة واحدة .

ولسوء الحظ ، يحظى المنهج العلمي في البحث المحاسبي باهتمام محدود ، حيث أن تلك الإجراءات التي وجدت ذات منفعة ، أصبحت مقبولة ومتعارف عليها ، بغض النظر عما إذا كان قد تم اختبارها من حيث الملاءمة لأي فرضية محددة بذاتها أم لا؟ .

مداخل بحثية أخرى: Other Research Approaches

ناقش مختلف الكتاب ، أيضاً ، المدخلين الأخلاقي (ethical approach) ، والسلوكي (behavioral approach) للبحث باعتبارهما مناسبين لتطوير نظرية المحاسبة ، ويرى آخرون أن هذين المدخلين هما مدخلان مساندان وليسا طريقين محددين

للبحث ، ومعنى ذلك أنه يمكنهما ويجب عليهما ، التأثير على اتجاهات وسلوك الباحث ، لكن لا يمكنهما بذاتهما أن يقودا إلى نتائج منطقية مقنعة .

ويؤكد المدخل الأخلاقي ، الذي ينسب إلى (DR Scott) على مفاهيم الحقيقة (truth) والعدالة القانونية و الأخلاقية (justice) والاستقامة والإنصاف (fairness) ، ولا أحد يعترض على جعل هذه المفاهيم مرشداً لتصرفات الباحثين ، لكن تبقى دائمًا مسألة العدالة لمن ؟ ولأي غرض ؟ وفي ظل أي ظروف ؟ ونظراً لمثل هذه التساؤلات ، فإنه قد يكون من الصعب استخدام هذا المدخل في تطوير نظرية المحاسبة ، لكنه حقق مكانة متجددة بفعل ظهور مدرسة جديدة لتطوير نظرية المحاسبة هي بحث المنظور الانتقاذي (ستتم مناقشته لاحقاً في هذا الفصل) .

وتعرف المحاسبة بأنها ممارسة تتأثر نتائجها بالبيئة الاجتماعية والبشرية التي تعمل بها ، والطرق التي تتقاطع فيها مع الظواهر الاجتماعية والتنظيمية الأخرى ، ونتيجة لذلك ، تعتبر الوظيفة السلوكية والاقتصادية للمحاسبة مهمة حالياً ، وهناك الكثير من التساؤلات حول كيفية استخدام المعلومات المحاسبية فعلياً ، وكيف تؤدي ، أحياناً ، إلى نتائج غير مرغوبة وغير متوقعة ، ومن هذا الإدراك جاءت مدرسة جديدة للبحث المحاسبي وتطوير النظرية ، وتعرف بالبحث المحاسبي السلوكي (behavioral ac- counting research) (BAR) ، وهي عبارة عن دراسة سلوك المحاسبين أو دراسة سلوك غير المحاسبين ممن يتأثرون بالوظائف والتقارير المحاسبية ، كما تعتمد على الأنشطة البحثية في العلوم السلوكية ، وبما أن غرض المحاسبة هو توفير معلومات لمتخذي القرارات ، فإنه يبدو من المناسب الاهتمام بكيفية قيام معدي المعلومات ومستخدميها برد الفعل اتجاهها . وقد تم النظر إلى البحث المحاسبي السلوكي باعتباره يدرس موضوعات ملائمة ، لكنه لا يؤثر على الممارسة كما يجب في ضوء أهمية هذه القضايا .

نواتج توفير المعلومات المحاسبية:

The outcomes of Providing Accounting Information

إن تطوير نظرية للمحاسبة لن يحل مشكلة جميع احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، حيث يجب تطوير نظريات للتنبؤ برد فعل السوق تجاه المعلومات المحاسبية وكيفية استجابة المستخدمين لها للبيانات المحاسبية . سنحاول في الجزء التالي

بيان كيفية استخدام الأفراد للمعلومات المحاسبية والمعلومات الأخرى ، ثم نقدم عدَّة نظريات حول كيفية استجابة المستخدمين للبيانات المحاسبية .

التحليل الأساسي: Fundamental Analysis

لاحظنا ، في الفصل الثاني ، أن مجلس معايير المحاسبة المالية ، قد أشار إلى أن الهدف الأول لتقديم المعلومات المحاسبية هو تزويد المستثمرين بمعلومات ملائمة وموثوقة بما يمكنهم من اتخاذ قرارات واعية ، ويقوم المستثمرون عادة باتخاذ القرارات الاستثمارية التالية :

- **قرار الشـــــراء** : يقرر المستثمر المتوقع شراء ورقة مالية معينة على أساس المعلومات المتاحة .
- **قرار الاحتفاظ** : يقرر المستثمر الحالي الاحتفاظ بورقة مالية معينة على أساس المعلومات المتاحة .
- **قرار البيـــــع** : يقرر المستثمر الحالي التخلص من ورقة مالية معينة على أساس المعلومات المتاحة .

ويستخدم المستثمرون جميع المعلومات المالية المتاحة للمساعدة في شراء أو بيع الأوراق المالية بمحافظهم الاستثمارية بما يتماشي مع تفضيلاتهم بشأن المخاطرة والعائد المتوقع من استثماراتهم ، ويطلق على عملية القرار التي يستخدمها المستثمر الفرد مصطلح التحليل الأساسي ، وهو عبارة عن محاولة تحديد الأوراق المالية المسعرة بصورة غير صحيحة من خلال مراجعة جميع المعلومات المالية المتوفرة ، بعد ذلك تستخدم هذه البيانات لتقييم مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية التي توفرها الفرص الاستثمارية المختلفة وإدراج درجة المخاطر المصاحبة لها في التحليل للوصول إلى سعر متوقع للسهم ، بعد ذلك تتم مقارنة هذا السعر المخصوم للسهم مع سعر السوق له مما يسمح للمستثمر باتخاذ قرارات الشراء – الاحتفاظ – البيع .

ويمكن إجراء التحليل الاستثماري من قبل المستثمر شخصياً ، أو من قبل محلل مالي ، فالمحللون الماليون ، نظراً لتدريبهم وخبرتهم ، يمكنهم تشغيل ومعالجة ونشر المعلومات المالية بدقة أكبر ، وتكلفة أقل من المستثمرين الأفراد ، ويستخدم هؤلاء

المحللون والمستثمرون الأفراد القوائم المالية المنشورة ، وتقارير الأرباح ربع السنوية ، والمعلومات الواردة بجزء تحليل مناقشات الإدارة ضمن التقرير السنوي ، وخاصة تلك الفقرات التي تحتوي على المعلومات المتوقعة وخطط الشركة المستقبلية ، وبناءً على مصادر المعلومات هذه ، يضع المحللون الماليون– في الغالب– تقديراتهم الخاصة بهم للأرباح ربع السنوية لمعظم الشركات التي يتداول الجمهور أوراقها المالية ، بعد ذلك يتم نشر المعلومات ربع السنوية للشركة ، ويعلق المحللون على أداء الشركة ويضعون توصياتهم بالشراء والاحتفاظ أو البيع .

و يمكن أن تؤثر تقديرات المحللين الماليين وتوصياتهم على سعر أسهم الشركة في السوق ، فقد نشرت شركة IBM مثلاً في 17 أبريل 2000 ، تقريرها الربع السنوي عن الأرباح بعد إغلاق سوق الأوراق المالية ، والذي يشير إلى أن أداءها في الربع الأول من السنة كان أفضل من المتوقع ، ومع ذلك انخفض سعر سهم الشركة بمقدار 6.50 $ من 111.50 $ إلى105 $ لأن العديد من المحللين الماليين خفضوا تصنيفهم لأسهم الشركة بناءً على توقعات إيراداتها المنخفضة للفصل الثاني من سنة 2000 ، وربما كان انخفاض قيمة أسهم الشركة قد تأثر بحقيقة أن السوق المالية ككل قد انخفض بتاريخ 18 أبريل 2000 ، لكن هذا المثال يوضح كيف يمكن لإدراك المستثمر للتوقعات المستقبلية أن يؤثر على أسعار الأسهم .

وتعتقد إحدى المدارس الفكرية ، تعرف بنظرية السوق الكفء ، أن التحليل الأساسي لا يشكل أداة مفيدة في القرارات الاستثمارية ، لأن سعر السهم الجاري يعكس إجماع السوق على قيمته ، ونتيجة لذلك ، لا يمكن للفرد تحديد الأوراق المالية المسعرة بصورة خاطئة ، وفيما يلي نناقش أثر قوى السوق على سعر الورقة المالية وفرضية السوق الكفء .

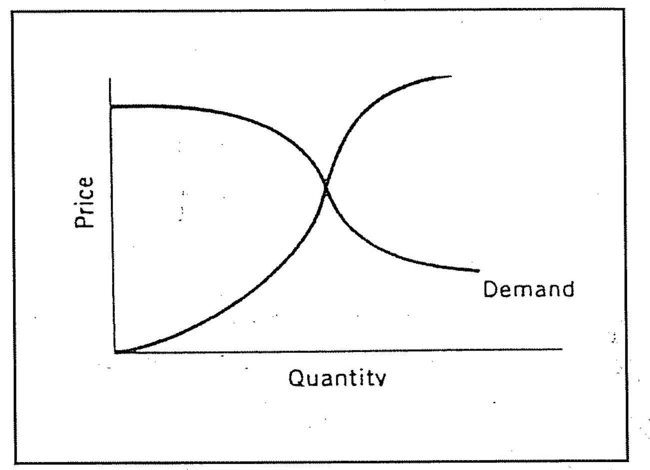
نظرية (فرضية) السوق الكفء : The Efficient Market Hypothesis

يرى الاقتصاديون ، منذ سنوات عديدة ، أن سعر السوق في اقتصاديات السوق الحر التي تتمتع بمنافسة كاملة تحدد ، من خلال :

1- مدى توفر المنتج (العرض) .

2- الرغبة في امتلاك هذا المنتج (الطلب) .

ووفقاً لهـذه النظرية يتحدد سعر أي منتج من خلال إجماع السوق واتفاقه ، ويتم تمثيل هذه العملية بشكل عام من خلال الشكل التالي :



ويرى الاقتصاديون كذلك ، أن هذا النموذج ليس عمليًا تمامًا في السوق ، لأن الفروض التالية والمتعلقة بوجود السوق في حالة المنافسة الكاملة غالبًا ما يتم الإخلال بها بصورة روتينية بسبب طبيعة النظام الاقتصادي **هذه الفروض هي :**

1- إن جميع الوحدات الاقتصادية لديها معرفة تامة بالاقتصاد .
2- لا توجد قيود على حركة السلع والخدمات داخل الاقتصاد .
3- إن جميع البائعين والمشترين على درجة من صغر الحجم ، مقارنة بإجمالي العرض وإجمالي الطلب ، تجعلهم غير قادرين على التأثير على السعر أو الطلب الكلي .
4- لا توجد أي قيود مصطنعة على الطلب على السلع أو الخدمات أو عرضها أو أسعارها .

وقد يكون أفضل مثال على نموذج الطلب والعرض هو سوق الأوراق المالية ، وخاصة إذا ما اعتبرنا أن أسواق تداول الأسهم توفر نظام توزيع كفء نسبياً ، وأن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية متوفرة من خلال قنوات متعددة .

ومن أمثلة مصادر هذه المعلومات ما يلي :

1- القوائم المالية المنشورة عن الشركات .

2- تقارير الأرباح ربع السنوية المنشورة من قبل الشركة في النشرات الإعلامية .
3- تقارير التغير في إدارة الشركة ، والتي يتم نشرها في وسائل الإعلام المختلفة .
4- المعلومات المالية للمنافسين ، والتي يتم نشرها في التقارير المالية أو وسائل الإعلام .
5- العقود الممنوحة والمعلن عنها عن طريق الشركات الخاصة أو الحكومية .
6- المعلومات المتوفرة للمساهمين في الاجتماعات السنوية للجمعية العمومية .

ووفقاً لنموذج الطلب والعرض ، فإن السعر يتحدد بإجماع المشترين ومعرفتهم بشأن المعلومات الملائمة عن المنتج ، وقد تحسن هذا النموذج في سوق الأوراق المالية ، وأصبح يعرف بنظرية السوق الكفء ، **ومن بين الموضوعات التي تتناولها هذه النظرية ما يلي :**

1- ما هي المعلومات المتعلقة بالشركة والتي لها قيمة لدى المستثمر؟
2- هل يؤثر نوع الإفصاح عن الأنواع المختلفة من المعلومات عن الشركة على القدرة على فهم هذه المعلومات ؟ .

ويمكن وصف سوق الأوراق المالية بأنه كفء إذا كان يعكس جميع المعلومات المتاحة ، ويستجيب بشكل فوري للمعلومات الجديدة ، وقد تباين النقاش حول نظرية السوق الكفء في الأدب الأكاديمي ، من حيث تعريف المقصود بعبارة **"كل أو جميع المعلومات المتاحة"** ، مما أدى إلى وجود ثلاثة أشكال أو صيغ مختلفة لنظرية السوق الكفء هي : الشكل الضعيف (Weak form) ، والشكل شبه القوي (Semistrong form) ، والشكل القوي (Strong form) ، فنظرية السوق الكفء تفترض أنه لا يمكن لأي مستثمر تحقيق عائد إضافي (excess return) (عائداً يفوق ما يجب توقعه لمجموعة من الأوراق المالية في ضوء ظروف السوق والمخاطر المصاحبة لهذه الأوراق) ، من خلال معرفة معلومات معينة ، وتختلف هذه الأشكال الثلاثة للنظرية بشأن تعريف كل منها للمعلومات المتاحة .

الشكل الضعيف : Weak Form

يعد الشكل الضعيف لنظرية السوق الكفء مجرد امتداد لنظرية السير العشوائي الواردة في أدبيات التمويل الإداري ، ووفقًا لهذه النظرية يشكل التتابع التاريخي لأسعار الأسهم تقديراً غير متحيز لأسعار هذه الأسهم مستقبلاً ، وقد أيد العديد من

الدراسات هذا الرأي ، لكن القول بأن أسعار الأسهم عشوائية لا يعني أن التقلبات تحدث بدون سبب أو بدون منطق ، بل بالعكس يشير إلى أن تغيرات الأسعار تحدث بسبب علم المستثمر بالاحتمالات المحسوسة (المتوقعة) للأرباح أو الفرص الاستثمارية البديلة .

ووفقاً للشكل الضعيف من نظرية السوق الكفء لا يمكن للمستثمر تحقيق عائدات إضافية على أساس مجرد معرفته بالأسعار الماضية ، فلو فرضنا مثلاً أن لدينا مجموعة معينة من الأوراق المالية معلومة المخاطر وتعطي متوسط عائد على الاستثمار قدره 10%(هذا المتوسط يضم أرقام العائدات المتوقعة فوق وتحت هذا الرقم) ، عندئذ ، وحسب نظرية السوق الكفء في شكلها الضعيف ، يأخذ سوق الأوراق المالية جميع معلومات الأسعار الماضية في الاعتبار عند تحديد السعر الحالي ، ولذلك لا يوفر الرسم البياني لإتجاهات أسعار الأوراق المالية أي معلومات إضافية للمستثمر .

ووفقاً لهذا الشكل من النظرية ، إذا ما كان صحيحًا ، يستطيع المستثمر تحقيق نفس ما يمكنه تحقيقه من خلال الرسم البياني لأسعار الأسهم واختيار المحفظة على هذا الأساس بواسطة الاختيار العشوائي (ومن المهم أن نلاحظ هنا أن نظرية السوق الكفء تعتمد على محفظة الأوراق المالية ، ومتوسط العائد على الاستثمارات ، وليس على شراء الأوراق المالية بصورة منفصلة) ، ومقتضى هذا الشكل من النظرية هو أن بعض المعلومات التي يعرضها المحللون الماليون لا فائدة منها ، ومع ذلك فإن المحللين الماليين يرون أن اتجاهات أسعار الأسهم تشكل مؤشرات جيدة على أسعارها في المستقبل ، إلا أن معرفة هذه المعلومة لن تساعد المستثمر ، كما ذكرنا سابقًا ، لأنه سبق إدخالها في عملية تحديد السعر داخل السوق .

الشكل شبه القوي: Semistrong Form

الفرق بين الشكل القوي والشكل شبه القوي والشكل الضعيف لنظرية السوق الكفء يكمن في حجم المعلومات المفترض أخذها في الاعتبار عند تحديد أسعار الأوراق المالية ، وفي ظل الشكل شبه القوي يفترض أن تكون جميع المعلومات المتاحة للجمهور ، بما في ذلك أسعار الأسهم في الماضي ، مهمة في تحديد أسعار الأوراق المالية . وبعبارة أخرى إذا كان هذا الشكل من أشكال النظرية صحيحاً ، لا يمكن لأي مستثمر تحقيق أي عوائد إضافية من خلال استخدام المعلومات المتاحة للجمهور ، لأن

هذه المعلومات سبق أن أخذت في الاعتبار من قبل السوق عند وضع الأسعار ، ومقتضى هذا الشكل من النظرية بالنسبة للمحاسبين ، هو أن الإفصاح في ملحقات أو مرفقات القوائم المالية له نفس درجة الملاءمة التي تتمتع بها المعلومات الواردة في متن القوائم المالية ، إضافة إلى أنه يشير إلى أن الإجراءات المحاسبية التي تتبناها منظمة معينة لن يكون لها أي تأثير إذا كان بإمكان المستثمر التحول إلى الطريقة المرغوبة ، وقد كانت الدراسات التي أجريت على هذا الشكل من النظرية مؤيدة بشكل عام .

الشكل القوي: Strong From

وفقاً للشكل القوي من النظرية ، تندرج جميع المعلومات بما في ذلك اتجاهات أسعار الأسهم والمعلومات المتاحة للجمهور والمعلومات الداخلية ضمن أسعار الأوراق المالية بطريقة لا تترك فرصة لتحقيق أي عوائد إضافية ، ومقتضى هذا الشكل من النظرية بالنسبة للمحاسبين ، هو أن السوق سيأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة ، سواء كانت معلومات داخلية أم خارجية ، ومعنى ذلك ، أنه بمجرد علم أحد الأفراد بالشركة بمعلومة معينة تدخل هذه المعلومة مباشرة في تحديد سعر الورقة المالية في السوق ، وفي الواقع ينص هذا الشكل على أن معلومات القوائم المالية ليست أكثر قيمة من أي نوع آخر من المعلومات المتاحة للجمهور .

وتشير معظم الأدلة التي اختبرت هذا الشكل من النظرية عدم كفاءة السوق على هذا المستوى ، لكن إحدى الدراسات على صناديق الاستثمار Mutual Funds التي يرجح أن يكون لدى مديريها معلومات داخلية ، أشارت إلى أن مثل هذه الصناديق لم تكن أحسن حالاً مما هو متوقع لأي مستثمر يقوم بشراء محفظة متنوعة وبنفس المخاطر ، بل إن البعض في واقع الأمر كان أداؤه أسوأ مما كان سيكون عليه أداء محفظة مختارة بصورة عشوائية ، وبذلك تميل هذه الدراسة إلى تأييد الشكل القوي لنظرية السوق .

وتمثل فرضية السوق الكفء تحدياً كبيراً في مجال البحث بالنسبة للمحاسبين ، ويجب الاستمرار في تصميم استراتيجيات البحث لاختبار كل شكل من أشكالها للحصول على نتائج مؤكدة . وتعد نظرية السوق الكفء مهمة للمحاسبين ، لأنها توفر أدلة حول الكيفية التي يتم بها إدراج المعلومات في أسعار الأوراق المالية للشركات ، وسيسمح البحث من هذا النوع ، بتطوير مبادئ المحاسبة الموجهة لصالح المستثمر .

مقتضيات أو انعكاسات بحث السوق الكفء:

The Implications of Efficient Market Research

هناك مقتضيات أو انعكاسات لنظرية السوق الكفء على تطوير نظرية المحاسبة ، فقد قال بعض نقاد المحاسبة إن نقص التوحيد في المبادئ المحاسبية مكن المدراء من التلاعب في الأرباح وتضليل المستثمرين ، ويعتمد هذا الرأي على افتراض أن التقارير المحاسبية هي المصدر الوحيد للمعلومات حول منظمات الأعمال ، وتشير نتائج البحث في فرضية كفاءة السوق إلى أن أسعار الأسهم لا تتحدد بالتقارير المحاسبية فقط ، وهي النتيجة التي قادت الباحثين إلى البحث في كيفية ربط الأرباح المحاسبية بأسعار الأسهم .

وتقتضي نتائج هذه البحوث أن الأرباح المحاسبية ترتبط بالعوائد على الأسهم ، وتعتمد بحوث محاسبية أخرى على نتائج بحثية تؤيد نظرية السوق الكفء لاختبار إدراك السوق للأرقام المحاسبية والإفصاحات المالية ، وتعتمد هذه البحوث على مقدمة مفادها أن كفاءة السوق تعني أن سعر سهم الشركة في السوق يعكس إجماع واتفاق المستثمرين بشأن قيمتها . وهكذا إذا كانت المعلومات المحاسبية أو الإفصاحات المالية الأخرى تعكس بنوداً تؤثر على قيمة الشركة ، عندئذ يجب أن تظهر أو تنعكس في سعر أسهم الشركة .

المسألة الثانية هنا هي العلاقة بين نظرية السوق الكفء والنتائج الاقتصادية التي سبق الحديث عنها في الفصل الأول ، لأن نظرية السوق الكفء ترى أن أسعار الأسهم لا تتأثر بالتغير في الممارسات المحاسبية التي تؤثر في الربحية أو التدفقات النقدية ، ولكن يشير الماضي القريب إلى أن مختلف حملة الأسهم يحاولون التأثير على مجلس معايير المحاسبة المالية بشأن هذه التغيرات ، ومن أمثلة هذه الجهود المعالجة المحاسبية للائتمان (الإعفاء) الضريبي الاستثماري ، والمعالجة المحاسبية لترجمة العملات الأجنبية (ستتم مناقشتها في الفصل السادس عشر) . ويرى بعض المحاسبين أن هذا الأمر يعد مثالاً على فشل النظرية الحالية في تفسير الممارسة الحالية بشكل كامل ، ويتماشى مع الخطوتين الثالثة والرابعة من مدخل (Kuhn) للتطور العلمي الذي ناقشه البيان حول نظرية المحاسبة ومدى قبول هذه النظرية (Statement on Accounting Theory and Theory Acceptance - SATTA) ، وتمت مناقشته في الفصل الثاني ، أي أن النموذج يكون قاصراً ، فيتم البحث عن نموذج جديد . ويرى هؤلاء المحاسبون بشكل

عام ، أن النظرية التفسيرية للمحاسبة (ستناقش لاحقاً في هذا الفصل) تعرض وصفاً أفضل للممارسات المحاسبية القائمة .

نموذج تسعير الأصل الرأسمالي: Capital Asset Pricing Model (CAPM)

كما أشرنا في بداية هذا الفصل ، يرغب المستثمرون في استخدام المعلومات المحاسبية في محاولة لتخفيض المخاطرة وتعظيم العائد ، ويفترض عادة أن يكون المستثمر الرشيد متجنبًا للمخاطر ، وبالتالي لابد للاستثمارات المرتفعة المخاطر من أن تقدم معدلات عائد مرتفعة لكي تجذب المستثمرين . ومن الناحية المحاسبية ، يعني ذلك أن المستثمرين يحتاجون إلى معلومات عن كل من العائد والمخاطرة المتوقعة ، ويعتبر نموذج تسعير الأصل الرأسمالي (CAPM) محاولة للتعامل مع كل من المخاطرة والعائد ، ويحسب معدل العائد الفعلي للمستثمر من شراء سهم عادي والاحتفاظ به لفترة من الزمن بإضافة التوزيعات إلى الزيادة (أو النقص) في قيمة الورقة المالية خلال فترة الاحتفاظ بها ، وقسمة هذا المقدار على سعر الورقة المالية كالآتي :

$$\frac{\text{التوزيعات + الزيادة (أو – الانخفاض) في القيمة}}{\text{سعر الشراء}}$$

وبما أن أسعار الأوراق المالية تتقلب ، استجابة للتغيرات في توقعات المستثمرين حول التدفقات النقدية المستقبلية للشركة ، تعتبر الأسهم العادية استثمارات خطرة ، وعلى العكس من ذلك ، تعتبر أذونات الخزانة الأمريكية استثمارات غير خطرة ، لأن معدلات العائد المنصوص عليها والمتوقعة متساويتان (بافتراض أن أذونات الخزانة يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) . وتعرَّف المخاطرة بأنها هي إمكانية انحراف العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة ، ويحدد مقدار التقلبات الممكنة درجة هذه المخاطرة .

فأحد الافتراضات الأساسية لنموذج تسعير الأصل الرأسمالي ، هو أن الأسهم الخطرة يمكن ضمها في محفظة أقل مخاطرة من أي من الأسهم الفردية المكونة لها كل على حدة . ويحاول هذا التنويع مقابلة الأسهم العادية للشركات بطريقة تجعل العوامل البيئية التي تؤدي إلى ضعف أداء إحدى الشركات تؤدي في ذات الوقت إلى جودة أداء شركة أخرى ، ومثال ذلك شراء أسهم عادية من أسهم شركة نفطية وأسهم عادية من أسهم شركة طيران ، ورغم أن هذه العلاقات السلبية نادرة الوجود في المجتمع ، فإن التنويع سيقلل أو سيخفض درجة المخاطرة .

أنواع المخاطرة: Types of Risks

يتعلق بعض المخاطر بالسهم العادي للشركة فقط ، فقد تنخفض قيمة السهم العادي للشركة مثلاً عندما تفقد عميلاً مهمًا ، كما حدث عندما خسرت شركة Ford Motor Company شركة Hertz كمشتري للسيارات الاستئجارية ، ومن ناحية أخرى ، تؤدي القوى البيئية العامة إلى تقلبات في أسواق الأسهم ، وتؤثر على جميع أسعار الأسهم ، كما هو الحال في أزمة النفط سنة 2004 مثلاً .

ويطلق على هذين النوعين من المخاطرة : المخاطرة غير النظامية والمخاطرة النظامية ، فالمخاطرة غير النظامية : هي جزء المخاطرة المرتبط بشركة معينة ، ويمكن التخلص منها من خلال التنويع (Diversification) ، أما المخاطرة النظامية : فهي ذلك الجزء من المخاطرة الذي لا يمكن التخلص منه بالتنويع ، ويرتبط بالتحركات العامة في أسواق الأسهم ، وبالتالي لا يمكن تجنبها ، وقد أشرنا ، في السابق في هذا الفصل ، إلى أن نظرية السوق الكفء تشير إلى أن المستثمرين لا يمكنهم اكتشاف الأوراق المالية المسعرة بأعلى أو أقل من قيمتها ، نظراً لأن إجماع السوق يأخذ في الاعتبار كل المعلومات المتاحة لتحديد سعر أسهم الشركة ، لكن المعلومات المالية عن الشركة تساهم في تحديد مقدار المخاطرة النظامية المصاحبة لأي ورقة مالية .

ومع إضافة أوراق مالية للمحفظة تنخفض المخاطرة غير النظامية ، وقد أظهرت البحوث العملية أن المخاطرة غير النظامية تنقص فعلياً بدرجة كبيرة في المحافظ المكونة من 30 إلى 40 ورقة مالية مختارة بصورة عشوائية ، لكن إذا كانت محفظة ما تحتوي على العديد من الأسهم العادية في نفس الصناعة أو صناعات مرتبطة ببعضها البعض ، عندئذ يجب شراء عدد كبير من الأسهم ، لأن معدل العائد على هذه الأسهم يرتبط بصورة طردية ، وستميل للزيادة أو النقص في نفس الاتجاه . كما يفترض نموذج تسعير الأصل الرأسمالي أيضاً أن المستثمرين يتجنبون المخاطرة ، وبالتالي يطلبون عوائد إضافية نظير قبولهم بالمخاطرة ، لذلك يجب أن تُسَعر الأوراق المالية ذات المخاطرة المرتفعة ، بحيث تدر عوائد متوقعة أكبر من الأوراق المالية ذات المخاطرة الأقل .

ويمكن صياغة معادلة بسيطة للتعبير عن العلاقة بين العائد والمخاطرة ، بحيث يستخدم فيها معدل العائد الخالي من المخاطرة (معدل العائد على أذونات الخزانة) كأساس ، **وتصاغ هذه المعادلة بالشكل التالي** :

$$R_s = R_f + R_P$$

حيث :

R_s : العائد المتوقع على الورقة المالية .

R_f : المعدل الخالي من المخاطرة .

R_P : علاوة المخاطرة .

وبما أن المستثمرين يمكنهم تخفيض المخاطرة المصاحبة لحيازة الأسهم العادية لشركة ما من خلال شراء محافظ منوعة لا يتم تعويضهم عن تحمل المخاطر غير النظامية ، وبما أن المستثمرين الذين لديهم تنويع جيد ، يتعرضون للمخاطرة النظامية فقط سيكون أولئك المستثمرون الذين يستخدمون نموذج الأصل الرأسمالي لاقتناء محافظهم عرضة للمخاطرة النظامية فقط ، وبالتالي ستكون المخاطرة الوحيدة ذات العلاقة هي المخاطرة النظامية ، وسيمنح هؤلاء المستثمرون عائدات متوقعة أكبر مقابل تحملهم للمخاطرة المرتبطة بالسوق والتي لا تتأثر بالمخاطرة الخاصة بالشركة .

ويطلق مصطلح بيتا (β) على مقياس العلاقة التناغمية بين ورقة مالية (سهم عادي) معينة والاتجاه العام في السوق ، ويمكن أن ينظر إلى بيتا (β) كمقياس للتقلبات في ذلك السهم مقارنة بالسوق ككل ، أو هو التذبذبات في العوائد لأصل ما بالنسبة لعوائد السوق ككل ، فالسهم الذي لديه بيتا تساوي واحداً صحيحًا تكون علاقته تامة الارتباط بأداء السوق الكلي ، مقاساً بمؤشر السوق كمؤشر Dow-Jones للشركات الصناعية ، أو مؤشر Standrad and Poors المكون من 500 سهم ، أما الأسهم التي لديها بيتا تزيد على واحد صحيح فتميل إلى الارتفاع والانخفاض بنسبة مئوية أكبر من السوق ، في حينَ أن الأسهم التي لديها أقل من واحد صحيح ، فمن غير الأرجح أن ترتفع أوتنخفض عن المؤشر العام للسوق بشكل كبير خلال فترة التحليل المختارة ، لذلك يمكن النظر إلى بيتا بأنها هي حساسية سهم معين للتغيرات في السوق ومقياساً للمخاطرة النظامية .

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بحيث تضم بيتا (β) ، لاحظ أننا صغنا معادلة العائد والمخاطرة كما يلي :

$$R_s = R_f + R_P$$

ويمكن إعادة ترتيب وصياغة هذه المعادلة ، لتضم بيتا (β) ، وتصبح :

$$R_s = R_f + P_s \quad (R_m + R_f)$$

حيث :

R_s : العائد المتوقع على السهم .

R_f : المعدل الخالي من المخاطرة .

R_m : العائد المتوقع على السوق .

P_s : بيتا للسهم ، وتحتسب على أساس فترة تاريخية معينة .

ويتعلق المكون الأخير لنموذج تسعير الأصل الرأسمالي (CAPM) بكيفية ارتباط علاقة المخاطرة والعائد المتوقع بأسعار الأوراق المالية ، فكما ذُكر سابقاً ، فإن العائد المتوقع على ورقة مالية معينة يساوي معدل العائد الخالي من المخاطرة بالإضافة إلى علاوة المخاطرة . وفي الأسواق المالية التنافسية والكفؤة المفترضة في ظل نموذج تسعير الأصل الرأسمالي لن يكون بالإمكان بيع أي ورقة مالية بأسعار منخفضة تمكّن من تحقيق عائد أكبر من عائدها المناسب ، كما لا يمكن بيع ورقة بأسعار أكبر من سعر السوق وعرض عائد منخفض ، وبالتالي ينص نموذج تسعير الأصل الرأسمالي على أن سعر الورقة المالية لا يتأثر بالمخاطرة النظامية ، وأن الأوراق المالية ذات المخاطرة العالية نسبياً (بيتا مرتفعة) يتم تسعيرها بشكل أقل نسبياً من الأوراق المالية ذات المخاطرة المتدنية نسبياً .

إن أحد المخاوف من استخدام نموذج تسعير الأصل الرأسمالي (CAPM) هو العلاقة القائمة بين قيم بيتا في الماضي والمستقبل ، أي بمعنى آخر هل يمكن استخدام قيم بيتا الماضية للتنبؤ بالعلاقات المستقبلية بين العائد والمخاطرة ؟ إن معظم هذه المخاوف قد تبددت حاليًا لأن البحوث التطبيقية تؤيد فكرة أن قيم بيتا الماضية هي مؤشرات تنبؤية جيدة لأسعار الأسهم في المستقبل .

وقد تم انتقاد نموذج تسعير الأصل الرأسمالي (CAPM) كذلك لمساهمته في مشكلة المنافسة في الولايات المتحدة ، فحسب رأي النقاد يتوجب على مدراء

الشركات الأمريكية الذين يستخدمون نموذج تسعير الأصل الرأسمالي القيام باستثمارات آمنة يمكن التنبؤ بعوائدها في المدى القصير ، بدلاً من الاستثمارات طويلة الأجل ، وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الشركات ذات قيم بيتا المرتفعة ، والتي تحاول الاستثمار في مشروعات جديدة ، ونظراً لأن قيم بيتا المرتفعة ينظر إليها كدليل على خطورة الاستثمارات ، لذا تجبر هذه الشركات على قبول المشروعات التي تعد بمعدلات عائد مرتفعة فقط ، ونتيجة لذلك ظل الباحثون يحاولون تطوير نماذج جديدة تنظر إلى الأسواق كأنظمة معقدة ومتطورة ، وتمكن المدراء من الميول لتبني وجهة نظر طويلة الأجل .

إن نموذج تسعير الأصل الرأسمالي ملائم لتطوير نظرية المحاسبة ، نظراً لاستخدامه من قبل الباحثين في اختبار فرضيات تعتمد على نظرية السوق التي سبق بيانها . فعلى سبيل المثال ، قدر الباحثون العوائد المتوقعة للشركات باستخدام نموذج تسعير الأصل الرأسمالي لتحديد وتمييز ما إذا كانت المعلومات المحاسبية ذات محتوى إعلامي ، حيث تمت مقارنة العائدات المتوقعة مع العائدات الفعلية وتمت دراسة البواقي (الفرق بين العوائد المتوقعة والعوائد الفعلية) لمعرفة ما إذا كان هناك رد فعل تجاه نشر المعلومات ، ويمكن استخدام هذا المدخل لمعرفة ما إذا كانت الإصدارات الجديدة لمجلس معايير المحاسبة المالية توفر معلومات لم تكن تنعكس سابقاً في أسعار الأوراق المالية .

النظرية المعيارية والنظرية التفسيرية: Normative and Positive Theory

تحاول نظرية المحاسبة المالية تحديد الأحداث التي يتم تسجيلها ، وكيف يتم التعامل مع البيانات المسجلة ، والطريقة التي يجب بها عرض تلك البيانات . وكما ناقشنا سابقاً ، تطورت نظرية المحاسبة بشكل نفعي (عملي) ، أي أنه إذا تم استخدام طريقة أو ممارسة معينة للوفاء بحاجة معينة من احتياجات التقرير من قبل عدد كبير من المحاسبين في الماضي ، يعتبر الاستمرار في استخدامها مقبولاً . وكما لاحظنا في الفصل الثاني ، كان هناك عدد قليل من المحاولات لتطوير نظرية شاملة للمحاسبة قبل الحرب العالمية الثانية ، ومنذ ذلك الحين ، كان هناك طلب متزايد على نظرية المحاسبة ، وخلال العقدين الماضيين ، كانت هناك جهود تهدف للوفاء بهذا المطلب في الأدب المحاسبي ، وتعتمد هذه الجهود على النظريات المطورة في الرياضيات والاقتصاد والتمويل .

تذكر من الفصل الأول ، أنه كانت هناك نظريتان هما : النظرية التفسيرية (positive) والنظرية المعيارية (normative) ، فالنظريات المعيارية : تعتمد على مجموعات من الأهداف ، وترى أن هذا هو ما يجب أن يتحقق ، لكن لا توجد مجموعة شاملة من الأهداف يتفق عليها المحاسبون بصورة كلية . فنظريات المحاسبة المعيارية تكون مقبولة ، عادة ، لأولئك الأفراد الذين يوافقون على الفروض التي تعتمد عليها ، ومع ذلك تعتبر معظم النظريات المحاسبية معيارية ، لأنها تعتمد على أهداف محددة للتقرير المالي .

أما النظريات التفسيرية : تحاول تفسير الظواهر المشاهدة حيث تصف ما هو كائن دون بيان ما يجب أن يكون ، لكن التنوع الكبير في الممارسات والتطبيقات المحاسبية ، جعل البيان الشامل لتطور المحاسبة مسألة صعبة ، وفي الوقت ذاته لكي يكون البيان الواقعي نظريًا ، لابد أن تكون له قيمة تفسيرية . فعلى سبيل المثال ، لا يكفي فقط ملاحظة استخدام التكلفة التاريخية ، بل يجب تفسير هذا الاستخدام . وقد نشأت نظرية المحاسبة التفسيرية ، لأن نظرية المحاسبة الموجودة لا تفسر كل الممارسات المحاسبية . فعلى سبيل المثال ، تشير نظرية السوق الكفء إلى أن معرفة جميع المعلومات المتاحة للجمهور لا تعطى المستثمر أي ميزة على غيره ، لأن السوق قد كان قد أدرج هذه المعلومات في تحديد السعر السوقي الحالي ، لكن المجموعات المختلفة المهمة مستمرة في محاولة التأثير على مجلس معايير المحاسبة المالية والكونجرس بشأن التغيير في السياسات المحاسبية التي لا يترتب لها أي أثر على التدفق النقدي .

نظرية الوكالة: Agency Theory

إن محاولة بيان القوائم المالية والنظريات المحاسبية التي تعود إليها في الأصل ، وكذلك تفسير تطورها ، بناءً على النظريات الاقتصادية بشأن الأسعار والوكالة واختيار الجمهور والرقابة الاقتصادية ، تندرج جميعها تحت مصطلح نظرية الوكالة ، وتحاول هذه النظرية أن تقدم تفسيراً ثابتاً وشاملاً نسبيًا للممارسات والمعايير المحاسبية ، وقد أخذت هذه البحوث نظرية السوق الكفء كمسلمة وأصبحت تنظر إلى المحاسبة كمصدر للمعلومات الواردة إلى الأسواق الرأسمالية .

إن الفرض الأساسي لنظرية الوكالة هو أن الأفراد يعظمون منافعهم الخاصة المتوقعة وأن لديهم الموارد ، لذلك وهم مبدعون في ذلك . ولذا فإن المسألة أو القضية التي تطرحها نظرية الوكالة هي كما يلي : ما هي المنفعة المتوقعة للفرد من القيام

بتصرف معين ؟ أي كيف يمكن لمدير أو حامل أسهم أن يستفيد من قرار الشركة ؟ ويجب أن نلاحظ أن مصالح الإدارة ومصالح حملة الأسهم ليست دائماً هي نفسها .

تُعرف الوكالة بأنها علاقة اتفاق بين طرفين يوافق أحدهما (الوكيل) فيها بالعمل لمصلحة طرف آخر (الأصل / الموكل) ، فعلى سبيل المثال تعتبر علاقة حملة أسهم الشركة ومديرها علاقة وكالة ، كما تعتبر العلاقة بين المديرين والمراجعين علاقة وكالة ، وكذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين المراجعين وحملة الأسهم .

إن علاقة الوكالة بين حملة الأسهم والمدراء سببها هو عدم حيازة أو حصول الملاك على التدريب والخبرة اللازمين لإدارة الشركة بأنفسهم ، بالإضافة إلى مشاغلهم الأخرى ، وانتشارهم في جميع أنحاء البلاد و العالم ، وبالتالي يجب على حملة الأسهم توظيف شخص يمثلهم ، وهؤلاء الموظفون هم وكلاء مخولون صنع القرارات لمصلحة حملة الأسهم ، لكن حملة الأسهم لا يمكنهم متابعة كل قرارات وتصرفات الوكلاء ، لذلك توجد مخاوف بأن يتصرف هؤلاء الوكلاء بما يعظم ثرواتهم الشخصية ، بدلاً عن ثروة حملة الأسهم ، وهذه هي القضية أو المسألة الأساسية في نظرية الوكالة – ضمان أن المدير الوكيل يعمل لحساب حملة الأسهم ويعظم ثرواتهم هم وليس ثروته الشخصية .

ومن الأشياء المرتبطة بنظرية الوكالة ، افتراض أن هناك تعارضًا في المصالح بين ملاك الشركة (حملة الأسهم) والمدراء ، وينشأ هذا التعارض في المصالح نتيجة لإمكانية تعظيم المدراء لمنافعهم الخاصة ، في الوقت الذي يرغب فيه حملة الأسهم تعظيم أرباحهم الخاصة ، وينمو هذا التعارض عندما تكون القرارات التي يتخذها المدراء لتعظيم منافعهم الخاصة لا تعظم ثروة حملة الأسهم ، فالمدير مثلاً قد يختار البدائل المحاسبية التي تزيد الأرباح المحاسبية عندما تكون خطة تعويض الإدارة ترتبط بالأرباح .

إن نظرية الوكالة تنطوي على بعض التكاليف للأطراف الأصلية ، وقد حددت تكاليف علاقة الوكالة بأنها مجموع : (1) نفقات الإشراف والمتابعة من قبل الأطراف الأصلية ، (2) النفقات المانعة من قبل الوكيل ، (3) الخسائر المتبقية . وقد فسر (Watts) هذه المفاهيم كما يلي :

"إن نفقات الإشراف والمتابعة هي نفقات يقوم بها الطرف الأصلي لرقابة سلوك العميل (مثل تكاليف قياس وملاحظة سلوك العميل ، وتكاليف وضع سياسات التعويض ، وغير ذلك) ، وهناك دوافع لدى الوكيل تدفعه للإنفاق لضمان ألا يقوم ببعض التصرفات التي قد تضر بمصالح الطرف الأصل أو لتعويض هذا الأصل إذا حدثت هذه التصرفات ، وهذه هي التكاليف المانعة من قبل الوكيل ، وأخيراً ، وحتى في ظل نفقات الإشراف والمتابعة والنفقات المانعة من قبل الوكيل ستختلف التصرفات التي يقوم بها الوكيل عن التصرفات التي كان سيقوم بها الطرف الأصل شخصياً . . . و(يعرف) أثر هذا الاختلاف في التصرفات على الثروة بالخسائر المتبقية" .

ومن أمثلة تكاليف الإشراف والمتابعة ، المدفوعات للمراجعين الداخلين ، والمراجعين الخارجيين ، ولجنة تداول الأوراق المالية ، والأسواق المالية بما في ذلك المقرضين والمتعهدين ومجلس الإدارة ومدفوعات التوزيعات ، ومن أمثلة التكاليف المانعة من قبل الوكيل تعويضات الإدارة بما في ذلك خيارات الأسهم والعلاوات والتهديدات بالاندماج من خلال الشراء ، إذا ما أدت الإدارة السيئة إلى تخفيض أسعار الأسهم .

وبما أن نظرية الوكالة ترى أن جميع الأفراد يتصرفون بما يعظم ثروتهم الخاصة ، لذا يتوقع المديزون وحملة الأسهم ، أن يتحملوا تكاليف الإشراف والمتابعة والتكاليف المانعة من قبل الإدارة ، إذا كانت هذه التكاليف أقل من الانخفاض في الخسائر المتبقية . فعلى سبيل المثال ، خطة تعويض الإدارة التي تربط ثروة الإدارة بثروة حملة الأسهم ، ستؤدي إلى خفض تكاليف الوكالة على الملكية ، كما أن شروط السند (Bond Covenant) التي تحدد مقداراً معيناً من التوزيعات ستقلل تكاليف الوكالة على الدين .

وقد كان يتم إدراج التكاليف من النوع الأخير ، ضمن قوانين الشركات منذ القرن السادس عشر ، ووفقا لنظرية الوكالة ، إذا كان الاقتصاد غير خاضع للرقابة ، يتحدد إعداد القوائم المالية بأثر هذه القوائم على تكاليف الوكالة ، أي أن القوائم المالية يتم عرضها بتكرار أكبر من قبل الشركات التي لديها الكثير من شروط الدين (مثل القيود على التوزيعات أو نسبة ديون خارجية أكبر) ، وبالمثل كلما كبرت قيمة الأصول الثابتة للشركة ، كلما كان هناك احتمال أكبر بإدراج أعباء الاستهلاك والصيانة والإصلاح في القوائم المالية ، والنتيجة المستخلصة من نظرية الوكالة هي أن طرق المحاسبة المتعددة

لمعالجة نفس الظروف نشأت بسبب رغبة الأطراف المختلفة ، مثل المديرين وحملة الأسهم وحملة السندات ، في تقليل تكاليف الوكالة .

وبما أن الضوابط الموضوعة على القطاع الخاص والقانون الفيدرالي يساعدان في تحديد البنود التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية ، لذا تجب إضافة آثار التشريعات والعملية السياسية إلى نتائج علاقة الوكالة ، لكن عملية الضبط والرقابة تتأثر بضغوط خارجية ، فقد تكون لدى بعض المجموعات دوافع للعمل معًا لحمل الحكومة على تحويل الثروة ، كما في حالة الإعانات للمزارعين ، وتبرير هذه التحويلات هو أنها من المصلحة العامة ، إضافة إلى أن المسؤولين المنتخبين ومجموعات المصالح ، قد يستخدمون ما يعرف بالأرباح المرتفعة للشركات ، لخلق أزمات يتطلب حلها تحويلات للثروة ضمن المصلحة العامة ، ومن أمثلتها قانون ضريبة الأرباح العرضية الذي تم تشريعه في سنة 1974 في ظل أزمة النفط آنذاك .

فالشركات الكبرى تكون أكثر عرضة للتدقيق والمتابعة السياسية ، وبالتالي لتحويل الثروة . ولذا فإن الشركات الكبرى تميل عادةً لاختيار البدائل المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض صافي الدخل . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الشركات الصغيرة عادةً ما تملك الدوافع والأسباب لإظهار أرباح أكبر حتى يتسنى لها فتح المجال للاقتراض ، وكذلك لزيادة رأس مالها . ولذا فإن نظرية الوكالة ترى أن هذه الرغبات المختلفة عادةً ما تكون أسباباً كافية للاختلاف في تبني الممارسات المحاسبية المقبولة .

وترجح نظرية الوكالة النظريات المعيارية للمحاسبة للتأثير في العملية السياسية ، فعند حدوث أزمة ما يقوم المسؤولون المنتخبون بتأسيس موافقتهم منها على حجج المصلحة العامة ، وغالبًا ما تعتمد هذه المواقف على فكرة أن المشكلة سببها هو عدم كفاءة السوق التي لايمكن علاجها إلا بالتدخل الحكومي ، بعد ذلك يبحثون عن مبررات لمواقفهم في شكل نظريات معيارية تبرر هذه المواقف ويسعون للحصول على نظريات تبين الإجراءات المحاسبية التي يجب استخدامها لزيادة المعلومات المتاحة للمستثمرين أو لجعل السوق أكثر كفاءة .

ويرى مؤيدو نظرية الوكالة ، أن هذه النظرية تساعد في تفسير القوائم المالية وغياب نظرية محاسبية شاملة ، لكن افتراض أن كل فرد يسعى لتعظيم منفعته المتوقعة

يؤدي إلى جعل هذه النظرية غير مقبولة سياسيًا واجتماعيًا ، ويرى مؤيدو نظرية الوكالة كذلك ، أن هذه المسألة صحيحة بغض النظر عن مدى معقولية النظرية ، أو حتى مدى قدرتها على الوقوف في وجه الاختبارات العملية . فعلى سبيل المثال ، إذا أبدى أحد المسؤولين المنتخبين نظرية ما تفسر تصرفه بصفته يسعى لتعظيم منفعته الخاصة وليس الصالح العام ، فلن يكون ساعيًا ، لتعظيم منفعته الخاصة .

وقد تساعد نظرية الوكالة في تفسير غياب نظرية محاسبية شاملة ، فهي تقتضي عدم إمكانية تطوير إطار عام لنظرية المحاسبة ، بسبب تباين المصالح ذات العلاقة بالتقرير المالي ، لكن هناك سببًا آخر أهم لكون نظرية الوكالة ذات أثر مباشر محدود على القوائم المالية ، حيث تعد نظرية الوكالة نظرية وصفية من حيث إنها تساعد في تفسير سبب التعدد في الممارسات المحاسبية الموجودة ، لذلك حتى إذا أيدت الاختبارات اللاحقة هذه النظرية ، فلن تحدد الإجراءات المحاسبية الصحيحة التي يتم استخدامها في الظروف المختلفة ، وهكذا لن تتغير الممارسات المحاسبية .

التشغيل البشري (الذهني) للمعلومات: Human Information Processing

توفر التقارير السنوية للشركات الكبيرة للمستثمرين قدراً كبيراً من المعلومات ، وتشمل هذه التقارير الميزانية ، وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية ، وعدداً كبيراً من المرفقات والملاحق للقوائم المالية ، وملخص العمليات عن خمس سنوات ، وبيانًا لمختلف أنشطة الشركة وتحليل ومناقشة الإدارة للعمليات السنوية ، وخطط الشركة في المستقبل ، وتقرير مراجع حسابات الشركة .

ويهدف الإفصاح عن كل هذه المعلومات لمساعدة المستثمرين الحاليين والمتوقعين في اتخاذ قرارات البيع – الشراء – الاحتفاظ المتعلقة بالأوراق المالية ، وتصنف الدراسات التي تسعى لتقييم قدرة الفرد على استخدام المعلومات بشكل عام ، تحت عنوان «بحوث التشغيل البشري للمعلومات» ، والقضية المطروحة في كل هذه الدراسات هي : كيف يستخدم الأفراد المعلومات المتاحة لديهم . وبالتالي يمكن استخدام بحوث التشغيل أو المعالجة البشرية للمعلومات لتحديد كيف يتخذ المستثمرون قراراتهم .

وقد أشارت بحوث التشغيل البشري للمعلومات ، إلى أن الأفراد يتمتعون بقدرة محدودة على تشغيل كمية كبيرة من المعلومات ، ويترتب على هذه النتيجة ثلاث نتائج رئيسية محصلتها هي : أن الأفراد يستخدمون نظام تشغيل انتقائي متعدد الخطوات ، **وهذه النتائج هي :**

1- إن إدراك الفرد للمعلومات انتقائي تمامًا ، ومعنى ذلك ، أنه إذا كان الأفراد قادرين على فهم جزء محدود من بيئتهم ، فإن تصورهم لما يتوقعون الشعور به حيال حالة معنية سيحدد ، إلى حد كبير ، ما يشعرون به .

2- بما أن الأفراد يتخذون القرارات على أساس جزء قليل من إجمالي المعلومات المتاحة لهم ، ليست لديهم القدرة على اتخاذ القرارات المثلى .

3- بما أن الأفراد غير قادرين على الدمج والتكامل بين القدر الكبير من المعلومات التي بحوزتهم ، لذا يقومون بمعالجة المعلومات بطريقة تتابعية .

وباختصار ، يستخدم الأفراد نظام تشغيل متعدد الخطوات للمعلومات ، ويعتبر هذا النظام ذا قدرة محدودة ، وغالباً ما يتم فيه تجاهل حالات عدم التأكد (uncertainty) ، وربما تكون لهذه النتائج انعكاسات كبيرة على الإفصاح المحاسبي ، فالاتجاه الحالي لكل من مجلس معايير المحاسبة المالية ولجنة تداول الأوراق المالية هي المطالبة بالإفصاح عن المزيد من المعلومات ، لكن إذا كانت النتائج الأولية لبحوث التشغيل البشري للمعلومات صحيحة سيكون لهذا الإفصاح الإضافي أثر عكسي لما هو مستهدف منه ، أي أن هدف مجلس معايير المحاسبة المالية ولجنة تداول الأوراق المالية هو توفير جميع المعلومات الملائمة بما يمكّن الأفراد من اتخاذ قرارات واعية بشأن الشركة ، لكن التقارير السنوية ربما تحتوي فعلاً إلى الآن على معلومات أكثر مما يمكن للأفراد معالجتها بكفاءة وبشكل مناسب .

إن هناك حاجة للبحوث لتحديد كيفية معالجة التشغيل الانتقائي للمعلومات من قبل الأفراد داخل السوق ، وفقا لما تبينه نظرية السوق الكفء ، وتحديد المعلومات الأكثر ملاءمة ليتم إدراجها في التقارير السنوية . وبعد تحقيق هذه الأهداف يكون المحاسبون قد خطوا خطوات جبارة لتحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها حول الوحدات المحاسبية .

بحوث المنظور الانتقادي: Critical Perspective Research

اشتملت مناقشتنا لنظرية السوق الكفء ، ونموذج تسعير الأصل الرأسمالي ، ونظرية الوكالة ، والتشغيل البشري للمعلومات ، على إشارات إلى الدراسات البحثية التي حاولت اختبار الفرضيات التي يعتمد عليها بناء هذه النظريات ، وتنطوي مثل هذه الاختبارات على افتراض أن معرفة الحقائق يمكن الحصول عليها بالمشاهدة ، وأن البحث المحاسبي بحث موضوعي تماماً ، لكن بحث المنظور الانتقادي يرفض فكرة أن المعرفة المحاسبية مبنية على مبادئ موضوعية ، وعوضاً عن ذلك ، يعتقد الباحثون الذين يتبنون وجهة النظر هذه أن المعرفة غير محددة ، وبذلك ترفض هذه النظرية تأسيس المعرفة على أساس سطحي أو خارجي ، وتعتبر أنها تظهر من خلال أنظمة القواعد التي تتفوق على طرق فهم الظواهر الأخرى ، ويحاول الباحثون من منظور انتقادي تفسير التاريخ المحاسبي ، بأنه شبكة معقدة من الأحداث الاقتصادية والسياسية ، ويرون أن المحاسبين يتأثرون بنظرة اقتصادية واحدة (الاقتصاديات المبنية على المنفعة والحدية) ، وتنص هذه النظرية على أن مشروع الأعمال يعمل في أسواق تشكل جزءاً من الاقتصاد الاجتماعي ، وأن الربح هو نتيجة هذه الأنشطة ، وهو دليل على كفاءة المنظمة في استخدام موارد المجتمع المحدودة ، إضافة إلى أن هؤلاء الباحثين ، يرون أن المحاسبين سلموا بالإطار المؤسسي القائم لكل من الحكومة ، والأسواق ، والأسعار ، والأشكال التنظيمية ، إلى جانب نتيجة أن المحاسبة تخدم أطرافاً معينة في المجتمع على حساب مجموعات أخرى .

وينظر البحث من منظور انتقادي إلى الاتجاه السائد في البحوث المحاسبية باعتباره مبنياً على فكرة وجود حالة حقيقية موضوعية مستقلة عن الكائن البشري وذات طبيعة يمكن تحديدها و مشاهدتها ومعرفتها من خلال البحث ، وبالتالي لا ينظر إلى الأفراد باعتبارهم هم الذين يصنعون واقعهم الاجتماعي ، بل ينظر إليهم باعتبارهم يملكون الخصائص التي يمكن بيانها بصورة موضوعية (أي الأنماط أو الشخصيات القيادية مثلاً) ، ويزعم كذلك أن المسار الأساسي في البحث المحاسبي يساوي بين النظرتين المعيارية والتفسيرية ، ومعنى ذلك ، أن ما هو كائن وما يجب أن يكون وجهان لعملة واحدة . كما يرى كذلك أن الاتجاه السائد في المحاسبة ، هو تقديم نظريات البحث المحاسبي الأساسية كمحاولة لاكتشاف حقيقة موضوعية ، وأن هناك اعتقاداً – صريحاً

أو ضمنياً – بأن الظواهر المشاهدة لا تتأثر بمنهجية البحث ، وباختصار يعتمد هذا الفرع من نظرية المحاسبة على اعتقاد بإمكانية الاختبار عملياً لها .

وعلى العكس من ذلك ، يهتم البحث من منظور انتقادي بالطرق التي ظهرت وتطورت بها المجتمعات ، والمؤسسات المكونة لهذه المجتمعات ، وكيف يمكن فهمها .

وقد كان الإدعاء بأن البحوث من هذا النوع تعتمد على ثلاث افتراضات هي :

1- إن المجتمع لديه النية على أن يكون مختلفاً عما هو عليه .

2- إن العمل الإنساني الواعي قادر على وضع نموذج للواقع الاجتماعي ، لكي يكون مختلفاً أو أفضل .

3- يمكن تعزيز النقطة الثانية باستخدام النظرية الانتقادية .

وباستخدام هذه الفروض ، تحاول هذه النظرية النظر إلى المنظمات في إطار تاريخي اجتماعي ، وتحاول تتبع أي معاني مخفية في هذين الإطارين ، وتهتم بقوة الشركات متعددة الجنسية وقدرتها وتوزيع المنافع والتكاليف والخسائر الناتجة على المجتمعات ، كما أن النظرية الانتقادية لا تقبل الاعتقاد الكامن في الاتجاه السائد في نظريات المحاسبة المتمثل في أن المنظمات تبقى على قيد الحياة لأنها كفوءة ، وبدلاً عن ذلك ترى أن طرق البحث متحيزة لصالح تحقيق هذه النتائج .

وقد تعرض المحاسبون الباحثون وفق المنظور الانتقادي ، للانتقاد باعتبارهم يريدون تغيير المجتمع ، وجعل المحاسبة مساوية لما هو مرغوب فقط .

العلاقة بين البحث والتعليم والممارسة:

The Relationship Among Research, Education and Practice

يعتبر البحث ضرورياً لتطوير النظرية بشكل فعال ، ففي معظم المجالات المهنية عندما يشير البحث إلى وجود طريقة مفضلة لمعالجة حالة معينة يتم تدريس هذه الطريقة للطلبة الذين يستخدمونها عند دخولهم إلى المهنة ، أي أن البحث يؤدي إلى تعليم يؤثر على الممارسة . فعلى سبيل المثال ، كان الأطباء يعتقدون أن المرضى الذين يخضعون لعمليات جراحية يحتاجون لفترات طويلة من الاستراحة في الفراش لاستعادة عافيتهم كاملة ، لكن البحوث اللاحقة أظهرت أن النشاط والتمارين الفورية

قد حسنا من معدلات استعادة العافية ، لذلك أصبح من الممارسات المألوفة أن يشجع الأطباء المرضى الذين أجريت لهم عمليات جراحية على المشي والقيام بالتمارين متى كان ذلك معقولاً .

وقد تعرضت مهنة المحاسبة للانتقاد لعدم اتباعها هذا النموذج ، فقد كانت البحوث والنظريات المعيارية ، قبل تطوير إطار العمل المفاهيمي من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية ، ذات أثر محدود في التعليم المحاسبي ، فخلال هذه الفترة كان الطلبة يدرسون الممارسات المحاسبية الحالية باعتبارها أفضل نموذج ، ولم تكن الطرق الأفضل نظرياً تناقش في المواد المحاسبية ، ونتيجة لذلك لم يتعرض استخدام محاسبة التكلفة التاريخية لانتقادات كثيرة من مدرسي المحاسبة ، لأنها كانت الطريقة المقبولة للممارسة ، رغم أنها لم تكن ملائمة كثيراً لاتخاذ القرارات ، ويمكنك تخيل أين كانت ستكون مهنة الطب لو تبنت سياسة مشابهة – ربما كان الأطباء مازالوا يستخدمون أسلوب الاستدماء لعلاج المرض .

إن تطوير إطار العمل المفاهيمي ، وصقل النظريات المختلفة حول النتائج أو المخرجات المحاسبية ، يساعدان في دفع العلاقة بين البحث والتعليم والممارسة إلى حالة أكثر مرغوبية ، فقد أصبح على سبيل المثال ، يشار إلى المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية بطريقة عرضية ، باعتبارها كانت محاسبة يوماً ما ، وأصبحت قائمة معايير المحاسبة المالية (SFAS) رقم (115) تشترط ، حالياً ، تقييم بعض الأوراق المالية المتاحة للتداول بالقيمة السوقية (انظر الفصلين الثامن والتاسع) ، وأصبحت المدارس الفكرية الجديدة ، مثل نظرية المنظور الانتقادي ، تجبر المدرسين والمهنيين على إعادة التفكير في ممارسات لم تكن مجالاً للشك في السابق . لكن ما زالت هناك حاجة للمزيد من التقدم ، ومع أن التقاليد يصعب التغلب عليها ، إلا أن المحاسبين كمجموعة واحدة لم يعرفوا بدفاعهم عن التغيرات السريعة .

الخلاصـــة Summary

هناك العديد من المداخل البحثية للمساعدة في تطوير النظريات المحاسبية واستخداماتها ، فالمدخل الاستنباطي يتطلب وضع الأهداف ، ثم الانطلاق إلى ممارسات محددة ، أما المدخل الاستقرائي فينطوي على القيام بالمشاهدات ،

واستخلاص النتائج من هذه المشاهدات ، ويحدد المدخل النفعي المشاكل ، ويصل إلى حلول عملية أو نفعية ، أما المدخل العلمي ، فينطوي على اختبار كل من الفرضيات والحلول المقترحة ، ويؤكد المدخل الأخلاقي على مفاهيم الصدق والحقيقة ، والعدل والاستقامة ، وأخيراً ، تدرس البحوث المحاسبية السلوكية كيفية تأثر الأفراد بالوظائف والتقارير المحاسبية .

وقد تم عرض نظريات عدة حول حصيلة أو نواتج القضايا المحاسبية ، فالتحليل الأساسي يحاول السماح للمستثمرين الأفراد بمعرفة الأوراق المسعرة بصورة غير صحيحة ، أما بحوث السوق الكفء فتدرس المعلومات ذات القيمة بالنسبة للمستثمرين ، وأشكال تأثير الإفصاح على قيمة المعلومات ، وتدرس نظرية الوكالة كيفية استفادة الأفراد من أوجه التصرف المختلفة ، ويحاول نموذج تسعير الأصل الرأسمالي بيان كيفية تقليل المستثمرين لمخاطرهم وتعظيمهم للعوائد ، أما بحوث التشغيل البشري للمعلومات فتدرس كيفية استخدام الأفراد وتشغيلهم للمعلومات ، وأخيراً يشكك البحث من المنظور الانتقادي في بعض الفروض الاقتصادية التي كان المحاسبون قد سلموا بها .

الفصل الخامس

مفاهيم الدخل
Income Concepts

إن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية ، هو توفير معلومات مفيدة لمستخدميها في التنبؤ بأداء المشروع ، وقد حظي عرض التقرير عن الدخل كأساس لاتخاذ قرارات المستثمرين بتوثيق جيد ، فالتقرير عن الدخل يساعد المجتمع الاقتصادي بطرق مختلفة ، فعلى سبيل المثال ، وثقت مجموعة الدراسة المكلفة بدراسة دخل المشروع (Study Group on Business Income) الحاجة إلى مفهوم الدخل في المجتمع ، وقد ناقش رئيسها Alexander الاستخدامات التالية للدخل ضمن عمله :

1- إن الدخل يُستخدم كأساس لأحد أهم الأشكال الرئيسية للضرائب .
2- إن الدخل يُستخدم في التقارير العامة كمقياس لنجاح عمليات الشركة .
3- إن الدخل يُستخدم كمعيار لتحديد مدى توفر التوزيعات .
4- إن الدخل يُستخدم من قبل السلطات المشرفة على معدلات التسعير في بعض الصناعات لبحث ما إذا كانت هذه المعدلات عادلة ومعقولة .
5- إن الدخل يُستخدم كمرشد للقيمين المكلفين بتوزيع الدخل على المستفيدين من خدمات الأصل على مدى حياته مع المحافظة على أساس الأصل لمن يؤول إليهم .
6- إن الدخل يُستخدم كمرشد لإدارة المشروع في تسيير أعمالها .

ويعتبر تحديد الدخل مهم أيضاً ، حيث إن قيمة الشركة ترتبط بأرباحها الحالية والمستقبلية ، وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية ، إلى أن غرض المحاسبة المالية هو توفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية ، تساعدهم في تخمين مقدار ، وتوقيت ، وحالة عدم التأكد المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية ، لكنه أكد أيضًا أن المعلومات المتعلقة بأرباح الشركة توفر مؤشراً أفضل عن الأداء مما توفره المعلومات المتعلقة بالتدفق النقدي .

وقد كانت العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة ، موضع اهتمام الباحثين في المحاسبة خلال العقود الثلاثة الماضية ، وقد عرضنا في الفصل الرابع ، نظرية الأسواق الكفؤة ، والتي تقضي بأن السعر السوقي لأسهم الشركة يعكس إجماع توقعات السوق حول الأرباح المستقبلية للشركة وتدفقاتها النقدية المستقبلية ، ويقوم في نفس الوقت ، بدمج المعلومات المتعلقة بالاقتصاد ، وأنشطة المنافسين في السوق مع هذه التوقعات . ويتغير سعر السهم استجابة للمعلومات الجديدة التي يتم الحصول عليها بشكل دوري كما هو الحال مع معلومات الأرباح الربع سنوية .

وكما سبق وناقشنا في الفصل الرابع ، تتم متابعة أداء العديد من الشركات الكبيرة عن قرب من قبل المحللين الماليين الذين يقدمون التقديرات الربع سنوية للأرباح ، وعندما تتجاوز الأرباح الربع سنوية الفعلية التقديرات التي أجمع عليها المحللون الماليون ، تكون هناك أرباح إيجابية مفاجئة ويرتفع سعر سهم الشركة ، إذا ما كانت كل الأشياء الأخرى على حالها ، أما إذا كانت المفاجأة سلبية يحدث العكس ، ويزيد تعقيد هذا الموضوع إذا ما كان هناك رقم سري (Whisper Number) ومحدد للأرباح للشركات التي تتم متابعتها والاهتمام بها عن قرب ، ويظهر هذا الرقم متى اختلفت تقديرات بعض المحللين الماليين مع اقتراب تاريخ التقرير عما كانت عليه التقديرات الأصلية ، ويمكن لوجود مثل هذه الأرقام أن يؤدي إلى الإعلان عن المزيد من المفاجآت الإيجابية أو السلبية عن الأرباح ، ويؤثر على سعر سهم الشركة . فعلى سبيل المثال ، ارتفع سعر سهم شركة Microsoft في 18 يناير 2000 إلى 16.5 $ نتيجة لتوقعات الإعلان عن مفاجأة إيجابية في الأرباح في اليوم التالي (الرقم السري لها) لكن عندما تم الإعلان عن الأرباح في 19 يناير 2000 ، انخفض سعر سهم الشركة نحو 8% ليصل إلى 107 $ ، وقد كانت أرباح السهم الفعلية للشركة هي 0.44 $ خلافًا لما كانت عليه التقديرات $ 0.42 ، إلا أن المحللين عزوا معظم الانخفاض في السعر إلى عدم القدرة على مقابلة الرقم السري البالغ 0.49 $ ، لكن هناك بعض العوامل التي ربما ساهمت في هذا الانخفاض منها مشاكل الشركة المستمرة مع وزارة العدل الأمريكية ، وقد عبرت الإدارة عن مخاوفها حول عدم قدرة الشركة على مقابلة التوقعات المستقبلية للإيرادات ، وهذا الموضوع هو أحد الموضوعات الملائمة لمناقشة المادية وجودة الأرباح وإدارتها كما سيرد لاحقاً في نهاية هذا الفصل .

وعلى الرغم من الاستخدام الواسع لمفهوم الدخل في الاقتصاد فإن هناك نقصاً عاماً في الاتفاق على التعريف المناسب له ، و يتضح هذا الخلاف بشكل أكبر عند تحليل التعريفات السائدة والمستخدمة في مجالات المحاسبة والاقتصاد ، فعلى الرغم من وجود اتفاق عام على أن الاقتصاد والمحاسبة هما علمان مترابطان ، وأنهما يهتمان بأنشطة شركات الأعمال ويتعاملان مع نفس المتغيرات فإن هناك اختلافاً بين كلا المجالين ، فيما يتعلق بالتوقيت المناسب للدخل وقياسه ، ونتيجة لذلك ، دار الكثير من الجدل حول الأهمية النسبية للميزانية ، وقائمة الدخل في تحديد الدخل ، حيث ينظر أولئك الذين يتبنون وجهة نظر الميزانية إلى الدخل على أنه الزيادة في صافي الثروة (صافي الزيادة في قيمة الأصول) التي حدثت خلال الفترة – المدخل الاقتصادي – أما أولئك الذين يفضلون مدخل قائمة الدخل ، فينظرون إلى الدخل على أنه نتيجة للأنشطة التي تحدث خلال الفترة ، وينظرون إلى الميزانية على أنها قائمة بالبنود المتبقية بعد تحديد الدخل عن طريق مقابلة التكاليف والإيرادات – مدخل العمليات – **ولغرض التوفيق بين وجهتي النظر هاتين سنتناول الإجابة عن الأسئلة التالية :**

1- ما هي طبيعة الدخل ؟
2- متى يجب التقرير عن الدخل؟

طبيعة أو ماهية الدخل: The Nature of Income

يمكن للدخل أن يأخذ عدة أشكال ، فقد ذكر Bedford مثلاً ، على أن هناك ثلاثة مفاهيم أساسية تناقش عادة في الأدب هي :

1- **الدخل المعنوي (النفسي) (Psychic Income)** : و يشير إلى إشباع الحاجات الإنسانية .
2- **الدخل الحقيقي (Real Income)** : و يشير إلى الزيادة في الثروة الاقتصادية .
3- **الدخل النقدي (Money Income)** : و يشير إلى الزيادة في القيم النقدية للموارد .

وتعتبر هذه المفاهيم الثلاثة مهمة ، إلا أن لكل منها مزايا وعيوبًا ، فالدخل المعنوي يصعب قياسه ، لأن الرغبات الإنسانية غير قابلة للتكميم ، ويتم إشباعها بمستويات مختلفة مع اكتساب الفرد للدخل الحقيقي ، أما الدخل النقدي فيسهل قياسه ، لكنه لا يأخذ في الاعتبار التغيرات في قيمة الوحدة النقدية . ويتفق الاقتصاديون بشكل عام ،

على أن هدف قياس الدخل هو تحديد مدى التحسن الذي طرأ على الوحدة خلال فترة زمنية معينة ، وبالتالي ركزوا على تحديد الدخل الحقيقي ، ويرجع تعريف المفهوم الاقتصادي للدخل عادة إلى الاقتصادي J.R. Hicks ، الذي يقول :

"إن الغرض من حساب الدخل من الناحية العملية هو إعطاء الأفراد مؤشراً عن المقدار الذي يمكنهم استهلاكه دون التسبب في جلب الفقر لهم (Impoverishing) ، ووفقًا لهذه الفكرة ، يبدو من الضروري تعريف دخل المرء على أنه القيمة القصوى التي يمكنه استهلاكها خلال أسبوع مع البقاء عند نفس مستوى الثروة (Well-Offness) في نهاية الأسبوع كما كان في بدايته" .

ويركز تعريف Hicksعلى الدخل الفردي ، لكن يمكن استخدامه كأساس لتحديد دخل المشروع عند استبدال كلمة استهلاك (Consumption) بكلمة توزيع (Distribution) وتعبّر الثروة في بداية ونهاية الفترة المحاسبية عن مقدار صافي الأصول (الأصول ناقصاً الالتزامات) المتاحة لتسيير أمور الوحدة الاقتصادية ، ويكون دخل المشروع هو التغير في صافي الأصول الناتجة عن أنشطة المشروع خلال الفترة المحاسبية ، أي أن دخل المشروع هو التغير في صافي الأصول خلال الفترة المحاسبية ، مع استبعاد استثمارات الملاّك والتوزيعات عليهم ، وينص هذا المفهوم لتحديد الدخل ، والذي يُطلق عليه المحاسبون مفهوم المحافظة على رأس المال (حقوق الملكية أو صافي الأصول) على أن الاعتراف بالدخل يجب ألا يتم حتى يتم احتجاز رأس المال أو استرداد التكاليف .

مفاهيم المحافظة على رأس المال: Capital Maintenance Concepts

يقتضي حدوث الدخل في هذا المفهوم وجود عائد على رأس المال المستثمر ، ولا يتحقق أي عائد على رأس المال المستثمر إلا إذا تمت المحافظة على رأس المال المستثمر أو تم استرداده ، وبالتالي يعتبر مفهوم المحافظة على رأس المال مهمًا للتمييز بين العائد على رأس المال المستثمر (Return on Investment) ، وإعادة الأموال المستثمرة واسترداد رأس المال (Return of Investment) مهم ، ومن ثمة تحديد الدخل .

وهناك مفهومان أساسيان للمحافظة على رأس المال هما : مفهوم المحافظة على رأس المال المالي (بالوحدات النقدية الأصلية) ، ومفهوم المحافظة على رأس المال

المادي ، وتحدث المحافظة على رأس المال المالي عندما تتجاوز القيم المالية (النقدية) لصافي أصول المشروع في نهاية الفترة القيمة المالية لصافي الأصول في بدايتها بعد استبعاد العمليات مع الملاك ، وتعتمد وجهة النظر هذه على مدخل العمليات ، وهذه هي وجهة النظر التقليدية للمحافظة على رأس المال المستخدم من قبل المحاسبين الماليين

وتتضمن المحافظة على رأس المال المادي أن العائد على رأس المال (الدخل) يحدث أو يظهر عندما تفوق الطاقة الإنتاجية المادية للمشروع في نهاية الفترة طاقته الإنتاجية المادية في بدايتها ، مع استبعاد العمليات مع الملاّك ، ويقتضي هذا المفهوم ضرورة عدم الاعتراف بالدخل إلا بعد الاحتياط للاستبدال المادي للأصول التشغيلية ، والطاقة الإنتاجية المادية في أي نقطة زمنية تساوي القيمة الجارية لصافي الأصول المستخدمة لتوليد الأرباح ، وتجسد القيمة الجارية التوقعات المتعلقة بالقدرة الإيرادية المستقبلية لصافي الأصول .

والفرق الأساسي بين المحافظة على رأس المال المادي والمحافظة على رأس المال المالي ، يكمن في معالجة مكاسب وخسائر الحيازة ، فمكاسب وخسائر الحيازة تحدث متى كانت قيمة البند في الميزانية تتغير خلال الفترة المحاسبية ، فعلى سبيل المثال ، إذا زادت قيمة الأراضي التي تحتفظ بها شركة معينة ، عندئذ تكون هناك مكاسب حيازة ، ويعتبر مؤيدو المحافظة على رأس المال المادي مكاسب وخسائر الحيازة بمثابة استرداد لرأس المال ولا يتم إدراجها ضمن الدخل ، وبدلا من ذلك تتم معالجتها كتعديل مباشر لحقوق الملكية ، وعلى العكس من ذلك ، تعتبر مكاسب وخسائر الحيازة في ظل مفهوم المحافظة على رأس المال المالي عائداً على رأس المال وتدخل ضمن الدخل .

المحاسبة وفق القيمة الجارية: Current Value Accounting

يتطلب مفهوم المحافظة على رأس المال المادي ضرورة التعبير عن كل الأصول والالتزامات بقيمتها الجارية ، **وأكثر المداخل شيوعًا لقياس القيمة الجارية هي** :

1- سعر دخول الأصل أو تكلفة الاستبدال .
2- سعر خروج الأصل أو سعر البيع .
3- القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل .

وسنقوم فيما يلي بمناقشة كل واحد من هذه المداخل بشكل مختصر لإظهار نقاط القوة والعيوب فيه .

سعر دخول الأصل أو تكلفة الاستبدال (الاستبدال أو الإحلال)

Entry Price or Replacement Cost

عند قياس الطاقة الإنتاجية باستخدام تكلفة الاستبدال ، يتم التعبير عن الأصول بتكلفة استبدالها بأصول مشابهة وفي حالة مشابهة . فلكي تحافظ الوحدة على الطاقة الإنتاجية المادية ، لابد لها من توليد تدفقات نقدية تكفي لضمان الاستبدال المادي للأصول التشغيلية ، ولتحديد الدخل – وفق هذا المدخل – تتم مقابلة الإيرادات مع التكاليف الجارية المترتبة على استبدال هذه الأصول ، وبالتالي يمكن توزيع الدخل على الملاّك دون إلحاق الضرر بالطاقة المادية اللازمة للاستمرار في العمل مستقبلاً ، ونتيجة لذلك تعتمد مسألة ما إذا كان استخدام مدخل قيمة دخول الأصل مناسبًا على الفرض المحاسبي لاستمرارية المشروع .

ووفقاً لرأي Edwards & Bell ، تسمح أسعار دخول الأصل الجارية بتقييم القرارات الإدارية بشأن الاحتفاظ بالأصول بواسطة فصل دخل القيمة الجارية (مكاسب وخسائر الحيازة) عن الدخل التشغيلي ، ويسمح مثل هذا التوجه في ظل فرض استمرارية العمليات بتقييم المشروع في المدى الطويل ، حيث يمكن تقييم الأرباح المتكررة والتي يمكن التحكم فيها إلى حد ما مقابل تلك العوامل التي تؤثر على العمليات مع مرور الوقت ، لكنها تقع خارج نطاق تحكم الإدارة ، وتوفر تكلفة الاستبدال مقياساً لتكلفة إحلال الطاقة التشغيلية الجارية ، وهي بذلك وسيلة لتقييم مقدار ما يمكن للشركة توزيعه على حملة الأسهم مع المحافظة على طاقتها التشغيلية .

ومع ذلك هناك العديد من مشاكل القياس التي تواجه تحديد قيم تكلفة الاستبدال ، حيث يمكن للشركة تحديد تكلفة استبدال المخزون ، وبعض الأصول الأخرى بدقة ، إلاأن كثيرًا من الأصول ، وخاصة المعدات الملموسة ، قد لايوجد شبيه لها في السوق ، وفي مثل هذه الحالات قد يتوجب على الشركة تقدير قيمة الأصول للوصول إلى تقريب للقيمة الاستبدالية .

وأحد المداخل البديلة لتقريب تكلفة الاستبدال هي استخدام مؤشر القوة الشرائية الخاصة ، فمؤشر السعر الخاص يهدف إلى قياس ما يحدث لأسعار قطاع محدد من

الاقتصاد ، كالمعدات الرأسمالية المستخدمة في صناعة معينة مثل صناعة الفولاذ أو الصناعات الاستخراجية ، ويجب أن يوفر استخدام أي مؤشر للقوة الشرائية الخاصة تقريباً معقولاً لتكلفة الإحلال ما دام سعر الأصل الذي يتم قياسه يتحرك بطريقة مشابهة للأصول المشابهة في الصناعة .

وأخيراً ، فقد كانت ملاءمة قيمة دخول أو شراء الأصل مثاراً للشك والتساؤل ، فقد قال Sterling إن قيمة دخول الأصول غير المملوكة ليست ملائمة إلا إذا كانت هناك نية لشراء الأصول ، أما بالنسبة للأصول المملوكة فقيمة دخول الأصول ملائمة لما قد يمكن تحقيقه عند بيعها أو شرائها لأنها مملوكة أصلاً ، علاوة على أن تكلفة الاستبدال الجارية لأصول الشركة لا تقيس الطاقة التشغيلية على أساس الممتلكات الحالية لاتخاذ قرارات الشراء أو الاحتفاظ أو البيع في السوق . وباختصار ، فإن وجهة النظر هذه تعتقد أن سعر دخول الأصل لا يفصح عن قدرة الوحدة على التكيف مع بدائل القرار الحالية .

قيمة خروج الأصل أو سعر البيع: Exit Value or Selling Price

أحد المداخل الأخرى لتحديد القيمة الجارية ، هو مدخل قيمة خروج الأصل أو سعر البيع ، ويتطلب هذا المدخل تقييم كل أصل من وجهة نظر التخلص منه ، أي أن كل الأصول – المخزون والآلات والمعدات وغير ذلك – يتم تقييمها بناءً على سعر البيع الذي سيتم تحقيقه إذا ما أرادت الشركة التخلص من الأصل بطريقة نظامية بدلاً عن التصفية الإجبارية .

ونظراً لأن مكاسب وخسائر الحيازة يتم الاعتراف بها فوراً ، لذلك يتغاضى مدخل سعر خروج الأصل للتقييم بصورة كلية عن مبدأ التحقق للاعتراف بالإيرادات ، ويصبح الحدث الأساسي للاعتراف بالأرباح هو نقطة الشراء وليس نقطة البيع .

ويقول Sterling and Chambers بأن أسعار خروج الأصول ملائمة لأغراض اتخاذ القرار ، وبالتالي تقرر الإدارة خلال كل فترة محاسبية ما إذا كانت ستحتفظ بالأصول أو تبيعها أو تستبدلها ، ويقال إن أسعار خروج الأصل توفر للمستخدمين معلومات أفضل لتقييم السيولة ومن ثم قدرة المشروع على التكيف مع المؤثرات الاقتصادية المتغيرة ، ونظراً لأن لدى الإدارة خيار بيع الأصل ، لذلك يوفر سعر خروج الأصل بالنسبة لها وسيلة لتقييم مخاطر الانخفاض ، حيث يقيس التضحية الجارية الناتجة عن الاحتفاظ بالأصل ، وبذلك يوفر مرشداً لتقييم وظيفة الوكالة التي تقوم بها الإدارة .

ويترتب على تحديد قيمة خروج الأصل ، كما هو الحال مع أسعار دخول الأصل ، بعض مشاكل القياس ، أولاهما : هناك مشكلة أساسية في تحديد سعر البيع لتلك الأصول التي لا توجد لها سوق جاهزة ، وثانيتهما : أن فكرة سعر خروج الأصل يجب أن تعتمد على الأسعار الناشئة عن البيع في ظل الظروف العادية للنشاط بدلاً من التصفية الإجبارية وقد تكون هذه الفكرة معقولة للأصول مثل المخزون ، لكن قد تكون غير عملية – إن لم تكن مستحيلة – بالنسبة للآلات ، حيث لا يتم التخلص منها في حالة النشاط العادي للمشروع .

ويمكن القول إن تكلفة الاستبدال تشكل مقاييس أكثر ملاءمة للقيمة الجارية للأصول الثابتة ، في حين أن قيمة خروج الأصل هي مقاييس أفضل للقيمة الجارية لبنود المخزون ، وبما أن الإدارة تنوي استخدام الأصول الثابتة وليس بيعها ، فإن قيمتها في الاستخدام هي ما يكلفه استبدالها ، من جهة أخرى ، يتم شراء المخزون لغرض إعادة البيع ، وبالتالي فإن قيمته ترتبط مباشرة بسعر البيع للعملاء .

وأخيراً ، لا تتماشى قيمة خروج الأصل أو سعر بيعه مع مفهوم المحافظة على رأس المال المادي ، فأسعار البيع تتولد عنها تدفقات نقدية داخلة يجب أن تغطي التكاليف المتوقعة لاستبدال الأصول التشغيلية قبل إمكانية توزيع عائد معين على رأس المال على الملاك ، وقيمة خروج الأصل هي نوع من تكلفة الفرصة البديلة التي تقيس التضحية الناجمة عن الاحتفاظ بالأصول بدلاً عن التكلفة المتوقعة لاستبدالها ، إضافة إلى أن المحافظة على رأس المال المادي تعتمد على مفهوم الاستمرارية وليس التصفية .

القيمة الحالية المخصومة: Discounted Present Value

المدخل الثالث لقياس صافي قيمة الأصول هو التدفق النقدي المخصوم ، ووفقاً لهذا المفهوم تعدّ القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع تسلمها مستقبلاً من الأصل (أو المدفوعة مقابل الالتزام) هي القيمة الملائمة لهذا الأصل (أو الالتزام) ، ويجب الإفصاح عنها في الميزانية ، وفي ظل هذه الطريقة يكون الدخل مساوياً للفرق بين القيمة الحالية لصافي الأصول في نهاية الفترة والقيمة الحالية لها بدايتها مع استبعاد أثر استثمارات الملاّك والتوزيعات عليهم . وتتشابه عملية القياس هذه المفهوم الاقتصادي للدخل ، لأن القيمة الحالية المخصومة ربما تكون هي أقرب تقريب للقيمة الفعلية للأصول المستخدمة ، ومن ثم النظر إليها على أنها بديل مناسب لقياس الثروة .

ويمكن تقديم حجة قوية لصالح مفهوم التدفق النقدي المخصوم ، فجميع الأصول يفترض أنها مقتناة على أساس الخدمات المستقبلية التي يتوقع أن تقدمها للشركة ، إضافة إلى أن هناك افتراضاً مسبقاً بأن سعر الشراء المبدئي تم دفعه بسبب الاعتقاد بأن الأصل سيولد مستقبلاً إيرادات كافية لجعل شرائه مجزياً ، وهكذا ترتبط التكلفة الأصلية بشكل صريح أو ضمني ، بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة ، وبذلك يكون الاستخدام المستمر للأصل يقتضي أن تكون قيمته في الاستخدام ترتبط بالتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً ، وهكذا تكون التغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً – ومن ثم القيمة الحالية من فترة لأخرى ملائمة للقرار – إضافة إلى أن القيمة الحالية في نهاية الفترة يفترض أنها تُعبر تقريبًا عن المال الذي ترغب الشركة استثماره لشراء الأصل لتحافظ على طاقتها التشغيلية ، وهكذا فإن قياس الدخل الناتج يتماشى مع مفهوم المحافظة على رأس المال المادي لقياس الدخل .

وقد اكتسب استخدام مقاييس القيمة الحالية في المحاسبة ، دفعة قوية بإصدار مجلس معايير المحاسبة المالية ، قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (7) المعنونة "استخدام مقاييس التدفق النقدي والقيمة الحالية في المحاسبة" ، **لكن مع ذلك تصاحب القياس وفق مفهوم التدفق النقدي المخصوم ثلاث مشاكل أساسية هي :**

أولاها : يعتمد هذا المفهوم على تقدير التدفق النقدي المستقبلي حسب الفترات الزمنية ، ونتيجة لذلك ، يجب تحديد كل من مقدار التدفقات النقدية المتولدة مستقبلاً ، وتوقيت هذه التدفقات .

والمشكلة الثانية : هي اختيار معدل الخصم المناسب ، نظراً لأن دولاراً يتم تسلمه مستقبلاً ليس بنفس القيمة التي بها دولار يتم تسلمه اليوم ، ولذا لابد من خصم التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً . ومن الناحية النظرية ، يجب أن يكون معدل الخصم هو معدل العائد الداخلي للأصل ، لكن هذا المعدل هو معدل تقريبي ، نظراً لأن معرفة المعدل الدقيق للعائد تتطلب المعرفة الدقيقة لمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً في تاريخ شراء الأصل .

وتنشأ **المشكلة الثالثة** بفعل تداخل أصول الشركة ، فالإيرادات تتولد بفعل الاستخدام المشترك لموارد الشركة ، ولذلك وحتى لو كانت التدفقات النقدية المستقبلية

للشركة ومعدل الخصم يمكن تحديدهما بدقة ، إلا أنه قد لا يكون من الممكن عملياً تحديد مساهمة كل أصل في هذه التدفقات النقدية بدقة ، ونتيجة لذلك لا يمكن تحديد القيمة الحالية المخصومة لأصول الشركة منفردة ومن ثم جمعها لتحديد القيمة الحالية للشركة .

ولا يمكن أن يكون استخدم أساليب القيمة الحالية لقياس القيمة الجارية سليماً إلا إذا كانت تقديرات قيمة وتوقيت وحجم التدفقات النقدية المستقبلية سليمة ، وكان معامل الخصم مناسباً ، وإذا كانت هذه التقديرات قريبة من الواقع ، قد يكون مقياس القيمة الحالية للخدمات المتوقعة مستقبلاً هو المقياس الأكثر ملاءمة للإفصاح في الميزانية ، لأن هذا المقياس سيكون ملائماً بما يجعل الميزانية توفر معلومات عن قدرة الأصول على إنتاج الدخل مستقبلاً .

القيمة الجارية ونموذج التكلفة التاريخية للمحاسبة:

Current Value and the Historical Accounting Model

على الرغم من أن نموذج المحاسبة الحالي يعتمد على التكلفة التاريخية بشكل كبير ، فإن الإصدارات الرسمية والمذكرات المعروضة للمناقشة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية ، تشير إلى توجه نحو توفير المزيد من المعلومات عن القيمة الجارية ، فعلى سبيل المثال ، وضعت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (33) المعدلة استرشادات للتقرير عن معلومات التكلفة الجارية كملحقات ، وذلك بالنسبة لبعض الأصول غير النقدية ، وطالبت قائمتا معايير المحاسبة المالية رقم (114) ورقم (115) أن يتم التقرير عن بعض الأدوات المالية بقيمتها العادلة ،كما طالبت قائمتا معايير المحاسبة المالية رقم (105) ورقم (107) أن تفصح الشركات عن معلومات إضافية عن القيمة السوقية ، وقد قام مجلس معايير المحاسبية المالية حديثاً بنشر ملخص مشروعه المتعلق بالقيمة العادلة الذي يدافع عـــن استخدام القيمة العادلة لقياس كل الأصول والالتزامات المالية (انظر الفصل التاسع) .

الاعتراف بالدخل: Income Recognition

كان الموقف التقليدي للمحاسبين دائماً هو ضرورة استخدام مدخل العمليات للمحاسبة عن الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، وذلك في محاولة للتغلب على مشاكل القياس المصاحبة لاستخدام المفهوم الاقتصادي للدخل . ويعتمد هذا المدخل على افتراض أن عناصر القوائم المالية ، يجب التقرير عنها متى كان هناك

دليل على حدوث عملية تبادل خارجية (أو وجود عملية تفاوضية) ، وتتطلب المحاسبة على أساس مدخل العمليات أن يكون الدخل المقرر عنه هو نتيجة التعامل مع الوحدات الخارجية بالنسبة للوحدة التي تعد التقرير ، وبذلك يؤدي هذا المدخل إلى ظهور مبدأ تحقيق الإيراد . وينص مبدأ تحقيق الإيراد على أن الدخل يجب الاعتراف به عند استكمال عملية البيع ، أو متى أوشكت على ذلك مع حدوث عملية التبادل ، فعملية التبادل هي أساس المحاسبة ، وتحدد توقيت الاعتراف بالإيراد ومقدار الإيراد الذي يتم تسجيله . ويتم التعبير عن القوائم المالية المترتبة عن هذا المدخل من خلال رأس المال المالي (النقدي) المستثمر في صافي الأصول والعائد على هذا الاستثمار لحملة الأسهم ، وبالتالي تعتبر المحاسبة التقليدية التي تعتمد على مدخل العمليات متماشية مع مفهوم المحافظة على رأس المال المالي .

وتختلف المحاسبة على أساس مدخل العمليات عن المفهوم الاقتصادي للدخل ، في أن الدخل المحاسبي يتحدد بواسطة قياس قيم صافي الأصول المسجلة فقط مع استبعاد العمليات الرأسمالية والتوزيعات خلال الفترة ، ولا تتم وفقًا للمفهوم المحاسبي للدخل تحديد قيمة متوقعة للشركة ولا التقرير عن التغير في القيمة المتوقعة للأصول أو الالتزامات .

وقد أشارت البحوث العملية إلى أن الدخل المحاسبي يرتبط بمقاييس الدخل التي تعتمد على السوق مثل عائدات الأسهم ، كما أشارت إلى أن أسعار الأوراق المالية تستجيب للمحتوى الإعلامي للقوائم المالية ، لكن ومع ذلك ، تعرض مدخل العمليات لتحديد الدخل إلى الانتقادات لعدم تقريره عن كل المعلومات الملائمة عن الوحدات الاقتصادية ، ويرى أولئك الذين يفضلون تفسيراً أكثر تحرراً لمفهوم الدخل أن الدخل يجب أن يشمل كل المكاسب والخسائر في الأصول أو الالتزامات التي تحتفظ بها الوحدة خلال فترة معينة .

وقد اقترح كل من Edwards & Bell بأنه عند إجراء تغيرات طفيفة في إجراءات المحاسبة الحالية ، يمكن تحديد أربعة أنواع من الدخل ، **وتعرف هذه المقاييس للدخل بأنها هي :**

1- ربح التشغيل الجاري – فائض إيراد المبيعات عن التكلفة الجارية للمدخلات المستخدمة في الإنتاج المباع .

2- الوفرات القابلة للتحقيق في التكلفة – الزيادة في أسعار الأصول المحتفظ بها خلال الفترة .

3- وفرات التكلفة المحققة – الفرق بين التكاليف التاريخية وسعر الشراء الجاري للبضاعة المباعة .

4- المكاسب الرأسمالية المحققة – زيادة مبيعات الأصول طويلة الأجل عن التكاليف التاريخية لها عند بيعها .

ويرى الكاتبان Edwards & Bell أن هذه المقاييس تشكل مؤشرات أفضل للثروة ، وتوفر للمستخدمين معلومات مفيدة لتحليل نتائج المشروع .

وقد ناقش Sprouse في تعقيبه على نتائج دراسة البحوث المحاسبية رقم (3) هذا المفهوم بشكل أكثر تحديدا إلى حد ما فقال :

«نظراً لأن حصص الملاّك متغيرة ومتنقلة بين الأفراد ، لذا يجب أن نسعى إلى الاعتراف بالتغيرات القابلة القياس على أساس وقتي ، وعند القيام بذلك يجب أن نحدد طبيعة هذه التغيرات . ويتكون الدخل كما يقرر عنه حالياً من ثلاثة عناصر ، لكل منها أهمية اقتصادية مختلفة بشكل كبير . فهل مجمل الربح هو فعلاً نتيجة للعمليات – الفرق بين أسعار المنتجات الجارية والتكاليف الجارية لإنتاجها – كل منهما مقاسًا على أساس الوحدات النقدية؟ ما هو مقدار دخل الشركة الذي لا يمثل نتيجة العمليات ، بل يمثل نتيجة التغيرات في قيمة أحد الأصول المهمة ككمية كبيرة من المواد الأولية (كمية مخزون سكر بأحد المخازن مثلاً) ؟ فمثل هذا التغيرات خاضعة للصدفة ، ولا يمكن التنبؤ بها ، لذلك تحتاج إلى أن تكون مفصولة لكي يتم تفسير القوائم المالية بطريقة لها مغزى ، وتكون قرارات الاستثمار التي تعتمد على مقاييس الدخل رشيدة ، وما هو مقدار ما يتم التقرير عنه الآن باعتباره دخلاً وهو ليس كذلك ، بل مجرد نتائج مزيفة نتيجة لاستخدام وحدة قياس جارية للإيرادات ، وحدة قياس تاريخية للتكاليف – وخاصة الاستهلاك ؟» .

والتغير الأساسي الذي يطالب به كل من Edwards & Bell ودراسة البحوث المحاسبية رقم (3) هو التقرير عن المكاسب أو الخسائر غير المحققة في صافي أصول الوحدة خلال الفترة ، وكما ناقشنا سابقاً ، يطلق على هذه المكاسب والخسائر مكاسب وخسائر الحيازة ، ويرى مؤيدو هذا الرأي أن التقرير عن المكاسب أو الخسائر

يزيد من المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المنشورة ، وتركز هذه الحجة على نقطتين أساسيتين هما :

1- أن المكاسب والخسائر غير المنتظرة من الاحتفاظ ببعض الأصول أو الالتزامات يجب التقرير عنها عند حدوثها .

2- أن التغيرات في وحدة القياس يجب استبعادها من عملية التقرير ، أي أن القوائم المالية يجب تعديلها وفقا لآثار التضخم .

إن الآثار المترتبة عن عدم تسجيل مكاسب وخسائر الحيازة على الدخل تتضح من المثال التالي : لنفرض أن شخصين (ا) و(ب) قاما بشراء قطعتي أرض متجاورتين مساحة كل منهما 100فدان بمبلغ 100,000دولار بتاريخ 1يناير 2005 ، ولنفرض كذلك أن القيمة المقوَّمة بها هذه الأرض ارتفعت لتصبح 150,000 دولار بتاريخ 31 ديسمبر 2005 وأن (أ) قام ببيع أرضه في حين احتفظ (ب) بأرضه ، في هذه الحالة تسمح الممارسات المحاسبية التقليدية للشخص (أ) بالاعتراف بمكسب قدره 50,000 دولار ، في الوقت الذي لا يمكن فيه للشخص(ب) تسجيل مكاسبه لأنها لم تتحقق عن طريق عملية تفاوضية ، ويحدث هذا الفرق حتى في الوقت الذي تكون فيه الطبيعة الاقتصادية لكلا الحدثين هي ذاتها ، ويوضح هذا المثال أثر مدخل العمليات على تحديد الدخل .

القياس: Measurement

للتقرير عن دخل المشروع يفترض أن تكون كل بنود الإيرادات والمصروفات قابلة للقياس ، وأحد متطلبات القياس هو أن يكون الشيء أو الحدث قابلاً للوضع في شكل ترتيبي أو تدرجي وفق خاصية معينة ، والقياس هو عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقاً للقواعد ، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتميز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار .

إن وحدة القياس المحاسبي هي الوحدة النقدية (الدولار في الولايات المتحدة) ، لكن عدم استقرار وحدة القياس يتسبب في مشاكل كبيرة ، فلو فكرت في الحجرة التي تجلس بها الآن مثلاً و قمت بقياس عرضها بالأقدام أو البوصة اليوم ثم عاودت الأمر الأسبوع المقبل والسنة القادمة ستحصل على نفس النتائج في كل مرة إذا كانت القياسات دقيقة ، وفي المقابل يختلف القياس المحاسبي للمبيعات السنوية في كل سنة

– بلا شك – حتى ولو كان عدد الوحدات المباعة هو نفسه تمامًا ، وغالبية هذا الفرق هي نتيجة للتغيرات في قيمة الوحدة النقدية (الدولار) .

والعامل الثاني الذي يزيد من تعقيد القياس المحاسبي هو ضرورة اتخاذ قرارات حكمية لأغراض عملية التقرير الدورية ، فالاستهلاك والإهلاك والاستنفاد كلها أمثلة على أساليب القياس الحكمية غير الدقيقة التي تزيد من تعقيد عملية القياس ، وبما أن التغير في وحدة القياس والمقاييس الحكمية الناتجة عن ضرورة العرض الدوري مستمران ، فإنه يجب على مستخدمي المعلومات المحاسبية معرفة محددات وعيوب استخدام أساليب القياس في المحاسبة .

المعالجة المحاسبية للتّضخم: Accounting for Inflation

أحد الأسباب الرئيسية لعدم استقرار وحدة القياس المحاسبي ، هو آثار القوى التضخمية أو الانكماشية في الاقتصاد ككل ، مما يؤثر بشكل عام على القوة الشرائية للوحدة النقدية ، وقد اقترح Sweeney ضرورة أن يتم قياس عناصر القوائم المالية بوحدات نقدية مماثلة تعكس نفس مستوى القوة الشرائية لكي يمكن جمعها بصورة مناسبة مع بعضها البعض للحصول على نتائج سليمة ، وذلك كشرط لجعل القوائم المالية ذات معنى ، ويطلق على هذه المقاييس تعديلات القوة الشرائية العامة ، ولا تهدف هذه المقاييس إلى قياس قيمة الأصول والالتزامات ، بل تهدف إلى السماح بتقييم أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار ، فالاحتفاظ بالمدنين خلال الفترات التضخمية ، مثلاً ، يعني أن تكون الوحدات النقدية المستلمة عند تحصيلها تعادل أقل مما كانت ستكون عليه فيما لو كانت المبيعات نقدية ، ونتيجة ذلك هي نقص القوة الشرائية . وينتج عن تعديلات القوة الشرائية العامة تلك ، قوائم مالية تقرر عن المكاسب والخسائر في القوة الشرائية .

ويؤدي التضخم إلى اضمحلال القوة الشرائية لصافي الأصول النقدية (المدينون ناقصاً الدائنين) ، ويؤثر فقدان القوة الشرائية سلباً بذلك على قيمة رأس المال النقدي المستثمر في صافي أصول الشركة ، ويعكس الدخل مقاساً على أساس التغير في صافي الأصول المعدلة وفقًا لمستوى الأسعار من بداية الفترة إلى نهايتها مع استبعاد العمليات مع الملاك تآكل الاستثمار الرأسمالي النقدي ، ولذلك يتماشى مع مفهوم المحافظة على رأس المال المالي لتحديد الدخل . ويرى مؤيدو القوائم المالية المعدلة

لتعكس آثار التضخم ، أن هذه التعديلات ضرورية لجعل الدخل يقيس الزيادة في الثروة من فترة لأخرى .

الاعتراف بالإيراد وتحقيقه: Revenue Recognition and Realization

ظل هناك قدر كبير من الخلط في الأدب المحاسبي حول المعنى الدقيق للمصطلحين : الاعتراف بالإيراد ، وتحقيق الإيراد ، فالاعتراف بالإيراد هو العملية الرسمية (The formal process) لتسجيل عملية معينة أو حدث معين ، في حين أن تحقيق الإيراد هو عملية تحويل الأصول غير النقدية أو الحقوق إلى نقدية . وتعترف المحاسبة على أساس مدخل العمليات بالإيرادات المحققة أو القابلة للتحقيق وتُظهرها بالتقارير ، وهكذا يعتمد الاعتراف بالإيراد في المحاسبة على تحديد متى تحقق هذا الإيراد . ويفضل منتقدو العملية المحاسبية المفهوم الاقتصادي للدخل الحقيقي الذي يتم وفقًا له تسجيل اكتساب الدخل بشكل مستمر مع الزمن ، ويرى المحاسبون أنه من غير العملي تسجيل الإيرادات فور حدوثها ، لذلك يجب اختيار نقطة زمنية معينة لإثبات حدوث الإيراد ، فبالنسبة للشركات الصناعية مثلاً هناك العديد من الاحتمالات الممكنة منها تاريخ حيازة المواد الخام ، أو إنتاج منتج الشركة ، أو بيع المنتج أو تحصيل النقدية أو استكمال الأنشطة اللاحقة على البيع مثل ضمانات المنتج .

وقد أوصت لجنة جمعية المحاسبة الأمريكية المكلفة بدراسة تحقيق الإيراد ، سنة 1964 ، **بإمكانية تحسين المفهوم إذا ما تم تطبيق المعايير التالية** :

1– إن الإيراد يجب أن يكون قابلاً للقياس .

2– إن القياس يجب أن يكون قابلاً للتحقق منه بواسطة عملية سوقية خارجية .

3– إن الحدث الأساسي يجب أن يكون قد حدث .

والعنصر الأساسي في هذه التوصيات هو المعيار الثالث ، حيث ينص اختبار الحدث الأساسي على أن الإيراد يتحقق عند استكمال المهمة الأساسية في عملية الربح ، وينتج عن هذا الاختبار الاعتراف بالإيراد في أوقات مختلفة لمنظمات الأعمال المختلفة .

وقد نتج عن الاستخدام المشترك لاختيار الحدث الأساسي ، ومدخل العمليات دخل محاسبي يقيس الفرق بين مبيعات منتج الشركة (الإيراد) والتكاليف التي تكبدتها في إنتاج وبيع هذا المنتج (المصروفات) .

وقد عرّف مجلس معايير المحاسبة المالية الإيراد بأنه "تدفّق داخل من الأصول إلى الوحدة أو تحسن في أصولها أو تسوية لالتزاماتها (أو خليطاً بين تحسن الأصول وتسوية الالتزامات) ، خلال فترة معينة نتيجة إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو الأنشطة الأخرى المشكلة للعمليات المستمرة للوحدة" .

وتثبت الشركات الإيرادات التي يزيد صافي أصولها نتيجة للأنشطة المستمرة ، وتختلف هذه الأنشطة من شركة لأخرى ، **لكنها تتكون بشكل عام من الخطوات التالية بالنسبة للشركات الصناعية :**

1- طلب المواد الخام للإنتاج .
2- تسلُّم المواد الخام .
3- إنتاج المنتج .
4- تسويق المنتج .
5- تسلم طلبات العملاء .
6- تسليم المنتج – إلى العملاء .
7- تحصيل النقدية – من العملاء .
8- السداد للدائنين .

وتحدث هذه الخطوات عادة بصورة متوالية كما يتكرر حدوثها ، وبما أن الحالة هذه ، لذا فهي تمثل دورة أنشطة إنتاج الدخل (Income-Producing Activities Cycle) وحسب الظروف ، يمكن للشركة الاعتراف بالإيراد وتحديد الدخل عند النقاط المختلفة لهذه الدورة ، ولذلك لابد من استرشادات لتحديد متى يجب الاعتراف بالإيرادات والمصروفات داخل دورة أنشطة إنتاج الإيرادات .

وبشكل عام ، تعترف الشركات عادة بالإيراد عند بيع المنتج أو الخدمة ، لكن يمكنها تعجيل أو تأجيل الاعتراف بالإيراد داخل دورة أنشطة إنتاج الدخل بسبب الظروف المصاحبة للبيع . فجميع الشركات تواجه أسئلة تحتاج منها الإجابة على متى يتم الاعتراف بالإيراد . فعلى سبيل المثال ، تتبع شركة Dell للحاسب الآلي نظام الإنتاج وفق الطلب ، حيث تستلم أولاً طلبات العملاء و تقوم بتجميع المنتج ثم تحصيل النقدية من العملاء بعد شحن البضائع . والسؤال الذي يواجه الشركة هو متى

– داخل دورة أنشطة إنتاج الإيراد– تعترف بالإيراد الذي تحصل عليه من العملاء . ومن جهة أخرى ، تشترط شركة New York Times اشتراك العملاء مقدمًا . وخلال السنة يتوجب على الشركة الوفاء بالتزاماتها بتسليم الصحف لعملائها . وهنا أيضا يواجهها السؤال متى يجب أن تعترف بالإيراد .

ويحتاج الاسترشاد العام للاعتراف بالإيراد عند البيع إلى المزيد من التوضيح . حيث لا يكفي القول ببساطة ، أن الإيراد يجب الاعتراف به عند البيع ، لأن أنشطة البيع تختلف من شركة لأخرى . ففي ظل المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، **يجب الاعتراف بالإيراد عندما يتحقق الشرطان التاليان :**

1- **أن يكون الإيراد قد تم اكتسابه** : حيث تعتبر الشركة قد اكتسبت الإيراد عندما تقوم بإنجاز كل ما يتحتم عليها القيام به لتكون المنافع المتمثلة في الإيراد من حقها . وتعتمد مسألة ما إذا كانت الشركة قد اكتسبت هذا الإيراد – أي ما إذا كانت قد استكملت القدر الأكبر مما يتوجب عليها ليكون الإيراد من حقها– في الغالب على ما إذا كانت الشركة قد استكملت الحدث الحاسم أم لا . ويعني ذلك أن كل دورة من دورات أنشطة إنتاج الإيراد تحتوي على حدث حاسم يتوجب على الشركة إنجازه لكي تكون مستحقة للإيراد . ويمكن لهذا الحدث أن يختلف من شركة لأخرى و من صناعة لأخرى .

2- **أن يكون الإيراد قد تحقق أو قابلاً للتحقيق** : ويعني تحقق الإيراد أن المنتجات أو الخدمات قد استبدلت بنقدية أو بحقوق على نقدية ، لاحظ أن التحقق وقابلية التحقيق يقتضي ضمناً حقيقة أن الإيراد يمكن قياسه بقدر معقول من التأكد . أو بعبارة أخرى ، أن مبالغ الإيراد يمكن تكميمها بدرجة ضمان معقولة . وبما أن القدرة على قياس الإيراد لابد أن تكون موجودة لكي يكون قابلاً للتحقق لذا يرى بعض المحاسبين أن قابلية القياس وقابلية التحقيق عبارة عن نفس الشيء .

وتعتبر هذه الاسترشادات عامة ، وقد أدت مع الزمن إلى العديد من التفسيرات . وبالتالي طور مجلس معايير المحاسبة المالية والهيئات التي سبقته عدداً من الاسترشادات أكثر تحديداً تركز على التقرير عن الممارسات في بعض الصناعات . فالشركات في الصناعات المرتبطة بعقود الإنشاءات طويلة الأجل وعقود الامتياز ، وشركات المنافع الخاضعة للرقابة ، وشركات بيع العقارات ، وشركات التأمين ، وشركات الألعاب الترفيهية– في بعض الحالات– تُستخدم ممارسات مختلفة للاعتراف بالإيراد .

وبشكل عام ، ينشأ الانحراف عن إثبات الإيراد عند نقطة البيع بسبب عدم التأكد المحيط بتحصيل النقدية . فإذا كان تحصيل النقدية في عملية معينة على درجة عالية من التأكد ، عندئذ يمكن للشركة تعجيل الاعتراف بالإيراد . فعلى سبيل المثال ، يمكن لشركة زراعية تتعاقد مسبقاً على بيع محصولها البالغ 10,000 بوشل من الذرة لأحد مشتري الحبوب بمبلغ 1.9 دولار للبوشل ، أن تثبت إيراداتها بعد أن تكمل تجميع الكمية المطلوبة . من جهة أخرى ، عندما تكون هناك درجة عالية من عدم التأكد من تحصيل النقدية – كما في حالة دخول العميل في ترتيبات الإفلاس مثلاً– عندئذ يمكن تأجيل الاعتراف بالإيراد .

الاسترشادات الرسمية: Authoritative Guidance

لقد لاحظ مجلس معايير المحاسبة المالية ، أن استرشادات الاعتراف بالإيراد الواردة في مختلف الإصدارات لم تكن ثابتة ، ونتيجة لذلك لم يكن هناك معيار عام للاعتراف بالإيراد . ولملء هذا الفراغ ، قرر المجلس إعادة النظر في استرشادات الاعتراف بالإيراد في قوائم مفاهيم المحاسبة المالية الصادرة عنه . وقد أظهرت مراجعة المجلس أن التعارض في الاعتراف بالإيراد قد نشأ بين الاسترشادات المفاهيمية المتعلقة بالاعتراف بالإيراد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) وتعريف الإيراد الوارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) حيث لاحظ بشكل خاص أن معايير الاعتراف بالإيراد الواردة في قائمة المفاهيم رقم (5) لا تركز علي التغيرات في الأصول والالتزامات مع أن تعريف الإيراد في قائمة المفاهيم رقم (6) كان في ضوء التدفقات الداخلة وتلك الخارجة (أي التغيرات في الأصول والالتزامات) .

وقد تناولت لجنة تداول الأوراق المالية المشاكل المتعلقة بالاعتراف بالإيراد في نشرة الموظفين المحاسبية رقم (Staff Accounting Bulletin) (101) المعنونة "الاعتراف بالإيراد في القوائم المالية" وفي ملف مرافق بعنوان "الاعتراف بالإيراد في القوائم المالية– الأسئلة التي يتكرر طرحها والإجابات عليها" . ووفقاً لهذه النشرة إذا كانت العملية تقع في نطاق نشرات رسمية محددة توفر استرشاداً للاعتراف بالإيراد ، عندئذ يجب تطبيق هذه النشرات . لكن في غياب مثل هذه النشرات ، عندئذ يجب تطبيق معايير قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(5) يجب عدم الاعتراف بالإيراد ما لم يتحقق الحدث الحاسم ويصبح هذا الإيراد قابلاً للقياس . وتحتوي نشرة الموظفين المحاسبية كذلك ،

على متطلبات إضافية لمقابلة معايير مجلس معايير المحاسبة المالية ، وتعكس هذه المتطلبات وجهة نظر موظفي اللجنة المتمثلة في أن المعايير الأربعة الأساسية للاعتراف بالإيراد الواردة في قائمة موقف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي رقم 97-2 المعنونة "الاعتراف بالإيراد من البرامج" ، توفر أساساً لجميع المبادئ الأساسية للاعتراف بالإيراد ، **وهذه المعايير هي** :

1- وجود أدلة مقنعة على التسوية .
2- تسليم السلعة أو أداء الخدمة .
3- أن تكون رسوم البائع محددة أو قابلة للتحديد .
4- أن يكون التحصيل محتملاً .

وقد كان أثر النشرة المذكورة واضحاً ، حيث تطلب من العديد من الشركات تغيير معايير اعترافها بالإيراد . فعلى سبيل المثال ، قامت شركة Galaxy وهي شركة مقرها نيفادا في الولايات المتحدة ، وتقوم ببيع خدمات الإنترنت للبرمجيات ، بتسجيل 5.25 مليون دولار نتيجة التغير في المبادئ المحاسبية ، وذلك نتيجة لتبني هذه النشرة .

تعجيل وتأجيل الاعتراف بالإيراد:

Delayed and Advanced Revenue Recognition

كما ناقشنا سابقاً ، تعترف الشركات بالإيراد عند بيعها لمنتجاتها أو تقديمها لخدماتها ، لأن البيع أو تقديم الخدمة ، يفي بمعيار الحدث الحاسم . لكن يمكن تقديم أو تأخير الاعتراف بالإيراد بسبب بعض الظروف المصاحبة لعملية البيع . فعلى سبيل المثال ، تقوم شركة American Airlines بتأجيل الاعتراف بإيرادات نقل الركاب حتى يتم نقل الركاب فعلاً ، رغم أن الشركة تكون عادة قد حصَّلت المبلغ مقدمًا . ففي هذه الحالة تكون عملية بيع التذاكر قد حققت شرط قابلية القياس ، لكن يكون الحدث الحاسم لم يتحقق حتى يتم استكمال الرحلات المجدولة . ونتيجة لذلك تقوم الشركة بإثبات مبيعات التذاكر مبدئياً كإيراد غير مكتسب ، وتؤجل الاعتراف بالإيراد من المبيعات حتى يُكتسب بتقديم خدمة النقل .

ويجب على جميع الشركات ، تقرير متى تتم مقابلة معياري الحدث الحاسم وقابلية القياس . فعلى سبيل المثال ، يتوجب على شركة New York Yankees تقرير متى تعترف بالإيراد من مبيعات التذاكر الموسمية . وبما أن فريق الشركة يعرف الأسعار التي يتم

الحصول عليها مقابل التذاكر ، لذلك تمكن مقابلة معيار قابلية القياس بسهولة عند البيع ، لكن لا تمكن مقابلة معيار الحدث الحاسم إلا بعد أن يؤدي كل طرف ما عليه .

لنأخذ مثالاً آخر ، يتوجب على شركة Sears تقرير متى تقوم بالاعتراف بالإيراد من مبيعات عقود تمديد الضمانات مقابل التنفيذ . لأن هذه المبيعات بالنسبة للشركة – كما هو الحال مع شركة Yankees- تفي بمعيار قابلية القياس عند نقطة البيع لكن الحدث الحاسم بالنسبة للشركة لا يحدث حتى تتسلم مطالبات الضمان من العملاء . فعند هذه النقطة بالضبط ، يمكن للشركة قياس مصروف الضمانات ، ومن ثم مقابلته بالإيراد من الضمانات . ويعتبر مطلب مقابلة الإيراد بالمصروف الذي تكبدته الشركة لاكتساب هذا الإيراد مفهوماً مهمًا نحتاج إلى أن نتطرق له قبل الحديث عن المشاكل الخاصة بالاعتراف بالإيراد . وسنتناول في الفقرات التالية مفهوم المقابلة ، ثم نناقش متطلبات الاعتراف بالإيراد سواء قبل نقطة البيع أو بعدها لاحقاً في هذا الفصل .

ففي ظل الممارسة الحالية ، عادة ما يتم الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع ، لكن يمكن تقديم أو تأخير تاريخ الاعتراف حسب طبيعة العملية المعنيَّة ، ويحدث الانحراف عن تسجيل الإيراد عند نقطة البيع بشكل عام بسبب تباين درجات التأكد ، فإذا كانت هناك درجة عالية من التأكد من تحقيق الإيراد ، عندئذ يمكن للاعتراف بالإيراد أن يسبق نقطة البيع ، وعلى العكس من ذلك ، كلما كان مستوى عدم التأكد المصاحب لتحقيق الإيراد أكبر ، كان الميل إلى تأخير الاعتراف بالإيراد أكبر ، و يؤدي معيار درجة التأكد إلى الاعتراف بالإيراد عند نقاط مختلفة عديدة من دورة الإنتاج والبيع .

الاعتراف بالإيراد أثناء عملية الإنتاج:

Revenue Recognition During Production Proeess

عندما يكون إنتاج منتج الشركة متّصلاً لمدة سنتين أو أكثر ، عندئذ يعتبر توزيع الإيراد بين مختلف الفترات المحاسبية أمراً ضرورياً لعملية التقرير المناسبة ، وفي مثل هذه الحالات ، يتم استخدام طريقة للاعتراف بالإيراد يطلق عليها نسبة الإنجاز ، حيث يوزّع وفقًا لهذه الطريقة الإيراد على أساس نسبة التكاليف التي تم تكبدها خلال الفترة المحاسبية إلى إجمالي التكاليف المتوقعة ، وتتطلب طريقة نسبة الإنجاز وجود سعر بيع معلوم وقدرة على تقدير التكاليف الإجمالية للمنتج بشكل معقول ، وتستخدم في

المعالجة المحاسبية لعقود الإنشاءات طويلة الأجل مثل إنشاءات الطرق وبناء السفن والسدود ، وبما أن طريقة نسبة الإنجاز تعترف بالدخل بمجرد اكتسابه ، بدلاً عن الانتظار حتى يتم استكمال العملية ، يوفر مفهوم الاعتراف بالدخل مقاييس للدخل أقرب إلى المفهوم الاقتصادي الذي ينادى به Hicks .

الاعتراف بالإيراد عند استكمال الإنتاج:

Revenue Recognition at the completion of Production

إذا كان منتج الشركة يتم بيعه بسعر قابل للتحديد في سوق منظّمة ، يمكن أن يتحقق الإيراد متى أصبحت السلع جاهزة للبيع ، وقد كان سوق الذهب في الولايات المتحدة في السابق مثالاً على هذه الطريقة ، حيث كان كل الذهب الذي يتم استخراجه يتم بيعه للحكومة بسعر ثابت ، كما أن بعض المنتجات والسلع الزراعية أيضا تفي بهذه الشروط . ويتم الدّفاع عن الاعتراف بالإيراد عند استكمال الإنتاج على أساس أن الحدث الأساسي في عملية الربح قد حدث .

الاعتراف بالإيراد أثناء أداء الخدمة:

Revenue Recognition as Services Are Performed

الخطوات الثلاث التي تنطوي عليها عقود الخدمة هي : (1) قبول العرض (الطلبيات) ، (2) أداء الخدمة ، (3) تحصيل النقدية ، وهذه الخطوات يمكن أداؤها جميعاً في فترة محاسبية واحدة أو تقسيمها بين فترات عدّة . ويجب أن يُربط تحقيق الإيراد في عقود الخدمة بشكل عام بأداء الخدمات ، كما يجب تسجيله حسب درجة الخدمات المنجزة ، ويجب الربط بين تحقيق الإيراد والخدمات المنجزة ، لأنها هي القرار الحاسم (الأساسي) ، فتوقيع العقد يترتب عليه عقد تنفيذي جزئي ، و قد يسبق تحصيل النقدية أداء الخدمات أو يتأخر عليه .

الاعتراف بالإيراد عند تسلُم النقدية:

Revenue Recognized as Cash Is Received

في بعض الحالات التي يكون فيها تحصيل الإيراد بالكامل مشكوكًا فيه ، يتم تأجيل الاعتراف به حتى يتم تسلم النقدية ، وتعتبر طريقة التقسيط وطريقة استرداد النقدية أمثلة على تأخير الاعتراف بالإيراد حتى يتم تسلم النقدية ، إلا أن مجلس مبادئ المحاسبة المالية ، يرى أن الاعتراف بالإيراد يجب ألا يُؤجل إلا إذا كانت إمكانية

تحصيل كامل القيمة مشكوكًا فيها بدرجة كبيرة ، تجعل من غير الممكن تقدير مخصّص مناسب بالمقدار الذي لا يمكن تحصيله .

الاعتراف بالإيراد عند حدوث حدث معين:

Revenue Recognized on the Occurrence of Some Event

في بعض الحالات التي لا تكون فيها العقود مُلزمة أو يكون هناك حق لإلغاء هذه العقود ، قد يفرض مستوى عدم التأكد تأجيل الاعتراف بالإيراد حتى نقطة توثيق العقد أو مرور الزمن ، فقد أجازت بعض الولايات قوانين تسمح بإبطال عقد بيع المباني الجاهزة خلال فترات زمنية محددة ، وفي مثل هذه الحالات يجب تأجيل الاعتراف بالإيراد حتى مرور الفترة المحددة .

ظروف خاصة للاعتراف بالإيراد:

Special Recognition Circumstances

هناك بعض الأحداث التي لا تقع ضمن أي من التقسيمات السابقة أعلاه ، وبالتالي قد يكون من الضروري وضع مبادئ محاسبية عامة ومتعارف عليها جديدة ، تأخذ في الاعتبار الأنواع الخاصة من العمليات ، فقد تناول مجلس معايير المحاسبية المالية بشكل محدد معيار الاعتراف بالإيراد بالنسبة للمتعاملين في عقود الامتياز ، وفي الحالات التي يوجد فيها حق على العائد ، فقد نصّ المجلس في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (45) بعنوان "المعالجة المحاسبية لإيرادات أتعاب عقد الامتياز" ، على أن إيراد أتعاب عقد الامتياز (صافياً من مخصّص مناسب للحسابات التي لا يمكن تحصيلها) يجب الاعتراف به عند ما تكون الخدمات المادية (الأساسية) قد تم أداء قدر كبير منها من قبل صاحب عقد الامتياز . وفي غالبية الحالات ، أسرع نقطة يمكن فيها الاعتراف بالإيراد من قبل أصحاب عقود الامتياز هي بدء العمليات من قبل منفذ العقد ، بالإضافة إلى أن طريقة التقسيط يمكن استخدامها متى كان الإيراد يتم تحصيله على مدى فترة زمنية طويلة ، ولم يكن هناك أساس معقول لتقدير القدرة على التحصيل بالكامل .

وينصّ مجلس معايير المحاسبة المالية في قائمة معايير المحاسبية المالية رقم(48) بعنوان **"الاعتراف بالإيراد عند وجود حق العائد"** على أن البائع يجب أن يعترف بالإيراد عند نقطة البيع في حالة وجود امتياز العائد عند تحقق جميع الشروط التالية فقط :

1- ثبات سعر البيع أو إمكانية تحديده عند تاريخ البيع .
2- قيام المشتري بالدفع للبائع أو إلزامه بذلك .
3- تحمّل المشتري لمخاطر الخسائر الناتجة عن السرقة أو العطب .
4- وجود كيان اقتصادي للمشتري منفصل عن البائع .
5- عدم وجود التزامات كبيرة على البائع عن الأداء المستقبلي الذي ينطوي على إعادة بيع المنتج .
6- قابلية العائدات المستقبلية للتقدير بشكل معقول .

وفي حالة عدم مقابلة هذه الشروط و تأجيل الاعتراف بالإيراد ، عندئذ يجب الاعتراف به عند أول نقطة تنتهي فيها صلاحية امتياز العائد أو يتم فيها الوفاء بهذه الشروط .

توضّح المناقشة السابقة أن توقيت الاعتراف بالإيراد يمكن أن يختلف بشكل كبير ، والأساس المنطقي لهذه التعددية في طرق الاعتراف هو وجود مستويات مختلفة من التأكد ، ومن ثم حدوث الأحداث أو الأنشطة الأساسية في عملية الربح ، وللأسف ليس هناك معيار محدد يمكّن المحاسبين من اتخاذ أحكام بشأن أنسب الأوقات للاعتراف بالإيراد .

وهكذا وعلى مر السنين ، وفّرت الحالات السابقة والأعراف تأييداً للاعتراف بالإيراد في أوقات مختلفة ، وقد اتُخذ عرف الاعتراف بالإيراد معنى مجموعة المعايير التي تُستخدم عند ظهور ظروف معينة .

إن غياب معيار محدد للمساعدة في تحديد متى يتم تسجيل الإيراد ، يمكن أن يؤدي أيضا إلى مخالفات في عملية التقرير . فقد اشترت شركة Mckesson حديثاً شركة HBO للبرامج الطبية مقابل 12 مليار (بليون) ، وكانت عملية الشراء هذه تعتمد على مبالغ الدخل والإيراد المقرر عنها سابقًا والتي أشارت إلى أن الشركة الجديدة المدمجة ستزيد من ربحيتها . وقد أظهر البحث اللاحق في ممارسات HBO للاعتراف بالإيراد سنة 1999 ، أن الشركة كانت قد اعترفت بإيراد من مبيعات عقود غير نهائية وزوّرت (تلاعبت) في بيانات العقود ، فقد تم ، على سبيل المثال ، تسجيل مبلغ 200,000 $ من تطوير البرامج على أنها إيرادات ، على الرّغم من أن العميل كان قد وافق على التّفكير في شرائها لاحقاً فقط ، بالإضافة إلى أن رجال البيع تم تشجيعهم على تأخير تواريخ العقود لضمها إلى

تقرير الأرباح الربع سنوية السابق ، ونتيجة لهذه النتائج ، تم تخفيض أرباح الشركة المدمجة بمقدار 191مليون دولار خلال فترات التقرير الثلاث السابقة .

المقابلة (مقابلة الإيرادات بالمصروفات): Matching

بعد تحقيق الشركة للحدث الحاسم واعترافها بالإيراد ، يجب عليها بعد ذلك تحديد جميع المصروفات ذات الصلة بخلق هذا الإيراد . ويطلق على عملية ربط الإيرادات بالتكاليف هذه مصطلح مفهوم المقابلة . ومن الناحية المفاهيمية ، يمكن النظر إلى مفهوم المقابلة باعتباره ربط الجهد بالإنجاز ، ورغم أن هذا المفهوم يسهل فهمه نظريًا ، إلا أن مقابلة الإيرادات والمصروفات تحتاج إلى قدر كبير من التفكير المتأني . ويعتمد تحديد ما إذا كانت التكاليف ليست ذات منافع مستقبلية – ومن ثم ضرورة تحميلها على الإيراد– على تعريفات مفاهيم التكلفة ، والمصروف ، والخسارة . وتعرف هذه المفاهيم كما يلي :

- **التكلفة (cost)** : هي مقدار ما يتم التنازل عنه مقابل البضاعة المستلمة ، أو التي سيتم تسلمها ، ويمكن تصنيف التكاليف إلى : (1) تكاليف غير مستنفدة (أصول) تستخدم لإنتاج الإيراد في المستقبل ، (2) وتكاليف مستنفدة لا تستعمل في إنتاج الإيراد ، ولذلك تطرح من الإيرادات أو الأرباح المحتجزة في الفترة الجارية .

- **المصروف (Expense)** : هو التدفق الخارج من الأصول أو استخداماتها الأخرى ، أو تحمل الالتزامات (أو مزيج بين الاثنين) خلال الفترة نتيجة تسليم أو إنتاج السلع أو تقديم الخدمات ، أو القيام بالأنشطة الأخرى التي تشكل العمليات المستمرة أو المركزية للوحدة .

- **الأصول (Assets)** : هي منافع اقتصادية مستقبلية تم الحصول عليها أو السيطرة عليها من قبل وحدة معينة نتيجة لعمليات أو أحداث ماضية ، **وهناك ثلاث سمات أساسية للأصل هي :**

1- يجسد منافع مستقبلية محتملة – سواء منفردة أو بالاشتراك مع الأصول الأخرى– تنطوي على المساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صافي التدفقات النقدية الداخلة مستقبلاً .

2- يمكن لمشروع معين الحصول على منافعها والتحكم في إمكانية حصول الغير عليها .

3- إن الحدث أو العملية التي أعطت للمشروع الحق أو السيطرة على هذه المنافع قد حدثت .

- **الخسارة (Loss)** : هي الانخفاض في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة العمليات الصورية أو العرضية للوحدة والعمليات والأحداث والظروف الأخرى التي تؤثر عليها خلال الفترة باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات أو التوزيعات على الملاّك .

أو بعبارة أخرى ، المصروفات هي استنفاد التكاليف بما ينتج إيرادًا ، في حين أن الخسائر هي استنفاذ التكاليف بما لا ينتج إيراداً . فعندما تشتري شركة مخزوناً ، مثلاً ، فهي تشتري أصلاً ، وفي سبيل الحصول على هذا الأصل ، فإنها تتكبد تكلفة ، وعندما يباع المخزون (أو يُستخدم) تكون التكلفة قد استنفدت وينتج عن ذلك مصروف في شكل تكلفة بضاعة مباعة ، وتقوم الشركة عندئذ بالاعتراف بالمصروف الناتج عند عملية البيع أو الاستخدام بما يساهم في تحقيق الإيرادات . وفي المقابل ، لنفرض أن المخزون قد تم تلفه نتيجة حريق ، ففي هذه الحالة يكون المخزون قد استخدم بالمعنى الحرفي للكلمة ، كما تكون التكلفة قد استنفدت بنفس المعنى كذلك ، لكن استخدام المخزون أو استنفاد التكلفة هنا لم يساهم إطلاقًا في تحقيق إيرادات للشركة ، ونتيجة لذلك يكون هذا الاستنفاد للتكلفة عبارة عن خسائر وليس مصروفاً . ويوضح الشكل (1-5) هذه العلاقات .

وتبعاً لذلك ، ولغرض تحديد الدخل الدوري ، فإنه يجب على الشركة تحديد التكاليف المستنفذة خلال الفترة الجارية ، وما إذا كانت هذه التكاليف منتجةً أو مولدةً للإيرادات أم لا ، ويساعد في عملية التحديد هذه ، فصل المصروفات إلى تكاليف منتج وتكاليف فترة ، فتكاليف المنتج هي التكاليف المستنفدة والتي يمكن ربطها مباشرة بمنتج الشركة كالمواد المباشرة والعمل المباشر وتكاليف الصنع الإضافية المباشرة للمصنع ، و من الممارسات المعتادة توزيع بعض التكاليف بصورة حكمية ، كتكاليف الصنع الإضافية غير المباشرة ، على المنتج على الرغم من غياب قياس مباشر للارتباط . ويتم تحميل تكاليف المنتج على المصروف على أساس عدد المنتجات

المباعة ، أما تكاليف الفترة فهي استنفاد التكاليف التي ترتبط بشكل أكبر بالفترة الزمنية أكثر من ارتباطه بمنتج معين ، مثل المرتبات الإدارية . ويتم تحميل تكاليف الفترة على المصروف على أساس فترة الاستفادة ، أما الخسائر فيجب استقطاعها في الفترة التي تم فيها تقرير عدم وجود منافع منها في المستقبل .

وباختصار ، يمكن أن نلاحظ أن الاعتراف بالدخل المحاسبي هو نتيجة لعدم القدرة على قياس التدفقات الداخلة (الإيرادات) والتدفقات الخارجة المصاحبة لها (المصروفات) . وإذا كانت التدفقات النقدية الخارجية غير قابلة للقياس ، عندئذ يتم تأجيل توقيت الاعتراف بالدخل ، ولذلك يرتبط الدخل المحاسبي بشكل وثيق بالعمليات الماضية والحالية . ولا تشير قائمة الدخل التقليدية إلى الكثير فيما يتعلق بالتوقّعات المستقبلية ، فقد اتخذ المحاسبون بشكل عام موقفاً مؤداه أن أفضل مؤشر للمستقبل هو الأداء الماضي ، وأن التقرير عن المكاسب المنتظرة ينطوي على عنصر التحيز في العمليات الحسابية بطريقة قد تضر من فائدة القوائم المالية ، بالإضافة إلى أن مفاهيم التحفظ والأهمية النسبية لعبت دوراً مهمًا في تحديد الدخل المحاسبي .

التحفظ (الحيطة والحذر) : Conservatism

أطلق Sterling على مبدأ التحفظ اسم المبدأ الأكثر تأثيراً في التقييم المحاسبي ، وبعبارة بسيطة يقتضي هذا المبدأ بأنه في حالة الشك ، يتم اختيار البديل المحاسبي الذي يرجّح ألا يبالغ في الأصول والدخل .

وقد حظي مبدأ التحفظ في الأساس بمكانة الصدارة باعتباره تعويضًا جزئيًا عن التفاؤل الدائم من الإدارة وميلها إلى المبالغة في القوائم المالية اللذين شكلا سمة واضحة خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، كما ينظر إلى التحفظ باعتباره أكثر قبولاً من الرأي الداعي إلى الاعتراف بمكاسب الحيازة ، حيث إن العديد من المحاسبين يعتقدون أنه بعرض البديل الأقل تفضيلاً لتقييم الشركة ، سيكون مستخدمو القوائم المالية أقل عرضة للتضليل ، لكن في السنوات الأخيرة أدت الضغوط الهادفة للحصول على معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة إلى تقليل تأثير هذا المفهوم . فالقوائم المالية المتحفظة عادة غير عادلة للعرض على الملاّك الحاليين ومتحيّزة لصالح الملاّك المتوقعين ، حيث إن القيمة الصافية للشركة لا تشمل التوقعات المستقبلية ، وبالتالي سيتم تقييم الأسهم العادية للشركة بقيمة أقل نسبياً في السوق .

التكلفة
تقود أو تؤدي إلى
أصل
استنفاد بما يؤدي إلى إيراد
مصروف
استنفاد بما لا يؤدي إلى إيراد
خسارة

الأهمية النسبية (المادية): Materiality

كان لمفهوم الأهمية النسبية تأثير واسع النطاق في كل الأنشطة المحاسبية رغم عدم وجود تعريف شامل له ، ومع أن الأهمية النسبية تؤثر على قياس وعرض كل المعلومات المقدمة في القوائم المالية ، إلا أن أثرها الأكبر يقع على بنود الإيرادات والمصروفات .

وهناك جوانب نوعية وأخرى كمية لهذا المفهوم . فعلى سبيل المثال ، قامت هيئات القطاع الخاص المخولة بتطوير المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها بتعريف الأهمية النسبية كمياً ونوعياً . فجاء في دراسة البحوث المحاسبية رقم (7) التعريف النوعي التالي :

> «إن الجملة ، أو الشيء ، أو البند يكون مادياً (مهمًا نسبياً) إذا كان إعطاء الاهتمام الكامل للظروف المحيطة ، كما هي حينئذٍ ، يبين أنه إذا ما تم الإفصاح عنه أو عن طريقة معالجته يرجح أن يؤثر ، أو يحدث فرقًا في حكم وعمل الشخص العادي » .

وقد قدمت هذه المنظمات أيضًا تعريفات كمية للأهمية النسبية ، فعلى سبيل المثال ، عندما وضعت المتطلبات الكمية في رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (18) اعتبرت الاستثمارات التي تصل إلى 20% فأكثر من الأسهم التي لها حق التصويت من أسهم الشركة المستثمر بها مادية . وقد اعتبر الانخفاض في الأرباح التجميعية للسهم بنسبة تقل عن3% غير مادي في رأي المجلس رقم (15) ، إضافة إلى أن مجلس معايير المحاسبة المالية عرف القطاع الذي يقرر عنه بأنه هو القطاع الذي يشكل 10% من الإيرادات ، أو الأرباح التشغيلية أو الأصول . وتحتوي غالبية قوائم معايير المحاسبة المالية على العبارة "إن أحكام هذه القائمة لا داعي لتطبيقها على البنود غير المادية" .

وقد قام مجلس المعايير المحاسبة المالية في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (2) بعرض الفقرة التالية فيما يتعلق بالأهمية النسبية :

> «إن أولئك الذين يتخذون قرارات محاسبية ، وأولئك الذين يصدرون أحكاماً مثل المراجعين ، يواجهون حاجة مستمرة لاتخاذ أحكام بشأن الأهمية النسبية ، وأحكام الأهمية النسبية من حيث الطبيعة كمية بالدرجة الأولى فيطرحون السؤال : هل هذا البند كبير بدرجة تؤثر على مستخدمي المعلومات ؟ لكن إجابة هذا السؤال تتأثر عادة بطبيعة البند وماهيته ، فالبنود الصغيرة التي تعتبر مادية إذا ما حدثت نتيجة للعمليات الروتينية يمكن اعتبارها مادية إذا وجدت في ظروف غير عادية » .

ثم استطردت القائمة رقم (2) لتعريف أحكام الأهمية النسبية باعتبارها "حواجز" أو عتبات . أو بعبارة أخرى هل البند (خطأ أو إهمال) كبير بدرجة تمكنه من عبور الحاجز الفاصل بين البنود المادية والبنود غير المادية ؟ وكلما كان البند أكثر أهمية ، كلما تضاءل الحاجز الموجود .

وفيما يلي نستعرض بعض البنود كأمثلة على المادية :

1- التغير المحاسبي في الظرف الذي يوقع المشروع في خطر خرق شروط التعاقد المتعلقة بحالته المالية يمكن أن يبرر انخفاض عتبة الأهمية النسبية مقارنة بما كانت ستكون عليه فيما لو كان مركز المشروع قوياً .

2- عدم الإفصاح بصورة منفصلة عن بند غير متكرر من الإيراد يمكن أن يكون مادياً عند عتبة أقل مما كان سيكون عليه الحال لو أن الإيراد بدل الخسائر إلى أرباح أو غير الاتجاه العام للأرباح من اتجاه هابط إلى آخر صاعد .

3- الخطأ في تصنيف الأصول الذي ما كان ليكون مادياً في قيمته لو أثر على مجموعتين من الآلات أو المعدات والذي يمكن أن يكون مادياً إذا ما غير التصنيف بين مجموعة الأصول غير الجارية والأصول الجارية .

4- المبالغ الضئيلة بدرجة لا تتطلب الإفصاح عنها أو تصحيحها في الظروف العادية يمكن اعتبارها مادية إذا ما نشأت عن عمليات أو أحداث استثنائية أو غير عادية .

جودة الأرباح (نوعية)، وإدارة الأرباح ، والتقارير المالية المضللة:

Earnings Quality, Earnings Management and Fraudulent Financial reportig

جودة الأرباح: Earnings Quality

يهتم المحللون الماليون ، وكذلك مستخدمو القوائم المالية بالأرباح التي تفصح عنها الوحدة ، لأنها تمكنهم ليس من تقييم أدائها في الماضي فقط ، بل تمكنهم كذلك من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، والتي بدورها تؤثر على أسعار الأسهم ، فقد أشارت الأبحاث خلال العشرين سنة الماضية إلى وجود أثر للأرباح المحاسبية المفصح (المنشور) عنها على أسعار الأسهم ، وإن كان هذا الأثر ضئيلاً جداً . وكما لاحظنا سابقًا ، فإن الأرباح تتأثر بسياسات وطرق الاعتراف بالدخل ، وكذلك الحاجة إلى مقابلة الإيرادات والمصروفات في الفترات المحاسبية بذاتها ، وكذلك الأحكام التي يصدرها المدراء ، وكل ذلك من شأنه أن يقلل من أهمية وفائدة الأرباح كمؤشرات مالية . وكنتيجة لذلك بدأ محللو الأوراق المالية بالتركيز على مفهوم المحافظة على رأس المال كمدخل لقياس الدخل ، وهو المدخل الذي يركز بصورة أساسية على التغير في صافي الأصول الناتج عن الأنشطة التشغيلية للوحدة خلال الفترة المحاسبية خالياً من الاستثمارات المساهم بها من الملاك والتوزيعات عليهم ، وتتضمن وجهة النظر هذه بأن الوحدة لا تحقق أي أرباح ما لم تسترد التكاليف المتكبدة إضافة إلى الحفاظ على حقوق ملاكها (حقوق الملكية) . ومن هذا المنظور ، فإن مفهوم المحافظة على رأس المال لتحديد الدخل يمثل وجهة النظر الاقتصادية للدخل ، بدلاً من كونه وجهة نظر محاسبية بحتة ، لأن وجهة النظر الاقتصادية أوسع وأشمل في نطاقها من ذلك .

ولمعالجة العيوب الناتجة عن الدخل المحاسبي المفصح (المنشور) عنه ، ولمساعدة الوحدة في التقريب بين أرباحها المحاسبية وأرباحها الاقتصادية ، فإنه يجب على مستخدم القوائم المالية تقييم جودة أرباح الوحدة .

وتعرف جودة الأرباح بأنها درجة الارتباط بين الدخل المحاسبي للشركة ودخلها الاقتصادي . وهناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لتقييم جودة الأرباح ومن بينها :

1- مقارنة المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة بتلك المستخدمة في الصناعة بشكل عام والشركات المنافسة ، وما إذا كانت هذه المبادئ تؤدي إلى تضخيم الأرباح ؟

2- مراجعة التغيّرات التي حدثت حديثاً في المبادئ والتقديرات المحاسبية لتحديد ما إذا كانت تؤدي إلى تضخيم الأرباح .

3- تحديد ما إذا كانت المصروفات الاختيارية مثل الدعاية والإعلان قد تم تأجيلها وذلك بمقارنتها بتلك الخاصة بالفترات السابقة .

4- محاولة تقييم ما إذا كانت بعض المصروفات مثل مصروفات الضمان (Warranty expenses) لا تظهر في قائمة الدخل .

5- تحديد تكلفة استبدال المخزون والأصول الأخرى ، وتقييم ما إذا كانت الشركة تولّد تدفقات نقدية كافية لاستبدال أصولها .

6- مراجعة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية لتحديد ما إذا كانت هناك خسائر محتملة قد تقلّل الأرباح والتدفقات النقدية مستقبلاً .

7- مراجعة العلاقة بين المبيعات وحسابات المدينين لتحديد ما إذا كانت هذه الحسابات تزيد بسرعة أكبر مع زيادة المبيعات .

8- مراجعة القسم الخاص بمناقشات الإدارة وتحليلها ضمن التقرير السنوي ورأي المراجع لمعرفة رأي الإدارة حول مستقبل الشركة والتعرف على أي مشاكل محاسبية أساسية .

فهذه الأساليب تساعد في تحديد ما إذا كانت القوائم المالية للشركة قد عبّرت عن الطبيعة الاقتصادية لعمليات الشركة بشكل مناسب ، وقد توصل Lev & Thiagarajan إلى أن كلاً من الأرباح المعدّلة وفقًا للجودة فيما يتعلق بالمكاسب والخسائر غير المؤكدة توفر تفسيراً أفضل للتغيرات في أسعار الأسهم مقارنة بالدخل المقرر عنه ، وبالتالي يجب على المستثمرين أن يحاولوا تسوية القوائم المالية بما يعكس الواقع الاقتصادي .

وهناك دلائل على أن اهتمام المستثمرين بموضوع جودة الأرباح آخذ في التزايد ، ففي أواخر 1999 تأثرت أسهم الشركات American Express و Pitney Bowes و Tyco International سلباً بعد أن نشرت هذه الشركات مكاسب غير مؤيدة وغير دائمة كجزء من تقاريرها الربع سنوية ، وكان السوق على ما يبدو ، قد نظر إليها كمحاولة لمقابلة التوقعات . وفي السنوات السابقة ، كان المستثمرون يهملون مكونات أرقام الدخل الربع سنوية المفصح عنها بصورة متكررة عند مقابلة تقديرات الدخل ، لكن يبدو أن السوق أصبح حالياً ينظر إلى مكونات أرقام الدخل بحذر أكبر . وقد عبَّرت لجنة تداول الأوراق المالية كذلك عن اهتمامها بالموضوع ، فقد تبنت قواعد ستمكّنها من النظر فيما يستدعي من الشركات القيام بتسويات في قوائمها المالية أو إهمال القيام بمثل هذه التسويات . وقد نشأت هذه المخاوف من حقيقة أن عدم مقابلة التقديرات المتوقعة للأرباح ، حتى ولو بفارق ضئيل ، تؤثر بشكل كبير على أسعار أسهم الشركة ، وبالتالي تشير الاسترشادات إلى أنه إذا كانت الشركة تتوقع أن يكون للبند أثر سلبي مادي على سعر سهمها يجب عليها عندئذ الإفصاح عنه .

إدارة الأرباح: Earnings Management

الجانب الثاني لموضوع جودة الأرباح ، هو مسألة إدارة الإرباح ، فإدارة الأرباح هي محاولة مسؤولي الشركة التأثير على الدخل المفصح عنه في المدى القصير . فقد واجه مديرو الشركات ضغوطاً قوية جداً خلال التسعينيات من القرن الماضي لتحقيق مستويات أرباح مستهدفة والوصول لمستويات توقعات المحللين الماليين لأرباح شركاتهم ، وفي استجابة لذلك التجأ هؤلاء المديرون إلى استخدام ممارسات محاسبية ليبرالية وحتى مضللة . وقد توصلت إحدى الدراسات- التي أجريت حديثاً- إلى أن إدارة الأرباح تحدث بسبب مجموعة من الأسباب المختلفة ، من بينها ، التأثير على سوق الأوراق المالية ، وزيادة مكافآت الإدارة ، وتقليل احتمالية الإخلال بشروط الاقتراض ، وتجنب التدخل من الهيئات الحكومية المنظمة . حيث يُعتقد أن المديرين قد يحاولون إدارة الأرباح لاعتقادهم أن قرارات المستثمرين والدائنين تتأثر بالأرباح المفصح عنها . وتهدف أساليب إدارة الأرباح في معظم الحالات إلى تحسين آثار الدخل المفصح عنه وخفض تكلفة رأس مال الشركة . من جهة أخرى ، قد تغتنم الإدارة فرصة الإعلان

عن المزيد من الأنباء السيئة في الفترات التي يكون الأداء فيها ضعيفًا في محاولة لزيادة الأرباح مستقبلاً .

ويعتقد بعض الأفراد أن سياسات مكافآت المديرين ، لاسيما سياسات خيارات الأسهم للمديرين ، قد ساهمت في الخروقات التي أحدثتها إدارة الأرباح خلال التسعينيات من القرن الماضي . وترى وجهة النظر هذه ، أن عملية الخلط ضمن تعويضات الإدارة العليا بين المكافآت المربوطة مباشرة بالأداء (مثل خيارات الأسهم) ، والمكافآت الشخصية المربوطة بالوظيفة في الشركة (مثل المرتبات) ، قد أثرت في أداء الإدارة لمصلحة الملاك . وبالمثل يؤثر عدد الأفراد العاملين في الأعمال الإدارية اليومية للشركة على إدراك هؤلاء الأفراد لأهداف الفريق الإداري وأهداف حملة الأسهم . وبشكل عام ، كلما كان التركيز على المنافع الداخلية للإدارة العليا ، أكبر كلما كانت مخاطر الغش أكبر ، وكلما كان التأثير السياسي للإدارة العليا أكبر ، مقارنة بتأثير المراجعين الخارجيين ، كلما كانت مخاطر الغش أكبر ، وكلما كان الالتزام بخطة خيارات الأسهم والمنافع التي تشجع وجهة النظر طويلة الأجل والإشراف والموازنة بين تأثير الإدارة ومجلس الإدارة أكبر كلما كانت مخاطر الغش أقل .

إن تقييم مدى ملاءمة أساليب إدارة الأرباح تعتمد على أهداف هذه الأساليب ، ففي بعض الحالات ، لا تنطوي إدارة الأرباح على أساليب تخرج عن نطاق مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها . ويختار المدراء عادة ، سياسات محاسبية تعظم أرباح الشركة وقيمتها السوقية . وبشكل عام ، تنطوي هذه الأساليب على مسائل تتعلق بالاعتراف بالإيرادات والمصروفات ، وتشمل تقدير مخصصات الديون الرديئة ، وتخفيضات المخزون ، وتقدير النسبة المئوية للإنجاز في المشروعات الإنشائية طويلة الأجل ، واختيار طرق الاستهلاك .

وتعتبر أساليب إدارة الأرباح هذه مشروعة ، لكن إدارة الأرباح غير المشروعة ، وسوء عرض الأرباح ، هما ما يهم لجنة تداول الأوراق المالية والمجتمع الاستثماري . وفي سنة 1998 حدد Arthur Levitt الرئيس السابق للجنة تداول الأوراق المالية خمسة أساليب لإدارة الأرباح ، يعتقد أنها تهدد تكامل وسلامة عملية التقرير المالي .

وهذه الأساليب هي :

1- **الاستحمام** (Taking a Bath) : هو عملية المبالغة لمرة واحدة في أعباء إعادة الهيكلة بهدف خفض الأصول مما يقلل المصروفات في المستقبل . حيث إن المتوقع هو أن الخسائر التي تحدث مرة واحدة سيتم خصمها في السوق من قبل المحللين الماليين والمستثمرين الذين يركزون على الأرباح المستقبلية .

2- **المعالجة المحاسبية الخلاقة لعمليات الشراء**(Creative Acquisition Accounting) : مثل تجنب المصروفات المستقبلية مقابل تحميل وحيد أو لمرة واحدة لأعباء مقابل أعمال البحث والتطوير تحت التشغيل .

3- **المخصصات المؤقتة** (Cookie Jar Reserves) : المبالغة في العائد على المبيعات أو تكاليف ضمانات الأسهم في الفترات الجيدة ، ثم استخدام التقديرات المبالغ فيها هذه في الفترات السيئة لتقليل الأعباء المشابهة .

4- **خرق مفهوم المادية** (Abusing Materiality Concept) : كتسجيل الأخطاء بشكل متعمد أو إهمالها في القوائم المالية على افتراض أن أثرها ليس مادياً .

5- **الاعتراف غير المناسب بالإيراد** (Improper Revenue Recognition) : كتسجيل الإيراد قبل اكتسابه ، حيث لوحظ أن ما يزيد على نصف القضايا التعزيزية المرفوعة أمام لجنة تداول الأوراق المالية سنتي 1999 و 2000 تنطوي على مشاكل الاعتراف بالإيراد .

التقارير المالية المضللة : Fraudulent Financial Reporting

ينطوي العديد من أنشطة إدارة الأرباح – رغم أنها ليبرالية – على أحكام شخصية وتقديرات مقبولة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، لكن التلاعب في الأرباح بنيَّة خداع المستثمرين والدائنين يعتبر تضليلاً في القوائم المالية . ويبين الشكل (2-5) مأخوذ من مقال للكاتبين (Dechow & Skinner) التمييز بين أنشطة إدارة الأرباح المتحفظة والمحايدة والليبرالية والمضللة .

وللأسف هناك العديد من الأمثلة على الممارسات المحاسبية المضللة ، ومن أشهرها حالة شركة Sunbeam .

المعالجات المحاسبية المتحفظة	المبالغة في الحدة بالاعتراف بالخسائر أو المخصصات
	المبالغة في قيمة أنشطة البحث والتطوير المشتراة تحت الإنجاز
الأرباح المحايدة	الأرباح التي تنتج عن استخدام منظور محايد
المعالجات المحاسبية الليبرالية	التخفيض المبالغ فيه في الخسائر أو المخصصات
المعالجة المحاسبية المضللة	إثبات المبيعات قبل وفائها بمعايير الاكتساب والقياس
	إثبات مبيعات وهمية
تأخير تواريخ فواتير المبيعات	المبالغة في قيمة المخزون

الشكل (5-2) التمييز بين أنشطة إدارة الأرباح المتحفظة والمحايدة والليبرالية والمضللة

قضية شركة Sunbeam:

مع نهاية سنة 1997 أصبح من الواضح أنه إذا كانت شركة Sunbeam ستقابل التوقعات التي تعهدت بها أمام Wall Street ، فلابد لها من إيجاد بعض الأرباح بسرعة . لكن كيف حصلت الشركة على هذه الأرباح ، وكيف قاوم المراجعون ثم قبلوا يوفران الجزء المهم من قضية الغش التي رفعتها لجنة تداول الأوراق المالية على الرئيس الأسبق للشركة Albert J. Dunlap والمعروف عادة باسم Chainsaw Al بسبب ميله لطرد الأشخاص . فقد كانت الطريقة المبتدعة لخلق هذه الأرباح هي مناورة قطع الغيار . فقد كانت الشركة تمتلك الكثير من قطع الغيار التي تُستخدم لتصليح أعمدتها وشبكاتها متى تعطلت ، وقد كانت قطع الغيار هذه مخزنة في مخازن شركة IPE Printers التي تقوم بإرسالها عند الحاجة .

وقد جاءت الشركة بخطة لبيع هذه القطع لشركة IPE Printers مقابل مبلغ 11 مليون دولار ، وسجلت أرباحًا بقيمة 8 ملايين . لكن شركة IPE Printers كانت ترى أن قيمة هذه القطع لا تتجاوز 2 مليون . وقد حلت الشركة هذا الخلاف بإقناع شركة IPE Printers بالتوقيع على اتفاق لشراء هذه القطع بمبلغ 11مليون مع إضافة شرط يسمح لشركة IPE Printers بفسخ العقد في يناير . وفي الواقع لم تبع قطع الغيار فعلاً لكن الأرباح أثبتت ، وقد خلص الشريك المسؤول عن مراجعة الشركة إلى أن هذه الأرباح ليس مسموحًا بها وفق مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، فوافقت الشركة على تخفيضها بمقدار 3 ملايين فقط لكنها لم تكن مستعدة لتخفيضها أكثر من ذلك . ومن هنا بدأت المشكلة مثيرة فعلاً ، فقد كان بإمكان الشريك المراجع أن يقول أن هذه الأرباح الوهمية إذا ما أضيفت فلن يوقع تقرير المراجعة لكنه اتخذ موقفاً مختلفاً ، حيث قرر أن الأرباح المتبقية ليست مادية . وبما أن رأي المراجع ينص على أن القوائم المالية تمثل بعدالة في ضوء اعتبارات المادية المختلفة المركز المالي للشركة لذلك كان بإمكانه التوقيع عليها . فالجزء الذي لم يعرض بصورة عادلة لم يكن مادياً ، وبالتالي لم يكن مهماً . وقد حكمت لجنة تداول الأوراق المالية بأن الشريك الرئيسي المراجع سمح بإدراج بنود كان قد اعترض عليها تصل ما نسبته 16% من أرباح الشركة السنوية المقرر عنها .

وعقب اكتشاف الموضوع ، أصدر المراجعون تقريراً جديداً استبعدوا فيه جميع الأرباح التي كانت تعتقد لجنة تداول الأوراق المالية أنها مضللة ، كما دفعوا مبلغ 110 ملايين لتسوية قضية حملة أسهم الشركة ، لكنهم ساندوا رأي الشريك الرئيسي المراجع قائلين إن هذه القضية لم تكن تنطوي على غش بل تنطوي على خلاف مهني حول تطبيق معايير محاسبية معقدة .

ففي حالات الغش في الواقع يقول المراجعون إنه تم تضليلهم ، لكن في هذه الحالة وحسب رأي لجنة تداول الأوراق المالية اكتشف المراجعون جزءاً كبيراً مما سمته اللجنة الأرباح الزائفة (Sham Profits) ، لكنهم قرروا أنها لم تكن مادية ، ولذلك لم يعلم المستثمرون بذلك .

إن الأهمية الحقيقية لهذه القضية تكمن في أنها أرست مبدأ معيناً هو : تعتبر محاولة الشركة لنشر أرباح مزيفة معلومة مادية (أو مهمة نسبياً) بالنسبة للمستثمرين ، بغض النظر عن المبلغ . وأي مراجع يسمح بنشر مثل هذه الأرباح يكون قد فشل في أداء مهمته .

وقد طورت العديد من الدراسات إشارات إنذار ضد الغش في القوائم المالية ، لكن العديد من هذه الإشارات لا يمكن الكشف عنها إلا من قبل المراجعين الخارجيين أو الداخليين ، بينما يمكن الكشف عن البعض منها من خلال مراجعة القوائم المالية وتقرير الشركة وفق النموذج 10-K والصحافة المالية . **وتبين القائمة التالية بعض البنود التي تثير إمكانية الغش :**

1- مجلس الإدارة الذي يسيطر عليه أفراد داخليون - من داخل الشركة .
2- ربط مكافآت الإدارة بأسعار السهم .
3- تكرار تغيير المراجعين .
4- سرعة دوران الموظفين الأساسيين .
5- الأرباح المتناقصة .
6- النمو السريع غير العادي .
7- نقص رأس المال العامل .
8- الحاجة لزيادة أسعار الأسهم لمقابلة توقعات المحللين الماليين .
9- المستويات المرتفعة جداً من الدين .
10- النقص (العجز) في النقدية .
11- اتفاقات التمويل خارج الميزانية إذا كانت جوهرية .
12- الشك في إمكانية استمرار الشركة .
13- وجود تحقيق من قبل لجنة تداول الأوراق المالية أو أي جهة تنظيمية أخرى .

14- الظروف الاقتصادية غير المرغوبة للصناعة .
15- التعليق أو الشطب من سوق الأوراق المالية .

ولا تشير هذه العلامات أو الدلائل بالضرورة إلى وجود الغش فعلاً ، لأن بعضها قد يوجد في الظروف الطبيعية لبيئة المشروع ، لكن من المهم أن نلاحظ أن المحققين دائماً ما توصلوا إلى توافر هذه الظروف في كل حالات التقرير المالي التي تنطوي على غش ، ونتيجة لذلك لا يعني وجود علامة أو أكثر من هذه العلامات ، أن الشركة متورطة في أنشطة غش ، بل كل ما يعنيه ذلك هو إمكانية وجود مثل هذا الغش .

الخلاصــة Summary

إن الدخل الاقتصادي هو نتيجة لعاملين هما : (1) بيع منتجات الشركة (الدخل المحقق) ، (2) الزيادة أو النقص في صافي الأصول المحتفظ بها (الدخل القابل للتحقيق ، أي مكاسب الحيازة) ، وقد يتطلب التقرير الكامل عن الدخل إدراج كلا العاملين ، لكن محددات الأساليب والأدلة الموضوعية تفرض قيوداً على عملية التقرير عن الدخل . وقد ظل العرف المحاسبي المتعلق بتحقيق الإيراد يعيق وقت التقرير عن الدخل ، حيث يتطلب هذا العرف حدوث عملية تبادل مع طرف خارجي أو وجود دليل على أن هذه العملية ستحدث قريبًا ، وذلك قبل الاعتراف بالإيراد . وقد يختلف توقيت الاعتراف بالإيراد مع اختلاف العمليات ، كما أن المحاسبين أكدوا كذلك على ضرورة المقابلة المناسبة بين استنفاد التكاليف والإيرادات المعترف بها خلال الفترة المحاسبية لتحديد الدخل الدوري .

وأحد أوجه التباين الأخرى في مفهوم الدخل ، هو أن المجموعات المختلفة يمكن النظر إليها باعتبارها من مستلمي الدخل ، وبذلك تختلف المصروفات التي يتم استقطاعها من الإيرادات المقرر عنها في الدخل حسب الافتراضات المختلفة بشأن متسلمي هذا الدخل ، فليست هناك وجهة نظر صحيحة حول من هم متسلمو الدخل ، بل إن القطاعات المختلفة في الاقتصاد تستخدم الفروض المختلفة حول جميع متسلمي الدخل للأغراض المختلفة .

الفصل السادس

القوائم المالية (الجزء الأول) : قائمة الدخل
Financial Statements (1) : Income Statement

تضم البيئة الحالية للتقرير المالي في الولايات المتحدة ، المجموعات المختلفة التي تتأثر بمتطلبات التقرير المالي ، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية ، ولجنة تداول الأوراق المالية ، والمجموعات التي لها مصالح في هذه المتطلبات ، وتشمل هذه المجموعات كلاً من المستثمرين ، والدائنين ، ومحللي الأوراق المالية ، والهيئات الرقابية ، والإدارة ، والمراجعين . ويُعتبر المستثمرون في أوراق الملكية هم محور بيئة التقرير المالي ، وبما أن الاستثمار ينطوي على التنازل عن الاستخدامات الحالية للموارد مقابل حقوق الملكية في الشركات ، وهذه الحقوق هي حقوق على تدفقات نقدية مستقبلية غير مؤكدة ، وبالتالي ينطوي الاستثمار على التخلي عن الموارد الحالية مقابل موارد مستقبلية غير مؤكدة ، يحتاج المستثمرون للمعلومات التي تساعدهم في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية من الأوراق المالية .

الانعكاسات أو الآثار الاقتصادية للتقرير المالي:
The Economic Implications of Financial Reporting

تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم النتائج أو الآثار الاقتصادية للمبادئ المحاسبية ، وننشر هنا الآثار والنتائج الاقتصادية التي تترتب أيضاً على قياس الدخل والتقرير المالي من بينها :

- إن المعلومات المالية يمكنها التأثير على توزيع الثروة بين المستثمرين ، فالمستثمرون الأكثر وعياً أو الذين يستخدمون محللي الأوراق المالية ، قد يكون بمقدورهم زيادة ثروتهم على حساب المستثمرين ، الأقل وعياً .
- إن المعلومات المالية يمكنها التأثير على مستوى المخاطر التي تقبلها الشركة ، فكما ناقشنا في الفصل الرابع ، بالتركيز على المدى القصير يمكن للمشروعات الأقل مخاطرة أن تتعرض لآثار مدمرة على المدى الطويل .

- إن المعلومات المالية يمكنها التأثير على معدل تكوين رأس المال في الاقتصاد ، وتؤدي إلى إعادة توزيع الثروة بين الاستهلاك والاستثمار داخل الاقتصاد .
- إن المعلومات المالية يمكنها التأثير على كيفية تخصيص الاستثمارات بين الشركات .

وبما أن هذه النتائج أو الانعكاسات الاقتصادية ، يمكن أن تؤثر على مختلف مستخدمي المعلومات بطريقة مختلفة ، فإن انتقاء طرق التقرير المالي من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية ، ولجنة تداول الأوراق المالية ، تنطوي على عمليات مفاضلة . وهو أمر لابد أن تحتوي عليه عمليات صياغة المعايير المحاسبية في المستقبل كذلك ، نظراً للاعتبارات المتعلقة بالنتائج الاقتصادية .

عناصر قائمة الدخل: Income Statement Elements

تشير قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية ، إلى أن الغرض الأساسي لعملية التقرير المالي ، هو توفير معلومات عن أداء الشركة بواسطة مقاييس الأرباح . وتعتبر قائمة الدخل ذات أهمية بالغة في هذا المجال ، نظراً لقيمتها التنبّؤية التي تمثل سمة نوعية تم تعريفها في قائمة المفاهيم رقم (2) ، وتعتبر كذلك عملية التقرير المالي مهمة أيضا كمقياس للتدفقات النقدية المستقبلية ومقياس لكفاءة الإدارة ومرشداً لإنجاز الأهداف الإدارية .

وقد سبّب التركيز على التقرير عن دخل الشركة ، كوسيلة لعرض تقييم الأداء للمستثمرين ، نقاشًا مستمراً بين المحاسبين حول التحديد المناسب لكل من الإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر ، **وقد تم تعريف عناصر القوائم المالية في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(6) كما يلي :**

- **الإيرادات (Revenues)** : هي التدفق الداخل من الأصول ، أو التحسن في أصول الوحدة أو تسوية التزاماتها (أو مزيجًا بين الاثنين) خلال الفترة ، نتيجة إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو الأنشطة الأخرى التي تمثل العمليات الأساسية أو المركزية للوحدة .
- **المكاسب (Gains)** : هي الزيادة في صافي الأصول من العمليات العرضية أو الصورية للوحدة ومن جميع العمليات والأحداث والظروف الأخرى التي تؤثر على الوحدة خلال الفترة ، باستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات أو الاستثمارات من الملاّك .

- **المصروفات (Expenses)** : هي التدفق الخارج من الأصول أو استهلاكها أو تحمل الالتزامات (أو خليطا من البنود السابقة) خلال الفترة نتيجة تسليم أو إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو القيام بالأنشطة الأخرى التي تشكل العمليات الأساسية أو المركزية للوحدة .
- **الخسائر (Losses)** : هي النقص في صافي الأصول نتيجة العمليات العرضية أو الصورية للوحدة ، وجميع العمليات أو الأحداث أو الظروف الأخرى التي تؤثر عليها خلال الفترة ، باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات أو التوزيعات على الملاّك .

لاحظ أن كلاً من هذه المصطلحات تم تعريفه باعتباره تغيراً في الأصول أو الالتزامات أو كليهما ، وهو ما يمثل تغيراً في تركيز مجلس معايير المحاسبة المالية ، بشأن التغيرات التي قدمها مجلس مبادئ المحاسبة ، والذي كان يؤكد على التدفقات الداخلة والخارجة ، وبالتالي أصبحت معايير قياس الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر والاعتراف بها ، ترتبط بشكل أكبر بموضوعات تقييم الأصول والالتزامات ، وأصبحت الميزانية أكثر من مجرد مكان يضم القيم المتبقية من عملية تحديد الدخل .

وكما سنرى في الفصول اللاحقة ، يتضح هذا التغير في التركيز في المعالجة المحاسبية التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية ، لمجموعة من الموضوعات المختلفة .

وتشمل الفروق بين تعريفات الدخل وفق التغيرات في الأصول أو الالتزامات أو كليهما ، وتعريفات الدخل وفق التدفقات الداخلة والخارجة ما يلي :

- إن طريقة التغيرات في الأصول أو الالتزامات أو كليهما معًا ، تحدد الأرباح كمقياس للتغير في صافي الموارد الاقتصادية خلال الفترة ، في حين أن تعريف التدفقات الداخلة والخارجة ينظر إلى الدخل على أنه مقياس للفعالية .
- إن طريقة التغيرات في الأصول أو الالتزامات أو كليهما معًا ، تعتمد في تعريفها للأرباح على تعريف الأصول والالتزامات ، في حين أن طريقة التدفقات الداخلة والخارجة تعتمد على تعريفات الإيرادات والمصروفات ومقابلتهما لتحديد الدخل .
- إن طريقة التدفقات الداخلة والخارجة ، تؤدي إلى خلق أعباء مؤجلة وائتمان مؤجل ، والاحتياطيات عند قياس الدخل الدوري ، أما طريقة التغيرات في الأصول والالتزامات أو كليهما معاً ، فلا تعترف بالبنود المؤجلة إلا إذا كانت موارد اقتصادية أو التزامات .

- إن كلتا الطريقتين تتفقان على أنه بسبب نظرة المستثمرين إلى القوائم المالية بهدف الحصول على معلومات ، تمكنهم من توقع تدفق الموارد في المستقبل ، فإن قائمة الدخل أكبر فائدة للمستثمرين من الميزانية .

- إن طريقة التغير في الأصول أو الالتزامات أو كليهما معًا ، تحد المجتمع الذي يمكن من خلال اختيار عناصر القوائم المالية في الموارد الاقتصادية والمعاملات والأحداث التي تغير الخصائص القابلة للقياس لصافي هذه الموارد ، أما في ظل طريقة التدفقات الداخلة والخارجة ، فإن الإيرادات والمصرفات يمكن أن تشمل العناصر اللازمة لمقابلة التكاليف بالإيرادات ، حتى وإن لم تظهر التغيرات في صافي الموارد .

وأحد الأشياء المهمة للتمييز بين الإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر ، هو ما إذا كانت تصاحب العمليات المستمرة أم لا ، وقد أدى هذا التميز على مر السنين إلى الكثير من التساؤلات المتعلقة بطبيعة عملية التقرير المرغوب فيها للدخل من قبل مختلف مستخدمي القوائم المالية ، وقد هيمنت على الجدل الدائر حول هذا الموضوع ، تاريخيًا ، وجهتا نظر عُرفتا بمفهوم الأداء التشغيلي الجاري ، والمفهوم الشامل للتقرير عن الدخل ، **وتلخص الفقرات التالية وجهتي النظر هاتين :**

شكل قائمة الدخل: Income Statement Format

يُؤسس مؤيدو مفهوم الأداء التشغيلي الجاري آراءهم على الاعتقاد بأن التغيرات والأحداث الخاضعة لتحكم الإدارة والناتجة عن القرارات في الفترة الجارية هي التي يجب أن تدخل ضمن الدخل ، وبالتالي يجب أن تشكل البنود العادية والمتكررة ، المقياس الأساسي لأداء المشروع ، أي أن صافي الدخل يجب أن يعكس الأنشطة اليومية الموجهة للربح للمشروع ، وإن إدراج البنود الأخرى للأرباح والخسائر يؤدي إلى تشويه صافي الدخل .

من جهة أخرى ، يرى المدافعون عن مفهوم الدخل الشامل ، أن صافي الدخل يجب أن يعكس كل البنود التي تؤثر على صافي الزيادة أو النقص في حقوق حملة الأسهم خلال الفترة ، مع استثناء العمليات المتعلقة برأس المال . وتعتقد هذه الطائفة أن إجمالي صافي الدخل على مدى حياة المشروع ، يجب أن يكون قابلاً للتحديد عن طريق جمع أرقام صافي الدخل الدوري .

السنة المالية المنتهية في	01\3\2003	01\3\2002	01\3\2001
الإيرادات	20.946	17.711	15.189
تكلفة البضاعة المباعة	15,710	13,941	12,177
* مجمل الربح	5,236	3,770	3,012
المصروفات الإدارية والعمومية	4,226	2,862	2,401
* الدخل التشغيلي	1,010	908	611
صافي دخل الفوائد	4	18	38
* الأرباح من العمليات المستمرة قبل مصروف الضرائب	1,014	926	649
مصروف ضرائب الدخل	392	356	248
* الدخل من العمليات المستمرة	622	570	401
الخسائر من العمليات المتوقف عنها صافية من الضرائب	(441)	---	(5)
الأثر التجميعي للتغير في المبادئ المحاسبية للشهرة صافيًا من ضرائب قدرها 24	(40)	---	---
الأثر التجميعي للتغير في المبادئ المحاسبية لمخصصات البائع صافيًا من ضرائب قدرها 26	(42)	---	---
صافي الأرباح	99	570	396
الأرباح الأساسية (الخسائر) للسهم الواحد :			
من العمليات المستمرة	1.93	1.80	1.29
من العمليات المتوقف عنها	(1.37)	---	(0.02)
الأثر التجميعي للتغير في المبادئ المحاسبية	(0.25)		
الأرباح الأساسية للسهم الواحد	0.31	1.80	1.28
الأرباح المخفضة (الخسائر) للسهم الواحد :			
من العمليات المستمرة	1.91	1.77	1.26
من العمليات المتوقف عنها	1.36)	---	(0.02)
الأثر التجميعي للتغير في المبادئ المحاسبية	0.25)	---	---
الأرباح المخفضة للسهم الواحد	(0.30)	1.77	1.24
المتوسط الموزون الأساسي للأسهم العادية المصدرة (بالملايين)	321.1	316.0	310.0
المتوسط الموزون المخفض للأسهم العادية المصدرة (بالملايين)	324.8	322.5	319.0
الأثر الصوري لأثر التغير في المبادئ المحاسبية لمخصصات البائع			
الأرباح من العمليات المستمرة		564.00	396.00
أرباح السهم الواحد الأساسية		1.78	1.28
أرباح السهم الواحد المخفضة		1.75	1.24
صافي الأرباح		564.00	390.00
أرباح السهم الواحد الأساسية		1.78	1.26
أرباح السهم الواحد المخفضة		1.75	1.22

الشكل : (1-6) قائمة الأرباح الموحدة لشركة Best Buy – المبالغ بالملايين ماعدا مبالغ السهم

السنة المالية المنتهية في	01\3\2003	01\3\2002	01\3\2001
صافي المبيعات وصافي الإيرادات التشغيلية	9,953,530	9,518,231	10,329,982
تكلفة المبيعات وتكلفة الشراء والتخزين	7,603,205	7,180,259	7,836,093
		10,000	28,326
مجمل الربح	2,350,325	2,327,972	2,465,563
دخل التمويل	62,416	106,230	76,800
المصروفات البيعية والإدارية والعمومية	2,344,608	2,226,882	2,347,545
			1,670
مصروف الفوائد	1,093	881	7,273
الأرباح من العمليات المستمرة قبل مصروف الضرائب	67,040	206,439	187,545
مخصص ضرائب الدخل	25,475	78,446	70,637
صافي الأرباح من العمليات المستمرة	41,565	127,993	116,908
صافي الأرباح من العمليات المتوقف عنها صافية من الضرائب	64,519	90,802.00	45,564
	106,084	218,795	162,472
صافي الأرباح			
	41,565	127,993	116,908
صافي الأرباح من العمليات المستمرة			
العمليات المتوقف عنها التي تنسب إلى :			
الأسهم العادية لشركة Circuit City	41,303	62,806	34,004
الأسهم العادية لمجموعـة CarMax	23,216	27,996	11,555
المتوسط الموزون للأسهم العادية المصدرة من Circuit City			
الأساسي	207,217	205,501	203,774
المخفض	209,203	207,095	205,830
مجموعة CarMax			
الأساسي	37,023	32,140	25,554
المخفض	38,701	34,122	26,980
صافي أرباح السهم الواحد			
الأساسية :			
من العمليات المستمرة	0.20	0.62	0.57
العمليات المتوقف عنها التي تنسب إلى الأسهم العادية لشركة : Circuit City	0.20	0.31	0.17
	0.40	0.93	0.74
العمليات المتوقف عنها التي تنسب إلى أسهم مجموعة CarMax	0.63	0.87	0.45
المخفضة :			
من العمليات المستمرة	0.20	0.62	0.56
العمليات المتوقف عنها التي تنسب إلى أسهم مجموعة Circuit City	0.20	0.30	0.17
	0.40	0.92	0.73
العمليات المتوقف عنها التي تنسب إلى أسهم مجموعة CarMax	0.60	0.82	0.43

الشكل : (6-2) قائمة الأرباح الموحدة لشركة Circuit City – المبالغ بالآلاف ماعدا بيانات السهم الواحد)

والغرض الكامن وراء هذا الجدل ، هو أن الطريقة المستخدمة لعرض المعلومات المالية مهمة ، لأن كلتا وجهتي النظر تتفقان على المعلومات التي يجب عرضها ، لكنهما تختلفان على مكان عرض بعض أنواع الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر ، فكما ناقشنا في الفصلين الرابع ، والخامس ، تشير البحوث إلى أن المستثمرين لا يتأثرون بشكل القوائم المالية إذا ما كانت هذه القوائم تعكس نفس المعلومات ، ولذلك قد لا يكون هناك مبرر للقلق بشأن شكل قائمة الدخل . وقد تطورت وُجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية بهذا الشأن مع الزمن .

رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (9) : APB Opinion No (9)

من بين الموضوعات الأولى التي ناقشها مجلس مبادئ المحاسبة ، كان هناك موضوع ما يجب أن يشتمل عليه صافي الدخل ، وقد أظهرت إحدى دراسات المجلس ، أن مدراء الأعمال يستخدمون قدراً كبيراً من الحكم الشخصي في تحديد الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر ، التي تدخل ضمن قائمة الدخل ، و تلك التي تدخل في الأرباح المحتجزة . وقد نتج عن غياب الاسترشادات الرسمية حول تعديلات أو تسويات الأرباح المحتجزة ، إحلال معظم بنود الإيرادات و المكاسب في قائمة الدخل ، في حين أن العديد من بنود المصروفات أو الخسائر تمت معالجتها في تسويات الأرباح المحتجزة رغم أنها لا ترتبط بشكل قوي بالفترات السابقة .

وقد نتج عن هذه الدراسة ، ووجهة النظر العامة حول الطبيعة العامة للدخل ، إصدار رأي المجلس رقم (9) بعنوان "التقرير عن نتائج الأعمال" ، وقد اتخذ هذا الرأي موقفاً وسطاً بين مفهوم الأداء العادي (التشغيلي) الجاري ، والمفهوم الشامل ، وذلك بأن نصّ على ضرورة أن يعكس صافي الدخل كل بنود الأرباح والخسائر المعترف بها خلال الفترة ، مع استثناء تعديلات الفترات السابقة ، إضافة إلى أن شكل القائمة المبيّن ، احتوى على رقمين للدخل هما : صافي الدخل من العمليات ، وصافي الدخل من العمليات زائداً البنود غير العادية . وقد طالب هذا الإصدار مدراء الأعمال والمحاسبين بضرورة تحديد ما إذا كانت الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر مصنفة بصورة مناسبة كبنود عادية متكررة أو بنود استثنائية (غير عادية) ، أو تعديلات للفترات السابقة وفقًا للمعايير الموضوعة . وبشكل عام نصّت لوائح رأي مجلس

مبادئ المحاسبة رقم (9) على أن كل البنود يجب أن تعتبر عادية ومتكررة ، ما لم تقابل المتطلبات المنصوص عليها للتصنيف كبنود استثنائية أو تعديلات فترات سابقة (سترد مناقشتها لاحقاً في هذا الفصل) .

ويسمح الفصل بين صافي الدخل من العمليات ، وصافي الدخل بعد البنود الاستثنائية في قائمة الدخل ، بالإفصاح عن معظم بنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر ضمن قائمة الدخل عن الفترة ، كما يسمح لمستخدمي القوائم المالية أيضا بتقييم نتائج العمليات العادية ، أو إجمالي الدخل حسب احتياجاتهم .

وقد علّق مجلس معايير المحاسبة المالية في قائمة المفاهيم المحاسبية رقم (5) على أن قائمة الدخل وفق المفهوم الشامل تهدف إلى تجنب الإهمال المتعمّد لبعض بنود القائمة ، رغم أن ضمّ المكاسب والخسائر غير العادية أو غير المتكررة قد يقلل من فائدة قائمة الدخل للسنة الواحدة في الأغراض التنبؤية . وقد نص المجلس كذلك ، على أن هناك حاجة إلى توفير معلومات عن مختلف مكونات الدخل ، وذلك بسبب أثر اختلاف أنشطة الوحدة من حيث الاستقرار ، والمخاطر ، والقدرة التنبؤية . وسنقوم في الفقرات التالية بدراسة عناصر قائمة الدخل ، واستعراض المبادئ المحاسبية المستخدمة حاليًا في قياس هذه العناصر ، ومناقشة كيفية عرضها في قائمتي دخل شركتي Best Buy و Circuit City ، حيث تعمل الشركة Best Buy في مبيعات التجزئة لمستهلكي الإلكترونيات والمعدات المكتبية والبرامج والألعاب الترفيهية وتدير محال تجزئة ومواقع تجارية على شبكة المعلومات الدولية كجزء من عمليتها المستمرة تحت العلامات التجارية Future shop Best Buy و Hi-Fi Magnolia في الولايات المتحدة .

أما محال Circuit City فهي شركة وطنية تبيع الإلكترونيات والحواسب الشخصية والبرامج الترفيهية . وتبيع كذلك معدات العرض المرئي بما فيها التليفزيونات وأنظمة الأقمار الرقمية ، وأجهزة الفيديو الرقمي ، وأجهزة الفيديو العادية ، والكاميرات ، ومعدات الصوت بما فيها أنظمة الصوت المنزلية والمحمولة ، والإلكترونيات المحمولة بما فيها أنظمة الحماية والأجهزة المسموعة والمرئية بالسيارات ، والمنتجات المكتبية بما فيها الحواسب والطابعات والتوصيلات والبرامج وأجهزة الفاكس وأجهزة الألعاب المرئية وأجهزة الموسيقى إلى جانب إلكترونيات استهلاكية أخرى ؛ منها الهواتف اللاسلكية

وأجهزة الهاتف السلكية ومكملاتها . وقد كانت الشركة تملكه في السابق مع Car Max للسيارات ، لكن هذا المحل انفصل عن الشركة في 1 أكتوبر 2002 ، ويتم القيام بعمليات الشركة التجزئة في 626 موقعاً منها 611 محلاً ممتازاً و 15 محلاً صغيراً .

وتفصح قوائم دخل الشركتين عن الدخل المعرَّف من قبل كل من مجلس مبادئ المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية ضمن مختلف الآراء وقوائم المعايير ، وتشمل هذه القوائم معلومات مقارنة للسنوات المالية 2001 و 2002 و 2003 انظر الشّكلين (6-1 و 6-2) حيث تطلب لجنة تداول الأوراق المالية من الشركات تقديم ثلاث قوائم دخل مقارنة وميزانيتين مقارنتين ، وبالتالي تقدم الشركات العامة بيانات مشابهة في تقاريرها السنوية ، وستناقش مكونات قائمة الدخل مع استثناء بنود الدخل الشامل الآخر في الفقرات التالية ، على أن تتم مناقشة هذه الأخيرة في نهاية الفصل .

الدخل من العمليات المستمرة: Income from continuing operations

إن الأرقام المعلن عنها ، للوصول إلى الدخل من العمليات المستمرة ، هي إيرادات ومصروفات الشركة العادية والمتكررة ، ويمثل رقم الدخل المتحصل عليه بهذه الكيفية ، المقدار المتوقع تكراره في المستقبل ، أو دخل الشركة الذي يمكن تأكيده (القابل للاستمرار) ، وهو عبارة عن المقدار الذي يجب على المستثمرين استخدامه كنقطة بداية للتنبؤ بالأرباح المستقبلية ، إضافة إلى أن مقدار ضرائب الدخل الظاهر في هذا الجزء من قائمة الدخل ، هو المقدار الذي كان بوسع الشركة تحقيقه من الأرباح فيما لم تظهر بنود الدخل غير المتكررة . وقد كانت مبالغ كل من الدخل من العمليات المستمرة والضرائب المحسوبة على هذا الدخل لشركة Best Buy لسنة 2003 على التوالي هي 101,400,000 و 392,000,000 دولار أمريكي ، بينما كانت بالنسبة Circuit City هي 67,040,000 و 25,475,000 على التوالي ، ولنفس السنة .

وهناك ثلاثة بنود غير متكررة في الدخل يمكن أن تواجه الشركة ، وهذه البنود حسب الترتيب المطلوب لعرضها متى وجدت هي : نتائج العمليات المتوقف عنها ، والبنود الاستثنائية ، والتغيرات في المبادئ المحاسبية ، ويتم الإفصاح عن كل بند من هذه البنود صافياً من أثر الضرائب ، وذلك بعد مقابلة الدخل منها مع الضرائب عليها .

العمليات المتوقف عنها: Discontinued Operations

أظهرت دراسة نتائج تطبيق رأي مجلس مبادئ المحاسبية رقم (9) في الوحدات المختلفة ، وجود بعض الخروقات لعملية التقرير ، فقد أفصحت بعض الشركات على سبيل المثال عن نتائج التخلص من أصول وأجزاء معينة من النشاط ، على أنها بنود استثنائية ، في حين قامت بإدراج إيرادات هذه الأجزاء أثناء فترة التخلص منها كدخل عادي . وقد خلص مجلس مبادئ المحاسبة في رأيه رقم (30) إلى ضرورة وجود معايير إضافية لتحديد الأجزاء المتخلص منها من النشاط . **وقد اشترط هذا الإصدار ضرورة عرض الأجزاء بشكل منفصل للآتي :**

1- نتائج العمليات للأجزاء المتخلص منها .

2- مكاسب أو خسائر بيع أصول الأجزاء المتنازل عنها ، بما في ذلك أي مكاسب أو خسائر تشغيلية خلال فترة التخلص من هذه الأجزاء .

وقد كان يُنظر إلى هذه المعلومات باعتبارها ضرورية للمستخدمين ، لتمكينهم من تقييم العمليات الماضية والمستقبلية لأي وحدة أعمال معينة ، ويُحدّد إجمالي المكاسب أو الخسائر بجمع أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن التخلص من أصول الجزء المعني ، والمكاسب أو الخسائر الناتجة من عملياته خلال فترة التّخلص منه .

بعد ذلك عدَّل مجلس معايير المحاسبة المالية الرأي رقم (30) عن طريق إصدار قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (144) المعنونة " **المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول المعمرة و التخلص منها"** ، ولكي يمكن معالجة البند كعملية متوقف عنها لابد أن يقابل هذا البند عدة معايير هي :

أولاً : يجب اعتبار الوحدة المتوقف عنها جزءاً من النشاط ، ويعتمد تعريف جزء النشاط على فكرة العمليات والتدفقات النقدية القابلة للتمييز ، وبشكل محدد يجب أن يكون جزء الوحدة من المتوقف عنها لديه عمليات وتدفقات نقدية يمكن تمييزها بشكل واضح عن عمليات وتدفقات باقي الوحدة لأغراض التقرير المالي والتشغيلي .

كما يمكن اعتبار الوحدات الأخرى جزءاً من النشاط إلا أن ذلك يعتمد على النشاط الذي تزاوله الوحدة .

فإذا افترضنا أن الوحدة المتوقف عنها اعتبرت جزءاً من النشاط ، عندئذ يجب أن يتوفر فيها معياران إضافيان اثنان قبل الإفصاح عن العملية كعملية متوقف عنها .

أولاً : يجب إبعاد العمليات والتدفقات النقدية من الجزء المتوقف عنه عن العمليات وتدفقات الوحدة نتيجة المعاملات . ولا يُسمح للشركة بالاحتفاظ بأي مصالح أو حق في التدفقات النقدية للمعاملة (التخلص) ، ولا يجب الإفصاح عنها كوحدة مستمرة .

ثانياً وأخيراً : يجب ألا تحتفظ الوحدة بارتباط جوهري بعمليات هذا الجزء بعد التخلص منه .

وبعد أن تقرر الإدارة بيع جزء النشاط ، عندئذ يجب عليها تصنيف أصول والتزامات هذا الجزء تحت بند **"متاح للبيع "** في الميزانية ، بعد ذلك إذا كان لدى المشروع بند متاح للبيع ، أو إذا تخلصت من هذا الجزء خلال الفترة المحاسبية ، عندئذ يتوجب عليها الإفصاح عن النتائج في تلك الفترة ، وفي جميع الفترات الواردة في قائمة الدخل المقارنة باعتبارها عملية متوقفًا عنها . ويجب التقرير عن هذه النتائج مباشرة تحت المجموع الجزئي للدخل **"الدخل من العمليات المستمرة"** ، ويتم الإفصاح عن هذه النتائج صافية من ضرائب الدخل والمنافع الضريبية ذات الصلة بها . ويجب دمج نتائج العمليات والمكاسب أو الخسائر المترتبة على بيعها والإفصاح عنها في الفترة التي تم فيها البيع الفعلي (أو التخلص منها) ضمن قائمة الدخل كمكاسب أو خسائر عمليات الوحدة المتوقف عنها ، بعد ذلك يمكن عرض مكاسب وخسائر التخلص من البند ضمن متن قائمة الدخل أو في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية .

وترتبط العمليات المتوقف عنها المتعلقة بالسنة المالية 2003 لشركة Best Buy بقرارها بيع قسم Musicland وهو محل تجزئة مسجل كأحد المنتجات الترفيهية المحلية . وترتبط العمليات المتوقف عنها المقرر عنها في قوائم دخل شركة Circuit City خلال السنوات المالية 2001 ، 2002 ، 2003 بقرار الشركة بالتخلص من استثمار في قسم Car-Max وإعادة تصنيف الأرباح من العمليات المستمرة إلى عمليات متوقف عنها ، في السنوات السابقة .

البنود الاستثنائية (غير العادية) : Extraordinary Items

تم تعريف البنود الاستثنائية في الأساس من قبل مجلس مبادئ المحاسبة في رأيه رقم (9) ، بأنها هي **"الأحداث أو العمليات ذات الأثر المادي التي لا يتوقع حدوثها**

بصورة متكررة ، والتي لا تعتبر عوامل متكررة في أي تقييم للعمليات التشغيلية العادية للمشروع" . وقد أعطى الإصدار الأمثلة التالية على الأحداث والمعاملات الاستثنائية : المكاسب أو الخسائر من بيع آلة أو قسم من النشاط أو التخلص منهما ، والمكاسب أو الخسائر من بيع استثمار لم يكن الاحتفاظ به لغرض إعادة البيع ، وإهلاك الشهرة نتيجة لأحداث غير عادية خلال الفترة ، ومصادرة الممتلكات أو تأميمها ، والتخفيضات الكبيرة في عملة بلد أجنبي يكون للشركة نشاط فيه .

وقد قام مجلس المبادئ المحاسبية سنة 1973 ، بإعادة النظر في مدى فائدة تعريف البنود الاستثنائية الذي كان سائدا آنذاك ، وخلص إلى أن بنوداً متشابهة من الإيرادات والمصروفات لا تصنف بنفس التصنيف من قبل جميع مشروعات الأعمال ، كما خلص المجلس كذلك ، إلى أن مشروعات الأعمال لا تفسر رأيه بنفس الكيفية ، وقرر على ضوء ذلك ، ضرورة توافر معايير محددة لضمان تفسير لوائحه بصورة موحدة . وقد عرّف المجلس في رأيه رقم (30) المعنون "الإفصاح عن نتائج العمليات" البنود الاستثنائية بأنها هي "الأحداث والمعاملات التي تتميز بطبيعتها غير العادية وعدم تكرار حدوثها" ، **وحدد هاتين الخاصيتين كالآتي** :

- **الطبيعة غير العادية** : إن الحدث أو العملية ، يجب أن يملك درجة كبيرة من الشذوذ أو غير مرتبط بالأنشطة العادية أو يرتبط بها إلا بصورة عرضية .
- **عدم تكرار الحدث** : إن الحدث أو العملية لا يتوقع أن تحدث مرة أخرى بصورة معقولة في المستقبل المنظور (القريب) .

وقد حدّد هذا الرأي عدة أنواع من العمليات التي لا تقابل هذه المعايير ، وتشمل هذا الأنواع تخفيضات كل من المدينين والمخزون واستهلاكات المعدات المستأجرة للغير ، والتكاليف المؤجلة للبحث والتطوير و الأصول الأخرى غير الملموسة ، والمكاسب أو الخسائر من عمليات العملة الأجنبية أو تخفيضاتها ، والمكاسب والخسائر من بيع العقارات و المعدات و الآلات المستخدمة في المشروع ، أو التنازل عنها ، وآثار الإضرابات ، وتسويات العقود طويلة الأجل على أساس الاستحقاق ، وهكذا كان موقف المجلس الذي عبر عنه الرأي رقم (30) هو تراجعه عن فلسفته بشأن بعض البنود التي سبق تعريفها على أنها استثنائية في الرأي رقم (9) حيث تم استبعادها الآن بصورة محددة من هذا التصنيف ، وقد كانت نتيجة الرأي رقم (30) كذلك هي الإبقاء على

تصنيف البنود الاستثنائية في قائمة الدخل ، إلا أن عدد بنود الإيرادات والمصروفات المسموح الإفصاح عنها كبنود استثنائية قد انخفض بصورة كبيرة .

إن فصل البنود الاستثنائية عن بنود قائمة الدخل الأخرى ، يؤدي إلى فصل البنود المتكررة عن تلك غير المتكررة ، حيث إن البند غير المتكرر ، ولكنه ليس من البنود غير العادية ، لا يصنّف على أنه دخل تشغيلي ضمن الجزء الخاص بالمكاسب والخسائر الأخرى في قائمة الدخل . وقد أشارت البحوث إلى أن هذا الشرط لا يتماشى مع معيار مجلس معايير المحاسبة الخاص بالقدرة التنبؤية للأرباح . لأن تصنيف البنود غير المتكررة ، يميل إلى زيادة تباين أرباح السهم الواحد قبل البنود الاستثنائية ، ويؤدي إلى خفض القدرة التنبؤية للأرباح . وإذا ما ثبتت صحة هذه الأدلة قد يتحتم على المجلس إعادة النظر في ممارسات الإفصاح في قائمة الدخل ، بما يجعلها توفر قدرة تنبؤية أفضل متى كانت هناك بنود غير متكررة . ولعلّ إحدى الطرق الممكنة لتحقيق هذه النتيجة هي المطالبة بالإفصاح في حواشي قائمة الدخل عن بنود الدخل غير المتكررة ، وبنود أرباح السهم الواحد . ولم تقرر أي من الشركتين Best Buy و Circuit City عن أي بنود استثنائية خلال السنوات الثلاث التي قدمت عنها قوائمها المالية .

ويتأثر تصنيف البند كبند استثنائي أيضاً ، بمدى قدرة الوحدة محل التقرير على قياسه ، فلو أخذنا مثلاً ما حدث بعد هجمات 11سبتمبر 2001 نجد أنه بعد هذه الهجمات اجتمعت لجنة القضايا الطارئة التابعة لمجلس معايير المحاسبة المالية لتدارس المسائل المحاسبية ، ومشاكل التقرير التي أثارتها هذه الهجمات ، وقد طالبت الشركات التي عانت من هذه الهجمات استرشادات من مجلس معايير المحاسبة ، بشأن بعض مشاكل التقرير المالي ، وقد اتفقت اللجنة مبدئياً في اجتماعها المنعقد في 21 سبتمبر 2001 على جعل الخسائر التي عانت منها هذه الشركات بفعل الهجمات خسائر استثنائية ، ووافق جميع أعضاء اللجنة على أن هذه الأحداث أحداث غير عادية وغير متكررة بطبيعتها ، لكن اللجنة عادت في اجتماعها المنعقد في 28 سبتمبر 2001 ، وقررت عدم اعتبارها خسائر استثنائية حيث جاء في قرارها :

> "خلصت اللجنة في اجتماعها الأسبوع الماضي ، إلى أنه على الرغم من أن أحداث 11سبتمبر بالتأكيد أحداث استثنائية ، إلا أن المعالجة ضمن التقارير المالية باستخدام هذا المعنى ، لا تشكل طريقة عادلة لتوصيل

الآثار المالية لهذه الأحداث ويجب عدم استخدامها في هذه الحالة ، وقد لاحظت اللجنة أن الآثار الاقتصادية لهـذه الأحداث على درجة من الحدة والاتسـاع تمنعـهـا من الانعكاس تحت أي ظرف في أحـد بنود قـائـمـة الدخل ، وأي مدخل لمعالجة البنود الاستثنائية سيشمل فقط جزءًا – وربما جزءًا صغيرًا – من الآثار الحقيقية لهذه الأحداث المأساوية ، وسيكون قراء التقارير المالية مهتمين بدرجة كبيرة بفهم الأثر الكلي لهذه الأحداث على كل شركة . وبالتالي فإن اللجنة ترى أن عرض جزء من الأثر كبند استثنائي سوف يعيق عملية الاتصال الفعال بدلاً من المساعدة عليها" .

التغيرات المحاسبية: Accounting Changes

يشير معيار الثبات المحاسبي إلى ضرورة تسجيل العمليات المتشابهة والإفصاح عنها بنفس الكيفية كل سنة ، ومعنى ذلك ، أن على الإدارة أن تختار مجموعة الممارسات المحاسبية التي تفي باحتياجات الوحدة التي تقوم بالتقرير ، وتستمر في استخدام هذه الممارسات كل سنة ، لكن قد تجد الوحدات المختلفة أحيانا ، أن عملية التقرير ربما تصبح أفضل إذا ما تم تغيير الطرق والإجراءات المستخدمة سابقًا ، أو يشترط مجلس معايير المحاسبة المالية أو لجنة تداول الأوراق المالية ضرورة مثل هذا التغيير . وعلى الرغم من أن نتائج البحوث في مجال كفاءة السوق تشير إلى أن التغيرات في الدخل نتيجة للتغيرات في الطرق المحاسبية لا تؤثر على أسعار الأسهم ، إلا أنه عند حدوث تغيرات في ممارسات عملية التقرير ، تنخفض قابلية مقارنة القوائم المالية بين الفترات ، ويشير معيار الإفصاح المحاسبي إلى ضرورة التقرير عن آثار هذه التغيرات ، لكن المسألة الأساسية بشأن التغير في الممارسات المحاسبية هي معرفة الطريقة المناسبة التي يجب أن تستخدم للإفصاح عن التغير . أو بعبارة أخرى ، هل يجب تغيير القوائم المالية التي سبق نشرها لتعكس الطريقة أو الإجراء الجديد ؟

وقد درس مجلس مبادئ المحاسبة هذه المسألة ، ونشر النتائج التي توصل إليها في رأيه رقم (20) بعنوان "التغيرات المحاسبية" ، وقد حدد هذا الإصدار ثلاثة أنواع من التغيرات المحاسبية **وناقش موضوع الأخطاء في إعداد القوائم المالية ، وعرّف هذه التغيرات والأخطاء كما يلي :**

1- **التغير في المبادئ المحاسبية** : يحدث هذا النوع من التغير عندما تتبنّى وحدة اقتصادية مبدأ محاسبيًا مقبولاً ومتعارفًا عليه ، يختلف عن آخر كانت تستخدمه لأغراض التقرير ، ومن أمثلة هذه التغيرات التغير من طريقة الوارد أخيرًا صادر أولاً ، إلى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لتسعير المخزون ، أو التغير في طرق الاستهلاك .

2- **التغير في التقديرات المحاسبية** : تنتج هذه التغيرات عن النتائج الضرورية للعرض الدوري ، أي أن عرض القوائم المالية يتطلب تقدير الأحداث المستقبلية . وهذه التقديرات عرضة للمراجعة الدورية ، ومن الأمثلة على هذه التغيرات ، التغير في تقدير حياة الأصول القابلة للاستهلاك ، وتغير تقدير إمكانية تحصيل المدينين .

3- **التغير في الوحدة محل التقرير** : سبب هذا النوع من التغيرات هو التغيرات في الوحدة التي تقوم بالتقرير ، والتي يمكن أن تكون نتيجة للاندماجات أو التغير في الشركات التابعة أو التغير في عدد من الشركات المندمجة .

4- **الأخطاء** : لا ينظر إلى الأخطاء باعتبارها تغيرات محاسبية ، بل هي نتائج للغلط أو الأخطاء الفنية ، مثل استخدام الطرق المحاسبية غير الصحيحة أو الأخطاء الحسابية .

وبعد ذلك استطرد المجلس في تحديد المعالجة المحاسبية المطلوبة للوفاء بمتطلبات الإفصاح في كل حالة ، وقد كان السؤال الأساسي يتعلق بمدى استحسان العرض الرجعي ، وتلخص الفقرات التالية توصيات المجلس بالخصوص .

التّغيّر في المبادئ المحاسبية: Change in an Accounting Principle

عندما يتم تغيير أحد المبادئ المحاسبية ، فإنه يجب على الشركة معالجة آثار التغيير ، أثناء الفترة الحالية . إن ذلك يعني أن الشركة يجب أن تعيد تصوير القوائم المالية السابقة لهذا التغيير مع إظهار الأثر التراكمي لهذا التغيير ضمن صافي الدخل للسنة التي تم فيها التغيير . ويحتّم هذا المطلب تحديد التغيرات السنوية في صافي الدخل عن كل السنوات السابقة الناتج عن التّغيير من مبدأ محاسبي مقبول ومتعارف عليه إلى آخر . فعلى سبيل المثال ، إذا كانت الشركة قد غيّرت من طريقة القسط الثابت للاستهلاك إلى طريقة مجموعة أرقام السنين ، عندئذ يجب حساب الأثر التجميعي لهذا التغير عن جميع السنوات السابقة له والإفصاح عنه (صافياً من الضرائب) كرقم منفصل بين خانة البنود الاستثنائية وخانة صافي الدخل . وهكذا يتم الإفصاح عن إجمالي مقدار التّغير

في الدخل (صافياً من الضرائب) كرقم مستقل بين البنود الاستثنائية وصافي الدخل ، إضافة إلى أن بيانات دخل السهم الواحد عن كل القوائم المقارنة ، يجب أن تشمل التّغيرات كما لو كانت التّغيرات مطبقة في السابق وبصورة ثابتة ، وهو المطلب الذي يؤدي إلى الإفصاح عن أرقام صورية إضافية لدخل السهم لكل فترة تعرض ، ويكون التغير قد أثر فيها على الدخل .

وقد كانت الخلاصة العامة لرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (20) هي أن القوائم المالية التي سبق نشرها ، لا تحتاج إلى تعديل للتغيرات في المبادئ المحاسبية ، لكن لوحظ وجود حالات يُعتقد أنها مهمة لدرجة تتطلب عرض القوائم المالية بصورة رجعية عن كل السنوات . **ويُشترط للقيام بالعرض الرجعي في الحالات التالية :**

1- التغير من طريقة الوارد أخيرًا صادر أولاً لتقييم المخزون إلى أي طريقة أخرى .

2- أي تغير في طريقة المعالجة المحاسبية لعقود الإنشاءات طويلة الأجل .

3- التغير من طريقة التكلفة الكلية أو إليها في الصناعات الاستخراجية .

ففي كل من هذه الحالات ، تجب إعادة عرض قائمة الدخل لتعكس عملية تبنّي المبدأ الجديد ، ولا داعي للإفصاح عن أي أرقام صورية إضافية أخرى ، إضافة إلى أن الشركة التي في طور التحول إلى العمومية (الطرح الأول للاكتتاب العام) يجب عليها عرض جميع قوائمها المالية بصورة رجعية عن جميع السنوات السابقة .

وبما أن حساب الأثر التجميعي للتغير إلى طريقة الوارد أخيرًا صادر أولاً من أي طريقة أخرى لتسعير المخزون غير قابل للتطبيق عملياً ، عليه تجب معالجة عملية التغيرات على نحو مستقبلي ، ومعنى ذلك أنه لا داعي للقيام بإعادة إعداد أو تصوير القوائم المالية السابقة ، ولا يتم التقرير عن أي أثر تجميعي . وفي مثل هذه الحالات ، يصبح رصيدمخزون نهاية المدة المسعر بالطريقة القديمة هو رصيد المخزون الافتتاحي وفق طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً .

والهدف من معالجة الأثر التجميعي والأرقام الصورية المصاحبة لها وإعادة عرض القوائم المالية السابقة لتعكس استخدام الطريقة الجديدة ، هو الوفاء بالخاصية النوعية المتمثلة في قابلية المقارنة ، فهذه الشروط تسمح للمستخدمين بمقارنة الأداء من فترة

لأخرى ليمكنهم تتبع الاتجاهات العامة بما يمكّنهم من وضع توقعاتهم للتدفقات النقدية المستقبلية ، وتحديد قيمة الشركة بناء على ذلك ، أما الاستثناء الوحيد والمتمثل في التّغير من طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، فيتطلب إفصاحات إضافية عن آثار هذا التغير المحاسبي في أرباح الفترة الحالية ، وعندئذ يمكن للمستخدم تعديل أرباح السنة الحالية بحيث يمكنه إجراء المقارنات مع الفترات السابقة .

إن التغير المحاسبي الذي قررت عنه الشركة Best Buy في سنتها 2003 كان نتيجة لتغيير في طريقة المعالجة المحاسبية للشهرة ومخصصات البائع . فابتداء من السنة المالية 2002 لم يعد مجلس معايير المحاسبة المالية يسمح بإهلاك الشهرة . حيث أصبحت الشركات مطالبة باختبار ما إذا كان رصيد الشهرة قد انخفض عند نهاية الفترة والإفصاح عن الانخفاض متى حدث كتغير في مبادئ المحاسبة ، إضافة إلى أن الشركة تحصل على مخصصات من البائعين نتيجة شراء وترويج منتجاتهم ، وقد طالب إصدار لجنة المهام الطارئة رقم 02-16 المعنون "معالجة البائع الثاني Reseller للنقدية المحصلة من البائع" ، بتغير الشركة لمعالجتها المحاسبية لهذه المخصصات – لكن مناقشة هذا الموضوع لا تقع ضمن إطار هذا الكتاب .

التغير في التقديرات: Changes in Estimates

تعالج التّغيرات في التقديرات في المستقبل فقط ، ولا تحتاج إلى تعديلات في القوائم المالية المنشورة سابقاً ، وتتم معالجتها محاسبيًا في فترة التّغير ، وإذا تأثّرت بها أكثر من فترة مالية تتم معالجتها في فترة التّغير وفي المستقبل . فعلى سبيل المثال ، لو فرضنا أن شركة قدّرت من البداية أن أحد الأصول سيكون عمره الإنتاجي هو 10 سنوات ، وبعد ثلاث سنوات من الخدمة ، تم تقدير عمره من جديد على أساس 8 سنوات فقط ، عندئذ يتم استهلاك قيمته الدفترية المتبقية على عمره الإنتاجي المتبقي والمقدر بخمس سنوات ، ويتم الإفصاح عن أثر التغيرات في التقديرات على دخل التشغيل والبنود الاستثنائية والمبالغ المتعلقة ببيانات السّهم الواحد في السنة التي حدثت فيها هذه التّغيرات . وكما هو الحال مع التّغير إلى طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، لابد أن تساعد الإفصاحات الإضافية المستخدمين في أحكامهم بشأن قابلية المقارنة .

التغيرات في الوحدات محل التقرير: Change in Reporting Entities

يجب الإفصاح عن التغيرات في الوحدات محل التقرير بصورة رجعية عن طريق تعديل القوائم المالية المعروضة ، كما لو أن الوحدة الجديدة محل التقرير كانت موجودة في تاريخ إعداد القوائم المالية للمرة الأولى ، ومعنى ذلك أنه يتم إعادة عرض القوائم المنشورة سابقاً لتعكس التغير في الوحدة محل التقرير ، كما يجب أن تشير القوائم المالية إلى طبيعة التّغير وأسبابه ، إضافة إلى ضرورة الإفصاح عن أثر التّغير على كل من دخل التشغيل وصافي الدخل والمبالغ ذات الصلة ببيانات السهم الواحد في كل من القوائم المالية المقارنة المعروضة ، فالتغير في الوحدة محل التقرير ، قد يغيّر بشكل مادي في القوائم المالية . فعلى سبيل المثال ، إذا كانت هناك شركة تابعة غير موحدة وتم توحيد بياناتها ، عندئذ يتم استبعاد حساب الاستثمار أو المساهمة ، وتتم إضافة أصول والتزامات الشركة التابعة لتلك الخاصة بالشركة الأم ، وعندما يحدث ذلك يتأثر كل من إجمالي الأصول والديون ومعظم النسب المالية كذلك ، وإذا لم تكن هناك إعادة إعداد أو تصوير للقوائم المالية بصورة رجعيّة ، فإن المستثمر سيجد صعوبة في مقارنة أداء الشركة قبل وبعد التغير المحاسبي - إن لم تكن هذه المقارنة مستحيلة .

الأخطاء: Errors

تم تعريف الأخطاء في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (16) على أنها تسويات لفترات سابقة (سترد مناقشتها لاحقا في هذا الفصل) ، ويجب الإفصاح عن طبيعة الخطأ وأثره على الدخل التشغيلي وصافي الدخل والمبالغ ذات الصلة ببيانات السهم الواحد في الفترة التي تم فيها اكتشاف هذا الخطأ ، وفي حالة ما إذا كانت الفترة السابقة المتأثّرة من بين القوائم المقارنة المعروضة ، يجب الإفصاح عن المعلومة الصحيحة بالنسبة للفترة التي حدث فيها الخطأ ، ويعد هذا المطلب توسعاً منطقياً في المعالجة الرجعية ، لأن الاستمرار في التقرير عن معلومات مع العلم بأنها غير صحيحة ، يمثل تضليلاً متعمداً للمستثمرين ، وبتوفير التصحيحات بأثر رجعي يمكن لهؤلاء المستثمرين تقييم الأداء الفعلي للشركة مع الزمن ، **وفيما يلي أمثلة على الأخطاء** :

1- التغير من تطبيق محاسبي لا يحظى بالقبول العام إلى آخر يحظى بالقبول العام .

2- الأخطاء الحسابية .

3- عدم إثبات الإيرادات أو المصروفات المستحقة أو المؤجلة في نهاية الفترة المحاسبية .

4- التصنيف غير الصحيح للتكاليف والمصروفات .

أرباح السهم الواحد: Earnings per Share

نتج عن استخدام متّخذي القرارات لقائمة الدخل كمصدر أساسي للمعلومات ، الحاجة إلى الإفصاح عن مقدار الأرباح السنوية المستحقة للمجموعات المختلفة من المستثمرين ، وتعتبر المبالغ التي تؤول إلى حملة الدّين (السندات) ، والأسهم الممتازة (يطلق عليها الأوراق المالية ذات الأولوية) ثابتة بشكل عام ، بينما يعتبر حملة الأسهم العادية هم الملاّك المتبقون . وتعتمد حقوقهم على أرباح الشركة على مستويات الإيرادات والمصروفات المصاحبة لها ويؤول إليهم ما يتبقّى من الدخل بعد دفع الفوائد وتوزيعات الأسهم الممتازة ، ويعتبر هذا المقدار المتبقّي هو محور اهتمام تحديد الدخل المحاسبي ، ويتم التقرير عن دخل الشركة الذي يؤدي إلى حملة الأسهم العادية في قائمة الدخل على أساس أرباح السهم الواحد .

وتعتبر عملية احتساب أرباح السهم الواحد بسيطة نسبياً ، حيث تتم قسمة صافي الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية ، بعد استقطاع المدفوعات لحملة الأوراق المالية ذات الأولوية ، على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة المحاسبية ، لكن الإفصاح عن قيمة أرباح السهم الواحد الأساسية غير كاف لمقابلة احتياجات المستثمر ، نظراً للآثار المحتملة لإصدارات الأوراق المالية المختلفة التي يمكن أن تقوم بها الشركة ، حيث قامت بعض الشركات على سبيل المثال ، بإصدار خيارات أسهم ، وضمانات أسهم ، وأوراق مالية قابلة للتحويل ، يمكن تحويلها إلى أسهم عادية حسب رغبة حاملها . وعندما يتم استبدال هذه الأوراق المالية مقابل أسهم عادية ، فإنها تؤدي إلى تخفيض الأرباح التي تؤول إلى حملة الأسهم السابقين ، فاستخدام الخيارات أو الضمانات أو تحويل الأوراق المالية إلى أسهم عادية ، سيؤدي إلى زيادة عدد الأسهم العادية مما يؤدي إلى أثر تخفيضي على ربح السهم الواحد ، لكن هذه الآثار على ربحية السهم الواحد تزيد تعقيداً عندما تكون الشركة لديها أوراق مالية قابلة للتحويل قائمة ، لأنه ، بالإضافة إلى إصدار أسهم جديدة عادية ، يزيد مقدار أرباح الشركة المتاحة لحملة الأسهم العادية ، وبالتالي قد يكون الأثر المترتب على

التحويل إما زيادة أو نقص أرباح السهم المقرر عنها ، لأن الزيادة في الأسهم العادية المصدرة قد يكون متناسباً بشكل أقل أو أكثر مع الزيادة المصاحبة في صافي الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية .

وقد ناقش مجلس مبادئ المحاسبة تشعبات هذه الموضوعات في رأيه رقم (9) ، ووضع مفاهيم الورقة المالية ذات الأولوية والورقة المالية المتبقية ونصّ هذا الإصدار على ما يلي :

> "متى كان هناك أكثر من نوع واحد من الأسهم ، أو متى كانت هناك أوراق مالية لها حق المشاركة في التوزيعات أو كانت هناك أوراق تشتقّ بصورة واضحة قدراً كبيراً من قيمتها من حق تحويلها أو من الخصائص التي تشترك فيها مع الأسهم العادية ، عندئذ يجب اعتبار هذه الأوراق " أوراقًا مالية متبقية " وليست " أوراقًا مالية ذات أولوية عند الغرض من احتساب ربح السهم الواحد" .

وقد كانت أحكام رأي المجلس رقم (9) في شكل توصية مؤكدة ، لكنها لم تكن ملزمة ، إلا أن وضع هذا المفهوم شكل الإطار العملي لرأي المجلس رقم (15) بعنوان "ربح السهم الواحد" ، وقد علّق هذا الرأي الأخير على الأهمية الممنوحة لمعلومات ربح السهم من قبل المستثمرين والسوق ، وخلص إلى الحاجة إلى وجود طريقة ثابتة لحسابها ، بما يجعل مبالغ ربح السهم الواحد قابلة للمقارنة بين كل قطاعات بيئة الأعمال .

وقد جعل رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (15) عرض أرقام ربح السهم الواحد لكل من الدخل قبل البنود الاستثنائية وصافي الدخل أمراً إلزامياً على الشركات . وقد ألغت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (128) هذا المطلب واشترطت عرض أرقام ربح السهم الواحد بالنسبة للدخل من العمليات المستمرة وصافي الدخل في متن قائمة الدخل ، إضافة إلى ضرورة عرض أرقام ربح السهم الواحد لكل من العمليات المتوقف عنها والبنود الاستثنائية والأثر التجميعي للتغيرات المحاسبية .

ووفقاً لرأي مجلس مبادئ المحاسبة ، إما أن تكون الشركة ذات هيكل رأس مالي بسيط ، أو ذات هيكل رأس مالي معقد ، فالهيكل الرأس مالي البسيط هو الهيكل الذي يتكون من الأسهم العادية فقط أو الأوراق المالية التي لا يؤدي استخدامها أو تحويلها مجتمعة إلى تخفيض ربح السهم الواحد بنسبة 3% أو أكثر .

أما الشركات– ذلك الهيكل الرأسمالي المعقد– فقد كان يطلب منها عرض أرقام مزدوجة لربح السهم الواحد وهذه الأرقام هي :

1- ربح السهم الواحد الأولي .

2- ربح السهم الواحد المخفض بالكامل .

وقد كان الهدف من ربح السهم الواحد الأولي ، هو عرض أثر التّخفيض الأكثر احتمالاً نتيجة استخدام الخيارات أو تحويل الأوراق المالية على ربح السهم الواحد ، ويحتوي على الأثر التخفيضي فقط لمكافئات الأسهم العادية . وقد عرّف رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (15) مكافئات الأسهم العادية بأنها تلك الأوراق المالية التي ليست في شكل أسهم عادية لكنها تحتوي على شروط تمكّن من بحوزتهم من أن يصبحوا حملة أسهم عاديين ، والمشاركة في أي تحسن يطرأ على الأسهم العادية . فعلى سبيل المثال ، اعتبرت الضمانات والخيارات والحقوق مكافئات للأسهم العادية ، لأنها وجدت بهدف إعطاء حاملها حق شراء أسهم عادية ، وقد استدعى العرض المزدوج ضرورة إعادة عرض ربح السهم الواحد في ظل افتراض أن استخدام أو تحويل الأوراق المالية ذات الأثر التخفيضي الكبير (مكافئات الأسهم العادية لربح السهم الواحد الأولي ، وكل الأوراق المالية بالنسبة لربح السهم الواحد تماما) قد حدث فعلاً .

وقد تعرّضت أحكام رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (15) للنقد لكونها حكمية ومعقدة كثيراً وغير منطقية ، وتركزت الانتقادات أساسًا على المتطلبات المتعلقة بتحديد ما إذا كانت الورقة القابلة للتحويل هي مكافئ للأسهم العادية ، ففي ظل رأي المجلس رقم (15) كانت الورقة المالية القابلة للتحويل تعتبر مكافئة للسهم العادي إذا كان العائد عليها عند الإصدار يقل عن ثلثي العائد على سندات الشركة الممتازة والمصنفة (Aa) ، ولا يعكس هذا المطلب مدى احتمالية التحويل في سوق للأوراق المالية ، ونتيجة لذلك ، تم إهمال التغيرات في الأسعار السوقية اللاحقة على الإصدار التي يمكن أن تغير طبيعة الأوراق القابلة للتحويل من الأوراق ذات الأولوية إلى أوراق يرجح أن يتم تحويلها ، ولذلك كان هناك احتمال أن تصنّف الأوراق المالية المتشابهة المصدرة من شركات مختلفة بطريقة مختلفة للأغراض المتعلقة بتكافؤها مع الأسهم العادية .

إضافة إلى أن الحاجة إلى العرض المزدوج حسب ما جاء في رأي المجلس رقم (15) كانت موضوع شك ، فالشركات ذات الهيكل الرأسمالي المعقد لم تكن مطالبة بالتقرير عن ربح السهم الأساسي غير المخفض . ويرى النقاد أن النقطتين المتطرفتين بين عدم التخفيض والتخفيض التام هما مجرد نهايتان تقعان على سلسلة من التخفيضات الممكنة ، وأن كلتا النقطتين لهما محتوى إعلامي ، علاوة على أن العديد من المستخدمين يرون أن ربح السهم الواحد الأساسي أكثر فائدة من ربح السهم الواحد الأولي . وقد أشارت إحدى الدراسات البحثية ، تمشيا مع وجهة النظر هذه ، إلى أن ربح السهم الواحد الأولي نادراً ما يختلف عن ربح السهم الواحد المخفض تماماً .

نشر مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1991 خطّة لجعل القوائم المالية أكثر فائدة للمستثمرين والدائنين ، وذلك بزيادة قابلية المقارنة بين المعلومات المالية على المستوى الدولي ، ونتيجة لذلك ، قام المجلس بالعمل على مشروع احتساب وعرض معلومات ربح السهم الواحد ، وكانت لجنة معايير المحاسبة الدولية قد بدأت مشروعاً مماثلاً في سنة 1989 ، وكان كلا المشروعين استجابة للانتقادات الموجهة لتعقيد وحكمية حسابات ربح السهم التي سبق بيانها أعلاه ، ورغم أن الهيئتين اتفقتا على التعاون مع بعضهما البعض في المشاركة في المعلومات ، إلا أن كلاً منهما أصدر قائمة منفصلة لكنهما كانتا متشابهتين . وهاتان القائمتان هما قائمة معايير المحاسبة الدولية رقم (33) ، وقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (128) .

حيث قرر مجلس معايير المحاسبة المالية استبدال ربح السهم الأولي بربح السهم الأساسي ، مستعرضًا لذلك المبررات التالية :

1- إن بيانات ربح السهم الأساسي ، وبيانات ربح السهم المخفض ، يعطيان المستخدمين أهم مدى يمكن تأكيده على أساس واقعي لاحتمالات ربح السهم الواحد .

2- إن استخدام إحصائيات ربح السهم الواحد ، على أساس مشترك دوليًا مسألة مهمة بسبب وجود قواعد البيانات الموجهة للتحليل المالي ودولية الأعمال وأسواق رأس المال .

3- إن فكرة مكافئات الأسهم العادية لم تنجح بكفاءة في الواقع العملي .

4- إن احتساب ربح السهم الواحد الأولي معقد ، وقد لا يمكن فهمه جيداً وتطبيقه بشكل ثابت .

5- إن عرض ربح السهم الواحد الأساسي سيقلل من الانتقادات المترتبة على حكمية تحديد ما إذا كانت الورقة المالية مكافئة للسهم العادي أم لا .

وقد طالبت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (128) بعرض ربح السهم الواحد لكل الشركات التي أصدرت أسهماً عادية أو أوراقاً مالية أخرى ينتج عن استخدامها أو تحويلها إصدار أسهم عادية متى تم تداول هذه الأوراق بين الجمهور ، فالشركات ذات الهيكل الرأسمالي البسيط يتوجب عليها التقرير عن أرقام ربح السهم الأساسي فقط ، وقد عرَّفت هذه القائمة الهياكل الرأسمالية البسيطة ، بأنها تلك الهياكل التي تتكون من الأسهم العادية القائمة فقط ، أما كل الشركات الأخرى فيتوجب عليها عرض مبالغ ربح السهم الواحد الأساسي ، وربح السهم الواحد المخفّض .

ربح السهم الواحد الأساسي : Basic EPS

الهدف من ربح السهم الواحد الأساسي ، هو قياس أداء الشركة خلال فترة التقرير من منظور حملة الأسهم العادية ، ويحسب بقسمة الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية على المتوسط الموزون للأسهم العادية القائمة خلال الفترة ، أي أن :

$$\text{ربح السهم الواحد الأساسي} = \frac{\text{صافي الدخل} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط الموزون للأسهم القائمة}}$$

ربح السهم الواحد المخفض : Diluted EPS

الهدف من ربح السهم الواحد المخفض ، هو قياس الأداء الظاهري للشركة خلال فترة التقرير من منظور حملة الأسهم العادية ، كما لو أن تحويل أو استخدام الأوراق المالية ذات الأثر التخفيضي المحتمل قد حدث ، وهذه هي عملية العرض التي تتماشى مع هدف إطار العمل المفاهيمي من توفير المعلومات عن أداء المشروع المالي بما يفيد في تقييم مستقبل المشروع ، وبذلك يكون ربح السهم الواحد الأساسي رقمًا تاريخيًا يقرر عما كان عليه أداء المشروع خلال الفترة ، بينما يُظهر ربح السهم الواحد المخفض ما يمكن أن يحدث لربح السهم إذا ما تمت عملية التخفيض ، ويوفر كلا المقياسين

للمستخدمين المعلومات اللازمة لتوقع المعلومات التاريخية في المستقبل وتعديل هذه التوقعات على أساس آثار التخفيض المحتمل .

ويتم إظهار الآثار التخفيضية لخيارات الشراء والضمانات على ربح السهم الواحد عن طريق تطبيق طريقة أسهم الخزانة ، أما الآثار التخفيضية لخيارات البيع المكتوبة التي تستدعى من الوحدة محل التقرير إعادة شراء أسهمها ، فتحسب بتطبيق طريقة أسهم الخزانة المعكوسة ، ويحسب الأثر التخفيضي للأوراق المالية القابلة للتحويل باستخدام طريقة افتراض التحويل . If-converted method و سنورد لاحقاً توضيحاً لكل هذه الطرق .

ويتم استبعاد الأوراق المالية التي يؤدي استخدامها أو تحويلها إلى آثار مخالفة لأثر التخفيض (أي التي يؤدي استخدامها أو تحويلها إلى زيادة ربح السهم الواحد) من عملية حساب ربح السهم الواحد المخفض ، لأن ربح السهم الواحد المخفّض يجب أن يفصح عن أكبر قيمة ممكنة للتخفيض ، وإذا كان هناك أكثر من نوع واحد من الأوراق المالية التخفيضية عندئذ يجب تحديد الآثار المحتملة للأوراق المختلفة عن طريق حساب أرباح السهم الواحد التزايدية أولاً ثم إدخال الأوراق في حساب الأرباح المخفضة بدءً بالأوراق المالية الأقل ربحية لكل سهم تزايدي واحد (أي تلك التي تتمتع بأكبر أثر تخفيضي) وهكذا .

خيارات الشراء والضمانات : Call options and warrants

تعطي خيارات الشراء والضمانات لحاملها ، حق شراء أسهم من أسهم الشركة وفق سعر محدد على الخيار (يُسمى سعر التنفيذ : exercise or strike price) ، ويتسلم حامل الخيار أو الضمان في الحالات العادية لاستخدام خيارات الأسهم والضمانات أسهمًا من الأسهم العادية للشركة مقابل نقدية ، لكن حملة هذه الخيارات أو الضمانات لا يستخدمونها عادة ، إلا إذا كان سعر السهم العادي في السوق يفوق السعر وفقًا للخيار .

وبدلاً عن قيام مجلس معايير المحاسبة المالية بوضع فروض حول كيف تتصرف الشركة في المتحصلات النقدية من استخدام كل حقوق الشراء أو الضمانات ، طلب المجلس استخدام طريقة أسهم الخزانة لتحديد الآثار التخفيضية على ربح السهم

الواحد . ويُفترض في ظل هذا المدخل ، أن تكون أسهم الخزانة مشتراة من هذه المتحصلات بسعر مساو لمتوسط سعر السوق خلال الفترة ، ويُطلق على الفرق بين عدد الأسهم التي يُفترض إصدارها عند استخدام أو تنفيذ الخيارات وعدد أسهم الخزانة مصطلح الأسهم الإضافية ، ويضاف عددها إلى المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة لتحديد الأثر التخفيضي لاستخدام الخيارات أو الضمانات .

خيارات البيع المكتوبة : Written put options

تتطلب خيارات البيع المكتوبة وعقود الشراء المستقبلية من الوحدة محل التقرير ، أن تشتري أسهمها الخاصة بأسعار محددة مسبقاً ، وتعتبر هذه الأوراق المالية ذات أثر تخفيضي متى كان سعر الاستخدام أو التنفيذ يفوق متوسط سعر السوق خلال الفترة ، وهكذا يتم حساب أثرها التخفيضي باستخدام طريقة أسهم الخزانة المعكوسة ، وهذا الإجراء هو في الأساس عكس طريقة أسهم الخزانة التي سبق بيانها لكل من خيارات الشراء والضمانات .

ويُفترض في ظل طريقة أسهم الخزانة المعكوسة ، أن تقوم الشركة بإصدار ما يكفي من الأسهم العادية بسعر مساو لمتوسط سعر السوق ، لتحصل على الأموال اللازمة للوفاء بالعقد ، ولذلك يفترض أن تكون الأموال المحصلة من إصدار الأسهم هي المستخدمة لتنفيذ خيار البيع (شراء أسهمها طبقا للعقد) ، ويتم إضافة الأسهم الإضافية (الفرق بين عدد الأسهم المفترض إصداره وعدد الأسهم التي سيتم تسلُّمها عند استخدام خيار البيع) إلى المقام لحساب ربح السهم الواحد المخفض .

الأوراق المالية القابلة للتحويل : Written put options

الأوراق المالية القابلة للتحويل هي الأوراق المالية (عادة الأسهم الممتازة والسندات) القابلة للتحويل إلى أوراق مالية أخرى (عادة الأسهم العادية) عند معدل تبادل محدد مسبقاً ، ولتحديد ما إذا كانت الورقة المالية ذات أثر تخفيضي ، يتطلب الأمر حساب ربح السهم الواحد ، كما لو أن عملية التحويل قد تمت ، و مقارنة هذا الرقم مع ربح السهم الواحد في غياب التحويل ، فإذا كانت عملية التحويل تؤدي إلى انخفاض ربح السهم الواحد تكون الورقة المالية ذات أثر تخفيضي ، و إلا تعتبر ذات أثر مخالف للتخفيض ، ولا يتم إدراج الأثر الصوري للتحويل في ربح السهم الواحد المخفض .

وفي ظل طريقة افتراض التحويل يتم القيام بما يلي :

1- إذا كان لدى الشركة أسهم ممتازة قابلة للتحويل ، تتم إضافة التوزيعات الخاصة بالأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى البسط ، فإذا كانت الأسهم الممتازة قد تم تحويلها ، لن تكون هناك أسهم ممتازة قائمة خلال الفترة ، وبالتالي لن تكون هناك مدفوعات توزيعات لها ، وهكذا لن تكون هناك حقوق لحملة الأسهم الممتازة القابلة للتحويل على صافي الدخل .

2- إذا كانت الشركة عليها دين قابل للتحويل ، تتم إضافة مصروفات الفائدة المتعلقة بهذا الدّين صافية من الأثر الضريبي إلى البسط ، فإذا كان الدّين القابل للتحويل قد تم تحويله ، فلن تكون هناك فوائد قد دفعت إلى الدائنين ، وبالمثل لن تكون هناك استفادة ضريبية ، ونتيجة لذلك ، سيكون صافي الدخل ومن ثم دخل حملة الأسهم العادية ، أكبر بمقدار مصروف الفوائد الذي تم توفيره مطروحاً منه الاستفادة الضريبية عليه .

3- تتم إضافة عدد الأسهم التي كان سيتم إصدارها عند تحويل الأوراق القابلة للتحويل إلى المقام

الأسهم محتملة الإصدار : Contingently Issuaable shares

الأسهم المحتملة الإصدار ، هي تلك الأسهم التي يعتمد احتمال إصدارها على حدوث شروط معينة ، مثل تحقيق مستوى معين من الدخل ، أو مستوى معين من الأسعار السوقية للأسهم العادية في المستقبل ، فإذا كانت كل الشروط الضرورية لم يتم الوفاء بها حتى نهاية فترة التقرير ، عندئذ تشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (128) ضرورة إدراج الأسهم محتملة الإصدار عند احتساب ربح السهم الواحد المخفض بناءً على عدد الأسهم التي سيتم إدراجها – إن وجدت – إذا كانت نهاية فترة التقرير هي نهاية الفترة الاحتمالية ، فمثلاً ، إذا كانت الأسهم سيتم إصدارها عند تحقيق مستوى معين من الدخل يجب على الشركة أن تفترض أن المستوى الحالي من الأرباح سيستمر حتى نهاية الاتفاق ، وإذا ما وصلت الأرباح الحالية إلى الحد الأدنى للأرباح المستهدفة على الأقل ، يجب في ظل هذا الافتراض ، أن يتم إدراج الأسهم محتملة الإصدار في ربح السهم الواحد المخفض إذا ما كانت ذات أثر تخفيضي .

إن كلاً من شركتي Best Buy و Circuit City لديها هيكل رأس مالي معقد ، وبالتالي تفصح كل منهما عن ربح السهم الواحد الأساسي ، وربح السهم الواحد المخفض في قائمة الدخل الخاصة بها عن السنة المالية 2003 إلا أن شركة Best Buy أضافت التوضيحات التالية حول احتساب ربح السهم الواحد في ملاحظات القوائم المالية الخاصة بها :

> تحسب أرباح السهم الأساسية بناء على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية المصدرة ، وتحسب أرباح السهم المخفضة بناء على متوسط عدد الأسهم العادية المصدرة معدلة بعدد الأسهم الإضافية التي كان سيتم إصدارها لو تم إصدار الأسهم ذات الأثر التخفيضي . وتشمل الأسهم ذات الأثر التخفيضي المحتمل كلاً من خيارات الأسهم والسندات القابلة للتحويل بافتراض مقابلة بعض المعايير والمكافآت التي تعتمد على الأسهم الممنوحة وفق خطط التعويض بناء على الأسهم.
>
> وقد استبعدت في عملية احتساب الأسهم التخفيضية خيارات الأسهم القائمة ذات الأثر العكسي للتخفيض المصدرة لشراء عدد 24.6 مليون و 7.2 مليون و 7.2 مليون سهم في التواريخ 1 مارس 2003 ، و 2 مارس 2002 و 3 مارس 2001 على التوالي ، لأن أسعار استخدام هذه الخيارات كانت أكبر من متوسط سعر السوق للأسهم العادية ، ولم يتم إدراج السندات القابلة للتحويل في حساب ربح السهم الواحد المنخفض ، لأن معايير تحويل الدَّين لم تتم مقابلتها .

الاستفادة من أرباح السهم الواحد: Usefulness of Earnings per share

إن الهدف العام لبيانات أرباح السهم الواحد ، هو تزويد المستثمرين بمؤشر عن (1) قيمة الشركة ، (2) التوزيعات المتوقعة مستقبلاً . وأهم القضايا النظرية المحيطة بعرض أرباح السهم الواحد ، هي مسألة ما إذا كانت هذه المعلومات يجب أن تستند إلى المعلومات التاريخية أم التنبؤية ، لكن الهيئات المحاسبية الرسمية اتخذت بصورة عامة موقفاً يدعو إلى ضرورة عرض هذه المعلومات على أساس تاريخي فقط . وتتماشى الآراء التي سبق وعبر عنها رأي مجلس مبادئ رقم (15) ، وتعبر عنها حالياً قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (128) مع هذا التوجه .

وقد أُطلق على أرباح السهم الواحد مصطلح المؤشر التلخيصي ، لأنها رقم وحيد يمكنه إيصال كم كبير من المعلومات عن أداء المشروع و مركزه المالي . وقد أدى استمرار الاتجاه نحو تعقيد التقرير المالي بالعديد من المستخدمين إلى استعمال المؤشرات التلخيصية ، وترجع شهرة أرباح السهم الواحد بصورة خَاصة إلى الاعتقاد بأنها تحتوي على معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوزيعات وأسعار الأسهم المستقبلية ، ولكونها تشكِّل مقياسًا لكفاءة الإدارة ، لكن احتياجات المستثمرين يمكن الوفاء بها بشكل أفضل بالمقاييس التي تتنبأ بالتدفقات النقدية (مثل حصة السهم من التوزيعات الحالية أو الصورية أو التقديرية) . فكما سيرد في الفصل السابع ، يمكن لبيانات التدفق النقدي بذاتها أن توفر معلومات أكثر ملاءمة للمستثمرين مما تقدمه بيانات الأرباح التي تعتمد على أساس الاستحقاق للدخل المحاسبي . ولا يشجع العديد من المحاسبين على استخدام المؤشرات التلخيصية مثل أرباح السهم الواحد لأنهم يعتقدون أن فهم أداء الشركة يتطلب تحليلاً أشمل مما توفره نسبة واحدة .

الدخل الشامل: Comprehensive Income

تم تحديد سمات الموضوعات المتعلقة بالإفصاح عن الدخل بصورة عامة في ضوء مقارنة مفهوم الأداء التشغيلي الجاري ومفهوم الدخل الشامل ، وعلى الرغم من أن مجلس معايير المحاسبة المالية اتبع بشكل عام مفهوم الدخل الشامل ، إلا أنه قام أحيانًا ببعض الاستثناءات لهذا المفهوم ، حيث طالبت عدة معايير محاسبية عدم إدراج بعض البنود التي تعتبر مكونات للدخل الشامل في قائمة الدخل ، وعرض مكونات أخرى في الملاحظات ، والمنطق في هذه المعالجة هو أن عملية الربح لم تكتمل ، ومن أمثلة البنود التي لا يفصح عنها حاليًا في قائمة الدخل التقليدية ويتم التقرير عنها في أماكن أخرى ما يلي (مقابل كل منها رقم الفصل الذي تمت مناقشتها به بين قوسين) :

1- تسويات ترجمة العملة الأجنبية (الفصل السادس عشر) .

2- مكاسب وخسائر عمليات العملة الأجنبية التي تراد بها الحماية الاقتصادية لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية (الفصل السادس عشر) .

3- مكاسب وخسائر عمليات العملة الأجنبية داخل الشركة ذات الطابع الاستثماري طويل الأجل (أي إذا كانت التسوية غير مخطط لها أو متوقعة في المستقبل المنظور) ، إذا كانت الأحداث الداخلية في العمليات مدمجة أو موحدة أو تتم

معالجتها محاسبيًا وفق طريقة الملكية في القوائم المالية للمشروع محل التقرير (الفصل السادس عشر) .

4- التغير في القيمة السوقية للعقود المستقبلية التي تمثل حماية لأصل مفصح عنه بالقيمة السوقية ، ما لم يكن لابد من الاعتراف بسرعة بالمكاسب أو الخسائر بسبب عدم وجود الارتباط القوي (الفصل السادس عشر) .

5- فائض التزام المعاشات الإضافية عن تكاليف الخدمة السابقة غير المعترف بها (الفصل الرابع عشر) .

6- مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة للأوراق المالية المتاحة للبيع (الفصل العاشر) .

7- مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة الناتجة عن تحويل الدَّين من مجموعة الأوراق المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى مجموعة الأوراق المتاحة للبيع (الفصل العاشر) .

8- الزيادة أو الانخفاض اللاحق (إذا لم يكن خلاف الانخفاض المؤقت) في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع التي سبق تخفيضها بفعل الضرر (الفصل العاشر) .

وفي سنة 1996 بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية مشروعًا يهدف إلى المطالبة بالإفصاح عن الدخل الشامل من قبل مشروعات الأعمال ، **وقد تم القيام بهذا المشروع استجابة لمجموعة من المخاوف من بينها** :

1- الاستخدام المتزايد للتمويل خارج الميزانية من قبل الشركات .

2- الممارسة المحاسبية التي يتم وفقا لها الإفصاح عن بعض بنود الدخل الشامل مباشرة في حقوق الملكية .

3- الاعتراف بالحاجة إلى تشجيع التوفيق دوليًا بين معايير المحاسبة .

وتنضوي الموضوعات التي تم تناولها في هذا المشروع تحت خمسة أسئلة عامة هي :

1- ما إذا كان يجب الإفصاح عن الدخل الشامل .

2- ما إذا كانت التسويات المحاسبية المتجمعة يجب الإفصاح عنها ضمن الدخل الشامل .

3- كيف يمكن تصنيف مكونات الداخل الشامل لأغراض العرض والإفصاح .

4- ما إذا كان الدخل الشامل يجب الإفصاح عنه في قائمة واحدة أم قائمتين للأداء المالي .

5- ما إذا كانت مكونات الدخل الشامل الآخر يجب عرضها قبل أو بعد استبعاد الأثر الضريبي الخاص بها .

ويعرف الدخل الشامل بأنه "التّغير في حقوق الملكية (صافي الأصول) في مشروع الأعمال خلال الفترة نتيجة العمليات والأحداث الأخرى والظروف من المصادر الأخرى خلاف الملاّك ، ويشمل كل التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة معينة باستثناء تلك الناتجة عن استثمارات الملاّك والتوزيعات عليهم" ، ويُستخدم مصطلح الدخل الشامل لبيان إجمالي كل مكونات الدخل الشامل بما في ذلك صافي الدخل ، وقد استُخدم في القائمة رقم (130) مصطلح الدخل الشامل الآخر ، للإشارة إلى الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التي تدخل ضمن الدخل الشامل ، لكنها تُستبعد من صافي الدخل . وقد كان الغرض المعلن عنه للإفصاح عن الدخل الشامل هو الإفصاح عن مقياس للأداء العام للمشروع عن طريق الإفصاح عن كل التغيرات في حقوق الملكية في المشروع نتيجة للعمليات والأحداث الاقتصادية خلال الفترة ، خلاف العمليات مع الملاّك بصفتهم ملاكاً .

وقد طالبت هذه القائمة بالإفصاح عن الدخل الشامل ، وناقشت كيفية الإفصاح عنه وعن مكوناته ، بما في ذلك صافي الدخل ، إلا أنها لم تحدد متى يتم الاعتراف بالبنود المكونة له أو كيفية قياسها . وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية إلى أن المعايير المحاسبية القائمة حالياً والمستقبلية ستوفر استرشادات للبنود التي يتم إدراجها ضمن الدخل الشامل ومكوناته ، وكما أشارت إلى أن المعلومات التي يوفرها التقرير عن الدخل الشامل إذا ما استخدمت إلى جانب المعلومات والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الأخرى قد تمكّن المستثمرين والدائنين وغيرهم من تقييم أداء المشروع وتوقيت ومقدار التدفقات النقدية المستقبلية له .

وقد كان الموضوع الأساسي عند تناول ماهية البنود التي يجب إدراجها في الدخل الشامل هو ما إذا كانت آثار بعض التسويات المحاسبية للفترات السابقة ، كالأثر التجميعي للتغير في المبادئ المحاسبية ، يجب الإفصاح عنها كجزء من الدخل الشامل أم لا ، و توصل المجلس في النهاية ، إلى الأخذ بالتعريف الوارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) الذي يشير إلى أن هذا المفهوم يشمل كل التغيرات المعترف بها في حقوق الملكية (صافي الأصول) بما في ذلك التسويات المحاسبية المتجمعة ، وقرر المجلس العمل بهذا التعريف ، ومن ثم إدراج التسويات المحاسبية المتجمعة كجزء من الدخل الشامل .

وفيما يتعلق بمكونات الدخل الشامل ، اشترط هذا المعيار على الشركات الإفصاح عن مقدار صافي الدخل ، لكن هذا المقدار يجب أن يُعطى أهمية مساوية للمبالغ المعلن عنها للدخل الشامل ، لأن صافي الدخل والدخل الشامل متساويان للمشروع الذي ليست لديه بنود أخرى للدخل الشامل خلاف صافي الدخل . ولم تغيِّر هذه القائمة من التصنيفات داخل صافي الدخل ، حيث تشمل هذه التصنيفات ، كما سبق مناقشتها ، كلاً من صافي الدخل من العمليات المستمرة ، والعمليات المتوقف عنها والبنود الاستثنائية ، والآثار التجميعية للتغيرات في المبادئ المحاسبية ، أما البنود التي تدخل في الدخل الشامل الآخر فتصنَّف حسب طبيعتها ، حيث تشمل هذه التصنيفات كلاً من بنود العملة الأجنبية ، وتسويات الحد الأدنى لالتزامات المعاشات التقاعدية ، والمكاسب والخسائر غير المحققة على بعض الاستثمارات في أوراق الدّين وأوراق الملكية .

وعند الإفصاح عن الدخل الشامل ، فإن الشركات مطالبة باستخدام أسلوب الإفصاح الإجمالي للتصنيفات ذات العلاقة ببنود الدخل الشامل الأخرى ، خلاف تسويات الحد الأدنى للالتزام المعاشي التقاعدي ، وبالنسبة لهذه التصنيفات ، لابد من الإفصاح عن إعادة التصنيف والتبويب بصورة مستقلة عن التغيرات الأخرى في أرصدة هذه البنود بحيث يتم الإفصاح عن التغيرات الكلية في شكل مبلغين اثنين ، بينما يطلب من الشركات استخدام أسلوب الإفصاح بالصافي ، وبالنسبة لهذا التبويب يجب دمج تسويات الحد الأدنى للالتزام المعاشي (انظر الفصل الرابع عشر) ، وبالنسبة لهذا التبويب ، يجب دمج تسويات إعادة التصنيف مع التغيرات الأخرى في رصيد البند ، بحيث يتم الإفصاح عن التغير الكلي في شكل مبلغ واحد .

ورغم قوة هذه الحجج ، فإن **المحاسبين لا يوافقون جميعًا على أن معايير مجلس معايير المحاسبة المالية تعتمد بشكل متطرف على القواعد** فقد قالت Katherine Schipper وهي أستاذة محاسبة وعضو في المجلس ما يلي :

«إن معايير التقرير المالي الأمريكية ، تعتمد بصورة عامة على المبادئ المشتقة من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية ، لكنها تحتوي أيضا على عناصر – مثل استثناءات النطاق والمعالجة واسترشادات التطبيق التفصيلية – التي تظهرها بمظهر الاعتماد على القواعد» .

وقد قدم موظفو لجنة تداول الأوراق المالية إلى الكونجرس سنة 2003 ، دراسة تتناول هذا الموضوع ، **وجاءت فيها التوصيات التالية لمجلس معايير المحاسبة المالية** :

1- إن المجلس يجب أن يُصدر معايير موجهة نحو الأهداف .

2- إن على المجلس تناول نواحي القصور في الإطار المفاهيمي .

3- إن المجلس يجب أن يكون المنظمة الوحيدة المخولة بوضع الاسترشادات المحاسبية في الولايات المتحدة .

4- إن على المجلس الاستمرار في جهود التقارب – الدولية .

5- إن على المجلس العمل لإعادة تحديد الهيكل الهرمي للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها .

6- إن على المجلس أن يزيد من قدرة الوصول إلى الأدبيات الرسمية .

7- إن على المجلس أن يقوم بمراجعة شاملة لأدبياته لتحديد المعايير التي تعتمد بشكل أكبر على القواعد ، وأن يتبنى خطة تحول لتغيير هذه المعايير .

وقد استجاب المجلس في يوليو 2004 لتوصيات الدراسة ، وعلق على أن عدداً من هذه التوصيات قد طبقت فعلاً في السابق ، وأنه قد ناقش التعليقات التي كان قد تسلّمها رداً على دعوته للتعليق ، وقرر الاستمرار في عدد من المبادرات الهادفة إلى تحسين جودة معاييره ، وكذلك عملية وضع المعايير .

وفيما يلي تلخيص لردود المجلس على هذه التوصيات :

إصدار معايير موجهة نحو الأهداف: Issuing Objective-Oriented Standards

علق مجلس معايير المحاسبة المالية على أن المدخل الموجه نحو الأهداف الذي حددته دراسة لجنة تداول الأوراق المالية ، يشابه ذلك المبين في دعوة التعليق ، وبعد مراجعة التعليقات المستلمة على مقترحها ، خلص المجلس إلى أن إطار عمله المفاهيمي يحتاج إلى تحسين ، وقد اتفق المجلس كذلك مع لجنة تداول الأوراق المالية في أن أهداف معاييره تحتاج إلى أن تكون محددة بشكل واضح ، كما تحتاج استرشادات التطبيق إلى التحسين ، وتحتاج استثناءات النطاق إلى تخفيض مع المحافظة على مدخل الأصل والالتزام لوضع المعايير .

الإطار المفاهيمي: Conceptual Framework

علق المجلس على أن لديه حاليًا مجموعة مشروعات على جدول أعماله ، تتناول كيفية القيام بالمفاضلة بين الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة ، كما تتناول عدم الاتساق بين عملية الأرباح الواردة في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) وتعريفات عناصر القوائم المالية الواردة في القائمة رقم(6) .

قد علق المجلس أيضًا على أنه يعمل على مشروع مشترك مع مجلس معايير المحاسبة الدولي ، لتطوير إطار عمل منسجم داخليًا يتم استخدامه من قبل كلا المجلسين ، وسيتناول هذا الموضوع بشكل محدد ما يعرف بمصطلح المشاكل التقاطعية (Cross-Cutting Issues) وهي المشاكل غير المحلولة التي تسبب قلاقل ، وتستمر في الظهور في المشروعات المختلفة ، مثل تعريف المصطلح «محتمل» (Probable) .

واضع المعايير الأمريكي الأوحد: One U.S. Standards

عمل مجلس معايير المحاسبة المالية ليصبح واضع المعايير المحاسبية الأوحد في الولايات المتحدة ، بوصوله إلى اتفاق مع معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، يسمح له بالرقابة المباشرة على عملية وضع المعايير ، كما عمل على المطالبة بضرورة تعزيز قرارات لجنة المسائل الطارئة من قبل المجلس قبل أن تصبح سارية .

التقارب الدولي : International Convergence

كما لاحظنا سابقاً ، يعمل مجلس معايير المحاسبة المالية ، ومجلس معايير المحاسبة الدولي معاً ، لتطوير إطار عمل مفاهيمي مشترك ، كما تسعى المنظمات إلى مشروع

2- ما إذا كانت التسويات المحاسبية المتجمعة يجب الإفصاح عنها ضمن الدخل الشامل .

3- كيف يمكن تصنيف مكونات الداخل الشامل لأغراض العرض والإفصاح .

4- ما إذا كان الدخل الشامل يجب الإفصاح عنه في قائمة واحدة أم قائمتين للأداء المالي .

5- ما إذا كانت مكونات الدخل الشامل الآخر يجب عرضها قبل أو بعد استبعاد الأثر الضريبي الخاص بها .

ويعرف الدخل الشامل بأنه "التَّغير في حقوق الملكية (صافي الأصول) في مشروع الأعمال خلال الفترة نتيجة العمليات والأحداث الأخرى والظروف من المصادر الأخرى خلاف الملاَّك ، ويشمل كل التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة معينة باستثناء تلك الناتجة عن استثمارات الملاَّك والتوزيعات عليهم" ، ويُستخدم مصطلح الدخل الشامل لبيان إجمالي كل مكونات الدخل الشامل بما في ذلك صافي الدخل ، وقد استُخدم في القائمة رقم (130) مصطلح الدخل الشامل الآخر ، للإشارة إلى الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التي تدخل ضمن الدخل الشامل ، لكنها تُستبعد من صافي الدخل . وقد كان الغرض المعلن عنه للإفصاح عن الدخل الشامل هو الإفصاح عن مقياس للأداء العام للمشروع عن طريق الإفصاح عن كل التغيرات في حقوق الملكية في المشروع نتيجة للعمليات والأحداث الاقتصادية خلال الفترة ، خلاف العمليات مع الملاَّك بصفتهم ملاكاً .

وقد طالبت هذه القائمة بالإفصاح عن الدخل الشامل ، وناقشت كيفية الإفصاح عنه وعن مكوناته ، بما في ذلك صافي الدخل ، إلا أنها لم تحدد متى يتم الاعتراف بالبنود المكونة له أو كيفية قياسها . وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية إلى أن المعايير المحاسبية القائمة حالياً والمستقبلية ستوفر استرشادات للبنود التي يتم إدراجها ضمن الدخل الشامل ومكوناته ، وكما أشارت إلى أن المعلومات التي يوفرها التقرير عن الدخل الشامل إذا ما استخدمت إلى جانب المعلومات والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الأخرى قد تمكِّن المستثمرين والدائنين وغيرهم من تقييم أداء المشروع وتوقيت ومقدار التدفقات النقدية المستقبلية له .

وقد كان الموضوع الأساسي عند تناول ماهية البنود التي يجب إدراجها في الدخل الشامل هو ما إذا كانت آثار بعض التسويات المحاسبية للفترات السابقة ، كالأثر التجميعي للتغير في المبادئ المحاسبية ، يجب الإفصاح عنها كجزء من الدخل الشامل أم لا ، و توصل المجلس في النهاية ، إلى الأخذ بالتعريف الوارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) الذي يشير إلى أن هذا المفهوم يشمل كل التغيرات المعترف بها في حقوق الملكية (صافي الأصول) بما في ذلك التسويات المحاسبية المتجمعة ، وقرر المجلس العمل بهذا التعريف ، ومن ثم إدراج التسويات المحاسبية المتجمعة كجزء من الدخل الشامل .

وفيما يتعلق بمكونات الدخل الشامل ، اشترط هذا المعيار على الشركات الإفصاح عن مقدار صافي الدخل ، لكن هذا المقدار يجب أن يُعطى أهمية مساوية للمبالغ المعلن عنها للدخل الشامل ، لأن صافي الدخل والدخل الشامل متساويان للمشروع الذي ليست لديه بنود أخرى للدخل الشامل خلاف صافي الدخل . ولم تغيِّر هذه القائمة من التصنيفات داخل صافي الدخل ، حيث تشمل هذه التصنيفات ، كما سبق مناقشتها ، كلاً من صافي الدخل من العمليات المستمرة ، والعمليات المتوقف عنها والبنود الاستثنائية ، والآثار التجميعية للتغيرات في المبادئ المحاسبية ، أما البنود التي تدخل في الدخل الشامل الآخر فتصنَّف حسب طبيعتها ، حيث تشمل هذه التصنيفات كلاً من بنود العملة الأجنبية ، وتسويات الحد الأدنى لالتزامات المعاشات التقاعدية ، والمكاسب والخسائر غير المحققة على بعض الاستثمارات في أوراق الدّين وأوراق الملكية .

وعند الإفصاح عن الدخل الشامل ، فإن الشركات مطالبة باستخدام أسلوب الإفصاح الإجمالي للتصنيفات ذات العلاقة ببنود الدخل الشامل الأخرى ، خلاف تسويات الحد الأدنى للالتزام المعاشي التقاعدي ، وبالنسبة لهذه التصنيفات ، لابد من الإفصاح عن إعادة التصنيف والتبويب بصورة مستقلة عن التغيرات الأخرى في أرصدة هذه البنود بحيث يتم الإفصاح عن التغيرات الكلية في شكل مبلغين اثنين ، بينما يطلب من الشركات استخدام أسلوب الإفصاح بالصافي ، وبالنسبة لهذا التبويب يجب دمج تسويات الحد الأدنى للالتزام المعاشي (انظر الفصل الرابع عشر) ، وبالنسبة لهذا التبويب ، يجب دمج تسويات إعادة التصنيف مع التغيرات الأخرى في رصيد البند ، بحيث يتم الإفصاح عن التغير الكلي في شكل مبلغ واحد .

وعند استخدام أسلوب الإفصاح بالإجمالي ، يمكن الإفصاح عن تسويات إعادة التصنيف بإحدى طريقتين ، الأولى : بصفتها جزءاً من تصنيف الدخل الشامل الآخر الذي ترتبط به هذه التسويات ، كأن تكون ضمن تصنيف الأرباح أو الخسائر غير المحققة على الأوراق المالية مثلا ، أما الطريقة الثانية : فيتم وفقًا لها الإفصاح عن تصنيف مستقل يتكون فقط من تسويات إعادة التصنيف التي تم فيها الإفصاح عن جميع تسويات إعادة التصنيف خلال الفترة .

وتسمح قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (130) بالتعبير عن الدخل الشامل في قائمة مالية تُعرض بنفس أهمية القوائم المالية الأخرى ، وتسمح هذه القائمة كذلك للمشروع ، بإدراج بعض مكونات الدخل الشامل الآخر تحت مبلغ إجمالي لصافي الدخل ، أما في(1) قائمة الدخل أو في (2) قائمة منفصلة تبدأ بصافي الدخل أو في (3) قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، لكن يشترط أن يتم الإفصاح عن إجمالي الدخل الشامل ، بغض النظر عن كيفية العرض المختارة ، في القوائم المالية للسنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من 15ديسمبر 1997 وقد تكون طريقة الإفصاح عن الدخل الشامل مهمة للمستثمرين ، فقد أشارت دراسة Hirst & Hopkins إلى أن المحللين الماليين لم يتمكنوا من تتبع أي آثار لإدارة الأرباح في بعض البنود المختارة إلا بعد أن عرضت هذه المعلومة في قائمة منفصلة للدخل الشامل ، وقد توصل كذلك كل من Maines & McDaniel إلى أن عمليات تقييم أداء الشركات لدى المستثمرين غير المحترفين (عامة الجمهور) قد تأثرت بطريقة العرض ، ويقولان إنه وفقًا للنتائج التي توصلا إليها لن يستخدم المستثمرون غير المهنيين معلومات الدخل الشامل ، إلا إذا كانت في قائمة مستقلة ولم تكن واحدة من مكونات حقوق الملكية . وتوفر هذه النتائج مجتمعة أدلة على أن كيفية عرض الدخل الشامل قد تؤثر على عملية اتخاذ القرار . وتتماشى هذه النتائج مع رأي مجلس معايير المحاسبة المالية السابق من أن عرض الدخل الشامل يوفر إشارة للمستثمرين حول أهميته .

وأخيراً وفيما يتعلق بالإفصاح عن الآثار الضريبية ، تسمح القائمة بالإفصاح عن مكونات الدخل الشامل الآخر بإحدى الطريقتين التاليتين :

(أ) صافية من الآثار الضريبية الخاصة بها .

(ب) قبل الآثار الضريبية المتعلقة بها برقم واحد يمثل مصروف ضريبة الدخل التجميعية أو المنفعة المتعلقة بإجمالي مقدار الدخل الشامل الآخر .

ويمكن الإفصاح عن مقدار المنفعة أو المصروف الخاص بضريبة الدخل المتعلقة بكل واحد من مكونات الدخل الشامل الآخر في متن القائمة التي تم الإفصاح فيها عن هذه المكونات أو في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية .

ويشترط بالنسبة لإجمالي الدخل الشامل الآخر للعناصر التي لا يفصح عنها كجزء من صافي الدخل التقليدي للفترة ، أن يُحوَّل إلى أحد المكونات المنفصلة لحقوق الملكية في قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية ، حيث يُستخدم عنوان وصفي مثل الدخل الشامل الآخر المتجمع لهذه المكونات ضمن حقوق الملكية ، كما يجب على الشركة أن تُفصح كذلك عن الأرصدة المتجمعة لكل تصنيف في هذا المكون المنفصل لحقوق الملكية في متن قائمة المركز المالي ، أو قائمة التغير في حقوق الملكية ، أو الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية . ويجب أن تتماشى هذه التصنيفات مع التصنيفات المستخدمة لمكونات الدخل الشامل الآخر في قائمة الأداء المالي .

ومن المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من أن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم(130) تم تمريرها في تصويت 5 مقابل 2 ، إلا أن العضوين اللذين صوتا ضدها ، يعتقدان أن معظم المديرين يفضل الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة التغير في حقوق الملكية بدلاً من قائمة الدخل ذاتها ، ويرون أن ذلك سيقلل معقولية وسيادة الدخل الشامل . ويوفر مسحًا حديثًا قام به معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين تأييداً لهذه الحجة ، فمن بين الشركات الستمائة التي شملها مسح أساليب المحاسبة والتقرير كانت 422 شركة (70.3%) قد قررت عن الدخل الشامل في قائمة التغير في حقوق الملكية ، بينما قررت 65 شركة (10.8%) عنه في قائمة منفصلة ، و قررت 32 شركة فقط (5.3%) عنه كجزء منفصل في قائمة الدخل ، وكان هناك عدد 81 شركة (13.5%) ليست لديها بنود دخل شامل آخر لتقرر عنها .

وقد كان السؤال المهم فيما يتعلق بالإفصاح عن الدخل الشامل في التقارير المالية هو : هل يوفر هذا الرقم للمستثمرين معلومات إضافية تمكنهم من الحصول على تنبؤات أفضل ؟ إن الأدلة المتعلقة بالإجابة عن هذا السؤال ما زالت غامضة إلى الآن ،

فدراسة Hirst & Hopkins التي سبق ذكرها توصلت إلى أن عرض الدخل الشامل أثر على تقديرات المحللين الماليين لقيمة الشركة التي تقوم بإدارة الأرباح ، إلا أن Dhaliwal Subramanyam &Trezevant لم يتوصلوا إلى وجود أي ارتباط بين الدخل الشامل والقيمة السوقية لأسهم الشركة أو إلى أن الدخل الشامل هو مؤشر أفضل للتدفقات النقدية المستقبلية من صافي الدخل ، لذلك لابد من المزيد من البحث لزيادة التأكيد على هذه العلاقة .

تفصح شركة Best Buy عن التغيرات في الدخل الشامل الآخر في قائمة حقوق الملكية الموحدة ، في حين أن شركة Circuit City لم تفصح عن أي بنود من الدخل الشامل الآخر في قوائمها المالية . ويوضح الشكل (6-3) بنود الدخل الشامل الآخر التي أفصحت عنها شركة Best Buy .

	الدخل الشامل (الخسارة)
رصيد الدخل الشامل كما في 2مارس 2002	$ 6
تسوية ترجمة العملة الأجنبية	34
أخرى	(1)
رصيد الدخل الشامل الآخر كما في 1مارس 2003	27

الشكل (6-3) الدخل الشامل الآخر لشركة Best Buy كما هو مفصح عنه في قائمة حقوق الملكية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في (1 مارس 2003 بالملايين) .

تعديلات السنوات السابقة: Prior Period Adjustments

تقوم الشركات أحياناً ببعض الأخطاء في سجلاتها المحاسبية ، وتحدث هذه الأخطاء بسبب التطبيق الخطأ غير المقصود للمبادئ والقواعد والتقديرات المحاسبية أو بسبب الغش . فعلى سبيل المثال ، كشف المراجعون في شركة World Com خريف 2002 غشًا محاسبياً ضخمًا قامت بموجبه الشركة برسملة مصروفات تشغيلية ، وبدأت بإهلاكها بدلاً من تحميلها كمصروفات على السنة التي حدثت فيها ، وفي مثل هذه الحالات ، يتوجب على الشركة إعادة إعداد قوائمها المالية وتسوية الكثير من الحسابات لتصحيح دفاترها :

وبشكل عام تعتبر الأخطاء عملاً غير مقصود وتنشأ عن أخطاء حسابية ، أو القيد المزدوج ، أو أرقام محمولة ، أو إغفال إثبات عملية أو تسويتها . وإذا اكتشفت الشركة الخطأ في السنة التي حدث فيها ، يجب عليها عندئذ تسوية الحسابات المتأثرة لتكون صحيحة ، لكن إذا لم يكتشف الخطأ حتى فترة لاحقة ، عندئذ يتوجب عليها تسوية فترات سابقة .

وتنطوي تسوية الفترات السابقة على تسوية رصيد الأرباح المحتجزة الافتتاحي ، والإفصاح عن التسوية ، أما في قائمة حقوق الملكية أو في قائمة منفصلة بالأرباح المحتجزة . وبما أن الخطأ كان قد حدث في فترة سابقة ، لذا لا يؤثر على قائمة الدخل الحالية ، ولذلك لا يفصح عنه في قائمة الدخل عن الفترة التي اكتشف فيها ، وبما أن رصيد صافي دخل الفترة السابقة قد أقفل في الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة ، لذا فإن الأرباح المحتجزة في الفترة المالية يكون غير صحيح ، وتجب تسويته لإزالة أثر الخطأ .

إن متطلبات الإفصاح عن تسويات الفترات السابقة تطورت مع الزمن ، وقد كان اختبار تصنيف بند معين باعتباره تسوية للفترات السابقة (تعديل الأرباح المحتجزة) صارماً في رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (9) ، **ولكي يتم تصنيف حدث أو عملية على أنها تسوية للفترات السابقة لابد لها أن تكون :**

(أ) معروفة بصورة محددة وترتبط مباشرة بأنشطة مشروع الأعمال خلال الفترات السابقة .

(ب) لا ترجع إلى الأحداث الاقتصادية التي حدثت بعد تاريخ القوائم المالية عن الفترة السابقة .

(جـ) تعتمد أساسًا على تحديد أشخاص آخرين غير الإدارة .

(د) لا يمكن تقديرها بشكل معقول قبل هذا التحديد .

وعند تاريخ نشر رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (9) ، كان موقف المجلس هو ضرورة أن تكون تعديلات الفترات السابقة التي تم الإفصاح عنها كزيادة أو نقص في الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة ترتبط بأحداث في الفترات السابقة لم يكن بالإمكان تقديرها بشكل معقول في وقت حدوثها . إضافة إلى أن هذه الأحداث ما

دامت مادية بالتعريف ، فمن المتوقع أن يكون رأي المراجع بشأن القوائم المالية متحفظًا عند حدوث الحدث أو العملية ، ومن أمثلة تعديلات السنوات السابقة وفقًا لرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (9) تسوية القضايا الضريبية أو الدعاوى القضائية الأخرى .

وقد تمت إضافة مجموعة الأخطاء ضمن هذا التبويب لاحقًا ، لأن الأخطاء لا تؤدي بطبيعة الحال إلى التحفظ في الرأي ، لأنها لم تكن معلومة لدى المراجع عند نشر القوائم المالية .

وفي سنة 1976 نشرت لجنة تداول الأوراق المالية نشرة الموظفين المحاسبية رقم (8) والتي خلصت فيها إلى أن الدعاوى القضائية تشكل حدثاً اقتصادياً ، وأن تسويتها تشكل أحداثاً اقتصادية كذلك يخص الفترة التي حدث فيها . وقد خلفت هذه النتيجة حالة اختيارية بين تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، ومتطلبات التقرير التي تفرضها لجنة تداول الأوراق المالية على الشركات المسجلة . وقبل نشر هذه النشرة ، قام مجلس معايير المحاسبة المالية بدراسة عمليات الإفصاح التي قامت بها 600 شركة عن تسويات الفترات السابقة ، وتوصل إلى ضرورة توضيح المعايير التي يحتوي عليها رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (9) وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية لاحقًا بنشر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (16) بعنوان "تسويات الفترات السابقة" والتي أشارت إلى أن البنود التي يجب الإفصاح عنها باعتبارها تعديلات للفترات السابقة ، هي فقط البنود التي تمثل :

(أ) تصحيح الأخطاء في القوائم المالية لفترة سابقة .

(ب) التسويات التي تنتج عن تحقيق منافع ضرائب الدخل من مجمل الخسائر التشغيلية من شراء الشركات التابعة إلى الأمام .

وقد قلل المعيار المحدَّد لتصنيف بنود الإيرادات والمصروفات ضمن إطار تسويات الفترات السابقة من إدراجها ضمن القوائم المالية ، ولم تفصح أي من الشركتين Circuit – City أو Best Buy - عن تسويات للفترات السابقة ، لكن خلال الربع الرابع من السنة المالية 2003 قررت شركة Pizza Inn أن هناك حاجة لتسوية الفترة السابقة لإظهار أرصدة أصولها والتزاماتها الضريبية بشكل صحيح . وقد حددت الشركة ما يقارب 296,000 $ كتسوية لهذه الأرصدة ، وتتعلق بشكل أساسي بالفروق المؤقتة في الأصول

الثابتة ، ومخصص الحسابات تحت التحصيل المشكوك فيها المرتبطة بالسنة المالية المنتهية في 1997 ، وما قبلها .

التقرير عن الأداء المالي من قبل مشروعات الأعمال:

Financial Performance Reporting by Business Enterprises

بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 2001 مشروعاً لإعادة تصميم قائمة الدخل ، ويهدف هذا المشروع الذي يطلق عليه **"التقرير عن الأداء المالي من قبل مشروعات الأعمال" إلى هدفين اثنين هما** :

1- تحسين نوعية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية للمستثمرين والدائنين والأطراف المهتمة الأخرى لتمكينهم من تقييم الأداء المالي للمشروع بشكل أفضل .

2- التأكيد على أن القوائم المالية تقدم معلومات كافية تسمح باحتساب مقاييس الأداء الأساسية .

وقد تم القيام بهذا المشروع استجابة لشعور مجلس معايير المحاسبة المالية ، أن مستخدمي القوائم المالية يريدون من المجلس تطوير معايير تعزز القدرة على التنبؤ . ورغم عدم التوصل إلى خلاصة نهائية حتى تاريخ نشر هذا الكتاب ، فإن هناك قرارات مبدئية ، **تشمل** :

1- ضرورة إعداد قائمة واحدة بالدخل الشامل ، تشتمل على جميع بنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر .

2- ضرورة بيان قائمة الدخل لثلاث مجموعات أساسية هي :

(أ) أنشطة الأعمال . (ب) الأنشطة التمويلية . (جـ) أخرى .

3- الإفصاح عن مصروف الضرائب بشكل منفصل بعد هذه المجموعات الثلاث .

4- عرض الدخل من العمليات المستمرة كمجموع جزئي .

5- عرض العمليات المتوقف عنها كتصنيف منفصل صافية من الآثار الضريبية بعد مصروف ضرائب الدخل .

6- عرض الدخل الشامل الآخر .

7- إدراج أثر التغير في المبادئ المحاسبية في الدخل الشامل الآخر .

8- الإفصاح عن البنود الاستثنائية في المجموعة الأساسية المناسبة قبل الضرائب ولا تعنون بالاستثنائية .

قيمة أرباح الشركة: The Value of Corporate Earnings

تسمح قائمة الدخل للمستخدمين بتقييم الأداء الحالي للشركة ، وتقدير أدائها المستقبلي والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية . ومن المهم للأغراض التحليلية وتقييم جودة الأرباح ، أن يفهم المستخدمون ويكون بمقدورهم تحديد بنود الإيرادات والمصروفات التي يرجح أن تستمر مستقبلاً (الأرباح التي يمكن تأكيدها) وتلك التي لن تستمر (المكونات المؤقتة) ، ولهذا السبب يعتبر التمييز بين الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التشغيلية والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر غير التشغيلية مهمًا جداً ، كما أن من المهم أيضاً فهم طبيعة ومقادير البنود الخاصة ، وبنود حقوق الملكية التي لا تظهر في قائمة الدخل ، لكنها تظهر ضمن بنود الدخل الشامل .

و سنحدد بعض الأساليب التي يمكن أن يوظفها المستخدمون في القيام بهذه التحاليل في الفقرات التالية . يركز التحليل المالي لقائمة دخل الشركة على أداء الشركة التشغيلي ، **وذلك بالتركيز على المسائل التالية ، مثل :**

1- ما هي المصادر الأساسية لإيرادات الشركة؟

2- ما هو مدى استقرار إيرادات الشركة؟

3- ما هي نسبة مجمل ربح الشركة؟

4- ما هو هامش الربح التشغيلي للشركة؟

5- ما هي العلاقة بين الأرباح والسعر السوقي لأسهم الشركة؟

وقد أوضحنا تحليل وتفسير الأداء التشغيلي للشركة باستخدام أمثلة من شركتي Best Buy و Circuit city ، وقد تم استخراج المعلومات التالية من القوائم المالية للشركتين في الفترة 1999-2003 جميع المبالغ بملايين الدولارات :

شركة Circuit City	المبيعات	مجمل الربح	صافي الربح بعد الضرائب
2003	20,946	5,236	99
2002	17,711	3,770	570
2001	15,189	3,012	396
2000	12,494	2,393	347
1999	10,065	1,815	216

شركة Circuit City	المبيعات	مجمل الربح	صافي الربح بعد الضرائب
2003	9,954	2,350	106
2002	9,518	2,328	219
2001	10,330	2,466	161
2000	12,614	2,863	198
1999	10,810	2,456	143

مصادر الإيرادات: Sources of Revenues

تعتبر الشركات الكبيرة على درجة عالية من التنويع ، وهو ما يعني أنها تبيع مجموعة كبيرة ومختلفة من المنتجات ، ويتمتع كل واحد من هذه المنتجات بمعدل ربحية مختلف ، ونمط مختلف ، ودرجة مخاطرة مختلفة ، وإذا كانت الشركة تحقق إيرادات من عميل واحد بنسبة تساوي أو يزيد على 10% من إجمالي إيراداتها ، عندئذ يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة . ويتطلب التحليل المالي للشركات ذات التنويع مراجعة كاملة لأثر جميع خطوط النشاط على الشركة ككل . وقد أفصحت شركة Best Buy عن معلومات قطاعية لقطاعين ، أحدهما محلي ، والثاني دولي ضمن قوائمها المالية ، أما الشركة Circuit City فلم تفصح عن أي معلومات قطاعية . ولم تفصح أي من الشركتين عن أي معلومات حول عملائها الأساسيين .

استقرار الإيرادات: Persistence of Revenues

يمكن تقييم استقرار إيرادات الشركة عن طريق تحليل اتجاهات الإيرادات مع الزمن ، ومراجعة تحليل ومناقشة الإدارة . ويحتوي الجدول 6-4 على تحليل لاتجاهات إيرادات شركتي Best Buy و Circuit City خلال السنوات الخمس ابتداءً من السنة المالية 1999 ، وقد وضعت بيانات 1999 للإغراض التحليلية على أساس 100%

مناقشات وتحليل الإدارة: Management's Discussion and Analysis

يمكن لجزء مناقشة وتحليل الإدارة في التقرير السنوي للشركة ، أن يوفر معلومات مفيدة حول مدى استقرار الأرباح ، وتطلب لجنة تداول الأوراق المالية من الشركات ، الإفصاح عن أي تغيرات أو التغيرات المحتملة في الإيرادات والمصروفات للمساعدة في تقييم الانحرافات بين الفترات ،وتشمل الأمثلة على هذه الإفصاحات ؛ الأحداث غير العادية ، والتغيرات المتوقعة في الإيرادات والمصروفات ، والعوامل التي أدت إلى زيادة أو نقص الإيرادات والمصروفات ، والاتجاهات التي لا توضحها مراجعة القوائم المالية . فقد أشارت شركة Circuit City مثلاً إلى أن انخفاض أرباحها خلال السنة المالية 2003 ، يعزى إلى إعادة تحديث محلاتها والتغير في هيكلية التعويض لمستخدميها ، كما يوضح الاقتباس التالي من تقريرها السنوي :

> اشتملت مصروفات السنة المالية 2003على التكاليف المتعلقة بإعادة تحديث المحال وإعادة انتشارها ، والتغيرات في هيكلية التعويض . فقد تم في السنة المالية 2003 تحديث قسم الفيديو في 299 من المحال الممتازة ، وتركيب تجهيزات كاملة في نظام الإضاءة بعدد 311 محلاً ممتازًا ، وتغيير موقع 11 محلاً ممتازًا ، كما قامت الشركة في فبراير 2003 بالتحول من هيكلية النظام المزدوج للدفع ، والتي بموجبها يدفع لما يقارب 60% من عمال البيع عمولات بيع ، بينما يدفع لنسبة 40% الباقية على أساس معدل أجر في الساعة ، إلى هيكلية الدفع على أساس الساعة – للجميع .

تحليل هامش الربح: Gross Profit Analysis

يركز تحليل هامش ربح الشركة على تفسير الاختلافات أو التباين في المبيعات ، وتكلفة البضاعة المباعة وأثرهما على هامش الربح .ويمكن تعزيز هذا التفسير بفصل هذه المكونات في أرقام منفصلة . **وتنشأ التغيرات السنوية في هامش الربح عما يلي :**

1- التغير في حجم المبيعات .

2- التغير في أسعار الوحدات المباعة .

3- التغير في تكاليف الوحدة الواحدة .

	1999	2000	2001	2002	2003
Best Buy	%100	%124.1	%150.9	%176.0	%208.1
Circuit City	%100	%116.7	%95.6	%88.1	%92.1

الشكل (6-4) تحليل اتجاهات الإيرادات 1999-2003

وتحسب النسبة المئوية لهامش الربح كالآتي :

$$\text{النسبة المئوية لهامش الربح} = \frac{\text{هامش الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وقد كانت النسبة المئوية لهامش ربح شركتي Best Buy و Circuit City خلال الفترة 1999-2003 كما في الشكل (6-5) .

تحليل صافي الربح: Net Profit Analysis

تحسب النسبة المئوية لصافي الربح للشركة ، والتي تشكل مؤشراً على أدائها الكلي كالآتي

$$\text{صافي الربح بعد الضرائب} = \frac{\text{النسبة المئوية للربح التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وقد كانت النسبة المئوية لصافي ربح شركتي Best Buy و Circuit City خلال الفترة 1999-2003 كما في الشكل (6-6) .

لاحظنا في الفصل الخامس ، أن المستثمرين يهتمون بتقييم مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ، وحالة عدم التأكد من هذه التدفقات ، وأن الأرباح المحاسبية تعدُّ ذات فائدة أكبر من معلومات التدفقات النقدية في القيام بهذا التقييم . ويؤثر تقييم التدفقات النقدية والأرباح على السعر السوقي لأسهم الشركة ، وقد تناول الباحثون في المحاسبة خلال العقود الثلاثة الماضية العلاقة بين أرباح الشركة وأسعار

مناقشات وتحليل الإدارة: Management's Discussion and Analysis

يمكن لجزء مناقشة وتحليل الإدارة في التقرير السنوي للشركة ، أن يوفر معلومات مفيدة حول مدى استقرار الأرباح ، وتطلب لجنة تداول الأوراق المالية من الشركات ، الإفصاح عن أي تغيرات أو التغيرات المحتملة في الإيرادات والمصروفات للمساعدة في تقييم الانحرافات بين الفترات ،وتشمل الأمثلة على هذه الإفصاحات ؛ الأحداث غير العادية ، والتغيرات المتوقعة في الإيرادات والمصروفات ، والعوامل التي أدت إلى زيادة أو نقص الإيرادات والمصروفات ، والاتجاهات التي لا توضحها مراجعة القوائم المالية . فقد أشارت شركة Circuit City مثلاً إلى أن انخفاض أرباحها خلال السنة المالية 2003 ، يعزى إلى إعادة تحديث محلاتها والتغير في هيكلية التعويض لمستخدميها ، كما يوضح الاقتباس التالي من تقريرها السنوي :

> اشتملت مصروفات السنة المالية 2003على التكاليف المتعلقة بإعادة تحديث المحال وإعادة انتشارها ، والتغيرات في هيكلية التعويض . فقد تم في السنة المالية 2003 تحديث قسم الفيديو في 299 من المحال الممتازة ، وتركيب تجهيزات كاملة في نظام الإضاءة بعدد 311 محلاً ممتازاً ، وتغيير موقع 11 محلاً ممتازاً ، كما قامت الشركة في فبراير 2003 بالتحول من هيكلية النظام المزدوج للدفع ، والتي بموجبها يدفع لما يقارب 60% من عمال البيع عمولات بيع ، بينما يدفع لنسبة 40% الباقية على أساس معدل أجر في الساعة ، إلى هيكلية الدفع على أساس الساعة – للجميع .

تحليل هامش الربح: Gross Profit Analysis

يركز تحليل هامش ربح الشركة على تفسير الاختلافات أو التباين في المبيعات ، وتكلفة البضاعة المباعة وأثرهما على هامش الربح .ويمكن تعزيز هذا التفسير بفصل هذه المكونات في أرقام منفصلة . **وتنشأ التغيرات السنوية في هامش الربح عما يلي :**

1- التغير في حجم المبيعات .

2- التغير في أسعار الوحدات المباعة .

3- التغير في تكاليف الوحدة الواحدة .

	1999	2000	2001	2002	2003
Best Buy	%100	%124.1	%150.9	%176.0	%208.1
Circuit City	%100	%116.7	%95.6	%88.1	%92.1

الشكل (6-4) تحليل اتجاهات الإيرادات 1999-2003

وتحسب النسبة المئوية لهامش الربح كالآتي :

$$\text{النسبة المئوية لهامش الربح} = \frac{\text{هامش الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وقد كانت النسبة المئوية لهامش ربح شركتي Best Buy و Circuit City خلال الفترة 1999-2003 كما في الشكل (6-5) .

تحليل صافي الربح: Net Profit Analysis

تحسب النسبة المئوية لصافي الربح للشركة ، والتي تشكل مؤشراً على أدائها الكلي كالآتي

$$\text{صافي الربح بعد الضرائب} = \frac{\text{النسبة المئوية للربح التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وقد كانت النسبة المئوية لصافي ربح شركتي Best Buy و Circuit City خلال الفترة 1999-2003 كما في الشكل (6-6) .

لاحظنا في الفصل الخامس ، أن المستثمرين يهتمون بتقييم مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ، وحالة عدم التأكد من هذه التدفقات ، وأن الأرباح المحاسبية تعدُّ ذات فائدة أكبر من معلومات التدفقات النقدية في القيام بهذا التقييم . ويؤثر تقييم التدفقات النقدية والأرباح على السعر السوقيَ لأسهم الشركة ، وقد تناول الباحثون في المحاسبة خلال العقود الثلاثة الماضية العلاقة بين أرباح الشركة وأسعار

أسهمها ، وأحد المقاييس التي وجد أنها مفيدة في تقييم هذه العلاقة ، هو نسبة سعر سهم الشركة إلى أرباح السهم الواحد ، وتحسب كالآتي :

$$PE = \frac{\text{سعر السهم السوقي الجاري}}{\text{أرباح السهم الواحد}}$$

وتوفر هذه النسبة مضاعفًا للربحية يتم تداول أسهم الشركة عنده ، وسيكون معامل أو تباين أرباحها (كما ناقشنا في الفصل الرابع) مؤشراً على تحرك أسعار أسهمها استجابةً لحركة السوق ، إضافة إلى أن البحوث تشير إلى أن مكونات الدخل كالدخل من العمليات المستمرة ، والعمليات المتوقف عنها ، البنود الاستثنائية ، وأرباح السهم الواحد تدخل أيضا في تحديد الأسعار السوقية ، أي أنه في ظل بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، ستكون الشركة التي تفصح عن الدخل من العمليات المستمرة فقط ، يتم تقييمها بشكل أفضل من شركة لأخرى ذات مخاطر مساوية وأرباح مساوية ، تفصح عن واحد أو أكثر من مكونات الدخل الأخرى ، ويحدث ذلك لأن المستثمرين يهتمون بشكل أكبر بدخل الشركة الذي يمكن تأكيده (أي الدخل المستمر) والحفاظ عليه ، وبصفة خاصة الدخل من العمليات المستمرة .

الشركة	1999	2000	2001	2002	2003
Best Buy	%.18	%19.2	%19.8	%21.3	%25.0
Circuit City	%22.7	%22.7	%23.9	%24.5	%23.6

الشكل (6-5) النسب المئوية لهامش الربح 1999 - 2003

الشركة	1999	2000	2001	2002	2003
Best Buy	%2.1	%2.8	%2.6	%3.2	%0.5
Circuit City	%1.3	%1.6	%1.6	%2.3	%1.1

الشكل (6-6) النسب المئوية لصافي الربح 1999 - 2003

وقد كانت نسبة سعر السهم إلى ربحية شركة Best Buy ، باستخدام السعر السوقي لسهم الشركة ، هي 29.07 دولار في 28 فبراير 2003 وهو اليوم الأخير الذي توفرت عنه الأسعار السوقية للشركة خلال السنة المالية . وكانت نسبة أرباح السهم الواحد الأساسية من العمليات المستمرة البالغة 1.93دولار هي :13.54

$$\frac{\text{السعر السوقي للسهم الواحد}}{\text{أرباح السهم الواحد الأساسية}} = \frac{29.07}{1.93} = 15.06$$

وقد كانت نسبة سعر السهم إلى ربحية شركة Circuit City ، باستخدام السعر السوقي لسهم الشركة ، هي 4.42 دولار في 28 فبراير 2003 وكانت نسبة أرباح السهم الواحد الأساسية من العمليات المستمرة البالغة 0.20 هي :22.25

$$\frac{\text{السعر السوقي للسهم الواحد}}{\text{أرباح السهم الواحد الأساسية}} = \frac{4.42}{0.20} = 22.10$$

ويحتوي الشكل (6-7) على نسبتي السعر إلى الربح لكلتا الشركتين خلال فترة السنوات الخمس التي غطاها التحليل .

كيف تفسر معلومات الأرباح هذه ؟ عند مقارنة اتجاه نمو الأرباح ، يمكن أن نلاحظ أن شركة Best Buy قد ضاعفت إيراداتها خلال فترة السنوات الخمس التي يغطيها التحليل ، في حين أن إيرادات شركة Circuit City قد انخفضت . إضافة إلى أن شركة Best Buy كانت قادرة على زيادة النسبة المئوية لهامش ربحها بمقدار %7 ، في حين أن شركة Circuit City زادت هذه النسبة بمقدار %1 فقط . وعند دراسة نتائج الربح التشغيلي ، لابد أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن كلتا الشركتين قد أفصحتا عن خسائر مؤقتة في السنة المالية 2003 انظر الشكلين (6-1 و 6-2) وتظهر مراجعة السنوات الأربع السابقة أن كلتا الشركتين حسنت من أدائها . وبشكل عام ، تظهر النتائج تفضيلاً لشركة Best Buy ، لكن مراجعة نسبة السعر إلى الربح لأسهم الشركتين خلال سنة 2003 تشير إلى أن السوق كان مدركاً لامكانات شركة Circuit City بشكل أفضل ، نظراً لأن نسبة السعر إلى الربح كانت أكبر . من جهة أخرى ، خلال السنوات الأربع السابقة ، كانت النسبة تميل لصالح شركة Best Buy ويجب أن نلاحظ أن نسبة السعر إلى الربح لكلتا الشركتين أكبر بشكل عام من متوسط الصناعة الجاري والذي يساوي %19 .

الشركة	1999	2000	2001	2002	2003
Best Buy	%90.05	%29.44	%30.15	%37.79	%15.05
Circuit City	%45.68	%27.26	%26.61	%28.84	%22.10

الشكل (6-7) تحليل اتجاهات الإيرادات 1999 - 2003

معايير المحاسبة الدولية: International Accounting Standards

بالإضافة إلى نشر معيار المحاسبة الدولية رقم (33) حول ربح السهم الواحد ، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بما يلي :

1- عرَّفت الأداء والدخل في "إطار إعداد وعرض القوائم المالية" .

2- ناقشت هدف قائمة الدخل والمعلومات التي تعرضها في المعيار رقم (1) بعنوان "عرض القوائم المالية" .

3- ناقشت مكونات قائمة الدخل في المعيار رقم (8) بعنوان "صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية" .

4- عرفت مفهوم الإيراد في المعيار رقم (18) بعنوان "الإيراد" .

5- عدلت المعيار الدولي رقم (33) .

6- ناقشت الإفصاح والعرض المطلوبين للعمليات المتوقف عنها في معيار التقرير المالي الدولي رقم (5) بعنوان "الأصول غير النقدية المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقف عنها" .

وقد علق مجلس معايير المحاسبة الدولي عند مناقشته للأداء ، على أن الربح يُستخدم لقياس الأداء ، كما يُستخدم كأساس للمقاييس الأخرى مثل العائد على الاستثمار ، وأرباح السهم الواحد ، وأضاف أن العناصر المتعلقة بقياس الربح هي الدخل والمصروفات ، لكن مقاييس الدخل والمصروفات ونتيجة ذلك الربح تعتمد على مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه المستخدمة في إعداد القوائم المالية ، وقد عرَّف هذه المفاهيم بطريقة مشابهة كثيراً للتعريفات الواردة في بداية هذا الفصل .

وقد اشترط معيار المحاسبة الدولي رقم (1) إعداد قائمة دخل تحتوي على البنود الأساسية التالية : الإيرادات ، ونتائج العمليات ، وتكاليف التمويل ، والمكاسب والخسائر من الاستثمارات في أوراق الملكية ، ومصروفات الضرائب ، والأرباح والخسائر من الأنشطة العادية ، وحقوق الأقلية ، وصافي الربح ، بالإضافة إلى ضرورة تبويب المصروفات بناءً على طبيعتها أو وظيفتها ، كما أوجب كذلك الإفصاح عن التوزيعات المعلنة خلال الفترة على أساس السهم الواحد ، وبخلاف ما عليه معايير المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها بأمريكا ، لا يشترط معيار المحاسبة الدولي رقم (1) التقرير عن العمليات المتوقف عنها ، أو التغيرات المحاسبية كمكونات منفصلة للدخل ، إضافة إلى أن المعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم (1) لا يسمح بتصنيف البنود كبنود استثنائية .

وقد بينت مراجعة مجلس معايير المحاسبة المالية لمعيار المحاسبة الدولية رقم (1) إلى أنه على الرغم من أن مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها لا تشترط الإفصاح عن حد أدنى من البنود الأساسية في قائمة الدخل ، فإن الشركات الأمريكية بشكل عام تقوم مسبقًا بالإفصاح عن معلومات مماثلة لما يشترطه هذا المعيار ، إلا أنه علق بأن عدم فصل الإفصاح عن العمليات المتوقف عنها ، والتغيرات المحاسبية بصورة منفصلة ، يجعل من الصعب مقارنة قوائم الدخل المعدة على أساس معايير المحاسبة الدولية ، وتلك المعدة على أساس مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، ولم يتم تناول أي من هذه الموضوعات من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) .

وعرَّف مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار رقم (8) مفاهيم صافي الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية ، والبنود الاستثنائية ، والتغيرات المحاسبية ، والأخطاء الأساسية . وقد تم تعريف بنود قائمة الدخل هذه ، وبيان الإفصاح عنها بطريقة مشابهة لمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية . ولا يميز معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل بين البنود العادية والاستثنائية ، كما أنه يستبعد مفهوم الأخطاء الأساسية ، إضافة إلى أن البنية الهرمية لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، تشير إلى ضرورة تطبيق المصادر التالية حسب الترتيب التنازلي للسلطة الإلزامية الرسمية :

1- معيار التقرير المالي الدولي بما في ذلك الملحقات التي تشكل جزءاً من المعيار (لاحظ أن قوائم معايير المحاسبة الدولية الموجودة تُستخدم كمعايير تقرير مالي دولي لهذا الغرض) .

2- التفسيرات .

3- ملحقات معيار التقرير المالي الدولي التي لا تشكل جزءاً من المعيار .

4- إرشادات التطبيق المنشورة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي فيما يتعلق بالمعايير .

وتعرف الأخطاء حالياً بأنها هي ما يتم اكتشافه حديثاً من إهمال أو أخطاء في القوائم المالية للفترات السابقة بناءً على المعلومات التي كانت متوفرة وقت إعداد القوائم المالية . وتتم معالجة هذه الأخطاء المادية جميعًا بصورة رجعية عن طريق إعادة إعداد بيانات جميع الفترات السابقة ، وتعديل الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة للفترات السابقة المعروضة ، ولا يُسمح بالاعتراف بالأثر التجميعي في الدخل .

كل التغيرات الاختيارية في السياسة المحاسبية سيتم أخذها بعين الاعتبار عن طريق تعديل أو تسوية الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة ، وإعادة تصوير السنوات السابقة .

ويعتبر الإفصاح بالنسبة للمعيار الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولي - والذي لم يسر إلى الآن - ضروريًا عن طبيعة التغير المستقبلي في السياسة المحاسبية ، والتاريخ الذي تخطط الوحدة فيه تبنِّي المعيار المعني ، والأثر المقدر لذلك على المركز المالي . وإذا لم يكن بالإمكان إجراء هذا التقرير دون تكاليف أو جهود كبيرة يجب بيان ذلك .

وقد جاء في تحليل موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية للمعيار الدولي رقم (8) ، أن هذا المعيار لا يشكل مشكلة أمام إجراء المقارنات بين الشركات ، لكنهم عبروا عن أن تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولي للأخطاء يسمح بحرية أكبر للاختيار مما تسمح به مبادئ المحاسبة المقبولة الأمريكية ، مع وجود طرق بديلة لتصحيح الأخطاء وفق المعيار الدولي رقم (8) كل هذه الأمور ستتم معالجتها في المعيار المعدل (المنقح) .

وقد ناقش مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار الدولي رقم (18) مفهوم قياس الإيراد ، حيث أشار إلى أنه يجب الاعتراف به متى كان من المرجح أن تتدفق المنافع

الاقتصادية إلى المشروع ويقاس في هذه الحالة بالقيمة العادلة لما يتم تسلمه في المقابل ، **ويجب الاعتراف به من بيع السلع عند الوفاء بالشروط التالية :**

1- قيام المشروع بتحويل المخاطر أو المنافع الأساسية من ملكية السلع للمشتري .

2- تخلي المشروع عن المشاركة الإدارية المستمرة المصاحبة عادة للملكية ، وكذلك الرقابة الفعالة على السلع المباعة .

3- إمكانية قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق فيه .

4- أن تكون المنافع الاقتصادية المصاحبة للعملية مرجحًا أن تتدفق إلى المشروع .

5- قابلية قياس التكاليف التي يتم تكبدها أو التي سيتم تكبدها في العملية بصورة موثوق فيها .

ولم يتم تناول مفهوم الإيراد بصورة محددة في أي من الإصدارات الرسمية في الولايات المتحدة ، لكن موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية عند مراجعتهم لمعيار المحاسبة الدولية رقم (18) عقبوا على أن هناك قرابة 75وثيقة توفر إشارات للاعتراف بالإيراد في الولايات المتحدة ، وتابع الموظفون للتخمين بأنه إذا كانت هناك وثيقة شاملة حول الإيراد ، ربما تكون هناك معايير مختلفة للاعتراف بالإيراد بسبب استخدام مصطلح المنافع الاقتصادية المستقبلية المحتملة في معيار مجلس معايير المحاسبة الدولية للاعتراف بالإيراد .

وقد تضمن معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (33) الإفصاحات والاسترشادات التالية :

1- يجب عرض أرباح السهم الواحد الأساسية والمخفضة لكل من :

(أ) الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة .

(ب) صافي الربح أو الخسائر .

ضمن قائمة الدخل لكل مجموعة من الأسهم العادية ولكل فترة .

2- إن الأسهم العادية المحتملة تعتبر تخفيضية إذا كان تحويلها إلى الأسهم العادية سيقلل أرباح السهم الواحد من العمليات المستمرة ، وكان معيار المحاسبة الدولي رقم (33) قد استخدم صافي الدخل كمعيار .

3- بالنسبة للعقود التي تمكن تسويتها عن طريق النقدية أو الأسهم ، أصبحت الآن تحتوي على افتراض إمكانية أن تتم تسوية العقد عن طريق الأسهم .

4- إذا قامت الوحدة بشراء (لإلغاء) أسهمها الممتازة بقيمة تزيد عن قيمتها المحمولة بها ، عندئذ تجب معالجة الفائض (العلاوة) كتوزيعات على الأسهم الممتازة لحساب أرباح السهم الواحد الأساسية (تطرح من البسط في حساب أرباح السهم الواحد) .

5- هناك استرشادات بشأن حساب أثر الأسهم محتملة الإصدار ، والأسهم العادية المحتملة بالشركات التابعة ، والمشروعات المشتركة أو الشركات الزميلة ، والأسهم المشاركة والخيارات ، والضمانات ، وخيارات الشراء ، وخيارات البيع المكتوبة .

وقد استبدل معيار التقرير المالي الدولي رقم (5) معيار المحاسبة الدولي (35) ، وفي ظل المعيار الجديد تعرف العمليات المتوقف عنها بأنها مجموع الأرباح أو الخسائر بعد الضرائب من العمليات المتوقف عنها والمكاسب أو الخسائر بعد الضرائب المعترف بها عند قياس القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو تسويات القيمة العادلة عند التخلص من الأصل (أو التخلص من مجموعة) ، ويجب عرض هذه المجموعة كرقم واحد في متن قائمة الدخل ، ويطلب عرض تفاصيل الإيرادات والمصروفات والأرباح أو الخسائر بعد الضرائب في جزء مختلف عن العمليات المستمرة .

وتشمل الإفصاحات التوضيحية كلاً من البيانات المالية للسنة الحالية ، والسنوات السابقة المعروضة في القوائم المالية . ويمنع معيار التقرير المالي الدولي رقم (5) التصنيف الرجعي كعمليات متوقف عنها إذا ما تمت مقابلة معيار التوقف بعد تاريخ الميزانية ، **بالإضافة إلى اشتراط الإفصاحات التالية** :

1- يجب الإفصاح بصورة منفصلة عن التسويات التي تم القيام بها في الفترة الحالية لمبالغ مفصح عنها كعمليات متوقف عنها في الفترات السابقة .

2- إذا توقفت الوحدة عن تصنيف أحد المكونات باعتباره بنداً محتفظاً به لغرض البيع ، عندئذ تجب إعادة تصنيف نتائج هذا البند ، التي كانت تعرض ضمن العمليات المتوقف عنها سابقاً وإدراجها في الدخل من العمليات لكل الفترات .

وفي تاريخ إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (35) علق مجلس معايير المحاسبة المالية على أنه يختلف عن مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، لكن معيار التقرير المالي رقم (5) ألغى هذه الفروق .

الخلاصـــة Summary

كان هناك الكثير من النقاش بين المحاسبين حول المفهوم المناسب للدخل ، والحاجة لقابلية المقارنة بين المشروعات نظراً لاعتماد مختلف مستخدمي القوائم المالية على رقم صافي دخل الشركة ، ومنذ 1966 كان هناك العديد من الإصدارات على عرض الدخل من العمليات والمصادر الأخرى ، وحسابات أرباح السهم الواحد والتغيرات في طرق عرض المعلومات ، والأجزاء المتنازل عنها من الوحدة والتقارير المالية المرحلية ، وفي جميع هذه الحالات ، يتم تصنيف البدائل في محاولة لتحسين قابلية المقارنة .

ولا يمكن تحديد مدى ما أسهمت به هذه الإصدارات في زيادة فهم التقارير المالية للشركات بسهولة ، ومن الأرجح أن يكون المستخدمون الحصفاء للقوائم المالية ، هم الوحيدون فقط الذين يمكنهم فهم الفروق بين الأحداث العادية والأحداث غير العادية ، وأثر التغيرات المحاسبية أو الفائدة النسبية لاستخدام أي رقم من أرقام أرباح السهم الواحد ، وغالباً ما يتم انتقاد المحاسبة بسبب تبسيطها المبالغ فيه في وضع فروضها حول سلوك كل من الإيراد والتكلفة ، لكن محاولة ضمان قابلية المقارنة مع المحافظة على بعض المرونة للوفاء بحاجات التقرير لمختلف الوحدات قد تقود إلى المزيد من الإرباك .

الفصل السابع

القوائم المالية (الجزء الثاني): الميزانية وقائمة التدفقات النقدية

Financial Statement II-The Balance Sheet and the Statement of Cash Flows

تنقسم القوائم المالية إلى مجموعتين ، تفصح الأولى منهما عن نتائج تدفق الموارد مع الزمن ، وتضم : قائمة الدخل ، وقائمة الأرباح المحتجزة ، وقائمة التدفقات النقدية . وتلخص الثانية حالة الموارد في نقطة زمنية محددة .

وتدل هاتان المجموعتان على وجود تمييز مهم في التأكيد على القياس بين التدفقات (Flows) والمخزون (Stock) ، فالتدفقات هي خدمات إنتاجية يجب قياسها خلال فترة زمنية معينة ، في حين أن المخزون هو موارد تقاس عند فترة زمنية محددة.

وقد ركز مفهوم المقابلة في السنوات القريبة الماضية على التدفقات ، وقد أدى هذا التركيز إلى القياس المباشر للتدفقات ، والتقرير عن المخزون كباقي لعملية المقابلة ، وفي المقابل يقتضي تعريف الأرباح ، بأنها هي التغير في صافي الأصول من العمليات مع غير الملاك ، ضرورة قياس المخزون مباشرة مما يجعل التدفق هو المتبقي ، وتتماشى إصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية مع مدخل القياس الأخير ، مما يشير إلى تحول في التركيز من قائمة الدخل إلى مدخل الأصل و الالتزام أو مدخل الميزانية لقياس صافي الدخل .

تعتبر المحاسبة هي الوسيلة التي توصّل بها الإدارة المعلومات المالية إلى مختلف مستخدميها ، فتقييم المركز المالي لمشروع الأعمال ، يعتبر عاملاً مهماً في الوفاء بحاجات الدائنين وحملة الأسهم ، والإدارة ، والحكومة ، والأطراف الأخرى المهتمة . وتحاول الإدارة الوفاء بهذه الاحتياجات من خلال عرض المعلومات المتعلقة بموارد والتزامات الشركة وحقوق الملكية بها في فترات دورية .

و سنبين في هذا الفصل ، الميزانية وأساليب القياس المستخدمة حالياً للإفصاح عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ، وكيفية الإفصاح عن عناصر هذه القائمة المالية من خلال بيانات لشركتي Best Buy و Circuit City ، ثم نناقش كيفية تقييم المركز المالي للشركة . ونحن إذ نقوم بذلك لا نفترض أن أساليب قياس المخزون الحالية توفر معلومات مالية كافية لمستخدمي القوائم المالية ، بل نعتقد أن الدراسة المتعمقة لهذه الأساليب ، ستظهر المحددات الكامنة بها . وسنناقش ، لاحقاً في هذا الفصل ، نشأة وتطور القائمة المالية الأساسية الثالثة ، من قائمة التغير في المركز المالي ، إلى قائمة التدفقات النقدية ، ونوضح معلومات التدفق النقدي من خلال قائمة التدفقات النقدية لشركتي Best Buy و Circuit City ، ثم نناقش كيف يمكن للمستثمرين استخدام هذه المعلومات لتقييم أداء الشركة .

الميزانية: The Balance Sheet

يجب أن تفصح الميزانية عن ثروة الشركة عند نقطة زمنية معينة ، وتعرف الثروة بأنها هي القيمة الحالية لكل الموارد مطروحاً منها القيمة الحالية لكل الالتزامات ، لكن على الرغم من تزايد استخدام أساليب قياس القيمة الحالية في المحاسبة ، فإن هذه الأساليب لا تُستخدم لكل الأصول والالتزامات . وكنتيجة لذلك ، هناك العديد من الطرق التي تُستخدم حالياً لقياس التغيرات في المكونات المختلفة للميزانية ، ويمكن تلخيص أساليب القياس هذه على أنها أساليب موجهة للماضي – تاريخية – ، وأخرى موجهة للحاضر – قيم إحلال – وأساليب موجهة للمستقبل – قيم متوقعة .

وقد ناقش منظرو المحاسبة عبر الزمن ، المزايا الخاصة بكل من أساليب القياس هذه ، حيث يبني المدافعون عن التكلفة التاريخية حججهم على مقدمة مفادها ، أن هذه التكلفة موضوعية ويمكن التحقق منها ، فالتكلفة التاريخية لا تعتمد على التقديرات الشخصية ، بل هي نتيجة للقيمة التي اتفق عليها كل من البائع والمشتري في عملية تفاوضية ، بل إن بعض منظري المحاسبة يرى أن التكلفة التاريخية تمثل في الواقع القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً عند تاريخ حدوث التبادل ، وأن المحاسبين يلعبون دوراً في الوكالة ، وبما أن التكلفة تقيس الموارد الفعلية المتبادلة ، فهي بذلك ملائمة لقراء القوائم المالية ، أما منتقدو التكلفة التاريخية ، فيرون أن القيمة يمكن أن تتغير مع مرور الوقت ، وبالتالي يمكن للتكلفة التاريخية أن تفقد ملاءمتها كأساس للتقييم .

ويعتقد مؤيدو مقياس التكلفة الجارية ، أن هذه القيمة تعكس الظروف الحالية ، وهي بذلك تمثل القيمة الجارية للشركة ، أما منتقدوها فيقولون إنها قد لا تكون متاحة لكل عناصر الميزانية ، وأن إظهار القيم الجارية في الميزانية يترتب عليه تسجيل مكاسب وخسائر غير محققة في قائمة الدخل .

ويرى مؤيدو القيم المتوقعة مستقبلاً ، أن إجراء التقييم هذا يقارب المفهوم الاقتصادي للدخل ، وهي بذلك القيمة الأكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية . ويقول منتقدو القيمة المتوقعة مستقبلاً (كما لاحظنا في الفصل الخامس) : إن التدفقات النقدية المستقبلية المصاحبة لعناصر الميزانية يصعب تقديرها ، وأن توقيت هذه التدفقات غير مؤكد ، وأن معدل الخصم المناسب يصعب التأكد منه .

وفي الفقرات التالية ، سننظر عن قرب إلى أساليب القياس المستخدمة في الواقع لتقييم عناصر الميزانية ، وستظهر هذه المطالعة أنه لا يوجد أساس وحيد للقياس يستخدم لكل العناصر ، بل هناك مجموعة من أساليب القياس المقبولة حالياً ، ويعتمد الاختيار من بينها على الظروف السائدة والمعلومات المتوفرة .

عناصر الميزانية: Balance Sheet Elements

عرفت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية عناصر الميزانية بأنها :

- **الأصول** (Assets) : الأصول هي منافع اقتصادية متوقعة مستقبلاً ، حصلت عليها الوحدة الاقتصاديه أو تخضع لرقابتها نتيجة للعمليات أو الأحداث الماضية ، **وهناك ثلاث سمات أساسية للأصل هي :**

1- تجسد منافع مستقبلية محتملة تنطوي ، سواء منفردة أو بالاشتراك مع الأصول الأخرى ، على المساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صافي التدفقات النقدية الداخلة مستقبلاً .

2- يمكن لمشروع معين الحصول على منافعها والتحكم في إمكانية حصول الغير عليها .

3- إن الحدث أو العملية التي أعطت للمشروع الحق أو الرقابة على هذه المنافع قد تمت بالفعل .

- **الالتزامات (Liabilities)** : الالتزامات هي تضحيات متوقعة في المستقبل بمنافع اقتصادية ، نتيجة للالتزامات الحالية لوحدة معينة بتحويل أو بنقل أصول أو بتقديم خدمات إلى وحدات أخرى نتيجة لعمليات أو أحداث تمت أو وقعت في الماضي ، **وهناك ثلاثة خصائص أساسية للالتزام هي** :

1- يجسد واجباً أو مسؤولية مالية تجاه وحدة أو أكثر ، مما يتطلب التسوية بالنقل أو التحـويل المستـقبلي للأصـول ، أو استـخـدامـها عند تاريخ محـدد أو قـابل للتحديد ، أو عند حدوث حـدث معين ، أو عند الطلب .

2- إن هذا الواجب أو المسؤوليـة يلزم المشروع المعني ، أو لا يتـرك له الخيـار ، أو يترك له خياراً محدوداً في تجنب التضحية المستقبلية .

3- إن العملية أو الحدث الذي يلزم المشروع قد حدث بالفعل .

- **حقوق الملكية (Equity)** : حقوق الملكية هي الحصة المتبقية في أصول الـوحدة بعد طرح التزاماتها ، وحقوق الملكية في مشروع الأعمـال هي حصص الملكية ، وهي تنشأ من الحق على الملكية وتنطوي على علاقة بين المشروع وملاكه بصفتهم ملاكاً خلافاً للمستخدمين ، والموردين ، والعمـلاء ، والمقرضين أو أي دور آخر خلافاً للملاك .

وتشكل هذه التعريفات أساساً لمدخل مجلس معايير المحاسبة المالية الذي يعتمد على (Asset-liability) الأصل والالتزام لقياس المخزون والتدفقات السائد في العديد من المعـايير اللاحقـة ، وهي تمثل خروجاً أو انحرافاً عن التعـريفات السـابقـة التي تنظر إلى الميزانية باعتبارها قائمة بالمبالغ المتبقيـة التي يتم الوصول إليهـا بشكل متكرر عبر تحديد الدخل . لنأخذ مثلاً في الاعتبار تعريفات الأصول والالتزامات الواردة في رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم(4) .

- **الأصول** : هي موارد المشروع الاقتصادي التي يتم الاعتـراف بها وقياسهـا تماشياً مع مبادئ المحاسبة المقبـولة والمتعارف عليهـا ، بما في ذلك بعض الأعبـاء المؤجلة التي ليست موارد .

- **أما الالتزامات** : هي التزامات أو أعبـاء اقتصادية على مشـروع يتم الاعتـراف بهـا وقياسها تماشياً مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها .

	2003	2002
الأصول		
الأصول المتداولة		
النقدية ومكافئاتها	1,914	1,861
المدينون	312	221
التكلفة القابلة للاسترداد من العقارات المطورة	10	79
المخزون السلعي	2,046	1,875
أصول متداولة أخرى	188	116
الأصول المتداولة للعمليات المتوقف عنها	397	448
إجمالي الأصول المتداولة	4,867	4,600
العقـــــارات والمعــــــدات		
الأراضي والمباني	208	205
التحسينات المستأجرة	719	540
المعدات والتركيبات	2108	1649
العقارات الخاضعة للاستئجار الرأسمالي	54	39
	3,089	2,433
يطرح : مجمع الاستهلاك والاستنفاذ	1,027	772
صافي العقارات والمعدات	2,062	1,661
صافي الشهرة	429	465
الأصول غير الملموسة	33	
أصول أخرى	115	80
الأصول غير المتداولة للعمليات المتوقف عنها	157	561
إجمالي الأصول	7,663	7,367
الالتزامات وحقوق الملكية		
الالتزامات (قصيرة الأجل)		
الدائنون	2,195	2,202
التعويضات المستحقة والمصروفات ذات الصلة بها	174	174
الالتزامات المستحقة	729	613
ضرائب الدخل المستحقة	374	291
القسط المستحق حالياً من الديون طويلة الأجل	1	7
الالتزامات المتداولة للعمليات المتوقف عنها	320	418
إجمالي الالتزامات المتداولة	3.793	3.705
الالتزامات طويلة الأجل	287	312
الديون طويلة الأجل	828	808
الالتزامات غير المتداولة للعمليات المتوقف عنها	25	21
حقوق الملكية الأسهم الممتازة المصدر والقائم-لاشيء		
الأسهم العادية - قيمة الاسمية للسهم هي 0.10دولار : وعدد الأسهم المصرح بها هو مليار سهم . رأس مال الأسهم المصدر والقائم هو 321,966,000و 319,128,000سهم على التوالي	32	31
مبالغ إضافية لرأس المال	778	702
الأرباح المحتجزة	1,893	1,794
الدخل الشامل الآخر المتجمع	27	(6)
إجمالي حقوق الملكية	2,730	2,521
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	7,663	7,367

الشكل (1-7) الميزانيات الموحدة لشركة Best Buy كما في 1 مارس (المبالغ بالملايين ماعدا المبالغ الخاصة بالسهم الواحد)

	2003	2002
الأصول		
الأصول المتداولة		
النقدية ومكافئاتها	884,670	1,248,246
حسابات المدينين صافية من مخصص ديون مشكوك فيها بقيمة 1,075و 660	215,125	158,817
الفوائد المحتجزة من المدينين غير المضمونين	560,214	394,456
المخزون السلعي	1,409,736	1,234,243
المصروفات المستحقة والأصول المتداولة الأخرى	33,165	39,246
أصول العمليات المتوقف عنها	577,703	
إجمالي الأصول المتداولة	3,102,910	3,652,711
صافي الأراضي والمباني	649,593	732,802
ضرائب الدخل المؤجلة	22,362	2,647
أصول أخرى	24,252	11,354
أصول العمليات المتوقف عنها	142,519	
إجمالي أصول	3,799,117	4,542,033
الالتزامات وحقوق الملكية		
الالتزامات المتداولة		
الدائنون	963,701	1,019,519
المصروفات المستحقة والالتزامات المتداولة الأخرى	128,776	157,561
ضرائب الدخل المستحقة	44,453	100,696
ضرائب الدخل المستحقة	141,729	116,297
الديون قصيرة الأجل	397	
الأقساط المستحقة حالياً من الديون طويلة الأجل	1,410	23,465
التزامات العمليات المتوقف عنها	23,392	
إجمالي الالتزامات المتداولة	1,280,069	1,641,327
الديون طويلة الأجل (بعد استبعاد الأقساط الجارية)	11,254	14,064
الإيجار المستحق حسب طريقة الخط المستقيم	97,427	77,851
التزامات أخرى	68,792	63,002
التزامات العمليات المتوقف عنها	11,351	
إجمالي الالتزامات	1,457,542	1,807,595
حقوق الملكية		
الأسهم العادية لشركة - Circuit City القيمة الإسمية للسهم هي 0.50 دولار . عدد الأسهم المصرح بها هو 525,000,000سهم . رأس مال الأسهم المصدر والقائم هو 209,954,840 سهم (208,822,551سهم سنة 2002)	104,977	104,411
الأسهم العادية لمجموعة CarMax	18,426	
المبالغ الإضافية للقيمة الإسمية	849,083	810,047
الأرباح المحتجزة	1,387,515	1,801,554
إجمال حقوق الملكية	2,341,575	2,734,438
التعهدات والالتزامات المحتملة		
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	3,799,117	4,542,033

الشكل (2-7) الميزانيات الموحدة لشركة Circuit City في 1 مارس (المبالغ بالملايين ماعدا المبالغ الخاصة بالسهم الواحد)

أي أن الأعباء المؤجلة التي تنشأ عن التكاليف غير المستنفدة التي لم تحمَّل على المصروفات هي أصول ، كما أن الالتزامات تنشأ بسبب ضرورة تسجيل حسابات مدينة .

وقد كان يعتقد أن تعريفات مجلس معايير المحاسبة المالية ، ورغم محدداتها تشكل تحسناً جوهرياً عن التعريفات السابقة لها عندما نشرت ، فقد كانت الأصول تعرف قبل هذا التاريخ بأنها حسابات مدينة منقولة أو مرحلة إلى الأمام عند إغلاق الدفاتر ، وكانت الالتزامات تعرف بأنها حسابات دائنة منقولة أو مرحلة إلى الأمام مع استثناء تلك التي تمثل حقوق الملاك .

وتجب دراسة تعريفات قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) بتأن ، لأنها تؤكد أن الأصول هي موارد اقتصادية للمشروع ، وأن الالتزامات هي التزامات اقتصادية على المشروع ، وربما تطابق هذه العبارات فهم معظم المستخدمين لمصطلحات الأصول والالتزامات ، ولذلك من غير المحتمل أن يساء فهمها ، ولفهم المبالغ المعروضة في الميزانية بشكل مناسب ، لابد أن يكون المستخدم على وعي بإجراءات الاعتراف والقياس المصاحبة للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، فهذه الإجراءات هي خليط من أساليب القياس التاريخية والحالية والمستقبلية .

وبالإضافة إلى ذلك ، يعتبر عرض مجموعات جزئية لكل من عناصر الميزانية هذه أكثر إعلامية ، فخطة التبويب (التصنيف) هذه ، تجعل وصول مختلف مجموعات المستخدمين إلى المعلومات وفهمها سهل ، كما تسمح لهم بسرعة معرفة أنواع المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات ، وبشكل عام ، يمكن النظر إلى خطة التبويب التالية ، باعتبارها ممثلة لعرض الميزانية النموذجية .

الأصول :

- الأصول المتداولة (Current Assets) .
- الاستثمارات (Investments) .
- الأراضي والآلات والمعدات (Land, Plants and Equipments) .
- الأصول غير الملموسة (Intangibles) .
- الأصول الأخرى (Other Assets) .

الإلتزامات :

- الالتزامات الجارية (المتداولة) (Current Liabilities)
- الالتزامات طويلة الأجل (Long-Term Liabilities)
- التزامات أخرى .

حقوق حملة الأسهم :

- رأس المال (أسهم) (Capital Stock) .
- مبالغ إضافية لرأس المال (Additional Paid-in Capital) .
- الأرباح المحتجزة (Retained Earnings) .

وسنتناول في الفقرات التالية كل عنصر من عناصر الميزانية هذه ، ثم سنستعرض مبادئ المحاسبة المستخدَمة حالياً لقياسها ، كما نناقش كيفية عرضها من خلال ميزانيتي شركتي Best Buy و Circuit City في الصفحات التالية ، ثم نناقش موضوعات قياس كل عنصر من عناصر الميزانية بتعمق أكبر في فصول لاحقة .

الأصول : Assets

الأصول المتداولة : Current Assets

عرضت لجنة الإجراءات المحاسبية أكثر التعريفات شيوعاً للأصول المتداولة ، ويمكن تلخيص هذه التعريفات كما يلي : الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي يتوقع بشكل معقول تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استخدامها خلال الدورة التجارية أو السنة أيهما أطول . وتعرف الدورة التجارية بأنها متوسط الوقت الذي يتطلبه شراء المواد ، وإنتاج المنتج وبيعه ، وتحصيل المبالغ من العملاء . وتظهر الأصول المتداولة في الميزانية حسب ترتيب سيولتها ، وتشمل بشكل عام البنود التالية : النقدية ، ومكافئاتها النقدية ، والاستثمارات المؤقتة ، والمدينين والمخزون ، والمصروفات المدفوعة مقدماً ، ومع ذلك هناك مشاكل خاصة ترتبط بإجراءات التقييم لغالبية هذه البنود .

ويُشترط على الشركات في الوقت الراهن ، تحديد ما إذا كانت الاستثمارات المؤقتة في أوراق الدين وأوراق الملكية لها قيمة عادلة قابلة للتحديد بسرعة ، فإذا لم تكن كذلك ، تتم معالجتها محاسبياً وفقاً لطريقة التكلفة ، أما بالنسبة للأوراق المالية

التي يمكن تحديد قيمها العادلة بسرعة ، فيجب على الشركات تصنيفها على أنها أوراق مالية قابلة للتداول (للمتاجرة) ، أو أوراق مالية متاحة للبيع ، أو أوراق محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق . فالأوراق المالية القابلة للتداول ، والأوراق المالية المتاحة للبيع ، يجب الإفصاح عنها بقيمتها العادلة ، ويتم الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية القابلة للتداول (لأغراض المتاجرة) ضمن الأرباح ، في حين يتم الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع في جزء منفصل في حقوق الملكية . أما أوراق الدين التي توجد لدى الإدارة نية مؤكدة للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمصنفة حالياً على أنها مؤقتة ، فتظهر في الميزانية بالتكلفة المستنفدة ، وتقتضي التكلفة المستنفدة أهلاك العلاوة أو الخصم الذي ينشأ عند اختلاف سعر شراء ورقة الدين عن قيمتها الإسمية خلال العمر المتبقي للورقة ، وبالنسبة لأوراق الدين قصيرة الأجل كسندات الخزانة الأمريكية مثلاً ، يتم بشكل عام تجاهل إهلاك العلاوة أو الخصم لأسباب تتعلق بالمادية (الأهمية النسبية) .

وتسجل حسابات المدينين (حسابات تحت التحصيل) بشكل عام ، بمبالغ تقارب القيمة الحالية المتوقعة لهذه البنود ، لأن من المتوقع استخدامها في فترة زمنية قصيرة ، وبما أن مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، تشترط عدم تقييم البنود بقيمة تتجاوز قيمتها الجارية ، يعتبر من المناسب تقييم المدينين بالقيمة المسجلة ، مطروحاً منها المبلغ الذي يعتقد أنه غير قابل للتحصيل أو صافي القيمة المتوقعة القابلة للتحقق .

ويضيف كل من المخزون والمصروفات المدفوعة مقدماً مشاكل تقييم إضافية ، فبالتركيز على الإفصاح عن صافي الدخل ، أصبحت عملية تقييم المخزون ثانوية لمقابلة تكاليف المخزون المستنفدة مع المبيعات ، ويوضح استخدام أي أسلوب من أساليب فروض تدفق المخزون المقبولة (مثل الوارد أخيراً صادر أولاً ، أو الوارد أولاً صادر أولاً ، أو المتوسط الموزون والتي ستَرِد مناقشتها في الفصل الثامن) ، المبلغ الذي يبقى في الميزانية ، ومن المحتمل أن ينتج عن كل واحد من فروض التدفق تقييمًا مختلفاً للمخزون في ظل ظروف السوق المتقلبة ، إضافة إلى أن عرف التحفظ المحاسبي (مبدأ الحيطة والحذر) يتطلب استخدام التقييم وفق التكلفة أو السوق أيهما أقل للمخزون ، وفي جميع الأحوال ، يجب على مستخدم القوائم المالية تفسير رقم المخزون ، باعتباره أقل من السعر المقدر للبيع ، أما البنود المدفوعة مقدماً ، فيتم تقييمها بالتكلفة

التاريخية ، مع تحميل أعباء مناسبة للمصروف بشكل سنوي ، حتى يتم استنفاد هذه القيم كلية ، وتدرج المصروفات المدفوعة مقدماً ضمن جزء الأصول المتداولة لأن هذه البنود – حسب رأي البعض – لو لم تدفع مقدماً لتطلب الأمر استخدام الأصول المتداولة ، لكن نفس الشيء يمكن قوله عن الأصول الأخرى ، كما أن حقيقة أن حياة العديد من البنود المدفوعة مقدماً تنطوي على فترات محاسبية متعددة لا يزيد من حجية المنطق الذي يعتمد عليه هذا الرأي ، ويجب أن نلاحظ أن البنود المدفوعة مقدماً ليست مادية عادة ، وربما يكون هذا هو ما يفقد هذه الحجة أهميتها .

وكما يمكن أن نلاحظ من المناقشة السابقة ، أن هناك مشكلتين عند محاولة تصنيف أصل على أنه أصل متداول هما :

1- الفترة الزمنية التي يتم خلالها استخدامه .
2- أسلوب التقييم المناسب .

وقد كان السبق التاريخي ، في العديد من الحالات ، هو الذي حتم ضم البنود ضمن الأصول المتداولة وليس نظرية المحاسبة .

ويمكن أن تكون إجراءات التقييم المصاحبة لكل بند على حدة مناسبة بذاتها ، لكن عند جمع البنود للوصول إلى رقم إجمالي الأصول المتداولة ، يصبح من الصعب تفسير النتيجة التي يتم التوصل إليها .

فهذا الإجمالي يقارب الحد الأدنى للنقدية التي يمكن تحصيلها خلال الفترة المالية المقبلة ، لكنه يترك للمستخدمين تخيل المبالغ الفعلية المتوقع تحقيقها ، وسنعرض المسائل المتعلقة بتقييم الأصول المتداولة ، والالتزامات الجارية (إي رأس المال العامل) بتفصيل أكبر في الفصل الثامن .

تفصح ميزانية شركة Best Buy عن أصول متداولة بقيمة إجمالية قدرها 4,867,000,000 دولار ، بينما تبين ميزانية شركة Circuit City 3,102,910,000 دولار . (انظر الشكلين 7-1و 7-2) تلاحظ أن ميزانيتي الشركتين تحتويان على كل بنود الأصول المتداولة المذكورة أعلاه ، إضافة إلى أن ميزانيتي الشركتين تفصحان عن الأصول المتداولة ذات العلاقة بالعمليات المتوقف عنها .

الاستثمارات : Investments

يمكن تقسيم الاستثمارات إلى ثلاث مجموعات هي :

1- الأوراق المالية المقتناة لأغراض محددة ، مثل استخدام الأموال العاطلة لفترات زمنية طويلة ، أو ممارسة التأثير على عمليات شركة أخرى .
2- الأصول غير المستخدَمة حالياً من قبل الشركة كالأراضي المحتفظ بها كموقع للبناء مستقبلاً .
3- الأصول الخاصة التي تُستخدم لأغراض خاصة في المستقبل ، مثل الأموال الغارقة (Sinking Funds) .

والعامل الأساسي المستخدَم في تحديد البنود التي يتم إدراجها تحت عنوان الاستثمارات ، هو نية الإدارة (Managerial Intent) ، فقد يكون لدى المنظمة مثلاً مجموعتان متطابقتان من الأسهم العادية في شركة أخرى ، لكن إحداهما تصنف أصلاً متداولاً ، لأن هذه الأسهم يتوقع التخلص منها في الفترة الجارية ، في حين يمكن تصنيف المجموعة الثانية على أنها استثمارات ، نظراً لنية الإدارة في الاحتفاظ بها لفترة أطول .

وتعالج أوراق الملكية المقتناة بهدف ممارسة التأثير على عمليات الشركات الأخرى محاسبياً بطريقة الملكية ، ووفقاً لهذه الطريقة ، يتم تعديل التكلفة التاريخية بكل من الدخل الذي تحققه الشركة المستثمر بها والتوزيعات المستلمة ، وكما هو الحال في الاستثمارات المؤقتة ، تتم المعالجة المحاسبية لكل الاستثمارات الأخرى في أوراق الملكية وفقاً لطريقة التكلفة متى لم تكن هناك قيمة عادلة جاهزة لهذه الأوراق المالية ، وتعتبر أوراق الملكية التي لها قيمة عادلة جاهزة ، وأوراق الدين التي لا يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أوراقاً مالية متاحة للبيع .وتعالج الأوراق طويلة الأجل المتاحة للبيع بنفس الكيفية التي تعالج بها الأوراق المالية المؤقتة المصنفة نفس التصنيف ، ومعنى ذلك ، أن هذه الأوراق يتم الإفصاح عنها بقيمتها العادلة ، مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة ضمن حقوق الملكية كأحد مكونات الدخل الشامل الآخر التجميعي ، أما أوراق الدين المصنفة باعتبارها أوراقاً مالية محتفظًا بها حتى تاريخ الاستحقاق – أي أوراق الدين التي يكون لدى الإدارة نية مؤكدة للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – فيقرر عنها بالتكلفة المستنفدة ، ولا تحتوي ميزانية أي من شركتي Best Buy و Circuit City على أي استثمارات طويلة الأجل ، فقد توقفت معظم الشركات عن الاستثمارات طويلة الأجل عندما هبطت السوق المالية في عام 2000 .

العقارات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة:

Property, Plants, Equipments and Intangibles

رغم أن العقارات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة هي أصول غير متشابهة ، من حيث الكيان المادي ، فإن إجراءات التقييم المصاحبة لها متشابهة ، وباستثناء الأراضي ، وبعض الأصول غير الملموسة (ستتم مناقشتها في هذا الفصل لاحقاً) ، يتم توزيع تكاليف هذه الأصول على الفترات المحاسبية المختلفة المستفيدة من استخدامها ، ويتم الإفصاح عن القيمة المحمولة (المرحلة) للعقارات والآلات والمعدات ، باعتبارها هي الفرق بين التكلفة ومجمع الاستهلاك ، لكن الأصول غير الملموسة يتم الإفصاح عنها بصافي الفرق بين التكلفة والإهلاك .

وتعتبر إجراءات التقييم هذه ، هي أيضاً نتيجة للتركيز على الإفصاح عن الدخل ، وهناك العديد من طرق الاستهلاك والإهلاك ، لكن ليست هناك أي محاولة للإفصاح عن القيمة الجارية للأصول طويلة الأجل ، أو التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً من الاحتفاظ بهذه الأصول في القوائم المالية ، بل يتركز الاهتمام في هذه المسألة على المقابلة المناسبة بين الإيرادات والمصروفات ، واعتبار تقييم الأصل هو الأثر المتبقي من العملية .

تفصح ميزانية شركة Best Buy للسنة المالية 2003 عن إجمالي العقارات والآلات والمعدات بقيمة 3,089,000,000 دولار ، ومجمع استهلاكي قدره 1,027,000,000 دولار للوصول إلى قيمة دفترية قدرها 2,062,000,000 دولار ، بينما تفصح ميزانية شركة Circuit City عن صافي رقم للعقارات والالآت والمعدات بمبلغ 649,593,000 دولار .

وتفاصيل مكونات ذلك المبلغ تم الإفصاح عنها في الملاحظات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية للشركة . كما تفصح ميزانية شركة Best Buy عن صافي شهرة بمبلغ قدره 429,000,000 دولار ، إضافة إلى أصول غير ملموسة بمبلغ 33,000,000 دولار ، بينما لا تحتوي ميزانية شركة Circuit City على أي أصول غير ملموسة .

أصول أخرى : Other Assets

تسمح عناوين مجموعات الأصول السابقة بشكل عام ، بالإفصاح عن كل الأصول ، لكن بعض الشركات يدرج مجموعة يطلق عليها "أصول أخرى" . ويمكن إدراج البنود مثل الأصول الثابتة المحتفظ بها لغرض إعادة البيع و حسابات المدينين طويلة الأجل ضمن هذه المجموعة ، وعادة ما تكون قيمة هذه البنود هي القيمة المحمولة

(المرحلة) في الميزانية في التاريخ الذي سجلت فيه ضمن مجموعة الأصول الأخرى ، وبما أن المبالغ المصاحبة لهذه البنود غير مادية عادة ، فمن غير المرجح أن تؤدي أي طريقة أخرى للتقييم إلى قيمة محمولة (مرحلة) مختلفة بشكل مادي . وتظهر ميزانية شركة Best Buy أصولاً أخرى بقيمة 115,000,000 دولار ، بينما تفصح ميزانية شركة Circuit City عن أصول أخرى بقيمة 24,252,000 دولار .

تقييم الأصل: Asset Valuation

تُظهر المناقشة السابقة استخدام العديد من أساليب القياس المختلفة عند تقييم الأصول في الميزانية النموذجية ، ومن الممارسات المتعارف عليها ، في ظل أي خطة قياس تقريباً ، أن تضاف وتطرح الأشياء المتشابه والمقاسة بنفس الكيفية ، لكن قياس الأصول في الميزانية يأخذ شكلاً غير عادي إذا ما أخذنا في الاعتبار أن المجاميع يتم الحصول عليها للمجموعات الجزئية للأصول ولإجمالي الأصول .

ولنأخذ على سبيل المثال ، قواعد القياس التالية ، والتي يحتوي عليها عرض الأصول في أي ميزانية نموذجية :

الأصل	أساس القياس
النقدية	القيمة الجارية
حسابات المدينين	القيمة المتوقعة مستقبلاً
الأوراق المالية القابلة للتسويق	القيمة العادلة أو التكلفة المستنفدة
المخزون	القيمة الجارية أو التاريخية
الاستثمارات	القيمة العادلة أو التكلفة المستنفدة
العقارات والآلات والمعدات	القيمة التاريخية معدلة بالاستهلاك

لا شك أن جمع هذه البنود يشبه جمع التفاح إلى البرتقال ، لذا يحتاج المستثمرون إلى أن يكونوا على وعي بهذه الفروق عند استخدام الميزانية لتقييم المركز المالي للشركة ، فإذا كانت الأصول هي فعلاً الموارد الاقتصادية للشركة ، فمن الأفضل أن تعكس مجاميع هذه القائمة ما هو أفضل من القيم التي يتم التوصل إليها من خلال العرف ، وقد يكون عرض معلومات المنافع المتوقع الحصول عليها مستقبلاً من الاحتفاظ بهذه البنود يفي بحاجة المستخدمين بشكل أفضل .

الالتزامات : Liabilities

الالتزامات قصيرة الأجل (الجارية): Current Liabilities

تعرف الالتزامات قصيرة الأجل بأنها "هي الالتزامات التي يتوقع بشكل معقول أن تتطلب تسويتها استخدام الموارد الموجودة (الحالية) ، والمصنفة ضمن الأصول المتداولة ، أو خلق التزامات متداولة أخرى" . لاحظ أنه على الرغم من أن الدورة التشغيلية لم تتم مناقشتها بشكل صريح في هذا التعريف ، فإنها كانت ضمنية ، لأن تعريف الالتزامات قصيرة الأجل يعتمد على تعريف الأصول المتداولة ، ومن أمثلة الالتزامات المتداولة ، هناك الدائنون قصيرو الأجل ، والجزء المستحق حالياً من الدين طويل الأجل ، وضرائب الدخل المستحقة ، والودائع التي يتم ترجيعها ، والمصروفات المستحقة .

ويتم قياس هذه الالتزامات عادة بقيمة التسوية (التصفية) ، لأن فترتها قصيرة نسبياً ، بالإضافة إلى أن الوفاء بها ينطوي على دفع نقدية ، وبما أن الالتزامات المتداولة تتطلب عادة استخدام الأموال المتداولة ، لذا يمكن تبرير طرحها من الأصول المتداولة ، لكن مبدأ الإفصاح الشامل ، يشترط ضرورة عرضها بشكل منفصل ما لم يوجد حق محدد بالطرح ، ويؤكد رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (10) هذه النقطة بقوله : "إن أحد المبادئ العامة في المحاسبة هو أن طرح الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة في الميزانية إجراء غير مناسب ما لم يكن هناك حق في الطرح" ، وتحتوي ميزانية شركة Best Buy للسنة المالية 2003 على كل البنود النموذجية ، وتفصح عن التزامات متداولة قدرها 3,793,000,000 دولار ، بينما تفصح ميزانية شركة Circuit City عن إجمالي التزامات متداولة بقيمة 1,280,069,000دولار .

الالتزامات طويلة الأجل والالتزامات الأخرى:

Long-Term and Other Liabilities

الالتزامات طويلة الأجل ، هي تلك الالتزامات التي لا تتطلب استخدام الأصول المتداولة خلال السنة الجارية أو الدورة التشغيلية لسدادها ، وعموماً تأخذ هذه الالتزامات شكل السندات والأوراق التجارية والقروض برهن ، ويتم تقييمها في البداية بالمقدار المستلم من قبل الوحدة التي تتحمل الالتزام .لكنها تطرح مشكلة إذا ما كان المقدار المتحصل عليه يختلف عن المقدار الذي سيتم دفعه ، وفي هذه الحالة ، تشترط معايير المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ضرورة إهلاك أي علاوة أو خصم على

الالتزامات طويلة الأجل على مدى حياة الالتزام ، بما يعكس بشكل مناسب معدل الفائدة الحقيقي على الدين ، وفي مثل هذه الحالات يحتم مبدأي (عرفي) الاعتراف ومقابلة الإيرادات بالمصروفات ، عرض الالتزامات طويلة الأجل في الميزانية ، وهو ما يشكل مثالاً على استخدام أسلوب التدفق النقدي المخصوم لقياس أحد عناصر الميزانية .

ويمكن أن يشمل جزء الالتزامات طويلة الأجل كذلك ، المبالغ المحصلة مقدماً من العقود طويلة الأجل ، وضرائب الدخل المؤجلة ، وفي بعض الأحيان الالتزامات المحتملة ، وجميع هذه العناصر تصاحبها مشاكل تتعلق بالقياس ، فقياس الإيرادات المؤجلة والتقرير عنها تحتمه مبادئ الاعتراف والمقابلة . فالإيرادات المؤجلة تقاس بتكلفتها التاريخية ، ويتم الإبقاء عليها وتوزيعها على الفترات المحاسبية التي تم تحصيلها فيها ، وأي قيمة متبقية في نهاية الفترة المحاسبية يتم تسجيلها كالتزام ، كما أن قياس الالتزامات المحتملة والتقرير عنها ، يتم وفقاً لمبدأي الاعتراف والمقابلة ، فالالتزامات المحتملة التي تستوفي تعريف الالتزام ، ويمكن تقدير مبلغها بصورة معقولة ، يتم الإفصاح عنها في الميزانية مقاسة بأفضل تقريب للخسائر المستقبلية التي تعتقد الوحدة إمكانية حدوثها . وتظهر شركة Best Buy في ميزانيتها لسنة 2003 التزامات طويلة الأجل بقيمة 287,000,000 دولار ، وديون طويلة الأجل بقيمة 828,000,000 دولار . في المقابل أفصحت شركة Circuit City في ميزانيتها للسنة المالية 2003 عن ديون طويلة الأجل بمقدار 11,254,000 دولار ، وأقساط إيجارات مستحقة قدرها 97,427,000 دولار ، والتزامات طويلة أجل أخرى بمقدار 68,792,000 دولار ، كما تحتوى ميزانية الشركة كذلك على عناوين مثل التعهدات والالتزامات المحتملة ، لكنها لا تضم أي مبالغ في أسفل قائمة دخلها تحت حقوق الملكية . هذا العنوان يشير إلى حقيقة وجود بعض الالتزامات المحتملة (سترد مناقشة هذا الموضوع بتعمق أكبر في الفصل الحادي عشر) .

تقييم الالتزام : Liability Valuation

يتأثر قياس الالتزامات بقيد المادية ، ومن الناحية النظرية ، يجب قياس الالتزامات بقيمها الحالية ، لكن بعض هذه الالتزامات قد يكون قريباً من تاريخ استحقاقه ، ولذا فإن قيمته في تاريخ الاستحقاق لا تختلف بصورة كبيرة عن قيمته الحالية . فمعظم الالتزامات المتداولة ، يتم قياسها بمقدار الموارد التي يتطلبها إلغاء الالتزام بشكل نهائي

مع تجاهل القيمة الزمنية للنقود ، أما الالتزامات طويلة الأجل ، من جهة أخرى ، فيتم تقييمها بصورة متكررة بالقيمة الحالية للمدفوعات المستقبلية ، مخصومة بمعدل العائد في تاريخ الإصدار ، وفي جميع الأحوال ، لا يتم تغيير قيم الالتزامات لتعكس التغيرات الجارية في معدل الفائدة السوقي ، ويمكن أن يؤدي عدم أخذ معدل الفائدة الجاري في السوق في الاعتبار إلى تحيز القوائم المالية لمصلحة الدائنين الحاليين ، خاصة إذا ما كانت طبيعة العديد من الالتزامات هو طول الأجل .

حقوق الملكية : Equity

تتسبب قوانين الولايات في أمريكا ، وقوانين إنشاء وتأسيس الشركات فيها ، في جعل التعميم حول بند حقوق الملكية في الميزانية مسألة صعبة إلى حد ما ، ولكن هناك بعض الممارسات التي انتشرت بصورة جعلتها مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارفًا عليها .

الأسهم العادية : Common Stock

تقاس الأسهم العادية بالتكلفة التاريخية ، حيث تحدد غالبية الشركات ، مبدئياً ، قيمة إسمية أو قيمة إصدار لأسهمها ، وعند بيع سهم من أسهمها تقوم الشركة بالتقرير عن مقدار مساوٍ للقيمة الإسمية ، أو لقيمة إصدار أسهم في جزء الأسهم العادية بالميزانية ، وتقرِّر عن أي فروق بين سعر البيع وقيمة الإصدار تحت عنوان "مبالغ إضافية لرأس المال "(علاوة إصدار الأسهم) ، وليست هناك أهمية محاسبية محددة لهذه العناوين باستثناء ما قد يتعلق بتحديد متوسط سعر إصدار الأسهم العادية إذا ما كانت مثل هذه الحسابات مفيدة ، وتظهر ميزانية شركة Best Buy لسنة 2003 إجمالي أسهم عادية قدره 32,000,000 دولار ، ومبالغ إضافية لرأس المال قدرها 778,000,000 دولار .

وقد كانت قيمة إصدار أسهم الشركة العادية هي 0.10 دولار للسهم الواحد . بينما تظهر ميزانية شركة Circuit City لسنة 2003 إجمالي أسهم عادية قدره 104,977,000 دولار ، ومبالغ إضافية لرأس المال قدرها 849,083,000 دولار . وقد كانت قيمة إصدار أسهم الشركة العادية هي 0.50 دولار للسهم الواحد .

الأسهم الممتازة : Preferred Stock

يقوم العديد من الشركات أيضاً بإصدار أنواع أخرى من الأسهم يُطلق عليها الأسهم الممتازة ، ولهذه الأسهم بشكل عام أولوية في التوزيعات ، ويجب دفع مقدار محدد من التوزيعات لحملة الأسهم الممتازة قبل إمكانية دفع أي توزيعات لحملة

الأسهم العادية ، ويشابه أساس قياس هذه الأسهم قياس الأسهم العادية مع تقسيم المبالغ بين قيمة إصدار الأسهم والمبالغ الإضافية لرأس المال ، وهكذا تمثل المبالغ المقرر عنها بالميزانية التكلفة التاريخية أيضاً ، وتشير ميزانية شركة Best Buy لسنة 2003 إلى أن الشركة لديها 400,000 سهم من أسهم رأس المال الممتازة المصرح بها ، لكن لم تصدر شيئًا من هذه الأسهم حتى تاريخ الميزانية . بينما لم تفصح شركة Circuit City عن أي معلومات عن الأسهم الممتازة .

الأرباح المحتجزة والدخل الشامل الآخر:
Retained Earnings and Other Comprehensive Income

يمكن تعريف حقوق الملكية في الشركة بأنها الحصة المتبقية في أصول الشركة بعد استنزال الالتزامات ، وترتبط المبالغ المسجلة للأرباح المحتجزة والدخل الشامل الآخر بأساليب القياس المستخدَمة في تسجيل بعض الأصول والالتزامات ، لكن هذه المبالغ يجب ألا يتم الخلط بينها وبين أي محاولة لقياس القيمة الجارية لحصة الملاَّك في الشركة ، وبالتالي يعتمد قياس الأرباح المحتجزة والدخل الشامل الآخر على قياس الإيرادات والتكاليف المستنفدة على مدى حياة الشركة .

وتشترط معظم الولايات في أمريكا ، ألا تتجاوز التوزيعات رصيد الأرباح المحتجزة ، وقد يرغب بعض حملة الأسهم في الحصول على توزيعات إضافية إذا ما أصبح رصيد الأرباح المحتجزة كبيرًا نسبياً ، لكن قد يكون لدى الوحدات المختلفة خطط وتعهدات طويلة الأمد ، تحول دون توزيع الأرباح في الوقت الحالي ، ويمكن للشركات أن تعمل على إيصال هذه المعلومات من خلال تخصيص الأرباح المحتجزة ، ويطلق على المبالغ المخصصة مصطلح الاحتياطيات ، وتقاس بمجموع الأرباح المخصصة للغرض المعلن عنه ، ويجب التأكيد هنا على أن الاحتياطيات والأرباح المخصصة لا تمثل النقدية المطلوبة لتمويل هذه المشروعات ، لكنها تعرض لإظهار نية الإدارة ، ويمكن إظهار مثل هذه النية في إحدى الملاحظات الهامشية بسهولة مساوية .

ويمكن القول أن قياس حقوق الملكية يعتمد أساساً على قياس الأصول والالتزامات ، فتحويل الأصول إلى مصروفات ، وإلغاء الالتزامات هما اللذان يحددان مقياس التغير في حقوق الملكية ، وبذلك ليس هناك معيار محدد لقياس حقوق الملكية خلافاً للتقييم وفق ما هو متبقي .

وتفصح شركة Best Buy في ميزانيتها لسنة 2003 عن رصيد للأرباح المحتجزة قدره 1,893,000,000 دولار ، ودخل شامل آخر قدره 27,000,000 دولار . ويعكس هذا المبلغ الإجمالي من إعادة إعداد كل بنود الدخل الشامل الآخر في السنوات السابقة ،حسب متطلبات قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (130) (سبقت مناقشتها في الفصل السادس) ، بينما بلغ رصيد الأرباح المحتجزة لشركة Circuit City مقدار 1,387,515,000 دولار وذلك للسنة المالية 2003 .

تقييم المركز (الوضع) المالي للشركة:

Evaluating a Company Financial Position

يراقب المستثمرون ومحللو الأوراق المالية أداء الشركة باستخدام النسب ، حيث تقيس هذه النسب المالية العلاقة بين عناصر القوائم المالية ، وهي أكثر فائدة عند مقارنتها بنتائج السنوات السابقة أو بنتائج الشركات المنافسة ، أو متوسطات الصناعة ، أو المعايير الموضوعة مسبقاً . وتقيس نسبة العائد على الأصول (Return on Assets) النسبة المئوية للعائد على الأصول الموظفة من قبل الشركة ، وتحسب كالآتي :

نسبة العائد على الأصول = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب ÷ متوسط إجمالي الأصول

وقد كانت نسبة العائد على أصول شركة Best Buy خلال السنتين الماليتين 2002 و 2003 كما يلي (تم إهمال 000) :

2002	2003
$\frac{570,000}{(7,367,000+4,840,000)/2} = 9.34\%$	$\frac{99,000}{(7,663,000+7,367,000)/2} = 1.32\%$

أما بالنسبة لشركة Circuit City فقد كانت نسبة العائد على الأصول خلال نفس السنتين كما يلي (تم إهمال 000):

2002	2003
$\frac{218,795}{(4,542,033+3,781,333)/2} = 5.20\%$	$\frac{106,084}{(3,799,117+4,542,033)/2} = 2.54\%$

ويشير هذا التحليل إلى أن أداء كلتا الشركتين قد تراجع كثيراً خلال السنة المالية 2003 .

وقد اقترح المحللون الماليون في السنوات القريبة ، ضرورة القيام بتسويات في كل من بسط ومقام نسبة العائد على الأصول لتحسين استخدامها في تقييم الربحية ، وتشمل التعديلات المقترحة ما يلي :

1- تحديد الدخل الذي يمكن تأكيده ، وذلك باستبعاد البنود غير المتكررة من صافي الربح التشغيلي .

2- استبعاد مصروف الفوائد بعد الضرائب لتحسين القدرة على المقارنة المرحلية ، وذلك باستبعاد أثر الهيكل الرأسمالي على هذه النسبة .

3- التسويات التي تضم آثار التمويل خارج الميزانية (سترد مناقشتها في الفصل الحادي عشر) .

فبالنسبة لشركة Best Buy خلال السنة المالية 2003 مثلاً ، يؤدي استبعاد البنود المؤقتة الثلاثة المتعلقة بالعمليات المتوقف عنها (14,100,000دولار) ، والتغيرات في المبادئ المحاسبية (42,000 دولار و 40,000 دولار) إلى إضافة مبلغ 523,000,000 دولار إلى الدخل ، ويؤدي إلى دخل من العمليات بقيمة 622,000,000 دولار ، إضافة إلى أن تأثير الهيكل المالي (الرفع المالي) على الشركة يتم استبعاده بزيادة البسط بمقدار أثر الضرائب على مصروف الفوائد البالغة 30,000,000 دولار (أي ، 18,390,000 دولار) . فهذه التغيرات تؤدي إلى رقم معدل للأرباح ، يطلق عليه صافي الدخل التشغيلي بعد الضرائب ، بقيمة 640,390,000 دولار ، و معدل عائد على الأصول بقيمة 8.52% وعند حساب العائد على أصول الشركة Best Buy عن السنة المالية 2002 نجد أن الشركة لم تتحمل بنوداً مؤقتة ، وبذلك تكون التسوية الوحيدة هي إضافة أثر الضرائب على الفوائد البالغة 21,000,000 دولار . وبما أن معدل الضرائب الساري على الشركة خلال سنة 2002 كان هو 38.4% لذلك سيكون مقدار المضاف إلى البسط المتمثل في صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب هو 12,936,000 ، ليصبح بذلك 582,936,000 دولار ويصبح معدل العائد على الأصول هو 9.55% .

وبالقيام بنفس التسويات لشركة Circuit City خلال السنة المالية 2003 ، سينخفض صافي الربح البالغ 106,084,000 دولار بمقدار الربح المحقق على العمليات المنتهية لمجموعة CarMax والبالغ 64,519,000 دولار . وسيؤدي استبعاد أثر الرفع المالي بقيمة مصروف الفوائد البالغ 1,093,000 دولار إلى زيادة البسط بمقدار 677,660 دولارًا (لأن معدل الضرائب النافذ خلال سنتي 2002 و 2003 كان 38% مما يؤدي إلى تعديل البسط ليصبح 42,242,660 دولاراً ، وتعديل معدل العائد على الأصول ليصبح 1.01% وبالنسبة إلى صافي ربح الشركة خلال السنة المالية 2002 البالغ 218,795,000 دولار ، نجد أن هذا الربح قد انخفض بمقدار أرباح العمليات المتوقف عنها البالغة 90,802,000 دولار ، بينما زاد بأثر الوفر الضريبي من مصروف الفوائد البالغة 881,000 دولار (أي بمقدار 546,220 دولارًا) مما أدى إلى بسط معدل بقيمة 138,539,220 دولاراً ، ومعدل عائد على الأصول بقيمة 3.29% .

وتظهر مراجعة معدلات العائد على الأصول المعدلة هذه صورة مختلفة كلية ، حيث إن أداء شركة Best Buy خلال هاتين السنتين ، كان قد انخفض قليلاً ، لكنه كان أفضل بكثير من أداء شركة Circuit City وتشير هذه النتائج إلى أن شركة Circuit City تحتاج إلى تحسين معدل العائد على أصولها .

ويمكن للشركة تحسين نسبة العائد على أصولها ، إما بزيادة هامش أرباحها ، أو زيادة معدل استغلال أصولها ، ويحسب [نسبة] هامش ربح الشركة Profit Margin كما يلي :

$$\text{[نسبة]هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وقد كانت نسبة هامش ربح شركة Best Buy بعد استبعاد أثر الهيكل الرأسمالي خلال السنة المالية 2003كما يلي (مع تجاهل : (000)

$$\%3.06 = \frac{640,390}{(20,946,000)}$$

ويتم تقييم معدل استغلال الشركة لأصولها (Assets Utilization Rate) من خلال حساب معدل دوران الأصول كما يلي :

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

وقد كان معدل استغلال شركة Best Buy لأصولها خلال السنة المالية 2003 كما يلي (مع إهمال 000) :

$$= \frac{20,946,000}{(7,667,000+7,367,000)/2}$$

وقد كانت نسبة هامش ربح شركة Circuit City بعد استبعاد أثر الهيكل الرأسمالي خلال السنة المالية 2003 كما يلي :

$$\%0.43 = \frac{42,243}{9,953,530}$$

وقد كان معدل استغلال أصول الشركة Circuit City خلال السنة المالية 2003 كما يلي (مع إهمال 000) :

$$\%2.39 = \frac{9,953,530}{(3,799,117+4,542,033)/2}$$

. لاحظ أن هاتين النسبتين هما مكونا نسبة العائد على الأصول ، كما يتضح مما يلي :

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وبعد استبعاد صافي المبيعات من كل من البسط والمقام نحصل على :

$$\frac{\text{صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

وتمثل النسب التالية نسبًا مقارنة لكلتا الشركتين خلال الفترة المالية 2003 :

	Best Buy	Circuit City
العائد على الأصول	% 8.52	% 1.01
نسبة هامش الربح	% 3.06	% 0.43
معدل دوران الأصول	% 2.79	% 2.39

ويفضل استخدام نسب العائد على الأصول ، ونسب هامش الربح ، ومعدلات دوران الأصول ، إلى جانب بعض الأسس للمقارنة . وإحدى الطرق المألوفة للتحليل هي مقارنة نسب الشركة مع متوسطات الصناعة . وتتوفر متوسطات الصناعة من خلال العديد من المصادر مثل "مسوحات الصناعة" التي تقوم بها Standard and Poor's ، Reuters Investor على موقع Yahoo على شبكة المعلومات الدولية ، وتنطوي هذه المقارنة على السؤال ، هل أداء الشركة أفضل من أداء الصناعة ككل ؟ وتعمل شركتا Best Buy و Circuit City في التجزئة بالصناعة الخدمية التكنولوجية ، وقد كان متوسط العائد على أصول هذه الصناعة خلال السنوات الخمس الماضية هو 9.14% ونتيجة لذلك ، يمكن ملاحظة أن مستوى أداء شركة Best Buy كان دون مستوى متوسط الصناعة قليلاً ، في حين كان مستوى أداء شركة Circuit City دون متوسط الصناعة كثيراً .

وأخيراً ، هناك إحدى طرق التحليل الأخرى التي يمكن استخدامها لمقارنة العائد على الأصول بمعيار محدد ، فالاستثمار في أسهم الشركة يحمل معه درجة من المخاطرة التي تختلف من شركة لأخرى ، حيث إن الشركة قد تكون غير رابحة ، فتخرج من النشاط ، مما يؤدي إلى خسارة المقدار المستثمر أصلاً ، وبالتالي يرغب المستثمرون في التعويض عن تحملهم للمخاطرة . ويعتبر معيار معدل العائد الخالي من المخاطرة هو العائد (أو معدل الفائدة الحقيقي) على الأوراق المالية الحكومية طويلة الأجل . وخلال سنة 2003 كان متوسط معدل الفائدة على الأوراق الحكومية التي عمرها خمس سنوات قرابة 2.97% ويشير معدل العائد على أصول شركة Best Buy إلى أنه خلال سنة 2003 تم تعويض المستثمرين بما يعادل 5.50% عن تحمل المخاطرة المصاحبة لأسهم الشركة . وكما أشرنا في الفصل الرابع ، تتحدد مخاطر الشركة عن طريق بيتا (معامل المخاطرة) ، وقد كانت قيمة هذا المعامل لشركة Best Buy خلال سنة 2003 تقارب 2.4 ، بينما كانت هذه القيمة لشركة Circuit City هي 1.83. وتشير

قيمة بيتا لشركة Circuit City إلى أن مستوى المخاطر النظامية المصاحبة للاستثمار في الشركة كان معتدلاً ، بينما كانت المخاطر المصاحبة للاستثمار في شركة Best Buy أكبر إلى حد ما . وبما أن أسهم شركة Best Buy كانت تباع – كما رأينا في الفصل السادس – في نهاية 2003 بما يقارب 13.5 ضعفًا لأرباحها ، بينما كانت أسهم Circuit City تباع بما يقارب 22.3 ضعفاً لأرباحها ، لذلك تشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن شركة Best Buy كانت تحقق عائداً على أصولها يفوق قليلاً معدل العائد الخالي من المخاطرة الجاري خلال سنة 2003 ، كما تشير إلى أن المخاطر المصاحبة للشركة مرتفعة نسبيًا ، وفي ذات الوقت كان شعور المستثمرين اتجاه حالتها المستقبلية محايداً ، لكن نتائج شركة Circuit City خلال السنة المالية 2003 تشير إلى أن معدل العائد على أصولها كان دون متوسط الصناعة كثيراً ، وكانت المخاطر المصاحبة لها معتدلة ، كما كان شعور المستثمرين تجاه حالتها المستقبلية متفائلاً رغم أدائها الضعيف خلال السنة المالية 2003 .

قائمة التدفقات النقدية : The Statement of Cash Flows

نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدية: Evolution of the Statement of Cash Flows

كانت قائمتا الدخل والميزانية قبل سنة 1971 هما القائمتان الوحيدتان المطلوبتان من بين القوائم المالية طبقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، لكن كان العديد من الشركات الكبيرة ، يدرج قوائم مالية إضافية للإفصاح عن المعلومات الملائمة التي تحتاج إليها عملية اتخاذ القرار الاقتصادي ، وقد كانت هذه الإفصاحات استجابة للمستثمرين والدائنين وغيرهم ، ممن عبَّروا عن رغبتهم في الحصول على معلومات عن الأنشطة التمويلية والاستثمارية لمنظمات الأعمال ، وقد كانت إحدى القوائم المالية التي تعد استجابة لهذه الحاجة ، هي ما يطلق عليه قائمة الأموال (Fund Statement) ، وتقرر هذه القائمة عن الموارد المتوفرة والاستخدامات التي سخرت لها هذه الموارد خلال فترة التقرير .

ولم تكن قائمة الأموال تعد بصورة موحدة مبدئياً ، وكانت طريقة التقرير عن الموارد واستخداماتها تعتمد على مفهوم الأموال المفضل لدى الوحدة محل التقرير . ويمكن تقسيم مفاهيم الأموال المستخدَمة بشكل عام إلى : (1) النقدية . (2) رأس المال العامل . (3) كل الموارد المالية . مع إمكانية وجود مفاهيم أخرى للأموال مثل الأصول السريعة أو صافي الأصول النقدية .

ورغم أن الإجابات القاطعة لهذه الأسئلة ، لا يمكن الحصول عليها جاهزة من الفحص العرضي للقائمة ، فإن الممارسة المعتادة هي زيادة التوضيح في الملاحظات الهامشية ، إضافة إلى أن التحليلات المقارنة التي تشمل العديد من سنوات التشغيل ، تمكن المستخدم من الحصول على معلومات مفيدة عن الطرق والممارسات التاريخية ، ومساهمة الأموال المتحصل عليها من العمليات في نمو الشركة . وقد كانت قائمة التغير في المركز المالي تهدف للإفصاح عن العمليات المالية للشركة والإفصاح عن السياسات الإدارية المالية الشركة ، كما تهدف كذلك إلى تحسين قدرة المستخدمين على اتخاذ قرارات تنبؤية .

معلومات التدفق النقدي: Cash Flow Information

تعتبر التدفقات النقدية ، الداخلة للمشروع والخارجة منه ، ذات أولوية للمستثمرين والدائنين ، **ويجب أن يمكّن عرض معلومات التدفق النقدي من قبل المشروع المستثمرين من :**

1- التنبؤ بمقدار النقدية الذي يرجح توزيعه في شكل توزيعات أو فوائد في المستقبل .
2- تقييم المخاطر المحتملة المصاحبة لأي استثمار .

وقد أكد مجلس معايير المحاسبة المالية أهمية معلومات التدفقات النقدية في مناقشاته الموسعة ، ونصت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) على أن التقرير المالي الفعال ، يجب أن يمكّن المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين من : (1) تقييم مستقبل التدفق النقدي . (2) تقييم السيولة واليسر وتدفق الأموال .

ويعتبر عرض بيانات التدفق النقدي ضرورياً لتقييم سيولة ويُسْر الشركة ومرونتها المالية .

فالسيولة (Liquidity) : هي قدرة الشركة على تحويل أصل إلى نقدية أو دفع التزام قصير الأجل ، ويشار إليها على أنها قرب موارد الوحدة الاقتصادية والتزاماتها من النقدية ، لأن معلومات السيولة مهمة للمستخدمين في تقييم توقيت التدفقات النقدية المستقبلية وهي ضرورية لتقييم اليسر والمرونة المالَية .

أما اليسر (Solvency) : فيشير إلى قدرة الشركة على الحصول على النقدية لعمليات المشروع ، ويشير بصورة محددة إلى قدرة الشركة على دفع ديونها عند الاستحقاق ، وهو ضروري لاعتبار الشركة محققة لغرض الاستمرارية ، لأن العسر قد

يؤدي إلى التصفية وخسارة كل من المستثمرين والدائنين ، إضافة إلى أن المخاوف من العسر ، قد تؤدي إلى ردود فعل الأسواق المالية بزيادة تكلفة رأس المال في المستقبل ، نظراً لزيادة مقدار المخاطرة .

أما المرونة المالية (Financial Flexibility) : فهي قدرة الشركة على استخدام مواردها المالية للتكيف مع التغيرات والاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة والاستجابة بسرعة لحالات الأزمات . وتأتي المرونة المالية من ناحية سرعة الوصول إلى الأصول السائلة للشركة ، لكن السيولة هي جزء واحد فقط من المرونة المالية ، لأن المرونة المالية تنشأ كذلك عن قدرة الشركة على توليد النقدية من عملياتها أو رأس المال المساهم أو بيع الموارد الاقتصادية دون تعطيل العمليات المستمرة ، والهدف من عرض بيانات التدفق النقدي هو تمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات رشيدة من خلال تزويدهم بالمعلومات المفيدة .

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1987 ، بإصدار قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (95) بعنوان " قائمة التدفقات النَقدية ، وقد وضعت هذه القائمة معايير للتقرير عن التدفق النقدي ، وألغت رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (19) المعنون "الإفصاح عن التغيرات في المركز المالي" ، ونتيجة لذلك ، أصبح يُشترط على مشروعات الأعمال حالياً عرض قائمة التدفقات النقدية ، بدل قائمة التغير في المركز المالي ، وذلك كجزء من مجموعة القوائم المالية الكاملة .

المنظور التاريخي : Historical Perspective

تطور الشكل الذي طالبت به قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (95) لعرض قائمة التدفقات النقدية على مدى عدد من السنوات ، ففي سنة 1980 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية مذكرة للمناقشة بعنوان "الإفصاح عن التدفقات النقدية والسيولة والمرونة المالية" كجزء من مشروع إطار العمل المفاهيمي ، **وقد كانت الأسئلة الأساسية التي أثارتها مذكرة النقاش هي :**

1- ما هو مفهوم الأموال الذي يجب تبنيه ؟
2- كيف يجب الإفصاح عن العمليات التي ليس لها أثر مباشر على الأموال ؟ .
3- أي من المداخل المختلفة يجب استخدامه لعرض معلومات التدفق النقدي ؟

4- كيف يجب عرض المعلومات المتعلقة بتدفق الأموال من العمليات؟
5- هل يجب فصل معلومات تدفقات الأموال إلى المكونات التالية :
(أ) تدفقات خارجة للمحافظة على الطاقة التشغيلية .
(ب) تدفقات خارجة للتوسع في الطاقة التشغيلية .
(جـ) تدفقات نقدية لأغراض غير تشغيلية ؟

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية ، ومؤخراً في سنة 1980 ، مسودة عمل لإصدار معيار بعنوان "الإفصاح عن الدخل ، والتدفقات النقدية ، والمركز المالي لمشروعات الأعمال ، وقد استنتجت المسودة أن التقرير عن التدفقات المالية ، يجب أن يركز على النقدية بدلاً عن رأس المال العامل ، ومع ذلك لم يتم إصدار قائمة نهائية تتعلق بالتدفقات النقدية في ذلك الوقت ، وبدلاً من ذلك قرر مجلس معايير المحاسبة المالية ، أن يضمن موضوع التقرير التوقعات النقدية في دراسة عن مبدأي الاعتراف والقياس ، ففي سنة 1984 أصدر المجلس قائمة المعايير المحاسبية المالية (5) بعنوان الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمشروعات الأعمال ، وقد تضمنت هذه القائمة الاستنتاج بأن قائمة التدفقات النقدية ، يجب أن تكون جزءاً من مجموعة متكاملة من القوائم المالية. ، وقد تزامن ذلك مع قيام معهد المدراء الماليين التنفيذيين بمراجعة موضوع التقرير عن التدفقات النقدية . ففي سنة 1984 ، قام المعهد المذكور بإصدار دراسة بعنوان "قائمة الأموال : الهيكل والاستخدام" ، وقد أشارت هذه الدراسة إلى العديد من أوجه الخلاف والمشاكل اللازمة لقائمة التغير في المركز المالي ، فعلى سبيل المثال ، أجاز رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (19) التطور في تعريف المقصود بالأموال ، والتعدد في تعريف المقصود بالنقدية والتدفقات النقدية من العمليات ، كذلك تعدد أشكال قائمة التغير في المركز المالي .

وخلال عامي 1985و1986 ، شكل مجلس معايير المحاسبة المالية ، فريقاً لمراجعة موضوع التقرير عن التدفقات النقدية ، وقد أصدر مسودة عمل تقترح معايير التقرير عن التدفقات النقدية . وقد كان اهتمام المجلس حول الاختلاف في الممارسات والتطبيق فيما يتعلق بهذه القائمة ، والذي قد يؤدي أو يؤثر في قابلية الفهم للمعلومات المعروضة ومدى فائدتها بالنسبة للمستثمرين ، والدائنين والطوائف الأخرى المستخدمة للقوائم المالية . بالإضافة إلى أن بعض مستخدمي القوائم المالية يرون أن استخدام المعالجة على أساس الاستحقاق ، قد أدى إلى صافي دخل لا يعكس بالضرورة

التدفقات النقدية للمشروع . هنالك أيضاً ، بعض الإجراءات غير الموضوعية لتوزيع التكاليف مثل الضرائب المؤجلة ، والاستهلاك قد أنتجت رقماً لصافي الدخل لا يرتبط بالضرورة بالقدرة الإيرادية للمشروع ، ونتيجة لذلك ، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (95) في عام 1987

الغرض من قائمة التدفقات النقدية: Purpose of the Statement of Cash Flows

الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية ، هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمشروع خلال الفترة ، وتنسيق هذا الهدف مع الأهداف والمفاهيم الأخرى الواردة بقائمتي مفاهيم المحاسبة المالية رقمي (1) و (5) حيث تؤكد قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(1) أن التقرير المالي يجب أن يتضمن معلومات تمكن المستثمرين الحاليين والمتوقعين من تقييم حجم ، وتوقيت ، وظروف عدم التأكد المتعلقة بالمتحصلات النقدية المتوقعة من تحصيل الفائدة ، والتوزيعات ، وبيع الأوراق المالية ، والمتحصلات من القروض ، وتعتبر التدفقات النقدية مهمة نظراً لإمكانية تأثيرها على سيولة المشروع ويسره الماليين . فقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (5) تنوه إلى ضرورة أن تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة .كما تصف هذه القائمة أيضاً ، فائدة الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة الوحدة ومرونتها المالية وربحيتها والمخاطر المتعلقة بها .

وقد قادت الأهداف والمفاهيم في كل من القائمتين رقم (1) ورقم (5) مجلس معايير المحاسبة المالية إلى الاستنتاج ، بأن قائمة التدفقات النقدية تستهدف مساعدة المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية ، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية ، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات ، ومدى المقدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية ، وتساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية ، كما يمثل عدم جدوى أو فائدة رأس المال العامل في تقييم السيولة بالشركة سبباً آخر للتركيز على النقدية بدلاً من رأس المال العامل في إعداد القائمة . وهو ما يعني أن صافي رأس المال العامل الموجب لا يعني بالضرورة توفر السيولة ، و أن رأس المال العامل السالب لا يعني بالمقابل عدم توفر السيولة ، فالأمر يحتاج إلى المزيد من المعلومات عن حسابات المدينين ، وتمويل المخزون لغرض تقييم السيولة بصورة كاملة للمشروع ككل .

السنوات المالية المنتهية في بداية	2003	2002	2001
الأنشطة التشغيلية			
صافي الأرباح	99	570	396
خسائر العمليات المتوقف عنها	441		5
أثر التغير في المبادئ المحاسبية المتجمع	82		
أرباح العمليات المستمرة	622	570	401
التعديلات المطلوبة لتسوية أرباح العمليات المستمرة بصافي النقدية المتوفرة من الأنشطة التشغيلية			
الاستهلاك	310	242	164
ضرائب الدخل المؤجلة	37)	15	36
إهلاك الشهرة		3	1
أنشطة أخرى	24	36	18
التغيرات في الأصول و الالتزامات التشغيلية (صافية من الالتزامات والأصول المكتسبة)			
المدينون	89)	1	(9)
المخزون السلعي	225)	(324)	(185)
الأصول الأخرى	36)	(24)	(16)
الدائنون	20)	575	159
التزامات أخرى	86	196	149
ضرائب الدخل المستحقة	111	253	143
إجمالي النقدية المتوفرة من الأنشطة التشغيلية	746	1543	861
الأنشطة الاستثمارية			
إضافات للعقارات والمعدات	725)	(581)	(657)
شراء مشروعات جديدة (صافي من النقدية المتحصل عليها)	3)	(368)	(326)
الانخفاض (الزيادة) في التكلفة القابلة للاسترداد من العقارات المطورة	69	25	(31)
الزيادة في أصول أخرى			(15)
إجمالي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	659)	(924)	(1029)
الأنشطة التمويلية			
صافي المتحصلات من إصدار الديون طويلة الأجل	18	726	
مدفوعات الديون طويلة الأجل	13)	(5)	(17)
إصدار الأسهم العادية	40	48	235
إجمالي النقدية المتوفرة من الأنشطة التمويلية	45	769	218
صافي النقدية المستخدمة في العمليات المتوقف عنها	79)	(270)	(58)
الزيادة(النقص) في النقدية ومكافئتها	53	1118	(8)
النقدية ومكافئتها عند بداية السنة	1861	743	751
النقدية ومكافئتها عند نهاية السنة	1914	1861	743
إفصاحات إضافية عن معلومات تدفق النقدي			
ضرائب الدخل المدفوعة	283	139	62
الفوائد المدفوعة	24	25	7

الشكل (7-3) قوائم التدفقات النقدية المجمعة لشركة Best Buy بملايين الدولارات

السنوات المالية المنتهية في بداية	2003	2002	2001
الأنشطة التشغيلية			
صافي الأرباح	106,084	218,795	160,802
التعديلات المطلوبة لتسوية أرباح العمليات المستمرة بصافي النقدية المتوفرة (المستخدمة) من الأنشطة التشغيلية			
أرباح العمليات المتوقف عنها	(64,519)	(90,802)	(45,564)
الاستهلاك والاستنفاد	157,469	134,371	126,297
إهلاك مكافئات الأسهم المقيدة	20,828	15,678	11,365
خسائر التخلص من العقارات والمعدات	15,659	13,735	4,259
مخصصات ضرائب الدخل	5,717	28,004	11,007
التغيرات في الأصول و الالتزامات التشغيلية :			
(الزيادة)الانخفاض في المدينين (صافية من الفوائد المحجوزة من المدينين غير المضمونين	(56,308)	46,185	108,630
الانخفاض (الزيادة) المخزون السلعي	(165,758)	(148,345)	(95,680)
الانخفاض (الزيادة) في المصروفات المدفوعة مقدماً و الأصول الأخرى	(175,493)	176,284	(4,910)
(الزيادة) الانخفاض في الأصول الأخرى	6,082	16,071	(41,964)
(الانخفاض) الزيادة في الدائنين	(12,898)	(2,359)	588
(الانخفاض) الزيادة في المصروفات المستحقة	(55,818)	202,289	(59,334)
التزامات متداولة أخرى و ضرائب الدخل المستحقة	64,954	120,187	(7,680)
(الانخفاض) الزيادة في الالتزامات المتداولة الأخرى	25,366	69,606	(17,442)
إجمالي النقدية المتوفرة (المستخدمة) من الأنشطة التشغيلية	(258,544)	799,699	150,374
الأنشطة الاستثمارية			
مشتريات للعقارات والمعدات	(150,757)	(172,580)	(274,722)
صافي المتحصلات من بيع العقارات والمعدات	60,838	88,461	100,189
إجمالي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	(89,919)	(84,119)	(174,533)
الأنشطة التمويلية			
صافي (المدفوعات على)المتحصلات من الديون قصيرة الأجل	(397)	184	(1,240)
مدفوعات أصل الديون طويلة الأجل	(24,865)	(19,788)	(156,402)
الصافي من إصدار الأسهم العادية لشركة Circuit City	8,901	17,920	26,912
الصافي من إصدار الأسهم العادية لمجموعة CarMax	298	(1,958)	(263)
صافي المتحصلات من عرض أسهم مجموعة CarMax	—	139,546	—
التوزيعات المدفوعة	(14,687)	(14,556)	(14,346)
إجمالي النقدية المتوفرة (المستخدمة) من الأنشطة التمويلية	(30,750)	121,348	(145,339)
صافي النقدية المستخدمة في العمليات المتوقف عنها	(10500)	(22,837)	(26,174)
العمليات المتوقف عنها CarMax			
النقدية المستخدمة في العمليات المتوقف عنها CarMax	(2,263)	(3,147)	(951)
التوزيعات الخاصة المستلمة من مجموعة CarMax	28,400	—	—
صافي النقدية المتوفرة (المستخدمة في) من العمليات المتوقف عنها CarMax	26,137	(3,174)	(951)
الزيادة(النقص) في النقدية ومكافئتها	(363,576)	810,917	(196,623)
النقدية ومكافئتها عند بداية السنة	1,248,246	437,329	633,952
النقدية ومكافئتها عند نهاية السنة	884,670	1,248,246	436,329
إفصاحات إضافية عن معلومات تدفق النقدي			
النقدية المدفوعة (المستلمة) خلال السنة مقابل الفوائد	1,824	2,340	10,120
ضرائب الدخل المدفوعة	107,946	(44,926)	116,800

الشكل (7-4) قوائم التدفقات النقدية المجمعة لشركة Circuit City بملايين الدولارات

شكل القائمة (قائمة التدفقات النقدية): Statement Format

تبين قائمة التدفقات النقدية التغيرات التي حصلت على النقدية أو مكافئاتها خلال الفترة المحاسبية ، **وذلك من خلال الأنشطة التالية** :

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .
2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية .
3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية .

وتعرف المكافئات النقدية بأنها الاستثمارات عالية السيولة ، والتي تتصف بقابليتها للتحول إلى مبالغ محددة من النقدية ، أو أنها قصيرة الاستحقاق ، وبذا فهي لا تشكل أي مخاطر في التغير في قيمتها بسبب التغير في أسعار الفائدة . وبشكل عام ، فإن الاستثمارات التي تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الشراء يمكن تصنيفها تحت هذا البند . ويبين الشكلان (7-3) و (7-4) قائمتي التدفقات النقدية لشركتي Best Buy و Circuit City ويشير هذان الشكلان إلى أن شركة Best Buy قد حققت صافي زيادة في النقدية ومكافئات النقدية بقيمة 53,000,000 دولار ، بينما حققت شركة Circuit City صافي نقص في النقدية ومكافئاتها بقيمة 363,576,000 دولار ، خلال السنة المالية 2003 .

التدفقات النقدية من العمليات أو الأنشطة التشغيلية:

Cash Flows from Operating Activities

تمثل التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ، عموماً ، الآثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل ، عدا الأنشطة أو العمليات التمويلية والاستثمارية ، . **وتشمل التدفقات النقدية الداخلة من العمليات ما يلي** :

1- المتحصلات من بيع السلع والخدمات ، وتحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون)
2- المتحصلات من الفوائد والتوزيعات .
3- كل المتحصلات الأخرى ، التي لم تنتج من العمليات ذات العلاقة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية ، ومن أمثلتها تلك المبالغ المستلمة لتسوية القضايا القانونية والدعاوى المرفوعة لصالح الشركة أو تسويات التأمين .

أما فيما يتعلق بالتدفقات النقدية الخارجة من العمليات التشغيلية فهي تشمل :

1- المدفوعات النقدية لاقتناء المواد الخام والسلع التامة الأخرى لأغراض البيع ، وكذلك المدفوعات النقدية مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون و أوراق دفع) .
2- المدفوعات النقدية للموردين والموظفين (المستخدَمين) .
3- المدفوعات النقدية للحكومة في شكل ضرائب أو رسوم أو غرامات أو أتعاب أو رسوم جمركية أو مقابل جزاءات .
4- المدفوعات النقدية في شكل فوائد للدائنين والمقرضين .
5- كل المدفوعات الأخرى والتي لم تنتج عن العمليات التي يمكن تصنيفها أو اعتبارها من الأنشطة الاستثمارية أوالتمويلية ، ومن أمثلة هذه العمليات ، تلك المبالغ المدفوعة لتسوية القضايا القانونية ، أو التبرع للجمعيات الخيرية .
6- التدفقات النقدية من شراء وبيع أوراق الدين أو الملكية المصنفة تحت بند الأوراق المالية المتاحة للتداول وفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) .

وقد شجعت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (95) الشركات على التقرير عن الأنشطة التشغيلية ، وذلك بالتقرير عن التصنيفات الرئيسية لإجمالي المتحصلات النقدية ، والتصنيفات الرئيسية لإجمالي المدفوعات النقدية ، وصافي الفرق بين المتحصلات والمدفوعات ، والذي يمثل صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية .

ويُسمى إعداد القائمة وفقاً للطريقة المذكورة ، أي بتحديد إجمالي المقبوضات (المتحصلات) وخصم إجمالي المدفوعات منها ، بالطريقة المباشرة (Direct Method) ، **ويشمل التصنيفات التالية** :

1- نقدية محصلة من العملاء .
2- الفوائد والتوزيعات المستلمة .
3- المتحصلات النقدية من العمليات التشغيلية .
4- المدفوعات النقدية للموظفين (المستخدَمين) والموردين للسلع والخدمات .
5- مدفوعات الفوائد .
6- ضرائب الدخل المدفوعة .
7- المدفوعات النقدية التشغيلية الأخرى .

وأحد الانتقادات الموجهة لطريقة احتساب التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية هو معالجة التوزيعات والفوائد المستلمة والمدفوعة ، فهذه المعالجة تفصل الفوائد من الاستثمارات ومدفوعات التوزيعات عن مصدر هذه الأنشطة المتمثل في شراء وبيع الاستثمارات والذي تم تصنيفه ضمن الأنشطة الاستثمارية (وقد تمت مناقشة هذا الموضوع بتفصيل أكبر في مقال للكاتبين Hugo Nurnburg و James Largay III على شبكة المعلومات الدولية في صفحة الفصل السابع من النسخة الإنجليزية) .

فالشركة التي تختار عدم استخدام الطريقة المباشرة للإفصاح عن معلومات التدفق النقدي ، يجب أن تفصح عن نفس التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية بواسطة تعديل صافي الدخل ، حتى تتم تسويته مع التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ، ويطلق على هذا الأسلوب الطريقة غير المباشرة (Indirect Method) وتشمل التسويات المطلوب إجراؤها وتأثير البنود المؤجلة والمستحقة من المتحصلات النقدية الماضية من العمليات التشغيلية ، وتأثير البنود المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية مثل الاستهلاكات وإهلاكات الشهرة والأرباح و الخسائر من بيع العقارات والآلات والمعدات .

ويتحتم على الشركة التي تتبنى الطريقة المباشرة ، أن تقوم بتسوية صافي الدخل مع صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية باستخدام جدول منفصل لذلك ، فإذا تم استخدام الطريقة غير المباشرة ، فإن التسوية يتم الإفصاح عنها في صلب قائمة التدفقات النقدية ، ولذا فإن هذا الأسلوب يشار إليه أحيانًا بطريقة التسوية (Reconcilia- tion Method) .

يظهر المقطع التشغيلي في كل من قائمتي التدفقات النقدية لشركتي Best Buy و Circuit City عن السنة المالية 2003 أن كلتا القائمتين تم إعدادها باستخدام الطريقة غير المباشرة ، كما يظهر صافي التدفق النقدي الموفَّر البالغ 746,000,000 ، وصافي التدفق النقدي المستخدم البالغ 258,544,000 على التوالي .

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
Cash Flow from Investing Activities

تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية : عمليات منح القروض وتحصيلها ، وشراء وبيع أوراق الدين وأوراق الملكية في المشروعات الأخرى والتي

تصنف بأنها متاحة للبيع أو المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وذلك وفقاً لأحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) ، وكذلك شراء وبيع العقارات والمعدات والآلات ، والموارد الإنتاجية الأخرى . **ومن أمثلة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية ما يلي :**

1- المتحصلات النقدية من تحصيل الدين أو بيعه لوحدات أخرى .
2- المتحصلات النقدية من تحصيل أو بيع أدوات الدين في الشركات الأخرى .
3- المتحصلات من بيع أدوات الملكية في الشركات الأخرى .
4- المتحصلات من بيع العقارات والآلات والمعدات والموارد الإنتاجية الأخرى .

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية ما يلي :

1- النفقات على القروض الممنوحة للوحدات الأخرى من قبل المشروع .
2- المدفوعات لاقتناء أدوات الدين التابعة لشركات أخرى .
3- المدفوعات لاقتناء أدوات الملكية في شركات أخرى .
4- المدفوعات النقدية لاقتناء العقارات والآلات والمعدات والموارد الإنتاجية الأخرى .

ويبين المقطع الخاص بالتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في قائمة التدفقات النقدية لشركة Best Buy عن السنة المالية 2003 أن الأنشطة الاستثمارية أدت إلى استخدام نقدي بقيمة 659,000,000 في حين أن شركة Circuit City أعلنت عن استخدام نقدية– في الأنشطة الاستثمارية– بقيمة 89,919,000 دولار .

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: Cash Flow from Financing Activities

تنتج الأنشطة التمويلية من الحصول على الموارد والأموال من الملاَّك ، وكذلك تقديم العوائد إلى الملاَّك من استثماراتهم وعوائد عليها ، واقتراض الأموال وسدادها والمدفوعات للمصادر الأخرى طويلة الأجل . **وتشمل التدفقات النقدية الداخلة من العمليات التمويلية ما يلي :**

1- المتحصلات من إصدار أدوات الملكية .
2- المتحصلات من إصدارات الدين أو الاقتراض قصير الأجل وطويل الأجل .

أما التدفقات النقدية الخارجة من العمليات التمويلية فتشمل :

1- المدفوعات النقدية في شكل توزيعات – عائد على الاستثمار– أو أي توزيعات أخرى على الملاك .

2- سداد المبالغ المقترضة .

وعلى الرغم من أن القروض الممنوحة للغير ، والاستثمارات في الشركات الأخرى ، تصنف على أنها أنشطة استثمارية ، فإن سداد المبالغ المقترضة يصنف على أنه نشاط تمويلي ، أما المتحصلات النقدية من التوزيعات والفوائد والمدفوعات النقدية في شكل توزيعات فتصنف كعمليات تشغيلية . ويشير المقطع الخاص بالأنشطة التمويلية بقائمة تدفقات شركة Best Buy عن السنة المالية 2003 إلى أن صافي التدفق النقدي المتوفر من الأنشطة التمويلية بلغ 45,000,000 دولار ، بينما أعلنت شركة Circuit City عن صافي استخدام في الأنشطة التمويلية بقيمة 30,750,000 دولار .

التحليل المالي لمعلومات التدفق النقدي:

Financial Analysis of Cash Flow Informatio

أحد الأهداف الأساسية للمحاسبة ، هو توفير البيانات التي تساعد المستثمرين والدائنين في التنبؤ بمقدار النقدية الذي يمكن للشركة توزيعه في شكل توزيعات وفوائد ، وتقييم المخاطر . يعتبر صافي الدخل هو نتيجة التغيرات في الأصول والالتزامات بعضها نقدي ، وبعضها متداول ، والبعض الآخر متداول ، وبالتالي لا يمكن مساواتها بالتغير في النقدية . وتفصح قائمة التدفق النقدي عن أثر أنشطة الأرباح على الموارد النقدية ، وكيفية شراء الأصول وتمويلها . فقدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية من العمليات تعتبر مؤشراً لسلامته المالية ، و درجة المخاطرة المصاحبة للاستثمار فيه .

ويتوقع المستثمرون والدائنون بالشركة عائداً يساوي ، على الأقل ، معدل الفائدة السوقي على الاستثمارات ذات المخاطر المكافئة ، أو بعبارة أخرى ، يتوقع المستثمرون الحصول على تدفقات نقدية بقيمة حالية مخصومة تساوي أو تزيد على استثماراتهم الأصلية . وتعد التدفقات النقدية التاريخية هي أفضل الأسس المتاحة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

وقد أكد مجلس معايير المحاسبة المالية على أهمية التدفقات النقدية للمستثمرين عندما قال :

"إن عملية التقرير المالي يجب أن توفر المعلومات التي تساعد المستثمرين و الدائنين و غيرهم على تقييم مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة الداخلة للمشروع و عدم التأكد المصاحب لهذه التدفقات" .

وتعتبر قدرة التنبؤ لفائدة المستثمرين والدائنين مسألة معقدة ، لأن الإدارة قد تقرر استخدام النقدية بطرق مختلفة ، كما أن استخدامات النقدية متداخلة ، فقد يتم مثلاً استخدام النقدية المتاحة بإعادة استثمارها في الأصول ، أو التوسع في الإمكانيات المادية وكذلك التوسع في الأسواق ، أو استرداد الدين وحقوق الملكية ، أو دفع التوزيعات . ويهتم الباحثون في المحاسبة بتحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار .وقد أشارت البحوث التجريبية إلى أن بيانات التدفقات النقدية تحتوي على محتوى إعلامي إضافي يفوق محتوى بيانات الأرباح على أساس الاستحقاق ، وأنها أفضل من معلومات رأس المال العامل . وتؤيد هذه الأدلة موقف مجلس معايير المحاسبة المالية بشأن الإفصاح عن بيانات التدفق النقدي ، لأنها توفر أدلة على أن مثل هذه المعلومات قد يؤدي إلى قرارات أفضل ، كما أنها تشير إلى أن معرفة التدفقات النقدية التاريخية تسمح للمستثمرين والدائنين بالقيام بتنبؤات أفضل بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وتقييم المخاطر ، رغم عدم التأكد المحيط بالاستخدامات البديلة المتاحة للشركة .

إن إحدى الطرق لتحليل قائمة التدفقات النقدية للشركة ، هي تحديد مقدار التمويل السنوي المطلوب لدعم الأنشطة السنوية . وسيظهر التدفق النقدي الحر (Free Cash Flow) المبلغ المتحصل عليه من الأنشطة التشغيلية مطروحًا منه النفقات الرأسمالية والاستثمارية ، ولذلك يعد مؤشراً على قدرة الشركة على سداد دينها ودفع التوزيعات وتحقيق النمو والحفاظ عليه ، حيث إن المبلغ النقدي الحر الموجب يعد مؤشراً على زيادة الأرباح ، بينما يشير المبلغ النقدي الحر السالب ، إلى أن الشركة يتوجب عليها أو سيتوجب عليها الحصول على الأموال من مصادر التمويل الخارجية للمحافظة على العمليات أو النمو . ويحسب التدفق النقدي الحر باعتباره صافي النقدية الموفَّرة (المستخدَمة) من الأنشطة التشغيلية مطروحًا منه صافي النقدية المستخدم لشراء العقارات والآلات والمعدات . وقد كان التدفق النقدي الحر لشركة Best Buy خلال سنتي 2002 و 2003 على التوالي هو :

962,000,000= 581,000,000- 1,543,000,000 و 21,000,000=725,000,000-764,000,000

بينما كان التدفق النقدي لشركة Circuit City خلال نفس السنتين – على التوالي – هو :

(409,301,000)=(150,757,000)-(252,544,000) و 627,119,000= 172,580,000- 799,699,000

وتشير هذه النتائج إلى أن هاتين الشركتين قد تعرضتا إلى تراجع في مراكز تدفقاتهما النقدية الحرة خلال الفترة المالية 2003 ، لكن نتائج شركة Circuit City تشير إلى مشكلة محتملة أكثر خطورة ، لأنها مرت بفترة كان فيها تدفقها النقدي الحر سالبًا وبقيمة كبيرة ، خلال سنة 2003 .

معايير المحاسبة الدولية: International Accounting Standards

لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بما يلي :

1- ناقش قائمة المركز المالي وأسس القياس المختلفة المستخدَمة في القوائم المالية ، وعرف الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ، في "إطار عمل إعداد وعرض القوائم المالية" .

2- ناقش المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في الميزانية ، وقائمة التدفقات النقدية في معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (1) .

3- ناقش عرض قائمة التدفقات النقدية في معيار المحاسبة الدولي رقم (7) .

أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية ، عند مناقشته ، لقائمة المركز المالي في إطار عمله لعرض وإعداد القوائم المالية ، إلى أن القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية ، تحتاج إلى تقييم لقدرة المشروع على توليد النقدية . وبالتالي تتأثر قائمة المركز المالي للمشروع بالموارد المالية الخاضعة لرقابته ، وهيكله المالي ، وسيولته ويسره ، وقدرته على التكيف مع التغيرات في البيئة التي يعمل بها . وتعد المعلومات المتعلقة بالموارد المالية الخاضعة لرقابة المشروع وقدرته الماضية على تعديل هذه الموارد مفيدة في التنبؤ بقدرته على توليد تدفقات نقدية مستقبلاً . وتشمل أسس القياس المستخدمة لقياس عناصر القوائم المالية كلاً من التكلفة التاريخية ، والتكلفة الجارية ، والقيمة القابلة للتحقيق (أو قيمة التسوية) ، والقيمة الحالية . وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية ، إلى أن الأساس الأكثر استخداماً هو التكلفة التاريخية ، وكانت تعريفاته تشابه الأصول والالتزامات وحقوق الملكية وما هو وارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) ، وتجسد مفاهيم الموارد والالتزامات والحقوق المتبقية على التوالي .

وقد ناقشنا الاعتبارات العامة لمجلس معايير المحاسبة الدولية ، من إعداد وعرض القوائم المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعنونة "إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية" في الفصل السادس ، حيث تشابه الإفصاحات المطلوبة للميزانية تلك الإفصاحات المطلوبة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية مع استثناءات طفيفة . فقد كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية أصلاً قد اتخذت موقفاً مفاده ، أن كل مشروع يمكنه تحديد ما إذا كان يعرض أصوله المتداولة والتزاماته المتداولة منفصلة ، بناءً على طبيعة عملياته ، ولم تطالب اللجنة بترتيب تصنيف الأصول والالتزامات حسب سيولتها ، لكنها طالبت بتصنيف الأصول بين المتداول وغير المتداول ، ما لم تكن السيولة توفر معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية ، واعترفت أن هناك فروقاً أساسية في طبيعة ووظائف الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ، تجعل من الضروري عرضها في متن الميزانية . **ويطالب المعيار الجديد كذلك بالإفصاح عن المجموعات التالية :**

- العقارات والمعدات والآلات .
- العقارات الاستثمارية .
- الأصول غير الملموسة .
- الأصول المالية .
- الاستثمارات التي تعالج وفق طريقة الملكية .
- الأصول البيولوجية (Biological) .
- المدينون .
- المخزون .
- النقدية ومكافئاتها .
- الدائنون التجاريون والحسابات المستحقة الأخرى .
- الالتزامات المالية .
- المخصصات .
- الأصول والالتزامات مقابل الضرائب الحالية .
- الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة .

- رأس مال حقوق الملكية والاحتياطيات .
- حقوق الأقلية .
- رأس المال المصدر والاحتياطيات التي تنسب إلى حملة أسهم الشركة الأم .

ويتم عرض البنود الإضافية بناء على المادية (بناء على أهميتها النسبية) وطبيعة ووظيفة كل بند . ويجب عرض البنود النقدية والبنود غير النقدية بصورة منفصلة ، كما يجب كذلك فصل البنود التشغيلية والمالية و الأرصدة المحمولة للاستثمارات في المشروعات الزميلة . وقد تضمن الفصل السادس ، مناقشة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) ، ولم تحدد هذه الوثيقة أي فروق جوهرية بين المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية ، وتلك الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالميزانية ، وقائمة التدفقات النقدية .

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية ، في معيار المحاسبة الدولي رقم(7) المعنون "قائمة التدفقات النقدية" ، الإفصاحات والعرض المطلوبين لقائمة التدفقات النقدية ، وكما هو الحال مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، تفصح هذه القائمة عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية . إضافة إلى أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمكن التقرير عنها باستخدام ، إما الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة ، لكن مجلس معايير المحاسبة الدولية نص على تفضيله للطريقة المباشرة . ويُشترط ، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) الإفصاح عن التدفقات النقدية من البنود الاستثنائية منفصلة ، كأنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية . إضافة إلى المطالبة بالإفصاح المنفصل عن التدفق النقدي الإجمالي الناتج من شراء الشركات التابعة أو التخلص منها ضمن الأنشطة الاستثمارية ، وعند مناقشة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية للمعيار الدولي رقم (7) ، علق الموظفون على أنه على الرغم من أنه مشابه لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (95) كثيراً ، إلا أن هناك بعض الفروق في المتطلبات الإفصاحية ، ومتطلبات تصنيف البنود وتعريفاتها . وأهم هذه الفروق هو سماح المعيار الدولي بتصنيف الفوائد والتوزيعات المستلمة أو المدفوعة كأنشطة تشغيلية أو استثمارية وتمويلية على التوالي . ونظراً لهذه الفروق يجب على المستخدمين فهم كيفية الاستفادة من الإفصاحات المكملة للتوفيق بين هذه الفروق ، لكن قد لا يكون بالإمكان القيام بمثل هذه التسوية في بعض الحالات .

الخلاصـــة Summary

تعرضت أساليب القياس المستخدَمة حالياً لتعيين قيم لبنود الميزانية إلى الانتقاد لعدم قدرتها على تقديم معلومات ملائمة وكافية لمستخدمِي القوائم المالية . وتشير مراجعة إجراءات الإفصاح في الميزانية ، إلى أن العديد من القيم الظاهرة هي نتيجة للأثر المتبقي من التأكيد على التقرير عن صافي الدخل . وبالتالي فهي لا تساهم في تمكين المستخدمِين في التنبؤ بالمستقبل سوى بالقليل .

وقد أصبحت القائمة المعروفة بقائمة التدفقات النقدية ، هي القائمة الأساسية الثالثة ، وذلك في استجابة جزئية لهذه الحاجة ، وقد تطورت المطالبة بها مع مرور الزمن من التركيز السابق على التغيرات في رأس المال العامل إلى التركيز على التدفقات النقدية .

الفصل الثامن

رأس المال العامل
Working Capital

رأس المال العامل لشركة ما ، هو صافي الاستثمارات قصيرة الأجل ، اللازمة لتسيير الأنشطة اليومية لها ، وقد اعتبر قياس رأس المال العامل والإفصاح عنه في القوائم المالية ، وظيفة محاسبية لعقود من الزمن ، ولذلك تعد فائدة هذا المفهوم في التحليل المالي لا تحتمل الشك ، ولا يعنى ذلك القول أن هذا المفهوم لا تعتريه بعض المشاكل التي تشمل : (I) عدم الثبات في قياس مكوناته المختلفة ، (2) الخلاف في الرأي حول ما يجب إدراجه ضمن عناصره ، (3) غياب المعنى الدقيق لبعض المصطلحات التي ينطوي عليها تعريف عناصره ، مثل مصطلحي السيولة والتداول . وقد خصص هذا الفصل لدراسة نشأة مفهوم رأس المال العامل ، ومراجعة هذا المفهوم ، ومكوناته كما هي مستخدَمة الآن ، وتوضيح كيفية تقييم كفاية رأس المال العامل لشركة ما ، ومناقشة كيفية تطويره للزيادة من فائدته .

تطور مفهوم رأس المال العامل :
Development of the Working Capital Concept:

يرجع أصل مفهوم رأس المال العامل ، إلى التفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال الدوار في مطلع القرن العشرين ، فكما لاحظنا في الفصل الأول ، كانت المحاسبة في ذلك الوقت في مرحلة مراهقتها أو بدايتها ، ولم تكن المفاهيم مثل الأصول والالتزامات والدخل والمصروف مفهومة بشكل واضح ، وقد كان الدافع وراء تعريفات كل من رأس المال العامل ، ورأس المال الدوار ، هو قرارات المحاكم بشأن مشروعية التوزيعات في بريطانيا العظمى ، وقد كان أول تعريف لرأس المال الثابت هو أنه الأموال المنفقة والغارقة إلى الأبد ، في حين تم تعريف رأس المال الدوار بأنه بنود المخزون المتاحة للبيع التي تنفصل عن بنود مشابهة ، وتُستبدل بها في النشاط العادي للمشروع .

ولم تكن هذه التعريفات تحظى بقبول أعضاء مهنة المحاسبة ، فقد كان البعض يخشى من أن يسيء جمهور العامة تفسير هذه التفرقة ، وبعد ذلك مباشرة ، بدأ المحاسبون البريطانيون والأمريكيون دراسة أسس تقييم الأصول المختلفة ، ومنحوا اهتمامًا متزايداً لإحدى الطرق المحاسبية ، يطلق عليها نظام الحساب المزدوج ، فهذا النظام يقسم الميزانية أفقياً إلى قسمين : قسم علوي يحتوي على كل الأصول المعمرة ورأس المال والديون طويلة الأجل ، بالإضافة إلى رقم للموازنة يمثل الفرق بين رأس المال والالتزامات طويلة الأجل من جهة ، والأصول من جهة أخرى . أما القسم السفلي : فيحتوى على جميع الأصول الأخرى ، والالتزامات قصيرة الأجل ، ورقم الموازنة الناتج من القسم العلوي .

وخلال هذه الفترة ، كانت فكرة السيولة يتم التأسيس لها كأساس لتصنيف الأصول في القوائم المالية ، وقد كان الغرض من خطة تصنيف السيولة ، هو التقرير والإفصاح عن اليسر المالي قصير الأجل للمشروع ، لكن ظهرت هناك انتقادات ترى . أن هذه الخطة تتعارض مع فرض الاستمرارية ، ومع ذلك استمر مفهوم السيولة في حصد قبول المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية ، وقد أدرجه Paton في تفرقته بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة ، وعلق على أن طول فترة الحياة ، ومعدل الاستخدام ، وطريقة الاستهلاك ، هي عوامل مهمة في التفرقة بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة ، وقد تطرق إلى هذه العوامل كما يلي :

أن الأصول الثابتة ستبقى في المشروع لفترتين أو أكثر ، في حين أن الأصول المتداولة ستُستخدم بسرعة أكبر ، كما أن الأصول الثابتة يمكن تحميل أعبائها على المصروفات على فترات زمنية عدة ، في حين الأصول المتداولة تُستخدم بسرعة أكبر ، إضافة إلى أن الأصول الثابتة تُستخدم كلية لتوفير سلسلة من الخدمات المتشابهة ، في حين أن الأصول المتداولة تُستهلك .

وخلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، كان معظم المستخدمين في الولايات المتحدة ينظرون إلى الميزانية باعتبارها القائمة الأساسية ، وخلال هذه الفترة كانت القوائم المالية يتم إعدادها على أساس فائدتها للدائنين ، بينما يُترك المستثمرون يأخذون قراراتهم على أي أساس يرونه قابلاً للتطبيق ، وفي سنة 1936 ، حاول معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، تعديل وجهة النظر هذه عندما اعترف بوجهة النظر المختلفة لكل من الدائنين والمستثمرين كما يلي :

كقاعدة عامة ، يهتم الدائن بصورة خاصة بسيولة المشروع وطبيعة رأسماله العامل وكفايته ، وهكذا تعتبر تفاصيل الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل بالنسبة إليه ذات أهمية نسبية أكبر من تفاصيل الأصول والالتزامات طويلة الأجل ، كما أن لديهم اهتماماً حقيقياً بالأرباح ، لأن القدرة على دفع قيمة القرض قد تعتمد على أرباح المشروع . أما من وجهة نظر المستثمر ، فإن المتعارف عليه عامة هو أن القدرة على تحقيق الربح تشكل أهمية بالغة ، وأن حساب الدخل على نفس الأهمية التي بها الميزانية .

وفي الأربعينيات من القرن العشرين ، كان مفهوم رأس المال العامل كأساس لتحديد السيولة قد تأسس بشكل جيد ، رغم أنه كان هناك بعض الخلاف حول المعنى الدقيق له ، وقد تركز الغموض حول كيفية تحديد الأصول المتداولة ، وما إذا كان التصنيف يجب أن يكون على أساس تلك البنود التي سيتم تحويلها إلى نقدية في المدى القصير ، أم على أساس تلك التي يمكن تحويلها إلى نقدية ، وفي هذا الوقت كانت قاعدة السنة الواحدة لتصنيف الأصول إلى متداولة وغير متداولة ، قد استقرت بشكل جيد لكن Anson Herrick والذي كان عضواً نشطًا في معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين بدأ بعرض بعض مساوئ قاعدة السنة الواحدة .

وقد ركز Herrick على الفروق بين إعداد القوائم المالية لأغراض الائتمان وإعدادها لأغراض الاستثمار ، وعلق على بعض عدم الثبات في الممارسة السائدة آنذاك مثل إدراج المخزون ضمن التصنيف المتداول في الوقت الذي قد يصل فيه معدل الدوران أكثر من سنة ، في حين يتم استبعاد حسابات المدينين التجاريين التي تستحق بعد أكثر من سنة من تاريخ الميزانية ، وتلخص الفقرة التالية أفكاره بهذا الشأن :

> "من غير المنطقي تبني ممارسة قد تؤدي إلى فرق كبير بين المبالغ المفصح عنها لصافي الأصول المتداولة والمبالغ التي كان سيتم إظهارها لو أعدت القوائم المالية قبل أو بعد أيام قليلة من تاريخ إعدادها الفعلي" .

وبدلاً عن قاعدة السنة الواحدة ، اقترح Herrick الدورة التجارية كأساس لتصنيف الأصول كأصول متداولة ، وقد كان هذا التمييز يعتمد على مقارنة الطبيعة الاقتصادية للأصول كرأس مال ثابت ورأس مال دوار .

وفي سنة 1947 وعندما كان Herrick عضواً في اللجنة ، نشرت لجنة الإجراءات المحاسبية نشرة البحوث المحاسبية رقم (30) ، وقد عرّف هذا الإصدار الأصول المتداولة بأنها " النقدية والموارد الأخرى لدى المشروع التي يتوقع بشكل معقول أن تتحول إلى

نقدية أو يتم بيعها أو استهلاكها خلال الدورة التجارية له . وعرَّف هذا الإصدار كذلك الالتزامات الجارية بأنها "الديون أو الالتزامات التي يتوقع أن تتطلب تسويتها أو دفعها استخدام الموارد الموجودة والمصنفة بشكل مناسب ، على أنها أصول متداولة ، أو خلق التزامات قصيرة الأجل أخرى" ، وقد تم تعريف الدورة التجارية آنذاك على أنها "متوسط الوقت الذي يتخلل شراء المواد أو الحصول على الخدمة . . . .والتحصيل النقدي النهائي" ، وقد وضعت اللجنة أساس السنة الواحدة كأساس للتصنيف متى كانت الدورة التجارية أقصر من سنة ، رغم أن هذه التفرقة عدلت من قبل نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) ، وقد بقيت تماماً كما هي منذ ذلك الحين ، إلى أن أكدت عليها قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(115) سترد مناقشتها لاحقا في هذا الفصل .

الاستخدام الحالي : Current Usage

يوفر استخدام مفهوم رأس المال العامل معلومات مفيدة من خلال إعطاء مؤشر عن سيولة الوحدة أو المشروع ، ودرجة الحماية الممنوحة للدائنين قصيري الأجل ، ويمكن القول إن رأس المال العامل يضيف إلى كم المعلومات المتدفقة إلى مستخدمي القوائم المالية من خلال :

1- الإشارة إلى مقدار الهامش أو الحاجز المتاح لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل .

2- عرض تدفق الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل من الفترات السابقة .

3- عرض المعلومات التي تعتمد عليها التنبؤات بالتدفقات المستقبلية الداخلة والخارجة .

وسندرس في الفقرات التالية قياس البنود التي تدخل ضمن رأس المال العامل .

مكونات رأس المال العامل: Components of Working Capital

تضمنت تعريفات نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) للأصول المتداولة والالتزامات الجارية ، أمثلة على كل تصنيف كما يلي :

الأصول المتداولة: Current Assets

1- النقدية المتاحة للعمليات الجارية والبنود المكافئة للنقدية .

2- مخزون البضاعة والمواد الأولية وأعمال تحت التشغيل والبضاعة التامة والمستلزمات التشغيلية ومواد وعدد الصيانة العادية .

3- المدينون من الحسابات التجارية وأوراق القبض والحوالات (القبولات المصرفية) .

4- المدينون من الموظفين والمستخدمين والشركات المرتبطة إذا كانت قابلة للتحصيل ضمن النشاط العادي خلال السنة .

5- حسابات البيع بالتقسيط أو الحسابات المؤجلة وأوراق القبض إذا كانت تتماشى مع الممارسات التجارية العادية وشروطها بالمشروع .

6- الأوراق المالية القابلة للتسويق التي تمثل استثمار النقدية المتاحة للعمليات الجارية .

7- المصروفات المدفوعة مقدماً مثل مصروفات التأمين والفوائد والإيجارات والضرائب والعلامات التجارية غير المستخدمة ، والإعلانات المدفوعة مقدماً والتي لم تستلم خدماتها وأدوات التشغيل .

الالتزامات المتداولة : Current Liabilities

1- الالتزام مقابل البنود التي دخلت إلى الدورة التجارية مثل الدائنين نتيجة شراء المواد والمهمات والأدوات المستخدمة في إنتاج السلع أو توفير الخدمة التي ستعرض .

2- المبالغ المحصلة مقدمًا قبل تقديم السلع أو توفير الخدمة .

3- الديون التي تنشأ من العمليات المرتبطة مباشرة بالدورة التجارية مثل الأجور والمرتبات والعمولات والإيجارات والحقوق الأخرى المستحقة وضرائب الدخل وغيرها من الضرائب الأخرى المستحقة .

4- الالتزامات الأخرى التي يتوقع سدادها بشكل عادي ضمن النشاط خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا ، عادة اثنا عشر شهراً ، تدخل هي الأخرى ضمن الالتزامات المتداولة مثل الديون قصيرة الأجل الناشئة عن شراء الأصول الرأسمالية ، والاستحقاقات المتسلسلة للديون طويلة الأجل ، والمبالغ التي يُشترط تحميلها على المصروفات خلال فترة سنة واحدة في ظل شروط الأموال الغارقة (Sinking Funds) ، والتزامات الهيئات والوكالات الناتجة عن تحصيل أو قبول الأموال أو الأصول الأخرى لحساب طرف ثالث .

وفيما يلي شرح مفصل للبنود السابقة :

الأصول المتداولة : Current Assets

النقدية : Cash

إن القياس الدقيق للنقدية مهمة ليس فقط لأنها تمثل مقدار الموارد المتاحة لمواجهة الحالات الطارئة ، بل لأن معظم المقاييس المحاسبية تعتمد أيضًا على التدفقات النقدية الفعلية أو المتوقعة الداخلة و الخارجة ، **ويعتبر التنبؤ بالتدفقات النقدية مهمًا لكل من المستثمرين والدائنين والإدارة لتمكين هذه المجموعات من تحديد ما يلي :**

1- مدى توفر الأموال (النقدية) لمقابلة الالتزامات المستحقة .

2- مدى توفر الأموال (النقدية) لدفع التوزيعات .

3- مقدار النقدية العاطلة التي يمكن استثمارها بأمان لاستخدامها في المستقبل .

ويشمل قياس النقدية عادة ، عد النقدية الموجودة بالخزينة والمصرف ، بالإضافة إلى الأوراق الرسمية القابلة للتحويل مثل الصكوك الشخصية ، وصكوك أمين الصندوق cashier's checks والحوالات المصرفية .

إن مقدار النقدية الذي يتم الإفصاح عنه كأصل متداول ، يجب أن يكون متاحاً للاستخدام الجاري ، ولا يخضع لأي قيود . فعلى سبيل المثال ، يجب عدم التقرير والإفصاح عن الأموال المخصصة كأصل متداول ، لأن الغرض منها هو الاستخدام في شراء استثمارات طويلة الأجل أو تسوية التزامات طويلة الأجل .

وقد أصبح من الأمور المتعارف عليها ، أن تطلب المصارف الإبقاء على جزء من الأموال المقترضة كوديعة لديها خلال فترة القرض ، و يطلق على هذه الودائع الأرصدة التعويضية أو (الأرصدة المعوضة) ، **ويترتب على هذا النوع من الاتفاقات أثرين اثنين هما :**

1- تقليل أو تخفيض مقدار النقدية المتاحة للاستخدام الجاري .

2- زيادة معدل الفائدة الحقيقي على القرض .

وقد أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية سنة 1973 ، سلسلة النشرات المحاسبية (148) ، وأوصت فيها بضرورة إظهار الأرصدة التعويضية للقروض قصيرة الأجل بصورة منفصلة في الجزء الخاص بالأصول المتداولة في الميزانية ، ويمكن تصنيف الأرصدة التعويضية للالتزامات طويلة الأجل ، إما كاستثمارات أو كأصول أخرى .

المكافئات النقدية : Cash Equivalents

تقوم الشركات بصورة متكررة ، باستثمار النقدية الزائدة عن احتياجاتها الفورية في استثمارات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية ، وتعد مسألة ما إذا كانت النقدية في الخزينة أم في شكل ودائع أم مستثمرة في استثمارات قصيرة الأجل يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية مسألة غير ملائمة في تقييم مستخدمي القوائم المالية للسيولة والتدفقات النقدية المستقبلية ، فاستثمار الأموال العاطلة في مكافئات النقدية للحصول على الفوائد ، هو جزء من سياسة إدارة الشركة للنقدية ، وهذه السياسة تتنافى مع الاستثمار الرأسمالي على أمل الاستفادة من تغيرات السعر بشكل مرغوب بفعل التغيرات التي قد تحدث في معدلات الفائدة أو العوامل الأخرى ، ولغرض التمييز بين إدارة النقدية وسياسات الاستثمار ، عرفت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (95) المكافئات النقدية ، **بأنها الاستثمارات قصيرة الأجل التي تفي بالمعيارين التاليين :**

1- يمكن تحويلها بسهولة إلى مقدار معين من النقدية .

2- قريبة جداً من تاريخ استحقاقها ، مما يجعل قيمتها السوقية غير حساسة نسبياً للتغيرات في معدل الفائدة .

وبشكل عام ، تعد الاستثمارات التي يتم شراؤها قبل ثلاثة أشهر من قيمة استحقاقها ، هي التي تفي بهذه المعايير ، ومن أمثلة المكافئات النقدية كل من الاستثمارات قصيرة الأجل في أذونات الخزانة - الأمريكية - والأوراق التجارية ، وأموال السوق النقدية ، ويُنظر إلى شراء وبيع هذه الاستثمارات على أنه جزء من أنشطة إدارة النقدية ، وليس من أنشطتها التمويلية أو التشغيلية أو الاستثمارية ، إضافة إلى أن مجلس معايير المحاسبة المالية علق على أن الشركات المختلفة بالصناعات المختلفة يمكنها اتباع استراتيجيات استثمار وإدارة نقدية مختلفة ، وبالتالي يجب على كل شركة الإفصاح عن سياستها في معالجة بنود المكافئات النقدية ، ومعالجة أي تغير في هذه السياسة ، على أنه تغير في المبادئ المحاسبية ، يتطلب إعادة إعداد القوائم المالية للسنوات السابقة .

الاستثمارات المؤقتة : Temporary Investments

إذا كانت أرصدة النقدية ومكافئاتها أكبر من الضروري لتسيير العمليات الجارية ، يُنصح باستثمار الأموال العاطلة ، حتى يُصبح استخدامها ضروريًا ، ولكي تصنف

الاستثمارات كأصول متداولة ، فإنه يجب أن تكون قابلة للتسويق بسهولة ، وهناك نية لتحويلها إلى نقدية خلال الدورة التجارية أو السنة أيهما أطول ، وتتميز الاستثمارات قصيرة الأجل عن مكافئات النقدية بالطول النسبي للفترة من المنظور الاستثماري ، والارتفاع النسبي في معدلات العائد .

ومن الناحية النظرية ، يجب أن توفر الإجراءات المستخدمة للإفصاح عن الاستثمارات المؤقتة في الميزانية للمستثمرين مؤشراً عن الموارد التي ستكون متاحة للاستخدام مستقبلاً ، أي المبلغ النقدي الذي يمكن توليده عند التخلص من هذه الأوراق المالية . ويختلف معظم الاستثمارات المؤقتة عن الأصول الأخرى ، في أنه يمكن الحصول على مقياس يتحدد بشكل موضوعي لقيمتها يومياً من سوق الأوراق المالية ، لذلك ظل المحاسبون منقسمين بشأن الطرق المناسبة التي تُستخدم في تقييم الاستثمارات المؤقتة ، وقد نوقشت في هذا الانقسام ثلاث طرق مختلفة للتقرير عن الاستثمارات المؤقتة هي : التكلفة التاريخية (historical cost) ، والقيمة السوقية (market value) ، والتكلفة أو السوق أيهما أقل (the lower of cost or market) ، حيث يتم الإفصاح عن الاستثمارات المؤقتة ، وفقًا لطريقة التكلفة التاريخية بسعر شرائها إلى أن يتم التخلص منها ، ويعتقد مؤيدو التكلفة التاريخية ، أن سعر الشراء القابل للتحقق بشكل موضوعي ، يوفر أكثر المعلومات ملاءمة لمتخذي القرارات ، ويجادلون أن أسعار السوق الجارية لا توفر أي معلومات أفضل عن الأسعار المستقبلية ، مما توفره التكلفة الأصلية ، وأن المكاسب أو الخسارة المحققة فقط هي التي يجب التقرير عنها في قائمة الدخل .

أما الاستثمارات المفصح عنها بالقيمة السوقية ، فيتم تعديلها لتعكس كلاً من التغيرات في القيمة زيادة ونقصًا (انخفاضاً) ، وهذه التغيرات يتم الإفصاح عنها ، إما كمكاسب أو خسائر في قائمة الدخل ، ويرى مؤيدو طريقة القيمة السوقية ، أن المبالغ الجارية تمثل الموارد الجارية التي ستكون هناك حاجة إليها لشراء نفس الأوراق المالية حالاً ، وكذلك المبالغ التي سيتم الحصول عليها من بيع الأوراق المالية ، إضافة إلى أنهم يرون أن القيمة العادلة تتحدد بشكل موضوعي مثل التكلفة التاريخية بالنسبة لمعظم الاستثمارات ، وتمثل معلومات أكثر وقتية عن أثر حيازة الاستثمارات .

أما طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل ، كما تم تعريفها أول مرة ، فتقوم بالإفصاح عن الانخفاض في قيمة الاستثمارات المؤقتة فقط ، ويرى مؤيدو هذه الطريقة ، أنها تمد المستخدمين بقيم أكثر تحفظاً في كل من الميزانية وقائمة الدخل ، ويقولون إن القيمة المتحفظة ضرورية للحيلولة دون تضليل المستثمرين .

وفي استجابة لظروف سوق الأسهم سنتي 1973و 1974 ، قام مجلس معايير المحاسبة المالية بدراسة المعالجة المحاسبية للاستثمارات المؤقتة عند انخفاض قيمها السوقية عن تكلفتها ، ففي هاتين السنتين ، انخفضت أسعار الأسهم في الأسواق بشكل كبير عن مستوياتها السابقة ، ثم تحسنت بعد ذلك ، **وقد كان لتحركات أسعار الأسهم في هذه الفترة أثران أساسيان على عملية التقرير المالي للأغراض الاستثمارية هما** :

1- استخدمت بعض الشركات طريقة التكلفة التاريخية ، ولم تخفض استثماراتها لتعكس الأسعار السوقية ، وبذلك كانت تظهر حوافظ استثماراتها بمبالغ أكبر من أسعار السوق الجارية .

2- استخدمت بعض الشركات طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل ، وقيمت استثماراتها بالقيم السوقية ، وخفضتها استثماراتها إلى أسعارها الجارية في السوق عندما بلغت هذه الأسعار أدنى مستوى لها في السوق ، ولم يكن بالإمكان بعد ذلك إظهار التحسن الجزئي الذي شهدته الأسواق في القوائم المالية لهذه الشركات ، مما نتج عنه إظهار استثماراتها بقيمة أقل من كل من سعر التكلفة وسعر السوق الجاري .

وعقب ذلك ، نشر مجلس معايير المحاسبة المالية قائمة معايير المحاسبية المالية رقم (12) بعنوان " المحاسبة عن بعض الأوراق المالية القابلة للتداول" وحاول فيها حل هذه المشكلة .

ووفقاً لمتطلبات هذه القائمة ، يتم تقييم أوراق الملكية القابلة للتداول والمصنفة على أنها أصول متداولة بتكلفتها الإجمالية أو قيمتها السوقية الإجمالية أيهما أقل عند تاريخ إعداد الميزانية ، ويتم تحديد هذه المسألة من خلال مقارنة إجمالي تكلفة محفظة الاستثمارات المؤقتة في أوراق الملكية مع إجمالي القيمة السوقية لهذه المحفظة ، على أن تعالج خسائر القيمة السوقية كمصروفات تستقطع من الدخل ، ويفصح عنها في الميزانية في حساب تقييم يُطرح من حساب الاستثمارات المؤقتة .

وأي نقل للأوراق المالية بين المجموعات المختلفة ، تتم معالجته على أساس القيمة العادلة ، بحيث تتم المعالجة المحاسبية لمكاسب أو خسائر الحيازة من الورقة المالية عند تاريخ التحويل أو النقل كما يلي :

1- بالنسبة للورقة المالية المنقولة من فئة الأوراق المالية لأغراض المتاجرة ، ستكون مكاسب أو خسائر الحيازة منها قد تم الاعتراف بها سابقاً في الأرباح ، ولذلك لن تكون هناك حاجة للمزيد من الاعتراف بها .

2- بالنسبة للورقة المالية المنقولة إلى فئة الأوراق المالية لأغراض المتاجرة ، يجب الاعتراف بمكاسب أو خسائر الحيازة منها فوراً .

3- بالنسبة لأوراق الدين المنقولة من مجموعة الأوراق المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى فئة الأوراق المتاحة للبيع ، يجب الاعتراف بمكاسب أو خسائر الحيازة منها في جزء خاص أو بند منفصل من حقوق الملكية .

4- بالنسبة لورقة الدين المنقولة إلى مجموعة الأوراق المتاحة للبيع ، يجب الاستمرار في التقرير عن الأرباح والخسائر غير المحققة منها في جزء خاص أو بند منفصل من حقوق الملكية ، لكن يجب إهلاكها على مدى فترة الحياة المتبقية للورقة كتعديل للفوائد بطريقة مشابهة لاهلاك العلاوة أو الخصم .

وقد تم تبني هذه المتطلبات لإعاقة عملية الإتجار بالمكاسب ، فإذا كانت كل عمليات النقل يمكن القيام بها بالقيمة العادلة ، وكانت مكاسب أو خسائر الحيازة يمكن الاعتراف بها فوراً ، ستظل إمكانية النقل الاختياري بهدف الاعتراف بالأرباح قائمة ، ويعتبر المدخل الذي تم تبنيه مشابهاً للاعتراف بمكاسب وخسائر الحيازة بطريقة تتماشى مع الفئة التي يتم نقل الورقة المالية إليها .

المدينون (حسابات تحت التحصيل) : Receivables

يضم مصطلح المدينين أنواعاً عديدة من الحقوق المترتبة للمشروع على الغير ، **ويتم تصنيف هذا البند إلى مجموعتين أساسيتين لأغراض عرض القوائم المالية هما :** (1) المدينون التجاريون (Trade receivable) ، (2) المدينون غير التجاريون (Non-trade receivable) .

ويشكل رصيد المدينين القائم مصدراً أساسياً للتدفقات النقدية الداخلة لمقابلة الالتزامات المستحقة ، لذلك يجب تقييم مكونات هذا الرصيد بعناية لكي لا يتم

تضليل مستخدمي القوائم المالية ، ولكي يتم تصنيف بند معين على أنه مدينون ، يجب أن يكون كل من القيمة التي سيتم تسلمها ، وتاريخ استحقاقها ، قابلين للتقدير بدقة معقولة .

إن جميع المشروعات تفضل القيام بالبيع النقدي في أحسن الأحوال ، لكن نظراً لطبيعة مجتمعنا الاقتصادي ، يجب عليها أن تدخل في الأنواع المختلفة من الائتمان ، فمشروع الأعمال يبيع بالدين لزيادة مبيعاته ، لكن عند التوسع في البيع بالدين ، لابد أن تكون هناك خسائر بفعل عدم التحصيل ، وعندما يقرر المشروع البيع على الحساب ، يمكنه عندئذ تسجيل الديون المشكوك فيها بواسطة أحد الإجراءين التاليين :

1- تسجيل الديون المشكوك فيها عند اكتشاف الخسارة (طريقة التخفيض المباشر) .

2- تقدير الديون المشكوك فيها في السنة التي تم فيها البيع (طريقة المخصص أو التقدير) .

ففي ظل طريقة التخفيض المباشر ، يتم تسجيل الخسائر عندما يتقرر أن حساب أحد العملاء غير قابل للتحصيل ، وغالباً ما لا يتقرر هذا الأمر إلا في فترة محاسبية لاحقة ، ولذلك تترتب عليها مقابلة غير مناسبة بين الإيرادات والمصروفات ، إضافة إلى أن قائمة معايير المحاسبة المالية (SFAS) رقم (5) تتطلب الاعتراف بالخسائر المقدرة متى كان من المحتمل أن تكون قيمة الأصل قد انخفضت ، أو أن الالتزام تم تحمله والخسائر ، يمكن تقديرها ، وبما أن هذه الشروط يمكن الوفاء بها عادة بالنسبة للحسابات غير القابلة للتحصيل ، تقوم معظم الشركات بتقدير الديون المشكوك فيها .

ويمكن استخدام طريقتين لتقدير الخسائر المتوقعة من عدم تحصيل المدينين الحاليين هما : (1) تنسيب الخسائر المقدرة إلى المبيعات السنوية ، (2) تنسيب الخسائر المتوقعة إلى رصيد المدينين القائم . وعند تنسيب مبلغ الخسائر المتوقعة على المبيعات السنوية ، تكون عملية المقابلة أفضل ، لأن المصروفات تربط مباشرة بالإيرادات التي أدت إليها ، ومن ناحية أخرى ، يمكن الحصول على مقياس أكثر دقة للخسائر المتوقعة عادة من خلال مراجعة أعمار وخصائص مختلف حسابات المدينين . وعندما يتم تنسيب مبلغ الخسائر المتوقعة على رصيد حسابات المدينين القائم ، يكون صافي رصيد الأصل مشابهاً للمبلغ المتوقع تحصيله في المستقبل (صافي القيمة المحققة) . ومع زيادة التركيز على قائمة الدخل باعتبارها القائمة الأساسية ، يوصي معظم المحاسبين حالياً بتقدير

الخسائر على أساس المبيعات ، لكن إذا كانت سياسات البيع والائتمان مستقرة نسبياً ، فمن غير المحتمل أن يؤثر استخدام أي من الطريقتين للتقدير بشكل مادي على المصروفات المقرر عنها .

وقد اقترح بعض المحاسبين كذلك ، ضرورة إظهار حساب المدينين بقيمته الحالية من خلال استخدام معدل للخصم ، لكن يرى آخرون أن هذه المعالجة غير ضرورية ، نظراً لقصر فترة التحصيل (أو الخصم) نسبياً لمعظم حسابات المدينين ، وقد كان لتبني مجلس معايير المحاسبة المالية حديثًا لمدخل الأصل ، والالتزام آثاره على هذه القضايا ، ففي ظل متطلبات قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (114) المعنونة : "المعالجة المحاسبية التي يقوم بها الدائنون في حالة استحقاق قيمة القرض" ، يجب على الدائنين الآن تقييم إمكانية تحصيل المدينين ، فإذا تقرر أن هناك مبالغ ربما لا يمكن تحصيلها ، عندئذ يجب حساب القيمة الحالية للدفعات النقدية المتوقعة مستقبلاً ، فإذا كانت القيمة الحالية أقل من القيمة المسجلة للقرض ، عندئذ يتم الاعتراف بالخسائر وتحميلها على مصروف الديون المشكوك فيها ، أو بدلاً عن ذلك ، يمكن قياس خسائر انخفاض القيمة بناءً على القيمة السوقية العادلة للمدينين ، وإذا كان هناك ضمان لهذه الديون يمكن قياسها بناءً على القيمة السوقية للضمان . وتعرف الخسارة المحتملة بأنها وجود احتمال مرجح مستقبلي ، وهو ما يتماشى مع التعريف الذي قدمته قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (5) المعنونة"المعالجة المحاسبية للبنود المحتملة" ، (انظر الفصل الحادي عشر . . للمزيد من المناقشة حول البنود المحتملة) .

المخزون : Inventories

يشير مصطلح المخزون إلى مجموع تلك البنود الملموسة المشكلة للملكية الشخصية التي تحقق ما يلي :

1- يتم الاحتفاظ بها لغرض البيع ضمن النشاط العادي للمشروع
2- أعمال تحت التشغيل لغرض البيع .
3- سيتم استخدامها في إنتاج السلع والخدمات التي ستكون متاحة للبيع .

ويعتبر تسعير المخزون ذا أهمية بالغة لسببين هما :

أولاً : إن المخزون يشكل عادة جزءًا مهمًا من الأصول المتداولة ، وبالتالي له أثر قوي على تحديد رأس المال العامل ، والمركز المالي الحالي .

ثانياً : إن تسعير المخزون له أثر كبير ومباشر على مقدار صافي الربح المقرر عنه .

وتختلف إجراءات تسعير المخزون عن إجراءات التقييم المصاحبة للنقدية والمكافئات النقدية ، والاستثمارات المؤقتة والمدينين ، فالمبالغ المعلن عنها للنقدية ، والمكافئات النقدية ، والاستثمارات المؤقتة والمدينون ، تقارب مقدار الأموال المتوقع الحصول عليها من هذه الأصول ، أما مقدار المخزون المعلن عنه في القوائم المالية ، فلا يمثل المتحصلات النقدية المتوقعة مستقبلاً ، بل يمثل قيمة حيازة تكلفة يتوقع أن تولد إيرادات في المستقبل .

ويعتمد التقييم المناسب للمخزون على إجابة الأسئلة التالية :

1- ما هو مقدار السلع التي بحوزة المشروع ؟
2- ما هو افتراض تدفق التكلفة الأكثر معقولية للمشروع ؟
3- هل انخفضت قيمة المخزون السوقية منذ شرائه ؟

كمية المخزون : Inventory Quantity

ينطوي السؤال المتعلق بكمية المخزون أعلاه ، على تحديد مقدار السلع التي بحوزة المشروع من خلال :

1- العد الفعلي . 2- سجلات الجرد المستمر .
3- إجراءات التقدير .

ويطلب عادة من مشروعات الأعمال التي تنشر قوائم مالية خاضعة للمراجعة ، أن تقوم بالعد الفعلي لجميع بنود المخزون على الأقل مرة واحدة خلال السنة ، إلا إذا كانت هناك طرق أخرى توفر ضمانًا معقولاً بأن رقم المخزون صحيح ، وعند استخدام عدّ المخزون لتحديد مخزون نهاية المدة ، كما في حالة نظام الجرد الدوري للمخزون ، يتوقع أن تكون كل البضائع التي ليست موجودة بحوزة الشركة قد تم بيعها ، لكن يجب أن تأخذ العوامل الأخرى مثل التلف والسرقة في الاعتبار .

وعند تحديد كمية المخزون بواسطة سجلات الجرد المستمر ، يتم إدخال جميع بنود المخزون في الجداول عند الشراء وعند البيع ، ويجب أن يكون مقدار المخزون الموجود لدى المشروع ، والمقدار الموجود في السجلات المحاسبية متساويين ، لكن من

الضروري عادة ، التحقق من سجلات الجرد المستمر من خلال العد الفعلي مرة واحدة على الأقل خلال السنة ، فالرقابة المحاسبية على المخزون ، تزيد من خلال استخدام نظام الجرد المستمر ، لكن يجب أن يُستخدم هذا فقط في الحالات التي تكون المنافع المترتبة على إمساك السجلات أكبر من تكاليف الاحتفاظ بها .

طرق التقدير : Estimation Methods

تُستخدم طرق التقدير متى كان من المستحيل أو من غير العملي عد المخزون والاحتفاظ بسجلات دائمة له ، وهناك طريقتان يمكن استخدامهما لتقدير المخزون هما : (1) طريقة مجمل الربح ، (2) طريقة التجزئة . حيث يتم حساب مخزون نهاية المدة من خلال طريقة مجمل الربح على أساس نقدي عن طريق طرح تكلفة المبيعات المقدرة من تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ، وهذه الطريقة مفيدة بشكل خاص في تقدير المخزون للقوائم المالية المرحلية ، وحساب الخسائر من الكوارث مثل الحرائق أو السرقة .

وتُستخدَم طريقة التجزئة بشكل أكبر متى كانت البضاعة متاحة للبيع للعملاء مباشرة كما هو الحال في الأقسام أو مخازن الخصم (تستخدم شركة Best Buy طريقة التجزئة لتقدير بعض بنود مخزونها) ، وعند استخدام هذه الطريقة يتم حساب قيمة التجزئة للمخزون بطرح سعر التجزئة للبضاعة المباعة من سعر التجزئة للبضاعة المتاحة للبيع ، وتُحسب تكلفة المخزون بضرب متوسط النسبة المئوية للتعلية في قيمة مخزون آخر المدة بالتجزئة .

ورغم أن كلاً من طريقتي مجمل الربح والتجزئة تقاربان القيم الظاهرة في الميزانية ، فإنهما تفشلان في تزويد الإدارة بكل المعلومات المتاحة عن كمية بنود المخزون ، وأسعار الوحدات بهذا المخزون ، ولهذا السبب يجب القيام بالعد الفعلي للمخزون المتوفر سنويًا .

فروض التدفق : Flow Assumptions

كانت مقابلة التكاليف مع الإيرادات المصاحبة لها تاريخياً ، هي الهدف الأساسي لتقييم المخزون ، حيث ينظر إلى قيم الميزانية باعتبارها ثانوية لتحديد الدخل ، ولا شك أن كل واحد من فروض التدفق الواردة أدناه ، يتطلب بالضرورة المفاضلة بين تقييم

الأصل وتحديد الدخل ، **وهناك أربع طرق لمعالجة تدفق البضاعة من عملية الشراء إلى عملية البيع هي :**

1- التكلفة الفعلية (specific identification) .
2- الوارد أولاً صادر أولاً (first-in first-out) .
3- الوارد أخيراً صادر أولاً (last-in first-out) .
4- المتوسط (averaging) .

فإذا كانت المقابلة الدقيقة بين المصروفات والإيرادات هي الهدف الأساسي لتسعير (تقييم) المخزون ، عندئذ قد تكون التكلفة الفعلية لكل بند من بنود البضاعة المباعة ، هي الطريقة المناسبة بشكل أكبر ، لكن حتى هذه الطريقة ، تعد ذات محتوى إعلامي منخفض لقراء الميزانية ، لأن تسعير المخزون بتكلفته الأصلية عادة ما تكون علاقته بالتوقعات المستقبلية ضعيفة ، وعند استخدام طريقة التكلفة الفعلية تتحدد تكلفة المخزون من خلال الاحتفاظ بسجل مستقل لكل بند يتم شراؤه وجمع تكاليف البنود المشكلة للمخزون الموجود عند نهاية كل فترة محاسبية . ويرى معظم الشركات أن التكلفة المطلوبة لمسك الدفاتر المصاحبة لهذا الإجراء ، تفوق أي منافع مرجوة منه ، وبالتالي تلجأ هذه الشركات إلى الطرق الأخرى ، وتكون عادة طريقة التكلفة الفعلية معقولة إذا كان حجم المبيعات منخفضًا وتكلفة البنود المختلفة عالية ، كما في حالة المجوهرات والسيارات واليخوت .

وتعتمد طريقة الوارد أولاً صادر أولاً على بعض الافتراضات عن التدفق الفعلي للبضاعة خلال المشروع ، وهي في الواقع تقريبًا للتكلفة الفعلية ، وفي معظم الحالات يطابق هذا الافتراض الواقع ، لأن البنود الأقدم من المخزون هي البنود التي ترغب الإدارة في بيعها أولاً ، ومتى كانت هناك سلع قابلة للتلف عندئذ يجب بيعها بسرعة وإلا فسدت .

ويفي افتراض تدفق الوارد أولاً صادر أولاً ، بمبدأي التكلفة التاريخية والمقابلة ، لأن المبالغ المسجلة لتكلفة البضاعة المباعة تشابه ما كان سيتم تسجيله وفقًا لطريقة التكلفة الفعلية (التعيين الفعلي) إذا كان التدفق الفعلي للبضاعة هو الوارد أولاً ، صادر أولاً . إضافة إلى أن تسعير المخزون يشابه كثيراً تكلفة إحلال البنود الموجودة ومن ثم يسمح

لمستخدمي القوائم المالية بتقييم تدفق رأس المال العامل بدقة أكبر ، وخلال العقدين الأخيرين ، أدت معدلات التضخم المرتفعة بالمحاسبين إلى التشكيك في الرغبة في استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً ، فاستخدام تكاليف الوحدات القديمة المنخفضة خلال فترة التضخم ، يؤدى إلى رقم مضخم أو مبالغ فيه لصافي الربح ، يمكن أن يضلل مستخدمي القوائم المالية ، كما قد يؤدي إلى دفع ضرائب دخل إضافية .

أما طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً لتسعير المخزون ، فتعتمد على افتراض أن التكاليف الجارية تجب مقابلتها بالإيرادات الجارية ، ويورد معظم المدافعين عن هذه الطريقة مبدأ المقابلة كأساس لموقفهم ، ويقولون إن العقود الخمسة الأخيرة من التضخم المستمر تتطلب استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً للحصول على تقريب أكبر لصافي الدخل الفعلي ، كما تعتمد هذه الحجج أيضاً على الاعتقاد بأن التغيرات في مستوى الأسعار يجب استبعادها من القوائم المالية . وتعد طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً تسوية جزئية لمستوى الأسعار (انظر الفصل الخامس عشر . . للمزيد من المناقشة حول تسويات مستوى الأسعار) .

إن استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، يمكن أن يشوه الأرباح إذا كانت مستويات المخزون العادية يتم استنزافها ، أي أنه إذ انخفضت مستويات المخزون عن العدد العادي للوحدات في السنة ، سيتم تحميل تكلفة البنود القديمة – الأقل تكلفة عادة – على تكلفة البضاعة المباعة ومقابلتها مع إيرادات المبيعات الجارية بالقيمة النقدية ، مما يؤدي إلى صافي دخل متضخم لا يمكن تأييده ، وعند حدوث تصفية جوهرية على أساس طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، تشترط لجنة تداول الأوراق المالية الإفصاح عنها في نموذج التقرير (K-10) للشركة ، وعادة ما يتم كذلك إدراج مثل هذه المعلومات في التقارير المالية السنوية الموجهة إلى حملة الأسهم ، فقد قامت شركة Winn-Dixie Stores Inc ، وهي شركة تعمل في اثنتي عشرة ولاية في الجنوب الشرقي من الولايات المتحدة وفي جزر البهاما في مجال الأغذية والأدوية ، مثلاً بالإفصاح عن أنه خلال السنتين الماليتين 2002 ، 2003 ، قد خفضت كميات المخزون مما أدى إلى تصفية على أساس الوارد أخيراً صادر أولاً ، وقد أدت هذه التصفيات إلى زيادة صافي الإيرادات بمبلغ 2,179,000 دولار و 3,948,000 دولار لسنتي 2002 و 2003 على التوالي .

ومن الدوافع الأخرى لاستخدام هذه الطريقة في التقارير المالية الخارجية كذلك ، شروط مكتب خدمات الإيراد الداخلي (مصلحة الضرائب Internal Revenue Service's Department) بضرورة استخدام هذه الطريقة لأغراض التقرير متى كان لأغراض ضرائب الدخل ، ويمكن لطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً أن تحقق وفراً ضريبياً كبيراً عند اختلاف تكلفة البضاعة المباعة في ظل طريقة الوارد أخيرًا صادر أولاً عن تكلفة البضاعة المباعة في ظل طريقة الوارد أولاً صادر أولاً ، وتحسب هذه المنفعة الضريبية على أنها الفرق بين تكاليف البضاعة المباعة في ظل الطريقتين مضروبًا في المعدل الحدي للضرائب على الشركة ، وبالتالي يقوم العديد من الشركات التي لم تكن لتستخدم طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً لأغراض الإفصاح باستخدام هذه الطريقة نظراً للاعتبارات المتعلقة بضرائب الدخل .

وقد جاء في تقرير حديث للأساليب والاتجاهات المحاسبية أن 255 شركة من الشركات الستمائة التي شملها المسح ، استخدمت طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً لتسعير جزء من مخزونها ، ومع ذلك ، فإن استخدام LIFO في انخفاض تدريجي خلال السنوات الأخيرة ، حيث إن التضخم أصبح عاملاً غير مهم أو مؤثر .

أساليب المتوسط: Averaging Techniques

تعتبر أساليب المتوسط في واقع الأمر ، خليطًا بين طريقة الوارد أولاً صادر أولاً ، وطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، وعند استخدام المتوسطات ، تؤثر كل عملية شراء على تسعير المخزون وتكلفة البضاعة المباعة ، لذلك لا يؤدي أسلوب المتوسط إلى مقابلة جيدة بين الإيرادات والتكاليف ، كما لا يؤدي إلى تسعير مناسب للمخزون في ظل ظروف السوق المتقلبة . ويستند مؤيدو المتوسطات في حججهم على ضرورة العرض الدوري ، أي أن جميع العمليات التي تحدث خلال فترة معينة ، ينظر إليها باعتبارها تعكس الفترة ككل وليس فقط عمليات معينة بذاتها ، ويرى المدافعون عن أسلوب المتوسطات ، أن القوائم المالية يجب أن تعكس عمليات الفترة بالكامل كوحدة واحدة ، بدلاً عن عرضها كسلسلة من العمليات .

وعندما تكون طريقة المتوسط المستخدمة هي متوسط موزون أو متحرك ، يمكن القول إن تكلفة البضاعة المباعة تعكس إجمالي عمليات الفترة ، لكن تسعير المخزون

المترتب عليها ، لا يمثل التدفقات النقدية المتوقعة . وعند استخدام طريقة المتوسط البسيط ، يمكن للتسعير الناتج أن يؤدي إلى وحدات سعر مشوهة كلية إذا كانت أسعار و أحجام الكميات مختلفة .

التقلبات السوقية: Market Fluctuations

يرى العديد من المحاسبين ضرورة تسعير المخزون بسعر السوق ، لأنهم يعتقدون أن الأصول المتداولة يجب أن تعكس القيمة الجارية ، ويمكن أن يضيف هذا الإجراء في واقع الأمر إلى المحتوى الإعلامي لحساب رأس المال العامل ، لكن ما زال إلى الآن يعتقد أن مزايا مذهب التحفظ تفوق المزايا التي يدعيها المدافعون عن القيم الجارية ، ومع ذلك إذا انخفضت قيمة المخزون عن التكلفة ، تنص مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، على أن أسعار البيع المستقبلية ستتحرك في نفس الاتجاه ، وبالتالي يجب تسجيل الخسائر المتوقعة مستقبلاً في الفترة التي انخفض فيها المخزون .

وقد قدم معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي التعريفات التالية ، ليتم استخدامها عند تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل على المخزون .

يعني مصطلح السوق- كما هو في الجملة أو العبارة- التكلفة أو السوق أيهما أقل تكلفة الإحلال الجارية (عن طريق الشراء أو الإنتاج حسب الأحوال) باستثناء :

1- أن السوق يجب ألا يتجاوز صافي القيمة المتحققة (أي سعر البيع المقدر في ظل المسار العادي للنشاط مطروحًا منه تكاليف الاستكمال والبيع التي يمكن التنبؤ بها بقدر معقول من الدقة) .

2- أن السوق يجب ألا يقل عن صافي القيمة المتحققة مطروحًا منها مخصص تقريبي لهامش الربح العادي .

ويتماشى استخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل للمخزون مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (2) وتعريفات الأصول والخسائر الواردة في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) من حيث إنه عندما تتجاوز تكلفة المخزون المنافع المتوقعة منه ، عندئذ يكون تخفيض المخزون إلى قيمته السوقية هو المقياس الأفضل للمنافع المستقبلية المتوقعة . الانتقاد الأساسي الموجه لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل ، هو أنها تُستخدم فقط للتسوية باتجاه التخفيض ،

ولذلك يتم الاعتراف بخسائر الحيازة في حين يتم تجاهل مكاسبها ، وكما لاحظنا سابقاً ، لم ينظر إلى هذا الانتقاد بالأهمية التي يُنظر بها إلى ضرورة الاحتفاظ بقوائم مالية متحفظة ، إضافة إلى أن أهمية مفهوم التحفظ (الحيطة والحذر) أعيد التأكيد عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(5) بالإضافة إلى أن تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل يؤدي إلى تسجيل المخزون بقيمة منفعة متوقعة ، وتسجيل الربح العادي عند بيع المخزون ، لذلك ستكون المصروفات أقل مما يجب ، خلال فترة البيع وهو ما قد يؤدي إلى إساءة تفسير المستخدمين الخارجيين لها .

المصروفات المدفوعة مقدماً: Prepaids

تنشأ المصروفات المدفوعة مقدماً عن تسجيل منافع مستقبلية متوقعة من الخدمات التي سيتم تسلمها ، وهي لا تمثل أصولاً متداولة بالمعنى الذي يفهم منه أنها ستتحول إلى نقدية ، بل بمعنى أنها كانت ستحتاج إلى استخدام أصول متداولة خلال الدورة التجارية لو لم تكن موجودة .

ومقياس المصروفات المدفوعة مقدماً بشكل عام ، هو الناتج المتبقي من محاولة تحميل استنفادها على المصروفات ، ولا يعطي التقييم في الميزانية اهتماماً كبيراً في هذه الحالة . **وهناك طريقتان أساسيتان لاستنفاد التكلفة بهدف قياس المصروفات المدفوعة مقدماً هما :**

(1) التعيين الفعلي (Specific Identifications) (2) الزمن (Time)

حيث يُستخدَم التعيين الفعلي متى كانت البنود تُستهلك كما هو الحال في المستلزمات المكتبية ، ويُستخدم الزمن إذا لم تكن هناك أصول ملموسة ، وكانت الحقوق تسري على فترة زمنية ، كما هو الحال مع التأمين غير المستنفد والإيجار المدفوع مقدماً ، وفي غالبية الحالات تكون نتائج طريقة الإهلاك بسيطة بسبب عدم الأهمية النسبية لهذه البنود ، لكن متى كانت هناك مدفوعات مقدمة كبيرة يجب بذل العناية لضمان أن تكون طريقة التوزيع معقولة في ظل الظروف المحيطة .

الالتزامات قصيرة الأجل (المتداولة أو الجارية): Current Liabilities

وينشأ الاعتراف بالالتزام عن ضرورة الاعتراف بأصل أو مصروف بدلاً عن التركيز على التزام ، لكن الاعتراف بالالتزامات قصيرة الأجل ، قد يكون له أثر كبير على مركز

رأس المال العامل للمشروع . وتشمل الالتزامات المتداولة أو الجارية : الدائنين ، والإيرادات المحصلة مقدماً ، والاستحقاقات الجارية للالتزامات طويلة الأجل .

الدائنون : Payables

لا يمثل قياس الدائنين أي صعوبة ، لأن مقدار الالتزام محدد عادة بعملية معينة ، وينطوي على تعهد بالدفع في تاريخ لاحق ، وكما هو الحال مع المدينين لا يعتبر تسجيل خصم الإصدار من القيمة الإسمية ضرورياً ، لأن فترة الدين عادة قصيرة ، لكن إذا كانت الفوائد غير صريحة على أوراق الدفع ، يشترط رأي مجلس مبادئ المحاسبة المالية رقم (21) المعنون "الفوائد على المدينين والدائنين" ضرورة احتساب الفوائد لبعض أنواع أوراق الدفع (انظر الفصل الحادي عشر) وبالإضافة أوراق الدفع والدائنين تمثل التوزيعات والضرائب المستحقة دائنين وتتطلب استخدام الأصول المتداولة .

الإيرادات المحصلة مقدماً : Deferrals

الإيرادات المقدمة بشكل عام ، هي نوع من الالتزامات تتطلب تسويته أداء خدمات بدلاً من دفع أموال ، ومن أمثلتها اشتراكات المجلات المحصلة مقدماً ، وشراء (بيع) تذاكر السفر مقدماً ، والإيجار غير المكتسب ، وهي تشبه المصروفات المدفوعة مقدماً من حيث إنها الناتج المتبقي من محاولة قياس مقدار آخر . وفي هذه الحالة المقدار الذي تتم محاولة قياسه هو الإيراد ، في حين كان هو المصروف في حالة المصروفات المدفوعة مقدماً .

وقد تعرض وضع الإيرادات المقدمة كالتزام جاري في الميزانية للانتقادات ، لأنه لا يوجد مطالبون به . لكن إذا لم تكن هذه الإيرادات المقدمة كبيرة بصورة غير معتادة ، فلن يؤثر تسجيلها ضمن الالتزام ، بشكل كبير على عرض القوائم المالية ، ويجب بذل العناية لضمان ألا تبالغ الشركة في حذرها في الإفصاح عن الدخل كدخل مؤجل ، والتأكد من أن الحسابات المؤجلة (المقدمة) لا تُستخدَم كمخصصات إضافية للحسابات غير القابلة للتحصيل .

الاستحقاقات الجارية : Current maturities

خلافاً لمعظم الأصول ، يمكن تحويل الالتزامات من تصنيف الالتزامات طويلة الأجل ، إلى الالتزامات قصيرة الأجل مع مرور الزمن ، فإذا كان سداد دين طويل

الأجل في الفترة الحالية ، يتطلب استخدام الأموال المتداولة ، عندئذ تملي المعالجة المحاسبية الصحيحة ضرورة تصنيف هذا المبلغ على أنه جاري . وفي المقابل لا تصنف كل الاستحقاقات الجارية كالتزامات جارية دائماً ، فإذا كان الالتزام طويل الأجل سيتم التخلص منه من خلال أموال مخصصة ، أو من خلال إصدار دين آخر طويل الأجل ، عندئذ يجب عدم تصنيفه كالتزام جار .

ويعتبر التصنيف المناسب للاستحقاقات الجارية مهمًا جداً ، نظراً للأثر الذي يمكن أن يترتب عليها على عرض رأس المال العامل ، فإذا لم تكن هناك شروط مناسبة موضوعة مسبقاً لسداد الاستحقاقات الجارية ، قد تجد الشركة عندئذ نفسها في مركز سيئ لرأس المال العامل ، ويمكن أن تتبخر مواردها الرأسمالية في المستقبل .

التحليل المالي لمركز رأس المال العامل للشركة :

Financial Analysis of a Company's Working Position

يمكن لتقييم مركز رأس المال العامل للشركة ودورتها التجارية ، أن يظهر بعض المشاكل المحتملة في السيولة ، فقد تظهر مشاكل بالسيولة نتيجة الفشل في تحويل الأصول إلى نقدية بطريقة سلسة ، أو نتيجة خسائر من الديون الرديئة . ويمكن تقييم سيولة الشركة باستخدام مجموعة من النسب المالية واحتساب رأس المال العامل ، فشركتا Best Buy و Circuit City لديهما الحد الأدنى من خسائر الديون الرديئة ، نظراً لاعتمادهما على الشركات الوطنية لبطاقات الائتمان في تمويل مبيعاتهما الآجلة .

بالمقابل لنأخذ مثلاً أحد بائعي الجملة الكبار مثل سلسلة Nordstrom حيث تقوم هذه الشركة بشراء البضائع على الحساب من مختلف المصنعين أمثال شركة Bally للأحذية ، وشركة Tommy Hilfiger للملابس ، وشركة Giorgio لمستحضرات التجميل . ويتم أولاً شحن البضائع التي تشتريها Nordstrom إلى مخازن السلسلة ، ثم بعد ذلك إلى محال البيع في جميع أنحاء البلاد حيث يتم عرضها وبيعها للعملاء ، ويتم جزء كبير من مبيعات شركة على الحساب باستخدام بطاقات الائتمان الخاصة بها ، ولذا تقوم الشركة بتقييم كل طلب ائتماني ، وذلك حتى يمكنها تخفيض الخسائر من الديون المتعثرة ، لأن الشركة قد تواجه مشاكل في السيولة عندما لا يتم تحصيل مدفوعات العملاء عن حساباتهم في الوقت المناسب . وهناك العديد من النسب ، إلى جانب رأس المال العامل ، للمساعدة في تقييم سيولة الشركة من بينها نسبة التداول

ونسبة الاختبار الحمضيـــة (السريعة) ، ونسبة التدفقات النقدية من العمليات إلى الالتزامات الجارية ومعدل دوران المدينين . وقد تم إيضاح كيفية حساب كل واحدة من هذه النسب وتحليلها هنا باستخدام المعلومات الواردة بميزانيات شركتي Best Buy و Circuit City وقوائم دخلهما وقوائم تدفقاتهما النقدية الواردة في الفصلين 6 و 7 ، وقد تم حساب كل واحدة من هذه النسب لسنتي 2002 و2003 لأغراض المقارنة .

رأس المال العامل للشركتين (الأصول المتداولة – الالتزامات الجارية) لسنتي 2002 ، 2003 كما هو موضح بالجدول التالي :

السنة	Best Buy (المبالغ بالملايين)			Circuit City (المبالغ بالملايين)		
	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل
2003	4867000	3793000	1074000	3102910	1280069	1822841
2002	4600000	3705000	895000	3652711	1641327	2011384

إن إدارة رأس المال العامل مهمة في أي مشروع ، ويشير هذا التحليل إلى أن رأس المال العامل لشركة Best Buy زاد بمقدار 179 مليون دولار خلال سنة 2003 ، بينما انخفض رأس المال العامل لشركة Circuit City بمقدار 189 مليون دولار تقريباً ، لكن حساب مقدار رأس المال العامل لا يوفر إلا معلومات محدودة ، لأنه لا يسمح بعقد المقارنات بسهولة مع معيار الصناعة أو الشركات الأخرى أو أي معيار آخر ، لأنه رقم مطلق لا يأخذ في الاعتبار حجم الشركة ، ويمكن لمقدار معين أن يكون مناسباً لشركة ما ، بينما يعتبر غير مناسب لشركة أخرى أكبر .

وللتغلب على هذا القصور ، يقوم المحللون الماليون بحساب نسبة التداول ونسبة الاختبار (السريعة) الحمضية ، وتحسب نسبة التداول كما يلي :

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات الجارية}}$$

وقد حسبت نسبة التداول لشركتي Best Buy و Circuit City عن سنتي 2002 و 2003 كما يلي :

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$\frac{4867000}{3793000} = 1:1.28$	$\frac{3102910}{1280069} = 1:2.42$
2002	$\frac{4600000}{3705000} = 1:1.24$	$\frac{3652711}{1641327} = 1:2.23$

وقد كان متوسط هذه النسبة (التداول) لقطاع خدمات التجزئة (التكنولوجية – التقنية) هو 1 : 1.44 ، وتشير هذه الحسابات إلى أن حالة السيولة لشركة Best Buy تحسنت جزئياً خلال السنة المالية 2003 ، وعلى الرغم من كونه أقل من المتوسط العام للصناعة بمقدار ضئيل جداً ، كما تحسنت نسبة التداول لشركة Circuit City خلال العام ذاته ، وقد فاق مستواها متوسط الصناعة والمتوسط أو المعيار النمطي المتعارف عليه .

وعند تقييم **سيولة الشركة ورأس مالها العامل** ، هناك اهتمامات إضافية أخرى تتعلق بتركية أصولها المتداولة ، وكقاعدة عامة ، فإن الالتزامات الجارية يجب الوفاء بها من خلال مدفوعات نقدية ، ولذلك يجب أن يأخذ تحليل سيولة الشركة في الاعتبار كيفية استخدام الأصول المتداولة للشركة في دفع ديونها الجارية ، وتوفر نسبة الاختبار الحمضية (النسبة السريعة) تحليلاً أعمق لقدرة الشركة على دفع التزاماتها الجارية عند استحقاقها ، لأنها تشمل فقط تلك الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة في البسط ، وتحسب كما يلي :

$$\frac{\text{النقدية + الأوراق المالية المتاحة للبيع + المدينون}}{\text{الالتزامات الجارية}}$$

وقد حسبت هذه النسبة لشركتي Best Buy و Circuit City عن سنتي 2002 و2003 كما يلي :

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$1:0.59 = \frac{312000 + 1914000}{3793000}$	$1:0.86 = \frac{215125 + 884670}{1280069}$
2002	$1:0.56 = \frac{221000 + 186000}{3705000}$	$1:0.86 = \frac{158817 + 1248246}{1641327}$

وقد كان متوسط الصناعة لهذه النسبة هو : 1 :0.49 ، وعليه فإن التحليل يشير إلى أن كلتا الشركتين تحت الدراسة ، قد حافظتا على وضع السيولة خلال السنة المالية 2003 ، وأن نسبتيهما قد فاقتا متوسط الصناعة .

وأحد المقاييس الأخرى التي يمكن استخدامها لتقييم سيولة الشركة هو نسبة التدفق النقدي من العمليات إلى الالتزامات الجارية ، وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على سداد التزاماتها من العمليات الجارية ، وتحسب كالآتي :

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من العمليات الجارية}}{\text{متوسط الالتزامات الجارية}}$$

لاحظ أن هذه النسبة تُحسب باستخدام متوسط الالتزامات الجارية في المقام ، وهو ما يؤدي إلى استخدام بسط ومقام متناسبين ، لأن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمثل تدفق النقدية على مدار السنة .

وقد حسبت نسبة التدفق النقدي من العمليات إلى الالتزامات الجارية لسنتي 2002 و 2003 للشركتين كما يلي :

Circuit City	Best Buy	السنة
$1:(0.18) = \frac{3793000}{2/(1641327+1280069)}$	$1:0.20 = \frac{746000}{2/(2715000+3793000)}$	2003
$1:0.55 = \frac{3793000}{2/(1641327+1291599)}$	$1:0.48 = \frac{1543000}{2/(2715000+3705000)}$	2002

وتشير هذه النسب إلى أن وضع التدفقات النقدية لكلتا الشركتين قد تدهور بوضوح خلال السنة المالية 2003 ، وأن الشركتين لم تنجحا في توليد التدفقات النقدية من العمليات بما يمكنها من دفع التزاماتها الجارية . وفي الواقع فإن شركة Circuit City تواجه فعلياً تدفقات نقدية سالبة من العمليات خلال السنة المالية 2003 .

لقد مكنت النسب السابقة من تقييم سيولة الشركة ، وهناك نسب أخرى تساعد في تقييم مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها المتداولة وإدارة التزاماتها المتداولة .

فمعدل دوران المدينين يقيس قدرة الشركة على تحصيل حسابات المدينين على أساس وقتي ، ويحسب هذا المعدل كما يلي :

$$\frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط المدينين}}$$

لاحظ أن هذه النسبة كذلك ، تستخدم مبلغ المتوسط في المقام لتوفير التناسب مع البسط ، وقد حسب معدل دوران المدينين لشركتي Best Buy و Circuit City عن سنتي 2002 و 2003 كما يلي :

Circuit City	Best Buy	السنة
$53.24 = \frac{9953530}{2/(158817+215125)}$	$78.60 = \frac{20946000}{2/(221000+312000)}$	2003
$52.33 = \frac{9518231}{2/(204989+158817)}$	$82.38 = \frac{17711000}{2/(209000+221000)}$	2002

وتشير هذه النسب إلى أن مديني شركة Best Buy يتم سدادهم بالكامل من قبل العملاء بمتوسط 83 مرة في سنة 2002 ، بينما يتم سداد مديني شركة Circuit City 52 مرة و 53 مرة في سنتي 2002 ، 2003 على التوالي . ولإلقاء المزيد من الضوء على كفاءة الشركة في تحصيل حسابات المدينين ، يقوم المحللون الماليون بحساب عدد الأيام التي تبقاها حسابات المدينين دون تحصيل كما يلي :

$$\frac{365}{\text{معدل دوران الأصل}}$$

وقد حسبت نسب الأيام التي يقضيها مدينو شركتي Best Buy و Circuit City ، أي معدل دوران المدينين بالأيام ، لسنتي 2002 و 2003 ، كما يلي :

Circuit City	Best Buy	السنة
يومًا $6.86 = \frac{365}{53.24}$	يومًا $4.64 = \frac{365}{78.60}$	2003
يومًا $6:97 = \frac{365}{52.33}$	يومًا $4.43 = \frac{365}{82.38}$	2002

ويسمح حساب متوسط عدد الأيام التي يقضيها حساب مديني الشركة بتقييم قدرتها على تحصيل هذه الحسابات خلال فترة الائتمان العادية ، تشير العمليات

الحسابية السابقة ، إلى أن كلتا الشركتين ربما تتعرض إلى بعض المشاكل في تحصيل المدينين ، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن سياسات الائتمان التجاري العادي تتطلب الدفع خلال 30يوماً .

ويمكن تحليل كفاءة الشركة في إدارة مخزونها كذلك بنفس الطريقة من خلال حساب معدل دوران المخزون ، و تحسب هذه النسبة كالآتي :

$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

وقد حسبت نسبة (معدل) دوران المخزون للشركتين خلال سنتي 2002 و2003 على التوالي كالآتي :

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$\frac{15710000}{2/(1875000+2046000)} = 8.01$	$\frac{7603205}{2/(1234243+1409736)} = 5:72$
2002	$\frac{13941000}{2/(1767000+1875000)} = 7.66$	$\frac{7180259}{2/(1410527+123243)} = 5.43$

ويمكن تحليل هذه النسبة أكثر من خلال حساب عدد الأيام التي يبقى فيها المخزون راكداً كما يلي :

$$\frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

وقد حسب متوسط عدد الأيام التي يبقى فيها المخزون لدى الشركتين ، كما يلي :

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$\frac{365}{3.01} = 45.57$ يومًا	$\frac{365}{5.75} = 63.48$ يومًا
2002	$\frac{365}{82.38} = 47.65$ يومًا	$\frac{365}{5.43} = 67:22$ يومًا

وتشير هذه النسب إلى أن قدرة الشركتين على إدارة مخزونهما انخفضت خلال سنة 2003 ، ولكنها تشير في الوقت ذاته إلى أن شركة Best Buy كانت قادرة على إدارة

مخزونها بسرعة أكبر من شركة Circuit City ، ولكن يجب الحذر عند تقييم هذه النسب ، لأنها تعتمد بشكل كبير على الصناعة . فعلى سبيل المثال ، تقوم سلسلة بقالات Safeway ببيع العديد من المنتجات القابلة للتلف ، ولذا يتوقع أن يكون معدل دوران المخزون بها عاليًا ، في حين أن المتعهدين في مجال الدفاع مثل شركة Boeing قد تكون هذه النسبة مرتفعة (منخفضة) نسبياً لديهم . فإذا كان متوسط الصناعة لهذه النسبة هو 76 يوماً ، فإن ذلك يعني أن مقدرة شركة Best Buy على إدارة مخزونها أفضل من متوسط الصناعة ككل ، وكذلك الحال بالنسبة لشركة Circuit City ، ولكنها بصورة ليست بأفضل من تلك التي لدى شركة Best Buy .

ويمكن أن يكون تحليل رأس المال العامل للشركة ، ونسبة تداولها ، ومعدلات دوران مخزونها مضللاً بالنسبة للشركات التي تستخدم طريقة الوارد أخيرًا صادر أولاً لتسعير المخزون ، ففي مثل هذه الحالات ، سيكون رأس المال العامل ونسبة التداول أقل مما يجب ، لأن مقدار متوسط المخزون المستخدَم في حساب هذه النسب يكون عادة أقل بكثير مما لو حسب على أساس طريقة الوارد أولاً صادر أولاً ، ويطلق على الفرق احتياطي الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO reserve) ، من جهة أخرى ، سيكون معدل دوران المخزون بشكل عام مضخم ، لأن متوسط المخزون المستخدَم في المقام أقل مما كان سيكون عليه في ظل استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً . ويعلن عن طريقة تسعير المخزون المستخدمة من قبل الشركة ضمن ملخص سياساتها المحاسبية الجوهرية ، ويجب على مستخدمي القوائم المالية الحذر في تفسير مقدار رأس المال العامل ، ونسبة التداول ، والتداول ، ومعدل دوران المخزون للشركات التي تستخدم طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، ولأغراض المقارنة ، يجب تعديل المخزون المسعر على أساس الوارد أخيراً صادر أولاً بمقدار احتياطي الوارد أخيراً صادر أولاً ، وليست هذه المسألة ملائمة بالنسبة لشركتي Best Buy و Circuit City لأنهما تستخدمان إجراءات طريقة المتوسط ، وتتبع طريقة التجزئة في تسعير المخزون ، ومع ذلك فإن احتياطي الوارد أخيراً صادر أولاً سيكون كبيراً نسبياً . فعلي سبيل المثال ، بينت القوائم المالية للسنة المالية 2002 لشركة Food Corp. Hormel ، والتي تنتج العديد من المنتجات منها مختلف أنواع اللحوم والمواد الغذائية ، وتسوق هذه المنتجات في أنحاء الولايات المتحدة ، احتياطي الوارد أخيراً صادر أولاً بمقدار 33,721,000 دولار .

والنسبة الأخيرة التي تساعد في تقييم نمط دفع الشركة إلى مورديها ، يمكن الحصول عليها من تحليل حسابات الدائنين ، ويُحسب معدل دوران دائني الشركة كما يلي :

$$\frac{\text{المشتريات + المخزون}}{\text{متوسط الدائنين}}$$

وقد حسب معدل دوران دائني شركتي Best Buy و Circuit City لسنتي 2002 و 2003 ، كما يلي :

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$\frac{1710000 + 15710000}{2/(2202000+2195000)} = 7.22$	$\frac{175493 + 7603205}{2/(1019519+963701)} = 7:84$
2002	$\frac{108000+13941000}{2/(1773000+2202000)} = 7.07$	$\frac{176284 + 7180259}{2/(820077+1019519)} = 7.61$

ويمكن استخدام هذه النسبة أيضا لحساب متوسط عدد الأيام التي تبقى فيها حسابات الدائنين قائمة كما يلي :

$$\frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

لشركتي Best Buy و Circuit City لسنتي 2002 و 2003 ، كما يلي :

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$\frac{365}{7.22} = 50.55$ يومًا	$\frac{365}{7.84} = 46.56$ يومًا
2002	$\frac{365}{7.07} = 51.63$ يومًا	$\frac{365}{7.61} = 47.96$ يومًا

وتشير هذه النسب إلى أن أرصدة دائني الشركتين لا يتم الوفاء بها بشكل وقتي ، لأن السياسة التجارية بالنسبة للدائنين هي سداد حساباتهم خلال 30 يومًا ، ويشير التحليل المقارن كذلك ، إلى أن متوسط عدد الأيام التي يقضيها الدين قائمًا بالنسبة للشركتين تناقص بصورة بسيطة خلال السنتين الماضيتين .

ويضم التحليل الشامل لمركز ووضع رأس المال العامل لشركة Best Buy نتائج العمليات الحسابية السابقة ، ويشير هذا التحليل خلال سنة 2003 إلى الآتي :

- إن حسابات المدينين يتم تحصيلها خلال 5 أيام تقريباً .
- إن المخزون يبقى لدى الشركة لمدة 45 يومًا تقريباً .
- إن العمليات الجارية لا تولد نقدية كافية لسداد الالتزامات الجارية .
- إن حسابات الدائنين يتم الوفاء بها خلال 51 يومًا تقريباً .

ويشير نفس التحليل السابق لمركز ووضع رأس المال العامل لشركة (Circuit City) خلال سنة 2003 إلى الآتي :

- إن حسابات المدينين يتم تحصيلها خلال 7 أيام تقريباً .
- إن المخزون يبقى لدى الشركة لمدة 63 يومًا تقريباً .
- إن العمليات الجارية لا تولد نقدية كافية لسداد الالتزامات الجارية .
- إن حسابات الدائنين يتم الوفاء بها خلال 47 يومًا تقريباً .

ويشير هذا التحليل إلى نقاط الضعف في الاعتماد على تقييم سيولة الشركة بالتركيز على حالة رأس المال العامل بها فقط ، فالتحليل المبدئي لحالة رأس المال العامل لشركتي Best Buy و Circuit City أشار إلى أن الشركتين لديهما مقدار مناسب من الأصول المتداولة للوفاء بالتزاماتها الجارية ، لكن التحليل أظهر أن الشركتين لديهما بعض الصعوبات في تحصيل مديونيتيهما ، وأنهما لا تولدان من الأنشطة التشغيلية نقدية كافية لدفع الالتزامات الجارية لهما ، وبالتالي يبدو أن الشركتين غير قادرتين على الوفاء بالتزاماتهما الجارية على أساس وقتي .

معايير المحاسبة الدولية : International Accounting Standards

نشرت لجنة معايير المحاسبة الدولية إصدارات بشأن الموضوعات التالية التي تؤثر في رأس المال العامل :

1- عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) بعنوان "عرض القوائم المالية" .

2- المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الأوراق المالية ، والإفصاح عنها في معيار المحاسبة الدولي رقم (25) بعنوان "المحاسبة عن الاستثمارات" .

3- المعالجة المحاسبية للمخزون في معيار المحاسبة الدولي رقم (2) بعنوان "المخزون" .

وعند مناقشة لجنة معايير المحاسبة الدولية لعرض الأصول المتداولة والالتزامات الجارية ، لم تحاول اللجنة التعامل مع مشاكل التقييم التي سبقت مناقشتها في هذا الفصل ، لكنها علقت على أن بعض مستخدمي القوائم المالية يرون أن تصنيف الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة إلى بنود نقدية وأخرى غير نقدية يشكل مقياساً لسيولة الشركة ، في حين ينظر آخرون إلى هذا التصنيف على أنه تحديد لموارد والتزامات المشروع المتحركة ، بعد ذلك استقرت اللجنة في التعليق على أن تناقض هذين المفهومين إلى حد ما ، هو الذي قاد إلى تصنيف البنود إلى متداولة وغير متداولة ، بناءً على العرف وليس بناءً على أي مفهوم آخر . ويسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (1) أساساً للشركات بتحديد ما إذا كانت تعرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة بشكل منفصل ، ويبدو أن هذا القرار كان بناء على عدم قدرة اللجنة على الاتفاق على فائدة هذا المفهوم ، بسبب المحددات التي سبقت ملاحظتها في هذا الفصل . ويتطلب المعيار الدولي رقم (1) المنقح تصنيف الأصول والخصوم إلى متداولة وغير متداولة ، إلا إذا كان عرض السيولة يعطي معلومات أكثر ملاءمة وإفادة . وقد علق موظفو مجلس معايير المحاسبة المالية عند مراجعتهم لمعيار المحاسبة الدولي بالقول إن هناك تشابهاً واضحاً بين متطلبات الإفصاح عن الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة في هذا الإصدار مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية .

ويسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (25) بمعالجة الاستثمارات الظاهرة كأصول متداولة بطريقة السوق أو التكلفة أو السوق أيهما أقل ، ويسمح بتحديد القيم الظاهرة للاستثمارات المتداولة في الميزانية ، إما على أساس الحافظة (المحفظة) ككل ، أو على أساس مجموعة الاستثمارات ، أو على أساس كل استثمار على حدة ، لكن معيار المحاسبة الدولي رقم (25) ينص على الاختيار العام بين أساس الحافظة أو المحفظة ككل وأساس المجموعة الاستثمارية ، أما بالنسبة للمشروعات التي لا تعلن عن الأصول المتداولة بشكل مستقل في ميزانيتها فيجب عليها التمييز لأغراض القياس وتحديد القيم الظاهرة ولم يقم مجلس معايير المحاسبة المالية بمراجعة معيار المحاسبة الدولية رقم (25)

لأنه في الوقت الذي كانت قد بدأت فيه المراجعة الشاملة ، كان موضوع الاستثمارات موضع إعادة نظر من قبل كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ، ولجنة معايير المحاسبة الدولية .

وقد رأى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IAS) في معيار المحاسبة الدولي رقم (2) على أن هدف التقرير عن المخزون هو تحديد مقدار التكلفة المناسب الذي يجب الاعتراف به وحمله إلى الأمام ، حتى يتم الاعتراف بالإيرادات المتعلقة به . وقد اشترطت اللجنة طريقة التعيين الفعلي (التكلفة الفعلية) لتقييم المخزون متى كانت البنود قابلة للإحلال ، أو تنتج وتفصل لمشروعات محددة ، وينظر إلى هذه الطريقة باعتبارها غير مناسبة متى كانت هناك أعداد كبيرة من البنود القابلة للإحلال . نصت اللجنة على الاختيار ، وفي مثل هذه الحالات ، بين طريقتي الوارد أولاً صادر أولاً والمتوسط المتحرك ، لكن طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً كانت مسموحًا بها كذلك .

وفي ظل المعيار الجديد (المنقح) لم يعد مسموحًا باستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، كما كان معمولاً بها في السابق ، بالإضافة إلى أنه في ظل المعيار الدولي رقم (1) المنقح (المعدل) ، فإن قيمة التخفيضات التي تتم على المخزون (تخفيضات المخزون) إلى صافي القيمة المتحققة يجب الإفصاح عنها ، ويجب أن يتم تحديد دليل مخزون موردي الخدمة .

وقد أشارت مراجعة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (2) إلى أن هذا المعيار مشابه كثيراً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، لكنهم علقوا على أن مجموعة البدائل المحاسبية الكثيرة المتوفرة في كل من مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ومعايير لجنة المحاسبة الدولية تجعل المقارنة بين الشركات محل نقاش ، وقد أشير كذلك إلى أن نقص متطلبات الإفصاح يكاد يجعل المقارنات مستحيلة رغم أهمية المخزون ، وتكلفة البضاعة المباعة لمعظم الشركات الصناعية والتجارية . ومع ذلك يظل رد فعل مجلس معايير المحاسبة المالية لمنع مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستخدام طريقة الوارد أخيرًا صادر أولاً غير واضح .

الخلاصـة Summary

تظهر مراجعة مفهوم ومكونات رأس المال العامل من وجهة نظر تاريخية ، أن هذا المفهوم يرجع في جذوره إلى فترة كان فيها التركيز ينصب على الميزانية والقدرة على دفع الدين . ونظراً لهذه العوامل ، لم يتطور عرض مفهوم رأس المال العامل بما يكفى لمواءمة احتياجات المستخدمين .

وتشير دراسة مختلف أسس قياس الأصول المتداولة والالتزامات الجارية ، إلى أن أسس القياس وطرق الإفصاح عن الحسابات المختلفة غير متشابهة ، ونعتقد أن احتياجات المستخدمين يمكن الوفاء بها بشكل أفضل ، لو تم تعديل رأس المال العامل ليشمل البنود النقدية فقط .

الفصل التاسع

الأصول طويلة الأجل - (الجزء الأول)- :

العقارات والآلات والمعدات

Long-Term Assets I-

Property, Plants and Equipments

إن تطور تفرقة رأس المال المتداول ورأس المال غير المتداول ، بين الأصول والالتزامات في مفهوم رأس المال العامل ، صاحبه التصنيف المنفصل للأصول الثابتة والإفصاح عنها . وسندرس في هذا الفصل ، إحدى مجموعات الأصول الثابتة – العقارات والمعدات والآلات – على أن تتم مناقشة الاستثمارات طويلة الأجل والأصول غير الملموسة في الفصل العاشر .

العقارات والآلات والمعدات : Property , Plants and Equipments

تمثل بنود العقارات والآلات والمعدات بشكل عام ، مصدراً أساسيًا لتقديم الخدمة للمشروع مستقبلاً ، وتمثل هذه الأصول نسبة كبيرة من الموارد الاقتصادية للشركات العاملة في الصناعات التي تمتاز بكثافة رأس المال مثل شركة Boeing العاملة في صناعة الطائرات ، وشركة ExxonMobil العاملة في مجال صناعة استكشاف وتكرير النفط ، فهذه الشركات تصل نسبة استثماراتها في العقارات والمعدات والآلات حوالي 75% من إجمالي أصولها ، ويعد تقييم العقارات والآلات والمعدات ذا أهمية بالغة لمستخدمي القوائم المالية ، لأنه يشير إلى الموارد المادية المتاحة للشركة ، وقد يعطي بعض المؤشرات عن السيولة والتدفقات النقدية مستقبلاً ، ويعتبر هذا التقييم ذا أهمية خاصة في الصناعات التي تمتاز بكثافة رأس المال ، لأن العقارات والآلات والمعدات تشكل أحد المكونات الأساسية لإجمالي أصول الشركة ، **وتهدف المعالجة المحاسبية هذه إلى ما يلي :**

1- المعالجة المحاسبية والتقرير للمستثمرين عن مهمة الوكالة .

2- المعالجة المحاسبية لاستخدام وتهالك الآلات والمعدات .

3- التخطيط لعمليات الشراء الجديدة من خلال الموازنات التقديرية .

4- توفير المعلومات للسلطات الضريبية .

5- توفير المعلومات لوضع المعدلات للصناعات الخاضعة للرقابة .

المعالجة المحاسبية للتكلفة : Accounting for Cost

يخصص العديد من مشروعات الأعمال ، موارد كبيرة لحيازة العقارات والآلات والمعدات ، ويعتمد المستثمرون والدائنون وغيرهم من المستخدمين ، على المحاسبين في الإفصاح عن مدى استثمار الشركة في هذه الأصول ، حيث يمثل الاستثمار المبدئي أو التكلفة بالنسبة للمشروع ، التضحية بالموارد التي يتم التخلي عنها الآن لتحقيق الأهداف المستقبلية ، وقد ظل المحاسبون يؤكدون على مبدأ الدليل الموضوعي في تحديد القيمة المبدئية للأصول طويلة الأجل ، وتعتبر التكلفة أو التضحية الاقتصادية المبذولة ، هي طريقة التقييم المفضلة والمستخدمة للمعالجة المحاسبية لشراء العقارات والآلات والمعدات ، لأن التكلفة ، كما ناقشنا في الفصل الرابع ، تعتبر أكثر موثوقية ، ويمكن التحقق منها مقارنة بطرق التقييم الأخرى مثل القيمة الحالية المخصومة ، أو تكلفة الإحلال ، أو صافي القيمة المحققة ، وهناك افتراض ضمني بأن سعر الشراء المتفق عليه ، يمثل الخدمات المستقبلية المحتملة التي سيقدمها الأصل للبائع في حالة العملية التفاوضية .

ورغم موثوقية سعر البيع وإمكانية التحقق منه ، كأساس لإثبات العقارات والآلات والمعدات في الدفاتر مبدئيًا ، فإن توزيع التكاليف بين الأصول المختلفة ليس بالأمر اليسير دائمًا كما هو متوقع ، فعندما تكون الأصول مشتراة في مجموعات أو مصنعة داخلياً ، أو مقتناة في عملية غير نقدية ، أو عندما تكون العقارات تحتوي على أصول تحتاج إلى إزالة ، تكون هناك بعض المشاكل المحاسبية ، وسنناقش هذه المشاكل في الفقرات التالية .

شراء الأصول في مجموعات (جملة) : Group Purchases

عند شراء مجموعةٍ من الأصول مقابل سعر شراء جملة ، كشراء أراض ومبان ومعدات بسعر شراء واحد ، عندئذ يجب توزيع تكلفة الشراء الإجمالية على الأصول

المختلفة ، وقد كان الشائع لهذه المشكلة - ومع أنه حل حكمي - هو توزيع تكلفة الشراء على الأصول المختلفة على أساس المتوسط الموزون للقيم التقديرية لكل واحد ، وعندما لا تكون هناك قيم تقديرية ، يمكن توزيع التكلفة على أساس القيم النسبية الظاهرة بها الأصول في دفتر البائع ، وبما أنه لا يوجد دليل على أن أياً من هذه القيم هو القيمة النسبية بالنسبة للمشتري ، سيكون استخدام أيًا من الطريقتين مخالفاً لمبدأ الموضوعية ، لكن استخدامهما يتم تبريره عادة على أساس النفعية وغياب طرق بديلة أكثر مقبولية .

الأصول المصنعة داخلياً : Self-constructed Assets

تؤدي الأصول المصنعة داخلياً ، إلى إثارة تساؤلات حول المكونات الأساسية للتكلفة ، ورغم أن هناك اتفاقاً عاماً على أن كل المصروفات التي ترتبط مباشرة بعملية الإنشاء يجب إدراجها في التكلفة المسجلة للأصل (مواد ، عمل مباشر ، وغير ذلك) ، فإن هناك مشاكل خلافية تتعلق بتوزيع تكلفة الصنع الإضافية الثابتة مثل الفوائد .

وهناك جانبان لمشكلة تكاليف الصنع الإضافية الثابتة هما : (1) هل يجب توزيع أي تكاليف صنع إضافية ثابتة؟ ، (2) إذا كان الأمر كذلك ما هو مقدار تكاليف الصنع الإضافية التي يجب توزيعها ؟ . وهذه المشكلة لها تشعبات كثيرة أخرى ، فإذا كان المصنع يعمل دون طاقته الإنتاجية الكاملة ، وتم توزيع تكاليف الصنع الإضافية على مشروع إنشاء الأصل ، سيؤدي تحميل المشروع بجزء من تكلفة الصنع الإضافية الثابتة ، إلى زيادة هامش الربح من جميع المنتجات الأخرى خلال فترة الإنشاء .

وهناك ثلاثة مداخل أساسية لحل هذه المشكلة هي :

1- عدم توزيع أي تكلفة صنع إضافية ثابتة على مشروع الإنشاء الداخلي .

2- توزيع تكلفة الصنع الإضافية الثابتة التزايدية (الإضافية) فقط على المشروع .

3- توزيع تكلفة الصنع الإضافية الثابتة على المشروع على نفس الأساس الذي توزع به على المنتجات الأخرى .

ويفضل بعض المحاسبين المدخل الأول ، ويقولون إن توزيع تكلفة الصنع الإضافية الثابتة هو إجراء حكمي ، ولذلك يجب أن تأخذ التكاليف المباشرة فقط في الاعتبار ، لكن الرأي السائد هو أن إنشاء الأصل يحتاج إلى استخدام جزء من تكلفة

الصنع الإضافية الثابتة ، وبالتالي تكلفة الصنع الإضافية هي أحد المكونات المناسبة للتكلفة ، وبالتالي لا يشكل التوزيع خرقاً لمبدأ التكلفة .

وعندما يتم التوقف عن إنتاج منتجات أخرى لغرض إنتاج الأصل داخليًا ، سيكون توزيع المبلغ الكلي لتكاليف الصنع الإضافية الثابتة على المنتجات المتبقية يؤدي إلى خفض الأرباح المقرر عنها لهذه المنتجات (حيث سيتم توزيع نفس تكلفة الصنع الإضافية على عدد أقل من المنتجات) ، وفي ضوء هذه الظروف ، يعتبر المدخل الثالث مناسباً بشكل أكبر ، ومن جهة أخرى ، من غير المحتمل أن يتوقف المشروع عن عمليات المنتجات المربحة لإنشاء مرافق إنتاجية ، إلا في الظروف غير العادية .

وعندما تكون العمليات دون مستوى الطاقة القصوى (الكلية) يكون المدخل الثاني هو الأكثر معقولية ، فقد يكون قرار إنشاء الأصل يرتبط بوجود مرافق عاطلة ، وستكون زيادة هامش الربح على المنتجات القائمة عن طريق توزيع جزء من تكاليف الصنع الإضافية الثابتة على مشروع الإنشاء الداخلي تؤدي إلى تشويه الأرباح المقرر عنها .

ويتلازم مع مشكلة توزيع تكلفة الصنع الإضافية الثابتة مشكلة أعباء الفائدة أثناء فترة إنشاء الأصل ، فخلال فترة الإنشاء ستكون هناك ، بلاشك ، حاجة للتمويل الإضافي للمواد والمستلزمات ، وهذه الأموال يتم الحصول عليها في الغالب من المصادر الخارجية ، والمسألة الجوهرية هنا هي مدى معقولية التكلفة المصاحبة لاستخدام هذه الأموال ، ويرى بعض المحاسبين أن الفوائد هي أعباء تمويلية وليست أعباء تشغيلية ، وبالتالي يجب عدم تحميلها على الأصل ، ويعلق آخرون على أنه لو كان الأصل مقتنى من الخارج ، لكانت الفوائد بلاشك تشكل جزءًا من أساس التكلفة للبائع ، وتدخل في سعر البيع ، إضافة إلى أن شركات المنافع العامة تقوم عادة برسملة كل من الفوائد الصريحة والفوائد الضمنية (عند استخدام أموالها الخاصة) على حساب مشروعات الإنشاء الداخلية ، لأن المعدلات المستقبلية تعتمد على تكلفة الخدمات ، كما أن تحميل المنتجات القائمة بمصروفات ترتبط بقرار منفصل يؤدي إلى مقابلة غير سليمة بين الإيرادات والتكاليف ، لذلك يعتبر المدخل الأكثر منطقية هو رسملة أعباء الفائدة التزايدية (الإضافية) خلال فترة الإنشاء ، وعند وضع الأصل الجديد في الخدمة يتم تحميل أعباء الفائدة على العمليات

وقد نتج عن **سوء تطبيق هذه النظرية** ، خروقات خلال الجزء الأول من السبعينيات ، عندما تبنى العديد من الشركات سياسة رسملة جميع تكاليف الفوائد ، لكن في سنة 1974 نشرت لجنة تداول الأوراق المالية قاعدة تمنع هذه الممارسات ، وأصدر مجلس معايير المحاسبة المالية لاحقًا في سنة 1979 قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (34) بعنوان "رسملة تكاليف الفوائد" ، وقد وافق المجلس في هذا الإصدار على إمكانية رسملة الفوائد ، متى كان الأصل يحتاج إلى فترة زمنية للإعداد من أجل الاستخدام فقط .

وقد كان الهدف الأساسي لمعيار المحاسبة المالية رقم (34) هو فقط الاعتراف بأن تكاليف الفوائد هي جزء مهم من التكلفة التاريخية لحيازة الأصل ، أما المعايير المحددة لما إذا كان الأصل مؤهلاً لرسملة الفوائد ، فهي ألا يكون الأصل جاهزاً للغرض المراد له ، وأن تكون الأعمال الضرورية لتجهيزه جارية . وتعرف الأصول المؤهلة وفقاً لما سبق بأنها (1) الأصول المصنعة أو المنتجة لاستخدام المشروع الخاص ، (2) الأصول المطروحة للبيع أو الاستئجار . والتي تنشأ أو تنتج كمشروعات منفصلة ، وقد استبعدت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (34) رسملة الفوائد على المخزون الذي يتم تصنيعه أو إنتاجه بشكل روتيني بكميات كبيرة على أساس متكرر ، كما استبعدت كذلك الأصول المستخدمة حالياً ، أو التي لا تخضع للأنشطة اللازمة لتجهيزها للاستخدام .

المسألة الثانية التي تناولتها قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (34) هي المقدار المناسب للفوائد التي تتم رسملتها ، فقد قرر مجلس معايير المحاسبة المالية ، أن مقدار الفوائد التي تتم رسملتها هو المقدار الذي كان بالإمكان تجنبه لو لم يتم إنشاء الأصل ، ويكون معدل الفائدة المستخدم في هذه الحالة هو المتوسط الموزون لأعباء الفائدة خلال الفترة ، أو أعباء الفائدة على الأداة المالية المصدرة لتمويل المشروع ، ويتحدد مقدار الفوائد التي يمكن تجنبها بضرب معدل الفائدة المناسب في مقدار متوسط النفقات المتجمعة للأصل خلال فترة الإنشاء ، ويكون المقدار المرسمل هو الفائدة المحسوبة التي يمكن تجنبها أو الفائدة الفعلية التي تم تكبدها أيهما أقل ، إضافة إلى أن تكاليف الفوائد الفعلية على الالتزامات الحالية هي الوحيدة التي يمكن رسملتها ، وليس أعباء الفائدة المصاحبة لأموال الملكية .

إزالة الأصول القائمة (الموجودة) : Removal of Existing Assets

عندما تقوم شركة بشراء عقار يحتوي على إنشاءات قائمة تجب إزالتها ، يثور التساؤل بشأن المعالجة المحاسبية المناسبة لتكلفة إزالة هذه الإنشاءات ، وتعتمد الممارسات الحالية على تحميل تكاليف الإزالة ، مطروحاً منها أي متحصلات يتم الحصول عليها من بيع هذه الأصول على الأرض ، لأن هذه التكاليف ضرورية لجعل الموقع جاهزاً للإنشاء .

الأصول المقتناة في عمليات غير نقدية :

Assets Acquired in Non-Cash Transactions

يمكن اقتناء الأصول أيضا مقابل أوراق الملكية ، أو استبدالها بأصول أخرى (مبادلة) ، وينص مبدأ التكلفة على أنه عند شراء الأصول بإصدار أوراق ملكية ، تكون القيمة المسجلة للأصل هي قيمة ما يقدم في المقابل ، وعادة ما تكون هذه القيمة هي القيمة السوقية للأوراق المالية المقدمة ، وإذا لم تكن القيمة السوقية للأوراق المالية قابلة للتحديد يستلزم الأمر ، عندئذ ، تحديد تكلفة الأصل على أساس قيمته السوقية العادلة ، ويعتبر هذا الأجراء انحرافاً عن مبدأ التكلفة ، ويمكن النظر إليه كمثال على استخدام تكلفة الإحلال (الاستبدال) في الممارسات الحالية .

أما عند استبدال الأصول بأصول أخرى ، فتنشأ هناك مشاكل أخرى إضافية ، وقد ظل المحاسبون دائمًا يرون هناك مزايا نسبية لاستخدام القيمة السوقية العادلة على استخدام القيمة الدفترية للأصل المستبدل ، وقد نشر مجلس مبادئ المحاسبة سنة 1973 رأيه رقم (29) بعنوان "المعالجة المحاسبية للعمليات غير النقدية" ، وخلص فيه إلى ضرورة استخدام القيمة العادلة (بشكل عام) كأساس للمعالجة المحاسبية ، لذلك تعد تكلفة الأصل المقتنى في عملية استبدال مباشرة – كاملة – هي القيمة السوقية العادلة للأصل المستلم

وهذه القاعدة العامة عرضة لاستثناء واحد فقط ، فقد جاء في هذا الرأي ، أن عمليات الاستبدال يجب تسجيلها بالقيمة الدفترية للأصل المستبدل إذا كانت عملية الاستبدال ليست هي أساس عملية الربح . **وهناك عمليتان من عمليات الاستبدال تشكلان مثالاً على عمليات الاستبدال التي لا تشكل أساسًا لعملية الربح وهما :**

1- استبدال المنتج أو أحد الممتلكات المتاحة لإعادة البيع ضمن النشاط العادي للمشروع (المخزون) بمنتج آخر ، أو أحد الممتلكات التي سيتم بيعها في النشاط العادي للمشروع لتسهيل البيع لعملاء آخرين ، خلاف الجهات المشاركة في عملية الاستبدال .

2- استبدال أصل إنتاجي ليس الغرض منه إعادة البيع في النشاط العادي للمشروع بأصل إنتاجي آخر أو منفعة مكافئة في نفس الأصل أو أصل إنتاجي مشابه .

فإذا كانت الأصول غير متشابهة ، تكون عملية الربح قد اكتملت في هذه الحالة ، ويسجل الأصل المقتنى بالقيمة العادلة للأصل المستبدل بما في ذلك جميع المكاسب أو الخسائر . ويعتبر هذا الشرط قائمًا لمعالجة عمليات الاستبدال المباشرة ، وكذلك عمليات الاستبدال التي تنطوي على مدفوعات نقدية (boot) ، فإذا قامت الشركة (ا) مثلاً بتقديم مبلغ 2000 $ وأصل قيمته الدفترية $10,000 وقيمته السوقية العادلة $13000 مقابل أصل غير مشابه ،عندئذ يجب الاعتراف بمكاسب قدرها (10,000-13,000) 3000 $ ويتم تسجيل الأصل الجديد بمبلغ $15000 .

من جهة أخرى ، تعتبر المعالجة المحاسبية لاستبدال الأصول الإنتاجية المتشابهة مختلفة إلى حد ما ، حيث يجب الاعتراف دائما بكامل خسائر استبدال الأصول الإنتاجية المتشابهة ، بغض النظر عما إذا كانت هناك مدفوعات نقدية أم لا ، وذلك حسب رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (29) ، لكن يجب ألا يتم الاعتراف بالمكاسب إلا عند تسلم نقدية من عملية الاستبدال ، ويقوم مستلم النقدية بالاعتراف بالمكاسب بنسبة النقدية المتسلمة إلى إجمالي ما تم تسلمه في العملية . ويكون متسلم النقدية قد اعترف بأن جزءاً من العملية هو بيع ، أما الجزء الآخر فهو استبدال ، فلو فرضنا مثلاً أن الشركة (ب) تسلمت أصلاً قيمته السوقية العادلة قدره $10000 ومبلغ 5000 $ مقابل أصل قيمته الدفترية $12,000 ، وقيمته السوقية $15,000 عندئذ يجب الاعتراف بمكاسب قدرها $1,000 ، وتحسب المكاسب التي يتم الاعتراف بها كالآتي :

$$\text{المكاسب المسجلة} = \frac{\text{النقدية المتسلمة}}{\text{النقدية المتسلمة + القيمة السوقية العادلة للأصل المتسلم}} \times \text{إجمالي المكاسب}$$

$$3{,}000 \times \frac{5{,}000}{1{,}000 + 5{,}000} = \$1{,}000$$

*(12,000-15,000) ويسجل الأصل الجديد بمبلغ $8000 (2,000-1,000 المكاسب غير المعترف بها)

قيمة الهبات والاكتشافات : Donated and Discovery Values

تحصل الشركات أحيانًا على الأصول كهبات من البلديات ، أو مجموعات المواطنين المحليين ، أو حملة الأسهم كدافع لإقامة المرافق محليًا في بعض المناطق . فعلى سبيل المثال ، قامت شركة BMW للسيارات سنة 1992 بالإعلان عن عزمها بناء مصنع في منطقة Green-Ville-Spartanburg في كارولينا الجنوبية ، بعد أن قدمت الولاية مجموعة حوافز شملت ما قيمته 70.7 مليون دولار على شكل تخفيضات في ضرائب العقارات ، و 25 مليونًا لشراء الأرض للمصنع وتأجيرها للشركة بما قيمته 1 دولار سنوياً ، و 40 مليونًا لتوسعة مدرج المطار المحلي ، بحيث يناسب طائرات الشحن الكبيرة . وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية هذه المساهمات بأنها "تحويلات نقدية أو أصول أخرى إلى الوحدة أو تسوية التزاماتها أو إلغائها عن طريق التحويل غير المتبادل من وحدة أخرى خلاف الملاك" ، وينص مبدأ التكلفة على أن تكون القيم المسجلة للأصول هي قيمة ما تم التنازل عنه في المقابل ، وبما أن هذه التحويلات غير تبادلية ، لا يؤدي الالتزام الكامل بمبدأ التكلفة إلى تسجيل الأصول كلية ، ومن جهة أخرى ، يعتبر عدم الإفصاح عن قيم الأصول المهداة متنافيًا مع مبدأ الإفصاح الشامل .

وقد كانت الممارسات السابقة تشترط تسجيل الأصول المهداة بقيمتها السوقية العادلة ، وتسجيل مقدار مشابه في حسابات حقوق الملكية تحت اسم رأس مال الهبات ، وبعد ذلك ، ومع تناقص الخدمات الكامنة في الأصول المهداة ، يتم تحميل أعباء الاستهلاك على نتائج العمليات ، كما سيرد لاحقاً في هذا الفصل ، ويتم الدفاع عن تسجيل الأصول المهداة بقيمتها السوقية العادلة ، على أساس أنه لو كانت الهبات في شكل نقدي لتم إثبات المقدار المتسلم على أساس أنه رأس مال هبات ، وتم استخدام النقدية في شراء أصول بقيمتها السوقية العادلة .

وقد نصت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (116) على اعتبار التدفقات الداخلة من الأصول من الهبات إيرادات ، وفي هذه الحالة ، ستكون القيمة السوقية العادلة للأصول المتسلمة هي المقياس المناسب ، لكن هذه الحجة ربما تعاني من بعض الخلل ، فحسب ما جاء في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) تنشأ الإيرادات من تسليم أو إنتاج السلع أو تقديم الخدمات ، وإذا ما كانت المساهمات هي تحويلات غير تبادلية ، عندئذ سيكون من الصعب وجود سبب لاكتساب الإيرادات ، وبدلاً من

ذلك ، يمكن القول إن هذه التدفقات الداخلة تمثل مكاسب ، فهذه الحجة الأخيرة تتماشى مع تعريف إطار العمل المفاهيمي للمكاسب ، بأنها تنشأ عن العمليات الخارجية أو العارضة ، كما تتماشى كذلك ، مع تعريفه للدخل الشامل بأنه التغير في صافي الأصول من العمليات مع غير الملاك ، ووفقاً لهذا المدخل يتم تسجيل الأصل والمكاسب بالقيمة السوقية العادلة للأصل المتسلم ، وهو ما يسمح بالإفصاح الشامل عن الأصل في الميزانية .

وبالمثل يمكن اكتشاف موارد طبيعية كبيرة في الأرض بعد شرائها ، وقد لا توفر التكلفة جميع المعلومات الملائمة حول طبيعة الأرض ، وفي مثل هذه الحالات يتم تعديل مبدأ التكلفة لأخذ الزيادة في قيمة الأرض في الاعتبار ، ويتم الإفصاح عن زيادة مماثلة في شكل مكاسب غير محققة في الدخل الشامل الآخر المتجمع ، والممارسة البديلة لذلك ، والتي تتماشى مع تعريف إطار العمل المفاهيمي للدخل الشامل ، هي الاعتراف بالزيادة في القيمة كمكاسب .

التحليل المالي للعقارات والآلات والمعدات :
Financial Analysis of Property , Plants and Equipments

ناقشنا في الفصل السادس ، تحليل ربحية الشركة من خلال حساب نسبة العائد على الأصول ، وتعتبر القدرة على تأكيد استقرار الأرباح أهم الاعتبارات في هذه العملية ، وبالنسبة للشركات العاملة في الصناعات التي تمتاز بالكثافة الرأسمالية ، هناك جزء كبير من مجموع الأصول في شكل استثمارات في العقارات والآلات والمعدات ، والسؤال المهم بالنسبة للمستثمرين الذين يقومون بتحليل هذه الشركات ، هو ما يتعلق بسياسات الإحلال بهذه الشركات ، فالشركة التي لديها استثمارات كبيرة في الأراضي والمباني (العقارات) والآلات والمعدات ، ولا تقوم بإحلالها بصورة نظامية ، ستقرر بشكل عام عن معدل عائد متزايد على أصولها على مدى العمر الإنتاجي لأصولها الأساسية ، لأن مقام نسبة معدل العائد على الأصول سيقل بمقدار مصروف الاستهلاك السنوي (ستتم مناقشته في الجزء التالي) مما يؤدي إلى نسبة مئوية متزايدة للعائد مقابل مقدار ثابت من الأرباح ، إضافة إلى أن النمط العام لارتفاع الأسعار سيؤدي إلى زيادة أسعار بيع منتجات الشركة ، مما يؤدي إلى المزيد من التحيز في النسبة المئوية للعائد على الأصول .

ويساعد فحص النشاط الاستثماري للشركة في تحليل القدرة على تأكيد استقرار الأرباح من خلال النسبة المئوية للعائد على الأصول ، وتظهر قائمة التدفقات النقدية لشركة Best Buy الظاهرة في الفصل السادس ، أن الشركة اشترت ما قيمة 725مليونًا و581 مليون دولار من الآلات والمعدات والعقارات خلال السنتين 2002 ، 2003 على التوالي ، وتشكل هذه المبالغ 23.4% و 23.9% من سعر شراء عقاراتها وآلاتها ومعداتها . بينما تظهر قائمة التدفقات النقدية لشركة Circuit City الظاهرة في الفصل السادس كذلك ، أن مشتريات الشركة تقارب 151مليونًا ، و 173مليون دولار من الآلات والمعدات والعقارات خلال السنتين 2002 ، 2003 على التوالي ، وهو ما يشكل 9.4% ، و11%من سعر شراء عقاراتها وآلاتها ومعداتها . وتوفر هاتان الشركتان دليلاً على أن نسب العائد التي تحققها هاتان الشركتان على أصولهما ليست مشوهة بفعل عدم إحلال الأصول طويلة الأجل ، لكن شركة Best Buy تقوم بإحلال أصولها بنسبة الضعف مقارنة مع شركة Circuit City .

توزيع التكاليف : Cost Allocation

تقتضي رسملة تكلفة الأصل أن تكون له منافع اقتصادية مستقبلية كامنة ، ويشير وجود المنفعة المستقبلية الكامنة إلى أن الأصل يتوقع أن يولد تدفق موارد مستقبلاً ، أو يصاحبه مثل هذا التدفق ، ومتى أصبحت هذه التدفقات مادية ، يشترط مبدأ المقابلة (تمت مناقشته في الفصل الخامس) ضرورة تحميل بعض التكاليف التي لم تعد تترتب عليها خدمة مستقبلية على مصروفات الفترة التي تم فيها اكتساب الإيراد ، ونظراً إلى أن تكاليف العقارات والآلات والمعدات يتم تكبدها بهدف إفادة فترات مستقبلية ، إذن يجب توزيعها على الفترات المستفيدة . ويطلق على عملية الاعتراف بالتكلفة ، أو نشرها على فترات زمنية متعددة مصطلح توزيع التكلفة ، ويشير هذا المصطلح إلى توزيع تكلفة بنود العقارات والآلات والمعدات بالاستهلاك . وعند استهلاك الأصل نقول إن التكلفة استنفدت – أي تحولت إلى مصروف – (انظر الفصل الخامس لمناقشة عملية استنفاد التكلفة) .

وكما ناقشنا سابقاً ، تعكس مقاييس الميزانية من الناحية النظرية الخدمات المستقبلية الكامنة في الأصل في أي لحظة زمنية ، ويتفق المحاسبون بشكل عام على أن التكلفة تعكس الخدمات المستقبلية الكامنة في الأصل عند الشراء ، لكن التوقعات

بشأن تدفق الموارد مستقبلاً تتغير في الفترات اللاحقة ، كما يمكن كذلك أن يتغير معدل الخصم المستخدم لقياس القيمة الحالية للخدمات المستقبلية الكامنة في الأصل ، ونتيجة لذلك ، قد يبقى الأصل مفيداً لكن الخدمات المستقبلية الكامنة به في أي فترة زمنية ، قد تتغير عما كان متوقعاً منذ البداية بسبب التغيرات التقنية ، ولا تقوم طرق توزيع التكلفة النظامية بمحاولة قياس التغيرات في التوقعات أو معدلات الخصم ، وبالتالي لا يمكن لأي طريقة نظامية لتوزيع التكلفة أن توفر قيمة بالميزانية أو مقياسًا يعكس بشكل ثابت الخدمات المستقبلة الكامنة .

ويتطلب نموذج المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية السائد في الممارسات المحاسبية حاليا توزيع التكلفة بطريقة نظامية ورشيدة ، وقد خلص Thomas بعد دراسة مكثفة لتوزيع التكلفة إلى أن جميع عمليات التوزيع تعتمد على افتراضات حكمية ، وأنه لا توجد طريقة لتوزيع التكلفة تفوق الطرق الأخرى ، وفي نفس الوقت لا يمكن الوصول إلى استنتاج أن نموذج المحاسبة الحالي يوفر معلومات غير مفيدة للمستثمرين في اتخاذ القرارات ، فقد توصل عدد من الدراسات إلى وجود ارتباط بين أرقام الدخل المحاسبي ، وعائدات الأسهم ، وتعني هذه الأدلة أن الدخل المحاسبي الذي يعتمد على التكلفة التاريخية والتي تستخدم طرق توزيع التكلفة له محتوى إعلامي (انظر الفصل الرابع للمزيد من المناقشة حول هذا الموضوع) .

الاستهلاك : Depreciation

بعد تحديد التكلفة المناسبة للأصل ، هناك بعض القرارات التي يتوجب اتخاذها بشأن استنفاد التكلفة ، وهناك حالتان متطرفتان ، **الحالة الأولى** : هي تحميل تكاليف الأصل بكاملها على حساب الفترة التي تم فيها شراء الأصل ، **والحالة الثانية** : هي الإبقاء على التكلفة بكاملها في السجلات المحاسبية حتى يتم التخلص من الأصل ، وعندئذ تحمل كاملة على حساب الفترة التي تم التخلص فيها ، لكن لا توفر أي من هاتين الطريقتين مقياساً مرضياً للدخل الدوري ، وهكذا تم خلق مفهوم الاستهلاك في محاولة لتوزيع تكلفة العقارات والآلات والمعدات على الفترات التي استفادت من منافع استخدام الأصول المعمرة .

وقد حتمت رغبة مستخدمي القوائم المالية في العرض الدوري للمعلومات المتعلقة بنتائج العمليات ، ضرورة توزيع تكاليف الأصول على الفترات التي استفادت

من خدمات هذه الأصول ، ونظراً لأن الاستهلاك هو شكل من أشكال توزيع التكلفة ، لذا ترتبط جميع مفاهيمه بواحدة أو أكثر من وجهات النظر حول قياس الدخل .

ويتطلب التفسير الضيق لمفهوم الدخل الشامل بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة المالية ، تسجيل التغيرات في الخدمات الكامنة ضمن الدخل ، وقد كان التعريف الاقتصادي للاستهلاك ، هو أنه التغير في القيمة الحالية لبنود العقارات والآلات والمعدات خلال الفترة ، وإذا كانت القيمة الحالية تقيس الخدمات الكامنة في الأصل عند نقطة زمنية معينة ، عندئذ سيكون تفسير التغير في الخدمات الكامنة منسجماً مع المفهوم الاقتصادي للدخل .

وكما ناقشنا في الفصل الخامس ، يعتبر تسجيل استنفاد التكلفة من خلال التغير في الخدمات الكامنة مفهومًا يصعب تطبيقه عمليًا ، وبالتالي تبنى المحاسبون مدخل العمليات لقياس الدخل ، حيث ينظر إلى الدخل في هذه الحالة على أنه الناتج النهائي للاعتراف بالإيرادات وفق معايير معينة ، إلى جانب المقابلة المناسبة بين المصروفات وهذه الإيرادات ، وهكذا يركز معظم طرق الاستهلاك على مفهوم المقابلة ، ولا يتم الاهتمام كثيراً بقيم الميزانية ، ويوصف الاستهلاك بأنه عملية نظامية ورشيدة لتوزيع التكلفة ، ولا تهدف إلى إظهار الأصل بقيمته العادلة في الميزانية ، وقد تم التأكيد على هذه النقطة من البداية من قبل لجنة المصطلحات التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي كما يلي :

> المحاسبة عن الاستهلاكات هي نظام محاسبي يهدف إلى توزيع التكلفة ، أو أي قيمة أساسية للأصول الرأسمالية الملموسة ، مطروحًا منها قيمة الخردة (إن وجدت) على العمر الإنتاجي للبند (والذي قد يكون في شكل مجموعة من الأصول) بطريقة نظامية رشيدة ، وهي عملية توزيع وليست عملية تقييم .

وتعتبر وجهة نظر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بشأن الاستهلاك مهمة جداً لفهم الفرق بين المفاهيم المحاسبية والاقتصادية للدخل ، كما توفر فهمًا أفضل لبعض اللبس في الاستهلاك المحاسبي ، فالاقتصاديون ينظرون إلى الاستهلاك على أنه النقص في القيمة الحقيقية للأصول ، ويعتقد آخرون أن أعباء الاستهلاك ومجمع الاستهلاك

الناتج عن هذه العملية ، يوفران مصدراً للأموال لإحلال الأصول مستقبلاً ، وهناك آخرون يرون أن قرارات الاستثمار التي يقوم بها المشروع ، تتأثر بنسبة التكلفة الأصلية التي سبق توزيعها ، أي أن الاستثمارات الجديدة لا يمكن القيام بها ، لأن الأصول القديمة لم يتم استهلاكها كلية ، وهذه الآراء لا تتماشى مع الأهداف المعلنة للاستهلاك في المحاسبة ، وسندرس عن قرب في الجزء التالي المفهوم المحاسبي للاستهلاك .

عملية الاستهلاك : The Depreciation Process

تتكون عملية استهلاك الأصول طويلة الأجل (المعمرة) من ثلاثة عوامل منفصلة هي :

1- تحديد قاعدة الاستهلاك المناسبة .

2- تقدير العمر الإنتاجي (الحياة المفيدة في الخدمة) .

3- اختيار طريقة تجزئة التكلفة .

قاعدة الاستهلاك : Depreciation Base

قاعدة الاستهلاك هي ذلك الجزء من تكلفة الأصل ، الذي يجب تحميله على المصروف على مدى عمر الأصل الإنتاجي ، وبما أن التكلفة تمثل الخدمات المستقبلية الكامنة في الأصل ، متجسدة في تدفق الموارد مستقبلاً ، تعتبر قاعدة الاستهلاك من الناحية النظرية ، هي القيمة الحالية لجميع التدفقات من الموارد على مدى العمر الإنتاجي للأصل حتى يتم التخلص منه ، ولذلك يجب أن تكون هي التكلفة مطروحًا منها القيمة الحالية لقيمة الخردة ، وفي الواقع العملي لا يتم خصم قيمة الخردة ، بل يتم تجاهلها نظراً للاعتبارات العملية ، لكن المعالجة المحاسبية المناسبة تتطلب أخذ قيمة الخردة في الاعتبار ، حيث تقوم وكالات تأجير السيارات على سبيل المثال ، باستخدام السيارات لفترة زمنية قصيرة ، ولذا ستكون القيمة المتوقعة لهذه السيارات عند استبعادها من الخدمة مادية ، ويجب أخذها في الاعتبار عند تحديد قاعدة الاستهلاك .

العمر الإنتاجي : Useful Service Life

العمر الإنتاجي للأصل : هو الفترة الزمنية التي يتوقع أن يعمل هذا الأصل فيها بكفاءة ، وبالتالي قد يكون العمر الإنتاجي للأصل أقل من عمره المادي ، وبالتالي تجب دراسة العوامل الأخرى خلاف التهالك أو الاستهلاك الناشئ عن الاستعمال العادي لتحديد العمر الإنتاجي . وقد اقترح مختلف الكتاب العوامل مثل التقادم

وعدم الملاءمة ، والإحلال ، والتغيرات في البيئة الاجتماعية باعتبارها عوامل تجب مراعاتها في تحديد العمر الإنتاجي ، لأن الطائرات النفاثة مثلاً ، حلت محل الطائرات المروحية في شركات الطيران ، كما أن العوامل البيئية أدت إلى تغيرات في العمليات الصناعية في الصناعات المعدنية ، لكن تقدير هذه العوامل يتطلب قدراً من وضوح الرؤية – وهي ميزة يصعب الحصول عليها .

طرق الاستهلاك : Depreciation Methods

يدور معظم الجدل في المحاسبة عن الاستهلاك ، حول مسألة الطريقة المناسبة للاستخدام في توزيع قاعدة الاستهلاك على مدى العمر الإنتاجي ، ومن الناحية النظرية ، يجب أن تكون التكلفة المستنفدة للأصل مرتبطة بالقيمة المتسلمة من هذا الأصل في كل فترة ، لكن من الصعب جداً قياس هذه المبالغ ، **لذلك حاول المحاسبون تقدير التكاليف المستنفدة بطرق أخرى هي :**

1- الخط المستقيم (القسط الثابت) .

2- الاستهلاك المعجل (القسط المتناقص) .

3- الاستهلاك على أساس وحدات النشاط .

الخط المستقيم : Straight-Line

وفقاً لطريقة الخط المستقيم (القسط الثابت) ، يتم تحميل مبالغ متساوية من تكلفة الأصل القابلة للاستهلاك على كل فترة يستخدم فيها ، ويتم تبرير الاستهلاك على أساس الخط المستقيم غالبًا على أساس عدم وجود أدلة تؤيد الطرق الأخرى ، حيث يقول المدافعون عن الاستهلاك وفق طريقة الخط المستقيم ، بأنه مع صعوبة إيجاد أدلة تربط القيمة المتحصل عليها من الأصل ، بأي فترة معينة تظل الطرق الأخرى حكمية ، ومن ثمة غير مناسبة . ويعني استخدام طريقة الخط المستقيم ، أن الأصل تتناقص الخدمات الكامنة به بمبالغ متساوية على مدى عمره الإنتاجي .

الاستهلاك المعجل : Accelerated

أكثر طريقتين تتم مقابلتهما للاستهلاك المعجل هما : طريقة مجموع أرقام السنين ، والنسبة المئوية الثابتة من الرصيد الدفتري ، وهاتان الطريقتان تؤديان إلى أعباء أكبر من المصروف في السنوات الأولى من استخدام الأصل ، رغم قلة الأدلة المؤيدة

لفكرة انخفاض الخدمات الكامنة في الأصول بالطريقة المفترضة في هاتين الطريقتين . ويرى مؤيدوهما أن الاستهلاك المعجل أفضل من الاستهلاك حسب طريقة الخط المستقيم ، لأنه مع تقدم الأصول في العمر تكون أعباء الاستهلاك المنخفضة مصحوبة بأعباء أكبر في الصيانة ، ويكون نمط المصروفات المركبة هذه أفضل من حيث المقابلة مع تدفق الإيرادات ، وربما تكون طرق الاستهلاك المعجل تؤدي إلى تقييم أقرب إلى القيمة الفعلية للأصول في الميزانية من التقييم الناتج عن طريقة الخط المستقيم ، لأن الأصول تتناقص قيمتها بسرعة أكبر في سنوات استخدامها الأولى ، ولكن بما أن المحاسبة عن الاستهلاكات لا يراد منها تقييم الأصل ، يجب ألا ينظر إلى هذا العامل باعتباره ميزة عند استخدام طرق الاستهلاك .

الاستهلاك حسب وحدات النشاط : Units of Activity

إذا كانت الأصول ، مثل الآلات ، تُستخدم في عملية الإنتاج الفعلي ، يمكن أحيانًا تحديد الإنتاج الكلي المتوقع الحصول عليه من هذه الأصول ، وعندئذ يمكن تأسيس الاستهلاك على عدد وحدات الإنتاج خلال الفترة ، وتفترض طريقة وحدات النشاط للاستهلاك ، أن كل منتج يتم إنتاجه خلال فترة وجود الأصل يحصل على نفس المنفعة ، وقد يكون هذا الافتراض واقعيًا ، وقد لا يكون كذلك ، إضافة إلى ضرورة الحذر عند محاولة إيجاد علاقة مباشرة بين وحدة القياس والأصل ، فعند استخدام ساعات العمل المباشرة كمقياس لوحدات الإنتاج ، قد يؤدي انخفاض الكفاءة الإنتاجية في السنوات الأخيرة من استخدام الأصل ، إلى إضافة المزيد من ساعات العمل المباشر لكل منتج ، مما يؤدي إلى تحميل تكلفة أكبر للوحدة .

الإفصاح عن طرق الاستهلاك : Disclosure of Depreciation Methods

تستخدم الغالبية العظمى من الشركات الأمريكية طريقة الخط المستقيم للاستهلاك حسب ما ورد في طبعة 2003 من "الأساليب والاتجاهات المحاسبية" ، والتي جاء فيها أن 579 شركة من أصل 600 شركة شملها المسح ، تستخدم طريقة الخط المستقيم لبعض أصولها على الأقل . تستخدم كل من شركتي Circuit City و Best Buy طريقة الخط المستقيم للاستهلاك لأغراض التقرير المالي . وفيما يلي مقتطف من ملخص السياسات المحاسبية المهمة لشركة Best Buy :

"تسجل العقارات والمعدات بالتكلفة ، ونقوم بحساب الاستهلاك بطريقة الخط المستقيم على مدى العمر المقدر لبنود الأصول ، أما التحسينات على الأصول أو الممتلكات المستأجرة ، فنقوم باستهلاكها على مدى فترة تقل عن العمر الإنتاجي أو على فترة الاستئجار . وفيما يلي الأعمار المقدرة لمجموعات الأصول الأساسية في العمليات المستمرة" .

الأصـــــل	العمر بالسنوات
المباني	30-40
التحسينات المستأجرة	10-25
المعدات والديكورات الثابتة	3-15
العقارات الخاضعة للاستئجار الرأسمالي	5-35

المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية :
Capital and Revenue Expenditures

إن شراء وتركيب الآلات والمعدات لا يغني عن النفقات المصاحبة لهذه الأصول ، فجميع المرافق الإنتاجية تقريباً ،تتطلب صيانة دورية يجب تحميلها على المصروفات الحالية ، وتشمل تكلفة الأصل بالنسبة للمشروع كلاً من التكلفة الأصلية ، وجميع التكاليف المصاحبة للمحافظة على الأصل صالحاً للعمل ، لكن إذا كانت النفقات الإضافية تؤدي إلى زيادة الخدمات المستقبلية الكامنة ، عندئذ يجب عدم تحميل هذه النفقات على العمليات الجارية ، فالنفقات التي تؤدي إلى زيادة الخدمات المستقبلية الكامنة في الأصل ، تجب إضافتها إلى تكلفته التي لم تستنفد بعد ، وتحميلها على المصروف خلال الفترة الباقية المقدرة لبقائه في الخدمة . وفي معظم الحالات ، يعتبر قرار رسملة أو إيرادية النفقات بعد الشراء قراراً بسيطاً للغاية ، يعتمد على ما إذا كانت التكلفة التي تم تكبدها "عادية وضرورية" أم تؤدي إلى إطالة العمر مستقبلاً ، لكن هذا القرار قد يصبح أكثر صعوبة أحياناً ، وقد تم وضع بعض القواعد التي تساعد في تحديد ما إذا كان يجب تسجيل الأصل كتحسين رأسمالي أم لا ، فإذا زادت حياة الأصل أو زادت الكفاءة التي يوفرها ، أو زاد الإنتاج ، عندئذ تجب رسملة النفقات واستنفادها خلال الفترة المتوقعة لحصول على المنافع ، أما بقية النفقات الأخرى اللاحقة على الشراء ، فتعتبر مصروفات إيرادية تحمَّل على المصروف عند تكبدها .

مشاكل الاعتراف والقياس : Recognition and Measurement Issues

إن طرق الاستهلاك المحاسبي طرق موضوعية ، لأنها تستخدم التكلفة التاريخية ، إضافة إلى أنه عند اختيارها تكون أقساط الاستهلاك الناتجة عنها موثوقة بشكل عام ، ومع ذلك تعاني جميع طرق الاستهلاك من نفس مشاكل الاعتراف والقياس ، فمع العلم بأن الأصول الثابتة الغرض منها هو توفير خدمات كامنة خلال سنوات مستقبلية عدة ، ستكون أي طريقة لتوزيع التكلفة تحتاج إلى تقدير كل من الخردة والعمر الإنتاجي ، وإذا أخذنا في الاعتبار بيئة المنافسة المتغيرة بسرعة ، سنجد أنه لابد من مراجعة هذه التقديرات في كل فترة محاسبية .

ويمكن القول أيضاً إن طرق الاستهلاك المحاسبي لا توفر معلومات ملائمة للمستخدمين ، فالمستخدمون يرغبون في معلومات مفيدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية ، كما أنهم يدركون أن الإدارة تقرر سنوياً ما إذا كانت ستعاود الاستثمار في الأصول المعمرة المتاحة أم أنها ستستبدل الأصول المعمرة الموجودة بأخرى جديدة ، وبالتالي قد يكون مدخل القيمة الجارية للاستهلاك يتماشى بشكل أفضل مع احتياجات المستخدمين .

إن تسجيل الاستهلاك على أساس القيمة الجارية باستخدام مدخل الميزانية ، يتطلب معرفة قيمة إعادة الاستثمار لكل أصل معمر في كل فترة محاسبية ، ويصعب تحديد مثل هذه الأمور ، وقد لا يكون عملياً أو ربما مستحيلاً ، فالأصول المتوفرة قد تكون قديمة أو متخصصة ، بحيث لا توجد سوق جاهزة لتحديد قيمتها السوقية . وتتطلب أساليب القيمة الحالية المخصومة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التي قد لا تكون موثوقة ، إضافة إلى أن قيم إعادة التقييم قد لا تكون واقعية ، ولذلك لا توجد إجابات سهلة لتحديد المدخل المناسب للاستهلاك ، فهذه المسألة تعتمد إلى حد كبير على إدراك الشخص للمفاضلة الضرورية بين الملاءمة والموثوقية .

انخفاض القيمة عن القيمة الدفترية : Impairment of Value

يعني تعريف قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) للأصول ، أن الأصول لها خدمات مستقبلية كامنة ، وبالتالي لها قيمة بالنسبة للوحدة التي تقوم بالإفصاح ، وتعني

الخدمات المستقبلية الكامنة أن الأصل يتوقع أن يولد تدفقات نقدية مستقبلاً ، فإذا انخفضت القيمة الحالية للتدفقات النقدية تنخفض قيمة الأصل بالنسبة للشركة ، وإذا ما كان الانخفاض في قيمة الأصل أكبر من مجمع الاستهلاك ، تكون القيمة الدفترية للأصل مضخمة ونقول في هذه الحالة إن الأصل انخفضت قيمته ، إلا أن المحاسبين مازالوا يرفضون تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لمعالجة الأصول الثابتة .

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية ، بعد أن لاحظ الممارسات المتباينة بشأن الاعتراف بانخفاض قيمة الأصول المعمرة ، قائمة معايير المحاسبية المالية رقم (121) ، التي تناولت متى يتم الاعتراف بانخفاض قيمة الأصول المعمرة ، وكيف تقاس خسائرها ، وقد تجاهل هذا الإصدار القيمة الجارية كأحد محددات انخفاض القيمة ، وعوضاً عن ذلك ، نص على أن انخفاض القيمة يحدث متى كانت القيمة المحمول بها الأصل غير قابلة للاسترداد ، وتعرف القيمة القابلة للاسترداد بأنها مجموع التدفقات النقدية المتوقعة من استخدام الأصل ، والقيمة المحصلة عند التخلص منه ، ويطلب من الشركات وفقًا ، لهذه القائمة مراجعة الأصول المعمرة (بما في ذلك الأصول غير الملموسة) للكشف عن انخفاض القيمة متى كانت الأحداث أو الأعباء القائمة تشير إلى إمكانية عدم استرداد القيمة الدفترية ، **ومن أمثلة هذه الأحداث** :

1- الانخفاض الجوهري في القيمة السوقية للأصل .

2- التغير الجوهري في مدى أو كيفية استخدام الأصل .

3- التغير الجوهري السلبي في العوامل القانونية أو مناخ المشروع بما يؤثر على قيمة الأصل .

4- وجود مجمع تكاليف جوهرية تفوق المقدار الموضوع أصلاً لشراء أو إنشاء الأصل .

5- وجود تنبؤات أو توقعات تظهر استمرار الخسائر من الأصل .

ورغم أن القيمة العادلة لا تُستخدم لتحديد الانخفاض في القيمة ، فإن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (121) تشترط أنه متى حدث انخفاض في القيمة وجب الاعتراف بخسائر مساوية للفرق بين القيمة المحمولة للأصل وقيمته الجارية مطروحًا منها التكلفة

المقدرة للتخلص من الأصل ، وتصبح عندئذ القيمة المحمولة المنخفضة للأصل هي أساس التكلفة الجديد ، ويتم استهلاكها خلال الفترة المتبقية من العمر الإنتاجي له .

وقد قام مجلس معايير المحاسبة لاحقاً سنة 2001 بنشر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (144) المعنونة "المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول المعمرة و التخلص منها" ، وقد تم نشر هذه القائمة لأن قائمة المعايير رقم (121) لم تتناول المعالجة المحاسبية لجزء الأعمال الذي يعالج كعملية متوقف عنها ، وفقاً لرأي مجلس مبادئ المحاسبة . وبالتالي يوجد نموذجان محاسبيان للأصول المعمرة التي سيتم التخلص منها ، وقد قرر المجلس وضع نموذج محاسبي واحد بناءً على إطار العمل الذي وضعته قائمة المعايير رقم (121) للأصول التي يتم التخلص منها بالبيع . وتطبيق قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (144) على جميع عمليات التخلص من الأصول طويلة الأجل ، لكنها استبعدت الأصول المتداولة والأصول غير الملموسة والأدوات المالية ، لأنها مغطاة في إصدارات أخرى . **ووفقاً لهذه القائمة ، يجب تصنيف الأصول كما يلي** :

1- الأصول طويلة الأجل المحتفظ بها والمستخدمة .

2- الأصول المعمرة التي سيتم التخلص منها بطريقة أخرى دون البيع .

3- الأصول المعمرة التي سيتم التخلص منها بالبيع .

ويتم اختبار مدى انخفاض القيمة للأصول المعمرة المحتفظ بها والمستخدمة ، وذلك بواسطة المعايير التي حددتها قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (121) إذا كانت الأحداث تشير إلى إمكانية وجود انخفاض . ويقاس انخفاض القيمة هنا بالقيمة العادلة باستخدام إجراءات القيمة الحالية الواردة في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(7) (انظر الفصل الثاني) . ولغرض التوضيح انظر إلى ما يلي : تمتلك شركة Baxter مرافق صناعية بقيمة تصل إلى 80 مليون دولار ، تخضع لاختبار إمكانية الاسترداد ، وهناك سبيلان للتصرف بهذا الشأن – البيع خلال سنتين ، أو البيع بعد نهاية العمر الإنتاجي البالغ عشر سنوات . وقد وضعت الشركة احتمالات مدى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، **مقابل كل حالة ممكنة آخذة في الاعتبار مختلف مستويات المبيعات المستقبلية والظروف الاقتصادية المستقبلية كما يلي** :

كيفية التصرف	التدفق النقدي	الاحتمال	التدفق النقدي المرجح بالاحتمال
البيع خلال سنتين	76	0.2	15.2
	22	0.5	41
	86	0.3	25.8
			82
البيع خلال عشر سنوات	74	0.2	14.8
	98	0.5	49
	112	0.3	33.6
			97.4

بعد ذلك يجب تحديد احتمال كل واحدة من حالات كيفية التصرف ، فإذا كان احتمال التصرف الأول هو 60% واحتمال التصرف الثاني هو 40% عندئذ يكون مجموع القيم الحالية هو : 88,2 $ [(97.4 x 0,40) + ($ 82,0 x 0,60)]

وبالنسبة للأصول المعمرة المحتفظ بها والمستخدمة ، قد يكون من الضروري مراجعة سياسة الاستهلاك الأصلية لتحديد ما إذا كان العمر الإنتاجي الأصلي مازال كما كان مقدراً له ، بعد ذلك يتم تجميع الأصول حسب الحد الأدنى لإمكانية استقلال تدفقاتها النقدية عن التدفقات النقدية للأصول و الالتزامات الأخرى ، ويتم توزيع الخسائر بين الأصول في المجموعة على أساس التناسب ، ويتم الإفصاح عن أي خسائر في الدخل من العمليات المستمرة .

ولإيضاح عملية جمع الأصول نفرض أن الشركة Alvaraz تمتلك مصنعاً وهو عبارة عن واحد من مجموعة أصول تخضع لاختبار إمكانية الاسترداد ، وتشمل مجموعة الأصول بالإضافة إلى الأصول المعمرة المخزون والالتزامات المتداولة الأخرى التي لا تغطيها قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (144) ، سيكون المبلغ التجميعي للقيمة المحمولة للأصول البالغة 5.5 مليون دولار غير قابل للاسترداد ، ويزيد على القيمة العادلة بمبلغ 1.2 مليون دولار ، **ويحدد هذا الانخفاض في القيمة كالآتي** :

مجموعة الأصول	القيمة المحمولة (بملايين الدولارات)	النسبة	توزيع الخسائر (بملايين الدولارات)	القيمة المحمولة المعدلة (بملايين الدولارات)
الأصول المتداولة	800			800
الالتزامات	(300)			(300)
الأصول المعمرة – طويلة الأجل				
أ	1180	%24	(288)	892
ب	1560	%31	(372)	1188
ج	1900	%38	(456)	1444
د	360	%7	(84)	276
الإجمالي	**5500**	**%100**	**1.200**	**4300**

وبالنسبة للأصول المعمرة التي سيتم التخلص منها دون البيع ، كتلك التي سيتم التخلص منها ، أو استبدالها بأصول إنتاجية مشابهة ، أو توزيعها على الملاك ، تعتبر هذه الأصول محتفظًا بها ومستخدمة حتى يتم التخلص منها ، إضافة إلى أنه لحل مشاكل التطبيق ، تجب مراجعة العمر الاستهلاكي للأصل المعمر الذي سيتم التخلص منه ، وذلك تماشياً مع المعايير التي حددها رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (20) المعنون "التغيرات المحاسبية" ، وأخيراً عدل هذا الإصدار رأي مجلس المحاسبة رقم (29) المعنون "المعالجة المحاسبية للعمليات غير النقدية" ، ليشترط الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في تاريخ استبدال الأصل المعمر بأصل إنتاجي مشابه أو توزيعه على الملاك إذا كانت القيمة المحمولة للأصل تزيد على قيمته العادلة .

أما بالنسبة للمعالجة المحاسبية للأصول المعمرة ، التي يتم التخلص منها بالبيع ، فستستخدم لجميع الأصول طويلة الأجل ، سواء كانت محتفظ بها ومستخدمة أو كانت مقتناة حديثاً . وقد أبقت هذه المعالجة على متطلبات قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (121) والتي تقضي بقياس الأصول طويلة الأجل المصنفة باعتبارها متاحة للبيع بقيمتها المحمولة بها أو قيمتها العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أيهما أقل مع التوقف عن استهلاكها (إهلاكها) . ونتيجة لذلك ، لم تعد العمليات المتوقف عنها تقاس على

أساس القيمة القابلة للتحقق ، ولم تعد خسائر العمليات المستقبلية يعترف بها قبل حدوثها . وقد أبقت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (144) على الأحكام الأساسية لرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (30) لعرض العمليات المتوقف عنها في قائمة الدخل ، لكنها وسعت عملية العرض هذه لتشمل جزءاً من الوحدة (بدلاً من جزء من النشاط) (انظر الفصل الخامس لمناقشة الإفصاح عن العمليات المتوقف عنها) .

وباختصار ، أبقت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (144) على متطلبات قائمة المعايير رقم (121) بشأن الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة فقط ، إذا كانت القيمة المحمول بها الأصل طويل الأجل ، غير قابلة للاسترداد من تدفقاته النقدية غير المخصومة . وتقاس هذه الخسارة باعتبارها الفرق بين القيمة المحمولة والقيمة العادلة للأصل .

وقد أفصحت شركة Circuit City عن المعلومات التالية بشأن انخفاض قيمة الأصول في قوائمها المالية لسنة 2003 .

> "تشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (144) المعنونة "المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول المعمرة و التخلص منها" ، مراجعة تقديرات الاستهلاك عندما تلتزم الوحدة بخطة للتخلي عن الأصل طويل الأجل قبل نهاية العمر الإنتاجي المقدر له في السابق . وبالنسبة للسنة المالية 2003 يشمل مجمع الاستهلاك والإهلاك ما مقداره 6.3 مليون استهلاكاً معجلاً للأصول المتوقع التخلص منها خلال سنة 2004 ."

المعالجة المحاسبية لالتزامات تخريد الأصل:

Accounting for Asset Retirement obligation

طلب معهد Edison Electric في فبراير 1994 ، من مجلس معايير المحاسبة المالية إدراج مشروع ضمن جدول أعماله ، يتناول المعالجة المحاسبية لتكاليف إزالة المخلفات النووية ، والتكاليف الأخرى المشابهة . بعد ذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية مذكرة عرض مبدئية تشمل مشروعاً أشمل بالتزامات تخريد وشطب جميع الأصول ، وقد تم تبني هذه المذكرة بإصدار قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (143) المعنونة "المعالجة المحاسبية لالتزامات تخريد الأصل" .

وقد علق المجلس على أن الممارسات القائمة كانت غير ثابتة ، وبالتالي كان هدف هذا الإصدار هو توفير متطلبات المعالجة لجميع الالتزامات المصاحبة لإزالة الأصول

طويلة الأجل . وتطبق أحكام هذه القائمة على جميع الوحدات التي تواجه التزامات قانونية تتعلق بتخريد الأصول الملموسة طويلة الأجل ، **لكنها تستبعد الالتزامات التالية :**

1- ما ينشأ عن الاستخدام غير المناسب للأصل .
2- مصروف الصيانة المصاحب للأصول الموجودة .
3- أصول قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (121) الآن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (144) .

وقدم هذا الإصدار التعريفات التالية ذات العلاقة بالموضوع :

1- **التزام تخريد الأصل** : هو الالتزام المرتبط بالتخلص نهائياً من الأصل طويل الأجل .
2- **تكلفة تخريد الأصل** : هي الزيادة في تكلفة رسملة الأصل التي تحدث عند الاعتراف بالتزام تخريد الأصل .
3- **التخريد** : الاستبعاد الدائم للأصل من الخدمة سواء بالبيع أو بالتنازل عنه أو التخلص منه .
4- **المنع التعهدي (تعهد دفع بعدم القبول)** : هو مفهوم قانوني يقضي بإمكانية تعزيز التعهد دون مقابل للحيلولة دون الظلم .

ويتوجب على الشركة إثبات التزام تخريد الأصل مبدئيًا بالقيمة العادلة (القيمة الحالية) للالتزام بالتخلص من الأصل . متى توفر تقدير معقول لقيمته العادلة ، ويتوجب على الشركات استخدام معايير قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (7) للاعتراف بالالتزام والذي هو القيمة الحالية للأصل حسب معدل الائتمان المعدل .

وتعرف هذا المبلغ بأنه هو المقدار الذي سيطلبه طرف ثالث يتمتع بمركز ائتماني مشابه لقبول هذا الالتزام ، بعد ذلك يتم توزيع تكلفة تخريد الأصل المرسملة بطريقة نظامية رشيدة كمصروف استهلاك على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للأصل ، إضافة إلى أن القيمة المبدئية المحمول بها الالتزام ، تزداد كل سنة باستخدام طريقة الفائدة المحسوبة على أساس معدل الائتمان المعدل ، ويصنف كمصروف زيادة في القيمة بدلاً عن مصروف فائدة ، وفي حالة تغير أي من الظروف الأصلية ، يجب تسجيل إعادة احتساب الالتزام والمصروفات اللاحقة المصاحبة له ، باعتبارها تغيراً في التقديرات المحاسبية .

ولغرض التوضيح نأخذ المثال التالي :

قامت شركة Gulfshores للنفط باستكمال بناء وتشغيل منصة نفطية في 1يناير 2005 ، ويجب على الشركة قانوناً فك وإزالة هذه المنصة بعد انتهاء عمرها الإنتاجي والذي يقدر بعشر سنوات . لذا تشترط معايير قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (143)على الشركة الاعتراف بالتزام مقابل تخريد الأصل ، تتم رسملته كجزء من تكلفة الأصل . **وتقوم الشركة بتقدير هذا الالتزام باستخدام القيمة الحالية المقدرة والمعلومات الإضافية التالية :**

1- تعتمد تكاليف العمل المطلوب لفك المنصة على أفضل التقديرات للتكاليف المستقبلية ، وقد أعطيت الاحتمالات التالية :

التدفق النقدي المقدر (بالدولار)	الاحتمال	التدفق النقدي المتوقع (بالدولار)
200000	0.25	50000
250000	0.50	125000
35000	0.25	87500
		262500

2- يتم توزيع تكاليف الصنع الإضافية على أساس 75% من تكلفة العمل ، وتعتمد هذه النسبة على معدل تحميل تكاليف الصنع الإضافية الحالي بالشركة .

3- يحتوي عقد الإزالة على ربح للمتعاقد ، ويقدر هامش الربح بنسبة 25% من تكاليف العمل ، وتكاليف الصنع الإضافية .

4- ترغب الشركة حالياً في التعاقد لإزالة الأصل ، ومن المعتاد أن يطلب المتعاقد علاوة مخاطرة لتغطية عدم التأكد الذي ينطوي عليه المستقبل . وعلاوة المخاطرة بالسوق يفترض أن تساوي 5% من التدفقات النقدية المعدلة بالتضخم .

5- معدل التضخم المفترض هو 2% .

6- معدل الفائدة الخالي من المخاطرة هو 2% ، ومعدل الائتمان هو 4% .

وقد كان المقياس المبدئي للالتزام هو كما يلي :

	التدفق النقدي المتوقع
	2005-1-1
تكاليف العمل	262,500
تكاليف الصنع الإضافية المحملة (75%)	196,875
هامش الربح	114,844
التدفق النقدي المتوقع قبل التضخم	574,219
تسوية التضخم (4%لمدة عشر سنوات)	12,190
التدفق النقدي المتوقع	699973
علاوة المخاطر السوقية (5%)	34999
التدفق النقدي المتوقع المعدل	734972
القيمة الحالية : معدل الائتمان المعدل هو 6% لمدة عشر سنوات أو 5584 .	410408

وستؤدي هذه الحسابات إلى تسجيل القيد التالي في دفاتر الشركة : Gulfshore بتاريخ 1 يناير 2005 .

410408 من حـ/ الأصول (التزام تخريد الأصل)

410408 إلى حـ/ التزام تخريد الأصل

ونتيجة لذلك ، تثبت الشركة مصروف استهلاك سنوي قدره 19,488 خلال السنوات العشر القادمة (اللاحقة) ، وستقوم بزيادة التزام تخريد الأصل بمعدل 8.5% سنوياً .

السنة	رصيد الالتزام الافتتاحي	النمو(الزيادة)	الرصيد الختامي للالتزام
2005	414,418	24,624	435,032
2006	435,032	26,102	461,134
2007	461,134	27,688	488,802
2008	488,802	29,328	518,131
2009	518,131	31,088	549,218
2010	549,218	32,953	582,172
2011	582,172	34,930	617,102
2012	617,102	37,026	654,128
2013	654,128	39,248	963,376
2014	693,376	41,596	734,972

وفي 30 ديسمبر 2014 ، ستقوم الشركة بتسوية التزام تخريد الأصل باستخدام عمالها بتكلفة تصل 710,000 دولار ، ومن المهم مقارنة تكلفة التسوية بالقيمة الدفترية لالتزام تسوية أو تخريد الأصل بتاريخ التسوية لتحديد ما إذا كانت هناك مكاسب أو خسائر كما يلي :

إجمالي التكاليف المتكبدة	710,000
التزام تخريد الأصـل	734,972
مكاسب التسويـة	24,972

ويتم استبعاد الالتزام من الدفاتر في تاريخ التسوية ، وإثبات تكاليف الإزالة والاعتراف بالمكاسب . وفي حالة كون الشركة لديها التزامات تخريد سابقة في تاريخ السريان (الفترات المالية التي تبدأ بعد 15 يونيو 2002 ، يشترط عليها استخدام المعلومات الجارية للاعتراف بالتزام مقابل جميع هذه التعهدات وتسويته حسب النمو ، وزيادة القيمة المحمولة لجميع الأصول التي تحتوي على التزام تخريد ، وإثبات مجمع الاستهلاك على المبلغ الزائد ابتداء من تاريخ الحيازة وحتى تاريخ سريان قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (143) وتتم معالجة الأثر المتجمع من هذه التغيرات محاسبياً باعتباره تغيراً في المبادئ المحاسبية .

معايير المحاسبة الدولية: International Accounting Standards

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية بعض النشرات المتعلقة بالموضوعات التالية ، التي تؤثر على بنود كل من العقارات والآلات والمعدات :

1- المشاكل العامة المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للأصول من عقارات وآلات ومعدات في معيار المحاسبة الدولي المنقح رقم (16) بعنوان "العقارات والآلات والمعدات" .
2- رسملة تكاليف الفوائد على الأصول المشتراة في معيار المحاسبة الدولي رقم (23) بعنوان "تكاليف الاقتراض" .
3- المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول في معيار المحاسبة الدولي رقم (36) بعنوان "انخفاض قيمة الأصول" .
4- المعالجة المحاسبية للعقارات الاستثمارية في معيار المحاسبة الدولي المنقح رقم (40) بعنوان "الاستثمارات العقارية" .

5- المعالجة المحاسبية للأصول المحتفظ بها لغرض التخلص منها في معيار التقرير المالي الدولي رقم (5) بعنوان "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقف عنها" .

لم يغير معيار المحاسبة الدولي المنقح رقم (16) من المدخل الأساسي المتبع للمعالجة المحاسبية للآلات والمعدات والعقارات ، وقد كان غرض المجلس من تنقيحه هو توفير المزيد من الاسترشادات حول بعض الموضوعات المختارة . وقد كان المعيار الأصلي يسمح ببعض الاختلاف مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية من حيث إن بنود العقارات والآلات والمعدات يسمح بإعادة تقييمها دورياً (لكن ذلك ليس ملزماً) بما يتماشى مع القيمة الجارية في السوق ، ويشترط هذا المعيار كذلك ، حساب الاستهلاك بطريقة تشبه كثيراً الانخفاض الفعلي في الخدمات الكامنة في الأصل .

ويشير معيار المحاسبة الدولي رقم (16) إلى أن بنود العقارات والآلات والمعدات يجب الاعتراف بها كأصول متى كان من المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المصاحبة لها إلى المشروع ، وكانت تكاليفها قابلة للتقدير بشكل موثوق ، وفي مثل هذه الحالات يعد القياس المبدئي للأصل هو التكلفة ، ثم بعد ذلك تكون المعالجة المفضلة المنصوص عليها هي استهلاك تكلفة الأصل التاريخية ، لكن إحدى المعالجات البديلة المسموح بها هي إعادة التقييم الدوري للأصل بقيمته السوقية العادلة ، وعندما تحدث إعادة التقييم هذه يتم تسجيل الزيادة في القيمة في حقوق الملكية إذا لم يكن هناك- سلفاً- فائض إعادة تقييم ، في حين يتم تسجيل الانخفاض على أنه مصروفات تخص الفترة الجارية ، وعند القيام بإعادة التقييم يشترط المعيار إعادة تقييم كامل مجموعة الأصول التي ينتمي إليها الأصل الذي تمت إعادة تقييمه ، ومن أمثلة مجموعات العقارات والآلات والمعدات ، هناك الأراضي والمباني والمعدات . وأخيراً تشمل الإفصاحات المطلوبة لبنود العقارات والمعدات كلا من أسس القياس المستخدمة للأصول ، بالإضافة إلى تسوية بين أرصدة نهاية المدة وبدايتها لتضم عمليات الشراء والبيع (الاستغناء) ، وأي تسويات تتعلق بإعادة التقييم .

ويشترط هذا المعيار كذلك على الشركات القيام بالمراجعة الدورية للمبالغ المحمولة لبنود العقارات والآلات والمعدات لمعرفة ما إذا كان المقدار الذي يمكن استرداده قد انخفض عن القيمة المثبت بها . وعند حدوث هذا الانخفاض ، يجب خفض القيمة

المرحل بها الأصل إلى المبلغ الذي يمكن استرداده ، على أن يتم الاعتراف بهذا الانخفاض كمصروف في الفترة الجارية ، ويشترط هذا المعيار كذلك تعلية قيمة الأصل عند زوال الظروف أو الأحداث التي أدت إلى انخفاضه ، وهذه المعالجة تتعارض مع متطلبات قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (121) التي تمنع الاعتراف بالتحسن اللاحق .

وفيما يتعلق بالاستهلاك ، أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (16) إلى أن الأعباء الدورية يجب توزيعها على أساس نظامي خلال العمر الإنتاجي للأصل ، وأن الطريقة المختارة يجب أن تعكس نمط استخدام المنافع الاقتصادية للأصل . وأخيراً يشترط هذا المعيار المراجعة الدورية لنمط استخدام المنافع الاقتصادية ، وإذا ما ظهر دليل على تغير نمط هذه المنافع ، عندئذ يجب تغيير طريقة الاستهلاك لتعكس النمط الجديد للمنافع ، ويجب أن تتم معالجة مثل هذا التغير في طرق الاستهلاك كتغير في المبادئ المحاسبية ، وتختلف هذه المعالجة كثيراً عما عليه مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، حيث يشترط أن تكون طريقة الاستهلاك المختارة نظامية ورشيدة ، بينما يسمح بتغيير طرق الاستهلاك في الظروف غير العادية فقط .

وقد كانت أهم الإيضاحات التي حددها معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (16) هي كما يلي :

1- اشتراط مدخل المكونات للاستهلاك : حيث تتم معالجة كل مكون من مكونات الأصل وفقاً لمدخل المكونات ، متى كانت أعمارها مختلفة أو نمط استهلاكها مختلفًا ، بصورة منفردة لأغراض الاستهلاك والمعالجة المحاسبية للنفقات اللاحقة (بما في ذلك التجديد والإحلال) .

2- يجب أن تحتوي تكلفة اقتناء العقارات والآلات والمعدات مقدار المخصص الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (37) لمقابلة التكلفة المقدرة لفك وإزالة الأصل وإعادة الموقع إلى ما كان عليه ، بما في ذلك كلا المخصصين اللذين يتم الاعتراف بأحدهما عند شراء الأصل ، والآخر الذي يتزايد ويتم الاعتراف به أثناء استخدام الأصل .لكن بعد الاعتراف بالمخصص ، يتم تحميل زيادته بفعل نمو الفائدة أو تغير معدل الخصم على حساب المصروفات ولا يضاف إلى تكلفة الأصل .

3- إن المعالجة المحاسبية للإيراد العرضي (والمصروفات ذات الصلة به) خلال إنشاء أو تطوير الأصل ، تعتمد على ما إذا كان الإيراد العرضي يشكل نشاطًا ضرورياً لجلب الأصل إلى الموقع ، وظروف العمل الضروريين لجعله قادراً على العمل بالطريقة التي تريد له الإدارة (بما في ذلك ما تحتاجه اختبارات ما إذا كان الأصل يعمل بشكل مناسب) :

(أ) يتم خصم صافي متحصلات البيع خلال الأنشطة الضرورية لجلب الأصل لموقع وظروف العمل الضروريين ، لجعله يعمل بشكل مناسب ، من تكلفة الأصل .

(ب) يجب الاعتراف بالإيرادات والمصروفات بصورة منفصلة بالنسبة للعمليات التي تتعلق بإنشاء أو تطوير الأصل ، لكنها غير ضرورية لجلب الأصل لموقع وظروف العمل الضروريين لجعله قادراً على العمل بشكل مناسب .

4- يعرف قياس القيمة المتبقية بأنه الأسعار الجارية لأصول ذات عمر مشابه ، وظروف مشابهة للعمر المقدر ، والظروف المقدرة للأصل ، عندما يصل إلى نهاية عمره الإنتاجي .

5- يتم تسجيل عمليات استبدال البنود المتشابهة من عقارات وآلات ومعدات بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر ، إلا إذا لم يكن بالإمكان قياس القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه ، أو القيمة المحمولة لهذا الأصل .

6- تتم إضافة النفقات اللاحقة للقيمة المحمول بها الأصل فقط إذا كانت هذه النفقات تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل عما يعكسه آخر تقييم حديث لمستوى أدائه .

وقد أشارت مراجعة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (16) إلى مخاوف تتعلق بالعديد من مجالات الاختلاف بين هذا المعيار ومبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، وكان من أهم هذه المخاوف ما يتعلق بالمعالجة البديلة المسموحة بها والخاصة بالتقييم الدوري لبنود العقارات والآلات والمعدات على أساس قيمتها العادلة ، فاستخدام هذه المعالجة البديلة غير المسموحة

وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، ينظر إليه باعتباره يشوه القدرة على المقارنة بين الشركات ، ويقلل من استخدام الإجراءات المحاسبية المتشابهة في الظروف المتشابهة ، وقد عبر الموظفون كذلك عن مخاوفهم من أن الاسترشادات الموضوعة لتحديد القيمة العادلة غير واضحة وغير ثابتة ، من حيث إن التعريفات المستخدمة لكل من القيمة الجارية والقيمة المستغلة أو في الاستخدام توظفان في بيان كيفية حساب القيمة العادلة . ومن بين نواحي القلق الأخرى التي تم التعبير عنها هناك مفهوم الاستهلاك من خلال نمط الاستخدام ، وعدم ثبات المعالجة المحاسبية للأصول في الصناعات الاستخراجية بشكل خاص ، وعدم تحديد قواعد واضحة لرسملة النفقات اللاحقة المتعلقة بالأصول . هذه النواحي لم يتم التعرض لها في المعيار المنقح (المعدل) .

ويسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (23) للشركات بالاختيار بين طريقتين للمعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض ، ففي ظل المعالجة المعيارية للصناعة يشترط على الشركات الاعتراف بتكاليف الفوائد في الفترة التي تكبدت فيها ، أما في ظل طريقة المعالجة البديلة المسموح بها فتعتبر تكاليف الفوائد التي يمكن نسبتها مباشرةً إلى شراء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل ، هي تكاليف تتم رسملتها كجزء من هذا الأصل . فتكاليف الفوائد التي تتم رسملتها هي تلك التكاليف التي يمكن تجنبها إذا لم يتم الاتفاق على الأصل المؤهل ، ونتيجة لذلك تعتبر المعالجة المحاسبية البديلة التي قدمتها لجنة معايير المحاسبة الدولية لتكاليف الفوائد المرسملة مشابهة لما تنص عليه مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية . وقد عبر موظفو مجلس معايير المحاسبة المالية عند مراجعتهم لمعيار المحاسبة الدولي رقم (23) عن قلقهم حول قدرة الشركات على الاختيار بين واحدة من معالجتين ممكنتين لنفس العملية ، كما كان هناك قلق إضافي من حقيقة أن هذه المرونة في الاعتراف (الاعتراف الفوري مقابل الرسملة) قد تكون لها أثر عميق على صافي الدخل المقرر عنه .

ويشترط معيار المحاسبة الدولية رقم (36) الاعتراف بالخسائر من انخفاض القيمة متى كانت القيمة التي يمكن استردادها من الأصل تقل عن المبلغ المثبت به (القيمة الدفترية) . والقيمة القابلة للاسترداد من الأصل هي صافي سعر بيعه أو قيمته في الاستخدام أيهما أكبر ، وكلاهما يعتمد على حسابات القيمة الحالية كما يلي :

إن صافي سعر البيع هو المقدار الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل في عملية تفاوضية بين أطراف واعية وراغبة ، مطروحًا منه تكلفة التخلص من الأصل ، والقيمة في الاستخدام هي المقدار الذي يمكن الحصول عليه من استخدام الأصل حتى نهاية عمره الإنتاجي ، بالإضافة إلى السعر الذي يتم التحصل عليه عند التخلص من الأصل ، وتحسب القيمة في الاستخدام على أنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة ، ويجب أن يكون معدل الخصم المستخدم لهذا الغرض هو المعدل قبل الضريبة ، والذي يعكس التقدير الجاري في السوق للقيمة الزمنية للنقود ، والمخاطر المصاحبة لهذا الأصل .

ويجب الاعتراف بالخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة كمصروف في قائمة الدخل بالنسبة للأصول الظاهرة في الدفاتر (المحمولة) بالتكلفة ، وتجب معالجتها كانخفاض إعادة تقييم بالنسبة للأصول المرحلة بالقيم المعدلة ، ويجب كذلك عكس الخسائر من الانخفاض في القيمة (الاعتراف بصافي دخل) ، إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد المقدار الذي يمكن استرداده من الأصل آخر مرة تم فيها الاعتراف بالخسائر من انخفاض القيمة .

وعند تحديد القيمة في الاستخدام ، يجب على المشروع القيام بما يلي :

(أ) توقع التدفقات النقدية بناءً على افتراضات معقولة ، ويمكن تأييدها وتعكس الأصل في حالته الراهنة ، وتمثل أفضل تقديرات الإدارة لمجموعة الظروف الاقتصادية التي ستكون قائمة خلال العمر الإنتاجي المتبقي للأصل . ويجب أن تشمل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ، جميع التدفقات النقدية المقدرة الداخلة والخارجة ، ما عدا تلك المتعلقة بالأنشطة التمويلية والمتحصلات من ضرائب الدخل والدفعات النقدية .

(ب) استخدام معدل خصم قبل الضرائب يعكس التقديرات السوقية الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل ، ويجب ألا يعكس معدل الخصم المخاطر التي سبق تعديل التدفقات النقدية المستقبلية بها .

وإذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلة مستقلة بقدر كبير عن التدفقات الداخلة من الأصول الأخرى ، عندئذ يجب على المشروع تحديد المقدار الذي يمكن

استرداده من الوحدة المولدة للنقدية التي ينتمي إليها الأصل . والوحدة المولدة للنقدية هي أصغر مجموعة من الأصول ، يمكن تحديدها تولد تدفقات نقدية داخلة مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية من الأصول الأخرى أو مجموعة من الأصول .

ويجب إلغاء خسائر انخفاض القيمة التي سبق الاعتراف بها في السنوات السابقة إذن وفقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد المقدار الذي يمكن استرداده منذ آخر مرة تم الاعتراف فيها بخسائر انخفاض القيمة ، لكن خسائر الانخفاض في القيمة ، يجب أن تُعكس بالمقدار الذي لا يجعل عملية الإلغاء تزيد من القيمة المرحل بها الأصل عن القيمة المنقولة التي كان سيتم تحديدها للأصل (صافية من إي إحلال أو استهلاك) لو لم يتم الاعتراف بالخسائر من انخفاض القيمة ، ويجب إلغاء الخسائر من انخفاض قيمة الشهرة فقط إذا كان الحدث الخارجي الذي أدى إلى الاعتراف بالخسائر من انخفاض القيمة قد زال ، وفي هذه الحالة يجب الاعتراف بإلغاء خسارة انخفاض القيمة كدخل في قائمة الدخل بالنسبة للأصول المحمولة بالتكلفة ومعالجته كزيادة إعادة تقييم للأصول المثبتة بمقدار إعادة التقييم .

وقد أشارت مراجعة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (36) إلى أن هذا المعيار أخذ مدخلاً مشابهاً لمدخل قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (121) لتحديد الأصول التي انخفضت قيمتها ، لكنها علقت على أن القائمتين تختلفان جوهرياً في مدخلهما للاعتراف بخسائر انخفاض القيمة وقياسها وإلغائها ، فمعيار المحاسبة الدولي رقم (36) يشترط تطبيق أحكامه بشأن انخفاض القيمة على جميع الأصول ، في حين أن قائمة معايير المحاسبة المالية (121) تشترط تطبيق أحكام مختلفة للقياس ، والاعتراف على الأصول التي سيتم الاحتفاظ بها واستخدامها ، عما يطبق على الأصول التي سيتم التخلص منها . ورغم أن كلتا القائمتين تشترطان دافعاً لانخفاض القيمة لكي تسجل الخسائر ، فإن معيار المحاسبة الدولي (36) يستخدم صافي سعر بيع الأصل أو قيمته في الاستخدام أيهما أكبر ويدخل عملية الخصم ، بينما قائمة معايير المحاسبة المالية (121) تستخدم مجموع التدفقات النقدية غير المخصومة للأصل ، ونتيجة لذلك ، تعترف الشركات التي تستخدم معيار المحاسبة الدولي (36) بشكل طبيعي بخسائر انخفاض القيمة في وقت مبكر على الاعتراف بها فيما لو كانت تستخدم قائمة معايير المحاسبة المالية (121) فمعيار المحاسبة الدولي رقم (36) يشترط قياس

خسائر انخفاض القيمة بمقدار الزيادة في القيمة المرحل بها الأصل عن قيمة الدافع للاعتراف بانخفاض القيمة ، في حين أن قائمة المحاسبة المالية رقم (121) تقيس هذه الخسائر بالفرق بين القيمة المثبت بها الأصل وقيمته الحقيقية ، وهذه الفروق يمكن أن تؤدي إلى الاعتراف بخسائر تختلف كثيراً في مبلغها (أو مقدارها) . وأخيراً يشترط معيار المحاسبة الدولي (36) إلغاء خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لكل من الأصول المحتفظ بها والمستخدمة ، والأصول التي يتم التخلص منها ، في حين أن قائمة معايير المحاسبة المالية (121) لا تسمح بإلغاء خسائر انخفاض القيمة للأصول المحتفظ بها والمستخدمة ، ومن المرجح أن يؤدي هذا الفرق إلى زيادة التقلبات في المبالغ المقرر عنها وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي ، ولم يتناول مجلس معايير المحاسبة الدولية (36) هذه المسائل في مشروع التحسين .

يغطى معيار المحاسبة الدولي رقم (40) العقارات الاستثمارية التي تحتفظ بها جميع الشركات ، وتعرف العقارات الاستثمارية بأنها العقـارات (الأراضي أو المباني) التي يتم الاحتفاظ بها لكسب الإيجارات أو الزيادة في القيمة الرأسمالية أو كليهما معاً ، وعند المعالجة المحاسبية لهذه العقارات وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (40) يجب على المشروع الاختيار من بين :

1- نموذج القيمة العادلة الذي تقاس وفقًا له العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة ، ويتم وفقًا له الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل .

2- نموذج التكلفة (هو نفسه المعالجة المعيارية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) بعنوان "العقارات والآلات والمعدات") ، حيث تقاس الاستثمارات العقارية بالتكلفة المستهلكة (مطروحاً منها أي خسائر مجمعة للانخفاض في القيمة) ، ويجب على المشروع الذي يختار نموذج التكلفة الإفصاح عن القيمة العادلة لعقاراته الاستثمارية .

ويشير معيار المحاسبة الدولي رقم (40) إلى ضرورة استخدام النموذج الذي تم اختياره لمعالجة جميع العقارات الاستثمارية وعدم التغيير من نموذج إلى آخر ، إلا إذا كان التغير سيؤدي إلى عرض مناسب أفضل فقط . وقد نص هذا المعيار على أن هذه الحالة غير واردة بالنسبة للتغيير من نموذج القيمة العادلة إلى نموذج التكلفة . إلا أن

موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية ، لم يقوموا بمراجعة معيار المحاسبة الدولية رقم (40) حتى تاريخ نشر هذا الكتاب ، لكن سيضاف ملخص عملية المراجعة إلى صفحات الكتاب على شبكة المعلومات الدولية بالنسخة الإنجليزية عندما يصبح متوفراً .

وقد عدلت مراجعة المعيار الدولي رقم (40) من تعريف العقارات الاستثمارية لتشمل فوائد العقارات التي يحتفظ بها المستأجر وفقًا للاستئجار التشغيلي بشرط تحقيق ما يلي :

- الوفاء بباقي تعريف العقار الاستثماري .
- استخدام المستأجر لنموذج القيمة العادلة .

إضافة إلى أن المستأجر الذي يبوب فوائد العقارات التي يُحتفظ بها وفقاً للاستئجار التشغيلي كعقار استثماري ، تجب عليه معالجة الاستئجار كما لو أنه استئجار تمويلي .

وقد وضع معيار التقرير المالي الدولي رقم (5) تصنيفاً للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع باستخدام نفس المعايير الواردة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (144) المعنونة "المعالجة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول المعمرة و التخلص منها" . هذه الأصول تحتاج إلى التخلص منها من خلال البيع ، لذلك لا تقابل العمليات المتوقع تركها هذا التعريف (لكن يمكن تصنيفها كعمليات متوقف عنها بمجرد تركها) .

القياس: Measurement

تطبق المبادئ التالية :

1- عند تاريخ التصنيف باعتبار البند متاحاً للبيع : عندئذ يقاس البند فوراً قبل التصنيف المبدئي له ، باعتباره كذلك تماشياً مع معيار التقرير المالي الدولي المعني .

2- بعد تصنيف البند باعتباره متاحاً للبيع : عندئذ تقاس الأصول غير المتداولة أو المجموعات المتخلص منها المصنفة باعتبارها متاحة للبيع بالقيمة المحمولة بها أو القيمة العادلة ، مطروحًا منها تكلفة البيع أيهما أقل .

3- يتم الاعتراف بخسائر انخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر مقابل أي تخفيض مبدئي ، أو أي تخفيضات لاحقة للأصل أو المجموعة المتخلص منها إلى القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع .

4- الأصول المحمولة بالقيمة العادلة قبل التصنيف المبدئي : بالنسبة لهذه الأصول ، يؤدي مطلب طرح تكاليف البيع من القيمة العادلة إلى تحميل أعباء فورية .

5- الزيادات اللاحقة في القيمة العادلة : يمكن الاعتراف بأي مكاسب تتحقق لاحقاً من زيادة القيمة العادلة بعد طرح تكلفة بيع الأصل في الأرباح أو الخسائر على ألا تزيد عن خسائر انخفاض القيمة المتجمعة التي يتم الاعتراف بها تماشياً مع معيار التقرير المالي الدولي رقم (5) ، أو مع معيار المحاسبة الدولي السابق رقم (36) .

ويجب عرض الأصول المصنفة باعتبارها متاحة للبيع (محتفظ بها بغرض البيع) والأصول والالتزامات التي تقع ضمن مجموعة سيتم التخلص منها ومصنفة باعتبارها متاحة للبيع ، بصورة منفصلة في متن الميزانية ولا تخضع للاستهلاك .

ولابد من الإفصاحات التالية :

1- يجب الإفصاح عن الأصول غير المتداولة المصنفة باعتبارها متاحة للبيع ، وأصول المجموعة المصنفة باعتبارها متاحة للبيع بشكل منفصل عن الأصول الأخرى بالميزانية .

2- التزامات المجموعة التي يراد التخلص منها ، ومصنفة باعتبارها متاحة للبيع ، يجب أيضاً الإفصاح عنها منفصلة عن باقي التزامات الميزانية الأخرى .

3- هناك إفصاحات أخرى إضافية تشمل وصف طبيعة الأصول المتاحة للبيع ، والحقائق والظروف المحيطة بعملية البيع .

الخلاصة Summary

عادة ما تشكل العقارات والآلات والمعدات أهم الأصول المعمرة لدى الشركة ، والأهداف العامة للمعالجة المحاسبية لهذه الأصول هي إعطاء الإدارة والمستثمرين والسلطات الحكومية معلومات مفيدة عن هذه الأصول والتخطيط لعمليات الشراء الجديدة من خلال الموازنات الواقعية ، وهناك عدد من المشاكل التي تنشأ عند الاختيار من بين طرق تحديد تكاليف هذه الأصول ، وقد تم تطوير مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها لمعالجة غالبية النواحي الصعبة ، لكن تخصيص تكلفة الأصل للفترات المستفيدة مازالت هي أكبر الصعاب في المعالجة المحاسبية للآلات والمعدات والعقارات ، وهناك عدد من وجهات النظر بشأن الاستهلاك ، إضافة إلى عدد من الطرق البديلة لحساب وتوزيع هذه التكاليف .

الفصل العاشر

الأصول طويلة الأجل - (الجزء الثاني)- الاستثمارات والأصول غير الملموسة

Long Term Assets (II): Investments and Intangibles

يتم الاستثمار في الأوراق المالية للشركات الأخرى لأسباب عديدة منها ، مثلاً الحصول على دخل إضافي ، أو خلق علاقات مرغوبة مع الموردين ، أو تحقيق السيطرة التامة أو الجزئية على الشركات ذات الصلة ، أو إضافة منتجات جديدة . ويعتمد قرار تصنيف هذه الاستثمارات كأصول طويلة الأجل ، بدلاً من تصنيفها كأصول متداولة على مفهوم نية الإدارة ، فإذا كانت الإدارة تنوي استخدام هذه الأوراق في الأغراض طويلة الأجل ، عندئذ يتم تصنيفها منفصلة في الميزانية كاستثمارات طويلة الأجل ، بدلاً من تصنيفها كاستثمارات مؤقتة .

وكما رأينا في الفصل السابع ، تضم فئة الاستثمارات في الميزانية الاستثمارات في أوراق الملكية ، وأورق الدين للمشروعات الأخرى ، والأصول غير المستخدمة حالياً ، والأموال المخصصة ، وسنناقش في هذا الفصل ، الاستثمارات في أوراق الملكية ، وأوراق الدين . وستقتصر المناقشة المفصلة للاستثمارات في الملكية ، على تلك الاستثمارات التي لا تؤدي إلى توحيد القوائم المالية ، إضافة إلى تناول موضوع الأصول غير الملموسة .

الاستثمارات في أوراق الملكية: Investment in Equity Securities

عرفت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) مصطلح أوراق الملكية كما يلي :

«أي ورقة تمثل حصة للمالك في المشروع (مثل ، الأسهم العادية ، أو الأسهم الممتازة ، أو أي أسهم رأسمالية أخرى) أو حقاً لحيازة مثل هذه الحصة (مثل الضمانات والحقوق وخيارات الشراء) أو حقاً للتخلص منها (مثل خيارات البيع) بأسعار ثابتة أو يمكن تحديدها .

ولا تشمل أوراق الملكية الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد ، أو السندات القابلة للتحويل ، ويمكن شراؤها من سوق تداول نظامية أو أخرى غير نظامية ، أو بالبيع المباشر ، إضافة إلى أن الضمانات والحقوق والخيارات قد تكون مرتبطة بالأوراق الأخرى (أسهماً ممتازة أو سندات) ، أو يتم الحصول عليها من المصدر بصورة مجانية لتمكين المشروع من المحافظة على نسبة ملكيته الحالية . وتشمل التكلفة المسجلة للاستثمارات في أوراق الملكية كلاً من : سعر شرائها وأي أتعاب سمسرة أو تكاليف نقل أو تسجيل أو ضرائب نقل ملكية .

وعند الحصول على أوراق الملكية في عملية غير نقدية تعتمد تكلفتها المسجلة عندئذ على القيمة السوقية العادلة لما تم التنازل عنه ، و إذا كانت هذه القيمة غير متوفرة ، تعتبر التكلفة هي القيمة السوقية العادلة لورقة الملكية القابلة للتداول التي تم الحصول عليها .

وبعد عملية الشراء هناك خمس طرق للمعالجة المحاسبية والعرض في القوائم المالية تستخدم وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها حالياً للأنواع المختلفة من أوراق الملكية ، **وهذه الطرق هي** :

1- دمج القوائم المالية (Consolidation)
2- طريقة الملكية (The Equity Method)
3- طريقة التكلفة (The Cost Method)
4- طريقة القيمة العادلة (The Fair Value Method)
5- طريقة القيمة السوقية (Market Value Method)

وهذه الطرق ليست بدائل لإثبات الاستثمارات في أوراق الملكية ، بل تطبق على أساس نسبة الملكية أو الظروف المحيطة ، وسنتناول فيما يلي كل واحدة من هذه الطرق والظروف التي يمكن تطبيقها في ظلها ، إضافة إلى مناقشة المزايا النظرية لإحدى الطرق التي تحظى ببعض التأييد ، وهي طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل .

القوائم المالية الموحدة (المجمعة) : Consolidation

يتم إعداد قوائم مالية مجمعة إذا كان المستثمر يملك من الأسهم العادية ما يكفي للسيطرة على الشركة المستثمر فيها ، وتعرف السيطرة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (94) بأنها ملكية غالبية الأسهم التي لها حق التصويت (أكثر من 50 في المائة) ما لم تكن الشركة الأم محرومة من فرض السيطرة ، أو كانت السيطرة مؤقتة .

ويتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة (المجمعة) استبدال حساب الاستثمار (الذي تتم معالجته خلال السنة وفقاً لطريقة الملكية كما هو مبين أدناه) بأصول والتزامات الشركة المستثمر فيها . ففي عملية توحيد القوائم المالية ، يتم دمج (إضافة) أصول والتزامات الشركة المستثمر فيها إلى أصول والتزامات الشركة الأم ، وسترد مناقشة القوائم المالية المجمعة في الفصل السادس عشر بشكل مفصل .

طريقة الملكية: The Equity Method

تستخدم طريقة الملكية عندما تكون للمستثمر القدرة على التأثير بصورة جوهرية في القرارات التشغيلية والتمويلية للشركة المستثمر فيها ، في الوقت الذي يمتلك فيه أقل من 50% من الأسهم التي لها حق التصويت ، **ويمكن تحديد القدرة على التأثير الجوهري من خلال العديد من الطرق من بينها** :

1- وجود تمثيل في مجلس الإدارة .
2- المشاركة في عمليات صنع القرار .
3- وجود عمليات مادية (مهمة) بين الشركات .
4- تبادل موظفي الإدارة .
5- التبعية التقنية .
6- ارتفاع النسبة المئوية لملكية المستثمر مقارنة بالمساهمات الأخرى .

وعند استخدام طريقة الملكية ، يتم تعديل التكلفة المسجلة للاستثمار ، لتعكس أرباح وخسائر الشركة المستثمر فيها ، وتوزيعات الأرباح التي تقوم بها ، وتعتمد هذه التعديلات على النسبة المئوية لملكية المستثمر في الشركة المستثمر فيها ، فإذا أفصحت الشركة المستثمر فيها عن أرباح مثلاً ، يقوم المستثمر بالإفصاح عن دخل مساو لنسبة ملكيته ، ويزيد القيمة المسجلة لحساب الاستثمارات بنفس المقدار ، ومن جهة أخرى ، تسجل التوزيعات المستلمة كتخفيض في القيمة المسجلة لحساب الاستثمارات بقيمة التوزيعات المستلمة ، ولا تسجل التوزيعات كدخل ، لأن دخل الشركة المستثمر فيها يسجل من قبل المستثمر كدخل له ، بمجرد اكتساب الشركة المستثمر فيها للدخل ، وبعبارة أخرى ، إذا كانت الطريقة المتبعة هي طريقة الملكية ، ينظر إلى التوزيعات

باعتبارها توزيعاً للأرباح المحتجزة ، لأن احتجاز الأرباح يزيد من حساب الاستثمار ، بينما يؤدي توزيع هذه الأرباح إلى خفض حساب الاستثمار ، وبالتالي يمثل حساب الاستثمار ملكية الشركة المستثمر فيها في الاستثمار .

وقد بينت لجنة الإجراءات المحاسبية في نشرة البحوث المحاسبية رقم (51) طريقة الملكية ، ونصت على أنها الطريقة المفضلة لمعالجة الشركات التابعة غير المدمجة أو موحدة القوائم ، وفي سنة 1971 ، قرر مجلس مبادئ المحاسبة عن خلاصة ما توصل إليه من دراسة المعالجة المحاسبية للاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم ، وذلك بإصدار رأيه رقم (18) بعنوان "طريقة الملكية لمعالجة الاستثمارات في الأسهم العادية" ، وقد أوضح هذا الرأي إمكانية تطبيق طريقة الملكية على الاستثمارات في الأسهم العادية للشركات التابعة ، لكنه علق على أن هذه الطريقة ليست بديلاً صحيحاً لطريقة دمج أو توحيد القوائم المالية .

وقد علق المجلس كذلك على أن تحديد القدرة على التأثير ليست سهلة دائماً ، ولكي يتم تحقيق درجة معقولة من الثبات في التطبيق ، تعتبر نسبة استثمار مساوية 20% أو أكثر من الأسهم التي لها حق التصويت في الشركة المستثمر فيها ، دليلاً على افتراض القدرة على استخدام قدر كبير من التأثير ، وعلى العكس من ذلك ، تعتبر نسبة ملكية أقل من 20% من الأسهم التي لها حق التصويت ، دليلاً على أن المستثمر لا يؤثر بشكل قوي على الشركة المستثمر فيها ، ما لم يكن بالإمكان البرهنة على وجود مثل هذه القدرة فعلاً ، وبالتالي كانت النتيجة النهائية هي أن التأثير الجوهري يتحقق متى كان المستثمر يحتفظ بنسبة 20% أو أكثر من الأسهم التي لها حق التصويت في الشركة المستثمر فيها ، ما لم تكن الظروف السائدة تشير إلى عدم القدرة على عكس ذلك .

من ناحية أخرى ، لا تعالج جميع الاستثمارات التي تصل نسبتها إلى 20% أو أكثر وفقاً لطريقة الملكية ، ويشير تفسير مجلس معايير المحاسبة المالية رقم (35) إلى أن الحقائق والظروف التالية ، قد تحول بين المستثمر واستخدام طريقة حق الملكية ، حتى وإن كانت نسبة الاستثمارات التي يحتفظ بها هي 20% أو أكثر :

1- معارضة الشركة المستثمر فيها مثل الدعاوى القضائية والشكاوى للسلطات الحكومية المنظمة ، التي تعارض قدرة المستثمر على التأثير الجوهري .

2- توقيع اتفاق بين المستثمر والشركة المستثمر فيها ، يقوم المستثمر بموجبه بالتخلي عن حقوقه المهمة كحامل أسهم .

3- تركز غالبية ملكية الشركة المستثمر فيها لدى مجموعة صغيرة من حملة الأسهم ، بحيث تقوم بتشغيل الشركة دون مراعاة وجهات نظر المستثمر .

4- المعلومات المالية التي يحتاجها أو يرغب فيها المستثمر لتطبيق طريقة الملكية أكبر مما هو متاح لحملة الأسهم الآخرين بالشركة (مثل رغبة المستثمر في الحصول على بيانات مالية ربع سنوية عن شركة يستثمر بها تقوم بإعداد تقارير سنوية فقط ، ويحاول الحصول على هذه المعلومات ولا يتمكن من ذلك) .

5- محاولة المستثمر الحصول على التمثيل في مجلس إدارة الشركة المستثمر فيها وفشله في ذلك .

وقد كان قرار مجلس مبادئ المحاسبة بتعزيز طريقة الملكية ، يعتمد على أهداف المحاسبة على أساس الاستحقاق – أي التقرير عن العمليات عند حدوثها وليس عند تحصيل النقدية – فإذا كان المستثمر يمكنه التأثير بشكل جوهري على الشركة المستثمر فيها ، عندئذ ستكون نتائج القرارات التشغيلية تعكس بشكل أفضل النتائج الدورية الناشئة عن القيام بالاستثمار ، مقارنة بما تعكسه توزيعات حصة المستثمرين من الأرباح المتجمعة ، والتي قد لا تكون بذاتها ذات علاقة بالأداء ، ويبدو أن المجلس اعتقد أن احتياجات المستثمر للتدفقات النقدية يمكن الوفاء بها من خلال اختبار قوة التأثير ، وأن احتياجات التقرير ذات أهمية بالغة .

طريقة التكلفة: The Cost Method

إذا لم يكن هناك تأثير جوهري أو سيطرة على الشركة المستثمر فيها ، عندئذ تتم معالجة الاستثمارات في الأسهم العادية محاسبياً ، إما بطريقة التكلفة أو طريقة القيمة العادلة ، وتُستخدم هاتان الطريقتان أيضا لجميع أوراق الملكية الأخرى ، وعندما لا يكون هناك سعر سوقي جاهز لأوراق الملكية ، عندئذ يجب استخدام طريقة التكلفة . وتشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) حالياً استخدام مدخل القيمة العادلة لجميع أوراق الملكية التي يمكن تحديد قيمتها العادلة بسهولة ، ولا تتم معالجتها بطريقة الملكية ، أو طريقة دمج القوائم المالية .

ووفقاً لطريقة التكلفة ، يتم حمل الاستثمارات في الملكية في الدفاتر بتكلفتها التاريخية ، ويسجل الإيراد ويفصح عنه عند تسلم التوزيعات ، ويمكن انتقاد طريقة التكلفة بأنها لاتقيس القيمة العادلة الجارية ، لأن التكلفة التاريخية توفر المعلومات الملائمة لتحديد ما يمكن استرداده عند شراء الأوراق المالية ، أما القيمة السوقية العادلة الجارية ، فتوفر مقياساً مشابهاً في الفترة المحاسبية الجارية ، وإذا كان الغرض من القوائم المالية هو تزويد المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين بالمعلومات المفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ، فسيكون التقدير الجاري للقيمة القابلة للاسترداد – القيمة السوقية الجارية – هو المقياس الملائم ، وحتى بالنسبة لأوراق الملكية التي لا يتم تداولها كثيراً ، قد تكون القيمة العادلة الجارية أكثر ملاءمة من التكلفة .

ورغم بعض التكهنات التي دارت عند نشر رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (18) حول إمكانية تبني المجلس للقيمة السوقية العادلة ، فإن هذا الرأي لم يضف الكثير لمقبوليتها ، لأن استخدام القيمة العادلة هو انحراف عن مبدأ التكلفة التاريخية ، ويبدو أن مجلس مبادئ المحاسبة ، لم يكن مستعداً لاتخاذ خطوات متطرفة وتعزيز الانحراف عن التكلفة التاريخية ، رغم حقيقة أن المعلومات المطلوبة لتحديد القيمة العادلة لمعظم الاستثمارات متاحة بسهولة ، لكن مجلس معايير المحاسبة المالية غير هذا الموقف في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) ، وأصبحت المعالجة المحاسبية على أساس القيمة العادلة مطلوبة في العديد من الظروف ، كما سنناقش لاحقاً في هذا الفصل .

طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل: The Lower of Cost or Market Method

قام مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1975 ، بنشر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (12) ، وقد اشترط هذا الإصدار معالجة أوراق الملكية التي توجد لها قيمة سوقية جاهزة ، ولا تعالج وفقاً لطريقة الملكية ، أو طريقة دمج القوائم المالية بطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل ، ووفقا لهذه الطريقة ، كما جاء في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (12) ، يتم فصل أوراق الملكية القابلة للتداول إلى محافظ جارية ، ومحافظ طويلة الأجل ، ويتم إظهار كل حافظة في الميزانية بالتكلفة الإجمالية أو القيمة السوقية الإجمالية للمحفظة أيهما أقل ، ويتم تحقيق هذه العملية باستخدام مخصص تقييم لكل محفظة يقيس مقدار ما تفوق به التكلفة الإجمالية لمحفظة الاستثمار القيمة السوقية

الإجمالية لها عند تاريخ الميزانية ، وبالنسبة للاستثمارات المؤقتة في أوراق الملكية القابلة للتداول ، يتم الاعتراف بالخسائر غير المحققة ، وما قد يسترد من هذه الخسائر في قائمة الدخل ، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل في أوراق الملكية القابلة للتداول ، يتم الإفصاح عن الأثر التجميعي للخسائر غير المحققة ، وما يسترد من هذه الخسائر بشكل سالب في حقوق الملكية .

إن تأييد مجلس معايير المحاسبة لطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لم يكن لمجرد رفض تطبيق التكلفة التاريخية . ولكنه ببساطة هو عبارة عن دليل آخر على الاهتمام المتزايد لمفهوم التحفظ .

وقد تعرضت طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل للانتقاد ، لأنها لا تؤدي إلى معالجة ثابتة لجميع أوراق الملكية القابلة للتداول (التسويق) ، فالمكاسب تعالج بشكل مختلف عن معالجة الخسائر ، والاستثمارات المؤقتة تعالج بشكل مختلف عن معالجة الاستثمارات طويلة الأجل ، دون وجود تفسير عقلاني لذلك . إضافة إلى عدم الاتساق الناتج عن الاعتراف بالزيادة في القيمة السوقية ، حتى تصل إلى التكلفة دون الاعتراف بهذه الزيادة لتصل إلى سعر السوق . ويرى معارضو قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (12) أن الاعتراف اللاحق بالمكاسب غير المحققة ، كان حكمياً ، لدرجة أن الاعتراف بهذه المكاسب قد لا يحدث مطلقاً .

وأخيراً ، قد يكون تحديد التكلفة أو السوق أيهما أقل على أسس إجمالية مضللاً ، لأن الخسائر غير المحققة تلغيها المكاسب غير المحققة ، وعند بيع ورقة معينة في فترة لاحقة ، سيتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر التجميعية غير المحققة ، مما يؤدي إلى عدم المقابلة بين الاعتراف بالمكاسب والاعتراف بالخسائر في الفترة التي حدثت بها .

طريقة القيمة العادلة: The Fair Value Method

تبين قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) ، المعنونة "المعالجة المحاسبية لبعض الاستثمارات في أوراق الدين وأوراق الملكية" ، المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها حالياً ، لمعالجة أوراق الملكية التي تتوفر لها قيمة عادلة جاهزة ، حيث إنها لا تخضع لطريقة الملكية وفقاً لرأي مجلس مبادئ المحاسبة المالية رقم (18) أو طريقة دمج

القوائم المالية . ووفقا لما جاء في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115 تكون القيمة العادلة لورقة الملكية جاهزة للتحديد في الحالات التالية :

1- إذا كانت أسعار البيع أو أسعار الطلب والعرض متاحة في سوق تداول مسجل لدى لجنة تداول الأوراق المالية ، أو في السوق المفتوح عند الإفصاح عنها للجمهور ، من خلال أنظمة تحديد الأسعار الآلية التابعة للجمعية الوطنية للمتعاملين في الأوراق المالية أو مكتب الأسعار الوطني .

2- إذا كانت الورقة المالية يتم تداولها في الأسواق الأجنبية فقط ، وكان السوق الأجنبي بحجم ونطاق أحد الأسواق الأمريكية المشار إليها أعلاه .

3- إذا كان الاستثمار في صندوق استثماري له قيمة عادلة لكل سهم (وحدة) تنشر وهي الأساس للعمليات الجارية .

وتصنف أوراق الملكية في ظل طريقة القيمة العادلة عند الشراء ، على أنها لغرض المتاجرة أو متاحة للبيع . وكما ناقشنا في الفصل الثامن ، تعرف الاستثمارات لغرض المتاجرة بأنها "هي الأوراق التي تشترى ويحتفظ بها لغرض إعادة بيعها في المدى القريب (وهكذا يتم الاحتفاظ بها لفترة قصيرة فقط)" ، فالاستثمارات بغرض المتاجرة المتداولة ، يتم شراؤها وبيعها بشكل متكرر ، بهدف تحقيق ربح عادي من خلال تحركات السعر في المدى القصير . أما الأوراق المتاحة للبيع ، فهي أوراق الملكية التي لها أسعار سوقية جاهزة ، لكنها لا تعتبر أوراقًا متداولة ، وتصنف جميع الاستثمارات لغرض المتاجرة على أنها أصول متداولة ، أما الأوراق المتاحة للبيع ، فتصنف أصولاً متداولة أو أصولاً طويلة الأجل ، بناء على ما إذا كانت تقابل تعريف نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) للأصول المتداولة ، وبالتالي تصنف هذه الأوراق المالية (الاستثمارات) كأصول متداولة إذا كان يتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استهلاكها خلال الدورة التجارية للمشروع أو سنة أيهما أطول ، وتصنف جميع الأوراق الأخرى المتاحة للبيع كاستثمارات طويلة الأجل .

وعند تاريخ كل ميزانية يتم الإفصاح عن أوراق الملكية طويلة الأجل التي تخضع لأحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) بالقيمة العادلة ، ويتم استبعاد أي

مكاسب أو خسائر غير محققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع (متداولة وطويلة الأجل) من الأرباح ، ويتم الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة المتجمعة من هذه الأوراق ، كمقدار صافي ضمن أحد مكونات الدخل الشامل الآخر المتجمع ، ويستمر اعتبار دخل التوزيعات من الأوراق المالية المتاحة للبيع من ضمن الأرباح .

وعند نقل أوراق ملكية من فئة الاستثمارات لغرض المتاجرة إلى فئة الأوراق المتاحة للبيع أو العكس ، تتم معالجة عملية النقل بالقيمة العادلة عند تاريخ النقل ، **ويجب أن تعالج مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة في هذه الحالة كما يلي :**

1- بالنسبة للنقل من فئة الاستثمارات لغرض المتاجرة إلى فئة الأوراق المتاحة للبيع ، يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر الحيازة ضمن الدخل حتى تاريخ النقل ، ولا يتم إلغاؤها .

2- بالنسبة للنقل من فئة الأوراق المتاحة للبيع إلى فئة الاستثمارات لغرض المتاجرة ، يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر الحيازة عند تاريخ النقل مباشرة ضمن الأرباح (العادية) .

وقد كان دافع مجلس معايير المحاسبة المالية الأساسي وراء طلب معالجة الاستثمارات في أوراق الملكية محاسبياً بطريقة القيمة العادلة هو الملاءمة ، حيث يرى مؤيدو المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الأوراق المالية ، على أساس القيمة العادلة ، أن القيمة العادلة مفيدة في مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين ، في تقييم أداء استراتيجيات المشروع الاستثمارية ، ووفقا لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) يهتم مستخدمو المعلومات المالية بتقييم مقدار وتوقيت صافي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة للمشروع ، وكذلك المخاطر المصاحبة لها ، فهذه التقديرات تساعد في تقييم النتائج المحتملة للاستراتيجيات الاستثمارية الشخصية لهم ، لأن التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع ، هي المصدر الأساسي للتدفقات النقدية المتوقعة منه لهؤلاء المستخدمين ، والقيمة العادلة يحددها السوق ، وتعكس إجماع السوق فيما يتعلق بالتدفق المتوقع للموارد من الورقة المالية مخصومًا بمعدل الفائدة الجاري بعد تعديله بالمخاطر المصاحبة لهذه الورقة ، إضافة إلى أن القيمة العادلة تقلل جزئيًا من المعالجة غير

المنتظمة التي قدمتها قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (12) للمكاسب والخسائر ، لأن جميع المكاسب والخسائر غير المحققة ستعالج نفس المعالجة عند تقييم الأصل . وبالنسبة للأوراق المالية لغرض المتاجرة ، سيتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر في الفترات التي تحدث فيها ، وهكذا تكون هذه الطريقة متماشية مع متطلبات المحاسبة على أساس الاستحقاق بالنسبة لهذه الأصول ، كما أنها تتماشى كذلك مع تعريف قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) للدخل الشامل ، لأن الدخل الشامل يعتمد على التغيرات في صافي الأصول ، ويشمل التغيرات في القيم السوقية . وبالنسبة للأوراق المالية لغرض المتاجرة ، لن يكون هناك أي إخفاء للمكاسب مقابل الخسائر ، كما يحدث في ظل مدخل التقييم التجميعي وفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (12) ، لكن ستستمر المعالجة غير الموحدة لأوراق الملكية في قائمة الدخل ، لأن المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المتاحة للبيع ، لن يتم الاعتراف بها ، إلى أن تتم إعادة تصنيفها كأوراق مالية لغرض المتاجرة وبيعها ، وهكذا لن تكون هناك أي مقابلة على أساس الاستحقاق بين المكاسب والخسائر السوقية في الفترة التي حدثت فيها بالنسبة لهذه الأوراق ، وستكون النتيجة هي تشويه الأرباح المفصح عنها .

وأخيراً ، يؤدي معيار جاهزية السعر السوقي إلى الحيلولة دون المعالجة المحاسبية ، على أساس القيمة العادلة للأوراق التي لا يتم تداولها بشكل نشط ، ويرى بعض مؤيدي القيمة العادلة ، أن بعض التقديرات الأخرى للقيمة العادلة ، ستكون أكثر مصداقية من التكلفة التاريخية ، ومع ذلك قرر مجلس معايير المحاسبة المالية ، قصر نطاق المعالجة على أساس القيمة العادلة على الاستثمارات في أوراق الملكية التي يتوفر لها سعر سوقي جاهز ، لأن هذه المقاييس موثوقة ، ولا تعتمد على المقاييس غير الدقيقة التي قد تنطوي عليها الأحكام الشخصية بشأن القيمة .

طريقة القيمة السوقية: Market Value Method

كما هو الحال في ظل طريقة القيمة العادلة ، تتشابه طريقة القيمة السوقية مع طريقة التكلفة ، من حيث الاعتراف بالدخل عند تسلم التوزيعات . ومع ذلك فإنه وفقاً لطريقة القيمة السوقية ، فإن جميع أوراق الملكية التي لا تعالج وفق طريقة الدمج أو القوائم المالية المجمعة (الموحدة) أو طريقة الملكية ، تعالج بنفس المعالجة فيما يتعلق

بالإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة ، حيث يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة في الأرباح ، بدلاً عن اعتبارها أحد مكونات الدخل الشامل الآخر ، ويتم تسجيل كل التغيرات ارتفاعاً وهبوطاً ،في القيمة السوقية للحصة الاستثمارية كدخل أو خسائر ، وتتطلب التغيرات في القيمة السوقية للاستثمارات تعديل القيمة المرحلة لحساب الاستثمارات ، وهكذا تتشابه طريقة القيمة السوقية مع طريقة القيمة العادلة للأوراق المالية لغرض المتاجرة المبينة أعلاه ، وقد أصبحت هذه الطريقة إحدى الممارسات الصناعية المقبولة في بعض الصناعات ، مثل الصناديق التعاونية ، حيث احتلت مكانة المبدأ المحاسبي المقبول والمتعارف عليه .

ويلخص الشكل ((1-10) المداخل التي تعتبر مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارفًا عليها حالياً لمعالجة الاستثمارات في أوراق الملكية .

النسبة المئوية للملكية في الأسهم العادية

0 20 50 100

الطريقة المحاسبية
– طريقة القيمة العادلة (إذا كانت القيمة العادلة جاهزة أو يمكن تحديدها بسهولة)
– طريقة التكلفة (إذا كانت القيمة العادلة لا يمكن تحديدها بسهولة أو غير جاهزة)
– طريقة القيمة السوقية (لبعض الشركات)
– طريقة الملكية
– دمج (توحيد) القوائم المالية

الشكل : (10-1) المعالجة المحاسبية للاستثمارات في أوراق الملكية

الاستثمارات في أوراق الدين: Investment in Debt Securities

يتم إثبات الاستثمارات في أوراق الدين ، مثل السندات أو الأوراق الحكومية ، مبدئياً بتكلفتها ، ومن غير الغريب أن يختلف سعر شراء الدين عن قيمته الإسمية ، فهذا الفرق يعكس التقلبات في معدلات الفائدة السوقية التي حدثت منذ تاريخ عرض

أداة الدين للبيع أول مرة إلى الآن ، وهكذا تباع أدوات الدين في الغالب بعلاوة أو بخصم إصدار . (للحصول على مناقشة مفصلة عن كيفية تحديد قيمة علاوة أو خصم إصدار السندات وأثرها على الفوائد ، انظر الفصل الحادي عشر) . وتنطبق أحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) على جميع الاستثمارات في أوراق الدين ، وقد كانت جميع أوراق الدين التي تصنف كاستثمارات طويلة الأجل ، تعالج محاسبياً ، وقبل نشر القائمة بإهلاك العلاوة أو الخصم على مدى حياة السند ، بغض النظر عن نية الوحدة المستثمرة ، أو قدرتها على الاحتفاظ بالاستثمار حتى تاريخ الاستحقاق ، أو ما إذا كان الاستثمار له قيمة عادلة جاهزة أو يسهل تحديدها . وقد عبر المنظمون وغيرهم عن مخاوفهم ، من أن الاعتراف بالاستثمارات في أوراق الدين وقياسها ، وخاصة أوراق الدين التي تحتفظ بها المؤسسات المالية ، يجب أن يعكسا نية المستثمر في الاحتفاظ بهذه الاستثمارات ، أو جعلها متاحة للبيع ، أو تداولها لأغراض المتاجرة ، علاوة على أن أحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (12) لم تنطبق على الاستثمارات في أوراق الدين ، ولذا قام بعض المشروعات بتطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل على هذه الأوراق ، في حين عالجها البعض الآخر بطريقة التكلفة ، وكانت النتيجة هي عدم ثبات المعالجة المحاسبية لهذه الأوراق من وحدة لأخرى ، ولذلك كان من الصعب مقارنة أداء هذه الاستثمارات بين الشركات .

وتشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) تصنيف الاستثمارات المختلفة في أوراق الدين عند الشراء إلى أوراق مالية لغرض المتاجرة ، و أوراق متاحة للبيع ، وأوراق يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق . وبالنسبة إلى أوراق الدين التي تصنف على أنها لغرض المتاجرة أو متاحة للبيع ، تعالجان بنفس الكيفية التي تعالج بها أوراق الملكية التي تشابهها في التصنيف ، حيث تعالج وفقاً لطريقة القيمة العادلة المبينة أعلاه ، وهكذا ستقتصر المناقشة التالية على أوراق الدين ، التي تصنف على أنها أوراق محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

تصنف أدوات الدين على أنها أوراق يحتفظ بها (held-to-maturity) حتى تاريخ الاستحقاق "فقط إذا كان المشروع الذي يقوم بالإفصاح لديه النية الأكيدة والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأوراق حتى تاريخ الاستحقاق" . ويمكن الاستمرار في تصنيف ورقة الدين على أنها ورقة يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، **حتى لو كان سيتم بيعها أو استدعاؤها قبل الاستحقاق في أي من الحالتين :**

(أ) إذا كان تاريخ البيع (تاريخ الاستدعاء إذا كان استخدام حق الاستدعاء محتملاً) قريبًا من تاريخ الاستحقاق ، بحيث لا يكون لمخاطر معدل الفائدة أثرٌ كبيرٌ على القيمة العادلة .

(ب) إذا كان البيع يحدث بعد أن يكون المشروع قد حصَّل سلفاً جزءاً كبيراً (85% أو أكثر) من أصل الدين القائم عند الحيازة .

ويتم قياس أوراق الدين التي تصنف على أنها أوراق يحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بالتكلفة المستنفدة (amortized cost) ، وعند بيع هذه الأوراق بعلاوة أو خصم إصدار يتأثر إجمالي دخل الفوائد للمشروع المستثمر على مدى عمر أداة الدين ، ابتداء من تاريخ الشراء حتى تاريخ الاستحقاق ، بمقدار العلاوة أو الخصم ، ويعني القياس بالتكلفة المستنفدة أن العلاوة أو الخصم يتم إهلاكه كل فترة لحساب دخل الفوائد (الفصل الحادي عشر ، يوضح كيفية تأثير العلاوة أو الخصم على الفوائد على مدى عمر السند) ، ويعالج إهلاك العلاوة أو الخصم ، على أنه تعديل لدخل الفوائد وحساب الاستثمارات .

وهناك طريقتان لإهلاك علاوة أو خصم إصدار الدين هما : طريقة الخط المستقيم ، وطريقة معدل الفائدة الحقيقي ، ووفقًا لطريقة القسط الثابت ، تقسم العلاوة أو الخصم على عدد الفترات المتبقية من عمر إصدار الدين ، وفي كل فترة من الفترات اللاحقة ، يتم طرح مقدار ثابت من العلاوة أو الخصم كتعديل للدخل من الفوائد . والدافع وراء استخدام طريقة القسط الثابت ، هو سهولة حسابها والاعتقاد بأن استخدامها يؤدي إلى إهلاك العلاوة أو الخصم ، بطريقة لا تختلف مادياً عن طرق القياس الأخرى .

وعند استخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي (effective interest) يجب استخدام معدل العائد السوقي على أداة الدين عند شراء الاستثمارات ، بعد ذلك يتم ضرب هذا المعدل في القيمة المرحلة للاستثمار في كل فترة فائدة لتحديد دخل الفوائد ، ويؤدي استخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي ، إلى معدل عائد موحد على مدى حياة الاستثمار ، ويعتمد استخدام هذه الطريقة ، على الاعتقاد بأن الاستثمار تم اقتناؤه بمعدل عائد معين ، وأن القوائم المالية المنشورة في الفترات اللاحقة ، يجب أن تعكس أثر هذا القرار .

وعندما يتضح أن المستثمر قد غير نيته في الاحتفاظ بالورقة حتى تاريخ الاستحقاق ، يتم عندئذ نقلها إلى فئة الاستثمارات لغرض المتاجرة أو فئة الأوراق

المتاحة للبيع ، وتتم معالجة عملية النقل بالقيمة العادلة ، فإذا تم نقلها إلى فئة الاستثمارات لغرض المتاجرة ، يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة عند تاريخ النقل ضمن الدخل ، وإذا تم نقلها إلى فئة الأوراق المتاحة للبيع ، يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة عند تاريخ النقل كجزء من مكونات الدخل الشامل الآخر . وعند النقل من فئة الأوراق المتاحة للبيع إلى فئة الأوراق التي يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، يتم الاستمرار في إدراج مقدار مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة المتجمعة القائم في تاريخ النقل ، ضمن مكونات الدخل الشامل الآخر ، الذي يتم الإفصاح عنه في جزء حقوق حملة الأسهم في الميزانية ، ويتم إهلاكه على مدى الفترة المتبقية من عمر ورقة الدين ، كتعديل للدخل من الفوائد . وأثر هذه المعالجة هو أن الدخل من الفوائد في كل فترة ، سيكون هو الدخل في ظل طريقة التكلفة المستنفدة ، لكن القيمة المرحلة بها ورقة الدين في الميزانية في الفترات اللاحقة ، ستعكس القيمة السوقية المستنفدة عند تاريخ النقل وليست التكلفة المستنفدة .

ووفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) قد يؤدي تغير الظروف إلى تغير النية في الاحتفاظ بورقة الدين حتى تاريخ الاستحقاق ، لكن قد لا يستدعى ذلك تصنيف الديون الأخرى على أنها أوراق يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، **إذا ما كان تغير الظروف نتيجة لواحد أو أكثر من العوامل التالية :**

1- وجود أدلة على ضرر جوهري في المكانة الائتمانية (creditworthiness) لمصدر الدين .

2- وجود تغيير في القانون الضريبي من شأنه إلغاء أو تقليل حالة الإعفاء الضريبي (tax-exempt) للفوائد على ورقة الدين .

3- وجود عملية اندماج أو بيع كبيرة (كبيع قسم من النشاط) تحتم بيع أو نقل ورقة الدين بهدف المحافظة على حالة المخاطرة في معدل الفائدة القائمة بالمشروع أو سياسة المخاطرة الائتمانية .

4- وجود تغير في المتطلبات القانونية أو التنظيمية بما يؤدي إلى تعديل جوهري فيما يعتبر استثمارات مسموحة أو حداً أقصى للاستثمارات التي يمكن للمشروع الاحتفاظ بها في بعض الأنواع من الأوراق المالية .

5- وجود تغير في المتطلبات القانونية أو التشريعات ، بما يؤدي إلى زيادة جوهرية في متطلبات رأس مال الصناعة التي ينتمي إليها المشروع ، ومن ثمة خفض حجم المشروع النسبي .

6- وجود زيادة جوهرية في أوزان المخاطرة في أوراق الدين المستخدمة للأغراض التنظيمية لرأس المال على أساس المخاطر .

ولا يتم تصنيف أوراق الدين على أنها أوراق يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، إذا كان المشروع ينوي الاحتفاظ بالأوراق لفترة غير محددة ، **ويفترض أن تكون الفترة غير محددة إذا كانت ورقة الدين ستكون متاحة للبيع كاستجابة مثلاً لما يلي :**

1- التغيرات في معدلات الفائدة السوقية والتغيرات المصاحبة لها في مخاطر المدفوعات الخاصة بالورقة .

2- الحاجة للسيولة ، ومن الأمثلة التي تشير إلى الحاجة للسيولة بالنسبة للمؤسسات المالية ، سحب الودائع أو زيادة الطلب على القروض ، وبالنسبة لشركات التأمين تسليم بوليصات التأمين أو دفع دعاوى التأمين .

3- التغيرات في العائد على الاستثمارات البديلة ومدى توفرها .

4- التغيرات في مصادر التمويل وشروطه .

5- التغيرات في مخاطر العملة الأجنبية .

وقد تناولت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (115) مسائل تتعلق بملاءمة القيمة العادلة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين ، لكن عند سماحها بالاستمرار في استخدام التكلفة المستنفدة لأوراق الدين التي ينوي المشروع الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، لم تتعرض القائمة للمخاوف من أن استخدام طريقة التكلفة المستنفدة يسمح بالاعتراف بمكاسب الحيازة من خلال البيع الاختياري لأدوات الدين التي يرتفع سعرها والمسجلة بالتكلفة المستنفدة عند تاريخ البيع ، وهو ما يعطي الإدارة فرصة للدخول في عملية الاتجار بالمكاسب ، وإدارة الأرباح المفصح عنها بصورة اختيارية ، إضافة إلى أنها لم تتعرض للانتقادات المتمثلة في أن المعالجة المحاسبية لأوراق الدين ، تعتمد على خطة الإدارة للاحتفاظ بالاستثمارات أو التخلص منها ، وليس على خصائص الأصل ذاته ، فمن خلال السماح بوجود ثلاث فئات مختلفة ، يمكن

لنفس الشركة إيجاد ثلاث معالجات مختلفة لثلاث أوراق دين متشابهة ، ويرى النقاد أن هذه المسائل لا يمكن حلها إلا من خلال الإفصاح عن جميع أوراق الدين والملكية التي تتوفر لها قيمة عادلة بقيمتها العادلة ، وإدراج جميع المكاسب والخسائر غير المحققة ضمن الأرباح بمجرد حدوثها .

وقد رد مجلس معايير المحاسبة المالية بالقول ، بأن الإجراءات المبينة في هذه القائمة ، تعكس النتائج الاقتصادية للأحداث والعمليات ، وأن متطلبات الإفصاح هذه تعكس بشكل أفضل الكيفية التي تقوم المشروعات من خلالها بإدارة استثماراتها ، وأثر الأحداث الاقتصادية على المشروع ككل ، إضافة إلى أن متطلبات الإفصاح التالية ، توفر معلومات القيمة العادلة التي ستكون مفيدة لعملية اتخاذ القرار من قبل المستثمرين ، إلى جانب متطلبات الإفصاح المبينة أعلاه . وبالنسبة للأوراق المصنفة على أنها متاحة للبيع ، وتلك التي يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بشكل منفصل ، **يجب على المشروع الإفصاح عن كل مما يلي :**

1- القيمة العادلة التجميعية .
2- مجمل مكاسب الحيازة غير المحققة .
3- مجمل خسائر الحيازة غير المحققة .
4- أساس التكلفة المستنفدة حسب نوع الورقة الأساسي .

الانخفاض الدائم في القيمة العادلة : Permanent Decline in Fair Value

إذا تقرر أن انخفاض القيمة العادلة للاستثمارات طويلة الأجل المصنفة على أنها متاحة للبيع ، ليس انخفاضاً مؤقتاً ، عندئذ سيتقرر وجود انخفاض غير مؤقت ، وفي هذه الحالة ، يتم تخفيض رصيد حساب الاستثمارات في هذه الأوراق إلى قيمتها العادلة ، وتدرج الخسائر في الدخل ، ويتم وضع أساس جديد للتكلفة ، ولا يتم تعديل الأساس الجديد الذي يمثل أساس الاعتراف بالمكاسب والخسائر ، عند إعادة التصنيف أو البيع مهما حصل من استرداد للخسائر التي تم الاعتراف بها .

ويتم تسجيل جميع الزيادات اللاحقة في القيمة العادلة كأحد مكونات الدخل الشامل الآخر بنفس الكيفية التي تعامل بها الخسائر غير المحققة لاحقاً ، ويعالج أي انخفاض آخر غير دائم في الاستثمارات في أوراق الدين التي يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بنفس المعالجة .

انخفاض قيمة الاستثمارات في الديون غير المضمونة:

Impairment of Investment in Unsecuritized Debt

تخضع الاستثمارات في الدين غير المضمون ، والتي تتمثل أساساً في حساب المدينين ، وحساب أوراق القبض لأحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (114) المعنونة "المعالجة المحاسبية التي يقوم بها الدائنون للقروض الرديئة" ، وتحدث هذه الحالة عندما يكون من المحتمل ، بناءً على المعلومات والأحداث الحالية ، ألا يكون بمقدور الدائن تحصيل المبلغ المستحق بالكامل وفق الشروط المتعاقد عليها في اتفاق الدين ، بما في ذلك الفوائد ، وزيادة في التأكيد ، تقاس رداءة الدين استناداً إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً ، مخصومة بمعدل الفائدة الحقيقي على القرض ،كما يتم تحديده عند إصدار الدين أو شرائه ، أو بدلاً من ذلك يمكن قياسها باستخدام سعر القرض في السوق أو إذا كان الدين مضموناً بالقيمة العادلة للضمان ، وإذا كان القياس الناتج لرداءة القرض أقل من القيمة المحمولة للقرض (بما في ذلك الفوائد وأتعاب «عمولة» القرض غير المستنفدة والعلاوة أو الخصم) يتم الاعتراف برداءة القرض بخلق مخصص تقييم وتحميل قيمة مماثلة على مصروف الديون المعدومة .

وفي الفترات المحاسبية اللاحقة ، تتم إعادة قياس رداءة القرض ، بالنسبة للرداءة التي يتم حسابها بخصم التدفقات النقدية ، لكي تعكس أي تغيرات جوهرية (إيجابية أو سلبية) في توقعات التدفق النقدي المستخدمة لحساب رداءة القرض الأصلية ، وبالنسبة للرداءة التي يتم قياسها باستخدام القيمة العادلة ، يتم القيام بنفس عملية إعادة القياس ، لتعكس التغيرات الجوهرية اللاحقة في القيمة العادلة لكن لا يمكن رفع القيمة المرحلة للقرض إلى قيمة تتجاوز الاستثمار المسجل في القرض ، وبالنسبة للرداءة التي يتم قياسها باستخدام القيمة العادلة ، يتم القيام بإعادة قياس مشابهة لتعكس التغيرات الجوهرية في القيمة العادلة ، لكن لا يمكن زيادة القيمة العادلة المرحل بها الدين ، لقيمة تزيد عن الاستثمار المسجل به القرض ، وبالنسبة لأغراض الميزانية تظهر التغيرات في حساب مخصص التقييم .

أما بالنسبة لأغراض قائمة الدخل ، فيمكن معالجة التغيرات في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً بإحدى طريقتين :

1- بالنسبة للزيادات التي ترجع إلى مرور الزمن ، يتم الإفصاح عنها كدخل من الفوائد ، ويعتبر رصيد التغير في القيمة الحالية تسوية لمصروف الديون المعدومة .

2- يتم الإفصاح عن كامل التغير في القيمة الحالية كتسوية لمصروف الديون المعدومة .

وتظهر جميع التغيرات في قياس رداءة الدين التي تعتمد على التغيرات في القيمة العادلة في الأرباح كتسوية لمصروف الديون المعدومة ، ويشترط عرض الإفصاحات التالية عند إعداد كل ميزانية :

1- الاستثمار المسجل في كل القروض الرديئة .

2- رصيد بداية المدة و نهايتها للمخصص ، وجميع حركة هذا الحساب خلال الفترة .

3- سياسة الاعتراف بالدخل ، بما في ذلك مقدار دخل الفوائد الذي تم الاعتراف به ، نتيجة التغيرات في القيمة الحالية للدين الرديء .

وتهدف قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (114) إلى دراسة ما إذا كانت مقاييس القيمة الحالية يجب استخدامها لقياس رداءة الدين ، وقد أوضح هذا الإصدار المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها حالياً التي تحكم رداءة الدين ، وذلك بالنص على أن كلاً من أصل الدين والفوائد القابلة للتحصيل ، يجب أخذهما في الاعتبار عند احتساب رداءة الدين ، ويجب أن تعكس طرق القياس المبينة المقدار الذي يتوقع استرداده من قبل الدائنين بما يمكن المستثمرين والدائنين وغيرهم من تقييم مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ، فالقيمة الحالية المبدئية المسجل بها الدين ، تعكس التوقعات في التدفقات النقدية المتوقعة ذلك الوقت ، وبما أن الدين سبق تسجيله أصلاً بالقيمة المخصومة ، لذا تجب معالجة التقييم المستمر لرداءة الدين بنفس الكيفية ، ويجب ألا يحول عدم التأكد المصاحب للتوقعات بشأن التدفقات النقدية المستقبلية من الديون الرديئة دون استخدام التدفقات النقدية المخصومة ، فالرداءة تمثل نقص الجودة كما يعكسه التغير في التوقعات بشأن التدفقات النقدية ، وهكذا لا تشير رداءة الدين في حد ذاتها إلى أن ديناً جديداً حل محل الدين القديم ، بل إن الدين القديم مستمر ، لكن التوقعات بشأن التدفقات النقدية المستقبلية قد تتغير ، وبالتالي يعتبر معدل الفائدة التعاقدي هو المعدل المناسب لخصم هذه التدفقات النقدية .

ويرى النقاد أن الأثر المترتب على رداءة الدين هو تغير خصائص الدين ، وبالتالي يجب قياسه بصورة مباشرة ، وإذا كان الأمر كذلك لن يكون معدل الفائدة التعاقدي ملائماً ، وسيكون المقياس المباشر الأكثر مرغوبية لقياس رداءة الدين هو القيمة

العادلة ، وإذا لم تكن هناك قيمة سوقية ، يجب على الدائن خصم التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً باستخدام معدل فائدة متناسب مع المخاطرة ذات الصلة ، إضافة إلى أن السماح باستخدام أحد بدائل القيمة العادلة ، لا يتماشى مع اشتراط معدل فائدة القرض الأصلي الذي يتم استخدامه عند اختيار بديل الخصم . ولكي يكون هناك ثبات في المدخل المستخدم ، يجب أن يشترط بديل الخصم معدل فائدة يتناسب مع المخاطر المصاحبة للحالة الراهنة للدين ، ومثل هذا المعدل موجود ضمنياً في القيمة العادلة للدين ، بالإضافة إلى أن هذا الإصدار يسمح بثلاثة مقاييس لرداءة الدين دون أن يحتوي على استرشادات بشأن متى يتم استخدام طريقة معينة دون أخرى ، ولا شك أن ترك البدائل بهذه الكيفية ، يمكّن المشروعات من استغلال أحكام هذا الإصدار لإدارة (للتلاعب في) قوائمها المالية .

تحويلات الأصول المالية: Transfers of Financial Assets

تشمل الأصول المالية الاستثمارات في أوراق الدين وأوراق الملكية ، وقد تم تحديد المعالجة المحاسبية للأصول المالية بداية في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (125) ثم تم استبدالها بقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (140) وقد تبنّت هذه القائمة مدخل الآثار المالية الذي يتطلب قيام الوحدة بالاعتراف بالأصول المالية التي تخضع لرقابتها ، والالتزامات التي تتحملها ، وإلغاء الاعتراف بالأصول المالية عند سدادها ، ووفقاً لما جاء في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (140) يحوّل أو يتنازل المستثمر عن التحكم في الأصول الخاضعة لرقابته إذا تمت مقابلة جميع الشروط التالية :

1- إذا فصلت الأصول المحولة عن المستثمر الأصلي - أي وضعت بعيداً عن متناول المستثمر الأصلي ومتناول دائنيه أيضاً .

2- إذا كان المستثمر الجديد (أو كل واحد من المنتفعين - إذا كان المستثمر الجديد وحدة ذات أغراض خاصة مؤهلة - في الوحدة) له حق رهن أو استبدال الأصول (أو المنافع) التي تحصل عليها ولا يوجد أي شرط يعوقه من الاستفادة من حق الرهن أو الاستبدال وتقديم منافع قليلة للمحول .

3- إذا كان المستثمر الأصلي لا يحتفظ بتحكم فعال على الأصل المحول من خلال اتفاق يلزمه بإعادة شراء أو استرداد الأصل قبل تاريخ الاستحقاق ، أو من خلال اتفاق يسمح له بإعادة شراء أو استرداد الأصل الذي لا يمكن الحصول عليه بسهولة .

وتتم معالجة تحويلات الأصول المالية كعملية بيع عادية إذا تم تسلم أي مقابل للأصول المحولة خلافاً لفوائد الانتفاع ، وتقاس الالتزامات والمشتقات التي يتم تكبدها في عملية تحويل الأصول المالية مبدئياً بقيمتها السوقية العادلة ، وتقاس أصول والتزامات الخدمة بالإهلاك على مدى فترة دخل أو خسارة الخدمة ، ويتم تقييم انخفاض قيمة الأصل أو زيادة الالتزام بناءً على قيمته السوقية العادلة ، ولا يتم إلغاء الاعتراف بالالتزام إلا بعد سداده أو عند إعفاء المدين قانوناً من الالتزام ، مما يعني أن الإلغاء من ناحية الجوهر غير مسموح به .

الأصول غير الملموسة: Intangibles

من الصعب تعريف مصطلح الأصول غير الملموسة بشكل مناسب ، فقد عرَّفها Kohler بأنها أصول رأسمالية ليس لها وجود مادي ، تعتمد قيمتها على الحقوق والمنافع التي تمنحها للمالك ، إلا أن Paton سبق وأن علق على أن غياب اختبار الوجود المادي ليس مفيداً في حد ذاته ، وأشار إلى أن الأصول غير الملموسة هي أصول ترتبط بشكل كبير بالمشروع ككل وليس بمكوناته ، ويجب أن نلاحظ كذلك أن العديد من الأصول غير الملموسة تحمل معها حقاً احتكارياً لمالكها ، ومن أمثلتها كل من براءات الاختراع ، وحقوق الطبع ، وحقوق الامتياز ، وحق الاستئجار ، والشهرة .

وتكمن قيمة الأصول غير الملموسة في الحقوق الخاصة والامتيازات التي تحملها ، وتنطوي معالجتها المحاسبية على نفس المشاكل التي تنطوي عليها المعالجة المحاسبية للأصول الأخرى طويلة الأجل ، وبشكل محدد يجب مبدئياً تحديد قيمة محمولة لهذه الأصول وتوزيع هذه القيمة بصورة نظامية رشيدة على الفترات المستفيدة من المنافع ، ووفقًا لأحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (121) ، إذا لم تكن القيمة المحمول بها الأصل قابلة للاسترداد ، عندئذ يجب تخفيض القيمة المحمولة إلى القيمة العادلة ، ولا شك أن هذه المشاكل تتضاعف في حالة الأصول غير الملموسة ، لأن طبيعتها الخاصة تجعل الأدلة وهمية ، فكل من قيمة الأصل غير الملموس وحياته المفيدة يصعب تحديدهما .

وقد تطورت المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة مع الزمن ، وكانت موضوع أحد الإصدارات الحديثة لمجلس معايير المحاسبة المالية . وقد تناول مجلس مبادئ

المحاسبة موضوع الأصول غير الملموسة وعلق على أن هذه الأصول يمكن تصنيفها بناء على العديد من الأسس المختلفة هي :

- **قابلية التحديد** : يمكن تحديدها بشكل منفصل ، أو ينقصها التحديد الدقيق .
- **طريقة الحيازة** : مشتراة منفردة أو في مجموعات أو في اندماج مشروعات أو مطورة داخلياً .
- **الفترة المتوقعة للمنافع** : محدودة بالقانون أو التعاقد ، أو مرتبطة بعوامل اقتصادية أو بشرية ، أو ذات فترة غير محددة أو غير منتهية .
- **قابلية الفصل عن باقي المشروع** : الحقوق القابلة للتحويل دون عنوان ، أو قابلة للبيع ، أو غير قابلة للفصل عن المشروع أو جزء كبير منه .

وفي الوقت الراهن ، تعتبر تكلفة الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً مثل براءات الاختراع ، تكاليف بحث وتطوير يتم تحميلها على المصروفات عند تكبدها وفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (2) كما سنرى في نهاية هذا الفصل .

وتشير التعريفات السابقة إلى أن الأصول غير الملموسة يمكن تصنيفها وفقاً لما إذا كانت مقتناة من الخارج (مشتراة من أطراف خارجية) أو مطورة داخلياً ، إضافة إلى إمكانية تصنيفها على أساس أنها قابلة للتحديد أو غير قابلة للتحديد ، وهذان التصنيفان الأخيران يرتبطان بنوعي التصنيف (أ) و(ب) اللذين تحتوي عليهما نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) التي ستأتي مناقشتها لاحقاً في هذا الفصل .

المعالجة المحاسبية لاحتساب التكلفة: Accounting for Cost

تتبع عملية التقييم المبدئي للأصول غير الملموسة بصورة عامة ، نفس المعايير المستخدمة للأصول الأخرى المعمرة ، فالتكلفة تشمل كل النفقات الضرورية لشراء الأصل وجعله جاهزاً للاستخدام ، وعند شراء الأصول غير الملموسة من الخارج ، تكون عملية توزيع التكلفة سهلة جداً ، وتستخدم نفس الطرق المستخدمة لتوزيع تكلفة الأصول الجماعية في حالة الأصول الثابتة الملموسة التي سبقت مناقشتها ، كما تستخدم نفس الطرق الخاصة باستبدال الأصول .

وغالبًا ما تقوم الشركات بتطوير الأصول غير الملموسة داخلياً ، وقد تناول مجلس مبادئ المحاسبة ، المشاكل الكامنة في معالجتها في مثل هذه الحالات في رأيه رقم (17) ، وقد كانت النتائج التي توصل إليها المجلس تعتمد على خاصية قابلية التحديد التي سبق الحديث عنها كما يلي :

يجب على الشركة أن تسجل كأصل تكاليف الأصول غير الملموسة المقتناة من المشروعات أو الأفراد الآخرين ، أما تكاليف تطوير أو صيانة الأصول غير الملموسة أو استعادتها ، والتي لا يمكن تحديدها أو ذات عمر غير محدود أو كامنة في الأعمال المستمرة ، وترتبط بالمشروع ككل - مثل الشهرة - فيجب استقطاعها من الدخل عند تكبدها .

ويؤدي معيار قابلية التحديد إلى إزالة الكثير من المشاكل المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لتكلفة الأصول غير الملموسة ، ويعتبر كذلك مثالاً آخر على محاولة مجلس مبادئ المحاسبة تضييق البدائل . وعند تحديد تكلفة معينة لأصل محدد يتم تحميل الأصل غير الملموس في الدفاتر بالقيمة المسجلة ، وإذا لم يكن بالإمكان تحديد أصل معين أو كانت قيمته غير قابلة للتحديد ، عندئذ يجب عدم تحميل أي قيمة لهذا الأصل .

الإهلاك: Amortization

يفرض مبدأ المقابلة توزيع تكلفة الأصول غير الملموسة على الفترات التي يتوقع أن تستفيد منها ، وقد علقت نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) إلى أن هذه العملية تنطوي على نوعين منفصلين من الأصول غير الملموسة هما :

1- الأصول التي لها مدة وجود محددة بالقانون أو الضوابط التنظيمية أو بالاتفاق أو بطبيعتها (مثل براءات الاختراع ، وحقوق الطبع ، الاستئجار ، والتراخيص ، وحقوق الامتياز لفترة محددة ، والشهرة إذا كان هناك دليل على محدودية فترتها) .

2- الأصول التي ليست لها مثل هذه المدة المحددة من الوجود ، ولا يوجد مؤشر على محدودية عمرها في تاريخ الشراء (مثل الشهرة بصورة عامة ، وقيمة الاستمرارية ، والعلامات التجارية ، والعمليات السرية ، وقوائم الاشتراكات ، والامتيازات الدائمة ، وتكاليف التنظيم) .

وقد نتج عن هذا الإصدار تبني خطة تصنيف ترتب عنها تصنيف الأصول غير الملموسة ضمن أحد النوعين (أ) أو (ب) . وقد أصبحت هذه المصطلحات واسعة الانتشار عند مناقشة المسائل المتعلقة بتسجيل وإهلاك الأصول غير الملموسة ، ولم تستخدم المصطلحات النوع (أ) والنوع (ب) في رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم(17) بشكل محدد ، وتم استبدالها بالمصطلحات ، قابلة للتحديد ، وغير قابلة للتحديد.

وقد عقب المجلس في هذا الإصدار على أن التطبيقات (الممارسات) التي كانت سائدة آنذاك أدت إلى الانحرافات التالية في معالجة الأصول غير الملموسة وغير القابلة للتحديد :

1- الإبقاء على التكلفة حتى يتضح انخفاض القيمة .

2- الإهلاك على مدى فترة زمنية حكمية .

3- إهلاك تكلفة الأصل على مدى عمر إنتاجي مقدر بحد أدنى وحد أعلى من الفترات .

4- الطرح من حقوق الملكية عند الشراء .

وقد خلُص المجلس في رأيه رقم (17) إلى أن الأصول غير الملموسة يجب إهلاكها من خلال أعباء نظامية تحمل على الدخل على مدى الفترة الزمنية المقدرة للاستفادة منها ، واقترح ضرورة أخذ العوامل التالية في الاعتبار عند تقدير العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة :

1- إن اللوائح القانونية و التنظيمية الرقابية و التعاقدية قد تحد من الحد الأقصى للعمر الإنتاجي .

2- إن تدابير التجديد أو التوسع قد تغير بعض القيود على العمر الإنتاجي .

3- إن آثار التقادم والطلب والمنافسة وغيرها من العوامل الاقتصادية ، قد تخفض العمر الإنتاجي .

1- إن العمر الإنتاجي قد يوازي توقعات فترة خدمة الأفراد المستخدَمين أفراداً أو مجموعات .

2- إن الأعمال المتوقعة من المنافسين وغيرهم ، قد تحد من المزايا التنافسية الحالية .

3- إن العمر الإنتاجي الذي يبدو غير محدود ، قد يكون لا نهائياً في الواقع ، ولا يمكن توقع المنافع بدقة .

4- إن الأصل غير الملموس قد يكون مركباً من العديد من العوامل المختلفة التي لكل منها عمر إنتاجي مختلف .

ويجب وفقاً لهذا الرأي تحديد فترة الإهلاك من خلال مراجعة العوامل السابقة ، لكن يجب ألا تتجاوز الأربعين سنة ، وقد كانت طريقة الخط المستقيم للإهلاك مطلوبة ما لم تكن هناك طريقة أخرى مناسبة بشكل أكبر .

وكما لاحظنا سابقاً ، أدى إصدار الرأي رقم (17) إلى تضييق خيارات المعالجة المحاسبية المتاحة للعمليات المتشابهة ، إلا أنه من غير الواضح إن كان قد أدى إلى نتائج مرغوبة . وقد تعرض هذا الرأي إلى الانتقاد بسبب إظهار قيم بالميزانية ، مع أنها ترتبط بتوقعات مستقبلية (مثل الشهرة المشتراة) ، كما يختلف آخرون مع ما توصل إليه المجلس بسبب توزيعه للتكاليف على فترات حكمية مع عدم وجود دليل على أن هذه التكاليف قد استنفدت (مثل عقود الامتياز الدائمة) ، ومن الأدلة الأخرى على عدم مقبولية هذا الإصدار ، كونه في الأصل جزءاً من رأي المجلس رقم (16) المعنون "اندماج مشروعات الأعمال" ، لكن عند اعتراض عدد كاف من أعضاء المجلس على لوائح كلا الرأيين ، كان من الضروري فصل الاثنين للحصول على أغلبية الأصوات المطلوبة لتمريرهما .

وقد افترض رأي مجلس مبادئ المحاسبة ، أن الأصول غير الملموسة هي أصول متناقصة القيمة ، وعمرها الإنتاجي محدود ، وبالتالي يجب إهلاك القيمة المسجلة لها وتحميلها على المصروفات على مدى عمرها الإنتاجي ، حيث ألزمت لوائح هذا الرأي اعتبار الحد الأعلى للعمر الإنتاجي المفيد هو 40 سنة لأغراض احتساب الإهلاك . وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 2001 قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (142) المعنونة "الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى" والتي غيرت المعالجة المحاسبية لبعض الأصول غير الملموسة .

ولا تفترض هذه القائمة أن الأصول غير الملموسة هي أصول مضاعفة ، ويتحدد العمر الإنتاجي لهذه الأصول بمراجعة جميع العوامل مثل استخداماتها ، والأصول المرتبطة بها ، واللوائح التنظيمية القانونية والتعاقدية ، وأثر التقادم ، والمستوى المطلوب للمحافظة عليه . فإذا لم يكن هناك عامل قانوني أو تنظيمي أو تعاقدي يحد من العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس يعتبر عندئذ غير منتهي العمر . وبالنسبة للأصول غير الملموسة التي لا يتم إهلاكها يجب اختبارها للكشف عن مدى انخفاض القيمة سنويًا على الأقل بواسطة مقارنة القيمة العادلة لهذه الأصول مع المبالغ المسجلة لها أو إهلاكها على مدى العمر المتبقي لها . أما تلك الأصول غير الملموسة التي لها عمر إنتاجي محدد فيجب الاستمرار في إهلاكها على مدى هذا العمر . ولم تغير قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (142) المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة المطورة داخلياً ، أو تكاليف أنشطة البحث والتطوير .

الشهرة : Goodwill

كان موضوع الشهرة موضع اهتمام للعديد من السنوات ، وقد كانت الشهرة في البداية ينظر إليها باعتبارها هي العلاقات الجيدة مع العملاء ، فينظر إلى العوامل مثل الموقع المناسب ، وعادات العملاء باعتبارها عوامل تضيف إلى قيمة المشروع ، وقد وصفها Yang بأنها كل شيء يمكن أن يساهم في إعطاء ميزة لما يحوزه مشروع قائم عما يحوزه مشروع جديد ، ومنذ ذلك الوقت تطور مفهوم الشهرة إلى مفهوم القدرة على تحقيق الأرباح ، حيث تتحدد الشهرة بالقيمة الحالية لمجموع ما يتوقع أن تحققه مستقبلاً الشركة زيادة على ما تحققه شركة مشابهة .

وقد لخص كل من Catlett و Olsen خصائص الشهرة التي تميزها عن عناصر القيمة الأخرى كما يلي :

1- إن قيمة الشهرة ليست لها علاقة موثوقة ، ويمكن التنبؤ بها بالتكاليف التي يمكن أن تكون قد أنفقت لخلقها .

2- إن العوامل غير الملموسة المختلفة التي يمكن أن تساهم في الشهرة لا يمكن تقييمها .

3- إن الشهرة ترتبط بالمشروع ككل .

4- إن قيمة الشهرة يمكن أن تنقلب فجأة وبشكل كبير ، وأن ذلك يحدث فعلاً بسبب عوامل لا حصر لها تؤثر في القيمة .

5- إن الشهرة لم تستغل أو تستهلك في إنتاج الأرباح .

6- إن الشهرة هي عامل من عوامل القيمة يعود مباشرة إلى المستثمر أو المالك في مشروع الأعمال .

ومن الناحية النظرية ، تكافئ قيمة الشهرة القيمة الحالية المخصومة للأرباح غير العادية المتوقعة (الأرباح المتوقعة مستقبلاً ناقصاً الأرباح العادية للصناعة) ، وهكذا تنطوي عملية تقدير قيمتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية ، واختيار معدل الخصم المناسب .

ويعتبر التنبؤ بالأرباح المستقبلية اقتراحاً خطراً ، وحيث إن الماضي هو أفضل مؤشر على المستقبل ، لذا يجب استخدام أرقام الإيرادات والمصروفات السابقة والحالية ، **وتعتبر النقاط التالية ملائمة في هذه العملية :**

1- إن استخدام سنوات قليلة جداً أو كثيرة جداً قد يؤدي إلى تشويه التوقعات .

2- يجب أخذ الاتجاهات العامة للأرباح في الاعتبار .
3- أخذ الاتجاهات العامة في الصناعة في الاعتبار .
4- إن الظروف الاقتصادية العامة قد تكون جوهرية .

وعند اختيار معدل الخصم المستخدم للقيام بحسابات الشهرة ، يكون الهدف هو تقريب تكلفة رأس المال المتوفر للشركة ، ويجب أن يأخذ هذا التقريب في الاعتبار ، ظروف المخاطر المتوقعة ومستقبل الأرباح .

ورغم أن الشهرة قد توجد في أي لحظة زمنية معينة ، فإنه في الواقع لا يتم الاعتراف بها محاسبيًا ، إلا عندما تكون مشتراة من مشروع قائم فقط ، وهنا فقط تكون قيمتها قابلة للتحديد . لأن الشراء ينطوي على معاملة تفاوضية يتم فيها تبادل الأصول مقابل نقدية أو أوراق مالية قابلة للتداول . وتشير قيمة الأصول المستبدلة إلى القيمة العادلة الإجمالية للوحدة الاقتصادية المقتناة ، وتعتبر زيادة القيمة العادلة الإجمالية لصافي الأصول القابلة للتحديد هي قيمة الشهرة ، وهذه الممارسة هي التي تحقق وظيفة الوكالة المحاسبية ، وتسهل مساءلة المديرين أمام حملة الأسهم .

وعند إثبات الشهرة في الدفاتر ، تعتبر أصلاً غير ملموس ، وبذلك تخضع لمتطلبات رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (17) بشأن إهلاك التكلفة على مدى العمر الإنتاجي أو أربعين سنة أيهما أقصر ، وتعتمد مسألة الإهلاك هنا على أساس الاستحقاق ، فالشركة قد دفعت مقابلاً ، ومن المفترض أن تولد هذه الشهرة أرباحاً مستقبلية ، ولذلك تجب مقابلة تكلفتها مع هذه الأرباح متى ظهرت . لكن في حالة الشهرة من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – تقدير العمر الإنتاجي . فإذا زادت مقاييس الشهرة عن القدرة على تحقيق الأرباح ، فما هي المدة التي يتوقع أن تبقاها؟ قد يقول الاقتصاديون إنها لن تستمر طويلاً لأن المنافسة ستزيلها ، وإذا كان الأمر كذلك ، يجب إهلاكها على مدى فترة زمنية قصيرة ، من جهة أخرى ، إذا كانت الشهرة تنسب إلى قدرات ترتبط بالمشروع أو مستخدميه أو إدارته ، مما يجعل من الصعب على الآخرين استنزافها ، عندئذ قد يكون عمرها الإنتاجي غير محدود ، وهي الحالة التي سيكون من غير المناسب فيها إهلاك الشهرة إطلاقًا .

ويرى بعض المحاسبين أن الشهرة يجب إهلاكها فوراً عندما تكون مشتراة ، لأنها يجب أن تعالج بنفس المعالجة التي تعالج بها الشهرة الكامنة (الشهرة الموجودة دون أن

تكون مشتراة) ، ولا شك أن هناك تكاليف مصاحبة لتطوير الشهرة الكامنة ، وهذه التكاليف يتم إهلاكها فوراً عند تكبدها ، بالإضافة إلى أنه عندما تكون الشهرة مشتراة ، يتم تحمل تكاليف إضافية للمحافظة على القدرة على تحقيق أرباح غير عادية ، وهكذا يكون إهلاك تكلفة الشهرة المشتراة على الفترات المستقبلية ، يمثل احتساباً مزدوجاً للتكاليف ، وتمكن معالجة الإهلاك الفوري للشهرة المشتراة باعتباره بنداً استثنائياً ، لأنه يمثل عملية تخرج عن نطاق النشاط التجاري للوحدة التي قامت بالشراء أو الوحدة المستثمر فيها .

ويرى معارضو الإهلاك الفوري للشهرة ، أن شراء الشهرة يقتضي ربحية مستقبلية ، وهكذا يعتبر إهلاك الشهرة بشكل فوري مخالفاً للمبادئ المحاسبية ، أو ربما مضللاً للمستثمرين ، لأنها تمثل أصلاً يقدم خدمات مستقبلية ، وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الاستثمارات في الشركات التي تمتاز بالكثافة البشرية ، كما في حالة الصناعات الخدمية مثلاً ، فبالنسبة لهذه الاستثمارات يكون مقدار الشهرة المشتراة مرتفعًا مقارنة بالأصول الأخرى ، وهكذا سيكون الإهلاك الفوري ماديًا ، وسيكون له أثر كبير ومضلل على النسب المالية ، وخاصة نسبتي الدين إلى الملكية والعائد على الاستثمار ، علاوة على أن الأرباح ستكون مضخمة ، لأنه لا تتم مقابلتها بتكلفة الاستثمار .

قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (142) : SFAS No.(142)

طرح مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1996 ، موضوع المعالجة المحاسبية لاندماجات الأعمال ، وموضوع الشهرة المرتبط بها ، ضمن جدول أعماله ، في استجابة للمخاوف المتنامية التي عبرت عنها الجهات المعنية بشأن الحاجة إلى معايير محسنة للمعالجة المحاسبية للاندماجات . وقد نشر مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1999مذكرة عرض مبدئية بعنوان "اندماج مشروعات الأعمال والأصول غير الملموسة" . وقد اقترحت هذه المذكرة إلغاء طريقة دمج الحصص لمصلحة طريقة الشراء ، وإهلاك الشهرة على مدى فترة زمنية لا تزيد على 20 سنة ، خلافاً لفترة الإهلاك المسموحة سابقاً والتي كانت تصل إلى 40 سنة .

وقد نال كلا الاقتراحين اهتماماً بالغاً ومعارضة كبيرة ، مما أدى إلى سلسلة من اللقاءات بين المجلس والهيئات الأعضاء به ، ومجموعة من جلسات للاستماع

لشهادات أفراد أمام مجلسي البرلمان والشيوخ . وقد كانت المعارضة تعتمد على حجة أن إثبات مبالغ كبيرة في حساب الشهرة وإهلاك هذه المبالغ على مدى فترة 20 سنة سيؤدي إلى تأثير كبير على الأرباح المعلن عنها . وبعد ذلك قام المجلس بنشر مذكرة عرض مبدئية معدلة بعنوان "اندماج مشروعات الأعمال والأصول غير الملموسة- المعالجة المحاسبية للشهرة" في مطلع سنة 2001 يقترح فيها عدم إهلاك الشهرة واختبار مدى انخفاض قيمتها بدلاً من ذلك .

وقام المجلس في يونيو سنة 2001 بنشر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (141) المعنونة "اندماج مشروعات الأعمال" ، وقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (142) المعنونة "الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى" ، وقد غيرت هاتان القائمتان المعالجة المحاسبية لاندماجات مشروعات الأعمال والشهرة . وتشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (141) حالياً استخدام طريقة الشراء لجميع عمليات اندماجات المشروعات . وقد غيرت قائمة المعايير رقم (142) المعالجة المحاسبية للشهرة من فترة إهلاك لا تتجاوز الأربعين سنة إلى مدخل يتطلب الاختبار السنوي – على الأقل- لمدى انخفاض القيمة ، على أن يتم اختبار مدى انخفاض القيمة على مستوى الوحدة محل التقرير .

متطلبات الإفصاح وفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (142) :

وفقاً لأحكام هذه القائمة ، يعتبر اختبار مدى انخفاض قيمة الشهرة عملية ثنائية المراحل ، **تنطوي على ما يلي** :

1- مقارنة القيمة العادلة للوحدة محل التقرير بقيمتها المرحلة (الدفترية) : فإذا كانت القيمة العادلة تتجاوز القيمة المرحلة ، لن يكون هناك داع للمزيد من الاختبارات ، لكن إذا كانت القيمة المرحلة تزيد على القيمة العادلة عندئذ نتجاوز إلى الخطوة الثانية .

2- احتساب القيمة العادلة الضمنية للشهرة بواسطة قياس القيمة العادلة لصافي الأصول الأخرى ، خلاف الشهرة وطرح هذه القيمة من إجمالي القيمة العادلة للوحدة محل التقرير .

وعند تحديد القيمة العادلة ، علق مجلس معايير المحاسبة المالية على أن القيمة العادلة للوحدة محل التقرير ، هي القيمة التي يمكن بها شراء الوحدة كاملة أو بيعها في

عملية حالية ، ونتيجة لذلك ، تعتبر الأسعار السوقية المأخوذة من الأسواق النشطة هي أفضل دليل على القيمة العادلة . وأشار المجلس كذلك إلى أنه إذا لم تتوفر الأسعار السوقية ، عندئذ يجب تحديد القيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتوفرة مثل مقاييس القيمة الحالية المبينة في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (7) .

وتشمل متطلبات الإفصاح وفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (142) ما يلي :

1- يجب الإفصاح عن إجمالي المبلغ التجميعي للشهرة كبند منفصل في الميزانية .

2- يجب الإفصاح عن أي انخفاض مؤقت في القيمة كتغير في المبادئ المحاسبية .

3- يتم الإفصاح عن أي خسائر للانخفاض السنوي في القيمة كبند مستقل في قائمة الدخل .

4- يجب الإفصاح عن بيان الأصل الذي انخفضت قيمته ، وكذلك الحقائق والظروف التي أدت إلى انخفاض القيمة .

5- يجب الإفصاح عن مقدار خسائر انخفاض القيمة ، وبيان الطريقة المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للوحدات محل التقرير .

وقد نص مجلس معايير المحاسبة المالية ، عند تحديد ما إذا كان يتم إثبات خسائر انخفاض القيمة أم لا ، على أن هناك بعض المؤشرات التي تشير إلى متى يوجد انخفاض ، ومن هذه المؤشرات ؛ ضعف الأداء بشكل جوهري مقارنة بالماضي أو النتائج التشغيلية المستقبلية المتوقعة ، والتغيرات المهمة في الطريقة التي تستخدم بها الشركة أصولها ، والاتجاهات الاقتصادية والصناعية السلبية المعنوية . ويتطلب اختبار مدى انخفاض قيمة الشهرة من الشركات ، تقييم ما إذا كان التدفق النقدي الذي يُتوقع أن تولده وحداتهم يمكنه تأييد القيم الممنوحة لهذه الوحدات . فإذا تقرر أن القيمة المحمولة للأصل غير قابلة للاسترداد ، عندئذ يجب على الشركة تقدير القيمة العادلة لأصول الوحدة محل التقرير ، وإثبات مصروف انخفاض قيمة بقيمة فائض القيمة المحمولة على القيمة العادلة . ويتطلب تقدير القيمة العادلة من الإدارة ، القيام بعدد من الفروض أو التوقعات بشأن الإيرادات والأرباح المستقبلية ، واحتمال النواتج الممكنة في الحالات المحتملة .

وهناك عدد من الطرق التي يمكن بها للشركة تحديد الوحدات محل التقرير ، وتشمل الاحتمالات الممكنة ؛ تقسيم العمليات حسب المنتجات ، أو الوحدات التشغيلية

أو المناطق الجغرافية ، أو الوحدات القانونية ، أو العملاء الرئيسيين . وقد كان هناك استرشاد سابق ورد في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (131) المعنونة "التقرير القطاعي "والتي عرّفت القطاعات من خلال "مدخل إداري" للتقرير القطاعي ، ووفقاً لهذا المدخل تقرر الإدارة المعلومات القطاعية بناءً على الطريقة التي تنظم بها القطاعات داخل الشركة لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية وتقييم الأداء . فإذا كانت الإدارة على سبيل المثال ، تقوم باتخاذ قرارات بشأن بعض خطوط الإنتاج ، أو تقوم بتقييم أداء هذه الخطوط ، عندئذ يجب عليها الإفصاح عن المعلومات القطاعية بناءً على خطوط الإنتاج هذه .

وبشكل محدد ، تعرّف هذه القائمة القطاع التشغيلي ، بأنه جزء من المشروع يحقق ما يلي :

1- ينخرط في أنشطة أعمال تكسب الإيرادات ، وتؤدي إلى تكبد المصروفات .

2- تتم مراجعة نتائجه التشغيلية بصورة نظامية من قبل رئيس متخذي القرارات التشغيلية بالمنظمة ، الذي يتخذ قرارات بشأن توزيع الموارد ، وتقييم أداء هذا القطاع .

3- تتوفر عنه معلومات مالية منفصلة .

وبما أن العديد من الشركات لديها عمليات مختلفة ، وتعمل في مناطق جغرافية متعددة ، لذا يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى معلومات محددة حول الوحدات التشغيلية أو القطاعات الجغرافية لمساعدتهم في تقييم الأداء المالي بشكل أفضل ، وتوقع التدفقات النقدية المستقبلية . فمن خلال توفير المعلومات عن مختلف القطاعات ، يمكن للشركات مساعدة مستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ أحكام واعية حول الشركة ككل . وبما أن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (142) تتطلب تحليل الشهرة على مستوى الوحدة محل التقرير ، لذا يوفر هذا المعيار للشركات خيار تقديم معلومات مالية أكثر شفافية ، أي معلومات عن مدى نجاح الشركة ، وعمليات الشراء التي تقوم بها ، وما هي الوحدات محل التقرير التي كانت قادرة على مقابلة توقعاتها . إضافة إلى أن هذه القائمة ، تشترط على الشركات توفير معلومات محددة عن الحقائق والظروف التي قادت إلى انخفاض القيمة المسجلة .

تكاليف البحث والتطوير: Research and Development Costs

تحاول الشركات الكبيرة بصورة مستمرة ، تطوير خطوطها الإنتاجية ، وخلق منتجات جديدة ، وتحسين طرق الإنتاج ، وتطوير مرافق إنتاجية محسنة ، وتعتبر المعالجة المحاسبية لتكاليف أنشطة قسم البحث والتطوير ، عملية معقدة ، نظراً لأن بعض التكاليف قد لا تؤدي مطلقاً إلى منافع مستقبلية ، أما بالنسبة إلى تلك التكاليف التي ستؤدي إلى توفير منافع مستقبلية ، فهي تعبر عن وجود أصل ، لكن نظراً لعدم التأكد الذي يحيط بالتحديد الحالي لأي من النوعين من التكاليف ، سيؤدى إلى منافع مستقبلية ، وما هي الفترات التي سيتم فيها تحقيق هذه المنافع ، يرى العديد من المحاسبين ، أن عملية التحديد هذه عملية بالغة الحكمية وغير موثوقة . وقد عرف العديد من الشركات أهمية تطوير إجراءات محاسبية تسمح برسملة هذه التكاليف على أساس معقول . **فقد أشارت إحدى الدراسات مثلاً إلى أن هذه التكاليف يمكن تصنيفها كما يلي :**

1- **تكاليف البحوث الأساسية (Basic Research)** : وهي تكاليف التجارب التي ليس لها غرض تجاري محدد .

2- **تكاليف تطوير منتجات جديدة (New Product Development)** : وهي تكاليف الجهود التجريبية الموجهة نحو منتجات لم تسبق تجربتها .

3- **تحسين المنتجات (Product Improvement)** : وهي تكاليف الجهود المبذولة لتحسين جودة الخطوط الإنتاجية الحالية أو تحسين أدائها الوظيفي .

4- **تكاليف خفض التكلفة أو تحسين الطاقة الإنتاجية أو كلاهما معا (Cost and/or Capacity Improvement)** : وهي تكاليف تطوير عمليات جديدة وأخرى محسنة ، وتطوير المعدات الصناعية وما شابه ذلك لتقليل تكاليف العمليات ، وتوسيع الطاقة الإنتاجية .

5- **السلامة والصحة والملاءمة (Safety ,Health and Convenience)** : وهي تكاليف تحسين ظروف العمل بصورة عامة ، بهدف رفاهية المستخدمين والعلاقات الاجتماعية وما إلى ذلك .

إن هذه الخطة للتصنيف تجعل عملية تحديد التكاليف التي يجب تأجيلها ، وتلك التي يجب تحميلها على المصروفات أسهل . وقد اقترح كتّاب هذه الدراسة ضرورة

تأجيل المجموعات (1) و (2) و (3) وإهلاكها ، في حين اقترحوا تحميل المجموعات(4) و (5) على المصروفات نظراً لصعوبة تحديد الفترات المستقبلية التي يتوقع الحصول على المنافع منها .

ويشترط رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (17) ضرورة التحميل الفوري للأصول غير الملموسة التي لا يمكن تحديدها بشكل دقيق على حساب المصروفات ، لأن هذه التكاليف لا تولد إيرادات معينة ، إضافة إلى أن الخدمات المستقبلية الكامنة بها ، تعد مثاراً للشك . وقد تم تبنِّي هذا الحكم للحيلولة دون إدارة مصروفات البحث والتطوير (فقد كان العديد من الشركات يعمل على رسملة تكاليف البحث والتطوير في السنوات ذات الأرباح المنخفضة ثم إهلاكها دفعة واحدة في السنوات ذات الأرباح المرتفعة) .

وقد قام **مجلس معايير المحاسبة المالية لاحقاً** ، بإعادة دراسة موضوع تكاليف البحث والتطوير ، وأصدر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (2) ، وقد اشترط هذا الإصدار ضرورة تحميل جميع تكاليف البحث والتطوير على المصروفات بمجرد تكبدها ، ولتمييز تكاليف البحث والتطوير عن التكاليف الأخرى ، قام المجلس بعرض التعريفات التالية :

- **البحث Research** : هو البحث المخطط أو التحري الانتقادي الموجه نحو اكتشاف معرفة جديدة ، على أمل أن تكون هذه المعرفة مفيدة في تطوير منتج جديد أو خدمة أو عملية أو أسلوب ، أو خلق تحسن جوهري في منتج قائم أو عملية قائمة .
- **التطوير Development** : هو ترجمة نتائج البحث أو المعارف الأخرى إلى خطة أو تصميم لمنتج جديد أو عملية أو لتحسين جوهري في منتج قائم أو عملية قائمة ، سواء كانت لغرض البيع أو للاستخدام ، ويشمل التطوير كلاً من الجوانب النظرية ، والتصميم ، واختبار بدائل المنتج ، وبناء النماذج المصغرة ، والعمليات المبدئية للآلات ، ولا يشمل التغيرات الدورية أو الروتينية في المنتجات القائمة ، أو خطوط الإنتاج ، أو العمليات الصناعية ، أو العمليات المستمرة حالياً ، رغم أن هذه التغيرات ، قد تمثل تحسينات كما لا يشمل البحوث السوقية أو أنشطة اختبار السوق .

ونظراً لأن العديد من التكاليف قد تكون لها نفس خصائص تكاليف البحث والتطوير ، قام مجلس معايير المحاسبة المالية بوضع قائمة بالأنشطة التي يتم إدراجها ، والأنشطة التي لا يتم إدراجها ضمن فئة تكاليف البحث والتطوير ، كما في الجدول التالي :

أنشطة البحث والتطوير	الأنشطة التي لا تعتبر من ضمن البحث والتطوير
البحث المعملي الذي يهدف إلى اكتشاف معارف جديدة	المتابعة الهندسية في الطور المبكر من الإنتاج التجاري
البحث عن تطبيقات لنتائج البحوث الجديدة	رقابة الجودة أثناء الإنتاج التجاري بما في ذلك الاختبار الروتيني
الصياغة النظرية وتصميم بدائل الإنتاج أو العمليات	الأعطال أثناء عملية الإنتاج
اختبار البحث عن بدائل الإنتاج والعمليات ، أو تقييم هذه البدائل	الأعطال الناتجة عن وسائل الإنذار أثناء الإنتاج
تعديل تصميم المنتج أو العملية الصناعية	الأنشطة الروتينية التي يتم القيام بها لتحسين أو إثراء أو تطوير جودة المنتجات الحالية .
تصميم الأدوات الجديدة والنماذج وما شابه ذلك مما يتطلب تقنيات جديدة .	تكييف قدرات قائمة مع متطلبات معينة أو حاجة عميل معين
تصميم وبناء واختبار النماذج والهياكل المصغرة	التغيرات الدورية في تصميم المنتجات القائمة .
تصميم وبناء وتشغيل الآلات الاستكشافية غير المفيدة في الإنتاج التجاري	التصميم الروتيني للأدوات والنماذج وما شابه ذلك
الأنشطة الهندسية المطلوبة لتقديم التصميم إلى المرحلة الصناعية	الأنشطة المتعلقة بالإنشاء وتغيير المكان وتجهيز المعدات والمرافق وتضم هذه الأنشطة التصميم أو البناء الهندسي .
	الأعمال القانونية على تطبيقات العلامات التجارية أو البيع أو الترخيص أو الالتزامات المحتملة .

وقد كان الإفصاح عن تكاليف البحث والتطوير في التقارير السنوية موضوعاً لأحد البحوث الحديثة (منشور على شبكة المعلومات الدولية في صفحة الكاتب (Gary Entwistle) ، وقد توصل Entwistle إلى أن ما يقارب 1% من الشركات التي شملها المسح ، هي التي قامت بالإفصاح عن أنشطة البحث والتطوير في قوائمها المالية ، وأن هذه الإفصاحات كانت تتخلل التقرير السنوي . ونظراً لطبيعة عملياتهما ، لم تفصح أي من الشركتين ؛ Best Buy و Circuit City عن مصروفات بحث وتطوير خلال السنة المالية 2003 ، لكن معظم الشركات تحتاج إلى إنفاق مبالغ مالية كبيرة على أنشطة البحث والتطوير لكي تمكنها المنافسة . فعلى سبيل المثال ، احتوت التقارير المالية لشركة IBM على المعلومات التالية (ملاحظة : إن الأرقام الظاهرة بآلاف الملايين هي عبارة عن مليارات الدولارات) :

لقد كان مصروف البحث والتطوير هو 4,750 مليون دولار سنة 2002 ، و 4,986مليون دولار سنة 2001 ، و 5,084 مليون دولار سنة 2000 .

وقد تكبدت الشركة مصروفا قدره 4,247 مليون دولار سنة 2002 ، و 4,301 مليون دولار سنة 2000 ، مقابل البحوث العلمية وتطبيق التقدم العلمي لتطوير منتجات جديدة ، وتحسين منتجات قائمة واستخدام هذه المنتجات . وتشمل هذه المبالغ مصروفات تتعلق بالبرامج بقيمة 1,974 مليون دولار و 1,926 مليون دولار و 1,955مليون دولار خلال السنوات 2000 و 2001 و 2002 على التوالي . وتحتوي المصروفات المحملة على سنة 2000 و 2002 مقابل حيازة بحوث تطوير تحت الإنجاز بقيمة 4ملايين دولار و 9 ملايين دولار على التوالي . وقد كان مصروف العمليات الهندسية المتعلقة بالمنتجات بقيمة 503 ملايين دولار و 665 مليون دولار و 783 مليون دولار عن السنوات 2000 و 2001 و 2002 على التوالي .

التحليل المالي للاستثمارات والأصول غير الملموسة:

Financial Analysis of Investments and Intangibles

ليس هناك موضوع محدد يرتبط بالاستثمارات والأصول غير الملموسة . وكما لاحظنا في الفصل السادس ، لم تفصح أي من شركتي Best Buy أو Circuit City عن أي استثمارات طويلة الأجل . وقد أفصحت شركة Best Buy عن رصيد صافي شهرة بقيمة 429,000,000 دولار ، وأصول غير ملموسة أخرى بقيمة 33,000,000 دولار . في حين لم تحتوِ ميزانية شركة Circuit City على أي أصول غير ملموسة .

معايير المحاسبة الدولية: International Accounting Standards

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية نشرات حول الموضوعات التالية :

1- المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة في معيار المحاسبة الدولي رقم (28) المعدل بعنوان "المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة" .

2- المعالجة المحاسبية للشهرة في معيار التقرير المالي الدولي رقم (3) بعنوان "اندماجات مشروعات الأعمال" والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (22)

3- المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة في معيار المحاسبة الدولي رقم (38) بعنوان "الأصول غير الملموسة" .

4- المعالجة المحاسبية للأصول المالية في معيار المحاسبة الدولي الجديد رقم (32) بعنوان "الأدوات المالية : الإفصاح والعرض" .

5- الاعتراف بالأصول المالية وقياسها في معيار المحاسبة الدولي المعاد إصداره رقم (39) .

ولم يغير المجلس في معياره رقم (28) المعالجة المحاسبية الأساسية للاستثمارات للشركات الزميلة باستخدام طريقة الملكية ، وكان هدفه الأساسي من المراجعة هو تقليل البدائل . فقد تناول المجلس في المعيار الأصلي لمعالجة المحاسبية للاستثمارات متى كان المستثمر لا يملك غالبية الحصص في الوقت الذي لديه القدرة على التأثير بشكل جوهري على الشركة المستثمر فيها ، وتشابه متطلبات التقرير التي تحتويها هذه القائمة ، مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، والتي تمت مناقشتها في رأى مجلس مبادئ المحاسبة رقم (18) وعند مراجعة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية لهذا المعيار ، أشار الموظفون إلى أن متطلبات استخدام طريقة الملكية هي أساسًا نفس المتطلبات التي تحتوي عليها مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في أمريكا ، لكنهم عبروا عن المخاوف من نقص متطلبات الإفصاح في هذا المعيار ، فرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (18) يشترط الإفصاح عن معلومات تلخيصية عن الأصول والالتزامات ونتائج العمليات ، متى كانت الشركة المستثمر فيها مادية بالنسبة للمستثمر ، بينما لا يشترط المعيار الدولي مثل هذه الإفصاحات ، وهي إفصاحات ينظر إليها باعتبارها أساسية لتحليل الشركات التي تستخدم طريقة الملكية .

وقد كانت أهم التغيرات التي أدخلها المعيار المعدل رقم (28) ما يلي :

1- يضيف استرشادات وإفصاحات جديدة متى كانت ضرورية لتجاوز الافتراض المسبق بأن التأثير الجوهري يتحقق إذ ما كان المستثمر يحتفظ بنسبة 20% أو أكثر من الأسهم التي لها حق التصويت . والمثال على ذلك هو حالة كون الشركة المستثمر فيها ، تمر بعملية إعادة تنظيم قانونية أو إفلاس ، أو تعمل تحت قيود قانونية قوية تحد من قدرتها على تحويل الأموال إلى المستثمر .

2- يطالب المستثمر والشركات الزميلة التي تتبع طريقة الملكية لإثبات الاستثمارات في الأوراق المالية أن يستخدما سياسات محاسبية متشابهة للعمليات والأحداث المتشابهة وفي الظروف المتشابهة .

3- يطالب بإفصاحات إضافية ، تشمل القيمة العادلة للاستثمارات في الشركات الزميلة التي تتوفر لها أسعار سوقية ، ومعلومات مالية تلخيصية عن هذه الشركات ، وأسباب الانحراف عن افتراض التأثير بفعل ملكية 20% ، الفروق في تواريخ التقرير ، والقيود على قدرة الشركات الزميلة على تحويل الأموال ، والخسائر غير المحققة للشركة الزميلة ، والالتزامات المحتملة ذات العلاقة بالشركة الزميلة .

وفيما يتعلق بالشهرة ، أشار مجلس معيار المحاسبة الدولية في معيار التقرير المالي الدولي رقم (3) ،والذي يعد تعديلاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (22) إلى ضرورة الاعتراف بها كأصل ، ابتداءً من تاريخ الشراء وقياسها مبدئياً بفائض تكلفة الاندماج على حصة المستثمر في صافي القيمة العادلة لأصول الشركة المستثمر فيها والتزاماتها ، وكذلك التزاماتها المحتملة التي يمكن تحديدها . ويمنع معيار التقرير المالي الدولي رقم (3) إهلاك الشهرة ، وبدلاً عن ذلك ، يجب اختبار الشهرة لتحديد مدى انخفاض قيمتها على الأقل سنويا تماشياً مع معيار المحاسبة الدولية رقم (36) المعنون "انخفاض قيمة الأصول" .

فإذا كانت حصة المشتري من صافي القيمة العادلة لصافي الأصول التي يمكن تحديدها تفوق تكلفة اندماج الأعمال ، عندئذ يجب الاعتراف فوراً بهذا الفرق (يشار إليه بالشهرة السالبة) في قائمة الدخل كمكاسب . لكن يشترط معيار التقرير المالي الدولي المذكور قيام المشتري ، قبل الوصول إلى "الشهرة السالبة" ، بإعادة تقييم وتحديد وقياس أصول والتزامات الشركة المستثمر فيها التي يمكن تحديدها ، وكذلك التزاماتها المحتملة ، وكذلك قياس تكلفة الاندماج . وهذه المتطلبات تجعل معايير المحاسبة الدولية جنباً إلى جنب مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية .

وينطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (38) المعنون "الأصول غير الملموسة" على جميع الأصول غير الملموسة التي لم يتم التعامل معها بشكل محدد في معايير المحاسبة الدولية الأخرى ، وينطبق بشكل محدد على نفقات الدعاية والإعلان والتدريب وأنشطة البحث والتطوير وتكاليف التأسيس .

وقد أشار هذا المعيار بشكل محدد ، إلى أن الأصل غير الملموس يجب الاعتراف به في القوائم المالية مبدئياً بالتكلفة ضمن القوائم المالية ، إذ كان يحقق ما يلي :

1- ينطبق عليه تعريف الأصل غير الملموس ، وبشكل خاص يجب أن يكون هناك أصل يمكن تعيينه ويخضع للتحكم ، ويمكن فصله عن المشروع .
2- من المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تعود إلى هذا الأصل إلى المشروع .
3- تكلفة الأصل يمكن قياسها بموثوقية .

إن هذه المتطلبات تنطبق سواء كان الأصل غير الملموس قد تم شراؤه من الخارج أو مطور داخلياً ، وإذا كان البند غير الملموس لا يقابل كلاً من تعريف الأصل غير الملموس ومعيار الاعتراف ، عندئذ يتم تحميله على المصروفات فور تكبده ، أما جميع نفقات البحث ، فيتم الاعتراف بها جميعاً وبشكل فوري ضمن المصروفات ، ولا يمكن الاعتراف بالأصول غير الملموسة المطورة داخلياً مثل الشهرة كأصول .

وقد أشار هذا المعيار إلى أن الأصول غير الملموسة ، يجب قياسها بعد الاعتراف المبدئي بها في القوائم المالية بإحدى المعالجتين التاليتين :

1- **المعالجة المعيارية للصناعة** (Benchmark Treatment) : التكلفة التاريخية مطروحاً منها أي إهلاك أو خسائر انخفاض في القيمة .
2- **المعالجة البديلة المسموحة** : مقدار إعادة التقييم (بناء على القيمة العادلة) مطروحاً منه أي إهلاك لاحق أو أي خسائر انخفاض قيمة .

والفرق الأساسي عن معالجة إعادة تقييم الآلات والمعدات والعقارات في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (16) هو أن إعادة تقييم الأصول غير الملموسة مسموح به إذا كانت القيمة العادلة يمكن تحديدها بالرجوع إلى سوق نشطة فقط ، ولا شك أن الأسواق النشطة نادرة للأصول غير الملموسة .

إن هذه القائمة تشترط إهلاك الأصول غير الملموسة على مدى أفضل تقدير لحياتها الإنتاجية ، كما أنها تتضمن افتراض ألا تتجاوز الحياة الإنتاجية للأصل غير الملموس 20 سنة من تاريخ توفر الأصل للاستخدام ، وفي الحالات النادرة التي تكون هناك أدلة مقنعة على أن الحياة الإنتاجية للأصل غير الملموس ستتجاوز العشرين سنة ، يجب على المشروع عندئذ إهلاكه على مدى أفضل تقدير ممكن لحياته الإنتاجية ، **كما يجب عليه كذلك القيام بما يلي :**

1- اختبار الأصل غير الملموس لمعرفة ما يلحق به من انخفاض قيمة سنوياً تماشياً مع معيار المحاسبة الدولي رقم (36) "انخفاض قيمة الأصل" .

2- الإفصاح عن أسباب افتراض عدم تجاوز الحياة الإنتاجية للأصل غير الملموس العشرين سنة ، وكذلك العامل أو العوامل التي لعبت دوراً جوهرياً في تحديد عمره الإنتاجي .

وعند مراجعة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية لقائمة معايير المحاسبة الدولية رقم (38) أشار هؤلاء الموظفون إلى أن هذه القائمة مشابهة تماماً لرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (17) من حيث إن كليهما يتناول المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة المشتراة وتلك المطورة داخلياً ، لكنهم علقوا على أن تحليل القائمة الدولية مسألة صعبة ، لأن بعض المسائل التي تتناولها متناثرة في المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية . والفروق الأساسية تكمن في أن المعيار الدولي تناول تكاليف البحث والتطوير كمكونات منفصلة من الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً ، و أنه يشترط -كما هو الحال مع قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (2) تحميل تكاليف البحث والتطوير على حساب المصروفات ، لكنه يختلف عن هذه القائمة بسماحه برسملة تكاليف التطوير في ظل بعض الظروف . وقد علق الموظفون في مراجعتهم على أن المعالجة البديلة المسموحة وفق المعيار الدولي غير مسموحة وفق مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية . وأخيراً يختلف المعياران في الحد الأقصى لفترة الإهلاك ، حيث يسمح المعيار الدولي بفترة لا تتجاوز 20 سنة بينما يسمح رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (17) بفترة تصل 40 سنة .

وعند إعادة إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (32) كان الهدف الأساسي لمجلس معايير المحاسبة الدولي ، هو توفير استرشادات إضافية حول بعض الموضوعات المختارة ، مثل قياس مكونات القوائم المالية عند الاعتراف المبدئي ، وتصنيف المشتقات بناءً على أسهم الوحدة نفسها . كما كان الهدف منه كذلك وضع جميع الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية في معيار واحد . ولم يتغير المدخل الأساسي لعرض القوائم المالية وإفصاحاتها عند مراجعة المعيار . ففي ظل هذا المعيار تعرف الأصول المالية بأنها النقدية ، أو الحق في الحصول على نقدية أو أصول مالية أخرى من مشروع آخر ، أو حق تعاقدي باستبدال أصول مالية مع مشروع آخر ، مقابل أدوات الملكية لمشروعات أخرى بشروط مرغوبة .

وقد عرَّفت قائمة معايير المحاسبة الدولية رقم (32) الالتزام المالي بأنه أي التزام يلزم بموجب عقد القيام ما يلي :

1- تسليم نقدية أو أصل مالي إلى مشروع آخر .
2- استبدال الأصول أو الالتزامات المالية مع وحدة أخرى ، بشروط قد لا تكون في مصلحة المشروع .
3- التعاقد بطريقة تلزم أو قد تلزم التسوية بأدوات الملكية بالمشروع .

وقد تم تعريف أدوات الملكية بأنها هي العقود التي تدل على حصة متبقية في أصول الوحدة بعد استبعاد جميع التزاماتها .

والمبدأ الأساسي لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (32) هو ضرورة أن تكون الأداة المالية مصنفة إما كالتزام مالي أو أداة ملكية حسب طبيعة العقد ، وليس حسب شكله القانوني . ويجب على المشروع أن يقرر من البداية المعالجة التي يجب إجراؤها عند الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة ، ولا يتغير التصنيف كثيراً فيما بعد مع تغير الظروف .

ويشترط معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ضرورة الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة للأصل المالي الذي تكون قيمته القابلة للاسترداد أقل من القيمة المحمول بها ، مع وضع شروط لتحديد متى تكون السيطرة على الأصل المالي قد تحولت إلى جهة أخرى . **ويتم الاعتراف عادة بتحويل الأصل المالي إذا تحقق الشرطان التاليان :**

1- إذا أصبح لدى المحول إليه الحق في بيع أو رهن الأصل .
2- إذا لم يعد من حق المحوِّل إعادة حيازة الأصل المحوَّل من جديد ، إلا إذا كان يمكن الحصول عليه بسهولة من السوق ، أو كان سعر إعادة الشراء يمثل القيمة العادلة بتاريخ إعادة الشراء .

وإذا كان جزء من الأصل المالي قد تم بيعه أو سداده ، عندئذ تجب قسمة القيمة المحمول بها بناء على القيم العادلة – للجزءين المباع والمتبقي . وإذا كانت القيم العادلة لا يمكن تحديدها ،عندئذ يجب اتباع مدخل الاسترداد للاعتراف بالربح .

2- الإفصاح عن أسباب افتراض عدم تجاوز الحياة الإنتاجية للأصل غير الملموس العشرين سنة ، وكذلك العامل أو العوامل التي لعبت دوراً جوهرياً في تحديد عمره الإنتاجي .

وعند مراجعة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية لقائمة معايير المحاسبة الدولية رقم (38) أشار هؤلاء الموظفون إلى أن هذه القائمة مشابهة تماماً لرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (17) من حيث إن كليهما يتناول المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة المشتراة وتلك المطورة داخلياً ، لكنهم علقوا على أن تحليل القائمة الدولية مسألة صعبة ، لأن بعض المسائل التي تتناولها متناثرة في المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية . والفروق الأساسية تكمن في أن المعيار الدولي تناول تكاليف البحث والتطوير كمكونات منفصلة من الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً ، وأنه يشترط -كما هو الحال مع قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (2) تحميل تكاليف البحث والتطوير على حساب المصروفات ، لكنه يختلف عن هذه القائمة بسماحه برسملة تكاليف التطوير في ظل بعض الظروف . وقد علق الموظفون في مراجعتهم على أن المعالجة البديلة المسموحة وفق المعيار الدولي غير مسموحة وفق مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية . وأخيراً يختلف المعياران في الحد الأقصى لفترة الإهلاك ، حيث يسمح المعيار الدولي بفترة لا تتجاوز 20 سنة بينما يسمح رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (17) بفترة تصل 40 سنة .

وعند إعادة إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (32) كان الهدف الأساسي لمجلس معايير المحاسبة الدولي ، هو توفير استرشادات إضافية حول بعض الموضوعات المختارة ، مثل قياس مكونات القوائم المالية عند الاعتراف المبدئي ، وتصنيف المشتقات بناءً على أسهم الوحدة نفسها . كما كان الهدف منه كذلك وضع جميع الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية في معيار واحد . ولم يتغير المدخل الأساسي لعرض القوائم المالية وإفصاحاتها عند مراجعة المعيار . ففي ظل هذا المعيار تعرف الأصول المالية بأنها النقدية ، أو الحق في الحصول على نقدية أو أصول مالية أخرى من مشروع آخر ، أو حق تعاقدي باستبدال أصول مالية مع مشروع آخر ، مقابل أدوات الملكية لمشروعات أخرى بشروط مرغوبة .

وقد عرَّفت قائمة معايير المحاسبة الدولية رقم (32) الالتزام المالي بأنه أي التزام يلزم بموجب عقد القيام ما يلي :

1- تسليم نقدية أو أصل مالي إلى مشروع آخر .
2- استبدال الأصول أو الالتزامات المالية مع وحدة أخرى ، بشروط قد لا تكون في مصلحة المشروع .
3- التعاقد بطريقة تلزم أو قد تلزم التسوية بأدوات الملكية بالمشروع .

وقد تم تعريف أدوات الملكية بأنها هي العقود التي تدل على حصة متبقية في أصول الوحدة بعد استبعاد جميع التزاماتها .

والمبدأ الأساسي لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (32) هو ضرورة أن تكون الأداة المالية مصنفة إما كالتزام مالي أو أداة ملكية حسب طبيعة العقد ، وليس حسب شكله القانوني . ويجب على المشروع أن يقرر من البداية المعالجة التي يجب إجراؤها عند الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة ، ولا يتغير التصنيف كثيراً فيما بعد مع تغير الظروف .

ويشترط معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ضرورة الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة للأصل المالي الذي تكون قيمته القابلة للاسترداد أقل من القيمة المحمول بها ، مع وضع شروط لتحديد متى تكون السيطرة على الأصل المالي قد تحولت إلى جهة أخرى . **ويتم الاعتراف عادة بتحويل الأصل المالي إذا تحقق الشرطان التاليان :**

1- إذا أصبح لدى المحول إليه الحق في بيع أو رهن الأصل .
2- إذا لم يعد من حق المحوِّل إعادة حيازة الأصل المحوَّل من جديد ، إلا إذا كان يمكن الحصول عليه بسهولة من السوق ، أو كان سعر إعادة الشراء يمثل القيمة العادلة بتاريخ إعادة الشراء .

وإذا كان جزء من الأصل المالي قد تم بيعه أو سداده ، عندئذ تجب قسمة القيمة المحمول بها بناء على القيم العادلة - للجزءين المباع والمتبقي . وإذا كانت القيم العادلة لا يمكن تحديدها ، عندئذ يجب اتباع مدخل الاسترداد للاعتراف بالربح .

ولسحب الاعتراف عن الأصل ، يجب أولاً على الوحدة تقرير ما إذا كـان الأصل الذي تفكر في سحب الاعتراف عنه يحقق ما يلي :

1- أصل بكامله .
2- تدفقات نقدية محددة من أصل .
3- حصة متناسبة من التدفقات النقدية لأصل .
4- حصة متناسبة من التدفقات النقدية لأصل مالي .

وبعد تحديد الأصل الخاضع لسحب الاعتراف ، عندئذ يتم تقدير ما إذا كان الأصل قد تم تحويله أم لا ، وإذا كان كذلك ، فهل تحويل الأصل يؤهل لسحب الاعتراف أم لا؟ .ويكون الأصل قد تحول إذا كانت الوحدة قد حولت الحقوق التعاقدية للحصول على تدفقات نقدية ، أو أبقت على الحقوق التعاقدية للحصول على التدفقات النقدية من الأصل ، **لكنها تحملت التزاماً تعاقدياً بتحويل هذه التدفقات النقدية وفق ترتيبات تقابل المعايير الثلاثة التالية :**

1- أن تكون الوحدة غير ملتزمة بدفع مبالغ للمتسلمين الفعليين ، إلا بعد تحصيل مبالغ مكافئة من الأصل الأصلي (المعني) .
2- أن تكون الوحدة ممنوعة من بيع أو رهن الأصل الأصلي (المعني) (خلافاً لحالة تقديمه كضمان للمتسلمين الفعليين) .
3- أن تكون الوحدة ملتزمة بتحويل هذه التدفقات النقدية دون تأخير كبير .

ويجب استبعاد الالتزام المالي من الميزانية ، إذا تم سداده فقط ، أي إذا تم التخلص من الالتزام المبين في العقد أو تم إلغاؤه أو انتهت مدته . ومتى كان هناك تبادل لأدوات الدين بين مقرض ومقترض بشروط مختلفة كثيراً ، أو متى كان هناك تعديل كبير في شروط الالتزام المالي القائم ، عندئذ تتم معالجة هذه العملية محاسبياً باعتبارها سداداً للالتزام المالي الأصلي ، واعترافاً بالتزام مالي جديد . ويتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر من سداد الالتزام المالي في قائمة الدخل .

ويسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بالمعالجة المحاسبية الاحتمائية ، بشرط أن تكون علاقة الحماية مستهدفة وموثقة بشكل رسمي ، بما في ذلك هدف إدارة المخاطر

التي تواجه الوحدة واستراتيجيتها لذلك ، وتحديد أداة الحماية والبند المحمي وطبيعة المخاطر المستهدفة بالحماية ، وكيف ستقوم الوحدة بتقييم فعالية الأداة . ومن المتوقع أن تكون المعالجة المحاسبية الاحتمائية فعالةً جداً في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية التي تمكن نسبتها إلى المخاطر المحتمى منها كما هي مستهدفة وموثقة . وهنا يجب قياس الفعالية بصورة موثوقة .

ويسمح هذا المعيار بأن تكون جميع عقود المشتقات ذات النظائر الخارجية مستهدفة بالأدوات الاحتمائية ماعدا بعض الخيارات المكتوبة ، كما يشترط أيضاً أن تقيَّم الحماية بشكل متوالي وبشكل رجعي . ولكي تكون التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحمي مؤهلة للمعالجة المحاسبية الاحتمائية ابتداءً من عملية الاحتماء – أو على الأقل عند كل فترة تقرير– يجب أن يكون الاحتماء من المخاطر يتوقع أن يكون فعالاً في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية من أداة الاحتماء ، على أساس توقعي ، وعلى أساس رجعي ، إذا كانت النتائج الفعلية تقع في المدى من 80% إلى 125% ويتم الاعتراف بأي انعدام في فعالية الاحتماء فوراً في قائمة الدخل (بما في ذلك عدم الكفاءة داخل المدى من 80% إلى 125%) . ولم يقم موظفو مجلس معايير المحاسبة المالية بمراجعة متطلبات هذا المعيار إلى الآن .

الخلاصـــة Summary

هناك عدد من المشاكل التي تثيرها المعالجة المحاسبية للاستثمارات في حقوق الملكية والدين والأصول غير الملموسة . وتتم المعالجة المحاسبية لما يقل عن غالبية الأسهم العادية بطريقة التكلفة ، أو طريقة القيمة العادلة ، أو طريقة الملكية ، أو القيمة السوقية حسب نسبة ملكية المستثمر في الشركة المستثمر فيها ، أو حسب الظروف . فطريقة الملكية تفي بمتطلبات المحاسبة على أساس الاستحقاق لمعالجة تلك الاستثمارات التي يكون لدى المستثمر فيها القدرة على فرض النفوذ على الشركة المستثمر فيها ، أما طريقة القيمة العادلة فتوفر معلومات ملائمة لاتخاذ القرار الاستثماري في أوراق الدين وأوراق الملكية التي تتوفر لها قيم عادلة . ويتم الاعتراف بدخل التوزيعات والفوائد على الأوراق المالية بمجرد تسلمها أو الإعلان عنها .

وتظهر الاستثمارات في أوراق الدين التي تنوي الإدارة الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المستنفدة . ويتم الاعتراف بالدخل من الدين عند تسلم الفوائد وتتم تسويته في نهاية السنة بالمبالغ المستحقة منذ آخر مرة تدفع فيها الفوائد ، كما تتم تسوية دخل الفوائد بقسط استنفاد علاوة أو خصم الإصدار لتعكس إجمالي الفوائد المكتسبة على مدى عمر الأداة ابتداءً من تاريخ الشراء وحتى تاريخ الاستحقاق . ويمكن استخدام طريقة الخط المستقيم أو طريقة معدل الفائدة الحقيقي لإهلاك العلاوة أو الخصم .

إن جميع الأصول غير الملموسة ، ماعدا الشهرة ، إما أن تكون ذات عمر إنتاجي محدد ، وإما أن يكون هذا العمر غير محدد . فالأصول غير الملموسة التي لها عمر إنتاجي ، يمكن تحديده ، يتم تخفيضها مباشرة خلال فترة المنافع ، أما الشهرة المشتراة والأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدود فلا تستنفد .

الفصل الحادي عشر

الالتزامات طويلة الأجل

Long-Term Liabilities

ناقشنا في الفصل الثامن ، أهمية الالتزامات قصيرة الأجل ، كعنصر من عناصر رأس المال العامل ، وفي هذا الفصل ، سنقوم بدراسة طبيعة الالتزامات طويلة الأجل ، وسيكون التركيز هنا على الاعتراف بالأحداث والعمليات المُنشئة للالتزامات ، وقياس هذه الأحداث والعمليات مع الاهتمام بشكل خاص بالجوانب الصعبة ، وتحليل المخاطر المصاحبة لاستخدام الشركة للديون طويلة الأجل .

ينظر المستثمرون والدائنون وغيرهم من المستخدمين إلى فصل الالتزامات ، إلى التزامات قصيرة الأجل والتزامات طويلة الأجل ، على أنه مهم ، لأن نماذج قراراتهم تستخدم مفهوم رأس المال العامل ، ونسب التداول ، وتوقعات التدفقات النقدية ، لتحليل ومقارنة أداء الشركات ، كما أن مقدار الالتزامات طويلة الأجل ، مقارنة بحقوق الملكية يعتبر من المؤشرات المهمة ، لأن نسبة الدين إلى حقوق الملكية ، ترتبط مباشرة بالاستثمار في أسهم الشركة ، فمع زيادة نسبة الدين إلى حقوق الملكية بالشركة ، يرتفع إدراك السوق لمخاطر الاستثمار في أسهم هذه الشركة كذلك ، لذلك من المهم أن يكون لدى المحاسبين معايير لتصنيف الالتزامات بصورة مناسبة ، إلى التزامات قصيرة الأجل ، وأخرى طويلة الأجل ، حتى يمكن لمتخذي القرارات تقييم قدرة الشركة على الوفاء باحتياجاتها الجارية ، وتحديد مستوى المخاطر الكامنة في توقعات التدفقات النقدية مستقبلاً مع مرور الزمن .

تعريف الالتزامات: The Definition of Liabilities

تبين قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) أن العناصر المكونة للميزانية هي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ، فالأصول لها منافع اقتصادية مستقبلية ، أما

الالتزامات وحقوق الملكية فتوفر موارد (رأس المال) الحصول على الأصول ، ويطلق على مقدار ما على الشركة من التزامات ، نسبة إلى حقوق الملكية بها ، مصطلح الهيكل الرأسمالي للشركة .

وفي ظل الممارسة المحاسبية الحالية ، تعالج الالتزامات وحقوق الملكية كعنصرين منفصلين ومختلفين من عناصر الهيكل الرأسمالي للشركة ، ويتضح هذا التمييز من المعادلة المحاسبية الأساسية :

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

وبالتالي ، يعتبر كل من الالتزامات وحقوق الملكية حقوقاً على أصول المشروع ، لكن حقوق الملكية تمثل حقوق الملاك ، بينما تمثل الالتزامات حقوق الدائنين ، وهذه الحقوق مختلفة ، والإفصاح عنها منفصلة مسألة ذات علاقة بمتخذي القرار الذين يعتمدون على القوائم المالية المنشورة .

إن نظريات حقوق الملكية تفترض علاقة عناصر الميزانية ببعضها ، ولها مقتضياتها على تعريفات كل من الالتزامات وحقوق الملكية ، وتقتضي أهم نظريتين من نظريات حقوق الملكية – نظرية الملكية ونظرية الوحدة – علاقات فريدة بين الأصول ، والالتزامات ، وحقوق الملكية ، فنظرية الوحدة تصف المعادلة المحاسبية كما يلي :

الأصول = حقوق الملاك

ففي نظرية الوحدة ، لا يوجد فرق أساسي بين الالتزامات وحقوق الملاك ، فكلاهما يقدم رأس المال لوحدة الأعمال ويحصل على دخل في المقابل في شكل فوائد أو توزيعات ، وفي ظل هذه النظرية قد تتطلب الالتزامات وحقوق الملكية إفصاحاً مستقلاً في الميزانية ، إلا أنه لا تكون هناك مجاميع جزئية لإجمالي الالتزامات ، أو إجمالي حقوق الملكية المشتركة ، ولا توجد حاجة لتعريفات مستقلة ومنفصلة لكل واحدة على حدة .

أما نظرية الملكية ، فتعتبر أن صافي أصول الشركة يعود إلى الملاك ، ووفقاً لهذه النظرية تساوي حقوق الملكية صافي ثروة الملاك ، ويتم التعبير عن علاقة نظرية الملكية كما يلي :

الأصول – الالتزامات = حقوق الملكية

ورغم أن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، ومجلس مبادئ المحاسبة ، ومجلس معايير المحاسبة المالية ، لم يصف هذه العلاقة بأنها النظرية التي تعتمد عليها عناصر القوائم المالية ، إلا أن مجلس مبادئ مجلس عرّف الالتزامات وحقوق الملكية في القائمة رقم (4) ونص على أن المدخل الضمني في تعريفهما هو أن الأصول ناقصاً الالتزامات تساوي حقوق الملكية ،إضافة إلى أن قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(6) عرّفت الالتزامات وحقوق الملكية بطريقة تتماشى أيضاً مع نظرية الملكية كما يلي :

- **الالتزامات** : هي تضحية مستقبلية محتملة بالمنافع الاقتصادية ، نتيجة التزامات حالية من طرف وحدة معينة بتحويل أصول أو تقديم خدمات إلى وحدات أخرى في المستقبل ، نتيجة أحداث أو عمليات ماضية .
- **حقوق الملكية** : هي الحصة المتبقية من أصول الوحدة بعد خصم التزاماتها ، وتعني حقوق الملكية في مشروع الأعمال حقوق الملاك (المساهمين) .

الاعتراف بالالتزامات وقياسها : Recognition and Measurement of Liabilities

لكي يتم الاعتراف ببند ما كالتزام في القوائم المالية ، حسب قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) ، يجب أن ينطبق على هذا البند تعريف الالتزامات الوارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) ، كما يجب أن يكون قابلاً للقياس ، وقد استخدم المحاسبون مدخل العمليات لقياس الالتزامات ، حيث تقاس الالتزامات بالمقدار المحدد في عملية التبادل ومن الناحية النظرية ، يجب قياس الالتزامات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ، مخصومة بمعدل الفائدة السوقي ، فالقيمة الحالية المخصومة تقيس القيمة السوقية العادلة للالتزام عند إصداره ، فعلى سبيل المثال ، يمثل سعر إصدار السند ، كما سيأتي شرحه بالتفصيل لاحقاً ، القيمة الحالية لمدفوعات الفوائد والقيمة عند الاستحقاق مخصومتين على أساس معدل الفائدة السوقي ، وعادة ما يتم تجاهل عملية الخصم بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل ، لأن القيمة غير المخصومة لا تختلف مادياً عن القيمة الحالية المخصومة .

إن تصنيف وقياس بنود الالتزامات ليسا مباشرين دائماً ، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية مثلاً ، إصدارات تتطلب الاعتراف بالقيمة الحالية للمنافع التقاعدية

الممنوحة للمستخدمين ، مثل العناية الصحية ، كالتزامات ، رغم أن المنافع قد لا تدفع إلا بعد عدَّة سنوات مستقبلاً ، مع أن هناك قدراً كبيراً من عدم التأكد يحيط بتوقعات التدفقات النقدية مستقبلاً . ويؤيد مجلس معايير المحاسبة المالية هذا النوع من الاعتراف ، بالرجوع إلى تعريف قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) للالتزامات . فالمنافع التقاعدية تمثل تضحية بالموارد المستقبلية ، ناتجة عن اكتساب المستخدمين لهذه المنافع المستقبلية خلال الفترات المحاسبية الحالية والماضية .

وللأسف تترك تعريفات قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) ، مثلها مثل قائمة مجلس مبادئ المحاسبة رقم (4) ، العديد من الأسئلة دون إجابات ، وسنقوم في الجزء التالي بدراسة بعض هذه المسائل ، ونحاول تطوير معايير محددة بشكل أدق لتصنيف البنود كالتزامات .

الدين مقابل حقوق الملكية : Debt Versus Equity

تتطلب التعريفات السابقة ، تصنيف جميع البنود في الجانب الأيسر من الميزانية إلى مكونين هما : الالتزامات وحقوق الملكية ، ويفترض هذا المطلب أن تكون جميع المصالح المالية في المشروع ، إما التزامات أو حقوق ملكية ، كما يفترض كذلك أن يكون هذا التمييز واضحاً لكل من يقوم بإعداد القوائم المالية ، **لكن هناك مغالطتين في هذه الفروض هما :**

1- إن المجموعات الكثيرة المختلفة من الأوراق المالية التي تصدرها الشركات الحديثة المعقدة ، لا تندرج بسهولة تحت أي خطة تصنيف محددة .

2- إلى الآن لا توجد استرشادات رسمية يمكن استخدامها في تطبيق خطط التصنيف ، فما يراه البعض ديناً قد يراه الآخر حقوق ملكية .

ومن أمثلة الأوراق المالية التي تتسبب في هذا النوع من الحيرة ، هناك الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد ، فحتى تاريخ إصدار قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (150) (ستتم مناقشتها لاحقاً في هذا الفصل) ، كانت مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها حالياً تعتبر الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد من حقوق الملكية رغم أنه يجب سدادها ، ومع ذلك وضعت لجنة تداول الأوراق المالية قاعدة مفادها أن الالتزام بالتدفقات النقدية المستقبلية التي ترتبط بالأسهم الممتازة الواجبة الاسترداد ، أو التي يقع حق استردادها

خارج تحكم المصدر ، يجب إظهاره لكي يمكن تمييزها عن رأس المال الدائم ، ويجب عدم إدراج هذه الأوراق المالية تحت عنوان حقوق ملكية حملة الأسهم ، إضافة إلى أنه يجب عدم إدراجها ضمن إجمالي الالتزامات ، وبذلك تكون لجنة تداول الأوراق المالية قد خلقت في الواقع ، فئة منفصلة من حقوق الملكية المؤقتة في الميزانية ، لكن قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) لا تعترف بهذه الفئة كعنصر من عناصر القوائم المالية .

وإذا ما استمر المحاسبون في اعتقادهم بضرورة الاستمرار في التمييز بين الدين وحقوق الملكية بهذه القطعية ، فإن هذه الأمثلة تشير إلى حاجة المحاسبين لتطوير معايير إضافية للمساعدة في تصنيف بنود الجانب الأيسر من المعادلة المحاسبية بين الديون وحقوق الملكية ، وسنناقش فيما يلي ، بعض العوامل التي يمكن استخدامها في هذا القرار .

مجموعة عوامل القرار الموحدة: Consolidated Set of Decision Factors

تم عرض مجموعة العوامل الثلاثة عشر التالية ، كدليل استرشادي للمساعدة في تحديد تصنيف البنود في الجانب الأيسر من المعادلة المحاسبية بين الدين وحقوق الملكية ، ولا يهدف الترتيب الذي عرضت به هذه العوامل ، إلى إظهار حكم بشأن أهميتها النسبية .

تاريخ الاستحقاق : Maturity Date

إن أدوات الدين عادة ما يكون لها تاريخ استحقاق ثابت ومحدد ، في حين أن أدوات الملكية ليس لها تاريخ استحقاق ، ونظراً لأن أدوات الدين لها موعد استحقاق محدد ، عادة ما تحدد أدوات الدين شروط الاسترداد ، وقد يكون أحد هذه الشروط هو وضع احتياطيات لضمان توفر الأموال عند الاسترداد .

الحق على الأصول : Claim on Asst

عند تصفية المشروع تأتي حقوق الدائنين في المقدمة ، مثل حقوق الملاك ، وهناك تفسيران ممكنان لهذا العامل ، **الأول** : هو أن جميع الحقوق الأخرى خلافاً للأولوية الأولى هي حقوق ملكية ، **والثاني** : هو أن جميع الحقوق خلافاً للأخير هي حقوق الدائنين ، أما المنطقة التي تسبب المشكلة ، فتنطوي على جميع الحقوق الواقعة بين هذين التفسيرين ، وهي الحقوق التابعة للحقوق الأولى ، لكنها تأتي في الأولوية على الأخيرة .

الحق على الدخل : Claim on Income

إن التوزيعات أو الفوائد الثابتة ، تفضل على مدفوعات الفوائد أو التوزيعات الأخرى ، ويقال إن كونها تجميعية في حالة لم تدفع خلال فترة معينة ، هو مؤشر على وجود ورقة دين ، بينما تشير الورقة المالية التي لا توفر معدلاً ثابتًا وتعطي لحاملها الحق في المشاركة مع حملة الأسهم العاديين في أي توزيع للدخل أو التي حقها تابع للحقوق الأخرى إلى حق ملكية .

التقييمات السوقية : Market Valuations

إن التقييمات السوقية للالتزامات ، لا تتأثر بأداء الشركة ما دامت الشركة في حالة يسر ، وعلى العكس من ذلك ، يتأثر السعر السوقي لأوراق الملكية بأرباح الشركة وتوقعات المستثمرين بشأن مدفوعات التوزيعات المستقبلية .

التصويت في الإدارة : Voice In Management

إن حق التصويت هو الدليل عادة على وجود صوت في إدارة الشركة ، ويقتصر هذا الحق عادة على حملة الأسهم العاديين ، لكنه قد يمتد ليشمل المستثمرين الآخرين إذا ما أخلت الشركة ببعض الشروط التي سبق تحديدها . فعلى سبيل المثال ، إذا لم يتم دفع الفوائد عند استحقاقها أو انخفضت الأرباح دون مستوى معين ، يمكن إعطاء حق التصويت إلى حملة أوراق مالية آخرين ، مما يدل على أن هذه الأوراق لها خصائص الملكية .

القيمة عند الاستحقاق : Maturity Value

إن الالتزام له قيمة محددة عند الاستحقاق لا تتغير على مدى حياة الالتزام ، أما حقوق الملاك فليس لها تاريخ استحقاق ، باستثناء حالة التصفية ، وبالتالي ليست هناك قيمة عند الاستحقاق .

نية الأطراف: Intent of Parties

بينت المحاكم أن نية الأطراف هي أحد العوامل التي يتم تقييمها لمعرفة طبيعة الورقة المالية ، وما إذا كانت ديناً أم ملكية ، ويعتبر موقف المستثمر وخاصية الاستثمار عاملين فرعين يساعدان في اتخاذ هذا القرار ، ويمكن تقسيم المستثمرين إلى مستثمرين يريدون الأمان ، ومستثمرين يريدون نمو رأس المال ، كما يمكن تقسيم الاستثمارات إلى استثمارات توفر الأمان ، وأخرى توفر فرصاً للمكاسب أو الخسائر الرأسمالية ، فإذا كان المستثمر مدفوعاً للقيام باستثمار معين على أساس الأمان ، وأعطت الشركة

الإصدار السمات المكافئة للأمان ، تعتبر الورقة عندئذ ورقة دين وليست ورقة ملكية ، لكن إذا كان المستثمر مدفوعاً لحيازة الورقة بدافع إمكانية نمو رأس المال ، وكانت الورقة توفر فرصة لذلك ، عندئذ تكون هذه الورقة ورقة ملكية وليست ورقة دين .

حق الشفعة : Preemptive Right

يمكن اعتبار الورقة التي تدخل ضمن حق الشفعة لحملة الأسهم العاديين (حق شراء أسهم عادية من إصدارات أسهم الشركة الجديدة) تحمل خصائص الملكية ، أما الورقة التي لا تحمل هذا الحق فيمكن اعتبارها ورقة دين .

خاصية التحويل : Conversion Features

إن الورقة المالية التي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية ، يمكنها أن تكون من حقوق الملكية إذا لم تكن من هذه الحقوق حالياً ، وقد تكون الدراسة التاريخية للتحويل الفعلي أو التصفية مفيدة في تقييم هذا العامل بالذات .

احتمال تخفيض أرباح السهم الواحد: Potential Dilution of Earnings Per Share

يمكن اعتبار هذا العامل عاملاً جزئياً من عامل التحويل السابق ، لأن خاصية تحويل الورقة المالية هي السبب الأرجح لتخفيض أرباح السهم الواحد ، خلافاً لإصدارات الأسهم الجديدة ، وفي جميع الأحوال ، يفترض أن تكون للورقة المالية التي يمكن أن تخفض أرباح السهم الواحد خصائص ورقة الملكية .

الحق في تعزيز المدفوعات : Right to Enforce Payment

من الناحية القانونية ، للدائنين الحق في الحصول على فوائد دورية عند التاريخ المتفق عليه ، والحصول على القيمة عند الاستحقاق في تاريخ الاستحقاق ، وقد يؤدي تعزيز هذا الحق ، إلى وضع الشركة تحت الحراسة القضائية ، أما الملاك فلا يتمتعون بمثل هذا الحق القانوني ، لذلك يعتبر وجود حق تعزيز المدفوعات مؤشراً على أداة الدين .

مبررات النشاط الجيد لإصدار الورقة : Good Business Reasons for Issuing

يمثل تحديد ما هي مبررات العمل الجيد لإصدار ورقة مالية بمواصفات محددة بدلاً من إصدارها بمواصفات مختلفة مسألة صعبة ، وهناك عاملان جزئيان ملائمان في هذا الصدد هما : البدائل المتاحة ، ومقدار الرسملة ، فالأوراق المالية التي تصدرها شركة تعاني من صعوبات مالية أو ذات مستوى منخفض من الرسملة يمكن اعتبارها

ورقـة ملكيـة ، على اعـتبـار أن أولئك الذين لديهم حق الملكية هم الـذين سيـقـبلون المخاطرة ، في حين أن الأوراق المالية المصدرة من قبل شركة ذات مستوى عـال من الرسملة ، يمكن النظر إليها باعتبارها أداة دين .

تطابق مصالح الدائنين والملاك في المشروع :

Identity of Interest Between Creditors and Owners

عندما يكون الأفراد المستثمرون في أوراق الدين هم نفس الأفراد – أو أعضاء نفس الأسرة – الذين يملكون الأسهم العادية ، يكون ذلك مؤشراً على الملكية .

وبعد أن اعترف مجلس معايير المحاسبة المالية بوجود هذه المشاكل ، نشر مذكرة مناقشة بعنوان : **"التمييز بين أوراق الملكية والالتزامات ، والمعالجة المحاسبية للأدوات ذات الخصائص المشتركة"** ، وقد كان الدافع وراء هذه المذكرة هو الاستخدام المتزايد للأدوات المالية المعقدة التي تملك خصائص كل من الدين والملكية ، وفي أواخر سنة (2000) أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية مذكرة عرض مبدئية لقائمة مقترحة بعنوان **" المعالجة المحاسبية للأدوات المالية التي تملك خصائص الالتزامات أو حقوق الملكية أو الاثنين معاً"** ، وتعديل مقترح لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) يترتب عليه إعادة النظر في تعريف الالتزامات .

وقد قادت النتائج الأولية للمجلس ، إلى تطوير مدخل يعتمد على خصائص الالتزامات وحقوق الملكية ، وقد كانت الخطوة الأولى في هذا المدخل هي تحديد ما إذا كانت المكونات تحتوى التزاماً ، والالتزام هنا هو شرط تعاقدي يتطلب من المصدر الأداء من خلال تحويل نقدية أو أصول أخرى أو أسهم المصدر إلى حامله ، وتصنف الأوراق المالية التي تجسد التزاماً تتطلب تسويته ، تحويل نقدية أو أصول أخرى على أنه التزام ، لأنه لا يؤدي إلى احتمال التملك من قبل حامله ، أما الالتزامات التي تسمح أو تتطلب التسوية بإصدار أسهم ، فهي تثير مشكلة ما إذا كانت يجب أن تصنف ضمن حقوق الملكية أو ضمن الالتزامات . فهذه المكونات يجب أن تصنف كحقوق ملكية ، إذا كانت تحمل لحاملها مخاطر ومنافع الملكية ، أما إذا كانت علاقتها بحاملها تشبه علاقة الدين بالدائن أو المقرض ، فيجب أن تصنف كالتزام ، ويجب أن توزع المتحصلات من أداة الدين المركبة بين مكونات حقوق الملكية والدين باستخدام القيمة

العادلة النسبية إلا إذا كان هذا التوزيع غير عملي ، ويتم التقرير عن الفوائد والتوزيعات والمكاسب والخسائر ذات الصلة بمكونات أداة الدين المصنفة كالتزام ضمن الدخل ، أما المبالغ الأخرى المتعلقة بالملكية فيقرر عنها في حقوق الملكية .

ولم يحل مجلس معايير المحاسبة المالية المشاكل التي تطرحها الأدوات المالية المعقدة ، لكن المجلس استخدم في إصداره لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (150) المعنونة **"المعالجة المحاسبية لبعض الأدوات المالية التي تحمل خصائص كل من الدين وحقوق الملكية معا"** سنة 2003 ، تعريفات الالتزامات وحقوق الملكية الواردة في مدخل المكونات لبعض الأدوات المالية . وقد اشترطت **قائمة المعايير هذه ، تصنيف الأدوات المالية التالية كالتزامات :**

1- الأدوات المالية الملزمة بالاسترداد (Manditorily Redeemable) مثل الأسهم الممتازة الواجبة السداد .

2- الأدوات المالية التي تجسد (من البداية) التزاماً بإعادة شراء الأسهم المصدرة ، أو تلزم المصدر بمثل هذا الالتزام ، ويتطلب الأمر منه (أو قد يتطلب منه) تسوية الالتزام بتحويل أصول ، كما هو الحال في خيارات البيع المكتوبة للأسهم العادية للمصدر .

3- الأدوات المالية التي تجسد التزاماً (مشروطا أو غير مشروط) ، تتطلب من المصدر أو قد تتطلب منه تسويته من خلال إصدار عدد متغير من الأسهم من أسهمه الخاصة ، فإذا كانت القيمة النقدية للأداة المالية من البداية تعتمد (بشكل منفرد أو بصورة كبيرة) على أي من العوامل التالية :

(أ) مقدار نقدي محدد .

(ب) تغيرات في قيمة شيء محدد يختلف عن القيمة العادلة للأوراق المالية للمصدر – مثل الأدوات المالية المسجلة على مؤشر S&P500 .

(جـ) تغيرات ترتبط بصورة عكسية بالتغيرات في القيمة العادلة لأسهم الملكية للمصدر ، مثل خيار البيع الذي تتم تسويته كلية من خلال الأسهم .

وتقابل الأدوات المالية الملزمة بالاسترداد تعريف الالتزام ، لأنها تجسد التزاماً غير مشروط على المصدر برد قيمتها إلى حاملها من خلال تحويل أصول بتاريخ أو تواريخ معينة ، أو يمكن تحديدها أو بناء على حدث معين مؤكد الحدوث . وتصنف خيارات

البيع المكتوبة المنفصلة والعقود المستقبلية على أسهم المصدر ، والتي تتطلب التسوية المادية من خلال كالتزامات ، لأن المصدر ملزم بإعادة شراء حقوق الملكية من خلال تحويل أصول .

وأخيراً ، تعتبر الالتزامات التي تتم تسويتها من خلال إصدار عدد متغير من حقوق الملكية التزاماً عندما يتحدد عدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند التسوية بمبلغ نقدي معين بتاريخ إصدارها . فمثل هذه التسويات تعادل التسوية من خلال تحويل الأصول ، لأن التسويات تعادل من حيث القيمة ، مقداراً معلوماً عند بداية الالتزام .

تصنيف الديون طويلة الأجل : Long-Term Debt Classification

عند تصنيف ورقة مالية معينة كالتزام ، يمكن التقرير عنها عندئذ كالتزام طويل الأجل أو التزام (جاري) ، ويعتمد تصنيف البند كالتزام طويل الأجل على قاعدة الدورة التجارية أو السنة ، فإذا كانت تسوية الالتزام القائم لا يتوقع أن يستخدم فيها أصل متداول أو بإهلاك التزام جاري آخر ، عندئذ يتم تصنيف هذا البند كالتزام طويل الأجل . ومن أكثر بنود الالتزامات التي تتم مقابلتها هناك السندات ، وأوراق الدفع طويلة الأجل ، الاستئجارات ، والتزامات المعاشات التقاعدية ، والضرائب المؤجلة التقاعدية ، والمصروفات المؤجلة الأخرى ، وأحياناً الالتزامات المحتملة ، وسوف نناقش كلاً من الاستئجارات والمعاشات والضرائب بصورة مستقلة في الفصول التالية ، وفي هذا الجزء ، سندرس متطلبات إثبات السندات ، وأوراق الدفع والمصروفات المؤجلة ، والالتزامات المحتملة .

السندات : Bonds Payable

عندما تكون هناك حاجة للمزيد من الأموال لتوسيع النشاط أو لمواجهة العمليات الجارية ، يكون لدى الشركة خيار بإصدار أوراق دين أو أوراق ملكية ، وهناك أربعة أسباب أساسية قد تجعل الشركة ترغب في إصدار أوراق الدين ، بدلاً من أوراق الملكية ، **وهذه الأسباب هي** :

1- إن السندات قد تكون هي المصدر الوحيد المتاح للأموال : فقد تبدو الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم خطرة كثيراً بالنسبة للملاك ، بحيث لا يمكن الاستثمار بشكل دائم فيها .

2- إن التمويل بالدين أقل تكلفة : فنظراً لأن السندات مخاطرها الاستثمارية أقل من مخاطر الأسهم ، ظلت دائماً تعطي معدلات فائدة منخفضة نسبياً ، فالمستثمرون الذين يحوزون أوراق الملكية يتوقعون عادة عائداً أكبر .

3- إن التمويل بالدين يعطي ميزة ضريبية : فالمدفوعات لحملة الدين في شكل فوائد قابلة للاستقطاع للأغراض الضريبية ، في حين أن التوزيعات على أوراق الملكية ليست كذلك .

4- إن امتياز التصويت لا تتم المشاركة فيه : فإذا كان حامل السهم يرغب في المحافظة على نسبته الحالية من الملكية في الشركة ، يجب عليه شراء النسبة الحالية من الملكية في كل إصدار جديد من الأسهم العادية ، والدين لا يحمل حقوق ملكية ولا حقوق تصويت ، ولذلك لا يقلل من القدرة على التصويت ، لكن إذا كانت نسبة الملكية ضئيلة ، وكانت الملكية على نطاق واسع قد لا يشكل هذا السبب أهمية كبيرة .

إن استخدام الأموال المقترضة- ويعرف بالرفع المالي- عادة ما يكون سببه هو توقع استثمار هذه الأموال في مشروع استثماري يوفر عائداً يفوق تكلفة الحصول عليها ، وتعمل استثمارات الملاك كحماية لأصل دين حملة السندات ودخلهم من هذا الدين ، وتؤثر كل من قوة الأرباح الحالية ، ونسبة الدين إلى الملكية على معدل الفائدة المطلوب من قبل حملة الدين ، وعند استخدام التمويل بالدين ، تجب معرفة أن الرفع المالي يزيد من معدل العائد على الأسهم العادية ، عندما يكون العائد على المشروع أكبر من تكلفة الأموال المقترضة فقط ، فالأرباح (مطروحًا منها أي أثر ضريبي) التي تزيد على مدفوعات الفوائد ستزيد من أرباح السهم الواحد ، لكن إذا كان العائد على المشروع الاستثماري أقل من معدل الفائدة المشروط على السند ، ستنخفض أرباح السهم الواحد ، وسنناقش كيفية تقييم الشركة التي تستخدم الرفع المالي لاحقاً في هذا الفصل .

تصنيف السندات : Bonds Classification

تُصنف السندات عادة حسب طبيعة الضمانات التي تقدمها الشركة ، فالسندات المضمونة بالحجز على بعض أصول الشركة تعرف بالسندات برَهَن (mortgage Bond) ، وفي حالة إفلاس الشركة وتمت تصفيتها ، يكون لحامل السندات برهن الحق الأول

على المتحصلات من بيع الأصول الضامنة لدينه ، وإذا لم تكن هذه المتحصلات كافية لدفع مبلغ الدين ، يصبح حملة السندات برهن حملة دين عاديين بمقدار المتبقي من دينهم دون دفع .

أما السندات العادية (debenture) فهي ليست مضمونة بأي ممتلكات أو أصول ويعتمد تسويقها على الجدارة الائتمانية للشركة ، ويعد التاريخ الحافل بالأرباح والتوقعات الإيجابية المستمرة ضروريين لكي تقوم الشركة ببيع هذه السندات ، ويصبح حملة هذه السندات عند التصفية دائنين عاديين من دائني الشركة .

أسعار بيع السندات : Bonds Selling Price

عادة ما تباع السندات بقيمة إسمية قدرها $1,000 وتحمل فائدة إسمية محددة ، وتتم طباعة هذه القيمة الإسمية على السند (العقد) وتحدد مقدار الفوائد التي يتم دفعها للمستثمر عند نهاية كل فترة من فترات الفائدة ، ويكون عادة معدل الفائدة الإسمي تقريباً هو معدل الفائدة ، الذي تعتقد الإدارة أنه ضروري لبيع السندات في ظل الحالة السائدة في الاقتصاد حالياً ، ودرجة المخاطر المصاحبة للسندات ، فالسندات ذات المخاطر المنخفضة نسبياً ، تعطي معدلات فائدة أقل من السندات ذات المخاطر المرتفعة نسبياً .

إن قرار إصدار السندات وما يتبع ذلك من بيع – لاحقاً – قد يأخذ فترة زمنية طويلة نسبياً ، وبدءاً من تاريخ الترخيص بالسندات ، وحتى يتم إصدارها ، قد تتغير الظروف الاقتصادية المؤثرة على معدلات الفائدة ، ونتيجة لذلك ، قد يختلف معدل الفائدة الإسمي عن معدل الفائدة السوقي للسندات ذات المخاطر المساوية ، ولن يكون المستثمر راغباً في شراء سندات تعطي فوائد أقل من معدل الفائدة السوقي ، وبالمثل لن تكون الشركة المصدرة راغبة في إصدار سندات تعطي فوائد أكبر من معدل الفائدة السوقي ، وبما أن معدل الفائدة الإسمي سبق تحديده ، ولا يمكن تغيره ، لذا يتم تعديل السعر السوقي للسند بحيث يتساوى معدل الفائدة الحقيقي مع معدل الفائدة السوقي .

ويعرف معدل الفائدة الضروري لبيع إصدار معين من السندات بمعدل العائد على السندات ، وفي حين أن المبلغ الذي يرغب المستثمرون باستثماره هو المقدار الذي يحقق المعدل السوقي للفوائد في ضوء مقدار وتوقيت مدفوعات الفوائد الإسمية

وقيمة السند عند الاستحقاق (القيمة الإسمية) ، وهكذا يكون سعر إصدار السند هو مجموع القيمة الحالية للقيمة الإسمية والقيمة الحالية لمدفوعات الفوائد مخصومتين على أساس معدل العائد ، فإذا كان المستثمرون يرغبون في قبول معدل الفائدة الإسمي على السندات ، عندئذ ستباع هذه السندات بقيمتها الإسمية ، وسيكون معدل العائد مساوياً لمعدل الفائدة الإسمي ، وإذا كان معدل الفائدة السوقي يزيد علي معدل الفائدة الإسمي ، تباع السندات دون قيمتها الإسمية (بخصم إصدار) مما يرفع معدل الفائدة الحقيقي ، أما عندما يكون معدل الفائدة السوقي أقل من معدل الفائدة الإسمي عندئذ تباع السندات بأكثر من قيمتها الإسمية (بعلاوة إصدار) مما يخفض معدل الفائدة الحقيقي .

ولتوضيح ذلك ، نفترض أن شركة (XYZ) أصدرت سندات قيمتها الإسمية $100,000 وتحمل معدل فائدة اسمي 10% ومدتها 10 سنوات تبدأ من 1يناير 2006 ، ويتم دفع الفوائد سنوياً في 31 ديسمبر ، فإذا تم بيع هذه السندات فعلاً بمعدل عائد 9% عندئذ سيحسب سعر بيع السندات كما يلي :

القيمة الحالية للقيمة الإسمية (القيمة الحالية للقيمة عند الاستحقاق)		
	100,000 × 0.422411 *	42,241.10
القيمة الحالية لدفعات الفائدة		
	100,000 × 6.417658**	64,176.58
سعر بيع السندات		106,417.68

* القيمة الحالية لدولار واحد n =10 ، i = 0.09 .

** القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها دولار واحد n =10 ، i = 0.09 .

وبما أن المستثمرين يتوجب عليهم القبول بمعدل فائدة أقل من معدل الفائدة الإسمي للسندات ، سيكون سعر بيع السندات أكبر من قيمتها الإسمية ، وسيكون أثر زيادة سعر البيع هو خفض معدل العائد ، أي أن مقدار الفائدة المنصوص عليها على السندات ، سيكون هو المقدار المدفوع للمستثمرين في تاريخ كل فائدة يتم دفعها ، لكن مقدار النقدية الفعلية المستثمرة يزداد ، والنتيجة النهائية هي أن يكون إجمالي مصروف الفوائد على مدى حياة السندات أقل من المقدار الإسمي للفوائد بمقدار علاوة الإصدار .

إجمالي الفوائد المدفوعة		
10×10,000		100,000.00
مدفوعات أصل الدين عند الاستحقاق		100,000.00
إجمالي ما يدفعه المقترض		200,000.00
سعر الإصدار		106,417.68
إجمالي مصروفات الفوائد		93,582.32
علاوة إصدار السندات		6,,417.68

لنفرض من جهة أخرى ، أن معدل الفائدة الذي يطلبه المستثمر كان 12% ، عندئذ سيكون سعر بيع السندات أقل للحصول على معدل عائد أكبر كما يلي :

القيمة الحالية للقيمة الإسمية (القيمة عند الاستحقاق)		
	* 0.321973 × 10,000	3,219.73
القيمة الحالية لدفعات الفائدة		
	**5.650223 × 10,000	56502.23
سعر السندات		88,699.53

* القيمة الحالية لدولار واحد n =10 ، i = 0.09 ~ .

** القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها دولار واحد i =12 ، n =10 ، .

في هذه الحالة ، كان معدل العائد أكبر من المعدل الاسمي ، لأن المدفوعات النقدية المدفوعة للمستثمرين بقيت كما هي ، في الوقت الذي انخفضت فيه المبالغ المقترضة ، وسيتجاوز إجمالي مصروفات الفوائد على مدى عمر السندات ، إجمالي دفعات الفوائد بمقدار خصم الإصدار البالغ 11,300.47 (100,000 -88,699.53) .

وعند ما يتم الإصدار بين تواريخ دفع الفوائد ، يحصل المستثمرون على كامل مقدار دفعة الفائدة عند تاريخ دفع الفوائد ، مع أنهم لم يحتفظوا بالسندات لمدة هذه الفوائد ، لأن دفعات الفائدة محددة بشروط قرض السندات ، ولتعويض مصدر السندات في هذه الحالة ، يقوم المستثمر بدفع الفوائد المستحقة من تاريخ العقد وحتى تاريخ الإصدار ، ويتم دفع الفوائد المستحقة مجدداً للمستثمر في تاريخ استحقاق الفوائد المقبل ، وبذلك تمثل هذه الفوائد التزاماً جارياً (متداولاً) بالنسبة للشركة المصدرة ، ويتحدد سعر الإصدار بخصم القيمة الإسمية ودفعات الفوائد ابتداءً من

تاريخ العقد وحتى تاريخ الاستحقاق ، زائداً العائد على السند من تاريخ العقد وحتى تاريخ الإصدار ، مطروحًا منه مقدار الفوائد المستحقة المدفوعة .

تكاليف إصدار السندات : Bonds Issue Costs

قد تكون تكاليف إصدار السندات كبيرة ، فالشركة المصدرة للسندات تتحمل أتعاب المحامين ، وتكاليف طباعة السندات ، وإعداد كتيبات السندات ، وعمولات سماسرة البيع ، ووفقًا لرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (21) تعالج تكاليف إصدار السندات كتكاليف مؤجلة يتم إظهارها في الميزانية كأصل ، ويتم إهلاك هذا الأصل ابتداءً من تاريخ الإصدار وحتى تاريخ استحقاق هذه السندات ، وأساس هذه المعالجة هو أن هذه التكاليف تم تحملها للحصول على منافع من إصدار السندات ، لأن المتحصلات من الدين تساهم في عملية الربح ، وبالتالي تمثل خدمات مستقبلية كامنة كأصل .

وعلى العكس من ذلك ، ذكرت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) ، تكاليف إصدار الدين باعتبارها نفقات لا تقابل تعريف الأصل ، وقد ذكر مجلس معايير المحاسبة المالية ، أن هذه التكاليف تخفض المتحصلات من الاقتراض ، مما يؤدي إلى معدل فائدة حقيقي مرتفع ، وبالتالي ليس لها أي منافع مستقبلية ، وتشكل هذه الحجة أساسًا لطرح تكاليف إصدار السندات غير المستنفدة من القيمة المبدئية المحمول بها الدين ، وجعلها تؤثر في حساب مصروفات الفوائد الدورية ، وفي المقابل نص المجلس على أن هذه التكاليف ، نظراً لعدم تقديمها لمنافع مستقبلية ، تمكن معالجتها كمصروف في فترة الاقتراض .

مصروف فوائد السندات Bonds Interest Expense:

إن الفوائد هي تكلفة الاقتراض ، ونظراً لأن الدين مقترض لمدة طويلة من الزمن ، لذا يجب توزيعها بين الفترات المستفيدة من القرض . وكما بينا أعلاه ، يتأثر إجمالي الفوائد على مدى عمر إصدار السند بمدى وجود علاوة أو خصم الإصدار ، ففي مثل هذه الحالات ، ينطوي احتساب مصروف الفوائد على إهلاك علاوة أو خصم الإصدار ، وهناك طريقتان لتوزيع مصروف الفوائد ، وعلاوة أو خصم الإصدار على مدى عمر السند وهما :

1- طريقة الخط المستقيم (القسط الثابت) .

2- طريقة معدل الفائدة الحقيقي .

ففي ظل طريقة الخط المستقيم ، يتم تقسيم علاوة أو خصم الإصدار على إجمالي عدد فترات الفائدة للوصول إلى مقدار قسط الإهلاك للفترة ، وهذه الطريقة تؤدي إلى أقساط متساوية ، وتؤدي إلى تكاليف فوائد ثابتة لكل فترة .

لكن افتراض ثبات تكاليف الفوائد لكل فترة من فترات الفائدة غير واقعي عندما تكون هناك علاوة أو خصم إصدار ، فقد تم وضع سعر البيع الأصلي للسندات ، بحيث يترتب عنه معدل العائد السوقي ، لذلك الافتراض الأكثر صحة هنا ، هو ضرورة إظهار معدل العائد على مدى فترة إصدار السند ، وتفي طريقة معدل الفائدة الحقيقي بهذا الهدف بضرب معدل العائد في القيمة المحمول بها قرض السندات في كل فترة ، لتحديد مقدار مصروف الفوائد الذي يتم إثباته في الدفاتر ، وعند استخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي ، يتحدد قسط إهلاك علاوة ، أو خصم الإصدار بالفرق بين دفعة الفائدة الإسمية ، ومقدار مصروف الفوائد المثبت في الدفاتر .

وتعتبر طريقة معدل الفائدة الحقيقي (الفعلي) أكثر تفضيلاً من الناحية النظرية ، لأنها تؤدي إلى معدل فائدة ثابت (مستقر) في كل فترة ، وتفصح عن رصيد الالتزام في الميزانية بمقدار مساو للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقي عند الإصدار (الأصلي) ، إضافة إلى أن رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (21) يشترط استخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي ، إلا إذا كانت النتائج المتحصل عليها من طريقة الخط المستقيم لا تختلف بشكل مادي . وتستخدم بعض الشركات طريقة الخط المستقيم ، لأنها سهلة ولأن الفرق بين القيم المقرر عنها في الميزانية ، وقائمة الدخل في ظل كل من الطريقتين من فترة لأخرى بسيط نسبياً .

السندات عديمة الفوائد (بدون فوائد) : Zero Coupon Bonds

السندات بلا فوائد ، هي سندات تباع بأقل من قيمتها الاسمية ، بحيث لا توعد بأي دفعات دورية من الفوائد ، ولا تحمل معدل فائدة إسميًا ، وتتحدد تكلفة الفوائد بالنسبة للمصدر باستخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي ، ويتم إهلاك خصم الإصدار على مدى عمر السندات فعلي سبيل المثال ، إذا تم إصدار سندات بلا فوائد بقيمة

$100,000 وكان عمرها 10سنوات وكان معدل العائد عليها هو 12% سيكون سعر الإصدار هو $32,197 وسيكون خصم الإصدار غير المهلك هو $67,803 .

وقد شكك الكثير من المحاسبين في المنطق الذي يعتمد عليه شراء السندات بلا فوائد ، نظراً لقانون الضرائب ، الذي يشترط على المستثمرين إدراج قسط إهلاك الخصم السنوي كدخل قبل وقت تسلم الفوائد النقدية فعلاً ، لكن السندات بلا فوائد ، أصبحت مشهورة لدى الصناديق المعاشية (pension funds) للأسباب التالية :

1- لا تحتوي عادة على إمكانية الاستدعاء ، وبالتالي يكون معدل الفائدة الإسمي مضمونًا حتى تاريخ الاستحقاق

2- توفر فرصة إعادة استثمار العائد ، مما يعني أن جميع الفوائد تتم إعادة استثمارها بنفس معدل العائد على مدى عمر السندات ، إضافة إلى أن الدخل من الاستثمارات المعاشية يؤجل ضريبياً ، فلا يتم دفع أي ضرائب حتى يتم التوزيع عند الاسترداد (التقاعد) .

قابلية الاستدعاء : Call Provisions

يتم إصدار الديون طويلة الأجل ، وفق الظروف السوقية السائدة وقت تاريخ الإصدار ، وعندما تكون ظروف السوق غير مرغوبة ، قد يكون من اللازم دفع معدلات فائدة مرتفعة بشكل غير عادي ، أو إدراج وعود ضمن عقد إصدار السندات (الاتفاق بين الشركة المصدرة وحملة السندات) ، تعوق العمليات المالية للشركة . فعلى سبيل المثال ، قد يحتوي عقد إصدار السندات على قيود على التوزيعات ، أو وعد بالمحافظة على مركز محدد لرأس المال العامل ، أو الإبقاء على نسبة محددة للعلاقة بين الدين والملكية أو تقوم الشركة بحماية نفسها من عدم القدرة على الاستفادة من التغيرات المرغوبة مستقبلاً ، بإدراج شرط قابلية استدعاء السندات ، وهو شرط يسمح للشركة باستدعاء ديونها بنسبة محددة من سعر الإصدار .

ويمكن أن يأخذ استدعاء السندات (أو السداد المبكر للدين) أحد شكلين هما :

1- يمكن أن تزول الحاجة للأموال المقترضة ، ومن ثمة يتم إلغاء الدين وهو ما يطلق عليه سداد الدين .

2- يمكن استبدال الدين القائم بإصدار دين آخر وهو ما يطلق عليه إعادة تمويل الدين .

ولا يشكل إلغاء الدين القائم أي مشكلة محاسبية محددة ، فأي مكاسب أو خسائر تنتج عن الفرق بين القيمة المحمولة للدين وسعر الاستدعاء تعالج كمكاسب أو خسائر في السنة التي يتم فيها إلغاء الدين ، والأساس النظري الذي تستند عليه هذه المعالجة هو أن الاستدعاء يشكل قراراً في الفترة الحالية ، وبذلك يجب أن يظهر في الدخل الحالي ، ولكن هذه الحجة ليست مقنعة تماماً في حالة إلغاء الدين في عملية إعادة تمويل ، وقد ناقشت نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) ثلاثة طرق محاسبية لمعالجة **مكاسب و خسائر عملية إعادة تمويل الدين وهذه الطرق هي** :

1- شطب المكاسب أو الخسائر فوراً في السنة التي حدثت فيها العملية .
2- إهلاك المكاسب أو الخسائر على مدى المدة المتبقية من عمر الإصدار الأصلي .
3- إهلاك المكاسب أو الخسائر على مدى عمر الإصدار الجديد .

ويفضل بعض المحاسبين الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر على مدى العمر المتبقي للإصدار القديم ، لأنهم يرون أن هذه الفترة هي فترة الاستفادة – ومعنى ذلك ، أنه كانت ستكون هناك تكاليف فوائد مرتفعة خلال هذه الفترة لو لم تتم إعادة تمويل الإصدار القديم . ويستند أولئك الذين يفضلون الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر على مدى عمر الإصدار الجديد ، على مفهوم المقابلة – أي أنه يجب تعديل معدلات الفائدة المنخفضة المتحصل عليها من خلال إعادة التمويل لتعكس أي مكاسب أو خسائر . وأخيراً يرى أولئك الذين يفضلون التخفيض الفوري أن هذه الطريقة هي الأكثر معقولية ، لأن قيمة هذا الدين قد تغيرت مع الزمن ، وبذلك يكون دفع سعر الاستدعاء هو الطريقة المفضلة لإلغاء الدين .

وقد نصت نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) على تفضيل الطريقة الأولى ، وسمحت باستخدام الطريقة الثانية ، وبعد ذلك سمح رأي مجلس مبادئ المحاسبية رقم (6) باستخدام الطريقة الثالثة في ظل ظروف محددة ، وفي الواقع يسمح هذان الإصداران للشركة باستخدام أي طريقة من الطرق الثلاثة المتاحة .

وبعد دراسة لاحقة لهذا الموضوع ، نشر مجلس مبادئ المحاسبة الرأي رقم (26) بعنوان **"الاسترداد المبكر للدين"** ، وقد كان رأي المجلس في هذا الإصدار هو أن جميع عمليات استرداد الدين متساوية في الأساس (سواء كانت سداداً للدين أم إعادة تمويل

له) ، ويجب أن تعالج محاسبياً بنفس الطريقة ، وبما أن المعالجة المحاسبية لسداد الدين يجب أن تعكس جميع المكاسب والخسائر خلال فترة الاستدعاء ، لذلك يجب أن تظهر المكاسب أو الخسائر الناتجة عنه في دخل الفترة الحالية ، وهكذا لم يعد الاختياران ، الثاني والثالث ، مقبولين وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة و المتعارف عليها .

وقد كان الإفصاح عن السداد المبكر للسندات في التقارير السنوية للشركات موضوع دراسة قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية ، كما قام في منتصف السبعينيات من القرن العشرين بدراسة لمتطلبات الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر الناشئة عن الاسترداد المبكر للدين ، وقد تم القيام بهذه المراجعة بسبب الضغط من لجنة تداول الأوراق المالية . فقد سمحت الظروف السوقية التي سادت في سنتي 1973 و 1974 للعديد من الشركات بإعادة شراء ديونها طويلة الأجل بأسعار أقل بكثير من قيمتها الإسمية حيث كانت شركة United Brands على سبيل المثال ، قادرة على تحقيق مكاسب قدرها 37.5 مليون دولار من خلال دفع مبلغ 12.5مليون نقداً ، وسندات بقيمة 75 مليونًا تحمل معدل فائدة قدره 8/9.1% مقابل سندات بقيمة 125 مليونًا وتحمل معدل فائدة 5.1% قابلة للتحويل ، وقد تم التقرير عن هذه المكاسب بالكامل كدخل عادي .

وبعد استكمال هذه الدراسة ، تم نشر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (4 بعنوان "الإفصاح عن مكاسب وخسائر استرداد الدين" ، وقد اشترطت هذه القائمة تصنيف المكاسب والخسائر من عمليات استرداد الدين ، بغض النظر عما إذا كانت مبكرة أو في التاريخ المحدد لذلك كبنود استثنائية (غير عادية) دون مراعاة معايير الطبيعة غير العادية أو عدم التكرار ، لكن المجلس قام حديثاً بمراجعة وتنقيح هذا الإصدار وتوصل إلى نتيجة مختلفة . وقد لاحظ المجلس أنه عند إصدار قائمة معايير المحاسبة المالية كانت أحكامها تمثل حلولاً عملية ومعقولة لمشكلة تصنيف مكاسب وخسائر الاسترداد المبكر للدين في قائمة الدخل ، حتى يتم حل المسألة على أساس شامل وموسع . وقد أصبح استخدام أسلوب السداد المبكر للدين خلال السنوات الماضية ، يشكل استراتيجية لإدارة المخاطرة من قبل العديد من الشركات ، ونتيجة لذلك ، قرر المجلس اعتبار السداد المبكر للدين الذي يُستخدم كجزء من استراتيجية الوحدة لإدارة المخاطر لا يقابل معايير

التصنيف الواردة في رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (30) للبنود الاستثنائية ، ولذلك يجب ألا يصنف كذلك .

وفي سنة 1983 تم تعديل رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (26) بقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (76) بعنوان "استرداد الدين" وجعل هذا الإصدار أحكام رأي مجلس مبادئ المحاسبة تسري على جميع عمليات استرداد الدين ، سواء كان الاسترداد مبكراً أم لا ، باستثناء ما تستثنيه الإصدارات الأخرى (مثل عمليات إعادة هيكلة الديون) **وقد اعتبرت الديون مستردة في الظروف التالية :**

1- أن يكون المدين قد دفع للدائن ، وأصبح في حل من جميع الالتزامات ، سواء تم إلغاء جميع الأوراق المالية ، أو تم الاحتفاظ بها كسندات خزانة لدى المدين .

2- أن يتم إعفاء المدين قانوناً من أن يكون الملتزم الأساسي أمام الدائن (الإلغاء القانوني (legal defeasance) .

3- أن يضع المدين نقدية أو أوراقًا مالية أخرى خالية من المخاطرة ، كالأوراق المالية الحكومية كوديعة تُستخدم فقط للوفاء بكل من دفعات الفائدة المجدولة ، وأصل الدين في الالتزام ، مع استبعاد إمكانية وجود دفعات مستقبلية (الإلغاء من حيث الطبيعة (in-substance defeasance) .

ففي الحالة الثالثة ، والتي تعرف بالإلغاء من حيث الطبيعة ، يعتبر الدين قد استرد رغم أن المدين مازال هو الملتزم الأساسي قانوناً عن الدين . وقد سمحت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (76) بالاعتراف بالدين والأصول الموضوعة في وديعة غير قابلة للإلغاء ، لكن هذه الممارسة تعرضت للانتقاد ، لكونها لا تتماشى مع الطبيعة الاقتصادية ، حيث لا تتمتع هذه العملية بطبيعة اقتصادية كافية للتبرير أو الاعتراف بالمكاسب أو عدم الاعتراف بها ، إضافة إلى أنها تسمح للإدارة بالتلاعب في الدخل من خلال إثبات المكاسب ، مع أن المدين لم يتحلل بعد من الالتزام .

وقد راجع مجلس معايير المحاسبة المالية الإلغاء من حيث الطبيعة ، كجزء من مشروعه المتعلق بالأدوات المالية والتمويل خارج الميزانية (ستتم مناقشته لاحقاً في هذا الفصل) ، بعد ذلك أصدر المجلس قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (125) التي ألغت

التقرير عن هذه العمليات ، كاسترداد مبكر للدين ، وأشار هذا الإصدار إلى أن الدين يجب أن يسترد إذا تم الوفاء بالشرطين التاليين فقط :

1- أن يكون المدين قد دفع للدائن ، وأصبح في حل من التزاماته ، ويمكن أن تكون المدفوعات في شكل نقدي ، أو أي أصول مالية أخرى ، أو سلع أو خدمات أو إعادة حيازة أوراق الدين مجدداً .

2- أن يكون المدين في حل - قانوناً - من أن يكون الملتزم الأساسي .

وهناك من يقول إن عملية الإلغاء من حيث الطبيعة لا تقابل الشروط الضرورية لإلغاء الاعتراف بالالتزام أو الأصل ، لأنها تفتقر إلى الخصائص الأساسية التالية :

1- إن وضع الأصول في وديعة لا يحرر المدين من الدين ، فإذا كانت الأصول غير كافية يجب على المدين تقديم الفرق .

2- إن المقترض ليس مقيداً بالتدفقات النقدية من الوديعة .

3- إن المقترض ليست لديه القدرة على التخلص من الأصول أو إنهاء الوديعة .

4- إذا كانت الأصول في الوديعة تتجاوز المقدار الضروري لمقابلة دفعات الفائدة المجدولة وأصل الدين يمكن للمدين استبعاد هذه الأصول .

5- إن المقترض ليس طرفاً تعاقدياً في وضع الوديعة .

6- إن المدين لا يسلم الرقابة على منافع الأصول ، حيث يستمر المدين في الحصول على المنافع ، لأن الأصول تُستخدم لسداد الدين .

وقد عدل مجلس معايير المحاسبة المالية قريبًا قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (125) بإصدار قائمة المعايير رقم (140) المعنونة "المعالجة المحاسبية للتحويلات ، وخدمة الأصول المالية ، وسداد الالتزامات - استبدال قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (125) " ، لكن هذا الإصدار أبقى على لوائح الإصدار السابق المتعلقة بسداد الالتزامات .

الدين القابل للتحويل Convertible Debt:

تلعب الأوراق المالية الأساسية (السندات والأسهم الممتازة) القابلة للتحويل إلى أسهم عادية حسب رغبة حاملها دوراً متكررا في تمويل الشركة ، وهناك شبه اتفاق عام

على أن الشركات تبيع الأوراق المالية القابلة للتحويل لأحد سببين أساسيين هما : إما أن الشركة تبغى زيادة رأس مال الملكية ، وتقرر أن الأوراق المالية القابلة للتحويل هي الطريقة الأكثر فائدة للقيام بذلك ، أو أن الشركة تبغى زيادة الديون أو الأسهم الممتازة ، ثم تكتشف أن قابلية التحويل ضرورية لجعل الأوراق المالية قابلة للتسويق بمعدل فائدة معقول أو معدل توزيعات معقول ، إضافة إلى أن هناك عوامل أخرى قد تدفع إدارة الشركة أحيانًا لتقرير إصدار ديون قابلة للتحويل ، **ومن أمثلة هذه العوامل ما يلي :**

1- تجنب الضغط نحو انخفاض أسعار أسهم الشركة ، نتيجة عرض إصدارات جديدة كبيرة من الأسهم في السوق .

2- تجنب تخفيض الأرباح – للسهم الواحد – وزيادة متطلبات التوزيع في الوقت الذي يجري فيه برنامج توسعي .

3- تجنب البيع المباشر للأسهم العادية في الوقت الذي تشعر فيه الشركة أن أسهمها مقيمة بأقل مما يجب في السوق .

4- دخول ذلك الجزء من السوق المالي الذي ليست لديه الرغبة أو غير قادر على المشاركة في إصدارات الأسهم العادية المباشرة .

5- تقليل تكاليف إصدار الأوراق المالية (التكاليف المرتبطة ببيع الأوراق المالية) .

وسنركز فيما تبقى من هذا الجزء ، على الديون القابلة للتحويل ، بينما نناقش الأسهم الممتازة القابلة للتحويل في الفصل الرابع عشر .

إن المعالجة المحاسبية للديون القابلة للتحويل ، كانت دائماً موضوع جدل لعدد من السنوات ، فالديون القابلة للتحويل هي أدوات مالية معقدة . والأدوات المالية المعقدة هي الأدوات التي تجمع بين اثنين أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية ، فالديون القابلة للتحويل تجمع بين الدين وخيار التحويل ، وهذا الجمع يسبب بعض التساؤلات حول طبيعة الدين القابل للتحويل ومن ثمة المعالجة المحاسبية المناسبة له .

ولا توجد أي مشكلة فيما يتعلق بطبيعة إصدارات الدين المباشر ، فهذه السندات هي التزام لا أكثر ، لكن الديون القابلة للتحويل ، يمكن النظر إليها من زوايا متعددة ، إحداها هي تجاهل خاصية إمكانية التحويل ، ومعالجة الديون القابلة للتحويل كدين

عادي مباشر ، وهذه هي المعالجة المطلوبة حالياً وفقاً لرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (14) ، ويتم الدفاع عن هذا المدخل بحجة أن السندات وخيار التحويل لا يمكن الفصل بينهما ، وهكذا تكون خاصية قابلية التحويل في حد ذاتها وبغض النظر عن طبيعتها ليست لها قيمة قابلة للتسويق ، أما المعارضون للمعالجة الحالية فيقولون إن ذلك يؤدي إلى خفض مصروفات الفوائد عما يجب وتضخيم مديونية السندات .

أما الزاوية الثانية ، فترى أن خاصية قابلية التحويل هي حق ملكية ، وبذلك يجب فصل قيمتها عن السندات ، وإدراجها ضمن حقوق ملكية حملة الأسهم كمبالغ إضافية لرأس المال ، ويرى مؤيدو هذه النظرة ، أن خاصية قابلية التحويل لها قيمة تمثل دالة في سعر الأسهم وليس السندات . فالمستثمرون يرغبون في الدفع نظير خيار التحويل ، إضافة إلى أنهم قد يقبلون خفض معدلات الفائدة عما كانت ستكون عليه ، نظراً لمرونة تحويل السندات أو الاحتفاظ بها ، لذلك ستكون قيمة جزء حق الملكية هي الفرق بين السعر الذي كانت ستباع به السندات والسعر الذي بيعت به فعلاً ، وقد كان أول من تبنى هذا الموقف ، هو رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (10) ، لكن بعد ذلك بقليل ، تم إلغاؤه برأي المجلس رقم (12) بسبب المعارضة الواسعة له من قبل إدارات الشركات .

أما الزاوية الثالثة ، فهي أن الديون القابلة للتحويل ، يجب تصنيفها وفقاً للخاصية التي تحكمها ، وتعتمد هذه الخاصية على ما إذا كانت هذه الأدوات تفي بتعريف الالتزام أو حق الملكية في تاريخ الإصدار ، وقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أربعة مداخل بديلة يمكن بها تحديد الخاصية التي تحكم في هذا الشأن ، **وقد كانت الثلاثة الأولى من هذه المداخل تؤدي إلى تصنيف الديون القابلة للتحويل كالتزام ،** وهذه **المداخل هي :**

1- التصنيف على أساس الشروط التعاقدية السارية عند الإصدار ، فبدون التحويل يتوجب دفع الفوائد ، ودفع أصل الدين ، ولذلك يجب تصنيف الدين القابل للتحويل كالتزام .

2- التصنيف كالتزام إذا كانت الأداة تجسد التزاماً بتحويل أدوات مالية إلى حاملها إذا تم استخدام الخيار .

3- التصنيف وفقاً للأداة المالية ذات القيمة الأكبر .

4- التصنيف على أساس الناتج الأكثر احتمالاً ، حيث تصنف السندات القابلة للتحويل كورقة ملكية إذا كان يعتقد أن عملية التحويل هي الأكثر احتمالاً .

وهناك وجهة نظر خامسة تعتمد على البديل الثاني أعلاه ، حيث تعتبر وجهة النظر هذه كلاً من السندات وخيار التحويل التزامين مستقبليين ، يتطلبان إفصاحات مستقلة ، ونظراً لأن الخيار يحتم على الشركة تحويل أسهم إلى حامل السندات عند التحويل ، لذا يمكن اعتبار الخيار في حد ذاته التزاماً ، ويمكن للشركة الوفاء بهذا الالتزام في أي وقت قبل الاستخدام (التنفيذ) وشراء السندات في السوق أو باستخدام حق الاستدعاء ، وتكون الأوراق المالية المقدمة عند الاستخدام ، تمثل تعويضًا لأن الشركة كان بإمكانها بيع الأسهم بالقيمة السوقية ، أي أن الأسهم العادية تستخدم بدلاً من النقدية ، ويحدث الاستخدام عادة عندما يكون سعر السهم السوقي مرتفعاً بما يكفي للتحفيز على التحويل ، وهكذا ستحصل الشركة عند الاستخدام على أقل مما كانت ستحصل عليه لو حدثت عملية تحويل الأسهم بسعر السوق ، وبالتالي يؤدي قرار السماح باستخدام السندات إلى أن تتعرض الشركة للخسارة ، وبما أن عمليات حقوق الملكية تقع بين الشركة وحملة الأسهم بصفتهم ملاكاً ، لن تكون هذه الخسائر متماشية مع تعريف حقوق الملكية ، وأخيراً إذا لم يتم استخدام الحق لا يمكن أن تكون القيمة المستلمة من البداية مقابل خاصية قابلية التحويل من حقوق الملكية ، لأن حاملي السندات لا يتصرفون كملاك .

أوراق الدفع طويلة الأجل: Long - Term Notes Payable

تشابه أوراق الدفع طويلة الأجل السندات العادية ، من حيث إنها تمثل التزاماً بدفع مبلغ معين ، وعادة ما يصاحب التعهد بالدفع شروطاً تتعلق بالفوائد على الأموال المقترضة ، ويعتمد مقدار الفوائد المحملة على عدة عوامل مثل المركز الائتماني للمقترض ومقدار الدين الحالي ، والعادات التجارية المألوفة .

وقد درس مجلس مبادئ المحاسبة خلال مطلع السبعينيات من القرن العشرين ، ظاهرة أوراق القبض وأوراق الدفع ، وأظهرت هذه الدراسة بعض الحوادث غير المألوفة ، من حيث إن عمليات بعض الأوراق تم القيام بها بدون فوائد . ويبدو أن هذه العوامل كان يتم القيام بها لأغراض المحافظة على علاقات جيدة مع العملاء ، أو

المحافظة على الموردين الحاليين ، أو ضمان الخدمات المستقبلية . وبعد هذه الدراسة نشر مجلس مبادئ المحاسبة الرأي رقم (21) بعنوان "الفوائد على المدينين والدائنين" وهو ما وفر إرشادات للحالات التي لا يشترط فيها معدل فائدة محدد على الورقة أو التي يكون فيها هذا المعدل غير مناسب .

وباختصار كانت أحكام هذا الرأي كما يلي :

1- إن الأوراق المتحصل عليها نظير النقدية فقط ، هي التي تعتبر ذات قيمة حالية مساوية للنقدية المتحصل عليها .

2- إن الأوراق المتحصل عليها نظير السلع أو الخدمات أو الأصول الأخرى ، تعتبر ذات معدل فائدة مناسب .

3- إذا لم يكن هناك معدل فائدة صريح ، أو كان مقدار الفوائد غير مناسب للأوراق المتحصل عليها نظير السلع أو الخدمات أو الأصول الأخرى ، عندئذ يجب تحديد القيمة الحالية للورقة بواسطة أحد البندين التاليين (أيهما يمكن تحديده بسهولة أكبر) .

(أ) تحديد القيمة السوقية العادلة للسلع أو الخدمات أو الأصول المتحصل عليها في عملية التبادل .

(ب) تحديد القيمة السوقية للأوراق في تاريخ العملية .

4- إذا لم يكن بالإمكان تحديد (.3أ) أو (.3ب) ، عندئذ يجب تحديد قيمة الأوراق من خلال خصم جميع الدفعات المستقبلية بمعدل الفائدة إلى التاريخ الحالي ، ويجب أن يكون معدل الفائدة هذا مقارباً للمعدل الخاص بالمقترضين والمقرضين الذي يتحدد في عملية تفاوضية متكافئة مستقلة .

وعندما تختلف القيمة الإسمية للورقة عن قيمتها الحالية ، يظهر الفرق كعلاوة أو خصم إصدار على وجه الورقة ، ويتم إهلاكه على مدى عمر الورقة باستخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي بطريقة تعكس معدل فائدة ثابتًا ، ويتم طرح قسط الإهلاك من العلاوة أو الخصم كل سنة كما سبق وناقشنا في حالة علاوة وخصم الإصدار للسندات بطريقة تجعل القيمة الإسمية التي ستدفع عند السداد ، والقيمة المحمول بها الدين متساويتين .

ورغم أن رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (21) كان يهدف إلى اشتراط إثبات الفوائد على معظم أوراق القبض وأوراق الدفع ، فإنه **استثنى من ذلك الشرط للأنواع التالية من العمليات :**

1- العمليات التجارية العادية التي لا تتجاوز سنة .
2- المبالغ التي ستكون مخصصة لشراء الأصول والسلع والخدمات .
3- ودائع الأوراق المالية .
4- الأنشطة العادية للمؤسسات المالية .
5- العمليات التي يتأثر فيها معدل الفائدة بالضوابط التي تضعها الهيئات الحكومية .
6- العمليات بين الشركات التابعة والشركة الأم ، وبين الشركات التابعة لشركة أم واحدة

الديون قصيرة الأجل التي يتوقع أن يعاد تمويلها :

Short- Term Debt Expected to Be Refinanced

حاولت بعض الشركات تحسين سيولتها باستبعاد جزء الديون قصيرة الأجل من الالتزامات قصيرة الأجل ، الذي يتوقع أن يتم تمويله على أساس التزام طويل الأجل ، وقد أدت هذه المعالجة إلى تباينات في الإفصاحات بين الشركات ، وقادت إلى إصدار قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (6) بعنوان **"تصنيف التزامات الديون قصيرة الأجل التي يتوقع إعادة تمويلها"** ، وقد اتخذ مجلس معايير المحاسبة المالية في هذا الإصدار موقفاً مفاده ، أن الالتزامات قصيرة الأجل لا يمكن الإفصاح عنها كالتزامات طويلة الأجل ، **إلا إذا توفر الشرطان التاليان :**

1- أن تكون هناك نية في إعادة تمويل الالتزامات قصيرة الأجل على أساس التزام طويل الأجل .
2- أن تظهر الشركة قدرتها على إعادة تمويل هذه الالتزامات ، وتعني نية الشركة في إعادة تمويل الالتزامات قصيرة الأجل بالتزامات طويلة الأجل أن رأس المال العامل لن يتم تخفيضه للوفاء بهذه الالتزامات ، أما قدرة الشركة على إعادة التمويل ، فتعني أن لديها اتفاقًا لإعادة تمويل هذه الالتزامات على أساس طويل الأجل مع مانح للائتمان مؤهل لذلك .

ويمكن للشركة إعادة تمويل ديونها قصيرة الأجل على أساس طويل الأجل ، بإحلال التزام قصير الأجل بأوراق دين طويلة الأجل أو أوراق ملكية ، إضافة إلى أن

إعادة التمويل يمكن إظهارها إذا تم تمديد الالتزام الجاري أو تجديده أو إحلاله بدين آخر قصير الأجل .

ويتطلب الالتزام قصير الأجل الذي يتم استبعاده من جزء الالتزامات الجارية (المتداولة) في الميزانية إفصاحاً في هوامش القوائم المالية ، ويجب أن يشمل هذا الإفصاح بياناً عاماً باتفاق إعادة التمويل وشروط أي التزام جديد يتم تحمله ، أو يتوقع أن يتم تحمله ، أو أوراق الملكية المصدرة أو التي يتوقع إصدارها نتيجة إعادة التمويل .

الائتمان المؤجل : Deferred Credits

الائتمان المؤجل ليس التزاماً من حيث إنه لن يتم الوفاء به بدفع أموال ، بل من خلال أداء الخدمات ، وهو ينتج عن نظام المحاسبة على أساس القيد المزدوج ، والذي يتطلب وجود طرف دائن مقابل كل مدين ، **وأكثر ما تم مقابلته من أنواع الائتمان المؤجل هي :**

1- الدخل المستلم مقدماً .
2- مجمل الربح غير المحقق من البيع بالتقسيط (لم يعد مناسباً بعد) .

فهذه البنود تمثل إيرادات مستقبلية متوقعة (دخل غير مكتسب) ، لكن ليس هناك ضمان بأن كل ما هو مؤجل سيتم إدراجه بالكامل في تحديد الدخل .

ورغم أن الإيرادات غير المكتسبة تناسب تعريف الالتزامات الوارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) فإن مجمل الربح المؤجل من البيع بالتقسيط لا يناسب هذا التعريف . وتعكس الإيرادات غير المكتسبة التزاماً بأداء الخدمات المستقبلية الناتجة عن العمليات التي يتم تعويض الشركة عنها مقدماً ، وينشأ مجمل الربح المؤجل عن الأداء المسبق للخدمات دون حصول الشركة على المقابل بعد ، وهناك شك في تحصيله مستقبلاً ، وبالتالي لا يترتب على الشركة أي التزامات إضافية أمام العملاء أو الزبائن ، بل إنهم هم الملزمون أمام الشركة ، ونظراً لأن مجمل الربح المؤجل ينتج عن الاعتراف بحسابات مدينين تعكس تكاليف غير مستردة لذلك يعتبر الربح المؤجل مفاهيمياً أصلاً تقييمياً يظهر مقابل هذه الحسابات في الميزانية .

ويعتمد جزء الحسابات المؤجلة في الميزانية على مبدأ الحيطة والحذر ، فهذا المبدأ كما ناقشنا في الفصل الرابع ، يتطلب تأجيل الاعتراف بالإيراد حتى يكون هناك ضمان باكتسابه ، أما المصروفات فيتم إثباتها فور تحملها .

الأحداث المحتملة : Contingencies

الحدث المحتمل هو حدث مستقبلي محتمل يمكن أن يؤثر على الشركة ، ورغم أن قائمة مجلس مبادئ المحاسبة رقم (4) تتطلب الإفصاح عن الأحداث المحتملة ، فإنها لم تحاول تعريف هذه الأحداث أو إعطاء أمثلة عليها ، **ومن أكثر أنواع الأحداث المحتملة شيوعاً في الواقع ما يلي :**

1- القضايا القانونية المرفوعة حالياً .

2- النزاعات حول ضرائب الدخل .

3- أوراق الدفع المخصومة .

4- تظهير الكمبيالات .

ويجب أن يعتمد إثبات الأحداث المحتملة على مبدأ الإفصاح ، ومعنى ذلك أنه إذا كان الإفصاح عن الحدث يضيف للمحتوى الإعلامي للقوائم المالية عندئذ يجب الإفصاح عنه ، وهناك من الكتاب من يدافع عن بناء هذا القرار على معيار القيمة المتوقعة ، وهو ما يعني أنه إذا كان الحدث المحتمل يتمتع بدرجة كبيرة من الاحتمالية عندئذ يجب إثباته في الدفاتر كالتزام ، بينما يتم الاكتفاء بالإفصاح عن الأحداث المحتملة التي يكون احتمال حدوثها ضعيفاً في هوامش القوائم المالية .

من جهة أخرى ، قد يؤدي الإفصاح عن بعض الأحداث المحتملة إلى تحقيق ما يتم التنبؤ به ، فعلى سبيل المثال ، إحدى مشاكل الأحداث المحتملة التي تتم مقابلتها في الواقع هي مسألة إدراج الخسائر المحتملة من القضايا القانونية ضمن جزء الالتزامات بالميزانية ، فمع أن القيمة النقدية للخسائر يمكن بشكل عام تحديدها باستخدام معيار القيمة المتوقعة ، فإن إظهار هذا البند قد يوفر للمدعي دليلاً إضافياً على أن الشركة مذنبة ، وهنا تواجه الشركة مشكلة وجود مسؤوليات متعارضة عن الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الصلة لمستخدمي القوائم المالية ، والتقليل في ذات الوقت من الخسائر .

وقد راجع مجلس معايير المحاسبة المالية طبيعة الأحداث المحتملة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (5) المعنونة **"المعالجة المحاسبية للأحداث المحتملة"** ، وقد حدد هذا الإصدار نوعين من الأحداث المحتملة هما : حدث احتمالي بالمكاسب (مكاسب متوقعة مستقبلاً) ، وحدث احتمالي بالخسائر (خسائر متوقعة مستقبلاً) .

ففيما يتعلق بالحدث الاحتمالي بالمكاسب ، يرى المجلس أن هذه الأحداث يجب ألا تظهر عادة في القوائم المالية ، لأن القيام بذلك قد يؤدي إلى الاعتراف بالإيراد قبل تحققه ، لكن يجب القيام بالإفصاح المناسب عن هذه الأحداث ، مع بذل العناية اللازمة لتجنب المضامين المضللة بشأن إمكانية تحقيقها .

أما المعايير الموضوعة لإثبات الأحداث الاحتمالية بالخسائر ، فتتطلب تحديد إمكانية حدوث الخسائر كما يلي :

- **أن تكون محتملة (probable)** : أي أن يكون الحدث المستقبلي مرجح الحدوث
- **أن تكون ممكنة بشكل معقول (reasonably possible)** : أي أن تكون فرصة ونوع الحدث أكبر من مستبعدة وأقل من محتملة .
- **أن تكون مستبعدة (remote)** : أن تكون فرصة وقوع الحدث ضئيلة .

وبعد تحديد إمكانية حدوث الخسائر ، يتم تحميل الأحداث المحتملة على الدخل ، **ويتم إثبات الالتزام إذا ما تحقق الشرطان التاليان :**

1- أن تكون المعلومات المتوفرة قبل نشر القوائم المالية تشير إلى أن أصل ما قد انخفضت قيمته أو التزام ما قد تم تحمله في تاريخ القوائم المالية .

2- أن يكون بالإمكان تقدير الخسائر بشكل معقول .

وإذا لم تتحقق الخسائر بسبب عدم الوفاء بأحد أو كلا الشرطين السابقين ، عندئذ يجب الإفصاح عن الأحداث المحتملة في الهوامش عندما تكون هناك على الأقل إمكانية معقولة لحدوث الخسائر .

وتعد قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (5) دليلاً على تفضيل مجلس معايير المحاسبة المالية لعرف الحيطة والحذر ، لكن هذه القائمة أدت إلى تطبيق معيار منفصل للإفصاح عن الإيرادات والمصروفات ، فأحكام هذه القائمة تمكن الشركة من إثبات التزام ما دون أن يقابل ذلك إثبات أصل من قبل الشركة المدعية ، وهذه الإجراءات لا تساعد في تطوير نظرية عامة للمحاسبة وتشكل دليلاً آخر على الحاجة إلى وضع إطار عام أشمل ، يتم فيه وضع مبادئ محاسبية ، ثابتة ومتسقة .

وتظهر دراسة ميزانيتي شركتي Best Buy و Circuit City الواردتين في الفصل السادس ، أن شركة Best Buy لم تتطرق لموضوع البنود المحتملة ، لكن البند الأخير قبل إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية في ميزانية شركة Circuit City كان تحت عنوان التعهدات والالتزامات المحتملة ، ولم تكن هناك مبالغ نقدية مقابل هذه البنود ، وقد أدرجتها الشركة لإظهار إمكانية وجود أحداث محتملة لمستخدمي القوائم المالية . ونصّت الملاحظة الهامشية رقم (13) من ملاحظات القوائم المالية ، على أن تقييم الإدارة للمعلومات المتوفرة حالياً يشير إلى أن تسوية أي بند محتمل لن يكون له أثر سلبي جوهري على المركز المالي للشركة ، أو سيولتها أو نتائج عملياتها .

قضايا أخرى تتعلق بقياس الالتزامات : Other Liability Measurement Issues

ظهرت خلال السنوات العديدة الماضية ، بعض القضايا الأخرى المتعلقة بقياس الالتزامات ، وقد كان من أهم هذه القضايا قضية الإفصاح عن اتفاقات التمويل خارج الميزانية والمشتقات .

التمويل خارج الميزانية: Off-Balance Sheet Financing

هناك شعور بأن نسبة الدين في الهيكل الرأسمالي تعد مؤشراً على مستوى المخاطر المصاحبة للاستثمار في الشركة ، وقد تم حديثاً وضع بعض الترتيبات التمويلية من قبل الشركات بطريقة لا تفي بمعايير الاعتراف بالالتزامات ، ويطلق على هذه الترتيبات ، مصطلح التمويل خارج الميزانية ، والهدف الأساسي لهذه الترتيبات هو إبقاء الدين بعيداً عن الميزانية . فعلى سبيل المثال ، يمكن للعديد من الشركات النفطية القيام بمشروع مشترك للحفر عن النفط ، ويمكنها الاتفاق على القيام بدفعات بهدف دعم المشروع مع الزمن ، كما يمكن لشركة ما أن تدخل في اتفاق استئجار لا يتطلب رسملة تكاليف حيازة أصل إنتاجي ، وفي مثل هذه الحالات ، لا تظهر حصة الشركة في الأصول والالتزامات المقابلة لذلك في الميزانية ، فالشركة في الأساس تكون قد استخدمت المنافع الاقتصادية (الأصول) ، دون تسجيل الالتزامات الاقتصادية المقابلة لها (الالتزامات) .

ولدى مجلس معايير المحاسبة المالية مشروع لمعالجة التمويل خارج الميزانية ضمن جدول أعماله ، وهدف هذا المشروع هو تطوير معايير عامة للمحاسبة المالية ، والإفصاح

عن الأدوات المالية والعمليات المتعلقة بها ، ونظراً لتعقيد هذه القضايا ، قرر مجلس معايير المحاسبة المالية منح أطول فترة ممكنة للنظر في القوائم التي يقترحها قبل أن يتم نشرها . وقد حدد المجلس أن الإفصاح المحسن عن بعض المعلومات ، يعد خطوة ضرورية مرحلياً في هذا الاتجاه ، وبعد ذلك استكمل المجلس مرحلتين إفصاحيتين أدتا إلى نشر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (105) بعنوان "الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية ذات المخاطر الناشئة خارج الميزانية ، والأدوات المالية ذات المخاطر الائتمانية المركزة" سنة 1990 ، وقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (107) بعنوان "الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية" سنة 1991 ، وقد استبدلت لاحقاً قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (105) بقائمة المعايير رقم (133) التي ستتم مناقشتها في الفقرات التالية .

وتتطلب قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (107) الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية ، التي يمكن عملياً تقدير قيمتها العادلة ، ويجب كذلك الإفصاح عن الطرق والفروض المستخدمة لتقدير القيمة العادلة ، وتعرف القيمة العادلة للأدوات المالية بأنها "المقدار الذي يمكن استبدال الأداة المالية به في عملية حالية بين أطراف لديها الرغبة في عملية بيع غير إجبارية أو عملية تصفية" ، وقد اعتبر سعر السوق أكبر دليل على القيمة العادلة .

وتنطبق متطلبات **الإفصاح هذه على الأدوات المالية** ، بغض النظر عما إذا كانت أصولاً أم التزامات ، وسواء تم الإفصاح عنها في الميزانية أم لا ، إلا أن ما يلي تم إعفاؤه من متطلبات قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (107) ، **ومعظمها يخضع للكثير من المتطلبات الإفصاحية سلفاً :**

1- اتفاقات التعويضات المؤجلة مثل المعاشات والمنافع التقاعدية وخطط خيارات أسهم المستخدَمين ، وخطط الشراء .
2- الديون المستردة والأصول ذات الصلة المستبعدة من الميزانية في حالة الإلغاء من حيث الطبيعة .
3- عقود التأمين والضمانات غير المالية والعقود الاستثمارية .
4- الاستئجارات .
5- التزامات ضمانات الأسهم والحقوق .

6- التزامات الشراء غير المشروطة .
7- الاستثمارات التي تتم معالجتها بطريقة الملكية .
8- حقوق الأقلية .
9- استثمارات الملكية في الشركات التابعة المجمعة .
10- أدوات الملكية المضافة ضمن حقوق حملة الأسهم .

إضافة إلى أن الإفصاح عن القيمة العادلة غير مطلوب للمدنيين التجاريين الذين تقارب القيمة المحمولين بها القيمة العادلة ، وقد عدلت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (133) (ستتم مناقشتها في الفقرة التالية) قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (107) لتشمل الأمور المتعلقة بالإفصاحات الهامشية ذات الصلة بالمخاطر الائتمانية الواردة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (105) .

المشتقات : Derivatives

المشتقة هي عملية أو عقد تعتمد قيمته على قيمة أصل أو مؤشر ما (أي أن قيمته مشتقة من أصل أو مؤشر ما) ، ويمكن في هذه العملية لطرف معرض لمخاطر غير مرغوبة ، تمرير بعض أو كل هذه المخاطر لطرف آخر . وعند استخدام المشتقات يمكن للطرف الأول (1) تحمل مخاطر مختلفة عن الطرف الثاني (2) الدفع لطرف ثان لتحمل المخاطرة (3) استخدام مزيج بين (1) و (2) .

ويمكن إرجاع سبب استخدام المشتقات إلى التخلي عن تثبيت العملات مقابل قيمة الذهب ، حيث سمح للعديد من العملات بتعويم مستويات أسعار الصرف حسب قوى السوق ، إضافة إلى أن معظم الحكومات تسمح حالياً بتقلب معدلات الفائدة بحرية أكبر مما كانت تقوم به في السابق .

وتنشأ جميع المشتقات عن نوعين من العمليات ، هما العمليات الآجلة والخيارات ، فالعملية الآجلة تحتم على طرف معين شراء بند معين ، وعلى طرف آخر بيعه ، مثل بيع مبلغ 10,000 مارك ألماني (1) مثلاً بسعر محدد عند تاريخ معين مستقبلاً ، من جهة أخرى يعطي الخيار لحامله حق شراء أو بيع بند محدد ، كما في حالة الماركات الألمانية السابقة ، مقابل سعر محدد وفي تاريخ مستقبلي محدد . والفرق الأساسي بين هذين النوعين من العمليات ، هو أن العملية الآجلة تتطلب الأداء ، في حين أن الخيار يتم استخدامه إذا كان ذلك مفيداً مالياً فقط . لكن في كلتا الحالتين يُحدَد السعر المستقبلي مقدماً .

(1) العملة الألمانية أصبحت الآن يورو بدل المارك .

ويمكن تقسيم المشاركين في عمليات المشتقات إلى سماسرة ومستخدمين نهائيين ، فالسماسرة عادة هم المصارف ، رغم أن هناك متعاملين مستقلين ، ويتزايد عدد المستخدمين النهائيين بشكل مستمر مع زيادة انخراط منظمات الأعمال والمنظمات الحكومية في العمليات المالية الدولية ، ويشمل المستخدمون النهائيون مشروعات الأعمال والمصارف وشركات الأوراق المالية وصناديق المعاشات والتعاونيات والوحدات الحكومية ، والبنك الدولي أيضاً .

وتختلف أهداف المستخدمين النهائيين ، فبعضهم يستخدم المشتقات بما يمكِّن من التحكم في مخاطر العمليات المالية ، في حين يحاول البعض الآخر إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي ، ويحاول المضاربون الحصول على الأرباح من الفروق الآنية في الأسواق الأجنبية المختلفة ، وقد يحاول البعض الآخر الحماية من مخاطر تقلبات معدلات صرف للعملات .

ويمكن تحديد خمسة أنواع من المشتقات التي تنقل عناصر المخاطرة ، وهي العقود الآجلة (Forward Contracts) ، والعمليات المستقبلية (Futures) ، والخيارات (Options) ، ومقايضة الأصول (Swap) ، والعمليات المختلطة (Hybrid) ، ويحمل كل من هذه الأنواع من المشتقات مخاطر مصاحبة له ، ورغم أن المخاطر المصاحبة ليست فريدة للمشتقات ، فإن إدارتها صعبة ، بسبب تعقيد نواتج المشتقة ، إضافة إلى صعوبة قياس المخاطر الفعلية المصاحبة للأنواع المختلفة من المشتقات ، ويلخص الجدول (1.11) هذه الأنواع الخمسة من المشتقات .

إن كلاً من هذه المشتقات ، يحمل مخاطر يمكن تعريفها بالمخاطر السوقية (Market Risk) ، والمخاطر الائتمانية (Credit Risk) ، والمخاطر التشغيلية (Operational Risk) ، والمخاطر القانونية (Legal Risk) ، ومخاطر النظم (System Risk) . فالمخاطر السوقية هي إمكانية التعرض للخسائر المالية الناشئة عن التحركات غير المرغوبة في معدلات الفائدة ، أو معدلات الصرف ، أو أسعار الأسهم ، أو أسعار السلع ، ويعد تقدير

القيمة العادلة للمشتقة في أي لحظة زمنية مسألة صعبة ، لأنها تتأثر بمجموعة من العوامل المختلفة مثل معدلات الصرف ، ومعدلات الفائدة ، والمدة التي تفصل عن التسوية ، أما المخاطر الائتمانية فهي إمكانية التعرض للخسائر المالية ، بسبب عدم تمكن الطرف الآخر من الوفاء بالتزاماته المالية ، أما المخاطر التشغيلية ، فهي إمكانية التعرض للخسائر المالية بسبب الرقابة غير المناسبة أو الغش أو الأخطاء البشرية . أما المخاطر القانونية ، فهي إمكانية التعرض للخسائر المالية بسبب أعمال تقوم بها المحاكم أو الهيئات المنظمة أو أي جهة تشريعية تقوم بالتصديق على جزء أو كل عقد المشتقة الحالي ، أما مخاطر النظم ، فهي إمكانية التعرض للخسائر المالية بسبب العطل في الشركة أو في أحد قطاعات السوق ، أو نظام تسوية يمكنه أن يؤدي بدوره إلى صعوبات للشركات الأخرى ، أو لأنظمة السوق الأخرى ، أو للنظام المالي ككل .

وقد تناول مجلس معايير المحاسبة المالية موضوع المشتقات لأول مرة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (105) ، وحدد تلك الأوراق التي تقع ضمن المجموعة العامة للأدوات المالية ، ولا تشمل هذه المجموعة الأصول والالتزامات التقليدية مثل أوراق القبض والسندات فقط ، بل تشمل كذلك الأدوات المالية مثل العقود الآجلة ، والعقود المستقبلية ، والخيارات ، ومقايضة الأصول التي سبق نقاشها ، وقد اشترطت لاحقاً قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (107) الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية (سواء تم الاعتراف بها أم لا) متى كان بالإمكان من الناحية العملية تقديرها ، وأخيراً طلبت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (119) المعنونة "الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة والقيمة العادلة للأدوات المالية" ، من الشركات الإفصاح عن معلومات تتعلق بمشتقات الأدوات المالية ، والتغيرات في طرق الإفصاح عن مثل هذه المعلومات .

وفي سنة 1998 نشر مجلس معايير المحاسبة المالية ، قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (133) بعنوان "المعالجة المحاسبية للأدوات المشتقة وأنشطة الحماية" ، وقد حددت هذه القائمة معايير للمعالجة المحاسبية ، والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة ، واشترطت اعتراف الوحدة بجميع المشتقات كأصول أو التزامات في قائمة المركز المالي ، وقياس هذه الأدوات بالقيمة العادلة ، وإذا تمت مقابلة بعض الشروط يمكن اعتبار المشتقة بمثابة : (أ) حماية من التعرض لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام قد تم الاعتراف به أو تعهدات من الشركة . (ب) حماية من التعرض لمخاطر تباين التدفقات

النقدية من العمليات المتوقعة . (جـ) حماية من التعرض لمخاطر العملات الأجنبية في صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية .

إن المعالجة المحاسبية للتغيرات في القيمة العادلة للمشتقة (أي المكاسب والخسائر) ، تعتمد على النية في استخدام هذه المشتقة ، وما يترتب على تلك النوايا ، كالآتي :

1- بالنسبة للمشتقة التي يراد بها الحماية من مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل والتزام أو تعهدات الشركة التي سبق الاعتراف بها (ويشار إليها بحماية القيمة العادلة) ، يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر في أرباح الفترة التي حدث فيها التغير إلى جانب المكاسب أو الخسائر المقابلة من البند المحمي ، وأثر هذه المعالجة المحاسبية هو تسوية أساس بند الحماية بمقدار المكاسب أو الخسائر من مشتقة الحماية ، بحيث تعوض هذه المكاسب أو الخسائر المكاسب أو الخسائر التي تم التعرض لها من هذا البند .

2- بالنسبة للمشتقة التي تراد بها الحماية من مخاطر تباين التدفقات النقدية من العمليات المتوقعة (وتعرف بحماية التدفقات النقدية) يتم الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر كأحد مكونات الدخل الشامل الآخر (خارج الأرباح) ، ويتم الاعتراف بها في الأرباح في التاريخ المتوقع للعملية المتوقعة .

3- بالنسبة للمشتقة التي يراد بها الحماية من مخاطر العملة الأجنبية من صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية ، يتم الإفصاح عن نسبة التغير في القيمة العادلة المكافئة لمكاسب أو خسائر عملية العملة الأجنبية في الدخل الشامل الآخر (خارج الأرباح) كجزء من تسوية ترجمة العملة التجميعية ، ويتم الاعتراف بأي تغير متبقي في القيمة العادلة في أرباح الفترة .

4- بالنسبة للمشتقة التي لا يراد بها الحماية ، يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر في أرباح فترة التغير .

وفي تاريخ التطبيق المبدئي لأحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (133) تقيس الوحدة جميع المشتقات بالقيمة العادلة ، وتعترف بها في قائمة المركز المالي كأصول أو التزامات ، وتعترف كذلك بمكاسب أو خسائر مقابلة على الأصول أو الالتزامات المحمية أو تعهدات الشركة المحمية بتعديل القيم المحمولة بها في هذا التاريخ ، ويتم الإفصاح عن

التسويات المؤقتة الناتجة عن تبني القائمة ضمن صافي الدخل أو الدخل الشامل الآخر ، حسب ما هو مناسب ، كأثر تغير في المبادئ المحاسبية . وتظهر بطريقة مشابهة للأثر التجميعي للتغير في المبادئ المحاسبية . ويستند التقرير عن التسوية المؤقتة سواء في صافي الدخل أو الدخل الشامل الآخر ، على علاقة الحماية - إن وجدت - والتي كانت موجودة للمشتقات ذات الصلة ، وكانت أساساً للمعالجة المحاسبية في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها قبل تاريخ التطبيق المبدئي . أما التسوية المؤقتة المفصح عنها كتسوية من نوع الأثر التجميعي في الدخل الشامل الآخر ، فيتم بعد ذلك الاعتراف بها في التاريخ الذي قدر فيه أن هذه العملية ستحدث . وهكذا اعترف مجلس معايير المحاسبة المالية بظهور الأوراق المالية المشتقة وتعقيدها ، واستجاب لذلك ببعض الإصدارات التي تهدف إلى المطالبة بجعل القوائم المالية المنشورة تظهر إفصاحات أكثر دقة عن المخاطر التي تتحملها الشركات التي تستخدم الأدوات المالية المشتقة .

إضافة إلى مجلس معايير المحاسبة المالية ، تناولت لجنة تداول الأوراق المالية موضوع المعالجة المحاسبية للمشتقات في قواعد إفصاحية جديدة في تعديل للقانون التنظيمي s-x ، وقد اشترط هذا الإصدار الإفصاح عن معلومات كمية ، وأخرى نوعية عن المخاطر السوقية على كل الشركات المسجلة ، لدى اللجنة بالنسبة للتقارير السنوية المنتهية بعد 15يونيو 1998 .

وتعرف المخاطر السوقية بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن التغيرات السلبية في المعدلات والأسعار السوقية للبنود مثل معدلات الفائدة ومعدلات أسعار الصرف ، وأسعار السلع وأسعار أوراق الملكية ، وتهدف هذه الإفصاحات إلى تزويد المستثمرين بمعلومات مستقبلية عن إمكانية تعرض الشركة للمخاطر السوقية مثل المخاطر المصاحبة للتغيرات في معدلات الفائدة ، ومعدلات أسعار الصرف الأجنبي ، وأسعار السلع ، وأسعار الأسهم ، ومن المتوقع أن توفر المعلومات المقدمة مؤشراً عن المخاطر السوقية التي تواجه الشركة ، ورؤية إدارة الشركة لهذه المخاطر وكيف تتعاطى معها .

التحليل المالي للدين طويل الأجل : Financial Analysis of Long-Term Debt

يشمل التحليل المالي لدين الشركة طويل الأجل تقييم سيولتها ، ويسرها المالي ، ومرونتها المالية ، وتقييم المخاطر المصاحبة لاستخدامها للرفع المالي ، وتشير السيولة إلى قدرة الشركة على توليد النقدية لمقابلة احتياجاتها في المدى القصير ، وقد ناقشنا كيفية تقييم سيولة الشركة في الفصل الثامن .

الجدول (11-1) أنواع المشتقات

النوع	السوق	الغرض	نوع العقد	التعريف
العقود الآجلة	السوق غير النظامية	تحويل المخاطر	يتم التفاوض على قيمتها على أساس كل حالة على حدة	تحتم على حاملها شراء أو بيع مقدار محدد من العملة بسعر محدد بتاريخ محدد مستقبلاً .
العمليات المستقبلية	السوق النظامية للتداول	تحويل المخاطر	محددة بشأن القيمة الإسمية والفترة ونقطة التسوية	تحتم على حاملها شراء أو بيع مقدار محدد من العملة بسعر محدد بتاريخ محدد مستقبلاً .
الخيار	السوق غير النظامية أو السوق النظامية للتداول	تحويل المخاطر	يمكن أن تكون تفاوضية أو محددة بشأن الفترة	تمنح المشتري حق شراء أو بيع مقدار محدد من العملة بتاريخ محدد مستقبلاً ، لكنها لا تلزمه بذلك .
المقايضة	السوق غير النظامية	تحويل المخاطر	يتم فيها التفاوض على أساس كل حالة على حدة	اتفاق بين الأطراف على القيام بدفعات دورية لبعضهم البعض خلال فترة المقايضة .
العمليات المختلطة	السوق غير النظامية	تحويل المخاطر	يتم التفاوض فيها على أساس كل حالة على حدة	تضم الأحكام المختلفة لأي من الأنواع السابقة

أما اليسر المالي ، فيشير إلى قدرة الشركة على سداد ديونها عند استحقاقها ، ويمكن استخدام العديد من النسب لتقييم مدى يسر الشركة مالياً ، ومن هذه النسب : نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول ، وعدد مرات تغطية الفوائد ، ونسبة تغطية خدمة الدين ، حيث توفر نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول معلومات عن مدى استخدام الشركة للرفع المالي ، ومخاطر اليسر المصاحبة له ، وتشير قيمة النسبة المرتفعة إلى أن الشركة تستخدم قدراً كبيراً من الرفع المالي لشراء الأصول ، وبالتالي تواجه مخاطر عسر مالي كبيرة ، مقارنة مع شركة أخرى ذات نسبة منخفضة ، وتحسب نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول كالآتي :

$$\frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وقد تم توضيح كيفية حساب نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول باستخدام بيانات لشركتي Best Buy و Circuit City عن سنتي 2002 و 2003 كما في قوائمهما المالية الواردة في الفصلين الخامس والسادس .

وقد تم احتساب نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول كما يلي (مع إهمال : 000)

نسب الديون طويلة الأجل إلى الأصول

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$\%14.6 = \frac{287,000+828,000}{7,663,000}$	$\%\ 4.7 = \frac{11,254+97,427+68,792}{3,799,117}$
2002	$\%15.2 = \frac{31,200+808,000}{7,367,000}$	$\%\ 3.4 = \frac{14,064+77,851+63,002}{4,542,033}$

ويشير هذا التحليل إلى أن كلتا الشركتين لا تستخدم الرفع المالي بشكل كبير ، وأن مخاطر العسر المالي منخفضة ، لكن هناك حاجة للمزيد من التحليل ، فعند استخدام هذه النسبة ، لابد من القيام بتسويات في كل من البسط والمقام للحصول على نتائج أكثر موثوقية . فعلى سبيل المثال ، يمكن لشركة تتعامل بصورة مكثفة باتفاقات التمويل خارج الميزانية ، أن تكون لديها التزامات غير مسجلة تحتاج إلى أن تؤخذ في الاعتبار ، وبالمثل يمكن لشركة ما أن تفصح عن مبالغ كبيرة للأصول غير الملموسة أن تشوه هذه النسبة بسبب صعوبة تحديد مدى موثوقية قيمة هذه الأصول .

ويبين تحليل ملاحظات القوائم المالية لشركتي Best Buy و Circuit City أن كلتا الشركتين تستخدمان الاستئجارات التشغيلية بشكل مكثف ، وبالتالي تجب إضافة القيمة المستقبلية المخصومة للمبالغ المشكلة لهذا الرصيد إلى بسط النسبة للحصول على تقييم أكثر دقة لليسر المالي للشركة . وبالقيام بهذه التسويات للبيانات المالية لشركة Circuit City في السنة المالية 2003 نحصل على نسبة إجمالي ديون طويلة الأجل إلى حقوق ملكية معدلة تقارب 83.3% ، وتشير هذه التسوية إلى أن الشركة تستخدم الرفع بشكل كبير ، وتظهر كيف يمكن لاستخدام جميع المعلومات المتاحة أن يساعد في تقييم المركز المالي للشركة .

أما عدد مرات تغطية الفوائد (أو نسبة تغطية الفائدة) فتوفر معلومات عن قدرة الشركة على توليد دخل كاف يمكن تأكيده لدفع التزام الفوائد ، وتحسب هذه النسبة كالآتي :

$$\frac{\text{الدخل التشغيلي قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مصروف الفوائد}}$$

وفيما يلي عدد مرات تغطية الفوائد لشركتي Best Buy و Circuit City في سنتي: 2002 و 2003 .

نسب تغطية الفوائد

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$33.7 = \frac{1,010,000}{30,000}$	$62.3 = \frac{1,093+67,040}{1,093}$
2002	$43.2 = \frac{908,000}{21,000}$	$235.3 = \frac{881+206,439}{881}$

وتشير هذه النسب إلى أن الشركتين تولدان دخلاً كافيًا لتغطية دفعات خدمة دينهما ، ويمكن توسعة هذا التحليل ، ليشمل مبالغ الدفعات الخاصة بسداد الدين إذا كانت الشركة تتوقع استرداد جزء من الديون طويلة الأجل خلال فترة السنة القادمة ، ويشير فحص الملاحظات الهامشية لشركة Best Buy إلى أن ديونها طويلة الأجل تسدد بعد سنة 2020 ، ويشير نفس التحليل للملاحظات الهامشية لشركة Circuit City أن معظم الديون طويلة الأجل للشركة كانت في شكل استئجارات رأسمالية تتطلب دفع مبالغ سنوية قدرها 1,800,000 خلال السنوات الخمس القادمة . ونتيجة لذلك ، لا تتأثر نسبة تغطية الفائدة لأي من الشركتين بمدفوعات دين كبيرة خلال السنوات المستقبلية القادمة

وأحد انتقادات نسبة عدد مرات تغطية الفوائد هو أنها لا تأخذ في الاعتبار أثر التدفقات النقدية على صافي الدخل ، ومعنى ذلك أن دفعات الفوائد تتطلب تدفقات نقدية خارجة ، وهذه النسبة لا تأخذ في الاعتبار أثر التدفقات النقدية على قدرة الشركة على توليد الدخل ، وتحاول نسبة تغطية خدمة الدين التغلب على هذا الانتقاد باستخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في البسط ، وتحسب هذه النسبة كالآتي :

$$\frac{\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مصروف الفوائد}}$$

وقد كانت نسبة تغطية خدمة الدين لشركتي Best Buy و Circuit City لسنتي 2002 و 2003 كما يلي (تم تجاهل 000)

نسب خدمة الدين

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	$\frac{746,000+24,000+283,000}{24,000} = 43.9$	$\frac{-258,544+1,093+25,474}{1,093} = -212,2$
2002	$\frac{1,543,000+24,000+139,000}{24,000} = 71.1$	$\frac{78,446+881+799,699}{881} = 997.8$

وتشير دراسة نتائج هذه الحسابات إلى أن شركة Best Buy تظهر قدرة على توليد تدفقات نقدية كافية لخدمة ديونها ، وأن هذه النسبة تحسنت كثيراً خلال سنة 2003 ، من جهة أخرى ، نلاحظ أن قدرة شركة Circuit City على توليد التدفقات النقدية لخدمة دينها ، قد تراجعت خلال نفس السنة وكانت متطرفة وسلبية . ويظهر هذا التحليل إلى جانب تحليل اليسر السابق ، إلى إمكانية تعرض الشركة لمشاكل في اليسر المالي .

وتنطوي الطريقة الأخيرة لتحليل اليسر المالي للشركة ، على تقييم المرونة المالية لها ، أي مدى قدرتها على الاستجابة للتغيرات في الظروف الاقتصادية المتغيرة ، ويتم القيام بهذا التقييم من خلال محاولة إعداد قوائم مالية صورية يتم لاحقاً تقييمها في ضوء قدرة الشركة على التجاوب مع مختلف السيناريوهات ، مثل انخفاض الأداء الاقتصادي أو ارتفاع معدلات الفائدة .

معايير المحاسبة الدولية : International Accounting Standards

تناول مجلس معايير المحاسبة الدولية القضايا التالية المتعلقة بالالتزامات طويلة الأجل :

1- تصنيف الديون وحقوق الملكية في معيار المحاسبة الدولية رقم (32) بعنوان "الأدوات المالية : الإفصاح والعرض" .

2- الأحداث المحتملة في معيار المحاسبة الدولي رقم (37) بعنوان " المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة" .

3- الأدوات المالية في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بعنوان "الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها" .

وقد تم تعريف الالتزامات المالية في معيار المحاسبة المالية رقم (32) بأنها التزامات تعاقدية بتقديم نقدية أو أصول مالية أخرى لمشروع آخر ، أو استبدال أدوات مالية مع مشروع ما بشروط غير مرغوبة ، أما أدوات الملكية فقد عرفت بأنها العقود التي تمثل دليلاً على حق متبقي في أصول مشروع آخر بعد طرح جميع التزاماته ، وقد اشترطت هذه القائمة على الشركات الإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بالتزاماتها المالية ، بما في ذلك كيفية تأثيرها على مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من التدفقات النقدية والسياسات المحاسبية المصاحبة لها ، وأسس القياس المستخدمة ، ويجب كذلك الإفصاح عن مدى تعرض التزامات المشروع لمخاطر معدلات الفائدة (المخاطر بأن تتقلب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في معدلات الفائدة) بما في ذلك إعادة التسعير وتواريخ الاستحقاق ، ومعدلات الفائدة الحقيقية ، وأخيراً يجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة للالتزامات المالية للمشروع .

وقد أشارت مراجعة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية للمتطلبات المحاسبية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (32) إلى أنه على الرغم من الاسترشادات المتعلقة بالاعتراف المبدئي بالالتزامات ، فإن بعض الأدوات المالية التي تصنف كالتزامات وفقاً لمعايير مجلس معايير المحاسبة الدولية ، تصنف كحقوق ملكية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، إضافة إلى أن معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية تشترط حالياً على مُصدر الأدوات المالية المركبة- التي تحتوي على مكونات للالتزامات وأخرى لحقوق الملكية- أن يقيس هذه المكونات بشكل منفصل ، لكن مبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية لا تشترط معالجة مشابهة ، غير أن الموضوع يخضع للدراسة حالياً من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية .

وقد أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (37) إلى أن المخصصات يجب الاعتراف بها في الميزانيـة ، عندما يكون المشروع ملتزمًا حالياً (قانوناً أو نهائياً) نتيـجة لحدث تم في الماضي ، ومن المرجح (أي احتمال الحدوث أكبر من احتمال عدم الحدوث) أن يكون هناك تدفق خارج من الموارد ، يجسد منافع اقتصادية لتسوية هذا الالتزام ، ويمكن الحصول على تقدير موثوق لمقدار الالتزام ، ويجب قياس المخصصات في الميزانية بأفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الميزانية - بعبارة أخرى المقدار الذي سيقوم المشروع بدفعه بشكل عقلاني لتسوية الالتزام ، أو تحويله إلى طرف ثالث في ذلك التاريخ - ويجب عدم تخفيض المخصص بالمكاسب من التخلص من الأصول (حتى إذا كان التخلص المتوقع يرتبط بشكل قوي بالحدث الذي أدى إلى المخصص) ، أو بالاسترداد المتوقع (على سبيل المثال ، من خلال عقود التأمين ، أو شروط التعويض ، أو ضمانات الموردين) . وعندما يصبح من المؤكد فعلاً أن الأموال المستردة سيتم الحصول عليها إذا قام المشروع بتسوية الالتزام ،عندئذ يجب الاعتراف بعملية الاسترداد كأصل منفصل ، ويجب استخدام المخصص للنفقات التي تم الاعتراف به لمقابلتها من البداية فقط ، ويجب عكسه إذا لم يعد تدفق الموارد إلى الخارج مرجحاً .

وقد راجع موظفو مجلس معايير المحاسبة المالية المتطلبات المحاسبية للالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي (32) ، وأشاروا إلى أن المقارنة بين الشركات الأمريكية التي تستخدم مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، أصبحت صعبة بسبب التفسيرات المختلفة لتطبيق مصطلح "محتمل" ، وأن هذه المقارنات يمكن أن تكون أصعب بالنسبة للشركات التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية ، لأن معيار المحاسبة الدولي رقم (37) يستخدم مصطلحًا محتملاً لوصف حالة احتمال حدوثها أكبر من احتمال عدم حدوثها ، في حين أن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (5) تستخدم نفس المصطلح لتحدد نتيجة مرجحة الحدوث ، إضافة إلى أن مصطلح محتمل في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، يفهم بشكل عام على أنه يعني فرصة حدوث تقارب 80% في حين أن معيار احتمال حدوث الحدث أكبر من احتمال عدم حدوثه ، كما في معيار المحاسبة الدولي رقم (37) الذي يفهم على أنه فرصة حدوث أكبر من 50% .

وفي ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) يتم الاعتراف بالالتزامات المالية في الميزانية بما فيها جميع المشتقات ، وتقاس مبدئياً بالتكلفة والتي هي القيمة العادلة لما تم دفعه أو تسلمه لشراء الأصل المالي أو الالتزام ، وبعد الشراء يتم قياس معظم الالتزامات المالية بالمبلغ الأصلي المسجل مطروحاً منه ما تم دفعه من أصل الدين والإهلاك ، ويتم قياس المشتقات والالتزامات لغرض المتاجرة «كالأوراق التي يقترضها البائع على المكشوف (short seller)» بالقيمة العادلة ، **وبالنسبة للالتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة ، يكون لدى المشروع خيار وحيد من بين الخيارين التاليين :**

1- الاعتراف بكامل التسوية في صافي الربح أو الخسارة للفترة .

2- الاعتراف بتلك التغيرات الناتجة في القيمة العادلة والمتعلقة بالالتزامات المالية لغرض المتاجرة فقط ضمن صافي الربح أو الخسارة للفترة .

ولهذا الغرض ، تعتبر المشتقات دائماً لغرض المتاجرة ، إلا إذا كان المراد منها استخدامها كأدوات حماية ، وتعني الحماية في الأغراض المحاسبية ، وضع المشتقة أو أي أداة مالية غير مشتقة (لأغراض الحماية من مخاطر العملة الأجنبية فقط) كمقابل تعويضي في صافي الربح أو الخسائر ، عن التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية من بند احتمائي سواء كانت كاملة أو جزئية . وفي ظل بعض الظروف ، يُسمح بالمعالجة المحاسبية لأغراض الحماية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بشرط أن تكون العلاقة الاحتمائية واضحة ، ويمكن قياسها وفعالة في الواقع ، ولا يسمح بها إلا إذا كان المشروع يسعى من وراء أداة الحماية للاحتماء من التغير في القيمة أو التدفقات النقدية من بند احتمائي معين ، وليس للحماية من حالة معينة للمركز المالي الكلي ، لكن في بعض الحالات ، يمكن تحقيق أثر المعالجة المحاسبية لأغراض الحماية لقائمة الدخل على المركز الصافي العام من خلال جعل جزء من البنود الأساسية كأداة احتمائية .

وقد كانت مراجعة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية لهذا المعيار محدودة جداً ، لأن هذا المعيار لم يكن سارياً ، كما لم تكن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم(133) سارية كذلك عندما قام الموظفون بالمراجعة .

الخلاصـــة Summary

تشير مراجعة معايير الإثبات والتقرير الخاصة بمكونات الديون طويلة الأجل ، إلى أن بنود الميزانية تصنف ، إما كديون أو حقوق ملكية حسب المفهوم الأساسي للمعالجة المحاسبية المستخدمة ، فالديون يمكن النظر إليها كمكون منفصل للميزانية ، أو كجزء من حقوق الملكية العامة المستثمرة في المشروع ، ويعد التصنيف المنفصل للبنود كدين هو الطريقة المقبولة عموماً ، ويمكن استخدام عدد من المعايير كنقطة مرجعية لتصنيف بنود معينة كديون أو حقوق ملكية .

وهناك مكونات مختلفة للديون طويلة الأجل منها : السندات ، والسندات القابلة للتحويل ، وأوراق الدفع طويلة الأجل ، والائتمان المؤجل ، والالتزامات المحتملة ، والمشتقات وغيرها ، وتركز مراجعة المعالجة المحاسبية لكل من هذه البنود على المجالات التي تتسبب في صعوبات في المعالجة .

الفصل الثاني عشر

المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل

Accounting For Income Taxes

يتفق معظم المحاسبين ، على أن ضرائب دخل الشركة ، هي مصروفات تحمل على الفترة ، وتعتبر هذه المعالجة أمراً مطلوباً وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها حالياً ، وتتماشى هذه المعالجة مع نظرية الملكية ، لأن الأرباح التي تعود إلى الملاك يتم تخفيضها بمقدار التزام الشركة تجاه الحكومة ، إضافة إلى أن تحميل ضرائب دخل الشركة على حساب مصروفات الفترة ، يتماشى مع تعريف قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) للدخل الشامل ، لأن ضرائب الدخل لا تنشأ من العمليات مع الملاك ، وهكذا تبدو المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل من الوهلة الأولى مسألة سهلة ، إلا أن هذه المعالجة ظلت موضوع جدل كبير في المحاسبة المالية ، ولفترة طويلة من الزمن .

ويتركز هذا الجدل حول عدد من مشاكل القياس والإفصاح ، وقد خصص هذا الفصل لتتبع التطور التاريخي للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، التي تحكم ضرائب الدخل ، وسنقوم خلاله كذلك بدراسة القضايا المحاسبية النظرية ومتطلبات التقرير والإفصاح عنها ، وفقاً لرأي مجلس مبادئ المحاسبة المالية رقم (11) ، وقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (96) ، بالإضافة إلى الإصدار الرسمي الحالي المتمثل في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) .

المنظور التاريخي: Historical Perspective

أصبحت المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل ، موضوعاً مهمًا في الأربعينيات من القرن العشرين ، بعد ما سمح قانون الإيراد الداخلي (الضرائب) للشركات باستهلاك تكاليف مرافق الطوارئ التي تعتبر حيوية للجهود الحربية على مدى (60) شهراً . وقد كان بمقدور مشروعات الأعمال تخفيض الدخل الخاضع للضرائب لفترة خمس سنوات دون المستوى الذي كان سيكون عليه في ظل الطريقة المحاسبية للاستهلاك ،

وكان مجموع أعباء الاستهلاك ، خلال حياة الأصل هو نفسه بالنسبة لكل من الدخل المحاسبي والدخل الضريبي ، لكن توزيع التكاليف على الدخل المحاسبي في كل فترة محاسبية ، كان يختلف جوهرياً عن توزيعها على الدخل الضريبي . وقد كان المحاسبون المهنيّون قبل صدور تشريع مكتب خدمة الإيراد الداخلي (مصلحة الضرائب) المذكور ، يحمّلون ضرائب الدخل على مصروفات الفترة في السنة التي تم تكبدها فيها في كل إقرار ضريبي للشركة ، ويرى بعض المحاسبين ، أنه عند السماح باستخدام الاستهلاك المعجل للأغراض الضريبية ، سيؤدي تحميل مقدار الالتزام الضريبي الذي يتم تحميله كل فترة على مصروفات الفترة إلى تشوهات مادية في أرباح الفترة . فعلى سبيل المثال ، إذا كان الدخل المحاسبي الحالي قبل الضرائب هو نفسه في كل فترة محاسبية سيكون المصروف الضريبي متقلباً ، ولن تكون الأرباح المعلن عنها معيارية .

وقد ردت لجنة الإجراءات المحاسبية بإصدار نشرة البحوث المحاسبية رقم (23) بعنوان "المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل" ، وقد أصبحت هذه النشرة لاحقاً هي الجزء (B) من الفصل العاشر ، من مجموعة الإجراءات المحاسبية الموحدة الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، ضمن نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) ، وقد جاء في هذا الإصدار ما يلي :

«إن ضرائب الدخل هي مصروفات يجب توزيعها متى كان ذلك ضرورياً وممكناً بين الدخل والحسابات الأخرى ، كما يتم توزيع المصروفات ، وما يجب أن تظهره قائمة الدخل هو المصروف الذي يمكن تحميله على الدخل المُدرج في قائمة الدخل عن السنة» .

وبذلك تكون البنود المعلن عنها في قائمة الدخل لها نتائج ضريبية ، وهذه النتائج هي مصروفات تجب معالجتها بطريقة مشابهة للمصروفات الأخرى المعلن عنها بالقائمة ، فالمحاسبة على أساس الاستحقاق ، تتطلب الاعتراف بالإيرادات والمصروفات في الفترة التي تحققت بها بغض النظر عن توقيت التدفق النقدي – تحصيلاً أو دفعاً – وبالتالي يجب تسجيل الأثر الضريبي لعمليات المشروع بطريقة مشابهة ، وهو ما يعني ضرورة توزيع ضرائب الدخل على الفترات ، بحيث تتم مقابلة البنود المعلن عنها في قائمة الدخل مع النتائج الضريبية المترتبة عليها ، ويطلق على عملية توزيع ضرائب الدخل على الفترات المحاسبية ، مصطلح توزيع الضرائب بين الفترات (Interperiod Tax Allocation) .

إن نشرة البحوث المحاسبية رقم (23) لا تنطبق على الحالات التي توجد بها فروق نظامية بين الإقرار الضريبي ، وقائمة الدخل لفترة طويلة نسبياً من الزمن ، فقد ثار الجدل حول ما إذا كانت كل البنود التي تؤدي إلى معالجة ضريبية تختلف عن المعالجة المحاسبية يجب توزيعها ، إضافة إلى أن نشرة البحوث هذه ، لم تقدم استرشادات واضحة حول كيفية قياس بعض النتائج الضريبية . وقد تمت دراسة طبيعة ضرائب الدخل لاحقاً من قبل المجلس ، وأصدر بهذا الخصوص الرأي رقم (11) بعنوان "المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل" ، وقد وسَّع هذا الرأي توزيع الضرائب بين الفترات ، ليشمل جميع البنود التي تؤدي إلى فروق في توقيت الاعتراف بالإيراد والمصروف في قائمة الدخل والإقرار الضريبي ، وكانت إجراءات القياس والتقرير المطلوبة وفقاً لهذا الرأي ، متماشية مع مدخل قائمة الدخل الذي حددته نشرة البحوث المحاسبية رقم(43) ، ومع ذلك تعرض هذا الرأي للانتقادات عل نطاق واسع ، حيث يرى معارضوه أن أرقام الميزانية الناتجة لم تعكس النتائج الضريبية المستقبلية للأحداث والعمليات الاقتصادية ، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في رده على ذلك ، قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (96) المعنونة "المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل" والتي بينت مدخل الميزانية لتوزيع ضرائب الدخل بين الفترات المحاسبية ، لكن هذه القائمة لم تُقنع منتقدي المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل ، كما أن بعض أحكامها كان مثاراً للجدل ، لدرجة أن المجلس أُرغم على تأجيل تاريخ نفاذ العمل بها مرتين ، ثم بعد ذلك ألغيت أحكامها بأحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) المعنونة "المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل" .

قضية توزيع ضرائب الدخل : The Income Tax Allocation Issue

يعد الهدف من التقرير المالي وفقاً لقائمة مفاهيم المحاسبية المالية رقم (1) هو توفير معلومات مفيدة في التنبؤ بمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ، وتشكل المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها استرشادات للإفصاح عن الأحداث والعمليات الاقتصادية وقياسها لتحقيق هذا الهدف .

وتعد معظم الأحداث الاقتصادية والعمليات ذات تبعات على التدفق النقدي الضريبي ، ويتم الإفصاح عن هذه التبعات في الإقرارات الضريبية تماشيًا مع قانون الضرائب ، وهو القانون الذي سنه الكونجرس بهدف توفير الإيرادات بطريقة عادلة لتسيير أمور الحكومة الفيدرالية ، ويُستخدم أحياناً لضبط ورقابة الاقتصاد ، ويتم الإفصاح

عن نفس الأحداث الاقتصادية التي أدت إلى وجود الدخل الخاضع للضريبة في القوائم المالية المنشورة باتباع المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها .

وبشكل عام ، يصبح الإيراد عرضة لفرض الضريبة عليه متى تحصّل الممول على النقدية ، وتصبح المصروفات قابلة للاستقطاع عند دفع النقدية (معيار القدرة على الدفع) ، وبالتالي تعتبر المحاسبة الضريبية أكثر ارتباطاً بالمحاسبة على الأساس النقدي منها بالمحاسبة المالية ، ونظراً لكون قانون الضرائب يعتمد على معيار القدرة على الدفع ، فإن متطلبات الإفصاح وفقاً له تختلف عن متطلبات التقرير وفقاً للمحاسبة المالية ، كما تحددها مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، ونتيجة لذلك ، قد لا تعكس الضرائب المدفوعة في سنة ما النتائج الضريبية للأحداث والعمليات المقرر عنها في قائمة الدخل عن نفس السنة .

وعندما يشترط قانون (الضرائب) الإيراد الداخلي ضرورة الاعتراف بالإيرادات والمصروفات في فترات محاسبية مختلفة عما تتطلبه المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، عندئذ يكون الدخل الضريبي يختلف مؤقتاً عن الدخل المحاسبي قبل الضرائب .

وهذا الفرق المؤقت يطلق عليه الفرق التأصيلي (Originating) ، ويزول الحدث الذي أدى إلى الفرق التأصيلي بنفسه فترة لاحقة ، ويطلق على عملية زوال هذا الفرق الزائل (Reversing) ، ويؤدي كل من الفرق التأصيلي والفرق الزائل المؤقتين ، إلى مشكلة محاسبية يطلق عليها مصطلح مشكلة توزيع ضرائب الدخل .

إن أهداف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل هي الاعتراف بمبالغ الضرائب مستحقة الدفع ، أو القابلة للاسترجاع خلال السنة الحالية ، والاعتراف بالنتائج الضريبية المستقبلية للفروق المؤقتة ، وصافي الخسائر التشغيلية ، والائتمان الضريبي غير المستخدم .

ولتسهيل مناقشة الموضوعات التي يطرحها مفهوم توزيع الضرائب بين الفترات ، سنقوم أولاً بدراسة طبيعة الفرق بين الدخل المحاسبي قبل الضرائب ، والدخل الضريبي ، وصافي الخسائر التشغيلية .

الفروق الدائمة والمؤقتة: Permanent and Temporary Differences

إن الفروق بين الدخل المحاسبي قبل الضرائب ، والدخل الخاضع للضريبة ، إما أن تكون دائمة أو تكون مؤقتة ، فالفروق المؤقتة تؤثر على فترتين محاسبيتين أو أكثر ،

وبذلك ، فإن الأمر يتطلب توزيع ضرائب الدخل بين تلك الفترات ، أما الفروق الدائمة فليست لها نتائج على توزيع ضرائب الدخل . وبالتالي تعد الفروق المؤقتة هي الوحيدة التي تؤدي إلى أصول أو التزامات ضريبية مؤجلة .

الفروق الدائمة : Permanent Differences

تحدث معظم الفروق الدائمة بين الدخل المحاسبي قبل الضرائب والدخل الضريبي[1] عندما تعفي أحكام قانون الضرائب بعض أنواع الإيرادات من الضرائب ، أو تحظر استقطاع بعض أنواع المصروفات . وهناك فروق أخرى تحدث متى سمح قانون الضرائب باستقطاع بعض الاستقطاعات الضريبية التي لا تعد مصروفات وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها . وتنشأ الفروق الدائمة إما بسبب السياسات الاقتصادية الفيدرالية ، أو رغبة الكونجرس في تخفيف أحكام قانون الضرائب التي تثقل كاهل أحد قطاعات الاقتصاد ، **و هناك ثلاثة أنواع من الفروق الدائمة هي :**

1- الإيراد الذي يتم الاعتراف به لأغراض التقرير المالي ولا يخضع للضرائب : ومن أمثلته الفوائد على سندات البلديات ومتحصلات التأمين على الحياة المدفوعة للشركة نظير مستخدم مؤمن عليه .

2- المصروفات التي يتم الاعتراف بها للأغراض المالية لكنها غير قابلة للاستقطاع لأغراض الوصول للدخل الضريبي : ومن أمثلتها علاوة التأمين على الحياة المدفوعة للمستخدمين .

3- الاستقطاعات المسموحة لغرض الوصول إلى الدخل الضريبي ، لكنها لا تعد مصروفات وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، ومن أمثلتها نسبة الاستنفاد التي تزيد على استنفاد التكلفة المسموح به ، واستبعاد بعض التوزيعات الخاصة .

و **تؤثر الفروق الدائمة** ، إما على الدخل المحاسبي قبل الضرائب ، أو على الدخل الضريبي ، لكنها لا تؤثر عليهما معاً ، فالشركة التي لديها إيراد لا يخضع للضريبة أو استقطاعات إضافية للأغراض الضريبية ستقوم بالإفصاح عن دخل ضريبي أقل نسبياً من الدخل المحاسبي قبل الضرائب ، مما لو كانت هذه البنود غير موجودة ، في حين أن

(1) الدخل الضريبي = الدخل الخاضع للضرائب

الشركة التي لديها مصروف غير قابل للاستقطاع للأغراض الضريبية ، ستقرر عن دخل ضريبي أعلى نسبياً .

الفروق المؤقتة : Temporary Differences

تنشأ الفروق المؤقتة -بين الدخل المحاسبي قبل الضرائب والدخل الضريبي - بسبب اختلاف توقيت الإيرادات والمكاسب والخسائر والمصروفات في الدخل المحاسبي عنها في الدخل الضريبي ، وتؤدي فروق التوقيت هذه إلى اختلاف أسس الأصول والالتزامات للأغراض المالية عنها للأغراض الضريبية في نهاية الفترة المحاسبية ، وهناك فروق مؤقتة أخرى تنشأ بسبب وضع قانون الضرائب لقواعد مختلفة للاستهلاك أو للاعتراف بالمكاسب والخسائر للأغراض الضريبية عما هو مستخدم للأغراض المالية ، وبما أن العديد من الفروق الإضافية المؤقتة يرتبط بلوائح قانونية ضريبية معقدة سنكتفي هنا بمناقشة الفروق الوقتية فقط بنوع من التفصيل .

وعند ما يحدث الفرق المؤقت ، فإنه يؤدي إلى جعل الدخل المحاسبي قبل الضرائب الحالي أكبر أو أقل من الدخل الضريبي الحالي ، فيؤدي الفرق المؤقت الذي يؤدي إلى جعل الدخل الضريبي الحالي أقل من الدخل المحاسبي قبل الضرائب الحالي ، إلى زيادة الدخل الضريبي المستقبلي عن الدخل المحاسبي المستقبلي ، ويخضع الفرق بين الاثنين للضرائب في الفترات المحاسبية المقبلة ، وفي هذه الحالة ، يخضع مقدار الفرق المستقبلي للضرائب في الفترات التي يحدث فيها ، وهكذا يطلق على زيادة الدخل الضريبي المستقبلي على الدخل المحاسبي قبل الضرائب المستقبلي مصطلح المبلغ الخاضع للضرائب (Taxable Amount) ، ويحدث العكس بالنسبة للفروق المؤقتة التي تؤدي إلى جعل الدخل الضريبي الحالي أكبر من الدخل المحاسبي الحالي ، حيث تؤدي هذه الفروق المؤقتة إلى مبالغ قابلة للاستقطاع مستقبلاً (Deductible Amount) .

وتنشأ الفروق التي تؤدي إلى مبالغ تخضع للضرائب عن تأجيل المدفوعات الضريبية للفترات المحاسبية المستقبلية ، وتؤدي هذه الفروق إلى التزامات ضريبية مؤجلة . وعلى العكس من ذلك ، تمثل الفروق الوقتية التي تؤدي إلى مبالغ قابلة للاستقطاع منافع مستقبلية ، وبذلك فهي تؤدي إلى أصول ضريبية مؤجلة . **وفيما يلي أمثلة على كلا النوعين :**

● **حالة زيادة الدخل المحاسبي الحالي عن الدخل الضريبي الحالي :**

1- إدراج الإيرادات أو المكاسب في الدخل المحاسبي قبل أوان إدراجهما في الدخل الضريبي : حيث يتم على سبيل المثال ، إدراج هامش الربح على المبيعات بالتقسيط في الدخل المحاسبي عند نقطة البيع ، بينما يتم التقرير عنه عادة للأغراض الضريبية عند تحصيل النقدية .

2- استقطاع المصروفات والخسائر لغرض حساب الدخل الضريبي قبل أوان استقطاعها لحساب الدخل المحاسبي : حيث يمكن على سبيل المثال ، استهلاك الأصل الثابت عن طريق استهلاك MRCRS للأغراض الضريبية ،وعن طريق الخط المستقيم للأغراض المحاسبية المالية .

● **حالة انخفاض الدخل المحاسبي الحالي عن الدخل الضريبي الحالي :**

1- إدراج الإيرادات أو المكاسب ضمن الدخل الضريبي قبل أوان إدراجها ضمن الدخل المحاسبي ، حيث يخضع الإيجار المقدم مثلاً للضرائب عند تحصيله ، في حين أنه يسجل للأغراض المحاسبية المالية وفقاً لأساس الاستحقاق عند اكتسابه فقط .

2- استقطاع المصروفات أو الخسائر لحساب الدخل المحاسبي قبل أوان استقطاعهما لتحديد الدخل الضريبي . فعلى سبيل المثال ، يتم تقدير تكاليف ضمانات المنتج ويتم تسجيلها كمصروفات عند تاريخ بيع المنتج للأغراض المحاسبية المالية ، في حين أنه يتم استقطاعها لتحديد الدخل الضريبي عند تكبدها في سنوات لاحقة .

وقد كان رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (11) قد حصر نطاق الفروق المؤقتة في فروق الوقتية ، وتعتبر فروق الوقتية هي تلك الفروق التي تنشأ عندما يتم الاعتراف بالإيرادات أو المكاسب أو الخسائر أو المصروفات في فترة محاسبية معينة لأغراض إعداد التقرير المالي ، بينما يتم الاعتراف بهذه البنود في فترة مختلفة للأغراض الضريبية . لكن قائمتي معايير المحاسبية المالية رقم (96) ورقم (109) وسعتا نطاق الفروق المؤقتة ، وذلك بضم جميع الأحداث التي تؤدي إلى فروق بين الأساس الضريبي للأصول ، والالتزامات ومقدارهما لأغراض التقرير المالي ، فالأصول المهداة إلى المشروع مثلاً أساسها الضريبي صفر ، لكن يتم تسجيلها بقيمتها السوقية العادلة للأغراض المحاسبية المالية ، وهو ما يؤدي إلى فرق مؤقت يزول من خلال استهلاك الأصل أو بيعه ، وهكذا تؤدي هذه الفروق المؤقتة الإضافية أيضا إلى نتائج ضريبية تؤثر على فترتين محاسبتين أو أكثر .

وتمثل الفروق الإضافية التالية فروقًا مدونة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) .

فروق مؤقتة إضافية : Additional Temporal differences

1- تخفيض الأساس الضريبي للأصول القابلة للاستهلاك بسبب الإعفاء الضريبي : حيث تكون المبالغ المحصلة من الاسترداد المستقبلي لمقدار الأصل للأغراض المالية خاضعة للضرائب عند استرداد الأصل ، فمثلاً يسمح قانون الضرائب للممولين بتخفيض قاعدة (أساس) استهلاك الأصول بمقدار نصف مقدار الائتمان الضريبي الاستثماري (الإعفاء الضريبي الاستثماري) للمتحصل عليه للأصل ، ونتيجة لذلك ، سيكون الدخل الضريبي المستقبلي يفوق الدخل المحاسبي قبل الضرائب بمقدار تخفيض الأساس الضريبي ، وهكذا يشكل تخفيض الأساس فرقا مؤقتاً يؤدي إلى خلق مقدار خاضع للضريبة مستقبلاً ، يكافئ المقدار المطلوب لاسترداد أساس تكلفة الأصل المحاسبية الإضافية .

2- معالجة (الإعفاء) الضريبي على الاستثمارات بطريقة التأجيل : ذكرنا في الفصل الأول ، أن المعالجة المحاسبية المفضلة للائتمان الضريبي الاستثماري ، هي تخفيض تكلفة الأصل المعني بمقدار الائتمان الضريبي الاستثماري ، وإذا تم استخدام هذه الطريقة ، ستكون المبالغ المحصلة عند الاسترداد مستقبلاً للتكلفة المخفضة للأصل في الأغراض المحاسبية المالية أقل من الأساس الضريبي للأصل وسيكون الفرق قابلاً للاستقطاع ضريبياً عند استرداد الأصل .

3- العملات الأجنبية التي تكون عملة إعداد البيانات المالية عنها هي العملة الوظيفية : تشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (52) ، المعنونة "ترجمة العملة الأجنبية" ضرورة ، إعادة قياس بعض الأصول من العملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي ، باستخدام معدلات الصرف التاريخية متى كانت عملة التقرير هي العملة الوظيفية ، وإذا ما تغيرت معدلات الصرف لاحقاً ، سيكون هناك فرق بين الأساس الضريبي الأجنبي والتكلفة التاريخية بالدولار الأمريكي للأصول والالتزامات ، وسيكون هذا الفرق خاضعًا للضرائب أو قابلاً للاستقطاع للأغراض الضريبية في الدولة الأجنبية متى تم استرجاع أو تسوية المبالغ المقرر عنها للأصول والالتزامات على التوالي .

4- زيادة الأساس الضريبي للأصول بسبب استخدام مؤشرات التضخم : قد يشترط القانون الضريبي تعديل الأساس الضريبي لأحد الأصول القابلة للاستهلاك ليعكس الآثار التضخمية ، وعندئذ يتم استخدام الأساس المعدل ليعكس آثار التضخم في حساب الاستقطاعات الضريبية المستقبلية للاستهلاك أو المكاسب أو الخسائر من بيع الأصل ، وستكون المبالغ المحصلة من الاسترداد المستقبلي للتكلفة المتبقية للأصل المسجل للأغراض المالية أقل من الأساس الضريبي المتبقي للأصل وسيكون الفرق قابلاً للاستقطاع ضريبياً عند استرداد الأصل .

5- معالجة اندماج مشروعات الأعمال بواسطة طريقة الشراء : قد تكون هناك فروق بين القيمة الممنوحة للأصول والالتزامات التي يتم الاعتراف بها و الأساس الضريبي لها في حالة معالجة اندماج مشروعات الأعمال بواسطة طريقة الشراء ، وتؤدي هذه الفروق إلى مبالغ قابلة للاستقطاع أو خاضعة للضرائب ، إذا كانت المبالغ المسجلة لهذه الأصول يتم استردادها ، أو كانت المبالغ المسجلة للالتزامات تتم تسويتها .

ووفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها حالياً ، يجب أن تعكس القوائم المالية المنشورة ، النتائج الضريبية للأحداث و العمليات الاقتصادية المقرر عنها بهذه القوائم المالية ، ونظراً لأن مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها وقانون الإيراد الداخلي ، لا يتفقان دائماً على توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات ، مما يؤدي إلى فروق مؤقتة ، لذا يتكون مصروف ضرائب الدخل خلال الفترة الحالية من الآثار الحالية المترتبة على الاعتراف بالتبعات الضريبية المستقبلية ، حيث يتم التقرير عن آثار التبعات الضريبية المستقبلية كأصل ضريبي مؤجل ، والتزام ضريبي مؤجل . أو بعبارة أخرى ، تعكس التدفقات النقدية المتوقعة من التبعات الضريبية الناشئة عن الفروق المؤقتة ، بين الدخل المحاسبي قبل الضرائب والدخل الضريبي ، المنافع الضريبية المنتظرة مستقبلاً (أصول ضريبية مؤجلة) أو المستحقة (التزامات ضريبية مؤجلة) . ونتيجة ذلك هي أن يكون مصروف ضرائب الدخل مساويًا لضرائب الدخل المستحقة حالياً بعد تسويتها للتغيرات في الأصول و الالتزامات الضريبية المؤجلة .

صافي الخسائر التشغيلية : Net Operating Losses

يحدث صافي خسائر تشغيلية عندما يكون مقدار الاستقطاعات الضريبية الإجمالي أو الخسائر القابلة للاستقطاع أكبر من مقدار إجمالي الإيرادات والمكاسب التي تخضع للضرائب خلال فترة محاسبية معينة ، ويسمح قانون الضرائب للشركات التي تقرر عن صافي خسائر ، أن تحمل هذه الخسائر إلى الأمام وإلى الخلف لمقابلة دخل آخر خاضع للضرائب (حالياً سنتين إلى الخلف و عشرين سنة إلى الأمام) .

وتطبق عملية حمل صافي الخسائر التشغيلية إلى الدخل الضريبي للسنتين السابقتين حسب ترتيب حدوثها ، بداية بالسنة الأقدم ثم التي تليها ، وإذا ظلت هناك خسائر تشغيلية صافية لم تستخدم يتم حملها (نقلها) إلى الأمام لفترة تصل إلى عشرين سنة ، وذلك لمقابلة أي دخل ضريبي مستقبلي ، ويؤدي نقل صافي الخسائر التشغيلية إلى الخلف إلى استرداد الضرائب التي سبق دفعها ، وهكذا تكون المنافع الضريبية الناتجة عن حمل صافي الخسائر التشغيلية إلى الخلف قابلة للتحقق حالياً ، ويتم تسجيلها لأغراض المحاسبة المالية كتخفيضات في خسائر الفترة الحالية ، ويتم الاعتراف بأحد حسابات المدينين في الميزانية ، وتظهر المنافع المصاحبة لذلك في قائمة دخل السنة الحالية .

وقد أضافت مسألة ما إذا كان يجب الاعتراف بالمنافع المحتملة من نقل صافي الخسائر التشغيلية إلى الأمام بعض الخلاف إلى الجدل الدائر في المحاسبة الضريبية ، حيث يرى مجلس مبادئ المحاسبة المالية ، أن منافع حمل الخسائر إلى المستقبل غير مضمونة خلال فترة الخسارة ، ومع ذلك سمح رأي المجلس رقم (11) بالاعتراف بالمنافع المتوقع تحقيقها من حمل صافي الخسائر التشغيلية إلى الأمام في الظروف غير العادية التي يكون تحقيق المنافع فيها مضموناً بدرجة لا تقبل الشك ، ولم تسمح قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (96) بمعالجة المنافع الضريبية المحتملة من حمل صافي الخسائر التشغيلية إلى الأمام على أنها أصول ، وقد استند هذا الموقف على الحجة التالية :

> إن تكبد الخسائر أو توليد الأرباح في السنوات المستقبلية هي أحداث مستقبلية لا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية للسنة الحالية ، كما أنها غير مفترضة ضمناً في القوائم المالية بهذه الفترة ، ويجب ألا يتم توقع هذه

> الأحداث مهما كان احتمال حدوثها للأغراض المتعلقة بقياس . . . . (ضرائب الدخل) . . . . أو الاعتراف بها في السنة الحالية .

وقد حددت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) سياسات الاعتراف بالأصول الضريبية (كما سنناقش لاحقاً) وهكذا حددت المعالجة المحاسبية المالية لحمل صافي الخسائر التشغيلية إلى الأمام .

المسائل المفاهيمية: Conceptual Issues

تنطوي الأسئلة التي تثيرها مسألة توزيع ضرائب الدخل ، على ما إذا كانت تجب معالجة الآثار الضريبية للفروق بين الدخل الضريبي ، كما يحدده قانون الضرائب والدخل المحاسبي قبل الضرائب ، كما تحدده المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، وكيف تتم هذه المعالجة ، حيث يعتقد بعض المحاسبين أنه من غير المناسب منح أي اعتراف محاسبي للآثار الضريبية لهذه الفروق ، بينما يعتقد البعض الآخر ، أن الاعتراف بها مناسب ، لكنهم يختلفون حول الطريقة التي يتم استخدامها ، كما أن هناك عدم إجماع حول ما إذا كان يجب تطبيق توزيع الضرائب بين الفترات بشكل شامل على جميع الفروق ، أم يجب أن يقتصر على تلك الفروق التي يتوقع أن تزول في المستقبل . وسنتناول كلاً من هذه الموضوعات بتفصيل أكبر في الفقرات التالية .

التوزيع مقابل عدم التوزيع : Allocation Versus Non-Allocation

على الرغم من أن الإصدارات الرسمية ظلت تطالب بصورة مستمرة بتوزيع الضرائب بين الفترات ، فإن بعض الأفراد يرى أن مقدار مصروف ضرائب الدخل المقرر عنه في قائمة دخل الشركة ، يجب أن يكون هو نفسه مقدار ضرائب الدخل المستحقة عن الفترة المحاسبية كما يحدده الإقرار الضريبي ، وفي ظل هذا المدخل ليس من الضروري إجراء أي توزيع لضرائب الدخل بين الفترات ، **ويقول المدافعون عن عدم التوزيع ما يلي :**

1- إن ضرائب الدخل تنشأ فقط عن الدخل الضريبي (الدخل الخاضع للضرائب) ، أما مسألة ما إذا كانت الشركة لها دخل محاسبي أم لا ، فهذه المسألة غير ملائمة ، وهكذا تكون محاولات مقابلة ضرائب الدخل مع الدخل المحاسبي لا توفر معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية المنشورة .

2- إن ضرائب الدخل تختلف عن المصروفات ، لذلك يعتبر التوزيع بطريقة مشابهة لتوزيع المصروفات مسألة غير ملائمة ، لأن المصروف هو مقياس لتكلفة توليد الإيراد ، وضرائب الدخل لا تولد إيرادات ، ولا يتم تكبدها على أمل تحقيق منافع مستقبلية ، كما أنها لا تشكل استنفاداً للتكلفة بهدف توفير مرافق لتوليد الإيرادات .

3- إن ضرائب الدخل تفُرض على الدخل الضريبي الإجمالي وليس على البنود المتفرقة للإيرادات والمصروفات ، ولذلك لا يمكن أن تكون هناك فروق مؤقتة بسبب هذه البنود .

4- إن توزيع الضرائب بين الفترات يخفي فرقاً اقتصادياً بين شركة تستخدم سياسات ضريبية تقلل مدفوعات الضرائب حالياً (وهي بذلك أفضل اقتصادياً) ، وشركة أخرى لا تستخدم هذه السياسات .

5- إن الإفصاح عن مصروف ضرائب دخل الشركة وإدراجه بالمقدار المدفوع أو المستحق حالياً ، يشكل مؤشراً أفضل على التدفقات النقدية الخارجة مستقبلاً من الشركة ، لأن بعض الضرائب المؤجلة لن يتم دفعه ، أو سيتم دفعه في المستقبل البعيد .

6- إن توزيع ضرائب الدخل يستتبع ضمنياً التنبؤ بالأرباح المستقبلية ، ويعتبر إدراج مثل هذه التنبؤات في إعداد المعلومات المالية مخالفاً لمبدأ التحفظ - الحيطة والحذر - المتجذّر في الأدب المحاسبي .

7- لا يوجد التزام حالي نظير النتائج المحتملة أو النتائج الضريبية المتوقعة للعمليات الحالية أو السابقة ، لأنه لا يوجد التزام قانوني بدفع الضرائب حتى يتم إعداد إقرار ضريبي فعلي مستقبلاً .

8- إن إمساك الدفاتر والإجراءات المحاسبية التي ينطوي عليها توزيع الضرائب بين الفترات مكلف جداً مقارنة بالمنافع المرجوة منه .

من جهة أخرى ، يقدم المدافعون عن توزيع الضرائب بين الفترات المبررات التالية رداً على الحجج السابقة ، وانتقاداً لعدم التوزيع :

1- إن ضرائب الدخل تنشأ عن حدوث العمليات والأحداث ، ونتيجة لذلك يجب أن يبنى مصروف ضرائب الدخل على نتائج العمليات أو الأحداث التي يحتويها الدخل المحاسبي .

2- إن ضرائب الدخل هي مصروفات نظير القيام بالأعمال ، ويجب أن تنطوي على نفس مفاهيم الاستحقاق والتأجيل والتقدير ، التي تطبق على المصروفات الأخرى .

3- إن الفروق في توقيت الإيرادات والمصروفات ، تؤدي إلى فروق مؤقتة تزول في المستقبل ، وتمر مشروعات الأعمال التي تنمو وتتوسع بتزايد في أرصدة أصولها والتزاماتها ، ويتم تحصيل الأصول القديمة ودفع الالتزامات القديمة ، وتحل أرصدة جديدة محلها وينمو رصيد الضرائب المؤجلة بنفس الكيفية كذلك .

4- إن توزيع الضرائب بين الفترات ، يجعل صافي دخل الشركة مقياساً أكثر فائدة لقدرتها طويلة الأجل على تحقيق الربح ، وتجنب التقلبات الدورية الناتجة عن قوانين ضرائب الدخل .

5- إن عدم توزيع مصروف ضرائب دخل الشركة ، يعيق التنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية ، فمثلاً يقابل التدفقات النقدية الداخلة مستقبلاً من تحصيل أقساط البيع تدفقات نقدية خارجية للضرائب .

6- إن الشركة هي مشروع مستمر ، وبالتالي سيتم دفع الضرائب المؤجلة حالياً في المستقبل ، وتعتمد مدى صحة الأصول والالتزامات الأخرى المدرجة والمفصح عنها في الميزانية على افتراض استمرار حياة الشركة ومن ثم حدوث صافي الدخل مستقبلاً .

7- إن الفروق المؤقتة ترتبط بنتائج ضريبية مستقبلية ، فعلى سبيل المثال ، يرتبط زوال الفروق التأصيلية التي تحقق وفراً ضريبياً حالياً ، بمقادير دخل ضريبي عالية مستقبلاً ، ومن ثم ترتبط بمدفوعات ضريبية مستقبلية عالية ، وبهذا المعني يكون الالتزام الضريبي المؤجل مشابهاً للالتزامات المحتملة الأخرى التي يتم التقرير عنها حالياً وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها .

التوزيع الشامل مقابل التوزيع الجزئي:

Comprehensive Versus Partial Allocation

لم تشترط الإصدارات المحاسبية الرسمية استخدام توزيع الضرائب بين الفترات فقط ، بل ظلت دائماً تطالب بتطبيقه على جميع البنود التي تؤدي إلى فروق مؤقتة بين الدخل الضريبي والدخل المحاسبي قبل الضرائب . ويطلق على هذا المدخل مدخل التوزيع الشامل لضرائب الدخل بين الفترات (Comprehensive Interperiod In

come Tax Allocation) وهناك مـدخل ثان ، يعـرف بمدخل التـوزيع الجـزئي لضـرائب الدخل بين الفـتــرات (Partial Interperiod Income Tax Allocation) ، يؤدي إلى تـوزيع الضـرائب بالنسبـة لعـدد محـدود من الفروق المؤقتـة . وسبب هذه المشكلة – التـوزيع الشامل مقابل التوزيع الجزئي – هو ما يتعلق بمقدار ضرائب الدخل الذي يجب توزيعه .

التوزيع الشامل: Comprehensive Allocation

في ظل التـوزيع الشـامل ، يتـأثر مصـروف ضـرائب الدخل المقرر عنه في فتـرة محـاسبيـة معينة بكل العـمليات والأحداث الداخلة في تحديد الدخل المحـاسبي قبل الضـرائب لهـذه الفتـرة ، ويؤدي هذا التـوزيع الشـامل إلى إدراج النتـائج الضريبيـة لكل الفروق المؤقتة كأصول والتزامات ضريبية مؤجلة ، بغض النظر عن مدى معنوياتها أو تكرارها ، كما يرى مؤيدو التوزيع الشـامل ، أن كل الأحداث والعـمليـات التي تؤدي إلى خلق فروق مؤقتة ، تؤثر على التدفقات النقدية في الفترات المحاسبية التي تزول فيها الفروق المؤقتـة ، ووفقاً لوجهة النظر هذه ، يكون الفرق المؤقت مكافئاً لأحد حسابات المدينين غير المدفوعة أو المستحقة والتي سيتم تحصيلها أو دفعها في المستقبل .

التوزيع الجزئي: Partial Allocation

خلافاً للتوزيع الشـامل ، لا يتـأثر مصـروف ضـرائب الدخل المعلن عنه في فتـرة محـاسبيـة معينة وفقـاً للتوزيع الجزئي بتلك الفروق المؤقتـة التي لا يتـوقع أن تزول في المستـقـبل ، أي إن مـؤيدي التـوزيع الجـزئي يقـولـون إنه في بعض الحـالات ، يمكن لمجموعـات من الإحداث والعمليات المتشابهة أن تؤدي بصورة مستمرة إلى خلق فروق مؤقتـة في المستقبل ، تقـابل تحقيق أي مبالغ قـابلة للاستقطاع أو خاضعـة للضرائب ، مما يؤدي إلى خلق تأجيل مستمر لفترة غير محددة للنتائج الضريبية المؤجلة ، وتعتبر هذه الأنواع من الفروق المؤقتـة ، حسب رأي مـؤيدي التـوزيع الجزئي ، أقرب إلى الفـروق الدائمة . ومن أمثلة هذه الأنواع من الفروق ، الاستهـلاك بالنسبة للشـركات الصناعيـة التي لديهـا مبـالغ كبيـرة مستثـمرة في الأصـول القـابلة للاستهـلاك ، وكـذلك البيع بالتقسيط في حالة الشركات التجارية .

ويقدم مؤيدو التوزيع الشامل الحجج التالية :

1- إن الفروق المؤقتة المختلفة تزول ، فبالتعريف لا يمكن للفرق المؤقت أن يكون دائماً ، ويجب عدم افتراض وجود أثر زوال هذه الأحداث مستقبلاً ، فمن غير المناسب

النظر إلى أثر مجموعة من الفروق المؤقتة على ضرائب الدخل ، بل يجب أن يكون التـركيـز على البنود المختلفـة المشكلـة للمجـوعـة ، حيث يجب النظر إلى الفـروق المؤقتـة بنفس الطريقـة التي ينظر بهـا الدائنيـون ، من حيث إنه عـلى الرغم من أن الرصيد الإجـمـالي للدائنين قـد لا يتـغيـر ، إلا أن هناك العـديد من عـمليـات الدفع والائتمان التي تؤثر في هذا الإجمالي .

2- إن المحـاسبـة تاريخيـة في الأسـاس ، ومـن غيـر المناسب مـقـابلـة الآثار الضـريبـيـة للعمليات المحتملة مستقبلاً بالآثار الضريبية للعمليات التي حدثت فعلاً .

3- إن آثار ضريبـة الدخل المترتبة على الفروق المؤقتـة يجب الإفصـاح عنهـا في نفس الفتـرة التي يتم الإفصـاح فيـهـا عن العـمليـات والأحداث ذات الـصلة في الدخل المحاسبي قبل الضرائب .

4- إن النتائج المحاسبية يجب ألا تكون خاضعـة لتحكم الإدارة ، أي أنه يجب ألا يكون بمقـدور إدارة الشـركة تغييـر نتائج عمليـات الشـركة ومـركـزها المالي الختـامي عن طريق قـرارات حكمية تتـعلق بما هي الفروق المؤقتـة التي ستـزول ، ومـا هي الفروق المؤقتة التي لن تزول .

وفي المقابل يرى مؤيدو التوزيع الجزئي لضرائب الدخل ما يلي :

1- إن مجمـوعـات الفروق المؤقتـة في ضرائب الدخـل جميعـها ليست مـشابهة لأي من مجمـوعـات الـبنود المحاسبيـة الأخرى مـثل حسـابات الدائنين ، فـحسـابات الدائنين تتحـرك نتيـجة لعمـليـات الدفع ومنح الائتمـان فعلاً ، لكن ضـرائب الدخل تعـتمـد على إجـمـالي الدخـل الضـريبي وليس عـلى البنود المختلفـة المشكلـة لهـذا الدخـل ، لذلك تعـتبـر وجـهـة النظر التي تطـالب بأخذ أثر مـجـمـوعـة الفـروق المؤقـتـة على ضرائب الدخل في الاعتبار هي الأنسب .

2- إن توزيع ضـرائب الدخل عـلى نحـو شـامل يـشوه الحـقـائق الاقـتـصـادية ، فـقـوانين ضرائب الدخل التي تؤدي إلى الفروق المؤقتـة مستمرة في الوجود مستقبلاً ، فمن غـير المحتمل أن يقلل الكونجـرس الحـوافز الاستـثمـارية المتـعلقة بالاستـهـلاك مثـلاً ، وبالتالي من المؤكد أن تؤدي الاستثمارات المستقبليـة إلي فروق استـهلاك تأصـيلية كـافيـة عـلى الأقل لمقـابلـة الفـروق الزائلة ، وهـكـذا يجب أن يؤخـذ أثر العـمليـات المستقبلية والتاريخية في الاعتبار .

3- أن تقدير التدفقات النقدية للشركة ، يتحسن باستخدام مدخل التوزيع الجزئي ، لأن ضرائب الدخل المؤجلة (إن وجدت) المعلن عنها في ميزانية الشركة في ظل التوزيع الجزئي تعكس التدفقات النقدية المستقبلية بشكل أفضل .

4- إن النتائج المحاسبية يجب ألا تشوه باستخدام مدخل ميكانيكي جامد مثل توزيع الضرائب الشامل ، إضافة إلى أن الهدف من وظيفة المراجعة هو تحديد وإزالة أي تلاعب أو تحكم من قبل الإدارة .

خصم الضرائب المؤجلة : Discounting Deferred Taxes

تشترط المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها حالياً ، توزيع ضرائب الدخل بصورة شاملة ، وتعكس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ، المعلن عنها نتائج ضريبية متوقعة مستقبلاً للفروق المؤقتة بين الدخل المحاسبي قبل الضرائب والدخل الضريبي ، وسنناقش في فقرات لاحقة ، بعض مشاكل القياس ، كالطريقة المناسبة ، والمعدل الضريبي المناسب اللذان يتم استخدامها لحساب أرصدة الضرائب المؤجلة ، أما في هذه الفقرة ، فستناول مسألة ما إذا كان يجب خصم الضرائب المؤجلة بغض النظر عن طريقة القياس .

يرى مؤيدو الإفصاح عن الضرائب المؤجلة بقيمتها المخصومة ، أن الشركة التي تقلل المدفوعات الضريبية تكون أفضل من الناحية الاقتصادية ، ويعتقدون أنه يمكنها من خلال خصم الضرائب المؤجلة ، أن تعكس بشكل أفضل المزايا التشغيلية في قوائمها المالية ، ويشعرون أن هذه العملية تتماشى مع المبادئ المحاسبية التي تحكم البنود مثل أوراق القبض ، وأوراق الدفع ، وتكاليف التقاعد ، والاستئجار ، ويقولون إن المبالغ المخصومة تعتبر هي المؤشرات الأنسب للتدفقات النقدية المستقبلية .

أما منتقدو عملية الخصم ، فيردون بالقول إن خصم الضرائب المؤجلة يؤدي إلى سوء المقابلة بين العمليات الخاضعة للضريبة والآثار الضريبية ذات الصلة ، حيث سيتم الإفصاح عن العمليات الخاضعة للضرائب في فترة معينة ، أما الآثار الضريبية ذات الصلة ، فيتم التقرير عنها على مدى فترات عديدة ، ويرون كذلك أن عملية الخصم تخفي العبء الضريبي الحقيقي للشركة من خلال الإفصاح عن معامل الخصم الذي كان سيتم الإفصاح عنه كجزء من مصروف ضرائب الدخل كمصروف فوائد ، إضافة إلى أن

الضرائب المؤجلة ، يمكن اعتبارها قروضًا خالية من الفوائد من الحكومة ، ولا تتطلب الخصم ، لأن معدل الفائدة الحقيقي يساوي صفراً .

الطرق البديلة لتوزيع الضرائب بين الفترات :

Alternative Inter-period Tax Allocation Methods

يمكن استخدام ثلاث طرق لتوزيع ضرائب الدخل في ظل أي من المدخلين الجزئي أو الشامل وهذه الطرق هي :

1- طريقة التأجيل (The Deferred Method) .

2- طريقة الأصل والالتزام (The Asset/Liability Method) .

3- طريقة استبعاد الضرائب (The Net-of-Tax Method) .

طريقة التأجيل : The Deferred Method

تعتبر طريقة التأجيل لتوزيع ضرائب الدخل ، من طرق مدخل قائمة الدخل ، وتعتمد على مفهوم أن مصروف ضرائب الدخل يرتبط بالفترة التي تم الاعتراف فيها بالدخل ، وتقيس طريقة التأجيل مصروف ضرائب الدخل ، كما لو أن الدخل المحاسبي قبل الضرائب يتم الإفصاح عنه على الإقرار الضريبي للسنة الحالية . والأثر الضريبي للفرق المؤقت في هذه الحالة ، هو الفرق بين ضرائب الدخل محسوبة على أساس الفرق المؤقت ، وضرائب الدخل محسوبة مع استبعاده ، ويكون الفرق الناتج بين مصروف ضرائب الدخل وضرائب الدخل المستحقة حالياً في الجانب المدين أو الدائن من حساب ضرائب الدخل المؤجلة . ويتم الإفصاح عنه في الميزانية كائتمان (إعفاء) ضريبي مؤجل أو عبء ضريبي مؤجل ، وفي ظل طريقة التأجيل يكون المقدار الضريبي المؤجل المقرر عنه في الميزانية ، هو أثر الفروق المؤقتة الذي سيزول في المستقبل ، ويقاس باستخدام معدلات ضرائب الدخل ، والقوانين النافذة عند نشأة هذه الفروق . ولا يتم إجراء أي تسويات للضرائب المؤجلة عند تغير معدلات ضرائب الدخل أو القوانين بعد فترة نشأة الفروق ، وعند إلغاء التأجيل يتم تسجيل الأثر الضريبي وفق المعدلات القائمة عند نشأة الفروق المؤقتة .

ويشترط رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (11) توزيع ضرائب الدخل بصورة شاملة باستخدام طريقة التأجيل ، وقد خلص هذا الرأي ، مثل سابقه ، نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) ، إلى أن مصروف ضرائب الدخل يجب أن يضم الأثر الضريبي لعمليات الإيرادات والمصروفات المدرجة في تحديد الدخل المحاسبي قبل الضرائب .

وقد أدى استخدام طريقة التأجيل إلى جدل كبير ، وكان الانتقاد الأساسي الموجه لها ، هو أن كلاً من الأعباء الضريبية المؤجلة والائتمان (الإعفاء) الضريبي المؤجل لا يتصفان بالخصائص الأساسية للأصول أو الالتزامات ، وبما أن طريقة التأجيل لا تستخدم المعدلات الضريبية التي ستكون سارية عند زوال الفروق المؤقتة ، فهي لا تقيس المنافع أو التضحيات الاقتصادية المحتملة مستقبلاً ، وهكذا تكون الضرائب المؤجلة الناتجة لا تقابل تعريفات الأصول و الالتزامات الواردة في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) ، إنما تمثل أرصدتها – الضرائب المؤجلة – الآثار التجميعية للفروق المؤقتة التي تنتظر التسوية في عملية المقابلة في فترة محاسبية مقبلة .

وتشمل الحجج المدافعة عن طريقة التأجيل لتوزيع ضرائب الدخل بين الفترات ما يلي :

1- إن قائمة الدخل هي أهم قائمة مالية ، ومقابلة الإيرادات بالمصروفات هي جانب مهم من العملية المحاسبية ، وهكذا يعد صدق اعتبار الضرائب المؤجلة أصولاً أو خصوماً من الناحية المفاهيمية مسألة لا يترتب عليها الكثير .

2- إن الضرائب المؤجلة هي نتيجة للعمليات أو الأحداث التاريخية التي أدت إلى الفروق المؤقتة ، وبما أن المحاسبة تفصح عن معظم الأحداث الاقتصادية على أساس التكلفة التاريخية ، لذا يجب الإفصاح عن الضرائب المؤجلة بطريقة مشابهة .

3- إن معدلات ضرائب الدخل التاريخية قابلة للتحقق : وبالتالي يؤدي التقرير عن الضرائب المؤجلة على أساس المعدلات التاريخية إلى زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية .

طريقة الأصل والالتزام : The Asset/Liability Method

إن طريقة الأصل والالتزام لتوزيع ضرائب الدخل بين الفترات من المداخل الموجهة للميزانية ، والغرض منها هو تحقيق إجمالي المنافع الضريبية أو الضرائب المستحقة التي سيتم تحقيقها أو تقديرها من الفروق المؤقتة عند زوالها ، ثم التقرير عن

هذه المنافع أو هذا الاستحقاق ، حيث ينظر إلى الفرق المؤقت باعتباره إما سبباً في منافع ضريبية ستؤدي إلى خفض مدفوعات الضرائب في المستقبل ، أو في التزام ضريبي سيتم دفعه مستقبلاً وفق معدلات الضرائب السائدة آنذاك ، ومن الناحية النظرية ، يجب تقدير معدلات الضرائب المستقبلية المستخدمة بناءً على التوقعات الخاصة بالتغيرات المستقبلية في القانون الضريبي ، لكن المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها حالياً ، تشترط ضرورة أن تكون معدلات الضرائب المستقبلية المستخدمة في تحديد أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الفترة الحالية ، مبنية على القانون الضريبي الساري حالياً ، ووفقاً لطريقة الأصل والالتزام كما هي معرفة بالمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها حالياً ، يعتبر مقدار الضرائب المؤجلة المقرر عنه في الميزانية هو أثر الفروق المؤقتة الذي سيزول مستقبلاً ، ويقاس باستخدام معدلات الضرائب السارية حالياً والقوانين التي ستكون سارية عند زوال الفروق المؤقتة ، لكن يتم القيام بالتسويات لحسابات الأصول والالتزامات المؤجلة إذا كانت هناك أي تغيرات في معدلات ضرائب الدخل أو القوانين ، أو عندما تصبح هذه التغيرات نافذة .

وعند استخدام **طريقة الأصل والالتزام** ، يكون مصروف ضرائب الدخل هو مجموع (أو الفرق بين) التغيرات في أرصدة الأصول والالتزامات المؤجلة ، والمخصصات الحالية لضرائب الدخل كما يبينها الإقرار الضريبي . ووفقاً لرأي مجلس معايير المحاسبة المالية ، تفي الضرائب المؤجلة حسب طريقة الأصل والالتزام بالتعريف النظري للأصول والالتزامات الذي تُبيِّنه قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) ، حيث يمكن مثلاً النظر إلى رصيد الائتمان الضريبي المؤجل لوحدة أعمال ما ، على أنه تضحية مستقبلية محتملة أي مدفوعات ضريبية مبنية على معدلات ضريبية مستقبلية تنشأ عن الالتزامات الراهنة (الضرائب المستحقة) نتيجة للعمليات الماضية (الفروق التأصيلية) ، أي أن الضرائب المؤجلة تقيس التدفق المستقبلي للموارد الناتج عن العمليات أو الأحداث التي سبق الاعتراف بها للأغراض المالية .

وتشمل الحجج المؤيدة لطريقة الأصل والالتزام لتوزيع الضرائب بين الفترات ما يلي :

1- إن الميزانية تتزايد أهميتها بين القوائم المالية ، وبالتالي يؤدي التقرير عن الضرائب المؤجلة على أساس معدلات الضرائب المتوقعة عند زوال الفروق المؤقتة إلى زيادة القيمة التنبؤية للتدفقات النقدية والسيولة والمرونة المالية مستقبلاً .

2- كما ذكرنا سابقاً ، يعتبر التقرير عن الضرائب المؤجلة بناءً على معدلات الضرائب المتوقعة أكثر معقولية من الناحية النظرية ، لأن المبالغ المقرر عنها تمثل أحد شيئين هما : تضحية اقتصادية محتملة (مدفوعات ضريبية مستقبلية) ، أو منافع اقتصادية (تخفيض مستقبلي في الضرائب) .

3- إن الضرائب المؤجلة قد تكون نتيجة لعمليات تاريخية ، لكنها بالتعريف هي ضرائب ، وسيتم دفعها (أو ستقلل من المدفوعات الضريبية) في المستقبل وبالمعدلات الضريبية المستقبلية .

4- إن التقديرات تستخدم على نطاق واسع في المحاسبة ، وبالتالي لا يشكل استخدام تقديرات معدلات الضرائب المستقبلية للضرائب المؤجلة أي مشكلة فيما يتعلق بالقدرة على التحقق والموثوقية ، مقارنة بتقدير العمر الإنتاجي لحساب الاستهلاك مثلاً .

5- نظراً لأن مصروف الضرائب ينشأ عن التغيرات في قيم الميزانية ، لذا يعد قياسه متماشيًا مع تعريفات كل من قائمتي مفاهيم المحاسبية المالية رقم (6) ورقم (130) للدخل الشامل .

طريقة استبعاد الضرائب : The Net-of-Tax Method

إن طريقة استبعاد الضرائب أقرب إلى كونها طريقة للإفصاح من كونها طريقة مختلفة لحساب الضرائب المؤجلة ، ووفقاً لهذه الطريقة يتم حساب الآثار الضريبية المترتبة على الفروق المؤقتة بتطبيق طريقة التأجيل أو طريقة الأصل والالتزام ، لكن لا يتم الإفصاح عن الضرائب المؤجلة الناتجة بصورة منفصلة في الميزانية ، وبدلاً عن ذلك تتم معالجة الأعباء المؤجلة (الأصول الضريبية) أو الائتمان الضريبي (الالتزامات الضريبية) كتسويات للحسابات التي تتعلق بها الفروق المؤقتة ، وبشكل عام ، يتم تعديل الحسابات من خلال استخدام مخصص تقييم بدلاً عن التخفيض المباشر ، فإذا كان الفرق المؤقت ينشأ مثلاً عن استهلاك ضريبي إضافي ، عندئذ يتم طرح الأثر

الضريبي المعني (من خلال حساب تقييم) من تكلفة الأصل (إلى جانب مجمع الاستهلاك) لتحديد القيمة المحمولة للأصل القابل للاستهلاك ، وبالمثل ، يتم تخفيض القيمة المحمولة لحسابات مديني البيع بالتقسيط بالزيادة المتوقعة في ضرائب الدخل التي ستحدث عند تحصيل الحسابات المدينة (وفرض الضرائب عليها) ، وسيؤدي زوال الفروق المؤقتة ، إلى خفض حسابات مخصصات التقييم .

وهناك طريقتان للإفصاح عن مصروف ضرائب الدخل الدوري في قائمة الدخل وفقاً لطريقة استبعاد الضرائب ، حيث يتم وفقاً للطريقة الأولى ، إدراج الآثار الضريبية المترتبة على الفروق المؤقتة ضمن إجمالي مصروف ضرائب الدخل ، ولذلك يتم التقرير عن مصروف ضرائب الدخل بطريقة مشابهة لطريقة التأجيل ، أو طريقة الأصل والالتزام ، أما في ظل الطريقة الثانية فيتم التقرير عن مصروف ضرائب الدخل بنفس مقدار ضرائب الدخل المستحقة حالياً ، ويتم ضم الآثار الضريبية المترتبة على الفروق المؤقتة إلى الإيراد أو المصروف المتعلقة به ، فيتم مثلاً الإفصاح عن الأثر الضريبي المترتب على الاستهلاك الضريبي الإضافي كتسوية لمصروف الاستهلاك .

وتتركز الحجج الأساسية المدافعة عن طريقة استبعاد الضرائب لتوزيع الضرائب بين الفترات ، على فكرة أن جميع عمليات الإيرادات والمصروفات ، تنطوي على تغيرات في حسابات بعض الأصول والالتزامات ، ويتم تسجيلها بناء على ذلك ، ولذلك يجب ألا تختلف المعالجة المحاسبية للآثار الضريبية المترتبة على الفروق المؤقتة . ونظراً لأن الفروق المؤقتة هي نتيجة لأحداث تؤثر على مدى الخضوع للضرائب ، ومدى القابلية للاستقطاع في المستقبل بالنسبة لبعض الأصول والالتزامات ، فإن لها نتائج اقتصادية مستقبلية ، يجب أن تنعكس في قيمة الأصول والالتزامات ذات الصلة ، فمثلاً إذا تجاوز الاستهلاك الضريبي الاستهلاك المحاسبي ، يكون مصروف ضرائب الدخل أكبر من ضرائب الدخل المستحقة حالياً ، لأن مبلغاً إضافيا من تكلفة الأصل القابل للاستهلاك سيتم استنزاله من الدخل الضريبي ، وهكذا يكون هذا الفائض (فرق مؤقت) قد خفض قابلية الاستقطاع لتكلفة الأصل للأغراض الضريبية مستقبلاً ، ولذلك يجب تقليل القيمة المحمول بها الأصل .

وفي المقابل ، هناك آراء عديدة ضد طريقة استبعاد الضرائب ، أولها : هو أن هناك عوامل عديدة تؤثر على قيمة الأصول والالتزامات ، لكنها غير مسجلة في الحسابات ،

ومن غير المناسب إفراد عامل واحد منها (الأثر المترتب على الضرائب المستقبلية) بصفته يؤثر في القيمة ، إلى جانب أنه من غير الممكن دائماً تحديد حساب الأصل أو الالتزام المعني ، إضافة إلى ما يذكر من أن طريقة استبعاد الضرائب طريقة معقدة ، بحيث لا يمكن استخدامها ، وتشوه المفاهيم التقليدية لقياس الأصول والالتزامات .

عدم رضاء مجلس معايير المحاسبة المالية عن طريق التأجيل:

FASB Dissatisfaction with Deferred Method

بيَّن رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (11) طريقة التأجيل ، وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1982 ، مدفوعًا بالانتقادات والمخاوف التي عبر عنها الأدب والرسائل الموجهة إلى المجلس بشأن طريقة التأجيل ، بإعادة النظر في المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل ، وأشار في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) إلى أن مبالغ ضرائب الدخل المؤجلة المقرر عنها في الميزانية لا تقابل التعريفات التي وضعت حديثًا للأصول والالتزامات ، فقد أدى تطبيق طريقة التأجيل من قبل مشروعات الأعمال بصورة متكررة ، إلى التقرير عن رصيد ائتمان ضريبي مؤجل ، بينما ينتج الائتمان الضريبي المؤجل في ظل طريقة التأجيل عندما يتم تأجيل دفع ضرائب الدخل إلى فترة لاحقة ، لكن معدل الضرائب المستخدم لقياس التأجيل ، قد لا يكون سارياً عند دفع الضرائب المؤجلة فعلاً ، وإذا كانت أرصدة ائتمان ضريبة الدخل المؤجلة تمثل التزامات ، عندئذ يجب أن تعكس المبالغ المقرر عنها بالميزانية تدفق الموارد إلى الخارج مستقبلاً بما يكفي لتسوية هذا الالتزام ، وهكذا تكون جميع تغيرات معدلات الضرائب والقوانين الضريبية بما يغير الأثر المستقبلي للفروق المؤقتة على مدفوعات ضرائب الدخل ، يستدعي الاعتراف بها لأغراض التقرير المالي في الفترة التي أصبحت معدلات الضرائب والقوانين الضريبية نافذة .

وقد خفض قانون الإصلاح الضريبي لسنة 1986 لاحقاً بصورة جوهرية من معدلات ضرائب الدخل ، وأدى إلى المزيد من الضغط لإعادة النظر في طريقة المعالجة المحاسبية للفروق المؤقتة ، وبعد المفاضلة بين الحجج المختلفة المؤيدة لعدم التوزيع من جهة ، والحجج المؤيدة لتوزيع ضرائب الدخل بين الفترات ومداخل التوزيع – الجزئي والشامل – وطرق توزيع ضرائب الدخل – طريقة التأجيل ، وطريقة الأصل والالتزام ،

وطريقة استبعاد الضرائب – أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1987 ، قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (96) وخلص فيها إلى :

1- إن توزيع ضرائب الدخل الناتجة عن الفروق المؤقتة بين الفترات مناسب .
2- يجب تطبيق مدخل التوزيع الشامل .
3- يجب استخدام طريقة الأصل والالتزام لتوزيع ضرائب الدخل .

وإضافة إلى قبول الحجج المبينة سابقاً لتأييد طريقة الأصل والالتزام ، وسع المجلس هذه الحجج ، وقدم الأساس التالي للنتائج التي توصل إليها :

1- إن آثار ضرائب الدخل المترتبة على حدث ما ، يجب أن يتم الاعتراف بها في نفس الفترة التي تم فيها الاعتراف بهذا الحدث ضمن القوائم المالية ، ورغم أن معظم الأحداث تؤثر على كل من الدخل الضريبي والدخل المحاسبي قبل الضرائب في نفس الفترة ، فإن النتائج الضريبية المترتبة على بعض الأحداث تتأجل ، والفروق المؤقتة تنشأ عن الأحداث التي لها نتائج ضريبية مؤجلة .
2- إن الاعتراف بضرائب الدخل المؤجلة يتماشى مع المحاسبة على أساس الاستحقاق ، ففي ظل المحاسبة على أساس الاستحقاق هناك افتراض مفاده أنه سيكون هناك استرداد أو تسوية للمبالغ المقرر عنها للأصول والالتزامات على التوالي ، وهذا الافتراض يحتم الاعتراف بالنتائج الضريبية المؤجلة المترتبة على الفروق المؤقتة التي ستصبح قابلة للترجيع أو مستحقة عندما يتم استرداد أو تسوية المبالغ المقرر عنها للأصول والالتزامات على التوالي ، من جهة أخرى ، يعد اكتساب الدخل أو تحمل الخسائر مستقبلاً أحداثاً غير مفترضة في الفترة المحاسبية الحالية في ظل المحاسبة على أساس الاستحقاق ، وهكذا يجب عدم افتراضها في ظل المحاسبة للأغراض الضريبية .
3- إن النتائج الضريبية المؤجلة المترتبة على الفروق المؤقتة في ظل طريقة الأصل والالتزام هي أصول والتزامات يمكن الاعتراف بها بشكل عام ، أي أن الالتزام الضريبي المؤجل يمثل مقدار ضرائب الدخل التي ستستحق في السنوات القادمة عندما تؤدي الفروق المؤقتة إلى دخل خاضع للضريبة في تلك الفترة ، وبالمثل يمثل الأصل الضريبي المؤجل ، ذلك المقدار من ضرائب الدخل الذي سيتم استرجاعه عندما تؤدي الفروق المؤقتة إلى مبالغ قابلة للاستقطاع للأغراض الضريبية في المستقبل .

لاحظ أن مجلس معايير المحاسبة المالية ، أكد أن الفروق المؤقتة هي التي تؤدي إلى نتائج ضريبية في المستقبل ، وليس توزيع الضرائب بين الفترات المحاسبية . وقد تم رفض عدم التوزيع والتوزيع الجزئي وطريقتي التأجيل واستبعاد الضرائب ، ولم تعد جميعاً من المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، إضافة إلى أن التقرير عن الضرائب المؤجلة باستخدام مدخل القيمة الحالية لم يؤخذ في الاعتبار من قبل المجلس ، كما أنه غير مقبول لمعالجة ضرائب الدخل محاسبياً ، ويبدو أن مدخل الأصل والالتزام يقيس النتائج الضريبية المستقبلية المترتبة على الأحداث والعمليات السابقة . وسنبين في الفقرات التالية آراء ونتائج قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (96) فيما يتعلق بطبيعة الالتزامات الضريبية المؤجلة ، والأصول الضريبية المؤجلة ، وكيف يجب قياسهما والتقرير عنهما .

الالتزام الضريبي المؤجل : Deferred Tax Liability

تتمثل الخصائص الأساسية الثلاث للالتزام ، حسبما جاء في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) فيما يلي :

1- يجب أن يجسد المسؤولية الحالية تجاه وحدة أخرى بالتسوية عن طريق التحويل أو الاستخدام المحتمل مستقبلاً للأصول ، عند تاريخ محدد أو يمكن تحديده ، أو عند حدوث حدث ما أو عند الطلب .

2- يجب أن تكون المسؤولية تحتم على الوحدة أو لا تترك لها قدراً كبيراً من حرية الاختيار في تجنب التضحية المستقبلية .

3- يجب أن يكون الحدث أو العملية التي تلزم الوحدة قد حدثت .

إن النتائج الضريبية المؤجلة المترتبة على الفروق المؤقتة التي قد تؤدي إلى مبالغ صافية ، تخضع للضريبة في السنوات المقبلة تفي بهذه الخصائص ، فالالتزام الضريبي المؤجل يفي بالخاصية الأولى للأسباب التالية :

1- إن النتائج الضريبية المؤجلة تنشأ عن متطلبات القانون الضريبي ، وبالتالي هي تجسد مسؤولية تجاه الحكومة

2- إن تسوية هذه الالتزامات ستتطلب تحويلاً أو استخداماً مستقبلياً محتملاً للأصول عندما يتم دفع الضرائب .

3- إن التسوية تنشأ عن أحداث يحددها القانون الضريبي .

أما الخاصية الثانية ، فيقابلها الالتزام الضريبي المؤجل ، نظراً لأن ضرائب الدخل ، استناداً إلى القواعد والنظم الضريبية الحكومية ، ستصبح مستحقة حتماً عندما تؤدي الفروق المؤقتة إلى مبالغ صافية تخضع للضريبة في السنوات المقبلة . وأخيراً يقابل الالتزام المؤجل الخاصية الثالثة ، نظراً لأن الأحداث التي أدت إلى الفروق المؤقتة هي نفس الأحداث الماضية ، التي أدت إلى الالتزام الضريبي المؤجل .

الأصل الضريبي المؤجل : Deferred Tax Asset

إن الخصائص الأساسية الثلاث للأصل هي :

1- يجب أن يجسد منافع مستقبلية محتملة تنطوي على قدرة على المساهمة في صافي التدفقات النقدية الداخلة مستقبلاً .

2- يجب أن تكون الوحدة قادرة على الحصول على المنافع والرقابة عليها والحيلولة دون حصول الوحدات الأخرى عليها .

3- يجب أن تكون الأحداث والعمليات التي أدت إلى حق الوحدة في المنافع أو الرقابة عليها قد حدثت فعلاً .

إن النتائج الضريبية المؤجلة المترتبة على الفروق المؤقتة التي ستؤدي إلى مبالغ صافية قابلة للاستقطاع للأغراض الضريبية في السنوات المقبلة والتي يمكن حملها إلى الخلف ، كما يسمح القانون الضريبي ، تفي بهذه الخصائص . **فالخاصية الأولى** : يتم الوفاء بها نظراً لأن المنفعة الاقتصادية مضمونة ، ففي السنة المستقبلية المعنية سيحدث أحد أمرين هما : إما أن يتم استخدام المبلغ القابل للاستقطاع لتخفيض ضرائب الدخل الفعلية عن السنة ، أو يتم استخدام المبلغ القابل للاستقطاع بما يؤدي إلى استرجاع الضرائب المدفوعة في السنة الحالية أو السنوات السابقة ، **أما الخاصية الثانية** : فيتم الوفاء بها ، نظراً لأن الوحدة سيكون لها حق خاص في المنفعة الضريبية الناشئة عن الحمل إلى الخلف ، وأخيراً تتم مقابلة **الخاصية الثالثة** : نظراً لأن الوحدة لابد وأن تكون قد اكتسبت دخلاً يخضع للضرائب في السنة الحالية أو السنوات الماضية ، لكي يمكن اعتبار عملية الحمل إلى الخلف قابلة للتحقيق .

ومن جهة أخرى ، لا يوجد ضمان باسترداد صافي المبلغ القابل للاستقطاع الذي لا يمكن حمله إلى الخلف للفترة الحالية أو الفترات السابقة أو صافي الخسائر التشغيلية غير المستخدمة التي تحمل إلى الأمام ، فهذه الاستقطاعات يجب حملها للسنوات المقبلة للحصول على منافع ضريبية ، وبالتالي لابد أن يكون للوحدة دخل يخضع للضريبة في المستقبل ، لكي تكون هناك منافع ضريبية في المستقبل ، وبما أن اكتساب الدخل في السنوات المقبلة لم يحدث بعد ، وغير مفترض في إعداد القوائم المالية ، لذا فإن الخاصية الثالثة لا تتم مقابلتها من قبل صافي المبالغ القابلة للاستقطاع ، التي لا يمكن حملها إلى الخلف للحصول على استرداد للضرائب التي سبق دفعها ، كما لا يقابلها كذلك حمل الخسائر التشغيلية الصافية إلى الأمام ، وبعبارة أخرى ، تمثل هذه البنود مكاسب محتملة قد لا يمكن تحقيقها .

وباختصار تعتبر النتائج الضريبية المؤجلة المترتبة على الفروق المؤقتة التي تؤدي إلى مبالغ صافية قابلة للاستقطاع في السنوات المقبلة يمكن حملها إلى الخلف إلى السنة الحالية أو السنوات السابقة أصولاً ، لكن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (96) حصرت الاعتراف بالمنافع من جميع المبالغ الصافية القابلة للاستقطاع على تخفيضات الالتزامات الضريبية المؤجلة ، وفي ظل هذا الإصدار لا تسجل كأصول – وهي معالجة تتماشى مع معالجة المكاسب الاحتمالية الأخرى .

عدم رضاء مشروعات الأعمال عن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (96) :

Business Dissatisfaction with SFAS No.(96)

عبر العديد من مشروعات الأعمال بعد نشر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم(96) ، وقبل تاريخ تنفيذها بشكل ملزم ، عن مخاوفهم بشأن الآثار التي ستترتب عن هذا المعيار على قوائمهم المالية ، والتكلفة التي ستتكبدها جرَّاء تطبيقه ، وقد انتشرت هذه الاعتراضات لدرجة أدت إلى تأجيل تاريخ التطبيق أولاً من سنة 1988 إلى سنة 1989 وأخيراً من سنة 1989 إلى سنة 1991 .

وقد تركزت الاعتراضات الأساسية على القائمة حول تكلفة الجدولة التي ستكون ضرورية لتحديد ما إذا كان الأصل الضريبي المؤجل يمكن الاعتراف به ، وما إذا كان يجب الاعتراف بخسائر بعض الأصول الضريبية المؤجلة بسبب افتراض انعدام الدخل المستقبلي ، **وقد تسلم المجلس قبل سريان القائمة ما يلي :**

1- طلبات تنادي بإجراء عشرين تعديلاً مختلفاً محدودة النطاق لأحكام هذه القائمة .

2- العديد من الطلبات لتغيير معيار الاعتراف والقياس للأصول الضريبية المؤجلة ليأخذ في الاعتبار ، النتائج الضريبية للدخل المستقبلي في بعض الظروف .

3- طلبات تخفيض حجم التعقيد في جدول زوال الفروق المؤقتة ، ومراعاة استراتيجيات التخطيط الضريبي الافتراضية .

وفي 5 يونيو سنة 1991 أصدر المجلس مذكرة عرض مبدئية يقترح فيها معياراً جديداً يحل محل هذه القائمة وقام لاحقاً في 17 يونيو سنة 1991 بإصدار مذكرة عرض مبدئية أخرى لتأخير تاريخ العمل بالقائمة للمرة الثالثة إلى 15 ديسمبر 1992 تسري على القوائم المالية المعدة سنة 1993 ، لمنح المزيد من الوقت للأطراف المهتمة للرد على مذكرة العرض المبدئية الصادرة في 5 يونيو 1991 ، وأخيراً نشرت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) في مطلع سنة 1992 .

قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) : SFAS No. (109) :

اقتنع مجلس معايير المحاسبة المالية بالانتقادات الموجهة إلى قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (96) من أن الأصول الضريبية المؤجلة تجب معالجتها بنفس الكيفية التي تعالج بها الالتزامات الضريبية المؤجلة ، وأن متطلبات الجدولة كما هي في قائمة المعايير رقم (96) غالباً ما تكون معقدة ومكلفة ، لكن المجلس لم يشأ العودة إلى طريقة التأجيل ، وظل ملتزماً بطريقة الأصل والالتزام ، وقد استجابت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) لهذه المخاوف بأن سمحت بالاعتراف والقياس المنفصل للأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ، دون النظر إلى الاعتبارات الخاصة بالدخل المستقبلي باستخدام متوسط معدلات الضرائب النافذة في السنوات المقبلة ، على أن يتم تخفيض الأصل الضريبي المؤجل بمخصص تقييم ضريبي إذا كانت الأدلة المتوفرة تشير إلى أن احتمال أن يكون (محتملاً إذا زادت النسبة عن 50%) جزءاً من الأصل الضريبي المؤجل أو كله لن يمكن تحقيقه أكبر من احتمال تحقيقه ، وقد أدت هذه المتطلبات إلى سلسلة الخطوات المبسطة التالية ، **لتحديد أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :**

1- تحديد الفروق المؤقتة وصافي الخسائر التشغيلية المحمولة إلى الإمام والائتمان الضريبي غير المستخدم .
2- قياس إجمالي الالتزام الضريبي المؤجل بضرب معدل الضرائب المتوقع مستقبلاً في مقدار الدخل الذي يخضع للضرائب مستقبلاً .
3- قياس إجمالي الأصل الضريبي المؤجل بضرب معدل الضرائب المتوقع في المقدار القابل للاستقطاع مستقبلاً وصافي الخسائر التشغيلية المحمولة .
4- قياس الأصول الضريبية المؤجلة لكل نوع من الائتمان الضريبي غير المستخدم .
5- قياس مخصص التقييم بناء على معيار الاحتمالية المبين أعلاه .

مخصص التقييم : The Valuation Allowance

يقيس الأصل الضريبي المؤجل ، منافع محتملة سيتم تحصيلها في السنوات المقبلة من حمل صافي الخسائر التشغيلية أو المبالغ القابلة للاستقطاع الناشئة عن الفروق المؤقتة والائتمان الضريبي غير المستخدم ، ونظراً لإمكانية عدم وجود دخل يخضع للضريبة في المستقبل ، يكفي للحصول فعلاً على منفعة من الأصل الضريبي المؤجل ، اشترطت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) ضرورة وجود مخصص تقييم يكفي لتخفيض الأصل الضريبي المؤجل إلى المقدار الذي يكون احتمال تحقيقه أكبر من احتمال عدم تحقيقه ، ويعتبر معيار احتمال التحقيق بشكل أكبر من احتمال عدم التحقيق ، وسيلة قياس جديدة لدى مجلس معايير المحاسبة المالية ، حيث قدم المجلس عند وضع المعايير التي تحكم الالتزامات المحتملة المصطلحات مثل محتمل ، ومحتمل بصورة معقولة ، وبعيد الاحتمال ، ولا شك أن استخدام هذه المصطلحات للأصول الضريبية المحتملة يقتضي مدخلاً تأكيدياً للحكم ، في الوقت الذي يتطلب الاعتراف احتمالية التحقيق فقط ، لكن لن يكون هناك اعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة إذا ما كانت احتمالية التحقيق أقل من مستوى محتمل . وقد كان قرار المجلس ضد استخدام هذا المدخل لحل مسألة ضرائب الدخل ، إلا أنه شعر بأن مصطلح محتمل يشكل معياراً جامداً للاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة .

وقد تناول المجلس كذلك ، مدخل انخفاض القيمة الذي يستدعى الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل ، ما لم يكن من المحتمل ألا يتم تحقيق هذا الأصل ، وقد اعتبر

هذا المدخل مثيراً للمشاكل ، لأنه يؤدي إلى الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل لا يتوقع تحقيقه ، **في الوقت الذي يقل احتمال عدم تحقيقه عن مستوى المحتمل .**

وقد تم اختيار معيار احتمال تحقيق الأصل بدرجة أكبر من احتمال عدم تحقيقه ، لأنه يقلل من حرية الاختيار بين مدخل الحكم التأكيدي ومدخل انخفاض القيمة ، **ومن الناحية العملية ، يوفر استخدام هذا المعيار النتيجتين التاليتين :**

1- الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل ، إذا كان احتمال تحقيق المنافع الضريبية المستقبلية أكبر من 50% (مدخل الحكم التأكيدي) .
2- الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل ما لم يكن احتمال عدم تحقيق المنافع الضريبية المستقبلية أكبر من 50% (مدخل انخفاض القيمة) .

وبعبارة أخرى ، اختار المجلس موقفاً وسطاً يتبنَّى فيه في واقع الأمر كلا الموقفين بدلاً عن اختيار أحدهما عن الآخر ، فاستخدام معيار احتمال تحقيق الأصل أكبر من احتمال عدم تحقيقه ، يسمح للمهنيين تجاهل افتراض انعدام الدخل في المستقبل ، حيث يمكن للمحاسبين افتراض وجود دخل خاضع للضريبة في المستقبل ، يكفي لتحقيق الأصول الضريبية المؤجلة ما لم يكن هناك دليل يشير إلى أن احتمال عدم تحقيق هذه الأصول أكبر من احتمال تحقيقها .

وقد قام المجلس بمناقشة المعايير المختلفة لتحديد متى يمكن أن يحدث الانخفاض في القيمة ، لكن لم يصل إلى نتائج نهائية ، فتحقيق المنافع المستقبلية من فرق مؤقت قابل للاستقطاع ، أو الحمل يعتمد كلية على حدوث الدخل الخاضع للضريبة الذي يتسم بالخاصية المناسبة لحمل الخسائر التشغيلية أو الائتمان ، أو الذي تمكن مقابلته بمقدار قابل للاستقطاع وقد عرضت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) ما يلي كمصادر ممكنة للدخل الخاضع للضرائب (الأدلة الإيجابية) الذي يمكن من تحقيق الأصول الضريبية المؤجلة :

1- الزوال المستقبلي للفروق المؤقتة الحالية التي تخضع للضرائب .
2- أي فروق مؤقتة خاضعة للضرائب أو أي خسائر محمولة .
3- وجود دخل خاضع للضريبة في السنة الحالية أو السنوات السابقة ، وإمكانية حمل المبالغ القابلة للاستقطاع الناشئة عن الفروق المؤقتة إليه .

4- لغرض الحيلولة دون انتهاء حق حمل صافي الخسائر التشغيلية أو الائتمان الضريبي ، يمكن استخدام استراتيجيات تخطيط الضرائب المعقولة والحكمية ، والتي لا يستخدمها المشروع عادة ، **لتحقيق كل مما يلي** :

(أ) تعجيل المبالغ الخاضعة للضرائب التي تتم مقابل الخسائر المحمولة بها .

(ب) تغيير خاصية المبالغ الخاضعة للضرائب أو القابلة للاستقطاع من الدخل أو الخسائر العادية إلى المكاسب أو الخسائر الرأسمالية .

(جـ) التحويل من الاستثمارات المعفية من الضرائب إلى الاستثمارات الخاضعة للضرائب .

وقد أكدت القائمة أن استخدام الحكم الشخصي ضروري لتحديد ما إذا كان يجب التقرير عن مخصص للتقييم ، وما هو مستوى الانخفاض في قيمة الأصل الضريبي المؤجل الذي يحتمل تحقيقه بصورة أكبر من عدمه . وفي الجهة المقابلة يمكن أن تشمل الأدلة النافية (السلبية) (الانخفاض المحتمل في القيمة) **ما يلي** :

1- وجود ائتمان ضريبي أو صافي خسائر تشغيلية يكون قد سقط حق حملها دون استخدامهما في الماضي .

2- الخسائر المنتظرة (من قبل مشروع رابح حالياً) .

3- وجود ظروف لم تتم تسويتها يمكن أن تؤثر سلباً على العمليات والأرباح المستقبلية .

4- وجود فترة حمل قصيرة لدرجة تحد من تحقيق المنافع الضريبية المؤجلة إذا تحقق أي من الشرطين :

(أ) إذا كان من المتوقع زوال فرق مؤقت جوهري قابل للاستقطاع في سنة واحدة

(ب) إذا كانت الدورة التجارية للمشروع دورية بشكل تقليدي .

وهذا النوع من الأدلة السلبية تجب مقابلته بالأدلة الإيجابية مثل :

1- وجود طلبات مبيعات أو عقود متأخرة .

2- وجود تحسن جوهري في قيمة الأصل عن أساسه (قاعدته) الضريبي .

3- وجود تاريخ من الأرباح القوية (خال من صافي الخسائر التشغيلية أو الفروق المؤقتة القابلة للاستقطاع) إلى جانب أدلة على أن الخسائر حالة شاذة ، وليست هي الحالة المستمرة .

وبتخفيف افتراض الدخل المستقبلي ستنخفض ضرورة الجدولة التي اشترطتها قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (96) بشكل كبير ، وإذا ما افترضنا أنه سيكون هناك دخل يخضع للضرائب ، يكفي في السنوات المقبلة لتحقيق المنفعة الضريبية للمبالغ القابلة للاستقطاع الحالية ، سوف لن تكون هناك حاجة إلى الأحكام المتعلقة بالحمل إلى الأمام وإلى الخلف كما جاءت في هذه القائمة . من جهة أخرى ، إذا لم يكن بالإمكان افتراض توفر دخل خاضع للضرائب في المستقبل يكفي ، عندئذ قد يكون لابد من الجدولة لتحديد رصيد حساب مخصص التقييم ، لكن لم تعد الجدولة مطلوبة لتحديد التصنيف المناسب للمقدار المؤجل ، من حيث ما إذا كان متكرراً أو غير متكرر ، فرصيد الضرائب المؤجلة يتم تصنيفه متكرراً وغير متكرر بنفس الكيفية التي يتم بها تصنيف الأصول والالتزامات التي تتعلق بها الضرائب المؤجلة .

وقد قاد مدخل احتمال التحقيق الأكبر من احتمال عدم التحقيق مجلس معايير المحاسبة المالية إلى نتيجة ضرورة استخدام نفس المدخل لكل من صافي الخسائر التشغيلية والائتمان غير المستخدم ، والمبالغ القابلة للاستقطاع الناتجة عن الفروق المؤقتة ، وبذلك سيؤدي صافي الخسائر التشغيلية ، وفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) إلى أصول ضريبية ، مؤجلة إلا إذا كان احتمال عدم القدرة على مقابلتها بالأرباح الخاضعة للضرائب في المستقبل أكبر من احتمال القدرة على إجراء مثل هذه المقابلة ، وهو ما يشكل تغيراً جوهرياً من حيث إن ملايين الدولارات الممثلة للمنافع المحتملة والتي لم تكن يقرر عنها سيتم إدراجها ضمن أصول الشركات .

التحول في تفسير النتائج الضريبية المستقبلية: قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (6) مقابل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

Shift in Interpretation of Future Tax Consequences :SFAS No.(6) versus Deferred Tax Assets and Liabilities

كان مجلس معايير المحاسبة المالية يساوره الخوف ، من أن اشتراط فصل قياس الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة وتخفيض هذه الأصول بواسطة مخصص

التقييم قد يجعل المبالغ الواردة في الميزانية لا تعكس آثار مقابلة (خصم) المبالغ القابلة للاستقطاع من المبالغ الخاضعة للضرائب ، أو أن لا تعكس الضمانات الأكيدة لتحقيق الأصول الضريبية المؤجلة التي كانت ستحدث في ظل قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (96) ، وباختصار أدخلت أحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) ، مستويات مختلفة من التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ونتيجة لذلك أعاد المجلس النظر فيما إذا كانت الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة تناسب تعريفات الالتزامات والأصول الواردة في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) وقد خلص المجلس إلى أن هذه الأصول والالتزامات تناسب هذه التعريفات ، وأن المعلومات المقدمة مفيدة ، ويمكن فهمها وليست أكثر تعقيداً من أي مدخل آخر للمعالجة المحاسبية لضرائب الدخل ، وتستند هذه النتائج على الحجج التالية بشأن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) ، وما تضمنته عن الالتزام الضريبي المؤجل ، والأصل الضريبي المؤجل .

الالتزام الضريبي المؤجل : Deferred Tax Liability

إن اشتراط القياس المنفصل للأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ، يجعل الالتزامات الضريبية المؤجلة لا تقيس آثار المبالغ الخاضعة للضرائب ، ومع ذلك ، ووفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) ، تقابل الالتزامات الضريبية المؤجلة الخصائص الأساسية الثلاث للالتزامات كما بينتها قائمة المفاهيم رقم (6) المبينة سابقاً ، وهنا أيضا تمثل الخاصية الأولى للالتزام كونه يجسد التزاماً حالياً على المشروع ، تتم تسويته بالتحويل أو الاستخدام المحتمل مستقبلاً للأصول عند حدوث حدث معين أو عند الطلب ، وهذه الخاصية يفي بها الالتزام الضريبي المؤجل ، لأنه يقيس التزاماً تجاه الحكومة سببه هو النتائج الضريبية المؤجلة المترتبة على فروق مؤقتة تخضع للضرائب ومنشأها متطلبات القانون الضريبي ، كما يقابل الالتزام الضريبي المؤجل كذلك الخاصية الثانية المتمثلة في أن المشروع ملزم ولا يملك قدراً كبيراً من حرية الاختيار في تجنب التضحية المستقبلية ، فقد يكون بإمكان المشروع تأخير زوال الفروق المؤقتة مستقبلاً عن طريق تأجيل الأحداث مثل استرداد الأصول أو تسوية الالتزامات ، لكن هذه الفروق المؤقتة ستصبح خاضعة للضرائب فعلاً ، وهكذا يكون السؤال الملائم هو متى ، وليس ما إذا كانت النتائج الضريبية ستحدث .

وأخيراً ، يعتبر دفع الضرائب مستقبلاً نتيجة لعمليات أو أحداث ماضية أدت إلى الفروق المؤقتة وهو ما يجعل الالتزام الضريبي المؤجل يقابل الخاصية الثالثة من

خصائص الالتزام والمتمثلة في أن العملية أو الحدث الذي يلزم المشروع قد حدث فعلاً .

الأصل الضريبي المؤجل: Deferred Tax Asset

توصل مجلس معايير المحاسبة المالية ، إلى أن الأصول الضريبية المؤجلة الواردة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) مخفضة بمخصص تقييم- تقابل خصائص الأصل الواردة في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) ، فالخاصية الأولى للأصل هي كونه يجسد قدرة على المساهمة المباشرة أو غير المباشرة في التدفقات النقدية الصافية الداخلة مستقبلاً إلى المشروع ، ولا شك أن المبالغ القابلة للاستقطاع والتي يمكن حملها إلى الخلف لمقابلة الدخل الخاضع للضرائب الذي سبق تحقيقه ، تجسد منافع مستقبلية محتملة ، لأنها تساهم مباشرة في التدفقات النقدية الصافية الداخلة مستقبلاً ، أما المبالغ القابلة للاستقطاع أو الحمل إلى الأمام في ظل معيار احتمال التحقيق أكبر من احتمال عدمه ، فتساهم مساهمة غير مباشرة في التدفقات النقدية المستقبلية ، لأنه يمكن استخدامها لتخفيض المبالغ الخاضعة للضرائب في المستقبل .

أما الخاصية الثانية للأصل : فهي إمكانية حصول المشروع على المنافع ورقابتها ومنع الآخرين منها ، وإذا ما كانت هذه المنافع ستحدث ، فإن للمشروع وحده الحق فيها عند تحقيقها ، وبالتالي تمكنه الرقابة عليها ومنع الآخرين منها .

وأخيراً : تتمثل الخاصية الثالثة للأصل ، في أن تكون العملية أو الحدث الذي أدى إلى حصول المشروع على حق الرقابة على المنافع قد حدث فعلاً . ونظرًا إلى أن تحقيق الأصل الضريبي المؤجل ، وفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (96) مضمون ، فإن الحدث الأساسي الذي أنشأ الأصل هو الدخل الخاضع للضرائب الذي حدث فعلاً ، لكن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) تسمح بالاعتراف إذا كان وزن الأدلة يقتضي احتمالاً أكبر بالتحقيق من عدمه ، وهكذا يكون وجود أو عدم وجود دخل يخضع للضرائب مستقبلاً أمراً أساسياً للاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها حالياً بالنسبة لتلك المبالغ القابلة للاستقطاع أو الحمل إلى الأمام والتي لن تؤدي إلى استرجاع الضرائب التي سبق دفعها ، **وقد خلص المجلس إلى أن اكتساب الدخل الخاضع للضرائب في السنوات المقبلة هو** :

(أ) الحدث الذي يؤكد وجود منافع اقتصادية يمكن الاعتراف بها في نهاية السنة الحالية .

(ب) ليس الحدث المفضل الذي يجب أن يحدث قبل أن يمكن الاعتراف بالمنافع الضريبية كما كان الحال في ظل متطلبات قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (96) .

التحليل المالي لضرائب الدخل Financial Analysis of Income Taxes:

توصلت البحوث إلى أن الضرائب المؤجلة تساعد في التنبؤ بالأرباح المستقبلية والتي تؤثر بدورها في قيمة الشركة والأسعار السوقية للأسهم كذلك ، كما توصلت إلى أن المعلومات التي توفرها كل من المتطلبات التي تفرضها لجنة تداول الأوراق المالية وقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) للإفصاح في القوائم المالية للمستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية لاتخاذ قرارات أفضل وبشكل أكبر دقة . وقد توصلت البحوث كذلك ، إلى أن مخصص التقييم يتغير بشكل كبير مع تغير مستوى الحرية المتروك للإدارة في قائمة معايير المحاسبة المالية (109) ، إلا أن الأدلة المبدئية المتوفرة ، تشير إلى أن هذا التباين ليس بسبب أنشطة إدارة الأرباح . وإذا ما أخذنا هذه الأدلة المتعلقة بالإفصاحات عن ضرائب الدخل مع بعضها ، **سنجد أنها تشير إلى** :

1- إن جودة الأرباح يمكن تقييمها ، لأن الحالات الخاصة التي تؤدي إلى أرباح لمرة واحدة تتكشف . فعلى سبيل المثال ، لا يظهر فحص الملاحظات الهامشية للقوائم المالية لشركتي Best Buy و Circuit City أي أعباء محملة لمرة واحدة وتؤثر على الضرائب المستحقة .

2- إن التدفقات النقدية المستقبلية يمكن تقييمها بسهولة أكبر ، نظراً لإظهار زوال الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة . فعلى سبيل المثال ، زادت قيمة الأصول الضريبية المؤجلة لشركة Best Buy خلال السنة المالية 2003 بمقدار 114,000,000 دولار ، بينما زادت الالتزامات الضريبية المؤجلة بالنسبة لها بمقدار 6,000,000 دولار ، كما زادت الأصول الضريبية المؤجلة لشركة Circuit City خلال نفس الفترة بمقدار 203,870,000 دولار ، بينما زادت التزاماتها الضريبية المؤجلة بمقدار 26,104,000 دولار . إضافة إلى أن كلتا الشركتين كان احتمال تحقيقها لأصولها الضريبية المؤجلة أكبر من احتمال عدم تحقيقها ، ولذلك لم تكن هناك مخصصات تقييم .

3- إن الرقابة الحكومية للاقتصاد ستتحسن ، نظراً لسهولة حساب معدلات الضرائب . فعلى سبيل المثال ، أفصحت شركة Best Buy عن معدل حقيقي للضرائب بمقدار 38.7% عن السنة المالية 2003 ، بينما أفصحت شركة Circuit City عن معدل حقيقي للضرائب بمقدار 38.0% عن نفس الفترة .

توفر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية للشركة ، معلومات إضافية يمكن استخدامها لتحليل مبالغ ضرائب الدخل . وبتحديد أكبر ، تفصح غالبية الشركات عن معلومات عن مبالغ الضرائب التي يتوجب دفعها وفق المعدلات القانونية الفيدرالية ، والمبالغ المدفوعة فعلاً ، بالإضافة للتغيرات في حسابات الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ، ومعلومات تتعلق بحمل ضرائب الدخل إلى الأمام وإلى الخلف .

ولا يخلو التحليل المالي لضرائب الدخل من الجدل . فقد أدت مشكلة التوزيع الجزئي مقابل التوزيع الشامل ، على سبيل المثال ، إلى قيام بعض المحللين الماليين باستبعاد مبالغ الالتزامات الضريبية المؤجلة ، عند تقديرهم للتدفقات النقدية المستقبلية والدخل الذي يمكن تأكيده واستمراره . حيث يرى مؤيدو التوزيع الجزئي ، أن هذا الالتزام لن يتم سداده ، وبالتالي لا تترتب عليه أي تأثيرات على التدفقات النقدية المستقبلية . ولغرض التوضيح ، لاحظ أن شركتي Best Buy و Circuit City شهدتا زيادة كبيرة في التزاماتهما الضريبية المؤجلة على مدى السنوات الخمس الماضية . ويرى المحللون الماليون المؤيدون للتوزيع الجزئي ، أنه تجب دراسة اتجاه وحجم مبالغ الالتزامات الضريبية المؤجلة بشكل متأن عند القيام بتحليل التدفق النقدي المتوقع للشركة . وبالتالي يعتقد مؤيدو التوزيع الجزئي أن الالتزامات الضريبية المؤجلة لكلتا الشركتين لا يتوقع سدادهما في المستقبل القريب .

وأخيراً ، اقتُرحت إمكانية استخدام الالتزام الضريبي المؤجل لتقييم مدى جرأة الشركة في الإفصاح عن أرباحها المحاسبية ، وتحسب نسبة تحفظ أرباح الشركة (Earnings Conservatism Ratio) كما يلي :

$$\text{نسبة تحفظ الأرباح} = \frac{\text{الدخل المحاسبي قبل الضرائب}}{\text{الدخل الضريبي}}$$

والمنطق الذي تستند إليه هذه النسبة ، هو أن معظم الشركات ستستخدم أكثر معايير الاعتراف بالإيراد والمصروف لأغراض الإفصاح عن ضرائب الدخل بهدف

تقليل ضرائب دخلها . ومن جهة أخرى ، تقع الإدارة بصورة مستمرة تحت الضغط بهدف الإفصاح عن أرباح محاسبية مالية مرغوبة . ونتيجة لذلك ، قد تختار طرقاً محاسبية وتقديرات تعظم دخلها المحاسبي المالي . وعند تفسير نتائج العملية الحسابية هذه ، يجب أن نلاحظ أن المقادير التي تزيد على 1.0 تشير إلى أن الشركة أكثر جرأة (هجومية) في استخدامها للخيارات المحاسبية لأغراض التقرير المالي ، مما هي عليه من الجرأة لحساب ضرائب الدخل .

وعند احتساب نسبة تحفظ الأرباح من الضروري تقدير الدخل الضريبي ، لأن مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها حالياً ، لا تتطلب الإفصاح عن هذا المبلغ في التقارير المالية للشركة . ولحسن الحظ ، تعتبر عملية التقدير هذه سهلة إذا علمنا أن الشركات تفصح عن كل من الضرائب المستحقة ومعدلات الضرائب الحقيقية . فعلى سبيل المثال ، تحتوي الملاحظة الهامشية لضرائب دخل شركة Best Buy على ضرائب دخل مستحقة حالياً على مبلغ 392,000,000 دولار ، ومعدل ضرائب دخل حقيقي قدره 38.7% ، وهو ما يشير إلى أن المبلغ 392,000,000 يمثل 38.7% من دخلها الضريبي (1,012,920,000 دولار = 392,000,000− (0.387) ويظهر فحص قائمة دخل شركة الشركة عن السنة المالية) 2003 الواردة في الفصل الخامس ، أن دخلها المحاسبي المالي كان 1,014,000,000 دولار ، وبالتالي كانت نسبة تحفظ الأرباح لهذه السنة المالية هو :

$$\text{نسبة تحفظ الأرباح} = \frac{1,014,000,000}{1,012,920,000} = 1.00$$

وتشير عملية الحساب هذه ، إلى أن شركة Best Buy متحفظة إلى حد ما في ممارسات تقريرها المالي . وللمزيد من دراسة هذا الموضوع ، سنقوم بمراجعة نسب تحفظ الأرباح لشركتي Best Buy و Circuit City خلال السنوات المالية 2001 ، و2002 ، و2003 وقد تم استخراج المعلومات التالية من التقارير المالية السنوية للشركتين (بآلاف الدولارات) :

يشير هذا التحليل إلى أن شركة Circuit City أكثر جرأة إلى حد ما في تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها لتسجيل الدخل المحاسبي المالي مقارنة بنظيرتها شركة Best Buy لكن لا يعتبر استخدام أي من الشركتين للمبادئ المحاسبية المقبولة

والمتعارف عليها جرأة كبيرة ، كما أن نسب تحفظ الأرباح لكلتا الشركتين كانت مستقرة نسبياً خلال فترة السنوات الثلاث .

	الدخل قبل الضرائب	الضرائب المستحقة	معدل الضرائب	الدخل الضريبي
Best Buy				
2003	1,014,000	392,000	38.70%	1,012,920
2002	926,000	356,000	38.70%	927,083
2001	649,000	248,000	38.70%	647,520
Circuit City				
2003	67,040	19,578	38%	51,521
2002	206,429	50,442	38%	132,742
2001	185,875	60,839	38%	160,103

وبالتالي نسب تحفظ الأرباح للشركتين خلال السنوات 2001 و 2002 و2003 هي :

	2003	2002	2001
Best Buy	1.00	1.00	1.00
Circuit City	1.30	1.56	1.16

وتجب كذلك دراسة نسبة تحفظ الأرباح للبحث عن التغيرات غير العادية . لنأخذ مثلاً حالة شركة Harrah's Entertainment التي تسيِّر نوادي القمار بفنادق بكل من Reno و Lake Tahoe و Las Vegas و Laughlin و Nevada و Atlantic City ، حيث كانت نسبة تحفظ أرباح هذه الشركة خلال السنة المالية 2000 تبلغ 0.04 ثم زادت لتصل إلى 7.58 في سنة 2001 ، فعندما تكون هناك نتائج غير عادية كهذه ، يجب عندئذ تحليل الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية لمعرفة الأسباب وراء ذلك . وقد أظهر فحص ملاحظات القوائم المالية لشركة Harrah والتي تفصح عن ضرائب الدخل خلال السنتين الماليتين 2000 و 2001 أن صافي الالتزام الضريبي المؤجل للشركة (الالتزامات الضريبية المؤجلة مطروحاً منها الأصول الضريبية المؤجلة) زاد بما يفوق 100 مليون دولار خلال سنة 2001 ونتيجة لذلك انخفض الدخل الضريبي من 367,551,000 سنة 2000 إلى 45,814,000 سنة 2001 وفي السنة السابقة ، كانت الشركة قد سجلت صافي أصل مؤجل يفوق 150,000,000 دولار ، مما أدى إلى انخفاض نسبة تحفظ الأرباح .

معايير المحاسبية الدولية : International Accounting Standards

جاءت مناقشة مجلس معايير المحاسبة الدولي للمعالجة المحاسبية لضرائب الدخل في قائمة معايير المحاسبية الدولية رقم (12) بعنوان "المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل" ، وفي سنة 1996 تمت مراجعة هذه القائمة بهدف تقليل عدد الخيارات المتاحة أمام الشركات عند معالجة الضرائب المؤجلة ، فقد كان يُسمح للشركات في السابق بمعالجة الفروق الوقتية في ضرائب الدخل ، إما بطريقة التأجيل أو بطريقة الالتزام ، وفي ظل المعيار المعدل ، أصبحت طريقة الالتزام هي الطريقة الوحيدة المسموح بها . ويعتبر المعيار المعدل مشابهاً كثيراً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية التي بينتها قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) ويعمل مجلس معايير المحاسبة الدولي حالياً على دراسة بعض المسائل الأخرى مثل مسألة ما إذا كانت النتائج الضريبية المترتبة على استرداد المبالغ المحمولة للأصول والالتزامات ، يمكن أن تعتمد على كيفية الاسترداد أو التسوية (مثل اختلاف معدلات الضرائب على المكاسب الرأسمالية) ، فإذا كان الأمر كذلك ، سيتم قياس الأصول والالتزامات الضريبية على أساس النتائج الضريبية التي ستنشأ عن الطريقة المتوقعة للاسترداد أو التسوية ، ولم يصدر إلى الآن معيار معدل .

ولم يقم موظفو مجلس معايير المحاسبة المالية بأي مراجعة شاملة للمعيار رقم (12) المعدل ، نظراً لأن مجلس معايير المحاسبة الدولي ، كان لا يزال يعمل على تطوير المعيار الجديد عندما نشرت دراسة المجلس .

الخلاصـــة Summary

ظل توزيع ضرائب الدخل بين الفترات موضوع جدل لسنوات عديدة ، وقد تناول كل من : **لجنة الإجراءات المحاسبية** ، **ومجلس مبادئ المحاسبة** ، **ومجلس معايير المحاسبة المالية هذا الموضوع ، وأصدر نشرات بشأنه** . وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (109) باستخدام مدخل الأصل والالتزام ، مما يسمح بالاعتراف بكل من الأصول والالتزامات التي تنشأ عن توزيع الضرائب بين الفترات ، إضافة إلى أنه يمكن الاعتراف بالمنافع الضريبية المترتبة على حمل الخسائر التشغيلية إلى الأمام وإلى الخلف ، إذا كان احتمال تحقيقها أكبر من احتمال عدمه .

الفصل الثالث عشر

الاستئجار
Leasing

تحصل شركات الأعمال بشكل عام ، على حقوق ملكية الأصول طويلة الأجل ، من خلال الشراء الذي يتم تمويله من المصادر الداخلية ، أو من الأموال المقترضة من الخارج ، وقد ناقشنا المشاكل المحاسبية المتعلقة بشراء الأصول طويلة الأجل في الفصل التاسع ، لكن الاستئجار يشكل وسيلة بديلة لحيازة الأصول طويلة الأجل التي تستخدمها الشركات ، فالاستئجار الذي لا يمثل شراء من حيث الطبيعة يعطي المستأجر حق استخدام الممتلكات ، خلافاً للشراء الذي يؤدي إلى تحويل حقوق الملكية إلى مستخدم الأصول طويلة الأجل ، وعادة ما تُلزم شروط الاستئجار المستأجر بالقيام بسلسلة من الدفعات خلال فترة مستقبلية قادمة ، وهو ما يجعل الاستئجار مشابهاً للديون طويلة الأجل ، لكن إذا ما تمت هيكلة الاستئجار بشكل صحيح ، فإنه يمكِّن المستأجر من الانخراط في التمويل خارج الميزانية (تمت مناقشته في الفصل الحادي عشر) ، ولأن بعض عقود الاستئجار لا تسجل كديون طويلة الأجل في الميزانية ، غالبًا ما تكون لدى مدراء الأعمال الرغبة في استخدام التمويل خارج الميزانية بهدف تحسين المراكز المالية لشركاتهم ، إلا أن البحوث في مجال كفاءة السوق تشير- كما رأينا سابقاً- إلى أن أساليب التمويل خارج الميزانية تدخل ضمن نماذج اتخاذ القرار لدى المستخدمين عند تحديد قيمة الشركة .

وقد أصبح الاستئجار طريقة شائعة لحيازة الممتلكات ، لأنه يتمتع بالمزايا التالية :

1- يوفر تمويلاً كاملاً (100%) .
2- يوفر حماية ضد التقادم .
3- عادة ما يكون أقل تكلفة من أشكال تمويل تكلفة الأصول الثابتة الأخرى .
4- إذا ما كان الاستئجار استئجاراً تشغيلياً ، فإنه لا يضيف أي ديون إلى الميزانية .

إن العديد من الاستئجارات طويلة الأجل ، تتمتع بخصائص الديون طويلة الأجل ، لأنها تخلق التزامًا بالدفع وفق اتفاق غير قابل للإلغاء ، إضافة إلى أن الآثار السلبية للدين موجودة كذلك بالنسبة لها ، من حيث إن عدم القدرة على السداد قد يؤدي إلى العسر المالي ، وبالتالي ، ورغم وجود محددات قانونية لالتزامات الاستئجار في قضايا الإفلاس ، إلا أن هذه المحددات لا تؤثر على احتمال وجود آثار سلبية لعدم الدفع على قيمة الأصل والديون القائمة في حالة عدم دفع التزام الاستئجار ، فالمحددات القانونية تنطوي فقط على تقييم المقدار المطلوب من الدين عند بدء قضايا العسر .

ويشكل اختيار الإدارة بين الشراء والاستئجار دالة في كل من أهداف الاستراتيجية الاستثمارية ، والهيكل الرأسمالي ، والتكاليف النسبية لشراء الأصول مقابل استئجارها ، ومدى وجود منافع ضريبية ، والمزايا المحسوسة للتقرير المالي .

وتعد ميزة وجود المنفعة الضريبية عاملاً أساسيًا في قرارات الاستئجار ، فمن المنظور الاقتصادي الكلي ، يمكن تعظيم المنافع الضريبية لامتلاك الأصول من خلال تحويلها إلى الطرف الذي يقع في شريحة ضريبية حدية أكبر ، فالشركات ذات المعدلات الضريبية الحقيقية المنخفضة ، قد تدخل في عمليات استئجارية أكبر من الشركات الواقعة في الشرائح الضريبية المرتفعة ، لأن المنافع الضريبية تمرر إلى المؤجر ، وقد توصل El-Gazzar وآخرون إلى أدلة تؤيد هذه النظرية ، حيث توصلوا إلى أن الشركات ذات المعدلات الضريبية الحقيقية المنخفضة ، لديها قدر أكبر من الديون الاستئجارية مقارنة بأصولها مما عليه الحال بالنسبة للشركات ذات معدلات الضرائب الحقيقية المرتفعة .

وتعتبر بعض عقود الاستئجار عبارة عن عملية شراء للأصول من خلال التقسيط طويل الأجل ، يتم وضعها للاستفادة من مكاسب ضريبية أو منافع أخرى تحققها الجهات ذات الصلة بالعملية ، وبما أن الاستئجارات تأخذ عدة أشكال ، لذا فإن من الضروري دراسة الطبيعة الخاصة للعمليات الأصلية لتحديد الطريقة المناسبة للمعالجة المحاسبية لهذه الاتفاقيات ، أي أنه يجب أن يتم التقرير عنها بطريقة تبين نية كل من المستأجر والمؤجر وليس شكل الاتفاق بينهما .

وعلى مر السنين ، ظهرت طريقتان لتوزيع إيرادات ومصروفات عقود الاستئجار بين الفترات التي يغطيها اتفاق الاستئجار في الممارسات المحاسبية . إحدى هاتين

الطريقتين ويطلق عليها الاستئجار التمويلي (الرأسمالي) ، تعتمد على وجهة النظر القائلة بأن الاستئجار يشكل اتفاقاً ، يقوم بموجبه المؤجر بتمويل عملية شراء الأصول للمستأجر ، وبالتالي يعتبر الاستئجار التمويلي من حيث الطبيعة ، عملية شراء بالتقسيط ، أما الطريقة الثانية ، ويطلق عليها الاستئجار التشغيلي فتعتمد على وجهة النظر بأن الاستئجار يشكل اتفاق إيجار بين المستأجر والمؤجر .

وهناك مشكلتان محاسبيتان فيما يتعلق بالاستئجار هما :

1- ما هي سمات اتفاق الاستئجار التي تستدعي الإفصاح عنه ، كما لو أنه شراء للأصول على المدى الطويل؟
2- ما هي السمات التي تسمح بتسجيل الاستئجار كاتفاق إيجار طويل الأجل ؟ .

لقد عرفت مهنة المحاسبة لأول مرة ، المشاكل المصاحبة للاستئجار في نشرة البحوث المحاسبية رقم (38) ، وقد أوصى هذا الإصدار بأنه إذا كان اتفاق الاستئجار هو بمثابة عملية شراء بالتقسيط من حيث طبيعته ، عندئذ يجب على المستأجر تسجيله كأصل والتزام ، لكن كما هو الحال مع العديد من نشرات البحوث المحاسبية ، تم تجاهل توصيات هذا الإصدار في الممارسات العملية ، وبقيت مشكلة الإفصاح عن الاستئجار إحدى المشاكل المحاسبية المهمة .

وقد قام مجلس مبادئ المحاسبة لاحقاً في سنة 1964 ، بنشر رأيه رقم (5) بعنوان **"الإفصاح والتقرير عن الاستئجار في القوائم المالية للمستأجر"** ، وقد اشترطت أحكام هذا الرأي ضرورة رسملة الاستئجارات التي هي بمثابة عمليات شراء ضمن القوائم المالية للمستأجر ، لكن هذه النتيجة لم تكن باستطاعتها مقاومة القوى المعارضة لرسملة عقود الاستئجار التي كانت مدفوعة بالقدرة على تحقيق عرض أفضل للهيكل المالي ونمط تحديد الدخل ، ونتيجة لذلك كانت عقود الاستئجار المرسملة حسب أحكام رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (5) قليلة .

وقد أصدر مجلس مبادئ المحاسبة كذلك ثلاث قوائم أخرى تعالج موضوع الاستئجار لدى كل من المستأجر والمؤجر ، وهذه القوائم هي : رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (7) بعنوان **"المعالجة المحاسبية للاستئجار في القوائم المالية للمؤجرين"** ، ورأي المجلس رقم (27) بعنوان **"المعالجة المحاسبية لعمليات الاستئجار من قبل المصنعين**

أو السماسرة المؤجرين" ، والرأي رقم (31) بعنوان **"الإفصاح عن عمليات الاستئجار من قبل المستأجرين"** ، ومع ذلك كانت النتيجة الكلية لهذه القوائم ، هي رسملة القليل من عقود الاستئجار ، وغياب التناظر في المعالجات التي يقوم بها المؤجرون والمستأجرون .

وفي نوفمبر سنة 1976 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) بعنوان **"المعالجة المحاسبية لعقود الاستئجار"** ، وهي القائمة التي ألغت آراء مجلس مبادئ المحاسبة أرقام (5) و (7) و (27) و (31) ، وقد كان غرضها الأساسي هو تحقيق درجة أكبر من التناظر في المعالجات المحاسبية التي يقوم بها كل من المؤجرين والمستأجرين ، ولتحقيق هذا الهدف وضعت القائمة معايير لمعالجة الاستئجار والتقرير عنه من قبل المؤجر والمستأجر ، فكما لاحظنا سابقاً ، كانت إحدى المشاكل التي صاحبت الآراء الأربعة الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة ، هي أن هذه الآراء سمحت بالاختلاف في عملية تسجيل نفس الاستئجار ، والتقرير عنه من قبل المؤجر والمستأجر ، ولا شك أن الالتزام بقائمة المعايير رقم (13) يقلل من هذه الاختلافات (وإن كان لا يقضي عليها كلية) .

إن الأساس المفاهيمي الذي تعتمد عليه قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) هو وجهة النظر التي ترى بأن **"الاستئجار الذي ينقل بشكل كبير جميع المنافع والمخاطر التي تنطوي عليها الملكية ، تجب معالجته كعملية شراء مع تحمل الالتزام من قبل المستأجر ، أما المؤجر فيجب أن يعالج العملية كعملية بيع أو استئجار تمويلي"** . وتقود وجهة النظر هذه مباشرة إلى ثلاث نتائج أساسية هي :

1- يجب أن تُحدد السمات التي تشير إلى أن جميع المنافع والمخاطر المترتبة على الملكية قد تحولت إلى المستأجر ، فهذا الاستئجار يجب تسجيله كما لو أنه ينطوي على شراء وبيع الأصول (استئجار تمويلي) .

2- أن نفس السمات يجب أن تنطبق على كل من المؤجر والمستأجر ، لذلك تجب إزالة عدم الثبات الذي كان موجوداً سابقاً في المعالجة المحاسبية .

3- أن عقود الاستئجار التي لا تفي بالسمات التي سبق تحديدها في النقطة رقم (1) تجب معالجتها كاتفاقيات إيجار (استئجار تشغيلي) .

وقد سبق القول ، أن خيار هيكلة الاستئجار على شكل استئجار تشغيلي أو استئجار تمويلي ليس مستقلاً عن الطبيعة الأصلية للاستئجار خلافاً لشراء الأصول ، فكما أشرنا سابقاً ، قد تحاول الشركات التي تنخرط في عمليات الاستئجار تحويل منافع ملكية الأصل إلى طرف ثان في عقد الاستئجار يقع في شريحة ضريبية أعلى ، إضافة إلى أن كلاً من Smith و Wakeman حدد ثمانية عوامل غير ضريبية تجعل عملية الاستئجار أكثر جاذبية من عملية الشراء وهذه العوامل هي :

1- إن فترة الاستخدام أقصر مقارنة بالحياة الإنتاجية للأصل .
2- إن المؤجر لديه ميزة نسبية على المستأجر فيما يتعلق بإعادة بيع الأصل .
3- إن شروط سندات الشركة المستأجرة تحتوي على قيود تتعلق بالسياسات المالية التي يجب على الشركة اتباعها (الحد أقصى لنسبة الدين إلى الملكية) .
4- إن عقود تعويضات الإدارة تحتوي على فقرات تعبر عن تعويضات الإدارة كدالة في العائد على رأس المال المستثمر .
5- إن هيكل ملكية المستأجر محصورة في عدد محدد (Closely Held) من الملاك ، مما يجعل تخفيض المخاطر مسألة مهمة .
6- إن المؤجر (المصنِّع) له قدرة سوقية ، وهكذا يمكنه توليد أرباح مرتفعة من خلال استئجار الأصل (والتحكم في شروط عقد الاستئجار) بدلاً عن بيعه .
7- إن الأصل غير متخصص بالنسبة للشركة .
8- إن قيمة الأصل غير حساسة للاستخدام أو المخالفات (إذ إن المالك يهتم بالأصل بشكل أكبر من المستأجر) .

ومن الواضح أن بعض هذه المبررات لا يخضع لاختيار المستأجر ، بل السبب فيه هو المؤجر أو نوع الأصل المعني ، لكن فترات الاستخدام القصيرة ، وعامل إعادة البيع يرجحان كفة المعالجة المحاسبية لعقد الاستئجار بصفته استئجاراً تشغيلياً ، في حين أن شروط السندات وحوافز الإدارة يرجحان كفة هيكلة الاستئجار كاستئجار تمويلي ، إضافة إلى أن المؤجرين ربما يميلون للسعي إلى محاولة هيكلة عقود الاستئجار كاستئجار تمويلي للتمكن من الاعتراف بسرعة بالإيرادات وصافي الدخل ، حيث أن الاستئجار الذي يقرر عنه كما لو أنه عملية بيع من قبل المؤجر يسمح في الغالب بالاعتراف بالإيراد عند تاريخ العملية الأصلية إلى جانب إيراد الفوائد على مدى حياة عقد الاستئجار .

معايير تصنيف عقود الاستئجار: Criteria for Classifying Leases

حدد مجلس معايير المحاسبية المالية في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) بعض المعايير التي تساعد في تصنيف عقود الاستئجار بين الاستئجار التمويلي والاستئجار التشغيلي ، **ففي حالة المستأجر إذا ما كان الاستئجار من البداية يقابل أي واحد من المعايير الأربعة التالية** ، عندئذ يصنف على أنه استئجار تمويلي ولا يصنف على أنه استئجار تشغيلي :

1- أن يكون الاستئجار يؤدي إلى تحويل الملكية إلى المستأجر عند نهاية فترة عقد الاستئجار ، ويشمل الشروط الثابتة غير القابلة للإلغاء بعقد الاستئجار ، بالإضافة إلى خيارات وفترات التجديد المحددة والمختلفة .

2- أن يكون الاستئجار يحتوي على خيار عملية شراء ، وهو ما يعني أن سعر الشراء المحدد أقل كثيراً من القيمة السوقية العادلة المتوقعة للأصل عند التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للاستخدام ، على أن يبدو استخدام الحق مضموناً إلى حد معقول عند بداية الاستئجار .

3- أن تكون مدة الاستئجار تساوي 75% أو أكثر من العمر الاقتصادي المتوقع للأصل المستأجر ، ما لم تكن بداية مدة الاستئجار قد وقعت داخل الخمس والعشرين بالمائة الأخيرة من العمر الاقتصادي المقرر للأصل .

4- أن تكون القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الاستئجار عند بداية مدة الاستئجار (مبالغ المدفوعات التي يتطلبها الاستئجار بعد استبعاد جزء المدفوعات الذي يمثل تكاليف التنفيذ مثل التأمين والصيانة والضرائب التي يدفعها المستأجر) مساوية أو تزيد على 90% من القيمة العادلة للأصل المستأجر مطروحًا منها قيمة أي ائتمان ضريبي استثماري مرتبط بها يكون المؤجر حاصلاً عليه .(ويتم كذلك تجاهل هذا الشرط ، إذ كانت مدة الاستئجار تقع داخل الخمسة والعشرين بالمائة الأخيرة من العمر الإنتاجي المقرر للأصل عنه المستأجر) .

وتعتمد معايير عقود الاستئجار على افتراض أن عقد الاستئجار الذي ينقل إلى المستأجر مخاطر ومنافع استخدام الأصل ، يجب تسجيله كعملية شراء طويل الأجل ، لكن ينظر إلى هذه المعايير باعتبارها معايير حكمية ، لأن مجلس معايير المحاسبة المالية لم يعرض أي تفسير لاختياره مدة استئجار قدرها 75% أو قيمة عادلة قدرها 90%

كنقاط قطع ، إضافة إلى أن هذه المعايير تعتبر تحصيلاً حاصلاً ، وتعتمد أساسًا على المعيار الرابع (انظر إلى مقال Coughlan على شبكة المعلومات الدولية في الصفحات الخاصة بالفصل الثالث عشر من النسخة الإنجليزية) .

أما في حالة المؤجر (وباستثناء استئجارات الرفع التي ستتم مناقشتها لاحقاً) إذا ما كان الاستئجار يقابل أيا من المعايير الأربعة السابقة بالإضافة إلى كلا المعيارين الإضافيين التاليين ، عندئذ يصنف الاستئجار كعملية بيع أو استئجار تمويلي مباشر (استئجار تمويلي) **وهذان الشرطان هما** :

1- أن يكون بالإمكان التنبؤ بدقة معقولة بالقدرة على تحصيل الحد الأدنى لدفعات الاستئجار .

2- ألا يكون هناك عدم تأكد مهم بشأن مبلغ التكاليف غير القابل للاسترداد ، والتي لم يتم تكبدها من قبل المؤجر حسب عقد الاستئجار حتى حينه .

المعالجة المحاسبية لعقود الاستئجار والتقرير عنها من قبل المستأجرين وفقا لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) :

Accounting and Reporting by Lessees under SFAS No.(13)

كان الهدف الأساسي دائما من معالجة عمليات الاستئجار في القوائم المالية للمستأجر هو الاعتراف المناسب بالأصول والالتزامات في الميزانية ، وقد تداخل هذا الهدف مع مسألة الاعتراف بالإيراد من جانب المؤجر ، وقد ظل كذلك الموقف المعتاد للمحاسبين هو أنه إذا كان اتفاق الاستئجار من حيث الطبيعة ، هو شراء بالتقسيط عندئذ تجب معالجة الأصل المستأجر كأصل من قبل المستأجر ، إلى جانب الالتزام المقابل له ، فعدم القيام بهذه المعالجة ، يؤدي إلى تخفيض الأصول والالتزامات في الميزانية ، أما اتفاقيات الاستئجار التي لا تعتبر بمثابة شراء بالتقسيط فهي تمثل ترتيبات تمويل خارج الميزانية ويجب الإفصاح عنها بشكل مناسب في ملاحظات القوائم المالية .

لقد اعترف قسم البحوث المحاسبية التابع لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في سنة 1962 أن هناك عدم ثبات في الإفصاح عن عقود الاستئجار من قبل المستأجرين ، وأن معظم الشركات لا يقوم برسملة عقود الاستئجار ، وعندئذ وافق على دراسة بحثية حول التقرير عن عقود الاستئجار من قبل المستأجرين ، وقد كان من بين توصيات هذه الدراسة ما يلي :

إذا كانت عقود الاستئجار تؤدي إلى حقوق في الأصول ، عندئذ يجب قياس هذه الحقوق والالتزامات المتعلقة بها وإدراجها في الميزانية ، وإذا كانت مدفوعات الإيجار تمثل وسيلة لتمويل شراء حقوق على الأصول التي يحوزها المستأجر ، وتخضع لرقابته ، عندئذ تكون هذه العملية بمثابة شراء أصل مع الالتزام بدفع مقابله .

لكن إذا كانت مدفوعات الإيجار هي نظير خدمات مثل الصيانة والتأمين وضرائب الممتلكات والتدفئة والإضاءة وخدمات المناولة والرفع ، عندئذ لا يكون قد تم شراء الأصل ولا يتم تسجيله .

وتنطوي عملية قياس قيمة الأصل والالتزام المرتبط به على خطوتين هما :

1- تحديد جزء الإيجار الذي يشكل مدفوعات نظير الحق في الأصل .
2- خصم هذه الإيجارات باستخدام معدل فائدة مناسب .

إن الفرق الأساسي بين نتائج هذه الدراسة والممارسات السائدة ، كان هو التأكيد على الحق في الأصل (حق استخدام الأصل) بدلاً عن حق على الأصل- حيازة حقوق الملكية في الأصل .

وقد أخذ مجلس مبادئ المحاسبة توصيات هذه الدراسة في الاعتبار ، ووافق على ضرورة أن تؤدي بعض عقود الاستئجار إلى تسجيل أصل والتزام ، وخلص إلى أن المعيار المهم تطبيقه ، هو ما إذا كان الاستئجار بمثابة عملية شراء ، أي بمثابة وجود حق على الأصل وليس وجود حق في الأصل . وقد أشارت هذه النتيجة إلى أن المجلس وافق على أن الأصول والالتزامات يجب تسجيلها إذا كانت عملية الاستئجار بمثابة شراء بالتقسيط بنفس الكيفية التي تسجل بها اتفاقات الشراء الأخرى ، إلا أن المجلس لم يوافق على حق استخدام الأصل مقابل مدفوعات إيجار مستقبلية ، يؤدي إلى تسجيل الأصول والالتزامات ، نظراً لعدم وجود حق ملكية في الأصل .

وقد أكد مجلس مبادئ المحاسبة في رأيه رقم (5) على أن عقد الاستئجار غير القابل للإلغاء أو القابل للإلغاء عند حدوث مسألة احتمالية مستبعدة ، **ربما يكون بمثابة عملية شراء إذا ما توفر أي من الشرطين التاليين :**

1- أن تكون المدة المبدئية أقل مادياً من العمر الإنتاجي للأصل ، وأن يكون لدى المستأجر خيار تجديد عقد الاستئجار للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي للأصل بقيمة أقل بكثير من القيمة العادلة للإيجار .

2- أن يكون للمستأجر حق حيازة الأصل خلال فترة عقد الاستئجار أو عند نهاية مدته بسعر يبدو عند بداية عقد الاستئجار أقل كثيراً من القيمة العادلة المحتملة للأصل عند التاريخ أو التواريخ المسموحة لحيازة المستأجر للأصل .

وقد كان يُنظر إلى توافر أي من هذين الشرطين باعتباره دليلاً مقنعاً على أن المستأجر كان يؤسس للملكية في الأصل .

وقد ذهب مجلس مبادئ المحاسبة إلى القول بأن وجود واحد أو أكثر من الظروف التالية يشير إلى أن عقد الاستئجار يعد بمثابة عملية شراء :

1- أن يكون الأصل قد تمت حيازته من قبل المؤجر بهدف الوفاء باحتياجات المستأجر ، وقد يكون قابلاً للاستخدام لهذا الغرض فقط ومن قبل المستأجر فقط .
2- أن تكون مدة العقد تقابل بصورة كبيرة العمر المتوقع للأصل ، وأن يكون المستأجر ملزمًا بدفع التكاليف مثل الضرائب والتأمين والصيانة والتي تعتبر عادة مصاحبة للملكية .
3- أن يكون المستأجر قد ضمن التزامات المؤجر فيما يتعلق بالأصل المستأجر .
4- أن يكون المستأجر قد عالج عقد الاستئجار كعملية شراء للأغراض الضريبية .

إضافة إلى أن عقد الاستئجار يمكن اعتباره عملية شراء إذا كان المؤجر والمستأجر مرتبطين حتى في غياب الشروط والظروف السابقة وفي هذه الحالة :

يجب تسجيل الاستئجار كعملية شراء إذا كان الغرض الأساسي من ملكية المؤجر للأصل هو استئجاره للمستأجر إذا تحقق أي من الشرطين :

1- كانت مدفوعات الاستئجار مرهونة لضمان دين المؤجر .
2- كان المستأجر قادراً بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التحكم أو التأثير بصورة جوهرية على تصرفات المؤجر فيما يتعلق بالاستئجار .

وقد أدت هذه النتائج إلى جدل في أوساط المجتمع المالي ، لأن بعض الأفراد يعتقدون أنها أدت إلى تقليل حوافز الاستئجار ، ويرى هؤلاء أن الاستئجار غير المرسمل يوفر المنافع التالية :

1- وجود معدل عائد محاسبي ونسب مديونية محسنة مما يحسن الصورة المالية للشركة .

2- وجود تصنيف ائتماني جيد .

3- وجود زيادة في رأس المال المتاح .

من جهة أخرى ، يرى مؤيدو رسملة الاستئجار ، أن هذه الحجج من الأساس هي محاولة تضليل مستخدمي القوائم المالية ، حيث يجب على الشركة أن تفصح بشكل كامل عن أثر كل أنشطتها التمويلية والاستثمارية ، ولا تحاول أن تخفي الطبيعة الاقتصادية للمعاملات الخارجية (هذا الموضوع ستتم مناقشته بتفصيل أكبر لاحقاً في هذا الفصل) .

الاستئجارات الرأسمالية : Capital Leases

إن وجهات النظر التي تم التعبير عنها في رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (5) ، بشأن رسملة عقود الاستئجار ، التي هي بمثابة عمليات شراء بالتقسيط مهمة من الناحية التاريخية **لسببين هما** : **أولاً** - بنى مجلس معايير المحاسبة المالية النتائج التي توصل إليها في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) على مفهوم أن الاستئجار الذي يؤدي إلى "نقل كبير لجميع منافع ومخاطر ملكية الأصل تجب معالجته كعملية شراء للأصل من قبل المستأجر وتحمل الالتزام ، وعملية بيع أو تمويل من قبل المؤجر" . **ثانياً**- إن أحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) التي تنطبق على المستأجر تنحو إلى حد كبير منحى رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (5) .

وتشترط أحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) على المستأجر الذي يدخل في اتفاق استئجار رأسمالي أن يسجل كلاً من الأصل والالتزام بالقيمة الأقل لما يلي :

1- مجموع القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الاستئجار عند بدايته (انظر المناقشة التالية) .

2- القيمة العادلة للأصل المستأجر عند تاريخ بدء الاستئجار .

وقد وضعت قواعد تحديد الحد الأدنى لدفعات الاستئجار بشكل محدد من قبل المجلس ، وباختصار يجب إدراج تلك الدفعات التي يُلزم المستأجر أو تمكن مطالبته

بها ، مع استثناء تكاليف التنفيذ ، **وبالتالي تعتبر البنود التالية عرضة للإدراج عند تحديد الحد الأدنى لدفعات الاستئجار** :

1- الحد الأدنى لدفعات الإيجار على مدى مدة الاستئجار .

2- الدفعة التي يستدعيها خيار الشراء التفاوضي .

3- أي ضمان للقيمة المتبقية يقدمه المستأجر عند انتهاء مدة الاستئجار .

4- أي جزاءات قد يُطلب من المستأجر دفعها لعدم تجديد عقد الاستئجار .

وبعد تحديد الحد الأدنى لدفعات الاستئجار أو القيمة السوقية العادلة ، تكون الخطوة التالية هي حساب القيمة الحالية لدفعات الاستئجار ، وعادة ما يكون معدل الفائدة المستخدم في عملية الحساب هذه هو معدل الاقتراض الحدي للمستأجر ، وهو عبارة عن المعدل الذي كان سيتحمله المستأجر لو اقترض الأموال لشراء الأصل بدفعات على مدى نفس الفترة ، فإذا كان المستأجر يمكنه بسهولة تحديد معدل الفائدة الضمني المستخدم من قبل المؤجر ، وكان هذا المعدل أقل من معدل الاقتراض الحدي له ، عندئذ يتوجب عليه استخدام هذا المعدل لحساب القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الاستئجار ، أما إذا كان المستأجر لا يعرف معدل الفائدة للمؤجر (وهي الحالة الأرجح) ، أو كان معدل الفائدة الضمني للمؤجر أكبر من معدل الاقتراض الحدي للمستأجر ، عندئذ سيكون لدى كل من المؤجر والمستأجر جداول إهلاك مختلفة للاعتراف بإيراد الفوائد ومصروف الفوائد على التوالي .

ويجب تحديد أصول الاستئجار الرأسمالي والتزاماته بشكل منفصل في ميزانية المستأجر ، أو في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية له ، ويجب تصنيف هذه الالتزامات بين المتداولة وغير المتداولة ، وفق نفس أساس تصنيف الالتزامات الأخرى ، أي حسب تاريخ استحقاق دفع الالتزام ، وما لم يكن الاستئجار متعلقاً بالأراضي ، فإنه يجب إهلاك الأصل المسجل كاستئجار رأسمالي باستخدام إحدى طريقتين . فالاستئجارات التي تفي بأي من الشرطين (1) أو (2) من الشروط الواردة في الصفحات السابقة يجب إهلاكها بطريقة تتماشى مع سياسة الاستهلاك العادية التي يضعها المستأجر لأصوله الثابتة المملوكة ، أما الاستئجارات التي لا تفي بالشرطين (1) أو (2) لكنها تفي بأحد الشرطين (3) أو (4) يجب إهلاكها بطريقة تتماشى مع سياسة الاستهلاك

العادية للمستأجر باستخدام مدة الاستئجار كفترة إهلاك . وتماشياً مع رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (21) المعنون "الفوائد على المدينين والدائنين" تشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) ضرورة توزيع الحد الأدنى لكل دفعة في ظل عقد الاستئجار الرأسمالي بين تخفيض الالتزام ومصروف الفوائد . ويجب القيام بهذا التوزيع بطريقة تجعل مصروف الفوائد يعكس معدل (فائدة ثابت) على أرصدة الالتزامات القائمة (أي طريقة معدل الفائدة الحقيقي) ، وهكذا تكون الدفعات المتوالية تؤدى إلى توزيع مقدار أكبر لتخفيض أصل الالتزام ، ومقدار أقل لتخفيض مصروف الفوائد كما هو الحال في جدولة مدفوعات أي قرض آخر ، ويؤدي هذا الإجراء إلى إظهار القرض في الميزانية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة الحقيقي .

متطلبات الإفصاح عن الاستئجار الرأسمالي :

Disclosure Requirement for Capital Leases

اشترطت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) كذلك الإفصاح عن معلومات إضافية عن الاستئجار الرأسمالي ، حيث يجب الإفصاح عن المعلومات التالية في القوائم المالية للمستأجر ، أو في **الملاحظات المرفقة بها** :

1- إجمالي مبلغ الأصول المسجلة وفق عقود الاستئجار الرأسمالي ، كما هي في تاريخ كل ميزانية حسب المجموعات الأساسية وفقا لطبيعتها أو وظيفتها .

2- الحد الأدنى لدفعات الاستئجار مستقبلاً ، كما في تاريخ آخر ميزانية يتم عرضها بشكل تجميعي ولكل سنة من السنوات المالية الخمس السابقة .

3- إجمالي الحد الأدنى لإيجارات عقود الاستئجار الفرعية التي سيتم التحصل عليها مستقبلاً ، وفق عقود الاستئجار الفرعية غير القابلة للإلغاء ، كما في تاريخ آخر ميزانية يتم عرضها .

4- إجمالي الإيجارات المشروطة (وهي الإيجارات التي يعتمد المبلغ فيها على عامل آخر خلافاً لمرور الزمن) التي تم تكبدها لكل فترة يتم عنها إعداد قائمة الدخل .

الاستئجارات التشغيلية : Operating Leases

إن جميع عقود الاستئجار التي لا تفي بالمعايير الأربعة للرسملة ، يجب تصنيفها كعقود تشغيلية من قبل المستأجر ، لأن عدم الوفاء بأي من هذه الشروط يعني ببساطة

أن عقد الاستئجار هو اتفاق إيجار ، وتجب معالجته في الأساس بنفس الكيفية التي يعالج بها أي إيجار آخر مع وجود بعض الاستثناءات ، فمدفوعات الإيجار التي يتم القيام بها في ظل الاستئجار التشغيلي ، يتم تحميلها بشكل عادي على المصروفات متى حان دفعها على مدى حياة عقد الاستئجار ، وهناك استثناء في حالة ما إذا كان جدول الإيجار لا يؤدي إلى دفعات متساوية وعلى فترات متساوية ، ففي مثل هذه الحالات يجب الاعتراف بمصروف الإيجار على أساس الخط المستقيم ، ما لم يكن المستأجر بإمكانه برهنة أن هنالك طريقة أخرى تؤدي إلى أعباء دورية أكثر نظامية وأكثر رشداً .

وقد لاحظ مجلس مبادئ المحاسبة في رأيه رقم (31) المعنون "الإفصاح عن التزامات عقود الاستئجار من قبل المستأجر" أن العديد من مستخدمي القوائم المالية غير راضين عن المعلومات التي تقدم عن عقود الاستئجار ، ورغم وجود العديد من الانتقادات الموجهة إلى المعالجة المحاسبية لعقود الاستئجار ، فإن تركيز هذا الرأي كان على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بشأن عقود الاستئجار غير المرسملة .

وقد كانت الإفصاحات التالية ، هي الإفصاحات المطلوبة لعقود الاستئجار التشغيلية من قبل المستأجر :

1- بالنسبة لعقود الاستئجار التشغيلية التي تحتوي على شروط مبدئية أو متبقية غير قابلة للإلغاء تزيد على سنة واحدة :

(أ) الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار المستقبلية المطلوبة كما في تاريخ آخر ميزانية تم عرضها بشكل تجميعي ولكل سنة من السنوات المالية الخمس التالية .

(ب) إجمالي الحد الأدنى للإيجارات التي سيتم تسلمها في المستقبل في ظل عقود الاستئجار الفرعية غير القابلة للإلغاء كما في تاريخ آخر ميزانية تم عرضها .

2- بالنسبة لجميع عقود الاستئجار التشغيلية : مصروف الإيجار لكل فترة يتم فيها عرض قائمة الدخل إلى جانب مبالغ الحد الأدنى للإيجارات ، والإيجارات المحتملة وإيجارات عقود الاستئجار الفرعية .

3- بيان عام باتفاقيات عقد الاستئجار التي أبرمها المستأجر بما فيها ما يلي - دون أن تقتصر عليه :

(أ) الأساس الذي حددت عليه دفعات الإيجار المحتملة .
(ب) مدى وجود وشروط التجديد أو خيارات الشراء وشروط الفسخ .
(جـ) القيود التي تفرضها اتفاقيات الاستئجار لتلك المتعلقة بالتوزيعات والديون الإضافية والاستئجار في المستقبل .

ويرى مجلس معايير المحاسبة المالية أن متطلبات المعالجة المحاسبية والإفصاح عن الاستئجار الرأسمالي والاستئجار التشغيلي من قبل المستأجر تعطي المستخدمين معلومات مفيدة في تقييم المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها ، وقد عرضت هذه المتطلبات العديد من القواعد المحددة والتفصيلية التي يجب أن تقود إلى ثبات أكبر في عرض معلومات الاستئجار .

المعالجة المحاسبية للاستئجار والتقرير عنها من قبل المؤجرين :

Accounting and Reporting by Lessors

ظل الهدف الأساسي دائمًا من معالجة الاستئجار في القوائم المالية للمؤجر ، هو التوزيع المناسب للإيرادات والمصروفات بين الفترات التي يغطيها عقد الاستئجار ، ويختلف هذا الهدف عن تركيز المستأجر على عرض الاستئجار في الميزانية ، وكقاعدة عامة ، تشمل اتفاقيات عقد الاستئجار جدولاً محدداً بتواريخ ومبالغ الدفعات التي يقدمها المستأجر للمؤجر ، لكن حقيقة أن المؤجر يعرف تاريخ ومقدار الدفعة لا يشير بالضرورة إلى وجوب تسجيل الإيراد في نفس الفترة التي يتم فيها تحصيل النقدية ، فالمحاسبة على أساس الاستحقاق تؤدي في بعض الحالات إلى الاعتراف بالإيراد في فترة تختلف عن الفترة التي يتم فيها تحصيل الدفعة لكي يتم قياس نتائج العمليات بعدالة أكبر .

إن طبيعة عقد الاستئجار وجدول الإيجار قد يحتمان على المؤجر الاعتراف بإيراد أكبر أو أقل من الدفعات المستلمة في فترة معينة ، إضافة إلى أنه يجب عليه توزيع تكاليف شراء وتشغيل الأصل المستأجر ، إلى جانب أي تكاليف تترتب على التفاوض بشأن العقد وتكاليف إنهائه بين الفترات المحاسبية التي استفادت من المنافع بطريقة نظامية رشيدة تتماشى مع توقيت الاعتراف بالإيراد ، وهذه النقطة الأخيرة تتماشى مع تطبيق مبدأ المقابلة في المحاسبة ، حيث يتم تحديد مقدار الإيراد الذي يتم الاعتراف به في الفترة ، ثم يعد ذلك التأكد من التكاليف التي تجب مقابلتها بهذا الإيراد .

وقد كان معيار الاختيار بين معالجة إيراد الاستئجار بطريقة الاستئجار الرأسمالي ، وطريقة الاستئجار التشغيلي تعتمد على هدف المحاسبة من عرض صافي الدخل الدوري للمؤجر بعدالة ، وأي الطريقتين تحقق هذا الهدف بشكل أفضل ، يجب اتباعها . وقد وضعت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) معايير محددة لتحديد نوع عقد الاستئجار إلى جانب متطلبات التقرير والإفصاح لكل نوع .

ووفقاً لهذه القائمة ، إذا كان اتفاق عقد الاستئجار من البداية يفي بمعايير المؤجر لتصنيف الاستئجار كاستئجار رأسمالي ، وكان المعياران الإضافيان الخاصان بالمؤجر اللذان سبق ذكرهما قد تم الوفاء بهما ، عندئذ يجب على المؤجر أن يصنف عقد الاستئجار ، إما كاستئجار شبيه بالبيع (Sales-Type) أو استئجار تمويلي مباشر أيهما أنسب ، أما جميع عقود الاستئجار الأخرى باستثناء عقود الاستئجار بالاقتراض (Leveraged) ستتم مناقشتها في فقرة خاصة فتصنف كعقود استئجار تشغيلي .

الاستئجار الشبيه بالبيع Sales-Type Leases:

إن الاستئجار الرأسمالي يجب تسجيله من قبل المؤجر كاستئجار شبيه بالبيع ، متى كانت هناك أرباح أو خسائر للمصنِّع أو السمسار ، وهو ما يعني أن الأصل المستأجر ، هو بند من المخزون ، وأن البائع يحقق مجمل ربح من عملية البيع ، فالاستئجار الشبيه بالبيع ينشأ عند استخدام المصنِّع أو السمسار للاستئجار كوسيلة لتسويق المنتجات .

يبين الجدول (13-1) الخطوات الأساسية التي تنطوي عليها معالجة المؤجر للاستئجار الشبيه بالبيع ، حيث يكون المبلغ المسجل كمجمل استثمار (a) هو إجمالي مبلغ الحد الأدنى لدفعات الاستئجار على مدى عمر عقد الاستئجار بالإضافة إلى أي قيمة غير مضمونة تعود لصالح المؤجر ، وبعد تحديد مجمل الاستثمار يتم خصمه للحصول على قيمته الحالية (b) باستخدام معدل فائدة يؤدي إلى جعل القيمة الحالية التجميعية في بداية مدة الاستئجار مساوية للقيمة العادلة للأصل المستأجر ، ويشار إلى هذا المعدل بمعدل الفائدة الضمني للاستئجار .

ويسجل الفرق بين مجمل الاستثمار (a) والقيمة الحالية لمجمل الاستثمار(b) كدخل فوائد غير مكتسب (c) ويتم إهلاكه كدخل فوائد على مدى مدة الاستئجار باستخدام طريقة معدل الفائدة المبينة في رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (21) ، ويؤدي

تطبيق هذه الطريقة إلى معدل عائد ثابت على صافي الاستثمار في الاستئجار ، والفرق بين مجمل الاستثمار (a) ودخل الفوائد غير المكتسب (c) هو مقدار صافي الاستثمار (d) و الذي يساوي القيمة الحالية لمجمل الاستثمار (b) ويصنف هذا المقدار كأصل متداول أو غير متداول في ميزانية المؤجر بنفس الكيفية التي تراعى في جميع الأصول الأخرى ، **وهكذا يظهر إيراد الاستئجار الشبيه بالبيع بمبلغين مختلفين هما :**

1- مجمل الربح (أو الخسارة) من البيع في سنة اتفاقية الاستئجار .

2- الفوائد على صافي الاستثمار المتبقي خلال المدة المتبقية من حياة اتفاقية الاستئجار .

بالنسبة للاستئجارات الشبيهة بالبيع ، ونظراً لأن الحدث الحاسم هو البيع ، لذا يتم تخفيض التكاليف المباشرة المبدئية المصاحبة للحصول على عقد الاستئجار عند تسجيل البيع في بداية الاستئجار ، ويتم الإفصاح عن هذه التكاليف كمصروفات بيع في قائمة الدخل .

الجدول (1-13) خطوات معالجة الاستئجار الشبيه بالبيع

مجمل الاستثمار	(a)	××
يطرح		
القيمة الحالية لمجمل الاستثمار	(b)	(××)
يساوي		
الدخل غير المكتسب	(c)	××
مجمل الاستثمار	(a)	××
يطرح		
الدخل غير المكتسب	(c)	××
يساوى		
صافي الاستثمار	(d)	××
المبيعات	(e)	××
يطرح		
تكلفة البضاعة المباعة	(f)	××
تساوى		
الربح أو الخسارة		××

الاستئجار التمويلي المباشر : Direct Financing Leases

عندما لا يتم تسجيل أرباح (أو خسائر) للمصنِّع أو السمسار ، عندئذ تجب معالجة الاستئجار الرأسمالي كاستئجار تمويلي مباشر من قبل المؤجر ، وفي ظل طريقة التمويل المباشر ، ينظر أساساً إلى المؤجر باعتباره مؤسسة مقرضة لأغراض الاعتراف بالإيراد ، فإذا أثبت المؤجر الاستئجار الرأسمالي وفقًا لطريقة التمويل المباشر ، عندئذ يجب توزيع كل دفعة بين إيراد الفوائد واسترداد الاستثمار ، وفي الفترات الأولى من الاتفاق ، يكون جزء كبير من الدفعة بمثابة فوائد ، لكن كل دفعة لاحقة ستؤدي إلى مقدار متناقص من إيراد الفوائد ، ومقدار متزايد من استرداد الاستثمار ، نظراً لحقيقة أن مقدار صافي الاستثمار يتناقص .

وبالنسبة للاستئجارات التمويلية المباشرة ، تبنىّ مجلس معايير المحاسبة المالية مدخلاً يتطلب تسجيل إجمالي الحد الأدنى لدفعات الاستئجار كمدينين عند تاريخ العملية ، ومعالجة الفرق بين هذا المقدار ، وتكلفة الأصل كدخل غير مكتسب ، ثم تخفيض المدينين لاحقاً بإجمالي الدفعة في كل مرة يتم فيها تسلم دفعة الإيجار ، ويتم تحويل جزء من الدخل غير المكتسب إلى الدخل المكتسب .

يبين الجدول (2-13) خطوات معالجة الاستئجارات التمويلية المباشرة ، حيث يتحدد مجمل الاستثمار (a) بنفس الكيفية التي يتحدد بها في الاستئجار الشبيه بالبيع ، لكن الدخل غير المكتسب (c) يحسب على أنه الفرق بين مجمل الاستثمار وتكلفة الأصل المستأجر (b) ، ويكون الفرق بين مجمل الاستثمار (a) والدخل غير المكتسب (c) هو صافي الاستثمار (d) الذي هو نفسه (b) في حالة الاستئجار الشبيه بالبيع .

وتعالج التكاليف المباشرة المبدئية (e) في عقود الاستئجار التمويلي ، كتسوية للاستثمار في الأصل المستأجر ، ونظراً لأن تمويل الاستئجار هو النشاط المولد للإيراد ، لذا اشترطت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (91) ضرورة مقابلة هذه التكلفة بالتناسب مع الاعتراف بإيراد الفوائد ، ففي كل فترة محاسبية من عمر عقد الاستئجار يتم إهلاك دخل الفوائد غير المكتسبة (c) مطروحًا منه التكاليف المباشرة (e) باستخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي ، ونظرا لأن صافي الاستثمار يزداد بمقدارٍ مساو للتكاليف المباشرة المبدئية ، لذا لابد من تحديد معدل فائدة حقيقي جديد ، ليمكن تطبيق طريقة الفائدة على رصيد صافي الاستثمار المتناقص ، وفي ظل الاستئجارات التمويلية

المباشرة ، يكون الإيراد الوحيد الذي يسجله المؤجر ، يتم الإفصاح عنه كإيراد فوائد خلال مدة عقد الاستئجار ، وبما أن الزيادة في التكاليف المباشرة المبدئية يتم الإفصاح عنها كصافي استثمار ، يمثل دخل الفوائد المعلن عنه الفوائد صافية من شطب أو إهلاك ، التكاليف المباشرة المبدئية .

الجدول (13-2) خطوات معالجة الاستئجارات التمويلية المباشرة

مجمل الاستثمار	(a)	××
يطرح		
التكلفة	(b)	(××)
يساوي		
الدخل غير المكتسب	(c)	××
مجمل الاستثمار	(a)	××
يطرح		
الدخل غير المكتسب	(c)	××
يساوي		
صافي الاستثمار	(d)	××
الدخل غير المكتسب	(c)	××
يطرح		
التكاليف المباشرة المبدئية	(e)	××
تساوي		
الدخل غير المكتسب الذي يتم اعتماده	(g)	××

متطلبات الإفصاح عن الاستئجار الشبيه بالبيع والاستئجار التمويلي المباشر:
Disclosure Requirements for Sales-Type and Direct Financing Leases

بالإضافة إلى الإجراءات المحددة المطلوبة لمعالجة الاستئجارات الشبيهة بالبيع ، والاستئجارات التمويلية المباشرة ، وضع مجلس معايير المحاسبة المالية بعض المتطلبات الإفصاحية الخاصة ، حيث يجب الإفصاح عن المعلومات التالية إذا كان الاستئجار يشكل جزءً مهمًا من أنشطة المشروع المؤجر ، **من حيث الإيراد أو صافي الدخل أو الأصول :**

1- مكونات صافي الاستثمار في الاستئجارات كما في تاريخ الميزانية المعروضة :
(أ) الحد الأدنى لدفعات الاستئجار المستقبلية التي سيتم الحصول عليها مطروحاً منها أي تكاليف تنفيذ مدرجة في الدفعات ، ومخصص عدم التحصيل .
(ب) القيمة المتبقية غير المضمونة .
(جـ) الدخل غير المكتسب .

2- الحد الأدنى لدفعات الاستئجار المستقبلية التي سيتم تسلمها في كل سنة من السنوات المالية الخمس التالية ، كما في تاريخ الميزانية المعروضة حالياً .

3- مقدار الدخل غير المكتسب المدرج في الدخل لمقابلة التكاليف المباشرة المبدئية المحملة على الدخل في كل فترة يتم فيها عرض قائمة الدخل (بالنسبة للاستئجار التمويلي المباشر فقط) .

4- إجمالي الإيجارات المحتملة المدرجة في الدخل لكل فترة يتم فيها عرض قائمة الدخل .

5- بيان عام باتفاقيات الاستئجار بالنسبة للمؤجر .

وأشار المجلس إلى أن هذه الإفصاحات من قبل المؤجر ، كما هو الحال بالنسبة للإفصاحات التي يقوم بها المستأجر ، تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييمهم للظروف المالية ، ونتائج عمليات المؤجر ، إضافة إلى أن هذه المتطلبات تجعل المعلومات التي يفصح عنها كل من المؤجر والمستأجر أكثر ثباتًا وتوحيداً .

الاستئجارات التشغيلية: Operating Leases

تتم معالجة الاستئجارات التي لا تفي بمعايير التصنيف كاستئجار شبيــه بالبيـع ، أو استئجار تمويلي مباشر ، باعتبارها استئجارات تشغيلية من قبل المؤجر ، ونتيجة لذلك يتم التقرير عن الأصل المستأجر في ميزانية المؤجر ضمن أو قرب الآلات والمعدات والعقارات ، ويتم استهلاكه باتباع سياسة الاستهلاك العادية المتبعة من قبله .

ويتم الاعتراف بدفعات الإيجار كإيراد عندما يحين موعد استحقاقها ، إلا إذا كانت هذه الدفعات لا تتم على أساس الخط المستقيم ، وفي هذه الحالة ، وكما في حالة المستأجر ، يجب الاعتراف بالإيراد على أساس الخط المستقيم (القسط الثابت) ، حيث يتم تأجيل التكاليف المباشرة المبدئية المصاحبة للاستئجار ، ويتم توزيعها على

مدة الاستئجار بنفس الكيفية التي يتم بها الأمر في حالة إيراد الإيجار (عادة على أساس الخط المستقيم) ، لكن إذا لم تكن هذه التكاليف مادية ، يمكن عندئذ تحميلها على المصروف بمجرد تكبدها .

وإذا كان الاستئجار يشكل جزءاً كبيراً من أنشطة المشروع المؤجر ، عندئذ يجب الإفصاح عن المعلومات التالية المتعلقة بالاستئجارات التشغيلية :

1- التكلفة والقيمة المرحلة للأصل (إذا كانتا مختلفتين) المستأجر أو المحتفظ به لغرض الاستئجار حسب المجموعات الأساسية للأصول ووفق طبيعتها أو وظيفتها ومقدار مجمع الاستهلاك الكلي ، كما في تاريخ آخر ميزانية يتم عرضها .

2- الحد الأدنى للإيجارات المستقبلية من الاستئجارات غير القابلة للإلغاء ، كما في تاريخ آخر ميزانية يتم عرضها بشكل تجميعي ولكل سنة من السنوات الخمس التالية .

3- إجمالي الإيجارات الاحتمالية المدرجة في الدخل في كل فترة يتم فيها عرض قائمة الدخل .

4- بيان عام باتفاقيات الاستئجار من قبل المؤجر .

البيع ثم الاستئجار:Sales and Leaseback

يقوم مالك الأصل في عملية البيع ثم الاستئجار ، ببيع الأصل ، ثم يقوم بعد ذلك باستئجاره مباشرة من المشتري ، وتحدث هذه العمليات بصورة متكررة متى كانت الشركات محدودة الموارد النقدية ، أو متى كانت هذه العمليات تؤدي إلى مزايا ضريبية ، فالمزايا الضريبية تحدث لأن سعر بيع الأصل عادة هو قيمته السوقية العادلة ، وهذه القيمة تزيد عادة على القيمة المسجل بها الأصل في دفاتر البائع ، لذلك تعتبر دفعات الإيجار الدورية القابلة للاستقطاع ضريبياً أكبر من المقدار المسجل لمصروف الاستهلاك .

وتتم معالجة معظم عمليات البيع ثم الاستئجار كحدث اقتصادي واحد وفقًا لمعايير تصنيف الاستئجار التي سبقت مناقشها ، وهو ما يعني أن المستأجر – البائع يطبق معايير قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) على اتفاق الاستئجار ، ويسجل

الاستئجار إما على أساس أنه رأسمالي أو تشغيلي ، ويقوم بإهلاك مكاسب البيع على مدى فترة الاستئجار ، أما إذا كانت خسائر فيتم الاعتراف بها فوراً ، لكن في الظروف التي يحتفظ فيها المستأجر بحقوق بسيطة في استخدام الأصل ، يمكن الاعتراف مباشرة بالمكاسب ، وفي هذه الحالة تكون هناك عمليتان مختلفتان ، لأن حقوق الاستخدام قد تغيرت .

عقود الاستئجارات بالاقتراض: Leveraged Leases

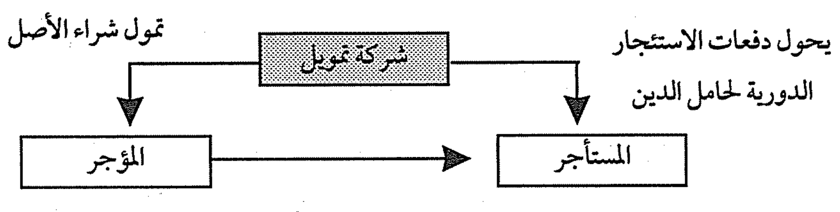
يعرف الاستئجار بالاقتراض بأنه اتفاق استئجار خاص ينطوي على ثلاثة أطراف هي :

1- حامل حق الملكية – المؤجر .

2- مستخدم الأصل – المستأجر .

3- حامل الدين – ممول طويل الأجل .

ويمكن تصوير الاستئجار بالاقتراض كما يلي :



إن المشكلة الأساسية في معالجة الاستئجارات بالاقتراض محاسبياً ، هي ما إذا كانت العملية يجب تسجيلها كحدث اقتصادي واحد أو عمليات منفصلة ، فجميع الاستئجارات بالاقتراض ، تفي بمعايير الاستئجارات التمويلية المباشرة ، لكن الاستئجار بالاقتراض يمكن معالجته كاستئجار يضم عملية دين إضافية ، أو معالجته كعملية واحدة ، وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية ضرورة معالجة الاستئجار بالاقتراض كعملية واحدة ، وقدم بالخصوص الاسترشادات التالية :

إن المستأجر يجب أن يسجل الاستئجار كاستئجار رأسمالي ، أما المؤجر فيجب أن يسجله كاستئجار تمويلي مباشر ، **ويكون الاستثمار في الاستئجار الرأسمالي هو محصلة مجموعة من العوامل هي :**

1- الإيجارات المستحقة ، صافية من جزء الإيجار الملائم لأصل الدين ، والفوائد على الدين الذي لا يمكن الرجوع به إلى الممول .

2- حساب مدين مقابل مبلغ الائتمان الضريبي الاستثماري الذي سيتم تحقيقه من العملية .

3- القيمة المقدرة المتبقية من الأصل المستأجر .

4- دخل مؤجل غير مكتسب ، يتكون من دخل الاستئجار المقدر (أو الخسائر) قبل الضرائب بعد طرح التكاليف المباشرة المبدئية التي يتم توزيعها على الدخل على مدى مدة الاستئجار ، والائتمان الضريبي الاستثماري المتبقي الذي سيتم توزيعه على الدخل على مدى فترة الاستئجار .

وبعد تحديد الاستثمار الأصلي تكون الخطوة الموالية هي توقع المتحصلات والنفقات النقدية على مدى مدة الاستئجار ، ثم حساب معدل عائد على صافي الاستثمار في السنوات التي يكون بها العائد موجباً . وتتكون التدفقات النقدية السنوية من مجموع منجمل الإيجار السنوي والقيمة المتبقية (في السنة الأخيرة) مطروحاً منه دفعات الفائدة على القرض و مضافاً إليه (أو مطروحاً منه) ائتمان ضرائب الدخل (أو أعباء ضرائب الدخل) ومطروحاً منه دفعات أصل القرض مضافاً إليه الائتمان (الإعفاء) الضريبي الاستثماري المحقق . ويكون معدل الفائدة المستخدم في عملية الحساب هو المعدل الذي عند تطبيقه على صافي الاستثمار في السنوات التي يكون فيها صافي الاستثمار موجباً يؤدي إلى توزيع صافي الدخل على هذه السنوات بالتساوي .

وقد جاء في إحدى الملاحظات التوضيحية لتوزيع التدفقات النقدية السنوية بين الاستثمار والدخل المرفقة بقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) التعليق التالي :

> إن المعدل المستخدَم للتوزيع ، يُحسب بواسطة التجربة والخطأ ، ويُحسب مقدار التوزيع بناءً على تقدير مبدئي لهذا المعدل كنقطة بداية ، فإذا كان الإجمالي الموزع على الدخل بهذه الكيفية يختلف في ظل المعدل المقدر عن صافي التدفق النقدي ، تتم زيادة أو خفض المعدل المقدر حسب ما هو مناسب للحصول على توزيع معدل ، ويتم تكرار هذه العملية ، حتى يتم اختيار معدل يؤدي إلى توزيع مبلغ إجمالي للدخل ، يساوي تماماً صافي التدفق النقدي . وكمسألة عملية يستخدم برنامج حاسوب للحساب (للتوزيع) في ظل التجارب المتوالية حتى يتم تحديد المعدل الصحيح .

وقد اعتبرت هذه الطريقة لمعالجة الاستئجارات الممولة بالاقتراض ، تؤدي إلى ربط الدخل بالرصيد غير المسترد للأصل بطريقة تتماشى مع نظرة المستثمر لهذه العملية . ويتم الاعتراف بالدخل عند مستوى معدل العائد على صافي الاستثمار في السنوات التي يكون فيها صافي الاستثمار موجباً ، وهكذا تُحدد الأرباح كأرباح مبدئية من الاستئجار . وفي السنوات الأخيرة حاولت الشركات التحايل على قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) ، وقد بُذلت هذه الجهود من قبل المستأجرين الذين لا يرغبون في الإفصاح عن التزامات زائدة أو تؤثر عكسياً على نسب المديونية والملكية الخاصة بهم ، لكن المؤجرين على العكس من المستأجرين ، لا يرغبون في تجنب تسجيل عمليات الاستئجار كاستئجارات رأسمالية ، وبالتالي فإن الخطأ يكمن في السماح للمستأجرين بتسجيل الاستئجار كاستئجار تشغيلي ، في الوقت الذي يسجله فيه المؤجرون على أساس أنه استئجار شبيه بالبيع أو استئجار تمويلي مباشر .

التحليل المالي للاستئجارات : Financial Analysis of Lease

أوضحنا في الفصل الحادي عشر ، بعض الإجراءات التي يمكن للمحلل المالي استخدامها لتقييم مركز مديونية الشركة في المدى الطويل ، وأشرنا إلى أن استخدام الاستئجارات التشغيلية ، يمكن أن يؤثر على هذا النوع من التحليل ، كما يمكن كذلك أن يؤثر استخدام الاستئجار على نسب سيولة وربحية الشركة ، حيث إن الشركة التي تستخدم الاستئجارات التشغيلية للحصول على أصولها سيكون لديها مركز أفضل من حيث رأس المال العامل ، ونسبة التداول والعائد على الأصول ، مما كان سيكون عليه الحال لو سجلت العملية كاستئجار رأسمالي ، ولتوضيح ذلك لنفرض أن شركة Samson كان لديها قبل الدخول في عملية استئجار الميزانية الملخصة التالية في 2005/12/31 :

الأصول المتداولة	$ 50,000
الأصول طويلة الأجل (المعمرة)	250,000
إجمالي الأصول	300,000
الالتزامات المتداولة (الجارية)	$20,000
الديون طويلة الأجل	130,000
حقوق الملكية	150,000
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	300,000

لنفرض كذلك، أن هذه الشركة دخلت في اتفاقية استئجار بتاريخ 31 ديسمبر 2005 تتعهد بموجبه بدفع 10,000 دولار سنوياً للمؤجر لمدة خمس سنوات قادمة، مقابل استخدام أصل معين. في هذه العملية إذا تمت معالجة الاستئجار كاستئجار تشغيلي، عندئذ لن يتم تسجيل الأصل ولا الالتزام في ميزانية الشركة، وسيظهر كل من رأس المال العامل، ونسبة التداول، ومعدل العائد على الأصول في 31 ديسمبر 2005 كما يلي (بافتراض أن الشركة حققت صافي دخل خلال سنة 2006 قدره : 25,000 دولار.

رأس المال العامل = 30,000 =20,000 - 50,000

نسبة التداول = $\frac{50,000}{20,000}$ = 1: 2,5

معدل العائد على الأصول = $\frac{25,000}{300,000}$ = % 8,3

وبدلاً عن ذلك، إذا ما سجلت اتفاقية الاستئجار كاستئجار تمويلي، عندئذ تظهر القيمة الحالية المخصومة لكل من الأصل والالتزام في الميزانية، وتتم تجزئة الالتزام إلى مكوناته المتداولة وطويلة الأجل، وتظهر ميزانية الشركة في 31 ديسمبر 2006 في هذه الحالة كما يلـــي (بافتراض معدل خصم 10%)

الأصول المتداولة	50,000
الأصول طويلة الأجل (المعمرة)	250,000
الاستئجار التمويلي	37,908
إجمالي الأصول	337,908
الالتزامات المتداولة	20,000
الالتـزام المتـداول من الاسـتـئـجـار	9,091
الديون طويلة الأجل	130,000
التزام الاستئجار طويل الأجل	28,817
حقوق الملكية	150,000
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	337,908

وفي هذه الحالة، يصبح رأس المال العامل، ونسبة التداول، ومعدل العائد على الأصول للشركة كما يلي :

رأس المال العامل = 20,909 = 29,091 - 50,000

نسبة التداول = $\frac{50,000}{29,091}$ = 1.7:1

معدل العائد على الأصول[1] = $\frac{25,000}{318,945}$ = 7.8

وتعتمد شركتا Best Buy و Circuit City بشكل كبير على الاستئجارات التشغيلية لتمويل محال التجزئة الخاصة بها. ونتيجة لذلك، لا تُفصح ميزانيتا أي من الشركتين كلية عن استثماراتهما طويلة الأجل في العقارات والآلات والمعدات. فعلى سبيل المثال، تم استخراج الملاحظة التالية من الملاحظات الهامشية للتقارير المالية السنوية لشركة Circuit City لسنة 2003 :

إن الشركة تقوم بجزء كبير من أعمالها من خلال عمليات استئجار. وتستند الالتزامات الاستئجارية للشركة على أدنى معدلات تعاقدية، وفيما يلي ملخص مصروفات الإيجار، ودخل الاستئجار الجزئي لجميع الاستئجارات التشغيلية.

السنوات المالية المنتهية في 28 فبراير

(الحسابات)	2003	2002	2001
الحد الأدنى للإيجار	373,333	375,849	345,230
الإيجارات بناء على حجم المبيعات	177	292	1,229
دخل الاستئجار الجزئي	(47,791)	(46,814)	(44,214)
صافي مصروف الإيجار	325,719	311,327	302,245

(1) متوسط الأصول في مقام النسبة = (337,908 + 300,000) ÷ 2 = 318,945

وتقوم الشركة بحساب الإيجار بناءً على النسبة المئوية لحجم المبيعات التي تزيد عن مبالغ محددة للمحال في بعض المناطق .أما معظم باقي الاستئجارات الأخرى للشركة ، فهي تعهدات إيجار ذات قيمة ثابتة ، وبعضها يحتوي على إيجارات متزايدة بناءً على مؤشر أسعار الاستهلاك . ويشترط العديد من الاستئجارات قيام الشركة بدفع الضرائب ، ومصروفات الصيانة ، والتأمين ، ومصروفات التشغيل . وستنتهي المدة المبدئية لمعظم استئجارات العقارات خلال العشرين سنة القادمة ، لكن معظم هذه الاستئجارات يحتوي على خيارات فترات تجديد إضافية تتراوح بين الخمس سنوات والعشرين سنة بشروط مشابهة للشروط المبدئية .

وقد اعترفت الشركة ، تماشياً مع قائمة معايير المحاسبة المالية رق (13) المعنونة "المعالجة المحاسبية للاستئجار" ، بمصروف الإيجار من الاستئجارات التشغيلية على أساس الخط المستقيم .

وقد تم عرض الإيجار المستحق على أساس الخط المستقيم بصورة منفصلة في الميزانية الموحدة ، وقد كان 97.4 مليون في 28 فبراير 2003 ، و 77.9 مليون في 28 فبراير 2002 .

كما كانت التزامات الحد الأدنى للاستئجارات المستقبلية ، مع استبعاد الضرائب والتأمين والتكاليف الأخرى المدفوعة مباشرة للشركة كما في 28 فبراير 2003 هي :

السنة المالية	الاستئجارات التمويلية	تعهدات الاستئجار التشغيلي	دخل الاستئجار التشغيلي الجزئي
2004	1,768	333,487	(49,875)
2005	1,798	331,807	(47,882)
2006	1,807	329,929	(45,522)
2007	1,853	324,806	(41,540)
2008	1,853	317,866	(39,315)
مابعد 2008	9,153	2,843,091	(368,925)
إجمالي دفعات الحد الأدنى للاستئجار	**18,232**	**4,480,986**	**(593,059)**
تطرح المبالغ الممثلة للفوائد	(7,144)		
دفعات الإيجارات التشغيلية	11,088		

ونتيجة لذلك ، يعتبر كل من رأس المال العامل للشركة ، ونسبة التداول بالشركة ، والنسبة السريعة الظاهرة في الفصل الثامن ، ونسبة العائد على أصولها الواردة في الفصل السابع ، جميعها مبالغ فيها إذا ما أخذنا في الاعتبار سياسة التمويل الاستئجاري للشركة . ويمكن تقدير المبالغة في هذه النسب عن طريق خصم التزام سنة 2003 البالغ 321,729,000 دولار لسنة واحدة للوصول إلى الجزء المتداول من الالتزام الاستئجاري البالغ 4,480,986,000 دولار للوصول إلى الالتزام طويل الأجل . ويساوي مجموع كلا المبلغين المقدار المرسمل للأصل الاستئجاري[1].

معايير المحاسبة الدولية : International Accounting Standards

يعالج معيار المحاسبة الدولي رقم (17) المعنون "المعالجة المحاسبية للاستئجارات" المسائل المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للاستئجارات ، وقد تم تعديل هذا المعيار قليلاً من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ضمن مشروع التحسين الذي يقوم به ، ويشابه هذا المعيار مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية التي حددتها قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) ، لكن هناك فرقًا بينهما يتعلق بالمصطلحات المستخدمة ، حيث يطلق على عمليات استئجار الأصول التي هي بمثابة عمليات شراء في معيار المحاسبة الدولي رقم (17) مصطلح الاستئجارات التمويلية بدلاً عن الاستئجارات الرأسمالية ، إضافة إلى أن مصطلحات الاستئجارات الشبيهة بالبيع واستئجارات التمويل المباشر ، لم تستخدم عند الحديث عن متطلبات الإفصاح من قبل المؤجر مع أن المعالجة المحاسبية المطلوبة للمؤجر مشابهة لما هو وارد في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) وقد كان التعديل الأساسي في المعيار الجديد هو رسملة التكاليف المباشرة المبدئية التي يتحملها المؤجر وإهلاك هذه التكاليف خلال فترة الاستئجار . وقد استبعد المعالجة البديلة

(1) للقيام بهذه الحسابات يجب افتراض معامل خصم ، كما يجب تقدير المبالغ السنوية للدفعات الجمالية البالغة 2,843,091,000 التي تستحق بعد 2008 ، فإذا افترضنا معدل خصم 6% ، ودفعات سنوية متساوية خلال الأربع عشرة سنة المتبقية من المدة المعلنة للالتزام الاستئجاري بعد سنة 2008 قدرها 1,753,262,000 ، و تكون القيمة الحالية للالتزام الجاري هي 352,202,000 ، وتكون القيمة الحالية للالتزام طويل الأجل هي 2,638,213,000 ، ويكون الأصل المستأجر بقيمة 2,990,415,000 . وبإضافة هذه القيمة إلى إجمالي أصول شركة Circuit City نلاحظ أن نسبة العائد على أصول الشركة قد انخفضت بصورة كبيرة . ويحتوي الفصل الرابع عشر ، على صفحة المعلومات الدولية على طريقة أكثر تعقيداً للوصول إلى هذه المبالغ .

الواردة في المعيار القديم والمتمثلة في تحميل التكاليف المبدئية المباشرة على حساب المصروفات من البداية .

وقد أشار التحليل المقارن الذي قام به موظفو مجلس معايير المحاسبة المالية بين معيار المحاسبة الدولي رقم (17) وقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) ، إلى أن الشركات التي تتبع المعيار الدولي تتبع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، لكن هناك مخاوف من أن الاسترشادات التي قدمها المعيار الدولي أكثر عمومية ، وأقل دقة من تلك الواردة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) ، حيث لوحظ على سبيل المثال ، أن هذه القائمة تشترط ضرورة تقييم بعض المعايير عند تحديد ما إذا كان الاستئجار يصلح لأن يكون استئجاراً رأسماليًا ، في حين أن معيار المحاسبة الدولي رقم (17) يشترط تحديداً أن يعتمد الحكم الشخصي بناءً على طبيعة عملية الاستئجار . وقد أظهرت دراسة الموظفين كذلك أن معظم استرشادات التقرير والإفصاح الواردة في المعيار الدولي ، قد عرضت من قبيل الاقتراح ، أو اختيارية ، مما يجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت هذه الأحكام يجب الأخذ بها ، وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فكيف ستكون المعالجة المحاسبية والإفصاح وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) يختلفان عما هما عليه في ظل قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) ، كما أن هذه القضايا لم يتعرض لها معيار المحاسبة الدولي (13 المنقح) .

الخلاصـــة Summary

لقد وضعت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) معايير واضحة لتحديد الاستئجارات التي تتم رسملتها من قبل المستأجرين ، وتعالج من قبل المؤجرين على أساس أنها شبيهة بالبيع أو تمويلية مباشرة ، وقد كان الهدف من هذه المعايير ، هو تحقيق التماثل في المعالجة المحاسبية من قبل كل من المستأجرين والمؤجرين ، إلا أن تحقيق التماثل المنشود يعتمد على بعض العوامل ، من أمثلتها ما إذا كان المستأجر والمؤجر لديهما معدلات فائدة متقاربة عند حساب القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات إيجار عقد الاستئجار ، وما إذا كان كلا معياري التأكد من قبل المؤجر ، قد تم الوفاء

بهما ، وما إذا كانت أساليب الاستئجار الجارية مستمرة أم هناك أساليب جديدة خارج الميزانية ، وهكذا يمكن لهذه القائمة أن تحقق هدفها المعلن ، أو تؤدي إلى انتهاء أساليب الاستئجار الجارية ، وخلق مداخل مختلفة لضمان وتوفير خدمات الأصول .

لقد حدَّ معيار المحاسبة الدولي رقم (13) ، بشكل كبير ، من استخدام إحدى الطرق الواسعة الانتشار للتمويل خارج الميزانية ، لكن مدراء بعض الشركات ربما مازالوا يحاولون التحايل على متطلبات هذه القائمة ، وتخفيض الالتزامات طويلة الأجل عما يجب ، في محاولة لتحسين الصورة المالية لهذه الشركات ، وربما تلقي الدراسة المتأنية للملاحظات المرفقة بالقوائم المالية ، وتعليقات الإدارة الضوء على التزامات غير مسجلة .

الفصل الرابع عشر

المعاشات والمنافع التقاعدية الأخرى

Pension and Other Postretirement Benefits

ظل أرباب العمل لفترة طويلة ، مهتمين بكيفية الاحتياط للاحتياجات التقاعدية للقوى العاملة لديهم ، وقد نتج عن هذا الاهتمام تبني خطط المعاشات على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية ، وتقوم الشركات عادة بالاحتياط للمنافع المعاشية عن طريق دفعات دورية ، يتم القيام بها لطرف خارجي ثالث ، يطلق عليه وكالة التمويل (Funding Agency) حيث تتولى هذه الوكالة مسؤولية استثمار أموال المعاشات ، وتقديم دفعات دورية لمستلمي هذه المنافع .

إن أكثر طريقتين يتم استخدامهما لتخطيط المعاشات هما : خطة المساهمات المحددة (Defined Contribution Plans) ، وخطة المنافع المحددة (Defined Benefit Plans) ، ففي ظل خطة المساهمات المحددة ، يتعهد رب العمل بالمساهمة بمبلغ محدد في الخطة كل سنة ، فقد يتعهد رب العمل مثلاً بالمساهمة سنوياً بمقدار (8%) من مرتب المستخدم السنوي ، لكن ليست هناك أي تعهدات فيما يتعلق بالمنافع النهائية التي سيتم دفعها ، وتتحدد المنافع التقاعدية بالعائد الذي يتم تحقيقه على أموال المعاشات المستثمرة خلال فترة الاستثمار ، أما في ظل خطة المنافع المحددة ، فيتحدد مقدار المنافع المعاشية التي سيتم تسلمها مستقبلاً بواسطة شروط الخطة ، فقد تحتوي الخطة التقاعدية للشركة مثلاً على تعهد بأن يحصل المستخدم المتقاعد عند عمر 65 سنة على 2% من متوسط مرتبات السنوات الخمس الأكثر مرتبًا عن كل سنة خدمة . ويحصل المستخدم الذي يعمل بهذه الشركة لمدة 30 سنة على معاش خلال حياته يبلغ 60% من متوسط مرتبه خلال السنوات الخمس الأكثر مرتبًا ، وعندما تضع الشركة خطة منافع محددة ، عندئذ يكون لابد من تحديد المساهمة السنوية المطلوبة لمواجهة متطلبات المنافع في المستقبل .

وتعتبر المعالجة المحاسبية لخطة المساهمة المحددة سهلة ومباشرة ، فنظراً لكون مخاطر المنافع المستقبلية يتحملها المستخدم ، يكون مصروف الفوائد بالنسبة لرب العمل هو فقط المساهمة السنوية ، التي يتم التعهد بها في إطار خطة المعاشات . ويمثل مبلغ المساهمة هذا ، مقدار مصروف المعاشات الدوري ، وعندما تتبنى الشركة خطة المساهمات المحددة ، يجب أن تفصح القوائم المالية عن وجود الخطة ومجموعات المستخدمين ، الذين تشملهم الخطة وأساس تحديد المساهمات ، وأي أمور جوهرية أخرى تؤثر على قابلية المقارنة بين الفترات (كالتعديلات التي تزيد من نسبة المساهمة السنوية) .

من جهة أخرى ، تعتبر المعالجة المحاسبية لخطة المنافع المحددة أكثر تعقيداً ، ففي هذه الخطط تتأثر المنافع المعاشية التي سيتم تحصيلها مستقبلاً بمتغيرات غير مؤكدة ، مثل دوران العمالة ، والوفيات ، وطول فترة خدمة المستخدم ، إضافة إلى أنه في ظل خطة المنافع المحددة ، يتحمل رب العمل المخاطر ، لأنه يجب أن يقدم مساهمات تكفي للوفاء بالمنافع المعاشية المتفق عليها ، ونتيجة لذلك قد لا يكون مصروف المعاشات الدوري الذي يتم تحمله مساوياً للنقدية التي تمت المساهمة بها في الخطة .

وقد نال هذا الموضوع اهتماماً متزايداً في مطلع الألفية ، حيث أدى ضعف أداء أسواق الأسهم ، إلى جانب الانخفاض الحاد في معدلات الفائدة ، إلى تراجع العائد على استثمار خطط المعاشات ، مما أدى إلى تدهور حالتها التمويلية ، بعد أن انخفضت قيمة الأصول المعاشية ، وبقيت الالتزامات المعاشية كما هي أو زادت . وحتى سنة 2004 كان يطلب من الشركات تمويل خططها بأسلوب أدى إلى تكاليف بلغت 120% من متوسط العائد على سندات الخزانة لمدة ثلاثين سنة . وقد توقفت وزارة الخزانة عن إصدار هذه السندات سنة 2001 مما أدى إلى انخفاض حاد في العائد على السندات وتضخم صوري في التزام المعاشات ، بعد ذلك قام ما يقارب 20% من الشركات ذات خطط المعاشات ذات المنافع المحددة – العدد الإجمالي لها حالياً – 32,500 بتجميد أو إلغاء خططها في السنوات الثلاث الماضية بسبب التكاليف . وقد استبدل تشريع من الكونجرس سنة 2004 مؤشر سندات الخزانة بمؤشر آخر ، يرتبط بمعدلات العائد على سندات الشركات لمدة سنتين ، حيث سيعمل الكونجرس خلال هاتين السنتين ، على تقرير ما إذا كان هذا المؤشر سيبقى أم سيتم استبداله .

وبما أن المنافع المعاشية المستقبلية تتأثر بمتغيرات غير مؤكدة ، لابد لأرباب العمل من استئجار خبراء في التأمين لمساعدتهم في تحديد مقدار المساهمات الدورية الضرورية للوفاء بالمتطلبات المستقبلية ، ويأخذ خبير التأمين في اعتباره المنافع المتفق عليها مستقبلاً ، وخصائص مجموعة المستخدمين (مثل العمر والجنس) وبعد ذلك يضع بعض الفروض المتعلقة بالعوامل مثل معدل دوران العمالة ، ومستويات المرتبات مستقبلاً ، ومعدل ربحية الأموال المستثمرة ، ثم يقوم بحساب القيمة الحالية للمنافع المتوقع الحصول عليها مستقبلاً ، بعد ذلك يحدد رب العمل نمط التمويل الضروري للوفاء بالالتزامات المستقبلية .

ويمكن لطريقة التمويل الفعلية التي يستخدمها رب العمل ، أن تستند إما على مدخل التكلفة (Cost Approach) أو مدخل المنافع (Benefit Approach) ، حيث يتم وفقاً لمدخل التكلفة تقدير إجمالي المنافع التقاعدية التي سيتم دفعها مستقبلاً ، ثم تحديد الدفعات السنوية المتساوية اللازمة لتمويل هذه المنافع ، على أن تتم تسوية الدفعة السنوية بمقدار الفوائد التي يفترض أن تحققها الأموال المساهم بها في الخطة ، أما في ظل مدخل المنافع ، فيتم تحديد مقدار منافع المعاشات المكتسبة من خدمات المستخدم حالياً ، ثم تُقدر القيمة الحالية لهذه المنافع ، **ويمكن استخدام مدخلين للمنافع هما** :

1- مدخل المنافع التجميعية (Accumulated Benefits)

2- مدخل منافع وسنوات الخدمة (Benefits/Year Service)

والفرق بين هذين المدخلين هو أنه في ظل مدخل المنافع التجميعية ، تعتمد تكاليف المعاشات السنوية والالتزامات المعاشية السنوية على مستويات المرتبات الحالية ، في حين أنه في ظل مدخل منافع وسنوات الخدمة (ويعرف كذلك بطريقة الائتمان المتوقع للوحدة : (Projected Unit Credit Method) تعتمد تكاليف المعاشات السنوية والالتزامات المعاشية السنوية على تقدير المبلغ النهائي عند التقاعد ، ويطلق على التزام منافع المعاشات في ظل مدخل المنافع التجميعية مصطلح التزام المنافع التجميعية (Accumulated Benefit Obligation) في حين أن الالتزام المحسوب في ظل مدخل منافع وسنوات الخدمة ، يطلق عليه مصطلح التزام المنفعة المنتظرة (Projected Benefit Obligation) .

ورغم تحديد مداخل الخبرة التأمينية ، فإن المعالجة المحاسبية لتكاليف خطط المعاشات كانت عرضة لكثير من الجدل على مر السنين ، وصدرت بخصوصها العديد من الإصدارات الرسمية ، وسنحاول في الفقرات التالية تتبع تطور معايير المحاسبة الخاصة بالمعاشات .

المنظور التاريخي : Historical Perspective

أدى العدد المتزايد من خطط المعاشات التي تبنتها الشركات مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية بالمحاسبين ، إلى الشك في المعالجة المحاسبية لتكاليف المعاشات في تلك الفترة ، وقد كان القلق الأساسي يكمن في حقيقة أن العديد من خطط المعاشات الجديدة ، يعطي المستخدمين ائتماناً عن سنوات خدمتهم قبل تبني الخطة ، وكانت النقطة المهمة في هذه المسألة ، هي المعالجة المناسبة للتكاليف المرتبطة بالخدمات الماضية (Past Service) ، وقد عبرت لجنة الإجراءات المحاسبية التابعة لمعهد المحاسبين القانونية الأمريكي في هذا الشأن ، ضمن نشرة البحوث المحاسبية رقم (47) المعنونة "المعالجة المحاسبية لتكاليف خطط المعاشات" ، عن تفضيلها لاعتبار التكاليف التي تعتمد على الخدمات الحالية والمستقبلية تستحق بصورة نظامية خلال الفترة المتوقعة للخدمة الحيوية للمستخدمين ، الذين تشملهم الخطة ، واعتبار التكاليف التي تعتمد على الخدمات الماضية أعباء تحمل على فترة معقولة ، على أن يتم توزيع الخدمات الماضية على أساس عقلاني ونظامي ، بحيث لا تؤدي إلى تشويه نتائج العمليات في أي سنة من السنوات .

وقد لاحظ مجلس مبادئ المحاسبة أنه على الرغم من أن نشرة البحوث المحاسبية رقم (47) المعنونة "المعالجة المحاسبية لتكاليف خطط المعاشات" ، غير ثابتة من سنة إلى أخرى بين الشركات وداخل نفس الشركة ، إلا أن التكلفة المحملة على العمليات كانت أحياناً مساوية للمبلغ المدفوع للصندوق خلال السنة ، وفي أحيان أخرى لم يكن هناك دفع فعلي لهذه المخصصات ، إضافة إلى أن إهلاك تكلفة الخدمات الماضية امتد لفترة وصلت إلى 40 سنة .

وقد شجع عدم ثبات المعالجة المحاسبية وأهمية تكاليف خطط المعاشات المتزايدة مجلس مبادئ المحاسبة على إضفاء صفة الرسمية على دراسة البحوث المحاسبية رقم (8) المعنونة "المعالجة المحاسبية لتكاليف خطط المعاشات" ، وقد نشرت هذه الدراسة سنة 1965 وبعد دراسة متأنية للتوصيات الواردة بها ، أصدر مجلس مبادئ المحاسبة الرأي

رقم (8) بعنوان "المعالجة المحاسبية لتكاليف خطط المعاشات" ، وذلك سنة 1966 ، وبما أن النتائج التي توصل إليها المجلس تشابه بصفة عامة النتائج الواردة في دراسة البحوث هذه ، سنقوم بمطالعة رأي المجلس فقط .

رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (8) : APB Opinion No (8)

حدد رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (8) المشاكل الأساسية المرتبطة بالمعالجة المحاسبية لتكلفة خطط المعاشات فيما يلي :

1- قياس إجمالي التكاليف المرتبطة بخطة المعاشات .
2- توزيع إجمالي تكاليف المعاشات على الفترات المحاسبية المناسبة .
3- توفير الأموال لتمويل خطة المعاشات .
4- الإفصاح عن الجوانب الأساسية في خطة المعاشات ضمن القوائم المالية .

وقد كانت النتائج التي توصل إليها المجلس بشأن هذه المسائل ، تعتمد إلى حد كبير على اعتقادين أو افتراضين أساسيين هما :

أولاً- إن المجلس يعتقد أن معظم الشركات ستواصل المنافع التي تحتاجها خطة المعاشات حتى ولو كانت الخطة غير ممولة على أساس سنوي ، بذلك يجب الاعتراف بالتكاليف بصورة سنوية سواء تم التمويل أم لا .

ثانياً - إن المجلس تبنى وجهة النظر التي ترى أن تكلفة كل الخدمات الماضية ، يجب تحميلها على الدخل بعد تبني أو تعديل الخطة ، وأنه لا يمكن تحميل أي جزء من هذه التكلفة بشكل مباشر على الأرباح المحتجزة .

وقبل نشر هذا الرأي ، لم يستطع المجلس الاتفاق بشكل كامل على المقياس المناسب للتكلفة التي يتم إدراجها في كل فترة ، وبالتالي تقرر أن التكلفة السنوية يجب قياسها بواسطة طريقة تكلفة تأمينية مقبولة ، وتطبق بصورة ثابتة و تؤدي إلى مبلغ يقع بين حد أعلى محدد وحد أدنى محدد (وفي هذا الإطار يجب أن تكون طريقة تكلفة التأمين المقبولة عقلانية ورشيدة ونظامية ، ويجب تطبيقها بصورة ثابتة ، بحيث تكون التكلفة ثابتة بشكل معقول من سنة إلى أخرى) .

وقد تركز خلاف المجلس حول وجهتي نظر مختلفتين بشأن طبيعة تكلفة المعاشات . إحدى وجهتي النظر ، تعتقد أن المعاشات تشكل وسيلة لرفع الكفاءة من

خلال (1) الاحتياط للتقاعد النظامي للمسنين و (2) الوفاء بالتزام اجتماعي متوقع من مشروع الأعمال . وبالتالي ترتبط تكاليف المعاشات بالخطة ذاتها وليس بمستخدَمين معينين ، وبالتالي مصروف المعاشات هو المقدار الذي تجب المساهمة به سنوياً للإبقاء على الخطة مستمرة إلى ما لانهاية . أما وجهة النظر الأخرى ، فترى أن المعاشات هي عبارة عن نوع من تكملة المنافع لمجموعة المستخدمين الحاليين ، لذلك يرتبط مقدار مصروف المعاشات في أي فترة بمستخدمين معينين . ولوجهة النظر الثانية جذورها في اقتصاديات العمل ، وتعتمد على نظرية أن المستخدَمين يتعاقدون على الأجور بناءً على إيرادهم الحدي . وهكذا يمثل المعاش أجراً مؤجلاً يتم اكتسابه خلال كل سنة توظف ، ويتحدد مقدار مصروف المعاشات بتحديد المنافع المتوقع أن يتم دفعها لمستخدَمين معينين في المستقبل . ويشمل مصروف المعاشات في ظل وجهتي النظر هاتين ، التكلفة الطبيعية ، لكن وجهة النظر الثانية ستضيف تكاليف الخدمات السابقة ، وتكاليف الخدمات الماضية في تحديد تكلفة المعاشات السنوية .

ومن خلال المطالبة بحد أعلى وآخر أدنى ، يكون رأي مجلس مبادئ المحاسبة المالية رقم (8) قد ضيق مدى الممارسات المستخدمة في السابق ، لتحديد المخصص السنوي لتكاليف المعاشات . لكن يجب أن نلاحظ أن كلاً من الحد الأدنى والحد الأعلى قد تم تحديدهما بصورة حكمية . وهكذا يكون التبرير النظري الوحيد لاستخدامهما هو تحقيق درجة مرتفعة من التوحيد . إضافة إلى أن المجلس قرر أن الفرق بين المبلغ المحمَّل على الدخل والمبلغ الممول فقط هو الذي يجب أن يظهر في الميزانية كتكلفة معاش مستحقة أو مدفوعة مقدماً . ولم يعتبر المجلس تكاليف الخدمة السابقة ، وتكاليف الخدمة الماضية غير المستنفدة وغير الممولة ، التزاماً ولذلك لم يطلب الإفصاح عنها في الميزانية .

وقد أدى هذا القرار ، إلى الكثير من النقاش والجدل بين المحاسبين بشأن مقدار تكاليف المعاشات المستقبلية ، التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية .

مسألة التزام المعاشات : The Pension Liability Issue

اقترح مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1981 تغيراً جوهرياً في طريقة معالجة تكاليف المعاشات ، وقد قدم المجلس العديد من الأسباب المبررة للتغيرات المقترحة ، ومن هذه المبررات :

أولاً - إن عدد خطط المعاشات توسع كثيراً بعد صدور رأي مجلس مبادئ المحاسبية رقم (8) سنة 1966 حيث أشارت دراسة بحثية قام بها Coopers and Lybrand إلى أن هناك ما يقارب 500,000 خطة معاشية خاصة في الولايات المتحدة سنة 1979 ، يزيد مجموع الأصول فيها على 320 مليار دولار ، كما كانت هناك تغيرات في القوانين والضوابط والعوامل الاقتصادية المؤثرة في خطة المعاشات ، من أهمها التضخم الذي كان حينئذ يصل إلى العشرات .

ثانياً - يرى المجلس أن معلومات المعاشات كانت غير مناسبة رغم الإفصاحات المتزايدة التي فرضتها قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (36) ، وأخيراً ، أدت المرونة التي توفرها طرق التأمين إلى غياب القدرة على المقارنة بين الشركات التي تقوم بالإفصاح حسب ما يرى بعض مستخدمي القوائم المالية .

وقد كانت الموضوعات الأساسية التي ينطوي عليها اقتراح مجلس معايير المحاسبة المالية المعنون **"آراء مبدئية"** ، هي :

1- ما هي الفترة التي يجب أن يتم فيها الاعتراف بتكلفة المعاشات؟ ففي سنة 1981 كان بالإمكان الاعتراف بتكاليف المعاشات خلال فترة من 30 إلى 40 سنة ، وهي فترة أطول من الفترة التي يتوقع أن تقضيها القوى العاملة في العمل .

2- كيف يجب توزيع تكاليف المعاشات بين الفترات المختلفة؟ وقد كان التساؤل الأساسي هنا هو ، ما إذا كانت الممارسات التي تسمح بالاختيار بين طرق مختلفة مقبولة للتكاليف والتمويل قد وفت باحتياجات مستخدمي القوائم المالية؟ .

3- هل يجب إدراج المعلومات المتعلقة بحالة المعاشات في قائمة التغير في المركز المالي؟ ولا شك أن هذه المسألة كانت هي المسألة الأكثر جدلية في الموضوعات التي تم تناولها .

إن الموقف الذي اتخذه مقترح مجلس معايير المحاسبة المالية المعنون **"آراء مبدئية"** ربما يتطلب من رب العمل الذي يرعى خطة منافع للمعاشات المحددة أن يعترف بصافي التزام معاشي (أو أصل) في ميزانيته ، وعندئذ سيكون هذا الإفصاح ، فتكون من العناصر الثلاثة التالية : التزام المنافع المعاشية مطروحاً منه صافي أصول الخطة المتاحة

للمنافع مضافا إليها أو مطروحاً منها مخصص تقييم للقياس . وتتماشى عملية حساب تكلفة المعاشات بهذه الكيفية مع وجهة النظر التي ترى أن مصروف المعاشات ، يجب الاعتراف به في الفترة التي يقدم فيها المستخدمون خدماتهم ، وبذلك تكون وجهة النظر هذه متماشية مع مبدأ المقابلة .

وقد كانت لجنة معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، المكلفة بدراسة موضوع خطط المعاشات ، إحدى المنظمات التي عارضت مقترح الآراء المبدئية وتكاليف المعاشات ، حيث تم التعبير عن معارضة هذه المجموعة في العديد من المجالات العامة منها :

1- إن المبالغ ذات الصلة لا تقابل تعريف الأصل أو الالتزام حسب ما هو وارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (3) (الآن قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6)) .

2- إن ترتيبات المعاشات هي في الأساس عقد تنفيذي تتم معالجته في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها حالياً ، عندما يتم أداء الخدمات التي يشملها فقط .

3- إن هناك قدراً كبيراً من التحيز في تحديد مقدار صافي الالتزام المعاشي – أي أن هذا العدد غير دقيق ، لدرجة لا تسمح بالتقرير عنه في القوائم المالية الأساسية .

4- وأخيراً ، إن مجلس معايير المحاسبة المالية لم يُظهر الحاجة إلى تعديل رأي مجلس مبادئ المحاسبة كثيراً .

ورغم هذا الاعتراض ، فإن مجلس معايير المحاسبة المالية ، ظل مصمماً على تغيير طرق المعالجة المحاسبية التي كان يتم القيام بها في السابق لمعالجة المعاشات ، وفي ظل الطريقة التي تم الدفاع عنها في مقترح **"الآراء المبدئية "** فإن التزام منافع المعاشات يشكل استحقاقاً لمنافع اكتسبها المستخدمون ، ولم تدفع بعد ، بما في ذلك ائتمان الخدمات السابقة الممنوح عند بدء الخطة أو تعديلها ، ويشمل الالتزام كلاً من المنافع المكتسبة والمنافع غير المكتسبة ، ويتم قياسه بناءً على تقديرات مستويات التعويض المستقبلية .

وقد أطلق على التزام منافع المعاشات المقترح مصطلح القيمة الحالية التأمينية للمنافع التجميعية ، في ظل زيادة المرتب ، ونتيجة لذلك تتطلب الطريقة المقترحة تقديراً لنمو المرتبات في خطة المعاشات التي تحدد المنافع في ضوء المرتبات المستقبلية

للمستخدمين ، وبما أن معظم الراعين للخطط ، يستخدمون خطط دفع مالية ، لذا يؤدي افتراض نمو المرتب إلى التزامات منافع معاشية أكبر من تلك التي سبق الإفصاح عنها . ومن جهة أخرى ، إذا كانت أصول الخطة تتجاوز التزامات المنافع المعاشية ، تقوم الشركة بالتقرير عن صافي أصل معاشي في ميزانيتها ، وتقاس الأصول الاستثمارية للخطة المتاحة للمنافع بقيمتها العادلة تماشياً مع قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (35) بعنوان "المعالجة المحاسبية والتقرير في ظل خطط منافع المعاشات المحددة" .

أما المكون الثالث لصافي الالتزام المعاشي فهو مخصص التقييم ، والهدف من هذا المكون ، هو تخفيض تباين الالتزام المعاشي الصافي المترتب على التنبؤ بالأحداث المستقبلية ، مثل التغيرات في أصول الخطة ، والتزام المنافع المعاشية أو نتيجة لمكاسب أو خسائر الخبرة أو التغيرات في الفروض التأمينية .

وفي ظل مقترح "الآراء المبدئية" سيكون مصروف المعاش السنوي الذي يعترف به رب العمل هو مجموع :

1- الزيادة في التزام المنافع المعاشية الذي ينسب إلى خدمة المستخدم خلال الفترة (من الناحية المفاهيمية مساو للتكلفة العادية) .

2- الزيادة في التزام المنافع المعاشية الذي ينسب إلى استحقاق الفوائد على الالتزام (ناشئة عن حقيقة أن الالتزام هو القيمة الحالية المخصومة للدفعات المستقبلية المقدرة) .

3- الزيادة في أصول الخطة بسبب تحقيق عائد على الأصول بالمعدل المفترض (مما يقلل مصروف المعاشات الدورية) .

4- إهلاك مخصص التقييم ، مما قد يزيد أو يقلل من مصروف المعاشات ، على أن تدرج المكاسب أو الخسائر التأمينية ضمن قياس مخصص التقييم .

قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) : SFAS No (87)

بعد تداول كل القضايا التي وردت في مقترح **"الآراء المبدئية "** لعدد من السنوات ، توصل مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1985 إلى إجماع ، وأصدر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) بعنوان **"معالجة أرباب العمل للمعاشات"** ، وقد كان هذا الإصدار نتيجة للكثير من عمليات التسوية ، وأدى إلى اختلافات كبيرة عن موقف

مجلس معايير المحاسبة المالية الأصلي ، الذي عبر عنه مقترح الآراء المبدئية ، فقد جاء في هذه القائمة ، أن معلومات المعاشات يجب إعدادها على أساس الاستحقاق ، **وأبقت على ثلاثة جوانب أساسية من المعالجة المحاسبية السابقة للمعاشات هي :**

1- تأخير الاعتراف ببعض الأحداث .

2- التقرير عن صافي التكاليف .

3- طرح الأصول والالتزامات من بعضهم البعض .

وقد أدت خاصية تأخير الاعتراف إلى اعتراف نظامي (رسمي) بالتغيرات في الالتزام المعاشي (مثل تعديلات الخطة) ، كما أدت أيضاً إلى تغيرات في قيمة الأصول المخصصة لمقابلة هذه الالتزامات .

أما خاصية صافي التكلفة ، فقد أدت إلى الإفصاح عن نتائج الاعتراف بالأحداث التي تؤثر على الخطة كرقم واحد ، **وهناك ثلاثة بنود يتم تجميعها للوصول إلى هذا الرقم ، وهذه البنود هي :**

1- التكاليف السنوية للمنافع المتفق عليها .

2- تكاليف الفوائد الناشئة عن المدفوعات المؤجلة لهذه المنافع .

3- نتائج استثمار الأصول المعاشية .

أما طرح الأصول والخصوم من بعضهما البعض ، فيعني أن قيمة الأصول التي تتم المساهمة بها في خطة معاشية معينة والالتزامات التي يتم الاعتراف بها كتكاليف معاشات في الفترات السابقة ، يتم الإفصاح عنها كرقم واحد في القوائم المالية لرب العمل .

وقد عبر أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية عن وجهة نظرهم بأن قابلية الفهم ، وقابلية المقارنة ، وفائدة المعلومات المعاشية ، ستتحسن إذا ما تم تقليل عدد الطرق المتاحة لتوزيع تكاليف معاش المستخدم على فترات الخدمة التي قضاها ، ونص المجلس كذلك ، على أن صيغة منافع الخطة المعاشية توفر المؤشر الأكثر موثوقية وملاءمة لكيفية تحمل تكاليف المعاشات وتحقيق منافعها ، وبذلك اشترطت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) **ثلاثة تغيرات في المعالجة المحاسبية التي كان يتم القيام بها للمعاشات ، وهذه التغيرات هي :**

1- طريقة معيارية لقياس صافي تكلفة المعاشات : فقد أشار المجلس إلى مطالبته من جميع الشركات التي لديها خطط منافع محددة ، أن تقوم بقياس صافي تكاليف معاشات الفترة ، مع الأخذ في الاعتبار صيغة الخطة ومدة الخدمة ، ستؤدي إلى تحسين قابلية المقارنة وقابلية الفهم .

2- الاعتراف المباشر بالالتزام المعاشي ، إذا كان التزام المنافع المعاشية التجميعي يزيد على القيمة العادلة للأصل المعاشي ، ويحسب التزام المنافع التجميعية باستخدام مستويات المرتبات الحالية ، وبما أن المرتبات الحالية ترتفع بصورة عامة لذا يمثل التزام المنافع التجميعية غير الممول سقفاً تحفظياً للالتزام الحالي ، نظير المنافع المستقبلية التي سبق للمستخدمين اكتسابها .

3- الإفصاح الموسع بهدف توفير معلومات أكثر تكاملاً وحداثة ، مما يمكن إدراجه لدواع عملية في القوائم المالية في الوقت الراهن .

تكاليف المعاشات : Pension Cost

وفقاً لأحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) تعكس المكونات المتعددة لصافي تكلفة المعاشات ، جوانب مختلفة للمنافع المكتسبة من قبل المستخدمين ، وطرق تمويل هذه المنافع من قبل رب العمل ، ويجب أن يشمل صافي تكلفة المعاشات المعترف به من قبل رب العمل ، الذي يتبنى خطة معاشات المنافع المحددة ، **المكونات التالية :**

1- تكلفة الخدمة .

2- تكلفة الفوائد .

3- العائد على أصول الخطة .

4- إهلاك تكاليف الخدمات السابقة غير المعترف بها .

5- إهلاك المكاسب والخسائر .

6- إهلاك صافي الالتزام أو صافي الأصل غير المعترف به في تاريخ التطبيق المبدئي لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) المبلغ الانتقالي .

وتتحدد تكلفة الخدمة بالقيمة الحالية التأمينية للمنافع المنسوبة – حسب صيغة المعاش – إلى خدمة عامل معين خلال تلك الفترة ، ويعني هذا الشرط أن أحد مداخل المنفعة التي سبق نقاشها ، لابد أن يُستخدم كأساس لتوزيع تكلفة المعاشات على فترة محاسبية معينة ، ويعني كذلك ضرورة استخدام مدخل منافع وسنوات الخدمة لحساب تكلفة المعاشات لجميع الخطط التي تستخدم مدخل المنفعة المذكور لحساب منافع المعاشات المكتسبة . ويرى مجلس معايير المحاسبة المالية ، أن شروط الاتفاق يجب أن تشكل الأساس لتسجيل المصروف والالتزام ، وأن صيغة منافع الخطة هي أفضل مقياس لمبلغ التكلفة الذي يتم تحمله في كل فترة ، على أن معدل الخصم الذي يستخدم لحساب تكلفة الخدمة هو المعدل الذي تمكن عنده تسوية منافع المعاشات بشراء عقد دفعات سنوية مثلاً من شركة تأمين معينة ، ويطلق على هذا المعدل معدل الخصم الأساسي للتسوية .

أما تكلفة الفوائد فتتحدد بالزيادة في التزام المنافع المنتظرة بسبب مرور الزمن – تذكّر أن الالتزام المعاشي يحسب على أساس مخصوم ، وتستحق الفوائد في كل سنة – ويتحدد مكون تكلفة الفوائد بالفوائد المستحقة على الالتزام المعاشي للسنة السابقة ، محسوبة على أساس معدل الخصم الأساسي للتسوية .

أما مكون العائد على أصول الخطة ، فهو الفرق بين القيمة العادلة لهذه الأصول في بداية المدة ونهايتها بعد التسوية للمساهمات والمنافع والدفعات ، أي أن الفوائد والتوزيعات المكتسبة على الأموال التي تمت المساهمة بها بشكل فعلي في أموال المعاشات إلى جانب التغيرات في القيمة السوقية للأصول المستثمرة ، ستقلل من مقدار صافي تكلفة المعاشات خلال الفترة . وتسمح قائمة معايير المحاسبة المالية رقم(87) باستخدام كل من معدل العائد الفعلي ، ومعدل العائد المتوقع على أصول الخطة عند حساب هذا المكون من مكونات مصروف المعاشات .

أما تكلفة الخدمات السابقة ، فهي إجمالي تكلفة المنافع في تاريخ بدء أو تعديل خطة المعاشات ، ويتم توزيع تكلفة الخدمات السابقة على فترة الخدمة المتبقية المتوقعة لكل مستخدم يتوقع أن يتحصل على المنافع (ومن ناحية عملية ، يسمح مجلس معايير المحاسبة باستخدام طريقة مبسطة لتوزيع هذه التكلفة على الفترات المستقبلية ، حيث

يمكن للشركة توزيع التكلفة على أساس خط مستقيم على مدى متوسط العمر الإنتاجي المتبقي لمستخدميها النشطين) .

بينما تشمل المكاسب والخسائر : المكاسب والخسائر التأمينية ، أو مكاسب وخسائر الخبرة ، فالمكاسب والخسائر التأمينية ، تحدث عندما يغير خبير التأمين الفروض التي يعتمد عليها ، مما يؤدي إلى تغير في التزام المنافع المنتظرة . فعلى سبيل المثال ، إذا زاد خبير التأمين معدل الخصم ، عندئذ ينخفض التزام المنافع المنتظرة الافتتاحي ، وهو ما يعني أن الاعتراف بالمصروف في السابق نظير الفوائد وتكاليف الخدمة وتكاليف الخدمة السابقة كان مبالغًا فيه ، وهكذا يكون مقدار التغير في التزام المنافع المنتظرة الافتتاحي هو مكسب تأميني ، أما مكاسب وخسائر الخبرة ، فتحدث عندما يكون صافي تكلفة المعاش يضم معدل العائد المتوقع على أصول الخطة بدلاً من معدل العائد الفعلي ، فمعدل العائد المتوقع ، يفترض أن أصول الخطة ستنمو إلى حد معين عند نهاية الفترة ، فإذا كان العائد الفعلي مثلاً أكبر من العائد المتوقع ، ستتم تغطية تكاليف المعاشات المستقبلية بشكل أكبر ، وتحدث عندئذ مكاسب خبرة ، وقد احتوت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) على الحد الأدنى لمتطلبات الاعتراف بهذه المكاسب والخسائر ، حيث يمثل مقدار المكاسب أو الخسائر التي يتم إهلاكها في فترة معينة المقدار الذي تزيد به المكاسب والخسائر التجميعية غير المستنفدة ما سمي في هذا الإصدار المعبِّر (Corridor) ، وقد عرف المعبر بأنه هو 10% من التزام المنافع المنتظرة أو القيمة السوقية لأصول الخطة أيهما أكبر ، فإذا كانت هناك أي زيادة تقسم على متوسط العمر الإنتاجي المتبقي للمستخدمين المتوقع حصولهم على المنافع ، ويتمثل الأساس المنطقي لاستخدام مدخل المعبر في أن هذه المكاسب والخسائر هي أخطاء عشوائية ، يجب أن تكون قيمتها المتوقعة مساوية للصفر ، وهو ما يعني أن المكاسب والخسائر التأمينية سيلغي بعضها البعض مع مرور الزمن ، لذلك يجب الاعتراف بالقيمة المتطرفة فقط ، ويشابه إجراء المعبر هذا الإجراءات الإحصائية المصممة لتحديد المشاهدات الشاذة .

وقد اشترطت القائمة تغيرات جوهرية في المعالجة المحاسبية للمعاشات عما كانت عليه وفقاً لرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (8) ، ونتيجة لذلك ، قرر مجلس معايير المحاسبة المالية السماح بفترة انتقالية طويلة نسبيًا ، فلم تكن معظم الشركات مطالبة باتباع أحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) حتى سنة 1987 ، إضافة إلى أن ما

يتعلق بالحد الأدنى (ستتم مناقشته في الفقرة التالية) لم يكن الإفصاح عنه مطلوباً حتى سنة 1989 ، وبما أن هذه التغيرات كانت جوهرية إلى حد كبير ، كان ينتج صافي التزام أو صافي أصل غير معترف به عند التغيير إلى متطلبات الإفصاح الجديدة ، لذلك اشترطت أحكام هذه القائمة على الشركات تحديد مقدار كل مما يلي عند تطبيق أحكام هذه القائمة لأول مرة :

1- التزام المنافع المنتظرة .
2- القيمة العادلة لأصول الخطة .

وهو ما أدى إلى وجود صافي التزام أو صافي أصل غير معترف به على هذا المقدار ، والذي يطلق عليه المبلغ الانتقالي (Transition Amount) يجب إهلاكه على أساس الخط المستقيم على مدى متوسط فترة الخدمة المتبقية للمستخدَمين الذين يتوقع أن يحصلوا على المنافع .

الاعتراف بالحد الأدنى للالتزام : Minimum Liability Recognition

خلافاً للمصروفات الأخرى التي يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل ، لا ترتبط تكاليف المعاشات الدورية بالتغيرات في حسابات الميزانية ، فقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) تشترط إهلاك تكاليف الخدمات السابقة والمكاسب والخسائر والمبلغ الانتقالي ، لكن المبالغ غير المستنفدة من هذه البنود لا تسجل ، وهكذا لا يتم الاعتراف بالحالة التمويلية للخطة (الفرق بين التزام المنافع المنتظرة والقيمة العادلة لأصول الخطة) في السجلات المحاسبية ، وقد كان الموقف الأصلي لمجلس معايير المحاسبة المالية حول هذا الموضوع حسب ما جاء في مقترح الآراء المبدئية ، هو وجود التزام متى كان التزام المنافع المنتظرة يفوق أصول الخطة (أي أن الخطة غير ممولة تماماً) ، ووجود أصل متى كان العكس صحيحاً ، وبما أنه لم يمكن التوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع خلق المجلس موقفًا وسطاً يشترط الاعتراف بالتزام يطلق عليه الحد الأدنى للالتزام ، إذا كان التزام المنافع التجميعية يفوق القيمة العادلة لأصول الخطة ، وهكذا ومع استخدام مستويات المرتبات المستقبلية لحساب مصروف المعاشات ، إلا أن الالتزام المقرر عنه في الميزانية لا يحتاج إلا إلى مستويات المرتبات الحالية فقط ، ونتيجة لذلك ، لا ترتبط قائمة الدخل والميزانية ببعضهما وهي حالة تناقض إطار العمل المفاهيمي .

ويحدث أن يكون جزء التزام المعاش غير الممول بشكل كامل الذي لم يتم الاعتراف به مسبقاً أقل مما يجب في السجلات المحاسبية ، لأن الشركة لديها تكاليف خدمات سابقة أو مكاسب أو خسائر غير مستنفدة ، ونظراً لأن الحد الأدنى للالتزام يعتمد على مستويات المرتبات الحالية ، ولذلك يحتمل أن يكون أقل من التزام المنافع المنتظرة غير الممول ، فإنه من المرجح أن يكون إجمالي تكاليف الخدمات السابقة والمكاسب والخسائر غير المستنفدة أكبر من المقدار المطلوب لزيادة التزام المعاشات إلى الحد الأدنى المطلوب .

وتشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) تخصيص الحساب المقابل المدين أولاً في أصل غير ملموس ، مقابل تكاليف الخدمات السابقة غير المستنفدة في حالة الاعتراف بالتزام إضافي لمقابلة متطلبات الحد الأدنى للالتزام ، وإذا ما كان هناك أي باق فسيكون نتيجة لصافي خسائر غير مستنفدة ، ويتم التقرير عنه كعنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر ، وتتم إعادة النظر في الحد الأدنى للالتزام في نهاية كل فترة محاسبية ، وإجراء التسويات الضرورية مباشرة في الأصل غير الملموس أو حقوق الملكية .

قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) المشاكل النظرية:
SFAS No (87) Theoretical Issues

ربما يكون صدور قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) قد خلق من المشاكل ما يساوي ما حُل منها ، وقد وجهت الانتقادات مباشرة إلى كل من مدخل المنافع المنتظرة ، واستخدام معدل الفوائد الذي تم عنده التسوية لخصم المنافع المنتظرة ، والسماح بمقاييس بديلة للعائد ، ومتطلبات الحد الأدنى للالتزام .

مدخل المنافع المنتظرة : Projected Benefits Approach

عند استخدام مستويات المرتبات المستقبلية في صيغة المنافع ، تشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) ضرورة قياس تكلفة الخدمات والتزام المستخدم العادي نظير المنافع المستقبلية التي تم اكتسابها إلى الآن ، باستخدام مستويات المرتبات المنتظرة مستقبلاً ، ويمكن الدفاع عن هذا المقياس ، على أساس أن المستخدمين يتعاقدون نظير منافع تقاعدية ، وهذه المنافع يتم اكتسابها أثناء عملهم ، ولذلك يقتضي مبدأ المقابلة بأن تكون مصروفاً مستحقاً ، إضافة إلى أن التزام المنافع المنتظرة يمثل التزاماً حالياً بدفع منافع مستقبلية ، وهكذا يكون التزام المنافع المنتظرة بمثابة التزام وفقاً لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) .

يرى النقاد أن الالتزام المنتظر يعني أن المنافع المكتسبة في الوقت الراهن سيتم دفعها مستقبلاً إلا أن ذلك صحيح في حالة أولئك المستخدَمين الذين لديهم منافع ، أو الذين سيظلون مستخدمين حتى تصبح المنافع مملوكة ويشعر البعض أن المنافع المملوكة هي الوحيدة التي يجب اعتبارها التزاماً حالياً ، لأن هذه المنافع هي الجزء الوحيد الذي يتوجب قانوناً على الشركة دفعه إذا تم إنهاء الخطة ، ويرى آخرون أن مدخل المنافع التجميعية يوفر المقياس الأنسب لأنه مُقَدِّر متحفظ للالتزام الحالي نظير المنافع المستقبلية ، وسيكون هو المقدار الذي يخصصه رب العمل إذا تم إنهاء الخطة وكان رب العمل يريد مراعاة كل المستخدمين المستفيدين حاليًا والذين يمكن أن يستفيدوا مستقبلا ، علاوة على أن مدخل المنافع التجميعية لا يشترط توقعات حكمية بشأن مستويات المرتبات المستقبلية ، ومن ناحية أخرى ، يعتقد البعض الآخر أن مدخل المنافع المنتظرة يقلل من الالتزام الحالي ، لأنه لا يأخذ في الاعتبار سنوات الخدمة المتوقعة .

معدل التسوية : The Settlement Rate

تشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) أن يتم حساب التزام المنافع المنتظرة الذي يحدد بواسطة خبراء التأمين باستخدام معدل الخصم الذي يمكن عنده تسوية الخطة بفاعلية ، كمعدل الفائدة الذي يمكن للشركة عنده الحصول على عقد دفعات سنوية للوفاء بالمنافع المستقبلية المنتظرة ، لأن مثل هذا المعدل يعتبر معدل مناسب للقيام بالتسوية . ويرى مجلس معايير المحاسبة المالية أن المعدل التأميني المقدَّر يجب ألا يتأثر بالعائد المتوقع على الأصول الممولة ، لأن التزام المنافع المنتظرة هو التزام . ويتم اختيار معدل الخصم لقياس الالتزام ولا علاقة له بكيفية استثمار الأصول المخصصة للوفاء بهذا الالتزام .

ويقول المعارضون أن المعدل الذي تتم عنده التسوية ، هو معدل جاري قصير الأجل ، وأن الالتزام المعاشي لن تتم تسويته حالياً ، فهو ظاهرة طويلة الأجل . إن المعدلات التي تتم عندها التسوية تتقلب من فترة لأخرى ، مما يؤدي إلى مقاييس متباينة لالتزام المنافع المنتظرة وتكاليف الخدمات والفوائد ، ويتفق البعض مع مجلس معايير المحاسبة المالية ، في أن معدلات الخصم المستخدمة ليست بالضرورة هي معدل العائد المتوقع على أصول الخطة ، لكنه يرى أنه يجب أن يعتمد على مقياس طويل الأجل لعائدات أصول الصندوق المعاشي مع الزمن ، ويقول البعض إن الصندوق (الأموال

المخصصة) يشكل الوسيلة التي ستقوم الشركة من خلالها بتسوية الالتزام المعاشي ، وبذلك سيكون العائد على أصول الخطة هو المعدل الملائم لخصم المنافع المنتظرة .

معدل العائد على أصول الخطة: Return on Plan Assets

تشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) أن يشمل صافي تكلفة المعاشات العائد الفعلي ، أو أن تتم تسوية العائد الفعلي بالعائد المتوقع ، ويعتبر السماح بكلتا الطريقتين حلاً وسطاً ، لكن مجلس معايير المحاسبة المالية يفضل إدراج العائد الفعلي ، وفي معظم الحالات يعتبر العائد الفعلي هو العائد المحقق ، إضافة إلى أن الاعتراف بالعائد الفعلي يتماشى مع مفهوم الدخل الشامل . ومع ذلك تعرض تفضيل المجلس لقياس مكون العائد إلى الانتقاد ، لأن ذلك سيؤدي إلى مقاييس متباينة لمصروف المعاشات من فترة لأخرى . وقد قبل المجلس بالسماح بإدراج العائد المتوقع بدلاً من استخدام المعدل المتوقع للعائد على أصول الخطة المطبق على قيمة الأصل المرتبطة بالسوق لأصول الخطة ، لأن قيمة الأصل المرتبطة بالسوق هي مقياس طويل الأجل لقيمة الأصل ، وهكذا يكون العائد المتوقع يسمح بموازنة صافي تكلفة المعاشات الدورية ، كما يسمح في ذات الوقت بالحد الأدنى لإهلاك المكاسب والخسائر التأمينية ومكاسب وخسائر الخبرة (Experience Gains and Losses) وهو ما يقدم المزيد من الضمانات لموازنة مصروف المعاشات الدورية ويقلل من تقلبه .

التقرير عن الحد الأدنى للالتزام : Reporting the Minimum Liability

كان أحد أهداف قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) هو التقرير عن صافي التزام المعاشات في الميزانية ، لكن بالنسبة للعديد من الشركات ، سيكون التقرير عن صافي الالتزام مقاساً باستخدام المنافع المنتظرة له أثر سلبي على إجمالي الالتزامات ونسب الدين إلى الملكية ، لكن يرى البعض أن التزام المنافع المنتظرة يبالغ في الالتزام المعاشي ، لأنه لا يمثل الالتزام القانوني أو مبلغ التسوية الأرجح . وقد استجاب المجلس لهذه المخاوف ، وتبنى قياس التزام الحد الأدنى على أساس التزام منافع تجميعية أكثر تحفظاً .

إذا كان التزام المنافع المنتظرة يشكل المقياس الأنسب ، عندئذ سيكون الإفصاح عن الحد الأدنى للالتزام يؤدي إلى جعل الالتزامات أقل مما يجب ، إضافة إلى أن هذا الأمر لا يتماشى مع قياس مصروف المعاشات الدوري الذي يقاس باستخدام المنافع المنتظرة ، ولعل مثل هذا النوع من عدم الثبات ، يؤدي إلى ديمومة الانتقادات المتعلقة بالتقرير عن

المعاشات وفقاً لرأي مبادئ المحاسبة رقم (8) والمتمثلة في أن المعالجة المحاسبية للمعاشات تناقض الفكرة الأساسية بضرورة ارتباط القوائم المالية ، وقد أظهرت البحوث التطبيقية أن الالتزامات ، المعاشية تعتبر التزامات ، لكن ليس هناك إلى الآن أي أدلة حاسمة على أن السوق يشعر بأفضلية إحدى طرق قياس الالتزام أو المصروف المعاشي على الأخرى .

المحاسبة عن صناديق المعاشات التقاعدية : Accounting for the Pension Fund

اعتمدت التطبيقات المحاسبية حتى سنة 1980 في غالبيتها على التمويل التأميني ، والتدفقات النقدية لقياس تكاليف المعاشات ، ومنافع المعاشات التجميعية ، وفي ذلك الوقت ، نص رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (8) على أن معالجة مصروف المعاشات والالتزامات ذات الصلة مستقلة عن تحميل تكاليف التأمين للأغراض التمويلية ، لكن حسب أحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (35) المعنونة "المحاسبة والتقرير في ظل خطط معاشات المنافع المحددة" ، يجب تحديد حالة الخطة لأغراض التقرير المالي عن طريقة منهجية تأمينية غير مصممة لأغراض تمويلية ، بل لأغراض التقرير المالي .

ولم يُصدر مجلس معايير المحاسبة المالية أو أي من الهيئات التي سبقته ، معايير محاسبية رسمية تطبق بشكل محدد على خطط المعاشات ، وقد حددت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (35) معايير للمعالجة المحاسبية والتقرير بهدف تصحيح هذا القصور .

وقد كان الهدف الأساسي لهذه لقائمة هو توفير معلومات مالية مفيدة في تقييم قدرة خطة المعاشات الحالية والمستقبلية على دفع المنافع عند استحقاقها ، ومحاولة لتحقيق هذا الهدف ، **اشترطت القائمة ضرورة احتواء القوائم المالية المعدة في ظل خطط المعاشات على أربع مجموعات أساسية من المعلومات هي :**

1- صافي الأصول المتاحة للمنافع .
2- التغيرات في صافي الأصول خلال فترة التقرير .
3- القيمة الحالية التأمينية لمنافع الخطة التجميعية .
4- الآثار الجوهرية للعوامل مثل تعديلات الخطة ، والتغيرات في الفروض التأمينية على التغير السنوي في القيمة الحالية التأمينية لمنافع الخطة التجميعية .

إن المعلومات المتعلقة بصافي الأصول ، يجب أن تكون متوفرة لفائدة الخطة عند نهاية سنتها المخططة ، ويجب إعدادها باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي .

وقد وضعت القائمة كذلك معايير للمعلومات المتعلقة بالمشاركين في منافع الخطة التجميعية ، وتعرَّف هذه المنافع بأنها مدفوعات المنافع المستقبلية التي تمكن نسبتها في ظل أحكام الخطة إلى خدمات المستخدَمين المقدمة حالياً ، ويمكن عرض المعلومات المتعلقة بالمنافع التجميعية ، إما عند بداية أو نهاية سنة الخطة ، وتقاس هذه المنافع بقيمتها الحالية التأمينية استناداً إلى تاريخ الدفع والخدمة والعوامل المناسبة الأخرى .

قانون دخل المستخدم التقاعدي :

The Employee Retirement Income Security Act

مرر مجلس الكونجرس سنة 1974 قانون ضمان دخل المستخدم بعد التقاعد ، ويعرف كذلك بقانون إصلاح المعاشات لسنة 1974 ، والهدف الأساسي لهذا التشريع ، هو خلق معايير لعمليات صناديق المعاشات ، وتصحيح المخالفات في معالجة هذه الصناديق .

وقد وضع قانون ضمان دخل المستخدم التقاعدي ، استرشادات لمشاركة المستخدَمين في خطط المعاشات وشروط الاكتساب (Vesting) ، ومتطلبات الحد الأدنى للتمويل ، والإفصاح عن الخطط المعاشية في القوائم المالية ، وكيفية إدارة خطة المعاشات ، وبعد ذلك بمدة وجيزة قام مجلس معايير المحاسبة المالية بدراسة أثر هذا القانون على رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (8) ، وجاءت النتائج التي تم التوصل إليها في قائمة التفسير رقم (3) ، وتنص هذه القائمة أساساً على أن قانون ضمان دخل المستخدم التقاعدي يهتم بمتطلبات تمويل المعاشات ، وأن أحكام رأي مجلس مبادئ المحاسبة المذكور لا تتأثر بهذا القانون ، كما أن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم(87) لا تتأثر به كذلك ، فإصدارات مجلس مبادئ المحاسبة ، ومجلس معايير المحاسبة المالية ، تهتم بالاعتراف الدوري بالمصروفات والالتزامات ، في حين أن لوائح قانون ضمان دخل المستخدم تهتم أساساً بسياسات تمويل خطط المعاشات .

المنافع التقاعدية الأخرى : Other Postretirement Benefits

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في ديسمبر 1990 ، قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (106) بعنوان "**معالجة أرباب العمل للمنافع التقاعدية الأخرى خلافاً للمعاشات**" ، وقد عالج هذا الإصدار جميع المنافع الأخرى خلافاً للمعاشات التي

تمنح للمستخدمين المتقاعدين ، وتعرف هذا المنافع عادة بالمنافع التقاعدية الأخرى . ورغم أن هذه المنافع تشمل مجموعة كبيرة من المنافع التقاعدية ، مثل المساعدة العلمية والعناية اليومية ، والخدمات القانونية ، والمعونات المنزلية ، فإن الأكثر أهمية بين هذه المنافع ، هي منافع العناية الصحية للمتقاعد والتأمين على حياته ، واستناداً إلى فكرة أن الإدارة تتعهد بالمنافع التقاعدية الأخرى نظير الخدمة الحالية ، شعر المجلس بأن المنافع التقاعدية الأخرى تشابه خطط المعاشات محددة المنافع ، وبذلك تحتاج إلى معالجة مشابهة ، وبالتالي تشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (106) استحقاق تكاليف المنافع التقاعدية الأخرى على مدى الحياة العملية للمستخدَمين الذين يتوقع أن يحصلوا على هذه المنافع ، لكن نظراً للجدل المحيط بالقياس ، والتقرير المتعلقين بالمسائل ذات الصلة بالتزام رب العمل بالمنافع التقاعدية الأخرى ، قرر المجلس عدم المطالبة بالإفصاح عن الحد الأدنى للالتزام في الميزانية .

ورغم أن المنافع التقاعدية الأخرى تبدو للوهلة الأولى مشابهة لخطط معاشات المنافع المحددة ، فإن لها سمات تستوجب اعتبارات محاسبية مختلفة ، ظلت مصدر جدل كبير وهي :

1- إن دفعات معاشات المنافع المحددة تحددها صيغة ما ، في حين أن التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة ، نظير المنافع التقاعدية الأخرى ، تعتمد على مقدار الخدمات ، كالعناية الصحية مثلاً ، التي سيحصل عليها المستخدَمون فعلاً ، وخلافاً لدفعات خطة المعاشات ليس هناك أي رقيب على مقدار المنافع التي ستقدم للمشاركين ، وكما يصعب التنبؤ كذلك بالتدفقات النقدية المستقبلية ذات الصلة بالمنافع التقاعدية الأخرى .

2- خلافاً لمنافع المعاشات المحددة ، لا يقوم المستخدَمون بتجميع منافع تقاعدية أخرى إضافية كل سنة .

3- إن المنافع التقاعدية الأخرى لا يتم اكتسابها ، ومعنى ذلك أن المستخدمين الذين يتركون العمل ينعدم حقهم في المطالبة مستقبلاً بالمنافع المستقبلية ، لأن المستخدمين ليس لديهم حق قانوني في منافع العناية الصحية المملوكة ، أما المنافع المحددة فهي مشمولة بمعايير الحد الأدنى للانتفاع والمشاركة والتمويل ، وهي مضمونة من قبل شركة ضمان المنافع المعاشية وفقاً لقانون ضمان دخل المستخدم

بعد التقاعد ، أما المنافع الصحية والمنافع التقاعدية الأخرى ، فقد استبعدت بشكل صريح من هذا القانون .

وتشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (106) أن يشمل مصروف المنافع التقاعدية الدوري نفس المكونات الستة التي يشملها مصروف المعاشات ، إلا أن هناك فروقاً في القياس نتيجة للفروق السابقة بين سمات المنافع التقاعدية الأخرى وسمات خطط معاشات المنافع المحددة ، ويعتبر تحديد العائد على الأصول وإهلاك المكاسب والخسائر بالنسبة للمنافع التقاعدية وفقًا لقانون ضمان دخل المستهلك بعد التقاعد ، وخطط المنافع المحددة متساويان ، لذلك سنركز على تلك المكونات التي تتم معالجتها بصورة مختلفة .

تكاليف الخدمات: Service Cost

إن تكاليف الخدمات كأحد مكونات تكاليف المعاشات الدورية ، هي ذلك الجزء من التزام المنافع المنتظرة النهائي ، الذي تمكن نسبته إلى خدمة المستخدم في الفترة الحالية ، وتحسب تكاليف خدمات المنافع التقاعدية الأخرى على أساس التزام المنافع التقاعدية المتوقعة والتي تعرف بأنها القيمة الحالية التأمينية لإجمالي المنافع المتوقع دفعها بافتراض تحقق الأهلية الكاملة ، وتشمل المقاييس المستخدمة في حساب التزام المنافع التقاعدية المتوقعة ، الآثار المقدرة للتكاليف الطبية ، والتضخم وأثر التطورات التقنية وأنماط التسليم مستقبلاً ، وبذلك تكون تكاليف الخدمات بالنسبة إلى المنافع التقاعدية الأخرى ، هي جزء التزام المنافع التقاعدية المتوقع الذي تمكن نسبته إلى خدمة المستخدم في الفترة الحالية .

الفوائد: Interest

تحسب الفوائد بضرب معدل الخصم في التزام المنافع التقاعدية التجميعية ، ويعرف التزام المنافع التقاعدية التجميعية ، بأنه ذلك الجزء من التزام المنافع التقاعدية المتوقعة الذي تمكن نسبته إلى خدمات المستخدم المقدمة حتى تاريخ القياس ، وبمجرد أن يصبح المستخدم مؤهلاً للحصول على المنافع التقاعدية الأخرى ، يصبح كل من التزام المنافع التقاعدية المتوقعة ، والتزام المنافع التقاعدية التجميعية متكافئين .

إهلاك تكاليف الخدمات السابقة: Amortization of Prior Service Cost

بالنسبة إلى المنافع التقاعدية الأخرى ، تعتبر تكاليف الخدمات السابقة ، هي الزيادة في التزام المنافع التقاعدية المتوقعة التي تمكن نسبتها إلى الزيادة في منافع

خدمات المستخدم المقدمة في الفترات السابقة ، وقد اشترطت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (106) ضرورة الاعتراف بتكاليف الخدمات السابقة على مدى الفترة المتوقعة لحياة المستخدَمين ، متى كان معظم المشاركين مؤهلاً للحصول على المنافع ، وإذا لم يكن المستخدَمون مؤهلين كلية يتم إهلاك تكاليف الخدمات التقاعدية الأخرى حتى تاريخ الاستحقاق بالكامل ، ويجب طرح مكاسب المنافع التقاعدية الأخرى من انخفاض المنافع ومقابلتها بتكاليف الخدمات السابقة غير المعترف بها ، والالتزامات الانتقالية غير المعترف بها .

إهلاك الالتزام الانتقالي : Amortization of the Transition Obligation

الالتزام الانتقالي وفقاً لقائمة معايير المحاسبية المالية رقم (106) هو الفرق بين التزام المنافع التقاعدية الأخرى التجميعي ، والقيمة العادلة لأصول المنافع التقاعدية الأخرى الممولة ، ويمكن الاعتراف بالمبلغ الانتقالي فوراً أو إهلاكه على مدى متوسط المدة المتبقية من خدمة المشاركين النشطين ، ويمكن لرب العمل اختبار فترة إهلاك قدرها 20 سنة ، إلا أن مقدار الإهلاك المسموح به مقيد ، فالمصروف التجميعي المعترف به نتيجة اختيار تأجيل الاعتراف بالمبلغ الانتقالي ، يجب ألا يزيد على المصروف التجميعي الذي كان سيحدث على أساس الدفع عند ترك العمل .

الإفصاح: Disclosure

تشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (106) ، مثلها مثل قائمة المعايير رقم (87) ، الإفصاح عن تفاصيل الخطة ، بما في ذلك سياسة التمويل ومبالغ وأنواع الأصول الممولة ومكونات صافي تكلفة المعاشات ، وبيان توفيقي للحالة التمويلية للخطة مع المبالغ المقرر عنها في قائمة المركز المالي ، **وقد اشترطت هذه القائمة كذلك في إطار إدراكها لحساسية الفروض المستخدمة لقياس تكاليف المنافع التقاعدية الأخرى ما يلي :**

1- معدلات الاتجاه العام لتكاليف العناية الصحية المفترضة المستخدمة في قياس التزام المنافع التقاعدية المتوقعة .

2- أثر زيادة نسبة 1% في معدلات الاتجاه العام لتكاليف العناية الصحية المفترضة .

منافع ما بعد التوظف : Postemployment Benefits

بالإضافة إلى المنافع التقاعدية غالباً ما يوفر أرباب العمل منافع للمستخدَمين غير النشطين ، إما بسبب العجز أو بسبب التسريح المبكر مثلاً ، وليس بسبب التقاعد ، وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية في قائمة المعايير رقم (112) المعنونة "معالجة أرباب

العمل لمنافع ما بعد التوظف" ، أن هذه المنافع هي تعويضات عن خدمات تم تقديمها, ولذلك تعد أحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (5) المعنونة "معالجة البنود المحتملة" ، وقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (43) بعنوان "المعالجة المحاسبية للغياب المعوض" هي أساس المعالجة المحاسبية السليمة ، وهكذا يجب استحقاق الخسارة المحتملة متى كان دفع منافع ما بعد التوظف محتملاً ، وكان بالإمكان تقدير الخسارة بشكل معقول ، وكان التزام رب العمل ينسب إلى خدمات المستخدَمين التي سبق تقديمها ، وكانت حقوق المستخدمين في منافع ما بعد التوظف ، قد تم امتلاكها أو تجميعها .

قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (132) : SFAS No (132)

تحدد قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (132) المعنونة "إفصاحات أرباب العمل عن المعاشات والمنافع التقاعدية الأخرى - تعديل قوائم معايير المحاسبة المالية أرقام (87) ، و(88) ، و (106) الإفصاحات المعياريَّة لكل من المنافع المعاشية ، والمنافع التقاعدية الأخرى ، وتشترط الإفصاح عن معلومات إضافية حول التغيرات في التزام المنافع ، والقيمة العادلة لأصول الخطة لتسهيل التحليل المالي ، وتستبعد بعض متطلبات الإفصاح الأخرى ، التي تحتوي عليها قوائم المعايير المالية رقم (87) ورقم (88) ورقم (106) ومن بين المنافع المتحققة لمستخدمي القوائم المالية مما سبق الإفصاح عن معلومات مجزئة وتفصيليَّة للمكونات الستة لتكلفة المعاشات الدورية ، والمنافع التقاعدية الأخرى ، ومعلومات عن التَّغير في التزام المنافع المنتظرة ، وأصول الخطة . وقد اقترحت هذه القائمة شكلاً مشتركاً لعرض كل من المنافع المعاشية والمنافع التقاعدية الأخرى معاً .

التحليل المالي للمنافع التقاعدية : Financial Analysis of Retirement Benefits

إن الأثر المشترك لقوائم معايير المحاسبة أرقام (87) و (106) و (132) هو تزويد المستثمرين بمعلومات إضافية حول التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالمنافع التقاعدية ، فقد وجد أن المكونات المختلفة لتكاليف المعاشات الدورية تحمل معلومات مختلفة لمستخدمي القوائم المالية ، حيث وجد أن كلاً من تكاليف الخدمات ، وتكاليف الفوائد ، والعائد المتوقع على الأصول ، يوفر معلومات بشأن دخل الشركة الذي يمكن تأكيده واستمراره ، في حين أن المكونات الأخرى لتكاليف المعاشات ، لا توفر معلومات جوهرية إضافية ، وبالمثل ، وجد أن الإفصاح عن التزام المنافع التقاعدية التجميعية الخاص بالمنافع التقاعدية الأخرى ، يرتبط عكسيًا بسعر سهم الشركة ، إلا أن

إصدار قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (106) له أيضًا نتائج اقتصادية . فقبل صدور قائمة المعايير هذه ، كان أرباب العمل يعالجون المنافع التقاعدية الأخرى على أساس الدفع عند ترك الخدمة ، مؤجلين بذلك أي اعتراف بالمصروف حتى فترة التقاعد ، ونظراً لحجم هذه النفقات ، وخاصة في ضوء تكاليف العناية الصحية المتزايدة ، تؤدي مطالبة الشركات بالتغيير من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق ، إلى تأثير قوي في عملية التقرير المالي . وقد وصف أحد المقالات في مجلة (Wall Street) قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (106) بأنها "أحد أهم التغيرات في المحاسبة . . . التي يمكنها خفض أرباح الشركات بمليارات الدولارات" ، ونظراً للأثر المتوقع لهذا الإصدار ، يقول البعض إن أحكامه قد تستدعي من الإدارة الحد من المنافع التقاعدية الأخرى ، أو حتى التخلص منها ، وكنتيجة لذلك ، ربما تكون لهذه القائمة نتائج اقتصادية عكسية على المستخدَمين ، فخفض أو إلغاء المنافع التقاعدية الأخرى ، قد يؤثر كثيراً على قدرة الأفراد على تمويل تكاليف التأمين على الحياة ، والعناية الصحية مستقبلاً ، وفي النهاية يمكن أن يؤدي إلى بعض التكاليف الإضافية للحكومة الفيدرالية ، ومن ثمة الممولين من خلال زيادة مدفوعات العناية الطبية . وقد تم تأكيد هذه النتائج لاحقاً وبشكل جزئي من خلال مسح تم التقرير عنه في مجلة Wall Street ، حيث أشار التقرير إلى أن ما يقارب 80% من الشركات التي شملها المسح ، قد خفضت أو الغت منافع العناية الصحية في محاولة منها لخفض المقدار المعلن عنه نظير التزام المنافع التقاعدية التجميعية .

التحليل المالي للمعاشات والمنافع التقاعدية الأخرى:

Financial Analysis of Pension and Other Postretirement Benefits

المسألة التحليلية المهمة المتعلقة بالمعاشات والمنافع التقاعدية الأخرى ، هي مسألة ما إذا كانت هذه المعاشات والمنافع ممولة بصورة مناسبة . فقد واجه العديد من الشركات مثل شركة US Air عمليات إعادة تنظيم وإعلان الإفلاس ، بسبب كون التزاماتها المعاشية لم تكن ممولة بشكل كامل . ولا تمتلك شركة Best Buy خطة معاشية لمستخدَميها ، ولم تفصح عن أي معلومات عن المنافع التقاعدية الأخرى .

أما شركة Circuit City فلديها خطة معاشات محددة المنافع ، لكنها لا تقدم المنافع التقاعدية الأخرى . وقد استُخرجت المعلومات التالية المتعلقة بالمعاشات وفق قائمتي معايير المحاسبة المالية رقمي (87) و (132) من الملاحظات المرفقة بقوائمها المالية عن السنة المالية 2003 .

لدى الشركة خطة معاشات محددة المنافع دون مساهمات تغطي غالبية المستخدَمين العاملين بدوام كامل ، وتصل أعمارهم إلى عشرين سنة على الأقل ، وأكملوا سنة من العمل بالشركة . ويتم حالياً تمويل تكاليف هذا البرنامج . وتعتمد خطة المنافع بشكل عام ، على سنوات الخدمة ومتوسط التعويض . وتتكون أصول الخطة أساساً من أوراق

السنة المنتهية في 28 فبراير

(المبالغ بالآلاف)	2003	2002
التغير في التزام المنافع		
التزام المنافع في بداية السنة	169130	1,47912
تكاليف الخدمات	14,450	14,124
تكاليف الفوائد	12,259	11,033
تعديلات الخطة(1)	1,003	
الخسائر التأمينية	6,094	1,604
المنافع المدفوعة	5,103)	(5,543)
التخفيضات Curtailment	(4,879)	
التزام المنافع في نهاية السنة	192,954	169,130
التغير في أصول الخطة :		
القيمة العادلة لأصول الخطة في بداية السنة	125,031	130,351
العائد المتوقع على أصول الخطة	24,980))	(7,356)
مساهمات رب العمل	52,892	7,579
تسويات فصل CarMax(2)	477	
المنافع المدفوعة	5,103))	(5,543)
القيمة العادلة لأصول الخطة في نهاية السنة	148,317	125,031
تسوية الحالة التمويلية :		
الحالة التمويلية	44,637))	(44,098)
الخسائر التأمينية غير المعترف بها	74,819	35,409
منافع الخدمة السابقة غير المعترف بها	892	(140)
تسوية الخسائر غير المعترف بها	4,055	
صافي المبلغ المعترف به (3)	35,129	((8),829)

1- تبنت الشركة قانون التخفيف الضريبي سنة 2001 .
2- التسويات تعكس الانفصال النهائي لمجموعة CarMax عن خطة المعاشات .
3- من بين مبلغ 35.1 مليون المعترف بها في 28 فبراير 2003 هناك مبلغ 15.0 مليون ضمن المصروفات المدفوعة مقدماً ، والأصول المتداولة المتبقية البالغة 20 مليونًا أدرجت ضمن الأصول الأخرى في الميزانية الموحدة . ومبلغ 8.8 مليون المعترف بها في 28 فبراير 2002 أدرجت ضمن المصروفات المستحقة والالتزامات الأخرى في الميزانية الموحدة .

الملكية ، وتشمل 1.3مليون سهم من الأسهم العادية لشركة Circuit City في 28 فبراير 2002 و 2003 وقد كانت مساهمات الشركة هي 52.9 مليون دولار سنة 2003 و 7.6 مليون سنة 2002 و 14.1 مليون سنة 2001 .

وتبين الجداول التالية الحالة المالية لخطة المعاشات :

وتتكون مصروفات التقاعد من البنود التالية :

السنة المنتهية في 28 فبراير

(المبالغ بالآلاف)	2003	2002	2001
تكاليف الخدمات	14,450	14,124	12,617
تكاليف الفوائد	12,259	11,033	(8),690
العائد المتوقع على أصول الخطة	13,389))	(12,527)	(10,914)
إهلاك تكاليف الخدمات السابقة	28))	(141)	(140)
إهلاك الأصول المؤقتة	---	199))	(199)
صافي المكاسب (الخسائر) التأمينية المعترف بها	174	(1)	(274)
صافي تكاليف المعاشات الدورية	13,466	12,289	9,78

الفروض المستخدمة للمعالجة المحاسبية لخطة المعاشات :

السنة المنتهية في 28 فبراير

(المبالغ بالآلاف)	2003	2002	2001
المتوسط الموزون لمعدل الخصم	6.60%	7.25%	7.50%
معدل الزيادة في مستويات التعويض	5.00%	6.00%	6.00%
المعدل المتوقع للعائد على أصول الخطة	8).25%)	9.00%	9.00%

ولدى الشركة كذلك خطة غير ممولة وغير مؤهلة تعيد المنافع التقاعدية للمسئولين الكبار الذين يتأثرون بقيود قانون الإيراد الداخلي على المنافع المقدمة وفق خطة للشركة للمعاشات . وقد كان الالتزام المسجل حسب هذه الخطة في 28 فبراير 2003 هو 10.5 مليون دولار ، و 8.5 مليون دولار في 28 فبراير 2002 وقد أدرجت ضمن المصروفات المستحقة والالتزامات الجارية في الميزانية الموحدة . وقد كان التزام المنافع المنتظرة وفق هذه الخطة في 28 فبراير 2003 هو 10.7 مليون دولار ، وفي 28 فبراير 2002 كان هذا الالتزام بقيمة 16.4 مليون دولار .

معايير المحاسبة الدولية : International Accounting Standards

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي معيارين بشأن المنافع التقاعدية هما :

1- معيار المحاسبة الدولي رقم (19) بعنوان "تكاليف المنافع التقاعدية" .

2- معيار المحاسبة الدولي رقم (26) بعنوان "المحاسبة والتقرير عن خطط المنافع التقاعدية" .

ففي معيار المحاسبة الدولي رقم (19) المعدل سنة 1998 ، حدد المجلس إجراءات معالجة كل من خطط معاشات المنافع المحددة ، وخطط المساهمات المحددة . ففيما يتعلق بخطط المساهمات المحددة ، يتم الاعتراف بالمقدار المساهم به ، باعتباره مصروفاً للفترة الجارية ، وهي معالجة تتماشى مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، أما بالنسبة لخطط المنافع المحددة ، فيتم الاعتراف بتكاليف الخدمات الجارية كمصروف للفترة الحالية ، أما تكاليف الخدمات الماضية وتسويات الخبرة ، وآثار التغيرات في الفروض التأمينية وتسويات الخطة ، فيتم الاعتراف بها جميعاً عادة كمصروفات (أو دخل) بطريقة نظامية على مدى الحياة المتبقية للمستخدَمين الحاليين ، والطريقة المفضلة لتحديد التكاليف في ظل خطط منافع المعاشات المحددة وهي طريقة تقييم المنافع المستحقة ، لكن طريقة تقييم المنافع المنتظرة مقبولة كبديل ، و تسمح هذه المعالجة بقدر أكبر من الاختلاف في قياس المعاشات أكثر مما تسمح به مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، إضافة إلى أن معيار المحاسبة الدولي رقم (19) لم يتطرق لموضوع الحد الأدنى للالتزام الذي تم تناوله في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87) .

وقد علق موظفو مجلس معايير المحاسبة المالية عند دراستهم لمعيار المحاسبة الدولي الأصلي رقم (19) على أن العقد الاجتماعي بين رب العمل والمستخدم في العديد من الدول الأجنبية ، يختلف عما هو عليه في الولايات المتحدة ، حيث يمكن أن يقدم كل من رب العمل والحكومة ، منافع معاشية مما يقلل الالتزام المعاشي للشركة ، وعلق الموظفون عند دراستهم للمعيار المنقح ، بأنه مادام قد أزال العديد من الفروق بينه وبين مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في الولايات المتحدة ، فإن القائمة الجديدة تمثل تحسناً جوهرياً ، من جهة أخرى ، لوحظ أنه مازالت هناك معالجات مختلفة لنفس الخطط في ظل كل من معيار المحاسبة الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف

عليها الأمريكية . وبشكل أكثر تحديداً لم يقدم معيار المحاسبة الدولي تعريفاً لخطة المساهمات المحددة ، وهو ما يعني أنه إذا لم تكن الخطة خطة منافع محددة ، فهي خطة مساهمات محددة ، ولذلك من المحتمل أن تعالج الخطة التي كانت ستعالج كخطة منافع محددة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، معالجة خطة المساهمات المحددة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية ، إضافة إلى أن حساب مقدار الحد الأدنى للالتزام ، قد يختلف حسب أحكام كلتا الخطتين .

وقد وضع معيار المحاسبة الدولي رقم (26) معايير منفصلة للتقرير عن كل من خطط المساهمات المحددة ، وخطط المنافع المحددة ، فبالنسبة لخطط المساهمات المحددة ، أشارت القائمة إلى أن هدف التقرير هو توفير معلومات حول الخطة وأداء استثماراتها ، ولذلك يجب عرض معلومات تتعلق بالأنشطة الأساسية المؤثرة في الخطة والتغيرات المتعلقة بها ، وأداء استثماراتها ، وبيان بالسياسات الاستثمارية لها . أما بالنسبة لخطط المنافع المحددة ، فقد أشار هذا المعيار إلى أن الهدف هو توفير معلومات عن الموارد المالية والأنشطة بما يفيد في تقييم العلاقة بين موارد الخطة والمنافع المستقبلية ، وبالتالي يجب توفير معلومات عن الأنشطة المؤثرة في الخطة ، والتغيرات المتعلقة بالخطة ، والمعلومات التأمينية للأداء الاستثماري ، وبيان عن السياسات الاستثمارية للخطة ، وهي متطلبات مشابهة لمتطلبات مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية للإفصاح عن أصول الخطة كما حددتها قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (35) ولم يقم موظفو مجلس معايير المحاسبة المالية بدراسة معيار المحاسبة الدولية رقم (26) لأنه لم يكن جزءاً من المعايير الأساسية للمشروع المحاسبي .

الخلاصة Summary

مازالت المعالجة المحاسبية لتكاليف خطط المعاشات موضوعاً جدلياً ، ورغم أن كلاً من مجلس مبادئ المحاسبة ، ومجلس معايير المحاسبة المالية ، قد تناول هذا الموضوع ، فإن الإجماع الكامل لم يتحقق بعد ، ومازالت هناك وجهات نظر متباينة بشأن مكونات التزام الشركة ومصروفها الدوري مقابل خطة المعاشات ، كما أن هناك آراء متعددة حول كيفية قياس الأصول والالتزامات المعاشية والتقرير عنها في القوائم المالية ، وأخيراً ، سببت قائمة معايير المحاسبة المالية الصادرة بشأن معالجة المنافع التقاعدية الأخرى جدلاً كبيراً .

الفصل الخامس عشر

حقوق الملكية
Equity

تُعد حقوق الملكية هي رأس المال المعرَّض للمخاطر الأساسية بالمشروع ، وليس هناك أي ضمان بالحصول على عائد منها ، أو أي جدول زمني لاستردادها ، ومن ناحية استقرار المشروع وتعرضه لمخاطر العسر المالي ، نجد أن رأس مال الملكية يتمتع بخاصية أساسية ، هي الديمومة ، وإمكانية الاعتماد عليه في البقاء مستثمراً في الفترات الجيدة والفترات الحرجة ، وبالتالي يمكن استثمار أموال الملكية بثقة أكبر في الأصول طويلة الأجل ، وتعريضها لأعلى درجات المخاطرة .

ويجب على المستثمر في الأسهم العادية للمشروع ، أن يوازن بين وجود الدين ، والذي يمثل مخاطر فقدان الاستثمار والأرباح المرتفعة المحتملة بسبب الرفع المالي ، ويطلق على خلط استثمارات الدين ، واستثمارات الملكية بالشركة ، مصطلح الهيكل الرأسمالي ، وقد كان هناك جدل كبير لفترة طويلة من الزمن ، حول ما إذا كانت تكلفة رأس مال المشروع تختلف حسب اختلاف الهياكل الرأسمالية ، أي حسب اختلاف مزيج الدين والملكية . فقد توصل Modigliani and Miller إلى أن تكلفة رأس مال المشروع ، باستثناء ما يتعلق بقابلية استقطاع الفوائد للأغراض الضريبية ، لا تتأثر بمزيج الدين والملكية المستخدم ، وترجع صحة هذه النتيجة حسب رأيهما إلى أن كلاً من حملة الأسهم ، يمكنه إدخال تفضيلاته من المخاطرة ضمن المركز الاستثماري الكلي .

وفي هذا الفصل ، سنعتبر درجة مخاطر المشروع ، كما يشعر بها المستثمر المحتمل ثابتة ، ونحاول في الفقرات التالية دراسة بعض نظريات الملكية ، ونناقش المسائل النظرية المرتبطة بإثبات (تسجيل) مختلف مكونات حقوق الملكية .

نظريات حق الملكية : Theories of Equities

لقد عرضنا في الفصل الحادي عشر ، نظريتين لحق الملكية هما : نظرية الوحدة (نظرية الشخصية الاعتبارية) ، ونظرية الملكية المشتركة ، فهاتان النظريتان وغيرهما من النظريات الأخرى ، يمكن أن توفرا إطاراً مرجعياً لعرض القوائم المالية ، وعند النظر إلى إمكانية تطبيق النظريات المختلفة لحق الملكية ، فمن المهم أن نتذكر أن غرض النظرية هو توفير الأساس أو التفسير لعمل ما ، وقد اكتسبت نظرية المالك الفرد سيادتها ، لأن مصالح الملاك كان يُنظر إليها كقوة مرشدة في إعداد القوائم المالية ، لكن مع تزايد أهمية مصالح المستخدمين الآخرين ، أدخل المحاسبون تغيرات على أشكال التقارير المالية دون تبني نظرية معينة لحق الملكية .

وفي المناقشات التالية ، يجب على الطالب أن يتذكر دائما أن تبني أي نظرية معينة يمكن أن يؤثر على عدد من الإجراءات المحاسبية وإجراءات التقرير ، كما يجب عليه أيضا أن يلاحظ أن هذه النظريات تمثل وجهة نظر معينة تجاه الشركة للأغراض المحاسبية وليس بالضرورة هي نفس وجهة النظر القانونية تجاهها .

نظرية المالك الفرد (الملكية المشتركة) : Proprietary Theory

وفقاً لنظرية المالك الفرد ، تعتبر الشركة مملوكة من قبل شخص معين أو مجموعة أشخاص محددة ، ويمكن تمثيل مصالح الملكية بواسطة مالك واحد أو شركة أشخاص أو عدد من حملة الأسهم ، وتعود أصول الشركة إلى هؤلاء الملاك كما تعود عليهم أي التزامات تتحملها ، وتؤدي الإيرادات المحصلة من قبل الشركة إلى زيادة صافي حقوق الملاك في الشركة مباشرة ، وبالمثل تؤدي جميع المصروفات التي تتحملها الشركة إلى خفض حقوق الملكية بها مباشرة ، وهكذا ترى هذه النظرية أن جميع المكاسب والخسائر تصبح من حق الملاك مباشرة ، وليس الشركة ، سواء وزعت أم لا ، لذلك تقوم الشركة بهدف توفير الوسائل اللازمة للقيام بالعمليات للملاك ، وينظر في هذه الحالة ، إلى صافي حقوق الملكية في الميزانية كالآتي :

الأصول – الالتزامات = حق الملكية

ويعتمد التقرير المالي في ظل نظرية الملكية على مقدمة أن المالك هو محور التركيز الأول للقوائم المالية ، وتنطبق هذه النظرية بالدرجة الأولى على المشروعات الفردية حيث يكون المالك هو متخذ القرار ، لكن مع نمو شكل المشروع وتعقيده وانفصال الملكية عن الإدارة ، تصبح هذه النظرية أقل قابلية للتطبيق ، رغم أنه كانت هناك

محاولات للإبقاء على مفاهيم نظرية المالك الفرد في حالة الشركات المساهمة ، لكن بعض المحاسبين يؤكد على أنها لا تفي بمتطلبات الشكل التنظيمي لهذه الشركات ، ومع ذلك مازلنا نرى بعض السياسات المحاسبية المهمة التي لا يمكن تبريرها إلا من خلال قبول نظرية المالك الفرد فقط ، فحساب وعرض أرقام أرباح السهم الواحد مثلاً لن تكون ملائمة ، إلا إذا افترضنا أن هذه الأرباح تعود إلى حملة الأسهم قبل إعلان التوزيعات .

نظرية الوحدة (الشخصية الاعتبارية) : Entity Theory

إن ظهور الشكل التنظيمي للشركات المساهمة والذي صاحبه :

1- انفصال الملكية عن الإدارة .
2- الحد من التزامات الملاك .
3- التعريف القانوني للشركة المساهمة كما لو أنها فرد .

شجع على ظهور نظريات جديدة للملكية ، ومن بين الأوائل من هذه النظريات ، كانت هناك نظرية الوحدة ، والتي يتم التعبير عنها كالآتي :

الأصول = حقوق الملكية

إن نظرية الوحدة مثلها مثل نظرية المالك ، هي عبارة عن وجهة نظر تجاه الشركة والأفراد المهتمين بعملياتها ، وتضع وجهة النظر هذه- الشركة وليس الملاك هذه المرة- في محور الاهتمام للأغراض المتعلقة بالمحاسبة والتقرير المالي . وأساس هذه النظرية هو أن الدائنين ، مثلهم مثل حملة الأسهم ، يساهمون بالموارد في الشركة ، وأن الشركة موجودة كوحدة منفصلة مستقلة عن هذه المجموعات ، وبالتالي تعود الأصول والالتزامات إلى الشركة وليس الملاك ، وبمجرد تسلم الإيراد يصبح من ملك الوحدة ، أما المصروفات فعند ما يتم تكبدها تكون عبئًا على الوحدة ، وأي ربح قد يكون هناك ، هو من ملك هذه الوحدة ، ويكون من حق حملة الأسهم عند الإعلان عن التوزيعات فقط . ووفقاً لهذه النظرية ، ينظر إلى جميع بنود الجانب الأيسر من الميزانية – باستثناء الأرباح المحتجزة التي تعود للشركة – كحقوق على أصول الشركة – ويتم التمييز بين البنود المختلفة حسب طبيعة الحقوق ، فيعرف بعض البنود بحقوق الدائنين ، والبعض الآخر بحقوق الملاك ، ومع ذلك فهي كلها حقوق على الشركة كوحدة مستقلة .

لقد أوضح Goldberg الفرق بين نظريتي الملكية والوحدة من خلال مثال ينطوي على طفل صغير يمتلك أول قطعة نقدية في حياته كالآتي :

لنفترض أن طفلاً صغيراً منح جنيهاً واحداً مثلاً ، يمكنه التصرف فيه كما يشاء ، فإذا لم تكن فكرة الملكية مألوفة لديه (وهي الاحتمال الأرجح) سيفكر في : (ا) "هذا جنيه واحد" (ب) "هذا الجنيه ملكي" . وهذه الأفكار هي المكون الأساسي لنظرية المالك الفرد ، والقيد المزدوج ، لأنه لو كان هذا الطفل قد ولد محاسباً لعبر عن نفس الأفكار كالآتي (ا) "هناك أصل " (ب) " لدي حق ملكية في هذا الأصل " ، أي أن هذا الجنيه يمكن أن ننظر إليه من زاويتين (ا) شيء موجود – أصل (ب) يعود لشخص ما – أصلي . لنفرض أيضاً أن الطفل وضع الجنيه في صندوق إلى أن يقرر ما قد يفعل به ، هنا يمكن إدخال نظرية الوحدة بإعطاء الشخصية الاعتبارية للصندوق . وتنطوي على تبني وجهة النظر القائلة بأن الصندوق الآن يتملك جنيها واحداً ومدينًا بجنيه واحد للطفل .

من بين الأشياء التي يجسدها هذا المثال التوضيحي ، هناك التفرقة الأساسية بين نظرية المالك الواحد ونظرية الوحدة – المدركات المتعلقة بالجانب الأيسر من الميزانية ، فالأفراد الذين ينظرون إلى صافي الدخل باعتباره يتحقق للملاك ، يفضلون مدخل الملكية ، في حين أن أولئك الذين يأخذون بوجهة نظر أشمل لطبيعة المستفيدين من الدخل يفضلون مدخل الوحدة .

إن نظرية الوحدة لا تميز بين الدين والملكية ، فكلاهما يعتبر مصدراً لرأس المال ، وعمليات المشروع لا تتأثر بمقدار الدين نسبة إلى الملكية ، وهكذا لا توفر نسب الدين إلى الملكية في ظل نظرية الوحدة أي معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرار من قبل المستثمر ، لكن الممارسة المحاسبية الحالية تفرق بشكل قوي بين الدين والملكية ، إضافة إلى أن مقدار الدين مقارنة بالملكية يعتبر بصورة عامة مؤشراً مهمًا على المخاطرة ، وتعني هذه التفرقة ضرورة قيام المحاسبين بتحديد الالتزامات وتصنيفها بصورة مستقلة عن حقوق الملكية ، لكن الأدوات المالية المعقدة مثل السندات القابلة للتحويل ، قد تضم مكونات كل من الدين وحق الملكية ، وهو ما يعني أن مكونات الأدوات المالية قد تقابل تعريف أكثر من عنصر واحد من عناصر القوائم المالية . و إذا ما أخذنا في الاعتبار هدف إطار العمل المفاهيمي المتمثل في ضرورة تقرير القوائم المالية عن كل عنصر من

عناصر هذه القوائم بصورة صادقة – على الأقل من الناحية النظرية– سنجد أن على الشركة فصل الأدوات المالية إلى أجزائها المختلفة والتقرير عنها تماشياً مع تعريف العنصر الذي تقابله . كما أن إطار العمل المفاهيمي لا يشترط مقابلة تعريف العنصر فقط ، بل يشترط كذلك إمكانية القياس . ومع ذلك قد يكون من الصعب أو حتى من المستحيل ، قياس كل مكون من مكونات الأدوات المالية بصورة منفصلة ، لكن يتضح من إحدى مذكرات العرض المبدئية الحديثة ، وكذلك نشر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (150) أن مجلس معايير المحاسبة المالية لا يفضل الموقف الداعي إلى تمييز الميزانية بين الدين وحقوق الملكية فقط ، بل ينوي تقرير كيفية تحقيق التفرقة بين مكونات الأدوات المالية . وسنقوم في نهاية هذا الفصل ، بتتبع التطورات التي أدت إلى نشر قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (150) ونناقش المسائل المعلقة غير المحلولة التي ترتبط بالتفرقة بين الدين وحق الملكية .

مداخل نظرية أخرى : Other Theoretical Approaches

لاحظ العديد من الكتاب ، القصور القائم في مدخلي الملكية والوحدة ، فقدموا آراء إضافية ، ووجهات نظر يمكن من خلالها إيجاد أساس عقلاني لتسجيل المعلومات المحاسبية والتقرير عنها ، وأهم وجهات النظر الجديدة هذه ، هناك نظرية الموارد (الأموال المخصصة) (Fund Theory) ، ونظرية المسيطر (Commander Theory) ، ونظرية المشروع (Enterprise Theory) ، ونظرية حقوق الملكية المتبقية(Residual Equity Theory) ، وسندرس فيما يلي كلاً من هذه النظريات على حدة .

نظرية الموارد (الأموال المخصصة) : Fund Theory

هاجم Vatter نظرية الملكية باعتبارها بسيطة بدرجة لا تناسب التقرير عن الشركات المساهمة الحديثة ، حيث لم يجد أي أساس منطقي للنظر إلى الشركة كشخص من الناحية القانونية ، وقال إن الشركة المساهمة هي عبارة عن الأفراد الذين تمثلهم ، واقترح بدلاً من ذلك نظرية الموارد (الأموال المخصصة) .

وتحاول نظرية الموارد التخلي عن العلاقة الشخصية التي تنادي بها نظرية الملكية ، والشخصية الاعتبارية التي تنادي بها نظرية الوحدة ، ففي ظل مدخل الموارد ، يلعب قياس صافي الدخل دوراً ثانوياً في الوفاء بالمصالح الخاصة للإدارة ، ووكالات الرقابة

الاجتماعية (مثل الوكالات الحكومية) وعملية التوسع في الائتمان والاستثمار ، ويتم التعبير عن نظرية الموارد بالمعادلة التالية :

الأصول = القيود على الأصول

وتفسر هذه النظرية عملية التسجيل المالي التي تقوم بها المنظمة في ضوء ثلاث خصائص هي :

1- **المـورد** : هو مجال اهتمام معين ، يعرَّف بالأنشطة والعمليات المحيطة بأي مجموعة من السجلات المحاسبية ، ولديه مجموعة من الحسابات ذاتية التوازن .

2- **الأصول** : هي الخدمات والإمكانات الاقتصادية .

3- **القيـود** : هي القيود على استخدام الأصول .

وتطبق هذه الخصائص على كل مجموعة متجانسة من الأنشطة والوظائف داخل المنظمة ، مما يوفر معالجة منفصلة لكل ناحية من نواحي الاهتمام الاقتصادي ، ولم تحظ نظرية الموارد بقبول عام في المحاسبة المالية ، فهي مناسبة بشكل أكبر للمحاسبة الحكومية ، وهي تعد تغييراً جذريًا في الممارسات الحالية ، وقد أدى حجم الدفاتر الإضافية الذي يتطلبه تطبيقها إلى إعاقة تبنيها ، أما استخدام هذا المدخل – مدخل الموارد – في المحاسبة الحكومية ، فيرجع أساساً إلى القيود القانونية المفروضة على كل مورد على حدة ، مما يتطلب معالجة منفصلة لكل واحد على حدة .

نظرية المسيطر: Commander Theory

تتبنى نظرية الوحدة وجهة نظر وحدة الأعمال ، في حين تتبنى نظرية الملكية وجهة نظر المالك ، لكن Goldberg يتساءل "عن ماذا بشأن وجهة نظر المدراء ، أي القوى الفاعلة . . . في الشركة؟" ، ويقول إن هذا السؤال على قدر كبير من الأهمية ، نظراً لتباين وجهات النظر في المصالح بين الملاك والمدراء في الشركات المساهمة الكبيرة ، وفي الواقع أصبح تباين وجهات النظر ملائمًا لدرجة أنه في السنوات القريبة أصبح هناك مجال دراسي جديد يعرف بالمحاسبة الإدارية ، وكانت هناك أدبيات خاصة به ، وكان التأكيد فيه على ضرورة قيام المحاسبين بتوفير معلومات تمكن المدراء من القيام بوظيفة الرقابة على الممتلكات بهدف زيادتها .

لقد طُرح مدخل المسيطر كبديل لنظريتي الوحدة والملكية ، لأن أهداف المدير (المسيطر) مساوية على الأقل من حيث الأهمية لأهداف المالك الفرد أو الوحدة . إن مداخل الملكية والوحدة والموارد ، ترتكز على الأفراد والشخصية الاعتبارية والموارد على التوالي ، لكن نظرية المسيطر ترتكز على الرقابة والتحكم ، فكل من لديه موارد يوظفها يُنظر إليه كمسيطر ، وخلافاً لمداخل الملكية والوحدة والموارد ، يمكن تطبيق نظرية المسيطر على جميع أشكال المنظمات (المشروع الفردي ، وشركة الأشخاص ، والشركة المساهمة) ، فشكل المنظمة لا ينفي إمكانية تطبيق نظرية المسيطر ، لأن المسيطر ، يمكنه تقمص أكثر من شخصية داخل نفس المنظمة ، ففي المشروعات الفردية أو شركات الأشخاص ، يعد الملاك الأفراد والشركاء في ذات الوقت هم الملاك والمسيطرون ، أما في حالة شكل الشركة المساهمة ، فالمدراء وحملة الأسهم جميعهم مسيطرون ، لأن كلاً منهم لديه بعض السيطرة على الموارد (المدراء يسيطرون على موارد المشروع ، وحملة الأسهم يتحكمون في العائد على الاستثمار في المشروع) .

وتنص نظرية المسيطر على أن فكرة التحكم واسعة بما يكفي لضم جميع الأطراف المعنية دون استثناء ، ولذلك تأخذ الوظيفة المحاسبية عنصر الوكالة ، ويصبح اتجاه تدفق الزيادة في الموارد مسألة غير ملائمة ، وبدلاً من ذلك يصبح العامل الملائم هو كيفية توزيع المسيطر للموارد لمصلحة جميع الأطراف . وفي هذا الشأن تعتبر المحاسبة على أساس المسؤولية متماشية مع نظرية المسيطر ، فالمحاسبة على أساس المسؤولية تحدد الإيرادات والتكاليف التي تخضع لكل مسيطر داخل المنظمة ، ويتم تنظيم القوائم المالية لتظهر مساهمات كل مستوى من مستويات السيطرة على أرباح المشروع . إن نظرية المسيطر من حيث المظهر ، لا تشكل ابتعاداً كبيراً عن الممارسات المحاسبية الحالية ، لكن ما حصلت عليه من تجاوب في الدوائر المحاسبية ضئيل .

نظرية المشروع: Enterprise Theory

في ظل نظرية المشروع يُنظر إلى وحدات الأعمال ، خاصة تلك المسجلة في أسواق الأسهم الوطنية والإقليمية باعتبارها مؤسسات اجتماعية مكونة من المساهمين برأس المال والذين لديهم "غاية أو غايات مشتركة و أدوار مشتركة إلى حد ما" ، فالإدارة في هذا الإطار تحتفظ بعلاقة تفاوضية متكافئة مع الملاك ، **ومسئوليتها الأساسية تكمن فيما يلي :**

1- توزيع توزيعات مناسبة .
2- المحافظة على علاقات جيدة وحميمة مع المستخدَمين والمستهلكين والوحدات الحكومية .

وبما أن هذه النظرية تنطبق فقط على الشركات الوطنية أو الإقليمية الكبيرة ، لذا يعتبر تأثيرها على نظرية المحاسبة ، وتطور مبادئ المحاسبة وممارساتها محدوداً .

نظرية الملكية المتبقية : Residual Equity Theory

يعرف Staubus الملكية المتبقية بأنها "الحصة العادلة في أصول المنظمة والتي تمتص أثر أي حدث اقتصادي على هذه الأصول ، إذا كان هذا الحدث لم يوافق عليه أي طرف من الأطراف المهتمة" ، ويحتفظ حملة الأسهم العادية في هذه الحالة بالملكية المتبقية في المشروع ، نظراً لأن لهم الحق النهائي في الدخل ويتحملون الخسائر . ويعتبر أصحاب الملكية المتبقية ذوي أهمية خاصة لوجود الشركة ، لأنهم يتحملون أكبر درجات المخاطرة ، ويوفرون قدراً كبيراً من رأس المال خلال مرحلة نمو الشركة ، وتصاغ نظرية الملكية المتبقية كالآتي :

الأصول – بعض حقوق الملكية = الملكية المتبقية

وفي ظل هذا المدخل ، يكون المتبقي من الأصول ، بعد استبعاد حقوق بعض حملة حقوق الملكية (الدائنون وحملة الأسهم الممتازة) ، من حق الملاك الباقين ، ويعتبر دور التقرير المالي في هذا الإطار ، هو تزويد الملاك الباقين الحاليين والمتوقعين بمعلومات عن تدفق موارد المشروع بما يمكنهم من تقدير قيمة حقوقهم المتبقية ، وتعتبر الإدارة في هذه الحالة وصياً مسؤولاً عن تعظيم ثروة أصحاب الملكية المتبقية ، ويستحق الدخل للملاك الباقين بعد مقابلة حقوق ملكية بعض حملة حقوق الملكية . وهكذا يتم استقطاع دخل مجموعة من حملة حقوق الملكية بما في ذلك الفوائد المدفوعة لحملة الدين والتوزيعات على حملة الأسهم الممتازة للوصول إلى صافي الدخل المتبقي . وتتماشى هذه النظرية مع النماذج المصاغة في أدبيات التمويل ، وعرض أرباح السهم الواحد في القوائم المالية حاليًا ، وتأكيد الإطار المفاهيمي على ملاءمة توقعات التدفقات النقدية .

وكما هو الحال مع نظرية الموارد ، ونظرية المسيطر ، ونظرية المشروع ، يحصل مدخل حقوق الملكية المتبقية على القليل من الاهتمام في المحاسبة المالية .

التفرقة بين الدين وحقوق الملكية: The Distinction between Debt and Equity

أضاف مجلس معايير المحاسبة المالية في سنة 1986 مشروعاً للأدوات المالية على جدول أعماله ، وقد ركز المشروع من البداية على الإفصاح عن المخاطر ، وقد أدى هذا المشروع إلى نشر قائمتي معايير المحاسبة المالية رقمي (105) و (107) ، وقد وضع هذان الإصداران المتطلبات المتعلقة بالإفصاحات في هوامش القوائم المالية بشأن المخاطر الكامنة في الأدوات المالية ، وخاصة تلك المتعلقة بالتمويل خارج الميزانية . وفي نفس السنة ، أصدر المجلس كذلك مذكرة مناقشة بعنوان "التمييز بين أدوات الالتزام والملكية ومعالجة الأدوات التي تتسم بخصائص الاثنين معاً" . وقد طرحت هذه المذكرة التساؤل حول ما إذا كان يجب الاستمرار في التمييز بهذه الحدة أم لا ، أو بعبارة أخرى ، هل يجب إجراء المعالجة المحاسبية وفقاً لنظرية الوحدة ، أم يجب على المحاسبة محاولة تحديد عناصر الدين والملكية والتقرير عنهما بشكل منفصل (نظرية المالك الفرد) ؟ فإذا كانت هذه التفرقة ستستمر ، لابد من اتخاذ قرارات بشأن طبيعة الأدوات المالية الأساسية ، وكيف يجب قياسها ، والتقرير عنها بشكل مناسب .

وبعد المداولات والمناقشات التي حدثت في سنة 1996 رد مجلس معايير المحاسبة المالية في أكتوبر سنة 2000 على المخاوف التي تم التعبير عنها من قبل المحاسبين والمنظمين والأطراف الأخرى بشأن تصنيف المصدرين للأدوات المالية في الميزانية ، وذلك بإصدار مذكرة عرض مبدئية . **وقد تركزت هذه المخاوف على ثلاثة أنواع من الأدوات المالية هي :**

1- الأدوات المالية التي تحمل خصائص الالتزام ، لكن يقرر عنها كحقوق ملكية أو بين الالتزامات وحقوق الملكية .
2- الأدوات المالية التي تحمل خصائص حقوق الملكية ، لكنها تعرض بين الالتزامات وحقوق الملكية .
3- الأدوات المالية التي تحمل خصائص كل من الالتزام وحقوق الملكية ، لكن تصنف كالتزام أو حق ملكية .

وقد ردت مذكرة العرض باقتراح ما يلي :

1- يجب ألا يصنف المصدر الأداة المالية التي لا تفرض عليه التزاماً كالتزام .

2- إذا كان أحد مكونات الأداة المالية يفرض على المصدر التزاماً ، عندئذ يجب عليه تصنيف هذا المكون بناء على خصائص الالتزام أو خصائص حق الملكية .

ووفقاً لمذكرة العرض المبدئي هذه ، يعتمد تصنيف المكون كالتزام أو حق ملكية على ما إذا كان يفرض على مصدر الأداة التزاماً تتم تسويته بتحويل أصول أو ما إذا كانت العلاقة بين المصدر وحامل الأداة تعتبر علاقة ملكية . وقد حدد الإصدار المقترح أن علاقة الملكية توجد عندما تكون الأداة لا تتطلب تسوية من خلال تحويل أصول أو عندما تكون التغيرات في القيمة النقدية للأداة تنسب إلى التغيرات في القيمة العادلة لأسهم حقوق ملكية المصدر أو مساوية لها أو في نفس الاتجاه .

وتتطلب قائمة العرض هذه ، أن يتم فصل الأداة المالية المركبة التي تحتوي واحداً من مكونات الملكية على الأقل ، وواحداً من مكونات الالتزام إلى مكوناتها من حقوق الملكية ومكوناتها من الالتزام ، بحيث يتم توزيع سعر إصدار الأداة بين مكوناتها بناء على قيمها العادلة النسبية . فإذا كانت القيمة العادلة لأحد المكونات غير متوفرة ، عندئذ تحدد قيمته بناءً على طريقة به وبدونه (with-and-without) أي أن قيمة البنود التي تتوفر لها قيمة جاهزة تقاس قيمتها وتطرح من سعر إصدار الأداة المالية للحصول على مقياس للقيمة العادلة الظاهرية لهذا المكون الذي لا تتوفر له قيمة عادلة .

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية في مايو 2003 بإصدار قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (150) وقد حدد هذا الإصدار نطاقه في ثلاث مجموعات من الأدوات المالية المستقلة التي تجسد التزاماً بالنسبة للمصدر ، **وهذه الأدوات هي** :

1- الأدوات المالية الملزمة بالاسترداد (manditorily redeemable) التي لا تتطلب حدوث الاسترداد إلا عند التصفية أو حل الشركة المصدرة فقط .
2- بعض الأدوات المالية التي تشكل التزاماً بإعادة شراء الأسهم المصدرة من خلال تحويل أصول .
3- الأدوات المالية التي تجسد التزاماً يتطلب من المصدر تسويته من خلال إصدار عدد متغير من أسهمه الخاصة .

وقد قرر المجلس أن الأدوات المالية التي تقع ضمن هذه المجموعات الثلاث ، يجب تصنيفها كالتزامات . وقد لخصت هذه القائمة المرحلة الأولى من مناقشات ومشاورات المجلس ، ويخطط في المرحلة التالية لتناول المعالجة المحاسبية للأدوات المالية

المعقدة مثل السندات القابلة للتحويل والأدوات المالية ثنائية المؤشر ، والأسهم العادية المضمونة* (Puttable) .

تعريف حق الملكية : Definition of Equity

تعرِّف قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) حق الملكية بأنه الحصة المتبقية ، لكن الحصة المتبقية المذكورة في هذا التعريف ، لا تكافئ حق الملكية المذكور أعلاه ، فهي – حسب التعريف– هي الفرق بين الأصول والالتزامات . وبالتالي يرتكز تعريف هذه القائمة وخصائص حق الملكية وفقاً لها على تعريفات وخصائص الأصول والالتزامات . وقد عرَّفت القائمة حقوق الملكية في المجموع . لكنها لم تحدد خصائص عناصرها .

وقد علقت القائمة على أن المشروع يمكن أن يكون لديه أكثر من نوع من حقوق الملكية كالأسهم العادية والأسهم الممتازة مثلاً . وقد عرَّفت حقوق الملكية بأنها الفرق بين الأصول و الالتزامات ، واعتبرت الالتزامات بمثابة التزام بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدة أخرى في المستقبل ، وذلك نتيجة لأحداث أو عمليات سابقة . وبالتالي تعتبر الخاصية المميزة ، وفقاً لتعريفات قائمة مفاهيم المحاسبة المالية ، بين الالتزامات وحقوق الملكية ، هي أن حقوق الملكية لا تلزم الوحدة بتحويل موارد أو خدمات مستقبلاً ، حيث لا يوجد التزام بتوزيع الموارد على حملة حقوق الملكية ، حتى يتم الإعلان عن ذلك من قبل مجلس الإدارة أو في حالة التصفية .

ووفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (6) إذا لم تكن الأداة المالية المصدرة من قبل المشروع تناسب تعريف الالتزام تعتبر عندئذ أداة ملكية . وقد تساءلت مذكرة نقاش طرحها مجلس معايير المحاسبة المالية في سنة 1990 حول ما إذا كان تعريف حقوق الملكية يجب أن يستمر محكوماً بتعريف الالتزامات أم يجب أن تعرف بصورة منفصلة . فلو كانت حقوق الملكية ، معرفة بصورة مستقلة لربما كانت الالتزامات هي الناتج المتبقي من تحديد الأصول وحقوق الملكية ، وفي هذه الحالة تكون المعادلة التي توضح العلاقة بين القوائم المالية هي :

الأصول – حقوق الملكية = الالتزامات

أو بالمقابل يمكن تعريف حقوق الملكية كباقي مطلق كما في نظرية الملكية المتبقية ، و تضاف مجموعة ثالثة إلى الميزانية – شبيه حق الملكية -quasi- equity وقد تضم

* الأسهم العادية المضمونة لحاملها تلزم الوحدة المصدرة لها (تعطي حاملها الحق في المطالبة بالتعويض) بتعويض حاملها في حالة انخفاض قيمتها عن حد معين بعد فترة معينة .

مجموعة أشباه حقوق الملكية البنود مثل الأسهم الممتازة ، أو حقوق الأقليات وستسمح هذه المجموعة للمحاسبين بالإبقاء على تعريف الالتزامات ومعالجة فئة شبه حق الملكية ، وإذا ما ظهر هذا النوع من القوائم المالية ، سيتوجب عندئذ تناول موضوعات أخرى مثل تعريف الأرباح ، لأن تعريف حق الملكية بأنه الملكية المتبقية ، كما ذكرنا سابقًا ، يعني ضمناً أن التوزيعات على الأسهم الممتازة تطرح بهدف تحديد صافي الدخل .

وتتطلب القائمة رقم (150) بأن يتم تصنيف الالتزامات أو الأعباء التي تتم تسويتها بإصدار أوراق مالية كالتزامات ، لأن هذه الالتزامات تستوفي تعريف الالتزامات الوارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) ، والتي تعتبر في ظل الإطار المفاهيمي الحالي حق ملكية ، ونتيجة لذلك يتوقع أن يقوم المجلس بتعديل قائمة المفاهيم رقم (6) حتى يتم التخلص من عدم الاتساق المذكور ، وبالتالي سيقترح المجلس توسيع تعريف الالتزامات لتشمل الأدوات المالية التي تعتبر حق ملكية ، لأنها لا تمثل التزاماً بتحويل الأصول أو تقديم الخدمات .

التقرير عن حقوق الملكية : Reporting Equities

يتسم الاقتصاد الأمريكي بثلاثة أشكال من منظمات الأعمال هي : المشروعات الفردية ، وشركات الأشخاص ، والشركات المساهمة ، ورغم أن عدد المشروعات الفردية يفوق كثيراً عدد شركات الأشخاص ، والشركات المساهمة في الولايات المتحدة ، فإن الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي تقوم به الشركات المساهمة ، والسبب في ذلك هو كفاءة أنظمة الإنتاج والتوزيع بالشركات المساهمة ، وهناك العديد من المزايا لشكل الشركة المساهمة يساعد في تفسير نشأتها ، **من هذه المزايا** :

1- **محدودية الالتزام** : حيث يلتزم حملة الأسهم بمقدار الاستثمار الأصلي فقط (إلا إذا كان هذا الاستثمار أقل من القيمة الإسمية للسهم) ، ولا يمكن للدائنين النظر إلى أصول الملاك لسداد ديونهم في حالة التصفية كما هو الحال في المشروعات الفردية وشركات الأشخاص .

2- **الاستمرارية** : حيث لا تتأثر حياة الشركة بوفاة أو انسحاب الملاك .

3- **سيولة الاستثمار** : حيث يمكن تداول أسهم الشركة المساهمة بحرية في السوق المفتوح ، والعديد من الأسهم مسجلة في البورصات الوطنية مما يزيد من قابلية تسويقها .

4- **تنوع حقوق الملاك** : حيث تحتوي أسهم الشركات المساهمة عادة ، على أربعة حقوق أساسية هي : حق التصويت على أعضاء مجلس إدارة الشركة ، ومن ثمة المشاركة في الإدارة ، وحق الحصول على التوزيعات ، وحق الحصول على الأصول عند تصفية الشركة ، وحق الأولوية في شراء أسهم إضافية بنفس نسبة الملكية الحالية عند إصدار أسهم جديدة ، ويمكن لحملة الأسهم التضحية بأي من هذه الحقوق مقابل امتيازات خاصة ، وهو ما أدى إلى ظهور فئة جديدة من الأسهم تعرف بالأسهم الممتازة ، والتي يمكن أن تتمتع بإحدى الصفتين التاليتين أو كلتيهما معاً :

(أ) الأولوية في التوزيعات .

(ب) الأولوية في الأصول عند التصفية .

وقد كانت شركات المنافع العامة في السابق ، هي أكثر الشركات إصداراً للأسهم الممتازة ، لأن بيع الأسهم الممتازة لا يؤثر على تكلفة دين الشركة ، لكن المصارف والمؤسسات المالية الأخرى ، أصبحت حديثاً أكثر نشاطاً في عرض الأسهم الممتازة ، بسبب المتطلبات الفيدرالية الجديدة ، فالأسهم الممتازة يتم اقتناؤها في الغالب من قبل المستثمرين في الشركة ، نظراً لقاعدة السماح باستبعاد التوزيعات في ظل قانون الضرائب (الإيراد الداخلي) ، لأن شكل الشركة المساهمة لتنظيم مشروعات الأعمال ، يسمح باستخدام المتخصصين في الإدارة ، وبذلك يحصل الملاك على خبرة لم تكن لتتوافر لهم في المشروعات الفردية أو شركات الأشخاص ، ويمكن الحصول على الدليل على هذه الميزة ، من خلال نمو المدارس التجارية في الجامعات الكبرى ، فنسبة كبيرة من الطلبة في هذه البرامج ، يتدربون بهدف الحصول على وظيفة في الشركات المساهمة الكبيرة .

وكما لاحظنا في السابق ، يمكن وجود نوعين أساسيين من الأسهم في أي شركة مساهمة ، هما : الأسهم العادية ، والأسهم الممتازة ، فالأسهم الممتازة تتنازل عن حق أو أكثر من الحقوق المستحقة لحملة الأسهم العادية عادة نظير الأولوية في التوزيعات ، والأصول عند التصفية ، بينما تحتفظ الأسهم العادية بهذه الحقوق ، بالإضافة إلى أن لديها حق المطالبة بالأرباح والأصول المتبقية بعد التصفية . ويتم تقسيم الجزء الخاص

برأس مال الشركة المساهمة عادة إلى عدة مكونات . وبالإضافة إلى الإفصاح عن الحقوق القانونية للملاك في أصول الشركة ، يعطي فصل مكونات رأس المال معلومات عن مصادر رأس المال ، وشروط التوزيع ، والأولويات عند التصفية .

وتصنف مكونات جزء رأس المال حسب المصدر بالكيفية التالية :

1- رأس المال المدفوع (رأس المال المساهم به) :

(أ) رأس المال القانوني المصدر ، أو القيمة الإسمية ، أو إجمالي المتحصلات إذا لم تكن هناك قيمة إسمية أو قيمة إصدار ، عند إصدار الأسهم .

(ب) المبالغ الإضافية لرأس المال ـ المبالغ المحصلة زيادة على القيمة الإسمية أو قيمة الإصدار .

2- رأس المال المكتسب :

(أ) مخصص .

(ب) غير مخصص .

3- الدخل الشامل الآخر :

وسنقوم فيما يلي بمناقشة هذه المكونات بتفصيل أكبر .

رأس المال المدفوع Paid-in Capital:

إن ميزة محدودية الالتزام التي تتمتع بها الشركة المساهمة ، تضمن ألا يتجاوز الدائنون أصول الشركة للوفاء بحقوقهم ، وقد أدى هذا العامل بالولايات المختلفة ، إلى تمرير قوانين تحاول حماية الدائنين وتُعلمُهم عن الطبيعة الحقيقية لأصول والتزامات الشركات المختلفة ، وتعمل قوانين الولايات المختلفة عادة ، على حماية الدائنين بوضع مفهوم رأس المال القانوني – مقدار صافي الأصول الذي لا يمكن توزيعه على الملاك – وتختلف هذه القوانين من ولاية لأخرى ، لكن القيمة السوقية أو المصرح بها للأسهم المصدرة، تشكل عادة رأس المال القانوني للشركة ، وتشترط قوانين الولايات عادة ، الإعلان عن رأس المال القانوني بشكل منفصل عن إجمالي المبلغ المستثمر ، ولذلك تصنف حصة الملاك كرأس مال أسهم أو مبالغ إضافية لرأس المال ، ويشمل تصنيف المبالغ الإضافية ، جميع المبالغ المستلمة مقابل أسهم رأس المال ، بما يزيد على قيمتها الإسمية ، ويمكن في الحالات غير العادية ، إصدار الأسهم بأقل من قيمتها الإسمية ، وعند تصفية الشركة ، يمكن أن يطلب من حملة الأوراق المالية المشتراة بأقل من قيمتها

الإسمية ، أن يدفعوا للشركة مقدار الفرق بين الاستثمار الأصلي والقيمة الإسمية ، وذلك لحماية الدائنين .

الاكتتاب في الأسهم : Stock Subscriptions

تقوم الشركات المساهمة الكبيرة بصورة متكررة ، ببيع إصدارات كاملة من أسهمها لمجموعة من المستشارين الاستثماريين ، أو المتعهدين الذين يحاولون بعد ذلك إعادة بيع الأسهم للجمهور ، و عندما تقوم الشركة عادة ببيع أسهمها للجمهور مباشرة ، يتعاقد الأفراد على شراء هذه الأسهم على أساس أقساط . ويحصل هؤلاء الأفراد ، ويطلق عليهم المكتتبون ، عادة على حقوق الملكية عند تعهدهم بشراء الأسهم في الاكتتاب ، لكنهم لا يحصلون على أسهم حتى تستلم الشركة دفعة عن كل الأسهم المكتتب بها ، ويعني ذلك ، أن كل قسط يتم التّحصل عليه ينظر إليه كدفعة مئوية من كل سهم يتم التعاقد عليه ، ولا يتم إصدار أسهم حتى يتم دفع المقابل كاملاً ، وفي بعض الولايات ، ينظر إلى رأس مال الأسهم المكتتب فيها كجزء من رأس المال القانوني ، رغم أن الأسهم غير قائمة (غير مصدرة) ، وفي ولايات أخرى لا تدرج الأسهم المكتتب فيها في رأس المال القانوني إلا بعد دفع قيمتها وإصدارها فقط .

وعند الاكتتاب في الأسهم ، يكون للشركة حق معزز على المكتتبين بدفع الرصيد المستحق على الاكتتاب ، لذلك تجسد حسابات المدينين الناشئة عن الاكتتاب في الأسهم منافع اقتصادية مستقبلية محتملة ، وتقابل تعريف الأصول ، لكن الممارسات الراهنة تقوم على أساس اللائحة التنظيمية S-X الصادرة عن لجنة تداول الأوراق المالية ، والتي تتطلب الإفصاح عن مديني الاكتتاب في الأسهم ضمن حقوق ملكية حملة الأسهم .

ويرى معارضو هذه المعالجة ، أن الإجراء الذي يقوم به المشروع عند عدم تحصيله للمدينين من الاكتتاب ، هو عدم إصدار الأسهم ، علاوة على أن المشروع قد لا يسعى إلى التحصيل ، ولذلك تعتبر هذه الحسابات المدينة غير مؤكدة بدرجة تحول دون الاعتراف بها كأصول ، كما يقال كذلك إن المدينين من الاكتتاب يختلفون عن المدينين الآخرين ، لأنهم لا ينشئون عن تحويل الأصول أو توفير الخدمات .

سمات (خصائص) خاصة : Special Features

إن الأوراق المالية الأخرى ، خلافاً للأسهم العادية ، قد تنطوي على سمات تسمح لحملتها بأن يصبحوا حملة أسهم عادية ، و تسمح للشركة باستعادة هذه الأوراق أو

تسمح بتقلب معدل العائد عليها ، ومن هذه السمات قابلية التحويل ، وقابلية الاستدعاء ، وقابلية التجميع ، وقابلية المشاركة ، وقابلية الاسترداد ، وغالبًا ما توجد هذه السمات (أو الخصائص) في الأسهم الممتازة ، لكن يمكن وجود بعضها في الديون طويلة الأجل ، كما رأينا في الفصل العاشر .

التحويل : Conversion

تتم إضافة خاصية قابلية التحويل إلى الأسهم الممتازة لجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين المتوقعين ، وتمكين الشركة من بيع أسهمها الممتازة بمعدلات توزيع أقل ، مما يمنح على الأوراق المالية المساوية من حيث المخاطرة ، ويتم وضع معدل التحويل عادة فوق العلاقة الحالية القائمة بين القيمة السوقية للأسهم العادية ، والقيمة السوقية للأسهم الممتازة القابلة للتحويل ، فمثلاً إذا كان السهم العادي من أسهم الشركة يباع بعشرة دولارات ، وكان السهم الممتاز من أسهمها يباع بمبلغ 100 دولار ، عندئذ يمكن وضع معدل التحويل على أساس ثمانية أسهم عادية لكل سهم ممتاز ، فمع تساوي كل العوامل الأخرى ، سيكون من الواضح بالنسبة لحملة الأسهم الممتازة أن عملية تحويل أسهمهم إلى أسهم عادية ، ستكون أكثر ربحية لهم عند ارتفاع القيمة السوقية للسهم العادي إلى 12.5 دولار للسهم الواحد ، لكن من المألوف عادة ، أن تتقلب الأسعار السوقية للأسهم الممتازة بشكل متناسب مع السعر السوقي للأسهم العادية ، لذلك لن يكون بمقدور الفرد تحقيق أرباح من خلال عملية تحويل نوع معين من الأوراق المالية إلى نوع آخر فقط ، فالأسهم القابلة للتحويل تجذب المستثمرين ، لأن معدلات التبادل تربط القيمة السوقية للأسهم الممتازة بالقيمة السوقية للأسهم العادية .

وعند تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية ، تكون المعالجة المحاسبية المناسبة هي تحويل القيمة الإسمية للأسهم الممتازة ، بالإضافة إلى نسبة من المبالغ الإضافية ، لرأس مال الأسهم الممتازة إن وجدت إلى أسهم عادية ، وإذا كانت هذه القيمة تختلف عن القيمة الإسمية ، أو قيمة الإصدار للأسهم العادية ، يتم تقسيمها بالتناسب بين القيمة الإسمية ، والمبالغ الإضافية لرأس مال الأسهم العادية .

وتشترط القائمة المبدئية المقترحة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية ، والتي سبق الحديث عنها في هذا الفصل ، على مصدر الأدوات المالية المعقدة ضرورة توزيع المتحصلات عند الإصدار بين مكوني الأداة – حق الملكية والالتزام – بشكل منفصل .

ورغم أن مقترح المجلس لم يتناول بصورة صريحة الأسهم الممتازة القابلة للتحويل ، فإن خاصية التحويل والأسهم الممتازة كل منهما عبارة عن مكون من مكوني الأداة المالية المعقدة . وبالنسبة إلى الأسهم الممتازة القابلة للتحويل ، يشكل هذان المكونان أداة ملكية ، وبالتالي يمكن التقرير عنهما – حسب هذه المذكرة – كبند واحد . لكن إذا تم تطبيق أحكام المعيار المقترح بشكل كامل ، عندئذ يمكن التقرير عن كل خاصية من هاتين الخاصيتين كمكون منفصل لحق الملكية . ووفقاً لمذكرة العرض المبدئية هذه ، يجب قياس المكونات المختلفة باستخدام القيم العادلة النسبية لها ، لكن القيمة العادلة لخاصية التحويل ، لا يمكن تحديدها بسهولة عادة ، وفي هذه الحالة ، سيكون قياس الأسهم الممتازة القابلة للتحويل ، يتم على غرار القياس المقترح في مذكرة العرض لخاصية التحويل في السندات القابلة للتحويل ، حيث ستستخدم القيمة العادلة للأسهم الممتازة (دون خاصية التحويل) لتقييم الأسهم الممتازة ، ويستخدم باقي سعر الإصدار لتسعير خيار التحويل . ويمكن أن يكون للإفصاح المنفصل عن القيمة المتحصل عليها ، نظير خاصية التحويل محتوى إعلامي .

قابلية الاستدعاء: Call Provisions

تسمح قابلية الاستدعاء للشركة ، باستعادة الأسهم الممتازة مقابل مقدار محدد مسبقاً ، وتُدرج الشركات قابلية الاستدعاء على الأوراق المالية بسبب بعض الظروف المستقبلية غير المؤكدة ، فالظروف الحالية تفرض مستوى العائد على الاستثمار الذي سيكون جذاباً للمستثمرين المتوقعين ، لكن الظروف قد تتغير ، مما يجعل الشركة تعرض معدل عائد أقل على الاستثمار مستقبلاً ، إضافة إلى أن ظروف السوق قد تحتم التعهد بعلاقة محددة بين الدين والملكية عند تاريخ الإصدار ، وتسمح قابلية الاستدعاء للشركة بالاستفادة من الظروف المرغوبة مستقبلاً ، وتشير هذه الخاصية إلى كيفية استرداد الأوراق المالية ، ويؤدي وجود سعر للاستدعاء إلى تحديد سقف أعلى لسعر السوق للأوراق المالية غير القابلة للتحويل ، لأن المستثمرين عادة لن تكون لديهم الرغبة في شراء أسهم يمكن استدعاؤها مقابل مبالغ نقدية بسعر أقل .

ونظراً لأن قابلية الاستدعاء تحمل منافع للشركة المصدرة ، لذلك تعتبر مكونًا للأصل بالأداة المالية المركبة ، لكن مذكرة العرض المقترحة من مجلس معايير المحاسبة المالية ، لا تقترح الاعتراف أو القياس المنفصل لقيمة الاستدعاء .

قابلية التجميع :Cumulative Provisions

يتمتع حملة الأسهم الممتازة عادة بأولوية في التوزيعات ، بحيث لا يمكن دفع توزيعات للأسهم العادية في أي سنة ، حتى يتم دفع التوزيعات على الأسهم الممتازة الخاصة بتلك السنة . وعادة ما تضيف الشركات أيضا حماية لحملة الأسهم الممتازة في شكل قابلية التجميع ، وفي هذه الحالة إذا كانت كل التوزيعات على الأسهم الممتازة أو جزء منها لم يدفع في سنة من السنوات ، عندئذ يجمع الجزء غير المدفوع من هذه التوزيعات ويتوجب دفعه في السنوات اللاحقة ، قبل دفع أي توزيعات على الأسهم العادية ، وتستمر أي توزيعات لم تدفع من توزيعات الأسهم الممتازة القابلة للتجميع كمتأخرات يجب الإفصاح عنها في ملاحظات القوائم المالية ، رغم أنها لا تشكل التزاماً ما لم يعلن مجلس إدارة الشركة عنها ، وتعد التوزيعات المتأخرة مهمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ومؤشراً للسيولة والمرونة المالية .

قابلية المشاركة :Participating Provisions

تسمح قابلية المشاركة لحملة الأسهم الممتازة ، تقاسم التوزيعات التي تزيد على العائدات العادية مع حملة الأسهم العادية ، فقد تشير شروط قابلية المشاركة مثلاً إلى أن الأسهم الممتازة مشاركة مع الأسهم العادية بنسبة 1:1 في كل التوزيعات التي تزيد على 5 دولارات للسهم الواحد ، ويتطلب هذا الشرط ، أن يتم الدفع من أي مقدار يزيد على 5 دولارات للسهم العادي للسهم الممتاز على أساس نسبة القيمة .

قابلية الاسترداد : Redemption Provisions

تشير قابلية الاسترداد ، إلى أن حامل السهم ، يمكنه استبدال السهم الممتاز بنقدية مستقبلاً ، وقد تشمل قابلية الاسترداد ، تاريخ استحقاق ملزمًا ، أو سعر استرداد محدداً . وإذا كان الأمر كذلك ، تجسد الأداة المالية التزاماً بتحويل أصول مالية ، وتقابل تعريف الالتزام وليس حق الملكية ، وقد طالبت لجنة تداول الأوراق المالية ، بالإفصاح المنفصل عن الأسهم الممتازة إجبارية الاسترداد ، وذلك بسبب طبيعتها الخاصة ، وتشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (150) تصنيفها كالتزامات ، ما لم يكن الاسترداد مشروطًا بالتصفية أو إنهاء الشركة المُصدرة .

ضمانات وخيارات الأسهم :Stock Options and Warrant

لدى العديد من الشركات اتفاقات مع المستخدَمين وحملة الأسهم ، يطلق عليها خيارات أو ضمانات الأسهم ، قد تؤدي إلى إصدار أسهم إضافية من الأسهم العادية ، ويمكن لهذه الخيارات أو هذه الضمانات أن تؤثر بصورة جوهرية في مقدار الأسهم العادية القائمة (المصدرة) ، لذا يجب تقييم الطريقة المحاسبية المستخدمة لمعالجتها بحذر .

خطط خيارات الأسهم : Stock Option Plans

أصبحت خطط خيارات الأسهم للمدراء ، أحد العناصر المهمة ضمن آلية تعويض مسؤولي الشركة ، وتسمح هذه الخطط لمسؤولي الشركة شراء عدد محدد من الأسهم العادية بسعر محدد خلال فترة زمنية محددة مسبقاً ، وقد كانت خطط خيارات الأسهم في السابق ، ذات مزايا خاصة بسبب القانون الضريبي الذي يُخضِع المتحصلات للضرائب وفق معدل الضريبة على المكاسب الرأسمالية عند تاريخ بيع الأوراق المالية التي تم شراؤها وفق خطة خيارات الأسهم . وقد خفضت القوانين الضريبية الحالية بشكل كبير ، الميزة الضريبية المترتبة على خيارات الأسهم ، لكن مازال العديد من الشركات يستخدمها كجزء من آلية تعويض الإدارة .

وتعد خطط خيارات الأسهم أكثر قيمة ، عندما يكون سعر الخيار أقل من سعر السوق ، ولهذا السبب يُنظر إلى خطط خيارات الأسهم كحافز يؤثر على حملة الخيارات لمحاولة زيادة أرباح الشركة ، ومن ثمة زيادة قيمة الأسهم العادية للشركة في سوق الأسهم ، لكن هذه الأسهم قد يترتب عليها أثر تخفيضي بالنسبة لحملة الأسهم الآخرين ، لأن استخدام الحقوق يؤدي إلى حقوق إضافية لحملة الأسهم على نفس المقدار من الدخل ، ولذلك تجب على حملة الأسهم الحاليين والمتوقعين ، دراسة الأثر التخفيضي المحتمل ، مقابل أثر تحفيز الإدارة على زيادة الأرباح ، ولا شك أن مثل هذه المقاييس صعب للغاية .

وقد قام مجلس مبادئ المحاسبة سنة 1972 بمراجعة موضوع معالجة خيارات الأسهم ، وأصدر الرأي رقم 25 بعنوان "المعالجة المحاسبية للأسهم المصدرة للمستخدَمين" حدد فيه نوعين من الخطط هما الخطط التعويضية (Compensatory) والخطط غير التعويضية (Non-Compensatory) .

وقد عُرِّفت خطة خيارات الأسهم غير التعويضية بأنها ، تلك الخطة التي ليست موضوعة أساساً كطريقة تعويض ، بل كمصدر لرأس مال إضافي أو لتوسيع ملكية المستخدَمين ، **وقد حُددت أربع خصائص أساسية للخطط غير التعويضية هي :**

1- مشاركة جميع المستخدمين العاملين بدوام كامل .
2- عرض الأسهم على أساس متساو أو كنسبة مئوية موحدة من المرتب لكل المستخدَمين .
3- وجود فترة زمنية محددة لاستخدام الخيار .
4- وجود خصم دون مستوى سعر السوق لا يختلف عن العرض المعقول لحملة الأسهم .

وهكذا عند وجود هذه الشروط ، تكون الخطة لا تميز بين مصالح المستخدَمين ، ولا تشترط على الشركة تسجيل أي مصروف تعويض . ومن ناحية أخرى ، تمنح خطط خيارات الأسهم التعويضية مستخدمين معينين خيارات لا تُمنح لكل المستخدمين أو حملة الأسهم ، وتنطوي هذه الخطط على تسجيل مصروف في الدفاتر ، ويمكن لتوقيت قياس هذا المصروف ، أن يؤثر كثيراً على التقارير المالية ، وقد ناقشت نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) تواريخ القياس الستة الممكنة لتحديد مقدار مصروف التعويضات المرتبط بخطة خيارات الأسهم ، وتمت مراجعتها في ملحق رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (25) ، **وهذه التواريخ هي :**

1- تاريخ تبني خطة الخيارات .
2- تاريخ منح الخيارات لشخص معين .
3- تاريخ قيام المضمون بأداء أي شرط من الشروط السابقة لاستخدام الخيارات .
4- تاريخ إمكانية استخدام المضمون للخيار أول مرة .
5- تاريخ استخدام المضمون للخيار .
6- تاريخ تخلص المضمون من السهم المقتنى .

وقد خلص مجلس مبادئ المحاسبة ، إلى أن مصروف التعويضات يجب أن يقاس في أول تاريخ يعرف فيه كل من عدد الأسهم التي سيتسلمها الفرد وسعر الخيار ، وفي معظم الحالات ، سيكون هذا التاريخ هو التاريخ الذي يمنح فيه الحق لشخص معين ، وسيكون مصروف التعويضات مساوياً للفرق بين سعر السهم في السوق عند تاريخ القياس ، و السعر الواجب دفعه من قبل المستخدم .

إن تحديد تاريخ القياس يعد ذا أهمية كبيرة لخطط خيارات الأسهم التعويضية ، ففي بعض الخطط ، يعتبر تاريخ المنح هو تاريخ القياس ، لذلك يكون مقدار التعويض معروفاً ، أما في خطط أخرى فيكون تاريخ القياس لاحقاً على تاريخ المنح ويكون لابد في هذه الحالة من تقدير مصروف التعويضات السنوي ، وإذا كان تاريخ المنح هو نفسه تاريخ القياس عندئذ تكون هناك تعويضات مؤجلة ، وخيارات أسهم عادية بمقدار تكلفة التعويضات الإجمالية ، وتتم مقابلة (طرح) تكلفة التعويضات المؤجلة من خيارات الأسهم العادية في جزء حقوق الملكية ، ويتم تحميلها على المصروفات على مدى فترة الاستفادة ، أما في حالة كون تاريخ القياس لاحقاً على تاريخ المنح ، عندئذ لا يمكن قياس إجمالي تكلفة التعويضات بدقة في تاريخ المنح ، لذلك يتم تقدير مصروف التعويضات السنوي ، ويتم إثبات خيارات الأسهم العادية في الدفاتر خلال كل فترة ، حتى تاريخ القياس .

وقد لا تستخدم خيارات الأسهم المتاحة أحيانًا ، وفي هذه الحالة ، إذا لم يُستخدم الخيار قبل تاريخ صلاحيته ، لا يتأثر مصروف التعويضات السابق ، لكن عند انتهاء الصلاحية ، يتم تحويل أي خيارات أسهم مسجلة في السابق إلى مبالغ إضافية لرأس المال .

إن أساس استخدام تاريخ القياس الوارد في رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم(25) ، هو أن هذا التاريخ يقابل تاريخ التزام الشركة بعدد معين من الأسهم ، وبما أن الأسهم كان بالإمكان بيعها في السوق ، بدلاً عن وضعها جانباً لفائدة المستخدَمين ، لذا يمثل الفرق بين القيمة السوقية لهذه الأسهم ، وسعر الخيار في هذا التاريخ ، تكلفة الفرصة البديلة المصاحبة للخيارات ، ومن ثمة إجمالي التعويضات . والرأي البديل المدافع عن تاريخ القياس الوارد في رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (25) يعتمد على نظرية اقتصاديات العمل ، فمن منظور المستخدَمين يتم التعاقد على الخدمات بناء على مقدار الناتج الحدي الذي يقدمونه ، وبالتالي يقبل المستخدم الخيارات بدلاً عن الأجور الجارية ، وبالتالي يمثل الفزق بين سعر السوق الجاري ، وخيارات الأسهم تعويضاً للمستخدَم .

إن قيمة هذا الاستثمار النهائية تقع بين الصفر - عندما لا يتجاوز سعر السوق سعر الخيار إطلاقا - وعائد كبير جداً - عندما يرتفع سعر السوق كثيراً عن سعر الخيار -

ويدافع بعض المحاسبين عن تسجيل قيمة الخيار على أساس القيمة المتوقعة ، والتي تقع بين هاتين القيمتين المتطرفتين ، لكن هذا الإجراء ، سيؤدي إلى تقييم أكثر تحيزاً ، ولا شك أن تسجيل وقياس خطط خيارات الأسهم سيظل موضوع خلاف وجدل في المستقبل القريب ، إضافة إلى أن التحديث في استخدام الرفع المالي ، والأسهم الممتازة ، يزيد من تعقيد خطط خيارات أسهم المستخدَمين .

وقائمة معايير المحاسبية رقم : (123) يعتقد العديد من المحاسبين ، أن إجراءات الاعتراف بخيارات الأسهم العادية في ظل أحكام رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (25) ، تؤدي إلى تخفيض القيم الواردة بالميزانية وقائمة الدخل أقل مما يجب ، ويرون أن المستخدَمين الذين يقبلون خيارات الأسهم ، يقبلون استثمارات في الشركة بدلاً عن تعويضات نقدية إضافية . فعلى سبيل المثال ، منحت شركة Walt Disney سنة 1984 خيارات أسهم لرئيس مجلس إداراتها Michael Eisner تسمح له بشراء أسهم بسعر 57.44$ للسهم الواحد ، وفي سنة 1992 ، عندما استخدم معظم خياراته ، كانت قيمة الأسهم المعدلة للانقسام قد بلغت 646 $ ونتيجة لذلك ، حقق أرباحاً تجاوزت 126,900,000$ ، لكن القواعد المحاسبية السائدة آنذاك ، لم تكن تشترط على الشركة إثبات أي مصروف في الدفاتر عند تاريخ منح الخيارات ، وكما هو الحال من الحالات المشابهة ، طالب العديد من المنظمات المهتمة بتطوير معايير المحاسبة من مجلس معايير المحاسبة المالية ، إعادة النظر في متطلبات التقرير الواردة في رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (25) ، بعد ذلك قام المجلس بدراسة معالجة قيمة خيارات الأسهم ، وخلص مبدئياً في إحدى مذكرات العرض المبدئي ، إلى ضرورة الاعتراف بالمصروف بناء على طريقة القيمة العادلة .

وقد أدى نشر هذه المذكرة ، إلى معارضة واسعة النطاق لما جاء فيها من أحكام ، وتبنى النائب الديموقراطي Joseph Lieberman دعم قرار مجلس الشيوخ بمطالبة مجلس معايير المحاسبة المالية ، بعدم تغيير معالجته لخيارات الأسهم ، واقترح كذلك وضع ضوابط حكومية على وضع القواعد المحاسبية ، وذلك باشتراط موافقة لجنة تداول الأوراق المالية على تغيير القواعد المحاسبية ، وقد كانت المخاوف التي تم التعبير عنها ، تعتمد على حجم النتائج الاقتصادية المتعلقة بالتأثير على الدخل المقرر عنه ، وعدم القدرة المحسوبة على قياس مقدار التعويض بدقة كافية لإدراجه في قائمة الدخل كمصروف .

وبعد الكثير من المناقشات ، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية قائمة المعايير رقم (123) بعنوان "معالجة التعويضات التي تعتمد على الأسهم" ، وقد تبنت هذه القائمة مدخل القيمة العادلة لمعالجة خطط خيارات الأسهم للمستخدَمين ، كما جاءت في القائمة المبدئية التي سبق إصدارها ، وشجعت الشركات على اتباع هذه الطريقة ، كما سمحت كذلك للشركات بالاستمرار في استخدام طريقة القيمة الحقيقية (Intrinsic Value) المبينة في الرأي رقم (25) ، لكن أوجبت على الشركات التي تفضل الاستمرار في التقرير وفقاً لأحكام الرأي (25) أن تفصح عن الآثار الصورية المترتبة على صافي الدخل ، وأرباح السهم الواحد بناء على طريقة القيمة العادلة .

ووفقاً لأحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (123) يمكن قياس تكاليف التعويضات بالقيمة العادلة عند تاريخ المنح بناءً على قيمة المكافأة . ويتم الاعتراف بها خلال فترة الخدمة (عادة فترة التملك) ، وتقاس القيمة العادلة باستخدام نموذج تسعير الخيار الذي يأخذ في الاعتبار عند تاريخ المنح كلاً من : سعر الاستخدام (التنفيذ) ، والتباين المتوقع (إذا كان للجمهور) ، والتوزيعات المتوقعة على الأسهم ، ومعدل العائد الخالي من المخاطرة في فترة الخيار . وهناك العديد من نماذج تسعير الخيارات ، يتم من خلالها قياس القيمة العادلة ، لكن أكثرها شيوعاً هو نموذج Black -Scholes ، فهذا النموذج يفترض أن أسعار الأسهم تتوزع توزيعاً لوغاريتمياً طبيعيًا يؤدي إلى منحنى طبيعي ناقوسي الشكل للتغيرات في أسعار الأسهم ، ففي ظل هذا النموذج ، ستكون القيمة الممنوحة لخيارات أسهم Michael Eisner تقع بين 3 ملايين و 8 ملايين .

وقد تمت مناقشة نموذج Black -Scholes لتحديد القيمة العادلة لخيارات الأسهم بتفضيل أكبر في مقال James Mountain في الصفحة الخاصة بالفصل الخامس عشر ، على شبكة المعلومات الدولية . إن معظم خيارات الأسهم ليست ذات قيمة حقيقية في تاريخ المنح ، وبالتالي نادراً ما يتم تسجيل مصروف التعويضات في ظل متطلبات رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (25) ، لكن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم(123) تشترط حالياً تسجيل تكاليف التعويضات أو الإفصاح عنها على الأقل .

ضمانات الأسهم: Stock Warrants

ضمانات الأسهم هي شهادات تسمح لحامليها حيازة أسهم من مجموعة أسهم في إحدى الحالات التالية :

1- كدليل على حق شفعة حملة الأسهم الحاليين في شراء أسهم إضافية من الأسهم العادية من الإصدارات الجديدة ، بما يتناسب مع ملكيتهم الحالية .

2- كحافز يرتبط بالأسهم الممتازة أو الديون لزيادة القدرة على تسويق هذه الأوراق المالية .

وفي ظل الممارسات الحالية ، لا تشكل المعالجة المحاسبية لحق الشفعة الممنوح لحملة الأسهم الحاليين ، أي مشاكل محددة ، فهذه الضمانات لا تثبت إلا كمذكرة داخلية في السجلات المحاسبية الرسمية ، وعند استخدام الضمانات من هذا النوع ، تقاس قيمة الأسهم المصدرة بالمبلغ النقدي الداخل من عملية التبادل .

أما الضمانات الأخرى القابلة للفصل المرتبطة بالأوراق المالية الأخرى ، فتحتاج إلى تقييم مستقل ، نظراً لإمكانية تداولها في السوق المفتوح ، وتعتمد القيمة الممنوحة لهذه الأنواع من الضمانات ، على قيمتها في سوق الأوراق المالية ، وتقاس بتحديد العلاقة المئوية بين سعر الضمان ، وإجمالي السعر السوقي للأوراق المالية ، والضمانات ، وضرب هذه النسبة بالمتحصلات من إصدار الورقة المالية ، ويطبق هذا الأجراء بغض النظر عما إذا كانت الضمانات مرتبطة بالسندات أم بالأسهم الممتازة .

وقد أيد مجلس مبادئ المحاسبة في رأيه رقم (14) هذا المدخل بقوله إن المجلس يوافق الرأي القائل بأن جزء متحصلات أوراق الدين المصدرة والمصحوبة بضمانات شراء أسهم قابلة للفصل ، والذي يتعلق بهذه الضمانات ، تجب معالجته كمبالغ إضافية لرأس المال ، ويجب أن يكون التوزيع بناءً على القيمة العادلة النسبية لكلتا الورقتين في تاريخ الإصدار ، فإذا تم استخدام الضمانات ، تتم إضافة قيمتها إلى النقدية المحصلة للوصول إلى القيمة المحمولة للأسهم (التي تظهر بها) في الدفاتر ، وفي حالة عدم استخدام الضمانات خلال الفترة المحددة ، يبقى جزء تكلفة الأوراق المالية المخصص للضمانات كما هو في الدفاتر كمبالغ إضافية لرأس المال .

مسألة حق الملكية والالتزام: The Equity/Liability Question

تساءلت مذكرة النقاش المطروحة حول التفرقة بين الدين والملكية ، حول ما إذا كانت عقود الخيارات المالية التي تلزم المشروع بإصدار أسهم تعتبر التزامات أم ملكية ، وفي ظل الممارسات المالية تعالج هذه العقود كملكية ، وتقتضي هذه المعالجة أن

استخدام الخيار ينطوي على عملية تحويل غير تبادلية ، يحصل المشروع المصدر فيها على شيء ذي قيمة (خدمات المستخدمين) ، ولا يتنازل عن أي قيمة في المقابل ، لذلك لا تشكل عقود الخيارات المالية التي لا تؤدي إلى دفع أصول أو تقديم خدمات . علاوة على أن قيمة الخيارات المكتوبة على أسهم المشروع خلافاً لأوراق الدين ، هي دالة في سعر السوق للأسهم العادية ذات الصلة .

أو بدلاً عن ذلك ، يمكن النظر إلى عقود الخيارات المالية باعتبارها التزامات بإصدار أسهم شريطة استخدام حامل الخيارات لها ، وهي تعطي لحاملها حق استبدال الأدوات المالية بشروط معينة ، وتمثل الأسهم المصدرة تعويضات عن النقدية المستلمة ، ونظراً لأن هذه الأسهم كان بالإمكان بيعها بالقيمة السوقية ، يتم منحها لحاملها بدلاً عن النقدية ، ويمكن الوفاء بالالتزام بالإصدار في أي وقت بشراء الخيار بسعر السوق الجاري .

وتنطوي عقود الخيارات المالية على التزامات تعاقدية على الشركة المصدرة بتسليم أدوات مالية عند الاستخدام بشروط قد لا تكون مرغوبة لحملة الأسهم السابقين ، وعندئذ تحصل الشركة على نقدية أقل مما كانت ستحصل عليه لو تم إصدار الأسهم بسعر السوق الجاري ، وبالتالي يؤدي قرار المصدر بالسماح بالاستخدام إلى خسائر ، وهذه الخسائر هي تكلفة فرصة يتم تمويلها بتخفيض ثروة حملة الأسهم السابقين ، أي أن حملة الخيارات يحققون مكاسب على حساب حملة الأسهم الحاليين ، ولذلك لا يلعبون دور الملاك .

الأرباح المحتجزة : Retained Earnings

لا تسمح القيود القانونية في معظم الولايات للشركات ، إلا بدفع التوزيعات عندما تكون هناك أرباح مجمعة غير موزعة فقط ، وقد أدت هذه القيود إلى التقرير عن رأس المال المكتسب ، كأحد مكونات حقوق الملكية بصورة منفصلة عن المبالغ الإضافية لرأس المال ، رغم أن بعض الولايات تسمح بالتوزيع من المبالغ الإضافية لرأس المال في حالة العجز ، فإن إدارة الشركات قد لا ترغب عادة في استنزاف رأس المال ، ولذلك هذا النوع من التوزيعات نادر .

وتمثل الأرباح المحتجزة صافي الأرباح المتجمعة في الشركة والتي لم توزع ، ويجب أن نلاحظ أن الأرباح المحتجزة لا تعني بالضرورة أن الشركة لديها نقدية يمكن

إجراء التوزيعات منها ، فالأرباح المحتجزة تسمح للشركة بأجراء التوزيعات ، لكن لابد أن تكون الأموال متاحة و إلا يجب تدبيرها من مصادر أخرى .

وفي العديد من الحالات ، يقسَّم رصيد الأرباح المحتجزة المفصح عنه في القوائم المالية إلى جزءين ، أحدهما مخصص ، والآخر غير مخصص . فالجزء المخصص من الأرباح المحتجزة يتكون من ذلك الجزء غير المتاح للتوزيع ، ويمكن أن ينشأ التخصيص عن القيود القانونية أو القيود التعاقدية أو القرارات الداخلية ، لكن التخصيص لا يوفر الأموال التي يتم بها تحقيق الأهداف المعلنة ، ويمكن القول إن هذه الإفصاحات يمكن أن تكون بنفس الكفاءة التي كانت ستكون بها لو وردت ضمن هوامش القوائم المالية .

توزيعات الأسهم : Stock Dividends

كما لاحظنا سابقاً ، ربما تكون لدى الشركة أرباح محتجزة ، لكنها لا تملك الأموال للتوزيع ، وفي مثل هذه الحالات ، قد تختار الشركة توزيع بعض أسهمها كتوزيعات على حملة الأسهم الحاليين ، ويطلق على التوزيعات من هذا النوع مصطلح ، توزيعات الأسهم ، وعندما تكون الأسهم الموزعة قليلة مقارنة بإجمالي عدد الأسهم القائمة ، يتم تخفيض الأرباح المحتجزة بالقيمة السوقية للأسهم الموزعة ، وتتم زيادة رأس مال الأسهم ، والمبالغ الإضافية لرأس المال بالقيمة الإسمية ، وما يزيد على هذه القيمة على التوالي ، ومن الناحية النظرية ، لا تؤثر توزيعات الأسهم الصغيرة بشكل سلبي على القيمة السوقية للأسهم في السوق . والمنطق الذي تعتمد عليه توزيعات الأسهم هو أن حملة الأسهم سيحصلون على أسهم إضافية بنفس قيمة الأسهم السابقة ، ومع ذلك لا تشكل هذه التوزيعات دخلاً للحاصلين عليها ، ولا تشكل توزيعاً لأصول الشركة على الملاك ، وهي عبارة عن إعادة تصنيف حقوق الملكية فقط .

تجزئة (انقسام) الأسهم: Stock Splits

تجزئة (انقسام) الأسهم هي إجراء مشابه إلى حد ما لتوزيعات الأسهم ، لكن لغرض مختلف ، فالطريقة الأكثر اقتصادية لشراء وبيع الأسهم في سوق الأسهم ، هي شراؤها في مجموعات من 100 سهم ، وهذه الطريقة تؤثر على قابلية تسويق الأسهم ، فكلما ارتفع سعر سهم معين ، قل عدد الأفراد الذين لديهم القدرة على شراء هذه الأسهم في مجموعات مكونة من 100 سهم ، لهذا السبب يسعى العديد من

الشركات للمحافظة على أسعار أسهمها في حدود معينة ، وعندما ترتفع الأسعار فوق هذا الحد ، قد تقرر الشركة إصدار أسهم إضافية لجميع حملة الأسهم الحاليين (تجزئة الأسهم) ويحصل كل حامل سهم في حالة تجزئة الأسهم على مضاعف محدد لعدد الأسهم التي في حوزته (عادة 2 أو 3 لكل سهم) ، مما يقلل من سعر السهم في السوق ، ومن الناحية النظرية ، يجب حساب هذا السعر المنخفض بقسمة السعر الجاري على مضاعف الأسهم في التجزئة ، لكن هناك بعض المتغيرات السوقية التي تتدخل وتؤثر في الأسعار في ذات الوقت ، ولا تؤدي تجزئة الأسهم إلى أي تغير في جزء حقوق حملة الأسهم في الميزانية ، باستثناء زيادة عدد الأسهم الفعلية القائمة ، وخفض القيمة الإسمية للأسهم ، ولا تحدد أي قيمة إضافية للأسهم ، المصدرة في حالة تجزئة الأسهم نظراً لعدم توزيع أي أصول أو إعادة تصنيف حقوق الملكية .

وهناك سؤال يطرح أحياناً بشأن ما إذا كانت توزيعات الأسهم في الواقع هي تجزئة في الأسهم ، وتجب معالجتها على هذا النحو أم لا ، ففي حالة توزيعات الأسهم ، لا ينتظر حدوث تغيرات مادية في أسعار الأسهم السوقية ، في حين أن تجزئة الأسهم تتم بشكل محدد لتغيير السعر السوقي للأسهم ، لكن التوزيع الكبير للأسهم قد يؤدي إلى انخفاض أسعار السوق ، بغض النظر عن المصطلح المستخدم لهذا التوزيع ، وهناك قاعدة حكمية تنص على أنه ، إذا كان توزيع الأسهم في حدود من 20 % إلى 25 % من الأسهم القائمة على الأقل ، عندئذ يجب إثبات هذا التوزيع بنفس الطريقة التي تثبت بها تجزئة الأسهم في الدفاتر ، ويطلق على توزيعات الأسهم بهذا الحجم مصطلح توزيعات الأسهم الضخمة ، وعند الإعلان عن مثل هذه التوزيعات ، تكون الممارسة المعيارية هي رسملة قدر من الأرباح المحتجزة مساوٍ للقيمة الإسمية للأسهم المصدرة .

أسهم الخزانة : Treasury Stock

يمكن خفض رأس المال من خلال إعادة شراء وإلغاء أسهم رأس المال المصدرة ، لكن يمكن كذلك خفضه بشراء الأسهم من السوق المفتوح دون إلغائها ، ويطلق على الأسهم التي يعاد شراؤها أسهم الخزانة . إن إعادة شراء أسهم الشركة يخفض كلاً من الأصول وحقوق الملكية ، ويؤدي إلى قيود على الأرباح المحتجزة ، وعادة ما يقتصر مقدار الأسهم العادية المعاد شراؤها على مقدار الأرباح المحتجزة للشركة .

وبشكل عام ، تفسر نظرية التمويل إعلان إعادة شراء الأسهم كمؤشر على أن الإدارة تنظر إلى الأسهم بأنها مسعرة بأقل مما يجب في سوق الأسهم ، إضافة إلى أن الشركة ، قد تعيد شراء أسهمها لكي تعرض خطط خيارات الأسهم لمستخدَميها .

وهناك طريقتان لمعالجة أسهم الخزانة محاسبياً في الممارسات المحاسبية الحالية هما : طريقة التكلفة ، وطريقة القيمة الإسمية ، ففي ظل طريقة التكلفة ، هناك افتراض ضمني بأن الأسهم المشتراة سيتم بيعها ، وهناك حدثان ممكنان هما :

1- شراء الأسهم من قبل الشركة .

2- إعادة إصدارها لحامل أسهم جديد .

ويتم إثبات الأسهم المشتراة بالتكلفة ، ويفصح عن هذا المقدار كحقوق ملكية سلبية يطرحه من رأس المال الإجمالي إلى أن يتم بيع هذه الأسهم مجدداً ، ولأن عمليات أسهم الخزانة هي عمليات مع الملاك ، لذا تتم معالجة أي فرق بين سعر الشراء وسعر البيع كتسوية للمبالغ الإضافية لرأس المال (إلا إذا لم تكن هناك مبالغ إضافية لرأس المال كافية لمقابلة أي خسائر ممكنة ، وفي هذه الحالة تحمَّل على الأرباح المحتجزة) .

وفي ظل طريقة القيمة الإسمية ، يفترض أن علاقة الشركة مع حملة أسهمها الأصليين انتهت ، وتعتبر العملية من حيث الطبيعة استرداداً ، وبالتالي تعتبر الأسهم من الناحية الهيكلية قد استردت ، لذلك يتم تخفيض رأس المال القانوني والمبالغ الإضافية لرأس المال إلى سعر الإصدار الأصلي للأسهم المشتراة . وأي فرق بين سعر الإصدار الأصلي ، وسعر إعادة الشراء ، يعالج كتسوية للمبالغ الإضافية لرأس المال (إلا إذ لم يكن هناك رصيد كاف لمقابلة الخسائر ، وفي هذه الحالة تحمَّل على الأرباح المحتجزة) ، ويفصح عن القيمة الإسمية للأسهم المشتراة كاستقطاع من الأسهم العادية ، إلى أن يتم إصدار أسهم الخزانة مجدداً .

إن متطلبات الإفصاح عن أسهم الخزانة في القوائم المالية غير محددة بشكل جيد من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، فقد نص رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (6) على سبيل المثال ، **على ما يلي** :

> عند شراء أسهم الشركة لأغراض تختلف عن الاسترداد (بشكل رسمي أو هيكلي) ، أو عند عدم تقرير التخلص منها بصورة نهائية ، عندئذ

> يمكن إظهار تكلفة الأسهم المقتناة بشكل منفصل مطروحة من إجمالي رأس مال الأسهم وفائض رأس المال والأرباح المحتجزة أو يمكن منحها المعالجة المحاسبية المناسبة للأسهم المستردة أو يمكن إظهارها – في بعض الحالات – كأصل .

إن هذا الرأي يسمح في الواقع بأي عرض لأسهم الخزانة حسب ما ترى الشركة ، ويتجاهل أسباب حيازة هذه الأسهم ، فمن الواضح أن أسهم الخزانة ليست أصولاً ، لأن الشركة لا يمكنها أن تمتلك ذاتها ، كما أن التوزيعات لا تدفع نظير أسهم الخزانة ، وبالمثل لا يتم التقرير عن أرباح وخسائر أسهم الخزانة في قائمة الدخل ، نظراً لإمكانية التلاعب في الدخل ، ولأن المكاسب والخسائر لا يمكن أن تنشأ عن استثمارات الملاك أو التوزيعات عليهم . وتجب مراجعة عرض أسهم الخزانة في القوائم المالية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية ، كما تجب المطالبة بعرض يشابه بشكل أكبر الغرض من شراء أسهم الخزانة .

الدخل الشامل الآخر: Other Comprehensive Income

تنشأ البنود التي تسجل كدخل شامل آخر ، عن أحداث لا ترتبط بإصدار الأسهم أو العمليات العادية الموجهة لتحقيق الربح للشركة ، وهي تنتج عن الحاجة للاعتراف بالأصول أو التغيرات في قيمة بنود الميزانية الأخرى التي استبعدت من مكونات الدخل من قبل إحدى الهيئات الرسمية ، وقد تم تناول مسألة الاعتراف بهذه البنود ، في أماكن أخرى من هذا الكتاب ، **ومن أهم أمثلة بنود الدخل الشامل الآخر** :

1- المكاسب والخسائر غير المحققة على أوراق الدين أو الملكية المصنفة ضمن فئة الأوراق المالية المتاحة للبيع (ستتم مناقشتها في الفصل الثامن) .

2- المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناشئة عن ترجمة بعض الاستثمارات في الشركات التابعة الأجنبية (تمت مناقشتها في الفصل السادس عشر) .

ورغم أن هذه البنود لا يتم إدراجها في الأرباح وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها حالياً ، فإنها حددت ضمن مكونات قائمة الدخل الشامل من قبل قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (133) .

شبه إعادة التنظيم : Quasi-Reorganization

قد تجد الشركة التي تعاني من خسائر لمدة زمنية طويلة ، أن من الصعب عليها جذب رأس المال الجديد ، لأن حملة الدين وحملة الأسهم يريدون الحصول على عائد على استثماراتهم ، لكن قد تمر الشركة بمرحلة من العمليات غير المربحة ، مما يحد من قدرتها على تقديم مدفوعات التوزيعات والفوائد . وينطبق هذا الأمر بصورة خاصة ، على حملة الأسهم الذين لا يمكنهم الحصول على التوزيعات ، إلا إذا كان هناك رصيد موجب للأرباح المحتجزة .

وفي بعض الحالات ، تشكل إعادة تنظيم الشركة حسب قوانين الولايات ، محاولة لتجنب إعلان الإفلاس ، ويطلق على هذه الحالات مصطلح شبه إعادة التنظيم ، وتحصل الشركة على بداية جديدة من خلال إلغاء رصيد العجز في الأرباح المحتجزة ، وتخفيض أي أصول مقوّمة بأكثر مما يجب ، وعند القيام بإعادة التنظيم ، يجب على الشركة الإفصاح عن خطتها لحملة الأسهم والحصول على الموافقة عليها .

وقد توصل Modigliani and Miller إلى أن مدفوعات التوزيعات الفعلية لا تؤثر في القيمة السوقية للمشروع ، في حين أن القدرة على دفع هذه التوزيعات تؤثر .

وتعطي عملية شبه إعادة التنظيم للشركة ، القدرة على دفع التوزيعات بصورة أسرع مما كان سيكون عليه الحال في غياب إعادة التنظيم ، ويمكن لإعادة التنظيم أن تؤثر بصورة إيجابية في القيمة السوقية للمشروع الذي أعيد تنظيمه ، لذلك يمكن للشركة غير القادرة على دفع التوزيعات بسبب الأرباح المحتجزة السابقة ، أن تحصل على رأس مال جديد بشكل أكثر اقتصادية إذا ما دخلت في إعادة تنظيم .

وتنطوي عملية شبه إعادة التنظيم على الخطوات التالية :

1- تخفيض الأصول إلى قيمتها السوقية العادلة ، مقابل الأرباح المحتجزة أو المبالغ الإضافية لرأس المال .

2- استبعاد عجز الأرباح المحتجزة مقابل المبالغ الإضافية لرأس المال أو رأس المال القانوني .

3- يتم تأريخ رصيد الأرباح المحتجزة البالغ صفر ، ويتم الإبقاء على هذا التاريخ حتى يفقد أهميته (عادة 5 إلى 10 سنوات) .

التحليل المالي لحقوق ملكية حملة الأسهم:

Financial Analysis of Stockholders Equity

عرضنا في الفصل السابع ، التحليل المالي للعائدات على الاستثمارات ، ورأينا أن نسبة العائد على الأصل ، تقيس متوسط العائد على الاستثمار لكل المستثمرين بغض النظر عن علاقتهم بالشركة ، وتعتمد هذه النسبة على نظرية الوحدة ، من حيث إنها لا تميز بين المستثمرين ، وتقرر عن الأداء العام للشركة فقط ، لكن هناك نسبة أخرى تقرر عن أداء الشركة من منظور حملة الأسهم العادية ، وهذه هي النسبة العائدة على حقوق الملكية العادية ، وتعتمد هذه النسبة على نظرية الملكية المشتركة ، من حيث إن تكاليف الإقراض تعتبر مصروفات وليست عائداً على الاستثمار ، وتعتمد على الدخل الذي يمكن تأكيده Sustainable وتحسب كالآتي :

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية العادية} = \frac{\text{صافي الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية}}{\text{متوسط حقوق ملكية حملة الأسهم العادية}}$$

وعند احتساب هذه النسبة ، يتم استبعاد البنود المؤقتة لتعكس الدخل الذي يمكن تأكيده واستمراره والمتاح لحملة الأسهم العادية . ويبين الشكل (1.15) المعلومات المستخدمة لحساب هذه النسبة لشركتي Best Buy و Circuit City .

فقد كان صافي الدخل لشركة Best Buy خلال السنة المالية 2003 هو 99,000,000 دولار ، لكن الشركة قررت عن ثلاثة بنود مؤقتة وهي : خسائر عمليات متوقف عنها بقيمة 441,000,000 دولار ، وأثران تجميعيان للتغير بقيمة 40,000,000 دولار و 42,000,000 دولار . وقد كان صافي دخل الشركة خلال السنة المالية 2002 هو 570,000,000 دولار ، ولم تقرر الشركة عن أي بنود مؤقتة .

وقد كان صافي الدخل لشركة Circuit City هو 106,084,000 دولار خلال السنة المالية 2003 ، وقد أثبتت الشركة مكاسب عمليات متوقف عنها بقيمة 64,519 قللت من الدخل الذي يمكن تأكيده والمتاح لحمة الأسهم العادية إلى 41,584,000 دولار ، وبالمثل حققت الشركة خلال سنة 2002 صافي دخل قدره 218,795 دولاراً اشتمل على مكاسب عمليات متوقف عنها بقيمة 90,802,000 دولار .

Best Buy	2003	2002	2001
صافي الدخل	99,000	570,000	
العمليات المتوقف عنها	(441,000)		
أثر تغير تجميعي	(40,000)		
أثر تغير تجميعي	(42,000)		
الفوائد بعد الضرائب	[1]18,510	12,936	
حقوق ملكية حملة الأسهم	2,730,000	2,521,000	1,822,000
إجمالي الأصول	7,663,000	7,367,000	4,840,000

Circuit City	2003	2002	2001
صافي الدخل	106,084	2,187,595	
العمليات المتوقف عنها	64,519	90,802	
الفوائد بعد الضرائب	678	546	
حقوق ملكية حملة الأسهم	2,341,575	2,734,438	2,356,483
إجمالي الأصول	4,799,117	4,542,033	3,871,333

الشكل (15-1) بيانات مختارة (تم إهمال 000)

وفيما يلي ، نسب العائد على حقوق الملكية العادية لشركتي Best Buy و Circuit City خلال السنتين الماليتين 2002 و 2003 تم إهمال (000) .

نسب العائد على حقوق الملكية العادية

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	622,000 / [(2,730,000+2,521,000)/2] = %23,7	41,565 / [(2,730,000+2,521,000)/2] = %1,6
2002	570,000 / [(2,521,000+1,822,000)/2] = %26,2	127,993 / [(2,734,438+2,356,483)/2] = %5,0

وتتأثر نسبة العائد على حقوق الملكية العادية بكل من الربحية ومدى استخدام الشركة للرفع المالي ، وكما سبق وناقشنا في الفصل الحادي عشر ، يزيد الرفع المالي

(1) أفصحت الشركة عن صافي دخل فوائد بقيمة 4,000,000 عن السنة المالية 2003 وصافي دخل فوائد بقيمة 18,000,000 في قائمة دخلها . وتظهر مراجعة الملاحظات المرفقة بقوائمها المالية أن مصروف الفوائد خلال سنة 2003 كان 30,000,000 وخلال سنة 2002 هو 21,000,000 دولار .

معدل العائد لحملة الأسهم العادية عندما يكون العائد على المشروعات الاستثمارية أكبر من تكلفة الأموال المقترضة .

وقد انخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية العادية لشركة Best Buy من %26.2 سنة 2002 إلى %23.7 سنة 2003 ، ومن الواضح أن نسبتي العائد هاتين أكبر كثيراً من نسبتي العائد على الأصول %8.52 و %1.01 خلال سنتي 2002 و 2003 على التوالي ، واللتين أوضحناهما في الفصل السادس . كما أنهما أكبر من نسبتي شركة Circuit City البالغتين %5.0 و %1.6 للسنتين 2002 و 2003 على التوالي . وقد كانت نسبتا العائد على أصول شركة Circuit City خلال هاتين السنتين هما %5.2 و%2.5 على التوالي ، والتي تشابه أرقام نسبة العائد على حقوق حملة الأسهم العادية لها خلال هاتين السنتين .

ويمكن كذلك تقييم استخدام الشركة للرفع المالي من خلال حساب نسبة أرباح الأسهم العادية (Common Stock Earnings) ونسبة الهيكل المالي (Financial Structure Ratio) ، حيث تشير نسبة رفع أرباح الأسهم العادية (Common Stock Earnings Leverage Ratio) إلى جزء صافي الأرباح التشغيلية بعد الضرائب الذي يعود إلى حملة الأسهم العادية وتحسب كالآتي :

نسبة رفع أرباح الأسهم العادية (نسبة الرافعة التمويلية) = صافي الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية / صافي الأرباح التشغيلية بعد الضرائب[1]

أما نسبة الهيكل المالي ، فتشير إلى جزء أصول الشركة الممول من قبل حملة الأسهم ويحسب كالآتي :

نسبة الهيكل المالي = متوسط الأصول / متوسط حقوق حملة الأسهم العادية

(1) الأرقام مأخوذة من قائمة دخل الشركة في الفصل السادس . ويبين الفصل السابع كيفية احتساب صافي الأرباح التشغيلية بعد الضرائب . وقد قمنا بتسوية الأرباح التشغيلية بعد الضرائب كما هو وارد في الفصل السابع ، للحصول على نسبة الرافعة التمويلية . وقد حسبت الأرباح التشغيلية بعد الضرائب المعدلة باعتبارها صافي الربح بعد تسويتها بالبنود المؤقتة والأثر الضريبي لمصروف الفوائد .

وفيما يلي نسبة رفع أرباح الأسهم العادية (نسبة الرفع التمويلي) ، ونسبـة الهيكل المالي لشركتي Best Buy و Circuit City عن السنتين 2002 و 2003 .

نسب رفع أرباح الأسهم العادية (نسبة الرفع التمويلي)

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	622,000 / 640,510 = %97,1	41,565 / 42,243 = %98,3
2002	570,000 / 582,936 = %97,8	127,993 / 128,539 = %100,0

نسب الهيكل المالي

السنة	Best Buy	Circuit City
2003	[(7,663,000+7,367,000)/2] / [(2,730,000+2,521,000)/2] = %2,98	[(3,799,117+4,542,033)/2] / [(2,341,575+2,734,438)/2] = %1,64
2002	[(7,663,000+4,840,000)/2] / [(2,521,000+1,822,000)/2] = %2,81	[(4,542,033+3,871,333)/2] / [(2,734,438+2,356,483)/2] [1] = %1,65

وتشير هذه النسب ، إلى أن استخدام الشركتين للرفع المالي ، أدى إلى تحقيقهما لمعدل عائد لحملة الأسهم العادية يفوق ما تحققه كل منهما على أصولها .

معايير المحاسبة الدولية : International Accounting Standards

أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية في إطار عمل إعداد وعرض القوائم المالية ، إلى تفضيلها لنظرية الملكية ، عندما نصت على أن حق الملكية "هو الحق المتبقي في أصول المشروع بعد طرح جميع التزاماته" بعد ذلك أشارت اللجنة إلى أن حق الملكية يمكن تصنيفه إلى مجموعات جزئية للإفصاح عن المبالغ التي ساهم بها حملة الأسهم والأرباح المحتجزة والاحتياطيات وتسويات المحافظة على رأس المال ، وينظر إلى هذه المجموعات (الفئات) الجزئية ، باعتبارها ملائمة لاحتياجات اتخاذ القرار من قبل مستخدمي القوائم المالية ، لأنها تشير إلى أي قيود قانونية قائمة حالياً وقد تعكس

(1) من التقرير المالي الشركة عن سنة 2002 وفق النموذج 10-K.

حقيقة أن مصالح الملكية المختلفة لها حقوق مختلفة ، ولم تتناول اللجنة بعد ، أي قضايا تتعلق بالتقرير عن حق الملكية .

الخلاصـــة Summary

هناك عدد من المداخل النظرية لإثبات حقوق الملكية والتقرير عنها ، وتعتبر نظريتا الملكية المشتركة ، والوحدة (الشخصية المعنوية) ، أهم المداخل ، لكن المنظرين المحاسبين طوروا عدداً من وجهات النظر ، من بينها نظرية الأموال ، ونظرية المسيطر ، ونظرية المشروع ، ونظرية حقوق الملكية المتبقية . وبالإضافة للحاجة إلى فهم الأسس النظرية للتقرير عن حقوق الملكية ، من المهم أيضاً فهم المبادئ المحاسبية المتعلقة بإثبات هذه الحقوق والتقرير عنها . فالأسهم الممتازة ، والأسهم العادية ، والمبالغ الإضافية لرأس المال ، والخيارات ، والضمانات ، جميعها تحتاج إلى معالجة محاسبية تختلف إلى حد ما .

والجانب الثاني للتقرير عن حقوق الملكية هو تقييم الأرباح المحتجزة ، ورغم أن الأرباح المحتجزة موجودة من الناحية المحاسبية ، وتسمح بإجراء توزيعات نقدية ، فإنه قد لا تتوفر الأموال اللازمة للقيام بذلك ، إضافة إلى أن توزيعات الأسهم ، وتجزئة الأسهم ، وأسهم الخزانة ، وشبه إعادة التنظيم ، تؤثر جميعها في التقرير عن الأوراق المالية ، ولكل منها متطلباتها الإفصاحية الخاصة .

الفصل السادس عشر

المعالجة المحاسبية للوحدات المتعددة

Accounting for Multiple Entities

وجدت المشروعات منذ ظهور الشركات المساهمة ، أن من المفيد لها دمج عملياتها لتحقيق وفورات في الحجم . وتتعدد أشكال العمليات المدمجة ، من المشروعات المشتركة التي تقوم فيها شركتان أو أكثر ، بالاشتراك معاً في شركة إضافية على شكل مشروع معين ، كما في حالة مشروع لحفر بئر نفطية خارجية (بالبحر) مثلاً ، إلى شراء شركة أخرى . وتعد المعالجة المحاسبية لشراء شركة لشركة أخرى معقدة ، بسبب المصطلحات المختلفة التي يمكن استخدامها لوصف عملية الشراء ، ومن أمثلة هذه المصطلحات ، الاندماج ، أو توحيد القوائم المالية ، والانضمام ، ودمج الحصص ، والشراء ، وهي تستخدم بالتبادل رغم حقيقة أنها ليست نفس الشيء ، وبعضها عبارة عن تبويب جزئي من الآخر ، وسنركز في هذا الفصل ، على خمسة جوانب للمعالجة المحاسبية للوحدات المتعددة ، وهذه الجوانب هي : (1) شراء شركة لشركة أخرى – الاندماج . (2) الإفصاح عن الشركة الأم وعلاقتها بالشركات التابعة لها – توحيد القوائم المالية والإفصاح عن القطاعات . (3) المعالجة المحاسبية للشركات التابعة المشتراة . (4) ترجمة العملة الأجنبية للشركات التابعة الدولية .

اندماج مشروعات الأعمال: Business Combinations

شكل دمج مشروعين أو أكثر ، من المشروعات التي تكون قد كانت منفصلة في السابق ، في وحدة واحدة ، إحدى الظواهر المألوفة منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وقد صنف Wyatt هذه الظاهرة كما يلي :

- **الحقبة الكلاسيكية (The Classical Era)** وهي الفترة ما بين 1890 إلى 1904 بعد تمرير قانون Sherman ، وقد كانت عمليات الاندماجات هذه تتم بشكل عام ، من

خلال شركات قابضة ، غرضها هو تكامل جميع العمليات ، ابتداءً من شراء المواد الخام ، وانتهاءً ببيع المنتج .

- **الموجة الثانية (Second Wave)** وهي الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية العشرينيات من القرن العشرين ، وقد كانت الاندماجات في هذه الفترة عبارة عن عمليات شراء تدرجي بشكل عام ، غرضها هو توسيع عمليات الشركة المشترية (المقتنية) .

- **الموجة الثالثة (The Third Wave)** وهي الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية ، وحتى الستينيات من القرن العشرين ، وقد كانت الاندماجات في هذه الفترة كذلك ، عبارة عن عمليات شراء تدرجي ، تهدف إلى تعزيز المركز التنافسي ، أو التنويع في مجالات جديدة ، أو مجاراة التغيرات التقنية .

وبالإضافة إلى الأسباب السابقة ، هناك العديد من العوامل التي قد تدعو منظمة أعمال معينة ، إلى التفكير في الاندماج مع منظمة أخرى . **ومن هذه العوامل :**

- **النتائج الضريبية (Tax Consequences)** حيث يمكن للشركة المشترية الاستفادة من منافع حمل الخسائر التشغيلية من الشركات المشتراة إلى المستقبل .
- **النمو والتنويع (Growth and Diversification)** حيث قد ترغب الشركة المشترية دخول سوق جديد أو حيازة منتج جديد .
- **الاعتبارات المالية (Financial Considerations)** وجود حجم كبير من الأصول ، قد يجعل من السهل على الشركة الحصول على أموال إضافية من أسواق رأس المال .
- **الضغط التنافسي (Competitive Pressure)** حيث إن وفرات الحجم قد تخفف كثيراً من حالة التنافس الشديدة في السوق .
- **الربح والانسحاب (Profit and Retirement)** حيث قد يكون البائع مدفوعاً بربح مرتفع أو رغبة في الانسحاب .

المعالجة المحاسبية لاندماج مشروعات الأعمال:
Accounting for Business Combinations

اندماج مشروع الأعمال ، كمفهوم محاسبي ، هو جعل وحدتين أو أكثر من وحدات الأعمال في وحدة محاسبية واحدة . ويحدث اندماج الأعمال عندما تشتري

وحدة ما صافي أصول أو حقوق الملكية في وحدة أو أكثر ، وتحصل على السيطرة على هذه الوحدة أو الوحدات . وتتحقق السيطرة عادة ، وفق مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها حالياً ، عندما تمتلك الشركة غالبية حصص الملكية في شركة أخرى .
وهناك طريقتان للحصول على غالبية حقوق الملكية في شركة أخرى ، وهما :

1- أن تقوم الشركة المشترية بشراء الأسهم التي لها حق التصويت في الشركة المشتراة مقابل نقدية .
2- أن تستبدل الشركة المشترية أسهمها التي لها حق التصويت ، مقابل أسهم الشركة المشتراة التي لها حق التصويت .

عند معالجة اندماج مشروعات الأعمال محاسبياً ، من المهم أن نتذكر أن التقرير العادي عن نتائج الأحداث الاقتصادية لمشروع معين ، هو أساس العملية المحاسبية ، وهذه التقارير يجب ألا تكون منحازة لمصلحة أي مجموعة ، ويجب أن تبنى على طبيعة الأحداث الاقتصادية . وبعد تأسيس لجنة تداول الأوراق المالية خلال الثلاثينيات من القرن العشرين ، ظهرت طريقتان للمعالجة المحاسبية لإدماج مشروعات الأعمال هما : طريقة الشراء ، وطريقة دمج الحصص .

وتعتبر الحصص قد اندمجت عندما تندمج ملكية اثنتين أو أكثر من الوحدات التي كانت منفصلة في السابق ، وتستمر نتيجة لعملية تبادل أسهم الملكية . حيث تحصل الشركة المشترية على السيطرة عن طريق إصدار أسهم لملاك الشركة المشتراة ، وهكذا تحل أسهم الشركة المشترية التي تم إصدارها للحصول على الوحدة المشتراة محل أسهم الشركة المشتراة . وباعتبار أن دمج الحصص يمثل استمراراً لملكية مشروع الأعمال في اثنين أو أكثر من المشروعات التي كانت منفصلة ، لذا تتم معالجة الاندماج محاسبياً باعتباره توحيداً لحصص الملكية ، ولا تعالج على أساس أن العملية عملية شراء ، بل على أساس أنها انصهار وحدتين أو أكثر من الوحدات التي كانت منفصلة ، فتتم إضافة المبالغ المسجلة لأصول والتزامات الشركات المدمجة إلى بعضها البعض في ميزانية الشركة المدمجة بدون إجراء أي تسوية ولا يتم إثبات الشهرة ، ويتم إحلال القيمة الإسمية لأسهم الشركة المشترية التي أصدرت أسهمًا للحصول على الوحدة المشتراة ، إضافة إلى أن دخل الوحدة الجديدة يشمل الدخل منذ آخر مرة تم الإفصاح فيها عن الدخل لكلتا الشركتين قبل الاندماج .

لاحظ أنه عند تبادل الأسهم التي لها حق التصويت ، سيظل جميع الملاك السابقين حاضرين ، وتكون الشركات قد توحدت لمجرد الاستمرار في عملياتها السابقة . وبذلك قد تكون طريقة دمج الحصص مناسبة عند دمج حقوق الملكية لوحدتين أو أكثر . وفي المقابل ، عندما تدفع الشركة المشترية نقدية للحصول على السيطرة على شركة أخرى ، عندئذ يبقى حملة أسهم الشركة الأم فقط ، وفي هذه الحالة ، يكون هذا الاندماج لا يختلف عن شراء الأصل – مبنى – مثلاً . والفرق الوحيد هو أن الوحدة المشترية قد اشترت جميع أصول مشروع آخر وتحملت التزاماته . ومن الواضح أن اندماج المشروعات الذي يحدث من خلال دفع نقدية مقابل أسهم حقوق الملكية ، تجب معالجته عبر طريقة الشراء ، لكن هل أن الحصول على السيطرة على مشروع آخر من خلال تبادل أسهم حقوق الملكية هو فعلاً دمج لحصص المشروعات التي كانت منفصلة في السابق ، أم أن العملية عملية شراء إذا أصدرت الشركة المشتري أسهمًا من أسهمها بدلاً عن النقدية ، كوسيلة للقيام بالاندماج؟

وقد تناول مجلس مبادئ المحاسبة هذه المسألة في سنة 1970 حيث أصدر الرأي رقم (16) بعنوان "اندماج مشروعات الأعمال" ، وتوصل المجلس إلى مزايا لاستخدام كلتا الطريقتين ، ولم يقترح استخدام أي منهما دون الأخرى ، وعلق المجلس على أن هاتين الطريقتين ليستا بديلين لمعالجة نفس العملية ، ووضع معايير محددة لتحديد ما إذا كانت عملية الاندماج تجب معالجتها محاسبياً كعملية دمج حصص أو كعملية شراء فجميع العمليات التي تنطوي على تبادل نقدي يتم إثباتها كعملية شراء ، في حين أن تبادل الأسهم التي لها حق التصويت يتم التقرير عنها كعملية دمج حصص ، وفقاً لبعض المعايير المحددة ، فإذا تم الإخلال بهذه المعايير ، عندئذ يجب إثبات عملية الاندماج كعملية شراء . وقد وضعت في الأساس معايير لضمان ألا يتم إثبات عملية الاندماج كعملية دمج حصص إذا حققت مجموعة من حملة الأسهم مزايا ما على حساب مجموعة أخرى ، أو كانت الشركة المدمجة لا تخطط للقيام بأنشطة الشركات التي كانت منفصلة في السابق .

ويجب التأكيد على أن طريقة دمج الحصص لا تكون مناسبة إلا عندما يكون هناك تبادل للأسهم التي لها حق التصويت ، وتكون جميع الشروط الواردة في رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (16) لدمج الحصص قد تم الوفاء بها ، أما إذا ما تم القيام بالاندماج من خلال عملية نقدية أو تم الإخلال بأحد الشروط الاثنى عشر السابقة ، عندئذ يجب استخدام طريقة الشراء .

الانتقادات الموجهة لطريقة دمج الحصص:

Criticisms of the Pooling of Interests Method

يرى منتقدو طريقة دمج الحصص ، أن اندماج المشروعات الذي يتم إعداده والإفصاح عنه وفق هذه الطريقة ، يشابه تلك الاندماجات التي يتم إعدادها والإفصاح عنها وفق طريقة الشراء ، إلا أن القوائم المالية المعدة وفق دمج الحصص ، تختلف كثيراً عن القوائم المعدة وفق طريقة الشراء ، فعلى العكس من طريقة الشراء ، تتجاهل طريقة دمج الحصص القيم المتبادلة في عملية الاندماج ، ونتيجة لذلك ، لا يتم الإفصاح وفقاً لطريقة دمج الحصص ، عن المعلومات المتعلقة بمقدار ما تم استثماره ، كما يتم تجاهل الأصول التي لم تُسجل بعد من قبل الشركات المندمجة ، وبالتالي يعيق خفض الأصول عما يجب ، وتضخيم الدخل أكثر عما يجب في السنوات اللاحقة ، وهذا يحد من قدرة المستثمرين على تقييم العائد على الاستثمار ، إضافة إلى أن عدم قياس الأصول المشتراة بطريقة مشابهة لعمليات الشراء الأخرى ، يجعل من الصعب مقارنة أداء الوحدات المدمجة وفق طريقة دمج الحصص والشركات الأخرى ، والنتيجة النهائية هي تشويه توزيع الموارد في أسوق رأس المال .

وأحد الاعتبارات الأخرى التي يجب مراعاته هو أن طريقة دمج الحصص غير مقبولة بشكل عام في معايير المحاسبة الدولية ، وهي الحالة التي تزيد من صعوبة المقارنات بين الشركات من حيث الأداء والوضع الماليين .

وقد صوت مجلس معايير المحاسبة المالية في سنة 2000 على إلغاء طريقة دمج الحصص لكل عمليات الاندماج التي تحدث بعد 1 يناير 2001 ، وقد أدى هذا القرار إلى بعض الآراء المتعلقة بالنتائج الإقتصادية للاندماجات ، فيرى معارضو قرار إلغاء طريقة دمج الحصص ، أن له أثرًا سلبيًا على قدرة الشركة على الدخول في الاندماجات مستقبلاً ، وأن العديد من الاندماجات التي حدثت في التسعينيات من القرن العشرين ، لم تكن لتكتمل لو كانت هذه القاعدة موجودة حينذاك ، ونتيجة لذلك ، اقترح عضوان من الكونجرس Christopher Cox و Calvin Dooley في 3 أكتوبر 2000 قانوناً أمام الكونجرس لتأخير استكمال المشروع المتعلق باندماج مشروعات الأعمال ، وقد انتقد رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية Edmund Jenkins هذا العمل ، باعتباره تدخلاً تشريعياً في قدرة المجلس على أداء عمله ، وبعد ذلك قدم خمسة من أعضاء الكونجرس (أربعة

منهم مراجعون) رسالة لزملائهم تعارض القانون ، واستدعت هذه الأحداث ، من مجلس معايير المحاسبة المالية ، إعادة النظر في الموضوع ، لكنه عاد بداية من سنة 2001 وأكد على قراره بإلغاء طريقة دمج الحصص . وفي يونيو 2001 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (141) المعنونة "اندماج مشروعات الأعمال" ، يحظر مجدداً استخدام طريقة دمج الحصص لمعالجة اندماج مشروعات الأعمال .

طريقة البداية الأولى : The Fresh-Start Method

إن ما يعيق جهود مجلس معايير المحاسبة لإلغاء طريقة دمج الحصص ، هو فكرة أن بعض الاندماجات هي في الواقع اندماجات بين شركات متكافئة ، وفي مثل هذه الحالات لا تستمر أي من الشركات المدمجة ، بل تظهر شركة مدمجة جديدة تختلف كثيراً عن سابقاتها ، وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية في ورقة تبين موقفه سنة 1998 أن كلاً من طريقتي الشراء ودمج الحصص مناسبتان لهذا النوع من الاندماجات ، واقترح طريقة جديدة تعرف بطريقة البداية الأولى ، حيث يتم في ظل هذه الطريقة إعادة تقييم جميع الأصول المدمجة لمصلحة الوحدة الجديدة ، وستكون القوائم المالية الناتجة تظهر صافي الأصول والأداء ، كما لو أن الشركة شركة تم إنشاؤها من جديد ، وستكون إعادة التقييم هذه مشابهة لما يتم القيام به في ظل طريقة الشراء حيث ستتم إعادة تقييم صافي جميع أصول الأطراف المدمجة وليس فقط أصول الوحدة المشتراة .

طريقة الشراء: Purchase Method

تجب معالجة جميع عمليات الاندماج غير المستثناة من نطاق قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (141) باستخدام طريقة الشراء . ويعني هذا المطلب ضرورة استخدام هذه الطريقة عند شراء شركة لصافي أصول مشروع آخر ، والحصول على السيطرة عليه . وتنطبق أحكام القائمة رقم (141) على كل أنواع المشروعات ، سواء كانت مساهمة أم لا . ورغم أن شراء الشركة الأم لبعض أو جميع الحصص غير المسيطرة ، لا يشكل اندماجاً ، إلا أن عمليات الشراء هذه تجب معالجتها محاسبياً باستخدام طريقة الشراء .

ولكي يمكن تطبيق طريقة الشراء ، يجب أن يكون بالإمكان تحديد الوحدة المشترية ، ففي حالة تم الاندماج عن طريق النقدية ستكون الوحدة التي دفعت النقدية للحصول على الأسهم التي لها حق التصويت في الوحدة المشتراة ، أما إذا تم الاندماج عن طريق إصدار أسهم ، ففي هذه الحالة ، قد لا تكون الوحدة المشترية واضحة .

وتشترط قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (141) أخذ الحقائق والظروف ذات الصلة التالية في الاعتبار :

1- حقوق التصويت النسبية في الوحدة المدمجة : فمع تساوي الأشياء الأخرى ، ستكون الوحدة المشترية هي الوحدة التي يحتفظ ملاكها أو يحصلون على أكبر نسبة من حقوق التصويت بالشركة المدمجة .

2- وجود حصة أقلية كبيرة لها حق التصويت في الوحدة المدمجة ، في الوقت الذي لا يوجد مالك آخر (أو مجموعة ملاك آخرين) لديه حقوق تصويت كبيرة نسبياً : فمع تساوي الأشياء الأخرى ، ستكون الوحدة المشترية هي التي تتمتع بحصة أقلية كبيرة لها حق التصويت .

3- تشكيلة الهيئة الحاكمة للوحدة المدمجة : فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، سيكون ملاك الوحدة المشترية أو الهيئة الحاكمة عليها ، هم الذين لديهم القدرة على انتخاب أو تعيين غالبية الهيئة الحاكمة للوحدة المدمجة .

4- تشكيلة الإدارة العليا للوحدة المدمجة : فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، ستكون الإدارة العليا للوحدة المشترية هي المسيطرة على الوحدة المدمجة .

5- شروط تبادل أوراق الملكية : فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، ستكون الوحدة المشترية هي التي تدفع علاوة على القيمة السوقية لأوراق الملكية للوحدات المدمجة الأخرى .

وبعد **تحديد الوحدة المشترية** ، تكون الخطوة التالية في ظل طريقة الشراء ، هي تحديد تكلفة الشراء . وبعد تحديد التكلفة ، عندئذ يتم توزيعها على صافي الأصول التي أمكن تحديدها ، ثم الشهرة (إن وجدت) . وتشمل التكلفة كلاً من سعر الشراء والتكاليف المباشرة (كالتكاليف القانونية مثلاً) لإتمام عملية الاندماج . وتعالج تكاليف إصدار أوراق الملكية المصدرة للحصول على أسهم وحدة أخرى باعتبارها تخفيضاً للمبالغ الإضافية لرأس المال . وتعتبر كل التكاليف غير المباشرة مصروفات إذا تم تكبدها .

وقد عرضت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (141) الاسترشادات التالية لقياس مقدار التكلفة التي يتم توزيعها على الأصول والالتزامات التي يمكن تحديدها ،

باعتبارها تابعة للوحدة المشتراة ، وكذلك أي أصول أخرى قد لا تكون موجودة في الدفاتر مثل العلامات أو براءات الاختراع المطورة داخلياً أو قوائم الاشتراكات .

الأصل / الالتزام	طريقة التقييم
الأوراق المالية القابلة للتسويق	القيمة العادلة
المدينون	القيمة الحالية ناقصاً مخصص الديون غير القابلة للتحصيل ، وتكاليف التحصيل
المخزون السلعي (البضاعة التامة ، ونصف المصنعة)	أسعار البيع المقدرة مطروحًا منها تكاليف البيع وهامش ربح معقول
المواد الأولية	تكاليف الإحلال
الآلات والمعدات التي يتوقع استخدامها	تكاليف الإحلال
الآلات والمعدات التي يتوقع بيعها	القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع
الأصول غير الملموسة (خلاف الشهرة)	القيمة العادلة المقدرة
جميع الأصول الأخرى	القيمة الناتجة عن إعادة التقييم
الدائنون والبنود المستحقة	القيمة الحالية
التزام المنافع المعاشية المنتظرة	تماشياً مع قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (87)
التزام المنافع التعاقدية الأخرى	تماشياً مع قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (106)
البنود المحتملة قبل الشراء	تماشياً مع رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم(16)

وبعد توزيع تكاليف الشراء بين الأصول و الالتزامات التي يمكن تحديدها للشركة المشتراة ، يتم منح فائض التكلفة المتبقي – إن وجد– للشهرة . وإذا كانت التكلفة أقل من إجمالي القيم الممنوحة لصافي الأصول التي يمكن تحديدها ، عندئذ يتم تخصيص ما تبقى (زيادة القيمة العادلة على التكلفة) كتخفيض نسبي للمبالغ الموزعة على جميع الأصول ما عدا : (1) الأصول المالية الأخرى خلاف تلك التي تعالج وفق طريقة الملكية . (2) الأصول التي سيتم التخلص منها بالبيع . (3) الأصول الضريبية المؤجلة . (4) الأصول المعاشية المدفوعة مقدماً أو المنافع التقاعدية الأخرى المدفوعة مقدماً . (5) أي أصول متداولة أخرى . وإذا تبقى هناك أي فائض بعد عملية التوزيع هذه ، يتم الاعتراف به في قائمة الدخل كمكاسب استثنائية .

وفي حالة الاندماجات التي يتم فيها حل الشركة المشتراة ، تتم إضافة صافي أصول هذه الوحدة إلى دفاتر الوحدة المشترية ، بعد ذلك تقوم الوحدة المشترية

باستهلاك أو إهلاك القيم المخصصة لهذه الأصول والإفصاح عنها بنفس الكيفية التي يفصح بها عن أي صافي أصول مشتراه تكون لدى الشركة . وعندما لا يتم حل الوحدة المشتراة تستمر الوحدتان في الاحتفاظ بدفاترهما كل على حدة ، على أن يتم توحيد معلوماتهما المالية في نهاية السنة .

توحيد القوائم المالية: Consolidation

عندما تحوز منظمة أعمال السيطرة على منظمة أعمال أخرى أو أكثر من خلال شراء غالبية أسهمها القائمة التي لها حق التصويت ، يكون لحملة أسهم الشركة المشترية (الشركة الأم) حصة في أصول الوحدة الموحدة المكونة من الشركة الأم والشركة التابعة لها ، ومن المنطقي افتراض أن القوائم المالية التي تجمع نتائج الشركة الأم ، والشركة التابعة لها ، سيكون أكثر معنى على الأقل بالنسبة لحملة أسهم الشركة الأم ، من عرض القوائم المالية منفصلة لكل من الشركة الأم والشركات التابعة لها كل على حدة ، وللأغراض المحاسبية تعتبر المجموعة بالكامل كلاً موحداً ، وقد اشترطت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (94) توحيد الشركات التابعة التي تتمتع الشركة الأم فيها بغالبية الملكية ، إلا إذا كانت الشركة الأم محرومة من استخدام سيطرتها ، أو كانت سيطرتها مؤقتة .

وقد جاءت معايير إعداد القوائم المالية الموحدة ، بداية ، في نشرة البحوث المحاسبية رقم (51) كما يلي :

1- يجب أن تكون هناك علاقة شركة أم وشركة تابعة (فالشركة الأم يجب أن تملك 51% على الأقل من أسهم الشركة التابعة) .
2- يجب أن تستخدم الشركة الأم سيطرتها على الشركة التابعة (فإذا كانت المحاكم هي المسيطرة كما في حالة الإفلاس ، يعتبر توحيد القوائم المالية غير مناسب) .
3- يجب أن تكون الشركة الأم تخطط للإبقاء على السيطرة على الشركة التابعة لها خلال المستقبل القريب (فالشركات التابعة التي سيتم بيعها في المستقبل القريب ، يجب ألا تدخل في توحيد القوائم المالية) .
4- يجب أن تعمل الشركة الأم والشركة التابعة لها بشكل متكامل ، ويجب استبعاد العمليات غير المتجانسة .
5- يجب أن تكون السنوات المالية للوحدات متقاربة (وبشكل عام يجب أن تكون في حدود لا تزيد على (93) يوماً من بعضها البعض ، و إلا فإنه يجب إجراء التسويات المناسبة لعكس تواريخ إقفال متشابهة) .

إن الفلسفة التي تعتمد عليها كل من نشرة البحوث المحاسبية رقم (51) ، وقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (94) هي تمثيل وحدة واحدة – وإن كانت وهمية – ذات وجود اقتصادي ، لكنه غير قانوني ، وعند إعداد القوائم المالية الموحدة يواجهنا مبدآن متداخلان ، الأول يتعلق بالميزانية ، والثاني يتعلق بقائمة الدخل وهما :

1- أن الوحدة لا يمكنها أن تمتلك أو تدين نفسها .
2- أن الوحدة لا يمكنها تحقيق الربح بالبيع لذاتها .

ونتيجة المبدأ الأول ، هي استبعاد جميع الأصول المسجلة بدفاتر إحدى الشركات ، وتقابلها التزامات في دفاتر الشركة الأخرى . فعلى سبيل المثال ، حساب المدينين في دفاتر الشركة الأم الذي يقابله حساب دائنين في دفاتر الشركة التابعة ، يتم استبعاده واستبعاد الحساب الدائن المقابل لدى الشركة التابعة ، عند إعداد القوائم المالية الموحدة . وعند تطبيق المبدأ الثاني ، يتم استبعاد جميع المبيعات والأرباح بين الشركات ، مثل استبعاد مبيعات إحدى الشركات مقابل مشتريات الشركة الزميلة أو الشركة الأم (إن المناقشة التفصيلية لإعداد القوائم المالية الموحدة تخرج عن نطاق هذا الكتاب) .

مفهوم السيطرة: Concept of Control

إن الدافع وراء توحيد القوائم المالية هو سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة ، وتعرف السيطرة بأنها **"قدرة وحدة ما على توجيه أو تحديد اتجاه الإدارة والسياسات التشغيلية والمالية لشركة أخرى"** ، ويفترض أن السيطرة تتحقق عندما تمتلك الشركة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة غالبية الأسهم التي لها حق التصويت في شركة تابعة ، وقد ذكرت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (94) الاستثناءات التالية التي تشير إلى عدم القدرة على السيطرة على الغالبية في الشركة التابعة :

1- أن تكون الشركة في حالة إفلاس أو إعادة تنظيم قانونية .
2- أن يكون هناك عدم تأكد قوي تفرضه الحكومة .

وقد كان الدافع وراء إصدار قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (94) هو المخاوف بشأن التمويل خارج الميزانية ، فقد سمحت نشرة البحوث المحاسبية رقم (51) باستبعاد الشركات التابعة من توحيد القوائم المالية ، رغم وجود الأغلبية في الحالات التاليـة : (1) عندما تكون الشركة التابعة شركة أجنبية . (2) عندما تكون حقوق الأقلية في

الشركة التابعة (أسهم الشركة التابعة غير المملوكة من قبل الشركة الأم) كبيرة نسبة إلى حق ملكية حملة أسهم الشركة الأم في صافي الأصول الموحدة . (3) عندما تكون الشركة التابعة لديها عمليات غير متجانسة . ويسمح الاستثناء الأخير المتعلق بالتجانس للشركات الأم ، بخلق شركات تابعة تمويلية أو استئجارية ، مع الإبقاء على التزام الاستئجار الرأسمالي بعيداً عن ميزانيات الشركة الأم ، وقد ألغت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (94) هذه الاستثناءات الثلاثة .

وقد تناول مجلس معايير المحاسبة المالية في مذكرة عرض مبدئية سنة 1991 بشأن سياسة وإجراءات توحيد القوائم المالية ، قضية ما إذا كانت السيطرة ومستوى الملكية مترادفين ، أو بعبارة أخرى طرح المجلس السؤال التالي : هل يجب أن يمتد توحيد القوائم المالية ليشمل الحالات التي تكون الشركة الأم تتمتع فيها بالسيطرة لكن ملكيتها تقل عن الأغلبية ؟ بعد ذلك نشر المجلس مذكرة عرض مبدئية بعنوان "القوائم المالية الموحدة : السياسة والإجراءات" ، وتناول فيها تعريف السيطرة على وحدة أخرى باعتباره "السلطة على أصولها" وبذلك تقتضي السيطرة أن تكون للوحدة القدرة على استخدام أو توجيه استخدام أصول وحدة أخرى من خلال :

1- وضع سياسات الوحدة المسيطر عليها وموازناتها الرأسمالية والتشغيلية .
2- اختيار وتحديد المقابل الممنوح ، وإنهاء خدمات الأفراد المسؤولين عن تنفيذ سياسات وقرارات الوحدة المسيطر عليها .

وهكذا ، يمكن للوحدة المسيطرة استخدام أصول الوحدة المسيطر عليها للحصول على منافع مستقبلية ، وبذلك تكون أصول الوحدة المسيطر عليها لها منافع مستقبلية متوقعة لصالح الوحدة المسيطرة وبالتالي يجب توحيدها .

ووفقاً لمذكرة العرض المبدئية المذكورة ، في حالة غياب الأدلة على العكس تعتبر السيطرة الفعالة موجودة عندما يكون لدى الوحدة المسيطرة واحداً أو أكثر مما يلي :

1- ملكية قدر كبير من حقوق الأقلية التي لها الحق في التصويت (قرابة 40) .
2- قدرة على السيطرة على عملية تعيين المرشحين لحكم مجلس إدارة وحدة أخرى ، وأن تجمع غالبية الأصوات في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

3- قدرة من جانب واحد على الحصول على غالبية الحصص التي لها حق التصويت من خلال ملكية الأوراق المالية القابلة للتحويل أو الحقوق الأخرى التي يمكن تحويلها أو استخدامها للحصول على أسهم لها حق التصويت .

4- علاقة مع وحدة أخرى لا تمتلك أسهماً لها حق التصويت أو أعضاء لهم حق التصويت ، لكنها تمتلك شروطًا معززة قانوناً تحقق ما يلي : (أ) يمكن تغييرها فقط من قبل الدائن (ب) تَحْصُرُ أنشطة الوحدة في الأنشطة التي توفر غالبية المنافع الاقتصادية المستقبلية من الوحدة للدائن .

5- قدرة من جانب واحد على حل الوحدة ، وفرض السيطرة على أصولها ، وتحمل الحقوق المترتبة على هذه الأصول دون تحمل تكاليف اقتصادية تزيد عن المنافع المتوقعة من التصفية .

6- وجود حصة شراكة عامة وحيدة في شركة أشخاص محدودة .

ويرى معارضو توحيد القوائم المالية للوحدات ، متى لم تكن هناك سيطرة قانونية (ملكية الأغلبية) ، أن تقرير وجود سيطرة أخرى خلاف السيطرة القانونية مسألة حكمية جداً عند التطبيق العملي ، ومع ذلك هناك انتشار واسع لاستخدام معيار السيطرة بدلاً من معيار غالبية الملكية في البلدان الأخرى مثل كندا واستراليا والمملكة المتحدة .

وقد راجع مجلس معايير المحاسبة المالية ، مدخل التوحيد على أساس السيطرة ، أواخر سنة 2000 ، وقرر العمل باستخدام المدخل المعدل . ففي ظل المدخل المعدل ، يعمل الطرف الذي يتمتع بعلاقة مالية بوحدة ما على تقدير ما إذا كان يجب توحيد القوائم المالية بتطبيق الخطوات الأربع التالية :

1- يعمل الطرف الذي يتمتع بالعلاقة المالية بتقدير ما إذا كانت الوحدة ذات غرض خاص ، وإذا ما كان هذا الطرف هو المحوِّل أو أحد تابعيه ، فإذا كان الأمر كذلك ، فإن معيار توحيد القوائم لا ينطبق عليه ، بل تنطبق قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (140) (سبقت مناقشتها في الفصل التاسع) .

2- يعمل هذا الطرف على تقدير ما إذا كانت الأنشطة والقدرات المسموحة للوحدة محدودة بدرجة كبيرة ، وإذا لم يكن الأمر كذلك ، عندئذ لا ينطبق المدخل المعدل ويبقى افتراض السيطرة قائماً .

3- إذا كانت الأنشطة والقدرات المسموحة للوحدة محدودة بدرجة كبيرة ، يقوم هذا الطرف بتقدير ما إذا كانت لديه القدرة على تغيير غرض الوحدة أو قدرتها ، فإذا كان الأمر كذلك ، يعمل هذا الطرف على توحيد القوائم المالية إذا كانت هذه القدرة يمكن استخدامها في أي من الحالتين : (أ) دون تدفقات نقدية خارجة أو استثمارات إضافية ، (ب) بتدفقات نقدية خارجة مهمة أو استثمارات يتوقع أن تؤدي إلى منافع تزيد عن هذه الاستثمارات .

4- إذا لم يكن هذا الطرف مطالبًا بالتوحيد في ظل الخطوة الثالثة ، فإنه يقوم بتقييم ما إذا كانت حصته الحالية في الوحدة : (أ) تشكل جزءاً مهمًا من جميع الحصص ، (ب) أكبر من حصة أي طرف آخر . فإذا تحقق هذان الشرطان عندئذ يتوجب على هذا الطرف توحيد القوائم المالية ، إلا إذا كانت هناك ظروف تعيقه عن الحصول على قدرة مستمرة على التأثير في طبيعة أو توقيت أو حجم الأنشطة التشغيلية للوحدة .

وقد كان المجلس ينوي نشر مذكرة عرض مبدئية حول هذا الموضوع في الربع الثاني من سنة 2001 ، ثم قرر مبدئياً وضع تاريخ سريان تطبيق هذه المعالجة على القوائم المالية للشركات ذات السنة المالية المنتهية بعد 15 يونيو 2002 ويشير القرار المبدئي الذي توصل إليه المجلس قريباً ، في يوليو 2004 ، إلى أن المجلس بدأ يتخلى عن جهوده لتغيير مفهوم السيطرة ، وينوي حالياً إصدار معيار جديد يستمر فيه تعريف السيطرة بنفس الكيفية .

نظريات توحيد القوائم المالية: Theories of Consolidation

هناك نظريتان سائدتان لتوحيد القوائم المالية ، هما نظرية الوحدة (Entity Theory) ونظرية الشركة الأم (Parent Company Theory) ، وكلتاهما تقتضي فلسفة فريدة بشأن طبيعة وغرض القوائم المالية الموحدة ، لكن الممارسة الحالية لا تلتزم تمامًا بأي من هاتين النظريتين ، بل تضم عناصر من كل منهما ، وقد وصف Beams المفاهيم المختلطة التي تعتمد عليها ممارسات ونظرية التوحيد الحالية بالنظرية المعاصرة .

نظرية الوحدة: Entity Theory

وفقاً لنظرية الوحدة (تمت مناقشتها في الفصل الخامس عشر) تشكل الوحدة الموحدة (الشركة الأم والشركات التابعة لها) وحدة مستقلة عن ملاكها ، وهكذا يتم

التركيز على سيطرة المجموعة على الوحدات القانونية التي تعمل كوحدة واحدة ، وتعود الأصول الموحدة إلى الوحدة الموحدة ، ويكون الدخل المكتسب على الاستثمار في هذه الأصول هو دخل الوحدة الموحدة ، وليس دخل حملة الأسهم في الشركة الأم ، وبالتالي يكون غرض القوائم المالية الموحدة هو توفير المعلومات لجميع حملة الأسهم - حملة أسهم الشركة الأم ، وحملة الأسهم الأقلية الخارجية للشركات التابعة .

نظرية الشركة الأم : Parent Company Theory

نشأت نظرية الشركة الأم من نظرية الملكية المبينة في الفصل الخامس عشر ، ففي ظل نظرية الشركة الأم ، ينظر إلى حملة أسهم الشركة الأم باعتبارهم يملكون حقوقاً في صافي أصول المجموعة الموحدة ، وغرض القوائم المالية الموحدة هو توفير معلومات لحملة أسهم الشركة الأم أساساً ، وتعكس هذه القوائم منظور الشركة الأم ، حيث يتم إحلال أصول والتزامات الشركات التابعة مقابل استثمار الشركة الأم في هذه الشركات ، وتكون حقوق ملكية حملة أسهم الشركة الأم مساوية لحقوق ملكية حملة الأسهم في القوائم المالية الموحدة . ويتم إحلال إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الشركة التابعة محل دخل استثمارات الشركة الأم في الشركة التابعة .

الحقوق غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية) : Noncontrolling Interests

عندما يكون جزء من أسهم الشركة التابعة مملوكًا لمستثمرين خارج الشركة الأم ، يشار إلى حق الملكية هذا بمصطلح الحقوق غير المسيطرة أو حقوق الأقلية (Minority Interests) ، وتنشأ قيمة هذا الاستثمار ، من وجهة نظر حملة حقوق الأقلية ، عن الاحتفاظ بأسهم في شركة زميلة . ويجب أن تعتمد هذه القيمة ، وتحديد حق الملكية ، ومدفوعات التوزيعات ، وأساس المطالبة في حالة بدء التصفية ، على الحقوق في إحدى الشركات التابعة ، لذلك يجب أن تقيس حقوق الأقلية وضعها المالي في الشركة التابعة ، وليس في الشركة الأم ، أو المجموعة الموحدة ، وفي ظل الممارسة الحالية ، يعكس المبلغ الظاهر لحقوق الملكية الأقلية بالميزانية النسبة المئوية للملكية في صافي أصول الشركة التابعة ، والمحتفظ بها من قبل المساهمين الأقلية .

إن تصنيف حقوق الأقلية في الميزانية الموحدة ، يؤدي إلى بعض المشاكل ، لأن الإصدارات المتعلقة بتوحيد القوائم المالية ، مثل نشرة البحوث المحاسبية رقم (51) ، وقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (94) لا تقدمان تعريفاً لحقوق الأقلية ولا تبيّنان كيف

تجب معالجتها في القوائم المالية المنشورة ، إضافة إلى أن نظريات التوحيد السائدة ، تقتضي تفسيرات مختلفة لطبيعة حقوق الأقلية . **وقد ظلت حقوق الأقلية في الواقع العملي تعالج بصورة متباينة كالآتي :**

1- يتم الإفصاح عنها كالتزام .
2- تعرض بصورة منفصلة بين الالتزامات وحقوق ملكية حملة الأسهم .
3- يتم الإفصاح عنها كجزء من حقوق حملة الملكية .

وتتماشى المعالجتان الأولى والثانية مع نظرية الشركة الأم ، ففي ظل نظرية الشركة الأم ، يلعب حملة أسهم الشركة الأم وحدهم دور المالك ، وهكذا تكون أسهم الأقلية حقوقًا خارجية ، ويجب عدم إدراجها في حقوق ملكية حملة الأسهم . وهناك من يرى أن عملية التوحيد لا تؤثر على الوحدة محل التقرير ، ولا فائدة منها لحملة الأسهم الأقلية . ومع ذلك لا تقابل حقوق الأقلية تعريف الالتزامات الوارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) ، ولذلك ليس هناك أساس نظري محدد لإظهار والإفصاح عن حقوق الأقلية كدين . وفي نفس الوقت ، لا يتمتع حملة أسهم الأقلية بامتيازات حملة أسهم الشركة الأم ، وحقهم هو فقط في جزء من الوحدة الموحدة التي لا تمكنهم السيطرة عليها ، وهكذا ليس بمقدورهم العمل كملاك بالمعنى العادي ، ويرى بعض مؤيدي نظرية الشركة الأم ، أن الطبيعة الفريدة لحقوق الأقلية يمكن إظهارها بشكل أفضل بوضعها بين الالتزامات ، وحقوق ملكية حملة الأسهم .

أما نظرية الوحدة فتقتضي أن تكون حقوق الأقلية حقوقاً ملكية ، حيث يعتبر المشروع الموحد وحدة اقتصادية واحدة ، وحملة الأسهم الأقلية هم مساهمون بالموارد مثلهم مثل حملة أسهم الشركة الأم ، علاوة على أن حقوقهم تتعزز أو تنقص بالتغيرات في الأصول من المصادر الأخرى خلاف الملاك ، مثلهم مثل حملة أسهم الشركة الأم - وهو أحد الشروط الأساسية لحقوق الملكية ، كما هو مبين في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) ، الفقرة (62) فعلى الرغم من أن مجلس معايير المحاسبة المالية لم يحدد رسمياً حقوق الأقلية ، إلا أن قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(6) حددت حقوق الأقلية كمثال على حقوق الملكية ، وذكرت أن حقوق حملة الأسهم الأقلية لديهم حقوق ملكية أو حقوق متبقية في المشروع الموحد . وبالتالي اقترح

مجلس معايير المحاسبة المالية لاحقاً ، في مذكرة العرض المبدئية الصادرة عنه سنة 2000 والمعنونة "المعالجة المحاسبية للأدوات المالية التي تملك بخصائص الالتزامات أو حق الملكية أو هما معا" ، أن يتم التقرير عن حقوق الأقلية غير المسيطرة في الشركات التابعة كمكوّن من حقوق حملة الأسهم . لكن المجلس أهمل هذا المطلب في إصداره اللاحق لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (150) .

نظراً لأن مجلس معايير المحاسبة المالية اقترح ضرورة التوحيد للوحدات المسيطر عليها ، متى كانت الوحدة المسيطرة تمتلك أقل من غالبية حقوق الملكية ، لذلك لن تكون الحقوق الخارجية مكونة من حملة الأسهم العادية الأقلية في الوحدة المسيطر عليها ، ولن ينطبق مصطلح حقوق الأقلية ، وقد اقترحت مذكرة العرض المبدئية المتعلقة بسياسة وإجراءات التوحيد ، ضرورة تسمية حقوق الملكية الخارجية حقوق الملكية غير المسيطر عليها في الشركات التابعة ، إضافة إلى التقرير – تماشياً مع موقف المجلس في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (6) ومذكرة العرض المبدئية سنة 2000 بشأن الأدوات المالية المركبة عن حقوق الملكية غير المسيطرة في الميزانية الموحدة كمكوّن منفصل من مكونات حقوق الملكية .

التوحيد بحدود نسبة الملكية : Proportionate Consolidation

نظراً للجدل الدائر حول عدم القدرة على الوصول إلى إجماع بشأن طبيعة حقوق الأقلية ، يدافع بعض المحاسبين عن بديل آخر هو التوحيد المتناسب ، حيث يتم تجاهل حقوق الأقلية تماماً ، وفي ظل هذا المدخل ، تقوم الشركة الأم بالإفصاح عن حصتها في أصول والتزامات الوحدة التابعة فقط ، وبالتالي لا تكون هناك حاجة للإفصاح عن حقوق الأقلية ، ويرى كل من (Rosenfield and Rubin) أنه عندما تشتري الشركة الأم أسهمًا لها حق التصويت في شركة تابعة ، تحصل عندئذ على حق الحصول على نصيبها من توزيعات هذه الشركة ، مما يعني أن الحصة المقابلة من صافي أصول الشركة التابعة هي الملائمة لحملة أسهم الشركة الأم . وتتجاهل هذه الحجة مفهوم السيطرة الذي يشكل أهمية كبيرة لطبيعة التوحيد ، فإذا كانت الشركة الأم تسيطر على صافي أصول الوحدة التابعة ، عندئذ تكون قد سيطرت على 100% من صافي هذه الأصول ، وليس فقط على حصتها . وبذلك إذا كانت القوائم المالية الموحدة تهدف إلى التقرير عن نتائج استخدام الأصول الخاضعة للسيطرة ، عندها يكون من الملائم توحيد 100% من صافي أصول الشركة .

ويعد تحديد طبيعة حقوق الأقلية مهمًا ، لأنه يؤثر على المقدمات التي تستند إليها المعالجات المحاسبية المختلفة للاعتراف ، وقياس الأصول والأرباح الموحدة ، لكن المناقشة المتكاملة لهذه الموضوعات تخرج عن نطاق هذا الكتاب ، وسنبين في الجزء التالي مقتضيات نظريات التوحيد والاعتراف بحقوق الأقلية وقياسها ، على أن نفس المقتضيات تنطبق كذلك على صافي الأصول الموحدة .

الشهرة : Goodwill

تثبت الشهرة والتي سبق نقاشها في الفصل التاسع ، كأصل غير ملموس عندما يكون هناك اندماج بين المشروعات على أساس الشراء . وفي ظل الممارسة الحالية ، يتماشى قياس الشهرة مع نظرية الشركة الأم ، لأن الشهرة تثبت على أساس أنها الفرق بين تكلفة الاستثمار المدفوعة للحصول على أسهم الشركة التابعة ، والقيمة العادلة لنصيب الشركة الأم من صافي أصول الشركة التابعة ، ولا تنسب أي شهرة لحقوق الأقلية . ونتيجة ذلك ، هي أن قيمة حقوق الأقلية المقررة عنها في القوائم المالية لا تتأثر بعملية التوحيد ، وهي بذلك تعكس حصة حقوق الأقلية من القيمة الدفترية المقرر عنها للشركة التابعة .

وفي ظل نظرية الوحدة ، ونظراً لأن التركيز ينصب على الوحدة ، وليس على الشركة الأم ، يتم تقييم الشهرة بإجمالي قيمتها السوقية حسب ما يعكسه سعر الشراء المدفوع ، نظير استثمار الشركة الأم ، وفي هذه الحالة ، يتم توزيع حقوق الملكية في الشهرة بين الشركة الأم وحقوق الأقلية ، وتكون النتيجة في هذه الحالة ، هي قياس حقوق الأقلية ـ كما هو الحال مع حقوق الشركة الأم ـ بالقيمة العادلة ، وستعكس الميزانية عندئذ إجمالي القيمة العادلة للشهرة الخاضعة لرقابة الشركة الأم .

وقد أيد مجلس معايير المحاسبة المالية ، في مذكرة العرض المبدئية الصادرة بشأن مبادئ وإجراءات التوحيد سنة 1999 ، نظرية الوحدة في تقييم صافي الأصول التي يمكن تحديدها ، ونظرية الشركة الأم في تقييم الشهرة . وخلافاً لما عليه مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها حالياً ، سيطالب هذا المقترح بتقييم أصول الشركة التابعة مثل المخزون والأراضي والمباني بنسبة 100% من قيمتها العادلة عند الشراء ، وهكذا يكون جزء من الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية المكتسبة يرجع إلى الحقوق غير المسيطرة عليها وسيستمر الإفصاح عن الشهرة على أساس الفرق بين تكلفة الشراء والحصة في القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة التي يمكن تحديدها .

وقد اقترح مجلس معايير المحاسبة المالية حديثاً ، إصدار معيار جديد ، والذي سيحل محل قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (141) وفي ظل هذا المعيار الجديد ، يمكن للشركة المشترية أن تقيس الشهرة بنفس الطريقة أو الأسلوب الوارد في المعيار رقم (141) ومع ذلك عندما لاتقتني الشركة نسبة 100%من الشركة التابعة ، ستحسب الشهرة بنسبة 100% ، ومنها يمكن تحديد الجزء المخصص للحقوق غير المسيطرة عليها (الأقلية) ، بمعنى أن قيمة الشهرة المتحصل عليها ستشمل كلاً من الشهرة المقتناة عن طريق شراء الوحدة ، وكذلك الشهرة التي يحتفظ بها الآخرون (الحقوق الخارجية) . ويماثل المدخل المستخدم في قياس التقرير والإفصاح عن الشهرة ذلك الذي تمت مناقشته في نظرية الوحدة . ويتضح جلياً أن مجلس معايير المحاسبة المالية يحبذ مدخل نظرية الوحدة في تقييم الشهرة .

مآخذ توحيد القوائم المالية: The Drawbacks of Consolidation

أدى نمو اندماجات المشروعات إلى خلق شركات ذات عمليات متنوعة يطلق عليها التكتُّلات (Conglomerates) ، وكانت النتيجة هي تجميع المعلومات المالية من مختلف خطوط النشاط ، ضمن مجموعة تقارير مالية واحدة ، إضافة إلى أنه إذا قام مجلس معايير المحاسبة بترك تعريف السيطرة يمتد إلى نسبة ملكية تقل عن 50% ستكون مستويات التجميع أكبر وأكبر ، وستكون هناك خسارة أكبر للمعلومات المتعلقة بأداء الشركات المختلفة المندمجة ، فكل اندماج جديد يؤدي إلى فقدان بعض المعلومات بالنسبة لجمهور المستثمرين ، لأن البيانات التي كان يتم الإفصاح عنها في السابق تصبح الآن مدمجة مع البيانات الموجودة في التقارير المالية الموحدة .

إن فقد المعلومات قد يزداد بفعل متطلبات التقرير والإفصاح الواردة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (94) ، فأصول والتزامات الشركات غير المتجانسة ، أصبح مطلوبًا توحيدها كذلك ، ورغم أن البحوث التطبيقية تشير إلى أن المشاركين في السوق ربما يشعرون بالتزامات الشركات التابعة التي لم تكن موحدة باعتبارها التزامات للشركة الأم ، فإن من المتوقع فقدان قابلية المقارنة بين المعلومات المالية المتوفرة عن الشركات الممثلة للاندماجات المختلفة ، ومن أنواع مختلفة من الوحدات الاقتصادية ، إضافة إلى أن مؤيدي التوحيد المتناسب يرون أن عملية التوحيد تبالغ في المبالغ المقرر والمفصح عنها للأصول والالتزامات ، وبالتالي تؤثر في حساب مقاييس

الأداء مثل نسبة الدين إلى حقوق الملكية ، لذا يفضل بعض المحاسبين ، أن تقرر وتفصح الشركات ، إلى جانب القوائم المالية الموحدة ، عن قوائم مالية منفصلة لكل شركة مشاركة في المجموعة الموحدة ، وبهذه الطريقة يمكن للمستخدمين تقييم المركز والأداء الماليين لكل من المجموعة الموحدة وأفرادها ، ويكون بمقدورهم تقييم الإضافة الحدية لكل وحدة في الوحدة محل التقرير المدمج بشكل أفضل .

الوحدات ذات الأغراض الخاصة: Special Purpose Entities

الوحدة ذات الأغراض الخاصة ، هي شركة أشخاص ، أو شركة مساهمة ، أو شركة وصاية ، أو مشروع مشترك ، يتم خلقه لغرض محدود ، وعمر محدود ، وأنشطة محدودة ، بهدف نفع شركة واحدة . والدافع الأساسي لغالبية الوحدات ذات الأغراض الخاصة هو التمويل خارج الميزانية ، وغالباً ما تكون بهدف تجنب التقرير والإفصاح عن الاستئجارات الرأسمالية وفقاً لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (13) ففي ظل مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، يمكن للشركات تجنب توحيد القوائم المالية للوحدات ذات الأغراض الخاصة التي لا تمتلك فيها غالبية الحصص التي لها حق التصويت .

ويتم خلق الوحدة ذات الأغراض الخاصة بتحويل الأصول ، ثم بيعها بعد ذلك للوحدة ذات الأغراض الخاصة ، لكن للحصول على معالجة خارج الميزانية ، لابد أن يكون هناك حد أدنى من الاستثمار (3% سابقاً ، و 10% حالياً) مُمَوَّلُ من طرف ثالث مستقل ، يحصل في المقابل على السيطرة على الوحدة ، ويتحمل مخاطر الخسارة . أو بعبارة أخرى ، تتم معالجة العملية كعملية بيع للأصول ، ونتيجة لذلك ، لا يشترط توحيد القوائم المالية .

وقد حددت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (140) ، المعنونة "المعالجة المحاسبية لتحويلات الأصول المالية وخدمتها وسداد الدين" ، المتطلبات التي تُجنِّب الوحدات ذات الأغراض الخاصة توحيد القوائم المالية . فطبقاً لأحكام هذه القائمة تتنازل الشركة المحوِّلة عن سيطرتها على الأصول المحوَّلة (وهكذا لديها مبيعات) عند الوفاء بالشروط التالية :

1- إبعاد الأصول المحوَّلة عن متناول المحوِّل ودائنيه .

2- أن يكون من حق كل محول إليه (الوحدة ذات الأغراض الخاصة) رهن أو استبدال الأصول ، وألا تكون هنا شروط تعيقه من الاستفادة من حقوق الرهن أو الاستبدال .

3- ألا يحتفظ المحوِّل برقابة فعالة على الأصول المحوَّلة من خلال أي مما يلي :

(أ) اتفاق يمكن ويُوجب على المحوِّل إعادة شراء أو استرداد الأصول المحوَّلة قبل تاريخ الاستحقاق .

(ب) قدرة من طرف واحد على حمل المالك على إعادة بعض الأصول دون خيار الإنهاء أو التسوية (Cleanup Call) .

وتهدف هذه الأحكام ، إلى ضمان أن تعترف الوحدة بعد عملية التحويل بالأصول التي تخضع لرقابتها ، وأن تستبعد الالتزامات عند سدادها .

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية في يونيو 2002 بإصدار مذكرة عرض مبدئية بعنوان "توحيد الوحدات ذات الأغراض الخاصة" ، بهدف معالجة هذه المشكلة عن طريق تحديد الحالات التي يمكن للشركة فيها أن تكون متمتعة بحصة مالية مسيطرة في الوحدة ذات الأغراض الخاصة ، لكنها لا تتمتع بحصة في التصويت . وقد كانت نيَّة المجلس هي المطالبة بتوحيد القوائم المالية للوحدة ذات الأغراض الخاصة وإذا كانت لا تُوَزِّع بصورة فعالة مخاطر ومنافع الملكية بين مختلف الجهات ذات الصلة . وسيُعَدِّل المعيار المقترح الشرط الأول من الشروط الثلاثة الواردة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (140) كما يلي :

إن الأصول المحوَّلة يجب إبعادها عن متناول قدرة أوصياء التصفية في حالة الإفلاس أو أي مستلم آخر يَتْبَع للمحوِّل أو أي شركة زميلة موحدة ليست وحدة ذات أغراض خاصة .

وقد أضافت مذكرة العرض المبدئية ، أن الوحدة ذات الأغراض الخاصة المؤهلة قد تكون لديها القدرة على التخلص من الأصول لطرف ثالث ، خلاف المحوِّل أو إحدى وكالات الشركات الزميلة له عندما تنتهي الوحدة ذات الأغراض الخاصة ، ولا تكون كيفية التخلص محددة عند بدايتها .

التقرير القطاعي: Segment Reporting

لا تتطلب مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها حالياً ، إعداد عن قوائم مالية منفصلة للشركات المكونة للمجموعة الموحدة ، ومع ذلك تشترط هذه المبادئ إعداد التقارير على المستوى القطاعي والذي يشمل المعلومات على أساس مستوى أقل من مستوى المشروع الكلي ، وهو ما تطالب به قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (131) .

وقد طالبت مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في السابق ، أو أوصت بالتقرير على أساس مستويات أقل من مستوى المشروع الكلي في مجالات محدودة فقط . فعلى سبيل المثال ، أوصت نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) ببعض الافصاحات المتعلقة بالعمليات الأجنبية ، وطالب رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (18) بالإفصاح عن بعض المعلومات عن الشركات التي تُعالَج باستخدام طريقة الملكية ، وألزم رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (30) بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقطاعات المتوقف عنها ، لكن المعلومات القطاعية أصبحت تشكل جزءاً متزايداً من التقرير المالي للشركات خلال السبعينيات من القرن العشرين ، **نظراً لعاملين هما** :

1- اشترطت لجنة تداول الأوراق المالية ، سنة 1969 ، التقرير عن خطوط النشاط (Lines-of-Business) في قائمة التسجيل (Registration Statement) ، وامتدت هذه المتطلبات ، سنة 1970 ، لتشمل التقارير وفق النموذج 10-k

2- طالبت لجنة سوق نيويورك لتداول الأوراق المالية ، سنة 1973 ، أن يُضم التقرير عن خطوط النشاط إلى التقارير السنوية لحملة الأسهم ، على أن يكون هذا التقرير هو نفسه المقدم في التقارير وفق النموذج 10-k .

يبني مؤيدو التقارير القطاعية حججهم على نقطتين هما :

1- إن الأنواع المختلفة من العمليات ، قد تكون لها قدرات على النمو مختلفة ومعدلات ربحية ودرجات مخاطر مختلفة كذلك .

2- بما أن مسؤولية الإدارة غالباً ما يتم تخويلها بشكل لا مركزي ، لذا يتطلب تقييم قدرة الإدارة معلومات عن مستويات أقل من مستوى المشروع الكلي .

وقد أدت دراسة لاحقة لهذه المشكلة ، إلى إصدار قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (14) سنة 1976 ، **وقد اشترط هذا الإصدار أن تفصح الشركة التي تنشر مجموعة كاملة من القوائم المالية عن** :

1- عمليات المشروع في الصناعات المختلفة .

2- عمليات المشروع الأجنبية وصادراته من المبيعات .

3- العملاء الأساسيين للمشروع .

وعند المطالبة بهذه الإفصاحات ، قدمت القائمة التعريفات التالية :

1- **القطاع الصناعي (Industry Segments)** هو جزء من المشروع يعمل على توفير منتج أو خدمة أو مجموعة من المنتجات أو الخدمات المرتبطة ببعضها لمجموعة من العملاء من غير الشركات الزميلة بهدف الربح .

2- **القطاع الممكن إعداد التقرير عنه (Reportable Segment)** هو قطاع صناعي يطلب منها إعداد التقرير عن معلوماته .

3- **الإيراد (Revenue)** المبيعات للعملاء خلافاً للشركات الزميلة والعمليات بين القطاعات التي تشبه العمليات بين العملاء غير الزملاء .

4- **الأرباح أو الخسائر التشغيلية (Operating Profit or Loss)** هي الإيرادات مطروحاً منها جميع مصروفات التشغيل ، بما في ذلك توزيع تكاليف الصنع الإضافية .

5- **الأصول القابلة للتحديد(Identifiable Assets)** هي الأصول الملموسة وغير الملموسة للمشروع والتي تستخدم من قبل الصناعة .

وفي استجابة للانتقادات الموجهة لمتطلبات التقرير الواردة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (14) أعادت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (131) هيكلة التقرير القطاعي ليشمل عدداً أكبر من القطاعات والمشروعات التي تقابل بشكل أكبر عملية اتخاذ القرار الداخلي ، المتعلقة بقطاعات المشروع ، لتضم هذه القائمة التقرير القطاعي إلى التقارير المرحلية . وتهدف ممارسات التقارير القطاعية الناتجة إلى توفير معلومات تساعد المستخدمين في وضع تقييم أفضل لأداء المشروع ، ومن ثمة اتخاذ قرارات أكثر وعياً بشأن المشروع ككل .

وفي ظل أحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (131) يشترط على الشركات التقرير والإفصاح بصورة مستقلة عن معلومات قائمة الدخل والميزانية لكل قطاع تشغيلي ، وبالإضافة إلى تقديم مقياس للأرباح أو الخسائر وإجمالي الأصول القطاعية ، يجب على الشركات كذلك ، التقرير والإفصاح عن معلومات محددة إذا ما كانت تدخل ضمن مقياس الأرباح والخسائر القطاعية حسب متخذ القرار التشغيلي الرئيسي ، **وتشمل قائمة الإفصاحات القطاعية المطلوبة ما يلي :**

1- الإيرادات من المستخدمين الخارجيين .
2- الإيرادات من العمليات مع القطاعات التشغيلية الأخرى بالمشروع .
3- إيراد الفوائد .
4- مصروف الفوائد .
5- مصروف الاستهلاك ، الإهلاك ، والاستنفاد .
6- البنود غير العادية .
7- حصة الشركة في صافي دخل الشركات المستثمر فيها ، وتعالج وفق طريقة الملكية .
8- مصروف أو منافع ضرائب الدخل .
9- البنود الاستثنائية .
10- البنود غير النقدية المهمة الأخرى خلاف مصروف الاستهلاك والإهلاك والاستنفاد .

وتشمل الإفصاحات الإضافية مقدار الاستثمار وفق طريقة الملكية في الشركات المستثمر فيها ، وإجمالي النفقات على الأصول المعمرة ، والأصول الإنتاجية ، والرهونات ، وحقوق الخدمة الأخرى ، والأصول الضريبية المؤجلة لتلك البنود التي تدخل في إجمالي الأصول القطاعية ، كما يشترط على الشركات الإفصاح عن بعض المعلومات الجغرافية والمعلومات المتعلقة بمدى الاعتماد على العملاء الأساسيين (10% وأكثر من إجمالي الإيرادات) .

القطاعات التشغيلية : Operating Segments

إن هدف قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (131) هو استخدام التنظيم الداخلي للمشروع ، بحيث تكون القطاعات التشغيلية الممكن التقرير عنها واضحة لدى مستخدمي القوائم المالية ، ويعتمد مدخل الإدارة الناتج لتحديد القطاعات التشغيلية على الكيفية التي تنظم بها الإدارة القطاعات لاتخاذ القرارات التشغيلية وتقييم الأداء .

وقد عرَّفت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (131) القطاع التشغيلي بأنه جزء من المشروع يحقق ما يلي :

- ينخرط في أنشطة الأعمال التي قد يكتسب منها إيرادات ويتحمل مصروفات .
- تتم مراجعة نتائجه التشغيلية بصورة نظامية من قبل متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي في المشروع عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد على هذا القطاع وتقييم أدائه .
- تتوفر عنه معلومات مالية منفصلة .

وعند تحليل المعلومات القطاعية ، يجب على المستخدم أن يتذكر أن مقارنة قطاع معين مع قطاع مماثل من مشروع آخر ذات فائدة محدودة ، إذا لم يكن كلا المشروعين يستخدمان نفس إجراءات توزيع التكاليف والتجزئة . ونظراً لأن القطاعات تحدد بتحليل الهيكل التنظيمي الداخلي للشركة ، ولذا تعد المقارنات بين الشركات صعبة بالنسبة للشركات التي تختلف من حيث الهيكل التنظيمي .

وتكمن المشاكل الأساسية المصاحبة لهذه الإفصاحات في :

1- تحديد القطاعات الممكن إعداد التقرير عنها .

2- توزيع التكاليف المشتركة .

3- أسعار التحويل .

وعند تحديد القطاعات الممكن إعداد التقرير عنها ، يجب على المشروع تحديد المنتجات والخدمات المختلفة ، التي يحصل منها على إيراداته ، ثم تجميع هذه المنتجات حسب القطاعات والخطوط الصناعية ، واختيار تلك القطاعات المهمة فيما يتعلق بالصناعة ككل ، وتتطلب هذه الإجراءات قدراً كبيراً من الحكم الشخصي . **وفيما يلي بعض الاسترشادات المتعلقة بهذه المسألة :**

1- **مراكز الربحية الموجودة** (Existing Profit Centers) وهي أصغر وحدات نشاط يتم تجميع معلومات إيراداتها ومصروفاتها لأغراض التخطيط الداخلي والرقابة كنقطة بداية منطقية لتحديد القطاعات الصناعية .

2- **التنظيم الإداري** (Management Organization) هو الهيكل التنظيمي الداخلي للشركة الذي يقابل وجهة نظر الإدارة حول القطاعات الأساسية .

3- **توقعات المستثمر** (Investor Expectation) فالمعلومات المقدمة يجب أن تقابل نوع المعلومات المطلوبة من قبل الجمهور .

4- **العوامل التنافسية** (Competitive Factors) فعلى الرغم من أن الإفصاح عن جميع القطاعات الصناعية قد يضر المركز التنافسي ، فإن المتطلبات الإفصاحية ليست أكثر تفصيلاً من تلك التي تقدم من قبل المشروع الذي يعمل في صناعة واحدة .

وتتسبب المشاكل المصاحبة لتوزيع التكاليف المشتركة وأسعار التحويل في بعض الصعوبات في عملية إعداد التقرير عن المعلومات القطاعية ، فتوزيع التكاليف بين مختلف القطاعات ، يجب أن يتم وفق الآلية الأكثر رشداً ، لكن عملية التوزيع غالباً ما تكون حكمية ، ويمكن أن يكون لها أثر عميق في عملية إعداد التقرير عن الدخل القطاعي .

وتنشأ مشكلة أسعار التحويل عند تحويل المنتجات من قسم لآخر ، بحيث تصبح المنتجات النهائية لأحد الأقسام هي المواد الأولية لقسم آخر . ويتم عادة في العديد من هذه الحالات ، تسجيل التحويلات بالتكلفة زائد مبلغ ربح معين ، لكن غالبية المحاسبين يرون ضرورة استبعاد هذه الأرباح من أسعار التحويل قبل إعداد التقرير عن المعلومات القطاعية . ويمكن التغلب على مشكلة الثبات إذا ما توفر لمستخدمي القوائم المالية إفصاحات مناسبة تسمح لهم بتقييم أثر المعالجة المحاسبية التخفيضية (Push Down) فقد تعد الشركات مثلاً قوائم مالية صورية تبين كيف كانت ستكون القوائم المالية للشركة ، لو لم تستخدم الشركة المعالجة المحاسبية التخفيضية .

وهناك مشكلة إضافية تنشأ عندما تحوز الشركة الأم أقل من كامل نسبة 100% الأسهم العادية للشركة التابعة . حيث نواجه السؤال : هل تجب إعادة تقييم القيمة الدفترية لجميع الأصول لأغراض المعالجة المحاسبية التخفيضية؟ أم تجب إعادة تقييم الأصول بمقدار الأسهم العادية المشتراة من قبل الشركة الأم فقط؟ . ولم تتم الإجابة على هذا السؤال بصورة نهائية بعد ، لكن لجنة تداول الأوراق المالية لا تشترط المعالجة المحاسبية التخفيضية ، إلا إذا تم شراء غالبية الأسهم العادية للشركة ، وتسمح بتسجيل الأساس الجديد لأصول الشركة التابعة بمقدار الأسهم العادية المشتراة فقط ، وهو ما يعني أنه إذا تم شراء 90% من الأسهم العادية المصدرة ، يتم تسجيل كل أصل بنسبة 90% من الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية .

ترجمة العملة الأجنبية: Foreign Currency Translation

تزايدت عمليات الشركات الأمريكية في الخارج في السنوات الحالية ، وفي ذات الوقت ، زاد تخفيض قيمة الدولار ، بعد أن تم تعويمه في أسواق العملات الأجنبية ، مما استرعى الانتباه إلى أثر تقلب العملات الأجنبية على أنظمة إعداد التقارير ، وأنظمة المعلومات المحاسبية لدى الشركات متعددة الجنسية . ونتيجة لذلك ، أصبحت ترجمة

العملة الأجنبية إحدى القضايا المهمة التي تحظى بجدل واسع في المحاسبة والتقرير المالي . وتكمن مشكلة العملة ، بصورة أدق ، في السؤال التالي : كيف تقيس شركة تتخذ من الولايات المتحدة قاعدة لها ، فروق العملة النقدية والتغيرات في هذه الفروق لدى فروعها وشركاتها التابعة في الخارج ؟ .

ويمكن بيان هذه المشكلة بالكيفية التالية : تقوم الشركة التابعة الأجنبية بعملياتها بعملة أجنبية ، وقد تشمل هذه العمليات ، بعض اتفاقات الإقراض طويل الأجل ، فعندما ترغب الإدارة أو المستثمرون الخارجيون في تقييم عمليات الشركة ككل ، يصبح من الضروري التعبير عن جميع الأنشطة الأجنبية والمحلية بوحدات نقدية مشتركة ، إذ لا يمكن القيام بحسابات أو مقارنات مفيدة ، إلا إذا كانت مقاييس ربحية الشركة ومركزها المالي معبراً عنهما بوحدة قياس مشتركة (النقود المحلية عادة) ، وبالتالي يجب تحويل مقاييس العملة الأجنبية إلى وحدات عملة محلية وتعرف هذه العملية بالترجمة .

وعند ترجمة العملة الأجنبية ، يُحدِّد معدل الصرف الأجنبي العلاقة بين مقياسين نقديين ، فيتم التعبير عن العملة الأجنبية كنسبة من عملة أجنبية أخرى – الدولار الأمريكي مثلاً . وتصبح هذه النسبة هي معامل الضرب لتحديد المقدار النقدي المكافئ من العملة الأجنبية . فعلى سبيل المثال ، إذا كان سعر الجنيه الإسترليني هو 1.20دولار ، واشترت شركة تابعة أمريكية أصلاً بقيمة 10,000جنيه ، عندئذ ستكون الترجمة إلى الدولارات هي 12,000دولار (10,000 × 1.20) ، وتتغير معدلات الصرف مع مرور الزمن استجابة لقوى الطلب والعرض ودرجة التضخم النسبي بين البلدين ، وتصنف هذه التغيرات إلى ثلاثة أنواع هي : التقلبات ، والتخفيض ، وزيادة القيمة (الانتعاش) – فالتقلبات تشير إلى معدل تغير في إطار هامش بسيط يسمح به صندوق النقد الدولي (انحراف بنسبة 2.25% فوق أو تحت معدل الصرف الرسمي للدولة) ، أما إذا ما كان صندوق النقد الدولي يسمح بمستوى دعم جديد كلية للعملة الأجنبية ثم انخفض معدل الدولار ، عندئذ تسمى هذه العملية تخفيض العملة ، أما زيادة قيمة العملة فتحدث إذا كان معدل الدولار مقابل العملة الأجنبية يرتفع إلى مستوى دعم جديد .

إن ترجمة العملة لا تغير بأي حال من خصائص الأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه ، ومعنى ذلك ، أن الترجمة هي عملية وحيدة تؤدي إلى إعادة التعبير عن قيمة الأصل أو الالتزام الذي كان مقيماً[1] من البداية بالعملة الأجنبية بوحدة نقدية مشتركة وذلك باستخدام معامل معدل الصرف . ولا تؤدي هذا العملية إلى إعادة التعبير عن التكلفة التاريخية ، فترجمة العملة هي عملية مستقلة تماماً ، كما أن تعديل المستويات العامة للأسعار هو عملية مستقلة أيضاً ، لكن عملية ترجمة العملة تشابه تعديل المستويات العامة للأسعار من حيث إن كليهما لا يغير أي مبدأ محاسبي ، بل إنما ما يغيرانه هو وحدة القياس فقط .

فإذا بقي معدل الصرف ثابتًا بين إحدى الدول الأجنبية والولايات المتحدة ، عندئذ ستكون الترجمة عملية سهلة نسبياً وتنطوي على معدل صرف ثابت ، لكن التاريخ الحديث يشير إلى أن هذه المسألة غير محتملة ، وبالتالي لابد من إيجاد طريقة للترجمة ، تفصح بشكل مناسب عن أثر التغيرات في معدلات الصرف على القوائم المالية ، وقد كان هناك جدل كبير بين المحاسبين حول كيفية تحقيق هذا الهدف . وسنحاول في الفقرات التالية ، مطالعة الاقتراحات المطروحة من قبل العديد من الأفراد والمجموعات .

اقترحت تاريخياً أربع طرق للترجمة من قبل الكتاب المختلفين قبل نشر أي إصدارات رسمية من قبل مجلس مبادئ المحاسبة ، أو مجلس معايير المحاسبة المالية ، وهذه الطرق هي : طريقة البنود المتداولة والبنود غير المتداولة ، وطريقة البنود النقدية والبنود غير النقدية ، وطريقة المعدل الجاري ، وطريقة الأساس المتبع (الأساس الزمني) .

طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة: Current-Noncurrent Method

تعتمد طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة ، على التفرقة بين الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة ، وقد كان أول من أوصى بهذه الطريقة هو معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي سنة 1931 ، ثم تم تحديثها في نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) سنة 1953 ، وتتطلب هذه الطريقة ، ترجمة جميع البنود المتداولة (النقدية والمدنيين والمخزون والالتزامات قصيرة الأجل) بمعدل الصرف الأجنبي السائد بتاريخ الميزانية ، أما البنود

(1) الصحيح لغة هو كلمة مقوَّماً (قوَّم ، يقوِّم ، تقويماً) ، لكن هذه الكلمات في المحاسبة تحمل معنى مختلفاً ، ويمكن الرجوع إلى التقديم للاطلاع على مسوغات استخدامها رغم عدم ملاءمتها من الناحية الصرفية) .

غير النقدية (الآلات والمعدات والعقارات والالتزامات طويلة الأجل) فتترجم باستخدام معدل الصرف السائد عند شراء أو تحمل البنود (المعدل التاريخي) . وأساس التمييز بين البنود المتداولة والبنود غير المتداولة ، هو أن تلك البنود التي لن تتحول إلى نقدية خلال الفترة القادمة (غير متداولة) لا تتأثر بالتغيرات في المعدلات الجارية ، وهكذا يفترض عند استخدام هذه الطريقة ، أن البنود المترجمة بمعدل الصرف التاريخي لا تتعرض للمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة النسبية للعملات ، وفي سنة 1965 تم تعديل نشرة البحوث المحاسبية رقم (43) الفصل الثاني عشر) ، بإصدار رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (6) ليسمح بترجمة الدائنين والمدينين طويلي الأجل بمعدل الصرف الجاري بدلاً عن معدل الصرف التاريخي إذا كانت هذه المعالجة تؤدي إلى عرض أفضل لمركز الشركة ، وفيما يتعلق بقائمة الدخل اشترطت نشرة البحوث المحاسبية المذكورة ترجمة الإيرادات والمصروفات على أساس متوسط معدلات سعر الصرف خلال الشهر الذي تحققت فيه ، باستثناء مصروف الاستهلاك والذي تم ترجمته بالمعدل التاريخي .

طريقة البنود النقدية وغير النقدية: Monetary-Non-Monetary Method

كان أول من دافع عن طريقة البنود النقدية وغير النقدية أول مرة هو Samuel Hepworth ، وقد أدى تأييد جمعية المحاسبين الوطنية لهذه الطريقة ، سنة 1960 ، إلى انتشار قبول مقتضى هذه الطريقة ، وتتطلب طريقة البنود النقدية وغير النقدية ، التمييز بين البنود النقدية (الحسابات النقدية أو الحقوق على النقدية مثل المدينين وأوراق الدفع والسندات) والبنود غير النقدية (الحسابات التي لا تمثل حقوقاً على مقدار محدد من النقدية مثل الأراضي والمخزون والآلات والمعدات ورأس مال الأسهم) ، فالبنود النقدية تترجم بمعدل الصرف السائد في تاريخ الميزانية ، في حين أن البنود غير النقدية تترجم بمعدل الصرف التاريخي .

والفرق الوحيد بين الطريقتين – طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة ، وطريقة البنود النقدية وغير النقدية للتقرير والإفصاح عن الأصول هو ترجمة المخزون ، فإذا كانت الطريقة المستخدمة هي طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة ، يعتبر المخزون أصلاً متداولاً (حساساً لمكاسب أو خسائر الصرف الأجنبي) ، ويترجم بالمعدل الجاري ، في حين أنه إذا كانت الطريقة المستخدمة هي طريقة البنود النقدية والبنود غير النقدية ، يصنف المخزون كأصل غير نقدي ، وتتم ترجمته بعد ذلك بالمعدل التاريخي ، أو المعدل الذي كان سائداً عند الشراء .

وهناك فرق آخر يتعلق بترجمة الديون طويلة الأجل ، فمدخل تقسيم البنود إلى متداولة وغير متداولة ، يستخدم المعدل التاريخي للترجمة ، بينما تَعتَبر طريقة البنود النقدية والبنود غير النقدية ، الديون طويلة الأجل بنداً نقدياً ، وتستخدمَ المعدل الجاري لترجمته ، لكن هذا الفرق بين الطريقتين ، يختفي إذا ما تم تعديل طريقة البنود النقدية والبنود غير النقدية ، كما طالب بذلك رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (6) ويؤدي كلا المدخلين إلى وجود مكاسب أو خسائر صرف أجنبي لموازنة الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ، مما يخلق مشكلة في عملية التقرير ، تكمن في كيفية التقرير عن مكاسب أو خسائر ترجمة العملة الأجنبية في القوائم المالية (سنناقش هذه المسألة لاحقاً) .

ورغم أن هاتين الطريقتين لترجمة العملة سادتا الممارسات المحاسبية لمدة أربعين سنة تقريبًا ، فإن أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن العشرين شهدت انتشار مقترحات جديدة للتعامل مع مشاكل الصرف الأجنبي ، وبعد سنة 1971وبعد ما تم تخفيض قيمة الدولار وسُمح بتعويمه في الأسواق النقدية العالمية ،أصبح عدم الرضا عن الطرق التقليدية واضحاً ، ورأى معظم الكتاب الذين يدافعون عن المداخل الجديدة ، أن هناك مشاكل جديدة ظهرت سنة 1971 ، لأن العملات الأجنبية كانت تنتعش مقابل الدولار وليس العكس ، وطُرحت طريقتان أخريان باعتبارهما تخففان من هذه المشكلة ، وهاتان الطريقتان هما : طريقَة معدل الصرف الجاري ، وطريقة الأساس المتبع .

طريقة المعدل الجاري: Current Rate Method

تتطلب طريقة المعدل الجاري ، ترجمة جميع الأصول والالتزامات بمعدل الصرف السائد في تاريخ الميزانية (المعدل الجاري) ، وبذلك تكون هي الطريقة الوحيدة التي تتم في ظلها ترجمة الأصول الثابتة بمَعدل الصرف الجاري بدلاً عن معدل الصرف التاريخي ، ويرى مؤيدو هذه الطريقة ، أنها تمثل بشكل واضح ، الحقائق الاقتصادية الفعلية ، لأن التعبير عن جميع البنود على أساس المعدل الجاري ، يظهر الأرباح الحقيقية للعمليات الأجنبية في ذلك الوقت – وخاصة أنه من منظور المستثمر تعتبر الأرباح الحقيقية هي تلك الأرباح التي يمكن توزيعها فعلاً فقط .

ورغم أن طريقة المعدل الجاري ، قد حصلت على بعض التأييد ، فإنها لا تخلو من بعض العيوب ، فمؤيدوها يرون أنها تمثل الحقائق الاقتصادية الفعلية بالتعبير عن جميع البنود بالمعدل الجاري ، وهكذا تؤدي إلى المحافظة على العلاقات التشغيلية كما هي ،

لكن منتقدوها يهاجمون استخدام المعدل الجاري للأصول الثابتة قائلين إن الرقم الناتج في الميزانية الموحدة بعد الترجمة ، لا يمثل التكلفة التاريخية ، ويرون أنه ما لم يتغير نظام التقرير كلية ، فلن تكون طريقة المعدل الجاري مقبولة .

طريقة الأساس المتبع (الزمني): Temporal Method

قـدم Lorensen ، سنة 1972 ، مـدخـلاً آخـر يطلق عليـه مـبدأ الأسـاس المتبع للترجمة ، وفي ظل هذا المدخل ، تعتمد القياسات النقدية على الخصائص الزمنية للأصول والالتزامات ، لأن زمن قياس الأصول يعتمد على بعض الخصائص ، وقد لخص Lorensen هذه للعملية كما يلي :

إن البنود النقدية والمدينين والدائنين التي يتم قياسها بالمقدار الذي سيتم تسلمه أو دفعه ، تجب ترجمتها بمعدل الصرف السائد في تاريخ الميزانية ، أما الأصول والالتزامات التي لا يتم قياسها بالأسعار النقدية ، فتجب ترجمتها بمعدل الصرف السائد في التواريخ التي تعود إليها الأسعار النقدية .

إن هذا المبدأ هو ببساطة تطبيقاً لمبدأ القيمة العادلة في مجال ترجمة العملة ، فعند التعبير عن المدينين والدائنين بالعملة الأجنبية بمعدل الصرف في تاريخ الميزانية ، نكون قد قسنا ما يمكن للعملة الأجنبية الحصول عليه من الدولارات الأمريكية (ويعتقد Lorensen أن خاصية ما يمكن الحصول عليه من الدولارات الأمريكية ذات أهمية بالغة) ، إلا أن النتائج المترتبة على استخدام هذه الطريقة غير مطابقة بشكل عام للنتائج المتحصل عليها من طريقة البنود النقدية وغير النقدية ، باستثناء حالة كون المخزون مقيماً (مسعراً) ، على أساس قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل .

وقد كانت مخاوف Lorensen الأساسية تكمن في أن المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها المتبعة ، يجب عدم تغييرها من خلال عملية الترجمة ، وبالتالي عارض أي طريقة ترجمة تؤدي إلى تغيير خصائص الميزانية (مثل تحويل التكلفة التاريخية إلى تكلفة استبدال أو سعر البيع) ، وللأسف ، لا تُوفِّر طريقة الأساس المتبع أي حل لمشكلة الإفصاح عن مكاسب أو خسائر الصرف الأجنبي التي تعاني منها الطرق التقليدية ، إضافة إلى أن استخدام المعدل التاريخي لترجمة الأصول الثابتة ، واستخدام معدل الصرف الجاري لترجمة الالتزامات طويلة الأجل التي تم تحملها لتمويل هذه الأصول قد لا يكون مناسباً ، وقد يؤدي إلى مكاسب أو خسائر كبيرة قد لا تتحقق في المستقبل القريب ، علاوة

على أن البعض يرى أنه نظراً لأن أصول الشركة التابعة يتم اقتناؤها بعملة البلد الأجنبي وليس بعملة البلد الأم ، فإن استخدام معدل الصرف الأجنبي غير ملائم .

ويجب التأكيد على أن هذه الطرق لا توفر تمثيلاً كاملاً للقيمة ، نظراً لطبيعة الأنظمة النقدية الدولية ، فعملة الدولة هي مقياس ذو بعد وحيد ، يقيس ويقارن القيم الاقتصادية في هذه الوحدة دون غيرها ، وهكذا فإن أفضل طرق الترجمة التي تحاول التعبير عن أصل أو التزام أجنبي بالعملة المحلية ستكون بلا شك محدودة القدرة في إظهارها للحقيقة الاقتصادية .

مجلس معايير المحاسبة المالية وترجمة العملة الأجنبية:

The FASB and Foreign Currency Translation

أخذ مجلس معايير المحاسبة المالية هذه المسألة للتشاور ، وأصدر لأول مرة قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (8) بعنوان "المعالجة المحاسبية لترجمة عمليات العملة الأجنبية والقوائم المالية بالعملة الأجنبية" ، وقد نص المجلس على أن الهدف العام لترجمة العملة الأجنبية هو قياس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المعبر عنها أصلاً بالعملة الأجنبية ، والتعبير عنها بالدولارات تماشياً مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، **ولهذا الغرض تم تطبيق مبادئ الترجمة التالية** :

1- يتم تسجيل كل عملية بمعدل الصرف التاريخي (معدل الصرف السائد في تاريخ العملية) .
2- تتم تسوية جميع حسابات النقدية والمدينين والدائنين المُعبَّر عنها بالعملة الأجنبية باستخدام المعدل الجاري في تاريخ الميزانية .
3- تتم تسوية جميع الأصول المحمولة بسعر السوق بمعادلاتها النقدية حسب السعر بالدولار في تاريخ الميزانية .
4- بالنسبة لجميع الأصول الأخرى يتم استخدام أسس القياس الخاصة لتحديد معدل الصرف في الترجمة .
5- تتم ترجمة الإيرادات والمصروفات بطريقة تؤدي إلى ما يقارب نفس القيمة النقدية بالدولار ، فيما لو تمت ترجمة العمليات إلى الدولار في تاريخ حدوثها . ويمكن استخدام المعدل المتوسط في غالبية الحالات .

6- يتم إدراج جميع المكاسب والخسائر من عقود الصرف الأجنبي المستقبلية (الاتفاقات لمبادلة العملات بمعدل محدد سلفاً) التي يتم الدخول فيها لحماية صافي أصول أو التزامات بالعملة الأجنبية أو للمضاربة ضمن صافي الدخل ، في حين يتم تأجيل المكاسب أو الخسائر من عقود الصرف الأجنبي التي يتم الدخول فيها لحماية مخصص محدد بالعملة الأجنبية .

ولم تدافع هذه القائمة عن أي من طرق الترجمة السابقة ، ولم تتبن أي واحدة منها ، إلا أن الأهداف العامة لترجمة العملة والتي ينادي بها مجلس معايير المحاسبة المالية ، يمكن الوفاء بها بصورة أفضل باستخدام طريقة الأساس المتبع .

قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (52) : SFAS No (52)

أدت متطلبات قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (8) إلى بعض التشوهات الواضحة في عملية التقرير المالي ، مما حدا بالعديد من المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية إلى التساؤل بشأن ملاءمة وموثوقية المعلومات المقدمة وقيمتها التنبؤية ، **ومن هذه التشوهات ما يلي :**

1- كانت نتائج تطبيق قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (8) غير متوائمة اقتصادياً مع الواقع . فبما أن البنود غير النقدية مثل المخزون تتم ترجمتها بالمعدل التاريخي ، لذا يمكن التقرير عن الخسائر في فترة تكون العملة الأجنبية أصبحت قوية مقابل الدولار .

2- كانت المقابلة بين الإيرادات والمصروفات غير مناسبة . فعلى سبيل المثال ، كانت المبيعات تقاس وتترجم بالأسعار الجارية ، في حين كان المخزون يقاس ويترجم بالمعدلات التاريخية .

3- تباين الأرباح ، فقد طالبت القائمة رقم (8) بإدراج جميع مكاسب وخسائر الترجمة ضمن الدخل ، لكن التغيرات في معدلات الصرف لم تكن محققة ، وكانت قصيرة الأجل في الغالب ، وهو ما أدى إلى ما يعرف بآثار التقلبات السريعة (الأرجوحة) (The Yo-Yo Effect) على الأرباح ، ويقول المنتقدون : إن متطلبات التقرير هذه أدت إلى حجب الاتجاهات طويلة الأجل .

لاحظ أن هذه التشوهات تمثل جميعاً مسائل تتعلق بالنتائج الاقتصادية ، لأنها لا تؤثر على التدفقات النقدية . ومع ذلك أخذ مجلس معايير المحاسبة المالية هذه الانتقادات بعين الاعتبار ، وأصدر لاحقاً قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (52) ، بعنوان "ترجمة العملة الأجنبية" ، بدلاً عن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (8) ، **وقد تبنَّى الأهداف التالية للترجمة في هذا الإصدار :**

1- توفير معلومات تتناسق بشكل عام مع الآثار الاقتصادية المتوقعة لمعدل الصرف الأجنبي على التدفقات النقدية للمشروع وحقوق الملكية به .

2- إظهار النتائج والعلاقات المالية مع الوحدات الموحدة ضمن القوائم المالية الموحدة بما يتماشى مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في الولايات المتحدة .

وقد تبنَّت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (52) مدخل العملة الوظيفية (Functional Currency) لترجمة العملة ، حيث تعرف العملة الوظيفية للوحدة بأنها عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل بها ، والتي ستكون عادة البيئة التي تُنفَق فيها النقدية ، غالباً ما تكون هي العملة المحلية . وهناك أربعة إجراءات عامة تنطوي عليها عملية الترجمة عندما تعتبر العملة المحلية هي العملة الوظيفية ، **وهذه الإجراءات هي :**

1- يتم إثبات القوائم المالية لكل وحدة أجنبية مبدئياً بالعملة الوظيفية للوحدة . فعلى سبيل المثال ، تقوم الشركة التابعة في اليابان بإعداد قوائمها المالية بالين الياباني ، لأن هذه هي العملة التي تستخدمها هذه الشركة عادة للقيام بمعاملاتها النقدية .

2- تتم تسوية القوائم المالية للوحدة (إذا كان ذلك ضرورياً) لتتماشى مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في الولايات المتحدة .

3- تتم ترجمة القوائم المالية للوحدة الأجنبية إلى عملة التقرير (Reporting Currency) للشركة الأم (عادة الدولار الأمريكي) ، وتتم ترجمة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر بمعدل الصرف السائد عندما تم الاعتراف بها لأول مرة أو بمتوسط معدل الصرف خلال الفترة .

4- يتم تجميع مكاسب وخسائر ترجمة العملة ، ويتم الإفصاح عنها كأحد مكونات الدخل الشامل الآخر .

وقد بينت قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (52) حالتين لا تشكل العملة المحلية فيهما العملة الوظيفية ، وهاتان الحالتان هما :

1- إذا كانت البيئة الاقتصادية للدولة الأجنبية تعاني من تضخم كبير (تضخم يزيد على 100% خلال السنوات الماضية الثلاث ، كما في حالة كل من البرازيل والأرجنتين في السنوات الماضية القريبة) .

2- إذا كانت استثمارات الشركة لا تعتبر استثمارات طويلة الأجل .

ففي هذه الحالات ، تعتبر العملة الوظيفية للشركة الأم هي الدولار الأمريكي ، وتترجم القوائم المالية باستخدام مدخل قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (8) وهكذا يتم الإفصاح عن مكاسب وخسائر الصرف الناتجة كأحد مكونات صافي الدخل .

ويرى مؤيدو هذه المعالجة ، أن مدخل الحالة (Situational Approach) الذي تبنّته قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (52) يعطي صورة صادقة عن الواقع الاقتصادي ، فعندما تكون العملة الوظيفية هي العملة المحلية ، تكون الأرقام المحاسبية المترجمة توازي المنظور المحلي للعمليات الأجنبية ، علاوة على أن الانتقاد الأساسي الموجه لقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (8) ، قد استبعد ، ونظراً لأن مكاسب وخسائر ترجمة العملة تدخل ضمن الدخل الشامل الآخر ، بدلاً عن الدخل العادي ، يكون صافي الدخل النهائي لا يتأثر سلباً بتقلبات معدلات الصرف الأجنبي .

ومع ذلك ، يرى النقاد أن مدخل العملة الوظيفية قد يعطي الإدارة قدراً كبيراً من الحرية في اختيار العملة الوظيفية ، ونتيجة لذلك ، يمكن اختيار العملة الوظيفية للشركة التابعة بما يمكّن من التلاعب في صافي الدخل المفصح عنه ، إضافة إلى أنه عند استخدام المعدل الجاري لترجمة التكلفة التاريخية ، ستكون النتيجة في أحسن الأحوال ، هي نموذج محاسبي تاريخي هجين ، علاوة على أنه عند تجميع هذه الأرقام مع تكاليف الشركة الأم ، ستكون القوائم المالية الموحدة هي حزمة مختلطة ، وقد لا توفر معلومات مفيدة .

الترجمة مقابل إعادة القياس: Translation versus Remeasurement

وفقاً لأحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (52) تعتبر الترجمة هي عملية التعبير بعملة التقرير لدى المشروع عن تلك المبالغ المعبر عنها أو المُقاسة بعملة مختلفة ، ويتم

القيام بالترجمة لغرض إعداد القوائم المالية ، ويفترض أن تكون الشركة التابعة الأجنبية قائمة بصورة مستقلة ، وألا يتم تحويل الحسابات الأجنبية إلى نقدية بالدولار الأمريكي ، لذلك يتم الإفصاح عن تسويات ترجمة العملة كأحد مكونات الدخل الشامل الآخر ، وليس كتسوية لصافي الدخل . أما إعادة القياس ، فهي عملية قياس العمليات التي تمت أصلاً بعملة نقدية مختلفة (مثل شراء شركة ألمانية تابعة لشركة أمريكية تدفع بالفرنكات الفرنسية) **وتُشترط إعادة القياس في الحالات التالية** :

1- إذا كانت الوحدة التابعة تعمل في اقتصاد عالي التضخم .

2- إذا كانت حسابات الوحدة يتم الاحتفاظ بها بعملة تختلف عن العملة الوظيفية .

3- إذا كانت الوحدة الأجنبية طرفاً في عملية تؤدي إلى أصل أو التزام نقدي يُعَبَّر عنه بعملة تختلف عن العملة الوظيفية .

ويتم القيام بإعادة القياس باستخدام نفس الإجراءات المبينة سابقاً في ظل طريقة الأساس المتبع ، أي أن عناصر القوائم المالية تتم إعادة التعبير عنها وفقًا لأسس قياسها الأصلية ، ويفترض في ظل إعادة القياس ، أن الحسابات الأجنبية سيتم تحويلها إلى دولارات أمريكية ، وأن تبادل العملات سيحدث وفق معدلات الصرف السائدة في تاريخ إعادة القياس ، وهو ما قد يؤدي إلى مكاسب أو خسائر صرف أجنبية إذا ما تقلب معدل الصرف بين تاريخ العملية الأصلية وتاريخ التبادل المفترض ، لذلك يتم إدراج مكاسب أو خسائر الصرف الأجنبي ضمن صافي دخل الفترة التي حدثت فيها .

حماية العملات الأجنبية : Foreign Currency Hedges

أراد مجلس معايير المحاسبة المالية من إصدار قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (133) زيادة ثبات المعالجة المحاسبية للبنود من خلال توسيع نطاق حماية العملات الأجنبية الممكنة عما كان مسموحاً في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (52) ، ففي ظل أحكام قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (133) يمكن للوحدة استهداف الاحتماء من الأنواع التالية من مخاطر العملة الأجنبية :

1- حماية القيمة الحالية لمخصصات الشركة غير المعترف بها ، أو الأوراق المالية المتاحة للبيع .

2- حماية التدفقات النقدية من عمليات متوقعة تتم بالعملة الأجنبية أو حماية عمليات متوقعة بين الشركات بالعملة الأجنبية .

3- حماية صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية .

حماية القيمة العادلة للعملة الأجنبية (Foreign Currency Value Hedges) إن الأداة المشتقة التي تراد بها الاحتماء من التغيرات في القيمة العادلة لمخصصات الشركة غير المعترف بها ، يمكن معالجتها محاسبياً كاحتماء للقيمة العادلة إذا كانت كل معايير المعالجة المحاسبية الاحتمائية الواردة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (133) قد تمت مقابلتها والوفاء بها ، كما أن الأداة المشتقة التي تراد بها الاحتماء من التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع ، تمكن معالجتها محاسبياً كاحتماء للقيمة العادلة إذا تمت مقابلة نفس المعايير أيضاً .

حماية التدفقات النقدية من العملة الأجنبية

Foreign Currency Cash Flow Hedges :

إن الأدوات المالية غير المشتقة لا يُسمح باستخدامها لحماية التدفقات النقدية من العملة الأجنبية ، أما الأدوات المشتقة التي يراد بها الاحتماء من مخاطر العملة الأجنبية المتمثلة في تباين التدفقات النقدية المكافئة من العملة الوظيفية المصاحبة للعمليات المتوقعة التي تتم بالعملة الوظيفية (المبيعات المتوقع تصديرها إلى وحدة زميلة مع تحديد السعر بعملة أجنبية) ، أو المصاحبة للعمليات المتوقعة بين الشركات ، وتتم بالعملة الأجنبية (مبيعات متوقعة لشركة تابعة أجنبية) ، **يمكن معالجتها محاسبياً كاحتماء في ظل الشروط التالية :**

1- أن تكون الشركة المعرضة لمخاطر العملة الأجنبية طرفاً في الأداة الاحتمائية .
2- أن تكون العملية التي تتم حمايتها تتم بعملة أخرى غير العملة الوظيفية للوحدة .
3- أن تتم مقابلة جميع معايير المعالجة المحاسبية الاحتمائية الواردة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (133) .

حماية صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية

Hedges of Net Investment in a Foreign Currency :

تحدث هذه العملية عند التعامل مع العملة الأجنبية لمقابلة آثار التغيرات في معدلات

الصرف على إجمالي الاستثمار في العمليات الأجنبية ، مثل اقتراض REAIS لحماية التخفيض المحتمل لهذه العملة ، من حيث أثره على الاستثمار في البرازيل ، وتعتمد المعالجة المحاسبية لمكاسب أو خسائر العملة الأجنبية ، على ما إذا كان الدولار أو العملة الأجنبية هو العملة الوظيفية ، وعادة ما يكون الدولار هو العملة الوظيفية ، لأن التخفيض يحدث عادة في الاقتصاديات التي يرتفع بها التضخم ، وفي مثل هذه الحالات ، تتم إعادة القياس ، ويتم التقرير عن المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل . وإذا كانت العملة الوظيفية هي العملة الأجنبية ، يتم التقرير عن المكاسب أو الخسائر ضمن الدخل الشامل الآخر ، ويجب التقرير والإفصاح عن الأدوات المشتقة التي يراد بها الاحتماء من مخاطر العملة الأجنبية في صافي الاستثمار بشركة أجنبية تابعة بنفس الكيفية التي يتم بها التقرير والإفصاح عن تسوية ترجمة العملة حسب قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (52) .

معايير المحاسبة الدولية: International Accounting Standards

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية ، الإصدارات التالية بشأن الوحدات المتعددة :

1- معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (27) بعنوان "القوائم المالية الموحدة ومعالجة الاستثمار في الشركات التابعة" .
2- معيار المحاسبة الدولي رقم (14) بعنوان "التقرير والإفصاح عن المعلومات المالية حسب القطاعات" .
3- معيار المحاسبة الدولي رقم (21) بعنوان " آثار تغيرات معدلات الصرف الأجنبي" .
4- معيار التقرير المالي الدولي رقم (3) بعنوان "اندماجات مشروعات الأعمال" ، الذي حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (22) .

وقد تناول مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار المعدل رقم (27) مسألة اندماج مشروعات الأعمال ، ولم تغير القائمة المعدلة من المدخل الأساسي لمعالجة اندماجات مشروعات الأعمال ، وقد أشار المعيار إلى أن الشركة الأم ، يجب أن تعرض قوائم مالية موحدة عند ما تكون لديها القدرة على السيطرة على شركاتها التابعة ، ما لم تكن هذه السيطرة مؤقتة أو كانت الشركة الأم تعمل وفق قيود تحد من قدرتها على الحصول على أموال الشركة التابعة ، وهو ما يشابه المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة والمتعارف عليها . لكن مفهوم السيطرة يعرف بشكل مختلف ، فمعيار المحاسبة الدولي رقم (27)

يعرف السيطرة على أنها القدرة على الرقابة والتحكم في الشركة التابعة ، في حين أن المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، تركز على ملكية غالبية الأسهم التي لها حق التصويت . وقد كانت أهم التغيرات والتعديلات على المعيار الدولي رقم (27) هي كما يلي :

1- السماح باستبعاد الشركات التابعة المملوكة كلية (والتي في حكم المملوك كلية) من توحيد القوائم المالية ، وقد ربط هذا الإعفاء بالشروط التالية :

(أ) أن تكون أوراق الملكية أو أوراق الدين الخاصة بالشركة التابعة المملوكة كلية لا يتداولها الجمهور .

(ب) ألا تدخل الشركة التابعة في إصدار أوراق دين أو ملكية في أسواق المال العامة .

(جـ) أن تكون الشركة الأم المباشرة أو الشركة الأم العامة تنشر قوائم مالية تعد وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولي .

(د) إذا كانت الشركة التابعة غير مملوكة بالكامل ، عندئذ يجب على الشركة الأم الحصول على موافقة حملة الأسهم الأقلية .

2- إذا تم تطبيق الاستثناء ، عندئذ يجب على الوحدة عرض الإفصاحات التالية :

(أ) سبب عدم نشر قوائم مالية موحدة (مجمعة) .

(ب) إسم الشركة الأم التي تعرض قوائمها المالية وفق معايير التقرير المالي الدولي .

3- ضرورة عرض حقوق الأقلية ضمن حقوق الملكية منفصلة عن حقوق الملكية بالشركة الأم .

4- وقد تم تضييق الإعفاءات من توحيد القوائم المالية بما يلي :

(أ) الاستثمارات المؤقتة : حيث يستبعد المعيار الدولي الشركة التابعة من التوحيد إذا كانت السيطرة مؤقتة ، لأن الشركة التابعة مشتراة ومحتفظ بها لغرض التخلص منها لاحقاً في المستقبل القريب ، وقد تم استبدال عبارة "المستقبل القريب" ، بعبارة "خلال اثني عشر شهرا" .

(ب) القيود على تحويلات الأموال : حيث يستبعد المعيار الدولي رقم (27) الشركات التابعة من توحيد القوائم المالية إذا كانت تعمل في ظل قيود

طويلة الأجل ، تقلل من قدرتها على تحويل الأموال إلى الشركة الأم ، وقد استُبْعِدَ هذا الإعفاء .

وقد أشارت مراجعة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية لأحكام معيار المحاسبة الدولي رقم (27) إلى أن عدداً أكبر من الوحدات ، سيكون مؤهلاً لتوحيد القوائم المالية في ظل هذه الأحكام مقارنة بعدد الوحدات المؤهلة في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، نظراً لتأكيد مجلس معايير المحاسبة الدولية على السيطرة بدلاً عن ملكية غالبية الأسهم التي لها حق التصويت ، ويمكن لهذا الاختلاف أن يسبب بعض المشاكل في المقارنة بين الشركات ، إضافة إلى أنه لوحظ أن معيار المحاسبة الدولي رقم (27) يوفر استرشادات أكثر حول إجراءات الدمج مقارنة بما توفره مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية الحالية .

وفي سنة 1997 ، تم تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (14) وأصبح الآن يشترط على جميع الشركات العامة (التي يتداول الجمهور أوراقها المالية) التقرير عن المعلومات القطاعية إلى جانب ما يلي :

1- الخطوط الإنتاجية والخدمية .

2- الخطوط الجغرافية .

وقد عُرِّفت القطاعات بأنها وحدات تنظيمية يتم التقرير عن معلوماتها إلى مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين ، ما لم تكن هذه الوحدات التنظيمية على مستوى الخطوط الإنتاجية والخدمية أو الجغرافية ، حيث يتم استخدام القطاعات الداخلية في المستوى الأدنى ، والتي تقرر عن المعلومات الجغرافية الإنتاجية ، وأحد الأسس المستخدمة في هذا الشأن لتحديد القطاعات ، هو وضع قطاعات أولية وأخرى ثانوية .

إن سياسات المعالجة المحاسبية المستخدمة للقطاع ، يجب أن تكون هي نفسها المستخدمة لأغراض التقرير الموحد ، إضافة إلى أن المعلومات التالية يجب الإفصاح عنها لكل قطاع أولي : الإيرادات (تفصل الإيرادات البينية للقطاعات عن إيراداتها الخارجية) ، والنتائج التشغيلية (قبل الفوائد والضرائب) ، والقيمة المحمولة لأصول والتزامات القطاع ، وتكاليف شراء العقارات والآلات والمعدات ، والأصول غير الملموسة ، وأقساط الإهلاك والاستهلاك ، وجميع المصروفات غير النقدية الأخرى

خلاف الاستهلاك ، وحصة الشركة في أرباح أو خسائر الاستثمارات في أوراق الملكية ، والاستثمار في المشروعات المشتركة ، وأساس التسعير بين القطاعات .

ويجب الإفصاح عن المعلومات التالية لكل قطاع ثانوي : الإيراد (تفصل الإيرادات البينية للقطاعات عن إيراداتها الخارجية) ، والقيمة المحمولة لأصول لقطاع وتكلفة شراء العقارات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة وأسس التسعير بين القطاعات .

وقد عقّب موظفو مجلس معايير المحاسبة المالية عند مراجعتهم لمعيار المحاسبة الدولي رقم (14) على أن الفروق الجوهرية بينه وبين قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (131) تكمن في ثلاثة جوانب هي :

1- العملية التي يصفها المعياران لتحديد القطاعات الممكن التقرير عنها : ففي ظل معيار المحاسبة الدولي ، يجب على الشركات إعداد التقارير عن كل من قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية وتحديد أحدهما كقطاع أولي والآخر كقطاع ثانوي ، فالمصدر الأساسي لمخاطر الشركة وطبيعتها ، وكذلك مصدر وطبيعة العائد ، هي التي تحكم تعيين القطاع الأولي والقطاع الثانوي ، وفي المقابل تتبنّى قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (131) مدخلاً إدارياً يعتمد على شكل ومحتوى المعلومات المتوفرة من خلال نظام التقرير الداخلي بالشركة لتحديد القطاعات الممكن إعداد التقارير عنها ، فالقطاعات الممكن إعداد التقارير عنها هي تلك القطاعات التي تتم مراجعتها بصورة نظامية من قبل رئيس متخذي القرار بالشركة ، ونتيجة لهذا الاختلاف ، يمكن أن تنشأ فروق جوهرية في تحديد القطاعات الممكن إعداد التقارير عنها في ظل أحكام كلا المعيارين .

2- معالجة القطاعات المتكاملة عمودياً (Vertically Integrated Segments) فمعيار المحاسبة الدولي (14) يشجع الإفصاح عن القطاعات المتكاملة عمودياً كقطاعات منفصلة ، في حين أن قائمة معايير المحاسبة المالية (131) تتطلب الإفصاح عنها بشكل منفصل إذا كانت الشركة تدار بهذا الشكل فقط ، وهو ما قد يؤدي إلى عرض معلومات مختلفة في ظل كلا المعيارين .

3- أساس المحاسبة (The Basis of Accounting) فمعيار المحاسبة الدولي (14) يتطلب إعداد المعلومات القطاعية تماشياً مع نفس الطرق المحاسبية المستخدمة لإعداد

القوائم المالية الموحدة للشركة ، أما قائمة معايير المحاسبة المالية (131) فلا تصف الطرق المحاسبية التي يجب استخدامها ، مما يسمح باستخدام الطرق البديلة مادامت على نفس الأساس المستخدم لأغراض التقرير الداخلي ، ونتيجة لذلك ، يمكن أن تختلف النتائج المقرر عنها بشكل كبير في ظل أحكام كلا المعيارين .

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة في معيار المحاسبة الدولي رقم(21) المعالجة المحاسبية لترجمة العملة الأجنبية ، وقد تم نشر القائمة المعدلة بهدف توفير استرشادات إضافية بشأن طريقة ترجمة العملة ، وتحديد كل من العملة الوظيفية وعملة التقرير وفقاً لأحكام هذا المعيار ، حيث تثبت عمليات العملة الأجنبية مبدئياً بمعدل الصرف التاريخي ، وبعد ذلك يتم الإفصاح عن البنود النقدية بمعدل الصرف الأجنبي كما في تاريخ الميزانية ، أما البنود غير النقدية فتظهر بالمعدل التاريخي أو المعدل الجاري حسب ما إذا كان ما يتعلق بالعملة الأجنبية قد تحدد باستخدام التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة ، وتصنف فروق الصرف الأجنبي الناتجة عن الاستثمارات في الوحدات الأجنبية ضمن حقوق الملكية حتى يتم التخلص منها ، وعندئذ يتم الاعتراف بها في الدخل . وتشابه هذه الإجراءات تلك المتبعة في المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية الواردة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (52) **وقد كانت أهم التغيرات التي أحدثها المعيار المعدل هي :**

1- استبدال مفهوم عملة إعداد التقرير الوارد في المعيار الأصلي بمفهومين هما : العملة الوظيفية (العملة التي تقيس بها الوحدة بنود قوائمها المالية) وعملة العرض (Representation Currency) العملة التي تعرض بها الوحدة قوائمها المالية) وقد حل مصطلح العملة الوظيفية محل عملة القياس(Measurement Currency) لزيادة التقارب مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، و الاستخدام الشائع للمفهوم .

2- تعريف العملة الوظيفية بأنها هي عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل بها الوحدة ، وهو ما يشابه الطريقة التي عرفتها بها قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (52) .

3- أصبحت العملة الوظيفية لكل وحدة داخل المجموعة ، هي عملة البلد التي تُحرك قدراتها الاقتصادية (عادة البلد الذي أُسست فيه) . ولم تعد هذه المسألة اختيارية

4- يمكن للوحدة محل التقرير (شركة وحيدة أو مجموعة) ، أن تعرض قوائمها المالية بأي عملة (أو عملات) تختارها ، حيث يُسمح باختيار عملة العرض ، وتتم ترجمة القوائم المالية عن أي عمليات أجنبية تكون عملتها الوظيفية مختلفة عن عملة العرض المستخدمة من قبل الوحدة محل التقرير كما يلي (بافتراض أن العملة الوظيفية ليست عالية التضخم) : تترجم بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بمعدل الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية ، وتترجم بنود الدخل والمصروفات بمعدل الصرف في تاريخ العملية ، ويتم الاعتراف بالفروق الناتجة كمكون منفصل في حقوق الملكية .

5- إلغاء الطريقة البديلة التي كانت مسموحة وفق المعيار الأصلي رقم (21) والمتمثلة في رسملة بعض فروق الصرف الأجنبي ، ففي غالبية الحالات التي يسمح فيها المعيار الدولي رقم (21) بالرسملة ، نجد أن الأصل يخضع لإعادة التقييم تماشياً مع المعيار الدولي رقم (29) المعنون "عملية التقرير المالي في الاقتصاديات عالية التضخم" ، وبذلك تكون رسملة فروق الصرف تؤدي إلى الازدواج .

6- استبعاد ما كان يسمح به المعيار الأصلي رقم (21) من حرية اختيار طريقة ترجمة الشهرة ، وتسويات القيمة العادلة للأصول والالتزامات الناشئة عن شراء وحدة أجنبية ، حيث أصبحت الشهرة وتسويات القيمة العادلة تترجم بالمعدل عند تاريخ إعداد القوائم المالية .

7- التقرير عن عدم الفعالية الناشئ - إن وجد - عن احتماء صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية ضمن صافي الربح أو الخسارة .

وقد خلصت مراجعة موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية للمعيار المذكور إلى أنه يتخذ مدخلاً مشابهاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، لكن تم التعبير عن المخاوف بشأن بعض المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (21)

بخصوص المعالجة المحاسبية الاحتمائية والاستخدام الممكن للمعدلات التاريخية بدلاً عن المعدلات الجارية لترجمة الشهرة الناتجة عن شراء الشركات الأجنبية التابعة ، فهذه الفروقات المحتملة ينظر إليها باعتبارها ذات أثر جوهري على قابلية مقارنة القوائم المالية المعدة باستخدام معيار لجنة معايير المحاسبة الدولية ، وتلك المعدة على أساس مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية ، لكن هذه الفروق أزالها المعيار الجديد .

ويشترط معيار التقرير المالي الدولي رقم (3) معالجة جميع اندماجات الأعمال محاسبياً باستخدام طريقة الشراء . وقد تم منع طريقة دمج الحصص التي كان معيار المحاسبة الدولي رقم (22) قد طالب بها إذا لم يكن بالإمكان تحديد مشتر في العملية ، أما في ظل معيار التقرير المالي الدولي المذكور ، فيجب تحديد مشتر في جميع عمليات الاندماج . وقد اعتبر المشتري هو الوحدة المدمجة التي تحصل على الوحدات أو المشروعات الأخرى ، وقد قدم هذا المعيار استرشادات كثيرة لتحديد الشركة المشترية .

وفي جميع الأحوال ، يقيس المشتري تكلفة الاندماج ، في تاريخ التبادل ، بمجموع القيمة العادلة للأصول المتنازل عنها والالتزامات المتكبدة وأدوات الملكية المصدرة من قبل المشتري مقابل السيطرة على الشركة المشتراة إضافة إلى تكاليف تنسب مباشرة لعملية الاندماج . وإذا تم إصدار أدوات ملكية مقابل عملية الشراء ، عندئذ يعتبر السعر السوقي لهذه الأدوات بتاريخ التبادل هو أفضل دليل على القيمة العادلة . وإذا لم يكن هناك سعر سوقي ، أو كان هذا السعر غير موثوق ، عندئذ تستخدم أساليب تقييم أخرى لقياس القيمة العادلة .

فإذا كانت التكلفة عرضة للتسوية حسب أحداث مستقبلية ، عندئذ يتحتم على المشتري ضم مقدار التسوية إلى تكلفة الاندماج عند تاريخ الشراء ، إذا كانت التسوية محتملة ، ويمكن قياسها بموثوقية ، لكن إذا كانت المدفوعات غير محتملة ، أو لا يمكن قياسها بموثوقية ، عندئذ لا تقاس باعتبارها كجزء من التكلفة المبدئية لاندماج المشروعات . وعندما تصبح التسوية لاحقاً محتملة ، ويمكن قياسها بموثوقية ، عندئذ يعالج المقابل باعتباره كتسوية لتكلفة الاندماج .

ويعترف المشتري ، في تاريخ الشراء ، بصورة منفصلة بأصول الشركة المشتراة القابلة للتحديد ، والتزاماتها ، والتزاماتها المحتملة التي تفي بمعايير الاعتراف التالية عند هذا التاريخ ، **بغض النظر عما إذا كانت قد تم الاعتراف بها في السابق في القوائم المالية للشركة المشتراة** :

1- يتم الاعتراف بأصل يختلف عن الأصل غير الملموس ، إذا كان من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة له إلى المشتري ، وكانت قيمته العادلة يمكن قياسها بموثوقية .

2- يتم الاعتراف بالتزام آخر خلاف الالتزام المحتمل ، إذا كان من المحتمل أن تكون هناك تدفقات نقدية خارجة لتسوية الالتزام ، وكانت القيمة العادلة يمكن قياسها بموثوقية .

3- يتم الاعتراف بأصل غير ملموس ، أو التزام محتمل إذا كانت القيمة العادلة يمكن قياسها بموثوقية .

وتقاس الأصول المشتراة التي يمكن تحديدها ، والالتزامات ، والالتزامات المحتملة ، مبدئياً من قبل المشتري بالقيمة العادلة في تاريخ الشراء ، بغض النظر عن مدى حقوق الأقلية . وبعبارة أخرى ، يجب قياس الأصول المشتراة القابلة للتحقيق ، والالتزامات ، والالتزامات المحتملة التي يتم تحملها ، مبدئياً بالقيمة العادلة الكاملة بما فيها حصة الأقلية في البنود المشتراة .

الخلاصــة Summary

هناك العديد من الجوانب المحاسبية التي تتعلق بالوحدات المتعددة ، تحتاج إلى الدراسة وهي :

1- إثبات شراء شركة لأخرى - الاندماج .

2- إثبات علاقات الشركة الأم والشركات التابعة لها وإعداد التقارير المالية اللازمة لها ، توحيد القوائم والمعالجة المحاسبية للقطاعات .

3- إعداد التقارير المالية عن القوائم المنفصلة للشركات التابعة - المعالجة المحاسبية التخفيضية .

وبشكل عام ، يجب استخدام طريقة الشراء عند المعالجة المحاسبية لاندماج مشروعات الأعمال ، وتنطوي المعالجة المحاسبية لتوحيد القوائم المالية على أربع مشاكل أساسية هي :

1- عرض الأصول والالتزامات وحقوق الملكية الموحدة

2- عرض صافي الدخل الموحد .

3- عرض حقوق الأقلية .

4- المعالجة المحاسبية للتقلبات في العملات بالنسبة للشركات التابعة .

وقد تم وضع استرشادات للتعامل مع هذه المشاكل ، إضافة إلى أن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (131) وضعت معايير للإفصاح عن المعلومات القطاعية .

الفصل السابع عشر

التقرير المالي .. ومتطلبات الإفصاح .. والمسؤوليات الأخلاقية

Financial Reporting Disclosure Requirements and Ethical Responsibilities

لقد حاولنا في الفصول السابقة من هذا الكتاب ، إعطاء توضيح دقيق وشامل للمبادئ المحاسبية المقبولة ، والمتعارف عليها حالياً ، وقد أولينا الاهتمام لتلك المبادئ الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة المالية ، والهيئات المحاسبية التي سبقته ، بصفتها الهيئات المحاسبية المهنية المخولة بإصدار معايير المحاسبة المالية ، لذلك تركزت المناقشة دائما على تحديد العمليات التي تتم معالجتها كمعلومات محاسبية ، والقياس المناسب لهذه العمليات ، ومعايير تصنيف بيانات القوائم المالية ، ومتطلبات الإفصاح والتقرير وفقاً لمختلف نشرات البحوث المحاسبية ، وآراء مجلس مبادئ المحاسبة ، وقوائم معايير المحاسبة المالية . وسنحاول في هذا الفصل ، إيلاء المزيد من الاهتمام للأهمية الخاصة للإفصاح في عملية التقرير المالي ، **وسنقوم بمراجعة متطلبات الإفصاح الصادرة عن :**

1- مجلس معايير المحاسبة المالية .

2- لجنة تداول الأوراق المالية .

إضافة إلى دراسة المسؤوليات الأخلاقية للمحاسبين تجاه المجتمع .

معايير الاعتراف والقياس: Recognition and Measurement Criteria

حددت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) التي تمت مناقشتها في الفصل الثاني ، طرق الإفصاح المختلفة التي يتوجب على الشركة استخدامها في القوائم المالية المنشورة . ويلخص الشكل (17-1) متطلبات الإفصاح هذه . وكما نلاحظ من

الشكل ، تلخص قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) المقومات الأساسية للإفصاح والمتمثلة في :

1- نطاق قوائم المفاهيم المتعلقة بالاعتراف و القياس .

2- القوائم المالية الأساسية .

3- النواحي التي تتأثر بصورة مباشرة بمعايير مجلس معايير المحاسبة المالية .

4- عملية التقرير المالي .

5- جميع المعلومات المفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان والقرارات المشابهة .

وقد تم تناول موضوعات البند الأول في بداية هذا الكتاب ، لذلك سنركز في هذا الفصل ، على الموضوعات التي تندرج تحت البنود الثاني ، والثالث ، والرابع ، والخامس . لاحظ من خلال الشكل (17-1) أن وسائل الإفصاح تشمل إلى جانب التقارير المالية السنوية للشركة كلاً من : الملاحظات الهامشية للقوائم المالية ، والمعلومات التكميلية مثل المعلومات القطاعية ، وطرق الإفصاح المالي الأخرى مثل تحليل ومناقشة الإدارة ، ومعلومات الشركة الأخرى كتقرير المحلل المالي ، والتقارير الصحفية ، لكن المعلومات الملائمة يجب أن تعرض دائماً في إحدى القوائم المالية ، بشرط أن تقابل معايير قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) للاعتراف والقياس .

القوائم المالية الأساسية: Basic Financial Statements

تمت مناقشة القوائم المالية الواردة في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) في الفصلين السادس والسابع . وبالإضافة إلى القوائم المالية الأربعة الأساسية (الميزانية ، وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية ، وقائمة حقوق الملكية) ، تشمل مجموعة القوائم المالية المتكاملة كذلك : الملاحظات الهامشية ، والجداول الإضافية التكميلية ، والإفصاحات بين الأقواس .

وتوفر الملاحظات الهامشية المرفقة بالقوائم المالية للشركة قدراً مهمًا من المعلومات الإضافية المتعلقة بالبنود الواردة في القوائم المالية . وبشكل عام ، تفصح الملاحظات الهامشية للقوائم المالية ، عن معلومات تفسر أو توضح أو تقدم بنوداً

ظاهرة في هذه القوائم المالية ، لكن لا يمكن إدراجها في القوائم المالية نفسها بسهولة ، **وأكثر أمثلة الملاحظات الهامشية (الهوامش) استخداماً هو** :

1- السياسات المحاسبية (ستناقش أدناه) .

2- الأشكال والجداول - حيث تقوم الشركة عادة بالتقرير عن جداول وأشكال تتعلق بالدّيون طويلة الأجل وضرائب الدخل مثلاً .

3- تفسير بنود القوائم المالية - حيث يحتاج بعض البنود إلى تفسيرات إضافية ، بما يمكّن المستثمرين من تفهم المعلومات المقرر عنها ، ومن الأمثلة على ذلك ، كل من المعاشات ، والمنافع التقاعدية .

4- المعلومات العامة عن الشركة مثل الأحداث اللاحقة أو المحتملة - حيث تواجه الشركات أحياناً أحداثاً قد تؤثر على أدائها أو مركزها المالي ، لكن لا يمكنها الإفصاح عنها في القوائم المالية ، وفي مثل هذه الحالات ، يكون من حق المستثمرين معرفة هذه المعلومات بأقصى سرعة ممكنة . وهناك مثالان على هذا النوع من المعلومات ، هما الأحداث اللاحقة ، و الأحداث المحتملة .

والغرض من الجداول المرفقة بالقوائم المالية ، هو تحسين القدرة على فهم القوائم المالية ، حيث يمكن استخدامها لإظهار الاتجاهات كملخصات عن خمس سنوات مثلاً ، كما قد تطالب بها إصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية ، كتلك المعلومات المتعلقة بالتكلفة الجارية .

وتأتي الإفصاحات بين الأقواس في متن القوائم المالية (عادة في الميزانية) ، وتُستخدم عادة لبيان أساس التقييم لبعض عناصر القوائم المالية ، لكنها قد تقدم بعض أنواع المعلومات كالقيمة الإسمية ، والعدد المصرح به لمختلف أنواع الأسهم ، والعدد المصدر منها .

السياسات المحاسبية Accounting Policies

يشترط رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (22) ، المعنون "الإفصاح عن السياسات المحاسبية" ، على جميع الشركات الإفصاح عن كل من السياسات المحاسبية التي تنتهجها ، والطرق التي تستخدمها لتطبيق هذه السياسات . وتفصح الشركات عملياً عن هذه المعلومات في ملخص السياسات المحاسبية المهمة بعد هوامش القوائم المالية .

ويشـترط رأي مـجلس مبـادئ المحاسـبة بشكل محـدد الإفـصـاح عن الطرق ، **والإجراءات المحاسبية التي تنطوي على ما يلي :**

1- الاختيار بين البدائل المقبولة المتاحة .

2- المبادئ والطرق الغريبة على الصناعة التي تعمل بها الوحدة محل التقرير .

3- التطبيق غير العادي أو التحديثي للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها .

وقد كان الهدف الأساسي للمجلس من نشر رأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (22) هو توفير معلومات تسمح للمستثمرين بمقارنة الشركات داخل الصناعة ، وبين شركات من صناعات مختلفة . وبما أن السياسة المحاسبية تؤثر بشكل كبير على الأرقام المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية ، لذا يحتاج المستثمرون إلى معرفة ماهية السياسات المحاسبية المستخدمة ، بما يمكّنهم من عقد مقارنات أكثر معنى بين الشركات داخل الصناعة ، أو بين الشركات من صناعات مختلفة ، فمعرفة هذه السياسات لا شك تسمح للمستثمرين باتخاذ قرارات اقتصادية بثقة أكبر نظراً لإمكانية عقد مقارنات مشروعة .

انظر صفحة 639

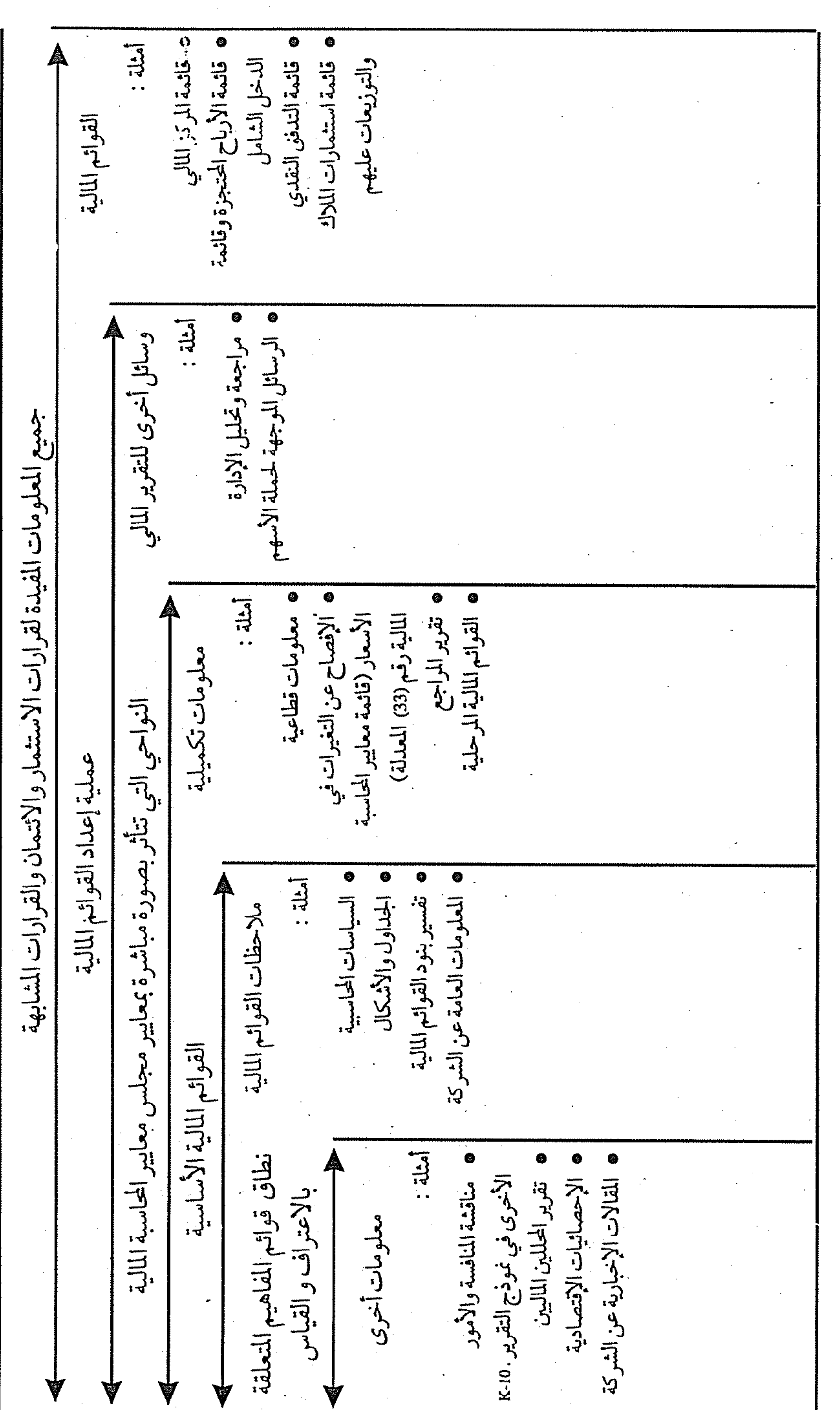
الشكل(17-1) علاقة قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) بطرق التقرير المالي الأخرى

الأحداث اللاحقة: Subsequent Events

نظراً للصعوبات المصاحبة لإقفال الدفاتر ، ومتطلبات المراجعة ، وطول الفترة الزمنية اللازمة لطباعة وتوزيع التقارير السنوية ، تقوم الشركات عادة بنشر قوائمها المالية عقب عدة أسابيع من إقفال السنة المالية ، و يمكن أثناء الفترة الفاصلة بين نهاية السنة المالية ونشر القوائم المالية ، أن تحدث بعض الأحداث التي لا تعكسها السجلات المحاسبية ، ويشار إلى هذه الأحداث **"بالأحداث اللاحقة" ، ويمكن أن تأخذ أحد شكلين :**

1- أحداث تمثل أدلة إضافية على ظروف كانت قائمة في تاريخ الميزانية .

2- أحداث تمثل أدلة على ظروف لم تكن قائمة في تاريخ الميزانية .



الشكل : (17-1) علاقة قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) بطرق التقرير المالي الأخرى .

وتشترط مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها، الإفصاح عن الأحداث من النوع الأول في القوائم المالية، أو بعبارة أخرى، عندما تتعرض الشركة، عقب تاريخ الميزانية، وقبل نشر القوائم المالية، لأحداث توفر مزيداً من الأدلة على ظروف كانت قائمة قبل تاريخ الميزانية، يتوجب على الشركة حينئذ تعديل سجلاتها لتعكس الأثر المالي المترتب على هذه الظروف. فإذا سوَّت الشركة، على سبيل المثال، دعوى قضائية معينة بمبلغ مالي يختلف مادياً عما كان مستحقاً أصلاً، عندئذ يتوجب عليها تعديل المبلغ المستحق أصلاً والإفصاح عن المبلغ المستحق المعدل في قوائمها المالية.

والسبب في المطالبة بالإفصاح الجديد، هو أن الحدث الذي أدى إلى نشأة التسوية، كان قد حدث قبل تاريخ الميزانية، فإذا لم يتم القيام بالتعديل فلن تعكس القوائم المالية بشكل كامل الموقف المالي الحقيقي بتاريخ الميزانية، ولا الأداء المالي الحقيقي أثناء السنة المالية.

من جهة أخرى، لا تشترط المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، إجراء أي تسويات في القوائم المالية في حالة النوع الثاني من الأحداث، لكن يجب أن نلاحظ أن الشركات تُفصح عن مثل هذه الأحداث في هوامش القوائم المالية، حيث تسمح هذه الإفصاحات للشركة، بمناقشة أثر المعلومات الجديدة، وعادة ما تفصح الشركات عن هذا النوع من الأحداث اللاحقة، عندما تصدر أوراق دين أو أوراق ملكية، أو تتكبد خسائر أحداث معينة، أو تبيع أصولاً مهمة، أو تقوم بتسوية دعاوى ناتجة عن أحداث حدثت بعد تاريخ الميزانية. ويوضح النص التالي إفصاح شركة Albertson عن أحد الأحداث اللاحقة من النوع الثاني.

> **شركة : Albertson إفصاح عن حدث لاحق**
>
> أعلنت الشركة في 13 مارس 2002 عن مرحلة ثانية من عملية إعادة هيكلة، وتنوي الشركة الخروج نهائياً من أربعة أسواق أداؤها ضعيف هي : Memphis و Nashville في ولاية Tennessee و Houston و San Antonio في ولاية Texas، وسيتم الخروج من هذه الأسواق من خلال إغلاق محال وبيع محال أخرى يبلغ عددها الإجمالي 95 محلاً. وفيما يتعلق بهذه الخطوة، سيتم تخفيض مسؤولي الأقسام من 15 إلى 11 مسؤولاً. وسيتم بيع أو إقفال مرافق التوزيع في كل من Tulsa في ولاية أوكلاهوما و Houston في ولاية تكساس.

> وتتوقع الشركة تسجيل أعباء بعد الضريبة غير متكررة تقارب [580 مليون] دولار ترتبط أساساً بانخفاض قيمة الأصول في خطة إعادة الهيكلة. ويشمل المبلغ الإجمالي ما يقارب 510 [ملايين] دولار في شكل أعباء غير نقدية. وسيحقق التخلص من جميع الأصول في خطة إعادة الهيكلة صافي تدفق نقدي بعد الضرائب بقيمة تقارب [180 مليون] دولار.

الجوانب التي تتأثر مباشرة بمعايير مجلس معايير المحاسبة المالية الحالية - معلومات تكميلية (إضافية) :

Areas Directly Affected by Existing FASB Standards - Supplementary Information

تتطلب خاصية قابلية الفهم في المحاسبة الواردة في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (2) تلخيص بيانات القوائم المالية، لتمكينها من إفادة القراء متوسطي الوعي. ونتيجة لذلك، يتم عرض المعلومات المالية المهمة التي لا تقابل متطلبات القياس والتقرير في القوائم المالية ضمن المعلومات التكميلية. وتمكن إضافة هذه المعلومات في الملاحظات الهامشية المرفقة بالقوائم المالية أو في جزء منفصل يطلق عليه في الغالب مصطلح الإيضاحات المالية (Financial Highlights) وقد تكون المعلومات التكميلية استجابة لما يفرضه مجلس معايير المحاسبة المالية أو لجنة تداول الأوراق المالية. وتشمل الأمثلة على المعلومات التكميلية كلاً من : المعلومات القطاعية، والمعلومات التي تبين أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار، وتقرير المراجعة، والتقارير المالية المرحلية. وقد تمت مناقشة المعلومات القطاعية في الفصل الخامس عشر.

معلومات مستوى الأسعار: Price-Level Information

أدى ارتفاع التضخم الذي شهدته الولايات المتحدة خلال السبعينيات من القرن العشرين، إلى مخاوف من تشويه القوائم المالية، ونتيجة لذلك، أصدرت كل من لجنة تداول الأوراق المالية (سلسلة البحوث المحاسبية) رقم (190) ومجلس معايير المحاسبة المالية (قائمة معايير المحاسبة المالية) رقم (33) نشرات تشترط الإفصاح عن معلومات تكميلية عن أثر تغيرات الأسعار في التقرير السنوي وفق النموذج 10-k لحملة الأسهم، ويتم القيام بهذه الإفصاحات عموماً في جداول منفصلة. وأخيراً، وبعد تراجع التضخم في الثمانينيات تم تعليق هذه المتطلبات. وبالتالي لم تعد الإفصاحات التكميلية لهذه المعلومات مطلوبة.

تقرير المراجع: Auditor's Report

تشترط لجنة تداول الأوراق المالية على كل شركة تبيع أوراقاً مالية لعموم الجمهور،

أن تحصل على رأي مراجع . والمراجع هو محاسب مستقل ، مسؤوليته فحص القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة ، وتحديد ما إذا كانت قد عُرضت بعدالة وتماشيًا مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها . ولا يعتبر رأي المراجع طريقة للإفصاح ، لكن الرأي غير المتحفظ (النظيف) يقتضي أن مستوى إفصاح الشركة على الأقل مناسب . **وقد طور معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، الاسترشادات التالية لإعداد تقرير المراجع :**

1- يجب أن ينص التقرير على ما إذا كانت القوائم المالية قد تم عرضها تماشياً مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها .

2- يجب أن يحدد التقرير تلك الظروف التي لم تتم فيها مراعاة هذه المبادئ بصورة ثابتة خلال الفترتين الماضية والحالية .

3- إن الإفصاحات التي توفرها القوائم المالية تعتبر مناسبة من الناحية الإعلامية ما لم ينص التقرير على خلاف ذلك .

4- يجب أن يحتوي التقرير على تعبير عن الرأي بشأن القوائم المالية كوحدة واحدة أو تأكيد بأن الرأي لا يمكن التعبير عنه . وعندما لا يكون بالإمكان التعبير عن رأي عام ، عندئذ يجب ذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك ، وفي جميع الأحوال التي يقترن فيها اسم المراجع بالقوائم المالية ، يجب أن يحتوي التقرير على إشارة واضحة عن طبيعة عمل المراجع ، ودرجة المسؤولية - إن وجدت - التي يتحملها .

وفي غالبية الحالات ، تؤدي عملية المراجعة إلى إصدار تقرير مراجعة معياري أو غير متحفظ (Unqualified Opinion) **يحتوي على ثلاث فقرات كالآتي :**

1- فقرة افتتاحية : تشير إلى أن عملية المراجعة قد تم القيام بها ، كما تحتوي على عبارة تفيد أن القوائم المالية من مسؤولية الإدارة .

2- فقرة نطاق : تشير إلى أن عملية المراجعة قد تم القيام بها تماشياً مع معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها .

3- فقرة رأي : تنص على أن القوائم المالية تم عرضها بعدالة تماشياً مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها .

وفي حالة عدم قدرة المراجع على الوفاء بالمعايير الضرورية لتأكيد ما سبق ، يجب عليه عندئذ إصدار أحد أنواع الآراء الثلاثة التالية :

1- **رأي متحفظ (Qualified Opinion)** : يشير هذا النوع من تقارير المراجعة إلى أنه باستثناء ما يتعلق بالتحفظات المشار إليها ، فإن القوائم المالية قد عرضت بصورة عادلة . ويصدر الرأي المتحفظ في أي من الحالات التالية :

(أ) وجود ظروف تحول دون أداء المراجع لجميع الإجراءات الضرورية للامتثال لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها .

(ب) احتواء القوائم المالية على انحراف مادي عن مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها .

(جـ) عدم القيام بجميع الإفصاحات الإعلامية اللازمة في القوائم المالية .

2- **حجب الرأي (Disclaimer of Opinion)** : ينص هذا النوع من التقارير على أن المراجع لا يعبر عن رأيه حول القوائم المالية نظراً لأحد السببين التاليين :

(أ) عدم قدرة المراجع على جمع كافة الأدلة الضرورية .

(ب) وجود مخاوف بشأن عدم قدرة الشركة على الاستمرار .

3- **رأي سلبي (معاكس) (Adverse Opinion)** : ينتج هذا النوع من الآراء ، عندما تكون القوائم المالية غير معدة تماشياً مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها .

ويوضح الشكل (17-2) تقرير المراجع لشركة Best Buy للسنة المالية 2003 .

القوائم المالية المرحلية: Interim Financial Reporting

تشترط لجنة تداول الأوراق المالية على الشركات ، نشر قوائم مالية فصلية على النموذج Q-10 ، ويطلق على معلومات الأداء المالي ، والنتائج المالية للفترات التي تقل عن السنة مصطلح التقارير المالية الفصلية . وتقدم الشركات التي يتداول الجمهور أوراقها المالية ، معلومات عن أدائها الدوري من خلال مختلف وسائل الإعلام . وتكمن القيمة الأساسية للتقارير المالية المرحلية ، و الأنباء الصحفية في وقتيهما ، أو بعبارة أخرى ، يحتاج المستثمرون إلى العلم بأي تغير في المركز المالي للشركة بأسرع وقت ممكن ، إضافة إلى أن غالبية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية المرحلية تدخل ضمن البيانات التحليلية المستخدمة من قبل الحكومة لتطوير معلومات عن حالة الاقتصاد والرقابة النقدية وإجراء تعديلات القوانين الضريبية ، إضافة إلى أن هناك أدلة على أن التقرير المرحلي يؤثر على أسعار الأسهم ، مما يشير إلى أن المستثمرين يستخدمون المعلومات المالية المرحلية ، لذلك من المهم أن تكون هذه المعلومات موثوقة قدر الإمكان .

وهناك العديد من الممارسات المتعلقة بطرق التقرير عما يعرف بالفترات المرحلية ، وهكذا تكون الأمور المتعلقة بالتقلبات الموسمية في الإيرادات وتوزيع التكاليف الثابتة بين الفترات المختلفة ذات أثر مهم على النتائج المقرر عنها للفترات المرحلية .

حملة الأسهم ومجلس إدارة شركة Best Buy

لقد قمنا بمراجعة الميزانية الموحدة المرفقة لشركة Best Buy وشركاتها التابعة كما في 1 مارس 2003 و 2 مارس 2002 ، وقوائم الأرباح الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية عن نفس الفترتين ، وكذلك قوائم التدفقات النقدية عن كل سنة من السنوات الثلاث المنتهية في 1 مارس2003 إن هذه القوائم هي من مسؤولية إدارة الشركة ، ومسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية على ضوء عمليات المراجعة التي قمنا بها .

لقد قمنا بعمليات المراجعة تماشياً مع معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها في الولايات المتحدة ، وهذه المعايير تتطلب تخطيط وتنفيذ المراجعة للحصول على ضمان معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء المادية . وتشمل المراجعة فحص الأدلة المؤيدة – على أساس الاختبارات – للمبالغ والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية ، كما تشمل كذلك تقييم مبادئ المحاسبة المستخدمة والتقديرات الجوهرية التي قامت بها الإدارة ، بالإضافة إلى تقييم عرض القوائم المالية كوحدة واحدة . ونحن نعتقد أن عمليات المراجعة التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا .

وفي رأينا أن القوائم المالية المذكورة أعلاه تعكس بعدالة ومن جميع النواحي المادية المركز المالي الموحد لشركة Best Buy وشركاتها التابعة بتاريخي 1 مارس 2003 و 2 مارس 2002 ، ونتائج أعمالها الموحدة وقوائم تدفقاتها النقدية عن كل من السنوات الثلاثة المنتهية في 1 مارس 2003 تماشياً مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في الولايات المتحدة .

وكما هو مناقش في الملاحظتين (1) و (2) من الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية ، غيرت الشركة طريقة معالجتها المحاسبية للشهرة لتتماشى مع قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (142) ، كما غيرت طريقة معالجتها المحاسبية للنقدية المستلمة من البائع لتتماشى مع إصدار لجنة القضايا الطارئة رقم (02-16) النافذة ابتداء من 3 مارس 2002 ، على التوالي .

s/ Ernst & Young LLP /

Minneapolis, Minnesota

1ابريل 2003

الشكل(2-17) تقرير المراجع المستقل لشركة Best Buy للسنة المالية 2003

وقد قام مجلس مبادئ المحاسبة سنة 1973 بدراسة هذه المشكلة ، وأصدر النتائج التي توصل إليها في رأيه رقم (28) المعنون "التقرير المالي المرحلي" ، وعلّق عند تناوله للتساؤل العام ، على أن هناك وجهتي نظر فيما يتعلق بالهدف الأساسي لعملية التقرير المالي المرحلي هما :

1- وجهة نظر تعتقد أن كل فترة مرحلية هي فترة محاسبية مستقلة ، وأن الدخل يجب أن يحدد بنفس الكيفية التي يحدد بها الدخل السنوي ، وبذلك يُقَرَّر عن الإيرادات والمصروفات عند حدوثها (وجهة نظر انفصالية (Discrete View) .

2- وجهة نظر أخرى تعتقد أن الفترات المرحلية هي جزء من الفترة السنوية وبذلك يمكن توزيع الإيرادات والمصروفات بين مختلف الفترات المرحلية ، مع أنها حدثت في فترة واحدة فقط (وجهة نظر تكاملية Integral View) .

وقد بيّن مجلس مبادئ المحاسبة في رأيه رقم (28) أن المعلومات المالية المرحلية كانت أساسية لتوفير بيانات وقتية عن نجاح المشروع ، وأن فائدتها تعتمد على علاقتها بالتقارير السنوية ، وبالتالي أصرَّ المجلس على أن الفترات المرحلية يجب أن يُنظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من الفترة السنوية ، وأن المبادئ والتطبيقات المتَّبعة في الفترات السنوية ، يجب أن تُتَّبَع كذلك في الفترات المرحلية ، إلا أن هناك بعض التعديلات التي ارتأى المجلس ضرورة القيام بها لتوفير علاقة أفضل بين الفترات المرحلية والفترات السنوية .

إضافة إلى أن الشركات التي يتداول الجمهور أوراقها المالية ، وتعرض معلومات ملخصة لأغراض التحليل المالي يجب أن تعرض ، على الأقل ، بعض المعلومات عن الفترة المرحلية المعنية ونفس الفترة المرحلية المقابلة في السنة الماضية ، وقد كانت هذه الإرشادات ، تهدف إلى التعويض جزئياً عن نقص التفاصيل في التقارير المرحلية . ومن البنود التي يجب الإفصاح عنها : المبيعات ، وأرباح السهم الواحد ، والإيرادات الموسمية ، والتخلص من أقسام النشاط ، والبنود الاحتمالية ، والتغيرات في المبادئ المحاسبية .

ووفقاً لمجلس مبادئ المحاسبة تعتبر المعلومات المالية المرحلية مهمة لتوفير بيانات مالية وقتية عن مدى تقدم المشروع ، إضافة إلى أن فائدة هذه البيانات تعتمد على

علاقتها بالتقارير المالية السنوية . وباختصار ، يجب النظر إلى الفترات المرحلية كجزء مكمل من الفترة السنوية ، كما يجب اتباع نفس المبادئ والممارسات المتبعة للتقارير المالية السنوية في التقارير المالية المرحلية .

عملية التقرير المالي – وسائل أخرى للتقرير المالي

يتشكل التقرير المالي للشركة من القوائم المالية ، والملاحظات الهامشية المرفقة بها ، والجداول التكميلية ، ويجب تضمين هذا التقرير كافة المعلومات المهمة ، إضافة إلى عرض جميع المعلومات الملائمة التي تمكنها المساعدة في فهم هذا التقرير السنوي بصورة سردية . ومن الأمثلة على هذه الأنواع من البنود ، هناك مناقشة وتحليل الإدارة ورسالة حملة الأسهم .

مناقشات وتحليلات الإدارة : Management's Discussion and Analysis

تشترط لجنة تداول الأوراق المالية على جميع الشركات التي يتداول الجمهور أوراقها المالية ، ضرورة إدراج جزء خاص بتحليل ومناقشة الإدارة ضمن التقارير المالية السنوية . وقد حددت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) السبب في إدراج هذه المعلومات ضمن التقرير السنوي كما يلي :

> إن الإدارة تعلم عن المشروع وأموره أكثر من المستثمرين والدائنين والأطراف الخارجية الأخرى ، ويمكنها زيادة فائدة المعلومات المالية عن طريق تحديد بعض العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المشروع وتفسير أثرها المالي عليه .

يعمل جزء تحليل ومناقشة الإدارة بشكل أساسي على تقييم أسباب وتفسير مبررات أداء الشركة خلال الفترة السنوية السابقة . وتشمل الإفصاحات المطلوبة المعلومات المتعلقة بالسيولة والموارد الرأسمالية ونتائج العمليات . كما تشترط لجنة تداول الأوراق المالية على الإدارة ، إبراز الاتجاهات المرغوبة وغير المرغوبة وتحديد الأحداث المهمة وعدم التأكد الذي يؤثر على هذه العوامل الثلاثة . وبما أن الشركة يتوجب عليها الإفصاح عن الأمور التي يمكن أن تؤثر على القوائم المالية مستقبلاً ، لذا تسمح مناقشة وتحليل الإدارة للمستثمرين بتقييم الأداء الماضي للشركة وأثره المحتمل

على أدائها المستقبلي . وبالطبع يتوجب على الإدارة استخدام التقديرات وعمليات التقريب المختلفة لكي تمكنها مناقشة أثر الأداء الماضي على الأداء المستقبلي . ورغم أن هذه المناقشات تعتمد في الغالب على تقديرات حكمية ، إلا أن لجنة تداول الأوراق المالية أشارت إلى أن ملاءمة هذه المعلومات للمستخدمين تفوق إمكانية عدم الموثوقية المحتمل بها . وفي واقع الأمر ، عملت اللجنة في محاولة لتشجيع عمليات العرض هذه ، على توفير قواعد تأمينية تحمي الشركة من قضايا التحايل ، مادامت التقديرات التي تستخدمها الإدارة يتم إعدادها بطريقة معقولة ، ويتم الإفصاح عنها بصدق وأمانة .

وقد أصدرت اللجنة سنة 1997 قواعد إفصاحية جديدة ضمن تعديل للتشريع S-X المعنون "الإفصاح عن السياسات المحاسبية للأدوات المالية المشتقة ، وأدوات السلع المشتقة ، والإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بالمخاطر السوقية الكامنة في الأدوات المالية المشتقة ، والأدوات المالية الأخرى ، وأدوات السلع المشتقة" . وكما يظهر من العنوان ، يشترط هذا الإصدار على جميع الشركات المسجلة لدى اللجنة الإفصاح عن معلومات كمية وأخرى نوعية تتعلق بالمخاطر السوقية . ويشترط القيام بهذا الإفصاح للفترات السنوية المنتهية بعد 15 يونيو 1998 وتعرِّف المخاطر السوقية بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن تغيرات غير مرغوبة في المعدلات والأسعار السوقية للبنود التالية :

1- معدلات الفائدة .
2- معدلات صرف العملة الأجنبية .
3- أسعار السلع .
4- أسعار أوراق الملكية .

الرسالة الموجهة إلى حملة الأسهم: Letter to Stockholders

تخدم الرسالة التي توجهها الإدارة إلى حملة الأسهم أربعة أغراض أساسية ، حيث تشير إلى أن الإدارة :

1- مسؤولة عن عرض وتكامل القوائم المالية .
2- قد قامت بإعداد القوائم المالية تماشيًا مع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها .
3- قد استخدمت أفضل تقديراتها وأحكامها الشخصية .
4- تحتفظ بنظام للرقابة الداخلية .

ويحتوي الشكل (17-3) على رسالة حملة الأسهم في شركة Best Buy سنة 2003

> إلى حملة أسهمنا :
>
> إن إدارتنا مسؤولة عن عرض وتكامل وموضوعية القوائم المالية الموحدة المرفقة والمعلومات المالية المرفقة بها . وقد تم إعداد القوائم المالية تماشياً مع مبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، وتحتوي بالتأكيد على بعض المبالغ التي تستند إلى التقديرات والأحكام الشخصية الواعية .
>
> إننا نحتفظ بنظام للرقابة الداخلية المحاسبية مصمم لتوفير ضمان معقول بموثوقية سجلاتنا المالية وحماية مصالح حملة أسهمنا . ويستند مفهوم الضمان المعقول على الاعتراف بأن تكلفة نظام الرقابة الداخلية يجب ألا تفوق المنافع ذات الصلة به ، ونحن نعتقد أن نظامنا يوفر التوازن المناسب .
>
> وقد تكونت لجنة المراجعة بمجلس إدارتنا من مراجعين مستقلين ، وقد عززت من نظام رقابتنا الداخلية . وتشرف هذه اللجنة على نظام الرقابة الداخلية والممارسات المحاسبية وعملية التقرير المالي ، وعمليات المراجعة ويعمل على تقييم ما إذا كانت جودتها وتكاملها وموضوعيتها تكفي لحماية استثمارات حملة أسهمنا .
>
> إضافة إلى أن مراجعنا المستقل والذي يظهر تقريره بالخصوص في الصفحة رقم (65) قام بمراجعة القوائم المالية الموحدة . ودوره هو تكوين رأي مستقل بشأن مدى عدالة القوائم المالية في عرض مركزنا المالي ونتائج أعمالنا .
>
> ونحن نعتقد أن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية الموحدة والمعلومات المالية ذات الصلة والتي تبدأ من الصفحة (42) تعكس بعدالة ومن جميع النواحي المادية الوضع المالي للشركة ونتائج أعمالها .
>
> s/ Bradbury H. Anderson /s/ Darren R. Jackson /
>
> Bradbury H. Anderson Darren R. Jackson
>
> نائب الرئيس التنفيذي - المدير المالي نائب الرئيس والمدير التنفيذي

الشكل (17-3) رسالة شركة Best Buy إلى حملة الأسهم

جميع المعلومات المفيدة للقرارات الاستثمارية والائتمانية والقرارات المشابهة الأخرى- معلومات أخرى

All Information Useful for Investment, Credit and Similar Decisions-Other Information

بالإضافة إلى توافر المعلومات المتعلقة بالشركات بالتقرير المالي السنوي ، والتقرير وفق النموذج 10-K ، فإن هناك معلومات أخرى ترد في تقارير المحللين والمقالات الصحفية عن الشركة .

تقارير المحللين: Analysts' Reports

يقوم مختلف المستثمرين الأفراد أساساً بثلاثة قرارات استثمارية هي :

1- **قرار الشراء (Buy)** : حيث يقرر المستثمر المحتمل شراء ورقة مالية معينة بناء على جميع المعلومات المتاحة والمعلن عنها .

2- **قرار الاحتفاظ (Hold)** : حيث يقرر المستثمر الاحتفاظ بورقة مالية معينة بناء على جميع المعلومات المتاحة والمعلن عنها .

3- **قرار البيع (Sale)** : حيث يقرر المستثمر التخلص من ورقة مالية معينة بناء على جميع المعلومات المتاحة و المعلن عنها .

وكما ناقشنا في الفصل الرابع ، يطلق على عملية القرار المستخدمة من قبل غالبية المستثمرين الأفراد مصطلح التحليل الأساسي . وهذه العملية هي محاولة الأفراد معرفة الأوراق المختلفة التي ليست مسعرة بصورة صحيحة عن طريق مراجعة جميع المعلومات المتاحة ، بعد ذلك يأخذ المستثمر درجة المخاطرة ذات الصلة في الحسبان للوصول إلى سعر متوقع للسهم ، عندئذ تتم مقارنة السعر المتوقع للسهم بسعره الحالي ، مما يسمح للمستثمر باتخاذ قرار الشراء ، أو الاحتفاظ ، أو التخلص منه .

ويمكن القيام بتحليل الاستثمار من خلال محلل مهني للأوراق المالية ، حيث يستخدم هؤلاء المحللون والذين عادة ما يتخصصون في صناعة معينة تدريبهم وخبرتهم لمعالجة وتوزيع المعلومات بدقة أكبر وتكلفة أقل من المستثمرين الأفراد .

وهناك ثلاث مجموعات من المحللين الماليين هي :

1- **الجانب البائع (Sell Side)** : حيث يعملون كسماسرة مضاربين يقدمون جميع الخدمات ، ويبدون التوصيات بشأن الأوراق المالية التي يغطونها . ويعمل العديد منهم لصالح شركات المضاربة الأكثر نفوذاً والتي تقدم خدمات استثمارية مصرفية للشركات بما فيها الشركات التي يغطي المحللون الماليون أوراقها المالية .

2- **الجانب المشتري (Buy Side)** : يعملون لصالح مديري المؤسسات المالية ، كالصناديق الاستثمارية ، الذين يشترون الأوراق المالية لحسابهم . ويقدمون الاستشارات لشركاتهم بالشراء أو بالبيع أو الاحتفاظ .

3- **الجانب المستقل (Independent)** : حيث لا يرتبطون بالشركات التي تكتب الأوراق المالية التي تغطيها ، ويقومون عادة ببيع توصياتهم على أساس الاشتراك .

ويعمل العديد من المحللين في واقع مبني على تعارض المصالح والضغوط التنافسية الشديدة ، فالشركات في الجانب البائع تريد عملاءها المستثمرين أن ينجحوا دائماً ، لأن المستثمرين طويلي الأجل الراضين هم أساس سمعة ونجاح الشركة . من جهة أخرى ، هناك عوامل عديدة يمكنها خلق ضغوط على استقلالية وموضوعية المحلل ، ولا تعني هذه الضغوط بالضرورة أن المحللين الماليين متحيزون ، **لكن المستثمرين يجب أن يفهموا ما يلي :**

1- إن شركة المحلل المالي قد تكون متعهدة اكتتاب في طرح شركة لأوراقها المالية ، وأن شركات العملاء تفضل تقارير بحثية إيجابية .

2- إن التقارير الإيجابية يمكنها جلب عملاء إضافيين و إيرادات إضافية .

3- إن الاتفاقيات غالباً ما تربط التعويضات باستمرار العميل .

4- إن المحللين الماليين قد يمتلكون الأوراق المالية كأفراد ، كما يمكن امتلاك هذه الأوراق من قبل شركاتهم .

وبالتالي يجب أن يتأكد المستثمرون الأفراد ، عما إذا كانت شركة المحلل المالي قد أوصت بإحدى الشركات التي تتعهد باكتتاب أسهمها وذلك من خلال الاطلاع على النشرة المبدئية التي تشكل جزءاً من قائمة التسجيل أو الطرح . ويمكن الحصول على قائمة المتعهدين من الغلاف الخارجي لكل من النشرتين المبدئية والنهائية . إضافة إلى أن

كلاً من قائمة تسجيل الشركة ، وتقريرها السنوي وفق النموذج 10-K ، يفصحان عن هويات الملاك المستفيدين بأكثر من 5% من مجموعات حقوق الملكية ، كما يفصحان عن قائمة المبيعات الخاصة للأوراق المالية للشركة خلال فترة السنوات الثلاث الأخيرة . وقد أدت الفضائح المحاسبية خلال نهاية التسعينيات من القرن العشرين أيضا إلى المزيد من الرقابة والمتابعة لشركات الصيرفة الاستثمارية كما هو واضح في مربع النص المرفق .

فإذا حصل المحلل المالي أو شركته على حقوق ملكية من خلال استثمار مشترك ، عندئذ تكون هذه الأسهم عموماً عرضة لاتفاق مقيد (Lock-Up) خلال وبعد فترة الطرح الأول للجمهور ، حيث يمنع الاتفاق المقيد الأفراد الداخليين بالشركة – بمن فيهم المستخدمون وأصدقاؤهم وأسرهم والمساهمون في رأس مال المشروع – من بيع أسهمهم لفترة من الزمن دون الحصول على إذن من متعهد الاكتتاب . وفي الوقت الذي يمكن فيه للمتعهد إنهاء فترة التقييد بسرعة ، سواء بسبب الظروف السوقية أو أداء الطرح أو أي عوامل أخرى ، إلا أن فترة التقييد تمتد عموما لمدة (180) يوماً عقب سريان قائمة تسجيل الطرح .

وبعد نهاية فترة التقييد ، يمكن للشركة أو المحلل بيع أسهمه ، ويرغب عادة من يفكر في الاستثمار في الشركة التي تكون قد طرحت أسهمها للاكتتاب المبدئي حديثاً في معرفة ما إذا كان الاتفاق المقيد سارياً ومتى ينتهي ، وما إذا كان المتعهد قد أزال بعض قيود الاتفاق . وتعد هذه المعلومة مفيدة ، لأن أسعار أسهم الشركة قد تتأثر بإمكانية بيع الأسهم المقيدة في السوق عند نهاية فترة التقييد ، إضافة إلى أنها بيانات يجب أخذها في الاعتبار ، عند تقييم التقارير البحثية المنشورة قبل انتهاء فترة التقييد مباشرة . ويطلق على مثل هذه التقارير أحيانا الطلقات الترويجية (Booster Shots) .

وفوق كل هذا ، يجب أن نتذكر أن أكثر التوصيات موضوعية من أكثر المحللين الماليين موثوقية ، قد لا تكون بالضرورة هي الخيار الأفضل ، وهذا هو أحد الأسباب التي توجب على المستثمرين عدم الاعتماد على توصيات المحلل المالي فقط عند اتخاذهم لقرارات شراء أو بيع الأسهم ، ويجب عليهم قبل القيام بأي عمل تحديد ما إذا كان القرار يناسب أهدافهم ، والفترة الزمنية الاستثمارية الخاصة بهم ، وقدرتهم على تحمل المخاطرة ، أو بعبارة أخرى يتوجب عليهم معرفة ما يشترون وما يبيعون ولماذا !

أعلن المدعي العام لولاية نيويورك Eliot Spitzer اليوم عن اتفاق سيدعم تكامل بحوث محللي الأسهم في كبريات شركات الأوراق المالية الوطنية ، ويكشف عن المطالبات الحالية أو الزام بالإصلاح .

وقد جاء الاتفاق مع شركة Merrill Lynch بعد مزاعم عن أن نصائح الشركة الاستثمارية كانت مصبوغة بتعارض المصالح . وقد كان الموضوع الأساسي هو ما إذا كان المحللون الماليون قد كانوا صادقين وعادلين في إعلاناتهم للجمهور بشأن أسهم الشركات التي قدمت لها Merrill Lynch استثمارات مصرفية .

وقد وافقت شركة Merrill Lynch على إجراء إصلاحات مهمة وفورية ستؤدي إلى عزل محللي بحوث الأوراق المالية عن التأثير غير الضروري من أقسام الصيرفة الاستثمارية ، وستغير الطريقة التي يتم بها تعويض المحللين الماليين .

ويقول Spitzer إن الإصلاح الحقيقي مسألة ضرورية لاستعادة ثقة المستثمر ، وأن هذا الاتفاق سيغير الطريقة التي يعمل بها Wall Street - مما يزيل علاقة التعويض بين البحث وأقسام الصيرفة والتي شابت النصائح الاستثمارية .

ووفقاً للتسوية وافقت شركة Merrill Lynch على ما يلي :

- إزالة العلاقة بين تعويض المحلل والصيرفة الاستثمارية . ويشترط الاتفاق على الشركة الفصل التام بين التقييم والتعويض بالنسبة للمحللين الباحثين في حقوق الملكية عن نشاط الصيرفة الاستثمارية للشركة .
- منع إدخال مدخلات الصيرفة الاستثمارية في تعويض المحلل ، حيث يمنع على الشركة إدخال أو قبول أي معلومات تتعلق بمقدار إيراد الصيرفة الاستثمارية المتحصل عليه من العملاء الذين يغطيهم محللو البحث ، كما يحرِّم تقييم المحللين من قبل مسؤولي الصيرفة الاستثمارية .
- تشكيل لجنة جديدة لمراجعة الاستثمارات تكون مسؤولة عن قبول جميع التوصيات البحثية على ضوء معايير صارمة واستقلال عن الصيرفة الاستثمارية والمحللين أنفسهم .
- وضع مراقب لضمان الالتزام بالاتفاق ، على أن يكون تعيين المراقب موضوعاً لقبول وموافقة المدعي العام .
- المطالبة بإصدار الشركة ، عند الانتهاء من تغطية شركة معينة ضمن بحوث التحليل ، تقريراً يفصح عن انتهاء التغطية وسبب ذلك وإعلام المستثمرين أن آخر تقييم لم يعد بالإمكان الاعتماد عليه .
- الإفصاح في التقارير البحثية للشركة عما إذا كانت قد حصلت أو مؤهلة للحصول على أي تعويضات من الشركة المغطاة خلال فترة الاثني عشر شهراً الماضية .

- دفع مبلغ 100 مليون دولار كغرامة .
- نشر قائمة تراجع (Contrition) من قبل الشركة لفشلها في معالجة تعارض المصالح .

ويعمل الاتفاق على استمرار وتوسيع متطلبات الإفصاح المنفذة وفق أمر المحكمة العليا بالولاية ، الذي حصل عليه المدعي العام خلال الشهر الماضي . وتشمل الالتزامات الإفصاحية هذه مطالبة الشركة بتوفير ملاحظة واضحة عن جميع التقارير البحثية تبين ما إذا كانت الشركة التي تم تقييمها هي عميل لخدمات الصيرفة الاستثمارية . وقد تم توقيع الأمر القانوني في 18 أبريل بعد أن قدَّم Spitzer للمحكمة أدلة على أن محللي الأسهم بالشركة كانوا قد وزعوا تقييمات متفائلة بصورة Bullish Ratings مضللة أضرَّت بالمستثمرين الأفراد . وقد تم الكشف عن التعارض من خلال اتصالات داخلية بالبريد الإلكتروني تم الحصول عليها من خلال تحقيقات قام بها مكتب Spitzer حماية الاستثمار لمدة اثني عشر شهراً .

ومن خلال تبني Merrill Lynch للإصلاحات التي تجسدها هذه التسوية ، تكون قد وضعت معياراً جديداً يتبعه باقي الصناع حسب قول Spitzer .

كما يقول المدعي العام Spitzer كذلك إن مكتبه مستمر في فحص التعارض بين المصالح في شركات سمسرة أخرى . ويقول كذلك في ذات الوقت أنه سيعمل مع المنظّمين المراقبين الوطنيين وعلى مستوى الولاية لحملهم على أكبر قدر من الصرامة في تطبيق إجراءات على مستوى الصناعة ككل لحل هذه المشكلة .

المصدر : الإيجاز الصحفي لمكتب المدعي العام Eliot Spitzer بنيو يورك ، 21 مايو 2002

لجنة تداول الأوراق المالية : Securities and Exchange Commission

إن العديد من أساليب الإفصاح والأعراف المحاسبية التي تمت مناقشتها في الفقرة السابقة ، هي نتيجة لإجماع ومبادئ محاسبية تطورية ، لكن منذ منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين ، كانت الحكومة الأمريكية منهمكة أيضاً في موضوعات وضع المعايير والإفصاح . وتعتبر لجنة تداول الأوراق المالية هي الوكالة الرقابية التي تتولى مسؤولية إدارة قوانين الأوراق المالية الفيدرالية ، وغرض هذه القوانين هو حماية المستثمرين وضمان حصول المستثمرين على جميع المعلومات الملائمة عن الشركات التي تطرح أوراقاً مالية يتداولها الجمهور ، كما تعمل اللجنة كذلك على تعزيز جميع القوانين التي يمررها الكونجرس ، و تؤثر على تداول الجمهور للأوراق المالية ، ومن بين هذه القوانين ، قانون الأوراق المالية لسنة 1933 ، وقانون تداول الأوراق المالية لسنة 1934 ، وقانون ممارسات الفساد الأجنبي لسنة 1977 ، وقانون Sarbanes-Oxley لسنة

2002 وتؤكد هذه القوانين جميعاً على الحاجة إلى تزويد المستثمرين المتوقعين بإفصاح كامل وعادل عن أنشطة الشركة التي تطرح وتبيع أوراقها المالية للجمهور .

قانون الأوراق المالية لسنة (1933) : Securities Act of 1933

ينظّم قانون الأوراق المالية لسنة 1933 الطرح الأول وتوزيع الأوراق المالية للشركة للجمهور ، وهدف هذا التشريع هو حماية الجمهور من التحايل عند طرح الشركة لأوراقها المالية لعامة الجمهور (طور التحول للعمومية (Going Public) ، وتشترط لوائح هذا القانون على الشركات التي تطرح أوراقاً مالية للجمهور للمرة الأولى ، تعبئة قائمة تسجيل وقائمة مبدئية تتم مراجعتهما من قبل لجنة تداول الأوراق المالية . وبعد تعبئة قائمة التسجيل وتقديمها ، تصبح سارية المفعول في اليوم العشرين بعد تقديمها ما لم تطلب اللجنة التعديل ، ويطلق على فترة العشرين يوماً هذه فترة الانتظار (Waiting Period) ، ويحظر قانوناً فيها على الشركة أن تعرض أوراقاً للبيع . ويهدف تسجيل الأوراق المالية وفقاً للوائح قانون 1933 إلى توفير إفصاحات مناسبة عن الحقائق الجوهرية بما يمكّن المستثمرين من تقييم درجة المخاطر المحتملة ، ويجب التأكيد هنا على أن تسجيل الأوراق المالية لدى لجنة تداول الأوراق المالية لا يحمي المستثمرين من الخسائر ، ولا يجوز لأي من مسؤولي الشركة القول بأن التسجيل يحول دون الخسائر المحتملة .

قانون تداول الأوراق المالية لسنة (1934) : Securities Exchange Act of 1934

ينظّم قانون تداول الأوراق المالية لسنة 1934 تداول الأوراق المالية للشركات التي يتداول الجمهور أوراقها ، ويتناول هذا القانون الواجبات الشخصية لمسؤولي الشركة وملاكها (الأطراف الداخلية (Insiders) و متطلبات التقرير من قبل الشركة ، كما يحدد المعلومات التي يجب أن تحتوي عليها التقارير السنوية والمرحلية للشركة . وقد وضع هذا القانون كذلك متطلبات إفصاحية مكثفة لتوفير إفصاح كامل وعادل ومستمر ، حيث يتوجب على كل شركة تطرح أوراقاً مالية لعامة الجمهور ، أن تختار تلك النماذج التي تناسب غرض الإفصاح المرغوب في هذا الشأن ، وأكثر النماذج شيوعاً لذلك هي ما يلي (يمكن الحصول عليها كذلك من موقع اللجنة على شبكة المعلومات الدولية) :

1- النموذج - 10 قائمة التسجيل لمجموعة الأوراق المالية التي سيتم بيعها للجمهور .
2- النموذج - 10-k التقرير السنوي .
3- النموذج - 10-Q نموذج التقرير ربع السنوي عن العمليات .
4- قائمة التمثيل - (Proxy Statement) تُستخدم عندما تقوم الشركة بطلب الالتماس لاجتماع حملة الأسهم .

وأحد أهم أهداف هذا التشريع قانون (1934) هو ضمان عدم تحقيق أي من الأطراف الداخلية بالشركة (معرَّفين بشكل عام على أنهم مديري الشركة ومسؤوليها ومن يملكون 10% أو أكثر من أسهم الشركة) لأي مزايا من بيع أو شراء الأوراق المالية بسبب علاقته بالشركة . وهكذا وضع قانون 1934 التزامات مدنية وجنائية للأطراف الداخلية التي تقوم بتقديم قوائم خاطئة أو مضللة عند تداول الأوراق المالية للشركة ، وتعد متطلبات التقرير الخاصة بلجنة تداول الأوراق المالية المفروضة على الشركات التي يتداول الجمهور أوراقها المالية أو التي تطرح أوراقها للجمهور للمرة الأولى خارجة عن نطاق موضوع هذا الكتاب ، لكن يجب التأكيد على أن اشتراط لجنة تداول الأوراق المالية لضرورة التصديق على معظم المعلومات المقدمة في النماذج 10-k و10-Q ، وقائمة التمثيل من قبل مراجع مستقل يعتبر عاملاً مهماً في نمو وأهمية مهنة المحاسبة العامة في الولايات المتحدة .

قانون ممارسات الفساد الأجنبي لسنة 1977:

Foreign Corrupt Practices Act of 1977

يحتوي قانون ممارسات الفساد الأجنبي لسنة 1977 على عنصرين أساسيين هما : العنصر الأول ، هو جعله لعرض الرشاوى على السياسيين أو الموظفين الحكوميين خارج الولايات المتحدة عملاً إجرامياً ، وفرضه لغرامات على الشركات التي تعرض الرشاوى إضافة لسماحه بتغريم وحبس المسؤولين أو مجلس الإدارة أو حملة أسهم الشركات التي تعرض هذه الرشاوى . والعنصر الثاني ، **هو اشتراطه قيام الشركات التي يتداول الجمهور أسهمها بما يلي :**

1- الاحتفاظ بسجلات تفصيلية معقولة تعكس بدقة وعدالة النشاط المالي للشركة .

2- خلق والمحافظة على نظام للرقابة الداخلية يوفر ضمـاناً معقـولاً بأن تكون جميع العمليات مخولة بالصورة المناسبة ومسجلة وتتم معالجتها وأخذها في الاعتبار ، ويعتبر هذا العنصر تعديلاً لقانون تبادل الأوراق المالية لسنة 1934 ، ولذلك يطبق على جميع الشركات التي تخضع للوائح هذا القانون ، وتتمثل الأهداف الأساسية لهذا التشريع في منع رشوة المسؤولين الأجانب ، وحفظ السجلات المالية المناسبة .

قانون Sarbanes-Oxley لسنة 2002 :

تعرضت العشرات من الشركات الكبيرة خلال مطلع الألفية إلى الإفلاس أو صعوبات مالية كبيرة ، ومن بين هذه الشركات ، هناك أسماء شهيرة مثل Enron ، و World Com ، و Global Crossing ، و Arthur Anderson ، و Merrill Lynch ، و Tyco ، و International ، و Halliburton للخدمات النفطية ، ونتيجة لذلك ، خسر الأمريكيون مليارات الدولارات من استثماراتهم ، وفُقد الكثير من الوظائف ، وخسر آلاف الأشخاص مدخراتهم التقاعدية بالكامل . بعدَ ذلك أصبحت عملية إصلاح الشركات مسألة لابد منها ، ويمكن توضيح مشاعر الجمهور بما ورد في تعليق المعلق الاقتصادي التليفزيوني Larry Kudlow. ما يلي :

> ليس الاقتصاد هو الذي يدفع أسواق الأسهم إلى التراجع ، إن هناك عدم ارتياح في Wall Street لأن الأفراد قلقون وخائفون ومحزونون ومحبطون من السلوكيات غير المتناسقة للقادة والمسؤولين المنتخبين . فمثل هذا المستوى من التردد والاتهامات وتعليق النشاط ، يجب ألا يحدث في مثل هذا البلد ، لكنه يحدث فعلاً . فما هو الحل ؟ وما هي الإجابات على ذلك ؟ لا أحد يملك إجابات مؤكدة لذلك . لكن لابد من اتخاذ خطوات صارمة من قبل القادة الوطنيين في مجالات التمويل ، والأعمال ، والمحاسبة ، والقانون ، والتحكم المؤسسي .

بالإضافة إلى الفضائح المذكورة ، زادت التوجهات اللامسؤولة لمسؤولي الشركات الفاشلة من عدم استقرار الوضع ، حيث أصرَّ Jeffery Skilling الرئيس التنفيذي لشركة Enron في جلسة استماع بالكونجرس على أن التقرير المالي التفصيلي والحذر في الإفصاح ليس من اختصاص المدير التنفيذي ، بل هو من اختصاص محاسبي الشركة

ومحاميها ، وبالمثل ادعى Bernie Ebbers المدير التنفيذي لشركة World Com أنه لم يكن على علم تام بالتصرفات الخاطئة للمدير المالي بالشركة في عملية التقرير . وقد نتج عن عدم الاستقرار العام بشأن هذه الموضوعات ، عقد جلسة استماع أمام أعضاء الكونجرس ، وتم في 25 أبريل 2002 تمرير قانون Oxley ، وفي 15 يونيو ، أقر مجلس الشيوخ قانون Sarbanes وقد عرف هذان القانونان بقانون Sarbanes- Oxley ، وقد وقع عليه الرئيس George W. Bush في 30يوليو 2002 .

وقد كانت أهم لوائح هذا التشريع هي كما يلي :

1- **إنشاء مجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة** : حيث يشرف هذا المجلس على عمليات مراجعة الشركات العامة التي تخضع لأحكام قانوني لجنة تداول الأوراق المالية رقمي 1933 و 1934 ويحتوي المجلس على خمسة أعضاء يعينون من أكثر الأفراد سمعة وتكاملاً ، ويجب على هؤلاء أن يكون لديهم التزام واضح بمصالح المستثمرين الأفراد والجمهور ، كما يجب أن يكون لديهم فهم لمسؤوليات الإفصاحات المالية المطلوبة في عرض القوائم المالية وتقارير المراجعة . **وتشمل واجبات هذا المجلس ما يلي :**

(أ) تسجيل شركات المحاسبة العامة (المراجعة) التي تعد تقارير المراجعة .

(ب) وضع معايير المراجعة ، ورقابة الجودة ، وأخلاق المهنة ، والاستقلال ، والمعايير الأخرى ذات الصلة بإعداد تقارير المراجعة .

(جـ) القيام بتفتيش شركات المحاسبة العامة المسجلة .

(د) القيام بالتحقيقات واتخاذ الإجراءات التأديبية وفرض العقوبات المناسبة متى كانت مناسبة ومبررة على شركات المحاسبة العامة والمراجعين العاملين بها .

(هـ) إنجاز أي مهام أو وظائف أخرى ضرورية أو مناسبة لتعزيز المعايير المهنية الرفيعة بين شركات المراجعة والمراجعين بهذه الشركات وتحسين جودة خدمات المراجعة التي تقدمها هذه الشركات أو المراجعين .

(و) تعزيز الالتزام بقانون تداول الأوراق المالية لسنة 1934 .

ومن سلطات هذا المجلس ما يلي :

(أ) المقاضاة ، والتعرض للمقاضاة ، ورفع الشكاوى ، والدفاع ، باسمه ومن خلال مجلسه ، وبموافقة لجنة تداول الأوراق المالية أمام المحاكم الفيدرالية أو محاكم الولاية أو أي محاكم أخرى .

(ب) القيام بعملياته واستخدام حقوقه وصلاحياته القانونية دون النظر إلى أي تحفظ أو ترخيص أو أي لوائح قانونية سارية في أي دولة أو أي قسم فرعي سياسي

2- **وضع معايير المراجعة ورقابة الجودة الاستقلالية** : حيث إن المجلس مطالب بالتعاون مع مختلف المجموعات المهنية للمراجعين المنخرطة في وضع المعايير . ويمكن للمجلس تبني المعايير المقترحة من قبل المهنة ، لكنه يمتلك أيضا سلطة تعديل أو تسوية أو إلغاء أو رفض أي معايير تقترحها المهنة . إضافة إلى أن شركات المراجعة مطالبة بإعداد أوراق مراجعة ومعلومات تفصيلية كاملة لتأييد النتائج التي توصلت إليها في كل تقرير من تقارير المراجعة ، والمحافظة عليها لفترة لا تقل عن سبع سنوات ، كما يجب على شركات المراجعة استخدام مراجعة شريك ثان وقبوله لتقارير المراجعة . وقد طور المجلس معياراً للمراجعة يطبق لمراجعة الرقابة الداخلية . ويشترط هذا المعيار على المراجعين تقييم ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية يحتوي على سجلات تعكس بدقة وعدالة عمليات الوحدة محل التقرير ، ويوفر ضماناً معقولاً بأن العمليات تُسجَّل بطريقة تسمح بإعداد القوائم المالية تماشياً مع الأدبيات الفنية ، كما يجب على المراجعين كذلك ضرورة الإفصاح عن نقاط الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي يكتشفونها في عمليات المراجعة .

3- **تفتيش شركات المراجعة** : حيث يقوم المجلس بعمليات مراجعة سنوية لشركات المراجعة التي تقوم بمراجعة القوائم المالية لأكثر من (100) شركة من الشركات التي يتداول الجمهور أوراقها المالية . ويجب على الشركات الأخرى الخضوع لمراجعة (تفتيش) الجودة هذه كل ثلاث سنوات . ويمكن للجنة تداول الأوراق المالية أو مجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة الأمر بالتفتيش الخاص لأي شركة مراجعة وفي أي وقت .

4- **وضع معايير المحاسبة** : حيث إن لجنة تداول الأوراق المالية مخولة بحق الاعتراف بتلك المعايير التي تضعها هيئة مستقلة لوضع المعايير باعتبارها مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها ، إذا كانت تقابل المعايير الواردة في قانون Sarbanes-Oxley والذي يحتوي على متطلبات تشترط على الهيئة واضعة المعايير ما يلي :

(أ) أن تكون وحدة مستقلة .

(ب) أن تكون محكومة بمجلس من الأمناء ، أو هيئة مكافئة ، تكون غالبيته ممن لم تكن لديهم وليست لديهم صلة بشركة للمراجعة خلال فترة السنتين السابقتين للعمل في مجلس الأمناء .

(جـ) أن تكون ممولة بطريقة تشابه طريقة تمويل مجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة من خلال الأتعاب المحصلة من شركات المراجعة والأطراف الأخرى .

(د) أن تكون قد تبنَّت إجراءات لضمان الأخذ في الاعتبار التغيرات في المبادئ المحاسبية بسرعة من خلال غالبية الأصوات . لاحظ على سبيل المثال ، الحاجة إلى الإبقاء على المعايير جارية ، ومدى ضرورة أو ملاءمة التقارب مع معايير المحاسبة الدولية .

5- **تحديد الخدمات الممنوعة** : حيث جعل هذا التشريع من غير القانوني لشركات المراجعة تقديم أي خدمات خلاف خدمات المراجعة للوحدة محل التقرير بصورة متزامنة مع مراجعة القوائم المالية . وتشمل الخدمات الممنوعة ما يلي :

(أ) إمساك السجلات أو الخدمات الأخرى المرتبطة بالسجلات المحاسبية أو القوائم المالية للوحدة محل التقرير .

(ب) تصميم أو تنفيذ نظم المعلومات المالية .

(جـ) خدمات تحديد أو تقدير القيمة ، أو آراء العدالة ، أو التقارير ذات الطابع المساهم (Contribution-in-kind) .

(د) الخدمات التأمينية (Actuarial Services) .

(هـ) تقديم خدمات المراجعة الداخلية .

(و) الوظائف الإدارية أو الموارد البشرية .

(ز) خدمات السمسرة أو المضاربة أو نصح المستثمرين أو خدمات الصيرفة الاستثمارية .

(ح) الخدمات القانونية وخدمات الخبراء التي لا ترتبط بالمراجعة أو أي خدمات أخرى لا تسمح بها القواعد العامة .

ويسمح القانون للمجلس منح إعفاءات من هذه القيود على أساس كل حالة على حدة ، على أن تكون خاضعة للمراجعة من قبل لجنة تداول الأوراق المالية ، ولا يمنع ذلك قانوناً تقديم خدمات خلاف خدمات المراجعة (تلك الخدمات غير المحرمة) إذا كانت هذه الخدمات توافق عليها مسبقاً لجنة المراجعة . ويجب على لجنة المراجعة الإفصاح للمستثمرين في التقارير الدورية عن قرارها السماح المسبق بهذه الخدمات . وتتم إزالة شرط الاعتراف المسبق ، إذا كان المبلغ الإجمالي للأتعاب من جميع الخدمات يقل عن نسبة 5% من المبلغ الإجمالي من الإيرادات المدفوعة من قبل المصدر لشركة المراجعة .

6- **تحريم الأعمال التي تؤثر على سير عملية المراجعة** : حيث حرَّم القانون على أي مسؤول أو مدير ممارسة التأثير ذي الطابع التحايلي على المراجع الذي يقوم بعملية المراجعة أو التلاعب به أو تضليله .

7- **المطالبة بإفصاحات معينة** : حيث يجب أن يعكس كل تقرير مالي جميع التسويات التصحيحيَّة المادية التي يحدد المراجع ضرورة القيام بها . ويجب أن يفصح كل تقرير مالي سنوي أو ربع سنوي جميع العمليات المادية خارج الميزانية والعلاقات الأخرى للوحدات التي لا يتم توحيد بياناتها المالية والتي قد يكون لها أثر مادي أو آثار مستقبلية على الوضع المالي للوحدة . وستقوم لجنة تداول الأوراق المالية بنشر قواعد تشترط ضرورة عرض معلومات مالية مبدئية (Pro-Forma) بحيث لا تحتوي على بيانات غير صحيحة ، ولا تهمل حقائق مادية تكون ضرورية بهدف جعل المعلومات غير مضللة .

8- **المطالبة بتصديق كل من المدير التنفيذي والمدير المالي** : حيث يتوجب على كل من المدير التنفيذي والمدير المالي ، التصديق على كل تقرير سنوي أو ربع سنوي ، بأن كلاً منها قام بمراجعة التقرير ، وأنه لا يحتوي على حد علمه على أي بيانات مادية

غير صحيحة ، وأنه لا يُهمل أي حقائق مادية ، وأن التقارير المالية والمعلومات المالية الأخرى الواردة في التقرير ، تعكس بعدالة الوضع المالي ونتائج الأعمال للشركة ، كما يجب أن يشهدا بأنهما مسؤولان عن وضع والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية ، وأنهما وضعا هذا النظام بما يوفر ضماناً بأن يعلما عن كل المعلومات المادية ، وأنهما قدَّما النتائج التي توصلا إليها بشأن فعالية النظام في التقرير ، وأنهما أعلما كلاً من المراجعين الخارجيين ولجنة المراجعة بالشركة عما يلي :

(أ) جميع نواحي القصور الجوهرية في تصميم أو عمل نظام الرقابة الداخلية ، مما قد يؤثر سلباً على قدرة الوحدة على تسجيل أو تشغيل أو تلخيص أو توصيل البيانات المالية .

(ب) أي غش أو تحايل سواء كان مادياً أم لا يكون أحد المستخدَمين الذين لهم دور مهم في نظام الرقابة الداخلية للوحدة موضوع التقرير أو متورطاً فيه .

المسؤوليات الأخلاقية المهنية: Ethical Responsibilities

إن دراسة الأخلاق من منظور فلسفي ، تستكشف وتحلِّل الأحكام والخيارات والمعايير الأخلاقية وتطرح التساؤل : كيف يجب أن نتصرف ؟ وبالتالي تحتاج الأحكام الأخلاقية الاجتماعية وأسس المعتقدات ، والمعايير الأخلاقية ، إلى تحليل أكثر شمولية مما يمكن الحصول عليه من بيانات المجالات الأخرى ، لنأخذ مثلا الفرق بين العلم والفلسفة ، فالعالم وهو يتصرف بصفة مهنية لا يجد من الضروري تمرير أحكام قيميَّة على عمله ، ويمكنه التنصل من مسؤولية استخدام النتائج التي توصل إليها ، كما في حالة الأسلحة النووية والبيولوجية ، لكن الفلاسفة يقيِّمون ويعطون أحكاماً قيميَّة لأعمال العلماء ، لأن هدف الفلسفة هو تقييم جميع جوانب الشخصية البَشرية وأفعالها وتجاربها ، وبالمثل ، لابد للعالم (والمحاسب كذلك) بصفته شخصاً يفكر ، أن يضع أحكاما قيميَّة تتعلق بعمله ونتائجه .

إن المصطلحين (قواعد السلوك المهنية) (Ethics) والأخلاق (Morals) لا يستخدمان بصورة تبادلية ، فالأخلاق المهنية (مشتقة من الكلمة اليونانية (Elhike علم الشخصية) هي دراسة القضايا الأخلاقية ، في حين أن الأخلاق (مشتقة من الكلمة اليونانية (Mores) الأعراف والطبائع ، هي معايير يراعيها الأفراد في سلوكهم وعملهم

اليومي . وتعتبر المهن بما فيها المحاسبة ، استثناءً لهذه القاعدة العامة ، فقوانين العمل المهنية تحدد المعايير الدنيا لممارسة المهنة ، وخرق هذه المعايير يجعل المهنة غير أخلاقية مهنياً ، أما بالنسبة للشخص العادي فخرقه للقواعد الشخصية للسلوك ، يجعله ذلك شخصياً عديم الأخلاق (Immoral) .

وتعتمد فلسفة الأخلاق المهنية للحضارة الغربية بشكل كبير على مفهوم النفعية (Utilitarianism) وهي كما تم صقلها من قبل John Stuart Mill تحقق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الأفراد . وتبين الأخلاق المهنية للمحاسبين واجبات تتجاوز واجبات الشخص العادي . وقد لخص رئيس المحكمة العليا الأمريكية Warren Burger المسؤوليات الخاصة للمحاسبين تجاه المجتمع ، كما ناقشنا في الفصل الأول ، ويتطلب الوفاء بهذه المسؤوليات من المحاسبين ، المحافظة على معايير أخلاقية عالية للعمل المهني ، فقد منح المجتمع الاستقلال الذاتي للكثير من المهن بما في ذلك الرقابة الذاتية ، وفي المقابل ، يجب على المهن تحمل واجباتها في رفع مستوى العمل المهني لأعضائها ، وإلا سيتدخل واضعو السياسة بخفض أو إزالة الاستقلال والرقابة الذاتية . ويجب أن تضم الأخلاق المهنية للمحاسبين المبنية على مفهوم النفعية ، جميع الاعتبارات المتعلقة بالنتائج الممكنة لقرارات الأفراد أو المجموعات المتأثرة بالقرار ، ومن بين هؤلاء الأفراد أو المجموعات ، هناك حملة الأسهم الفعليين والمحتملين والدائنين والموردين والعملاء والمستخدمين والمجتمع ككل .

إن ممارسات المحاسبة المهنية تتسم بعدم التأكد الذي قد يخلق ورطة أخلاقية مهنية ، وقد حدد Loeb عدداً من المشاكل الأخلاقية التي قد تواجه المحاسبين الأفراد والشركات ، وهذه المشاكل هي :

1- **الأستقلالية (Independence)** : يتطلب مفهوم الاستقلال الانفصال التام في المصالح المالية والأعمال بين المحاسب القانوني والشركة ، وبالتالي يجب على المراجع أن يلعب دور المراقب الجيد الذي يحافظ على وظيفة الحارس العمومي ، فكيف تطور الشركات سياسات لضمان المحافظة على هذا الواجب ؟ .

2- **نطاق الخدمات (Scope of Services)** : ما هي الخدمات الأخرى (مثل الاستشارات وإعداد الإقرارات الضريبية والنصائح والاستثمارات الضريبية) التي تتناسب مع

المراجعة المالية ؟ وما هي النقطة التي يفقد عندها المراجع استقلاله بتقديم خدمات أخرى خلاف المراجعة للعميل ؟ .

3- **السرية (Confidentiality)** : متى تتعارض وظيفة الحارس العمومي التي يؤديها المراجع مع واجباته في الإبقاء على أنشطة العميل سرية ؟

4- **تطوير الممارسة (Practice Development)** : إن إزالة القاعدة التي تمنع الدعاية (ستتم مناقشتها لاحقاً في هذا الفصل) تسمح بقدر كبير من الحرية ، لكن الدعاية يجب ألا تكون مضللة أو خاطئة ، فكيف يمكن للشركات تطوير سياسات لتحديد طبيعة ومدى أنشطة التطوير المهني ؟

5- **الخلافات حول القضايا المحاسبية (Differences in accounting Issues)** : كيف تقوم شركات المحاسبة بتطوير سياسات للتعامل مع الحالات التي ترغب فيها الشركة معالجة عملية معينة بطريقة تعتقد أنها غير مقبولة لشركة المراجعة؟ (في هذه الحالات ، قد تهدد الشركة بطرد المراجع والبحث عن شركة مراجعة تقبل بموقف الإدارة في الشأن المحاسبي ، وهو ما يعرف بشراء الرأي (Opinion Shopping) .

يمكن الحصول على ما قد يساعد في حل المشكلة الأخلاقية المهنية من خلال إطار عمل تحليلي ، وهدف مثل هذا الإطار ، هو المساعدة في تحديد القضايا الأخلاقية المهنية ، وتقرير أساس مناسب للتصرف فيها . ويمكن على سبيل المثال ، **استخدام المدخل التالي المكوَّن من ست خطوات في هذا الشأن** :

1- الحصول على الحقائق الملائمة .
2- تحديد المشاكل والقضايا الأخلاقية المهنية .
3- تحديد الأفراد أو المجموعات المتأثرة بالمشكلة .
4- تحديد البدائل المتاحة للتصرف .
5- تحديد كيفية تأثر الأفراد أو المجموعات بالحلول البديلة .
6- تقرير وجه التصرف المناسب .

وقد كان أحد الجوانب الأخرى لموضوع الأخلاق المهنية هو مسألة القانونية والأخلاقية ، ومعنى ذلك أنه إذا ما كان عمل معين عملاً قانونياً ، فهل يجعله ذلك

أخلاقياً من الناحية المهنية ؟ إن الإجابة الواضحة لهذا السؤال هي لا ، لأن العبودية كانت قانونية في يوم من الأيام في الولايات المتحدة . وفي الواقع هناك افتراض عام في المجتمع بضرورة كون السلوك الأخلاقي المهني أرفع مستوى من السلوك القانوني ، وبالتالي ، قد تكون التصرفات التي تتماشى مع المعايير الأخلاقية المهنية الحالية ، ولا تتماشى مع المعايير القانونية الحالية ضرورية لتغيير المعايير القانونية غير الأخلاقية ، فمثلاً لنأخذ قضايا التمييز الجنسي والعرقي كمثال ، فقد كانت شركات المراجعة حتى السنوات القريبة ، لا تستأجر النساء أو أفراد الأقليات العرقية ، وقد ساعدت التصرفات المختلفة للمجتمع ، التي كان بعضها غير قانوني في ظل القوانين السائدة آنذاك ، في إزالة هذه الممارسات ، لدرجة أصبح معها ما يزيد على 50% من الاستئجارات الجديدة في شركات المحاسبة من النساء ، وتعمل شركات المراجعة إلى جانب المهنة على مجموعة من النشاطات المختلفة ، التي تهدف إلى تشجيع الأقليات العرقية على اختيار المحاسبة كوظيفة مهنية لهم .

قانون العمل (السلوك) المهني: The Professional Code of Conduct

يتوقع من المحاسبين ، كمهنيين ، المحافظة على مستوى مرتفع من أخلاق العمل المهني ، يتجاوز قوانين المجتمع ، والسبب في ذلك هو حاجة المجتمع لثقة الجمهور في جودة الخدمات التي تقدمها المهنة ، بغض النظر عن الأفراد الذين يقدمونها ، لأن ثقة الجمهور في جودة الخدمات المهنية ، تتعزز بتشجيع المهنة لمعايير مرتفعة للأداء ، والعمل المهني الذي يقوم به أعضاؤها .

وقد أثبت معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي على مر السنين ذاته كهيأة مهنية أخلاقية تتعامل مع فن وليس علماً ، وقد كان لابد أن ينظر إلى المحاسبة من قبل المجتمع ، بطريقة مشابهة لنظرته إلى مهنتي الطب والقانون ، باعتبارها تتأثر بدافع الخدمة أكثر من تأثرها كلية بدافع الربح . وتحتم الطبيعة الحكمية للمحاسبة ، باعتبارها فناً ، وجود قواعد موحدة تشمل جميع الحالات ، وبالتالي لا يعتمد أساس المهنة على وضع المعايير أو الضوابط ، بل على قواعد العمل الأخلاقي المهني . ومحاولة لتدعيم وتقوية وجهة النظر هذه وضعت مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة شكلاً من أشكال قوانين العمل المهني منذ مطلع القرن العشرين ، وقد نشر القانون

الأصلي الذي كان يشكل جزءاً من قوانين الجمعية الأمريكية للمحاسبين المهنيين ، وهي سلفاً معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، لأول مرة سنة 1905 ، وكان يحتوي على قاعدتين فقط ، إحداهما : تمنع الأعضاء من السماح لغير الأعضاء من الممارسة المهنية باسم الأعضاء ، وهو ما يستدعي من جميع أعضاء الشركة الانضمام إلى الجمعية الأمريكية للمحاسبين المهنيين وليس فقط الشركاء المديرين ، أما القاعدة الثانية فتمنع دفع أتعاب عمولة لمن يأتي بالعمل . وقد كان هذا النطاق المحدود للإصدار الأول من القانون ، يعتمد على الاعتقاد بأن القانون المكتوب لا يمكن أن يعبر عن كل الالتزامات الأخلاقية لمسؤولية المحاسبة أمام المجتمع .

ومن خلال قواعد تم تبنّيها لاحقاً سنة 1917 ، عدّلت المنظمة ، بعد أن أعيدت تسميتها وأصبحت معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، قواعد العمل المهني لتشمل قواعد تمنع التصرفات المختلفة مثل الأتعاب المشروطة ، والمنافسة ، والدعاية ، وتشكيل شركات الأشخاص ، والتنبؤات ، ووجود مصالح مالية كبيرة في شركة العميل .

وقد تم تبنّي قاعدة تتعلق بالاستقلال سنة 1934 ،استجابة لقانوني سنة 1933 و1934 ثم تم ضم هذه القواعد بعد ذلك سنة 1941 في قانون جديد يحتوي على جزء يتعلق بالمعايير الفنية .

وقد كان يُنظر إلى المحاسبين ، كما رأينا في الفصل الأول ، من قبل المجتمع نظرة جيدة في الفترة التي أعقبت انهيار السوق المالي سنة 1929 ، وبالتالي لم يكن لزاماً على المهنة القيام بإجراءات صارمة للحصول على ثقة الجمهور ، حيث اهتمام المهنة الأساسي حتى سنة 1941 ينحصر في مفاهيم الثقة والكفاءة والاستقلال ، وقد كان تركيز الأعمال التأديبية للمهنة في هذه الفترة ، وحتى في الفترة اللاحقة إلى حد ما ، ينصب على القيود على الممارسات التنافسية غير المهنية ، مثل المنافسة للحصول على العمل ، والدعاية والإعلان ، التعدي على ممارسات المحاسبين القانونيين الآخرين ، واقتناص موظفي شركات المحاسبة الأخرى ، وتعتمد القواعد التي تمنع هذه التصرفات على اعتقاد أنها تقضي على الاستقلال ، وتضر التجانس بين الممارسين للمهنة .

وقد تم تعديل قانون العمل المهني مرة أخرى سنة 1962 ، ورغم أن القانون المعدل احتوى أساساً على نفس القواعد التي احتوى عليها قانون 1941 ، فإن هذه القواعد

صنّفت في خمس لوائح مستقلة ، حيث احتوت اللائحة الأولى وهي بعنوان "العلاقات مع العملاء والجمهور" على بيان أكثر صراحة بشأن الاستقلال ، وجاءت اللائحة الثانية تحت عنوان "المعايير الفنية" ، وغطت اللائحة الثالثة الدعاية والإعلان والممارسات الدعائية والإعلانية والمنافسة ، وجاءت تحت عنوان "الممارسات الدعائية والإعلانية" ، أما اللائحة الرابعة فناقشت قواعد العضوية ، وتمت تسميتها "الممارسات التشغيلية" ، وأخيراً عرّف الفصل الخامس المعنون " العلاقات مع الأعضاء الزملاء" ، ممارسات الحصول على العملاء والعمال بطريقة غير مقبولة .

وقد أثرت الصحوة الاجتماعية اللاحقة أثناء الستينيات وأثر التحقيق في فضيحة Watergate سنة 1974 في مهنة المحاسبة ، فقد وجد ، على سبيل المثال ، أن العديد من الشركات الكبيرة ، قامت بتقديم مساهمات غير قانونية للحزب الجمهوري ، وكشفت التحقيقات عن حسابات سرية تُستخدم للتستر على الرشاوى وعمولات الحصول على الأعمال ، وقد ادّعت المهنة أن من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – اكتشاف مثل هذه العمليات ضمن المسار العادي لعملية المراجعة ، كما قيل كذلك إنه حتى لو تم اكتشاف مثل هذه العمليات غير القانونية ، فلن يكون لها أثر مادي على القوائم المالية للشركة ، لذلك لم تكن تستدعي الإفصاح ، ومع ذلك ساعد الفشل في الكشف عن هذه الأنشطة غير القانونية من خلال عمليات المراجعة العادية إلى تضاؤل الثقة في قواعد الأخلاق المهنية لمهنة المحاسبة . ونظراً لهذه القضايا وفشل شركات المراجعة في الكشف عن حالات إفلاس كانت وشيكة لعملاء مراجعة كبار أمثال National Student Marketing و Penn Central و Equity Funding ، فقد نشر الكونجرس الأمريكي سنة 1997 ، دراسة أكدت على وجود نقص خطير في الاستقلال ، ونقص في التزام شركات المراجعة الكبرى بحماية الجمهور .

وخلال هذه الفترة ، كانت اللجنة الفرعية للتحقيق والمتابعة التابعة لمجلس النواب (وهي لجنة تابعة للكونجرس تشرف على لجنة تداول الأوراق المالية) تجري تحقيقاً في الممارسات المحاسبية لصناعة النفط والغاز التي استدعت قدراً أكبر من التحقيق والتحري . وقد لخص رئيس اللجنة John Moss في تقرير نشر سنة 1978 ، مخاوف الكونجرس بشأن الأحداث التي حدثت ، وكان من بين الأحداث التي تسببت في مشاكل خاصة حوادث الإفلاس دون سابق إنذار من المراجعين للمستثمرين بوجود ما

هو خطأ ، وانهيار ما يزيد على 100 شركة من شركات السمسرة في نهاية الستينيات نظراً للطرق غير الثابتة لتحديد النسب الرأسمالية ، وغياب إجراءات محاسبية موحدة في صناعة الطاقة ، والحوادث المكتشفة في علاقتها بفضيحة Water gate .

وقد ظهر اهتمام الكونجرس لاحقاً في منتصف الثمانينيات بمهنة المحاسبة في شكل عدد أكبر من جلسات الاستماع أمام اللجنة الفرعية للإشراف والمتابعة التي سبقت إدارتها من قبل النائب John Dingell ، وقد كان الاهتمام الأساسي لهذه اللجنة هو دور المراجعين في اكتشاف الغش ، فقد تساءل Dingell حول ما إذا كان إدراك الجمهور وإدراك المهنة لمسؤولية المحاسب متوافقين ؟ كما تساءل كذلك حول ما إذا كانت القواعد القانونية عاجزة ؟ وما إذا كانت المؤهلات المطلوبة للحصول على ترخيص ممارسة المراجعة كافية ؟ وهل وضع السياسات ذاتياً من قبل مهنة المحاسبة مناسب ؟ وبعبارة أخرى ، كان يشكك في محافظة المهنة على المعايير الأخلاقية المهنية ، ويشير إلى عدم قدرتها على رقابة ذاتها .

لم يكن واضعو السياسة آنذاك ، هم الوحيدون الذين عبروا عن مخاوفهم ، ففي فترة السبعينيات انضم بعض المحاسبين إلى نقاد مهنة المحاسبة ، فقد قال Abraham Briloff مثلاً ، وهو أستاذ محاسبة في كلية Baruch في جامعة نيويورك ، في سلسلة من الكتب والمقالات والشهادات أمام الكونجرس ، أن العديد من القوائم المالية المنشورة ليست معدة بشكل عادل تماشياً مع المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، وأن مجلس معايير المحاسبة المالية لم يؤد مسؤولياته في تطوير معايير المراجعة ، وأن شركات المراجعة لم تحل مشكلة الخلاف في المشاكل المحاسبية التي سبقت مناقشتها بصورة مناسبة ، مما أدى إلى العديد من الحالات الناجحة لشراء الرأي .

وقد ساعدت أحداث السبعينيات والثمانينيات على التشكيك في قدرة المحاسبين على الكشف عن الغش والكشف عن المساهمات غير القانونية والتنبؤ بالفشل ، وبالتالي تم التشكيك في كفاءتهم المهنية ، ونتيجة لذلك ، كانت المهنة تواجه تشريعاً يهدد بتنظيم الممارسات المحاسبية والرقابة عليها .

وقد انخرط معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، في استجابة جزئية لهذه القضايا ، في العديد من الأنشطة في محاولة لإزالة الانتقادات الموجهة لمهنة المحاسبة ، وتم سنة 1973 تعديل قانون قواعد العمل المهني ، وكانت السمة الأساسية للقانون

المعدل هي المطالبة بالالتزام بمعايير المراجعة ، ومنع إبداء الرأي بأن القوائم المالية معدة تماشياً مع معايير المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، إذا كانت هذه القوائم تنحرف عن أحد المبادئ المحاسبية . وكما ناقشنا سابقاً ، جَعَلَ إدراج هذه القاعدة كلاً من نشرات البحوث المحاسبية ، وآراء مجلس مبادئ المحاسبة ، وقوائم معايير المحاسبة المالية أكثر تعزيزاً في ظل قانون العمل المهني ، وقد احتوى قانون 1973 أيضاً على مناقشة للنمط الفلسفي الذي تدفقت به القواعد من المفاهيم وسبب أهمية هذه المفاهيم للمهنة .

بعد ذلك شكل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي سنة 1974 ، لجنة لمسؤوليات المراجع ، وقد دعا التقرير النهائي لهذه اللجنة ، ويعرف بتقرير Cohen اللجنة التنفيذية لمعايير المراجعة إلى أن تأخذ في الاعتبار ، تطوير تقرير محسن للمراجعة ، كما أوصى التقرير كذلك ، بتطوير معايير لتقييم الرقابة المحاسبية الداخلية ، ووضع لجان مراجعة مستقلة . وقد قام المعهد لاحقاً بتأسيس قسم خاص لشركات المراجعة يتكون من قسمين فرعيين ، **أحدهما** : خاص بالشركات التي لديها عملاء مسجلون لدى لجنة تداول الأوراق المالية ، **والثاني** : للشركات التي لديها عملاء في الممارسات الخاصة .

وقد كانت عضوية القسم الأول تتطلب الرقابة الذاتية ، بما في ذلك مراجعة النظير من الخارج (External Peer Review) لإجراءات وممارسات المراجعة ، إضافة إلى أن أنشطة هذا القسم يشرف عليها مجلس إشراف عام . وكما لاحظ النائب Dingell يمكن نسبة بعض الانتقادات الموجهة إلى ممارسات مهنة المحاسبة إلى وجود فجوة في التوقعات ، أي وجود فرق بين ما يشعر به مستخدمو القوائم المالية والمجتمع ككل أنه مسؤولية المراجع ، وما يشعر به المحاسب والمهنة أنه مسؤوليته ، ونتيجة لذلك ، أصدر مجلس معايير المراجعة بالمعهد تسعة معايير جديدة سنة 1988 ، في محاولة لتضييق هذه الفجوة ، **وبشكل محدد ، وفيما يتعلق بتناول بعض نواحي المشكلة التي تطرق لها النقاد ، سيكون تأثير هذه المعايير هو** :

1- توسيع مسؤولية المراجع عن دراسة موثوقية نظام الرقابة الداخلية للشركة عند تخطيط المراجعة .

2- تحديد مسؤولية المراجع عن أخطاء التقرير والمخالفات والأفعال غير القانونية من العملاء .

3- مطالبة المراجعين بتقييم قدرة الشركة على الاستمرار (Going Concern) .

وفي ذات الوقت تقريباً ، كان قانون العمل المهني قيد المراجعة ، وفي سنة 1983 ، عين المعهد لجنة خاصة لدراسة ملاءمة وفعالية هذا القانون في ظل الظروف السائدة آنذاك ، وقد أشار تقرير هذه اللجنة ويعرف بتقرير Anderson إلى أن الأداء الفعال يجب أن يقابل ستة معايير هي :

1- المحافظة على المصلحة العامة (مصلحة الجمهور) .

2- الاعتراف بالدور الكبير للمراجع في عملية التقرير المالي .

3- المساعدة في ضمان الأداء الجيد والحيلولة دون الأداء المتدني .

4- المساعدة في ضمان موضوعية وتكامل الخدمات العامة .

5- تعزيز مكانة وهَيْبَة المراجع .

6- توفير استرشادات للعمل المناسب .

وقد قبل أعضاء المعهد توصيات هذا التقرير ، وعدلوا قانون العمل المهني (قواعد السلوك المهني) سنة 1988 ، وأصبح هذا القانون يتكون الآن من أربعة أجزاء هي :

- **المبادئ** : هي معايير العمل الأخلاقية المهنية في صورة فلسفية .
- **قواعد العمل** : الحد الأدنى لمعايير العمل الأخلاقي المهني .
- **التفسيرات** : هي تفسيرات القواعد من قبل قسم معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي للأخلاق المهنية .
- **القواعد الأخلاقية المهنية** : هي التوضيحات المنشورة والإجابات على الأسئلة المتعلقة بالقواعد المقدمة إلى معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي من قبل المحاسبين الممارسين للمهنة ، والآخرين المهتمين بالمتطلبات الأخلاقية المهنية .

وباختصار ، جلب العقدان الماضيان تساؤلات من النقاد ، تتعلق بأخلاق العمل المهني للمراجعين ، وقد استجابت المهنة بتحديد مسؤولياتها بشكل أكبر ، ومحاولة تضييق فجوة التوقعات ، وقد أدت الفضائح التي شهدها مطلع القرن العشرين ، إلى تراجع النظرة الجيدة التي كانت تحظى بها المحاسبة ، لكن توصل استطلاع Gallup سنة 2003 إلى أن صورة المهنة بدأت تتحسن . ووفقا لتحليل الاستطلاع ، يبدو أن المهنة التي استعادت قدراً كبيراً من مكانتها مقارنة بغيرها من المهن خلال السنة ، كانت هي مهنة المحاسبة ، حيث ارتفع ترتيبها من) 0% وقد أعطاها العديد من الأفراد في واقع الأمر نسب ترتيب سلبية إلى 31% ، لكنها لم تصل حتى الآن إلى 39% والتي كانت قد

منحت إياها في سنة 2001 قبل أن تلقي فضيحة Enron وفضائح أخرى مماثلة لها الظلال على دور شركات المحاسبة في سوء الممارسات التي تقوم بها هذه الشركات . لكن يتوجب على المهنة ، الاستمرار في الكفاح لتحسين هذا الشعور لدى الجمهور ، كما يجب النظر إلى قواعد العمل المهني المحاسبي كنقطة بداية في تحديد الأخلاقيات المهنية للمحاسبين ، وقد يكون من الضروري إعادة النظر في نطاق الخدمات ، لأن نفس الاستطلاع كشف عن بعض المخاوف المتعلقة بالخدمات المتنوعة التي تقدمها شركات المراجعة لنفس العميل .

فهذه الموضوعات وغيرها من الموضوعات التي تقلق الجمهور ، يجب حلها ليتسنى للمحاسبة الاستمرار في لعب دور الحراسة العمومية بطريقة مقبولة للمجتمع .

معايير المحاسبة الدولية : International Accounting Standards

إن معيار مجلس معايير المحاسبة الدولية ، الذي يتناول متطلبات الإفصاح والمسؤوليات الأخلاقية المهنية ، هو معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعنون "عرض القوائم المالية" ، ويشترط هذا المعيار والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعنون أصلاً "الإفصاح عن السياسات المحاسبية" (وكذلك المعايير (5) و (13) أيضاً) على الشركات عرض قائمة تفصح عن كل بند من الدخل أو المصروف أو المكاسب أو الخسائر لتشترط المعايير الأخرى عرضه مباشرة في حق الملكية ، وإجمالي هذه البنود كذلك .كما اشترط كذلك أن تعرض ملاحظات القوائم المالية معلومات عن أساس عرض القوائم المالية ، والسياسات المحاسبية المختارة ، وكل المعلومات الأخرى التي تتطلبها معايير لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ولا تظهر في أي مكان آخر من القوائم المالية ، وتوفير كل المعلومات الضرورية للعرض العادل .

وقد علق موظفو مجلس معايير المحاسبة المالية في مراجعتهم لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) على أن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، يستخدم مصطلح الإفصاح لإدراج البنود في القوائم المالية أو في الهوامش ، وبالتالي يمكن أن يظهر البند المطلوب الإفصاح عنه من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في أي من المكانين ، وقد كان ينظر إلى هذه المعالجة باعتبارها تزيد من تعقيد المقارنات بين الشركات والتحليل المالي لهذه الشركات ، لكنهم علقوا كذلك على أنه من غير المحتمل إدراج أي فروق جوهرية في المعلومات في ظل أي من المدخلين ، إضافة إلى أن موظفي مجلس معايير المحاسبة

المالية أشاروا إلى أن مطالبة لجنة تداول الأوراق المالية بعرض التغيرات في حقوق الملكية مشابهة لما هو مطلوب في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (130) لكن الإفصاح عن بعض البنود قد يختلف في ظل كلا المعيارين .

وقد تناول مجلس معايير المحاسبة الدولية موضوع التقرير المالي الفصلي في قائمة معايير المحاسبة الدولية رقم (34) المعنونة "التقرير المالي المرحلي" . وقد عرف هذا الإصدار الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي المرحلي ، وقدم استرشادات للعرض والقياس ، وعرَّف مبادئ الاعتراف والقياس التي يجب اتباعها في عرض التقارير المالية المرحلية ، واستطرد المجلس ليخلص إلى أن قرار نشر وتكرار عملية التقرير هو مسألة متروكة للقوانين الوطنية .

وقد تم تحديد الحد الأدنى لمحتوى التقرير المرحلي بأنه ميزانية وقائمة دخل ملخصتين ، وقائمة تدفقات نقدية ، وقائمة تغير في حقوق الملكية ملخصتين كذلك ، وجميع الملاحظات الهامشية الضرورية لفهم هذه القوائم . وقد اشترط معيار المحاسبة الدولي رقم (34) على الشركات استخدام نفس المبادئ المحاسبية المستخدمة في التقارير السنوية في التقارير المرحلية ، كما تبنى وجهة النظر التكاملية للتقارير المالية المرحلية (الفصلية) .

وقد أشار تحليل مجلس معايير المحاسبة المالية لهذا المعيار إلى أنه مشابه لرأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (28) من حيث إن كليهما يشترط استخدام نفس المبادئ المحاسبية المستخدمة بالتقارير السنوية للتقارير المرحلية ، ورغم أن هناك بعض الفروق الطفيفة التي تمت ملاحظتها ، فإنه تم الخلاص إلى أن المعلومات التي تقدمها المشروعات التي تطبق رأي مجلس مبادئ المحاسبة أو المعيار الدولي ستكون متشابهة .

الخلاصة Summary

لقد أصبح الإفصاح العادل والشامل ذا أهمية بالغة في عملية التقرير المالي . واستجابة للاحتياجات الاجتماعية المتغيرة ، فقد تناول كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ، ولجنة تداول الأوراق المالية بشكل خاص ، موضوع الإفصاح ، وقد أصبحت مراعاة وتطوير قواعد أخلاق العمل المهني مهمة أيضاً في مهنة المحاسبة ، فأصبح مطلوب من المحاسبين كمهنيين المحافظة على أرفع مستويات الأخلاق المهنية .

المصطلحات

Abusing materiality concept	خرق مفهوم المادية
Accelerated de preciation	الاستهلاك المعجل
Access to authoritative literature	إمكانية الوصول إلى الأدبيات الرسمية
Accounting changes	التغيرات المحاسبية
Accounting for business combinations	المعالجة المحاسبية لاندماج مشروعات الأعمال
Accounting for income taxes	المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل
Accounting for inflation	المعالجة المحاسبية للتَّضخم
Accounting for multiple entities	المعالجة المحاسبية للوحدات المتعددة
Accounting for the pension fund	المعالجة المحاسبية لَصندوق (أموال) المعاشات
Accounting policies	السياسات المحاسبية
Accounting principles board	مجلس المبادئ المحاسبية
Accounting research bulletins	نشرات البحوث المحاسبية
Accounting series releases	سلسلة الإصدارات المحاسبية
Accumulated benefits obligation	التزام المنافع التجميعية
Actuarial services	الخدمات التأمينية
Additional paid-in capital	مبالغ إضافية لرأس المال (علاوة الإصدار)
Additional temporal differences	فروق وقتية إضافية
Adverse opinion	رأي سلبي (معاكس)
Agency theory	نظرية الوكالة
Allocation versus non-allocation	التوزيع مقابل عدم التوزيع (توزيع الضرائب)
Alternative Inter-period Tax Allocation Methods	الطرق البديلة لتوزيع الضرائب بين الفترات

American accounting association	جمعية المحاسبة الأمريكية
American association of public accountants	جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية
American institute of accountants	معهد المحاسبين الأمريكي
American institute of certified public accountants	معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي
Amortization	الإهلاك
Amortization of prior service cost	إهلاك تكاليف الخدمات السابقة
Amortization of the transition obligation	إهلاك الالتزام الانتقالي
Amortized cost	التكلفة المستنفدة
Analysts' reports	تقارير المحللين
Apprenticeship system	نظام التمهن
A statement of accounting principles	قائمة مبادئ المحاسبة
Asset valuation	تقييم الأصل
Asset retirement obligation	التزام تخريد الأصل
Asset retirement cost	تكلفة تخريد الأصل
Assets	الأصول
Assets acquired in non-cash transactions	الأصول المقتناة في عمليات غير نقدية
Assets utilization rate	معدل استغلال الأصول
A tentative statement of accounting principles underlying financial statements	قائمة مبدئية بمبادئ المحاسبة التي تحكم اعداد القوائم المالية للشركات
Auditor's report	تقرير المراجع
Authoritative Guidance	الاسترشادات الرسمية
Average	المتوسط
Averaging Techniques	أساليب المتوسط
Basic earning per share	ربح السهم الواحد الأساسي

Basic financial statements	القوائم المالية الأساسية
Basic research costs	تكاليف البحوث الأساسية
Behavioral accounting research	البحث المحاسبي السلوكي
Behavioral approach	المدخل السلوكي
Benchmark treatment	المعالجة المعيارية للصناعة
Benefit approach	مدخل المنافع
Benefits/year service	مدخل منافع وسنوات الخدمة
Bond covenant	شروط السند
Bonds classification	تصنيف السندات
Bonds interest expense	مصروف فوائد السندات
Bonds issue costs	تكاليف إصدار السندات
Bonds payable	السندات
Bonds selling price	أسعار بيع السندات
Booster shots	الطلقات الترويجية
Bullish ratings	تقييمات متفائلة
Business combinations	اندماج مشروعات الأعمال
Buy	الشراء
Buy side	جانب المشتري
Call provisions	قابلية الاستدعاء
Capital	رأس المال
Capital and revenue expenditures	المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية
Capital asset pricing model	نموذج تسعير الأصل الرأسمالي
Capital leases	الاستئجارات الرأسمالية
Capital maintenance	المحافظة على رأس المال
Capital stock	رأس المال أسهم
Cash	النقدية
Cash Equivalents	المكافئات النقدية
Cash flow from financing activities	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

Cash flow from investing activities	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
Cash flows from operating activities	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
Cashier's checks	صكوك أمين الصندوق
Catch-up	الطريقة الاستدراكية
Change in an accounting principle	التغيّر في المبادئ المحاسبية
Change in reporting entities	التغيرات في الوحدات محل التقرير
Changes in estimates	التغير في التقديرات
Claim on asst	الحق على الأصول
Claim on income	الحق على الدخل
Classical approach	المدخل الكلاسيكي
Commander theory	نظرية المسيطر
Committee on accounting procedures	لجنة الإجراءات المحاسبية
Common stock	الأسهم العادية
Common stock earnings	أرباح الأسهم العادية
Common stock earnings leverage ratio	نسبة رفع أرباح الأسهم العادية
Comparability	قابلية المقارنة
Comparability and consistency	قابلية المقارنة والثبات
Compensatory plan	الخطط التعويضية
Competitive factors	العوامل التنافسية
Competitive pressure	الضغط التنافسي
Components of working capital	مكونات رأس المال العامل
Composition of the governing body	تشكيلة الهيئة الحاكمة للوحدة
Composition of senior management	تشكيلة الإدارة العليا للوحدة
Comprehensive allocation	التوزيع الشامل
Comprehensive income	الدخل الشامل
Comprehensive interperiod income tax allocation	التوزيع الشامل لضرائب الدخل بين الفترات

Comprehensive review of literature	المراجعة الشاملة للأدب
Comprehensive versus partial allocation	التوزيع الشامل مقابل التوزيع الجزئي
Conceptual issues	المسائل المفاهيمية
Confidentiality	السرية
Conglomerates	التكتُّلات
Conservatism	التحفظ (الحيطة والحذر)
Consolidated set of decision factors	مجموعة عوامل القرار الموحدة
Consolidation	القوائم المالية المجمعة
Consumption	استهلاك
Contingencies	الأحداث المحتملة
Contingently issuable shares	الأسهم محتملة الإصدار
Continuity	الاستمرارية
Contribution-in-kind	التقارير ذات الطابع المساهم
Contrition	قائمة تراجع
Conversion	التحويل
Conversion features	خصائص التحويل
Convertible debt	الدين القابل للتحويل
Convertible provisions	قابلية التحويل
Convertible securities	الأوراق المالية القابلة للتحويل
Cookie jar reserves	المخصصات المؤقتة
Corridor	المعبر
Cost	التكلفة
Cost allocation	توزيع التكاليف
Cost and/or capacity improvement	تكاليف خفض التكلفة أو تحسين الطاقة الإنتاجية أو هما معا
Cost approach	مدخل التكـلفة
Cost-benefit constrain	محددات التكلفة – المنفعة

Creative acquisition accounting	المعالجة المحاسبية الخلاقة لعمليات الشراء
Credit risk	مخاطر الأئتمان
Creditworthiness	المكانة الائتمانية
Criteria for Classifying Leases	معايير تصنيف عقود الاستئجار
Critical perspective research	بحوث المنظور الانتقادي
Criticisms of the pooling of interests method	الانتقادات الموجهة إلى القوائم المالية المجمعة (دمج المصالح)
Cross-cutting issues	المشاكل التقاطعية
Cumulative provisions	قابلية التجميع
Current accounting practice	الممارسة المحاسبية الراهنة (الحالية)
Current assets	الأصول المتداولة
Current liabilities	الالتزامات قصيرة الأجل
Current maturities	الالتزامات المتداولة
Current rate method	طريقة المعدل الجاري
Current Usage	الاستخدام الحالي
Current value accounting	المحاسبة وفق القيمة الجارية
Current value and the historical accounting model	القيمة الجارية ونموذج المحاسبة التاريخي
Current-noncurrent method	طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة
Debenture	السندات العادية
Debt versus equity	الدين مقابل حقوق الملكية
Decision usefulness	فائدة القرار
Deductible amount	مبلغ قابل للاستقطاع
Deductive approach	المدخل الاستنباطي
Deferrals	الإيرادات المحصلة مقدماً
Deferred method	طريقة التأجيل
Deferred tax asset	الأصل الضريبي المؤجل

Deferred tax liability	الالتزام الضريبي المؤجل
Defined benefit plans	خطة المنافع المحددة
Defined contribution plans	خطة المساهمات المحددة
Depreciation	الاستهلاك
Depreciation base	قاعدة الاستهلاك
Depreciation methods	طرق الاستهلاك
Derivatives	المشتقات
Differences in accounting issues	الخلافات حول القضايا المحاسبية
Diluted earning per share	ربح السهم الواحد المخفض
Direct financing leases	الإستئجارات التمويلية المباشرة
Direct method	الطريقة المباشرة
Disclaimer of opinion	حجب الرأي
Disclosure	الإفصاح
Disclosure requirements	متطلبات الإفصاح
Disclosure requirements for capital leases	متطلبات الإفصاح عن الاستئجار الرأسمالي
Discontinued operations	العمليات المتوقف عنها
Discounted present value	القيمة الحالية المخصومة
Discounting deferred taxes	خصم الضرائب المؤجلة
Discrete view	نظرة انفصالية
Distribution	توزيع
Diversification	التنويع
Donated and discovery values	قيمة الهبات والاكتشافات
Earnings conservatism ratio	نسبة تحفظ أرباح الشركة
Earnings management	إدارة الأرباح
Earnings per share	أرباح السهم الواحد
Earnings quality	جودة الأرباح

Economic development	التنمية الاقتصادية
Economic consequences of accounting standards	الآثار الاقتصادية لمعايير المحاسبة
Effective interest Rate	معدل الفائدة الحقيقي
Emerging issues	القضايا الطارئة
Emerging issues task force	لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة
Enterprise theory	نظرية المشروع
Entities	الوحدات الاقتصادية
Entity theory	نظرية الوحدة
Entry price or replacement cost	سعر دخول الأصل أو تكلفة الاستبدال (أو الإحلال)
Equity	حقوق الملكية
Errors	الأخطاء
Estimation Methods	طرق التقدير
Ethical approach	المدخل الأخلاقي
Ethical responsibilities	المسؤوليات الأخلاقية
Ethics	الأخلاق المهنية
Evaluating a company financial position	تقييم المركز المالي للشركة
Excess return	عائد إضافي
Exchange	التبادل
Exercise or strike price	سعر التنفيذ
Existence of a large minority voting interest	وجود حصة أقلية كبيرة لها حق التصويت
Existing profit centers	مراكز الربحية الموجودة
Exit value or selling price	قيمة خروج الأصل أو سعر البيع
Expected period of benefit	الفترة المتوقعة للمنفعة
Expense	المصروف
Experience gains and losses	مكاسب وخسائر الخبرة

External peer review	مراجعة النظير من الخارج
Extraordinary items	البنود الاستثنائية (غير العادية)
Fairness	الاستقامة والإنصاف (العدالة)
Financial accounting research system	نظام البحث في المحاسبة المالية
Financial accounting standards board	مجلس معايير المحاسبة المالية
Financial analysis of stockholders equity	التحليل المالي لحقوق ملكية حملة الأسهم
Financial capital maintenance	المحافظة على رأس المال المالي (بالوحدات النقدية)
Financial considerations	الاعتبارات المالية
Financial flexibility	المرونة المالية
Financial highlights	الإيضاحات المالية
Financial instruments	أدوات مالية جديدة
Financial reporting,	التقرير المالي
Financial statements	القوائم المالية
Financial statements objectives	أهداف القوائم المالية
Financial structure ratio	نسبة الهيكل المالي
First-in first-out	الوارد أولاً صادر أولاً
Flows	التدفقات
Flow Assumptions	فروض التدفق
Flow-through method	طريقة التدفق
Foreign corrupt practices act	قانون ممارسات الفساد الأجنبي
Foreign currency cash flow hedges	التحوط ضد تقلبات التدفقات النقدية من العملة الأجنبية
Foreign currency hedges	التحوط ضد الإضرار من تقلبات أسعار العملات الأجنبية
Foreign currency translation	ترجمة العملة الأجنبية
Foreign currency value hedges	حماية القيمة العادلة للعملة الأجنبية

Economic development	التنمية الاقتصادية
Economic consequences of accounting standards	الآثار الاقتصادية لمعايير المحاسبة
Effective interest Rate	معدل الفائدة الحقيقي
Emerging issues	القضايا الطارئة
Emerging issues task force	لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة
Enterprise theory	نظرية المشروع
Entities	الوحدات الاقتصادية
Entity theory	نظرية الوحدة
Entry price or replacement cost	سعر دخول الأصل أو تكلفة الاستبدال (أو الإحلال)
Equity	حقوق الملكية
Errors	الأخطاء
Estimation Methods	طرق التقدير
Ethical approach	المدخل الأخلاقي
Ethical responsibilities	المسؤوليات الأخلاقية
Ethics	الأخلاق المهنية
Evaluating a company financial position	تقييم المركز المالي للشركة
Excess return	عائد إضافي
Exchange	التبادل
Exercise or strike price	سعر التنفيذ
Existence of a large minority voting interest	وجود حصة أقلية كبيرة لها حق التصويت
Existing profit centers	مراكز الربحية الموجودة
Exit value or selling price	قيمة خروج الأصل أو سعر البيع
Expected period of benefit	الفترة المتوقعة للمنفعة
Expense	المصروف
Experience gains and losses	مكاسب وخسائر الخبرة

External peer review	مراجعة النظير من الخارج
Extraordinary items	البنود الاستثنائية (غير العادية)
Fairness	الاستقامة والإنصاف (العدالة)
Financial accounting research system	نظام البحث في المحاسبة المالية
Financial accounting standards board	مجلس معايير المحاسبة المالية
Financial analysis of stockholders equity	التحليل المالي لحقوق ملكية حملة الأسهم
Financial capital maintenance	المحافظة على رأس المال المالي (بالوحدات النقدية)
Financial considerations	الاعتبارات المالية
Financial flexibility	المرونة المالية
Financial highlights	الإيضاحات المالية
Financial instruments	أدوات مالية جديدة
Financial reporting,	التقرير المالي
Financial statements	القوائم المالية
Financial statements objectives	أهداف القوائم المالية
Financial structure ratio	نسبة الهيكل المالي
First-in first-out	الوارد أولاً صادر أولاً
Flows	التدفقات
Flow Assumptions	فروض التدفق
Flow-through method	طريقة التدفق
Foreign corrupt practices act	قانون ممارسات الفساد الأجنبي
Foreign currency cash flow hedges	التحوط ضد تقلبات التدفقات النقدية من العملة الأجنبية
Foreign currency hedges	التحوط ضد الإضرار من تقلبات أسعار العملات الأجنبية
Foreign currency translation	ترجمة العملة الأجنبية
Foreign currency value hedges	حماية القيمة العادلة للعملة الأجنبية

Forward contracts	العقود الآجلة
Framework for the presentation of financial statements	إطار العمل لعرض القوائم المالية
Fraudulent financial reporting	عملية التقرير المالية المضللة
Free cash flow	التدفق النقدي الحر
Functional currency	العملة الوظيفية
Fund statement	قائمة الأموال
Fund theory	نظرية الموارد
Fundamental analysis	التحليل الأساسي
Funding agency	وكالة التمويل
Futures	العمليات المستقبلية
GAAP hierarchy	البنية (الهيكلية) الهرمية لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها
Generally accepted accounting principles	مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها
Going public	طور التحول للعمومية
Good business reasons for issuing	مبررات النشاط الجيد لإصدار الورقة
Goodwill	الشهرة
Gross profit	هامش الربح
Group purchases	شراء الأصول في مجموعات (جملة)
Growth and diversification	النمو والتنويع
Hedges of net investment in a foreign currency	حماية صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية
Held-to-maturity securities	أوراق يحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
Historical cost	التكلفة التاريخية
Historical perspective	المنظور التاريخي
Hold	الاحتفاظ
Human information processing	التشغيل البشري (الذهني) للمعلومات
Hybrid	العمليات المختلطة

Identifiable assets	الأصول القابلة للتحديد
Identity of interest between creditors and owners	تطابق مصالح الدائنين والملاك في المشروع
If-converted method	طريقة افتراض التحويل
Impairment of value	انخفاض القيمة عن القيمة الدفترية
Impairment of investment in unsecurized debt	انخفاض قيمة الاستثمارات في الديون غير المضمونة
Income concepts	مفاهيم الدخل
Income form continuing operations	الدخل من العمليات المستمرة
Income recognition	الاعتراف بالدخل
Income statement	قائمة الدخل
Income statement format	شكل قائمة الدخل
Income-producing activities cycle	دورة أنشطة إنتاج الدخل
Identifiability	قابلية التحديد
Independent	الجانب المستقل
Indirect method	الطريقة غير المباشرة
Inductive approach	المدخل الاستقرائي
Industry segments	القطاع الصناعي
Information economics approach	مدخل اقتصاديات المعلومات
Insiders	الأطراف الداخلية
In-substance defeasance	الإلغاء من حيث الطبيعة (الموضوعية)
Intangibles	الأصول غير الملموسة
Integral view	نظر تكاملية
Interest	الفائدة
Interest rate swaps	مبادلات معدل الفائدة
Interim financial reporting	القوائم المالية المرحلية
Internal revenue service's department	مصلحة الضرائب

International accounting	المحاسبة الدولية
International accounting business issues	قضايا المحاسبة عن مشروعات الأعمال الدولية
International accounting standards board	مجلس معايير المحاسبة الدولي
International convergence	التقارب الدولي
International financial reporting interpretation committee	لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي
Interperiod tax allocation	توزيع الضرائب بين الفترات
Interpretations	التفسيرات
Intrinsic value	القيمة الحقيقية
Inventories	المخزون
Inventory Quantity	كمية المخزون
Investment in debt securities	الاستثمارات في أوراق الدين
Investments	الاستثمارات
Investment liquidity	سيولة الاستثمار
Investor expectations	توقعات المستثمر
Justice	العدالة القانونية و الأخلاقية
Land, plants and equipments	الأرض والآلات والمعدات
Last-in first-out	الوارد أخيراً صادر أولاً
Leases	الاستئجار
Legal defeasance	الإلغاء القانوني
Legal risk	المخاطر القانونية
Legal system	النظام القانوني
Letter to stockholders	رسالة موجهة إلى حملة الأسهم
Level of education	مستوى التعليم
Liability valuation	تقييم الالتزام
Limited Liability	محدودية الالتزام
Lines-of-business	خطوط النشاط

Liquidity	السيولة
Lock-up Agreement	اتفاق مقيد
Long - term notes payable	أوراق الدفع طويلة الأجل
Long-term liabilities	الالتزامات طويلة الأجل
Loss	الخسارة
Loss leader	سلعة تباع بخسارة لتجذب المشتري
Management organization	التنظيم الإداري
Management's discussion and analysis	مناقشات وتحليلات الإدارة
Managerial intent	نية الإدارة
Manditorily redeemable instruments	الأدوات المالية الملزمة بالاسترداد
Manner of Acquisition	طريقة الحيازة
Market fluctuations	التقلبات السوقية
Market risk	المخاطر السوقية
Market valuations	التقييمات السوقية
Market value	القيمة السوقية
Market value method	طريقة القيمة السوقية
Matching	المقابلة (مقابلة الإيرادات بالمصروفات)
Materiality	الأهمية النسبية (المادية)
Materiality constraint	قيد المادية
Maturity date	تاريخ الاستحقاق
Maturity value	القيمة عند الاستحقاق
Measurement	القياس
Measurement currency	عملة القياس
Minimum liability	الحد الأدنى للالتزام
Minority interests	الحقوق غير المسيطرة أو حقوق الأقلية
Monetary-non-monetary method	طريقة البنود النقدية وغير النقدية
Money income	الدخل النقدي

Morals	الأخلاق
Mortgage bonds	السندات برهن
Mutual funds	صناديق الاستثمار
Net operating losses	صافي الخسائر التشغيلية
Net profit	صافي الدخل
Neutrality	الحياد
New product development costs	تكاليف تطوير منتجات جديدة
Non-compensatory	الخطط غير التعويضية
Noncontrolling interests	الحقوق غير المسيطرة
Non-trade receivable	المدينون غير التجاريين
Normative theory	النظرية التفسيرية
Off-balance sheet financing	التمويل خارج الميزانية
Operating leases	الاستئجارات التشغيلية
Operating profit or loss	الأرباح أو الخسائر التشغيلية
Operating segments	القطاعات التشغيلية
Operational risk	المخاطر التشغيلية
Opinion shopping	شراء الرأي
Options	الخيارات
Orientation postulate	فرض التوجيه
Originating differences	الفروق التأصيلية
Other comprehensive income	الدخل الشامل الآخر
Other postretirement benefits	المنافع التقاعدية الأخرى
Other theoretical approaches	مداخل نظرية أخرى
Paid-in capital	رأس المال المدفوع
Parent company theory	نظرية الشركة الأم
Partial allocation	التوزيع الجزئي

Partial interperiod income tax allocation	التوزيع الجزئي لضرائب الدخل بين الفترات
Participating provisions	قابلية المشاركة
Past service	الخدمات الماضية
Payables	الدائنون
Pension and other postretirement benefits	المعاشات والمنافع التقاعدية الأخرى
Pension cost	تكاليف المعاشات
Pension funds	الصناديق المعاشية
Permanent and temporary differences	الفروق المؤقتة والفروق الدائمة
Permanent decline in fair value	الانخفاض الدائم في القيمة العادلة
Permanent differences	الفروق الدائمة
Persistence of revenues	استقرار الإيرادات
Physical capital maintenance	المحافظة على رأس المال المادي (الطاقة التشغيلية)
Pooling of Interests	اندماج الحصص (تكتل المصالح)
Political system	النظام السياسي
Positive theory	النظرية المعيارية
Post-employment benefits	منافع ما بعد التوظف
Potential dilution of earnings per share	احتمال تخفيض أرباح السهم الواحد
Practice development	تطوير الممارسة
Pragmatic approach	المدخل النفعي (العملي / الواقعي)
Predictive value and feedback value	القيمة التنبؤية والقيمة الاسترجاعية للمعلومات
Preemptive right	حق الشفعة
Preferred stock	الأسهم الممتازة
Prepaids	المصروفات المدفوعة مقدماً
Price-level information	معلومات مستوى الأسعار
Principles-based versus rules-based accounting standards	معايير المحاسبة التي تعتمد على المبادئ مقابل تلك التي تعتمد على القواعد

Prior years adjustments	تعديلات السنوات السابقة
Probable	محتمل
Product improvement	تحسين المنتجات
Profit margin	هامش ربح الشركة
Profit retirement	الربح والانسحاب
Pro-forma	معلومات مالية مبدئية
Projected benefit obligation.	التزام المنفعة المنتظرة
Projected benefits approach	مدخل المنافع المنتظرة
Projected benefits method)	طريقة الائتمان المتوقع
Promissory estoppel	المنع التعهدي
Pronouncements	إصدارات
Property , Plants and Equipments	العقارات والآلات والمعدات
Proportionate consolidation	التجميع الجزئي
Proprietary theory	نظرية المالك الفرد
Prospective	الطريقة التوقعية
Proxy statement	قائمة التمثيل
Psychic income	الدخل المعنوي (النفسي)
Purchase method	طريقة الشراء
Push down	المعالجة المحاسبية التخفيضية للشركات التابعة
Puttable	الأسهم العادية المضمونة
Qualified opinion	رأي متحفظ
Quantification	التكميم
Quasi- equity	شبه حق الملكية
Quasi-reorganization	شبه إعادة التنظيم
Real income	الدخل الحقيقي
Reasonable possible	ممكن بشكل معقول

Recognition	الاعتراف
Reconciliation method	طريقة التسوية
Redemption provisions	قابلية الاسترداد
Registration statement	قائمة التسجيل
Relative voting rights	حقوق التصويت النسبية
Relevance	الملاءمة
Reliability	الموثوقية (الصدقية)
Remote	مستبعد
Removal of existing assets	إزالة الأصول القائمة (الموجودة)
Reportable segment	القطاع الممكن التقرير عنه
Reporting currency	عملة التقرير
Reporting equities	تقرير حقوق الملكية
Representation currency	عملة العرض
Research and development costs	تكاليف البحث والتطوير
Residual equity theory	نظرية الملكية المتبقية
Retained earnings	الأرباح المحتجزة
Research methodology	منهجية البحث
Retirement	تخريد
Retrospective	الطريقة الارتجاعية
Return of investment	استرداد رأس المال (الاستثمار)
Return on assets	العائد على الأصول
Return on investment	العائد على الاستثمار
Return on plan assets	معدل العائد على أصول الخطة
Revenue	الإيراد
Revenue realization	تحقيق الإيراد
Revenue recognition	الاعتراف بالإيراد
Reversing differences	الفروق الزائلة

Right to enforce payment	الحق في تعزيز المدفوعات
Right to use	حق استخدام
Role of ethics	دور الأخلاق المهنية في المحاسبة
Safety ,health and convenience	السلامة والصحة والملاءمة
Sale	البيع
Sales and leaseback	البيع ثم الاستئجار
Sales-type leases	الاستئجار التمويلي المباشر
Scientific method of inquiry	المنهج العلمي للاستفسار
Scope of services	نطاق الخدمات
Stock dividends	توزيعات الأسهم
Securities available for sale	الأوراق المتاحة للبيع
Securities exchange act	قانون تداول الأوراق المالية
Securities held to maturities	الأوراق التي يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
Second wave	الموجة الثانية
Securities and exchange commission	لجنة تداول الأوراق المالية
Security industry association	جمعية الصناعات الأمنية
Segment reporting	التقرير القطاعي
Self-constructed assets	الأصول المصنعة داخلياً
Sell side	جانب البيع
Semistrong form	الشكل شبه القوي
Separability from an entire enterprise	قابلية الفصل عن باقي المشروع
Service cost	تكاليف الخدمات
Sham profits	الأرباح الزائفة
Short seller	البائع المقترض
Short- term debt expected to be refinanced	الديون قصيرة الأجل التي يتوقع إعادة تمويلها
Sinking funds	الأموال الغارقة

Situational approach	مدخل الحالة
Solvency	العسر المالي
Sources of revenues	مصادر الإيرادات
Special features	خصائص خاصة
Special purpose entities	الوحدات ذات الأغراض الخاصة
Specific identification	التكلفة الفعلية (التخصيص المحدد)
Staff accounting bulletin	نشرة الموظفين المحاسبية
Standards overload problem	عبء تطبيق المعايير
Statement on accounting theory and theory acceptance	قائمة نظرية المحاسبة وقبول النظرية
Statements	القوائم
Statements of financial accounting concepts	قوائم مفاهيم المحاسبة المالية
Statements of financial accounting standards	قوائم معايير المحاسبة المالية
Stock	المخزون
Stock Dividends	توزيعات الأسهم
Stock option plans	خطط خيارات الأسهم
Stock options and warrant	ضمانات وخيارات الأسهم
Stock splits	تجزئة الأسهم
Stock subscriptions	الاكتتاب في الأسهم
Stock warrants	ضمانات الأسهم
Straight-line	الخط المستقيم (القسط الثابت)
Strong form	الشكل القوي
Study group on business income	مجموعة الدراسة المكلفة بدراسة دخل المشروع
Subsequent events	الأحداث اللاحقة
Subscribers	المكتتبون
Sustainable income	الدخل الذي يمكن استمراره
System risk	مخاطر النظم

مقايضة الأصول	Swap
الاستحمام	Taking a bath
الآثار الضريبية	Tax consequences
وعاء الضريبة	Taxable amount
الإعفاء الضريبي	Tax-exempt
النشرات الفنية	Technical bulletins
طريقة الأساس المتبع (الزمني)	Temporal method
الفروق المؤقتة	Temporary differences
الاستثمارات المؤقتة	Temporary Investments
شروط تبادل أوراق الملكية	Terms of exchange of equity securities
طريقة الأصل والالتزام	The asset/liability method
الميزانية	The balance sheet
أساس مبادئ المحاسبية	The basis for accounting principles
الحقبة الكلاسيكية	The classical era
مفهوم السيطرة	The concept of control
طريقة التكلفة	The cost method
الأهمية الثقافية للحسابات	The cultural significance of accounts
مدخل فائدة القرار	The decision usefulness approach
طريقة التأجيل	The deferred method
تعريف الالتزامات	The definition of liabilities
التفرقة بين الدين وحقوق الملكية	The distinction between debt and equity
مآخذ على توحيد القوائم المالية	The drawbacks of consolidation
المنظّرون الأوائل	The early theorists
الانعكاسات الاقتصادية لعملية التقرير المالي	The economic implications of financial reportin
نظرية (فرضية) السوق الكفء	The efficient market hypothesis Theory
عناصر القوائم المالية	The elements of financial statements

قانون ضمان دخل المستخدم بعد التقاعد	The employee retirement income act
طريقة الملكية	The equity method
طريقة القيمة العادلة	The fair value method
أثر معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية	The financial statement impact of international accounting
طريقة البداية الأولى	The fresh-start method
مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية	The IASC foundation
لجنة معايير المحاسبة الدولية	The international accounting standards committee
مقتضيات أو انعكاسات بحث السوق الكفء	The implications of efficient market research
مسألة توزيع ضرائب الدخل	The income tax allocation
المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الدولية	The international accounting standard council
مجلس معايير المحاسبة الدولية	The international accounting standards board
طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل	The lower of cost or market method
طبيعة أو ماهية الدخل	The nature of income
ألدخل بعد خصم الضرائب	The net-of-tax method
نواتج توفير المعلومات المحاسبية	The outcomes of providing accounting information
مسألة التزام المعاشات	The pension liability issue
مفهوم العدالة	The pervasive principle of justice
مبدأي قابلية التكيّف والثبات	The principles of adaptability and consistency
مبدأ الصدق و الاستقامة	The principles of truth and fairness
قانون العمل المهني	The professional code of conduct
مسار إطار العمل المفاهيمي	The pursuit of the conceptual framework
قائمة التدفقات النقدية	The statement of cash flows

The settlement rate	معدل التسوية
The third wave	الموجة الثالثة
The valuation allowance	مخصص التقييم
The Yo-Yo Effect	أثر التقلبات السريعة (الأرجوحة)
Theories of consolidation	نظريات توحيد القوائم المالية
Theories of equities	نظريات حق الملكية
Theories of the uses of accounting information	نظريات استخدام المعلومات المحاسبية
Time	الزمن
Time period	الفترة الزمنية
Timeliness	الوقتية (التوقيت الملائم)
Trade receivable	المدينون التجاريون
Trading securities	الأوراق المالية لأغراض المتاجرة
Transfers of financial assets	تحويلات الأصول المالية
Transition amount	المبلغ الانتقالي
Translation versus remeasurement	الترجمة مقابل إعادة القياس
Treasury stock	أسهم الخزانة
Truth	الحقيقة
Types of risks	أنواع المخاطرة
Uncertainty	عدم التأكد
Understandability	قابلية الفهم
Underwriters	المتعهدون
Units of activity	وحدات النشاط
Unit of measure	وحدة القياس
Unqualified opinion	تقرير مراجعة نظيف أو غير متحفظ
Useful service life	العمر الإنتاجي
Utilitarianism	النفعية

Variety of ownership interest	تنوع حقوق الملاك
Verifiability and representational faithfulness	قابلية التحقق وصدق العرض
Vertically integrated segments	القطاعات المتكاملة عمودياً
Vesting	الامتلاك
Voice in management	التصويت في الإدارة
Waiting period	فترة الانتظار
Warranty Expenses	مصروفات الضمان
Weak form	الشكل الضعيف
Well-offness	الثروة
Whisper number	رقم سري
With-and-without	طريقة به وبدونه
Working capital	رأس المال العامل
Zero coupon bonds	السندات عديمة الكوبونات

الدكتور / خالد علي أحمد كاجيجي

- مواليد تامزاوة – الشاطي – ليبيا – عام 1966م .
- دكتوراه في المحاسبة من جامعة برمنجهام – بريطانيا .
- ماجستير إدارة أعمال – (مصارف وتمويل) – جامعة برمنجهام– بريطانيا .
- ماجستير محاسبة وتمويل – جامعة برمنجهام– بريطانيا .
- دبلوم دراسات عليا في المحاسبة – جامعة قار يونس – ليبيا .
- بكالوريوس محاسبة – جامعة قار يونس – ليبيا .
- محاضر بجامعة قار يونس خلال الفترة 1998– 2002م .
- أستاذ المحاسبة المشارك – جامعة قار يونس– ليبيا .
- عضو نقابة المحاسبين الليبيين (مراجع قانوني) منذُ 1999م .
- له عدد من المنشورات ما بين كتب ومقالات .
- شارك في العديد من المؤتمرات العلمية .
- رئيس لجنة الدراسات العليا بقسم المحاسبة – جامعة قار يونس (سابقًا) .
- مدير إدارة المراجعة – مصرف ليبيا المركزي (حاليًا) .
- نائب رئيس مجلس إدارة المصرف الليبي الخارجي (حاليًا) .
- عضو مجلس إدارة المصرف التجاري العربي البريطاني (حاليًا) .

الأستاذ / إبراهيم ولد محمد فال

- مواليد قرية المجرية بموريتانيا – عام 1975م .
- بكالوريوس محاسبة – جامعة قار يونس – عام 1996م .
- ماجستير محاسبة جامعة قار يونس– عام 2003م .
- عضو هيئة تدريس متعاون بجامعة المسيرة– طبرق– سنة دراسية 2003– 2004م
- عضو هيئة تدريس متعاون بجامعة– المرقب الخمس– سنة دراسية 2004– 2005م
- عضو هيئة تدريس متعاون بالمعهد العالي للمهن الشاملة– تامزاوة – الشاطي– للسنة الدراسية 2005 – 2006م .
- باحث اقتصادي – مصرف ليبيا المركزي .